



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده * والصلاة والسلام على من لا نبي بعده * وبعد فلما كانت الحاشية اللطيفة للفضل التحرير الشهير بمحرم افندي عامله الله تعالى بلطفه الخفي حاشية مفيدة لمعاني شرح مولانا الجامي قدس سره العالي على كفاية ابن الحاجب ولكنها منتهية الى قول الشارح المزبور في باب البذل (وان اختلفا مفهومهما فمتحدان ذاتا) يعني وان اختلف مدلول البذل ومدلول المبدل منه في بدل الكل في نحو قوله جاءني زيد اخوك لكن الشخص الذي هو مدلول زيد هو الشخص الذي هو مدلول اخوك فاراد العبد الضعيف الفقير المحتاج الى عنايته به القدير الحاجب عبد الله بن صالح بن اسمعيل الامام بالجامع المنير العالي المنسوب الى خالته زين ابني ايوب الانصاري رضي عنه الباري ان يتم ما نقص من هذه الحاشية بهمة بعض فضلاء الزمان ورجوعهم نظر وطالع من الاخوان ان لا ينظر الى سقطات هذا الفقير وتقصيراته في التعبير ويسأل الله تعالى ان يوفقه لتمام هذا الشأن الخطير * والله على كل شيء قدير * قال الشارح نادلا عن الشارح الرضي (قال الشيخ الرضي) اي في شرح الكافية في هذا المقام (وانا الى الآن) اي الى هذا الزمان (لم يظهر لي فرق جلي) اي بحيث تبين المغيرة الكلمة بينهما (بين بدل الكل من الكل وبين عطف

البيان بل لا يرى عطف البيان (اي شيئاً وتابعا من التوابع) (الابدل الكل)
واستدل عليه بان سيويه لم يذكر عطف البيان بل قال اما بدل المعرفة من اشكرة
نحو مررت برجل عبدالله ثم قال يعني سيويه ومن البدل ايضا قولك مررت
بقوم عبدالله وزيد وحاند وقوله (وما قالوا) من تنمة كلام الشيخ المذكور يعني
والتوجيه الذي قالوا وهو مبتسأ وخبره قوله فالجواب (من ان الفرق بينهما)
اي بين بدل الكل وبين عطف البيان (ان البدل هو المقصود بالنسبة دون
متبوعه) وليس هو فرعا لمتبوعه بهذه الحجة يعني في كونه مقصودا من النسبة
(بخلاف عطف البيان فانه بيان) اي بجيء بيان متبوعه لالكونه مقصودا
من النسبة (والبيان) اي المين بكسر الياء (فرع المين) بفتح الياء (فيكون
المقصود) اي من النسبة في عطف البيان (هو الاول) اي هو المين المتبوع
لا المين التابع (فالجواب) اي عن قولهم هذا في بيان الفرق (انا لانسلم ان
المقصود في بدل الكل) اي مثل جاءني اخوك (هو الثاني فقط) اي من غير
دخل للقصد لا مع (ولا في سائر الابدال) اي وايضا لا ينحصر القصد في الثاني
فيما عدا بدل الكل من بدل الجزء من الكل ومن بدل الاشتمال (الابدل الغلط)
اي قائلنا نسلم ان المقصود في بدل الغلط هو الثاني فقط وحاصل ما قالوا في بيان
الفرق ادعاء انحصار القصد في الثاني وحاصل الجواب منع ذلك الانحصار
في غير بدل الغلط ومنه وقع الاشياء الذي ذكره الشيخ الرضى فانه اذا لم ينحصر
المقصود في الثاني وجاز ان يكون المتبوع داخل في كونه مقصودا لا يظهر الفرق
بين عطف البيان وبين بدل الكل فانهما حينئذ يشتركان في ان يكون المتبوع
مقصودا ثم نقل الشارح من طرف المحجب تحقيق بعض المحققين فقال (وقال
بعض المحققين في جوابه) اي في الجواب عن المذكور (الظاهر) اي الراجح
(انهم) اي ان القائمين في الفرق (لم يريدوا) اي من قولهم ان البدل هو
المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان (انه) اي المتبوع
في البدل (ليس مقصودا بالنسبة اصلا) اي لا اصاله ولا تبعاً كما في بدل الغلط
(بل ارادوا) اي قولهم هذا (انه) اي متبوع البدل (ليس مقصودا اصليا) اي
اوليا ولا منافاة في ان يكون مقصودا لافادة اخرى (والحاصل) اي حاصل
ارادتهم (ان مثل قولك جاءني اخوك زيدان قصصت) اي انت (فيه) اي
في هذا القول (الاسناد الى الاول) اي الى اخوك (وجئت) اي انت (بالثنائي)
اي بلفظ زيد (تنمة له) اي للفظ اخوك (وتوضيحا) وهذا اذا كان للمخاطب
اخوة غير زيد فيكون زيد موضحا المراد ومثنا لان الاخ الجائي هو الاخ الذي
يسمى زيدا لا غيره من عمرو وبكر (فالتحقيق) جواب ان اي ار قصصت ذلك فاللفظ

الثاني التابع (عطف بيان) لكونه مذکور التوضيح (وان قصدت فيه الاسناد
 الى الثاني) اى الى زيد قصد اوليا (وجئت بالاول) اى باخوك المتبوع (توطئة له)
 اى لذلك المقصود وهذا اذا لم يكن للخطاب اخ غير زيد (ومبالغة في الاسناد)
 اى للقصد الى مبالغة الاسناد بسبب تكرر ذكره بعنوانين (فالثاني بدل) لعدم
 محيئه للايضاح (وحيث) لى وحين اذ قصده التوطئة لا الايضاح (يكون
 التوضيح الحاصل به) اى بذلك القول (مقصود اتباعا والمقصود اصالته هو الاسناد
 اليه بعد التوطئة فالفرق ظاهر) (والثاني) وهو مبتدأ (اى بدل المعض)
 (جزؤه) خبر المبتدأ (اى جزء المبدل منه نحو ضربت زيد اراسه) (والثالث)
 وهو مبتدأ (اى بدل الاشتغال) وقوله (يدسه) خبر مقدم وقوله (وبين الاول)
 معطوف عليه (اى المبدل منه) وقوله (ملايسة) مبتدأ مؤخر والجملة خبر
 المبتدأ الاول وقوله (بحيث توجب) تفسير الملايسة اى المراد بالملايسة ما تقع
 بينهما ملايسة بحيث توجب (النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس) اى الى
 التسامع الملابس (اجالا) لكونه سببا للانتظار الى المقصود (نحو اعجبنى زيد
 علمه حيث يعلم ابتداء) اى نقوله اعجبنى زيد بنسبة الاعجاب الى ذات زيد
 (انه يكون زيد معجبا باعتباره لبااعتبار ذاته) لان ذات زيد ليس متعلق
 بالاعجاب فانه ليس بامر غريب حتى يحصل الغاية بل عدم الادراك ليحصل
 بالجهل لصفة من صفاته التى تتعلق بها بالاعجاب (فيتضمن نسبة الاعجاب الى زيد
 نسبة الى صفة من صفاته اجالا) فان العقل صرف عن تعلق الاعجاب
 الى ذاته فذات زيد شامل لجميع صفاته فكان الصفة التى يراد تعلق الاعجاب
 اليها مذكرة اجالا فى ذات زيد وهذا فى الصفات التى هى داخلية فى الذات
 واما ما يكون غير داخلية فهو قوله (وكذا فى سلب زيد ثوبه) فان نسبة
 السلب الى ذات زيد غير معقولة بل تلك النسبة توجب ان شيئا مما يتعلق بذات زيد
 مسلوب فلما قال ثوبه علمنا ذلك ان السلب منسوب الى ثوب بنسبة ايقاعه
 (بخلاف ضربت زيدا جاره وضربت زيد اغلامه لان به المضرب الى زيد)
 يعنى تعاقبه ووقوعه عليه (ثامة) اذ ليس فيه قرينة صارفة عن القصد
 فان التمس لاتنظ الى غير تعلق المضرب الى زيد (ولا يلزم فى صحتها)
 اى فى صحة التهمة (اعتبار غير زيد) اى اعتبار نسبة الى غير زيد (فيكون)
 اى فيكون لفظ جاره وغلامه (من باب بدل الغلط) لعدم المناسبة بين زيد وبين
 ما بعده شئ من الملابس المذكورة (بغيرهما) وفسره بقوله (ماى نكون
 تلك الملايسة) الاشارة الى ان قوله بغيرهما طرف مستقر مرفوع محلا
 على انه صفة احتراز به للملايسة اى ملايسة تكون (بغير كونى البديل كل المبدل منه

اوجزاه) اى وبغير كون البديل جزء المبدل منه واحترزه عن الملايسة
 بما ذكر من النوعين اى بغير الكلاية والبعضية (فيدخل فيه) اى فى قوله
 بغيرهما (ما اى ملايسة حاصلة) اذ كل المبدل منه جزءاً من البديل (اى
 بعكس النوع الثانى وهو بدل العض من الكل فيكون هذا بدل الكل
 من البعض (فيكون ابداله منه) اى ابدال هذا النوع منه اى من بدل الاشتمال
 (بناء على هذه الملايسة) فانه يصح عليه ان بينهما ملايسة بغير العينة
 وبغير كون البديل جزءاً من المبدل منه (نحو نظرت الى القمر فليكن البديل
 منه وهو القمر جرؤ من البديل وهو فليكن وهذا اشارة الى وقوع الخلاف فى ادخال
 هذا النوع فى انواع البديل فقال بعضهم ان هذا النوع لا يسلم جوازه كيف
 وهذا غير مروي عن العرب ولئن سلمنا جوازه لكن لا نسلم ان القمر بعض
 الفلك بل هو شئ مركب وزفى الملك فيكون الفلك شاملاً له وهو عين بدل
 الاستمالة انتهى يعنى وليس هو بدل الكل من البعض فاراد الشارح رده بقوله
 (والناقصة بال القمر ليس جزءاً من فليكن بل هو مركب فيه ناقصة فى المثال)
 وليست هذه المناقصة بمعتبرة فالعدم تطابق المثال بالمثال لا يلزم منه عدم
 جواز المثل لجواز وقوع مثال آخر مطابق له واليه اشار بقوله (ويمكن
 ان يورد مثاله مثل رأيت درجة الاسد برجيه فانه لا يحال لهذه المناقصة فيه)
 اى فى هذا المثال (فان البرج عبارة عن مجموع الدرجات) فيكون برجيه بدلاً
 من الدرجة التى هى جزء البرج وقوله (وانما لم يجعل هذا البديل) جواب عما يتوهم
 ان يقول واذا كان كذلك فلم يجعل الحاة هذا النوع نوعاً آخر من البديل
 فاجاب عنه باه لم يجعل (قسماً خامساً) اى غير داخل فى بدل الاشتمال (ولم يسم
 بدل الكل من البعض) اى ولم يذكر قسماً مستقلاً غير داخل فى الاقسام المذكورة
 بعنوان انه بدل الكل من البعض (افلته وندرته) وقال الشارح العجيد وانى
 فى هذا المقام ولعل التقسيم الذى ذكره العلامة السكاكى مستبدى مستقل
 باخراج مثل هذا التقض حيث قال فى المفتاح ووجه الحصر عندي هو اننا
 نقول البديل اما ان يكون عين لمبدل منه او لا يكون فان كان فهو بدل الكل
 من الكل وان لم يكن فاما ان يكون اجنبياً او لا يكون فان كان فهو بدل القلط
 وان لم يكن فاما ان يكون بعضه فهو بدل العض من الكل او غير بعضه فهو المراد
 ببديل الاشتمال وقد سقط بهذا زعم من زعم ان ههنا قسم خامساً اهملة الخو بون
 وهو بدل الكل من البعض كمنو نظرت الى القمر فليكن وهذا كله لفظ المفتاح
 الذى نقله ذلك الشارح (بل قيل لعدم وقوعه) بهذا اشارة الى قول البعض
 الآخر وهو انهم لم يجعلوه قسماً خامساً لعدم وقوعه (فى كلام العرب

هذه الآية مصدق على ما استشهدوا به في تشبيهه الى ما في نسخ الفواعل
واما قال بل قيا، ولم يقل وقيل للاشارة الى ان في قوله اي بمعنى اى من
الامثلة وتذكر هذا النوع باسمه قوله (والزاع) اى من انواع البدل وهو مبتدأ
وفسره السارح بقوله (اي بدل الخاط) وقوله (ان قصد) خبره وفعل مدرج
مبتدأ اي المخالط ولم كل لفظ الرابع عبارة عن بدل لفظ اسر مدرج
الاسم وكان قوله ان قصد عبارة عن التقصد الذى هو قصد الخ لى لم يرد
المبتدأ والخبر فلا يصح لخص راد السارح ان يفسره لى بجهت يحصل به الاتحاد
بينهما فقال (اي يكون) يعنى الرابع الذى هو بدل الخاط هو انما لى
اوجد (ان قصد انت) او بسبب قصدك (البه) (اي الى ابدال) هذا تفهيم
للتعريف المحرر العائد الى المبتدأ ولما كان قوله ان قصد بمنزلة الجرس لحد بدل
اغما كنهه شملها بالانما لى ايضا يقصد اليها الخرج والخرج
بقوله من غير اعتبار ملاسبة بين ما اى من البدل والمادل عند الان ابدال البلا
وان نأت قصد ايها لكن ذلك المقصد بالتميز الملاسبة الواقعة بين البدل
والبدل منه كالكلية والعضية وهما خلاف التماثل لى لى الخاط لان الملاسبة
بينهما وان حدث في بعض اصو لكنه انما خبره للتا صاء وقوله (بعد
ان غايات) طرف لانه ان قصد اى قصد الى البدل بمرادك بسبب
من الاباب كاسم مورنديان وغيرهما وقوله (بغير تماثل) لانه ان غايات
وقوله (اي بغير البدل) تفسير للضمير المحرر وفوقه (والمبدل منه)
بيان لفظ لغيرهم شرع المصنف بعد تفسيره الى انواع الرابع في جاز
مسألة احكامه التى يجوز وما يجوز فيه مما خصصه بالبدل (اي يكون)
ومسألة تاريخ ضمير اية بقوله (اي البدل والمبدل) للاحتراز عن تخصيص
المستثنى ببدل الاقل والاولى انما سا قريبن للضمير وقوله (مرفين) خبر
منصوب لذكرنا والمراد من المرفين هم يجهل اى من كان من انواع الرابع
منه (توضعت زيد الخاك) وهذا التماثل لى لى البدل لان ما اول
اخاك لى رف بالا صفة واول زيدا معرف بالترتيب وانما مثل السارح بهذا
ليكون بدل لكل اشرف الانواع ولم يدم انما صا صا صا صا صا صا صا
المسئلة كما ذكرنا راما الى بدل البه في قوله لانا ضرت زيد ارسه مناه
من الاشارة لى لى اعجبني زيد علمه ومن بدل الخاط جاءني زيد حاره (ونكرين)
اي ويكونان نكرتين مناه من بدل الكل (نحو جاءني رجل علامك) ومن بدل
البعض اعجبني رجل رأسه ومن بدل لانا لى لى اعجبني رجل علم له (ومحتملين)
اي ويكونان محتملين في العريف والتكبير يعنى في كون احدهما معرفة وكون

الآخر نكرة ومنه من بدل الكل (خو) قوله تعالى (بالتصبة ناصية كاذبة)
 وقوله مختلفين مسائل لصورتين احدهما كون المبدل منه معرفة والمبدل نكرة
 كما في المثال المذكور وثانيهما بالعكس ومنه ذكره الشارح بقوله (ونحو
 جاني رحل غلام زيد) ثم شرع في بيان شرط مختص بالقسم الاول
 من المختلفين فقال (وان كان) وقوله (الدل) تفسير لاسم كان وهو الضمير
 لما تترتب عليه وقوله (نكرة) اما خبره من كان من الاعمال النكسة
 كما في مختار السارح حيث فسر قوله معرفة بقوله (مبدلة) من معرفة
 الاشارة الى انه خبر به خبره يستعمل ان يكون كان بمعنى وجد وقوله نكرة
 بالرفع نائب فاعله وقوله مبدلة من معرفة مبدلة للنكرة (فالتعريف) تعريف السارح له
 بقوله (اي نعت البطل النكرة واجب) ابيان ان الالف واللام في قوله ولتعت
 من حيز المضاعف الياء وان قوله فالتعريف مبتدأ وخبره محذوف وهو لفظ
 واجب بالجملة لاسمها جرائد رر له (المبدأ) كون المقصود انقص من غير
 المقصود من كل وجه (دليل) للرجوع يعني انما رجب توصيفه اثلا يكون
 الدل الذي هو المنة بعد بالنسبة انقص فائدة من غير المقصود الذي هو المبدل
 منه من كل وجه لانه لو كان كذا يكون غير المقصود انكره معرفة تتم من كل
 وجه والمبدل مع كونه مقصودا انقص من كل وجه من وجوه الافادة لكونه
 نكرة محضة وهذا خلاف المرضي للزوم نقصان المقصود كمال غير المقصود
 (دأتوا) اي اورد اصحاب اللغة (يد) اي في مثل هذا الدل (بصفة) حيث
 وصفوه بصفة (يكرر) ذلك الايراد (كالمبدأ) اي لانقص الذي (فيه)
 اي في الدل حال كونه (من نقصان النكارة) اي من نقص النكارة المحضة ولما
 وصفت النكرة بالالكاهة المحضة التي هي انقص الوجوه ومنه لم ينف بالآية
 ليكون شاملا فقال (من) قوله تعالى (بالتصبة) وهو المبدل منه معرفة
 (ناسية) وهو بدل انكره (مكذبة) ردها بصفة البطل النكرة ثم شرع
 في مسألة اخرى من مسائل الدل فقال (ويكونان) اي المبدل منه والبطل
 من اي بدل كان (طهرين) اي اسمين طاهرين غير مضميرين (نحو جاني زيد
 اخوك) هذا مثال لبطل الكل ايضا والامثلة من غيره طاهرة (ومضميرين) اي
 ويجوز ان يذكر المبدل منه والمبدل ضميرين غير ظهريين سواء كانا متكلمين
 او مخاطبين او غائبين ومثال كونهم اغميين (نحو زيدون لقيتهم اباهم) فالاباءهم
 ضمير بدل من الضمير المفعول المصل بقوله لقيتهم وانما مثل اسارح بالعائين
 لما سيجي الاتفاق فيه دون غيره (ومختلفين) اي ويجوز ان يكونا مختلفين
 بان يكون احدهما ظاهرا والاخر ضميرا وذلك يستعمل صورتين احدهما كون

المبدل منه ضمير او البدل ظاهرا (نحو اخوك ضربته زيدا) وثانيهما كونه
بالعكس نحو (ضربت زيدا اياه) فان اياه ضمير منفصل منصوب على انه بدل
من زيدا الذي هو اسم ظاهر ثم شرع في مسألة غير جائزة من الصور فقال
(ولا يبدل ظاهر من مضمير بدل الكل) يعني لا يجوز ان يكون الاسم الظاهر
بدلا من الضمير اذا كان بدل الكل من جميع الضمائر (الامن الغائب) اى يجوز
ان يبدل الظاهر من المضمير الغائب (مثل ضربته زيدا) لان زيدا في هذا المثل
اسم ظاهر يكون بدلا من ضمير الغائب في ضربته بدل الكل وهو جائز ثم شرع
الشارح في دلائل عدم جواز الابدال من ضمير المتكلم والمخاطب فقال (لان المضمير
المتكلم والمخاطب اقوى) في المعرفة (واخص دلالة من الظاهر) اى من الاسم
الظاهر كما سيأتى في بحث المعرفة فقوله اخص دلالة عطف تفسير لقوله اقوى
لان القوة المعتبرة في باب التعريف بحسب الاختصاص وما هو اخص فهو اقوى
واذا كان كذلك (فالواحد الظاهر) اى ولو جعل الاسم الظاهر بدلا (منهما)
اى من المضمير المتكلم والمخاطب حال كونه (بدل الكل يلزم ان يكون المقصود)
الذى هو المبدل (انقص) لضعفه في التعريف (من غير المقصود) الذى
المبدل منه لقوته في التعريف (مع كون مدلوليهما واحدا) وهذا اشارة الى وجه
تخصيص عدم الجواز في بدل الكل اى ان يكون بدل الكل ما يكون مدلوله مدلول
الاول بعينه يلزم ان يكون كلاهما متساويين في قوة التعريف كما في التعريف
الذى بين ضمير الغائب وبين الاسم الظاهر فانهما متساويان فيه (بخلاف
بدل البعض او الاشتمال والغلط) فان البدل في هذه الثلاثة لما يمكن مدلوله
مدلول الاول لا يلزم ان يكونا متساويين كما بينه الشارح بقوله (فان المانع فيهما)
اى الذى يمنع كون الاسم الظاهر بدلا من المتكلم والمخاطب (مفقود) اى غير
موجود (اذ) اى لانه (ليس مدلول الثانى فيهما) اى في هذه الثلاثة (مدلول
الاول) حتى يكون مانعا من الابدال ثم شرع في امثلة كون الاسم الظاهر بدلا
من الضمائر كلها في الابدال الثلاثة فقال (فيقال) اى فيجوز ان يقال في بدل
البعض (اشتريتك نصفك) فنصفك بدل من ضمير المخاطب المنصوب
(واشتريتنى نصفى) فنصفى بدل من ضمير المتكلم المتصل المنصوب في اشتريتنى
وهذان المثالان لبدل البعض (و) يقال في بدل الاشتمال (اعجبتى علمك)
فان علمك مرفوع لفظا على انه بدل الاشتمال من ضمير المخاطب (واعجبتك علمى)
فان علمى مرفوع محلا في هذا المثال بدل اشتمال من ضمير المتكلم (وضربتك
الجمار) فان الجمار منصوب لفظا على انه بدل غلط من ضمير المخاطب في ضربتك
(وضربتى الجمار) فان الجمار منصوب لفظا على انه بدل غلط من ضمير المتكلم

(عطف البيان) وهو مستأوقرله (تابع) خبره اى هذا القول (شامل لجميع التوابع) من الصفة والعطف والبدل والتأكيـد لانه يصدق على هذه الاربعة انهما توابع كما يصدق على عطف البيان فيحتاج الى فصل والى قيد حتى يخرج الاربعة فقال (غير صفة) لان المقصود من الصفة دلالة على معنى فى متبوعه وعطف البيان ليس كذلك لان المقصود منه ايضاح متبوعه سواء كان معنى فيه اولا ولذا (احترز) اى المصنف (به) اى بقوله غير صفة (عن الصفة) ولم كان البدل والتأكيـد والعطف بالحروف ايضا توابع غير اصفية مودخلات فى التعريف واراد المعرف اخراج هذه الثلاثة منه فقال (يوضح متبوعه) وهذه الجملة الفعالية صفة بعد صفة لقوله تابع يعنى تابع غير صفة يوضح ذلك التابع متبوعه كما قال الشارح (احترز) اى المصنف (به) اى بقوله يوضح متبوعه (عن البدل) لانه المقصود بالنسبة دون متبوعه (والعطف) اى احترز عن العطف (بالحروف) لانه تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه (والتأكيـد) لانه يقرر امر متبوعه لانه يوضحه ولما تبادر الى الوهم ان عطف البيان لكون المقصود منه ايضاح المتبوع يلزم ان يكون اوضح منه فيلزم خروج بعض موادّه عن التعريف اراد الشارح ان يدفع هذا الوهم فقال (ولا يلزم من ذلك) اى من كون عطف البيان لا يوضح المتبوع (ان يكون عطف البيان اوضح من متبوعه) لكون الاستقراء شاهدا على ان بعض صورته ليس باوضح من متبوعه (بل ينبغي) فى عطف البيان (ان يحصل من اجتماعهما) اى من اجتماع التابع والمتبوع (ايضاح لم يحصل) ذلك الايضاح (من احدهما على الانفراد) اى لم يحصل من التابع على الانفراد ومن المتبوع على الانفراد واذا لم يلزم الاوضحية (فيصح ان يكون الاول) اى المتبوع (اوضح من الثانى) اى من التابع مثاله (مثل) قول الاعرابى (اقسم بالله ابو حفص عمر) (فابو حفص) اى الذى يكون فاعلا لاقسم (كنية امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه وعمر) بالرفع (عطف بيان له) اى لقوله ابو حفص لان عمر تابع غير صفة لعدم دلالة على المعنى لكونه علما وهو ايضا يوضح قوله ابو حفص ببيان اسمه العلم فحصل من اجتماعهما ايضاح لم يحصل من اى حفص على الانفراد لشموله لعمر وغيره ولا من عمر على الانفراد ايضا لانه شامل لعمر الذى ليس كنيته ابا حفص ثم شرع الشارح فى سببية الورود فقال (وقصته) اى قصة سبب ورود هذا الكلام (انه) اى الشافى (اى الاعرابى الى عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه) اى فى وقت خلافته (فقال) اى الاعرابى على سبيل الاشتكاء (ان اهلى) اى وطنى الذى فيه اهلى (بعيد) عن هذا المحل (وانى على ناقة) اى راكب على ناقة (دبراء) مشتق من

البر وهو علة في البعير فسرر العصام بقوله ريش بشت وهي على وزن جراء
صفة لئاقة (عجفاء) وهي صفة أخرى لها أي يقل لها لاغر (نقباء) وإيضاً
هي صفة لها وهي مؤنث انقب مشتق من النقب وهي علة الجرب يكون
في الدواب كذا في القاموس (واستحسله) هذا تضرع صيغة الأمر أي اعطني
ناقة قوية توصلني إلى أهلي ولما قاله الأعرابي (فظنه) أي ظن عمر رضي الله
عنه هذا الأعرابي أو كلامه (كاذبا) أي على خلاف الواقع (فلم يحسله) أي
فلم يعطه عمر ناقة بناء على ظنه (فقل) أي عمر رضي الله عنه على طريق القسم
بناء على ظنه الغالب (والله ما نقت الناقة) أي ليس بها علة النقب كما زعمت
(ولادرت) أي ولا بها علة لدر ولما أبس الأعرابي (فانطاق الأعرابي) أي
ذهب ما يوسا (فحمل بعيره) أي حمل ماله من الراد وغيره على بعيره (ثم استقبل
الطحساء) أي توجه إلى الوادي الذي فيه حصاء صغار أو إلى الوادي
المسمى بالطحساء (وجعل يقول) أي شرع في أن يقول (وهو) والحال أن
الأعرابي لم يركب عليها بل (يمسي خلف بعيره افسم بالله أبو حفص عمر *
ما مسها من نقب ولادبر) وقوله ما مسها جواب للقسم (اغفر له اللهم إن كان
فجر) وهذا اعتذار للأعرابي من طرف عمر رضي الله عنه يعني يارب اغفر
لعمري رضي الله عنه أن حلف هذا الحلف كاذباً لأنه يكون حينئذ يمين غموساً
من الكبر ثم يكون فاجراً به واعلم أنه ليس في الواقع من طرف عمر رضي الله عنه
فجور لأنه يمين على ظنه فيكون يمين لغوا لا يؤخذ به ولذا قال الأعرابي الأدب
أن كان فجر يعني أن عمر رضي الله عنه مع ظهور عدالته وشفقته لا يحلف كاذباً
ولو فرض أنه كذب فاعف فروره (وعمر مقل من أعلى الوادي) في مكان يسمع
مقاتله (فجعل) أي فسرع عمر (إذا قال) للأعرابي (اغفر له اللهم إن كان فجر)
أي في وقت قوله هذا (قال) عمر رضي الله عنه (اللهم صدق صدق) كره
لاهتمامه أي اللهم صدق الأعرابي يعني تقبل اعتذاره من طرفي وهذا بناء
على كمال تقواه ونزاهته ثم نزل من أعلى الوادي إلى مكان الأعرابي (حتى اتقيا)
أي التقي عمر والأعرابي (فاخذ) عمر (بيده) أي بيد الأعرابي لمطافاه (فقال)
عمر رضي الله عنه متفحفاً عن حال الناقصة ومتطلباً لصدقه (ضع) أمر من
وضع (عن راحلتك) أي أنزل ما عليها من الحمل (فوضع) أي الأعرابي أمثالاً
لامره (فأذا هي نقبة) أي الناقة ناقة نقباء (عجفاء) على ما أخبره (فحملة على
بعيره) أي فأعطاه بعير نفسه (وزوده) وأعطاه زادا (وكساه) وأعطاه كسوة
ثم أراد المصنف أن يبين الفرق اللفظي بين تركيب يجوز فيه كون الاسم عطف
بأن وبين تركيب لا يجوز كونه دلائق (وفصله) أي فصل عطف البيان

ثم فسر السارح معنى الفصل بقوله (اى فرقه) وقوله (من البديل) متعلق
بالفصل (لفظا) وتفسير السارح بقوله (اى من حيث الاحكام اللفظية) يدل
على ان قوله لفظا تمييز من الذات المقدرة فى اضافة الفصل الى الضمير اى
فصل شئ من عطف البيان وهو لفظه لكن لما لم يكن من فرق اللفظ فائدة
فسره بقوله من حيث الاحكام اللفظية يعنى الفرق بينهما من حيث ان الحكم
النحوى الذى يجوز فى عطف البيان لا يجوز فى البديل وقول السارح (واقع)
اشارة الى ان قوله وفصله مبتدأ وخبره فى مثل انا ابن بان يكون طرفا مستقرا
ومتعلقه واقع (فى مثل انا ابن التارك البكرى بشر) ثم اشار الى بيان الفرق فقال
(فان قولك بشر) بالجر (ان جعل عطف بيان للبكرى) اى الذى جعل مضافا اليه
التارك (جاز) اى جاز كونه عطف بيان من البكرى وبذا حكمه اللفظى الذى
يجوز فى عطف البيان وهو انه لا يشترط جواز اقامته مقام متبوعه (وان جعل)
اى ان جعل لفظ بشر فى هذا التركيب (بدلا منه) اى من البكرى (لم يجوز)
اى لم يجوز كونه بدلا وهذا حكمه اللفظى الذى لا يجوز فى البديل لان جواز اقامة
البديل مقام المبدل منه شرط فيه وحاصله ان كل تركيب يجوز فيه اقامته مقامه
جائز وكل تركيب لا يجوز هذا لم يجوز كما بينه السارح بقوله (لان البديل) اى انما
لم يجوز ان يكون بدلا لان البديل يكون (فى حكم تكرار العامل) وهو لفظ التارك
ههنا (فيكون التقدير) اى تقدير البديل مقام المبدل منه (انا ابن التارك بشر
وهو) اى تركيب التارك بشر (غير حرك كما ذكرنا فيما سبق) اى فى بحث الاضافة
رقوله (فى الضارب زيد) يدل من قوله فمما سبق اى ذكرنا فى بحث الاضافة بان
تركيب الضارب زيد لا يجوز وهو كون المضاف صفة معرfa باللام وكون
المضاف اليه اسما محمدا عن اللام وكونه مضافا باضافة لفظية لان شرط
جواز الاضافة اللفظية وجود التخفيف اللفظى فى المضاف فقط اوفى المضاف
اليه فقط اوفى كليهما وفى هذا التركيب لم يوجد التخفيف فيهما وهذا لا يجوز
نم ان هذا المصراع للاسدى اراد اطهار شجاعته ثم اراد السارح ان يذكر
مصراعه انماى لظهر معنى الاول فقال (وآخره) اى آخر البيت قوله
(عليه الطير رقبته وقوما) اعلم ان التارك اسم فاعل من ترك يترك من باب
نصر ينصر وترك يكون بمعنى ودع فيكون فعلا تاما متعديا وبمعنى صير فيكون
فعلا ناقصا ولما احتمل ههنا المعنيين اراد السارح ان ينبه عليهما وعلى اعرابه فى
كل من المعنيين فين اولاعلى تقدير كونه من الافعال الناقصة فقال (وعليه الطير
ثانى مفعولى التارك) يعنى على تقدير كون التارك (ان جعلناه بمعنى المصير) اى
بمعنى جعل يكون قوله البكرى مفعوله الاول ويكون عليه خبرا مقدما والطير

مبتدأ مؤخرًا والجملة منصوبة المحل على أنها مفعول ثانٍ له والمعنى أنا ابن الرجل
 الذي هو جاعل البكرى عليه الطير (هذا) أى هذا الاعراب وهو كونه
 مفعولاً ثانياً (ان جعلناه) أى ان جعلنا لفظ التارك (بمعنى المصير والا) أى
 وان لم نجعل قوله التارك بمعنى المصير بل جعلناه بمعنى الوادع (فهو) أى
 فتركيب عليه الطير (حال) من مفعول التارك وهو البكرى المضاف اليه وهذا
 تحتل وجهين أحدهما ان يكون عليه طرفاً مستقراً حالاً والطير بالرفع فاعل له
 والاخر ان يكون عليه خبراً مقدماً والطير مبتدأ مؤخرًا والجملة الاسمية حال
 منه بالضمير فقط على ضعف نحو كئنه فوه الى فى والى الوجهين اشار بقوله
 (وقوله ترقبه) أى جملة ترقبه وهو مضارع من الترقب وهو الانتظار واصـله
 تترقب بتائين فحذفت احدهما وهى (حال من الطير ان كان) لفظ الطير
 مرفوعاً حال كونه (فاعلاً عليه) وهو الوجه الاول فالمعنى انا ابن الرجل
 الذى ترك البكرى والحال ان عليه الطير مترقباً ثم اشار الى الاعراب على الوجه
 الثانى فقال (وان كان) أى لفظ الطير (مبتدأ فهو) أى تركيب ترقبه (حال
 من الضمير المستكن فى عليه) أى الضمير الذى انتقل من المتعلق المحذوف فكان
 فاعلاً للظرف المستقر (ووقوعاً) أى وقوله وقوعاً (جمع واقع) كالشهود جمع
 شاهد (حال من فاعل ترقبه أى الطيور) مترتبة حال كونها فى الترقب (واقعات
 حوله) أى حول البكرى (مترتبة) ومنسطرة (لازهاق) أى لاخراج (روحه) وقوله
 لان الانسان مادام فيه رمق (أى علامة حياة) فان الطير لا يقر به) توجيهه
 ودليل لتعبيره بالترقب والانتظار لانه لو كان ميتاً لوقعن عليه لاجل الاكل ولكن
 لما ترقبن علم انه لم يمت بعد ولا يخفى ما فى هذا البيت من اظهار شجاعة ابيه
 والافتخار بالانساب اليه وفهم ان اعوان البكرى جبناء مثله حتى لم يقدر واعلى
 التقرب لتخليصه ومخاطبته ولما قيد المصنف الفرق بقوله لفظاً وفهم منه ان له
 فرقا معنويًا ايضا اراد الشارح بيانه فقال (واما الفرق المعنوي بينهما) أى بين
 عطف البيان والبدل (فقد تبين) أى ظهر (فيما سبق) أى فى تعريفهما بيان
 البدل تابع مقصود بالنسبة وعطف البيان ليس كذلك ثم اراد الشارح ان يبين
 وجه الشبه بين عطف البيان فى تركيب انا ابن التارك البكرى وبين عطف
 البيان الذى يكون مثلها فقال (والمراد) أى مراد المصنف (بمن انا ابن
 التارك البكرى بـسر كل ما) أى كل لفظ (كان عطف بيان) كلفظ بسر من الالفاظ
 التى ليست فيها الالف واللام (للمعرف باللام) كلفظ البكرى (الذى اضيف
 اليه) أى الى ذلك المعرف باللام (الصفة المعرفة باللام) ومثال هذا (نحو
 الضارب الرجل زيد) حيث جعل زيد عطف بيان من الرجل المعرف باللام

الذى اضيف اليه صفة الضارب المعرف باللام فيجوز ان يكون زيد عطف بيان من الرجل فلا يجوز ان يكون بدلا منه وهذا البيان مراد المصنف مما هو ظاهر من تركيبه حيث خصص الفرق بمثل هذا البيت فيكون المراد بالمثل هو افراد هيئة هذا التركيب اعني تركيب التارك البكرى بشرير يريده ما هو مشبه في تلك الهيئة ثم اراد الشارح ان يبين انه يجوز توجيه مراد المصنف بوجه هو اعم من هيئة هذا التركيب فقال (ويمكن) اى لا يمنع (ان يراد به) اى بقوله في مثل انا بن التارك الخ (ما) اى التوجيه الذى (هو) اى هذا التوجيه (اعم من هذا الباب) اى من باب الضارب الرجل زيد يعنى من هذه الهيئة (اى كل ما خالف حكمه) وهذا تفسير لما هو اعم اى المراد فى مثل * انا بن التارك البكرى بشر كل لفظ خالف حكم ذلك اللفظ من الجواز (اذا كان) ذلك اللفظ (عطف بيان) اى وقت كونه عطف بيان وقوله (حكمه) مفعول خالف اى خالف حكم كونه عطف بيان حكم ذلك اللفظ (اذا كان بدلا) اى حكم وقت كونه بدلا بان يجوز كونه عطف بيان ولا يجوز كونه بدلا سواء ك ان فى مثل التركيب الذى ذكره اولافاذا ارى به هذا (فئة اول) اى فيشمل قول المصنف وفصله من البدل الى آخره (صورة النداء ايضا) اى كما يتناول صورة الاضافة (فالتك تقول يا غلام زيد وزيدا) فقوله يا غلام منادى مبنى على ما يرفع به وهو الضم لانه نكرة قصد معينا وزيد يجوز ان يكون عطف بيان منه وان يكون بدلا منه فان كان عطف بيان يجوز ان يكون بالرفع جلا على لفظه وبالنصب جلا على محلى المنادى كما سبق فى بحث المنادى كما قال (بالتنوين مرفوعا جلا على اللفظ) اى لفظ المنادى (ومنصوبا جلا على المحل) اى على محل المنادى وهو النصب بالمفعولية (اذا جعلته) اى بجوز هذا اذا جعلت لفظ زيد (عطف بيان) وهو حكم عطف البيان حيث قال المصنف فى بحث المنادى وتوابع المنادى المبنى المفردة من التأكيد والصفة وعطف البيان الى آخره ترفع جلا على لفظه وتنصب جلا على محله هذا حكم كونه عطف بيان وهو مخالف لحكم كونه بدلا حيث قال (ويا غلام زيد بالضم) من غير تنوين ولا نصب (اذا جعلته بدلا) اى اذا جعلت زيدا بدلا من الغلام يكون حكمه الضم لان حكم ك كونه بدلا حكم المنادى المستقل وهو الضم على ما يرفع به فقط حيث قال فى بحث المنادى ايضا والبدل والمعطوف غير ما ذكر حكمه حكم المنادى المستقل ثم بين احكام التوجيهين فقال (والمعنى الاول) اى تخصيص مراده بمثل هذا التركيب (اظهر) من المعنى الثانى فوجه الاظهرية ان المصنف لم يقل نحو انا ابن التارك بل قال فى مثل انا بن التارك فالمتبادر من ذكر المثل ومن اضافته

الى هذا التركيب ان مراده تخصيص ولم يكن دلالة على التعميم ممنوعا لكنه
وجه ظاهر مرجوح (واثنى) اى توجه مراده الى التعميم (افيد) اكثر
فائدة من الاول وجه الافيدية ان اثنى شامل الى صور اخرى من المنادى
وغيره كاهرفت (البني) ولما كان المني من اقسام الاسم ففسره الشارح بقوله
(اى الاسم المني) يعنى لا المني المطلق (وهذا الحد) اى حد المني بما يدكره
(لا يصح) اى الحد (الامن يعرف ماهية المني على الاطلاق) اى سواء كان اسما
مبنيا او فعلا مبنيا او حرفا حتى لا يكون التعريف تعريفا بالمجهول (ولا يعرف)
اى لا يصح الامن لا يعرف (لاسم المني) لانه لو عرفه يكون تعريفا للعارف
بما يعرفه وهو مناف للمقصود من التعريف وانما يصح لمن يعرف ماهية
المني المطلق (اذ) اى لانه (ولم يعرفها) اى ولم يعرف ماهية المني على الاطلاق
(لكن) اى هذا الحد (تعريفا للمني) اى الاسم للمني المجهول (بالمني) المطلق
لجهول وهو باطل فثبت ان هذا تعريف لمن يعرف المني المطلق وانما يكون
هذا تعريف للمني بالمني (لانه) اى المصنف (ذكر في حد المني) اى في
حد الاسم المني (لفظ المني) حيث قال ما تناسب مني الاصل فقوله وهذا الحد الخ
جواب للسؤال الوارد على تفسير الشارح بقوله اى الاسم المني تقريره
ان هذا التعريف باطل لانه تعريف الاسم المني بالمني وهو تعريف الشيء
بالمجهول وذاه يصح فاجاب بانه لا نسلم انه تعريف الشيء بالمجهول لانه تعريف
بالنسبة الى من يعرف المني المطلق (ما تناسب) (اى اسم تناسب) فقوله اسم
تفسير لما وهو جنس شامل للمعرب والمبنى وقوله تناسب فصل يخرج المعرب
لانهم تناسب فقرينة تخصيص الموصول بالاسم وتفسيره به سياق الكلام وهو
ذكر مني الاصل بعده (منى الاصل) وهو مفعول نائب فاضافة المني الى
الاصل اما يمانية واتقدير المني الذى هو الاصل كما هو مرضى الشارح واضاءته
لامية كما هو مرضى عصام الدين لانه رد كلام الشارح فيما قبل بان الاضافة
اليمانية انما تصح اذا كان بين المضاف والمضاف اليه عزم من وجه وهو ههنا ليس
كذلك المني اعم مطلقا من الاصل فيكون من قبيل اضافة الاسم المطلق الى الاخص
المطلق وهو الاضافة الالامية كيوم الاحد ورد بان هذا الشرط انما هو
في الاضافة اليمانية الاصطلاحية وهذا ليس كذلك لانه اضافة يمانية
لغوبة ويمكن رده بان لا نسلم ان بينهما عموما مطلقا وانما يكون لو كان المراد بالمني
هو المبنى المقيد بالاصل وليس كذلك بل يجوز ان يراد به المني المطلق فثبت
يكون المني اصلا وغير اصل والاصل ايضا يكون مبنيا وغير مبنى (وهو) اعم
المبنى الاصل (الحرف) بجميع اقسامه (والفعل الماضى) بجميع صيغه (والامر

بغير اللام) عند البصريين (والمراد بالمسابقة المعية في تعريف العرب)
 وهو قوله فالعرب المركب الذي لم يشبهه معنى الاصل (هو هذه المناسبة) حيث
 فسر الشارح قوله لم يشبهه بقوله لم يناسب وهذا جواب للسؤال المقدر
 وهو انه لا تقابل بين تعريف العرب وبين تعريف المبني لان المبني في تعريف
 العرب هو المسابقة والمنبث في تعريف المبني المناسبة فلا تقابل بينهما فاجاب
 بان المراد بالمسابقة المفية الخ وانما فسر المسابقة المفية في تعريف العرب
 لان المسابقة هي المشاركة في الكيف والمناسبة اعم منه مطلقا ففهوم
 العرب هو عدم المسابقة وهو نقيض الاخص المطلق ومفهوم المبني هو
 المناسبة وهو عين الاعم المطلق وعين الاخص عام من وجه من عين الاعم
 المطابق فيلزم ان يكون بعض العرب متباينيا وبعض المبني معربا وهو باطل لانه
 مستلزم لبطلان التعريفين طردا وعكسا واما اذا فسر المسابقة بالمنااسبة
 فيكون بينهما تبين كلي ولا محذور ثم نقل الشارح تفسير المناسبة من صاحب
 المفصل واثبت به وجه تفسيره المسابقة المنفية بالمنااسبة ولذا اورده على طريق
 النل فقل (واقد فصل صاحب لمفصل هذه المناسبة) اي المناسبة المذكورة
 في تعريف المبني (بانها) اي مناسبة الاسم المبني لمبنى الاصل من الامور الثلاثة
 (ما) حاملة (يتضمن الاسم) اي الاسم الذي يصدق عليه حد السمي (معنى
 المبني الاصل) فيصدق عليه انه ناسب مبنى الاصل (مثل ايس فانه) اي فان ابن
 اسم معنى (يتضمن معنى همزة الاستفهام) لان ابن مركب من الظرف
 والاستفهام فالاستفهام جزء معناه فيكون متضمنا لمعنى همزة الاستفهام
 التي هي مبنى الاصل لكونها حرفا تضمن الكل الجزء فيحصل بينهما مناسبة
 بالكلمة والجزئية (او شبهه) عطف على قوله يتضمن اي المناسبة اما يشبه الاسم
 المبني (له) اي لمبنى الاصل (كالمبهات) من الموصولات واسماء الاشارات
 والمضمرات (فانها) اي فان كل ذلك من المبهات تسد (الحروف في الاحتياج
 الى الصلة) كما ان الموصول يحتاج الى الصلة في تعيين معناه (او الصفة) عطف
 على قوله الى الصلة كما ان الموصول من المبهات يحتاج الى الصفة في تعيين
 معناه نحو مررت بمن هو زيد وكذا احتياج اسماء الاشارات الى الصلة
 (او غيرهما) او يحتاج الى غير الصلة والصفة من الاحتياج الى المرجع
 في المضمرات (او وقوعه) بالجر عطف ايضا على قوله يتضمن اي المناسبة اما
 حاصلة بوقوع الاسم لمبنى (موقعه) اي موقع معنى الاصل (كزال) من اسماء
 الافعال (فانه) اي لفظ زال (واقع موقع زال) لان قواهم زال بيتا مثلا
 في موقع قولهم انزل بيتا فانزل امر بغير اللام وهو مبنى الاصل (او مشاكلا) اي

المناسبة اما حاصلة بمشاكله الاسم المبنى (للواقع) اى للاسم الواقع (موقعه)
اى موقع مبنى الاصل (كفتجار) لانها وان لم تكن بمعنى الامر لكونها بمعنى
يا فاجرة لكنها مشاكله لزال الذى هو واقع موقع انزل (او وقوعه) اى المناسبة
حاصلة بوقوع الاسم المبنى (موقع ما) اى موقع الاسم الذى (اشبهه) اى اشبه
مبنى الاصل وذلك (كالننادى المضموم) اى كالننادى الذى يبنى على الضم وهو
الاسم المفرد اذا كان معرفة نحو باز يد (فانه) اى فان علة بناؤه (واقع موقع
كاف الخطاب) لكونه منصوب المحل على انه مفعول لادعوا ولو قدر اظهاره
يكون ادعوك وقوله (المشابهة) بالجر صفة الكاف فى كاف الخطاب وقوله
(الحرف) متعلق بالمشابهة اى النادى المضموم واقع موقع الكاف الاسمى
فى كونها مفعولين منصوبين والكاف الاسمى الذى هو الضمير مشابه
للكاف الحرفى الذى فى ذلك لان الكاف المتصل باسم الاشارة حرف عماد مبنى
الاصل والكاف فى نحو ادعوك كاف اسمية ليست بمبنى الاصل بل مشابهة
لمبنى الاصل الذى هو كاف ذلك والننادى المضموم واقع موقع الكاف
الاسمية المشابهة لكاف ذلك الحرفية التى هى مبنى الاصل والواقع موقع
المشابهة لمبنى الاصل واقع موقع مبنى الاصل بالواسطة وقوله (فى نحو ادعوك)
متعلق بقرائه واقع (او اضافته) اى المناسبة اما باضافة الاسم الذى رد بناؤه
(اليه) اى الى مبنى الاصل (كقوله تعالى من عذاب يومئذ) وانما يكون مثالا
(فين) اى فى مذهب القارئ الذى (قرأ) اى قرأ لفظ (يومئذ بالفتح) اى بفتح
الميم واما فى مذهب من قرأ بالجر فهو عنده معرب فوجه من قرأ بالفتح ان لفظ
يوم مجرور بالاضافة لاضافة العذاب اليه لكنه لما كان مضافا الى الظرف المبنى
الذى هو اذ الذى هو مضاف الى جملة كان كذا وعوض عنها التنوين كان لفظ
اليوم مبنيا على الفتح ومجرورا محلا اقول وفيه تساهل لان لفظ اليوم لاس
بمضاف الى مبنى الاصل بل مضاف الى الظرف الذى هو من الاسماء التى
اصلها الاعراب واعلم مراده انه مناسب باضافته الى المضاف الى مبنى الاصل
اعنى بالواسطة فافهم ولما فرغ المصنف من النوع الاول للمبنى شرع فى تعريف
النوع الثانى منه فقال (او وقع) اى المبنى ما وقع (غير مركب) اى وقع حال
كونه غير مركب او صار غير مركب ان كان وقع بمعنى صار والحاصل ان قوله
غير مركب منصوب اما على الحالية من فاعل وقع او على انه خبره المنصوب
ولما كان المراد بالركب المثبت فى تعريف المعرب المركب مع عامله على وجه
يتحقق مع عامله كان المراد بالركب المنفى ههنا عدم ذلك المركب فاراد الشارح
تفسيره فقال (مع غيره) اى مع غير الاسم المبنى وهو الذى لم يقع غير مركب

مع غيره حال كون ذلك التركيب (على وجه) اى على طريق (يتحقق معه عامله) فهذا يصدق على غير المركب وعلى المركب مع غيره لا على وجه يتحقق معه عامله وقوله (فعلى هذا) متعلق بقوله مبنى فيما سأتى والغاء تفرعية يعنى اذ كان المراد بالغير المركب هو ما ليس بمركب مع عدم تحقق عامله سواء كان مركبا فى نفسه او لا وقوله (المضاف) مبتدأ وخبره قوله مبنى وقوله (من المركبات الاضافية المعدودة) حال من ضمير المضاف الراجع الى الالف واللام الموصول اى الاسم الذى يضاف الى ما بعده حال كون ذلك الاسم من المركبات الاضافية وكان الغرض من ذكره تعدادها لانه يتوارد عليه المعانى المقتضية للاعراب وذلك الاسم (كغلام زيد وغلام عمرو وغلام بكر) فان المقصود من ذكر كل منها تعداده ومع هذا كلها مضاف ومركب وذلك الاسم وان كان مركبا لكنه (مبنى) لكونه غير مركب مع عامله بل مركب مع غيره على وجه لم يتحقق معه عامله وقوله (والمضاف اليه) مبتدأ وخبره (معرب) اى الاسم الذى اضيف اليه الغلام فى هذا التركيب وهو زيد وعمرو وبكر لكونه مركبا مع عامله الذى هو الاسم المضاف ثم اراد السارح ان يبين وجه تنويع المبنى على نوعين دون المعرب حيث اورد فى تعريف المبنى باو وهو ههنا لتقسيم المحدود فكانه قال المبنى على نوعين احدهما ماناس مبنى الاصل وانسانى ما وقع غير مركب فقال (ولما كان المبنى مقابلا للمعرب) بتقابل العدم والملكية لكنه بالنسبة الى النوع الاول المبنى ملكة لا بالمعتبر فيه المناسبة والمعرب عدم لكونه المعرب فيه عدم المناسبة وبالنسبة الى النوع الثانى بالعكس لان الاعتبار فى المبنى عدم التركيب وفى المعرب وجود التركيب فافهم وقوله (واعتر) عطف على كان اى ولما اعتبر (فى المعرب امران) احدهما (التركيب) لانه قال فى تعريفه هو المركب (و) ثانيهما (عدم المشابهة لمبنى الاصل) حيث قال فيه لم يشبه مبنى الاصل وقوله (كان) جواب لما يعنى لما كان كذلك كان (المبنى ما انتفى) اى الاسم الذى انتفى (فيه مجموع هذين الامرين) يعنى المشابهة والتركيب (اما بانتفاءهما معا) اى وذلك الانتفاء يعنى انتفاء المجموع اما حاصل بانتفاء عدم المشابهة والتركيب كهؤلاء الغير المركب (او) حاصل (بانتفاء احدهما فقط) اى بانتفاء احد الامرين وذلك مشتمل على قسمين احدهما ما انتفى فيه عدم المشابهة وذلك بوجرد المشابهة التى بمعنى المناسبة دون عدم التركيب كالتركيب الاضافية المعدودة كما ذكر وثانيهما انتفاء عدم التركيب وذلك بان يكون مركبا دون عدم المشابهة وذلك بان يكون مناسبا نحو ضرب هؤلاء فان هؤلاء مركب مع عامله لكنه مناسب لمبنى الاصل واذا اعتبر فيه

انتفاء مجموع الامرين يعنى يجوز كذبهما او يصدق احدهما وكذب الآخر
(فكلمة او) وهو ما في قوله (او غير مركب ههنا) اى في تعريف المبني (لمنع
الخلو) يعنى انه لا يجوز في المبني كذب الامرين ويجوز صدقهما وصدق احدهما
كما هو شأن القضية المنفصلة العنادية الماذعة للخلو فان الامرين هما وجود
المناسبة وعدم التركيب اذا كذبا معاً لم يصدق عليه المنى لان كذب المناسبة هو
عدم المناسبة وكذب عدم التركيب هو التركيب وهذا يصدق على نحو ضرب زيد لان
زيد اغير مناسب لمنى الاصل ومركب مع عامله فلا يصدق عليه المبني بل يصدق
عليه ضده الذى هو العرب فبقيت في المنى الصور اثلاث التى تجوز فيه اما
صورة صدقهما فكما في لفظ هؤلاء فانه يصدق عليه انه مشابه لمنى الاصل
وانه غير مركب واما صورة صدق الاول وكذب الثانى فكما في نحو ضرب هؤلاء
فانه يصدق عليه انه مناسب لمنى الاصل ويكذب فيه انه غير مركب بل يصدق
عليه انه مركب واما صورة صدق الثانى اعنى عدم التركيب وكذب الاول اعنى
المناسبة كما في التراكيب الاضافية المعدودة نحو ما ذكر من قوله غلام زيد
وغلام عر وفانه يصدق على الغلام انه غير مركب بتركيب يتحقق معه عامله
ويكذب فيه انه مناسب لانه غير مناسب لمنى الاصل وهذا اختيار الشارح
لكن قال المحسن عصام الدين انه يمكن ان يجعل اول منع الجمع بان يكون المراد
بقوله ما مناسب انه ما مناسب مناسبة تكون سببا لبنائه وبقوله غير مركب انه
ما يكون عدم التركيب سببا لبنائه فعلى هذا يمتنع صدقهما معاً على لفظ هؤلاء
المفرد فانه يصدق عليه انه مناسب لمنى الاصل مناسبة موجبة للبناء ولا يصدق
عليه ان عدم تركيبه سبب البناء بل سبب بقاءه مناسبة لمنى الاصل سواء كان
مركباً او لا وقوله وانما اختلف الخ توجييه لما ارتكب المصنف من عكس
الترتيب في تعريف المبني حيث قدم التركيب في تعريف العرب واخره ههنا
اراد الشارح بيان وجه ارتكابه فقال (وانما اختلف ترتيب ذكر المشابهة
والتركيب في تعريف العرب والمبنى) وقوله (تقديمنا وأخيراً) اما تبين ان من
نسبة اختلف ترتيب ذكر المشابهة يعنى اختلف ترتيب ذكرهما في التعريفين
من جهة تقديم ما اخر في احدهما وتأخير ما قدم حيث قدم التركيب واخر
المشابهة في تعريف العرب فيما قال وهو المركب الذى لم يشبهه مبنى الاصل
وقدم المشابهة واخر التركيب في تعريف المنى حيث قال ما مناسب مبنى الاصل
او وقع غير مركب او مفعولان مطلقان من اختلف اى اختلفا تقديمنا وتأخيراً
وقوله (اينارا) مفعول له للاختلاف يعنى انما اختلف الترتيب المذكور لا يثار
المصنف واختياره (لتقدم ما) اى لتقديم الوصف الذى (مفهومه وجودى)

وهو المناسبة في تعريف المبنى والتركيب في تعريف المعرب وقوله (اشرفه)
 علة للإشارة يعني انما اختار تقديم ما هو وجودى لكون الوجودى اشرف من
 العدمى ثم انه لا يخفى ان ابشارا ان جعل مفعولا له لقوله اختلف كما هو الظاهر
 يلزم ان يذكر فيه اللام لانه ليس فعلا لفاعل الفعل المعلى لان الاختلاف مستند
 الى الترتيب والاشارة فعل المصنف اللهم الا ان يوجه بان المراد هو الارادة
 والمعنى اراد المصنف اختلافه ابشارا ثم شرع المصنف في بيان القباب المبني
 بعد تعريفه فقال (والقباب) اى ما يعبر به عنه وقوله (اى القباب المبني) تفسير
 لمرجع الضمير وقوله (من حيث حركات واخره وسكونها) تصحيح لصحة
 ارجاع الضمير الى المبني لان اللقب السدى هو الضم مثلا ليس بلقب للاسم
 المبني بل لقبه هو قولنا المضموم وايضا ان القباب ليست بمحصرة في الثلاثة
 لان الالف في يازيدان والواو في يازيدون القباب مبني ايضا لان كلامهما
 منادى مبني على ما يرفع به وهو الالف في الاول والواو في الثانى ولايتوهم ان
 الالف مخصصة بمبنى الاصل لانا نقول انه خلاف الظاهر لان الضمير راجع الى
 المبني المعرف وهو المبني العارض الذى يوحد فى الاسم فيحتاج فى التصحيح
 الى قيدين احدهما ان كون الالف للمبنى لا من حيث نفسه وذاته بل من حيث
 حركات واخره فاندفع به الاول وثانيهما ان كون القباب المبني محصورة
 فى الثلاثة يتوقف على تخصيص الالف ههنا بالحركات فبقوله من حيث
 حركات واخره اندفع هذا ايضا وقوله (عند البصريين) اشارة الى ان
 المصنف اختار مذهب البصريين فى هذا وهو تخصيص التعبير فى المبني بهذه
 الالف ولا يعبر بهما فى المعرب اذا الظاهر فى الاضافة هو التخصيص وقوله
 (ضم وقح وكسر) خبر المبتدأ وهو القباب وقوله (للحركات الثلاث) تعين
 لهذا التعبير بالمبنى الذى بنى على حركة من الثلاث المذكورة (ووقف)
 عطف على القريب او البعيد وقوله (للسكون) تعين للقب الوقف بالمبنى
 الذى بنى على السكون ولما تبين ان المصنف ذهب الى مذهب البصريين
 اراد الشارح رحمه الله تعالى ان يبين مذهب مخالفهم فى هذا فقال (واما
 الكوفيون فيذكرون القباب المبني) التى هى الضم والقح والكسر والوقف
 (فى المعرب) ويقولون فى نحو ضرب زيد غلام عمرو مثلا ان زيدا مضموم
 والغلام مفتوح وعمر مكسور وكذا فى نحو لم يضرب مثلا انه ساكن (وبالعكس)
 اى ويذكرون انواع الاعراب التى هى الرفع والنصب والجر والجرم فى المبني
 ولا تخصصون احدهما باحدهما ولما كان المفهوم من ظاهر قوله واما الكوفيون
 فيذكرون الى آخره ان البصريين يخصصون فى كل من ذلك يعنى لا يذكرون

القاب المبني في المعرب والالقاب المعرب في المبني مع ان المصنف عبر في صدر
 كتاب المعرب بالقاب البناء حيث قال بالضمّة رفعاً الى آخره اراد الشارح ان يبين
 ما هو المراد بالاختلاف بينهما فقال (والمراد) اي المراد بما ذكرنا من ان
 البصريين يخالفون الكوفيين في هذا (ان الحركات والسكنات البنائية) التي
 هي المعبر عنها (لا يعبر عنهما) اي عن الحركات والسكنات (البصريون) الابهذه
 الالقب) اي لا يعبرون عنهما بالقاب الاعراب ولا يرفعون ان يازيد مثلاً مرفوع
 وان لا رجل منصوب وان فجار مثلاً مجرور وان مجزوم بل يعبرون عنها
 ويقولون انه مضموم ومفتوح ومكسور وسوا كن خلافاً للكوفيين فانهم يعبرون
 بها (لان) اي لا المراد به ان (هذه الالقاب) اي الضمة والفحة والكسرة
 (لا يعبر بها) اي بهذه الالقاب (الا - منها) والكوفيين يعبرون بها عن
 الحركات الاعرابية ايضاً (اي الا عن الحركات او السكنات) (لانهم)
 اي البصريين (كثيراً ما يطلقونها) اي يطلقون القاب البناء اطلاقاً كثيراً
 (على الحركات الاعرابية ايضاً) اي كما يطلقونها على البنائية وشاهد هذا
 الاطلاق (كما مر) اي كالاطلاق الذي مر (في صدر الكتاب حيث قال) اي
 المصنف الذي هو على مذهب البصريين (بالضمّة رفعاً والفحة نصباً والكسرة
 جراً) حيث عبر ههنا عن الحركة الاعرابية بالضمّة والفحة والكسرة التي هي
 القاب المبني ولو لم يجز التعبير بهذا في مذهبهم لم يجز التعبير للمصنف بها لكونه
 ذاهباً الى مذهبهم ولم يعبر بها علم ان مرادهم بالتخصيص للبصريين هو
 تخصيص المعبر عنها بالتعبير لا تخصيص التعبير بالمعبر عندها قوله (وعلى غيرها)
 عطف على قوله على الحركات الاعرابية يعني ان البصريين كما يطلقون القاب
 المبني على الحركات الاعرابية كذلك يطلقونها على غير الحركات الاعرابية
 (كما يقال الراء في رجل مثلاً مفتوحة والجيم مضمومة) مع ان ليس شيء منهما
 من الحركات البنائية ولا الاعرابية لانهما مختصان باحر الكلمة كما عرف في
 بيان حكمهما حيث قال في المعرب وحكمه ان يختلف آخره وفي المبني وحكمه
 ان لا يختلف آخره والحاصل ان ههنا مقامين احدهما المعبر عنه والثاني التعبير
 فالاول اما الحركة الاعرابية واما الحركة البنائية والثاني ايضاً اما القاب الاعراب
 واما القاب البناء فالاقسام اربعة الاول تعبير الحركة الاعرابية بالقاب الاعراب
 والثاني تعبير الحركة البنائية بالقاب البناء والثالث تعبير الحركة الاعرابية بالقاب
 البناء فهذه الثلاثة متفق عليها والرابع تعبير الحركة البنائية بالقاب الاعراب
 وهذا القسم هو الذي اختلف فيه البصريون والكوفيون فالبصريون
 لا يعبرون ولا يطلقون والكوفيون يطلقون ثم شرع في بيان حكمه بعد تعريفه
 فقال (وحكمه) وقوله (اي حكم المبني) تفسير لمرجع الضمير قوله (واثراً المترتب

على بناءه) تفسير لفظ الحكم وتفسير الحكم بالاثريلايم بان المراد بالحكم ههنا هو ما حكم به وهو من معاني الحكم لانه اذا قيل ان حكم كونه فجار مثلاً انه لا يختلف آخره باختلاف العوامل ولا شك ان الحكم به اثر لكونه مبنياً وعلامة عليه كما سبق هذا من كلام عصام الدين في بحث المعرب (ان لا يختلف آخره) وقوله (اى آخر المبنى) تفسير للضمير وقوله (لكن لا مطلقاً) توطئة وترية للفائدة من التقييد حيث قال (بل) (لا اختلاف العوامل) يعنى ايس المراد من حكم المبنى ان لا يختلف آخره اصلاً سواء اختلفت العوامل او لا بل المراد به انه لا يختلف باختلاف العوامل ولا ينافى هذا اختلاف آخره في بعض المواضع اعلة اخرى غير اختلاف العوامل وقوله (اذ قد يختلف) علة لهذا القيد اى وانما قيد المصنف عدم الاختلاف بهذا القيد لانه قد يختلف (آخره) اى آخر المبنى (لا اختلاف العوامل) بل لعلة اخرى (نحو) اختلاف سكون من في قولك (من الرجل) حيث حركت النون بالفتحة لدفع اجتماع الساكنين (و) من السكون الى الكسرة نحو (من امرأة) فان نونها حركت بالكسرة لدفع التقاء الساكنين ايضا (و) نحو (من زيد) لانه لم يختلف آخره وبقي على الاصل اعدم علة الاختلاف ثم شرع في تعداد انواعه فقال (وهى) (وقوله) (اى المبنى) تفسير للضمير ولمالم يطابق هذا الضمير مرجعه لمكون المرجع مذكراً اراد ان يصححه بقوله (والتأنيث) اى جعل ضمير المبنى مؤنثاً ههنا (باعتبار الخبر) اى باعتبار خبر الضمير وهو قوله (المضمرات واسماء الاشارات والموصولات والمركبات والكنائيات واسماء الافعال والاصوات) وهذه كلها مؤنثات والضمير قديم سابق بخبره نحو قوله تعالى هذا اكبر وقوله بالرفع بيان لا عراب لفظ الاصوات لانه لما لم يكن مضافاً اليه للاسماء احتل عطفه بالرفع على اسماء الافعال وبالجر على الافعال المضاف اليه الاسماء ولما كان عطفه على الاسماء اولى لطابق الاجال بالتفصيل قال (بالرفع) اى قوله والاصوات بالرفع (عطف على اسماء الافعال لاعلى الافعال) اى لا بالجر على انه عطف على الافعال ثم بين قرينة هذا التوجيه بقوله (لتصدره) اى انما يكون كذلك وقتنا به لتصدر المصنف (بحث الاصوات فيما بعد) اى في مقام التفصيل (بالاصوات لا باسماء الاصوات) ولو كان مراده بالجر عطف على الافعال لكان المصنف في مقام التفصيل يصدره بالاسماء ويقول اسماء الافعال ولمالم يقل كذلك علم ان مراده في الاجال عطفه على الاسماء (و بعض الظروف) اى المبنى بعض الظروف ولما غير المصنف أسلوبه في قوله بعض الظروف حيث قبله ببعض بخلاف اخواته اراد الشارح ان يذكر وجه تغييره فقال (وانما قال) اى المصنف (بعض الظروف) ولم يقل

الظروف كإي أمثالها من المضمرات وغيرها (لان جميعها) أي لان جميع الظروف
(ليست بمبنية بل بعضها) أي بل بعضها مني ولو قال الظروف أو كل
الظروف لكان خلاف الواقع ثم أشار الشارح إلى التنبيه على مقدمة فقال (فهذه)
أي الأبواب التي ذكرها المصنف في أقسام المنى (ثمانية أبواب) منحصرة
(في بيان الأسماء المبنية ولا بد لكل واحد منها) أي من الأقسام الثمانية المذكورة
(من عللة البناء) مثلاً لا بد من أن يقال في المضمرات إنها لم تكن مبنية
وأي مناسبة بينها وبين مبنى الأصل وقوله (لان الأصل في الأسماء الأعراب)
دليل لقوله لا بد الخ أي وإنما لم يهاذ كرعلة في بنائها لكون البناء خلاف الأصل
لان الأصل في الأسماء أن تكون معربة والحاصل أنه لا بد في بنائها من عللة لكن
تلك العللة إنما تستلزم كونها مبنية على ما هو الأصل في البناء فقط (إذا كان)
أي إذا كان قسم من الأقسام الثمانية (مبنياً على الحركة) نحو أنا وهؤلاء (فلا بد عند
ذلك البناء) وهو البناء على الحركة (من علتين أخريين) أي من العلتين
اللتين هما غير العللة التي كانت عللة لبنائها (أحدا هما) أي إحدى هاتين العلتين
(عللة البناء) أي عللة كونه مبنياً (على الحركة) لأنه خلاف الأصل (فان الأصل
في البناء السكون) فإذا كان مبنياً على الحركة التي هي خلاف الأصل يقتضي
لبنائه على الحركة من عللة^١ (وأخرى) أي وأخرى العلتين اللتين لا بد منهما في بناء
المنى على الحركة هي (عللة البناء للحركة المعينة) من الفحمة والضمة والكسرة وهي
(أنها) أي الحركة المعينة من هذه الثلاث (لم) أي لاى عللة (اختبرت)
أي تلك الحركة من الثلاث (دون الباقيتين) منها بأن يقال مثلاً إن أنا من الضم^٢
لم يبنى على الفتح دون الكسر والضم وبازيد مثلاً لم يبنى على الضم ونزال من أسماء
الأفعال لم يبنى على الكسر ثم اعلم أن الشارح أشار بقوله فهذه ثمانية أبواب
حيث ذكر الثمانية بعنوان الأبواب إلى دفع ما يشكك على الحصر في الثمانية من لزوم
خروج بعض المبنيات منها لأنه قال الموصولات دخل فيها ما الموصولة وخرجت
سائر أنواع ما من الشرطية والاستفهامية والصفة والتامة وكذا في قوله
أسماء الأفعال خرج منها وزن فعال التي ليست بمعنى الأمر لان فعال التي تكون
بمعنى يافاعلة ليست من أسماء الأفعال لان أسماء الأفعال كما سيأتي تصدق على ما
كان بمعنى الماضي أو الأمر وكذا خمسة عشر وبعليك فانها مبنية
مع انها لم يدخل في أقسام المركبات ولما عرفت أنها الشارح بالباب فكأنه قال باب
الموصولات وباب أسماء الأفعال وهكذا في غيرهما كانت شاملة غير الموصولات
أيضاً لان الباب في الاصطلاح طائفة من مسائل متنوعة ولا تنحصر
في مسألة واحدة بل كل ما فيها مناسبة تدخل فيه كذا حققه عصام الدين

ثم المصنف شرع في التفصيل بعد الاجمال بطريق ترك حرف التفصيل والعطف كما هي عادته فقال (المضمَر) وهو مرفوع على انه مبتدأ وقوله (ما وضع لمتكلم) وهذه الموصولة مع صلتها خبره يعنى المضمَر الذى هو باب من ابواب المنى هو اسم وضع لمتكلم ومما يجب ان يعلم ههنا ان في وضع الضمير مسلكين احدهما المسلك المشهور عند النحاة وهو ان المضمرات واسماء الاشارات والموصولات والحروف وامثالها انما توضع لمفهوم كلئ تحتها افراد كما في وضع سائر الكليات من الانسان وغيره فالمضمَر مثلا وضع لمفهوم المتكلم ليستعمل في كل ما ورد في المتكلم نحو انا ونحن وضربت وضربنا ولى ولنا واياى وابانا فيكون الوضع على هذا المسلك عاما والموضوع له ايضا عاما وثانيهما مسلك التحقيق عندهم وهو ان المضمر واثله وضع لمعين مثلا اذا قلنا انا زيد فاما موضوع لهذا المتكلم المعين واما مفهومة وهو ما وضع لمتكلم مثلا آلات للملاحظة ذلك الموضوع له الخاص فيكون الوضع على هذا عاما والموضوع له خاصا كما تقرر في علم الوضع واذا تقرر هذا فقول المصنف ما وضع لمتكلم الخ يحتمل المسلكين فاذا كان الاول فالعنى انه وضع لمفهوم المتكلم مع افراده واذا كان الثانى فعناه انه وضع ليستعمل في كل المتكلم الخاص الذى هو الموضوع له وعلى كلا التقديرين يكون المراد من المتكلم والمخاطب والغائب الاستغراق يعنى اكل متكلم كما افاده عصام الدين ثم قيد الشارح المتكلم بقيد فقال (من حيث انه متكلم يحكى عن نفسه) اى من حيث كون المتكلم الموضوع له متكلما حاكيا عن نفسه لا من حيث انه يتكلم حاكيا عن غيره وانما قيده بالحيثية لان المتكلم اسم فاعل من التكلم كما ان المخاطب اسم مفعول من المخاطبة ومعنى التكلم من اظهر الكلام كما ان المخاطب من توجه اليه الخطاب وهذا المعنى منهما اعم من التكلم الذى يحكى عن نفسه نحو ضربته او عن غيره نحو ضرب زيد اويحكى عن نفسه بالاسم الظاهر نحو انا زيد فالذى يكون موضوعا له الضمير هو الذى يحكى عن نفسه بانا لا يزيد لانه لما قال انا حكى عن نفسه بانا ولما قال زيد حكى عن نفسه بالاسم الظاهر وكذا الحكم في المخاطب لان من توجه اليه الخطاب اعم من ان مخاطب بانت وان مخاطب بغيره فالموضوع له الخطاب هو الاول ولذا قيده الشارح اعنى قوله (او مخاطب) بقوله (من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب) فقوله يتوجه اليه الخطاب يحتمل ان يكون صفة كاشفة لان المخاطب هو الذى يتوجه اليه الخطاب ولا يعنى له غيره كما صرح به عصام الدين وان كان المراد بالمخاطب ما به الخطاب فهو خلاف ما اراده الشارح لانه حكى هذا التوجيه عن غيره حيث قال (وقيل المراد بالتكلم) اى لمنظ المتكلم الذى

هو موضوع له الضمير (من يتكلم به) اى من يتكلم بانا مثلا (او المخاطب) اى
المراد بلفظ المخاطب الذى هو الموضوع له (من يخاطب به) وانما اراد هذا
انقائل هذا المعنى (فان انا) مثلا (موضوع لمن) اى لشخص (يتكلم به)
اى بانا (و انت) ايضا (موضوع لمن) اى لشخص (يخاطب به) اى بانت
والفرق بين ما ارتضاه الشارح من حل كلام المصنف عليه وبين ما حكاه عن
هذا القائل ان ما اختاره الشارح هو حل قوله ما وضع لتكلم الخ على معنى ان
انا مثلا موضوع لمفهوم المتكلم والمخاطب لالفاظهما والقرينة فى حل قيد
الحيثية على هذا قوله فيما بعد ويخرج بهذا القيد لفظا المتكلم والمخاطب
ومراد هذا القائل ان انا موضوع لذات المتكلم والمخاطب والحاصل ان المراد
بالتكلم اما لفظه او مفهومه او ذاته فالاول ايس براد احدى كلام المصنف
يحتمل الثانى والثالث قوله (ويخرج بهذا القيد) يحتمل ان يكون المشار اليه
قول المصنف يعنى يخرج بقيد ان المضمر ما وضع لاحد هذه الامور الثلاثة
من المتكلم والمخاطب والغائب المتصف بما وصفه به وهذا هو ما اختاره
عصام الدين ويحتمل ان يكون اشارة الى تفسير الشارح فقط يعنى ويخرج بقيد
الحيثية ويحتمل ان يكون اشارة الى تفسير ما حكاه الشارح بقوله وقيل الخ
كما قال به بعضهم لقربه ولكن قال المحسنى عصام الدين ان المراد به هو قيد المصنف
حيث قيد الوضع بكونه لاحد الامور الثلاثة على تفسير الشارح وعلى تفسير
ما حكاه الشارح ويدل على كونه كذلك افراد القيد لانه لو كان المراد القيد الاخير
لمكان حق العبارة ان يقول بهذا القيد الاخير ولو كان المراد القيدين لقل
بهذين القيدين ويدل عليه ايضا قوله (لفظ المتكلم والمخاطب) وقوله فان
الاسماء الظاهرة بعده بغنى ويخرج بقيد ان المضمر ما وضع لتكلم او مخاطب
او غائب تقدم ذكره لفظا المتكلم والمخاطب لان لفظيهما موضوعان لمن يتكلم
ولمن يخاطب لا انهما موضوعان لتكلم او مخاطب لعدم التفسير بين الموضوع
والموضوع له ولان لفظي المتكلم والمخاطب غائبان (فان الاسماء الظاهرة
كلها) اى سواء صكانت لفظ المتكلم او المخاطب او الغائب الغير الموصوفة
بما وصف (موضوعة للغائب) اى موضوعة للغائب (مطلعا) اى من غير
اشتراط تقدم الذكر نحو المتكلم زيد والمخاطب عمرو والغائب بكر وهم اخوة
(او غائب تقدم ذكره) اى او المضمر ما وضع للغائب الذى تقدم ذكره (ويخرج
بهذا القيد) اى بقيد تقدم ذكره (الاسماء الظاهرة) نحو جاءنى رجل بواكرمت
الرجل وقوله (وان كانت) الخ وصلية ودليل للخروج بهذا القيد يعنى ان الاسماء
الظاهرة تخرج بقيد الغائب بتقدم الذكر لان الاسماء الظاهرة ولو كانت

(موضوعة للنائب) مطلقا كما ذكر فيما قبل لكنه باشتراط تقدم الذكر في ضمير الغائب خرج من التعريف (اذ ليس تقدم ذكر الغائب شرطا فيها) اى فى الاسماء الظاهرة كما كان شرطا فى الضمير لان الفرق بينهما هو اشتراط تقدم الذكر وعدم اشتراطه لانه ان وجد تقدم الذكر فى بعض صور الاسماء الظاهرة لكن وجوده فيها ليس لكونه شرطا لها واما فى الضمير فتقدم ذكره شرط له وقوله (لفظا او معنى او حكما) اما تمييز من ضمير ذكره او مفعول مطلق مجازى لقوله تقدم اما بتأويله بالاسم المنسوب اى تقدما لفظيا او معنى او حكما فحذف أداة النسبة او بحذف المضاف اى تقدم لفظ وتقدم معنى وتقدم حكم فحذف المضاف فيه (اراد اى المصنف) بالتقدم اللفظى ما يكون (اى تقدما يكون) (المتقدم) اى اللفظ المتقدم (ملفوظا اما متقدما تحقيقا) بان يذكر المرجع أولا والضمير ثانيا مثاله (مثل ضرب زيد غلامه) فزيد فى هذا المثال مرفوع على انه فاعل وغلامه بالانصب مفعوله والضمير الغائب المضاف اليه راجع الى زيد الملفوظ المتقدم تحقيقا على الضمير (او تقديرا) اى والتقدم اللفظى يكون تقدما تقديرية لا تحقيقا بان يذكر الضمير أولا والمرجع ثانيا لكن ذلك المرجع مقدم على الضمير تقديرية يعنى ان رتبته ومقامه قبل الضمير وان كان متأخرا فى الذكر (مثل ضرب غلامه زيد) فغلامه فى هذا بالانصب على انه مفعول للفعل والضمير المجرور المضاف اليه راجع الى زيد المتأخر الذى هو بالرفع فاعل للفعل هو متقدم على الضمير تقديرية لانه وان كان متأخرا عنه فى الذكر لكنه مقدم عليه فى الرتبة وموضعه قبل الضمير لكونه فاعلا وانما حمل السامع كلام المصنف على ان مراده بقوله لفظا انه شامل على التقدم اللفظى التحقيقى والتقديرى لان التقدم اللفظى التقديرى وهو تأخر المرجع فى اللفظ وتقدمه فى الرتبة خرج عن الاقسام فوجب ان يدخله فى احد هذه الاقسام فتاسب ان يدخله فى قوله لفظا لانه يقال المقدر كالمفوض واما ما قيل انه محل فخل لان المصنف لما ذكر لفظا مقابلا للمعنى والحكم ظهر ان مراده باللفظ ههنا ما لا يكون معنى وحكما وهذا لا يتنافى ان يكون اللفظ مقابلا للتقدير فى مواضع اخرى ولا يعترض ايضا بان صاحب الامتحان ادخل امثاله من قوله ضرب غلامه زيد فى المتقدم المعنوى لان الاقسام فى مثله اثنان اى التقدم لفظا ومعنى بخلاف متى المصنف هذا (وبان تقدم المعنوى) اى اراد المصنف بالتقدم المعنوى (ان يكون المتقدم) اى المرجع (مدكوبا من حيث المعنى) فقط (لا من حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم من لفظ بعينه) يعنى بان يكون المرجع جزءا للفظ المتقدم (كقوله تعالى اعدوا هو اقرب للتقوى فان مرجع الضمير) اى مرجع هو فى قوله هو اقرب (هو

العدل المفهوم) اى هو لفظ العدل الذى يفهم من قوله تعالى (اعدوا) لكونه
مصدره الذى هو الحدث وهو جزؤ من الفعل واذا كان العدل متفهما من اعدوا
(فكانه) اى فصار كأنه (متقدم) على الضمير الغائب (من حيث المعنى) وان لم يكن
متقدما عليه صراحة لفظا مقدما او مؤخرا وقوله (او من سياق الكلام)
معطوف على قوله من لفظه وسياق الكلام بالياء التحتية يطلق على المتأخر
من الكلام كما ان السياق بالوحدة يطلق على المتقدم لكن المراد ههنا معنى
السياق لانه اعم من المعنيين فى بعض المواضع كما ذكره المحشى حسن جاي
فى حاشية المطول اى ذلك المعنى الذى هو المرجع امام مفهوم من سياق الكلام
اى من قبل الكلام الذى هو فيه بان يكون المرجع لازما لذكر لفظ مصرحا
وبدل الكلام عليه التزاما (كقوله تعالى ولا يؤيه) وهو الذى ذكر فى آية الميراث
فى سورة النساء وهى آية * بوصيكم الله فى اولادكم * ولم يذكر فى هذه الآية
مرجع ضمير ولا يؤيه لاحقيقة ولا تقديرا بل ذكر معنى (لانه لما تقدم ذكر الميراث
دل) اى هذا الكلام دلالة التزامية (على ان ثمة) اى فى باب ذكر الميراث (مورثا)
اى ميتا تاركا واذا دل ما قبل الكلام وما بعده على ان ههنا مورثا لازما للميراث
(فكانه) اى فصار كأنه (تقدم ذكره معنى) اى ذكر المرجع معنى فصار معنى
الآية ولا يؤي المورث وجعل صاحب المتوسط هذه الآية داحلة فى المتقدم
الحكمى والخاص انه اذا دل الكلام على المرجع بدلالة المطابقة مقدما
او مؤخرا صار التقدم لفظا واذا دل تضمننا او التزاما صار التقدم معنويا وقال
فى الامتحان وكذا قوله تعالى * حتى توارت بالحجاب * اذ العشى يدل على توارى
النمس وهى مرجع المستترى توارت قال بعضهم ومنه قوله تعالى * انا انزلناه
فى ليلة القدر * اذ النزول فى ليلة القدر دليل على ان المنزل هو القرآن مع قوله
تعالى * شهر رمضان الذى انزل فيه القرآن * وكذا قوله تعالى * ما ترك على ظهرها
من دابة * فان ذكر الدابة مع ذكر على ظهرها دال على ان المراد ظهر الارض
وكذا الفناء مع لفظه على فى قوله تعالى * كل من عليها فان * وقال صاحب
الامتحان ان فى قول ذلك البعض والخاص الايات الثلاث بالمعنى نظرها فان
بعض الدال لما تأخر كيف يقل ان المدلول متقدم ذكره معنى بل المناسب
ان يجعل من التقدم الحكمى انتهى ثم قال واما التقدم الحكمى بتصديرا واما
وجه تغيير العبارة ههنا حيث لم يقل واراد بالتقدم الحكمى كما قال فى
اللفظي والمعنوي هو ان مراد المصنف غير معلوم فى الحكمى لان بعض
المصنفين كالبياضوى لم يذكر التقدم الحكمى اصلا وقال الفاضل البركوى
رحمه الله فى امتحانه وانما يذكره المصنف لان فى ذكره تناقضا اذ مثل ما ذكر

فيه قول الرضى التقديم الحكيم ان يكون المفسر مؤخرا لفظا وليس هناك ما يقتضى تقدمه على محل الضمير الا ذلك الضمير فتقول انه وان لم يكن متقدما على الضمير لالفاظا ولا معنى الا انه في حكم المتقدم نظرا الى وضوح ضمير الغائب ثم قال اى الرضى فان قلت فای شیء الحامل لهم على مخالفة مقتضى وضعه بتأخير مفسره عنه قلت قصد التعظيم والتعظيم الخ تم قال الفاضل صاحب الامتحان بعد ما نقل عن الرضى هذا الكلام فظهر من هذا ان ضمير الغائب في التقديم الحكيم مجاز انتهى وغاية ما في الباب بعد التي واللتى ان الحكم يأتي لمعنيين احدهما الاثر الثابت للشيء منه وثانيهما قصد الحاكم مثلا قولهم المستتر في حكم الملفوظ معناه الحاجة يحكمون بملفوظيته لوجود آثاره فيه من كونه فاعلا ومؤكدا ومعطوفا عليه وههنا يحكمون بان المفسر المؤخر مقدم لوجود اثره وهو صحة ذكر الضمير وهذا مبني على كونه مجازا وهو في غاية البعد وايضا لا يلزم في المجاز الاتحاد في اللوازم ولا المشابهة فمن اين يلزم الحكم بالتقدم انتهى ما في الامتحان ولما كان في كون التقدم الحكيم حقيقة او مجازا اشتباه وكلام المصنف محتملا لهما ولم يعلم ما اراد به قال السارح العلامة (واما التقديم الحكيم فانما جاء في ضمير الشأن والقصة لانه انما جئ به) اى انما اختير ذكر الضمير في هذا المقام (من غير ان يتقدم ذكره) كما هو الحقيقة في سائر الضمائر الغائبة (قصدنا) اى لقصد المتكلم (لتعظيم القصة) وقوله قصدا مفعول له الحصول لقوله جئ واللام في التعظيم متعلق بالقصد يعنى وانما جئ بمثل هذا الضمير الذى لم يتقدم مرجعه لظهور قصده لتعظيم القصة التى تذكر بعده وقوله (بذكرها) متعلق بالتعظيم يعنى حصول التعظيم بسبب ذكر القصة بعده (مبهمة) وقوله (يتعظم وقوعها في النفس ثم تفسيرها) علة لاقتضاء الابهام للتعظيم وهو مفعول له الحصول ايضا يعنى ان حصول تعظيم وقوع هذه القصة يقتضى ظهورها وظهورها يقتضى عدم جهل المخاطب وعدم جهله يقتضى ذكرها مبهم (فيكون ذلك) اى الابهام ثم التفسير (ابلى من ذكره اولا) اى ابتداء (مفسرا) اى حال كون الضمير مفسرا بتقديم ذكر مرجعه (فصار) اى ذلك الصنع (كانه في حكم العائد الى الحديث المتقدم) لذكر الضمير الذى هو موضوع لما تقدم ذكره (المعهود بك وبين مخاطبك) لكونه مذكورا بالضمير الذى هو من المعارف يعنى ان المتكلم ادعى ظهور القصة عند المخاطب لكونها عظيمة عنده بحيث انها لم تخف لاحد فضلا للمخاطب وانه لو ذكرها اولا مفسرة لكان غير مفيد لعدم الجهل فيه ثم اعلم ان الحصر في قوله فانما جاء في ضمير الشأن بانظر الى قصد التعظيم يعنى انما جاء التقديم الحكيم في ضمير الشأن لان

فصد التعظيم لا يوجد الا فيه لا بالنظر الى وجود التقدير الحكمي لانه يوجد فيه وفي غيره كما قال (وكذا الحال في ضمير نعم رجلا زيد وره رجلا) حيث جعل فاعل نعم ضميرا غائبا مستترا من غير سبق مرجع ومفسرا بالنكرة التي بعده وهو رجلا لان مرجعه هو المخصوص الذي ذكره بعده وهذا اذا كان المخصوص خبر مبتداء محذوف اي هوز يدواما اذا كان مبتداء وخبره جملة نعم فالانصب ان يكون من التقدم اللفظي التقديرى فاعرف وره رجلا على ان يكون الضمير مبهما مفسرا بالنكرة وهو رجلا ولا يخفى جريان الادعاء المذكور فيهما ثم لما كان للضمير نفسيات متداخلة بعضها بالنظر الى ما قبله من الكلمة من حيث اتصاله بها وانفصاله عنها وبعضها بالنظر الى اعرابه اراد المصنف ان يبين القسم الاول فقل (وهو) وقوله (اي الضمير) اشارة الى مرجع الضمير وقوله (بالنظر الى ما قبله) اي الى كلمة قبله قيد لهذا التقسيم وهو للاحتراز عن التقسيم باعتبار اعرابه وقوله (قسمان) اشارة الى ان قوله (متصل ومنفصل) خبر للمبتدأ بعد ملاحظة العطف ثم شرع الى تعريف كل من القسمين فقال (فالمفصل هو المستقل بنفسه) وانما قدم المتصل في الاجال وقدم المنفصل في التعريف الاشارة الى ان المتصل هو الاصل وقدمه في الاجل لاصلته ولما كان تعريف المنفصل وجود بالكونه عبارة عن المستقل ولكون المتصل عبارة عن غير المستقل قدم المنفصل لكونه كالملكة للمتصل والملكة مقدمة على عدمها وقوله (غير محتاج الى كلمة اخرى قبله) تفسير لمعنى المستقل بنفسه يعنى ان الضمير المنفصل سواء كان متكلما او مخاطبا او غائبا هو مالا يحتاج في تلفظه الى الكلمة الاخرى اي غير نفسه من الكلمة التي قبل ذلك الضمير كما هو شأن المتصل فعلى هذا قوله قبله صفة للكلمة وقوله (يكون) صفة بعد صفة للكلمة وهو كالبيان للاحتياج المعتبر فيه وهو كون الضمير كالجزء من الكلمة التي قبله وهو داخل في مدخول الغير يعنى في المنفى ومعناه انه غير محتاج بان لا يكون (كالجزء منها) اي من الكلمة التي قبله (بل هو) اي الضمير المنفصل (كالاسم الظاهر) في عدم الاحتياج الى ما قبله وفي عدم كونه كالجزء سواء كان اي الضمير المنفصل الغير المحتاج (بمجاور العامله نحو مانت منطلقا) لان ما في هذا هي المشبهة بلس وهو عامل (عند الحجازية) اي عند اللغة الحجازية فيرفع الاسم وينصب الخبر وهذا وان كان مجاورا ومحتسجا الى عامله الذي قبله لكنه غير محتسج اليه في التلفظ ولا يكون كالجزء المتصل به وسواء كان غير مجاور له نحو ما ضربت الاياك لان اياك وان لم يكن مجاورا لعامله الذي هو ضربت بل كان مجاورا لالكنه غير محتسج الى ما قبله بل يمكن ان يوقف على الاويندأ

باباك ولما فرغ من تعريف المنفصل شرع في تعريف المتصل فقال (والمتصل
 غير المستقل بنفسه) وفسره ايضا بقوله (المحتاج الى عا له الذى قبله ليتصل)
 اى ذلك المضر (به) اى بعامله وانما قال في التفسير الاول الى كلمة وقال ههنا الى عامله
 لان الاحتياج لما كان منفيا في الاول وكان ماقبله اعم من العامل وغيره قال
 الى كلمة لكونها اعم من العامل وغيره وقد اشار الى هذا العموم بقوله سواء كان
 الى آخره ولما كان المذكور ههنا هو الاحتياج وهو الاحتياج في التلطف وكان ذلك
 منحصرا في الاتصال بالعامل قال المحتاج الى عامله لا الى غيره من الكلمات لان
 الغرض منه الاتصال به (ويكون) ذلك الضمير باحتياجه واتصاله (كالجزء
 منه) اى من العامل ولما فرغ من تقسيم المضر باعتبار ماقبله شرع في تقسيمه
 باعتبار اعرابه فقال (وهو) وقوله (اى المضر) اشارة الى مرجعه واحترزه
 من ارجاعه الى احد القريبين من المتصل والمنفصل ليكون هذا التقسيم
 تقسيما آخر للمضر اى لانه تقسيم لاحد قسميه واشار ايضا الى تغيير
 هذا التقسيم والى ما به يمتاز عن التقسيم الاول بقوله (باعتبار الاعراب) وقوله
 (اقسام) اشارة ايضا الى ان الخبر امور لا امر واحد وهو قوله (مرفوع ومنصوب
 ومجرور) وقوله (لقيامه) علة للتعبير عن المضر بهذه الصفات التى هى مختصة
 بالمعرب يعنى وانما عبر عن المضر بالمرفوع واخويه اقيام الضمير فيما وجد فيه
 (مقام الظاهر) اى مقام الاسم الظاهر المعرب مثل كونه مبتدأ وخبرا وفاعلا
 ومفعولا ومضافا اليه وقوله (وانقسام الظاهر) بالجر عطف على قوله لقيامه
 اى ولا تنقسم الاسم الظاهر (اليها) اى الى هذه الاقسام الثلاثة يعنى المرفوع
 والمنصوب والمجرور ولما كان الحصر العقلى قاضيا بكون الاقسام سنة بضرب
 القسمين الاولين اعنى المتصل والمنفصل في هذه الاقسام الثلاثة وكان الاستقراء
 قاضيا بكونها خمسة اراد ان يبين الاقسام الموجودة بالاستقراء فقال (فالاولان)
 وقوله (اى المرفوع والمنصوب) تفسير للاولان وقوله (كل واحد منهما) اى
 من الاولين اشارة الى انه كما يجوز ان يضرب المرفوع في القسمين الاولين كذلك
 يجوز ان يضرب المنصوب فيهما ايضا بخلاف المجرور كما سيأتى وقوله (قسمان)
 وقد عرفت الفائدة بهذا التفسير (متصل) اى القسم الاول منهما متصل وقوله
 (لانه الاصل) دليل للاتصال يعنى ان المضر انما كان متصلا لكون الاتصال
 اصلا في الضمير فلا يعدل عنه الا لما منع يمنع الاتصال وسيأتى ذكر الموانع منه
 (ومنفصل) اى القسم الثانى منهما منفصل وانما كان متصلا مع انه خلاف
 الاصل (لما منع من الاتصال) اى لوجود مانع من الموانع من الاتية لكونه متصلا
 (واثالث) وقوله (اى المضر المجرور) تفسير للثالث اى القسم الثالث الذى هو

الضمير المجرور (متصل فقط) اى هو متصل فلا يجاوز الى كونه منفصلا وانما لا يوجد المجرور المنفصل لانه لا مانع فيه (اى فى المجرور) من الاتصال الذى هو الاصل فى المضمر وكل مالم يوجد فيه المانع فلا يعدل فيه عن الاصل ولما ذكر المانع ايجابا وسلبا حال معرفته الى ماسأتى فقال (وستعرف المانع من الاتصال ان شاء الله تعالى) وقوله (فذلك) اجمال بعد التفصيل ونتيجته وقوله (اى الضمير) تفسير للشار الىه وهو مبتدأ وقوله (خمسة انواع) خبره ثم بين الشارح هذه الخمسة بقوله (المرفوع المتصل) اى اول الانواع من الخمسة المرفوع المتصل نحو ضربت (و) ثانيها (المنفصل) اى المرفوع المنفصل كانا (و) ثالثها (المنصوب المتصل) مثل ضربك (والمنفصل) اى رابعها المنصوب المنفصل مثل ما ضربت الاياك (و) خامسها (المجرور المتصل) نحو اعجبني ضربه فيه ثم شرع المص فى تفصيله فقال النوع (الاول) وقوله (يعنى المرفوع المتصل) تفسير للنوع الاول اى يريد المصنف بالتوع الاول المرفوع المتصل على طريق مطابقة النشر للفظ وقوله (ضمير) تفسير للمضاف المحذوف ليطابق الخبر وهو قوله نحو (ضربت) بالمبتدأ وهو قوله النوع الاول لكونه عبارة عن الضمير اى مثال النوع الاول من الضمائر ضمير نحو ضربت ولما كان لفظ ضربت محتملا لثلاث صيغ من المتكلم والمخاطب والمخاطبة اراد الشارح ان يعينه فقال (على صيغة المتكلم) لكونه مضموما (الواحد) لكونه تاء (المعلوم الماضى) اى مراد المصنف بهذا اللفظ هو ما كان مبنا على صيغة المتكلم الخ يعنى بفتح الضاد والراء وسكون الباء وبضم التاء والخ والقرينة فى هذا عادة الحاة فى الابتداء من المتكلم كاسأتى (وضربت) وقوله (على صيغة المتكلم) تفسير للفظ ضربت يعنى ان هذا اللفظ ههنا كائن على صيغة المتكلم (الواحد) لاله واغيره كما فى ضربنا (المجهول الماضى) كما ان الاول لمعلومه يعنى انها بضم الضاد وكسر الراء وسكون الباء وبضم التاء وقوله (المنتهين اولهما) اشارة الى متعلق الجار فى قوله (الى ضربن) والمراد بالاولهما هو اللفظ الاول اعنى ضربت المعلوم وقوله (صيغة جمع الغائبة المعلوم الماضى) تفسير للفظ ضربن يعنى انه بفتح الضاد والراء وسكون الباء وبنون ضمير الغائب (و) (ثانيهما) اى ثانى اللفظ وهو ضربت المجهول منتهى الى (ضربن) (صيغة جمع الغائب المجهول الماضى) يعنى بضم الضاد وكسر الراء وسكون الباء ونون الضمير المؤنث (وانما بدأ) اى المصنف (بالمتكلم) دون الغائب والمخاطب (لان ضمير المتكلم اعرف المعارف) كاسأتى فى باب المعرفة وكل ما هو اعرف يكون اشرف لقوة معروفية فتقدم الاشرف انساب ولما كان هذا الدليل دالا على تقديم المتكلم

فقط لا على تأخير الغائب عن المخاطب اراد ان يذكر دليل تأخير الغائب فقال
 (واخر) اى المصنف (ضمير الغائب) حيث جعل ضرب بن وضرب بن مغيا
 لهما (لانه) اى لان ضمير الغائب (دون الكل) اى دون كل من المكلم والمخاطب
 (وصورة التصريف) التى ذكرها المصنف اولها ومثناها من النوعين المعلوم
 والمجهول (هكذا) اى مثل ما اقول (ضربت) بضم التاء المعلوم المتكلم وحده
 (ضربنا) للتكلم مع غيره (ضربت) للمخاطب (ضربتما) لثنيتها (ضربتم)
 لجمعهم (ضربت) بكسر التاء للمخاطبة (ضربتما) لثنيتها ايضا (ضربتن) لجمع
 المؤنث المخاطبة (ضرب) لمفرد الغائب والضمير مستتر فيه (ضربا) لثنيتها
 (ضربوا) لجمعهم (ضربت) بفتح الضاد والراء والباء وسكون التاء المفرد
 المؤنث الغائبة وضميره هى مستتره ايضا (ضربتما) لثنيتها (ضربن) لجمعها
 وقوله (وعلى هذا القياس) ظرف مستقر خبر مقدم لقوله (المجهول) اى اذا
 قرئ بضم الضاد وكسر الراء يكون التصريف تصرف المجهول والضمائر
 فى هذه الصيغ مرفوعة على انه فاعل فى المعلوم وثابتة فى المجهول والتاء
 المضمومة فى المتكلم الواحد والمفتوحة فى المخاطب والمكسورة فى المخاطبة ونا
 فى المتكلم مع الغير والالف فى الثنائى والنون فى جمع المؤنث والمستتر فى الغائبن
 وفيهما متصل مستتر وفى باقيهما متصلات بارزات (و) (النوع) (الثنائي) وقوله (اى
 المرفوع المنفصل) تفسير له اى للنوع الثانى من المنصل والمنفصل اللذين
 من قسم المرفوع ضمير (انا) للتكلم وحده حال كونه منتهيا (الى هن) وهو
 ضمير جمع المؤنث الغائبة كما عده الشارح بقوله (انا) للتكلم وحده (نحن)
 للتكلم مع غيره (انت) بفتح التاء للمفرد المذكور المخاطب (انتما) لثنيتها (اتن)
 لجمعهم (نت) بكسر التاء للمفرد المؤنث الغائبة (انتما) لثنيتها (اتنن) لجمعهم (هو)
 للمفرد المذكور الغائب (هما) لثنيتها (هم) لجمعهم (هى) للمفرد المؤنث الغائبة
 (هما) لثنيتها (هن) لجمعهم وهذه نهايتها التى ذكرها المصنف ثم لما كان
 انت مركبا من ان ومنت بالحركات اثنان والضمير من هذين الجزئين هل هو
 المجموع المركب او احدهما والاخر لبيان احوالهما اراد الشارح ان يبين
 ما ذكر النحاة فيها فقال (والضمير فى انت الى انتن هوان) اى النون الساكنة
 مع الهمزة القطعية المفتوحة قبلها (اجنعا) اى اجعوا فيها اجماعا (والحرف
 الاواخر لواحق) اى الحروف التى فى آخر انت واخواتها من التاء المتحركة بالحركات
 الثلاث مجردة او مع الف الثنية ومع نون الجمع (دالة على احوالها) اى على
 احوال الضمائر حال كون الاحوال (من الافراد) اذا كانت مقارنة بالتاء
 وحدها (والثنية) اذا كانت مقارنة بالتاء والالف (والجمع) اذا كانت مقارنة

بالنساء والواو في الجمع المذكر وبالناء والنون في جمع المؤنث (والتذكير) وهو
 في المفرد بفتح الناء وفي الجمع بالواو (والتأنيث) وهو في المفرد بكسر الناء وفي الجمع
 بالنون وقال بعض المحشين وليس نقل الاجماع في هذا محل بصحيح وانما هو
 مذهب الجمهور فان القراء قال ان انت بكما له اسم والناء من نفس الكلمة
 وقال بعضهم ان الضمير هو الناء المتصرفه كانت مرفوعة متصلة فلما ارادوا
 انفصالها ضموا الفظ ان اليها فان قيل لعل مراده اجماع البصريين كاحل عليه
 صاحب اللباب عبارة اللباب قبل هذا لا يدفع الاعتذار قال ابن كيسان من
 البصريين وهو قائل بان الناء في انت هي الاسم وهي التي في نحو قف سـ يان
 ولكنها كثرت بان فلا اجماع من الكل ولا من البصريين انتهى واقول واعل
 مراد الشارح بالاجماع الاجماع الاكثري لا الاجماع الكلبي والله اعلم (و)
 (النوع) (الثالث) (اى المنصوب المتصل وهو) اى المنصوب المتصل
 (قسمان) بحسب انواع عامله (القسم الاول) من النوع الثالث (المتصل)
 اى الذى اتصل (بالفعل) لكونه عامله نحو (ضربنى) متبها (الى ضربيهن)
 ثم قال الشارح على طر بقى التفصيل (ضربنى) المتكلم وحده (ضربنا)
 بفتح الباء المتكلم مع غيره (ضربك) للمفرد المخاطب (ضربكما) لثنيتيه
 (ضربكم) لجمعهم (ضربك) بكسر الكاف للمخاطبة (ضربكما) لثنيتيه
 (ضربكن) بتشديد النون المقنوعة لجمعهم (ضربيه) للمفرد الغائب (ضربيهما)
 لثنيتيه (ضربهم) لجمعهم (ضربها) للمفرد المؤنث الغائبة (ضربهما)
 لثنيتيه (ضربهن) لجمعهم المؤنث (و) (القسم الثانى) من القسمين المنصوب
 (المتصل) اى الذى اتصل (بغير الفعل) من الحروف الواصب التى تنصب اسمها
 (نحو) (انى) لانه ضمير متكلم منصوب لكون اسم ان متصلا بعامله الذى
 ان وقوله (انك) للتكلم مع الغير (انك) بفتح الكاف للمفرد المخاطب (انكما)
 لثنيتيه (انكم) لجمعهم (انك) بكسر الكاف للمفرد المخاطبة (انكما) لثنيتيه
 (انكن) لجمعهم (انه) للغائب متبها (الى انهن و) (النوع) (الرابع)
 (المنصوب المتصل) وقوله النوع في الموضوعين تفسير لموصوف وقوله
 الثالث الرابع وقوله اى المنصوب المتصل والمنصوب المنفصل تفسير ان لنفس
 الثالث والرابع وهو مبتدأ وقوله (اياى) خبره وهذا المتكلم وحده (ايانا)
 للمتكلم مع غيره (اياك) بفتح الكاف للمفرد المخاطب (اياكما) لثنيتيه
 (اياكم) لجمعهم (اياك) بكسر الكاف للمخاطبة (اياكما) لثنيتيه (اياكن)
 لجمعهم (اياه) متبها (الى اياهن) ثم بين الشارح الاختلاف الواقع في اياى
 واخواته فقال (وفي اياى اختلافات كثيرة) مبنية على ان الضمير فيها هل هو

ايا وحده او ما يتصل به وحده بناء على انه اسم ظاهر مضاف او مجموعه فقال
 الخليل والاول وخفش المازني ان الاسم المضمير هو ايا وما يتصل به اسماء اضياف ايا
 اليها القوفهم فاياء و ايا الشواب وهو ضعيف لان الضمير لا يضاف فاياء و ايا الشواب
 شاذ وقال الزجاج والسيرافي ايا اسم ظاهر مضاف الى المضمرات كان اياك
 معنى نفسك وقال قوم اياك و اياى وكما لها اسماء وهو ضعيف اذ ليس في الاسماء
 اظاهرة ولا المضمرات ما يختلف آخره كافا وها و ياى وقال بعض الكوفيين
 وابن كيسان من البصريين ان الضمائر هي اللاحقة بايا و ايا دامة لها لتصير
 بسببها منفصلة قال الرضى ولبس هذا القول بعميد من الصواب وقال
 سيديوه وهو المختار ان الضمير هو ايا وما يتصل به بعده حرف يدل على احوال
 المرجوع اليه من التكلم والغيبة والخطاب واختار الذرح في هذا مذهب
 سيديوه حيث قال (والمختار ان الضمير هو ايا والواحق) اى وما يتصل به بعده
 من الهاء والكاف والياء وغيرها (للدلالة على المتكلم) اى لتدل على انه متكلم
 كالياء في اياى ونا في ايانا (والمخاطب) كالكاف في اياك (والغيبة) كالياء في اياه
 (والافراد) كاياك و اياه (والثنية) كاياهما و اياكما (والجمع) كاياهم و اياهن و كاياكم
 و اياكن (والتذكير والتأنيث) ثم قال بعض المحشين في بيان دليل هذا المذهب
 وذلك ان الواحق لو كانت اسماء لزم اضافة الضمير اليها وهو امر لم يثبت
 في كلامهم كما تقدم فلم يبق الا ان يكون ايا هو الضمير والواحق المتصلة بحروف
 تدل على احوال المقصودين كما ان انا مشترك ثم شرع في بيان انواع الخماس
 الذى هو الجرور المتصل فقال (و) (النوع) (الخامس) اكنفى الشارح
 ههنا بتفسير موصوف الخامس وهو قوله النوع ولم يذكر تفسيره كما ذكر
 في الاولين لظهوره وانحصاره في المتصل فقط واقول وهو ايضا قسمان قسم
 منهما متصل بالاسم المضاف كقول المصنف (غلامى) وهو خبر للخامس وقوله
 (مثال المتصل بالاسم) اى لفظ غلامى مثال المضمير الجرور المتصل الذى
 اتصل بالاسم المضاف الجار له لكونه متضمنا لمعنى الحروف الجارة وثانيهما
 متصل بالحروف الجارة كقول المصنف (ولى) وهذا معطوف على غلامى
 وقوله (مثل المتصل بالحروف) تفسيره اى لفظلى مثل للمضمير الجرور المتصل
 الذى اتصل باحد الحروف الجارة وهى اللام ههنا ثم ذكر الشارح سائر الضمائر
 من الجرور المتصل بالاسم حتى ينتهى الى ما ذكر المصنف من غيبة القسمين
 فقال (غلامين) هذا مثال للجرور المتصل بالاسم للتكلم وحده (غلامنا)
 مثال للتكلم مع الغير (غلامك) مثال للمفرد المذكر المخاطب ثم ترك باقى
 الامثلة لظهورها وهي غلامكما غلامك غلاما غلاما غلامها غلامها . هذا

نهائيتها كاذره المصنف قوله (الى غلامهم) ثم ذكر بعض امثله اذ سمع
 فقال (ولى) هذا لانه لم يتصل بالحرف للمتكلم وحده (لنا) للمتكلم مع غيره
 (لك) لم يتصل بالحرف للمفرد المخاطب وكذلك لكم ولكم لكن له اللهم
 لها اللهم الهم وهذه نهائيتها التي ذكرها المصنف بقوله (الى لهن) ثم لما كانت
 الاقسام الجائزة في الضمائر اكثر من التي وجدت في اللغات اراد الشارح ان يذكر
 وجه حصرها بما ذكر فقال (وكالقياس) اى الاصل في حكمهم
 (ان يكون ضمائر كل من المتكلم) سواء كان مرفوعا او منصوبا او مجرورا
 او منفصلا (والمخاطب) اى من المخاطب كذلك (والغائب) اى ومن الغائب
 كذلك وقوله (ستة) خبر لكان اى يقتضى ان يكون للمتكلم ستة صيغ
 المتكلم اما واحدا واثنتين او ثلاثة فصاعدا وكل منها امام ذكر او مؤنث
 معان ستة وكذا القياس في المخاطب والغائب (لكنهم) اى لكن اهل اللغة
 (وصعدوا للمتكلم) اى لفهم المتكلم اولن يتكلم (لفظين يدلان) بالاشارة
 المعنوية (على ستة معان كضربت وضربنا) اى مثل اللفظين الموضوعين
 لستة معان من الضمائر كائنة المرفوعة المتصلة بالفعل ونا المنصل به ثم فصله
 بتعيين الموضوع له لكل منهما فقال (فضمير ضربت) وهو اثناء المضمومة
 (مشترك) اى لفظ مشترك بالاشتراك المعنوى (بين الواحد المذكر والمؤنث) يعنى
 ان لفظ ضربت اذا صدر من المتكلم المذكر يكون موضوعا لمذكر واذا صدر
 من المؤنث يكون موضوعا للمؤنث وهو مشترك بين هذين المعنيين وموضوع
 لهما بوضعين مستقلين (وضمير ضربنا مشترك بين الاربعة) اى ضمير ضربنا ايضا
 مشترك بين اربعة معان من السنة وقوله (المثني) يدل بعض من الاربعة
 احدا المعاني الاربعة التي وضع لها لفظ ضربت (المذكر والمثنى والمؤنث) اى
 ثنية المؤنث (والجمع المذكر والجمع المؤنث) اى وثا شهما الجمع المذكر
 ورابعها الجمع المؤنث وهذه الاربعة معان وضع لها لفظ ضربنا (ووضعوا)
 اى وضع اهل اللغة ايضا (للمخاطب خمسة الفاظ اربعة) من هذه الخمسة
 (غير مشتركة) وهى ضربت بالفتح وضربت بالكسر وضربتم وضربن لان كل
 واحد من هذه الاربعة موضوع لمعنى مستقل (وواحد) اى وواحد من هذه
 الخمسة وهو لفظ ضربنا (مشترك بين المثني المذكر) اذا كان ثنية ضربت
 وضربتم (والمثنى المؤنث) اذا كان ثنية ضربت وضربتم ثم سارع في بيان
 الغائب بطريق المقيسة فدل (واعطوا) اى اعطى اهل اللغة (الغائب حاتم
 المخاطب في ذلك) اى في ان تكون الاربعة موضوعة لاربعة معان والاربعة
 الواحدة موضوعة للمعنيين ، لما علم ان ثنية الغائب ليس كثنية المخاطب والقياس

فيه قيم مع الفرق لان ثنية المخاطب لفظ واحد وثنية الغائب لبس كذلك
له فيهما لفظان مغاير ان اجاب بقوله (فان الضمير) وهو الالف فقط (في
منزل ضربا) لثنية المذكر (وضربا) لثنية المؤنث (هو الالف المشتركة
بينهما) اى بين المذكر والمؤنث والوحدة المعتبرة بالنظر اليه (والهاء)
اى التى فى ضربا (حرف التأنيث) اى لبيان تأنيده لانها ضمير حتى يكون
مانعا لوحدته والحاصل ان ما به الاشتراك غير ما به الافتراق فلا يكون
الثنان واحدا (وبقيت الانواع الخمسة) اى بقيت الانواع الخمسة المذكورة
احدها المرفوع المتصل وثانيها المرفوع المنفصل وثالثها المنصوب المتصل
ورابعها المنصوب المنفصل وخامسها المجرور المتصل وقوله (جارية) بالنصب
حالة من انواع اى بقيت الخمسة المذكورة حال كونها جارية (على هذا المجرى)
اى جرى المرفوع المتصل ثم فسر بقوله (اعنى) اى اريد بقولى جارية هذا
بمعنى (ان المتكلم لفظين) يعنى من المعاني الستة للمتكلم لفظان (وللمخاطب اى
عين للمخاطب المذكور مع مؤنثه (خمسة) اربعة منها متغايرة وهى المفرد
المذكر والمؤنث والجمع المذكر والمؤنث وواحد منها مشترك وهو ثنيته
(والغائب) اى وعين للغائب المذكور مع مؤنثه (خمسة) ايضا (فصار
الجمع) اى فصار مجموع الالفاظ الموضوعة (اثنتى عشرة كلمة) يعنى
اثنتين للمتكلم وخمسة للمخاطب وخمسة للغائب وقوله (اثمانية عشر معنى)
صنفه للكلمة اى معينة اثمانية عشر معنى يعنى ستة للمكلم وستة للمخاطب
وسبعة للغائب (فاذا كان لكل) اى لكل واحد (من الانواع الخمسة) يعنى المرفوع
مع نعيه والمنصوب مع قسميه والمجرور المتصل (اثنتى عشرة كلمة لاثمانية عشر معنى)
يعنى اللفظين المتكلمين والمخاطب الخمسة والغائب الخمسة (نكون جعلتها
ستين كلمة) بضرب الانواع الخمسة فى الكلمات الاثنتى عشرة (لتسعين معنى)
اى وضوعة لتسعين معنى لانا اذا ضربنا معاني الانواع الخمسة فى المعاني الثمانية
عشر يحصل تسعون معنى (ويثبوا) اى بين اهل التصريف (لتلك الامور) اى
ارفع كل لفظ معين معنى على حدة او باشتراك (مثلا) اى علة لتعيينه له
ومناسبات) بين اللفظ والمعنى وهو عطف تفسير للعل كذا قيل ولكنه لما بين
فى محله الذى هو لبس من علم النحو قال (لان طول الكلام يذكرها) اى يذكر
الذات لانها مذكورة مفصلة فى المراح وغيره فليرجع اليه ولما فرغ المصنف
من انضمام البازيات فى الانواع الخمسة شرع فى بيان المستتر فيها فقال
(المرفوع المتصل) وهو الذى يكون اما فاعلا او نائبه فى الافعال التامة
راسما لافعال الناقصة وقوله (خاصة) اما ضد العامة كما فى القاموس واما مصدر

وزر العرفية بان يكون اصله خاصة فادغمت فار كانت ضد العامة تكون
حالا من فاعل يستترو وهو الضمير الراجع الى المبتدأ او من المبتدأ على مذهب
من جوزه وان كانت مصدرا يكون مفعولا مطلقا للفعل المحذوف اى خص
خصوصا وهذه الجملة امام مترضة او حالية بقدر المقدرة اى قد خص خصوصا
وتاؤه اما التانيث اول النزل اول ما نال كما فصله المحشى عصام الدين وقوله (يعنى
للمنصوب ولجروور المتصلان) تفسير للقصر المستفاد من لفظ خاصة يعنى
ان القصر فيه اضافى بانظر الى المتصلات والى المنفصلات فعدم جواز
الاستتار فيه بين لان الانفصال يمتنع فيه الاستتار والقصر فيه من قبيل قصر
الصفة على الموصوف يعنى الاستتار مقصور فى المرفوع المتصل دون المنصوب
والجروور فقوله فالمر فوع مبتدأ وقوله (يستتر) خبره وقوله (لانهما دضلة)
دليل لعدم وجرد الاستتار فى المنصوب والجروور المتصلين يعنى انما يستتر هذان
النوعان لكونهما فضلة فى الكلم لاعمدة فيه وقوله (والمر فوع) بالنصب
عطف على اسم ان ودليل لاختصاص الاستتار بالمرفوع المتصل يعنى انما اختص
الاستتار بالمرفوع لان المرفوع (فاعل) لاتصاله بالفعل او شبهه بصفة المرفوعة
(وهو) اى والحال ان لفاعل (كجزء الفعل) لان الفعل مركب من ثلاثة
معان وهى الحدث وازمان والنسبة الى فاعل ما والفاعل الغير المعين جزء منه
والفاعل المعين لبس بجزء لكنه مشبه بالجزء فالفاعل يكون كالجزء والجزء
لا بد من ذكره فالفاعل لا بد من ذكره ولما كان محصل هذا الدليل وجوب ذكر
الفاعل ووجوبه يقتضى امتناع حذفه لزم على النحاة ان يذكروا دليلا يهدم هذا
الوجوب فذكره الشارح بقوله (فجوزوا) اى فجوز النحاة (فى باب الضمائر التى
وضعها للاختصار) وقوله وضعها على صيغة المصدر مبتدأ وللاختصار
ظرف مستقر خبره والجملة صلة لالتى وقوله (استتار الفاعل) بالنصب على انه
مفعول لجوزوا يعنى جوز النحاة استتار الفاعل مع كونه واجب الذكر ممتنع
الحذف لان كون الضمائر موضوعة للاختصار كان معارضا لكونه واجب الذكر
لان الاختصار يقتضى عدم الذكر وهو متاف لوجوب الذكر اللازم لكونه فاعلا
وقوله (فاكثفوا بلفظ الفعل) عطف على قوله فجوزوا وبيان لعللة ترجيح
الاستتار اللازم للاختصار يعنى انما رجحوا جانب الاختصار دون جانب لازم
الفاعلية حيث اكتفوا بلفظ الفعل فقط دون ذكر الفاعل الذى هو كالجزء
لان حذف جزء الكلمة شائع فى كلام العرب حيث قال فى مقام الاستشهاد له
(كما يحذف فى آخر الكلمة المستهرة شئ) اى حرف من حروفه لعدم لزوم
الغراءة بحذفه لدلالة الشمة عليه (ويكون) اى ويوجد (فيما بقى) من الحروف

(دليل على ما) اى على الحرف الذى (التي) فعل مجهول من الالتقاء والمراد منه ههنا الحذف اى على ما حذف منه من حرف او من حرفين وقوله (على ماضى) لتقوية الاستشهاد وهو خبر للمبتدأ المحذوف يعنى حذف شئ في آخر الكلمة المستهرة منى على الجواز الذى سبق (في الترخيم) اى في باب الترخيم وهو حذف آخر الكلمة الجائز في المنادى من غير ضرورة وفي غيره بضرورة اعلم ان ههنا مقدمة مطوية لا بد من انضمامها وهي انهم عبروا عن الحذف بالاستتار كراهة تغيير الحذف في باب الفاعل كما اشار اليه الفاضل الحشى عصام الدين عصبه الله تعالى بقوله ظاهره يدل على ان الفاعل المستر هو محذوف وهو الذى ذهب اليه المصنف وقال الا ان النحاة لا يطلقون المحذوف على المستر كراهة التعبير بحذف الفاعل انتهى يعنى ان ظاهر كلام الشارح وهو قوله فيجوزوا الخ وقوله كما يحذف يقتضى ان الحذف جائز مع ان المطلوب ههنا جواز الاستتار فبعد انضمام هذه المقدمة يتدفع هذا بان المراد من الادلة اثبات جواز الحذف في الحقيقة لكنهم عبروا عن هذا الحذف بالاستتار للكرهية المذكورة ثم انه لما كان مقتضى هذا الدليل انه يجوز الحذف والاستتار في الفاعل مطلقا مع انه خاص في بعض صيغه اراد الشارح دفع هذا الوهم المتولد فقال (ولكن هذا الاستتار ليس في جميع الصيغ) كما هو المفهوم من الدليل المذكور (بل) اى بل هو خاص في بعض الصيغ وهي ما ذكرها المصنف بقوله (في) (الفعال) (الماضى للغائب) وما كان قوله للغائب شاملا لشتيه وجهه ومؤنث الغائب وصفه الشارح للاحتراز عنهما فقال (الواحد) احترازا عن اثنيتيه والجمع (المذكر) احترازا عن المؤنثة الغائبة لانها تذكر فيما بعد وقوله (اذالم يكن مسندا الى الظاهر) احترازا ايضا عن المذكر الغائب المسند الى الاسم الظاهر نحو ضرب زيد لانه غير مستتر فيه ومثال المستتر (نحو زيد ضرب) لان ضرب ماضى معلوم غائب واحد وغير مسند الى ظاهر بل هو مسند الى ضمير مستتر تحته راجع الى زيد (و) (الواحدة المؤنثة) (الغائبة) قوله والغائبة بالجر عطف على قوله للغائب وقول الشارح فيما بين حرف العطف ومعطوفه اعني الواحدة المؤنثة للاحتراز عن شتيه وجهه وعن المذكر الغائب كما احترز في الاول ولكن قدم الشارح الاوصاف ههنا واخرها في الاول لانفتن في العبارة وقوله (اذالم تكن مسندة الى الظاهر) يحتز به كالاول عن نحو ضربت ههنا لانه غير مستتر فيه ومثال المستتر (نحو هند ضربت) لان ضربت ماضى معلوم واحدة مؤنثة اسندت الى الضمير

المؤنث المستتر تحت راجع الى هند ولسا توهم ههنا ان الاستتار في المذكر الغائب مسلم لانه ليس فيه شئ زائد يمتثل الفاعلية ولكن كونه مستترا ههنا غير مسلم ولم لا يجوز ان تكون التاء في ضربت ضميرا بارزا فاعاله اراد ان يرفع هذا بقوله (فان التاء) اى انه مستتر ههنا ايضا فان التاء الساكنة في آخره (علامة التأكيد لا الضمير المرفوع) اى لانه الضمير المرفوع وقوله (والالم يجتمع مع الفاعل الظاهر) دليل لقوله لا الضمير المرفوع يعنى لانه لو كان ضميرا مرفوعا وفاعلا لم يجتمع مع الفاعل الظاهر (في ضربت هند) لامتناع اجتماع الفاعلين لفعل واحد فلما اجتمع مع الفاعل الظاهر كما في هذا المثال علم انه ليس بفاعل قوله (وفي) (الفعل) (المضارع المتكلم مطلقا) عطف على قوله وفي الغائبة يعنى ان المرفوع المتصل يستتر ايضا في متكلم المضارع وقوله (سواء كان مثنى او مجموعا واحدا او فوق الواحد مذكرا او مؤنثا) تفسير لقوله مطلقا يعنى يستتر في المتكلم حال كون المتكلم مطلقا اى سواء كان مثنى او مجموعا مع مذكرو مؤنث فيشمل اربعة معان وهى المثنى المذكر والمؤنث والمجموع المذكر والمؤنث فوضعت لهذه الاربعة صبغة المتكلم مع خبره وقوله واحد ايشمل معنيين اعنى الواحد المذكر والواحد المؤنث مثال الواحد المذكر والمؤنث (نحو اضرب) لان فاعله ضمير مستتر تحتها وهوا ناسوا كان عبارة عن المتكلم المؤنث او المذكر ومثال ما فوق الواحد الذى هو عبارة عن اربعة معان قوله (ونضرب) باله عطف على قوله اضرب فان نضرب موضوع للمثنى والمجموع المذكورين والمؤنثين اعلم ان النسخ الموقولة عن الشارح هكذا كما نقلناه عنه في تفسير المطلق وبوجه عليه بان قوله او فوق الواحد مستدرك بعد قوله مثنى او مجموعا ولذا قال المحشى عصام الدين عصمه الله ان هذا يعنى قوله مثنى او مجموعا سهوس قلم النسخ ثم قال فالصحيح انه ليس في عبارة الشارح قوله مثنى او مجموعا بل الشارح اراد ان يغير عبارة الهندى اعنى قوله مثنى او مجموعا الى قوله ما فوق الواحد فالتاسخ جمع بين اللفظ الغيبي وبين المعنى واما غيره الشارح لان لفظ المثنى لا يطاق على الاثنين في العرف بل يطلق فيه على لفظ مخصوص نحو رجال فاعلمه وقوله (و) (للواحد المذكر) (المخاطب) عطف على ما قبله اى يستتر المرفوع المتصل ايضا في المضارع للواحد المخاطب وانما فسر بالواحد لانه لو كان مثنى او مجموعا يكون الضمير فيهما بارزا وقوله المذكر قيد ايضا للمخاطب لانه لو كان مؤنثا يكون الضمير بارزا ايضا نحو تضرعين ومثال المضارع الواحد المخاطب المذكر (نحو تضرب) فان

فأمله الضمير هوانت مستتر فيه (و) (للواحد) (الغائب والغائبة) وهما
ايضا معطوفان على ما قبله يعني ويستتر ايضا في المضارع الواحد لغيره أب
وانوا حدة الغيبة لكن لما كان الاستتار فيهما غير واجب اجاز ان يكونا
مسندين تارة الى الضمير الذي تحته ونارة الى الاسم الظاهر واراد السارح
ان يقيد بان استتاره فيهما ليس مثل ما قبلهما بل الضمير مستتر فيهما (اذا
لم يكونا) اي الواحد الغائب والغائبة (مسندين الى الظاهر) نحو يضرب زيد
وتضرب هند ومثال الاستتار ما مثله السارح بقوله (نحو زيد يضرب وهند
تضرب) فان الضمير المذكور في الاول والمؤث في الثاني مستتران فيهما وقوله
(وفي الصفة مطلقا) معطوف على ما قبله ايضا يعني ان الضمير المرفوع مستتر
في الصفة ايضا وقوله مطلقا حال من قوله في الصفة وتذكير مطلقا مع وجوب
مطابقته لذي الحال اما تأويل الصفة بالوصف او بانعت او على عدم الاعتداد
بتأنيث الصفة لكونها مصدرا هذا اذا كان مطلقا اسم مفعول واما اذا كان
مصدرا ميبا فهو مفعول مطلق افعال محذوف وهو اطاق ثم فسر السارح
بقوله (سواء كان اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة او افعال التفضيل) وهذا
تفسير المطلق بالنسبة الى نفس الصفة باعتبار انواعها وعلى تقدير كونه حالا
من الصفة وقوله (وسواء كان مفردا او ثني او مجموعا مذكرا او مؤنثا) تفسيره
ايضا باعتبار افرادها ولا يخفى ان في حل المطلق الذي هو لفظ واحد على
معنى هذين التفسيرين محل نظر والحق ما قاله المحشى عصام الدين في ما قال
في اعراب مطلقا بانه ظرف زمان اي زمانا مطلقا ليشتمل على تقدير التفسيرين
يعني سواء كانت الصفة في زمان كونها اسم فاعل او غيره وسواء كان مفردا
او غيره والاحسن ما قال صاحب الوائية حيث خصص لفظ المطلق بالتفسير
الثاني وحله عليه ثم فسر الاول بقوله ثم المراد بالصفة اسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة وفعال التفضيل ولما كان الاستتار جائزا ههنا كذلك قيده
بقوله (اذا لم يكن مسندا الى الظاهر) يعني ان الاستتار في الصفة ليس في جميع
الاورضاع والازمان بل وقت عدم كونها مسندة الى الظاهر واما اذا كانت
مسندة الى الاسم الظاهر (نحو اقام الزيدان) فلا يكون مستترا فان اقام لكونه
معتمدا على همزة الاستفهام يكون مسندا الى الظاهر وهو الزيدان ثم مثل
لما استند الى المستتر بقوله (كقولك زيد ضارب) فان ضارب مسند الى مستتر
تحته (وهند ضاربة) فان ضاربة مسندة الى ضمير المؤنث تحته (والزيدان
ضاربان) فان ضاربان مسند الى ضمير التثنية تحته (والهندان ضاربتان)
فان ضاربتان مسندة الى ضمير تثنية المؤنث ايضا (والزبدون ضاربون)

مثال لما اسند الى ضمير جمع المذكور (والهندات ضاربات) مثال لما اسند الى ضمير جمع المؤنث تحتها وقوله (وليست الالف) الخ يحتمل ان يكون اول مسألة ويحتمل ان يكون جوابا لمقدر تقديره ان الاستنار في مفردات الصفة مسلم ولكن في الثاني والجمع غير مسلم لم لا يجوز ان يكون الالف في الثانية والواو في الجمع المذكور ضميرين بارزين وفاعلين كما في الفعل فاجاب بان الالف (في ضاربين والواو في ضاربون) ليست (بضميرين لانهما يتقلبان ياء في النصب والجر) اى في حالة نصبهما وجرهما (نحو رأيت ضاربين) وهذا مثال لحالة النصب (ومررت بضاربين) هذا مثال لحالة الجر ثم هذان المثالان ان قرئ باؤهما بالفتح كنوان مثالين للثنية فيكون ياؤهما مقلوبا من الالف وان قرئ بالكسر يكون للجمع فيكون ياؤهما مقلوبا من الواو (واضمأرتا لتغير عن حالها) في جميع الاحوال (الا ان تغير عاملها) اى الا في حال تغير عاملها مثلا اذا اقتضى عاملها ثنية الفاعل يكون انما وان اقتضى جمعه يكون واوا وان اقتضى مخاطبة مفردة يكون ياء فتقول بضاربين ويضربون وتضربين وهذه التغيرات من اقتضاء العامل وهو الفعل الذى اقتضى هذه التغيرات (والعامل ههنا) اى في الصفة (ليس عاملا في الضمير) حتى يكون تغيرهما بسبب تغير العامل (وانما هو) اى انما العامل في الصفة (عامل في اسم الفاعل) اى في نفس اسم الفاعل مثلا (والضمير) اى والضمير الذى هو مستتر تحت الصفة (فاعل له) اى لاسم الفاعل مثلا وقوله (والضمير باق) خبر بعد خبر يعنى هذا الضمير باق (على ما) اى على الهيئة التى (كان عليه في الرفع) يعنى ان ضمير ضاربين في حالة رفعه وهو هما باق على ما كان عليه في ضاربين في حالة نصبه وجره فعدم تغيره دليل على ان ضميره هو ذلك الضمير الذى تحتها لا الالف والياء وكذلك في ضاربون من ان الضمير هوهم لا الواو والياء لان العامل الذى هو اسم الفاعل اقتضى فاعلا مثنى في الاول وجمعا في الثاني فلذا كانت حال الضمير عدم التغير (فلو كانت) اى الالف والواو وغيرهما في الصفة (ضمائر لتغير) اى يلزم ان لا تغير ثم ان هذا من الجيب يحتمل ان يكون ابطلا لاسند منع السائل وقوله (الا يرى) الخ تنية للابطال يعنى يشهد على ما قلنا (ان الياء) اى التى هى ضمير فاعل (في تضربين والتون) اى وان التون (في تضربين) وكذا في يضربن (والواو) اى ان الواو (في يضربون) وكذا في تضربون (والالف) اى وان الالف (في يضربان) وكذا في تضربان (لا تغير فيهما) اى هذه المذكورات من الضمير لا تغير في الفعل المضارع في حالة رفعه ونصبه وجره وعدم تغيرها دليل على كونها ضمير وقوله (اى الالف) الخ تفسير لحاصل ما ذكر في الفرق يعنى ان الالف (والواو في الصفة حرف التثنية

والجمع) اى الالف حرف دال على تذيئها والواو حرف دال على جمعها (وليستا)
اى الالف والواو المذكوران (بضميرين) اى على ان يكونا ضميرين كما
كانتا فى الفعل يعنى حاصل الفرق انهما حرفان فى الصفة واسمان فى الفعل
والضمير من اقسام الاسم لامن اقسام الحرف ثم المصنف لما قسم الضمائر الى
المتصل والمنفصل اراد ان يبين ان ايهما من القسمين اصل فى الضمائر وبأى
علة يعدل بها عن الاصل فقال (ولايسوغ) وفسره الشارح بقوله (اى
لا يجوز) لان السواغ بمعنى الجواز ويقول (الضمير) لان فاعله هو قوله (المنفصل)
وموصوفه الضمير وفائدة التفسير فى قوله (اى مر فوطا كان او منصوبا) تعميم
المنفصل الى النوعين يعنى ان الاصل فى الضمائر ان يكون متصلا ولا يعدل
عنه الا لعلة او اذا كان الاصل فيها هو الاتصال فلا يجوز اتيان الرفع المنفصل
ولا المنصوب كذلك (لاجل شئ) من العمل (الالاعذر المتصل) وقوله (اى
لاجل تعذره) اشارة الى ان اللام فى تعذره اجلية والى ان الاستثناء مفرغ
والمستثنى منه محذوف وهو ما قدره الشارح فيما قبل بقوله لاجل شئ وقوله
(لان وضع الضمائر للاختصار والمتصل) دليل لكون الاتصال اصلا (اصل فيه)
وقوله (فحتى امكن) تفريع لكونه هو الاصل يعنى اذا كان الاتصال اصلا
فحتى امكن اى الاتصال الذى هو الاصل (لايسوغ الانفصال) اى لا يعدل
عن الاصل الى الفرع الذى هو الانفصال الا فى الموضع الذى يمتنع فيه اتيان المتصل
الذى هو الاصل ثم اراد ان يفصل مواضع تعذر الاتصال فقال (وذلك)
وقول الشارح (اى تعذر المتصل) تفسير للشارح اليه اى ذلك التعذر ثابت
(بالتقديم) وقوله (اى بتقديم الضمير) تفسير للمضاف اليه التقديم بان يكون
الالف واللام عوضا عن المضاف اليه الذى هو مفعوله وبيان للمقدم والمقدم
عليه هو قوله (على عاقله) يعنى اذا اريد تقديم ضمير الفاعل والمنصوب على
عامله تعذر الاتصال وقوله (لانه اذا تقدم على عامله لا يمكن ان يتصل به) دليل
للتعذر فى تلك الصورة يعنى اذا قدم على عامله لا يمكن ان يتصل الضمير بعامله
وقوله (اذا الاتصال به انما يكون فى آخر العامل) دليل للالزمة اى انما يلزم
عدم اتصال الضمير وقت تقدمه على عامله لان الاتصال المتعبر فى الضمير انما يكون
باتصاله بآخر العامل لا باوله لان الاصل فى العامل التقديم قوله (او بالفصل)
عطف على قوله بالتقديم وقول الشارح (الواضع) ظاهره انه لا صحيح تعالى
اللام فى قوله (لغرض) بقوله بالفصل وقال المحشى عصام الدين انه لا حاجة
الى تفسيره بها لانه لا يفيد الاتعلق اللام به وهو حاصل بغير هذا التفسير واقول

لعل فائدته الاشارة الى ان اللام انما يتعلق بالفصل مع تضمينه لمعنى الوقوع
 لان المقام مقام العدول عن الاصل ولا يعدل عنه الا بتحقيق الفصل لا بتوهمه
 يعنى ان تعذر المتصل لا يوجد الا بوقوع الفصل الذى يقع لغرض لا بوقوعه
 لا لغرض وقول السارح (لا يحصل الابه) للاشارة الى ان الغرض قد يحصل
 بالفصل وقد يحصل بغيره مثل ضربت زيدا اما فان الغرض وهو الاهتمام
 بشان زيد وان كان يحصل ههنا الا انه لم يتعين لهذا الغرض ان يحصل بدونه
 ايضا كما يحصل بالتقديم نحو زيداً ضربت وجواز الانفصال مختص بالفصل
 الذى لا يحصل غرض المكلم الابه لانه لو حصل بغير الفصل لا يجوز الانفصال
 كما فى ضربت زيدا انا وقوله (اذا الفصل ينشأ الاتصال) دليل لقوله لتعذر
 الاتصال يعنى انما تعذر الاتصال لان الفصل اللازم للغرض ينشأ الاتصال
 اللازم للاتصال وقوله (وتركه يفوت الغرض) دليل لانتفاء اللازم يعنى ولان
 ترك الاتصال يقتضى فوت الغرض المقصود ومحصله ان فيه مقامين احدهما
 ترك الاتصال وثانيهما ترك الانفصال فالاول والثانى للثانى ثم اعلم ان ذلك
 اغرض مقتضى الانفصال وقوله (او بالحذف) عطف ايضا على ما قبله
 يعنى ذلك التعذر اما حاصل بسبب الفصل او الحذف وقول السارح (اى
 حذف عامله) تفسير الحذف بان يكون اشارة الى ان الالف واللام عوض
 عن المضاف اليه وهو مفعول الحذف وقوله (لانه اذا حذف عامله) الخ دليل
 على ان حذف عامل الضمير سبب للتعذر المذكور لانه اذا حذف عامل الضمير
 (لا يوجد ما) اى لفظ (يتصل) اى الضمير (به) اى بذلك اللفظ ولما تعذر الاتصال
 لعدم ما يتصل به تعين الانفصال وقال عصام الدين عصمه الله يذبحى ان يراد
 حذف عامله دونه يعنى ان حذف العامل اعم من ان يحذف دون الضمير وان
 يحذف مع الضمير فالمراد ههنا هو الاول لانه اذا حذف العامل مع ذلك الضمير
 يكون الضمير المقدر متصلا بالعامل المقدر نحو زيداً ضربته لان عامل زيدا
 وهو ضربت محذوف مفسر مع فاعله الضمير المتصل به وهو ضمير الفاعل وقوله
 (او يكون العامل) عطف على ما قبله ايضا وقوله (اى عامله) تفسير ايضا
 للمضف اليه المعوض عنه بالالف واللام اى ذلك التعذر اما حاصل بسبب
 كون عامل الضمير (معنويا) بان يكون الضمير مبتدأ او خبرا وقوله (لامتناع
 اتصال اللفظ بالمعنى) دليل ايضا على كونه سببا للتعذر المذكور يعنى انما كان
كون عامله معنويا سببا للتعذر لانه حينئذ يلزم اتصال الضمير الملفوظ بالعامل
الغير الملفوظ وهو ممنوع فتعين الانفصال ايضا والفرق بين كون العامل محذوفا
وبين كونه معنويا هو ان العامل فى الاول هو الموجود وفى الثانى هو المعدم

لان العامل في زيد اضربه هو لفظ ضربه الذي قدرتم حذفه وفي زيد قائم هو عدم العامل اللفظي في اوله وقوله (او) (يكون عامله) (حرفا) عطف على قوله معويا كما اشار اليه الشارح في اثنا بقوله او يكون عامله لانه يفيد انه عطف على خبر الكون ولما لم يكن سببة كون العامل حرفا على اطلاقه بل كان مقيدا بكون الضمير مرفوعا اراد ان يقيد بقوله (والضمير) اى والحل ان الضمير (المعمول له) اى لذلك الحرف العامل (مرفوع) وقوله (اذا الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف) دليل لكون عامل الضمير المرفوع سببا للتعذر يعنى انما كان هذا سببا للتعذر لان اتصال الضمير المرفوع بالحرف العامل وان كان ممكنا لكنه لا يتصل (لانه) اى لان الاتصال (خلاف افتهم) اذ لم يوجد في لغة العرب شاهد على ذلك الاتصال فكان متعذرا بالنظر اليه وقوله (بخلاف المنصوب) دليل على تقييد المصنف يعنى انما خص تعذر الاتصال بالحرف في المرفوع لانه غير متعذر في غيره لانه يوجد في لغتهم اتصال الضمير المنصوب بالحرف العامل (نحو اننى واك) لانهما ضميران منصوبان متصلان بعاملهما الحرف وانما لم يذكر الجرح ورمع انه متصل ايضا لان الكلام دائرين جواز الاتصال والانفصال والجرح ليس كذلك لانه غير جائز الانفصال وقوله (او بكونه) عطف ايضا على ما قبله وهو من اسباب التعذر وقول الشارح (اى كون الضمير تفسير للضمير الذى هو مضاف اليه لكون واسمه وقوله (مسندا اليه) خبره وقوله (اى الى ذلك الضمير) تفسير للضمير فى اليه وهو ظرف لغو للمسد وقوله (صفة) بالرفع نائب فاعل للمسد ولا يضر كون المسند مذكرا لان تأنيث الصفة غير حقيقى وقوله (جرت) صفة للصفة وقوله (على غير من) اى صارت تلك الصفة صفة لغير الموصوف الذى (هى) وقول الشارح (اى تلك الصفة) تفسير لمراجع هى وقوله (كأنة) تفسير لمعلق قوله (له) وايدان بكونه هى مبتدأ وله ظرفا مستقرا خبره يعنى ان ذلك التعذر حاصل ايضا بسبب كون ذلك الضمير بحال يسند اليه صفة جرت على غير فاعلها وقوله (فانه لو لم يفصل) الخ دليل على كون الاتصال متعذرا فى تلك الصورة يعنى اولم يفصل (الضمير) فى هذه الصورة (عن هذه الصفة لزم الالتباس) اى التباس غير الفاعل بالفاعل (فى بعض الصور) اى فى بعض صور هذا الباب وان لم يلزم فى بعض صور اخرى مثال الصورة التى التبس فيها (كما اذا قلت زيد) وهو مبتدأ اول وقوله (عمرو) مبتدأ ثان وقوله (ضاربه) خبر للمبتدأ الثانى والجملة خبره والضمير المجروح راجع الى عمرو وقوله (هو) ضمير مرفوع منفصل عنى انه فاعل للصفة التى هى جرت على عمرو الذى ليست هى بل زيد ثم فصله الشارح بقوله (فانه لو قيل) اى

فلولم ينفصل الضمير الذي هو فاعل ضاربه بل اتصل واستتر فيه وقيل (زيد عمرو ضاربه) بلا ذكر هو (لا التباس على السامع ان الضارب زيد وعمرو) يعني التباس ان ضمير ضاربه الذي تحته هل هو راجع الى زيد بان يكون هو الضارب او الى عمرو بان يكون هو الضارب (بل المتبادر) الى الفهم (انه) اى مرجع ضمير ضاربه (عمرو لانه) اى لان عمرا (اقرب الى الضمير المستتر) من زيد اى الى الذى استتر تحت ضاربه (بخلاف) اى هذا قول فيه التباس بخلاف (ما) اى بخلاف الذى اذا قيل ضاربه هو) باراز الضمير فلا التباس فيه (فانه لما انفصل الضمير) عن مامله (على خلاف الظاهر) لان الظاهر ان يتصل به لما عرفت ان الاصل فى الضمير هو الاتصال (يعلم ان مرجعه) اى مرجع الضمير (ما هو خلاف الظاهر وهو) اى المرجع الذى هو خلاف الظاهر (زيد) لان الظاهر فى باب الارجاع ان يرجع الى القرب منه الذى هو عمرو وههنا وقوله (والا لاجابة) اشارة الى ان مقتضى الانفصال ليس مثل الاسباب السابقة لانه لولم يوجد الالتباس المذكور لاجابة (اليه) اى الى انفصاله ههنا ثم الشارح لما قال ان الالتباس مختص ببعض الصور دون الاخرى اراد ان يذكر وجه شمول هذا الحكم فى غير هذه الصورة مع انعدام ذلك المحذور فيها فقال (واذا وقع الالتباس بدون الانفصال فى بعض الصور حل عليه) اى حل على ذلك البعض (ما) اى الصورة التى (لا) التباس (فيه طر بالباب) اى لتكون الصورة التى لا التباس فيها والصورة التى التباس فيها على نسق واحد ثم ان الشارح اراد ان يذكر نكتة لاختيار المصنف للفظ من مع ان المناسب فيه لفظ ما لعمومه دون من فقال (وانما قال) اى المصنف (من هي له لا) اى لم يقل (ما هي له) وقوله (كما هو الظاهر) متعلق بقوله لا ما هي له اعنى انه متعلق بالمتن اى لم يقل ما هي له بلفظ ما كما ان الايتان به هو الظاهر وقوله (ليكون اشمل) متعلق بالمتن دليل على كون لفظ ما ظاهرا يعنى ان وجه الظهور كونه اشمل للعقلاء وغيرهم وقوله (اقتصارا) علة لقوله وانما قال يعنى انما اختار لفظ من للاختصار (على ما هو الاصل) يعنى بالاصل هو العقلاء وقال المحشى عصام الدين ان كون العقلاء اصلا ممنوع لان الاصل هو الاكثر وهو غير العقلاء انتهى ويمكن ان يتنصر لجانب الشارح باثبات المقدمة المنووعة بدليل آخر بان يقال ان العقلاء هو الاصل لشرفه والله اعلم ثم شرع فى امثلة المنفصل الذى تعذر فيه الاتصال فقال (مثل اياك ضربت) (مثال) اى هذا مثال للتعذر (للتقديم الضمير على العامل) هكذا فى ما وجدته من نسخ الشرح لكن الاحسن ان يقال مثال للتقديم على العامل اول تقدمه على العامل كما لا يخفى (وما ضربك الا انا) وقوله (مثال انفصل) خبر للمبتدأ ايضا اى هذا المثال مثال

لتعذر الاتصال لتحقق الفصل بينه وبين عامله (لغرض وهو) اى الغرض
 (التخصيص ههنا) اى فى هذا المثال حيث اريد اختصار الفعل بالفاعل
 وذا لا يحصل الا بالفصل بالا او بمعناه نحو انما (واياك والشر) (مثال) لتعذر
 (لحذف العامل) والعامل المحذوف هو ما قدره بقوله (اى اتق نفسك والشر)
 فان الضمير الذى هو اياك لما حذف عامله الذى هو اتق ههنا حذفاً واجباً لكونه
 من باب التحذير كما تقدم تعذر اتصاله فان فصل لذلك (وانا زيد) (مثل كون
 العامل) اى مثال لتعذر المتصل بسبب كون عامله (معنويا) فان انما لما كان مبتدأ
 كان عامله معنويا فتعذر اتصال المفعول اللفظي بالعامل المعنوي (وما انت
 قائماً) (مثال كون العامل حرفاً) يعنى مثال لتعذر الحاصل بسبب كون
 عامل الضمير حرفاً (والضمير) اى والحال ان الضمير المذكور فيه (مرفوعاً)
 لكونه اسماً ما التى تسببه بليس وهو من المرفوعات (وهند زيد ضاربتة هى)
 (مثل الضمير الذى اسند اليه) اى الى ذلك الضمير وهى هى ههنا حيث
 اسند اليه (صفة) وهى ضاربتة (جرت) اى صارت تلك الصفة خبراً لزيد
 فكانت جارية (على غير من) اى على غير فعله الذى (هى) اى تلك الصفة
 (له) اى فاعل وصفته وهى هند ههنا كما قال الشارح (فانه) اى الشأن
 (اسند اليه) اى الى لفظه (الضاربة) اى الصفة (الجارية على زيد)
 وهو غير من هى له وانما جرت عليه (حيث وقعت) اى الضاربة (خبراله)
 اى لزيد (وهى) اى والحال انها (صفة لهند) فى الحقيقة (حيث قام الضرب
 بها) اى بهند فى الواقع لانها هى الضاربة لزيد ثم قال (وانما يصح ذلك) اى
 يصح ان يكون هذا المثال مثلاً لتعذر بكونه اسند اليه صفة (اذا كان هى)
 اى لفظه فى هذا المثال (فاعلاً) للصفة المذكورة (لاناً كيدا) اى لا يكون
 هذا المثال من هذا القبيل اذا كان لفظه هى تأكيذاً بان يكون فاعل الضاربة
 ضميراً متصلاً مستتراً تحته راجعاً الى هند ويكون لفظه هى تأكيذاً لذلك الضمير
 المستتر (والا) اى وان صح ايضا ان يكون مثلاً للصفة المذكورة على تقدير كون
 هى تأكيذاً (لكان) اى هذا المثال (على ذلك التقدير) داخل فى صورة الفصل
 (لغرض التأكيذ) قوله (ولكنه) اسند اراك من قوله وانما يصح ذلك يعنى تولد توهم
 من قوله وانما يصح ذلك اذا كان فاعلاً لاناً كيدا بان هى فى هذا المثال هل هو
 فاعل على انه داخل فيما نحن فيه اوتأ كيد على انه داخل فى صورة الفصل فدفعه
 بقوله ولكنه اى ولكن لفظه هى ههنا (تأكيذ لازم) اى لازم للتركيب (لفاعل)
 اى لا انه فاعل اسند اليه الصفة المذكورة (بدليل نحو الزيدون والعمرىون
 ضاربوهم نحن) فان قولهم نحن ليس بفاعل لضاربوهم لانه لما جمع بالواو علم

ان فاعله تحتته وهو ضمير جمع المذكر ولما كانت الصفة غير مختلفة بالغيبة والمخاطبة والتكلم احتمل ان يكون الضمير الذى فيه لفظ هم ولفظ انتم ولفظ نحن فان كان الاول يكون راجعا الى العمرون وليس كذلك لان المراد بالفاعل هو المتكلم فلزم ههنا ان يؤكد الضمير الذى تحتته وهو نحن بالافصل حتى لا يلتبس غير الفاعل (وروى عن الزنجشبرى) في هذا المثال (ضاربهم نحن) يعنى الزيدون والعمرون ضاربهم نحن اى بافراد لفظ ضاربهم (وعلى هذا) اى وعلى ما روى عنه بافراد ضاربهم (يكون) اى لفظ (نحن فاعلا) لان ضاربهم لما كان بلفظ الافراد لم يستتر تحتته ضمير لانه لو استتر لزم ان يكون مفردا مذكرا فالمرحمان وهما الزيدون والعمرون لا يساعدانه وقوله (كما قال) يحتمل ان يكون نقلا لتوجيه الزنجشبرى يعنى ان الزنجشبرى بعد ما مثل به قال على طريق الاعتذار (واختار بالتمثيل صورة لا لبس فيها) يعنى الزنجشبرى اختار في تمثيل الصفة المذكورة بلفظ ضاربهم بالافراد ولا التباس في كون نحن فاعلا لتعينه في هذه الصورة بخلاف ضاربهم نحن بالجمع لانه لما كان بلفظ الجمع التباس فاعله وانما اختار صورة عدم اللبس (ليثبت الحكم) اى حكم وجوب الانفصال (في صورة اللبس بطريق الاولى) يعنى اذا وجب انفصال المضمر في صورة لا لبس فيها فوجوبه في صورة اللبس اولى ويحتمل ان يكون قوله كما قال اشارة الى كلام المصنف يعنى كون نحن في هذا المثال فاعلا كما قال به المصنف في تمثيله في المتن بقوله هند زيد ضاربه هي لانه مثال لا التباس فيه لان ضاربه لما كانت بصيغة التأنيث تعين ان يكون فاعله راجعا الى هند لا الى زيد فعلى هذا يكون قوله واختار عطفًا على قوله قال فيكون توجيهها لاختيار المصنف هذا المثال ولما فرغ من مسائل الضمير من حيث وجوب الاتصال والانفصال شرع في مسائله من حيث جواز الاتصال والانفصال فقال (واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مر فوعا) ولما قيد المصنف في هذه المسئلة بقوله وليس احدهما مر فوعا اراد الشارح ان يبين وجه هذا التقيد فقال (احتراز) اى قوله وليس احدهما مر فوعا احتراز (عن نحو اكرمك) فان في اكرمك ضميرين احدهما ضمير المتكلم وهو ضمير مرفوع لكونه فاعلا والثانى الضمير المنصوب المخاطب فالاول متصل بعامله بالفعل وكذا الثانى لان اتصاله بالضمير الاول كاتصاله بنفس الفعل (اذ المرفوع كالجزء من الفعل فكأنه) اى فصار كأنه (لم يتحقق الفصل بين الفعل) اى بين مجموع الفعل وفاعله (والضمير الثانى) اى وبين الضمير الثانى وهو كاف الخطاب (اصلا) فاذا تساهى هذا بالجزء (فيجب اتصاله) اى اتصال الضمير الثانى بالفعل لكون الاتصال اصلا ولا مانع فيه ثم شرع المصنف

في بيان حكمهما على تقدير عدم ذلك فقال (فان كان) وفيد الشارح هذه
 المسئلة بالقيدين احدهما قوله (على تقدير اجتماعهما) اى اجتماع الضمير
 وثانيهما قوله (وعدم كون) اى وعلى تقدير عدم كون (احدهما) اى احد
 الضميرين (مرفوعا) يحتز بالقيد الاول عن كون الضمير واحدا بالقيد الثاني
 عن كون احدهما مرفوعا لطابق الاجال بالتفصيل وقوله (احدهما) بالرفع
 على انه اسم كان وفسر الشارح ضمير التثنية بقوله (اى احد الضميرين) وقوله
 (اعرف) بالنصب خبر كان وفاعله راجع الى الاحد والمفضل عليه هو ما فسر
 الشارح بقوله (من الآخر) وكون احدهما اعرف من الآخر بان يكون احدهما
 متكلم والآخر مخاطبا او غائبا او يكون احدهما مخاطبا والآخر غائبا ثم بين فائدة
 التقيد باعرفية احدهما في اجراء حكم التخيير فقال (احتراز) اى فائدة هذا
 القيد احتراز (عما) اى عن الضميرين اللذين (اذا تساويا) في التعريف بان
 يكون كلاهما متكلمين او مخاطبين او غائبين (نحو اعطاهما اياه) فان كلا الضميرين
 في هذا المثال غائبان وليس احدهما اعرف من الآخر في تغير حكم التخيير فيدخل
 في الحكم الذى سيأتى وهو قول المصنف والافه ومفصل وذكره الشارح ههنا
 بقوله (حيث يجب الانفصال فى الثاني) اى فى ثنى الضميرين ثم بين الشارح علة
 حكم وجوب الانفصال فى صورة كون احدهما اعرف فقال (للتحرز عن
 تقدم) اى يعنى انه انما وجب الانفصال فى الثانى فى هذه الصورة ليحتز به عن تقدم
 (احد المساويين من غير مرجح) لان المرجح فى صورة اعرفية احدهما
 للتقدم الذى يقتضى جواز الانفصال والاتصال فى الثانى هو كون المقدم
 اعرف ولما انتفت هذه العلة المرجحة للتقدم تعين وجوب الانفصال انما منه
 وقوله (وقدمته) عطوف على قوله ان كان اعنى الجملة السرطية اى ان كان احد
 الضميرين اعرف وارتدت تقديم ذلك الاعرف وقوله (اى احد الضميرين) تفسير
 لضمير قدمته لانه راجع الى احد المضاف فى قوله احدهما ولما كان المتبادر
 من اضافة الاحد الى ضمير التثنية كون الاضافة فيه للاستغراق اشار الشارح
 الى انه ليس كذلك ههنا بقوله (الذى هو اعرف) يعنى ان الاحد الذى قدم
 معين واضافته للعهد الخارجى وهو اعرفهما وقوله (على الآخر) متعلق
 بقدمته اى قدمت الاعرف على غير الاعرف ثم اشار الى فائدة ضم هذا الشرط
 فقال (احتراز) اى قوله وقدمته احتراز (عما) اى عن الصورة التى (اذا كان
 الاعرف مؤخرا) لتكن مقتضى تأخيرها اما بان يكون المقام مقتضى التقديم
 غير الاعرف فيلزم لاجله تأخير الاعرف او بان يكون مقتضى تأخيرها فى اول
 الوهلة (نحو اعطيته اياك) فان احد مقولى اعطيت ضمير غائب وثانيهما
 ضمير مخاطب والمخاطب اعرف من الغائب فوجد فيه الشرط الاول ولكن لم يرد

المتكلم تقديم المخاطب الذى هو اعرفها لان ضمير الغائب لكونه مفعولا اولاً لا عطيت لزم تقديمه على المخاطب الذى هو المفعول الثانى له مع اعرفيته (ويلزم انفصاله) اى انفصال الضمير الثانى وقوله ليعتذر علة للزوم الانفصال ههنا يعنى انما يلزم انفصاله (ليعتذر المتكلم) اى ليصح اعتذار المتكلم (فى تأخير الاعرف) مع وجود المرحح لتقديمه واذا قيل له لم اختر المؤخر الذى حقه ان يتقدم لكونه اعرف فيصح له ان يقول اى وان اردت تقديمه ولكن انفصاله مانع لتقديمه وقوله (ولا يلحقه) عطف على ليعتذر اى ليعتذر المتكلم ولثلاً يلحقه (فى اول الوهلة طعن) وان كان لا يلحقه بعد التفكير لكونه مفعولا ثانياً يجب تأخيره وقوله (بآراءه) من قبيل التنازع لجواز تعلقه بقوله ليعتذر ويقول لا يلحقه يعنى انما حصل اعتذاره وانما لا يلحقه طعن بسبب ابراده اى اراد المتكلم ذلك الاعرف (على خلاف الاصل) اى الذى هو الاتصال وخلافه ابراده منفصلاً وهذا الذى اختاره المصنف من المذهب هو مذهب الجمهور (وحكى سيويه تجويز الاتصال) فى صورة تقديم غير الاعرف (ايضاً) اى كما مع الجمهور فى صورة تقديم الاعرف ويحتمل ان يكون قوله ايضاً اشارة الى جواز الانفصال يعنى ان سيويه جواز الانفصال ايضاً كما جوز الجمهور الاتصال (نحو اعطيته كـ) ثم قوله وحكى سيويه اى وحكاها عن الحجة بالاتزام صحته كذا فى العصام وقال بعض المحسنين فى الاستدلال على ما حكاه سيويه لان الثانى وان كان اعرف لكن الاول فيه معنى الفاعلية لكونه المفعول الاول وهو عبارة عن الآخذ واذا كان كذلك فهو يستحق التقديم نظراً الى الترجيح المعنوى الذى هو مغن عن الترجيح اللفظى كذا فى الحواشى الهندية وحكى العصام ايضاً حكاية التضعيف عن سيويه حيث قال بعد حكايته عن الحجة انه فاسد لانه لم يسمع امثله من العرب والله اعلم وقوله (فلاك الخيار) جملة جزائية مجزومة المحل على انه جزاء الشرط اعنى قوله فان كان والجملة الشرطية صغرى جواب لقوله اذا اجتمع ضميران وقوله (اى الاختيار) تفسير للفظ الخيار مطابقاً لما فسره به صاحب القاموس فعلى هذا يجوز ان يكون قوله (فى) (الضمير) (الثانى) طرفاً لغواً ومتعلقاً بلفظ الخيار وان جاز كونه طرفاً للطرف المستقر وهو قوله فلاك ثم فسر الشارح لفظ الخيار بقوله (ان شئت اوردته) اى الضمير الثانى (متصلاً) ليكون توطئة لقوله (نحو اعطيتكه) وقوله (باعتبار عدم الاعتماد بالفصلا) دليل وبيان لسبب جواز الاتصال يعنى ان شئت اوردت الضمير الثانى متصلاً بسبب اعتبارك لعدم الاعتماد بالفصلا عن العامل (بما هو) اى بسبب الضمير الذى هو (متصل) بالعامل وهو الضمير

المخاطب ههنا لانه لما قدم لآخر فيته لزم ان يعتبر فيه زيادة فضلة ومنه على
غير الاعرف وتلك المزية اعتباره كالجزئية ثم فسر الشق المنفهم من قوله
الخيار بقوله (وان شئت اوردته منفصلا) اى ويجوز ايراد الضمير الذاتى
منفصلا كما مثل به المصنف بقوله (نحو اعطيتك اياه) حيث جعل الضمير
الذاتى من ضمير امر فروع منفصلا ثم بين سبب الاراد بقوله (باعتبار الاعتداد)
اى بما جاز فيه ان توردته منفصلا بسبب انه يجوز ذلك الاعتبار للاعتداد (بالفصل)
اى بانفصال التاني (بما هو) اى بسبب الضمير الذى (يفصله) اى يفصل بينه
وبين عامله وذلك الضمير هو الضمير المخاطب الذى يفصل بين الضمير الغائب
وبين العامل ههنا ولم كان الاعرف من الضمائر ضميرين احدهما المخاطب
لكونه اعرف بالنسبة الى العاقل وتانيهما المتكلم لكونه اعرف بالنسبة الى المخاطب
ولما ورد المصنف فى الاول اراد ان يورد مثال التاني فقال (و) (نحو) (ضربك)
ثم اشارح اراد تطبيق المثل بالمثل فقال (فانه) (يعنى هذا المثال مطابق
للمثال لانه) (احمق فيه ضميران) احدهما الضمير المتكلم المحرور المصل لكونه
مضافا اليه وتانيهما الضمير المخاطب المنصوب فليشذ قد وجد
الشرط الاول وهو كون احدهما اعرف والشرط الثانى ايضا كما قال (واپس
احدهما) اى الضميرين من المتكلم والمخاطب (مرفرا) ولما توهم منه ان الضمير
الاول لما كان فاعلا للمصدر يكون مرفرا فليشذ يكون مخالفا للشرط الثانى
اراد الشارح دفع هذا التوهم فقال (بل الاول بالاضافة ونصب التاني بالفعولية)
يعنى ان احدهما ليس مرفوعا كالتوهم لانه الاول مجرور بالاضافة اى باضافة
المصدر اليه وهو محتمل اقرب وان كان محتمل العيد مرفوعا لكونه فاعلا للمصدر
والاحتمال محتمل القرب فيقال له انه ضمير مجرور منصل والضمير الثانى منصوب
متصل لكونه مفعولا للمصدر قوله (وقدم) عطف على قوله احمق وبيان
لوجود الشرط الثالث وهو قوله وقدمته يعنى ان هذا المثال مطابق ايضا
بالنسبة الى الشرط الثالث ايضا لانه قسم فيه (الاعرف الذى هو ضمير المتكلم)
واعدم لكونه فاعلا وليكون الاصل فيه هو القديم فاذا وجدت الشروط
الثلاثة المذكورة فيه (ذلك) اى فجاز لك (الوصل) اى اتصال التاني (باعتبار
عدم الاعتداد) اى بسبب اعتبارك لعدم الاعتداد (بالفصل) اى بانفصاله
(بالمتصل) اى بسبب المتصل (و) (لك) اى و جاز لك (الفصل) يجعل
الضمير الذاتى منفصلا (نحو ضربى اياك) (للاعتداد) اى بسبب اعتبارك للاعتداد
(بالفصل) اى بانفصاله بالمتصل ولما فرغ المصنف من المسئلة التى حكمها

لما جاز في ان توردته منفصلا بسبب انه يجوز ذلك الاعتبار للاعتداد (بالفصل) اى بانفصال التاني (بما هو) اى بسبب الضمير الذى (يفصله) اى يفصل بينه

السارح بقوله (اى وان لم يكن احدهما اعرف) بال تساويا في المعرفة ككونهما
 غائبين او مخاطبين او متكلمين وهذا اشارة الى انعدام الشرط الاول وقوله
 (او يكون ولكن ما قدمته) اشارة الى انعدام الشرط الثاني يعنى وان لم يكن
 احد الضميرين اعرف من الآخر او يكون احدهما اعرف ولكن ما اردت
 تقديم ما هو اعرف (فهو) وقوله (اى الضمير الثاني) تفسير للرجوع وقوله (على كل
 من التقديرين) فيسد للجزاء وقوله (منفصل) خبر للمبتدأ والجملة جزائية
 وقوله (لا غير) تأكيده اى لا يجوز فيه غير المتصل كما يجوز الوجهان في الباب
 السابق ثم شرح السارح في ادلة وجوب الانفصال فقال (اما على التقدير
 الاول) اى اما تعين الانفصال على تقدير عدم كون احدهما اعرف ثابت (فثلا
 يلزم الترجيح في تقديم احد المتلين على الآخر) يعنى لو حاز الاتصال والانفصال
 على تقدير عدم اعرفية احدهما لزم ترجيح احد المتلين اى احدهما وبين
 في المعرفة (فيما) اى في اللفظ الذى (هو) اى ذلك اللفظ مع ما يتصل به
 (كالكلمة الواحدة) لكون الفعل الاول فاعلا في المعنى لانه الاخذ في باب
 اعطيت (بلا مرجح) لان المرحح في الصورة الاولى هو الاعرفية او تقديم المتكلم
 فاذا لم يوجد احد هذين الامرين لم يوجد مرجح يقضى بتقديم احدهما
 واتصاله فاذا لم يوجد مرجح يلزم اكتساب مرجح آخر لانهما اذا تعارضا
 تساقطا والمرجح جعل انى منفصلا حتى يتعين الاول للاتصال الموجب
 للتقديم (واما على التقدير الثاني) اى واما تعين الانفصال ووجوبه على تقدير
 كون احدهما اعرف ولكن ما قدمته (فلكراهتهم) اى فالانفصال لكراهتهم
 (تقديم الانفص) وهو الاعرف الذى لا يكون كالكلمة الواحدة لعدم كونه
 فاعلا اعطا كما في ضربتك او معنى كما في اعطيتك اياه وقوله (على الاقوى)
 متعلق بالتقديم وقوله (فيما هو كالكلمة الواحدة) سفة للاقوى اى على الاقوى
 الذى هو كالكلمة الواحدة لكونه فاعلا معنى لكون الضمير الغائب مفعولا
 اول لاعطيت ولكون المحط الاعرف مفعولا ثانيا له فانه وان كان اعرف
 وكانت الاعرفية مرجحة لتقديمه ولكن كون الغائب كالكلمة الواحدة مرجح
 تقديمه ولو قدم الاعرف ههنا يلزم تقدمه (بلا مرجح) اى زائد على الاعرفية
 فيئذ يورد منفصلا حتى يتعين الاول للاتصال ومنال ما لا يكون احدهما
 اعرف (نحو ريدا اعطيتك اياه) كما قال السارح (مثل) اى هذا منال (لما) اى
 للضميرين اللذين (لم يكن احدهما اعرف) وقوله (لكونهما) دليل لعدم
 الاعرفية يعنى ان احدهما ليس باعرف في هذا المنال لكونهما ضميرين
 غائبين (او) (اعطيتك) (انك) وانما فسر السارح باعافية الاشارة الى ان قوله

اباك عطف على قوله اياه والتقدير (نحو اعطيته اليك مثال) اي هذا مثل (لما) اي
 للضميرين اللذين (يكون احدهما عرف وهو) اي الاعرف (ضمير المخاطب)
 وهو اياك (ولكن ما قدمته) للثبوت السابقة ولما فرغ المصنف من المسائل
 التي تعين فيها احد الامرين من اراده متصلا ومنفصلا او تحير فيها المتكلم
 في اراد ايهما شاء شرع في المسئلة التي اختير فيها احد الامرين مع جوازهما
 فقال (والمختار) اي الذي يكون مختار اللخامة من الامرين (في خبر) (باب) (كان)
 اي اذا وقع الضمير خبر له وزاد السارح لفظ باب للاشارة الى ان المراد بالخبر ههنا اعم
 من خبر كان وصار وغيرهما من الافعال التي قصة دفعا لايهام انه مخصص بكان
 ولذا فسر بقوله (اي خبر كان واخوانها) وقوله (اذا كان ضميرا) تطبيق
 لهذه المسئلة بمسائل الضمير والا فلا فائدة فيه وقوله (الانفصال) خبر لقوله
 والمختار ومثله (كما نقول كان زيد قائما) اي مثاله قولك كنت اياه في اثنا مجموع
 قولك كان زيد قائما (وكنت اياه) وانما اورد قوله كان زيد قائما مع ان المثال وكنت
 اياه ليحصل مرجعا للضمير العائب حتى يصح به التركيب ثم شرع الشارح في
 بيان دليل كون الانفصال مختارا مع جواز الامرين بل المختار ان يكون متصلا
 لكونه هو الاصل فقال (لانه) اي انما اختاروا الانفصال ههنا لان خبر باب كان
 (كان في الاصل خبر المبتدأ) لكون باب كان من نواسخ المبتدأ (ويجب) اي
 وحينئذ يجب (ان يكون خبر المبتدأ ضميرا منفصلا) وقوله (لان عامله) علة
 لقوله يجب اي وانما يجب كون خبر المبتدأ منفصلا اذا كان ضميرا لان عامله اي
 عامل خبر المبتدأ (معنوي) وقد عرفت انه اذا كان عامل الضمير معنويا يجب
 الانفصال ولذا يختار الانفصال بالنظر الى اصله ثم شرع الشارح في بيان علة
 جواز الاتصال فقال (ويجوز) اي جوازا مرحوحا (ان يكون) اي خبر باب
 كان (ضميرا متصلا ايضا) اي كما يجوز جوازا راجعا ان يكون منفصلا (نحو)
 كنه في قولك (كان زيد قائما وكنه) وانما جار ذلك (لانه) اي لان خبر باب كان
 (شبيه بالمفعول) في وقوعه بعد الفعل وفاعله لا انه مفعول حقيقة لما عرفت
 (وضمير المفعول في مثل زيد اضربه واجب الاتصال في شبه المفعول ان لم يكن
 واجب الاتصال) لكون اللازم في المشبه وجود مزية على المشبه (فلا اقل)
 في فائدة التشبيه وثمرته وقوله (من ان يكون جائز الاتصال) بيان للمفضل عليه
 لقوله اقل يعني لاحكم اقل من جواز الاتصال لان الاقل من الجواز هو الامتناع
 ولو حكم به لم يبق فائدة للتشبيه وواضح بالوجوب كما هو حكم المشبه لم تحصل
 مزية المشبه به على المشبه فروعي الجانبيين وحكم بالجواز ولما تولد من ههنا لما وقع
 المشابهة بالمفعول واعتبر علة للاتصال مع كونه اصلا فكان الانفصال مختارا

[illegible]

الضمير في لولا كان في صورة المجرور المتصل ثم وقع موقع المرفوع المنفصل على عكس قوله كانت ثم شرع في بيان توجيه سيبويه في لولا فقال (وذهب سيبويه الى ان لولا في هذا المقام) اى فيما اذا دخل على الضمير المجرور (حرف جر) اى بمعنى اللام التعليمية كان معنى قولك لولا كذا لكان كذا في معنى لم يكن كذا لوجودك كما في حاشية العصام وقوله (والكاف) بالانصب عطف على لولا اى وان الكاف في لولا ك (ضمير مجرور واقع موقعه) لا موقع غيره كما ذهب اليه الاخفش ثم اشار الى الفرق بين المذهبين فقال (فالأخفش قصر في ما بعد لولا) حيث ابقى لولا على حاله وتصرف في الضمير بما تصرف وقوله (وسيبويه) مرفوع على انه عطف على الضمير المتصل في تصرف وقوله (في نفسه) معطوف على قوله بعد لولا فيكون من قبيل عطف الشئين على معمولى عامل واحد واما ان عطف سيبويه على قوله فالأخفش وفي نفسه على قوله بعد لولا يكون من قبيل عطف الشئين على معمولى عاملين مختلفين ولا يجوز يعنى يحصل مذهب سيبويه انه تصرف في نفس لولا حيث الحق بالحروف الجارة وقدم الشارح مذهب الاخفش تنبيهها على انه هو المذهب المنصور لما قال المحسن العصام ان التصرف في ما بعد لولا على من التصرف في نفسه لانه معمول والمعمول محل تصرف الاعراب وايضا انه متأخر والمتأخر اولى في التصرف ولما فرغ من نقل المذهبين في ما بعد لولا على بعض اللغات شرع في نقلهما في باب عسى فقال (واما عساك فذهب الاخفش) على سياق ما ذهب اليه في لولا يعنى (الى انه) اى الكاف في عساك (ضمير منصوب) في الصورة (واقع موقع المرفوع) لكونه فاعلا لعسى (وسيبويه) اى وذهب سيبويه (الى ان عسى محمول على لعل) اى الترتيبى (لتقاربهما) اى لتقارب عسى ولعل (في المعنى) اى في كونهما للطمع والاشفاق ثم ذكر محصل المذهبين ايضا بقوله (فههنا) اى في التصرف في عسى (ايضا) اى كالتصرف في لولا (الاخفش تصرف في الضمير بناء على ما نقله من قاعدة ان بعض الضمائر وقع في موقع بعض وقوله (وسيبويه) ايضا عطف على المستتر في تصرف لما قلنا في ما سبق وقوله (في العامل) عطف على قوله في الضمير وهما معمولان تصرف ولما فرغ المصنف من المباحث التى تتعلق بالضمائر من حيث ذاتها ومن حيث صفاتها التى تلحقها بالذات كالاتصال والانفصال شرع في المباحث التى تلحقها بالواسطة فقال (ونون الوقاية) وازافة النون الى الوقاية اضافة لازمة من قبيل اضافة السبب الى المسبب اى نون هي سبب الوقاية اوبيانبة اى النون التى هي الوقاية كذا في العصام وهو مبتدأ وقوله مع (الياء) ظرف مستقرا ما على انه حال من المبتدأ

او من الضمير المستتر في قوله لازمة وفسر الشارح الياء بقوله (اى ياء المتكلم)
وباعث التفسير طاهر وقوله (لازمة) بالرفع خبر المبتدأ وقال العصام ان خبر
المبتدأ هو قوله مع الياء لازمة بالنصب حال من ضمير الظرف المستتر انتهى
واعل وجه التخصيص ان فائدة الخبر تظهر من جعل قوله مع الياء خبرا لان
المقام فيمن جهل ان نون الوقاية في ان وضع الضمائر يحتاج اليها وافاده بانها
يحتاج اليها اذا كان ما قبلها مع ياء المتكلم واما لزومها للكلمة وعدم لزومها
فمقصود آخر والله اعلم وقوله (في الماضي) متعلق بلازمة وتفسير الشارح
بقوله (اذا لحقت تلك الياء) بيان وتنبه على ان لزومها للماضى ليس بمقتيد
بشرط بل لحوق ياء المتكلم سبب لزومه وواسطة له بخلاف المضارع كما سيأتى
انه مشروط بشرط لا شيء وهو عدم نون الاعراب فيه وقوله (لتق) متعلق
بقوله لازمة اى لازمة للحفاظ تلك النون (آخر الماضي) اى الآخر الذى هو مبنى
اما على الفتح كما في المفرد او فيما اتصل به نون الجماعة او ضمير المفرد المخاطب نحو
ضربنى وضربتنى وضربتنى او الساكنون كما اذا اتصل به الواو والالف والتاء في المفرد
لغاية نحو ضربتنى وضربتنى وضربتنى او على الضم فيما اذا اتصل به ضمير المتكلم
نحو ضربتنى او على الكسر فيما اذا اتصل به ضمير المخاطبة المفردة نحو ضربتنى
ونون الوقاية تحفظ حركة هذه الاواخر في كل منها (عن الكسرة المختصة) اى
عن الكسرة التى هى مختصة (بالاسم) اى بالاسم العرب وقوله (التى) صفة ثانية
للكسرة واحترز عن وجوب المحافظة عن كل الكسرة يعنى انما تجب المحافظة عن
الكسرة التى (هى اخت الجر) اى مشبهة بالجر فى كونها فى آخر الكلمة وعلم من هذا
الفيضان نون الوقاية نفسها لا تحتاج الى محافظة لان كسرتها ليست اخت الجر
لان وجه الشبه هو كونهما فى آخر الكلمة ولا يطلق على آخر حرف واحد مبنى
على الكسرة انه آخر الكلمة وقوله (ولهذا سميت) اى سميت تلك النون (نون
الوقاية) بيان لوجه التسمية الذى فهم من مجموع قول المصنف والشارح
(نحو ضربتنى) وكذا ضربتنى وضربتنى وضربتنى وضربتنى وضربتنى
وضربتنى وضربتنى وضربتنى وضربتنى وضربتنى وضربتنى وضربتنى
وضربتنى وقوله (و) كذلك نون الوقاية لازمة) اشارة الى ان قوله وفي المضارع
عطف على قوله فى الماضى والمعطوف فى حكم المعطوف عليه بالنظر الى ما قبله
ولذا فصل الشارح بين حرف العطف والمعطوف بمافصل يعنى كما ان نون
الوقاية لازمة فى مطلق الماضى كذلك لازمة (فى المضارع) واستدرك الشارح
بقوله (لكن لامطلقا) ليكون توطئة لما قبله لمصنف يعنى ان لزوم نون الوقاية
للمضارع ليس على اطلاقه كما فى الماضى (بل حال كونه) اى كون المضارع

(عرياعن نون الاعراب) وهى نون اثنية والجمع المذكر والمخاطبة المفردة نحو يضربان وتضربان ويضربون وتضربون وتضربين واما نون جمع المؤنث فليست الاعراب فيلزم منها نون الوقاية لانها ثابتة في كل حال المضارع ولا تختلف بالثبت والحذف باختلاف العوامل وقوله (اى عن نون هي الاعراب) اشارة الى ان اضافته انون الى الاعراب باضة فتبائية لقوله (نحو تضربنى) وكذا تضرب بنى ويضرب بنى واضرب بنى وتضرب بنى وانما لم تزل تلك النون في ذلك المضارع العارى عن نون الاعراب (تى) اى التحفظ تلك النون (آخر المضارع ابضا) اى كما تحفظ آخر المضارع (عن تلك الكسرة) رهى الكسرة المختصة بالاسم يعنى الكسرة التى تكون في آخر الكلمة المركبة عن حرفين فصاعدا لان آخر المضارع اما مرفوع بالصفة واما منصوب بالفتحة واما ساكن بالجرز واما محذوف والكسرة مخالفة له على جميع التقادير وانما قيدنا الكسرة بما ذكرنا لكونه نونية لقوله (بخلاف كسرة تضربين) على صيغة المفرد المخاطبة يعنى كسرة ياء تضربين خارجة عن الكسرة التى يجب التحفظ عنها (لانها) اى لان كسرة ياء تضربين مثلا واقعة (فى الوسط حكما) اى لاحقيقة لانها فى الحقيقة فى آخر الكلمة ولكن لما لحقت به ياء الضمير فى كل حالة والنون فى حالة رفعه كانت كسرة سبب لحوقهما فى الوسط (وبخلاف كسرة لم يكن الدين كفروا) حيث كسرت النون لانقاء الساكنين (و) كسرة لام (قل الحق) لانها محذوفة وان الثانى فى حكم المجزوم وحركت النون واللام بالكسرة لكن تلك الكسرة ليست هى الكسرة التى يجب التحفظ عنها (لعروضها) اى لعروض الكسرة فيهما ولم يلزم نون الوقاية فى امثالهما ولم يفرغ المصنف من بيان المواضع التى ائتم فيها اتيان الراء شرع فى بيان المواضع التى لم يلزم فيها اتيانها فقال (واث مع النون) واما كان المراد بان نون ههنا هى نون الفعل المضارع وصفها السارح بقوله (الاعرابية) اى مع النون المسوطة الى الاعراب وقوله (الكائنة) للتبعية على ان قوله (فيه) ظرف مستقر مجرور المحل على انه صفة للنون المعرف باللام وعلى ان الظرف المستقر وان كان نكرة لا يجوز كونه صفة للمعرف للزوم المطابقة بالترتيب لكن يقدر فى انزال هذا المقام الاسم المعرف باللام وقوله (اى فى المضارع) تفسر بالضمير المجزوم يعنى اذا كان الفعل المضارع مع النون اعرابية ومع نون اثنية والجمع المذكر والمخاطبة (و) مع (واذنوا) (واخوانها) ثم فسر السارح اخوات ان قوله (يعنى ان) بفتح الهمزة (وكان) ولكن (واث راعى) وانما فسر الاخوات بهذا لئلا يتوهم اختصاص

المبتدأ ولما كان التخيير عبارة عن استواء الامرين من غير ترجيح احدهما ارد الشارح ان يذكر امرين فقال (بين الاتيان بنون الوقاية) ثم ان اختيار هذا الاتيان لما احتاج الى مرجح اشار اليه بقوله (للمحافظة على الحركات البناية) يعنى يجوز ذلك في هذه الكلمات الاتيان بنون الوقاية في اواخرها وانما يجوز ذلك لتحصل المحافظة وتلك المحافظة في بعضها محفظة حركاتها وفي بعضها محافظة سكونها اما محافظة حركاتها (في غير لدن) من المضارع الذى فيه نون الاعراب وان واخواتها لان حركاتها البناية اما كسرة كافى يضر بان واما فتحة كافى البواقي واذا لم يلحق نون الوقاية يلزم ان يكسر لملقاتها ياء المتكلم واذا كسر تزول الفتحة التى بذبت عايتها (و) اما المحافظة (على السكون) فحاصلة (فى لدن) لانه لو لم تلحق النون بهالزم تحريك نون لدن بالكسر فزول سكون آخرها ثم فسر الامر الآخر فقال (وبين تركها) يعنى يجوز ترك اتيان نون الوقاية في الكلمات المذكورة وانما يجوز تركه (تحرزا) اى لتحرز المتكلم (عن اجتماع النونات) والمراد بالنونات ههنا ما فوق الواحد لان النونات لم يجتمع فى كل تلك الكلمات بل يجتمع فى بعضها وهى ان وان ولكن وأن واما فى لدن فيجتمع فيها النونان وكذا فى يضر بان ويضر بون ويحتمل ان يكون من باب التغليب ولما لم يتمش هذا الحكم فى اعل وليت اشارة الى تعميم هذا الحكم ليحصل السمول اليه ما فقال (ولو حكما) اى ولو كان ذلك الاجتماع اجتماعا حكما بان يجتمع مع النون الحكمى (كافى اعل) لانه لیس فى آخره نون بل فيه لام ولكن اللام فى حكم النون (اقرب اللام) اى اقرب مخرج اللام (من النون) اى من مخرج النون وقوله (فى المخرج) متعلق بالاقرب ثم اراد الشارح وجه جواز الترك فى لبت فقال (وجلا على اخواتها) يعنى وانما يجوز ترك النون فى لبت مع عدم جريان علة الترك فيه لانه ليس فى آخره نون ولا ما هو فى حكمها بل فيه تاء ولا قرب لمخرجه من النون وجواز ذلك فيه ليس لجريان علة الترك بل جاز فيه جلا على اخواتها (كافى لبت) نعم استثنى منها ما يختار فيها احدا الامرين وان استويا فى الجواز فقال (ويختار) وقوله (اى لحوق نون الوقاية) تفسير لتائب الفاعل المستتر فى يختار يعنى ويكون لحوق نون الوقاية مختارا على عدم لحوقها (فى لبت) وقوله (من بين اخوات ان) حال من لبت اى مسميا من سائر الحروف المشبهة وانما كان مختارا (لعدم مانع) وهو اجتماع النونات الذى هو علة الترك وهذه العلة معدومة (فى ذاتها) اى فى ذات لبت لانه ليس فى آخره نون ولا ما هو فى حكمها ثم اشار الى دفع المرحم الذى يجوز الاتيان بقوله (والجل على اخواتها خلاف الاصل) ولا يصار اليه الا ضرورة صارفة عن العدول عنه ولا يخفى

ان قوله ويختار بمنزلة الاستثناء من مسألة التخير (و) (في) (من وعن وقد وقط) اى ويختار لحقوقها ايضا فى من وعن ولما كان لفظ قد محتملا للحرف الذى يختص بالفعل وهو قد التحقيقية والتقليدية اراد السارح دفع هذا الاحتمال فقال (وهما) اى لفظ قد وقط يراد بهما ماهو (بمعنى حسب) اى الاسمان لان المراد بقده الحرف وهذا التفسير يحتاج الى بالنسبة الى قط لان قد ليس بحرف ل اسميته ظاهرة لا تحتاج الى التفسير بل يذكر استنباطا وانما كان المحقق مختارا فى الكلمات المذكورة (للمحافظة على السكون) اى على سكون او احرها (اللازم الذى) اى السكون الذى (سوالا فى البناء) ولما انتقض هذا الدليل بكلمة لدن بان يقال ان هذا الدليل بعينه جار على كلمة لدن ليكون آخرها ساكنا اشار الى دفعه بقوله (مع قلة الحروف) بمعنى لان سلم جريان دليل الاختيار فى كلمة لدن لان تمام العلة هو انصاف قلة الحروف وحروف لدن كثيرة لكونها على ثلاثة احرف ثم اشار الى ماهو المختار فى لعل فقال (ونعكسها) (اى عكس لبت) وهو مبتدأ وقوله (لعل) خبره وقوله (فى الاختيار) متعلق بالعكس يعنى ان لبت ليست بالعكس فى معناها او فى غيره من الاحكام بل فى كون لحوق انون مختارا فيها ويكون العكس ههنا بمعنى الذى كما قال (فالتخار) يعنى ان معنى العكس هو ان المختار (فيها) اى فى لعل (ترك النون) الذى هو عكس الاتيان وانما كان ترك النون مختارا فى لعل (لنقل التضعيف) وهو تسديد اللام فى آخرها بخلافات لانه ليس فى آخرها تضعيف (وكثرة الحروف) اى لكثرة حروفه اى حصل من مجموع الامرين ثقل ليس فى غيرها ثم شرع فى مسألة ضمير الفصل فقال (ويتوسط بين المبتدأ) اى يقع او يدخل بين المبتدأ (والخسر) وقال بعض السراح وانما قال بتوسط للاحتراز عن الضمير الذى يتقدم او يتأخر انتهى فعلى هذا يكون قوله بين المبتدأ مستدركا لان التوسط لا يكون الا بين الشئيين ولهذا يحمل التوسط على التجريد اى على معنى مطلق الوقوع او الدخول كما فسره بعض المحسنين وقوله بين مشترك بين الزمان والمكان فهنا متعين للمكان فتسأمل وقوله (قبل العوالم) اى قبل دخول العوالم اللفظية عليهما (مثل زيد هو القائم) لانه هو دخلت بين زيد الذى هو مبتدأ الآن وبين القائم الخبر الآن (او بعدها) (اى) او يدخل (بعد) دخول (العوالم) اللفظية عليهما (نحو كنت انت الرقيب) فان انت دخلت بين اسم كان وبين خبره وهما وان كانا بعد دخول العوالم اللفظية اسما وخبراه لكنهما باقيا على حقيقة عليهما وهى المبتدئية والخبرية حقيقة فيصح اطلاق المبتدأ والخبر عليهما كما ذاق العصام وعلمه بان المراد

بالمبتدأ والخبر ذاتهما لا توصفهما ولا شك ان الذات باقية فيهما وقوله (صيغة
 مرفوع) بالرفع على انه فاعل يتوسط ولما كان الظاهر من التعبير ان يقول ضمير
 مرفوع فعند المصنف عن هذا التعبير اراد الشارح ان يبين وجهه العدول
 فقال (ولم يقل) اي المصنف (ضمير مرفوع) على مقتضى الظاهر والواو في
 ولم يقل اما عاطفة اي قال صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع ويحتمل ان تكون
 استئنافية بان يكون جوابا لسؤال مقدر (لمكان الاختلاف) اي لوجود
 الاختلاف بين النحاة في هذا المكان وقوله (في كونه) متعلق بالاختلاف اي
 في كون المتوسط بين المبتدأ والخبر (ضميرا) فعند اكثر البصريين وعند الخليل
 انه حرف وعند غير الخليل انه اسم لكن لا محل له من الاعراب وقال الكوفيون
 له محل ثم اختلفوا في ان محله بحسب ما بعده او بحسب ما قبله فقال الكسائي
 بالاول والفراء بالثاني وهذا هو الاختلاف الذي نقله ابن هشام والرضي نقله
 على خلاف ذلك فقال عند اكثر البصريين انه اسم وقال بعض البصريين
 انه حرف ولما تشعب هذا الاختلاف عدل المصنف عن التعبير بالضمير لان
 من جعله حرفا لم يكن ضميرا عنده لان الضمائر من اقسام الاسماء فارد ما هو
 المتفق عليه وهو التعبير بالصيغة لانه يطلق عليه لفظ الصيغة سواء كان ضميرا
 او لا وقوله (منفصل) بالجر صفة مرفوع وهو انا الى هن كما سبق وقوله
 (مطابق) صفة بعد صفة وقوله (للمبتدأ) متعلق بالمطابق ثم اراد الشارح
 ان يفصل المطابقة بقوله (افرادا) نحو زيد هو القائم وهذا هي القائمة
 (وثنية) نحو الزيد انهما القائمان (وجعا) نحو الزيدون هم القائمون
 (وتذكيرا وبأنيابا ونكاحا) نحوني انا القائم (وخطابا) نحو انك انت القائم
 (وغيبة) نحو زيد هو القائم ثم شرع في بيان اسم تلك الصيغة بين النحاة فقال
 (ويسمى) وقوله (هذا المرفوع) تفسير لثائب الفاعل المستتر في يسمى اي
 يصطلح عليه بين اهل العربية ان تلك الصيغة التي هي على صورة ضمير المرفوع
 تسمى (فضلا) ولما احتمل ان يكون ليفصل سببا للتسمية وسببا للتوسط وكان الظاهر
 هو الثاني اراد الشارح ان يحمل قوله ليفصل على ما هو الظاهر فقال (وذلك
 المتوسط) اي توسط ذلك الضمير وقوله وذلك مبتدأ وخبره قول المصنف
 (ليفصل) اي كي ان يفصل وفسر الشارح الضمير المستتر في ليفصل بقوله
 (ذلك المرفوع المتوسط) وقوله (بين كونه) ظرف ليفصل وتفسير الشارح
 بقوله (اي كون الخبر) تفسير للضمير المجرور في كونه اي انما يوقع ذلك المرفوع
 بين المبتدأ والخبر ليمر ذلك بين كون ما بعده (نعنا) لما قبله (وخبرا) اي
 وبين كون الخبر خبرا له يعني انه خبر لا نعت ولما جرى هذا السبب في كونه سببا

للتمييز فيما يلبس الخبز بالنعث وفيما لا يلبس كما شهد به الاستعمال اراد الشارح
 ان يبين بان كون المرفوع سببا للتمييز بين كونه نعتا وخبرا (فيما يصلح لهما) اى
 فى التركيب الذى يصلح ما وضع فى مقام الخبر ان يكون نعتا لما وضع مبتدأ
 بان يوجد فيه شروط كونه نعتا من التعريف وغيره فيلبس الخبر فى هذا التركيب
 بالنعث فيحتاج الى التمييز واما فى التركيب الذى لم يصلح فيه ماضع فى موضع
 الخبر ان يكون نعتا لان لم يوجد فيه شروط النعتية فهو ما قاله الشارح (ثم
 اتسع) اى اعطى الرخصة فى الاستعمال (فادخل) اى ادخل بسبب الرخصة
 لاسبب الاحتياج الى التمييز (فيه) اى فيما فيه الالباس وقوله (فيما) نائب
 فاعل لادخل اى ادخل فى انواع التركيب الذى فيه لبس التركيب الذى
 (لا لبس فيه وذلك) اى سبب عدم اللبس واقع (عند اختلاف الاعراب)
 كما فى قوله كان زيد هو القائم لان القائم مادام منصوبا على انه خبر كان لا يحتمل
 ان يكون نعتا لزيد المرفوع لما عرفت ان الصفة تابعة للموصوف فى الاعراب
 (وكون المبتدأ) اى وذلك عند كون المبتدأ (ضميرا) فانه لالبس فيه ايضا
 لان الضمير لا يوصف به (او غير ذلك) ككونه نكرة مع كون المبتدأ معرفة
 وقوله (بالحمل) متعلق باتسع اى اتسع ذلك بسبب حمل الصورة التى لالبس
 فيها (على صورة اللبس) اى على الصورة التى لهما لبس من قبيل حمل النقيض
 على النقيض واعلم ان الشارح انما حمل قوله ليفصل على كونه سببا للتوسط ولم يحمله
 على كونه سببا للتسمية لقريته السياق لان السبب للتمييز بين كونه نعتا وخبرا
 انما هو التوسط لا التسمية ولذا قيل انه هو الظاهر وبعضهم جمعه سببا لوجه
 التسمية حيث قال وانما تسمى فضلا لانه فصل بين كون ما بعده نعتا وكونه
 خبرا لاك اذا قلت زيد القائم جاز ان يتوهم السامع كون القائم صفة فينظر
 الخبر فجنبت بالفصل لتعيين كونه خبرا وقال الخليل وسيبويه سمي فضلا لفصله
 الاسم الذى قبله عما بعده بدلالته على ان ما بعده لبس من تمامه بل هو خبره
 وما ل المعنيين الى شئ واحد الا ان تقديرهما احسن من تقديرهم والكوفيون
 يسمونه عمادا لكونه حفظا لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرة كالعماد فى البيت
 الحافظ لا سقف عن السقوط ولما كان جواز التوسط بشرط شئ لا مطلقا
 شرع المصنف فى بيان ذلك الشرط فقال (وشرطه) ثم فسر الشارح الضمير
 المجرور بقوله (اى شرط الفصل بذلك المرفوع) وانما فسر الضمير بهذا ولم يقل
 وشرط التوسط لان الفصل قريب والارجاع الى القريب اولى مع عدم المانع
 وشرط الفصل على ما ذكره احد امرين اولهما (ان يكون الخبر معرفة)
 فى تأويل المفرد وهذا خبر قوله وشرطه اى وشرطه الاول كون الخبر معرفة

ثم ذكر الشارح علة الاشتراط بذلك فقال (لان الفصل) يعني انما اشترط الفصل
بكون الخبر معرفة لان الفصل خلاف الظاهر وانما يصار اليه للاحتياج الى
شيء آخر والفصل الذي هو خلاف الظاهر (انما يحتاج اليه) اي الى الفصل
(فيها) اي في المعرفة وفي صورة كون الخبر معرفة وثاني الامر ين الذي هو
شرط له ايضا ما ذكره بقوله (وافاعل من كذا) الخبر صيغة افعل التي
استعملت بمن لا بالالف واللام ولا بالاضافة وقوله (لاحقا به بالمعرفة) دليل
لاشترط الفصل فيه يعني انما اشترط الفصل فيه لان افعال اذا استعمل بمن
يكون ملحقا بالمعرفة فاعطى حكم المعرفة الملحق بها الذي هو الاحتياج
الى الفصل لهذا الاسم وقوله (لامتناع اللام) دليل اللاحق يعني انما الحق
افعل من بالمعرفة لاشتراكهما في عدم جواز لام التعريف فيهما لان المعرفة
بعد كونها معرفة باحد اسباب التعريف لا يجوز دخول اللام فيها وكذا افعال
من بعد كونه مستعملا بمن لا يجوز دخول اللام فيه ثم مثله بقوله (مثل كان
زيد هو افضل من عمرو) ولما كان هذا القسم منقسما ايضا الى كون الفصل
داخلا قبل دخول العوامل اللفظية والى كونه داخلا بعد دخولها وترك
المصنف مثال الاول واقتصر على المثال الثاني احتاج الى بيان وجه الاختصار
وايضا يلزم على المصنف ان يوتي مثالا لكون الفصل مع كون الخبر معرفة فتركه
ايضا اراد الشارح ان يذكر وجه ترك الاول فقال (واقصر) اي المصنف
في عبارته (على مثال) اي على اتيان مثال (افعل من بعد دخول العوامل) حيث
اورده بكان وقوله (دون المعرفة) اشارة الى الترك الثاني اي واقصر على مثال
افعل من ولم يوث مثال الخبر المعرفة وقوله (ودون الخبر قبل العوامل) ناظر
الى الاختصار على تمثيل افعال من يعني وانما اقتصر في افعال من على تمثيل كون
الفصل داخلا بعد دخول العوامل لا يراده بكان ولم يوث فيه مثال ما كان
داخلا قبل دخول العوامل بان يقول نحو زيد هو افضل من عمرو وقوله
(لاستغنائهما) دليل على الاختصار في البابين اي لاستغناء كون الفصل مع الخبر
المعرفة وكونه مع افعال من قبل دخول العوامل (عن المثال) اي عن التمثيل
لهما بالاستقلال وقوله (لكثرة لهما) دليل الاستغناء اي لكثرة امثلة الخبر المعرفة
مطلقا اي قبل دخول العوامل وبعده ولكثرة امثلة مثال افعال من قبل دخولها
وقال العصام في توجيه ترك مثال الخبر المعرفة انه انما اقتصر على هذا لانه
لما احتاج الى الفصل في صورة افعال من مع عدم الالتباس فيه فاحتجاجة اليه
في صورة كون الخبر معرفة بالطريق الاولى واقتصر المصنف فيه للاشارة
الى هذا فافهم ثم شرع المصنف في ذكر الاختلاف الواقع بين النحاة في محل

هذا المرفوع فقال (ولا موضع له) وقول السارح (اى الفصل) يعنى للمرفوع الذى يسمى فصلا وقوله (من الاعراب) بيان للموضع يعنى من موضع الاعراب من المرفوعات والمنصوبات والمجرورات لالفاظا ولا تقديرا ولا محلا (عند التحليل) وانما ذهب التحليل الى الحكم بعدم المحل له من الاعراب (لانه) اى لان الفصل (عنده) اى عند التحليل (حرف) اى من نوع الحرف لكن لا على صورة من الصور المختصة به بل هو (على صبغة الضمير) اى على صورة الضمير الذى هو من نوع الاسم وقد عرفت ان الحرف من المنى الاصل ثم نقل السارح مذهبا آخر فيه وهو المذهب الذى استبعده التحليل فقال (وعند بعضهم اسم) اى ان هذا المرفوع اسم (مبنى) كسائر الضمائر لكن (لا مقتضى فيه) من مقتضيات المذكورة (للاعراب) من الفاعلية والمفعولية والاضافة ومن لواحقها وقوله (ولا عامل) اى وليس لهذا المرفوع عامل من العوامل اللفظية والمعنوية وهذا كالعلة لقوله لا مقتضى للاعراب لانه لما لم يوجد له عامل لم يوجد له مقتضى الاعراب كما سبق فى تعريف العامل بانه ما به يتقوم المعنى المقتضى للاعراب (لكن التحليل استبعد) اى نسب الى البعد (الغاء الاسم) اى جعل هذا الاسم لغوا معطلا بان لا يكون حاملا للمعنى من المعاني المعنوية على الاسم فيفضى الى وجود واسطة بين قسمي الاسم بان يوجد اسم لا اعراب له لفظا او تقديرا كما فى المعرب او محلا كما فى المبنى منه (فذهب الى حرفيته) لان وجود الحرف على صورة الاسم اولى من وجود الاسم الذى لا اعراب له لفظا ولا تقديرا ولا محلا وهذه المذاهب التى ذكرها المصنف على تقدير ان لا يكون له محل ثم شرع فى نقل المذهب الذى على تقدير كونه اسماله محل من الاعراب فقال (وبعض العرب يجعله مبتدأ) اى بعض اهل اللسان من العرب ولما كان المراد من الجعل المسند الى بعض العرب ليس معناه الحقيقى بقرينة كون المراد من بعض العرب هم الواضعون وانت خبير بان اصل العرب لم يسموا الالفاظ بالالقب التى اطلقها النحاة من المبتدأ والخبر وغيرهما بل اطلاق هذه الالقب على تلك الالفاظ بعد وضع علم النحو وهو متأخر اراد السارح ان يفصر الجعل بتفسير يصحح استاده الى العرب الواضعين فقال (اى يستعمله) اى بعض العرب يستعمل ذلك المرفوع المسمى بالفصل ملاسا (بحيف) اى بالحيثية التى (يحكم النحاة) اى يحكم النحويون الذين وضعوا فن النحو وسموا الالفاظ بالالقب لخصوصة قوله (بكونه) متعلق بقوله يحكم اى يحكمون بكون ذلك الفصل (مبتدأ) لما رأوا فيه من المعنى الذى يقتضى الحكم بكونه مبتدأ ثم اشار الى القرينة الصارفة عن هذا بقوله (والا فالعرب) يعنى وان لم يكن الجعل بمعنى الاستعمال على ما فسر به وابقى

على معناه الحقيقي واستند الى العرب اسنادا حقيقيا فلا يصح هذا الاسناد لان العرب (لا تعرف المبتدأ والخبر) اى الاسم الذى وضع بالوضع الصناعتى على افهم الذى يحصل فيه المعنى المقضى للاعراب فلا يصح هذا الاسناد واما اذا فسرا لجعل بما فسرهما اسناد الاستعمال للملابس بتلك الهيئة صحيح وقال العصام هذا التفسير انما يحتاج اليه اذا كان الجعل بمعنى الحكم بكونه مبتدأ واما اذا كان المراد بالجعل استعماله فى افراد المبتدأ كما هو الظاهر فلا يحتاج الى تفسيره بهذا لان العرب سواء عرفوا اسم المبتدأ اولم يعرفوا استعماله والحقوه فى عداد المفهومات التى وضع النحاة عليها اسم مبتدأ بعد وضع الفرائض خاتمة خلاصة ما فى العصام ولما لم يظهر كون الفصل مبتدأ لعدم الاعراب فيه وظهر جعله مبتدأ بالاعراب الذى فيما ذكر بعد فقال (وما بعده) اى والاسم الذى بعد الفصل (خبره) اى خبر ذلك الفصل ثم شرع الشارح فى بيان الاعراب الجائز فى قوله خبره فقال (فقوله خبره) اى لفظ خبره فى قول المصنف يحتمل اعرابين احدهما قوله (اما مرفوع على انه خبر) اى خبر للموصول (والجملة) اى وجلة ما بعده خبره (حال) اى جملة اسمية حالية والواو فيها للحال من قوله مبتدأ يعنى بعض العرب يجعل الفصل مبتدأ حال كون ما بعده خبره ونائبى الاعرابين ما قال (او منصوب) اى فقوله خبره اما منصوب (عطفا) اى حال كونه معطوفا (على ثانى مفعولى يجعله) وهو قوله مبتدأ فنكون الواو عاطفة والموصول معطوفا على المفعول الاول لقوله يجعله يعنى ويجعلون ما بعده الفصل خبرا له فهذا الاعراب جائز ايضا لكونه من قبيل عطف الشئين بحرف واحد على معولى عامل واحد ثم اراد الشارح ان يذكر العلامة التى يعرف بها جملة مبتدأ فقال (وانما يعرف) من العرب (جعله مبتدأ) مع ان العلامة التى هى الاعراب مفقودة فى ذلك الفصل فلا يعرف فى نفسه بل يعرف (رفع) اى برفعهم (ما) اى الاسم الذى (بعده) اى يقع بعد الفصل كما قرئ (فى مثل قوله كنت انت الرقيب) برفع الرقيب وكما قرئ برواية شاذة فى قوله تعالى وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون رفع الظالمون فى قوله تعالى ان ترن انا قل منك برفع اقل والمراد بقوله فى مثل قوله ان توسط الفصل بعد دخول العوامل اللفظية المنضية للتصنيف فما بعده فان الرقيب فى هذا المثل يقتضى عامله ان يكون هو منصوبا لكونه خبر الكنت فاذا رفع على تقدير وجود قراءة الرفع فيه تعين كونه خبر المبتدأ الذى هو الفصل (وفى) مثل قولك (علمت هذا هو المطلق) لازم المطلق فى هذا المثال ان قرئ بانصب يكون مفعولا ثانيا علمت وان قرئ بالرفع يكون خبر المبتدأ الذى هو الفصل ولما كانت السخ مختلفة

بوجود الواو في بعضها وعدمها في البعض الآخر وكان ما ذكره الشارح
 من التوجيهين بناء على النسخة الواردة بالواو اراد ان يذكر التوجيه الذي تقتضيه
 النسخة الواردة بغير الواو فقال (وفي بعض نسخ المتن) اى وقع في بعض
 نسخه كذا (مبتدأ مابعده خبره بدون الواو) في اول قوله مابعده (وحيثئذ) اى
 وحين اذ كان بلا واو او حين اذ لم يكن بالواو (فالرفع) اى رفع قوله خبره (متعين)
 لانه لا يجوز حيثئذ كونه معطوفا على المفعول المنصوب لعدم اداة العطف فيه فتعين
 كون الموصول مبتدأ وخبره خبرا والجملة الاسمية حالية بدون الواو كما في قوله
 لكنه فوه الى في اقول وانما اختار الشارح النسخة الاولى مع كون الثانية اخصر
 لتصرف العبارة على الاستعمال القوي وهو استعمال الاسمية الحالية بذكره
 الواو على تقدير جعلها حالية وانما قدم كونه مرفوعا لمطابقته بالنسخة الثانية
 والله اعلم ولما فرغ المصنف من مسئلة ضمير الفصل شرع في مسئلة ضمير
 يقال له ضمير الشأن فقال (ويتقدم قبل الجملة) ولما اورد في الحواشي الهندية
 بان لفظ قبل حشو ولا فائدة فيه اذ الغرض يحصل بان يقول ويتقدم الجملة
 ضمير غائب اراد الشارح ان يدفع هذا الاراد فقال (وابراد لفظ قبل لتأكيد
 التقديم) يعنى انه ليس بحشوزائد كما قيل ولما كان الظاهر كون هذا التأكيد
 تأكيداً معنوياً لكونه بعدم تكرير اللفظ الاول وكان فائدة التأكيد اما دفع توهم
 التجوز او عدم الشمول اراد الشارح ان يذكر بيان فائدة منه ههنا فقال
 (لان تقدم الضمير) يعنى انما يحتاج الى هذا التأكيد لدفع توهم التجوز
 في التقديم وانما توهم التجوز فيه لان تقدم الضمير (على مرجعه غير معهود)
 ويكون هذا قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي للتقدم ثم ذكر وجهها
 آخر لدفع توهم كونه حشواً بحمله على ان تأسيس فقال (ولا يبعد) في دفع
 توهم الحشو بان يحمل لفظ قبل على بيان الفائدة اللازمة هم: وهى (ان يقال
 معنى الكلام) اى معنى قوله ويتقدم قبل الجملة ضمير غائب (ويقع) اى الضمير
 الغائب المسمى بضمير الشأن (متقدما) اى حال كونه متصفاً بصفة التقديم
 وقوله (من غير سابق مرجع) ليس بداخل في المراد لدفع الحشو وانما هو
 تخصيص آخر لدفع الانتقاض بنحو الشأن هو زيد قائم كما سيصرح به الشارح
 بقوله لولم يحمل التقديم على ما ذكرنا انتقضت القاعدة بقولنا الشأن هو زيد قائم
 فلما قيد التقديم وخصص بكونه متقدما من غير سابق مرجع لم تصدق هذه
 القاعدة على مثل هذا التركيب الخارج عن افراد تلك القاعدة لان الضمير
 في ذلك التركيب وقع متقدما لكنه بسبق المرجع وهو لفظ الشأن (وذلك)

اى وقوع الضمير متقدما (بحسب المفهوم اعم من ان يكون) اى تقدمه (قبل
 الجملة اولا) اى قبل المفرد وان كان بحسب التحقق مختصا بقلبه الجملة لكونه
 مفسر ايها (فلذلك) اى فلكون اتقدم المذكور اعم بحسب المفهوم محتاجا
 الى قيد مخصوصه بالتقدم قبل الجملة (قيده) اى المصنف قوله يتقدم (بقوله
 قبل الجملة) ولما كانت الجملة المفسرة التى تقدم عليها الضمير حصة معينة من
 جنس الكلام كما سيأتى فى تفسيرها بحصة معينة اراد ان يفسر الجملة ههنا
 بقوله (اى قبل هذا الجنس من الكلام) واعلم ان القاعدة فى تفسير الجملة فى قوله
 ويتقدم قبل الجملة بالجنس وفى تفسيرها فى قوله الا ترى وفسر بالجملة بقوله اى
 بهذه الحصة المعينة انما هى لترية القاعدة بذكر اشئ بالاسم اظهر اذا لظاهر
 فى العبارة ان يقول يفسر بها بعده ولما ذكر فى موضع الضمير الذى هو مقتضى
 الظاهر باسمها الظاهر الذى هو خلاف مقتضاه اشار الى ان الجملة فى الموضوعين
 متغايرة لان المراد بالاول جنس الجملة وبالثانى الحصة المعينة منه ثم اعلم ان
 تصدير الشارح على هذا التوجيه بقوله ولا يبعد ان يقتضى كون هذا التوجيه
 لا يبعد كل البعد لكونه وجها وحيجا ولكن اعترض عليه العصام بان هذا التوجيه
 بعيد لانه غاية العبدلانه مستلزم لتغيير عبارة المصنف بوجوه الاول انه جعل صيغة
 التقديم على خلاف مقتضاه لانه لما فسر بقوله ويقع متقدما اقتضى كون
 المتقدم متأخر او هذا التوجيه اخراج لمقتضى قوله ويتقدم عن مقتضاه والثانى
 انه لما قيد قوله متقدما بقوله من غير سبق مرجع جعل التقدم مجردا لا يسبق
 عليه المرجع وهذا ايضا خروج عن مقتضى التقدم اقول وهذا اذا جعل قوله
 من غير سبق قيد للتقدم وادخلا فى المراد فى دفع توهم الحشو وقد عرفت فيه
 انه لدفع انتقاض آخر والثالث انه جعل الجملة غير مضاف اليه للتقدم بل جعله
 بمعنى المتقدم مطلقا لانه جعل التقدم بمعنى عدم سبق المرجع وضافة التقدم
 الى الجملة هو معنى تركيب المصنف وهذا ايضا اخراج تركيبه عن مقتضاه
 انتهى ثم قال ولا يبعد ان يقال اراد بقوله قبل الجملة كونه قبلها بلا فصل وذكر
 اى لفظ قبل ليعلم به عدم جواز الفصل بين ضمير الشأن والجملة بغير الضمير
 او بجملة معترضة وقال ايضا فى وجه تفسير الجملة فى قوله قبل الجملة بقوله اى
 قبل هذا الجنس من الكلام ان هذا التفسير من الشارح للرد على من وجه
 وضع الطاهر موضع الضمير بان تفسير الضمير بالجملة خلاف ما هو شأن الضمير
 فيتوهم فيه ان المراد بقوله يفسر بها اى يفسر بما يتعلق بها لانفسها فوضع
 الظاهر موضع الضمير حيث قال ويفسر بالجملة دفعا لهذا التوهم فرد الشارح هذا
 التوهم بان الجملة فى الموضوعين متغايرة فقال المحشى ان ما قيل اهون مما ارتكبه

الشارح من ادعاء التغاير بينهما فافهم واختر ما شئت قوله (ضمير) فاعل
يتقدم وهو مضاف الى قوله (غائب) اضافة العام الى الخاص وقوله (يسمى
ضمير الشأن) ان كان داخلا في القاعدة فحملتها صفة للضمير وان كان غير
داخل فيها فاعتراضية واطافة الضمير الى الشأن من قبيل اضافة الدل الى
المدلول اى الضمير الذى بمعنى الشأن (اذا كان مذكرا) تقييد للتسمية بضمير
الشأن وقوله (رعاية للمطابقة) مفعول له لتسمى فحذف فيها اللام ليكون التسمية
والرعاية فعلين لمن وضع هذا الاسم له يعنى اذا وقع الضمير مذكرا لسمى ضمير
الشأن لتحصيل الرعاية لمطابقة لفظ الشأن لذلك الضمير وقوله (لان الضمير
راجع اليه) لدفع التوهم الناشئ من وجوب مطابقة الضمير للرجع وهو عطف
على قوله رعاية وتصریح بالمحصر يعنى ان تسمية ذلك الضمير اذا كان مذكرا
بضمير الشأن انما هى للرعاية بين كونه مذكرا وبين تسميته للمطابقة في الجملة لا لكون
الضمير راجعا الى لفظ الشأن المذكور وتحصيل المطابقة بينه وبين مرجعه (و)
(ضمير) (القصة) مجرور على انه معطوف على الشأن كما اشار اليه الشارح بتوسط
لفظ الضمير بين حرف العطف وبين لفظ القصة وقول الشارح (اذا كان
مؤنثا) تقييد ايضا لتسميته بالقصة يعنى يسمى ذلك الضمير بضمير القصة اذا
كان الضمير واقعا على صيغة المؤنث رعاية للمطابقة في الجملة لانه لو سمي ايضا
بضمير الشأن وقت وقوعه مؤنثا لم توجد الرعاية لان لفظ الشأن مذكور
واما اذا سمي بالقصة وهى لفظ مؤنث وجدت الرعاية بين اللفظ والمعنى في الجملة
ولما لم يعين المصنف موقع ابراده مذكرا مؤنثا اراد الشارح ان يذكره فقال
(ويحسن تأنيثه) اى تأنيث الضمير الواقع قبل الجملة من غير سبق مرجع
(اذا كان العمدة فيها) اى في الجملة المؤخرة عنه (مؤنثا) والعمدة هى المسند اليه
لانه لكونه ذاتا وموضوعا كما في الجملة الاسمية اوفاعلا او ما يقوم به الفعل
كما في الجملة الفعلية يكون عمدة بالنسبة الى المسند الذى هو وصف او فعل
وقوله (لحصول علة المناسبة) دليل لقوله يحسن يعنى انما يحسن هذا التحصيل
المناسبة بين الجملة التى وقعت العمدة فيها مؤنثا وبين الضمير الذى وقع مبهما
ومفسرا بها وحاصلة بتحصيل المناسبة بين المفسر والمفسر مثال الاول هو
زيد قائم ومثال الثانى نحو قوله تعالى فاذا هى شاخصة ابصار الذين
كفروا ونحو قوله تعالى فانها لا تعنى الابصار وانما قال ويحسن ولم يقل ويجب
لان اختيار كونه مؤنثا امر استحسانى لا امر وجوبى لانه يجوز تذكيره ايضا
اذا كانت العمدة مؤنثا وانما لم يتعرض الشارح للشق الاخير وهو استحسان كونه
مذكرا اذا كانت العمدة فيها مذكرا لانه ان لم تتضمن الجملة مؤنثا لم يسمع تأنيثه

وان كان قياسا باعتبار القصة وانما اعتبرت العدة في استحسان هذا الابراد لانه لو كان المؤنث فضلا او كالفصلة نحو انها بذت غرفة لانخار تأنيثه بل يكون الامر ان متساويين فيه ولما كان ذلك ضمير مبهما يحتاج الى التفسير اراد المصنف ان يذكر ما يفسره فقال (يفسر) على صيغة المجهول وقوله (ذلك الضمير الغائب) نائب فاعله والجملة صفة للضمير الغائب ان كان قوله يسمى اعتراضية او صفة بعد صفة ان كان صفة كما عرفت وقوله (لابهامة) علة لاحتياجه الى التفسير يعنى يفسر ذلك الضمير الغائب المسمى بضمير الشأن او القصة لكونه ضمير مبهما لعدم سبق مرجعه ولا احتياجه الى التفسير (بالجملة) وقوله (المذكورة) صفة للجملة اى بالجملة التى تذكر (بعده) اى بعد ذلك الضمير وزاد الشارح لفظ المذكورة للاشارة الى ان قوله بعده ظرف مستقر على انها صفة للجملة بتقدير المتعلق معرفة وانما وجب ان يفسر هذا الضمير بالجملة لانها هى المرادة من ذلك الضمير وانما كانت بعد الضمير لوجوب كون مفسر الشئ بعده وانما اختير تقدم هذا الضمير على الجملة ليحصل التعظيم لمضمون الجملة والا جلال له لان ذكر الشئ مبهما ثم ذكره مفسرا اوقع في النفس تعظيها واجلالا ولثلا يفوت الكلام عن السامع عند غفلته حتى انه لا يورد اذا لم يكن شأن للجملة فلا يقال هو الذباب يطير وانما يفسر الشارح قوله بالجملة بقوله (اى بهذه الحصة من الجنس المذكور) وهو جنس الكلام كما سبق لانه اذا حمل معنى هذه الجملة على معنى تلك الجملة المذكورة في قوله قبل الجملة بعينهما لم يكن بينهما تغاير في اللفظ والمعنى فيحتاج الى نكتة في اختياره الظاهر مقام الضمير كما عرفت في ضمن التوجيه الثانى الذى ذكره الشارح بعنوان ولا يعد لان هذا التفسير وان كان مذكورا في ضمن التوجيه لكنه مرضى الشارح العلامة ولما جاز كون جملة يسمى ضمير الشأن داخله في قاعدة ضمير الشأن بان تكون صفة وخارجة عنها بان تكون معترضة وكان الراجع عند الشارح ان تكون خارجة لكونه وجه التسمية عنده لثلا يتوجه عليه لزوم الاستدراك اراد الشارح ان يذكر ما هو الراجع منهما فقال (والظاهر) اى الراجع (ان قوله) اى قول المصنف (يسمى ضمير الشأن والقصة) هذا بدل من ان قوله وقوله (معترضة) اى جملة معترضة في اثناء القاعدة خبر ان وقوله (بيان للواقع) خبر بعد خبر اى ليس بقيد مخرج او مدخل وقوله (ليس داخلا في بيان القاعدة) كائنا كيد لم يلزم لكونه ابيان الواقع لان ما لا يكون قيد احتراز ياعن خروج فرد ودخوله يكون خارجا البتة في بيان القاعدة يعنى الراجع ان يكون جملة يسمى جملة معترضة وقيد او قوعيا لا احتراز يا وغير داخل في الجملة

المبينة لقاعدة ذلك الضمير ثم اثبت كون الراجع هذا التوجيه بامرين احدهما ما ذكره بقوله (فانه لا دخل للتسمية في هذا الحكم) اى في حكم بيان القاعدة وقال المحشى العصام عليه بائنا لانسلم ان كون عدم المدخلية في البيان مستلزم لعدم الدخول في القاعدة لان علة الدخول في القاعدة لا تنحصر في البيان والاثبات بل يجوز ان تكون للتقييد وغيره ويمكن ان يحجب عنه بان المراد بالمدخلية ما يكون على طريق البيان والاثبات لكون عامة الفائدة فيه وقوله (فانه ثابت سواء وقعت هذه التسمية اولا) داليل لقوله فانه لا دخل الخ يعنى ان ما يكون له دخل في بيان القاعدة يشترط ان لا يكون ثابتا قبل البيان ووقوع ذلك الضمير المقيّد بتلك القيود ثابت قبل التسمية فينتج ان ماله دخل في القاعدة غير التسمية من القيود ثم شرع في الدليل الثانى لاثبات عدم المدخلية فقال (وايضا) اى كما يدل على خروج هذا القول من القاعدة كونه ابيان التسمية يدل ايضا على خروج شئ آخر وهو لزوم الاستدراك يعنى انه لو دخل قوله يسمى ضمير الشأن في القاعدة (يلزم استدراك قوله يفسر بالجملة بعده) اى يلزم لدخوله ان يكون قوله يفسر بالجملة بعده مستدركا زائدا وما يلزم له الاستدراك باطل فكون هذا القول داخلا في القاعدة باطل اما الصغرى فلانه لو كان قوله يسمى ضمير الشأن والقصة داخلا في القاعدة يكون معنيا عن قوله يفسر بالجملة لان ما يسمى بضمير الشأن يكون مفسر بالضرورة لانه لا بهامه يحتاج الى التفسير فجرد قوله يسمى ضمير الشأن افاد ما افاده قوله يفسر فيلزم ان يكون قوله يفسر الخ مستدركا زائدا بخلاف ما اذا قلنا ان قوله يسمى ليس بداخلا في القاعدة لانه حينئذ لا يعلم كونه مبهما لان الظاهر في الضمائر ان يكون لها مرجع بعين معناها فيحتاج الى قيديين كونه مبهما وذلك القيد قوله يفسر الخ فلا استدراك على هذا التقدير ولما توجه على تقدير عدم دخول التسمية انتقاض آخر اراد السارح ان يبين اندفاعه فقال (فعلى هذا) واغناء في فعلى فصيحة والجار متعلق بقوله انتقضت واسم الاشارة اشارة الى تقدير عدم مدخلية التسمية يعنى اذا المدفع لزوم الاستدراك بحمل قوله عدم المدخلية فيلزم على هذا الحمل محذور آخر فيحتاج لدفعه الى حل التقديم على معنى ان المراد بتقديم ذلك الضمير قبل الجملة كونه غير مسبوق المرجع لانه (لولى يحمل التقديم) في قوله ويتقدم (على ما) اى على المعنى الذى (ذكرناه) في اثناء قوله ولا يبعد حيث قال متقدما من غير سبق مرجع (انتقضت القاعدة) اى قاعدة ضمير الشأن (بقولنا الشأن هو زيد قائم) وانما يرد الانتفاض به اذ ابني هذا القول (على ان يكون هو) اى الضمير في هذا التركيب (مبتدأ راجعا الى الشأن) اى

الى هذا اللفظ (و) ان يكون قوله (زيد قائم) اى جلته (خبر عنه) اى عن الضمير (فانه) على هذا التقدير (يصدق عليه) اى على هذا الضمير (انه ضمير غائب تقدم الجملة) يعنى بمعنى انه ذكر قبلها (مفسرا) اى حال كونه مفسرا (بالجملة بعده) يعنى ان هذه القاعدة جارية بمينها على هذا الضمير مع انه لا يطلق عليه انه ضمير الشان لانه خارج عن افراذه قوله (فانه باعتبار رجوعه) هذا دفع لما ورد من جانب المعال لدفع النقص وتقرير الدفع هو انا لانسلم جريان هذه القاعدة فان هذا الضمير مادام انه راجع الى الشان لا يحتاج الى التفسير واذا لم يحتاج اليه فلا يصدق عليه انه مفسر بالجملة بعده ولا تجرى القاعدة المذكورة على هذا الضمير ثم ان هذا الايراد يحتمل ان يكون معارضة فى المقدمة بان يقول ان هذا المثال لا تجرى عليه القاعدة لان الضمير فيه غير مبهم وغير المبهم لا يحتاج الى التفسير فالضمير فيه لا يحتاج الى التفسير فاذا لم يحتاج الى التفسير لا يكون مفسرا بالجملة واذا لم يفسر بالجملة فلا تجرى عليه تلك القاعدة و يحتمل ان يكون منعنا كما قررناه بان يقول لانسلم جريانها عليه وانما تجرى اذا كان الضمير مبهما فاجاب عنه بقوله فانه اى فان الضمير باعتبار رجوعه (الى الشان لا يخرج عن الابهام بالكلية) لان لفظ الشان مبهم ايضا لاحتياجه الى المضاف اليه وان خرج عنه فى الجملة بسبب كون المرجع معين (بل انما يرتفع) اى الابهام الحاصل فى هذا الضمير (بجملة زيد قائم) لانه به يعلم ان مرجعه هو شان زيد قائم لاشان غيره من الجمل (كما لا يخفى) اعلم ان هذا الدفع يكون منعنا للمقدمة القائلة بانه غير مبهم فيكون قوله فانه الخ مسندا له ان كان السؤال الوارد مقررنا على طريق المعارضة ويكون ابطالا للسند ان كان مقررنا على طريق المنع وقوله لا يخفى يحتمل ان يكون اشارة الى وجه آخر لدفع الانتقاض بان يقول انما دة النقص يجب ان تكون محققة فلا ينقض بالمثل المصنوع واليه مال عصام الدين ثم شرع المصنف فى بيان مسائل ضمير الشان من حيث انه يجوز اتصاله وانفصاله واستتاره وعدم استتاره فقال (و يكون) وقوله (ضمير الشان او القصة) تفسر لضمير يكون اكونه راجعا الى الضمير الذى قبله سواء سمي بضمير الشان او القصة يعنى ويجوز ان يكون ذلك الضمير (متصلا ومنفصلا) قوله (واذا كان متصلا يكون) اشارة الى ان قوله (مستترا وبارزا) قسمان من المتصل لانهما قسمان من مطلق الضمير وقوله يكون للاشارة الى ان مستترا خبر بعد خبر ليكون وانما غير العبارة حيث ترك العطف ههنا لكون المستتر والبارز قسم القسم يعنى قسم المتصل وقوله (على حسب العوامل) متعلق بقوله يكون واشارة الى ان تنوعه الى الانواع المذكورة انما هو على ما اقتضته العوامل بان تقضى العوامل اتصاله وانفصاله واستتاره وبروزه

ثم فصله الشارح بقوله (فان كان عامله معنويا) ثم بين طريق كون عامله معنويا بقوله
 (بان كان) اى كون عامله معنويا انما يكون بكون ذلك الضمير (مبتدأ كان) اى يقع
 حينئذ ذلك الضمير (منفصلا) لتعذرا الاتصال كما عرفت (وان كان) اى وان كان
 عامله (لفظيا) وقوله (يصلح) صفة لفظيا وقوله (لاستتار الضمير) اى لاستتار
 الضمير (فيه) متعلق بـ يصلح (كان) اى يقع الضمير (مستترا والا) اى وان لم يكن
 العامل معنويا او كان لفظيا ولكن لا يصلح لاستتار الضمير فيه بان كان اسم باب ان
 نحو قوله تعالى وانه لما قام عبد الله او كان اول مفعولى باب علمت نحو قول الشاعر
 علمته الحق لا يخفى على احد (كان) اى يقع ذلك الضمير حينئذ (بارزا) لتعذر
 الاستتار (مثل هو زيد قائم) (مثال) اى هذا مثال (للمفصل) اى الذى كان
 منفصلا بسبب كونه مبتدأ وكذا قوله تعالى قل هو الله احد على رأى بعض
 المفسرين (وكان زيد قائم) (مثال) اى هذا مثال (للمفصل المستر) لان
 ضمير الشأن مستتر فى كان على ان يكون اسمها وجله زيد قائم بفسره والقرينة
 عليه رفع قائم لانه لو لم يكن كذلك لكان حقه النصب (وانه زيد قائم) (مثال)
 اى هذا مثال (للمفصل البارز) لانه اسم ان وان العامل لفظي لكنه لا يصلح
 لاستتار الضمير فيه وقال فى الامتحان ان كان اسم باب كان او كان كان مستترا
 وان كان اسم باب ان او اول مفعولى باب علمت كان بارزا مثال الاول كان زيد قائم
 ومثال الثانى نحو قوله تعالى ما كاد يزيغ قلوب فريق منهم ومثال الثالث
 انه زيد قائم ومثال الرابع كما سبق فى بيت الشاعر اعلم انه بقى ههنا شئ وهو
 ان الحصر المستفاد من قول الشارح غير حاصر لاقسامه لانه حصر كونه
 منفصلا على كون العامل معنويا وليس كذلك بل اذا كان العامل اللفظي حرفا
 مشابها بليس يكون ايضا منفصلا ولذا قال العصام ان الشارح لم يأت بحق
 التفصيل وحقه ان يقال ان كان معنويا وحرفا وهو مرفوع كان منفصلا
 والافان كان مرفوعا يكون مستترا والافبارزا انتهى واقول لعل الشارح اراد
 ذكر ما هو متفق عليه وهو المبتدأ الذى عامله معنوى واما اسم ما فكونه
 مرفوعا بها ليس بمتفق عليه لانه مختص بلغة واما فى بعض اللغات فهو ايضا
 مرفوع والله اعلم ثم شرع المصنف فى بيان جواز حذفه وفى تساوته بالقوة
 والضعف فقال (وحذفه) وهو مبتدأ اى حذف ضمير الشأن ولما كان قوله
 وحذفه محتملا للحذف عن اللفظ مع بقاء التقدير والحذف عن اللفظ بلا تقدير
 اشار الشارح الى ان المراد به من الاحتمالين هو الاحتمال الاول فقال (عن اللفظ)
 ثم بين طريق الحذف عن اللفظ بقوله (باضماره) وقوله (لانسيا منسيا) اشارة
 الى ان المراد بليس الاحتمال الثانى بان يكون محذوفا عن اللفظ والتقدير وان يكون

نسيا وقوله (حال كونه) اشارة الى ان قوله (منصوبا) حال من الضمير
 المجزور في حذفه وهو مفعول المحذف وقوله (ضعيف) خبر لقوله وحذفه
 يعني ان حذف ضمير الشأن من اللفظ في حال كونه منصوبا جائز مع الضعف
 كما فسره الشارح بقوله (اي جائز مع ضعف) وقوله (بخلاف ما) للاشارة الى
 بيان الحكم للفهوم المخالف من قوله منصوبا يعني ان جواز الحذف مختص
 بكونه منصوبا بخلاف الحكم الذي (اذا كان) الضمير المذكور (مرفوعا فانه
 لا يجوز) حذفه (اصلا) اي لا بالضعف ولا بالقوة وانما لا يجوز حذفه اذا كان
 مرفوعا (لكونه) اي لكون المرفوع (عمدة) اي في الكلام لوقوعه مبتدا
 والعمدة لا يجوز حذفها الا باقامة القرينة في مقامها وحذفها بلا دليل عليها
 غير جائز (اما جوازه) اي اما جواز الحذف في المنصوب مع كونه عمدة
 ايضا لكونه اسم ان (فلكونه) اي فلكون المنصوب (على صورة الفضلات)
 لكونه ضميرا منصوبا صورة وان كان عمدة حقيقة والفضلة يجوز حذفها
 بلا قرينة (واما ضعفه) اي واما كون جواز حذفه ضعيفا (فلانه) اي فلان ذلك
 الحذف (حذف ضمير مراد) اي يلزم لحذفه حذف الضمير الذي براد اراده
 (بلا دليل عليه) اي بغير قرينة دالة على وجوده وارادته وقوله (لان الخبر كلام
 مستقل) دليل لقوله بلا دليل يعني ان هذا الحذف حذف بلا دليل لان الخبر
 الذي يفسره ليس بدليل عليه كما يتوهم لانه كلام مستقل مشتمل على المسند اليه
 والمسند والضمير المذكور مفرد والكلام المستقل لا يدل على اللفظ المفرد
 ثم شرع في التمثيل استشهدا بقول الشاعر على جواز الحذف فقال (مثله) اي
 مثال المنصوب الذي حذف مع ضعف (ان من يدخل الكنيسة يوما *
 يلقي فيها جاذرا وظما) اي انه من يدخل فاسم ان ضمير شان ومن من كلم المجازاة
 ويدخل بكسر اللام فعل شرطه والكنيسة مفعول فيه له وقوله يلقي مجزوم بحذف
 الالف في آخره على انه جزاء الشرط والجاذر جمع جؤذرو وهو ولد البقرة والمراد
 ههنا فتيات يشبهن في الحسن والجمال باولاد البقرة الوحشية والظباء ومعنى
 البيت ان الشأن من يدخل معبد النصارى صادف هنك نساء يشبهن باولاد البقرة
 وانما علمت في ضمير الشأن المقدر لانه لولم يقدر بل اعلم ان في من لبطلت الصدارة
 لان كلمة من تقضى الصدارة فلهذا لما بدخل ان على كلم المجازاة ولما كان
 الجواز مع الضعف على تقدير كون الضمير منصوبا بان المشددة اراد ان يذكر
 حكمه في حالة كونه منصوبا بان الخفة فقال (الا) ولما كان هذا استثناء من
 المواضع التي يجوز فيها حذفه مع ضعف اراد الشارح ان يشير اليه بقوله (مع ان
 المتوعدة) يعني جاز حذفه في كل موضع يكون ذلك الضمير منصوبا على انه

اسم لان الامع كونه اسما لان المفتوحة (اذا خففت) اى فى وقت كون المفتوحة مخففة ولما كان المستثنى منه مر كبا من الجواز والضعف وكلمة الاناظره اليهما وكان الجواز ههنا بمعنى الامكان الخاص وهو استواء وجوده وعدمه فيحتمل لاثبات الامتناع او الوجوب فقال (فانه) فسر الشارح الضمير المنصوب بقوله (اى حذفه بنية الاضمار) يعنى حذفه من اللفظ لامن النية كما سبق (ههنا) اى فى موضع يكون مع ان المفتوحة المخففة (مع كونه) اى مع كون الضمير (منصوبا) بان وعلى صورة الفضلات (لازم) اى المراد بنى الامكان الخاص الذى ليس طرفاه ضروريين هو الوجوب لا الامتناع وان كلمة لا ليس لثنى الضعف بل لثنى الجواز ومثله فى التنزيل (كقوله تعالى و آخر دعواهم) اى آخر دعوى اهل الجنة وهو مبتدأ وقوله (ان) مخففة ان وانما فتحت لوقوعه خبرا عن اسم المعنى وهو الدعوة لانها لو كانت خبرا عن اسم الذات لكانت مكسورة نحو زيدانه قائم واسمه ضمير الشأن لان قراءة رفع الحمد تدل على ان لفظ الحمد ليس باسم لها وجلة (الحمد لله رب العالمين) خبر لها ومفسرة للشأن المقدر ثم شرع الشارح فى بيان وجه كون لزوم تقديره مع ان المفتوحة المخففة دون المشددة فقال (وذلك) اى ذلك اللزوم اعنى لزم تقدير الضمير المذكور ان المفتوحة المخففة ثابت (لانه) اى الشأن (قد خففت ان) بالكسر (وان) بالفتح او بالعكس وانما خففنا (لثقلهما بالتشديد) اى بتشديد النون (الواقع فيهما) اى فى المكسورة والمفتوحة (وبعد تخفيفهما) متعلق بقوله (وجدوا) يعنى بعد اشتراكهما فى ايقاع التخفيف وفى العلة وجد اهل اللغة (ان المكسورة المخففة عاملة) اى حال كونها عاملة (فى المفوظ) ومؤثرة فيه بتأثيرها الخاص وهو كونها ناصبة له نصيا لفظيا (كما قال الله تعالى وان كلاما ليوفيهم) حيث قرئ ان فى التواتر بالتخفيف حال كونها عاملة فى كلا وناصبته له ولم يبلغ عملها بالتخفيف (ولم يجدوا المفتوحة المخففة عاملة) كذلك (فى المفوظ مع ان ان) اى مع ان لفظ ان (المفتوحة اقوى شبا) اى من جهة المشابهة (بالفعل من المكسورة) اى للمفتوحة مشابهة زائدة من المشابهات المشتركة بينهما وهى كون اولها مفتوحا ولم توجد هذه المشابهة فى المكسورة فاذا كانت المفتوحة اقوى مشابهة من المكسورة (فهى) اى المفتوحة (اجدر) اى اليق من المكسورة (بالعمل) اقوة المشابهة فيها دون المكسورة (فاذا لم يجدوها) اى المفتوحة فى الاستعمال (عاملة فى المفوظ) اى فى الاسم المفوظ حال تخفيفها (قدر واعملها) اى عمل المفتوحة المخففة (فى ضمير الشأن) اى المقدر (والتزموا ثلاثا تزيد المكسورة عليها) اى على المفتوحة (عملا) اى من جهة العمل بان تعمل ان المكسورة فى حالة تخفيفها

في المفوظ مع نقصان مساوئيتها وتعمل المفتوحة مع زيادة مساوئيتها (معناه)
 اى مع ان لفظ ان (اجدر) اى بالعمل ولم كان في المفتوحة المخففة حكمان
 احدهما كون الاعمال لازما وانائيهما كون حذف الضمير المذكور لازما وقديين
 وجه كون الاول لازما اراد ان يبين وجه الحكم الثاني فقال (ولم يجوزوا) وهو
 معطوف على قوله وفدروا اى فاذا لم يجدوها كذلك قدروا وعملها في ضمير الشأن
 ولم يجوزوا (اطهار ذلك الضمير) اى الضمير المقدر المعمول (للابغوت التخفيف
 المطاوب ههنا) اى لانهم اذا جوزوا اطهار ذلك الضمير بغوت الغرض من
 تخفيف ان لانها انما خففت لقل التشديد الذى حصل بحرف واحد واذا ظهر
 ذلك الضمير يحصل حرفان فيكون اثقل من الاول قوله (كابدل عليه حذف
 النون) لاثبات كون التخفيف مطلوبا يعنى بدل حذف احدى النونين على
 مطلوبة التخفيف في ان المشددة ولم كان قوله ولم يجوزوا بمعنى انهم لم يجعلوا
 الاظهار ممكنا وكان المراد من الممكن المنفى ههنا هو الامكان المسمى المقيد بجانب
 الوجود اعنى انى الضرورة عن الاظهار فقط كان عدم اطهاره ضروريا واجبا
 ولذا لم يكتبه الشارح قوله ولم يجوزوا حيث عطف عليه قوله وحكموا اى
 لما نقوا الضرورة عن الاظهار واحتمل كلامهم الذى ايضا عن عدم الاظهار
 مع ان ذلك ليس بمرادهم لزم على الشارح بيان مرادهم بالامكان المنفى فقال
 (وحكموا) اى انهم حكموا (بلزوم حذف ضمير السنان مع المفتوحة) دون
 المكسورة فانه جائز الحذف فيه وانما التزموا حذفه (اذا خففت) اى حالة
 تخفيف المفتوحة بخلاف حالة تشديدها لانه واجب الاظهار ولما فرغ المصنف
 من بيان مسائل الضمائر من انواع المبني شرع في بيان مسائل اسماء الاشارة
 وانواعها فقال (اسماء الاسارة) وازدادة الاسماء الى الاشارة لامة لانه من
 قبيل اضافة الدال الى المألول ولم كان هذا التركيب دالا على كونه معرفة
 وكان تعريفه للعهد الخارجى بقريظة سبق ذكرها وليكون العهد الخارجى
 اصلا في مقام التعريف ولا يعدل عنه الا بالضرورة اراد الشارح ان يذكر القيودات
 التى بها حصل تعريفه فقال (اى اسماء الاشارة المعدودة من المبنيات) قوله
 اسماء الاشارة اى الاسماء التى تدل على الاشارة شاملة للغوى واقره وقوله
 المعدودة من المبنيات يخرج منها ما لا يعد منها وقوله (بحسب الاصطلاح)
 بيان ان يكون هذا المعنى حقيقة اصطلاحية لا لغوية ومتعلق بالنسبة التى بين
 المبتدأ والخبر اعنى بين المحدود والحد لان قوله اسماء الاشارة مبتدأ وقوله (ما وضع)
 اى الموصول خبره بمعنى اسماء الاشارة ما وضع ولما كان الغرض من التعريف
 ان يكون للماهية وكان اراد صيغة الاسماء بالجمع منافية له ولم يوجد له مفهوم كل

يشمل اكل افراده لكون كل افراده موضوعا لمعنى مستقلا كما هو شأن وصعه
وكان المبتدأ على صيغة الجمع اراد الشارح ان يفسر لموصول بما يطاق المبتدأ
والغرض فقل (اي اسماء) يعنى ان الموصول عبارة عن الاسماء لطابق المبتدأ
لكن اس المراد به مجموع الاسماء الذى وضع لمعنى بل المراد به انه (وضع كل واحد
منها) اى من الاسماء (لمشارايه) ولما كان المشارايه ههنا عبارة عن المعنى بقريئة
كونه الموضوع له ففسره الشارح بقوله (اي معنى مشارايه) يعنى ان كل واحد منها
موضوع لمعنى يتصدق عليه انه المشارايه وقوله (اسارة حسية بالجوارح والاعضاء)
قيد للاشارة التى دل عليها لفظ مشر ومنصوب على انه مفعول مطابق للفعل
المحذوف الذى يدل عليه قوله لمشارايه اى المشارايه اشارة حسية وانما حل
الاشارة على هذا المعنى وخص به (لان الاشارة عند اطلاقها) اى عند ذكرها
مطلقا (حقيقة فى الاشارة الحسية) واذا كان المراد الاشارة اشارة حسية لافهنية
وكان اسمها اسماء الاشارة فى هذا المعنى حقيقة لكونه استعمالا فى معناه
الموضوع له فى الاصطلاح (فليرد) على التعريف متعا (صير الغائب وامنله)
من المعارف بان يقال ان هذا التعريف منقوض لدخول ضمير الغائب فيه لانه
ايضا موضوع لمعنى المشارايه يعنى الى مرجعه وانما ليرد (فانها) اى فان الضمائر
لبست موضوعا للمعنى المشارايه بالاشارة الحسية بل هى موضوعات
(الاشارة الى معانيها اشارة ذهنية لاحسية) فانا اذا قلنا زيد هو قم
فهو موضوع للاشارة الى زيد الموجود فى الذهن لالى زيد الموجود الحاضر
المحسوس المساعد (ومثل قوله تعالى ذكركم الله ربكم) وكذا قوله تعالى
تلك الجنة التى (مما) اى اسماء الاشارة التى (لبس الاشارة اليه) فيها (حسية)
اى مثل ما فى هذه الآية لا يدخل فى افراد اسماء الاشارة التى يطلق عليها
فى الاصطلاح حقيقة لوجود القرينة لما نعت فيه وهو عدم كون المشارايه
محسوسا مشاهدا بل مثل الاشارة فى هذا (محجول على التجوز) اى على المجازى
على الاستعارة المصرحة بان يشبه غير المحسوس بالمحسوس المشاهد فى غاية الطهور
ويطابق عليه لفظ موضوع للمحسوس ثم بين الشارح عليه بناء اسماء الاشارة بقوله
(وانما بنيت) اى اسماء الاشارة مع كون الاصل فيها الاعراب لكونها اسماء
(اسبها) اى لمشايتها (بالحروف) التى هى مبني الاصل فى احتياجها الى الصفة
فى تعيين معناها كما ان الحروف احتاجت الى المتعلق فى الدلالة (كما سبق) وفائدة ذكر
علة البناء ههنا مع معلوميتها تعيين اسماء الاشارة فى النوع الاول من المسنى
اعنى انه داخل فى نوع ما ناسب مبنى الاصل لافى النوع الثانى الذى هو غير

المركب ثم شرع في تفصيلهما فقال (وهي) (أي اسماء الإشارة) (ذا) فقوله
هي مبتدأ ومجموع ذا وما عطف عليه خبر، وهذا هو التوجيه المرضي عند
السارح بقريضة أنه جعل قوله للمذكر حالا خبرا حيث قال (حال كونها)
أي حال كون ذا (للمذكر) ولما كان المذكر اسم جنس شاملا للثنائية والجمع
أراد السارح أن يبين أن المراد بالمذكر (الواحد) لا المسمى والمجموع بقريضة
المقابلة ولما جعل السارح قوله للمذكر على أنه طرف مستقر حال من ذا ورد
عليه أنه يلزم أن يكون حالا من الجزء أي من جزء الخبر وذلك خلاف ما ارتضاه
الجمهور ومنهم المصنف حيث عرف الحاصل فيما سبق بمتين هيئة الفا عمل
أو المفعول به وحل كلام المصنف على خلاف ما ارتضاه غير مرضي فاجاب بقوله
(والعامل في الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر) أي ذا (إلى المبتدأ) يعني هي
فيكون معناه نسبة ذا إلى هي ويكون لفظ ذا غائبا فاعل نسبة فكانت حالا
من الفاعل معنى واعترض العصام على هذا التوجيه منع كون ذا فاعلا للنسبة
لأن ذا وحده ليس بحجر للمبتدأ بل الخبر هو المجموع فيكون المنسوب إلى المبتدأ
هو المجموع لذا وحده وهذا يقتضي أن يكون فاعل النسبة هو المجموع مع
أن قوله المذكور حال من ذا وحده ثم العصام بعد ما بين ركافة الشارح رجع
أن يكون خبر هي محذوفا أي خمسة وأن يكون ذا مبتدأ وللمذكر خبره كإرجعه
صاحب الامتحان وزيني زاده وغيرهما أقول لعل رجيح السارح هذا التوجيه
وتكلفه بما عرفت اسلامته من الحذف والله اعلم قوله (ولمئة ذن) معطوف
على ذا قبل الربط كما هو مرضي السارح يعني وذان حال كونها لمئة ذا ولما كانت
حالات الاعراب ثلاثا أصنى الرفع والنصب والجر وعين لتلك الحالات الثلاث
الخطين وهما ذان وذين أشار السارح إلى تعيين كل منهما بالحالات الثلاث
فقال (رفعاً) أي ذان بالالف في حالة الرفع (وذين) بالياء الساكنة المفتوح
ما قبلها (نصباً وجرًا) أي في حالة النصب والجر ثم فسره بما يوافق به مرضيه
فقال (أي ذان وذين حال كونهما لمئة المذكر) ولما كان لفظ لمئة حالا
وحققها ن تكون مؤخره عن ذي الحال احتاج إلى نسكته تقديمه لكونه على خلاف
مقتضى الظاهر فقال (قدم) على صيغة المجهول أي قدم الثني مع أن رتبته
تقتضي تأخره (ليكون الضمير) أي ضمير المجرور الراجع إلى المذكر (أقرب إلى
مرجعه) مما يكون مؤخر عنه (وعلى هذا القياس في التراكيب الثلاثة الباقية)
وهي قوله للمؤنثنا وما عطف عليه ولسناه ثان وجمعها أولاء ثم صرح بذلك
الاعراب فقل (فقوله) أي قول المصنف (هي مبتدأ وقوله ذا) ليس وحده
بل (مع ما عطف عليه مقيداً لكل واحد منها) أي من ذا وما عطف عليه

(بحال) من كونه للذكر والمؤنث وغيرهما (كان) اى ذلك المجموع المركب من ذا وما عطف عليه (خبراله) اى اللفظى ولما كان فى لفظ ذان اثنان احدهما ما اختاره المصنف وهو كونه مبنيا على ما يرفع به اذا استعمل فى حالة الرفع وعلى ما ينصب به اذا استعمل فى حالة النصب والجروثايتيهما ان يكون مبنيا على ما يرفع به فقط اراد الشارح ان يذكره فقال (ويبنى فى بعض اللغات ذان) يعنى حال كونه مبنيا على لاف (فى جميع الاحوال الرفع والنصب والجر) وقونه (ومنه) خبر مقدم (قوله تعالى) مبتدأ مؤخر اى من هذا القبيل قوله تعالى (ان هذان سحران) اى على قراءة من قرأ بالتشديد حتى يكون هذان منصوب المحل اسماله ولذا قال (على احد الوجوه) اى وكونه من هذا القبيل على احد الوجوه المقروءة فى هذه الآية الكريمة وقال بعض المحشين ان المراد بقوله على احد الوجوه يعنى انه على احد التوجيهات فى قراءة التشديد مع قراءة هذان بالالف فان فيها توجيهات احدها هذا و ثانيها ان ان ههنا بمعنى نعم وهذان مبتدأ وسحران خبره وثالثها ان ضمير الشأن محذوف والمجئلة خبر لضمير الشأن مفسر له كذا نقل عنه وانما دخل اللام فى خبر المبتدأ وان كان قليلا لانه يجوز مع قلته وهذا هو الاولى لانه نقل من الشارح نسخة مشتملة لهما (والمؤنث) (الواحدة) (تا) اى اسماء الاشياء حال كونها موضوعة للمؤنث الواحدة سبعة احدها فقط والاقوال بين النحاة فى اصالة احد السبعة ثلاثة الاول انه هو تافق فقط والثانى انه هو ذى فقط وثالث كلاهما اصلا و ذكر الشارح القول الاول بقوله (قيل هى) اى كلمة ناهى (الاصل) فقط (فى لغات المؤنث الواحدة) وهى اللغات السبع التى يذكرها المصنف (لانه) اى اصالتها نابعة لانه (لم يبن) اى لم يكن مثنى من لفظها من اللغات (الالهى) اى الاتا (وذى) وهى ثابتة من السبعة الموضوعة للمؤنث الواحدة ثم ذكر القول الثانى من الاقوال الثلاثة فقال (وقيل هى) اى لغة ذى بالذال (الاصل) فقط فى اللغات المذكورة وانما يكون الاصل (لكونها) اى لكون ذى (بازاء ذال للمذكر) اى لكونها بالذال المعجمة تكون بازاء اللغة الموضوعة للمذكر وهى ذا (فيبنى ان يناسبها) اى فيبنى ان يناسب المؤنث لمقابلته من المذكر فى بعض الحروف مع ان الياء فيها يصلح ان تكون اداة التأنيث كما فى تضرين ثم ذكر القول الثالث من الثلاثة فقال (وقيل هما) اى تا و ذى كلاهما (اصلا) وبالباقى فروعات لوجود المرحح فى كل واحد منهما من غير زيادة فى احدهما ثم ذكر وجه تقديمهما على سائرهما فقال (وللقول) اى ولوقوع القول من النحاة (باصالتها) اى باصالة تا و ذى (قد متا

على سائرهما (اى على سائر اللغات الموشحة للمؤنث الواحدة (لفرعيةها) اى
 لفرعية سائر اللغات (وتى) (بقلب الالف) من تا (ياء) وهى ثالث اللغات (وتى
 وذه) وهى خامسها حال كونهما (بقلب الالف) من تافى ته (ولباء) اى بقلب
 الباء فى ذى (هاء) فمكون تامقلوبة الى ته وذى مقلوبة الى ذه (بغير وصل الياء)
 اى بغير جعل الياء موصولا (بهاء) اى بهاء ثابت فيهما بل الهاء فيهما مكدورة
 بالقصير (وتهى) وهى سادس السبعة (وذهى) وهى سابعاها حال كونهما
 (بوصل الياء اى بيجل الياء موصولا (بهاء) بخلاف الاولين (ولتاء) (اى
 لثى المؤنث) (تان) اى لفظتان حال كونه موضوعا لثى المؤنث (فى الرفع)
 اى حالة الرفع وفى العبارة تمن حيث قال فى الاول رفعهما وهما مقيدان لمعنى
 الواحد (وتين) بفتح التاء وسكون الياء (فى انصب والجى) اى فى حالة انصب
 والجى ولما اختص الثنية من اللغات المذكورة دون سائرهما اراد الشارح ان يذكر
 وجه الاختصاص بهما فقال (ولايشى) اى ولا يورد الثنية (من لغاتهما) اى
 من الالفاظ السبعة المستعملة فى المؤنث الواحدة (الا تاء اى الالف تادون
 اللغات السائرة وانما اختص هذا الاراد بهما (لكثرة دورها على الاسنة) اى
 على السنة النحاة بخلاف اللغات الستة البقية (وتوهم بعضهم) اى بعض
 النحاة (من اختلاف او اخردان وذين) فى ثنية المذكر (وتان وتين) فى ثنية
 المؤنث وقوله (باختلاف العوامل) منع فى بقوله من اختلاف او اخر اى منسأ
 التوهم هو الاختلاف الواقع فى او اخرهما حال كونه بسبب اختلاف العوامل
 وقوله (انها معربة) مفعول توهم والضيم راجع الى المذكورات يعنى توهم
 بعض النحاة ان اللغة المخصوصة فى ثنية ذاوتا وهى ذان وتان معربة وهذا
 التوهم الذى يقتضى كونها معربة ناشئ من الاختلاف الواقع فيها بارادها
 بالالف مرة وبالياء اخرى بسبب اختلاف العوامل كما فى ثنائى الاسماء المعربة
 (والجمهور) اى وجهور النحاة ثابتون (على ان هذا الاختلاف) اى اختلاف
 ذان وتان بان يكونا بالالف اذا اقتضى العامل رفعهما وبالياء اذا اقتضى نصبهما
 او جرهما (ليس) اى ذلك الاختلاف (بسبب اختلاف العوامل) كما توهم
 ذلك البعض (بل ذان وتان) بالالف (موضوعتان لثنية المرفوع وذين وتين)
 بالياء (لثنية المنصوب والمجرور ووقوعها) اى وقوع المذكورات
 حال كونها (على صورة العرب اتفاقا لا قصد الاعراب) اى لا از وقوعها
 عليها لقصد الاعراب الدال على الممانى المعنوية حتى تكون معربة بمخالفة
 لاخواتها فى الاعراب والبناء وانما حكم الجمهور بعدم كونها معربة (لوجود علة
 البناء فيها) اى فى المذكورات وهى المشابهة لمبنى الاصل الذى هو الحرف

ووجوب علة البناء محقق واتفاق بعض المنيات على صورة المعرب واقع والحكم
 الناشئ من هذا الوقوع وهمي مع ان الحكم بذاتها عقلا او وجود علة والسلوك
 الى ملك العقل اولى من السلوك الى ملك الوهم (وجمعهما) (اى جمع المذكور
 والمؤنث) (اولاء مدا وقصرا) وتفدير السارح بقوله (اى مـ ودا او مقصورا)
 اشارة الى ان قوله مدا وقصرا حالان من لفظ اولاء يعنى من اسماء الاشارة اولاء
 حال كونها موضوعة لكل واحد من جمع المذكر والمؤنث بالاشتراك اللفظي
 وحال كون لفظ اولاء مقروا بالمد اى بوحود الهمزة المكسورة بعد الالف
 يارب يكون مبني على الكسر وباقية صر بعدم الهمزة بعد هاء يارب يكون مبني
 على السكون ثم اشار الى الصورة الدالة على قصره بقوله (واذا كان) اى لفظ
 اولاء ومادته (مقصورا) يعنى اذا اراد ايراده على هيئة مقصور (يكتب باياء)
 على صورة كتابة الالفات المقصورة كطوى وقصوى ولما فرغ المصنف من مسائل
 اسماء الاشارة من حيث تجردها عن الحق شرع فى مسائلها من حيث حقوق بعض
 الحروف باولها او باخرها فقال (ويلحقها) وقوله (اى اسم لاشارة) تفسير لرجع
 الضمير المصوب ولما كان الحق مشربا لكونه فى الآخر اردان يفسره على وجه
 يدل على كونه فى الاول وايضا على وجه يدل على عدم الجزئية فقال (يعنى) اى يريد
 المصنف بقوله يلحقها يعنى (انه يدخل على اولها) بذكر الحقوق الاخص واردة
 الدخول الاعم او بذكر المقيد واردة المطلق دخولا مقيدا بقوله (على سبيل الحقوق)
 وانما قيده لان الدخول يشعر بالجزئية فاحترزه عن الدخول على سبيل الجزئية
 والحاصل ان قيد الدخول على اولها للدلالة على العرض الاول وقيدته على سبيل
 الحقوق للدلالة على الثبات وقوله (والعروض) عطف تفسير للحقوق لان الحقوق هو
 العروض (بعد اعتبار اصالتها) اى اصلية اسماء الاشارة يعنى لاعتبار كونها
 مركبة مع ما لحق بها وقوله (حرف تنبيه) فاعل يلحقها (وهى) اى حرف التنبيه
 كلمة (ها) وبأنيت هى باعتبار الخبر وقوله (فهو ليس فى الحقيقة منها) بيان
 لفائدة التنبيه بالحقوق ودفع لميتوهم من اتصاله فى الخط انه جزء منها والقاء
 فى فهو بذى ان يكون للتفصيل اى والهاء فى كلمة هذا ليس جزءا من اسماء
 الاشارة فى الحقيقة وان كان جزءا منها فى صورة الخط (وانما هى) اى انما
 لفظها (حرف جى بها) اى الحق با وائل اسماء الاشارة (للتنبيه
 على المشار اليه قل لفظه كما جى بها للتنبيه) اى لافادة تنبيه المخاطب
 (على النسبة الاسنادية) اى على الاستماع والحفظ بمضمون الجملة التى بعدها
 لكونها من الامور التى يجب او يستحب الاعتناء بها (كقولك ها زيد
 قائم وهاال زيد قائم) وقال ايضا وى فى متن الامتحان ويدخل الهاء ما لم يلحق

اللام بينهما انتهى يعني ارساء التنبيه لادخل على كلمة ذلك وهناك فلا يقال
 هاذلك وانما لم يقيد المصنف بهذا الشرط يعني بقوله ما لم يلحق اللام كما
 اشترطه البيضاوي في من الامتحان ولذا قال بعض شراح الكافية ان المراد
 بقوله يلحقها اي يلحق بعضها لان بعض اسماء الاشارة لا يلحقها حرف التنبيه
 ورد الشارح التجدواني عليه بان عدم دخول حرف التنبيه على بعضها من
 قبيل المخالف لم نع وجد في اجزاء القاعدة وتقييد القاعدة الكلمة بعدم المانع
 ليس بشرط والمانع في عدم الدخول احتمال الحرفين الدالين على معنى واحد
 وهي افادة التبعيد وقال العصام وانما لم يقل ويتصل بها الثلاثيون عدم جواز
 الفصل بينهما وبين ذامع انه بكلمة انا وانتم وهو واخواتها اكثر منه قوله تعالى
 ها انتم اولادكم شرع في مسئلة اخرى من مسئل اسماء الاشارة فقال (ويتصل بها)
 ولما كان المراد من الاتصال ههنا اتصال لفظ بآخر وكان هذا لاتصال اعم
 من الاتصال بالاول وبالآخر وكل الواقع ههنا هو الثاني اراد ان يفسر الضمير
 على وجه يطابق الواقع وهذا لا يحصل الا بحذف المضاف فقال (اي باوآخر
 اسماء الاشارة) والباعث لهذا التفسير بيان الواقع والمصحح له هو شمول مصاق
 الاتصال للاتصال بالآخر ويجوز ان يكون تفسيره به للاشارة الى المجاز
 بطريق ذكركم اسم الكل وارادة الجزء والله اعلم وانما جمع لفظ الاواخر لان
 اسماء الاشارة متعددة واكمل واحد منها آخر مخصوص فيكون داخل
 في القاعدة المقررة بانه اذ قول الجمع بالجمع يراد به انقسام الآحاد على الآحاد
 وقوله (حرف الخطاب) فاعل يتصل اي حرف يخاطب به (وهو) اي الحرف
 الذي يتصل بالاواخر المسمى بحرف الخطاب (الكاف) اي مسمى بالكاف
 وقوله (تنبيهها) مفعول له بقوله يتصل وانما حذفت اللام مع انه ليس فعلا فاعل
 الفعل المعلن لكونه صفة الحرف بخلاف التنبيه فانه صفة المتكلم لكن
 الاتصال وار لم يكن نفسه صفة المتكلم لكن لكونه مطاوع اوصل يجوز
 ان يكون صفة له كانه قال اوصله المتكلم للتنبيه فأتصل (على حال المخاطب)
 اي على حال الشخص الذي وقع به الخطاب اسماء الاشارة وقوله (من الافراد)
 ظرف مستقر على انه صفة للخال يعني تنبيهها على الخال التي هي جزء من مجموع
 الافراد (والثنية والجمع والتذكير والتأنيث) مثلا اذا قلت ذلك يكون تنبيهها
 على حال المخاطب بانه مفرد مذكر والافراد والتذكير جزآن من مجموع تلك
 الاحوال ثم لما كان كاف الخطاب معدودة من الضمائر والضمائر معدودة من
 الاسم وكان المناسب ان تكون الكاف اسم وقد جعل حرفا فاقضى وجهها
 للعدول وقد اطلق عليه انه حرف احتاج الى بيان كنهه لوجه العدول فقال

(وانما جعلت هذه الكاف فلا متاع رفع الظاهر موقوعها) فلا يقل ذايد
(ولو كانت) اى تلك الكاف (اسميا يتع ذلك) اى وقوع اظ هر موقوعها (مثل
ضربتك) (مررت بك) حيب يجوز فيه ان يقول ضربت زيدا وزيد وهذا
الاستدلال باطل الازم للاسمية وهو جواز وقوع الظاهر موقوعها وقيل عليه
اننا لنسلم كون جه از ذلك لوقوع لازما للاسمية لان الضمائر المستترة فى افعال ونفعل
ونفعل من المتكلمين والمخاطب اسماء مع انه لا يجوز وقوع الظاهر موقوعها
لوجوب الاستتار فيهما والكل حوز الرغوع لازما لامتنع انفكاك الاسمية عنهما
فاجيب بتحرير المراد بان يقال ان مرادنا من الاسم الذى يلزمه الجراز هو
الذى يكون من مقولة الصوت واللفظ والضمائر المستترة ليست من مقوله
لصوت فاجاب عنه انه يندى بان فيه دليل الاسمية وهو الاستدلال اليه فال
فى الامتحان ولا يخفى ان هذا كلام على السند والالزام اثبات المقدمة المنوعة
وانى هذا واجب ايضا بتغير الاليل بان يقول وانما جعلت هذه الكاف حرفا
لكونها غير مستقلة بالمفهومية او معنى ذلك ايت بسكون الياء فحينئذ
لا اشكال وهذا ما اختاره العصام وقيل والدليل على حرفيته عدم حظه من الاعراب
اذ لا يمكن جمعه تابع الاسم الاشرى بان يكون صفة او بدلا او ناكدا لانه متباين ولا حمله
مضافا اليه لاسم الاشارة لعدم قصد ان اسم الاشارة لا يضاف لكونه معرفة
واذا امتنع الاعراب فيه يكون حرفا لكون الاعراب من لوازم الاسمية وهذا الدليل
هو ما اختاره صاحب الامتحان سر اليه العصام بتصوير ولا يبعد ثم شرع فى بيان
انواعها فقال (وهى) (اى حرف الخطاب) وانما يفسر ليصح ارجاع الضمير
المؤنث حيث رجع الى الحروف الجمع نعم ان الضمير مبتدأ (وقوله) (خسة) خبره
وانما جئ فى اسم العدد بالثناء مع ان الظاهر ان يكون خمس حتى يكون موافقا
لمبتدأ لكون ميمه حرفا والحرف يجوز تذكيره وتأنينه وانما ترك ما هو الاولى
وهو اعتبار التأنين ههنا حتى يكون مع الحرفية حروف الخطاب محصل الموافقة
بقوله فى خسة كذا فى العصام (و لقياس) اى الاصل فى بيان عدد حروف الخطاب
(يقتضى) ذلك الاصل (الستة) لكون الاحوال المعبرة فى الخطاب ستة ثلاثة
المذكر الخطاب وثلاثة المؤنث الخطاب ثم ذكر وجه كونها خمسة بقوله (واشترك
خطاب الاثنين) اى ولما اشترك نسبة المخاطبين فى اللفظ (فرجعت) اى وبهذا
السبب رجعت حروف الخطاب (الى خسة) وقوله (مضروبة) مجرور على انه صفة
لقوله الى خسة فى تركيب الشارح لمزجه قول المصنف بقوله ومرفوع على انه
صفة لقول المصنف خسة اى حروف الخطاب بحسب اللفظ خسة مضروبة

(في خمسة) اخرى حال كون تلك الخمسة التي ضربت حروف الخطاب فيها (من انواع اسماء الاشارة يعني) اى يريد من الانواع (المفرد المذكر والمؤنث ومثناهما وجمعهما وهي) اى وانواع اسماء الاشارة ايضا ' سنة) لان المعنى فيها ستة ثلاثة للمذكر وثلاثة للمؤنث وهذه الستة (راجعة الى خمسة) كما رجعت حروف الخطاب الى خمسة لكن رجوع حروف الخطاب الى الخمسة لاشتراك ثنيتها ورجوع اسماء الاشارة (لاشتراك جمعها) اى جمع المذكر والمؤنث حيث اشترك فيهما لفظ واحد وهو اولا ، ولما فسر الشارح الخمسة بالانواع مع ان الظاهر ان يفسر بالافراد اراد ان يبين باعث التفسير فقال (وانما قلنا من انواع اسماء الاشارة) ولم نقل من افرادها (لان افراد المفرد المؤنث) من الانواع (ترتقى الى ستة) لان افرادها المفرد المؤنث على ما سبق من اللغات الواقعة فيه سواء كان بعضها اصلا وبمضها فرعاه او كان كلها اصولا برأسها ستة وهي تاوذي وته وذه وتهى فلو اعتبر الافراد فيها لكان افراد المفرد المؤنث ستة فيقتضى ان يكون المضروب فيه ههنا عشرة ستة للمفرد المؤنث وواحد للمفرد المذكر واثنان لثنيتها وواحد لجمعهما ولما اعتبر المصنف في المضروب فيه الخمسة علم ان مراده بحسب الانواع لا الافراد وانما اعتبر المصنف الانواع دون الافراد لانه في صدد تعداد الاسماء التي يدخل فيها حرف الخطاب لا في صدد مطلق التعداد ولا شك انه لا يدخل على كلها كما يشهد عليه موارد الاستعمال ثم القاء في قوله (فيكون) اما للتفصيل واما للجواب فعلى الاول يكون المراد به تفصيل الحاصل من الضرب وعلى الثانى تفريع الحاصل وعلى كلاً التفسيرين يرجع اسم فيكون الى الحاصل ولذا فسره الشارح بقوله (اى الحاصل من الضرب) يعنى فيكون الحاصل من ضرب حروف الخطاب الخمسة في مضروب انواع اسماء الاشارة الخمسة (خمسة وعشرين وهي) (اى تلك الخمسة والعشرون) (ذاك) بفتح الكاف اى ابتداءها ذاك متبها (الى ذاك) (يعنى) اى المصنف يقصد بقوله هذا ان تلك الخمسة والعشرين اولها (ذاك) بفتح الكاف (اذا اشترت) اى اذا اردت الاشارة (الى مذكر وخاطبت مذكرا) اى وارتد الخطاب الى مفرد مذكر ايضا (وذا كما اذا اشترت الى مذكر وخاطبت مذكرين) بفتح الراء وحيث اردت المعنيين قلت ذلك اللفظ (وذاكم) اى احدها ذاكم (اذا اشترت الى مذكر) اى الى مفرد مذكر (وخاطبت مذكرين) بكسر الراء (و) (على هذا القياس) (ذاك) وتوسيط الشارح قوله على هذا القياس بين حرف العطف وبين ذاك لارادة مزج لفظ ذاك فيما قبله من بيان تعيين مواقع الاستعمال والا فهدا اللفظ في كلام المصنف

معطوف على قوله ذاك من قبيل عطف احد اجزاء الخبر على جزئه آخر فيكون
المعنى على ارادة الشارح وتقول ذاك على هذا القياس يعنى على القياس الذى
قلت بقولى اذا اشترت الخ وعن ارادة المصنف عطفه على ما قبله وهى ذاك
فى حالة الرفع (وذكىك) فى حالتى النصب والجر (اذا اشترت) اى اذا اردت
الاشارة (الى مذكرين) بفتح الراء (وخاطبت مذكرا) اى مفردا مذكرا
حال كونه منتهيا (الى ذانكن) فى حالة الرفع (وذكىكن) فى حالتى النصب
والجر (اذا اشترت الى مذكرين) بفتح الراء (وخاطبت مؤنثا) اى جمعا مؤنثا
(وكذلك البواقي) (يعنى) اى يريد المصنف بالواقى (تاء) اذا اشترت الى مفرد
مؤنث وخاطبت مفردا مذكرا منتهيا (الى تانكن) يعنى تانك تانكا تانم تانكا
تانكن والمشار اليه فى كلها مفرد مؤنث وقوله (وتيك الى تىكن) اشارة الى
ان كاف الخطاب انما يدخل فى اللفظين من اللغات الواقعة فى مفرد المؤنث
وهما تانكى لان تى مقلوب تانكا مروالى الله فى اشارة بقوله تيك يعنى تيك اذا اشترت
الى المفرد المؤنث وخاطبت مفردا مذكرا الى تىكن اى منتهيا الى تىكن تيك
تيكما تيك تيك تيكما تىكن وقوله (وتانك) فى حالة الرفع (وذكىك) فى حالتى
النصب والجر اذا اشترت الى ثنية المؤنث وخاطبت مفردا مذكرا منتهيا
(الى تانكن وتىكن) اذا اشترت الى مؤنثين وخاطبت مؤنثات يعنى تانك تانكما
تانكم تانك تانكما تانكن (واولئك بالمد) بالهمزة بعد الالف اذا اشترت الى
المذكرين او المؤنثات (واولاك بانقصر) اى بغير الهمزة بعد الالف منتهيا
(الى اولئك واولاكن) ولما وقع الاختلاف فى ذى بانه هل يتصل به حرف
الخطاب اولا ذكره الشارح بقوله (واما ذيك فقد اورده الزمخشري والمالكي
وفى الصحاح لا تقل ذيك فانه خطأ) ولما فرغ من المسائل التى تتعلق باسماء
الاشارة من حيث ما يدخل فيها ويتصل بها شرع فيما يتعلق باستعمالها فقال
(ويقال) اى يستعمل (ذا) يعنى من غير اتصال حرف الخطاب ومن غير
زيادة اللام (للقريب) اى اذا اردت الاشارة الى المشار اليه القريب بالنسبة
الى البعيد (وذلك) اى يستعمل لفظ ذلك باللام والكاف (للبعيد) اى
اذا اشترت الى المشار اليه البعيد بالنسبة الى القريب منه (وذلك) اى يستعمل لفظ
ذاك بالكاف بدون اللام (للمتوسط) اى اذا اردت الاشارة الى المشار اليه الذى
يقع فى الوسط بالنسبة الى الطرفين ولما كان المناسب له ان يقول ذا للقريب
وذاك للمتوسط وذلك للبعيد حتى يكون الوضع مطابقا للطبع لزم ان يبين نكتة
لهذا العدول فقال (واخر) اى المصنف (المتوسط) عن البعيد (لان المتوسط)
لكونه من الامور النسبية (لا يتحقق الا بعد تحقق الطرفين) من البعد والقرب

لكونه عبارة عن المختل بين الشئيين فاعتبر جانب التحقق ولما كان عادة المصنف في بيان المسائل هو ذكر احكامها من غير احالة الى قائلها من غير التصدير بلفظ قيل او يقال وعدل ههنا عن عادته حيث صدرها بلفظ يقال اراد الشارح ان يذكر نكتة عدوله فقال (ولما رأى المصنف كثرة استعمال كل من هذه الكلمات الثلاث) اى ولما تتبع المصنف موارد الاستعمال وعلم ان كل واحد من ذا والاخوين يستعمل استعمالا كثيرا (مقام الاخرين منها) بان يستعمل ذا البعيد والمتوسط وذلك ايضا للقريب والمتوسط وذلك للقريب والبعيد (لم يتخذ) اى ولهذا لم يتخذ المصنف (هذا الفرق) اى فرق زامن اخويه مثلا باستعماله في اقرب (مذهب) اى مذهبها خاصا يستند الى الحق وينبع لهم المصنف (واحاله الى غيره) اى نقل هذا الفرق عن غيره (فقال) في صدره (يقال) اى لفظ يقال ولم يقل وهى ذا للقريب ونحوه من العبارات كما هى عادته في غير هذا المقام ثم شرع في بيان احوال الكلمات التى تستعمل في البعيد ايضا فقال (وتلك) اى الموضوعه للمفرد المؤنث مقارنة باللام والكاف (وذاك) اى الموضوعه لثنية المذكر مقارنة بالكاف (وتلك) اى الموضوعه لثنية المؤنث مقارنة بالكاف وقوله (حال كون هاتين الاخريين) تفسير لقوله (مشدتين) وبيان على انه حال من ذاك وتلك يعنى انهما انما تدخلان في هذا الحكم اذا كانت نونهما باتشديد (واولاك) اى الموضوعه لجمع المذكر والمؤنث بالاشتراك (باللام) اى اذا استعملت الاخيرة باللام المتوسط بين اولا وبين الكاف وقوله (اى هذه الكلمات الاربع) تفسير وبيان في ان قوله (مثل) (كلمة) (ذلك) خبر للبتداء وهو كلمة تلك مع ما عطف عليه وانما وسط الشارح بين مثل وبين ذلك لفظ الكلمة للاشارة الى ان لفظ ذلك ههنا يراد لفظه كما هو الظاهر لانه اذا اريد معناه كان اشارة الى كل ما سبق من ذا واخويه فيكون خلاف الواقع وقوله (في افادة البعد) تفسير لوجه الشبه بين ذلك وبين ما ذكر يعنى ان تلك المذكورات مثل كلمة ذلك في ان كل واحد منها اذا استعمل بتلك الصورة يفيد كون المشار اليه بعيدا ولما كان في قوله مثل ذلك احتمالات ثلاثة احدها ظاهر وثانيها غير جائز وثالثها بعيد اما الظاهر فهو كون المراد منه لفظه كما فسره واما الغير الجائز فهو ان يكون المراد به معناه ويشاربه الى المجموع واما البعيد فهو ان يكون المراد به معناه ويشاربه الى ذلك المذكور كما قلنا كلمة ذلك اراد الشارح ان يشير اليه اى الى هذا الاحتمال الثالث فقال (ولا يبعد) اى لا يبعد كل البعد بحيث يصبر الى حد الامتناع اذا كان احتمالا بعيدا في نفسه فلا رد بهذا ما يقال بان هذا الاحتمال بعيد فلا وجه في تصديره بقوله ولا يبعد

(ان يجعل ذلك) اى ان يراد بلفظ ذلك معناه بان يجعل (اشارة الى كلمة ذلك المذكور سابقا) وهى ما ذكره بقوله وذلك لابعيد فيكون المعنى ان تلك الكلمات مثل المشار اليه الذى هو كلمة ذلك المذكور والاولى ان يقول الى لفظ ذلك لانه اذا اشير الى الكلمة يكون المناسب ان يقول تلك واما وجه البعد فاقاده العصام من انه لو كان المراد ذلك لكان على المصنف ان يقول هذا بدون اللام يعنى بما استعمل في المتوسط لان افظ ذلك مذكور فيما سبق في الوسط ولما حصر المصنف الحكم المذكور في لفظ تلك وذلك وتلك المشددين واولا لك حال كونها مقرونة باللام وكان حكم ما عداها مجملا اراد الشارح بيان احكام تلك وتلك المخففين واولا لك الغير المقرونة باللام فقال (واما تلك) اى حال كونها بغير اللام (وذلك وتلك) حال كونها محققين واولا لك واولا لك بغير اللام (وقوله (للمتوسط) خبر المبتدأ اى الكلمات المذكورة مستعملات للمتوسط وهذا من الشارح لبيان ما هو المفهوم من قول المصنف لكن لما كان المفهوم ههنا محتملا لاستعمال في القريب والمتوسط احتاج الى التبيين ثم شرع في بيان قاعدة فقال (وما هو للمتوسط) اى الالفاظ التى تعين استعمالها للمتوسط وبان تكون مقارنة بالكاف دون اللام (بعد حذف حرف الخطاب منه يكون للقريب) نحو ذلك اذا حذفت الكاف منه يكون ذا فيكون للقريب وكذلك ذلك وتلك بعد حذف الكاف فان وتان فيكونان للقريب (واما هـ وهـنا) حال كون هـنا (بضم الهاء وتخفيف انون) (وهـنا) حال كونه (بفتح الهاء وتشديد النون) قوله (وهو الاكثر) ناظر الى فحة الهاء يعنى اشد انون كان فتح الهاء اكثر استعمالا من كسرها (وجاء) في بعض اللغة (بكسر الهاء) اذا شد نون (ايضا) اى كاجاء بفتح الهاء (فللمكان) اى ثمة وهـنا بلفظه فوضوع الاشارة الى المكان وفسره الشارح بقوله (الحقيقى) للاحتراز عن المكان الشبهى المجازى وقوله (الحسى) للاحتراز عن المكان الذهنى وقوله (خاصة) اى حال كون الموضوع للمكان مخصوصا اى بملاحظة الاختصاص وهذا احتراز عن سائر اسما الاشارة لانها ايضا الاشارة الى المكان كما يقال هذا المسجد وذلك البيت ونحوه لكنها ليست بموضوع بصفة الاختصاص بل هى عامة للمكان وغيره كما اشار الى فائدة القبول بقوله (لا يستعمل) اى لا يستعمل ثمة واخواته (في غيره) اى في غير المكان المذكور وهذا ناظر الى فائدة توصيف الشارح للكلم بالحقيقى والحسى اى لا يستعمل في غير المكان الحقيقى الحسى سواء كان مستعملا في غير المكان او في المكان الغير الحسى (الاجازا) وقوله (على سبيل التشبيه) بيان لهلاقة المجاز يعنى انما تستعمل هذه الالفاظ في غير المكان مجازا على سبيل

الاستعارة المصرحة التبعية بان يشبه الزمار كما في قوله تعالى هنالك الولاية
او غيره كما يشار بها الى القواعد والمباحث على طريق تشبيهها بالمكان في القوة
والتمكن فاستعمل فيه ما وضع للاشارة الى المكان وقرينته ما ذكر بعدها
من الاوصاف وقوله (واما ماعداها) اشارة الى الفائدة تقيده بقوله خاصة بانه
للإحتراز عن سائر اسماء الاشارة يعنى ان المذكورة من اسماء الاشارة موضوعة
بالحقيقة للاشارة الى المكان خاصة واما ماعداها اي ماعدا المذكورات (من
اسماء الاشارة) مثل هذا وغيره (فقد يستعمل في المكان) كالمذكورات ههنا
في نحو هذا السجدة (وغيره) اي ويستعمل ايضا في غير المكان في نحو هذا الرجل
وهذا محل الفرق بينهما والحاصل ان الفرق بينهما وبين سائر اسماء الاشارة
ان هذه المذكورات تستعمل في المكان حقيقة و في غيره مجازا بخلاف
البواقي فانها مستعملة في المكان وغيره حقيقة وله فرق آخر ذكره العصام
وهو ان هذه اللفاظ مستلزمة للظرفية فلا تكون مبتدأ او غيره واما البواقي فلا يلزم
ظرفيتها فتكون ظرفا او غيره ثم شرع في مسائل الموصولات من المنى فقال
(الموصول) وقوله (اي الموصول المعدود من المنيات) اشارة الى ان الالف واللام
في قوله الموصول للعهد الخارجي وقوله (في اصطلاح النحاة) اشارة الى ان ما ذكر
بعده من التعريف تعريف اصطلاحى لا لغوى والى ان المراد به اصطلاح
التحويين لا اصطلاح غيرهم من الاقوام (ما لا يتم جزأ) وقول الشارح (اي اسم)
تفسير لما اشار الى انه موصوف نكرة لاموصول معرفة حيث لم يفسره بالمعرفة
لان المقام مقام التعريف والفائدة من التعريف هو الاعلام للجاهل للعالم
ولو كان معرفة لزم معلومية وقوله (لا يتم) يتعلق به قوله (من حيث جزئيه)
وفي هذا التعبير اشارة الى ان قوله جزأ تمييز من الذات المقدرة في نسبة لا يتم
الى فاعله يعنى لا يتم جزئية وقوله (يعنى لا يكون جزأ تاما) تفسير على طريق
يوضح ان التامة صفة للجزء لان التمييز ههنا بمعنى الفاعل وافاد ايضا ان النفي
راجع الى القيد اعنى نفي التامة لا الجزئية وقوله (ان كان جزأ) اي تفسير
التركيب بهذا ان كان لفظ جزأ (تمييزا) اي ان كان نصبه على التمييزية وهذا
التفسير موافق لما عليه الجمهور من ان لا يتم ليس من الافعال الناقصة لان
الافعال عندهم متحصرة في المعدودات منها ولفظ لا يتم خارج عنها واما عند
من قال بعدم الانحصار فيجوز كونه من الافعال الناقصة على ان يكون بمعنى
صار في نحو قولهم تم التسعة بهذا عشرة واليه اشار الشارح بقوله (او لا يصير)
عطف على قوله لا يكون يعنى اما ان يفسر بما سبق او يفسر بان معناه لا يصير
(جزأ تاما ان كان يتم) اي لفظه (من الافعال الناقصة) وقال العصام وبعد

جعله فعلا نافعا جعله بمعنى صار غير ظاهر الظاهر انه بمعنى كان انتهى
 اللهم الا ان يقال لما كان في التمامية بعد النقصان تحول وانتقال فسر به تلك
 الاشارة اولاه لما فسر على التقدير الاول بلا يكون فسر في الثاني بلا يصير
 للتعين والله اعلم ثم قال (والمراد بالجزء التام) اى الذى اعتبر عدمه فى الموصول
 (ما لا يحتاج) اى جزء الجملة الذى لا يحتاج (فى كونه جزءاً اولياً) فحل اليه (اى
 بحيث ينحل اليه) (المركب اولاً) اى انحلالاً اولياً لانه اذا انحل اليه انحلالاً ثانوياً
 يكون ذلك الجزء جزءاً ناقصاً لكونه جزء الجزء يعنى ان الجزء التام هو الجزء
 الذى لا يحتاج فى كونه جزءاً اولياً وان كان غير محتاج بعد انضمام سى* ايد لكنته
 لا يحتاج قبل الانضمام (الى انضمام امر آخر معه) مثال الاولى (كالمبتدأ
 والخبر والفاعل والمفعول وغيرها) من اجزاء الجملة سواء توقفت الجملة عليه
 من حيث الاستناد كما فى المبتدأ والخبر والفاعل او من حيث التعاق كالمفعول
 فهذا المبتدأ مثلاً جزء اولى للجملة وتحل الجملة اليه انحلالاً اولياً فان لم يخرج
 الى انضمام امر آخر نحو زيد فى زيد قائم فهو جزء تام وان احتاج الى انضمام
 امر آخر فى كونه جزءاً اولياً فهو جزء ناقص نحو الذى فانه اذا كان مبتدأ يحتاج
 فى كونه مبتدأ الى انضمام الصلة ثم لما كان الظاهر للعرف ان يقول فى التعريف
 ما لا يكون جزءاً لان المبتدأ اذا احتاج الى انضمام امر فى كونه مبتدأ لا يكون مبتدأ
 فلا يكون جزءاً اصلاً فعدل المصنف عن هذه العبارة الطاهرة اراد السارح ان
 يبين وجه العدول فقال (وانما نفي) فى التعريف (كونه جزءاً) تاماً بناء على ان النفي
 يرجع الى القيد (لاجزاً مطلقاً) يعنى سواء كان تاماً اولاً (لانه) اى عدم نفي
 الجزئية ثابت لانه (اذا كان مجموع الموصول والصلة جزءاً من المركب) بعد كونه
 جزءاً تاماً بانضمام الصلة اليه (يكون الموصول وحده) اى من غير ملاحظة الصلة
 (ايضاً) اى كما كان المجموع (جزءاً) اى من المركب فلما كان الموصول قبل
 انضمام الصلة اليه غير خارج عن الجزئية كان نفي الجزئية عنه نفياً للجزئية
 عما تحققت جزئيته وهو على خلاف الواقع (لكن لاجزاً تاماً) لكونه جزء الجزء
 (اولياً) اى ولا اولياً لانه اذا انحلت الجملة اليه تحل والى مجموع الموصول
 والصلة وثانياً الى الموصول وحده وبهذا ظهر فائدة تقييد الكون والاول بالانحلال
 بقوله اولاً قوله (الا بصله) استثناء مفرغ يعنى لا يتم بشي* لا بصله ((وطأه)
 ولمسا توهم توجه النقص على التعريف بانه باطل لكونه مامساً لزم للدور حيث
 ذكر فيه الصلة الموقوفة على الموصول اراد السارح منعه بغير المراد دفقاً
 (والمراد بالصلة) اى المذكورة فى التعريف (معناها اللغوى) وهو ما يتصل به
 (لا الاصطلاحى) اى ليس المراد به الموقوف على معرفة الموصول وانما يمكن

المراد به معناها الاصطلاحي (فان الاصطلاحى عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير عائد اليه) يعنى ان الاصطلاحى ليس بعبارة عن مطلق اتصال شئ بآخر بل هو عبارة عن الاتصال المخصوص وهو اتصال الجملة المشتملة على العائد واذا كان الاصطلاحى عبارة عن هذا المعنى (فعرفتها) اى معرفة تلك الصلة (موقوفة على معرفة الموصول) لان قوله بعد الموصول مذكور فيه واذا كانت معرفتها موقوفة على معرفة الموصول (فلو عرف الموصول بها) اى بالصلة (لزم الدور) ولما توهم من جانب الناقض ان يقال لانسلم ان يكون المراد بالصلة معناها اللغوى اراد العرف ان يثبت المقدمة المنوعة بقوله (والقربة على ان المراد بها) اى بالصلة (معناها اللغوى لا الاصطلاحى هي قوله) اى قول العرف (وعائد فانه لو اريد بها) اى بالصلة (معناها الاصطلاحى لكان هذا القول) اى قوله وعائد (مستدركا) لكنه ليس بمستدرك فلا يكون المراد بها معناها الاصطلاحى وقوله (لانه لاخراج) دليل للمقدمة الاستثنائية يعنى ان قوله وعائد ليس بمستدرك لانه قيد لازم لاجراج (مثل اذوحى) من تعريف الموصول لانها ليسا بموصولين لانها وان وجدت بعدهما جملة (و) لكن (ليس لهما صلة اصطلاحية) لعدم العائد فيها واذا كان لفظ عائد لاجراج شئ مغاير للعرف لم يكن مستدركا واذا لم يكن مستدركا يكون قيدالازما واذا كان قيدالازما لم يكن المراد من الصلة معناها الاصطلاحى لانه لو كان المراد بها الاصطلاحى لم يلزم ذكر العائد لكونه مندرجا فيه ثم شرع فى احتمال جواب آخر عنه بتغيير التعريف فقال (ولقائل) اى ويجوز لقائل (ان يقول) فى الجواب عنه (يمكن) اى لا يمتنع (ان تعرف الصلة بما) اى بتعريف (لا يتوقف معرفته) اى معرفة التعريف (على معرفة الموصول بان يقال) فى تعريف الصلة (الصلة جملة متصلة باسم لا يتم) اى ذلك الاسم (جزأ الامع هذه الجملة) وقوله (المشتملة) صفة بعد صفة للجملة اى الصلة جملة متصلة مشتملة (على عائد اليه) اى الى ذلك الاسم (فعلى هذا) اى بناء على تعريف الصلة بهذا التعريف (يجوز ان يكون المراد بالصلة) فى تعريف الموصول (معناها الاصطلاحى ولا يلزم الدور) المحذور فانه لما لم يكن الموصول مذكورا فى هذا التعريف الذى عرف به الصلة لم يلزم الدور لانه لم يتوقف معرفة الصلة على الموصول فى التعريف الذى عرفناها به ولما توجه على هذا التعريف ايضا انه وان اندفع بهذا التعريف لزوم الدور لكنهبقى فيه محذور وهو كون ذكر العائد مستدركا فانه لما اعتبر فى الجملة التى اريد اتصالها بالموصول كونها مشتملة على العائد وكان العائد

ايضا مأخوذا في تعريف الصلة واذا اشتملت الصلة الاصطلاحية على هذا
المعنى يكون ذكر العائد بعدها مستدركا لاحالة ليكون هذا التعريف مغنيا
عن ذكره اجاب عنه بقوله (وذكر العائد مع انه مأخوذ في مفهوم الصلة
الاصطلاحية) على تعريف هذا القائل ليس بمستدرك وانما كان مستدركا
اذا لم يحصل منه فائدة اصلا وليس كذلك بل في ذكره مكررا فائدة وهي
(تصرح بما) اي بالمعنى الذي (علم ضمنا) اي في ضمنه لامصرحا وقوله
(مبالغة) مفعول له للتصریح اي قصد تصریح به بعدما علم في ضمن التعريف
لقصد المبالغة (في الاحتراز) اي في الذي قد حصل في ذكره ضمنا (عن مثل اذ
وحيث) اي عن الاسماء التي التزم ذكر الجملة بعدها وليست بموصول فان ذكر
العائد في هذه الجملة التي وقعت بعد اذ وحيث ليس بملتزم و بهذا حصل
الفرق بينهما وبين الموصول فخرجت امثال هذه الاسماء التي يلزمها الجملة
بذكر العائد ولكن ذكره في التعريف على طريق الفضلة اعني بقوله
مستتلة على عائد ذكره ثانيا للاهتمام بشيئه ومن الدين انه لا يلزم من ذكر النسي
مرتين بل مرات اذا كان للاهتمام استدراك منكر وقال العصام ولا يخفى
ما في كلام هذا القائل الذي غير التعريف من التكلف ومع ذلك يلزم عليه
ان يكون ذكر ما لا يتم جزأ في تعريف الموصول لغو دخوله في مفهوم الصلة
يعني في مفهوم الصلة التي عرفت بهذا التعريف فهرب هذا القائل من محذور
ووقع في محذور آخر وهو استتمال تعريف المصنف للموصول على اللغو وهو
ذكر ما لا يتم جزأ اذ لا يلزم عليه حينئذ ان يكتب بقوله ما لا يكون الاصلة
او ان يقول ما لا يذكر الاصلة ثم ان قوله وذكر العائد من محول هذا القائل
والظاهر ان هذا منع لزوم الدور والاستدراك على تقدير ارادة المعنى
الاصطلاحي من الصلة يعني ان لا نسلم لزوم الدور اذا اريد بالصلة معناها
الاصطلاحية وانما يلزم اذا عرفت بالتعريف السابق واما اذا عرفناها بهذا
التعريف فلا دور ولا نسلم ايضا لزوم الاستدراك بذكر العائد وانما يلزم لو كان
ذكره من غير فائدة وليس كذلك وقوله (ولا كانت الصلة الى آخره)
توطئة لقول المصنف وصلته وانما احتاج الى هذه التوطئة لدفع ايهام كون
المقصود من قوله وصلته تعريفا للصلة لكونه في صدد التعريف حيث عرف
اولا الموصول فيوهم كونه في صدد التعريف ان قوله وصلته شروع في تعريف
الصلة لوجود التضاييف بينهما فاراد الشارح ان يدفع هذا الابهام بهذه
التوطئة بان مقصود المصنف بقوله وصلته ليس تعريف الصلة كما توهم لانه
لو كان كذلك لزم بطلان التعريف بكونه غير مانع لكونه تعريفا بالاعم بل

المقصود من ذكره انه لما كانت الصلة اى المذكورة في تعريف الموصول بقوله
 الابصلة (بمعنيها) اى بالعينين اللذين يجوز ارادة احدهما ههنا وهما معناها
 الغوى ومعناها الاصطلاحى الذى عرف به القائل (اعم بحسب المفهوم)
 وان كانت مساوية بحسب التحقق لان الصلة لم تتحقق في الواقع الا بالوصف
 المقصود واما بحسب المفهوم فهى اعم (من ان تكون) جملة (خبرية او خبرية)
 بان تكون انشائية طلبية او غير طلبية لذكر الجملة في التعريف مطلقة (ولا تكون
 بحسب الواقع) اى ولا يجوز ان تكون الصلة في الواقع (الا جملة) خبرية فان
 هذا التخصص لا يفهم من التعريف قوله (والعائد) عطف على والصلة
 اى ولما كان العائد المذكور في التعريف (اعم) ايضا بحسب الفهم (من
 ان يكون ضميرا او غيره) بان يكون الالف واللام او غيره من العائدات (واذا كان
 ضميرا) اى وايضا اذا كان العائد ضميرا (اعم من ان يكون) ذلك الضمير
 (للموصول) بان يكون راجعا اليه (او لغيره والواجب) اى والخال ان الذى
 وجب في الصير الذى اشترط في الصلة (ان يكون ضميرا للموصول) وانما ذكر
 الشارح والواجب اهتماما بشأن كون الضمير ضميرا للموصول لانه متفق عليه
 بخلاف وجوب كون العائد ضميرا لانه مختلف فيه حيث ذهب المالكي الى جواز
 كونه اعم من الضمير لما ذكره في التسهيل بعدم الفرق ^بمضى ان العائد الى المبتدأ
 اعم اتفاقا من ان يكون ضميرا او غيره واذا قيس عليه عائد الموصول بقى على عمومته
 ورجح العصام كونه عاما ههنا ايضا وتبعه صاحب الامتحان وقوله (عينها)
 جواب لما يعنى ولوجوب التخصيصات الغير المفهومة من التعريف عين المصنف
 الصلة (بقوله) (وصلته) وقوله (اى صلة ما لا يتم جزأ الابصلة وعائد)
 تفسير لمرجع ضمير وصلته وانما فسر الضمير بهذا ولم يجعله راجعا الى الموصول
 كما هو الظاهر لانه قريب بالنسبة الى الموصول ولان السبب لتعيين الصلة انما هى
 الصلة التى ذكرت في تعريف الموصول والتصریح بها في المرجع انما يحصل
 بذكره مفعلا بذكره محملا ولا يحصل الذكر التفصيلي الا بالارجاع الى مذكور
 في التعريف وقوله (جملة خبرية) خبر المبتدأ وهو صائته وقوله (وما في معناها)
 كاسمى الفاعل والمفعول (كعطف التلقين الذى هو عطف قول القائل على
 قول القائل الآخر نحو قوله تعالى قال ومن ذريتي يعنى ان الصلة ليست
 منحصرة بالجملة الخبرية التى هى المركبة بالتركيب الاسنادى الخبرى بل مراد
 المصنف بها انه اعم من ان تكون مركبة بالتركيب الاسنادى الخبرى او بالتركيب
 الغير الاسنادى بقرينة قوله بعده وصلة الالف واللام اسم الفاعل واقتصار
 المصنف على الجملة الخبرية لكونها اصلا في الصلة لان الذى والى وغيرهما

من الموصولات وضعت لجمالها صفة للمعرفة بواسطتها لان الجملة نكرة لا تكون صفة للمعرفة فحمل اخوات باب الذى عليها وانما وجب ان تكون خبرية لان الانشائية كالامر وانتهى غير موضحة للموصولات والصلة يجب ان تكون موضحة لها وقوله (والعائد) مبتدأ وقوله (ضمير) خبره اى العائد الذى ذكر فى ضمن تعريف الموصول هو ضمير فقط وقوله (لا خبر ضمير) نأكد للقصر المستفاد من سوق الكلام اى المراد بالعائد هو الضمير لا غيره من العائدات وقوله (له) ظرف مستقر صفة للضمير اى ضمير كائن له وقوله (اى للموصول) تفسير لمرجع الضمير المجرور وقوله (لا لغيره) تفسير للتخصيص المستفاد من سوق الكلام لاجل التعينات الثلاثة احدها تعيين الصلة للجملة الخبرية فافاده بقوله وصلته وثانيها تعيين العائد للضمير فافاده بقوله والعائد ضمير وثالثها تعيين الضمير لكونه للموصول فافاده بقوله همناله ولما كانت الالف واللام الداخلتان على اسم الفاعل او المفعول معدودتين من الموصولات لكونيهما اسمين ولم تكن صلتيهما جملتين فى الحقيقة بل فى معنى الجملة اراد ان يبين صلتيهما فقال (وصلة الالف واللام اسم الفاعل او المفعول) وانما لم تكن صلتيهما جملة مع انها هى الاصل فيها (لان اللام الموصولة شبيهة باللام الحرفية) اى فى الصورة فتكون اسما فى الحقيقة وحرفا فى الصورة (فجملت) لذلك (صلتيهما) اى صلة اللام (ما) اى افظا (كان جملة معنى) لكونها مشتملة على المسند والمسند اليه والاسناد التام لان اسم الفاعل مشتمل على الفاعل الراجع الى اللام وعلى الحدث المسند به وكذلك اسم المفعول مشتمل على نائب الفاعل المرفوع وعلى الحدث وكان اصل صورتيهما جملة فعلية لكن جمعت (مفردا صورة) اى من حيث الصورة اوفى الصورة (عملا بالحقيقة والشبه جميعا) اى ليحصل العمل بالحقيقة وبالشبه بان اعتبرت حقيقتيهما حتى جعلت صلة لان الصلة من افراد الجملة واعتبر افرادها فى الصورة لكون الموصول الداخلى عليها فى صورة الحرف وقال العصام ليس تعرض المصنف لصلة الالف واللام لعدم دخولها فى تعريف الصلة فانها داخلة فى تعريف الصلة لان هذا الاسم الذى هو فى صورة اسم الفاعل او المفعول جملة سبكت وصيغت على تلك الصورة بل تعرض لها لبيان ان صلة اللام الموصول هذه الجملة من بين الجمل والاولى للمصنف ان يقيد بقوله فقط لوجود الاحتراز عن اسم التفضيل والصفة المشبهة من بين الصفات لانهما لبعدهما عن الفعل لا يكونان صلة انتهى وحاصل مراده ان فائدة الخبر فى قوله وصلة اللام امر ان احدهما تعيين صلتيه من بين الجمل وثانيهما تخصيصه باسم الفاعل والمفعول فبهتفاد الاول من كلام

المصنف على ما قرره والثاني من اشارة الكلام بمعونة القاعدة المقررة بان السكوت في محل البيان يفيد الحصر ولما سكنت عن نحو قوله مثل اسم الفاعل وعن قوله او نحوهما او وامثالهما ففهم منه الحصر ولذلك قال المحشى والاولى ثم شرع المصنف في تعداد الموصولات فقال (وهي) وفسره الشارح بقوله (اي الموصولات) ثلاثيهم ارجاعه الى الصلصلة في اول الوهلة وان لم يصح رجوعه اليها بعد ايراد الخبر (الذي) اي لفظ الذي حال كونه موضوعا (للفرد المذكور) (والتي) حال كونه موضوعا (للفرد المؤنث) (واللذان) حال كونه موضوعا (لثنائي المذكور) (واللتان) حال كونه موضوعا (لثنائي المؤنث) ولما توهم ان اللذان واللتان مبنيان على الالف في كل الاحوال كما هو مقتضى كونهما من المبنيات اراد بيان حالهما فقال (ويكونان) اي ويكون لفظ اللذان واللتان مقارنين (بالالف) وقوله (في حانة الرفع) تعيين لكونيهما بالالف يعني لامطلقا بل اذا استعملا في مقام الرفع (والياء) اي يكونان بآياء (في حاتي النصب والجر) (والاولى) ولما كان هذا اللفظ مرسوما بالواو بعد الالف والتبس بانه هل يقرأ الواو حتى يقرأ على وزن طوبى كما كانت عليه موثث الاول او لا يقرأ الواو فيكون ارتسامه به لبيان ضمة الهمزة كما في اولئك اراد الشارح دفع هذا الالتباس فقال (على وزن العلى) يعني انه يضم الهمزة من غير وصل حال كونه موضوعا بالاشراك (يلجع المذكور والمؤنث) يقال الذي اللذان الاول والتي اللتان الاولى (الا انه) اي لافرق بين الوضعين الافرقا وهو ان لفظ الاول (في جمع المذكور) اي استعماله فيه (اشهر) من استعماله في جمع المؤنث (والدين) بالياء الساكنة المكسورة ما قبلها والنون المفتوحة وجاء الذون بالواو الساكنة المضوم ما قبلها وجاء الذين وكذا اللذان واللتان بخذف النونات اذا طالت صلتها كذا في الامتحان ولم التبس لفظ الذين بلفظ اللذين في الثانية اراد دفعه بقيد قوله (كالثلاثين) وقوله (كلاهما لجمع المذكور) يعني الذين والثلاثين كلاهما لجمع المذكور لكن الاول جمع من لفظه والثاني جمع من غير لفظه كما قيل في الحاشية ان الثلاثين رفعوا ونصبوا وجر جمع الذي من غير لفظه ويخذف نونه فيقال الاثني بهمزة بعدها ياء ساكنة كالتقاضى وهو قليل وقد جاء اللاؤن رفعاً والثلاثين نصباً وجرأ انتهى وقد اهمل الشارح ذكر هذا الثقل واهمل ايضا ما ذكره في الامتحان من ان الاولى والذين مختصان باولى العلم فلا يقالان في غيرهم ولا يخفى ان الشارح العلامة معذور في هذا الاهمال لاهمال المصنف له (والثاني) (باليهمزة والياء) اي حال كونه بالهمزة المكسورة وبالياء الممدودة بعدها (واللاء) حال كونيهما (باليهمزة المكسورة فقط) اي من غير ياء بعدها (واللاي) (بالياء فقط) اي من غير همزة وقوله (مكسورة) يعني حال كون

تلك الياء (مكسورة اوساكنة) اى وهما لغتان فيها لكن اللغة الثانية فرع
 للاولى ولذا قال (اجراء للوصل) اى وصل كلمة اللامى (بحرى الوقف) وهذا
 الاجراء جائز وواقع كما قرى متواترا قوله تعالى لقد كان لسبأ في مسكنهم يسكون
 الهمزة في لسبأ (لجمع المذكر والمؤنث) يعنى حال كون كل من الكلمات الثلاث
 موضوعة لجمع المذكر والمؤنث (الا انها) اى لكى استعمال تلك الثلاث (في جمع
 المؤنث اشهر) من استعمالها في جمع المذكر على عكس لفظ الاولى (واللاتى
 واللواتى) (لجمع المؤنث) يعنى حال كونهما موضوعتين لجمع المؤنث ومختصتين به
 (و) (جاء في اللاتى) (اللات) (بحذف الياء وابقاء الكسرة على التاء) وهذا فرع للغة
 الاولى وقوله (و) (فى اللواتى) الخ فرع للثانية يعنى وجاء فى اللواتى (اللواتى) (بحذف
 التاء والياء معا) وحاصل ما ذكره الشارح ان المصنف قد ذكر ههنا ثمان لغات
 وهى الاولى والذين واللائين واللاء واللاى واللاتى واللواتى مع فروعات
 بعضها لفظان منها مختصان في جمع المذكر وهما الذين واللائين ولفظان
 منها مختصان في جمع المؤنث وهما اللاتى واللواتى واربعة منها مشتركة فيهما
 لكن يفرق بينهما بزيادة الشبهة وقلتها فان الاولى منها اشهر في المذكر واللاتى
 مع فرعيها اشهر في المؤنث (وما) عطف على ما قبله اى الموصولات ما اذا كان
 مقارنا (بمعنى الذى) اى معناه معنى الذى وهذا بيان ما به الاشتراك بين ماو بين
 من وهو كونهما بمعنى الذى وقوله (فيما لا يعقل) لبيان الافتراق بينهما وهو
 كون ما مستعملا فيما لا يعقل وقوله (غالبا) لتقييد الاستعمال فيما لا يعقل بانه اكثرى
 لا كلّى واما استعمال من فيما يعقل فكلّى وقوله (نحو عرفت ما عرفته) مثال
 للاستعمال الغالبى فيما لا يعقل لان معنى ما فى ما عرفته ليس من ذوى العقول
 واما مثال استعماله فيما يعقل فهو ما قال (وجاء فيما يعقل) اى وقد استعمال لفظ
 ما بعد كونه بمعنى الذى فيما يعقل (نحو والسماء وما بناها) حيث ورد في هذه
 الآية وما بناها مستعملا بما مع ان المقام يقتضى ان يستعمل فيها بمنى لانه عبارة
 عن الله عز وجل (ومن) عطف على ما قبله وقوله (ايضا بمعنى) بيان لما به
 الاشتراك بينهما وهو كونهما بمعنى الذى وقوله (فحين يعقل) لبيان ما به الافتراق
 ايضا وهو كونه مختصا فحين يعقل ثم شرع الشارح في بيان احكامهما المشتركة
 بينهما فقال (ويستوى فيهما) اى فى ما ومن (المفرد والمثنى والمجموع والمذكر
 والمؤنث) اى يكون كل منهما عبارة عن مفرد نحو وما آذاك حجرا واحدا وحجران
 او احجار وكذلك يقال ومن آذاك زيدا وزيدان اوزيدون او هندا او هندان
 او هندات (و اى) عطف على ما قبله ايضا وهو (بمعنى الذى) كما فى الاولين
 (نحو اضرب ايهم فى الدار اى اضرب الذى فى الدار) وهذا للمذكر (و اية)

للمؤنث حيث قال (بمعنى التي نحو اضرب ايتهن في الدار اي اضرب التي في الدار)
(وذو الطائبة) يعني لفظ ذو ايضاً من الموصولات ثم فسر الشارح لفظ الطائبة
بقوله (اي المنسوبة الى بني طي) وانما نسبت اليهم (لاختصاص مجيئها) اي
مجئ ذو (موصولة) اي حال كونها موصولة كسائر الموصولات (بلغتهم)
اي بلغة بني طي وهو ايضاً (بمعنى الذي) اذا استعملت صفة للمذكر (او التي)
اي بمعنى التي اذا استعملت صفة للمؤنث (قل الشاعر * وبئر ذو حفرت
وذو طويت) اوله * فان الماء ماء ابي وجدى * وقوله بئر عطف على قوله ماء ابي
فيكون ذو صفة او مبتدأ او خبر له وذو في الموضعين اسم موصول بمعنى التي
وحفرت صفة المتكلم صلته والعائد الى الموصول محذوف كما فسر بقوله
(اي التي خفرتها) والموصول مع صلته خبر للمبتدأ وذو طويت عطف على
ذو حفرت كما قال (والتي طويتها) ويقال طويت البئر اذا بنيتها بالحجارة ولا يخفى
ما في قوله فان الماء ماء ابي وفي قوله وبئر ذو حفرت من الحصر الادعائي المستلزم
للمدح كما هو الانسب لمقام الافتخار (وذا بعدما) اي بعض الموصولات لفظاً اذا
حال كونه بعدما (الكائنة) اشارة الى ان قوله (للاستفهام) ظرف مستقر صفة
لما بتقدير المتعلق معرفة مثاله (نحو ما ذا صنعت اي ما الذي صنعت) وسيأتي
اعرابه في مقام التفصيل (والالف واللام) اي وبعض الموصولات الالف
واللام و اشار الشارح بتفسيره بقوله (اي مجموعهما) الى ان المختار في الالف واللام
الموصول هو كون مجموعهما اسم موصول كذا في شرح المفتاح للشريف
والتقاضي لانه اللام وحده على ما هو المختار في حرف التعريف فلي هذا فالوجه
ان يقول وال كهل كذا في الامتحان ثم اشار الى معانيهما بقوله (بمعنى الذي) اي
اذا دخلا على اسم الفاعل او المفعول المفردين المذكورين (او التي) او بمعنى التي
اذا دخلا على مؤنثهما المفرد (او المتني) اي بمعنى اللذان واللتان اذا دخلا على
ثنتينهما مذكر او مؤنث (او المجموع) اي بمعنى الذين واللاتي اذا دخلا على جمعهما
مذكر او مؤنث ايضاً ولما فرغ المصنف من تعداد اسماء الموصول اجاباً لا شرع
في بيان مسائلها فقال (والعائد المفعول) (اي العائد الذي لا يتم الموصول)
جزأ (الابه) وهذا اشارة الى ان الالف واللام للعهد الخارجى بان يكون المراد
من العائد ما سبق ذكره صريحاً في تعريف الموصول الذي هو من شروط الموصول
جزأ تاماً وقوله (اذا كان مفعولاً) اي اذا كان العائد مفعولاً لصفة قيد لجواز
الحذف وقوله والعائد مبتدأ أو جملة (يجوز حذفه) خبره وقوله (اذا لم يمنع مانع)
اشارة الى ان جواز الحذف مقيد بشرط وهو عدم المانع للمانع والحذف والمانع
للمحذف هو كون العائد ضميراً منفصلاً واقعاً بعد الانحو الذي ما ضربت

الا اياه فيشذ لا يجوز حذفه اذ لو حذف لا يعلم ان العائد الى الموصول هل هو
 المنفصل الذي بعد الا او الضمير المتصل قبل الا فيغوت الغرض الذي لاجله
 الانفصال فعدم جواز الحذف ههنا لما منع وكذا عائد الالف واللام فانه لا يجوز
 حذفه لما منع وهو خفاء كونهما موصولا والضمير احد دلائل موصوليتهما
 ولو حذف الضمير خفي علينا انهما موصول او حرف تعريف كذا في حاشية
 العصام ولهذا قيد بقوله اذا لم يمنع مانع ثلث لا يرد ذلك وقوله (لانه فضلة) دليل
 لاختصاص جواز الحذف في العائد بالمفعول يعني انه انما يجوز الحذف في العائد
 بالمفعول دون غيره لان المفعول فضلة فلا يسالى بذكره مع ان الاجاز مطلوب
 وقوله (الا اذا كان فاعلا) دليل لعدم جواز الحذف في غير المفعول واسارة
 الى ان القصر المستفاد منه قصر اضافي يعنى بالنسبة الى الفاعل لا الى غيره من
 المرفوعات والمجرورات وقوله (لكونه عمدة) دليل لعدم جواز الحذف في الفاعل
 يعنى ان جواز الحذف يختص بالمفعول دون الفاعل لان الفاعل لما كان عمدة
 لم يحز حذفه والمفعول لما كان فضلة يجوز حذفه وانما حل الشارح العلامة
 القصر المستفاد من مفهوم كلام المصنف حيث قيد العائد بالمفعول لئلا يرد
 على القصر لزوم جواز حذف المبتدأ والمجرور لانه يجوز حذف المرفوع اذا كان
 مبتدأ بشرط ان لا يكون الخبر جملة نحو الذى هو زيد يقوم غلامه ولا طرفا
 نحو الذى هو فى داره ويجوز حذفه ايضا اذا كان مبتدأ فى صلة اى نحو قوله
 تعالى ايهم اشد على الرحمن اى ايهم هو اشد كما سيجى او اذا كان مبتدأ وطا
 صلته كقوله تعالى وهو الذى فى السماء اله وفى الارض اله اى وهو الذى هو
 فى السماء اله والمطال الصلة بالعطف عليه جاز حذفه وكذا يجوز حذف المجرور
 بشرط ان ينجر بحرف متعين تطلبه الصلة وتتعدى به نحو قوله تعالى فاصدع
 بما توهمر ولما تعين توهمر فى التعدية بالياء تطلبه فكان تطلبه قرينة للمحذوف اى
 بما توهمر به او بشرط ان ينجر باضافة صفة ناصبة له تنديرا نحو الذى انا ضارب زيد
 فان انا مبتدأ وضارب زيد خبره والجملة صلة للموصول والعائد اليه محذوف
 وهو ضاربه واعلم ان تخصيص المصنف جواز الحذف فى المفعول قطعاً ومنه
 لمعداه خلاف الواقع بل اللازم عليه ان يقول وحذف العائد بالمفعول كثير
 وحذف المبتدأ والمجرور قليل كما قال البيضاوى فى من الامتحان حيث قال
 وكثر حذفه مفعولا وقل مبتدأ ومجرورا وصوبه شارحه البركوى فى زيادة لفظ
 وكثر حيث قال فى الامتحان وقد اصاب يعنى المصنف فى زيادة الكثرة اذ لو لاها
 لاوهم اختصاص الجواز واعتذار الشارح العلامة عن المصنف بحمل القصر
 على الاضافى بقوله الا اذا كان فاعلا لثلاثيختص عدم الجواز بمعدا المفعول حيث

خصص عدم الجواز بالفاعل ليدخل حكم المبتدأ والمجرور المذكورين في جواز الحذف ولذا قال العصام ولا ينبغي ان عذر التقييد ضعيف والاولى ان الحذف فيه اكثر انتهى ويمكن ان يعتذر بان مراد المصنف بالجواز بلا شرط وهو الجواز المترتب على كونه فضلة واما كثرة الوقوع وقلته فشيء آخر ولا شك ان الجواز فيما عداه مشروط بالشرائط المذكورة فان قلت ان الجواز في العائد المفعول مشروط ايضا بعدم المانع كما قيده الشارح قلت المانع الذي قيده به ليس بمانع الجواز لان علة الجواز وهي كونه فضلة باقية والمانع الذي يكون عدمه شرطا هو مانع الوقوع والوقوع اخص من الجواز ولا يلزم ان يكون شرطا لاخص شرطا للاعم بخلاف الشروط المذكورة للمبتدأ والمجرور لانها شروط للجوار كما افصحته عبارة العصام حيث قال وحذف المرفوع اذا كان مبتدأ يجوز بشرط ان لا يكون الخ حيث جعل الشرط متعلقا بالجوار والله اعلم ثم قال (نحو قوله تعالى الله يسطر الرزق لمن يشاء ويقدر اى لمن يشاءه) يعنى ان المفعول العائد الى من محذوف في هذه الآية ثم المصنف لما وسط مسئلة الاخبار بالذى بين مقام الاجال والتفصيل اتجاها للنحاة اراد الشارح بيان فائدة توسيطهم لها فقال (اعلم ان النحاة وضعوا بابا يسمونه باب الاخبار بالذى) مع ما يلحق به كالتى (او ما يقوم مقامه) اى او ما يقوم مقام الذى يعنى به الاف واللام (ومقصودهم) اى مقصود النحاة (من وضعه) اى من وضع هذا الباب (تمرين المتعلم) وفي القاموس مرنه تمرينا فتمرن در به فتدرب انتهى واتسدتب التعود اى انقاه في المهالك حتى تعود الجرأة كما هو عادة افرسان في تعليم الفرس فعنى تمرين المتعلم تعوده في الجملة بالقاء فكره في المسائل العميقة كما قال (فمما تعلمه في هذا الفن من المسائل وتذكيره) اى لتذكير المتعلم (اياها) اى تلك المسائل لانه مبر ان يعلم به مراتب المتعلمين في الاستحضار والسرعة في الانتقال ولانه لا بد في الاخبار بالذى من تذكيره كثير من المسائل مثلا لا بد من تذكير الحال والتيسير بانه يجب ان يكونا نكرتين حتى يعلم انهما لا يخبر عنهما وان المجرورين بحتى وكاف التشبيه لا يقمان مضمرين حتى يعلم انهما لا يخبر عنهما وان ضمير الشأن يجب تقديره لغرض الابهام قبل التفسير حتى يعلم انه لا يخبر عنه وعلى هذا فقس غيره (فانهم) اى فان النحاة (اذا قالوا لاحد) من المتعلمين (اخبر عن اسم الفلانى في الجملة الفلانية بالذى بعد يانهم) له لانه قبل البيان تجيز وهو غير جائز (طريقة الاخبار به) اى بالذى (لا بد له) اى لذلك المتعلم (من تذكر كثير من مسائل النحو) اى بما يجوز فيه التقديم والتأخير وما لا يجوز وما لا يجوز فيه الاضمار وما لا يجوز كما اشرنا فيما سبق الى نبذة منها (وتدقيق النظر) اى لا بد له ايضا من تدقيق

النظر (فيهما) اى في تلك المسائل (حتى يعلم) بسبب التدقيق. (ان ذلك
 الاخبار في اى اسم) من الاسماء (يصح وفي اى اسم) منها (يستمع) كما سطلع
 عليهما واذا كان الامر كذلك (فاراد المصنف) لهما السبب (الاشارة
 الى هذا الباب فقال) (واذا اخبرت) وتفسير الشارح لقوله اخبرت بقوله
 (اى اذا اردت ان تخبر) للاشارة الى ان اخبرت ههنا مجاز مرسل تبجي بذكر
 المسبب الذى هو اخبرت وارادة السبب الذى هو ارادة الاخبار وفائدة المجاز ههنا
 بيان قوة القصد والارادة للاخبار بانه لا يتخلف الفعل المراد عنها واما القرينة
 المنعنة عن ارادة معناه الحقيقى فهو ان اخبرت لما كان بصيغة الماضى افاد تحققي
 الاخبار والخال انه لم يتحقق بعد بل سيتحقق بعد هذا وقوله (عن جزء جملة)
 متعلق بخبر وتفسير للمخبر عنه بانه يكون جزء جملة كالمبتدأ والخبر والمفعول
 (بالذى) وتفسير الشارح بقوله (اى باستعانة الذى اوتى او الالف واللام)
 للاشارة الى ان الباء فى بالذى للاستعانة كالباء فى كتبت بالقلم من قبيل الاستعانة
 على الفعل بالآلة وايضا فيه اشارة الى ان المراد بالذى اعلم من التى وغيرها
 من الموصولات فكأنه قال اذا اخبرت باستعانة الذى واخواته وبما يقوم مقامه
 قال العصام ان قوله وما يقوم مقامه هو الالف واللام واما باقى الموصولات
 فلاظهاره ان يجرى هذا الاخبار فى كلها اى فى نحو التى والذات والذين وكذا ما
 ومن وقوله (فان الباء ليست صلة للاخبار) بيان اوجه حل الباء على الاستعانة
 دون الصلة وقوله (لان الذى) الخ علة لقوله ليست بصلة يعنى ان كون الباء
 فى قوله بالذى يحتمل ان تكون صلة لقوله اخبرت وان تكون الاستعانة لكن
 الظاهر انها ليست بصلة لانها لو كانت صلة يلزم ان يكون لفظ الذى مخبرا بها
 وليس كذلك بل مقتضى المقام ان الذى مخبر عنها لا مخبر بها فقوله لان الذى
 (مخبر عنها لا مخبر بها) دليل للمقدمة الاستثنائية الرافعة وانما قلنا ان الظاهر
 هذا لان المفهوم من كلام العصام جواز الحمل على الصلة بان يفسر قوله بالذى
 بقوله بما يعبر عنه بالذى يعنى ان المراد اذا اخبرت باسم الذى يعبر عنه بلفظ
 الذى فعلى هذا لا يكون المخبر عنه الاسم الذى يعبر عنه بالذى فيكون الذى
 مخبرا به فحينئذ يكون الباء صلة للاخبار وقوله (صدرتها) جواب لاذ (اى)
 اذا اردت الاخبار بالذى (اوقعت كلمة الذى او ما يقوم مقامها فى صدر الجملة
 الثانية) يعنى الجملة الحاصلة بعدها الاخبار وانما فسر صدرتها بقوله اوقعت
 الى آخرها لعدم تأنى معنى التصدير فى الحقيقة لان التصدير عبارة عن جهل شئ
 فى صدر شئ وفيه تعجم الضمير بارعا الى الذى والى ما يقوم مقامه وتعيين
 المضاعف الى الذى اضيف اليه المصدر المذكور فى ضمن التصدير (وجعلت

موضع الخبر عنه (قوله ا) اي في موضع ما هو (اشارة الى ان قوله مع موضع مفعول
 فيه جمعت وتفسير الخبر عنه بقوله ما هو (مخبر عنه) اشارة الى ان الما ادبا الخبر
 عنه هو الذات الذي قصد الاخبار عنه حال كون ذلك القصد (ب) ماسته نة
 (الذي في الجملة الثانية) بجهة ~~مخبر~~ معلومة في الجملة الاولى التي كان فيها قبل
 قصد الاخبار وان كان معلوما فيها بجهة اخرى وفي تفسير الخبر عنه بقوله
 بما هو مخبر عنه اشارة الى ان المراد به هو الذات التي تكون مخبرا عنه في الجملة الثانية
 وان اطلاق الخبر عنه عليه مجاز اولى باعتبار ما يؤل اليه لانه باعتبار وجوده
 في الجملة الاولى قبل الاخبار ليس بمخبر عنه فلم يكن موضعه ايضا موضع الخبر عنه
 الحقيقي ثم اشارة الى كون هذا الوضع ليس بموضع الخبر عنه الحقيقي بقوله
 (يعني) اي يريد المصنف بقوله وجعلت موضع الخبر عنه (في موضعه الذي
 كان) اي ذلك الموضع (له) اي الذات الذي يكون مخبرا عنه في الجملة الثانية
 اي في المسأل وقوله (في الجملة الاولى) متعلق بكان يعني كان ذلك الموضع
 موضعها في الجملة الاولى وقوله (ضميراتها) مفعول ثان لجمعت وقوله (اي
 الكلمة الذي) تفسير لمرجع الضمير في لها مع التنبيه على ان تأنيث الضمير تأويل
 الكلمة (واخرته) وقوله (اي المخبر عنه) تفسير لمرجع الضمير المنصوب
 في اخرته وقوله (عن الضمير) للاشارة الى المؤخر عنه اي اخرت اللفظ الذي
 يكون مخبرا عنه في الثانية حيث وضعت موضعه الضمير الراجع الى كلمة الذي
 (خبرا) (نصه على الحال) اي قوله خبرا منصوب دلي انه حال من الضمير
 المنصوب في اخرته يعني اخرت الخبر عنه عن الضمير الراجع الى كلمة الذي حال
 كون ذلك المؤخر خبرا للبتداء الذي هو الموصول (او ضمن اخرته) يعني يحتمل
 ان يكون في نصب خبرا توجيه آخر وهو كونه مفعولا ثانيا لآخرته على تضمين
 اخرت يعني (معنى جعلته) لان التأخير عبارة عن جعل الشيء مؤخرا عن الشيء
 الآخر فجازان يريد به معنى جعلته (خبرا متأخرا) والحاصل ان الاخبار الذي
 يحصل بعده اشياء بتصدرته الذي وبوضعه الضمير الراجع الى الذي في موضع
 الاسم الذي اراد اخباره وتأخيرك لذلك الاسم عن ذلك الضمير وبجعله اياه
 خبرا عن ماصدر من الموصول ثم مثل له مثلا لافعال (واذا اخبرت) وزاد الشارح
 ههنا كلمة (مثلا) احترازا عن التخصيص في المفعول (عن زيد من) (جـ لـ)
 (ضربت زيدا) والتفسير بتوسط الجملة بين من وبين مدخولها للاشارة
 الى ان المراد من ضربت زيدا لفظه ولما ذكر المصنف موضع التمثيل على طريق
 الاجمال اعتمادا على التفصيل السابق اراد الشارح ان يذكره تفصيلا ففعل
 (بكلمة الذي) يعني اذا اردت الاخبار عن زيد بكلمة الذي (واقفها) اي

اوقعت كلمة الذي (في صدر الجملة الثانية) يعني الجملة التي تحصل بعد الجعل
 المنصوص (وجعلت في موضع ما) اي في موضع الاسم الذي (هو مخبر عنه)
 اي كان مخبرا عنه واخرته وبقي موضعه خاليا وذلك الموضع (في هذه الجملة)
 اي في الجملة الثانية التي اريد تحصيلها (اعني) اي اريد بذلك المخبر عنه الذي
 اخر وبقي موضعه خاليا (زيدا) اي لفظ زيدا اي الذي كان مفعولا في الجملة
 الاولى وهذا التفسير الثاني وهو قوله (والمراد بموضع) مبني على ان المراد
 بموضع المخبر عنه (محله الذي كان) ذلك المحل (له) اي للمخبر عنه (في الجملة
 الاولى) يعني في جملة ضربت زيدا (وهو) اي ذلك المحل (محل المفعول
 من ضربت) فيكون المراد بالموضع محل الاعراب الذي وجد فيه المفعول
 لاذات المفعول والحاصل انك اذا جعلت في موضع ما هو مخبر عنه سواء كان
 موضع المؤخر في هذه الجملة او موضع زيد المفعول في الجملة الاولى (ضمير الذي)
 اي راجعا الى الذي (واخرت المخبر عنه اعني زيدا) في المثال المصنوع
 (وجعلته) اي وجعلت ذلك المؤخر (خبرا عن الذي) (قالت الذي ضربته
 زيد) والواو في قلت ليس في نسخة الكافية لان قلت فيها جواب لقوله واذا
 اخبرت فلا يقتضي الواو واما اعتبار مزج الشارح للام المصنف مع كلامه فيقتضي
 الواو لانه على هذا معطوف على جعلته الذي هو بعض من كلام السارح
 ولما اختص الاختصار بالالف واللام في الجملة الفعلية من الجملة اراد المصنف
 ان ينبه عليه فقال (وكذلك) وفسره السارح بقوله (اي مثل الذي) للاشارة
 الى ان الكاف في كذلك بمعنى المثل والى ان اسم الاشارة اشارة الى لفظ الذي
 والكاف ان كانت حرفا تكون ظرفا مستقرا على انه خبر مقدم وقوله (الف
 واللام) مبتدأ مؤخر كذا في المعرب ويحتمل ان تكون الكاف اسمية مع بقاء
 خبريته ويبعد ان يكون مبتدأ لان الفائدة من هذا الخبر افادة كون الف واللام
 مثل ذلك لان الجهل في حكمهما في جواز الاخبار لا في نجس الامثال
 لكلمة الذي في هذا الحكم وقوله (في الجملة الفعلية) يجوز ان تكون ظرفا
 مستقرا مرفوعة المحل على انها صفة الف واللام او ظرفا مستقرا منصوبة
 المحل على انها حال من الف واللام كذا في زبني زاد وقوله (خاصة)
 حال من الجملة الفعلية يعني ان الف واللام اللتين تدخلان في الجملة
 الفعلية حال كونهما خاصة فحكمهما في جواز الاخبار عن جزء من اجزاء
 تلك الجملة مثل حكم الذي في الجواز وفي الكيفية المنصوصة وهو بان تصدر
 الف واللام وبان تجعل موضع المخبر عنه ضميرا للف واللام وبان تؤخر المخبر
 عنه خبرا له مثالا اذا اردت الاخبار عن زيد في ضربت زيدا بالالف واللام

ابدلت الفعل الذى هو ضربت الى اسم الفاعل او الى اسم المفعول فتقول
 فى الاول الضاربة انا زيد وفى الثانى المضروب لى زيد وعلى جواز الامر بن
 من اخذ اسم الفاعل ومن اخذ اسم المفعول بـ المصنف بصورة الدليل فقال
 (ليصح بناء اسم الفاعل او المفعول منها) اى الجملة الفعلية والافليس
 من دأب المصنف تعليل المسائل كتابه عليه العصام ثم اللام فى ليصح متعلق
 بالاشتراط المتفهم من الكلام السابق يعنى انما يشترط كون صلته جملة فعلية
 ثم اراد الشارح ان يبين علة اختصاص الالف واللام فى هذا الحكم بالجملة
 الفعلية فقال (فان صلة الالف واللام لا تكون الا اسم الفاعل او) (اسم المفعول)
 كما عرفت فيما سبق فلا تكون غيرهما من الاسماء والافعال والجمال صلة لهما
 فاذا انحصر جواز صلته بهما لزم ان يكون ان كل ما يمكن ان يؤخذ منه اسم الفاعل
 او المفعول يجوز ان يكون صلة لهما وان لا يمكن اخذهما منه لا يجوز ان يكون
 صلة لهما والجملة الاسمية لا تجوز ان تكون صلة لهما لانها لا يمكن اخذها منه
 فان قلت يجوز ان يخبر عن زيد فى مثل زيد قائم وفى زيد اخوك فانه يجوز بناء اسم
 الفاعل منه قلت لا يجوز بناؤه بحيث يصح كونه صلة للالف واللام لانه انما
 يصح لو قال القائم زيد او المؤخيك زيد وليس كذلك بل يقال الهو قائم والهو
 مؤخيك والضمير لا يصح ان يكون صلة فعلى هذا لزم ان بقيد قولنا كل ما يمكن
 بقولنا بحيث يصح كونه صلة للالف واللام ولما كانت علة الجواز امكن اخذهما
 ولم يمكن الاخذ من كل الجمل بل من بعضهما اراد الشارح ان يذكر شروط الامكان
 الاخذ فقال (ويمكن ان يؤخذ اسم الفاعل من الفعل المبني للفاعل واسم المفعول)
 اى كذا يمكن ان يؤخذ اسم المفعول (من الفعل المبني للمفعول) لا مطلقا
 بل (بشرط ان يكون الفعل الذى تتضمنه الجملة الفعلية متصرفا) اى ما يجى منه
 الفاعل والمفعول بصفة مخصوصة وانما اشترط هذا (اذ تعتبر المتصرف) اى
 لان الفعل الذى لا يتصرف (نحو نيم و بئس وحيد او عسى وليس لا يجى منه)
 اى غير المتصرف (اسم فاعل ولا مفعول) فاذا لم يجى منه باسم فاعل ولا مفعول
 لم يمكن اخذه منه واذا لم يمكن اخذهما منه (فلا يخبر بالالف واللام عن زيد)
 مثلا (فى ليس زيد منطلقا) ولا يخفى ان هذا شرط وجودى فشرع فى بيان
 شرط آخر عدى فقال (وبشرط ان لا يكون فى اول ذلك الفعل) اى الفعل
 الذى اريد الاخبار عن احد اجزائه بالالف واللام (حرف لا يستفاد من اسمى
 الفاعل او المفعول معناها) اى معنى تلك الحروف ومثال الحروف التى لا يستفاد
 معناها منهما (كالسين وسوف وحرف النفي والاستفهام فلا يخبر باللام عن
 زيد) اى الداخلة (فى جملة سيقوم زيد) وكذا سوف يقوم ولا يقوم وهلى يقوم

وانما لم يخبر بها من اجزاء هذه الجملة (فانه اذا نى اسم الفاعل من سيقوم) اى مثلا (يكون) ذلك المبنى (قائما) اى دال على مجرد نسبة القيام الى الفاعل من غير دلالة على الزمان المستقبل ومن غير دلالة على معنى السين الدنى هو تقريب الاستقبال (فيفوت معنى السين) الدنى هو الغرض من تصدير المضارع به وفى حاشية العصام ان فيه بحال ان السين تفيد التأخير كما ان صيغة المستقبل تفيد ذلك وصيغة الماضى تفيد التقديم فاذا لم يبالوا فى الاحبار بالالف واللام يفوت الزمان الدال عليه الجملة جازا لا يبالوا بفوت ما يفيد السين او سوف فانه بمنزلة الزمان ولانه يجوز ان يؤخذ من الفعل المبنى اسم الفاعل المعدول فيقال فى الاخبار عن زيد فى لا يقوم زيد لا قائم انتهى واقول حاصل بحثه ان الشارح لما اشترط جواز الاخبار بالالف واللام بعد كون الفعل محلى بالسين وسوف وحرف النفي وغيرها واثبت هذا الاشتراط بانه لو جاز كون الفعل على تلك الصفة وارىد اشتقاق اسم الفاعل والمفعول منه لغات الغرض من تلك الحروف لانه لم يمكن اشتقاق احدهما من الفعل الدنى لتحلى بهذه الحروف مع بقاء المعنى المستفاد منها توجه عليه نقض بان يقال ان استدلال الاشتراط بهذا الدليل باطل لان هذا الدليل بعينه جار فى اسم الفاعل او المفعول المشتقين من الفعل الماضى او المستقبل لانه لم يمكن ايضا اشتقاق احدهما من احدا الفعلين مع بقاء زمانيهما المعين مع انهما جازان واجيب بدعوى الفرق بينهما بان النحاة لم يبالوا بفوت ما يفيد الفعل من الزمان المعين ورد بانه اوجاز عدم مبالاةهم بفوت ما يفيد الفعل من الازمنة فلم لا يجوز عدم مبالاةهم ايضا بفوت ما تفيد تلك الحروف ويمكن ان يجاب بابطال الفوت اعنى فوت الغرض المستفاد من الازمنة فى الفعل المجرد بان اسم الفاعل والمفعول وغيرهما من الصفات المشتقة تدل على الزمان فى الجملة فاذا اشتقت من فعل تفيد البتة مقارنته بزمان واما التعيين فيجوز ان يستفاد من القرائن بخلاف ما يستفاد من الحروف المذكورة من التقريب والنفي لان الصفة لا تدل بذاتها عليها مع ان الغرض والمقصود من بناء الفعل المذكور انما هو افادة ذلك المعنى المقيد بقيد مخصوص فلا يلاحظ فيه وجود القرينة الدالة على معنى السين والنفي ثم شرع المصنف فى فائدة ذكر القيود اللازمة فى الاخبار فقال (فان تعذر امر منها) وقوله (اى من الامور الثلاثة) تفسر لمرجع الضمير المجزوء فى منها وقوله (التى هى تصدير الموصول) صفة كاشفة للامور الثلاثة وهى تصدير الموصول (ووضع عائدا الموصول مقام ذلك الاسم وتأخير ذلك الاسم خبرا) وهذه الثلاثة هى اركان جواز الاخبار واذنا حاز اجتماع كلها جاز الاخبار وان لم يجز واحد من الثلاثة (تعذر الاخبار) اى لم يجز

الاخبار المذكور سواء وجد جواز الامر بن الاخبار بن اولم يوجد ثم شرع
 المصنف في اثبات اشتراط وجود الامور الثلاثة بالاستدلال بحكمهم في امتناع
 الاخبار المذكور فقال (ومن ثمة) الجار متعلق باستماع المذكور بعدها على سبيل
 التنازع والمشار اليه ثمة هو مفسره الشارح بقوله (اى من اجل انه اذا تعذر
 امر منها تعذر الاخبار) يعنى ان الحكم بامتناع الامر الا فى يلزم من ثبوت لك
 القضية الشرطية وفي هذا التفسير اشارة الى ان من فى من ثمة تعليلية بمعنى
 اللام والى ان المشار اليه ثمة هو تلك القضية ولا يخفى ما فى إطلاق الاسم
 الموضوع للإشارة الى المكان على القضية الكلية من المجاز فافهم (اتمتع
 الاخبار) وقوله (بالذى) قيد وقوعى (فى ضمير الشأن) ثم شرع الشارح فى تصوير
 جريان الاخبار بقوله (بان يكون) اى لو فرض الاخبار الممتنع بطريق ان يكون
 (ضمير الشأن مخبرا عنه) وقوله (لا امتناع تصدر الجملة) دليل لامتناع الاخبار
 الذى يتوقف جوازه على جواز مجموع الامور الثلاثة فامتناعه يحصل بامتناع
 امر منها وههنا امتنع الاخبار بامتناع امر منها هو امتناع تصدر الجملة (بالذى)
 اى جعل الجملة الاولى مصدرة بالذى (وتأخير الخبر عنه خبرا) واعلم ان المنفهم
 من ظاهر هذا الكلام ان الممتنع الذى يقتضى الاخبار هو السبب ان تصدر الجملة
 وتأخير الخبر عنه وليس كذلك بل هو امر واحد وهو تأخير الخبر عنه لانه استدلال
 على امتناعه بقوله (لوجوب تقديمه) اى تقديم ضمير الشأن (على الجملة) فيكون
 تأخيرها منافيا لهذا الوجوب واما ذكر التصديق فلكونه سببا موجبا للتأخير يعنى
 ان هذا الامتناع لرتب الامر بن المتأخرين على ضمير الشأن لانه ترتب على كونه
 ضمير الشأن تقديمه على الجملة وعلى كونه مخبرا عنه تأخيرها واجتماع هذين
 الامر بن هو اجتماع تقيضين لانه يلزم حينئذ ان يكون ضمير الشأن موجبا
 للتقديم والتأخير (و) (كذلك امتنع فى) اى الاخبار (الموصوف) اى فى الاسم الذى
 كان موصوفا بتوصيفه بصفة واريد بالاخبار بالذى عن هذا الموصوف فقط
 (بدون الصفة) اى بان لا يراد الاخبار به مع صفته لانه لو اراد بالموصوف مع
 صفته لم يمتنع وقوله (و) فى (الصفة) عطف على قرله فى الموصوف اى امتنع
 الاخبار ايضا فى الصفة التى اراد الاخبار عنها (بدون الموصوف فلا يجوز
 فى ضربت زيدا العاقل ان يخبر بالذى عن زيد) اى عن الذى هو الموصوف
 (بدون العاقل) الذى هو الصفة (ولا عن العاقل) اى ولا يجوز ايضا ان يخبر
 بالذى عن العاقل فقط (بدون زيد) الموصوف لانه لا يجوز كل منهما وهو الاخبار
 عن الموصوف بدون الصفة والاخر هو الاخبار عن الصفة بدون الموصوف

(لاستلزامه) اى لاستلزام الاخبار (وقوع الضمير صفة) في الشق الثاني (او موصوفا في الشق الاول) وفيه لف ونسب منسوس كما لا يخفى لانه لو امكن الاخبار عن زيد فقط. في المثال المذكور لزم تأخيرها عن محله خبر اللوصول الذي صدر ولزم ايضا جعل محل زيد ضميرا وابقاء لفظه في محله لصفة لذلك الضمير بان يقال الذي ضربته العاقل زيد فحينئذ يلزم ان يكون الضمير موصوفا وهو غير جائز وكذا لو ارد الاخبار عن لفظ العاقل فقط يلزم تأخيرها واقامة الضمير في محله فيؤى التركيب الى ان يقول الذي ضربت زيدا هو العاقل فحينئذ يلزم ان يكون الضمير صفة لزيد وهو غير جائز ايضا لان الضمير كما لا يجوز كونه موصوفا كذلك لا يجوز كونه صفة لما سبق في باب الصفة (بخلاف ما) اى الامتناع في صورتين حاصل ملا بسا بخلاف جواز الاخبار (اذا اخبرت عن مجهو عهما) اى عن مجموع الموصوف والصفة بجعل المجموع مخبرا عنه (فيقال) اى فيجوز ان يقال (الذي ضربته زيد العاقل) فانه لا محذور في هذا التركيب من جعل الضمير موصوفا او صفة (و) (كذلك امتنع) في (المصدر العامل) اى كما امتنع الاخبار بالذى فيما ذكر امتنع ايضا في المصدر الذى يعمل بدون المعمول بان اراد الاخبار عنه فقط (بدون المعمول فلا يجوز) اى الاخبار (في نحو عجت من دق القصار الثوب ان يخبر بالذى عن دق القصار) اى عن المصدر مع فاعله الدنى اضيف هو اليه (بدون الثوب) اى بدون مفعوله الدنى هو الثوب فيؤى الى ان يقول الدنى عجت منه الثوب دق القصار وانما امتنع هذا (لانه يؤى الى ان يعمل الضمير الذى جعل في موضع دق القصار) وهو الضمير المجرور في منه (عاملا في الثوب ناصباله) فلا يجوز اعمال الضمير (وبخلاف الدنى عجت منه دق القصار الثوب) بان اراد الاخبار عن مجموع المصدر وفاعله ومفعوله فلا محذور فيه (و) (كذلك امتنع) في (الحال) اى كما امتنع الاخبار المذكور فيما ذكر من الموصوف وغيره امتنع ايضا في الحال اى في الاسم الذى وقع حالا لالك اذا اخبرت عن قائما في قولك ضربت زيدا قائما فقلت الذى ضربته زيدا اياه قائم يمتنع ان يقع اياه مقام قائما وانما امتنع فيها (لان الحال يجب ان تكون نكرة) كما قال في باب الحال واصلمها ان تكون نكرة واذا وجب في الحال ان تكون نكرة (فلا يجوز ان يقع الضمير الذى هو معرفة في موضعه) اى في موضع الاسم الذى وقع حالا (بالحالية) اى بحمل الصفة التى كانت في الاسم المخبر عنه المتأخر عن الضمير الذى جعل في موضعه فاذا حصل التساوى بين مقتضى الحالية وبين مقتضى الضمير امتنع ايقاع الضمير موقعا فاذا امتنع الايقاع المذكور امتنع الاخبار عنه لامتناع احده شروط الاخبار (و) (كذلك امتنع) في (الضمير المسحق لغيرها) يعنى وكذلك امتنع الاخبار عن الضمير الدنى هو مستحق لغيرها اى لغير

كلمة الذي وفسر الشارح الضمير المؤنث الراجع الى الذي بالكلمة ليصح رجوع
 ضمير المؤنث اعني ضمير غيرها الى الذي وهذا كما اذا اردت الاخبار عن الضمير
 المنصوب المنصل الراجع الى زيد في زيد ضربته وصدرت الذي واخرت الضمير
 المنصوب عن محله وقلت الذي زيد ضربته هو امتنع هذا التركيب (لا امتناع
 تصدير الذي) وانما امتنع التصدير (لاستلزام ذلك) اي التصدير (عود الضمير)
 اي عود ضمير ضربته مثلاً (اليها) اي الى كلمة الذي واذا ارجع ذلك الضمير اليها
 (فيبقى ذلك الغير) وهو زيد (بلا ضمير) فامتنع ارجاع الضمير الواحد الى المستحقين
 فامتنع الاخبار (و) (كذلك امتنع) اي الاخبار في (الاسم المشتمل عليه) يعني
 في الاسم الذي يشتمل عليه (اي على الضمير المستحق غيرها) اي غير كلمة الذي
 (نحو قولك زيد ضربت غلامه) اي مثال الاسم المشتمل على الضمير نحو غلامه
 في تركيب زيد ضربت غلامه فلا يصح الاخبار عن غلامه (لكونه اسماً مشتملاً
 على الضمير الذي يستحق زيد الذي هو غير كلمة الذي) بان يقل الذي زيد ضربته
 غلامه لانك اذا جعلت الضمير (اي الذي في غلامه) عائداً الى الموصول (اي الذي
 صدرته (بقى المبتدأ) وهو زيد (بلا عائداً) وهو لا يجوز (وان جعلته عائداً الى المبتدأ
 بقى الموصول بلا عائداً وكل منهما) اي كل واحد من بقاء المبتدأ بلا عائداً وبقاء
 الموصول بلا عائداً (ممتنع فان كل واحد منهما مستلزم للعائد اما المبتدأ فمحذوف
 العائد اليه في الجملة شاذ واما الموصول وان جاز فيه حذف العائد المفعول لكن
 فلا يجوز في باب الاخبار (وما الاسمية) الواو استيفائية وما مابتدأ والاسمية
 صفتها وما بعده من قوله موصولة وما عطف عليه خبره وانما قيدها بالاسمية لانها
 هي الموصولة (لا) ما التي هي (الحرفية فانها) اي فان ما الحرفية لا تكون موصولة
 لان الحرفية قسمان (اما كافية) اي مانعة لعمل ان وغيرها من أثر العوامل
 (نحو انما زيد قائم) وكذا انما بالفتح وكانما ولكنما (واما نافية) اما داخلة على الفعل
 (نحو ما ضربت زيداً) اما داخلة على الاسم نحو (ما زيد قائماً) وكلاهما يستلزمان
 بموصولين قال العصام ان في ذكر المصنف لفظ ما وصف الاسمية وبيان معانيها
 التي هي غير كونها موصولة فائدة تين احدهما ان لفظة ما مشتركة بين الحرفية
 والاسمية حيث وصفها بالاسمية للاحتراز عن الحرفية ففهم منه انها كما تكون
 اسمية تكون حرفية وثانيتهما بيان ان ما الاسمية لا تختص بالموصول بل هي
 كما تكون موصولة كذلك تكون استفهامية وغيرها ليحصل به الاستثناء عن وضع
 باب مخصوص اخره من المعاني وهذا عادة المصنف حيث استغنى بذكر باب اسماء
 الافعال عن ذكر باب مستقل لغير اسماء الافعال وادرج في باب ما ليس من اسماء
 الافعال هذا خلاصة ما في العصام وهذا البيان من العصام على ما ذكرنا

من حل كلام المصنف على هذا المعنى دفع لما ظن بعض الشراح بحمل مراده على انه اراد به باننا لم نلج بموصول في بابهِ وليس كذلك لقوات القائلين فيه وقال ايضا ان في حصر الحرفية في الكافة والنافية نظرا لان المصدرية وكذا الزائدة حرفية ايضا ويمكن ان يقال ان مراد الشارح حصر الحرفية التي يعم دخولها على الفعل والاسم مع كونها موضوعا لمعنى واما المصدرية فمخصصة بالدخول على الفعل والزائدة لبس لها بمعنى والله اعلم وقوله (موصولة) خبر لما ومثالها من غير العقلاء (نحو عرفت ما اشتريته) ومن العقلاء نحو قوله تعالى واسمها وما بناها وانما كتفى الشارح بمثال واحد اشارة الى التمثيل بالاصل واستثناء غيره بمثاله في الاجمال (والاستفهامية) اى ما الاسمية كما نكون موصولة كذلك تكون استفهامية يعنى انها منسوبة الى الاستفهام الذى هو جزء معناها من قبيل نسبة الكل الى الجزء كذا في الامتحان سواء كانت داخلية على الاسم او على الفعل مثال الاول (نحو ما عندك) مثال الثانى (نحو ما فعلت) وتخصف الفها مع الجار المضاف نحو كتابم عندك ومع الجار من الحروف نحو قوله تعالى عم يتساءلون للفرق بينها وبين الموصولة من نحو عما كانوا يعملون ولذا لا تخصف قبل ذا الموصول لاختصاصه بالاستفهام وتخصفها هاء السكت في الوقف كما وقد تستعار لمعنى من معان تناسب الاستفهام كالتحقير والتعظيم والتعجب والانكار (وشرطية) اى تكون بمعنى السرطولها احزاء (نحو ما تصنع اصنع) وكذا قوله تعالى ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها (وموصوفة) اى بمعنى شئ (اما) موصوفة (بمفرد نحو مرت بما يحب لك اى بنسى) يحبك فان محب مفرد اى ليس بجملة (واما) موصوفة (بجملة) نحو * ربما نكره النفوس من الامر له فرجة كل العقول (وفسره الشارح بقوله (اى رب شئ نكرهه النفوس) الاشارة الى ان ما بمعنى شئ والى انه مفعول لقوله نكره وقدم عليه للصدارة اللازمة لرب وجملة نكره صفتها فقوله فرجة بفتح الفاء وسكون الراء انفراج الغم وانكشافه والعقال بكسر العين جبل تشبیه الدابة لينعها عن القيام والمعنى رب امر نكرهه النفوس له انفراج سهل سريع كل عقول الدابة بالسهولة فانه لا يحكم ربطه ثمة الاحكام بل يسد على وجه يكون حله سهلا وقوله فرجة جملة فعلية حاله شئ بجملة بالامر يعنى ورب ما نكره النفوس من الامر والحال انه قد حصل له الانفراج لانه قل الحل لم يدرك كونه مشدودا لسهولة الحل فلما انفرج بحل العقول علم في ذلك الوقت انه كان مشدودا به (وتامة) اى ما الاسمية تكون تامة يعنى غير محتاجة الى صلة ولاصفة كذا فسر به بعض الشراح وقال العصام قلت ولاموصوف انتهى يعنى انه كما يجب تفسيرها نازها عن محتاجة الى صلة ولاصفة يجب ايضا

ان يقول ولا موصوف لانه كما يجب الاحتراز عن الموصولة والموصوفة يجب الاحتراز ايضا عن الصفة كما سيحى بعد ها اقول بل يجب ايضا ان يحتراز عن الاستفهامية بان يقول ولا استفهام كافي الامتحان ويمكن ان يقال ان مراد الشارح الذى فسرهما به وحصر الاحتراز عن الامر بن لیس تفسيرها حقيقةا لهما بل مراده منه الاحتراز عن بعض ماعداء ويحتمل ان يقال ان مراده بالاحتياج احتياج المتقدم الى المؤخر واحتياج الموصول والموصوف من هذا القبيل واما احتياج الصفة الى الموصوف فن قبيل احتياج المناخر الى المتقدم فتأمل وقوله (بمعنى شئ) طرف مستقر مرفوع محلا على انه صفة لتامة ولما وقع الاختلاف بين النحاة فى ان التامة هل هى بمعنى شئ المنكر والمعرف اراد الشارح ان يذكر هذين المذهبين فقال (منكر) اى التامة التى تكون بمعنى شئ اتمهى بمعنى شئ منكر (عنداى على والشئ المعرفة) اى وافها بمعنى الشئ المعرفة باللام (عند سدويه) ولما ذهب المصنف الى مذهب ابن على قدمه الشارح ومثاله (نحو قوله تعالى فنعماهى) فاذا فسرت على المذهب الاول قبل (اى نعم شئ هى) بان يكون فاعل نعم هو ما وانما يجوز كونه فاعلا لكونه معنى الشئ المعرفة بسيد كر الشارح سائر احوالها فى افعال المدح (وصفة) اى ما الاسمية صفة يعنى تكون صفة لذكره لافادة الابهام فى تلك النكرة (نحو اضربه ضربا ما) ثم فسره الشارح بقوله (اى ضرب كان) يعنى فائدة توصيف تلك النكرة بما تعميم الضرب بانه باى ضرب تضربه يحصل المطلوب واختلف فى حال التى تلى النكرة من افادة الابهام وتوكيد التذكير فقال بعضهم انها اسم فعنى مثلا ما مثلا اى مل وقال بعضهم انها زائدة وقيل انها حرف للتقليل وفائدة ما هذه اما التحقير او التعظيم او التنويع فعنى اضربه ضربا ما هو ضربا حقيرا او عظيما او نوعا من الضربات او ضربا قليلا وقوله (ومن كذلك) جملة اسمية معطوفة على جملة ما الاسمية موصولة الخ يعنى ان من التى من اقسام الاسم كفى كوفها مشتركة بين ما ذكرت من المعانى وانما لم يقيد من بالاسمية ولم يقل ومن الاسمية كما قال وما الاسمية لان من لا تجىء حرفا لا عند الصربية ولا عند الكوفية الا انها قد تاء عند الكوفية بناء على تجوزهم زيادة الاسماء (اى يكون) من (موصولة) وهو ما نحن فيه (نحو اكرمت من جاءك واستفهامية) اى وتكون استفهامية (نحو من غلامك ومن ضربت) فن فى المثال الاول امام مبتدأ وما بعده خبره او على العكس وفى المثال الثانى مفعول اضربت (وشرطية) اى وتكون شرطية كما يكون ما كذلك (نحو من تضرب اضربه موصوفة) اى وتكون من موصوفة كما تكون ما كذلك (اما بمفرد) اى وبعد كونها موصوفة اما ان تكون

موصوفة بمفرد (نحو قوله) اى قول حسان بن ثابت رضى الله عنه في مقام الافتخار والابتهاج في كوننا من امة محمد صلى الله عليه وسلم اى نحو قوله من غيرنا في قوله (وكفى بنا فضلا على من غيرنا* حب النبي محمد ايانا* اى على شخص غيرنا) وحب النبي فاعل كفى وهو مضاف الى فاعله وهو النبي وايانا مفعوله وقوله فضلا لالحال من حب النبي وحب النبي وان كان مؤخرا لكنه مقدم في الرتبة لكونه فاعل كفى وقوله على من متعلق بالفضل ومن موصوفة وغيرنا بالجر صفة يعنى كفى حب سبينا محمد عليه السلام ايانا يعنى اصحابه وامته حال كون ذلك الحب فضيلة عظيمة على امة غيرنا اى غير امة محمد عليه السلام من الامم (او) تكون موصوفة (بجملة نحو من جاءك قدا كرمته) فن مبداً ووجهه جاءك صفة ووجهه قدا كرمته خبر وقوله (الا في التامة) استثناء من الظرف المستقر وظرفه اى ان لفظ من كائن مثل ما في جميع الامور المذكورة الا في التامة (والصفة) يعنى لا تكون من تامة ولا صفة كما قال السارح (فان كلمة من لا تجي تامة ولا صفة) وأشار بقوله لا تجي الى ان عدم كونها مستعملة في التامة والصفة انما هو لعدم ورودها في كلام العرب وقال العصام وفيه رد لابي على حيث اثبت مجي كلمة من في التامة وقال في القاموس انها تجي تامة فاختار المصنف عدم ثبوته حيث نص عليه وفيه مباحث اهملها المصنف منها ان كلمة من خصت بما يعلم وخصت بما لا يعلم واما نحو قوله تعالى فيهم من عصى على بطنه ونفس وما سواها حيث استعملت من في الآية الاولى فيما لا يعقل واستعملت كلمة ما في الآية الثانية فيما يعلم فقال صاحب الامتحان انها مجازان ومنها انها يقعان على الواحد والمذكر والمثنى والجمع والمؤنث ومنها ان لفظهما مفرد مذكر وقد يعبر بهما عن المؤنث والمثنى والجمع فيحمل تارة على اللفظ ويقال ضربت من قام من الانسانين او الاناسي او الهنديين او الهندات ويقال ايضا عرفت ما فعلته من الامر ين او الامور وقد يحمل تارة على المعنى فيقال ضربت من قام وقاما وقاموا وقامت وقن وعرفت ما فعلته وفعلتهما والحمل على اللفظ اكثر من الحمل على المعنى كذا في الامتحان (واى) اى حكم هذا اللفظ الذي كان معدودا من الموصولات حال كونه (للمذكر) اذا كان مجردا عن التاء (واية) اى وحكم لفظية حال كونها (للمؤنث) اذا كان بالتاء (كن) اى حكمهما مثل حكم من (في ثبوت الامور الاربعة) وهي وقوعها موصولة واستفهامية وشرطية وموصوفة (واتفاء التامة والصفة) اى في انتفاء التامة والصفة يعنى ان هاتين الكلمتين تقعان موصولة واستفهامية وشرطية وموصوفة ولا تقعان تامة وصفة ولا يخفى ان وجه الشبه متعدد من ثبوت الامور ومن انتفاء الامر ين لانه مركب منهما فلا يتوهم

ان المركب من التثبوت والاستفاء عدمى على انه يمكن ان يأخذه مركبا مع اندفاع
 التوهم بان الثابت غير المشتق فافهم ولما اكتفى المصنف بالتشبيه ولم يتعرض
 لامثلها ارد الشارح ان يبين الامثلة فقال (فاى الموصولة) اى مثال كلمة اى التى وقعت
 موصولة (نحو اضرب ايهم لقيت) فاى بالنصب اكونه مفعول اضرب وهو
 مضاف الى ضمير الجمع وجهة لقيت صلتهما (والاستفهامية) اى مثال هذه الكلمة
 التى وقعت استفهامية (نحو ايهم اخوك وايهم لقيت) فاى مرفوع لفظا على انه
 مبتدأ ومضاف الى الضمير واخوك خبر، (والشرطية) اى ومثال كلمة اى التى
 وقعت شرطية (نحو قوله تعالى اياما تدعو افله الاسماء الحسنى) فقوله اياما منصوب
 لفظا على انه مفعول لفعل الشرط وهو تدعو وما زائدة وجهه له الاسماء الحسنى
 جزاء الشرط ومعنى الآية اى اسم من الاسمين المذكورين وهما ما ذكرنا فى اول
 الآية من قوله تعالى قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن فنداؤه تعالى بهما اجاز لان الله
 اسماء كثيرة حسنة (والموصوفة) اى مثال الكلمة التى وقعت موصوفة (نحو
 يا ايها الرجل) فاى منادى مبنى على ما يرفع به وهو الضمة ومعرفة لكونه منادى
 والرجل صفة واخلفوا فى ان اى هل تكون موصوفة بالنكرة فالأخفش اجاز
 كونها نكرة موصوفة وخص الشيخ الرضى كونها معرفة بالنداء ولما توجه
 على هذا الحصر سؤال وجواب ذكره الشارح بقوله (قيل اى) اى كلمة اى
 (تقع صفة اتفاقا) بين النحاة فى قوله مررت برجل اى رجل فيلزم على المصنف
 ان يقول واى اى لافى التامة (فلم جعلها المصنف بمن التى لاتقع صفة اصلا
 واجيب بان ايا الواقعة صفة هى فى الاصل) ليست بصفة بل هى (استفهامية)
 فى الاصل (لان معنى مررت برجل اى رجل) ليس معناه توصيف الرجل
 الاول باى بل معناه ان هذا الرجل (اى رجل عظيم يسئل عن حاله) اى حاله
 التى تكون سببا لعظمته لانه عظيم (لا يعرفه كل احد) وهذا الجهل يكون
 سببا للسؤال واذا كان معناه هذا (فنقلت) تلك الكلمة (عن الاستفهامية الى
 الصفة) فان سبب الاستفهام هو الجهل فى ذات المسؤل عنه اوفى صفة وسبب
 الجهل توصيف الرجل بالعظمة فيكون من قبيل اطلاق المسبب على السبب
 (وهى) ولما كان هذا الضمير مفردا مع ان كلمة اى واية مشتركتان فى الحكم
 الا ترى ان الشارح ان يصحح ارجاع الضمير المفرد المؤنث ففسره بقوله (اى
 كل واحدة من اى واية) يعنى كل واحدة من هاتين الكلمتين (معربة) وقيد الشارح
 كونها معرفة بقوله (بالاتفاق) بظهر فائدة التقييد بقوله (وحدها) يعنى
 ان تقييد المصنف بقوله وحدها وان القصر المستفاد منه انما هو قصر اضافى
 بالنسبة الى الاختلاف الواقع فى البواقى من الموصولات كما هو مقتضى تفسير

الشارح بقوله (لا يشاركها) أى لا يشارك كل واحدة من الكلمتين (فى الاعراب) أى فى كونها معربة (غيرها) أى غير كل واحدة من الكلمتين حال كون ذلك الغير (من الموصولات) أى من باقى الموصولات (لاعلى الاختلاف) أى لا يشارك فى كونها معربة مع وصف الاختلاف وتلك المشاركة (فى) كلمة (اللذان واللتان وفى) كلمة (ذو الطائفة) بمعنى اتفاق النحاة فى كون بعض الموصولات معربا محصور فى هاتين الكلمتين دون سائر الموصولات لان بعض الواقع من الموصولات معرب ايضا ولكنه معرب بالاختلاف كما فى اللذان واللتان وذو الطائفة وقد سبق بيان الاختلاف الواقع فى الاعراب والبناء فى اللذان واللتان واما فى ذو فان منهم من يعربه مع لزوم صيغة الافراد والتذكير فى استعمال اية نحو قوله * فاما رجال موسرون ايتهم * فحسبى من ذى عندهم ما كفانيا * يعنى اما الرجال الاغنياء الذين ايتهم فالتذى يكفى من الذى حصل عندهم ما كفاني من المؤنة وغيرها فان قوله من ذى مجرور بالياء بالجار الذى هو من فاستعمل ذو معربا فى هذا القول وقال فى الامتحان وذو الطائفة مبنية فى أشهر اللغات لا تنصرف تقول جاني ذو فعل وذو فعلا ورأيت ذو فعلا وقد تغير فى التذكير والافراد وغيرها أى التأنيث والتثنية والجمع مع اعراب جميع متصرفاتها حلا على الذى يعنى صاحب نحو هذان ذوا اعرف وهاتان ذواتا اعرف وهؤلاء ذووا اعرف وذوات اعرف ومنهم من يقول ذوللذكر وذات مضمومة للمؤنث ويوحدان فى كل حال ومنهم من يقول فى جمع المؤنث ذوات مضمومة فى كل الاحوال انتهى واعرض العصام على الشارح على حمل قوله وحدها على الحصر بالاعراب الاتفاقي وثابت الاعراب الاختلافى لبعض الموصولات الباقية حيث قال نص المصنف بقوله وحدها على رد اعراب اللذان وذو الطائفة يعنى انها ليستا بمعربتين عند المصنف فقوله وهى معربة وحدها محمول على ان مطلق الاعراب مخصص بهاتين الكلمتين دون سائر الموصولات ثم قال وقد ضاع الشارح ما قصده يعنى ما قصد المصنف بجعل بيانه مختصا بما هو المتفق عليه ويمكن ان يجاب من طرف الشارح بان وجودا لاختلاف بين النحاة فى اللذان وذو الطائفة مشهور وان لم يذهب اليه المصنف ومع قيام جواز كون المصنف غير مكر لهذا الخلاف يكون حله على وجه لا يشعر بالانكار كما حله الشارح عليه اولى من حله على وجه يشعر بالانكار كما حله عليه المحشى فلذا اختار الشارح العلامة هذا الوجه الاول ثم شرع الشارح فى بيان وجه = يكون الكلمتين معربتين من بين الموصولات فقال (وانما اعربت) أى انما اعربت كل واحدة من أى وابية مع ان الاصل فيهما هو البناء وكونهما معربين على

خلاف ما هو الاصل فيهما (لانه التزم فيهما) اى فى كل واحدة من كلمة اى واية (الاضفة) اى ايضا فتتهما (الى المفرد) وقوله (التى) صفة الاضافة اى الاضافة التى (هى من خواص الاسم المتمكن) اى الاسم المنصرف الذى يقبل الجر بالكسر بخلاف غير المنصرف وقوله (فلا يرد) تفريع على قوله لاضافة المفرد فليؤخذ لا يرد النقض بكلمة (حيث واذا) لانها وان كانت اسماء التزم فيها الاضافة لكن الاضافة المترتبة فيها هى الاضافة الى الجملة لا الى المفرد التى هى من خواص الاسم المتمكن وقوله (الا) استثناء مفرغ وقوله (اذا) ظرف لقوله مغربة وتوسيط الشارح قوله (كانت موصولة) ليحصل الاحتراز عما اذا كانت موصوفة لانهما اذا كانتا موصوفتين فهما مبنيتان مطلقا كما يجبى ولم يتعرض له المصنف لان سياق كلامه يدل على هذا القيد وهو قوله (حذف صدر صلتها) فان ذكر الصلة مغن عنه يعنى ان كل واحدة من الموصولتين مغربة فى جميع الاوقات الا وقت كونها موصولة وحذف صدر صلتها اى صلة كل واحدة من الكلمتين العربيتين ومثل حذف صدر الصلة (نحو قوله تعالى نم نزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا) وهذا (فين) اى فى قراءة من (قرأ) كلمة اشد (بالضم) على انه خبر للمبتدأ وهو الضمير المرفوع المفصل فى التفسير الذى فسره الشارح بقوله (اى ايهم هو اشد) ثم شرع فى بيان وجه كونها مبنية فى هذه الصورة فقال (وانما بنيت) اى انما بنيت كل واحدة منها محال كونها (موصولة عند حذف صدر صلتها لتأكد شبهة) اى لوجود تأكد مناسبة المذكور (الحرف) لانها لما كانت موصولة كانت مشابهة للحروف فى الاحتياج وهو احتياجها الى الصلة ثم لما حصل لها المشابهة الاخرى (من جهة الاحتياج الى امر غير الصلة) وهو حذف صدر الصلة زاد لها الاحتياج الآخر فتأكد الاحتياج القديم فاصححت صلة الاعراب ولما كان الاصل فى المبنى ان يبنى على السكون احتاج الى علة اخرى للبناء على الحركة فقال (وبنيت) كل واحدة منهما (على الضم تشبيها لها) اى لجعلها مشبهة (بالغايات) نحو قبل وبعد وقوله (لانه حذف منها) اى من كل واحدة منهما بيان لوجه التشبيه يعنى انها مشبهة بالغايات فى الحذف فى كل منها ومن الغايات بعض ما يوضحها وينها لانه حذف منها بعض ما يوضحها وهو صدر الصلة (كما حذف من الغايات ما بينها وهو المضاف اليه) ثم شرع فى بيان الفرق بين كونها موصولة وبين كونها موصوفة حيث استثنى الاول ولم يتعرض للثانى فقال (ولم يستثنى) اى وانما لم يستثن المصنف (الموصوفة) اى الحالة التى كانت كل واحدة منهما موصوفة مع ان استثناءها لازم ايضا (لبنائه) وعدم استثناءه مستلزم لدخولها

في المستثنى (مثل يا ايها الرجل) لان اي ههنا موصوفة مبنية (كما استثنى التي)
اي كما استثنى المصنف الموصولة التي (حذف صدر صلتها لانه) اي لان المصنف
(ذكر في قسم المنادى ان كل ما يقع منادى) حال كونه (مفردا معرفة فهو مبني)
سواء كان من لفظ اي واية او غيرهما (وبناء الموصوفة) اي وبناء كل واحدة
من الكلمتين حال كونها موصوفة (لهذا) اي لكونها داخلية في المنادى المفرد
المعرفة فاذا بنيت لكونها منادى حصل المقصود (فلا حاجة الى الذكر ثانيا)
لانه حينئذ يلزم تحصيل الحاصل ثم شرع المصنف في مسائل ماذا من حيث
الاحتمالات الجارية في معناها ومن حيث ان تغير معناها يقتضي التغير في جوابها
فقال (وفي) توسط الشارح بين الجار والجرور لفظ (قولهم) يفيدان استعمال
(ماذا صنعت) ليس بكلام مخصوص بل شائع مشهور منداول في محاوراتهم
ويحتمل ان تكون فائدة الزيادة تصحيح دخول الجار فيه بان يكون المراد من ماذا صنعت
لفظه والحاصل ان في ماذا صنعت ظرف مستقر خبر مقدم وقوله (وجهان)
مبتدأ مؤخر يعني ان في ماذا صنعت اي المركب من الاستفهامية الواقعة بعدها
لفظة ذا الموصولة ومن فعل مخاطب غير مشتمل على ضمير المفعول الراجع اليه
توجيهين في معنى ماذا (احدهما) اي احد الوجهين وتوسط الشارح قوله
(ان معناه) (لاشارة الى ان قوله (مالذي) خبر لقوله احدهما لكن مجرد قوله
مالذي لا يرتبط بالمبتدأ لان المبتدأ عبارة عن الوجه بمعنى التوجيه والتوجيه
يقتضي ان يكون نصديقا لانه لا يقال وجهت زيدا بل يقال وجهت بان زيدا
قام اوقاعد فيقتضي ان يصحح قول المصنف بان يقال ان مراده من احد الوجهين
ان معنى ماذا هو مالذي وقوله (على ان يكون) بيان لطريق التوجيه الاول
بان يقول ان كون معنى ماذا بمعنى مالذي بناء على ان يكون (ذا) اي لفظ ذا
وحده (بمعنى الذي فيكون التقدير) اي تقدير مجموع الكلام (اي شيء الذي
صنعت) قوله اي شيء مأخوذ من ما الاستفهامية وقوله الذي مأخوذ من ذا
ولما كان ذا على هذا التقدير موصولا وجلة صنعت صلتها فيقتضي العائد فسرره
الشارح بقوله (اي صنعته) يعني العائد الى الموصول محذوف ثم اراد توجيهه
اعراب ماذا بعد توجيهه معناه فقال (فما) اي كلمة ما في ماذا (مبتدأ وما) اي
والكلمة التي (بعده) اي بعد ما وهو ذا بمعنى الذي ههنا (خبره) والجملة الحاصلة
منهما جملة اسمية (او بالعكس) بان يكون ما الاستفهامية خبرا مقدما والموصول
مبتدأ مؤخر انهم شرع في بيان كيفية الجواب المطابق لهذا التوجيه فقال (و)
(حينئذ) اي حين ان كان ماذا بمعنى مالذي (جوابه) اي يكون المناسب في جواب
السؤال (رفع) ولما احتمل ان يكون قوله رفع اسما وان يكون فعلا مجهولا حيث

يساعد الخاط على كلا الاحتمالين اختبار الشارح الاحتمال الاول حيث فسر بقوله
 (اي مرفوع) و اشار العصام في حاشيته الى الاحتمال الثاني حيث قال ولك
 ان نجعله فعلا مجهولا انتهى بمعنى بان يكون رفع فعلا مجهولا ونائب الفاعل
 الذى تحته راجعا الى المبتدأ والجملة الفعلية خبرا له ولا يخفى ان ما اختاره الشارح
 اولى وان كان محتاجا الى جعل المصدر بمعنى المفعول لانه مفرد مطابق لما هو
 الاصل في الخبر ثم اشار الى المعنى المقتضى للرفع بقوله (على انه) اى على ان لفظ
 (الذى يجاب به) خبر مبتدأ محذوف (كما اذا قلت) في جوابه (الاكرام) اى لفظ
 الاكرام بالرفع وتقدير الكلام مع المبتدأ المحذوف ما فسر بقوله (اى الذى) وهو
 المبتدأ وقوله (صنعتة) بصيغة المتكلم صلته والضمير المنصوب في صنعتته راجع
 الى الموصول وقوله (الاكرام) خبر المبتدأ وقوله (ليكون) دليل على كون
 الجواب مرفوعا بمعنى انما يكون جوابه رفع على هذا التوجيه ليكون (الجواب)
 مطابقا للسؤال في كون كل منهما (اى من السؤال والجواب (جملة اسمية) ثم
 شرع في بيان الوجه الآخر في جوابه المناسب فقال (و) (الوجه) (الآخر) (ان)
 وزاد الشارح كلمة الوجه ليظهر موصوف كلمة الآخر الذى هو اسم التفضيل
 اى الوجه الآخر من الوجهين (معناه) اى معنى ماذا مطلقا (اى شئ)
 ولما كان لفظ ماذا في الوجه الاول مركبا من ما ومن ذا فواحد يدل على معنى
 اى شئ من قبيل لفظ واحد دال على المعنى المركب وذا وحده يدل على معنى
 الذى فلم يبق في هذا الوجه احتمال كون ذا زائدة واما في هذا الوجه فيحتمل كونها
 زائدة كما قال الشارح (وههنا عبارتان) اى في هذا الوجه يحتمل العبارتين
 (احدهما) اى احدى العبارتين (ان ما ذابكما لهما) اى بمجموع ما وذا بمعنى
 بهيئته الاجتماعية (بمعنى اى شئ) اى بمعنى اى شئ مأخوذ من المجموع
 لان اى شئ مأخوذ من ما وحده كما في الوجه الاول (والثانية) اى العبارة الثانية
 من العبارتين المحتملتين (ان ما) وحده (معناه اى شئ) اى بمجموع اى شئ
 مأخوذ من ما كما كان في الوجه الاول (وذا زائدة) اى حينئذ تكون ذا زائدة
 لانه لم يبق لهما معنى حتى تدل عليه ثم قال (والظاهر) اى الراجح من العبارتين
 هى العبارة الاولى وهى (ان مؤداهما) اى مؤدى ما وذا (واحد) لا ينفك احدهما
 عن الآخر في الدلالة على هذا المعنى (فان معنى قولهم) اى معنى قول القوم
 (انها) اى كلمة ماذا (بكما لهما) اى بمجموعها (بمعنى اى شئ) فالعنى المفهوم
 من هذا القول (انه) اى الشأن (ليس لكل منهما) اى من ما وذا (معنى
 بالاستقلال) بان يكون لما معنى مستقل ولذا معنى مستقل آخر وانما لم يكن كذلك
 (لكون كلمة ذا زائدة) ههنا فالعنى الدنى هو اى شئ ليس معنى ما وحده والا

لم تحصل المقابلة بين هذا الوجه وبين الوجه الاول فلا يحصل الفرق بينهما
ولا معنى ذا وحده لكونها زائدة ههنا فحين ان يكون معنى المجموع منهما
والله اشار الشارح بقوله (فالفهوم من مجموعهما اى شئ) وفي العصام والاولى
ان ذا الاتجى موصولة ولا زائدة الابدما ومن الاستفهاميتين والاولى في ماذا هو
او من ذاهو خير منك الزيادة ويجوز على بعد ان يكون بمعنى الذى واما قولك من ذا
فأما فذا اسم اشارة لا غير ويحتمل في من ذا الذى ان تكون زائدة وان تكون اسم
اشارة كما في قوله تعالى ام من هذا الذى فان هاء التنبية لا تدخل الا على اسم
الاشارة انتهى لمخصاصم شرع في بيان كيفية جواب هذا الوجه فقال
(و) (حينئذ) اى وحين اذ كان ما ذا بمعنى اى شئ (جوابه) اى يكون المناسب
في جواب السؤال بما ذا صنعت على هذا التوجيه منسوب لان جوابه
بالمناسب (نصب) (اى منصوب على انه) اى بناء على انه اى على ان اللفظ
الذى يجاب به (مفعول افعل محذوف كما اذا قلت الاكرام بالنصب اى
صنعت الاكرام ليكون الجواب مطبقا للسؤال في كون كل منهما جملة
فعلية) اما في الجواب فظاهر واما في السؤال فلان ماذا مفعول للفعل الذى
بعده ولما لم تكن علة الرفع في الاول وعلة النصب في الثانى وهو مطابقة
الجواب للسؤال علة واجبة لوفوع التخلف فيها اشار الشارح بقوله (ويجوز
في الاول نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور وفي الثانى رفعه على ان يكون
خبر مبتدأ محذوف ولم يعتبره المصنف) حيث لم يقل والاولى في جوابه
او الاحسن واما لهما من العبارات الدالة على استحسان قوله (لان فوات
المطابقة بين السؤال والجواب مغن عنه) لان من المعلوم ان مراعاة مطابقة
الجواب للسؤال ليست بواجبة بل هي امر استحسانى لانه قد يتخلف ولو كانت
واجبة لم يجز تخلفها ولما فرغ المصنف من مسائل الموصولات شرع في مسائل
اسماء الافعال التى هي معدودة من المبنيات فقال (اسماء الافعال) اى الاسماء
التى معانيها معانى الافعال وهو مبتدأ وقوله (ما كان) خبره وقول الشارح (اى
اسم كان) الاشارة الى ان ما عبارة عن الاسم بقرينة كونها من المبنيات العارضة
وانما فسرته بمفرد لكون المقام مقام التعريف الذى هو للجنس لا الافراد وقوله
(بمعنى الامر) خبر منصوب ليكن اى اسم كان معناه المفهوم منه مقارنا بالمعنى
المفهوم من لفظ الامر كما سيحى وجهه وقوله (او الماضى) بيان لنوعى اسماء
الافعال يعنى ان اسماء الافعال نوعان احدهما ما كان مقارنا بمعنى الامر
والآخر ما كان مقارنا بمعنى الماضى ثم اشار الشارح الى دليل بناء هذه الاسماء
بصورة الصفة فقال (اللذين) بصيغة التثنية اى معنى الامر او الماضى اللذين

(هما) اى الامر والماضى (من اقسام مبنى الاصل) وكل اسم يكون معناه كذلك فهو مبنى فاذا كانا موصوفين بكونيهما من اقسام مبنى الاصل (فعلة بنائهما) اى علة بناء اسماء الافعال مطلقا (كونيهما) اى كون تلك الاسماء (مشابهة) اى مناسبة (لمبنى الاصل) فى وقوعها وموقعه ولما وقع الاعتراض على التعريف بانتقاضه بالاسماء التى لبست بمعنى الامر والمضى فيلزم ان يكون غير جامع دفعه بقوله (فقل) اى اذا انحصرت اسماء الافعال بكونيهما بمعنى احد الامر ين فقط فحتاج فى دفع ما قيل (اف) يعنى ان لفظ اف لبس بمعنى الامر ولا معنى للماضى بل بمعنى المضارع لكونه (بمعنى التضجر) على صيغة التكلم للمضارع (واو) تشديد الواو يعنى وكذا لفظ اوه لبس بمعناهما بل هو بمعنى المضارع ايضا لكونه (بمعنى اتوجع) مع انهما من اسماء الافعال فحينئذ يحتاج الى ان نقول (فالمراد به) يعنى لانسلم لزوم عدم صدق التعريف عليهما وانما يلزم لو كان المراد بكل واحد من التضجر واتوجع معناهما الاصلى الذى هو المضارع بل المراد بكل واحد منهما معنى الماضى فان المراد بـ (اف) معنى (تضجرت و) باتوجع معنى (توجعت) ولما كانت الفاعلة فى الانشائات فى نحو بعت واشترت ان يعبر عنها بالمضارع الحالى لوقوعها فى وقت الكلام (عبر عنه) اى عن كل واحد من تضجرت وتوجعت (بالمضارع) اى بالتضجر واتوجع (لان المعنى على الانشاء) اى معناه محمول على انشاء التضجر واتوجع (وهو) اى المعنى المحمول على الانشاء (انصب بان يعبر عنه) اى عن ذلك المعنى الانشائى (بالمضارع الحالى) اى بصيغة المضارع الذى يراد به الحال ثم شرع فى امثلتهما مع الاشارة الى التمثيل بنوعى افعال من اللازم والمتعدى فقال (مثل رويد زيد اى امهله) وقوله (مثال) خبر لبند المخنوف اى مثل رويد زيد امثال (لما) لاسم الفعل الذى (هو) مقارن (بمعنى الامر) وهو فعل متعد وهو معنى امهله (وهيهات ذاك) وفى هيهات ثلاث اغات احداها (بفتح التاء) وهو (فى لغة الحجاز وبكسرهما) اى وثايتهما بكسر التاء وهو (فى لغة بنى تميم وبالضم) اى وثايتهما بضم التاء وهو (فى لغة بعضهم) اى بعض بنى تميم او بعض العرب (اى بعد) (مثال) اى قوله هيهات مثال (لما) اى لاسم الفعل الذى (هو) مقارن (بمعنى الماضى) وهو فعل لازم ثم اراد الشارح ان يذكر وجه تقديم الامر على الماضى لتقدمه بالاضبع لكونه مشتقا منه فقال (وقدم الامر) اى وانما قدم المصنف الامر فى التعريف على الماضى (لان اكثر اسماء الافعال بمعنى الامر) يعنى ان اكثر ما وقع من اسماء الافعال ورد بمعنى الامر فقدم فى التعريف للاشارة الى هذا ثم انه لما اختلفت اقوالهم فى هذا الباب فى ان اسماء الافعال هل هى موضوعة لمعنى يشبه معنى

الامر والماضى بان يكون علما له اراد الشارح ان يبين مرادهم بما هو الظاهر
 من الاحتمالات فيه فقال (والذى) اى الامر الذى (جملهم) اى جل النخاة
 (على ان قالوا ان هذه الكلمات) من رويد وهيئات (وامثالها) من الاسماء
 التى يفهم منها معنى الفعل (لئست بافعال) اى حقيقة بل هى اسماء
 (مع تأديتها) اى مع ان كلامها يؤدى (معانى الافعال) من الامر
 والماضى وغيرهما وقوله والذى مبتدأ وقوله (امر لفظى) خبره اى الذى جملهم
 على هذا القول امر لفظى حقيقى يعنى نفى الفعلية عنها ليس لعدم كون
 معناها فعلا بل لامر آخر (وهو) اى الامر اللفظى الذى هو الحامل لهم
 على هذا القول (ان صيغها) اى ان صيغة هذه الاسماء (مخالفة لصيغ الافعال)
 اى لصورة الافعال المضبوطة بوزن معلوم من هيئة الماضى والامر الحاضر
 وقوله (وانها) عطف على ان صيغها كعطف التفسير او كعطف الخاص على
 العام يعنى وان هذا الامر الحامل على ان تلك الاسماء (لا تصرف تصرفها)
 يعنى انها لا تقبل التصرف كتصرف الافعال بان يكون لها مفرد وتثنية
 وجـع ومذكر ومؤنث وقوله (لانها) معطوف على قوله امر لفظى يعنى
 انه ليس مرادهم بقولهم فى مقام الاثبات مع تأديتها معانى الافعال ان اسماء
 الافعال وان لم تكن افعالا لكنها (موضوعة لصيغ الافعال) لكونها مؤدية
 لمعانيها (على ان يكون) اى بناء على ان يكون لفظ (رويد مثلا موضوعا لكلمة
 امهل) ثم ايد هذا بترتيف الشارح الرضى لهذا القول حيث قال (وقال الشارح
 الرضى وليس ما) اى ليس القول الذى (قال بعضهم) ناشئا عن التوهم من
 كون اسماء الافعال مؤدية لمعانى الافعال وهو (ان صه مثلا اسم للفظ اسكت
 الذى هو دال على معنى الفعل) وهو ما يدل بهيئته على الزمان وبمادته على
 الحدث كما هو شأن الفعل واذا كان لفظ صه اسما للفظ اسكت الدال
 على معنى الفعل (فهو) اى لفظ صه (علم للفظ الفعل) وهو اسكت (لالمناه)
 اى ليس اسما دالا على معناه فقوله ما قال اسم ليس وقوله (بشئ) خبره
 يعنى ليس ما قال هذا البعض بشئ معتبر مسموع فى هذا الباب لانه لو كان اسم صه
 علما موضوعا للفظ اسكت لفهم لفظ اسكت فى كل وقت من اوقات اطلاق لفظه
 صه وليس كذلك (اذا لعربى القمح) بضم القاف الخالص يعنى لان العربى
 الخالص (ربما يقول صه) ويفهم منه طلب السكوت من المخاطب (مع انه
 لم يخطر بباله) اى بقلبه (لفظ اسكت) ولو كان معناه لخطر بقلبه وقوله
 (وربما) ترق يعنى وربما (لم يسمعه) اى ذلك العربى القمح لفظ اسكت
 (اصلا) فضلا عن ان يخطر بباله (ولهذا) اى ولكون اسماء الافعال غير

موضوعه لالفاظ الافعال (قال المصنف) في تعريفها (ما كان بمعنى الامر او الماضي ولم يقل ما كان معناه الامر او الماضي) ثم اراد الشارح ان يدفع الانتقاض الوارد على تعريف المصنف بان هذا التعريف صادق على مثل الضارب امس لانه بمعنى الماضي ايضا فاجاب عنه بان لا نسلم ان هذا التعريف يصدق على مثل الضارب امس لان دلالة هذا ليست بدلالة وضعية اعني التي هي دلالة اللفظ المفرد لان الضارب وحده يدل على ذات يصدر عنه الضرب غير مقترن بزمان معين وامس وحده يدل على زمان معين بخلاف رويد وهيهات (والمتبادر) من قوله ما كان بمعنى الامر او الماضي (ان يكون هذا) اي كونه بمعناه (بحسب الوضع) بان وضع هذا اللفظ لمعنى هو معنى الفعل يعني وضع هذا اللفظ المفرد لمعنى مركب من الحدث والزمان واذا كان المتبادر منه ان يكون بحسب الوضع (فلا يرد مثل الضارب امس) حال كونه (نقضا على التعريف) لانه لا يصدق عليه انه اسم موضوع لمعنى هو معنى الفعل بل انه يصدق عليه انه اسمان وضع احدهما لمعنى والاخر لمعنى آخر ثم انه لما وقع الخلاف في ان وزن فعال من الثلاثي المجرد هل هو قياسي في معنى الامر اولا اراد المصنف ان يبينه بقوله (وفعال) بفتح الفاء (اي ما يوازن) يعني المراد من فعال ليس حصره في تلك المادة بل يعم كل ما يوازن (بفعال) وقوله (الكائن) اشارة الى ان قوله (بمعنى الامر) ظرف مستقر بتقدير المتعلق معرفة لكونه صفة للمعرفة وهو فعال فان المراد به اللفظ وقال بعضهم ان فعال مبتدأ و بمعنى الامر خبره ولعل ذلك البعض اختار كونه خبر التحصيل الفاعلة وهو تعين معناه بخلاف كونه صفة لانه لافائدة في التوصيف بكونه بمعنى الامر لانه لم يوجد فعال بمعنى الماضي حتى يحتز عنه ويمكن ان يقال ان التوصيف للاحتراز عن كونه مصدرا او غيره كما سيحى وكذا قوله (المستق) للاشارة الى ان قوله (من الثلاثي) (المجرد) طرف مستقر صفة للامر هذا ما اختاره الشارح والعصام وضعفه العرب المشهور بزني زاده واختار كونه صفة بعد صفة لفعال او حال واختار في الامتحان كونهما حالا وقوله فعال مبتدأ وقوله (قياس) خبره وفسره الشارح بقوله (اي قياسي) لتصحيح الجمل لان القياس بدون حرف النسبة لا يتجدد بالمبتدأ فاحتاج الى التصحيح اما بالتزام حذف حرف النسبة حتى يكون معناه ان فعال بمعنى الامر منسوب الى القياس او بتقدير ذو اي كونه كذلك ذو قياس مثال ما كان كذلك (كنزال بمعنى انزل) مشتقا من النزول الثلاثي ولما وقع الخلاف بين سيبويه والمبرد في كون فعال بمعنى الامر قياسيا او مسموعا فقال سيبويه انه قياسي وقال المبرد انه مسموع لانه لو كان قياسيا لجاز ان يقال قوام وقعود في قم واقعد

وليس لاحد ان يتدع صيغة لم تقلها العرب اراد الشارح ان يبين ان المصنف
اختار مذهب سيبويه وانه كيف يجاب عن الابراد الوارد على سيبويه فقال
(قال سيبويه وهو) اى كون فعال بمعنى الامر (مطرد في الثلاثي المجرد ويرد
عليه) اى على كونه مطردا (انه لا يقال قوام وقعاد فى قم واقعد) فيحتاج
الى ان يؤول قول سيبويه وهو مطرد (فلهذا يؤول بعضهم) وهو الاندلسي
(قول سيبويه) اى قوله مطرد (بانه) اى سيبويه (اراد بالاطراد الكثرة) بمعنى بقوله
مطرد انه كثير الوقوع بمعنى انه مسموع كما قال المبرد لكن لما كثرت المسموعات
(فكانه) اى فبلغ فى الكثرة حتى صار كانه (قياس لكثرت) وفى قوله فكانه اشارة
الى ان الاطراد ههنا مجاز عن كثرة الوقوع وقال العصام وصاحب الامتحان
انه لا يحتاج الى حل كلامه على المجاز ليندفع هذا الابراد لان كون الشيء
قياسا لا يقتضى ان يجيى فى جميع المواد فلا ينافى عدم وروده فى مادة القيام والقعود
لكونه قياسا حتى يحتاج الى التأويل و زاد صاحب الامتحان اشتراط كون الفعل
المذكور فعلا تاما فلا يجيى نعم وكون انتهى ولما كان الخلاف فى كونه قياسيا
انما هو فى جسيته من الثلاثي اراد ان يبين ماهو حكمه من الرباعى فقال (واما
فى الرباعى) اى واما حكمه فى الرباعى (فاتفقوا) اى فاتفقت النخاة من سيبويه
وغیره (على انه) اى على ان اسم الفعل الكائن بمعنى الامر (لم يأت) اى لم يجيى
(الانادرا) وهذا المعنى الذى حل عليه قوله على انه لم يأت الانادرا هو ما اختاره
العصام وغيره من المحشين فى توجيه كلام الشارح لانه اذا حل على ظاهره وقيل
ان معناه ان فعال لم يأت من الرباعى الانادرا فلا يجوز لان فعال لم يتصور بجسسه
من الرباعى وما يجيى نادرا هو قرقار وعرار وليس بوزن فعال بل فعقال وقرقار
بمعنى صوت من النصويت وعرار بمعنى تلاعبوا ايها الصبيان بالعدرة وهى
لعبة لهم لان الصبي اذا لم يجد احدا رفع صوته فقال عر عر فاذا سمعوا خرجوا
اليه وتلاعبوا بتلك اللعبة قال يدعوا وليدعهم بهاء عر عر قال المبرد قرقار حكاية
صوت الرعد وعر عر حكاية صوت الصبيان كما قال غاق غاق وقال السيرافي
فى جواب المبرد ان الحكاية لا تغير فلو كانا صوتين ل قيل قارقار وعر عر
بالالف وعند الاخفش ان فعال بمعنى الامر من الرباعى قياس والله اعلم ثم شرع
فى بيان باقى المعانى لهذا الوزن فقال (وفعال) وهو مبتدأ وزاد الشارح قوله
(حال كونه) للبيان فى ان قوله (مصدرا) حال من الضمير المستتر فى خبره الاسمى
اعنى قوله مبسب وقوله (معرفة) بالنصب صفة لقوله مصدرا وقوله (كفجار)
صفة اخرى للمصدرينى حال كون هذا الوزن موصوفا بصفتين احدهما
المصدرية وثانيتهما التعريف ينبغى ان يكون قوله كفجار خبرا للمبتدأ المحذوف

بتقدير هو مثل فجار لكن زبني زاده قدم كونه صفة بعد صفة فأمل ولم اخفي
 كونه معرفة اشارة في تفسيره بقوله (بمعنى الفجرة او الفجور) يعني انهم
 يستعملون مثل هذا بمعنى الفجور او الفجرة المعرفة باللام بان يكون علما
 للمصدر المعرفة لا بمعنى فجرة او فجور و اشار الشارح ايضا بقوله بمعنى الفجرة
 او الفجور الى وقوع التردد بين كونه مستعملا في المؤنث والمذكر وايداه بما نقله
 عن الشارح الرضى حيث قال (قال الشارح الرضى هو) اى هذا الوزن
 (مصدر معرف مؤنث ولم يقم لى الى الآن دليل قاطع على تعريفه ولا بانثه)
 وانما قال هذا لان ادلتهم مرددة ومعارضة لان من كان مذهبه ان جمع اوزان
 فعل امر او صفة او مصدرا او علما مؤنثة فاذا سمي بها مذكر وجب عدم
 انصرافها ويجوز عند الحاجة جعلها منصرفة وهذا منهم دليل على التردد
 في كونها مؤنثة كذا في العصام ومحصل التردد في الدليل انهم ربما استدلوا
 على تأنيث اسم الفعل والمصدر الواقعين على وزن فعال بكونه مؤنثا في استعماله
 صفة وعلم الشخص طردا فانهما مؤنثان كما يجيى وهذا استدلال عجيب ثم قيل
 في الاستدلال على تعريفه بقرينة الواقع معرفة في قوله * انا قسمنا حظينا بيننا *
 فحملت برة واحتملت فجار وجه الاستدلال ان برة علم المرأة وفجار بمعنى
 الفجار ولما كانت برة معرفة لكونه علما حكم بتعريف فجار لكونه قرينة
 ولا شك ان هذا الاستدلال كالاول في الغرابة وحمل كلامه على الاخرى
 في التأنيث والتعريف مع عدم الاستدلال على ان المحمولة معرفة ومؤنثة بدفع
 بل لو ثبت وصف فجار بالمؤنث المرفى بفجار القبيحة مثلا حاز الاستدلال به
 على الامرين التأنيث والتعريف وقوله (و) حال كونه (صفة) عطف
 على قوله مصدرا وقيد الشارح بقوله (لمؤنث) اشارة الى قول الشارح
 الرضى حيث قال اشالث اى من هذا الوزن صفة المؤنث ولم يجيى في صفة
 المذكر (مثل يافساق) (بمعنى يافاسقة) وقوله (مبنى) خبر للبتداء وهو فعال
 مصدرا كما فسره الشارح بقوله (اى كل واحد من القسمين الاخيرين) وهما
 فعال مصدرا وفعال صفة هذا احتراز من القسم الاول وهو فعال معنى الامر
 لانه اسم فعل (مبنى) ثم ذكر وجه بناء هذين القسمين بقوله (لمشابهته) اى
 لمشابهة كل من القسمين (له) (اى لفعال بمعنى الامر) وهو القسم الاول
 كما سبق من انه مبنى لكونه بمعنى الامر ثم ذكر وجه المشابهة بقوله (عدلا وزنة)
 وهما تعبيران من الذات المقدرة في النسبة بين المشابهة وبين فاعله (امارنة)
 اى مشابهيته من جهة الوزن (فظا هر واما عدلا) اى واما مشابهيته عدلا
 (فلما) اى فثبت للذى (ذهب اليه الحاجة من ان فعال) اى ان هذا الوزن

في طرف المشبهة الذي هو (معنى الامر معدول عن الامر النعلى) يعنى ان نزل
 مثلا معدول عن انزل (للبالغة وهذه الصيغة للمبالغة في الامر) هذا بيان
 لعل المعدول اى انما عدل عن الامر الفعلى لقصد المبالغة في الامر ونظيره (كفعال)
 بفتح الفاء وتسديد العين (وفعول للمبالغة في فاعل) يعنى كان فعال وفعول بجيتان
 لقصد المبالغة في فاعل كذلك يجيى فعال في مكان افعل وانما لم يبين وجه المعدول
 في طرف المشبهة لكونه طاهرا فيه اما في فعال بمعنى المصدر فلا يكون نحو فجار معدولا
 عن الفجور او الفجرة وفي فعال صفة فلنكون يافساق معدولا عن يافاسقة
 ثم اعلم ان المشابهة من جهة الزنة ظاهرة واما من جهة المعدول ففيها شئ
 على ما حكى الشارح بقوله (قال الشارح الرضى والذى) اى والرأى الذى (ارى
 ان كون اسماء الافعال معدولة عن الفاعل) بان يكون هيهات مثلا
 معدولا عن بعد ورويد معدولا عن امهل (شئ) اى حكم (لادليل لهم) اى
 للنخبة (عليه) اى على جوازه فضلا عن وقوعه (كيف والاصل) يعنى
 كيف يكون مع ان القاعدة (في كل معدول عن شئ ان لا يخرج) ذلك الاسم
 المعدول اليه (عن النوع الذى ذاك الشئ) اى المعدول (منه) اى من ذلك
 النوع يعنى ان كان من نوع الاسم فالواجب في المعدول ان يكون اسما ايضا
 فاذا كان الاصل في كل معدول ان يكون كذا (فكيف يخرج الفعل بالعدل)
 يعنى فكيف يجوز ان يخرج الفعل مثل بعد وامهل وامثالهما من المعدولات
 بسبب كونه معدولا (من الفعلية) اى من نوع الفعل (الى الاسمية) اى الى نوع
 الاسم حتى جاز بعد العدل ان يقال انها اسماء الافعال (واما المبالغة) واما تشبيه
 هذا القسم بفعال بمعنى الامر في كونه معدولا لتحصل المبالغة المقصودة به
 (فهى) اى فالمبالغة المقصودة لا يحتاج حصولها الى هذا التكلف لانها
 ثابتة في جميع اسماء الافعال وبين (اى الشارح الرضى (وجهها) اى وجه
 حصول المبالغة في جميع اسماء الافعال وعدم اختصاصها في الصورة
 المخصوصة حيث بين هذا (في كلام طويل) وكان المناسب تركه لطوله (فن اراد
 الاطلاع عليه) اى على ذلك الكلام (فليرجع اليه) اى الى ما شرح الشيخ
 الرضى وقال العصام في حاشيته ويرد عليه يعنى يرد الانتقض على قوله والاصل
 في كل معدول عن شئ ان لا يخرج عن النوع الذى ذاك الشئ منه بان يقال
 ان ثلاث معدول عن ثلاثة ثلاثة وثلاثة ثلاثة لفظ مركب وكل مركب ليس
 باسم فالمعدول اسم والمعدول عنه ليس باسم واجب عنه بان المراد ان الاصل
 ان لا يخرج عن نوع اصله او عن نوع ما التأم منه اصله ومادة النقص من قبيل
 الثانى فلانقض (و) (فعال حال كونه) (علما للعيان) وزاد الشارح بين حرف

العطف وبين قوله علما وقوله فعال حال كونه للاشارة الى ان قوله علما حال من المستكن
 في معنى كاسيأتى ولما كان لفظ اعيان جمعا ولفظ فعال ليس بعلم لهذا الجمع فسر
 بقوله (اى لعين من الاعيان) اى لذات من الذوات ثم بين فائدة قوله علما وقوله
 للاعيان بقوله (انما قال) اى المصنف (علما ليخرج باب فساق) لانه صفة لاعلم
 (وانما قال للاعيان ليخرج باب فجار لانه وان كان علما كما قالوا) اى بناء على ما قال
 النحاة انه علم للفجرة او الفجور خلافا لما نقل عن الشيخ الرضى كما عرفت (لكنه)
 علم (للمعاني للاعيان) اى لانه للاعيان والذوات (وقوله) اى قول المصنف
 (مؤننا) بالنصب (صفة علما) اى صفة لفظ علما ثم بين وجه زيادة هذا القيد
 فقال (وذكره) اى انما ذكر المصنف لفظ مؤننا (للتنبيه) اى لقصد التنبيه
 (على انه لم يقع) اى لم يقع هذا العلم الذى هو علم لاعيان (الا كذلك) اى الاوقع
 علما مؤننا وان جاز وقوعه علما مذكرا عند العقل وحاصل التنبيه ان هذا القيد
 قيد وقوعى لا احترازى وشال ما وقع كذلك (كقطاع) (علما لمؤنث) اى
 لامرأة (وغلاب) (كذلك) اى انه علم لامرأة ايضا وقوله (مبنى) خبر للمبتدأ
 وقوله (فى) استعمال اهل (الحجاز) تقييد لكونه مبنيا وزاد الشارح
 لفظ استعمال ولفظ اهل للاشارة الى ان الاختلاف الذى حصل فى بناءه
 واعرابه انما هو بين اهل به معنى ان قوله فى الحجاز مجاز حذف كما فى قوله تعالى
 واسئل القرية لان الحجاز اسم ارض ولا يستعمل اليها الاستعمال والى انه مخافة
 فى الاستعمال لا فى الحقيقة ثم بين وجه استعمال اهل الحجاز بقوله (لمشابهة
 فعال بمعنى الامر) بمعنى استعملوه كذلك لكون هذا اللفظ مشابها باب
 فعال الذى هو بمعنى الامر (عدلا وزنة) اى من جهة العدل والزنة بمعنى
 ان قطاع مثلا معدول عن قاطمة كما ان نزال معدول عن ازل وقوله (ومعرب)
 عطف على قوله مبنى يعنى ان مثل هذا من فعال معرب (فى) (استعمال)
 (بنى تميم) ولا يحتاج ههنا الى تقدير الاهل لان بنى تميم اسم قبيلة لا اسم مكان
 كما فى الاول وقوله (الا ما فى آخره) استثناء من نائب الفاعل الذى استكن
 فى معرب يعنى معرب كل ما كان على هذا الوزن عندهم (اى الا فى فعال) اى الا
 فى الوزن الذى وقع (علما للاعيان الذى) وهذا التفسير للفظ ما وقوله (يكون) الخ
 تفسير للفظ فى آخره واشارة الى انه ظرف مستقر صلة لما وقوله (راء) فاعل
 للظرف ويجوز ان يكون فى آخره خبرا مقسما وراء مبتدأ مؤخر والجملة الاسمية
 صلة للموصول كما جوزه صاحب المعرب زبني زاده لكن تفسير الشارح بهذا
 يأباه وقوله (فان بنى تميم دليل للاستثناء يعنى انما يستثنى من هذا الحكم
 ما فى آخره فان بنى تميم) (اختلفوا فيه) اى فى ما يكون فى آخره راء (فاكترهم)

اى فاكتر بنى تميم (يوافقون الحجازيين فى بناءه) اى مافى آخره راء (وافلهم) اى
 واكل بنى تميم (لايفرقون) فى هذا الوزن (بين ذات الراء وغيرها) اى وغبه الراء
 (بل يحكمون) اى يحكم اولئك الاقلون من بنى تميم (باعراب الكل) اى باعراب
 كل واحد من ذلك الوزن وقوله (نحو حضار) (علما لالكوك) مثال للمستثنى
 عند اكثرهم ثم اراد الشارح ان يبين وجه الفرق بين ذوات الراء وغيرها حيث
 حكم الاكثرون باعراب ما لبس فيه راء وبة مما فيه راء فقال (وجه الاكثرين) اى وجه
 حكم اكثر بنى تميم ببناء ما فيه راء هو (ان الراء حرف مستقل) وقوله (لكونه)
 علة لكونه مستقلا يعنى انما حكم للراء بالثقل لكون الراء (فى مخزجه كالماكر)
 لوجود صفة التكرير فيه (فاختر فيه) يعنى فلكونه كالماكر اختبر فيه (البناء دفعا
 للثقل) العارض له بسبب التكرير (لانه) اى لان البناء اخف (من الاعراب
 وقوله) اذ سلوك طريقة واحدة (دليل على ان البناء اخف يعنى انما يكون البناء
 اخف لانه لعدم اقتضائه لاختلاف آخر الكلمة كان طريقة واحدة بخلاف
 الاعراب لانه لكونه مقتضيا لاختلاف الاواخر كان طرائق مختلفة والسلوك
 فى الطريقة الواحدة (اسهل من سلوك طرائق مختلفة) وهو بديهى وقال
 فى الامتحان وفيه نظر لان هذا يقتضى اختبار القمح على الكسر وقال العصام
 هذا وجه بديع ذكره الفاضل الهندي واوضحه الشارح والمشهور فى كتبهم
 وجه آخر وهو ان الامالة فى ذوات الراء مستحسنة والمصحح لها كسرها انتهى
 واما كانت الامالة مستحسنة لان بنى تميم احرص للامالة لاسيما فى ذوات الراء
 (الاصوات) اى الاصوات التى عدت من المبنيات وهو مبتدأ خبره سيأتى
 وهو قوله كل لفظ ولما كان لفظ الاصوات الذى هو المعداد من المبنيات اخص
 من مطلق الاصوات احتاج الى مقدمة تبين بها انواعها وظهر من تلك
 الانواع ما هو معرب وما هو مبنى منها فاراد الشارح ان يذكر تلك المقدمة
 فقال (اعلم ان الاصوات) اى الاصوات الغير الموضوعة للمبنى (الجارية على
 لفظ الانسان) بل على لفظ العرب (اما منقولة) اى من الصوت (الى باب
 المصادر) وهى ايضا نوعان لانها اما منقولة الى المصادر (ولزمت المصدرية
 ولم تصر اسم فعل او) منقولة الى المصادر (لم تلزم المصدرية وصارت اسم
 فعل فالاول) وهو ما نقل من الاصوات الى المصادر ولزمت المصدرية ولم تصر
 اسم فعل (مثل واها للنجب) فان واها اصله صوت ثم نقل الى المصدرية
 ولزم المصدرية وهو ليس باسم فعل (ولا حكمه) اى هذا النوع من الاصوات
 (حكم المصادر) فى انه يكون مفعولا مطلقا بالنصب (والثانى) وهو ما نقل
 من الاصوات الى المصادر ولم تلزم المصدرية فصارت اسم فعل (مثل ما وصه

او حكمه (اى وحكم هذا القسم) حكم اسم الاصل من كونها مبتدأ و فاعلها
 سايا مسد الخبر فتكون الجملة اسمية او كونها مع فاعلها جملة فعلية او غيرها من
 الاحكام الجارية عند الحياة في ايساء الافعال و قال الرضي و انما يبحث هذه
 الاقسام اصواتا وان كان غيرها من الكلام ايضا صوتا لان هذه في الاصل اما
 اصوات ساذجة لحكية اصوات العجاوات والجمادات واصوات مقطعة معتدة
 على المخرج لكونها غير موضوعة لمعان كالانفاط الطبيعية مثل اح واف
 لا بصوت به الحيوان فبحثت باسمها في الصوت فقولها صوت وقوله (واما
 غير منقولة) كصوت على قوله (اما المنقولة) هي الاصوات المنقولة الى غير
 اصواتها كصوت المنقولة الى غيرها (بل باقية على ما) اى على الهيئة التي
 (كانت) تلك الاصوات الصرفة (عليه) اى على تلك الصفة وقوله (كونها)
 كونها طرف لكانت اى على ما كانت عليه حين كون تلك الاصوات (اصواتا
 ساذجة) اى صرفة (ولم تصر) تلك الاصوات الغر المنقولة (مصادر ولا اسماء
 افعال وهى) اى والتي كانت كذلك من غير المنقولة (على انواع فنها) اى
 فبعض تلك الانواع (ها) اى صوت (يعرض للانسان عند عروض معنى له)
 اى للانسان من الدائمة من شئ او التجب من شئ (كقول التندم) اى من
 قهرى له الدائمة واراد اطهارها (او التجب) اى من غير قهرى له الدائمة
 غريب وبنسأ منه التجب فاراد اطهاره (وى) قال في الصالح هو كقول
 تجب ويقال وىك ووى عبد الله وقد تدخل وى على كان الخففة والمشددة
 تقول ويكان قال الخليل هى مفصلة تقول وى ثم تبدى فتقول كان وقال
 الكسائى هو وىك فادخل عليه ان وى معناه المرتها قول ومنه قوله تعالى ويكان
 الله يسطر الرزق وقوله تعالى ويكانه (و) قوله (حينئذ) طرف لقوله (لا تقدر)
 يعنى حين كانت الاصوات باقية على اصلها ولم تنقل الى المعنى الآخر لم تكن
 مبتدأ ولا خبرا ولا فاعلا وغيرها لان المبتدأ ما يمكن ان تحكم عليه بشئ والخبر
 ما يمكن ان تحكم به على شئ والامر ان محال ان ههنا لا يمكن ان تقدر (ان تحكم
 عليه) اى على ذلك الصوت (شئ) حتى يكون مبتدأ (او) ان تحكم (به)
 اى بذلك الصوت (على شئ) حتى يكون خبرا وانما امتعت القدرة بذلك لان
 وضعه لاطهار الندم او التجب او الوجود كما في اح وكذا وضع فاق لحكية
 صوت الغراب لا غير ونحوه للغير لاسماعه لهذا الصوت لجرى العادة
 باناخذهم فلم يخرج باعتبار المعنى الذى وضعه الى جزء آخر يركب معه حتى يحكم
 عليه او به فان وقع شئ من هذا السبب مر كبا فانه يقصده اللفظ تقول لنخرج
 صوت لاناخذ البعر وفاق حكية صوت الغراب لاما هو وضع الباب عليه من

حكاية الصوت أو تصويت الهائم أو اظهار الندم (ومنها) اى ومن الانواع
التي بقيت الاصوات فيها على اصلها (ما يجرى على لفظ الانسان على سبيل
الحكاية) اى هذا الجريان (بسبب ان يصدر عن نفسه) اى من ذلك الانسان
المتلفظ به (ما) اى لفظ (يشابه) ذلك اللفظ الصادر (صوت شيء) من
الاصوات (كما اذا قلت غاق فاقصد الاصدار ما) اى لاصدار لفظ (يشابه
صوت الغراب عن نفسك وحيث لا تقدر) انت ايضا (ان تحكم عليه اوبه)
الا اذا اردت لفظه وتقول قلت غاق او لفظ غاق صوت غراب (ومنها) اى
ومن الانواع التي بقيت الاصوات فيها على حالها (ما) اى صوت (بصوت به)
اى يراد باصداره التصويت (لاجل حيوان) لا على قصد الحكاية ولا على
قصد اظهار معنى يعرض له وقوله (اما زجر او دعاء او غير ذلك) بدل بعض من
لاجل (كما اذا قلت نخ لاناخة البعير وحيث لا) اى وحين اذا كان المقصود منه
ذلك (ايضا) اى كالتصويت السابقين (لا تقدر ان تحكم عليه اوبه وهذه الاقسام)
اى وهذه الاقسام الثلاثة التي هي اقسام لغير المنقولة (كلها مبنية على
فيها) اى في تلك الاقسام فيصدق على كل منها انه غير مركب لعدم اشتراك
جعل كل منها محكوما عليه اوبه (واذا تلفظ بها) اى اذا اريد ان يجرى
واحدا من هذه الاقسام (على سبيل الحكاية كما اذا قلت) في النوع الاول (قل
زيد عندا تعجب وى او) اى اذا قلت في النوع الثالث (عند) في النوع
البعير (قال زيد نخ او) اى اذا قلت في النوع الثاني قال زيد غاق عند حكاية صوت
الغراب (وقوله) فهى (جواب اذا تلفظ اى اذا اريد ان يتلفظ بتركيب من تلك
الاصوات مع العوامل فلذلك الاصوات) في هذه الحالة (اى في حالة التركيب
(ايضا) كما كانت غير مركبة (مبنية) من غير تفرقة بين كونها مركبة او غير مركبة
في كونها مبنية (لكن) اى لكن كون الاصوات المركبة مبنية (لا من حيث
انها اصوات) كما كانت مبنية في حالة عدم التركيب (بل من حيث انها) اى
من حيث ان هذه الاصوات (حكاية عنها) اى عن الاصوات الساذجة المبنية
(والمراد بالاصوات ههنا) اى في القسم الذى عدم من المنيات (ما) اى اصوات
(كانت باقية على ما) اى على حالها التي (هى) اى الاصوات (عليه) وهو
قسم غير المنقولة بثلاثة انواعه المذكورة هذا احتراز عن القسم المنقول الى
المصادر واسماء الافعال وقوله (من غير نقلها على سبيل الحكاية) احتراز عن
حالتها التي ذكرها بقوله (واذا تلفظ الى آخره) يعنى ان المراد ههنا ما كانت باقية
على التصويت ولم تنقل على سبيل الحكاية بان جعلت مقول القول وقوله
(وهى بهذا الاعتبار) بيان لقرينة كون المراد بها هو ما كان كذلك معنى

يكون المراد بها ههنا ما لم تكن منقولة على تفصيل الحكاية لانها باعتبار
 كونها محكية (ليست باسماء لعدم كونها دالة بالوضع) لان الاول كوى في التعجب
 بالباطبع وان الثاني كغاق حكاية للصوت واصداره على لسان الانسان
 ليس بها بشئ لا يخفى انه ليس بوضع وكذا الثالث لانه لم يوضع لاثابة البعير وانما
 هو لجرى عادة الله تعالى باناخته عند اسماعه ومالبس باسماء ليس بمعنى لان
 المبنى الذي هو من اقسام الاسم اخص والاسم اعم منه ونفى الاعم يستلزم نفي
 الاخص (وذكرها) جواب للسؤال السني ورد على قوله ليست باسماء بانها
 اذا لم تكن اسماء لم يكن لها كذا في عداد الاسماء فاجاب عنه بان ذكرها اي لجرى في
 الكلام في باب الاصوات (في باب الاسماء) انما هو (لاجرائها) اي لاجراء
 تلك الاصوات (بجرها) اي بجرى الاسماء (واخذها) اي ولاخذ الاصوات
 (حكما) اي حكم الاسماء بان حكمت عليها بانها امر فوعة محلا لكذا او منصوبة
 لكذا (وبقيت) يعني وبعد اجرائها بجرى الاسماء واخذها حكمها الحق
 بالبنيات منها لا بالمربات (لجرها) اي لجرى الاصوات (بجرى ما) اي بجرى
 الاسم الذي (لا تركيب فيه من الاسماء) ولما لم يكن كل الاصوات معدودا من الاسم
 ليست بالاسماء بل هي بالاسماء كما اذا كانت منقولة الى المصادر وكان بعضها داخلا
 في الاسم والآخر خارجا فاما هذا الداخل فبقرينة كونها بابا آخر ايراد الشارح
 في المصنف في المقدمة المذكورة بيان ما هو المراد من تعريف المصنف فقول
 (ما لا يصح) بهذا تعريفه بقوله والمراد بالاصوات وتطبيق لتعريف
 المصنف بالحدود يعني ان تعريف المصنف انما يطابق بطلاق الاصوات
 لان الاصوات (بهذا الاعتبار) (كل لفظ) (انما قال) اي المصنف (لفظ)
 مع ان الاصوات من انواع الاسم (ولم يقل اسم) اي كل اسم (لعدم الوضع فيها)
 اي في الاصوات بهذا الاعتبار (كما عرفت) في قول الشارح بانها ليست باسماء
 لعدم كونها دالة بالوضع (بحكي به) اي بهذا اللفظ (صوت) من اصوات
 الانسان او من الاصوات الحاصل من التصاق جسم بجسم او غيرها كما مثل لها
 في متن الامتحان بطق بفتح الطاء وكسرهما وسكون القاف حكاية وقوع الحجارة
 بعضها على بعض وفسر الشارح قوله بحكي بقوله (اي صدر على لسان
 الانسان) لان الحكاية اما بنفس المحكي عنه نحو قال زيد غاق او قال زيد تخ او اح
 واما بغيرها فهو نحو قال الغراب غاق او غاق صوت الغراب او قلت غاق قاصدا
 اصدا ما شا به صوت الغراب عن نفسك من غير تركيب ولما خص الشارح
 مراد المصنف بالقسم الاخير كما فصله سابقا فسر الحكاية به يعني ان الاصوات
 كل لفظ قصده اصدا وصوت وقوله (تشبها) مفعول له لقوله صدر ولسان

الغرض الاصدار ليحصل تشبيه لفظه (بصوت شئ) من اصوات الحيوانات
 والمجادات ثم احوال الشارح صحيح تفسيره الى ما بينه في السابق فقال (كما عرفت
 في القسم الثاني من الاصوات) اي من الاقسام الثلاثة التي هي من الاصوات
 (غير المنقولة) وهو قوله ومنها ما يجري على لفظ الانسان على سبيل الحكاية
 الخ هذا ما اختاره الشارح والفاضل الهندي وقال في الامتحان وتخصيص
 الحكاية بآخر القسم الثاني وهم اشتمولها للكل معنى وحكما والغرض الاصيلي
 من التحو معرفة التركيب فاخراج ما وقع فيها وادخال ما وقع غير معقول مع انه
 حينئذ لم يخصر المبنيات فيما ذكر انتهى وقال العصام والحق ان المراد بالاصوات
 وكذا بكل قسم من اقسام المبنى ما يشمل المراد به نفسه والمستعمل لما هو الغرض
 منه والالكان يسان المبنيات في الكتب الخوية قاصر او تعريف الاصوات
 يشمل كلها باعتبار الحكاية بها لانه يصدق على الجميع انه حكى به صوت ثم عرف
 المصنف التسمي الاخر من الاصوات فقال (اوصوت به للبهائم) يعني القسم
 الاخر من الاصوات كل لفظ صوت به للبهائم اي الحيوان الذي هو ذوات القوائم
 الاربع ولما اقتصر في التعريف على البهائم كان التعريف غير جامع فاراد
 ان يفسر كلامه بالمثل على التمثيل حتى يشمل فقال (يعني مثلا) اي يريد المصنف
 بقيد التصويت بقوله للبهائم انه صوت به مثلا للبهائم وغيرها وقوله (اي لاختصاصها)
 تفسير للتصويت يعني ان التصويت للبهائم يكون لاختصاصها كتح مشددة او مخففة
 لاختصاصه البعير (او زجرها او دعائها) كهس بكسر الهاء وبالسین المشددة وهج يفتح
 الهاء وسكون الجيم لاجر الغنم ونحو بس بضم الموحدة وسكون السين لدعاء الغنم
 (او غير ذلك) نحو سع لحث الابل وهدع لتسكين صغار الابل اذ انفرت ثم بين
 الباعث لتفسيره بقوله مثلا فقال (وانما قلنا مثلا) اي وانما فسرنا كلام المصنف
 بقولنا مثلا (لان المتبادر من البهائم ذات القوائم الاربع) كالبعير والغنم دون
 الطيور فاذا دخل البهائم على هذا المعنى المتبادر منها (فلا يتناول) اي التعريف
 (ما) اي التصويت الذي (هو) اي ذلك التصويت (للطيور) اي لاجل الطيور
 (بل لبعض افراد الانسان) اي بل لاجل بعض افراد الانسان (ايضا) كالا
 يتناول ما هو للطيور (كالجناتين والصبيان) ثم ذكر افادة هذا التفسير للشمول
 فقال (واذا كان ذكرها) اي ذكر البهائم (على سبيل التمثيل) لاعلى سبيل التقييد
 والتخصيص (يتناول التعريف) اي تعريف هذا القسم من الاصوات (كلها)
 اي كلا من الطيور وافراد الانسان (فالاول) اي مثال القسم الاول المعرف بقوله
 كل لفظ حكى به صوت (كغافق) ولما كان للفظ غافق اعتبار ان احدهما اعتبار
 كونه نفس المحكى عنه ولم يبق على الصوتية نحو قال زيد غافق وثانيهما اعتبار

كونه تشبيها لصوته بصوت الغراب نحو قال الغراب غاق والاول لبس بصوت
 عند الشارح اراد ان يحمل كلام المصنف على ما ارتضاه فقال (اذا صوت به)
 يعنى انما يكون لفظ غاق مثلا اذا صوت به (انسان) اى بصوت به لاعلى سبيل
 الحكاية عن انسان بل عن الغراب نفسه (تشبيها له) اى لقصد تشبيه صوته
 (بالغراب) اى بصوت الغراب (والمانى) اى ومثال القسم الثانى المعروف بقوله
 صوت به للبهائم (كخ) حال كونها (مسددة او مخففة عند اناخة العبر) وقال
 بعض النحاة ان هذا القسم داخل فى اسماء الافعال وارتضاه الرضى وقال
 صاحب الامتحان وارى انه الحق لدخوله فى حدها انتهى ولما ذكر الشارح
 فى الاصوات الغير المنقولة ثلاثة انواع فيما سبق وادخل كلامنا الثلاثة فى الاصوات
 البنيات حيث قال وهذه كلها مبنيات والمصنف لم يذكر الا تعربا بقا القسمين
 الاخيرين اراد الشارح ان يذكر وجه ترك لمصنف للقسم الاول على طريق
 النقل فقال (ولم يذكر المصنف القسم الاول وهو) اى القسم الاول المتروك (ما) اى
 صوت (كان) اى ذلك الصوت (صوت الانسان) لاصوات الحيوان والجمادات
 هذا احتراز عن مثل غاق وقوله (ابتداء من غير تعاقب بالغير) احتراز عن من نخرج لانه
 وان كان صوت الانسان لكن المقصود به اناخة البهائم او غيرها فليكون متعلقا بالغير
 بخلاف القسم الاول لانه صوت الانسان نفسه عند عروض المعنى له (قيل) اى فى
 تعليل تركه والقائل هذا هو الفاضل الهندى (ذلك) اى وجه عدم ذكر المصنف
 لهذا القسم ثلث (لانه) اى الشأن (لما كان هذان القسمان) يعنى الاخيرين
 المذكورين (مع تعلقهما) اى مع تعلق كل منهما (بالغير) بان يكون المقصود
 بالاول حكاية الغير وبالثانى التصويت للغير فقوله مع تعلقهما متعلق بقوله ملحقين
 الذى هو خبر كان يعنى لما الحق القسمان اللذان وجد فيهما ما بأتى الحافهما
 (بالاسماء المبنية) وهو وجود التعلق بالغير فان البناء من خواص الاسماء وهذه
 الاصوات ليست باسماء كما مر لانها لم تعلق بغير الانسان بالنسقين يرهيم
 ذلك التعلق انه من جنس اصوات الحيرانات تتكلم في يائها وتحكى فيها بينتها
 عن غيرها التى ليست من الاسماء المبنية فقوله (كان) جواب لما اى لما كان هذان
 القسمان ملحقين مع وجود التعلق بالغير كان (كون ذلك القسم) اى القسم
 الاول الغير المذكور (كذلك) اى ملحقا بالاسماء المبنية (اولى) باللاحق من
 القسمين الاخيرين (لكونه) اى انما كان هذا الاولى باللاحق لكون القسم الاول
 (صوت الانسان ابتداء من غير تعلق بغيره) من الحيوانات والجمادات كوى
 للتعب فانه يلفظه بمقتضى الطمع من غير نظر الى الغير وما لم يتعلق بالغير

في غاية العدد من التركيب مع الغير فاذا لم يكن ما هو اقرب الى الغير معربا فها هو
 ابعد منه بالطريق الاولى ان لا يكون معربا ثم انه لا يخفى ان هذا التعليل على هذا
 التوجيه اتمسك ويلتزم اولوية كون القسم الاول ابعد عن كونه معربا
 من القسمين الآخرين وكان حاصله اثبات البعدية عن الاعراب وهذا
 لا يستلزم إلحاقها بالمبنيات اذ يمكن لقائل ان يقول اننا لانسلم ان عدم كونه
 معربا يوجب إلحاقها بالمبنيات لجواز سقوطها عن درجة الاعتبار بحيث
 لا يكون اسما معربة ولا مبنية كما في العصام ولعل الشارح اشار الى ضعفه
 بصفة لتضعيف ولم يلزمه وان كان يتقن بالنقل والوجه الوجه لتركه ما علة
 في الامتحان حيث قال بقى قسم ثالث للصوت وهو لفظ غير موضوع صادر
 عن الانسان ودان عن معنى بالطبع كوى للتندم وآه للتوجع واح للسعال
 وهذا القسم ليس بكلمة وحكم آخر على ما يقضيه الطبع فاذا حكى دخل
 في القسم الاول يعني بقوله كل لفظ حكى به صوت انتهى وافول ان حاصل
 التعليل ان اريد بالحكاية في ضمن حكى انه اعم من الحكاية بنفس المحكى
 عنه وبمسابهه كان مثل قال زيد وى داخل في القسم الاول وان اريد بها
 الحكاية بمسايقه صوت غير الانسان كما تكلف له الشارح وحل الحكاية عليه
 يكون مثل هذا خارجا عن القسمين فيحتاج ان يقول في إلحاقه بالمبنيات
 بانه علم الحقه من إلحاقه القسمين الآخرين بالدلالة والله اعلم (المركبات)
 الظاهر انها مبتدأ وخبره ماسياني من قوله كل اسم وفسرها الشارح بقوله
 (اى المركبات المعدودة من المبدآت) والمتبادر منه ان باعث التغير الاشارة
 الى ان اللام للعهد يعني ان المراد المركبات المذكورة سابقا وهى التى عدت
 في اقسام المبنيات اعم من ان يكون مبنيا بكلا جزئيه كخمسة عشر ارباحد جزئيه
 كعبلك صرح بذلك في الفصل وقال العصام جعل اللام للعهد فحمل كل اسم
 عليها مما لا يصح فلا يصح التعريف لتوقفها على صحة الحمل وجعلها
 بتقدير هذا باب المركبات وجعل كل اسم تعريف محدود اى المركبات كل اسم
 لا يلائم جعل التعريف في اخواته المذكورات على ما هو ظاهر كلام المصنف
 وبيان الشارح وجعل اللام للجنس ومطله للجمعية لا يلائم جعل نظائرها
 معهودات فهذه العبارة من المصنف داعية الى حمل المذكورات على الاجناس
 لا المعهودات انتهى والحاصل ان جعل اللام على الجنس لاجل حمل التعريف
 عليه في المركبات وفي سبقي من اخواتها يكون اولى مما يشعر كلام الشارح به
 من جعلها على العهد بقرينة هذا التفسير ويمكن ان يقال ان مراد الشارح
 من قوله اى المركبات المعدودة من المبنيات ليس لبيان كون اللام للعهد بل

لتعيين المحدود وهو المركبات المعدودة من المبنيات لا المركبات المعدودة من العرب (كل اسم) اى المركبات كل اسم صريح وقوله (حاصل) للاشارة الى ان قوله (من) (تركيب) (كلمتين) ظرف مستقر على انه صفة للاسم وزاد الشارح لفظ التركيب للاشارة الى ان حصول الاسم المركب لبس من ذات الكلمتين بل من تركيبها وقوله من كلمتين فصل يخرج به الاسم المفرد فانه اسم لكنه ليس بحاصل من كلمتين هذا هو المتبادر من العبارة ولكن الاولى ان يكون مجموع قوله كل اسم من كلمتين جنسالا الاسم فقط حتى يرد عليه اعتراض الرضى بانه لا حاجة اليه ايضا كما في سائر الحدود المقدمة لانه في قسم الاسماء وان اجاب عنه العصام بانه لو لم يصرح لكانت العبارة هكذا وهو قولنا كل ما عو من كلمتين وعدم صحة جعلها قسما من الاسم بدعو الى التصريح بقوله كل اسم وفائدة ضم الشارح قوله (حقيقة او حكما) سيذكرها وقوله (اسمين) لبيان الكلمتين اى سواء كانت الكلمتان اسمين كعريك وخسة عشر (او فعلين) نحو ضرب يضرب (او حرفين) نحو من عن وقوله (او مختلفين) لشمل المركب من اسم وفعل نحو انا اضرب ومن اسم وحرف نحو من زيد ومن فعل وحرف نحو ضرب من وقوله (وجعلهما كلمة واحدة) ناظر لكل من الاقسام يعنى سواء لم يجعل كل واحد من المركبات من الكلمتين كلمة واحدة او جعلهما كلمة واحدة بان يجعل المركب اسما واحدا اما بالعلمية كعريك او بغيرها كما في خسة عشر وانما ذكر الشارح هذا التعميم لتحصل الفائدة فيما قيده المصنف وهو قوله (لبس بينهما نسبية) (اصلا) وقوله (لافى الحال ولا قبل التركيب) تفسير لقوله اصلا ثم ذكر فائدة قوله حقيقة او حكما فقل ! وانما قلنا) اى وانما قيدنا الكلمتين بالوصف العام السامل للكلمتين سواء كانتا كلمتين (حقيقة او) كلمتين (حكما لئلا يخرج) من تعريف المركب (مثل سيبويه) اى ما ترك من اسم ومن صوت لانه ان كان المراد من الكلمتين ما يكون كلمتين حقيقة باريكونا مرضو عتين لمعنى خرج دند نحو سيبويه (فان الجزء الاخير منه) وهو لفظويه (صوت غير موضوع لمعنى) كما هو شأن الاصوات فاذا كان صوتا (فلا يكون كلمة حقيقة) فلا يصدق حينئذ تعريف المركب عليه (لكنه) اى لكن الجزء الاخير (فى حكم الكلمة حيث اجرى) اى لانه اجرى (مجرى الاسماء المبنية) كما عرفت فى الاصوات (وقوله) اى قول المصنف فى التعريف (لبس بينهما نسبية) فصل للتعريف اتى به (ليخرج) عن تعريف الاسم المركب المبني (مثل عبدالله) اى مثل العلم الذى اصله مركب بتركيبه فى بينهما نسبية اضافية (و) يخرج ايضا مثل (بأبطشرا) اى مثل العلم الذى اصله مركب وبين تأبط وشرا نسبة

تعليقة وقوله (لان بين جزئي كل واحد منهما) دليل لدخول هذين المركبين
في التعريف قبل هذا القيد لان بين جزئي كل مركب من مركباته (نسبة
قبل العلمية) وار اصححت النسبة بعد كونها عليهما فيصدق عليهما انهما
اسمان مركبان من الكليتين لكنه لا يصدق عليهما المحدود فيقتضي اتيان
فصل حتى يخرجهما ثم ان قول المصنف ليس بينهما نسبة فصل يخرج
من الحد بذكره ما وجدت فيه نسبة قبل العلمية مثل عبد الله لكن يخرج به ايضا
مثل خمسة عشر فالحد من فصل آخر حتى لا يخرج منه مثل هذا وقد قيد
في فصل الهندى ' نسبة ' المذكورة بقيد حتى لا يخرج هذا التركيب وهذا القيد
هو قوله ان المراد بالنسبة المعنية في قوله ليس بينهما نسبة هي ما ليست نسبة
اسم دور يد قائم حال كونه علما ولا نسبة اصاحه نحو عبد الله ولا نسبة عمل
نحو تأبط شراب يدخل في التعريف نحو خمسة عشر فالحد السارح الى ركابة
هذا القيد فقال (ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد) اى بقيد ليس بينهما نسبة
(مثل خمسة عشر) وكذا مل بيت بيت مما يتضمن الثانى منه معنى حرف العطف
او حرف الجر كما في بيت بيت لان الاول متضمن لمعنى خمسة وعشر والثاني متضمن
لمعنى من بيت الى بيت (عن الحد) اى عن حد المركب (مع انه) اى مع ان مثل
هذا التركيب (من افراد المحدود) اى من افراد الاسم المركب المبنى وكل حد
لا يصدق على كل ما صدق عليه المحدود ليس بمحد صحيح فحد المركب ليس
بمحد صحيح وقوله (لان بين جزئيه) الح دليل للصغرى يعنى انما يخرج عن
تعريف كل التركيب لان بين كل من الجزئين الاذين احدهما خمسة والاخر
عشر (قبل التركيب) اى قبل اتيانه بهذه الصورة (نسبة العطف) لان اصله
خمس وعشر فثبت ان يصدق عليه قوله ليس بينهما نسبة لانه سالبة كلية
لكون لكرة في سياق النفي وقد صرح المصنف بقوله اصلا فصار نصا للسلب
الكلى فوجب الحمل على ما جاء عليه السارح بقوله لافى الحال ولا قبل التركيب
ثم اسار الى رد قول الفاضل الهندى كما عرفت آنفا من تعيين النسبة المنفية بقوله
(راعين النسبة على وجه آخر) اى على وجه لا يخرج عن الحد منه (يخرج
مهما) اى من النسبة المنفية (هذه النسبة) اى مثل نسبة العطف وقوله وتعيين
مسددا وحيه قوله (اصعب من خراط القناد) ووجه الاصعوبة انه لا قرينة
شلى تخصيص النسبة ببعض افرادها فلا يكون خروج خمسة عشر قريبه لانه
يؤدى الى الدور ما سارح لما اراد اتوجيه بالتعيين اراد ان يبين توجيهها بوجه
آخر لا يخرج به (تأبط شراب) في توجيه هذا التعريف بوجه لا يخرج
(ان قبل لراد ما) مع ما لا المنفية بقوله ليس بينهما نسبة (نسبة)

مفهومة (اي المراد بها النسبة التي تفهم (من ظاهر هيئة تركيب احدى
 الكلمتين مع الاخرى) سواء كانت تلك النسبة باقية في المعنى المراد الآن
 او لم تكن (ولاشك انه يفهم من ظاهر الهيئة التركيبية التي في عبد الله) اذا
 كان علما (النسبة الاضافية) يعنى اذا نظرناظر اليه يعلم انه قد كان في اصله
 تركيبا اضافيا (و) يفهم ايضا (من ظاهر الهيئة التركيبية التي في تأبط شرا
 النسبة) (التعلقية) (التي تكون بين الفعل) وهو تأبط (والمفعول) وهو شرا فيشد
 يصدق على مثل عبد الله وتأبط شرا ان بينهما نسبة في الظاهر فيخرجان
 عن الحد (بخلاف خمسة عشر فان هيئة تركيب احدى جزئيه مع الآخر لا تدل
 على نسبة اصلا) لان من نظر اليه لا يشاهد فيه التركيب العطفى لانه ليس
 فيه حرف العطف في الظاهر (كما ان هيئة تركيب احدى شطرى جعفر) يعنى
 الكلمة التي ترك من الحروف الهجائية من الجيم والعين (مع الآخر) اى مع
 الفاء والراء (لا تدل عليها) اى على الهيئة التركيبية (من غير فرق) اى من غير
 فرق بين تركيب خمسة عشر من الكلمتين و بين تركيب جعفر مثلا من جمع
 وفر (فانظروا الحد على المحدود طردا) اى جمعا وهو صدق القضية القائلة بانه
 كلما صدق المحدود صدق الحد (وعكسا) اى منعا وهو صدق القضية القائلة بانه
 كلما صدق الحد صدق المحدود اعلم ان المركب ثلاثة الاول ما كان على هيئة
 المركب النسبى نحو عبد الله وتأبط شرا وزيد قائم والثانى ما لم يكن على هيئة
 المركب النسبى وبني الجزآن والثالث كذلك لكن لم يكن كلا الجزئين بل احدىهما
 فالاول خارج عن التعريف والاخيران داخلان فيه فاراد المصنف بيان
 القسمين الاخيرين الداخلين فيه فقال (فان تضمن) (الجزء) (الثاني حرفا)
 وانما زاد الشارح لفظ الجزء لبيان موصوف الثانى سواء كان الحرف
 المذكور الذى تضمنه الجزء الثانى (اى حرف عطف) اى حرف عطف كخمس
 عشر (او غيره) كيت بيت هذا تفسر الحرف على وجه اتعمم (بذات)
 (اى الجزآن) ثم بين الشارح علة البناء في كل من الجزئين فقال (لاول) يعنى
 ان وحه بناء الجزء الاول مات (لوقوع آخره في وسط الكلمة) وقوله (من فتن)
 صفة للوسط اى في الوسط الذى (ليس محلا للاعراب) لان الاعراب يبرز
 في الآخر (والثانى) اى ووحه بناء الجزء الثانى واقع (لتضمنه) اى لتضمن
 الجزء الثانى (الحرف) فناسب لهذا معنى الاصل فوجب استناء (كخمس عشر
 اى مثال المركب الذى تضمن الجزء الثانى فيه الحرف فبذات لذلك من خمسة
 عشر) فان اصله خمسة وعشرة) وعطف العشرة على الخمسة (حذفت
 الواو) اى واو العطف التي عطف بها الثانى على الاول ليحصل التركيب (وركت

عشر مع خمسة (تركيبا بعداديا (و) (مثل) (حادى عشر واخواتها) (بوسيط
 المشرح لفظ المثل للاشارة الى انه معطوف على مدخول الكاف من خمسة
 عشر يريد ما دون العشر بن وفوق العشرة ولما احتل ارجاع تخمير اخواتها
 الى التقريب كما هو المتبادر في الصغار والى مجموع المتأين ليكن شاملا لابراد السهارج
 ان يشير الى جواز كل من الاحتمالين فقال (يعنى) اى انما يريد المصنف من اخواتها
 (اخوات حادى عشر) فقط وهى (من ثانى عشر) منتهيا (الى تاسع عشر)
 وقوله (واخوات) شارة الى الاحتمال الاثنى وعنى اخوات (كل من خمسة
 عشر وسادى عشر) ولما كانت عادة المصنف الاكتفاء بمثل واحد فى امثال
 هذا اعنى فى مقام لا يمتح ح فيه الى الاشارة الى نكتة ولم يكتف فى هذا الباب
 بمثل واحد اراد سارح ان يبين وجه ايراد المثالين فقل (وانما ورد) اى المصنف
 (مذائين) فى اسماء العدد المركبات (ليعلم) اى للاشارة الى ما يجب علمه وهو
 (ان البناء) اى كونه مبنيا ثابت (فى هذا المركب) اى فى التركيب العدادى
 (سواء كان احد جزئيه) اى جزئى المركب بالتركيب العدادى (العدد الزائد
 على العشرة) وهو (من احد عشر الى تسعة عشر اوصيغ الفاعل) اى او كان
 احد جزئيه صيغة لفاعل الستة (منه) اى من احد ومحوه وهذا التعميم
 معنى نحو ان المراد من ر البناء هو لعدد مطلق سواء كان تضمنه لمعنى الحرف
 صغرا كما فى ا - عشر او غير ظاهر كما فى حادى عشر اذ ليس المعنى حادى
 وعسر ولما كان تضمن التركيب الاثنى لعنى الحرف غير ظهري وكان مدار البناء
 على ذلك اشتمل وردا على ميل المصنف بالذات الاثنى اراد المشرح ان يقرر
 ذلك الايرد وجوابه فى ل (وقل فيه نشر) اى فى التمثيل للمنى بالمثل التالى فطر
 (لان الثانى) اى لان الجزء الثانى (فيه) اى فى نحو حادى عشر (لا يتضمن
 الحرف) اى حرف العطف (لانه) اى عدم تضمنه ثابت لانه (لا يراد به) اى بحادى
 عشر (حادى وعشر) اى مجموع الحادى والعسر كما يراد به فى نحو احد عشر
 بل يراد به الجزء الاخير منه فقط (وحوايه) اى جواز هذا التفسير المراد
 بان يقال (ان المراد بصيغة التثنية) اذا اشتق من اسماء العدد (اى من احد
 عشر وثلاثة عشر مثلا حادى عشر وثالث عشر انما يراد به) (واحد من المشتق
 منه) لان المراد به هو المجموع كما هو وجه النظر وحاصله تسليم قوله لا يتضمن
 يعنى انما نسلم ان المراد به واحد من هذا العدد لا المجموع وانه لا يتضمن معنى
 الحرف (لكن لا نعلم) اى لاننا لا نعلم انه يراد به اشتقاق لفظ حادى من لفظ
 احد مطلق اى سواء ائنه تركيبة مع العشر او لا (ال) يراد به (باعتبار وقوعه)
 اى باعتباره وقوع احدى عشر (بعد العدد السابق على المشتق منه) اى

بعد العدد الناقص منه يعنى بعد تمام العدد العشرة ^{بأن يراد} عليه واحد وأريد
 اخبار ذلك الواحد الزائد على العشرة ثم اراد ايضا ح ذلك بقوله (فان الثالث مثلا)
 اى الواقع فى المرتبة ثانيا (واحد من الثلاثة) اى مجموع الثلاثة (لكن لا مطافا)
 اى لكن لانه واحد منه من غير اعتبار وقوعه فى المرتبة لانه لو كان كذلك
 لا يقال فيه انه احد الثلاثة (بل) المراد به انه واحد منه (باعتبار وقوعه) اى
 وقوع ذلك الواحد (بعد الاثنين) اى بعد تمام الاثنين السابق على الثلاثة
 (فلما اخذوا هذه الصيغة) اى صيغة اثنان (من المفردات) اى من الاحد
 الى العشرة (للدلالة) اى ليدل (على ما ذكرنا) اى على الواحد الذى هو
 آخر احوادث تلك العدد الذى بلغ به ذلك المبلغ (ارادوا ان يأخذوا مثل ذلك)
 اى ارادوا مثل اخذهم فى المفردات ان يأخذوا (من المركبات) اى من احد
 عشر الى تسعة عشرة (ولا يتيسر ذلك) اى ولا يتيسر اشتقاق اسم لفاعل
 (من مجموع الجزئين) اى من مجموع الاحد والعشر واخواته وانما يتيسر
 ذلك من المجموع (لان صيغة فاعل لاتسع حروفها) اى حروفها الثلاثة
 الاصلية مع الالف الزائدة وقوله (جعا) حال من حروفها اى لاتسع حروفها
~~تلك~~ ^{تلك} ~~لأنها~~ ^{لأنها} ~~مجموعة بحيث تغيد صيغة واحدة معنى المجموع من الاحد والعشر~~
 فأحتاج بالضرورة الى الصيغتين وهما الحادى والعاشر فلو بنيت كذلك
 لحصل اسما لفاعل الدالان على المفردين فالتبس حيثئذ منه المقصود
 (فانقصروا) اى فلذلك اضطروا الى الاختصار (على اخذها) اى على اخذ
 تلك الصيغة المشتقة (من احد الجزئين) اى من ابهما كان (اذ فى اخذ
 بعض الحروف من كل جزء) اى وانما اضطروا الى الاخذ من احدهما لامتناع
 اخذها من كل جزء من الجزئين لان فى اخذها كذلك (مظنة الالتباس)
 اى التباس المقصود بغير المقصود لما عرفت من ان المقصود منه العدد الاخير
~~فقط فأنزلوا~~ ^{فقط فأنزلوا} ~~من الجزئين~~ ^{من الجزئين} ~~يختص به الاسمان المشتقان وهما الحادى~~
 والعاشر وهما يدلان على العكس الاخيرين وهو خلاف المقصود (فاختاروا)
 اى لاضطرارهم الى الاخذ من الجزئين تعين الاخذ من احد الجزئين فثبت
 من هذا جواز الاخذ من احد كل من الجزئين كما هو مقتضى الدليل ولكنهم
 اختاروا (الاول) اى اختاروا الاخذ من الجزء الاول وان جاز الاخذ من الجزء
 الثانى بمقتضى الدليل (ليدل) اى ليدل الاسم المأخوذ (على المقصود)
 وهو ارادة الجزء الواحد الاخير فقط (من اول الامر) بخلاف الاخذ من الجزء
 الثانى لانه لا يدل عليه من اول الامر بل من ثانى الامر وما يدل على المقصود
 من اول الامر اولى مما دلالة عليه من ثانى الامر ثم اشار الى منأغلط السائل

من التضمن لمعنى الحروف هو تضمن نفس تركيب الحادى
 عشر ونى عليه السؤال وليس كذلك بل تحقيقه ما قال بقوله (فاحذوا مثلاً
 من احد عشر المتضمن معنى حرف العطف حادى عشر بمعنى الواحد) الاخير
 (من احد عشر) لكنه اى مقابل (بشرط وقوعه) اى وقوع ذلك الواحد
 الاخير (بعد العشرة) واذا كان حادى مشتقاً من الاحد بشرط وقوعه
 بعد العشرة (فحادى عشر) اى فتركب حادى عشر (متضمن حرف العطف
 باعتبار انه مأخوذ من) مجموع (احد عشر المتضمن حرف العطف لاعتبار)
 اى ليس تضمنه حرف العطف باعتبار نفسه بمعنى باعتبار (ان اصله حادى
 وعشر اذ لا معنى له) لانه لو كان اصله حادى وعشر يكون المقصود منه مجموع
 الحادى والعشر وليس كذلك كما عرفت (وعلى هذا القياس) اى وعلى قياس
 حادى عشر فى كونهما متضمنين لحرف العطف (الحادى والعشرون
 لافرق بينهما) فى كونهما به عطف الجزء الثانى على الاول بشئ* (الايدى والواو)
 فى الحادى والعشرون لكونهما معربين (وحذفه اى وبجذف الواو فى الحادى
 عشر باعتبار انه مأخوذ من احد عشر يعنى حذف الواو فى الثانى وبقي فى الاول
 وقوله (الاثنى عشر) استثناء من قوله خمسة عشر اى كل واحد من الاحد
 الى التسعة اذا ترك مع العشرة بنى الجزآن منه الاثنى عشر للمذكر ولما اكتفى
 المصنف بذكر مثال المذكر اراد السارح ان يبين ان مؤنثه كذلك بقوله (واثنى
 عشرة) ولم استثنى المصنف تركيب اثنى عشر من تركيب خمسة عشر الذى
 بنى فيه الجزآن احتمل حكم المستثنى ان لا يبنى الجزآن وان يبنى احدهما ويعرب
 الآخر فاراد الشارح بيان حكم المستثنى بقوله (فانه لا يبنى فيهما) اى فى كل
 من اثنى عشر واثنى عشرة (الجزآن) اى الجزآن الاولان وهما اثنا عشر
 (بل يبنى الثانى المتضمن) منهما وهو العشر اى لتضمنه معنى حرف العطف
 (ويعرب الاول) اى يعرب الجزء الاول . ^{١٨١} ~~الجزء الثانى~~ ^{١٨٢} ~~الجزء الاول~~
 (بالمضاف) اى بالثلاثة المضافة ^{١٨٣} ~~لها~~ ^{١٨٤} ~~لها~~ ^{١٨٥} ~~لها~~ ^{١٨٦} ~~لها~~ ^{١٨٧} ~~لها~~ ^{١٨٨} ~~لها~~ ^{١٨٩} ~~لها~~ ^{١٩٠} ~~لها~~ ^{١٩١} ~~لها~~ ^{١٩٢} ~~لها~~ ^{١٩٣} ~~لها~~ ^{١٩٤} ~~لها~~ ^{١٩٥} ~~لها~~ ^{١٩٦} ~~لها~~ ^{١٩٧} ~~لها~~ ^{١٩٨} ~~لها~~ ^{١٩٩} ~~لها~~ ^{٢٠٠} ~~لها~~
 بن بصال (ان المراد بصيغة الضم لان اصلهما اثنى واثنان لاختصاصهما بالثلاثة
^{٢٠١} ~~لها~~ ^{٢٠٢} ~~لها~~ ^{٢٠٣} ~~لها~~ ^{٢٠٤} ~~لها~~ ^{٢٠٥} ~~لها~~ ^{٢٠٦} ~~لها~~ ^{٢٠٧} ~~لها~~ ^{٢٠٨} ~~لها~~ ^{٢٠٩} ~~لها~~ ^{٢١٠} ~~لها~~ ^{٢١١} ~~لها~~ ^{٢١٢} ~~لها~~ ^{٢١٣} ~~لها~~ ^{٢١٤} ~~لها~~ ^{٢١٥} ~~لها~~ ^{٢١٦} ~~لها~~ ^{٢١٧} ~~لها~~ ^{٢١٨} ~~لها~~ ^{٢١٩} ~~لها~~ ^{٢٢٠} ~~لها~~
 النون) اى بسبب سقوط ^{٢٢١} ~~لها~~ ^{٢٢٢} ~~لها~~ ^{٢٢٣} ~~لها ^{٢٢٤} ~~لها~~ ^{٢٢٥} ~~لها~~ ^{٢٢٦} ~~لها~~ ^{٢٢٧} ~~لها~~ ^{٢٢٨} ~~لها~~ ^{٢٢٩} ~~لها~~ ^{٢٣٠} ~~لها~~ ^{٢٣١} ~~لها~~ ^{٢٣٢} ~~لها~~ ^{٢٣٣} ~~لها~~ ^{٢٣٤} ~~لها~~ ^{٢٣٥} ~~لها~~ ^{٢٣٦} ~~لها~~ ^{٢٣٧} ~~لها~~ ^{٢٣٨} ~~لها~~ ^{٢٣٩} ~~لها~~ ^{٢٤٠} ~~لها~~
 نونهما بالاضافة وقوله ^{٢٤١} ~~لها~~ ^{٢٤٢} ~~لها~~ ^{٢٤٣} ~~لها~~ ^{٢٤٤} ~~لها~~ ^{٢٤٥} ~~لها~~ ^{٢٤٦} ~~لها~~ ^{٢٤٧} ~~لها~~ ^{٢٤٨} ~~لها~~ ^{٢٤٩} ~~لها~~ ^{٢٥٠} ~~لها~~ ^{٢٥١} ~~لها~~ ^{٢٥٢} ~~لها~~ ^{٢٥٣} ~~لها~~ ^{٢٥٤} ~~لها~~ ^{٢٥٥} ~~لها~~ ^{٢٥٦} ~~لها~~ ^{٢٥٧} ~~لها~~ ^{٢٥٨} ~~لها~~ ^{٢٥٩} ~~لها~~ ^{٢٦٠} ~~لها~~ ^{٢٦١} ~~لها~~ ^{٢٦٢} ~~لها~~ ^{٢٦٣} ~~لها~~ ^{٢٦٤} ~~لها~~ ^{٢٦٥} ~~لها~~ ^{٢٦٦} ~~لها~~ ^{٢٦٧} ~~لها~~ ^{٢٦٨} ~~لها~~ ^{٢٦٩} ~~لها~~ ^{٢٧٠} ~~لها~~ ^{٢٧١} ~~لها~~ ^{٢٧٢} ~~لها~~ ^{٢٧٣} ~~لها~~ ^{٢٧٤} ~~لها~~ ^{٢٧٥} ~~لها~~ ^{٢٧٦} ~~لها~~ ^{٢٧٧} ~~لها~~ ^{٢٧٨} ~~لها~~ ^{٢٧٩} ~~لها~~ ^{٢٨٠} ~~لها~~ ^{٢٨١} ~~لها~~ ^{٢٨٢} ~~لها~~ ^{٢٨٣} ~~لها~~ ^{٢٨٤} ~~لها~~ ^{٢٨٥} ~~لها~~ ^{٢٨٦} ~~لها~~ ^{٢٨٧} ~~لها~~ ^{٢٨٨} ~~لها~~ ^{٢٨٩} ~~لها~~ ^{٢٩٠} ~~لها~~ ^{٢٩١} ~~لها~~ ^{٢٩٢} ~~لها~~ ^{٢٩٣} ~~لها~~ ^{٢٩٤} ~~لها~~ ^{٢٩٥} ~~لها~~ ^{٢٩٦} ~~لها~~ ^{٢٩٧} ~~لها~~ ^{٢٩٨} ~~لها~~ ^{٢٩٩} ~~لها~~ ^{٣٠٠} ~~لها~~
 وهو معطوف على قوله فان تضمن يعنى ان المركب المعدود من المبنى قسمان
 احدهما ما تضمن فيه الجزء الثانى لمعنى الحرف فحكمه بناء الجزئين والثانى
 ما لم يتضمن فحكمه بناء الجزء الاول فقط فالاول هو المراد بقوله فان تضمن
 والثانى هو المراد بقوله والاو لما كان قوله والامر كما من ان الشرطية والاخرية~~

القائمة مقام الفعل فسرر الشارح بقوله (اي وان لم يضمن الثاني) اي الجزء الثاني
(حرفا) اي معنى حرف من الحروف (اعرب الثاني) اي اعرب الجزء الثاني
منهما وقوله (مع منع صرفه) لتقييد الاعراب الذي في الثاني بالاعراب الناقص
وقوله (ان لم يكن قبل التركيب مبنيا) قيد آخر لبيان ان اعراب الجزء الثاني
منهما مقيد بكونه معربا قبل التركيب فانه ان لم يكن معربا بل كان مبنيا
لم يعرب كما في نحو سبويه وانما قيد الشارح بقوله مع منع صرفه ليظهر
ما به الفرق بين الافصح والفصح لان اعراب الثاني متفق عليه في الفصح
والافصح والفرق بين الافصح وغيره انما هو في منع صرفه وفي صرفه
فالاول الافصح واثنى غير الافصح وكذا فائدة القيد بقوله وان لم يكن الخ
لتطبيق قول المصنف على ما هو الاشهر والاولى لانه قد نقل الرضى جواز
اعراب الجزء الثاني المبنى بعد التركيب كما هو ظاهر عبارة المصنف في هذا المقام
حيث اطلق اعراب الثاني وفي بحث غير المنصرف حيث اكتفى فيه ببيان
الشرطين في كون التركيب مانعا للصرف بقوله هناك وشرطه ان لا يكون
بإضافة ولا بإسناد ولم يتعرض لكونه غير صوت وقد وجه السارح كلامه هالك
عليه ~~في تطبيقه~~ تطبيقا لكلامه بما هو المشهور (كعليك وبني الاول) ولعل المصنف
قدم المثال على بعض اجزاء الاحكام ليكون كالتقيد للاعراب بكونه كاعراب
عليك وهو اعرابه مع منع الصرف والله اعلم وقوله (لنوسط) بيان لوجه بناء
الجزء الاول وهو وقوع آخره في وسط المركب وقوله (المانع من الاعراب)
صفة كاشفة للتوسط بمنزلة عله كون الوقوع في الوسط موجبا للبناء وهو انه
لما لم يكن تركيب بعليك نسيبا وجعلنا كلمة واحدة لكونه علما وقع آخر الجزء الاول
في وسط الكلمة والوسط ليس محلا للاعراب فيكون مانعا له فتمين البناء
ولما كان الاصل في البناء هو السكون احتاج الى توجيه آخر لانه على الفتح
فعل (وهي الفتح) اي وانما هي على الفتح (لانه) اي لان الترخيم بين الحركات
(اخف) قال في الامتحان وسكنوا آخر الاول ان كان حرف لين نحو مـرى
كرب وفتحوه في غيره انتهى وانما لم يتعرض اشارح لعله الاعراب في السكاني
لكونه في غاية الطهور لان الاصل في الاسم هو الاعراب وقوله (في الافصح)
متعلق باعرب الثاني وبقوله بني الاول على سبيل التنازع فبإيهما تعلق
حذف المفعول من الآخر كذا في المعرب لاني زاده وتفسير الشارح بقوله
(اي اعرب الثاني مع منع الصرف) لبيان ما هو الافصح وانما منع الصرف
لوجود العتين فيه وهما التركيب والعلية (وبناء الاول انما هو في افصح اللغات)
وفي هذا التفسير نأيد كون قوله في الافصح من التنازع ثم شرع في بيان اللتين

الغير المصنفين بقوله (وفيه) اي في مثل بعلبك من المركبات التي لا يتضمن الثاني فيها
 معنى الحرف (لغتان اخرى ان) اي فصيحتان (احدهما) ما يقابل قوله بنى الاول
 وهو (اعراب الجزئين معا واطراف الاول الى الثاني ومنع الصرف في المضاف
 اليه واخرهما) اي واخرى اللغتين الفصحيتين ما يقابل منع الصرف في الثاني
 وهـ (اعراب الجزئين معا واطراف الاول الى الثاني وصرف الثاني) ولما فرغ
 المصنف من المركبات شرع في بيان الكنيات التي هي من جملة المبنيات فقال
 (الكنيات) وهـ مبتدأ وخبره قرأه كم وما عطف عليه ثم شرع الشارح في بيان
 الكنية في عدم تعرض المصنف لتعريفها فقال (جمع كناية) اي افظ
 الكنيات جمع والراد به ههنا جمعيتها لان المقام ليس بمقام التعريف حتى
 يحتاج فيه الى ان يقال بان جمعيتها مضمحلة (وهي) اي الكناية (في اللغة)
 والاسطلاح (ان يعبر عن شئ معين) اي غير مبهم (بلفظ غير صريح في الدلالة
 عليه) اي على ذلك الشئ المعين وانما لم يعبر عنه بلفظ صريح (لغرض من
 الاغراض كالإيهام) اي وذلك الغرض مثل ارادة إيهام المعين (على
 السامعين) اما لمحافظة عن السامعين او لمحافظة السامعين عنه (كقولك
 جاني ولان وانت تريد زيدا) فاه عبر فيه عن شخص معين بلفظ فلان ولم يعبر
 عنه باسمه الصريح الذي هو زيد لغرض إيهامه على السامعين لاحدى
 المحافظةين ثم لما توهم ههنا ان مراد المصنف من لفظ الكنيات ان كان تعريفها
 لزم عليه ان يعرفها وان لم يكن المراد تعريفها لزم عليه ان يذكر جميع الالفاظ
 المستعملة في الكناية فكلا الازمين متفقان ههنا اراد الشارح ان يفسرها
 بوجه يندفع به هذا التوهم فقال (والمراد بها) اي بالكنيات (ههنا) اي في
 مباحث المبنيات (ما يكتفى به) اي لفظي يكتفى به (لا المعنى المصدري) اي ليس المراد بها
 معاني المصدري وهو الكنية والتعريف بقريته اطلاقها على نفس الاسماء وبه يندفع
 توهم لزوم التعريف على المصنف (ولا كل ما يكتفى به بل بعضه) بقريتهن كثير
 منها ككهن كناية عن الفرج او عن القبيح الذي يستهجن ذكره وفلان
 ولاننا وايضا كثير منها ليس من هذا الباب كالمضمر الغائب ومن وماو به يندفع
 توهم لزوم ذكر الجميع (ولا كل بعض) اي ولا كل بعض عام بمعوم الافراد وقال
 بعض المحشين ان في دلالة العبارة عابه خفا وقال العصام لافرق بينه وبين كل ما كنى به
 والصواب مبهم اي والصواب ان يقول ولا بعض مبهم (بل بعض معين) اي بل
 المراد بالكنيات بعض معين لا مبهم وقوله (فكانهم اصطالحوا) لبيان القرينة
 على تعيين ذلك البعض لان حاصل لامة ان العهد في قوله الكنيات هو العهد
 الخارجي فلا بد من قرينة واضحة ان النحاة اتفقوا (في باب المبنيات ان يريدوا

(١) أي على أن يردوا بالكليات (ذلك البعض المعين) من الألفاظ المعينة
 التي قد ذكرت فيما بعد وقوله (ولذلك لم ينقل) بيان للقربة على ذلك الاصطلاح
 بمعنى ولا اصطلاحا جههم على هذا لم يصدر المصنف لفظ البعض بأن يقول (بعض
 الكليات كما قال) أي كما هو دأبه في مقام يراد به البعض المعين حيث صدروه على
 الظروف فقال (بعض الظروف) وتصديره في الظروف وتركه في الكليات
 يدل على أن تركه الاعتماد على الاصطلاح (ويتعذر) أي حين إذا ريد بها
 البعض المعين لا يمكن (تعريفه) أي تعريف ذلك البعض المعين (الا بالتصريح به
 مفصلا) لا بتصريح كل واحد من البعض المعين على طريق التفصيل لتعذر
 الجمع في لفظ واحد لاختلاف الفاطه ومعانيه ولأن التعريف يكون للجنس لا
 للأفراد وقوله (ولذلك) تفرع على هذا التحقيق أي فلا يكون المراد بها
 البعض المعين (اعرض) أي المصنف (عن تعريفها) أي عن تعريف
 الكليات مطلقا وقوله (مطلقا) يختم أن يكون إشارة إلى الاعراض عن تعريف
 مطلق الكليات من المبني والمعرّب وأن يكون إشارة إلى ترك مطابق التعريف
 من مطلق الكليات ومن تعريف البعض المعين (وتعرض) أي فلذلك تعرض
 المصنف (لذلك البعض المعين) أي لذكر الفاظ ذلك المعين مع التبيين لمعاني
 (وبناؤها) (فقال الكليات) (كم) ثم ذكر السارح وجه كونها مبنية فقال
 (وبناؤها) أي ووجه بناء هذه الكلمة لأحد وجهين (أما لكونها) أي
 لكون كلمة (موضوعة وضع الحروف) أي كوضع الحرف في كونها موضوعة
 على حرفين وهما الكاف والميم فاشبهت الحرف وهذا وجه مشترك بين الخبرية
 والاستفهامية وقوله (أولكون الاستفهامية متضمنة لمعنى الحروف) وجه خاص
 بالاستفهامية فاحتاج إلى وجه آخر لبناء الخبرية فلذلك قال (وحمل الخبرية)
 أي فوجه بناء الخبرية حملها (عليها) أي على الاستفهامية من قبيل حمل
 الظاهر على الظاهر (وكذا) أي ومن البعض المعين كلمة كذا (وبناؤها) أي
 ووجه بناء هذه الكلمة (لأنها) أي لأن هذه الكلمة (في الأصل - ذامر أسماء
 الإشارة) أي التي من جملة أسماء الإشارة (دخل عليها) أي على كلمة ذا (كاف التشبيه
 فصار الجموع) (منها) (بمثلة كلمة واحدة) لكون الجموع موضوعا للمبني
 الذي يلا بس (بمعنى كم) وهو العدد (ولقي ذا على أصل بنائه) فلا يحتاج
 إلى ذكر وجه آخر زائدا على أصل بنائه وقوله (وكل واحد منهما يكون)
 للإشارة إلى اشتراك معنيهما يعني وكل واحد من كم وكذا يكون موضوعا (للعدد)
 وقوله (والكناية منه) إبان أنهما ليسا بلقطين صريحين للعدد بل كفي
 بهما عن العدد ولما ذكر المصنف في معانيهما ما به الاشتراك أراد الشارح أن يذكر

معنى آخر للفظ كذا بحيث لم يوجد في كم فقال (وجاء كذا) أي وجاء لفظ كذا
 في اللفظة (كناية عن غير العدد أيضا) كما يجيء للعدد (نحو خرجت يوم كذا
 كناية عن يوم السبت) مثلا وقوله (وغيره) بالجر عطف على قوله عن يوم
 السبت والمعنى حيثئذانه يجيء أيضا كناية عن غير يوم السبت من الأيام الأسبوعية
 ويحتمل أن يكون مر فوعا على أنه عطف على قوله نحو خرجت ويكون المعنى
 أن غير العدد أما خرجت يوم كذا وغيره نحو خرجت يوم كذا بل نحو كيت وذيت
 فإنه يجيء بمعنى كيت وذيت أيضا (وكيت وذيت الحديث) يعني ومن البعض
 المعين من الكنيات لفظ كيت وذيت وهما الحديث يعني يقال إن زيدا قال
 كيت وذيت وقد سبق وجه التفسير بقوله (أي للكناية عن الحديث) وقوله
 (والجمل) عطف تفسير الحديث وهو للاشارة إلى أن المراد بالحديث هو
 الحديث الطويل الذي يطلق عليه القصة وقوله كيت وذيت بحركات التاء
 والفتح أشهر أي كذا وكذا وقال العصام وتفصيله أنهما في الأصل كيت وذيت
 على وزن المرة حذفت اللام وابدل منهما تاء التأنيث كما في بيت ومن العرب من
 يستعملهما على الأصل والوقف عليهما حيثئذ بالتاء ولا يكونان الامفتوحين كذا
 في الرضى بمعنى أنهما إذا استعملتا على الأصل ووقف عليهما بالتاء لا تكونان
 الامفتوحين فلا ينافي ما نقل عن غيره من جواز حركات التاء كما سيجيء
 لأنه محمول على الاستعمال بكيت وذيت فافهم والله اعلم (وانما بنا) أي وانما
 بنى لفظ كيت وذيت (لأن كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الجملة التي هي) أي
 الجملة (من حيث هي) أي من حيث كونها (جملة لا تستحق اعرابا ولا بناء
 لانهما من خواص المفردات) بل استحقاقهما اللانراب انما هو اذا وقعت موقع
 المفرد كما عرفت لان الاعراب والبناء من خواص الاسم الذي هو من أنواع الكلمة
 التي هي المفرد ثم انه لا يخفى أن هذا التعليل انما هو لدفع كونه معربا واما الدليل لاثبات
 كونه مبنيًا فقوله (فلما وقع المفرد موقعها) أي في قوله (ولم يجز خلوه) أي
 واحد من حيث وذيت موقعها أي موقع الجملة المذكورة (ولم يجز خلوه) أي
 خلوه الاسم المفرد (عنهما) أي عن الاعراب والبناء لزم اتصاف ذلك المفرد
 بأحدهم (ورحب البناء الذي هو الأصل في الكلمة قبل التركيب) هذا جواب
 لما لان الاسم حائتين احدهما قبل التركيب والاخرى بعد التركيب والأصل
 في الاولى البناء وفي الثانية الاعراب قال الشيخ الرضى وبنا وهما على الفتح
 لنقل البناء كما في ابن وكيف وقال ايضا ويجوز بناء وهما على الضم والكسر ايضا
 تشبيها بحيث وجب ولا يستعملان الا مكررين بواو العطف نحو وقال فلان
 كيت وكيت وكان من الامر ذيت وذيت انتهى وقد عرفت أن هذا التعليل منه

محمل على استعمالهما على خ لاف الاصل اى على خلاف كونهما امتدادين
 لانه علل قوله فلا تكونان الامتدادين بقوله لنقل التشديد ولان كان الاثنى
 بالمصنف ان يذكر كلمة كائين فذكرها اراد الشارح العلامة ان يذكرها وان يذكر
 في وجه تركه نكتة فقال (ومن الكتابات) اى ومن جملة الكتابات التى نكتت
 (كائين) وهو بفتح الكاف وفتح الهيمزة وتشديد الياء (واثماني) اى ذلك للفظ
 (لان) اى لان لفظة (كاف) التشبيه دخلت على اى (اى على لفظة اى بتشديد
 الياء) ولم يفرغ من بيان حال الكاف التى هى الجزء الاول من المركب شرع فى بيان
 حال الجزء الثانى فقال (وى) اى لفظ اى (كار فى الاصل) اى فى اصل وضعه
 (معربا) كما سبق فى الاستفهام (لكنه) اى اكن السان (محى) بضم الميم
 وكسر الحاء مجهول محاسن محو اى ازل (عن الجريين) من الكاف ومن لفظ
 اى (معناه هما الافرادى) اى معنى التشبيه من الكاف ومعنى الاستفهام من اى
 (فصار المجموع) من الالف طين (كما هم مفرد) فى كون المجموع دالا على معنى
 مفرد وليس ذلك المعنى المفرد ملابسا بمعنى احد الجزئين بل (بمعنى كالحبرة)
 وهو الاحبار باكثره (ومصار) اى فلذلك صار لفظ كائين (كما هم اسمنى على
 السكون) لكونه بمعنى الاسم المنى الذى هو كالحبرة ومنسب اليه فى البناء على
 السكون وقوله (آخره) مبتدأ اى آخر الاسم لمنى وقوله (نون ساكنة) خبره والجملة
 صفة بعد صفة للاسم يعنى صار ذلك الاسم مشابها للاسم المنى الذى
 آخره نون ساكنة (كما) اى كالنون الذى وقع (فى آخر من) بفتح الميم وهو الانسب
 لكونه اسما وقوله (لا تنوين تمكن) حطف عنى قوله نون ساكنة اى ليست
 النون الساكنة التى فى آخره تنوين تمكن كما كانت تلك النون الساكنة فى الاصل
 تنوين تمكن ثم استشهد على كونها نون ساكنة لا تنوين بقوله (ولهذا) اى واكونها
 نون ساكنة كما سائر المنيات دالها لا تنوين (يكتب) فيه (بعد الياء) اى بعد
 اى (نون) فى الرسم يعنى الشهد على كونها نون ساكنة لا تنوين (ان كتب
 بعد الياء نون) وقوله (مع ان التنوين لاصوة له) دليل على ان كاتبة بانون
 علامة على عدم كونها تنوينا يعنى ان كتابة النون بعد ياء علامة على ان تلك
 النون الساكنة ليست تنوين لانها لو كانت تنوين لم تكتب على صورة النون
 لانه لاصورة للتنوين (فى الخط) واذا كانت تلك الكلمة المركبة مركبة من المنى
 والعرب وكانت الكسرة فيها كسرة اعراب وكان اصل النون نونا (فرتبتها)
 اى فرتبتها لفظا كائين (فى البناء منخطة عن اخوتها) لكون اخواتها مركبة
 من المنى الصرفة (فلذلك) اى فلا يحضاط رتبتها عن رتبة اخواتها (لم يذكره
 المصنف) اى ذلك اللفظ (بها) اى مع اخواتها وقال العاصم ويحتمل

ان لا يقول المصنف بيانه ثم شرع المصنف في تفصيل كل من كم الاستفهامية والخبرية وفي بيان الفرق بينهما وبين مبرهم فقال (فكم الاستفهامية) وهو مبتدأ وقول الشارح (المتضمنة معنى الاستفهام) اشارة الى ان النسبة نسبة المتضمن بكسر الميم الى المتضمن بفتح الميم وقوله (مبرها) اي مبر الاستفهامية مبتدأ ثان وتفسير الشارح له بقوله (اي الذي يرفع الابهام عن جنس المسؤل عنه) للاشارة الى ان رفعه لا يهمل انما هو عن جنس الذي سئل عنه يعني ان المسؤل عنه من اي جنس ملك او انس رجل او امرأ وقوله (منصوب) خبر للمبتدأ الثاني والجملة الاسمية خبر للاول وقوله (على التمييز) لبيان المعنى المقضى للاعراب وهو التمييزية وقوله (مفرد) اما خبر بعد خبر اوصفة للمنصوب شرع في وجه كون مبر هذا القسم منصوبا مفردا فقل (لانها) وانما احتير لمبرها النصب والافراد لان كلمة كم (لما كانت موضوعا للعد وكناية عنه) وكان لمبر العدد ثلاثة انحاء كما سيحكي في اسماء العدد ان مبر الثلاثة الى العشرة مخفوض مجموع ومبر احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب مفرد ومبر مائة الى مافوقها مخفوض مفرد (ووسط العدد وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين مبره مفرد منصوب جعل مبره) وهو جواب لما ي جعل مبر كم الاستفهامية (كذلك) كمبر احد عشر وقوله (لانه لو جعل) الخ دلائل لاختيار حال العدد الاوسط يعني وانما جعل مبره كمبر العدد الاوسط لانه لو جعل (كاحد الطرفين) بان جعل مجموعا محرورا كما في الطرف الاول او مفردا محرورا كما في الطرف الثاني (لكان تحكما) اي لكان دعوى بلا دليل وترجيحا لا امر حتميا ساويا في الطرفين بخلاف الوسطية اذ انس اليهما مسا وفي الوسطية مع ن فيد رجحانا من وجه لانه خير الامور وخير الامور اوسطها ووجه ان فضل الهندي بان اختيار حال اوسط العدد لان هذا النوع من العدد اكثر من الطرفين ووجه الشيخ الرضي بان السائل لا يعرف القلة والكثرة فعملها على الدرجة الوسطى اول وقال العصام بعد نقله عنهما ودفعه عليهما والاوجه ان يقال نصب مبر كم الاستفهامية لانه جعل مبر كم الخبرية كالطرفين دفعه للتحكم فلو جعل مبر كم الاستفهامية مثلها او مثل احدهما لالتبس بكم الاستفهامية فجعل كالوسط تمييزا ولم يعكس لان كم الخبرية مقدمة على الاستفهامية لكون الاستفهام فرع الخبر فجعلت كالطرفين لان الطرف مقدم على الوسط انتهى واسكل وجهة ثم شرع المصنف في بيان حال مبر كم الخبرية فقال (و) (كم) (الخبرية) وقوله الخبرية مبتدأ اول وموصوفها محذوف وهو لفظ كم وايه اشار الشارح بتوسطه بينه وبين حرف العطف والمستأ الثاني محذوف واشار اليه الشارح بقوله (مبرها) وقينة الحذف

عدم جواز كون قواه (مجرور) خبرا عن الخبرة لفظا ومعنى اما لفظا فلعدم
 المطابقة اللفظية واما معنى فلعدم جواز الجن وقرينة المحذوف سياق الكلام
 والحاصل ان الجملة الصغرى خبر المبتدأ الاول وهو مع خبره جملة اسمية كبرى
 معطوفة على الجملة الاولى هذا على ما قدر به الشارح على خلاف ما قدر به
 الفاضل الهندي لانه قد سدر لفظ المميز حيث قال ومميز كم الخبرة مجرور ولكن
 الشرح اختار هذا المسلك ليحصل التطابق بينه وبين ما قبله وأشار الشارح
 بقوله (بالاضافة) الى الواسطة للجر وهي اضافة كم اليه وانما كان مميز الخبرة
 مجرورا لانها مقبضة رب فحملت عليها في الخبر كذا في الامتحان وقوله (مفرد)
 من فروع على انه خبر بمذخر او صفة لقواه مجرور وأشار الشارح بقوله (تارة)
 الى انه لا تنافض بين قوله مفرد وبين قوله مجموع لانه مفرد تارة (ومجموع)
 (اخرى تقول كم رجل عندى) بالمميز المفرد (وكم رجال) عندى بالمميز المجموع
 (كما تقول) في المميز للمانة وما فوقها من اسماء العدد التى هى احد الطرفين
 (مائة ثوب) بالجر والافراد (وقول فى المميز لثلاثة الى الـشرة التى هى
 الطرف الآخر منهما) (لثلاثة ثوب) بالجر والجمع ثم اراد الشارح ان يبين وجه
 جواز كون مميز الخبرة مفردا ومجموعا فقال (وانما جاء) اى مميز الخبرة (مفردا)
 اى حال كونه مفردا فى بعض الاستعمال ليوافق مميز العدد الكثير وهو مائة
 وما فوقها (لان العدد الكثير) وهو مائة وما فوقها (مميزه) اى مميز ذلك العدد
 (كذلك) اى مفرد مجرور هذا وجه استعماله مفردا واما وجه استعماله مجموعا
 فقال (وانما جاء) اى مميز الخبرة حال كونه (مجموعا) فى بعض الاستعمال
 لتفصيص الصريح تكثيره الذى يحتاج فيه الى التصريح ولا يحتاج اليه فى اصل
 العدد (لان العدد الكثير) نحو مائة ثوب (فيه) اى حاصل فيه (ما) اى لفظ (بنى)
 اى يخبر (عن كثرته) اى عن كونه كثيرا (صريحا) اى انباء صريحا لان لفظ المائة
 مثلا بنى صراحة بكثرته (ولما كان هذا) اى ولما كان المذكور من كم الخبرة لكونه
 كناية عن العدد الكثير وليس بصراحة عنه (ليس) اى هذا المذكور من العدد
 الكثير بالكناية (مثله) اى مثل العدد المذكور المصرح بكثرته من لفظه (فى التصريح
 بالكثرة) فيحتاج الى افظينوب عن التصريح فلذلك (جعل جمعية مميزه) اى قصد
 بجعل مميزه مجموعا ان يصير الجعل المذكور (كانها) اى مثل ان تلك الجمعية
 نصير (نابة) ثوب (عن معنى التصريح) وتقوم مقامه فى التصريح (بها) اى
 بالكثرة ثم شرع المصنف بعد بيان ما به الفرق بين الاستفهامية والخبرية بحسب
 التمييز فى بيان ما به الاشتراك بينهما من المسائل فقال (وتدخل من) اى وتدخل
 لفظة من الجارة (فيهما) اى عليهما اى جوازا اذا لم يفصل بينهما وبين

مبهما بفعل متعد فانه لو وصل به وجب دخول من عليهما لئلا يلبس المميز
 بمفعول نحو قوله تعالى لم تركوا من جنات كذا في لامتحان ولا احتمل كـون
 الضمير المحرور راجعا الى ذاتكم الاستفهامية والخبرية وهو خلاف الواقع
 اراد ان يفسر مرجع ضمير التثنية بقوله (اى في ميمكم الاستفهامية
 والخبرية) يعنى ان اضمير راجع الى قوله ميمها وهو وان كان مفرد بحسب
 كونه مدكورا مرة في كلام المصنف لكنه مثنى بحسب الاضافة الى النوعين كما
 في قوله تعالى ثم استأمنكم (نقول) في ميم الاستفهامية في مقام الـ قال
 سرعـهـمـ المصروب من لرحل (كم من رجل ضربت) ايها المخاطب وتقول
 ايضا في ميم الخبرية بطريق لاقتباس في مقام لاحساس عن كثرة ما اهلكت
 من اخرى (وكم من قرية اهلكناها) ولما انفهم من كلام المصنف المساواة
 في جواز دخول من في ميم الاستفهامية والخبرية على خلاف ما قاله الشارح
 الرضـي اراد ان يرحـع لعلامة ان يبين ما هو الحق منهما فقل (قال السارح الرضى
 هذا) اى دخول من (في الخبرية) اى في ميم الخبرية (كمن نحوكم من ملك
 وكم من قرية) وهاتان في الآيتين للخبرية اى كثيرا من ملك وكثيرا من قرية
 وقوله (وذلك) مبتدأ اى كونه كثيرا وقوله (لموافقته) طرف مدقـر خبره
 والموافقة مصدر مضاف الى فاعله وهو الضمير المضى اليه وهو راجع الى
 ميم الخبرية وقوله (حرا) مانصب مفعول المصدر وقوله (للمميز) متعلق بمجرا
 ويجوز ان يكون متزعا الخاضع اى في الجر متعلقا بـ واته وقوله للمميز صلة
 للموافقة وقوله (المضاف) بالخرصة للمميز والالف واللام بمعنى الذى وقوله
 (اليه) راجع الى الموصول وقوله (كم) نائب الفاعل للمضاف يعنى ان وجه كثرة
 دخول من اليانية في ميم الخبرية انما هو لكونه موافقا في الجر للمميز الذى اضيف
 اليه لفظكم الخبرية (واما ميمكم الاستفهامية) يعنى واما حال ميمكم الاستفهامية
 (فلم اعتبر) اى فلم اطلع (عليه) اى على استعمال ذات لمميز (محرورا) اى حال
 كونه محرورا (بمس في نظم ولا اثر ولادل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن)
 اى من كتب فن النحو والحاصل من كلام السارح الرضى عدم حواز دخولها
 في ميمكم الخبرية فضلا عن وقوعه وكثرته ثم عارضه السارح على قوله ولادل
 على جوازه كتاب من كتب هذا الفن بتجوز الزمخشري في تفسير الآية فقال
 (لكن يجوز الزمخشري) يعنى ان قولك ولادل على جوازه باطل لان الزمخشري
 جوز (ان تكون كم) اى كلمة كم (في قوله تعالى سل بنى اسرائيل كم آياتناهم من آية
 ينـة استفهامية وخبرية) مع ان من داخل فيهما ثم ذكر المصنف مسألة اخرى
 مشتركة بينهما فقال (ولها) بضمير المفرد المؤنث على النسخة التى وجدها

السارح بقريضة ارجاعه الى كلمة كم حيث فسر به بقوله (اى لكم) ثم عممه بقوله
 (استفهامية كانت او خبرية) لانه لو كان ما وجدته من النسخة منى للزم عليه
 ان يفسره بقوله اى لكم الاستفهامية والخبرية فعلى النسختين يكون طرفا مستقرا
 على انه خبر مقدم وقوله (صدر الكلام) مبتدأ مؤخر اما اقتضاء الاستفهامية
 للصدارة فثبت (لان الاستفهامية تتضمن الاستفهام) اى معنى الاستفهام (وهو)
 اى الاستفهام (يقتضى صدر الكلام) وانما اقتضى الاستفهام الصدارة
 (ليعلم من اول الامران) اى الكلام الذى قصده الاستفهام به (من اى نوع من انواع
 الكلام) حتى يفرغ ذهن السامع لفهم ذلك الكلام وهذا فى الاستفهامية
 ظهروا ما فى الخبرية فا قال (والخبرية ايضا) اى كالاتفهامية (تدل على
 انشاء الكثير) كما ان رب تدل على انشاء اتقيل ولا تخرج الدلام الذى فيه
 احدهما عن الخبرية لان كونهما خبرين انما هو باعث راجع الى الاستفهام والقليل
 الخارجتين كما به عليه العصام بقوله لان الانباء راجع الى استكمال الحكم
 واستقلاله (وهو) اى الكلام الذى قصده انشاء التلخيص (ضا) او كالكلام
 ادى قصده الاستفهام (نوع من انواع الكلام) واذا كان كذلك (فيجب ان يندبه)
 من الحكم (عليه) اى على انه من اى نوع من انواع الكلام (من اول الامر)
 كما يجب فى الاستفهامية ثم شرع المصنف فى بيان اعراب كل من الاستفهامية
 والخبرية فقال (وكلاهما) اى كلا الاستفهامية والخبرية ولما كان فى لفظ كلا
 ههنا اشكالان احدهما فى تذكره لان الظاهر ان كونه مؤنث والاخر فى ثلثته لار
 الخبر وهو قول به يقع مفردا والظاهرا اما ان يقول كل واحد منهما يقع او يقول كلاهما
 يقع ليطابق الخبر بالمبتدأ اراد الشارح ان يبين هذين الاشكالين فقال (اوقال)
 اى المصنف (كلاهما) بلفظ انوث (اكار) اى لكان هذا اللفظ (اوفى)
 من لفظ المذكور المذكور وان كان موافقا ايضا بتأويل اللفظين او الاسمين
 لى زيادة الموافقة فى ايراده مؤنثا (تأييد الاستفهامية والخبرية) هذا دليل
 اللاوافية يعنى انما كان الايراد بالتأنيث اوفى لان تأنيث كم شرع فى اسمة التهمة
 اما وجه الموافقة فللاشارة الى ان تأنيثه بأويليه منى سلى ماشع بين النواة
 وللذكور وجه ايضا ثم شرع السارح فى رفع الاشكال اثنان وهو
 ان الظاهر ان يكون لفظ كلا مفردا لان شرطه ان يكون مضافا الى الثنية
 والضمير المنضاف اليه يشغى ان يكون مفردا لان لفظ كم واحد بالذات ودفعه
 بقوله (فهو) اى فوجه ايراده بلفظ كلا الذى للثنية منى (على تأويل كلا
 هذين النوعين) يعنى ان لفظ كم وان كان واحدا بالذات لكنه اثنان بحسب
 النوع (وهما) اى النوعان (كم الاستفهامية والخبرية) وقوله (اى كل واحد

وانتم زاد السارح قوله (فهو من حيث هو كذلك) ليكون اشارة الى ان قوله (كان منصوبا) خبر لقوله بكل ما يعنى ان كل واحد من هذين التوحيدين انكم اذا كن مقصدا بهذه القيود يكون اعراجه نصبا (معمولا) لما وجد بعده من الفعل او شبهه (على حسبه) ي على اقتضائه ولما كان ضمير حسبه راجعا الى الفعل والفعل يقتضى معمولات كثيرة توهم منه ان كونه منصوبا معاق عن نفسه فقتضه اذ عمل مثلا اذا قلنا كم يوما ضرت ونظرنا فيه الى اقتضاء الفعل كان الالئق في كم ان يكن مفعولا به للفعل وان نظرنا الى المميز الذي هو الطرف يكون الالئق به ان يكون مفعولا به فاراد السارح ان يفسر الضمير على وجه يدفع به هذا اتوهم فقل (ي على حسب عمل هذا الفعل) يعنى المراد باقتضاء الفعل انه باقتضاء عمل هذا الفعل الذي وقع بعد هذا م كم حال كونه مضاعفا الى هذا الميزان كالمرء لا نحو كم رجلا ضرت يكون اقتضاءه معمولا به وا كان ط فاكور اضطره معمولا به وانس المراد به اقتضاء الفعل بمثل مقب عن غير نظر الى المميز فسر السارح اتمل بخصوص من من الفعل بقوله (وعمله لا يكون الا بحسب المميز) وقوله (ودنا الى الخ دنا على قوله وعمله لا يكون الا بحسب المميز) اى ودنا كونه كذلك انك (تقول كم يوما ضرت) مثلا (وكم) في هذا التركيب (منصوب على الرفع) اى على كونه طرفا لضررت باقتضاء مميزه يكون كذلك (مع قضا الفاعل) من غير نظر الى المميز (المفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المصوبات فتعينه) اى فكون كم ههنا معينا (لاحد منصوبات) وهو المفعول ذى (هو) اى اتعين (بحسب المميز) وهو اى يوم لانه اول ما يمكن كذا لم ترشح تعين الضعيف وهو المفعول به من معولات الفعل على الاقوى المحتاج اليه وهو المفعول به سيما اذ كان الفعل متعديا واعلم ان هذا لتفسير من السارح ووجه تفسير ساقه في الاستدلال على دفع ما اعترض عليه السارح الرضى بقوله ان الاولى ارى قول معمول على حسبه وحسب المميز معا وذلك انك تقول كم يوما ضرت وكم منصوب على اضر فيه لاقتضاء الفعل للمفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المصوبات فتعينه لاحد المصوبات انما هو بحسب الفعل والمميز انتهى ووجه الدفع انه لما فسر بتقييد عمل هذا الفعل لم يتخ الى ما قاله الرضى لان عمل ضررت ههنا مثلا انما هو على وجه الطرفية لاعلى وجه آخر ثم شرع السارح في امثلة كل منهما فقل (فالاستفهامية) اى مثال كم الاستفهامية المنصوبة وهو مبتدأ وقوله نحو (كم رجلا ضرت) خبره وقوله (في المفعول به) متعلق بالنسبة (وكم ضربة ضرت في المفعول المطلق) وكم وما ضرت في المفعول فيه والخدينا مثل كم

غلام ملكك وكم ضربتكم يوم سرت) لا من كلام هذه وقع بعده فاعل غير
 فارغ عن عملها بسبب الاشتغال بعمل ضمه رها فاقضى كل من هذه الاعمال
 بحسب المميز ما اقتضى من المعدول به في الاول والمصدر في الثاني والظرف
 في الثالث ثم اراد الشارح ان يبين وجه تقييد الفعل بقوله افط، وتقدير افعال (وانما
 جعلنا الفعل) اى وانما جعلنا الفعل المذكور في قول المصنف (او شبهه) اى وجعلنا
 قولنا او شبهه (اعم من ان يكون) اى ذلك الفعل الذى وقع بعدكم مع عدم اشتغاله
 بصممه (ملفوظا) فى نحوكم رجلا سرت (اومقدرا) اى او كل الفعل الغير المستقل
 بالصممه را بعدكم اى وبينكم المذكور المستعمل بالصممه فى نحوكم رجلا
 سرت لانه اضطرت اقول المحبة فى هذه الصورة لانها حيث تدخل فى قاعدة
 الزم لانها لم يصدق عيها قاعدة اص لكون الفعل الذى بعده لفظكم مستعلا
 بالصممه مع انهم صرحوا بجوار انصب فى تلك الصورة ايضا وادلك احوار
 الفاضل الهندى دحول هذه الصورة فى قوله والا فرفع بمعنى انه يجوز رفعه
 وحل قول المصنف كان منصوبا على وحبوب الصب يعنى ان المنصوب نوعا
 نوع وحب نصبه كما فى نحوكم رجلا ضربت ونوع حاز نصبه ورفع كما فى نحوكم
 رجلا ضربته وقال العاصم و رده ما ذكره الرضى انكم رجلا ضربت يجوز
 رفعه لكنه صعب انتهى يعنى ان هذا الكلام من الرضى يمنع النوع الذى
 يجب فيه الصب بل يقتضى ان قول المصنف كان منصوبا بمعنى منصوبا حوازا
 وتكلف اسارح الرضى فى نحوكم رجلا ضربته حيث جوز تقدير الفعل قبل كم
 وقال ولا منع من تقدير انصاف قل كم ثم دفع ما قيل انكم يقتضى الصدارة
 والتقدير قوله ممنع بقوله لان لمدره دوم لفظ والتصدر اللفظى هو المنصود
 انتهى ثم مقصود الشرح الجسمى ههنا على وجه لم يتخ الى ما تكلفه العاضلان
 من حمل الصب على الوجوب كما ذهب اليه الهندى ومن تقدير الفعل قوله
 كما ذهب اليه الرضى بجميع الفعل الغير المستعمل من المفعول والمقدر (ليدخل
 فى قاعدة انصب مثل قولكم رجلا ضربته اذا جعلته من قبيل الاضمار على
 شريطة التفسير) وقوله (وقد رت بعده فعلا غير مستعمل ههنا اى كم رجلا
 ضربت ضربته) لقوله اذا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير يعنى
 ان طريق جعله من هذا العيب ان تقدير بعدكم فعلا غير مستعمل اى فارغ عن
 عمله بسبب الاشتغال بالصممه وهو ضربت ههنا (وهو) اى قبل هذا التركيب
 يجوز رفعه لانه (من حيث ان بعده فعلا مقرا غير مستعمل عنه داخل
 فى قاعدة انصب) فيجوز نصب (وان لم يجعله) اى وان لم يجعل مثله (من قبيله)
 اى من قبيل الاضمار (ولم تقدر بعده) اى بعدكم (فعلا غير مستعمل عنه فهى)

اى فثله (من هذه الخمية مرفوع داخل في قاعدة الرفع) ثم شرع المصنف
 في بيان المحل الذى يكون كم محرورا فيه فقال (وكل ما قبله) وفسره الشارح
 بقوله (اى كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية) للاشارة الى ان لفظ كل مضاف
 الى ما الموصوفة بالكثرة التى هى عبارة عن النوعين من الاستفهامية والخبرية
 وقوله (وقع قبله) للاشارة الى ان قبله طرف مستقر صفة لما وقوله (حرف حر)
 فاعل للظف ومثال الاستفهامية (نحمدكم درهما اشتريت) وقوله (او بكم
 رجل مررت) اشارة الى مثال الخبرية (او مضاف) اى او وقع قبله اسم مضاف
 مثال الاستفهامية (انى وقعت بعد الاسم المضاف) (نحو غلام
 كمر حلاضرت و) مثل الخبرية (نحو) (عندكم رجل اشتريت) فقوله وكل ما قبله
 مبتدأ والماء في قوله (فمجرور) حواوية وقوله محروور خبر للمبتدأ الذى تضمن
 معنى السرط لدخول لفظ كل على موصوف بالطرف و اشار الشارح بقوله
 (بحرف الجر او الاضافة) الى عام المجرور وقوله (وانا حاز تقديم حرف الجر
 او المضاف عليهما مع ان لهما صدر الكلام) جواب للسؤال الذى ورد بان
 تقديم حرف الجر او الاسم المضاف على كمال الاستفهامية والخبرية متف
 لصدارة لهما فاجاب بانه مجاز للضرورة (لان تأخير الجر) سواء كان حرفا او اسما
 (عن المجرور تمتع لضعف عمله) اى عمل الجار مطلقا واذا امتنع التأخير (فمجرور)
 اى وحب (تقديم الجار عليهما) اى على الاستفهامية والخبرية مع اقتضائهما
 الصدارة وهذا الجواب على تقدير اعتبار كون الجار كلمة مفصلة عنهما مع اعطاء
 حكم الصدارة لهما وقوله (على ان يجعل الجار) الجواب على اعتبار كل
 من الجار وما بعده كلمة واحدة فلا يلزم حينئذ ان يعطى حكم الصدارة للجار
 بمعنى مع ان الاحتياج الى ما قبله من الجوار للضرورة واما نحاج اليه اذا لم يكن
 الجار مع المجرور كالكلمة الواحدة مع انه جاز ان يجعل الجار (اسما كان او حرفا)
 فقدم السراح الاسم ههنا على الحرف ليكون اشارة الى ان الجعل المذكور
 فى الاسم ايه من الجعل فى الحرف فاذا جاز فى الابد فمجروره فى الابد الى
 (مع المجرور) اى مع محروور كل منهما (كلمة واحدة) اى مثل كلمة واحدة (مستحقة
 للصدر) فان الجار حينئذ يكون كجزئهما وقال الرضى حتى لا يسقط المجرور
 عن مرتبه ثم شرع المصنف فى الحكم ان لا من اعراب كل من الاستفهامية
 والخبرية فقال (والا) ولما كان قوله والاعارة عن انتفاء كل من الشروط المقدمة
 فسر الشارح بقوله (اى وان لم يكن) واشربه الى ان الامر بكسبة من حرف
 الشرط والنافية يعنى وار لم يوجد (نعه) اى بعد كل واحد من الاستفهامية
 والخبرية (لالفاظ لا تعد راءل ولا شبه فعل غير مشغل) اى غير فارغ (عنه)

بضميره او متعلق ضميره) بسبب الاشتغال بالضمير كما هي شروط النصب (ولا قبله)
اي قبل كل منهما (حرف حراء مضف) كما هي شروط الجر وزاد السارح قوله
(كان محمدا عن العوامل اللفظية) ليكون جوابا حقيقيا للشرط وليكون كاملة
لقوله (فرفع) يعني وان لم يكن كذلك فيكون مرفوعا كونه محمدا عن العوامل
اللفظية من الفعل الملفوظ او المتدر ومن الجار وانما فسر السارح بقوله (اي
فهو مرفوع) الاشارة الى ان الفاء جزائية داخله على الجملة الاسمية التي حذف
فيها المبتدأ فتكون جملتها جاء لقوله ولا وقوله (متدأ) خبر بعد خبرا وصفة
المرفوع يعني ان من هذا مرفوع على انه مبتدأ (ان لم يكن طرفا) اي ذلك
المرفوع يريد به المنصوب بتقدير في على طبق قوله في بحث وما وقع ظرفا لاكثر
انه مقدر بجمله لا ما يدل على مكان او زمان على طبق قوله وطروف الزمان
كلها قبل النصب وظرف المكان ان كان مفعلا متعللا والادراك في حق العصا
وقول السارح (نحو من ابوك) تنظير لا تمثيل يعني كما ان من الاستفهامية
في قولك من ابوك مبتدأ وان كانت نكرة وخبره اعني ابوك معرفة كذلك يجوز
ان يكون كم مع كونه نكرة مبتدأ وما بعده خبره وان كان معرفة يجوز
ان يكون خبرا عنه نعم انهما كان كوز النكرة مبتدأ لا يجوز في صورة كون
خبره معرفة ذلك غير سبويه من النحاة ارا ان ذكره ففسال (وهذا)
اي كون كم مبتدأ على الادلاق (يعني على مذهب سبويه) اذ يلزم حينئذ
البرام كون المبتدأ نكرة متضمنة استفهام ما مع كون خبره معرفة ولا يلزم ذلك
الا على مذهب سبويه فانه يخبر عنده بمعرفة عن نكرة لا طلقا بل عن نكرة
(متضمنة استفهاما) كم وما وكم (اما عند غير سبويه) من النحاة (فهذا) اي
النكرة المتضمنة استفهاما ما ليس بمبتدأ عند غيره حتى يلزم ما ذكره هو في مثل
تلك الصورة (خبر مقدم على المبتدأ) وجوبه باولم يجوز كونه مبتدأ (لكونه نكرة و)
ليكون (ما بعده معرفة) وقوله (وخبر ان كان ظرفا) عطف على قوله مبتدأ
(نحوكم يوما سفركم فكم) اي لفظكم (ههنا) اي في هذا المثال الذي كان مبره
طرفا (منصوب المحل) اي منصوب محله (اولا) اي اعتبار الاصل (داخل
تحت قاعدة النصب لكون شبه الفعل بعده وهو كائن المحذوف) اذ هو غير
مشتغل عنه لان لفظ الكائن ههنا رفع للضمير الذي فيه على الفاعلية
وناصب لكم على انضمية وهذا يدل على ان لفظ الكائن مقدر بعدم وقوله
(باعتبار اعمال الكائن) متعلق بالدخول الذي في ضمن قوله داخل اي دخوله
تحت هذه القاعدة باعتبار جعل الكائن عاملا (د) اي في كم وقال العصا
هكذا ذكره الرضي وهو غير مرضي في المرفوع فلا بد من كمال الجملة الطرفية

وهي الناقبة عن اخبر انتهى وقال ابن قاسم العبادي ردا على العصام ان ما قاله
الرضي مرضى موافق للكلام النحاة كابن هشام لان الظرف لما ناب عن الخبر
ثبت له حكمه من الرفع انتهى واليه اشار الشارح بقوله (وداحل في قاعدة
الرفع) اي وكم ههنا كما يدخل في قاعدة النصب باعتبار اصله داخل ايضا
في قاعدة الرفع لانه ليس بعده فعل او شبهه مشغول عنه لالفاظا ولا تقديرا
ولا قبله جار (ثانيا) اي بعد اعمال الكائن فيه وانما دخل بهذا الاعتبار تحت
قاعدة الرفع (لقيامه) اي لقيام لفظ كم (مقام عامله الذي هو خبر المبتدأ) لان
القاعدة هي ان الظرف اذا قام مقام عامله ثبت له حكم العامل ولما فرغ المصنف
من بيان اعراب كم الاستفهامية والخبرية شرع في بيان احوال سائر اسماء
الاستفهام والشرط ولما كانت اكثر احكام اسماء الاستفهام والشرط مثل
احكامهما حال اتيان المذكور بقوله (وكذلك) على احكام كم ، لما احتمل ان
يكون المشار اليه عبارة عن فراء كل ما به ، وعن قوله وان اصدر الكلام فسر
الشارح بقوله (اي من كم) به : سارة الى الكاف ، هي لما الى الالف
الى كم لكن ليس وجه التثنية في جميع احكامها بل (في تأتي الى جوه لارعة
الاعرابية) يعني احدها كونه منصوبا معمو لا على حسبه ونائبها كونه مجرورا
بحرف الجر والاضافة وثانيها كونه مرفوعا بالابتداء بشرط ان لا يكون ظرفا
ورابعها كونه مرفوعا بالخبرية بشرط ان يكون طرفا (بالشرائط المذكورة)
وهي اشتراط نصبه كونه ما بعده ، فعلا واشترط جره بكونه مدخول احد
الجارين واشترط رفعه بكونه محمدا عنهما وقوله وكذلك طرف مستقر خبر
مقدم وقوله (اسماء الاستفهام والشرط) مبتدأ مؤخر ولما لم تأت جمع الوجوه
الاربعة في كل واحد من هذه الاسماء اوله الشارح بقوله (بمعنى انه ثنائي تلك
الوجوه الاربعة) يعني المراد بما ذكرنا في وجه التثنية بمعنى ان لك الوجوه ثنائي (في
مجموع هذه الاسماء) لافي كلها وهذا لا يتنافى ان لا يوجد بعض الوجوه في بعض لك
الاسماء وهذا من الشارح تأويل للكلام في وجه التثنية وهو المفهوم من تسمية
هذه الاسماء بما ذكر في كم من الاحكام الاعرابية فانه يفهم منه ان هذه الوجوه
الاربعة تجري في كل واحد من هذه الاسماء وليس كما فهم بل تجري في بعضها
وتجري باثنائها في البعض يصدق عليها انها ثنائي في المجموع بالجملة (لا) المراد به
انها ثنائي (في كل واحد منها) اي من هذه الاسماء كما سيفصله الشارح وفي
العصام ان هذا التأويل من الشارح في طرف المشبه وهو قوله اسماء الاستفهام
حيث اراد بها ان ما شبه منها بكم جمعها من حيث المجموع لكل واحد منها
وبعضهم اوله في التشبيه فقال ذلك البعض يعني وكذلك انها مثل كم في بعض

تلك الوجوه اوجيها اسماء لشرط والا استفهام ثم قال العاصم ولا يخفى ان
 في قوله وكذلك اسماء الاستفهام والشرط حرازة لانه لا بد ان يراد جميع اسماء
 الشرط وباقي اسماء الاستفهام انتهى ثم بين السارح ما هو مشترك بين الاستفهام
 والشرط وبين ما هو مخصص باحده فقال (وهى) اى تلك الاسماء المشبهة
 بكم (من) اى اعظم (وما دأى وائى واين ومتى مشتركة) اى حال كون كل من هذه
 الستة مشتركة (بين الاستفهام والشرط واذا) اى وكلمة اذا حال كونها (مختصة
 بالشرط وكيف) اى وكلمة كيف (واين) حال كونها (مختصان بالاستفهام)
 ثم فصل السارح كل واحد منهما من حيث يتأتى فيها بعض تلك الوجوه فقال
 (من وما اذا كانتا استفهاميتين يتأتى فيهما) اى فى من وما وقت كونها
 استفهاميتين (الوجوه الثلاثة الاولى) وهى كونها منصوبتين بما بعدهما
 من افعول وكونها محرورتين باحد الجارين وكونها امر فوعيتين بالابتداء ومثال
 كونها منصوبتين بما بعدهما فى كلمة من (نحو من ضربت و) فى كلمة ما نحو
 (ما صنعت و) مثل كونها محرورتين فى من بحرف الجر نحو (بمن مررت
 و بالاسم المضاف نحو (غلام من ضربت و) مثل كونها امر فوعيتين
 بالابتداء فى كلمة من نحو (من ضربته و) فى كلمة ما نحو (ما صنعت) ثم بين
 وجه عدم تأتى الوجه الآخر فيهما فقال (ولا يتأتى فيهما) اى فى من وما (الرفع
 على الخبرية لامتناع ظرفيتهما) لانها شرط الخبرية كما مر (واذا كانتا) اى كلمة
 من وما (شرطيتين كذلك يتأتى فيهما تلك الوجوه الثلاثة اى كما يتأتى تلك
 الثلاثة فيما اذا كانتا استفهاميتين من النصب والجر والرفع بالابتداء (نحو)
 اى مثل النصب فى من نحو (من تضرب اضرب و) فى ما نحو (ما تصنع اصنع
 و) مثال المجرور بحرف الجر نحو (بمن تمرر امررو) بالمضاف نحو (غلام من
 تضرب اضرب و) مثال رفعهما بالابتداء فى من نحو (من يأتى فهو مكرم)
 وفى ما نحو قوله تعالى (وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه عند الله ولا يتأتى
 فيهما) اى فى من وما اذا كانتا شرطيتين (بل) لا يتأتى (فى جميع اسماء الشرط)
 سواء كانتا مع عداهما مشتركة نحو اى واين او مختصة بالشرط نحو اذا وعلى
 كل تقدير فيها لا يتأتى (الرفع على الخبرية) وقوله (فانه لا يقع) اشارة الى
 ان عدم وقوعها خبرا ليس لعدم استعراذ تلك الاسماء للخبرية بل لانه لا يقع
 (بعدها) اى بعد تلك الاسماء (الا الفعل) لكونها شرطية مستلزمة للدخول
 على الفعل ولا يصلح الفعل للابتداء (الا اذا نحو تسمع المعبدى او ما ولا
 بالاسم فى نحو وان تصوموا) وما هو لازم للظرفية) اى والاسم الذى هو لازم
 ظرفيته وقوله (من هذه الاسماء) ان لما اى حال كون تلك الاسماء من الاسماء المذكورة

السابقة (كنى وإبار وكيف وإن) وقوله وما مبتدأ وقوله (إن لم يجز بحار) جملة شرطية خبره يعنى ما هو لازم الظرفية من أسماء الشرطيات فى وجهان من الوجوه الأربعة أحدهما الجرب بحرف الجر أن دخل عليه وثانيهما النصب على الظرفية إن لم يدخل فإن دخل عليه الجار يجز به (نحو من أين) وإن لم يدخل (فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية ابتداء) باعتبار أنه مفعول لمقدر (وعر بعضهم) أى ونقل عن بعض النحاة (إن إذا فدي يخرج عن الظرفية) وقوله (ويقع أسما صريحا) كعطف التفسير لقوله قد يخرج عن الظرفية يعنى إذا خرج عن الظرفية ببقى أسما صريحا مجردا عن معنى الظرف (فى نحو إذا يقوم زيد إذا بعد عمرو) وقوله (أى وقت قيام زيد وقت قعود عمرو) تفسير وإشارة إلى أن الأول مبتدأ والثانى خبره وكلاهما بمعنى الوقت (فهى) أى كلمة إذا فى قوله إذا يقوم زيد (مرفوعة بالابتداء) وقوله (وقال السارح أرسى) الإشارة إلى أن قول هذا البعض غير ثابت لأنه قال (وإن لم أصر) أى لم أطلع (إن هذا) أى لكون إذا مستعملا فى غير الظرف (على شاهد من كلام العرب) نضما ونبرا وهذا مر السارح بأكد لقوله فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية يعنى لا يجوز استثناء ما من هذه الأسماء لما نقله عن السارح الرضى من عدم الإطلاق لأنه يشتر بعدم ثبوته فلا يجوز نقض القاعدة بمثل هذا وقال بعض المحشين إن قوله (وما هو لازم الظرفية) الخ داخل فيما نقل عن السارح المذكور يعنى والاسم الذى هو لازم الظرفية (يرتفع فى الاستفهام محلا) وقوله فى الاستفهام احتراز عن الشرط إذ لا يتصور فيه التجربة كما تقدم قريبا وإنما قيد الارتفاع بقوله محلا لأنه إذا كان مبنيا صار له محلان أحدهما الرفع وهو محله البعيد والثانى النصب على الظرفية وهو محله القريب كما أشار إليه بقوله (مع انتصابه على الظرفية) بإيراد مع فإنه يدل على أن الانتصاب على الظرفية محله أقرب لأن مع يدخل على المتبوع الدال على التقدم وقوله (إنما كان خبر مبتدأ مؤخر) احتراز عما إذا كان بعد فعل كما تقدم (نحو متى عهدك بفلان) فإن متى لكونه لازم الظرفية له محلان أحدهما انتصابه على الظرفية بكونه طرفا لمتعلق محذوف ولما احتمل أن يقدر المحذوف مقدما ومؤخرا إرادان يفسره بقوله (أى متى كائن عهدك به) لإفادة أن المتعلق قدر مؤخرا على وفق ما تقدم فى قوله وقد درت بعده فعلا (وأما أى) أى وأما لفظ أى من هذه الألفاظ (فتأتى فيه الوجوه الأربعة كلها فإنه قد يقع فى محل الرفع بالخبرية أيضا على تقدير انتصابه على الظرفية) من الجر والنصب ومن الرفع على الابتداء وعلى الخبرية فأمّا رفعه بالخبرية فى هذا المثال وهو (نحو أى وقت مجيئك أى أى وقت) إشارة إلى ظرفيته (كائن) إشارة إلى المتعلق المؤخر للظرف وهو الخبر فى الحقيقة

(جميعك) مبتدأ مؤخر ثم فصله بقوله (فإى وقت على تقدير انتصابه) لفظا
 (بالظرفية) أى يكونه ظرفا (مرفوع المحل) أى مرفوع محله بالخبرية (يعنى
 انه منصوب لفظا يكونه معربا مرفوع محلا لكونه خبرا) والوجوه الباقية (وهى
 الوجوه الثلاثة الباقية احدها النصب (مثل ايهم ضربت و) ثانيها الخبر نحو
 (بابيهم مريدت و) ثالثها الرفع على الابتدائية نحو (ايهم قائم) ثم شرع المصنف
 فى مسألة من مسئلة كم بعد قياس سائر اسماء الاستفهام والشرط دها وهى
حان انه دور اللائمة فيما تدل بصريق الاستشهاد (وفى مثل كم عمه لك
 يا حريه رخصة) ثم فسر الشرح هذا المثل بقوله (يعنى فيما احتمال الاستفهام
 واخبره وذكر المميز وحذفه) أى ريد المصنف بالمثل انه فى التركيب الذى وقع
 فيه لفظكم واحتمل من حيث نفسه لان يكون للاستفهام والخبر ومن حيث
 تميزه ان يكون ميمه مذكورا وان يكون محدوفا فان الحال فى تركب كم عمه
 كذلك فقوله فى مثل خبر مقدم وقوله (ثلاثة اوجه) مبتدأ مؤخر ثم لما اختلف
 السمتان عند الشارح فى بعضها وفى مثل كم عمه بحذف المميز كما هى مختار
 الشارح فان النسخة تقتضى التعميم فى المسئلة من حيث ذات كم ومن حيث
 المميز كما فسره بإشارة العموم الى احتمال الاستفهام والخبر وذكر المميز وحذفه
 اراد ان يوضح قوله ثلاثة اوجه على وجه يوافق اكل واحدة من السمتين
 فقل (هكذا) أى كما قلت وفسرت عليه يعنى بحذف لفظ المميز (فى كـ
 من النسخ) ثم بين النسخة ٦١ اخرى بقوله (وفى بعضها) أى وفى بعض النسخ
 (وفى مثل تميز كم عمه) (يعنى بزيادة لفظ التمييز فحيث يكون مراد المصنف
 بقوله فى مثل (أى ما هو تميز باعتبار بعض الوجوه) أى فى مثل الاسم الذى
 وقع تميزا يجرى فيه بعض الوجوه الثلاثة المذكورة وهو كون عمه منصوبا
 ومجرورا واما اذا كان مرفوعا فلا يكون فيما وقع تميزا ثلاثة اوجه من الاعراب
 (فعلى النسخة الاولى) وهى النسخة التى اختار الشارح اعنى ما لم يذكر
 فيها لفظ التمييز فبناء عليها (يحتمل) أى احتمالا عنده راجحا كما يصرح
 (ان تعتبر الواجهة الثلاثة) أى التى ارادها المصنف بقوله ثلاثة اوجه أى يجرى
 ان تعتبر تلك الثلاثة اجازة (فى كم) أى فى ذاتها (احدها) أى احاد الثلاثة
 (رفعه) أى جعل محل كم مرفوعا (بالابتداء) لعدم شرط النصب والجر
 وعلى هذا التقدير يكون الميم مذكورا وعمو لفظ عمه ويحتمل ان يكون محدوفا
 مقرا بكم شخص او مخصصا (والاخران) أى والوجهان الآخران من الثلاثة
 (فمصدق على الظرفية او على الصدرية) أى الثانى من الوجوه جعله منصوبا
 على الظرفية ثالث منه فمصدق على المصدرية وهذان الوجهان على تقدير

كون الميم محذوفاً واء احتمال اعتبار الوجوه في كم (فانه) اى لان المصنف (اشار
 فيما سبق) في بيان وجوه اعراب كم (بقوله منصوباً بمعمولا على حسبه الى صكته
 وجوه انصب) حيث لم يقل منصوباً بالمعولية بل قال على حسبه ليع كل
 المنصوبات التي اقضاهما الفعل فيثبت يجوز ان يعتبر في هذا الباب على تقدير
 كون عمة ميمز ان يكون مرفوعاً بالابتداء وخبره قوله حلت في المصراع الثاني
 وعلى تقدير كون الميم محذوفاً وكون عمة مرفوعاً بالابتداء ويحتمل ان يكون المحذوف
 زماناً او مصدراً فتقدير الاول كم زمان فيكون منصوباً لكونه طرفاً لقوله حلت
 وتقدير الثاني كم حلية فيكون منصوباً على انه مفعول مطلق لقوله حلت ثم اشر
 الشارح الى موافقة هذا التوجيه لما سبق من بيان المصنف فقال (ولا يخفى ان هذا)
 اى وحده اعتبار الوجوه الثلاثة في نفس كم (اليق) من الوجهين الآخرين
 (بما سبق) في كلام المصنف (من وجوه اعراب كم) وجه الالية ان في هذا
 التوجيه تخلصاً ككلام المصنف عن ورود لزوم الاخلال بذكره ما لم يذكر قوله
 ثم شرع السرح في بيان احتمال الترجيه الآخر في اوجوه الملائكة من السخنة
 الاولى قل (ويحتمل) اى احتمالاً من وجوه عند (اعتبر لا حدة) اى لوجه
 الثلاثة المذكورة في ميمزها (اى في ميمز كلفه كم) اعني (اى يدك ايمز عمت
 عمة) اى كلمة عمة (فاحدها) اى فاحد الاوجه الثلاثة (الرفع) اى رجع
 (بالابتداء) اى يكونه مبتدأ وحلت خبره فثبت لا يكون ميمز لان الميم
 لا يكون مرفوعاً لمزم ارتكاب كون الميم محذوفاً ايضاً (استفهامية كانت)
 اى سواء ان يكون كلفه كم استفهامية فيكون ميمزها المحذوف منصوباً مفرداً
 (او خبرية) فيكون المحذوف محروراً مفرداً او مجموعاً ولا يخفى ان الاعبر لا يكون
 في هذا التقدير الا بحذف الميم فلا يكون داخلاً في الوجوه الثلاثة اللهم الا ان يقل
 ان المراد بقوله ان تعتبر الاوجه اى بعض الاوجه (والآخران) اى الوجهان
 الاخران (انصب) اى احدهما نصب كلمة عمة (على تقدير كونها) اى كون كم
 استفهامية بان تكون عمة تميزها (و) الآخر من الوجهين (الجر) اى جر عمة
 (على تقدير كونها) اى كون كم (خبرية ولا يخفى ان هذا الوجه منى على اعت
 جواز حذف ميمزها وهو غير مذكور فيما سبق) ولما كان اعتبار الوجه كما ذكره الشارح
 وطاع على جواز حذف الميم اراد ان يشير اليه بقوله (فكان الايق) اى على المصنف
 (بأخير هذا) اى تأخير قوله وفي ميمز كم عمة الخ (عن قوله) اى قوله الا تى بعده
 وهو قوله (وقد يحذف في مثل كم مالك) حتى يكون قوله على الترتيب الايق
 وهو تقديم الاصل على الفرع وان جاز في بعض المواضع تقديم الفرع على الاصل
 ليكون توطئة للعدة فان قبل ان الوجه الاول منى ايضاً على ذلك الاعتبار
 لان الوجهين الآخرين اعني نصب كم على الظريه والمصدرية منيان ايضاً

على حذف الميم ولم خصص شارح الالفية بهذا الوجه الثاني فاجاب عنه
الفاضل الامير بان الوجه الاول ليس فيه عكس الترتيب لان جميع الوجوه فيه
معتبرة في نفس كم موافقة لما سبق من الوجوه الاعرابية واما الوجه الثاني ففيه
عكس الترتيب لان الوجهين الآخرين فيه متعلقان بحذف الميم وقال العصام
بعد اثبات استحتمل في التمييز في الجملة على التميز في بعض الوجوه فالاولى ان يقال
المراد بالوجه الثلاثة نصب عمدة وجرها مع الافراد وجرها مع الجمعية والمراد
بقوله وقد يحذف انه قد يحذف من ميمكم عمدة كما يجرير وخالة فانه الذي ذكر
آما فيكون اشارة الى ثلاثة وجه اخر باعتبار الميم المحذوف ويكون نحوكم مالك
وكم ضمرت تنطيرا بحذف هذا التميز وتبيننا لاحتمال المحذوف بان يكون المحذوف
المصدر كما في كم ضمرت او المقدر كما في كم مالك انتهى وفيه ان الوجه الاخير منها
وهو حرمة مع الجمعية محتاج الى اثبات وقوع نسخة في ابيات المذكور بالجمع بان يكون
كم عمات وحالات واصل الفاضل المذكور اطلع على تلك النسخة ثم اراد الشارح
توجيه الوجوه المذكورة على النسخة التي ذكر فيها التميز فعلى (واما النسخة
الآخرى) اى واما اعتبار الوجوه على النسخة الاخرى وهى في مثل تمييز كم
عمدة زيادة ذكر التميز (ولا تحتمل) اى فلا تحتمل الاعتبار في الوجوه (الا الوجه
الاحمر) وهى اعتبار بعض الوجوه في عمدة على تقدير عدم كونه ميماً وهى تقدير
رفعه بالابتداء بان يكون الميم محذوفا واعتبار بعضه في عمدة ايضا على تقدير
كونه ميماً ثم شرع في بيان معنى البيت المذكور بعد تطبيقه بما سبق فقال (والبيت
للفرز دق) هذا بيان لثقله (يهمجو جربا) يعنى مراده بهذا البيت ان يهمجو
جربا يترذيل اقراره (وتماه) اى وتمم البيت (فدعا قد حلبت على عشارى)
ثم شرع في بيان بعض المفردات من حيث اللفظ والتصريف فقال (الفداء)
على وزن جراء مؤث الا فذع ومعناه (المعوجة الرسخ من البدأ والرحل) وفي شرح
الايات الفذع بالحرك عوج في المفاصل كأنها فذذالت عن اماكنها ويقال
رجل افذع وهو الموح لكف والذراع او اقدم والساق لان في مفاصله
انحرافا وانقلابا (فكون) حيثذذ معنى الفداء (منقابة الكف او القدم بمعنى
انها) اى الكف او القدم (لكثرة الخدمة) اى لكثرة خدمتها مع المهانة والترذيل
(صارت) اى رجعت كل واحدة من الكف والقدم بعد كونها مستقيمة سالمة
(كذلك) اى معوجة (او هذا) اى او معنى الانقلاب ان هذا الاعوجاج يعنى
اعوجاج الاعضاء المذكورة (خلقة لها) اى للعمات والحالات (نسها)
اى نسب الساع في مقام التبع وسمعت حرر وخارته (الى سره الخلقة) من اول
الامر لا يندبه انه قد خصصا هذه المظلمة في كل من الاعتسار بن (وانما

عدي) على صيغة المجهول (حلبت اى لفظ حلبت (على) مع اى لاصل
 فيه ان يعدي باللام كما قلنا له ما شئت وههنا تعدي بمعنى الاستعلاءية
 (اضمة) اى تضمن لفظ حلبت (معنى ثقلت) مبالغة في المهجو اى حانت
 وثقلت تلك الحلبه على م بين وجه كونه استعق خدمتها بقوله (اى كنت كارهها
 لخدمتها) اسوء خلقها (مستكفا منها) اى من خدمتها فخذ متنى على كره
 منى واحترار) اى ولذلك الاكره احتار (من انواع خدمتها الحلب لانه)
 اى لان الحلب (خدمة المواشى وهى) اى خدمة المواشى (ابلع في الذم
 من خدمة الاناس) الخدمة مصدر مضاعف الى المفعول ومن متعلق بالبلغ
 اى خدمة المواشى بلغ في الذم من الخدمة للانسان (والعسار) بكسر السين
 (جمع عسراء) اضم العين وقح السين (وهى) اى العسراء (الناقة التى اتى
 على حاجها عسرة اشهر واحترارها) اى واحترار الساعر من المواشى خدمة
 الناقة الموصوفة دون خدمة اعم والمعن وغربها من المواشى (لانها) اى
 لان الناقة الموسوفة (تأدى من الحلب) سداً نادياً (ولانطع) تلك الناقة
 لمن حلبها (سهولة) وان اطاعت بكره وضرب واذ لم تصع سهولة فى (حاجها)
 اى فيحصل فى حلب الناقة (زيادة مسقة) لمن حاجها وزيادة منقه الحساب
 هى مقصود الشاعر لاستكراهه من خدمتها (فى ذكر عمنه وخالته) اى
 فى ذكر الشاعر عمه جدير وخالته من بين الاقارب (اشارة الى رذالة طرفه) وقوله
 (ايه واه) دلل من الطرفين لان العمة اخت الاب والخاله اخت الام يعنى
 ان نسبك يا جرير رذيل مطلقاً لاشرف فى واحد من الطرفين وهذا المنع فى مقام
 المهجو المطلوب ثم شرع فى تطبيق لفظكم بالمقصود على تقدير صكونها
 استفهامية وخبرة فقال (فلا استفهام) اى الاستفاد من كم وهو مبتدأ وقوله
 (على تقدير نصب عمة) خبر للمبتدأ وقوله (على سبيل التهكم) خبر بعد خبر
 او احدهما خبر والاخر حال من فاعل الظرف فى الخبر يعنى الاستفهام ههنا
 ليس على حقيقته لان حقيقة الاستفهام تقتضى جهالة المتكلم وعالية المخاطب
 وههنا ليس كذلك لان المتكلم عالم وليس الغرض من سؤا له استفادة العلم
 بل غرضه الاستهزاء محاسن بل لاقاة الزوم لان كثرة السئ ملزوم للجمل فكانه
 من ذكر المألوم واردة الا لازم واليه اشار الشاعر بقوله (كاه) اى كان المتكلم
 ههنا (ذهل) اى غفل (عن كفة عدد عجمته وخالاته) اى لكثرة عجمته (وسأل عنه)
 اى عن عدده وهذا ما اختاره الشاعر العلامة وقيل الاستفهام يجرى على
 الحقيقة كانه قال اخبرنى اى عدد من العجم والخالات حلبت على عشارى اى
 ذلك كثير لا عرف عدده فى الحقيقة وقوله (وكونها) مبتدأ اراد به بيان كونها

(خبرية) وقوله (على تقدير الجر) أى جرعة على التمييز (على سبيل التحقيق)
 أى على سبيل الحقيقة (أى كثير من عمالك) يا جرير (وخلافاً قد حلت على
 عشارى) والمراد بكم على هذا التقدير الاخبار بكثرة الخدمة وهذان الوجهان
 على تقدير كون عمة مميزاً منصوباً فى الاستفهامية ومجروراً فى الخبرية وأما على
 تقدير كون المميز محذوفاً فعمدة مرفوعة على الابتدائية وهو الوجه الثالث
 من الوجوه الثلاثة واليه أشار الشارح بقوله (وإذا حذف المميز) فنصب كم أما
 على الظرفية واليه أشار بقوله (أى كم مرة) أو على المصدرية واليه أشار بقوله
 (أو كم حلبة) بالنصب أيضاً فتكون كم على هذين التقديرين استفهامية (على)
 سبيل (انتهىكم) كما فت (أو كم مرة أو حلبة) بالجر فيهما فتكون كم خبرية
 على سبيل التحقيق وبقوله (على الكثير) أشار إليه تسامحاً (فارتفع عمة)
 أى فلى تقدير كون المميز محذوفاً وكون عمة مرفوعة يكون ارتفاعه (على الابتداء)
 أى على كونه مبتدأ ولما كان عمة نكرة احتاج إلى تخصيص ما حتى يصح كونه
 مبتدأ فقل (وصححه) أى صحح كونه مبتدأ (توصيفه) أى جعله موصوفاً
 (بقوله لك) حتى يكون نكرة موصوفة (وخبره) أى خبر ذلك المبتدأ (قد حلت)
 أى جملة قد حلت والعائد إلى المبتدأ الضمير المستتر تحته راجعاً إلى المبتدأ
 (وكم) أى وأعراب كم استفهامية كانت أو خبرية على تقدير ارتفاع عمة فى موضع
 نصب (لكونه داخلًا فى قاعدة النصب) لأن الفعل الواقع بعدها أى بعد كم
 وهو حلت (مسلط عليها) أى على كم لعدم شغله بالضمير أو غيره (تسليط
 الظرفية) على تقدير الميزة مرة (أو المصدرية) أو تسليط المصدرية على تقدير
 بحلبة كما مر (وإذا رفعت عمة رفعت خالة وفداء) لأنهما تابعا لعمدة فإن الأول
 عطف عليه والثانى صفة له (وإذا نصبتها) أى إذا نصبت عمة على التمييزية
 على تقدير الاستفهام (نصبتها) أى نصبت خالة وفداء (وإذا خفضتها)
 أى وإذا خفضت عمة على التمييزية على تقدير الخبرية (خفضتها) أى
 خفضت خالة وفداء أيضاً (وذلك واضح) ولما فرغ المصنف من مسألة كم
 من حيث معناه ومن حيث أعرابه وأعراب تمييزه شرع فى بيان مسألة مميزة من حيث
 ذكره وحذفه فقال (وقد يحذف) قال فى العرب هذا عطف على المحذوف
 وهو قد يكثر ذكر المميز فيكون من قبيل عطف بعض المسائل التى على
 بعضها وتفسير الشارح بقوله (مميزكم) إيمان الضمير المستتر تحته يعنى أن نائب
 الفاعل لفعل يحذف مستتر تحته وراجع إلى مميزكم لا إلى نفسكم وقوله
 (استفهامية كانت أو خبرية) لتعميم هذه المسألة إلى كل من النوعين (فى مثل
 كم مالك) فى الجملة الاسمية (وكم ضربت) فى الجملة الفعلية ولما كان قوله فى مثل

اشارة الى تعميم هذه المسئلة فيما هو مشابه لهذين التركيبين فسر الشارح
 وجه المشابهة بقوله (اى فى كل مثال قامت قرينة دالة على المحذوف) ثم اراد
 الشارح ان يفصل توجه الاستدلال بالقرينة فقال (فانه) اى فى مثال المصنف
 قرينة دالة على الميز المحذوف وهى انه (اذا سئل عن كمية مالك) على تقدير
 كونها استفهامية (او اخبر عن كثرته) اى عن كثرة المال على تقدير كونها
 خبرية وقوله (فلما ظهر الحال) مبتدأ وقوله (قرينة) خبر والجمله الاسمية
 جواب لقوله اذا سئل عن المال او اخبر بكثرته فالقرينة للمحذوف قرينة حالية
 لان الظاهر حال المتكلم (دالة على انه) اى السؤال بكم مالك (سؤال عن كمية
 دراهمك او دنائرك) لان المال يطلق عليهما كما يطلق على غيرهما لكن العرف
 خصصه بهما هذا على تقدير استفهاميتهما (واخبار) اى اوظاهر الحال
 قرينة دالة على انه اى الاخبار بكم مالك اخبار (عن كثرتهما) اى دراهمك
 ودنائرك وهذا على تقدير خبريتهما (فعنه) اى فعنى تركيب كم مالك (كم درهم
 او دينار) بنصب التمييز فى الاستفهامية (او) معنى (كم درهم او دينار مالك) بجرهما
 فى الخبرية ثم شرع فى بيان اعرابكم فى مثال مالك فقال (فكم) اى انطكم
 (فى هذا المثال) اى فى مثال كم مالك بمعنى فى كل مثال يكون بعدكم اسمكم
 (مرفوع على الابتداء) لكونه اسما صالحا للابتداء مع اقتضائه الصدارة
 (ومالك) مرفوع ايضا على انه (خبره) اى خبر لفظكم (واذا سئل عن
 ضربك) يعنى اذا قيل فى التركيب الثانى كم ضربت واريد به الاستفهام وسئل
 عن عدد الضرب بضم قرينة اخرى وهى ان يكون السؤال المذكور (بعد العلم
 بوقوعه) اى اذا سئل بعد علم المتكلم بوقوع الضرب من المخاطب لانه لو لم يعلم
 بوقوعه كان الظاهر ان يسأل عنه بالهمزة او بهل ويقول اضربت او هل
 ضربت ولكن لما سئل بكم كان داهره انه علم بوقوعه ولكن جهل عدده واذا
 سئل كذلك (او اخبره فالظاهر) اى الراجح فى المراد ان يقدر المرة او الضربة
 وان احتمل احتمال امر جوحا ان يقدر مفعولا كما سيجى (ان السؤال) حين كونها
 استفهامية (او الاخبار) حين كونها خبرية (انما هو) اى كل واحد منهما
 بالنسبة الى مرات ضربك اى كم مرة (ينصب المميز فى الاستفهام (او مرة)
 بالجر (ضربت) فى الخبرية (اولى ضرباتك) يعنى اولى النسبة الى ضرباتك
 (اى كم ضربة) بالنصب اذا كانت استفهامية (او ضربة ضربت) بالجر
 اذا كانت خبرية (فكم فى هذا المثال) اى فى مثال كم ضربت يعنى فى كل مثال
 دخلت لفظكم على فعل غير مشتغل عنه (اما منصوب على الظرفية) اى
 على ان يكون ظرفا للفعل الذى بعده (او المصدرية) اى او على ان يكون

مصدرا مدفوعا مطلقا له ولم يكن المصدر الذى العدد مشتركا مع المرة في الدلالة
 على الكمية احتج الى الفرق بينهما فاراد استراح ان يفرقه بقوله (والفرق
 بين الاثنين) اى بين جعله طرفا وبين جعله مصدرا (اذ كان المصدر) في قوله
 كم ضربة (للنوع) بان يكون بكسر الصاد (فظاهرا) لانه حينئذ لا يشتركان
 لان المراد في مرة هو السؤال او الاخبار عن عدد الضربات وفي الضربة عن
 نوعها ولا اشتراك حينئذ حتى يحتاج الى التفریق (واما اذا كان للعدد) اى واما اذا
 كان المصدر للعدد بان يكون بفتح الصاد فحينئذ تشترك المرة والضربة في السؤال
 عن العدد فاحتج الى الفرق حتى يجوز ان يعتمد في الاول الظرفية وفي الثانى
 المصدر مع اتحاد ما بينهما فيفرق بينهما بالملاحظة (فالخوط في الظرفية) اى
 المعنى الذى لوحظ في جعله مصدرا على الظرفية (اولا) اى قبل ملاحظة
 كونه حدثا (الزمان) لان الحدث لا يتجاوز من ان يقع في زمان لكن المراد بذلك
 الزمان ليس هو الزمان الذى دل عليه الفعل بالتضمن بل المراد به هو الزمان
 (الدال عليه الالفاظ الموضوعية لازمان) نحو امس والآن وغدا لان هذه
 الازمان مدلولات لهذه الالفاظ لانها مدلولات الفعل ولعل الفرق بين الزمان
 الذى هو مدلول الفعل وبين الذى هو مدلول هذه الالفاظ هو ان مدلول الفعل
 لا يقبل التعدد بل هو واحد ممتد من وقت وجود الفعل الى انقضائه وما لا يقبل
 اتعدي يغزو السؤال عن عدده بخلاف الزمان الذى هو مدلول هذه الالفاظ لان
 تكرر الضرب يقتضى تعدد ازمته والله اعلم (وفي المصدرية) اى لمعنى الذى
 لوحظ حين جعله مصدرا (اولا) اى قبل الزمان (الحدث) وليس المراد به
 ايضا الحدث الذى هو جزء الفعل لانه الجنس فلا يقبل النوعية والعدد بل
 المراد به الحدث (الدال عليه لفظ المصدر) لانه قال للعدد والنوع وهذان
 التوجيهان (في اعرابكم) اذا قدر المميز بالمرة او بالضربة ولما فرغ من بيان
 الاحتمال الراجح اراد ان يبين المرجوح فقال (ويحتمل ان يكون المال الثمنى)
 وهو كم ضربت اى ما كان بعده فعل غم مستقل (بتقدير كم رجلا) بالنصب اذا
 كانت استفهامية (او رجل ضربت) بالجر اذا كانت خبرية (فعلى هذا التقدير
 يكون كم مصدرا على المفعولية) لانه مقتضى الفعل بحسب المميز ولما فرغ
 المصنف من مسائل الكشايات من المبنيات شرع في مسائل الظروف منها
 فقال (الظروف) ولما عبر عنها المصنف في تعداد المبنيات ببعض الظروف
 واسقط ههنا لفظ البعض احتاج الى توجيه العهد الخارجى المستفاد من
 حرف التعريف دفعا لتوهم المغايرة فلذلك فسر الشارح بقوله (اى
 الظروف المحدودة من المبنيات المعبر عنها عند تعدادها) اى تعداد المبنيات

(بعض الظروف) يعنى اى الالف واللام للعهد الخارجى وواشارة الى ما ذكر
 فى تعداد المبنيات بعنوان بعض الظروف واذ كان العهد اشارة الى لالى مطلق
 الظروف يكون مغنيا (فلا حاجة الى ذكر البعض ههنا) فكأنه قال الظروف
 المذكورة بتوان بعض الظروف وقوله الظروف مبتدأ وقوله (منها) ظرف
 مستقر خبره وفسر الضمير المجزوء بقوله (اى من تلك الظروف) وقوله (ما)
 (اى ظرف) الموصول مع صلتها التى هى (قطع) على صيغة المجهول فاعل
 للظرف كذا فى العرب يعنى ان الظروف يكون بعضها الطرف الذى قطع
 (عن الاضافة) وبعضها غير ذلك وقوله (بحذف المضاف اليه)
 بيان لسبب انقطع يعنى ان سبب قطع هذه الظروف عن الاضافة هو حذف
 المضاف اليه (عن اللفظ) فقط (دور النية) اى دون الحذف من النية ونسيانه
 (فانه عند نسيانه اعراب مع التووين) يعنى اتم اريد بالحذف الحذف من اللفظ دون
 النية لانه ان حذف من انية بان كان منسيا لم يكن من الظروف المقطوعة التى
 عدت من المبنيات لانه حينئذ يكون معربا مع وجود التووين الذى هو من خواص
 العرب (نحو رب بعد كل خيرا من قبل) فانه لما حذف المضاف اليه منها
 فى اللفظ حذف ايضا فى النية لانه لم يرد خبرية بعدية شئ معين من قبلته
 بل اراد بهما ان كل متأخر كان خيرا من متقدم ثم انه لما كان وجه التسمية لتلك
 الظروف بالظروف المقطوعة طاهرا وعب عنها بالغايات ايضا اراد الشارح
 ان يبين وجه تسميتها بالغايات فقال (وسميت الظروف المقطوعة عن الاضافة
 غايات) كما سميت بالمقطوعة (لان غاية الكلام) اى غاية كل كلام صدر من
 العقلاء (كانت) تلك الغاية (ما) اى الاسم الذى (اضيفت هى) اى تلك
 الظروف (اليه) اى الى ذلك الاسم لان غاية الكلام فى كل امر نسيى يجب
 ان تكون فى ذلك لمنسوب اليه اذ غاية الكلام فيما قصد اضافته يجب ان تكون
 فى المضاف اليه (فلما حذف ذلك لاسم الذى اضيفت هى اليه بلاعرض
 صرن) تلك الظروف المضافة (غايات) وقوله (ينتهى بها الكلام) صفة كاشفة
 للغايات اى معنى صيرورتها غايات انه ينقضى بها الكلام وانما قيد الحذف
 بلاعرض اذ لو عوض عنه اصدار كانه لم تقطع فتعرب وهو فى غير الظروف كثير
 نحو قوله تعالى ولا ضربت له الامثال وفى الظروف قليل كما سيجى فى ما بعد من
 كلام الشارح ثم شرع فى بيان وجه بناءها فقال (وانما بنيت) اى انما بنيت تلك
 الغايات مع ان الاصل فيها هو الاعراب (لتضمنها) اى لتضمن تلك الظروف
 (معنى حرف الاضافة) فبكون مناسبا لمبنى الاصل بهذا السبب والمراد بحرف
 الاضافة هى اللام والظاهر ان هذا سبب مستقل لبنائها (و) قوله (لشبهها)

شروع في بيان السبب الآخر فحينئذ ينبغي ان تكون السخنة باو كما ضبط في بعض
 الحواشي المرتبة يعني ان سبب بنائها اما تضمنها معنى اللام الذي هو الاصل في
 الاضافة او لمشابهة تلك التعانيات (بالحروف) التي هي مبنى الاصل (في الاحتياج
 الى المضاف اليه) وان كان هذا الاحتياج باقيا في حال اضافته بالفعل لان
 في حال اضافته بالفعل مرجعا لاعرابه وهو وجود الاضافة التي هي من خواص
 الاسم هذا بخلاف حال الاضافة فانه حينئذ لم يوجد ما عارض لمخرج البناء
 واما عدم اعتبار مرجع الاعراب في اسم الذي اضيف الى الجملة فلعدم
 ظهور اعرابه في النصف اية لكونه جملة كذا في اقصام رموز او اختير
 محذوف على مدخل انداي وانما اختير (الضم) من بين القات البناء (لجبر
 النقصان) لانه لما حذف المضاف اليه حصل للكلام نقصان فاريد جبره باختيار
 الاقوى من الالتصاق وهو الضم لانه اقوى الحركات وقوله (كقبل وبعد)
 اما ظرف مستقر جبر للبدء المحذوف اي هي كائن قبل او صفة للمصدر المحذوف
 اي قطع قطعاً قبل وقول الشارح (وما اشبههما) تفسير للتشديد اي والذي
 كان مشابها بهما وقوله (من الظروف) بيان لما هي من الظروف (السموعة
 قطعها عن الاضافة مثل تحت وفوق وقدام وخلف ووراء) وقاعدة تفسير
 بقوله من الظروف للاشارة الى ان وجه الشبه بين تلك المذكورات وبين قبل
 ليس هذه الطرفية ولا كونها من الجهات الست بل ما به الاشتراك بينهما هو كونها
 مستعملة بالقطع عن الاضافة ومسموعة به واذا قال (ولا يقاس عليها) اي
 على المذكورات (ها) اي ظروف ملاسفة (بمعناها) اي بمعنى المذكورات
 من مثل تحت وفوق وذلك نحو اليمين واليسار فاذا لم يقس عليها ما بمعناها
 فعدم جواز القياس في غيرها اول ولما كان في ما قطع عن الاضافة مجوز وجه
 آخر وقد تركه المصنف لقائه قال (ويجوز في هذه الظروف على قلته)
 اي بناء على استحتمال قليل (ان يروض الثوبين من المضاف اليه فتعرب)
 اي فيحينئذ تعرب الظروف المذكورة لعدم جريان ادلة البناء وهي
 ترك المضاف اليه بلا عوض ثم استشهد لهذا فقال (قال الشاعر
 * فسأغنى السراب وكننت قبلا * اكاد اغص بالماء افرات) قوله
 فسأغنى اي سهل وقوله لي متعاق به والسراب فاعل فسأغنى رصير المتكلم
 في كنت اسمه وقوله قبلا منصوب لفظا على الظرفية والتووين عوض عن
 المضاف اليه اي كنت قبل هذا الزمان واكاد من افعال المرة واحدة واغص فعل
 مضارع من غص يغص غصته من باب علم اوقع وهو يفتح الغين المججمة والصاد
 المهملة منه السهولة وهو خبر اكاد وجملة اكاد خبر كنت والفرات هو الماء

العذب يعني اصابني فرح فسهل دخول الشراب في حلقى بعد العلم الذي اصابني
قبل هذا بحيث اكرن قريبا الى عدم دخول الماء العذب في حلقى اشده غمى
وقصته انه قتل قريبا هذا الشاعر فصار من اغم وانقصه بحيث لم يجري
الطعام والشراب في حلقه من عدم التمكن من اقتصاص قلة ولا تمكن من
قصاصه بان قتل قاتله زال عنه الغم فسهل مدخله وقوله (فلا فرق) دفع
للاعتراض الوارد على هذه القاعدة بانه لا نسلم ان يكون قوله قبلا ، عرض
فيه التنوين عن المضاف اليه فلم لا يجوز ان يكون من قبيل ما حذف فيه المضاف اليه
لفظا ونية فيكون من قبيل رب بعد كان خبرا من قبل كما تقدم فدفعه الشارح بابطال
السند بان يقول هذا ليس من قبيل ذلك لانه لا فرق في هذا المضاف اليه لفظا لانية
(بين ما عرب) اى بين الظروف التى اعربت حال كونها (من هذه الظروف
المقطوعة عنها) كما في قول الشاعر (وين ماني) اى وين الظروف التى ثبتت (منها)
اى من تلك الظروف ولو كان هذا من قبيل الاول لم حذف فيه المضاف اليه
ونسي انسيا منسيا وليس كذلك لانه وان كان المضاف اليه محذورا ههنا لكنه
منوى ليعوض التنوين عنه حاصله انه لا فرق بين ماني وبين ما عرب في تضمنهما
معنى الاضافة (وقال بعضهم) ليس كون قوله وكنت قبلا معر با لكونه معرضا
بالتنوين المرجح لجانب الاعراب (بل انما لم تعرب لعدم تضمنهما) اى الظروف
المذكورة (معنى الاضافة) كما لم تضمن الظروف التى تنزع عنها معنى الاضافة
كما سبق في قوله رب بعد الخ واذا لم تضمن معنى الاضافة ههنا كذلك (فعنى)
قبلا في (كنت قبلا) في هذا البت (اى قديما) ثم اراد الشارح ان ينقل محركة
الشارح الرضى بين هذين المذهبين وترجيح احدهما فقال (وقال الشارح الرضى
والاول) اى عدم الفرق بين ماني وبين ما عرب في كون المضاف اليه منويا (هو
الحق) ثم شرع المصنف في بيان ما الحق بتلك الظروف فقال (واجرى
مجره) وفسر الشارح الضمير الجور في مجراه بقوله (اى مجرى الظروف
المقطوعة عن الاضافة) للاشارة الى انه راجع الى الظروف المذكورة لكن
لا الى مطلق الظروف لانه يقتضى تأييده بل الى لفظ ماني قطع عن الاضافة
وقوله (لا غير وليس غير) اى لفظهما نائب فاعل اجرى وقوله (في حذف
المضاف اليه) اى وانما اجرى هذا ان اللفظان مجرى ما قطع من الظروف
(لاشتراكهما) في حالين احدهما حذف المضاف اليه في كل من اللفظين
ومن الظروف المذكورة والبناء على الضم) اى وثانيهما كون كل منهما
من الظروف مبينين على الضم وقوله (وان لم يكن) الخ شروع في علة البناء
على الضم وحجة وان لم يكن اعتراضية يعنى وان لم يكن (غير) اى لفظ غير

في اللفظين (من المروف) أي معدودا منها لكنه بنى على الضم (اسمه) أي
 أي لسه غير (باغيات) وهي لفظ قبل و... ش... ل... (لسدة الانهام) أي
 لوجود شدة الانهام (لدى) أي في لفظ غير لار صفة الغريبة لا تختص بذات
 دون ذات حتى لا يكره التعريف بالاضافة الى المعرفة وقال الرضى وهي
 اشد انهاما من مثل فلهذا لم ين مثل على الضم (كما) أي كالانهام
 الذي هو حاصل (فيما) أي في اطروف لمطوعة (ولا يحدف منه) أي من لفظ
 (المضف اليه) في أي موضع كان (او بعد الاواس) أي في موضع كونه واقعا
 بعد لاراس (تحواف) يحتمل الامر والتكلم (هـ) الا غير وجاني زيد اس غير
 وقال في شرح بلان لافي لاخير لثني المجلس وتقدير جاني زيد لا غير جاني زيد
 لا جاني غير زيد ويجوز ان يكون التقدير جاء زيد لا غير زيد جاء وغير التي في
 ليس غير بمعنى الا والمضف اليه المحذوف هو المستثنى كانه قبل ليس الا كذا
 قاله الرضى وقال العصام في مثله واظهار ان غير في لا غير وليس غير على تقدير
 واحد وليس في ليس ضمير والتقدير ليس غيره جائيا كما ان لا غير تقديره لانيه
 جاء وانما خص حذف المضف اليه في حال وقوعه بعدهما (لكنه استعمال
 غير بهما) بخلاف كونه خاليا عنهما (و) لما كان الحاق لفظ حسب بالطروف
 مقطوعة من لفظها بهما غير مفسره السراح توسط (كذلك) أجرى محرى
 اطروف المقصودة عن الاضافة بين اطراف وبين قوله (حسب) أي كما أجرى
 وغير وليس ضمير محرى اطروف كذلك أخرى لفظ حسب محراه لكن
 ليس احراق محرا لسه به باعيات بل (اسمها) أي لسه كلمة حسب (بعر)
 أي لفظ غير (في كنة لاس عمل) كما في غير بدل اولس (وعدم تعرفها) أي
 وفي عدم اكتساب كلمة حسب للتعريف (بالاضافة) كما في غير مطاوعا وقال
 العصام ولا عجب ان يقل ان حسب بمعنى لاخير اذ لا فرق بين ان يقال جاء زيد
 فحسب وبين ان يقل جاء زيد لا غير والغفلة عن هذا الوجه اعجب وليت شعري
 انه لم لم يجعل حسب منساغيات في الانهام لانه لانهامه لا يعرف كغير
 انتهى وحاصله اعتراض على السراح في جعل حسب على غير مع انها متساويتا
 الاقدام (وبنها) (أي من اطروف المبتدأ) أي المعدودة من المسمى وفي الامثلة ان
 ارتكز قوله ومنها انسب انتهى ولعل مراده ترجيح قول من قال ان حيث
 مشترك في عمله البناء مع لا غير ومحوه ولا يحتاج الى كلمة منها لانها تقتضي التعابر
 (حيث) أي لفظ حيث (للكان) وفي الصحاح ان حيث في المكان بمنزلة حين
 في الزمان وهو موضوع للكل في اللغة نحوقت حيث قام زيد أي مكان قيامه
 (وقال الاحفش قريتم من) ان استعلا ولا (لزمان) نحوقت حيث قام

زيد اى زمان قيامه (ولا يضاف) اى لا يضاف لفظ حيث الى شئ من شئنه ان
 يضاف اليه (الا) يضاف (الى جملة) وقوله (اسمية كانت) اى الجملة (او فعلية)
 تفسير للجملة النكرة فى قول المصنف نحو وقت حيث زيد قائم او حيث يقوم زيد
 وقوله (فى الاكثر) متعلق بقوله يضاف الى جملة يعنى ان اضافته الى الجملة
 (اى فى اكثر الاستعمالات) لافى اكثر اللغات ثم شرع فى بيان ما هو الاقل من الاستعمال
 فقال (ووجداء) اى وجداء هذا البيت وهو قوله (امارى حيث سهيل طاعا
 فئت) اى لفظ حيث (فيه) اى فى هذا البيت (مضاف الى مفرد وهو) اى
 الى المفرد (سهيل) وقوله (مفعول ترى) خبر بعد خبر اى لفظ حيث مضاف
 آخر المفرد مفعول ترى ثم فسر بقوله (اى امارى مكان سهيل طاعا آخره) اى
 يكون مفعول (بجما بضى كالشهاب ساطعا) وقال بعض المحققين فعلى هذا
 فى البيت لا كما صرح به بعضهم من اراد من ان حيث ليست لازمة لطرفة فانها
 رساله من مفعول ترى اى مكان سهيل كما فى قوله تعالى الله اعلم حيث يجعل
 ان خبر اى على ان نجما بالحركات ذكره شارح بدلائل من سهيل ويطاهر
 للجملة وطاعا على الطرفيد وجمعا بانصب مفعول وى كما قال بعض شارح
 نجما ساطعا اما حال من سهيل والمعنى امارى فى مكان سهيل حال كونه طاعا
 وانما نبت كلمة الشهاب ثم شرع فى بيان وجه كونه مضافا بقوله (وانما نبت) اى
 (لانها) حيث (على الضم كغايات اى كبناء الغايات المذكرة فيما سبق
 ن تلك الكلمة) فامسح الاسفة (اى غامضة اضافتها الى الجملة)
 الاقل مضافا الى مفرد لانه نادر ولا يضر ان تادر لانه علة السكينة
 اى الاسم الذى يضاف (الى الجملة فى الحقيقة) مضاف الى المصدر
 ه الجملة فهى (ى كلمة) حيث (وان كانت فى اطاهر مضمة الى الجملة
 م باصة فمضمة حيث) (لهب) اى الى تلك الجملة المضافة بالرفع
 اصواته) يعنى وجد له مضافة مضافة (مساوية) (مساوية) كلمة حيث
 المحذوف ما ضيفت الى (مساوية) بقوله المحذوف بانصب صفة غايات على
 الغايات جرت على غير من هو له لان قوره ما ضيفت اليه نبت ذعوله اى
 اى الى حذف الاسم الذى اضيفت تلك الغايات اليه كقول وبعد (فئت)
 حيث (على الضم مثلها) اى مثل الغايات فى البناء على الضم وهذا بالاتفاق
 (و) اما (مع الاضافة الى المفرد) ففيه قولان احدهم انه (بعره بعضهم
 والى علة البناء اى الاضافة الى الجملة) وانما فى قوله على بناءه اشار بقوله
 (الاشهر قو) وقوله حى لمضى الى المفرد (على بناءه لسدود الاضافة
 الى) لا تنهضهم اى علة بخروج رد من حكمها (ومنها) (اى من

زيد اي زمان قيامه (ولا يضاف) اي لا يضاف لفظ حيث الى شيء من شأنه ان
 يضاف اليه (الا) يضاف (الى جملة) وقوله (اسمية كانت) اي الجملة (او فعلية)
 تفسير الجملة النكرة في قول المصنف نحو وقت حيث زيد قائم او حيث يقوم زيد
 وقوله (في الاكثر) متعلق بقوله يضاف الى جملة يعني ان اضافته الى الجملة
 (اي في اكثر الاستعمالات) لا في اكثر الاعمال ثم شرع في بيان ما هو الاقل من الاستعمال
 فقال (وقد جاء) اي وقد جاء هذا البت وهو قوله (اما ترى حيث سهيل طالعا
 الخيت) اي انفذ حيث (فيه) اي في هذا البيت (مضاف الى مفرد وهو) اي
 تلك المفرد (سهيل) وقوله (مفعول ترى) خبر بعد خبر اي لفظ حيث مضاف
 الى مفرد مفعول ترى ثم فسره بقوله اي اما ترى مكان سهيل طالعا آخره) اي
 آخر البيت (نجمه لضيء كالتهاب ساطعا) وقال بعض المحشين فعلى هذا
 تكرس منه لانه صرح بعضهم ان ارد من ان حيث ليست بلازمة النظر فبقاؤها
 في البيت مفعول ترى اي مكان سهيل كافي بقوله تعالى تعالى اعلم حيث يعمل
 رساله هذا بناء على رتبة - ركعات ذكره السارح بدلا من سهيل والظاهر
 ان حيث يبنى على الخرفية ونجما بانصب مفعول ترى كما قال بعض شراح
 الايات وطالعا محل من سهيل ولعني اما ترى في مكان سهيل حال كونه طالعا
 نجما ساطعا كما شرع في بيان وجه كونه مبذبا بقوله (وانما بذبت) اي
 وانما بذبت كلمة حيث (على انضم كغيات اي كبناء الغايات المذكرة فيما سبق
 (لانها) ان تلك الكلمة (ناطقة بالضم) اي غابة اضافتها (الى الجملة)
 وان كان الاقل اضافته الى مفرد لانه نادر فلا يضر النادر لبقاء عدة الكتابة
 (و) اي الاسم الذي يضاف (ان الجملة في الحقيقة مضاف الى المصدر
 في الجملة فهي) اي كما كانت في الظاهر مضاف الى الجملة
 (و) اي مضافه حيث (اي الى تلك الجملة المأولة بالمفرد
 ضد) يعني مجرد مضافه سائر المعاني (فسايت) كلمة حيث
 المحررف ما ضيفت اليه) رتواه المحذوف بانصب صفة لغايات على
 انه مضافه جرت على غير مرئيه لان قوله ما ضيفت اليه نائب فاعله اي
 الخيت الى حيث حذف الاسم الذي اضيفت تلك الغايات اليه كقوله وبعد (فليت)
 اي احيث (على انضم مثال) اي سائر الغايات في البناء على الضم وهذا بالاتفاق
 (و) اما (مع الاضافة الى المفرد) ففيه قولان احدهما انه (يعرب بمضمرهم
 لرب الوال عنه البناء او الاضائة بالجملة) والله في بقاءه على بناءه واليه اشار بقوله
 (والسارح في) و قد عرفت ان البناء الى المفرد (على بناءه) استؤذ الاضافة
 الى المفرد - رتبة من عدة بخروج زيد من حكمها (ومنها) (اي من

اى بين منقطع الجبلين المرتفعين (و) كذا فى قوله تعالى فى تلك القصة (حتى
 اذا جعله نارا) وفاعل كل من الافعال الثلاثة هو ذو القرنين وصدور هذه
 الافعال منه فى الزمان الماضى بالنسبة الى نزول تلك الآيات وهذا كله اذا استعمل
 محردا عن معنى الشرط واما استعماله فى الشرط فـ قال (وفيهما) (اى فى اذا)
 يعنى فى كلمة اذا (معنى الشرط) يعنى تدل عليه بالدلالة التضمنية وان لم تكن
 موصوفة له ثم اراد السارح ان يبين معنى الشرط الذى تضمنته فقال (وهو)
 اى معنى الشرط (ترتب مضمون جملة) وهو مضمون الجملة الجزائية (على اخرى)
 اى على مضمون الجملة الاخرى التى وقعت شرطا فاذا قلنا مثلاً اذا غربت الشمس
 جئتكم ففيها ترتب مضمون جئتكم وهو محمى المنكلم على مضمون غربت وهو
 غروب الشمس فاذا كان حال الجملةين اللتين وقعتا بعدها كذلك (فتضمنت)
 اى فظهر منه انها تضمنت (معنى حرف الشرط) وهى كلمة ان هذا اشارة الى
 صورة الاستدلال وهى ان اذا تضمنت معنى الشرط لان بعدها جملة يترتب
 مضمون احدهما على الاخرى وكل اداة شأنها كذلك ففيها معنى الشرط
 فكذا كلمة اذا فيها معنى الشرط ثم اراد السارح ان يشير الى فائدة اخرى مستفادة
 منها فقال (فهذا) اى فليبين بان كلمة اذا متضمنة لمعنى الشرط (على اخرى
 لبيانها) اى لبيان كلمة اذا مع العلل التى ذكرت فيما قبل من كونها منية ثم ايد
 المصنف كلامه بقوله (ولذلك) وهو بانواو واللام متعلق بما بعده فتبين الجملة
 حينئذ لان تكون معترضة او استئنافية وفى بعض النسخ بالفاء فتكون الجملة جوابية
 اى اذا كانت كلمة متضمنة لمعنى الشرط ويختص مع العاء للاعتراض او الاستيناف
 كما فى معرف زبنى زاده ثم فسر السارح المسار الى بقوله (اى لكون معنى الشرط
 فيها) لتعين دالة عدم وجوب الفعل بعدها وتقديم قوله لذلك على متعلقه للقصر
 يعنى ولتضمنها معنى الشرط فقط (لا لاصالتها فيه) كما فى كلمة ان (اختير) (اى جعل
 مختارا) وانما فسر به الاشارة الى ان اختير متضمن لمعنى جعل وقوله (بعدها
 الفعل) يعنى اختير ولم يجب يعنى ان اهل الكلام انما لم يجعلوا وقوع الفعل بعدا
 واجبا كما هو شان حروف الشرط بل جوزوا وقوعه بعدها وعدمه ثم اختاروا
 وقوعه على عدمه لكونها متضمنة لمعنى الشرط ولتخصه ان ههنا دعوايين
 احدهما عدم الحكم بوجوب الفعل بعدها وثانيتهما اختيار الفعل وقوله لذلك
 دليل على الاولى على ما فسر به السارح وعلى ما يفهم من القصر المستفاد من التقديم
 يعنى انما لم يجب وقوع الفعل لعدم اصلتها فى الشرط وعلى هذا التقدير لا يتجه
 عليه ما قال الفاضل العصام بان الاولى فيه ان يراد بقوله ولذلك ولكون معنى
 الشرط فيها غير قوى اختير الفعل ولم يجب كما فى متى واخوانها لانا جعلنا

القصر بالنسبة الى حروف الشرط الموضوعة للشرط بالنسبة الى سائر
 الظروف المتضمنة لمعنى السرط ثم اراد الشارح ان يبين دلائل اختيار الفعل على
 الاسم فقال (لما نسبة الفعل الشرط) لان السرط يقتضى الفعل ثم اراد ان يبين
 الوجه الغير المختار فقال (وجوز الاسم) اى وجوزوا وقوع الاسم بعد اذا
 (ايضا على الوجه الغير المختار لعدم تأصلها) اى لعدم كون كلمة اذا اصلا
 (فى السرط مثل ان ولو) اعلم ان فى هذا المقام اخلافا بين النحاة فقل ابن مالك
 فى نكت الكافية بل وقوع الفعل بعدها واجب لانها شرطية فوجب الفعل
 بعدها شرطية. رتبة اكمال الشرطية ولم يجوز بعدها الاسم الا الاخفش فانه
 يجوز رفوع الاسم بعدها. وعبرة الشيخ الرضى تقتضى ان يكون وقوع الاسم
 بعدها شذذا وفى شرح نجم الدين سعيد والذى يدل على تجوز الامرين الاطلاق
 على جواز الرفع فمى. ضم عامله اذا وقع بعدها اى نحو اذا زيد ضربه ضربه
 ولو كان تقدير الفعل واجبا لم يجز الرفع بحال لان تقدير الفعل حينئذ واجب
 فمعين ان نصب انتهى واخااصل ان ما فهم من عبارة المصنف جواز الامرين
 واختيار الفعل كما هو مذهب الاخفش ثم اشار المصنف الى استعمال آخر فقال
 (وقد تكون) وقوله (اى اذا) تفسيرا لضمير فى تكون وقوله (للمفاجأة) ظرف
 مستقر على انه خبر تكون وانما اتى بتكون مصدرا بقدر للاشارة الى ان استعمال
 اذا فى المفاجأة قليل بالنسبة الى ما قبله من الطرفية الصرفة ومن الشرطية
 وانما قبله اسارح بقوله (مجردة عن معنى السرط) للاشارة الى المناقاة بين
 كونها للشرط وبين كونها للمفاجأة وليكون توطئة لقول المصنف بعده فيلزم
 المبتدأ بعدها ثم بين اسارح لغة المفاجأة بقوله (يقال فاجأ الامر مفاجأة)
 يعنى اذهبا من هموز اللام ومن باب المفاعلة مأخوذة (من قولهم) اى من قول
 العرب (جئت) بكسر الجيم على انه من باب سماع او بفتح على انه من باب منع
 بمعنى هجمت عليه كذا فى القاموس (فتباعدة الضم والمد) اى بضم الفاء وانه قيد به
 لانه بفتح الفاء كالضربة مصدر فجأة من الحدس بمعنى اخذه بغتة والمراد
 اى بلفظ المفاجأة المأخوذة من فجئته فجأة الذى تكون اذا بمعناه انه بمعنى
 (اذا قد) وانت لا تشعر به اى الملافة من غير شعور فى حضوره ههنا وقال الهندى
 ان نجمة كاضرة بمعنى كسى رانكا در يافن وبالمعنى ناكاه رسيدين انتهى
 فيكون الاول بمعنى الوجدان والثانى بمعنى الوصول وقوله (فيلزم المبتدأ بعدها)
 عطف على قوله وقد تكون ويحتمل ان تكون الفاء جوابية للمحذوف كذا فى العرب
 وقول السرح (فرقا بين اذهنه) اى بين اذا التى للمفاجأة (وبين اذا الشرطية)
 لبيان عدم لزوم المبتدأ على اى فى الوجدان اى بما يلزم المبتدأ بعد اذا المفاجأة لتحصيل الفرق

بين المفاجأة والشرطية ولما توهم المنافاة بين قوله فيلزم ههنا وبين عدم وجوب
 الرفع في باب الاضمار على شريطة التفسير اراد السارح ان يدفعه بقوله (والمراد)
 اى مراد المصنف (الزوم المبتدأ) اى قوله فيلزم المبتدأ به اذ المفاجأة انما هو
 (غلبة وقهره) اى وقوع المبتدأ (بعدها) اى بعد اذ المفاجأة ونفايته ان المراد
 بالزوم هو الزوم الكلى واذا كان كذلك (فلا ينافى) اى لا ينافى في قوله فيلزم
 (ما سبق من عدم وجوب الرفع بعدها) اى بعد اذ المفاجأة (في باب الاضمار
 على شريطة التفسير) وقال العصام وهذا بعيد يعنى حل الارادة بالزوم
 على معنى الغلبة بعيد وقيل معنى الزوم انه يلزم اى باب الاضمار على شريطة
 التفسير وقيل ان فى دعوى لزوم المبتدأ بعدها ردا على الكوفيين حيث جوزوا
 ان يكون المرفوع بعدها فاعل الظرف على مذهبهم الذى لا يسترطون فيه الاعتماد
 على المبتدأ وغيره فى عمل الظرف فاراد المصنف ان يرد عليهم بان المرفوع الذى
 بعدها يلزم ان يكون مبتدأ لا فاعلا للظرف ولم لم تعرض للمدل اراد الشارح
 بيانه فقال (نحو خرجت) يعنى مثال كور اذ المذجأة نحو خرجت (فاذا السمع ي
 فاذا السمع حاضرا وواقف على حذف الخبر) اى على طريق حذف خبره واحد مل
 فى اذا هذه) اى اذا اتى المفاجأة (معنى المفاجأة) هذا عند المصنف وقال بعضهم
 ان العامل هو الخبر المحذوف كذا فى المتوسط اى المعنى الذى هو المفاجأة
 بان يشق منه فعل يتضمن معناه (وهو) اى العامل فى اذا ههنا (عامل) اى
 من العوامل التى (لا يظهر) اى لا يجوز اظهاره كالعامل فى التادى وغيره
 (وقد استغنوا عن اظهاره) اى عن اظهار العامل (نقوة ما) اى لقوة المعنى الذى
 (فيه) اى فى هذا المعنى (من الدلالة عليه) اى من كونه مدلولاً على معنى هذا العامل
 لان معنى المفاجأة يدل عليه لفظ اذا (واما المراء) اى واما الفاء التى قبل اذا (فهى)
 اى تلك الفاء (السايبية) اى لسببية ما ملها لما بعدها (فان مفاجأة السمع)
 وهى المعنى المفهوم من اذا (مسببة) يعنى انها حاصلة (عن الخروح) المفهوم
 من خرجت (قيل) اى فى تحقيق الفاء (والاقرب الى التحقيق انها) اى فاء
 (للعطف من جهة المعنى) فلا ينافى الفاء فيها السببية (اى خرجت ففاجأت
 وحاصل المعنى) اى حاصل معناه حين كونها للعطف (خرجت ففاجأت
 زمان وقوف السبع كما هو مذهب الزجاج) يعنى تقدير الزمان مبنى على مذهب
 الزجاج (اى ان اذا هذه) اى التى للمفاجأة (زمانية او) التقدير (مكان وقوف
 السبع كما ذهب اليه المبرد فانها) اى اذا هذه (عنده) اى عند المبرد (مكانية
 وقولنا زمان وقوف السبع) على ما هو مذهب لاجاج (او مكانه) اى مكان وقوف
 السبع على ما ذهب اليه المبرد وعلى كلا التقديرين انه (مفعول فيه لفاجأت

لا مفعول به والا) اى وان لم يكن مفعولا فيه بل كان مفعولا به (لم يتيق اذا ظرفية)
 وقوله (بل تصير اسمية) عطف على قوله يتيق وقوله (بل المفعول به محذوف)
 عطف على قوله لا مفعول به (اى فاجأت فى زمان وقوف السبع او مكانه)
 وهذا تفسير لكونه مفعولا فيه (انا اى السبع) وهذا تفسير للمفعول به المحذوف
 ولما ذكر المصنف من استعمال كلمة اذا استعمالها لمعنى الشرط واستعمالها
 للمفاجأة ولها استعمال آخر لم يذكره اراد الشارح ان يذكره فقال (وقد تنكون)
 اى كلمة اذا (لجرد الزمان) اى على وجه الظرفية دون الشرطية والمفاجأة
 (نحو : تنك زجر السراى وقت احمرار البسر) فان كلمة اذا فى اذا احمر
 بجرد الزمان على وجه الطردية لكونها مفعولا فيه ومنه قوله تعالى والليل اذا بغى
 كما فى الامحون (وقد يستعمل) اى كلمة اذا (اسما مجردا عن معنى الظرفية فى نحو
 اذا يقوم زيد اذا تقدم عمرو) اى وقت قيام زيد وقت قعود عمرو وقد منعه السجخ
 الرضى (وقد سقت اليه) اى الى جواز استعمالها ومنعه (الاشارة) فى باب
 الكائنات حيث قال الشيخ الرضى ان لم اعثر الخ وقد مر ان الراجح عند الشارح
 عدم ثبوته ولم يفرغ من بيان اذا بالالف بعد الدال شرع فى بيان ان بسكون الدال
 فقال (ومنها) (اى ومن الظروف لمضية) (اذا) اى كلمة اذا بسكون الدال
 وقوا (الكائنة) اسارة اى اى قوله (الماضى) صفة لكلمة اذا نحو قوله تعالى
 واذ يكر ك الدب كعرو (وبنائوها) اى وجه بناء كلمة اذا حاصل (لما) اى للوجه
 الذى (مر) اى ذلك الوجه (فى حيث) اى فى كلمة حيث وهى اضافتها الى الجملة
 (او) زده بنائها (تكون وضعها) اى وضع كلمة اذا (وضع الحروف) اى مثل
 وضع الحروف اى كما ان الحروف وضعت لمعنى غير مستقل كذلك هذه الكلمة
 وان كانت اسما موضوعا لمعنى المستقل لكن استعمالها يحتاج الى ضم ضميمة
 وهى المضانف اليه (وقد يجى) اى قد يجى كلمة اذا (للمستقبل) اى مثل اذا بشرية
 مجازا (قوله تعالى فسوف يعلمون) اى الذين يجادلون فى آيات الله (اذا اغلال
 فى اعناقهم) اى فى الوقت الذى اغلال فى اعناقهم والقرينة قوله فسوف
 يعلمون لانها للمستقبل ولما كانت كلمة اذا ظرفا له تكون للمستقبل ايضا ووجه
 استعمال اذا ههنا لتزليل المستقل مكان الماضى فى تحقيق الوقوع كما استعملت
 الافعال المضيات فى مثل هذا المقام فى المستقبل نحو ونفخ فى الصور وقال العصام
 ويمكن منع كونه فى لاية للمستقل بجواز ان يكون لمطلق الوقت كانه قيل فسوف
 يعلمون زمان الاغلال فى اعناقهم انتهى ويمكن ان يوجد فيه شاهد آخر نحو
 قوله تعالى واذ قال الله يا عيسى ابن مريم ائت قلى فى تفسير التيسير (ويقع
 بعدها) اى بعد كلمة اذا (الجملتان) وقوله (الاسمية والفعالية) تفسير للجملتين

على طريق البدل وإنما احتج الى التفسير لانه يجوز ان يتوهم ان المراد من الجملتين
الماضية والاستقبالية كما في اذا بمعنى ان كلمة اذ تدخل على الاسمية والفعالية
الماضوية والاستقبالية وإنما يجوز وقوع الجملتين فيها (اعدم اشتمالها) اى
اعدم اشتمال كلمة اذ (على معنى الشرط) وقوله (المقضى) صفة للشرط
وفاعله راجع اليه وقوله (اختصاصها) بالنصب على انه مفعول لمقتضى لوجود
شرط العمل فى المفعول وهو كونه باللام وقوله (بافعلية) متعلق بالاختصاص
وهذا اتوصيف كبيان علة اختصاص ما عدا اذ بافعلية يعنى ان اذ غير مختصة
بالفعلية لانها غير مشتملة على معنى الشرط وغيرها من نحو اذا مختصة بالفعلية
لانها مشتملة على معنى الشرط وكل ما هو مستل على معناه مختص
بالفعلية لان الشرط يقتضى اختصاصها به (مثل كان ذلك) اى مثل قولك
كان ذلك (اذ زيد قائم) وهذا مثال لوقوع الاسمية (واذ قام زيد) وهذا مثال
لوقوع الفعلية وإنما صدر المثل بكان ذلك ليكون تنصيصة لمعنى الماضى
على اصل وضعها وقد جمع فى التنزيل وقوع الجملتين فى آية واحدة فى قوله
تعالى اذا خرجته الذين كفروا ثانياً اثنى اذ هما فى افعال اذ يقول لصاحبه
ثم بين الشارح استعماله الآخر لم يذكره المصنف فقل (وقد يجيى) اى لفظ اذ
(المفاجأة) كما استعمل اذ فيها (نحو خرجت فاذا زيد قائم واقلة محيى) اى
محى اذ فى المفاجأة (لم يذكره المصنف) والانصب فى المثل نحو يدنا عند فلان
اذ زيد طالع حتى يوافق ما نقل عن الرضى من انه قديجى * المفاجأة والاغلب
فى جواب بينما اذ وفى جواب يدنا اذ ولا يجيى * بعد اذ اذ الفعل الماضى وبعد
اذ لا بالجمله الاسمية والاكثر خلو جوابيهما عنهما وارا لا يستفصحهما الاصمعى
فى جوابيهما لكن خطي فى نذر الفصاحة كذا فى العصام * فى الامتحان واتى
اذ المفاجأة فى محل خبر الماضى ومثل بقوله بينه عند فلان اذ طلع زيد ولا يجيى
ان هذا مخالف لما نقل من انه لا يجيى * بعدها الاسمية واعر مراد من حصرها
فى الاسمية انه فى الاستعمال الاغلب ومراد صاحب الامتحان جوازه على
خلاف الاغلب ولعل الشارح لم يتعرض لوقوعها بين وبينه وبينه لاختلاف
الواقع بين الاصمعى وغيره واتى بالجمله الاسمية فى المثل للتنبيه على الاستعمال
الاغلب وقد يجيى * لا يميل فهو بمعنى اللام دون الوقت كما تستعار اللام
لوقت تستعار اذ لتعمل قال الرضى الاولى جاءها حينئذ حرف وكاله للتردد
فى الاسمية لم يذكره الشارح هنا (ومنه) اى من الظروف المبدية (ابى وانى)
ونوسيط الشرح قوله (فهما) بالاسم الى اى قوله (للمكان) خبر للمبتدأ المحذوف
وانما افسر ههنا كذلك وفيما قبل بنوسيط الكاشفة للتعنى يعنى ان فى مثل هذا

يجوز كون الظرف المستقر صفة وخبراً للمحذوف وكذا يجوز ان يكون حالاً كذا
 في العرب وقوله (استغفهما وشرط) يجوز ان يكون حالاً من الضمير المستكن
 في الظرف المستقر وان يكون تغييراً من نسبة الطرف المستقر الى فاعله اى من
 حيث الاستغفام والشرط وان يكون منصوباً على الظرفية اى وقت الاستغفام
 والشرط كما اختاره العصم بقرينة ما بعده وهو قوله ومضى للزمان فيهما اى
 في الاستغفام والشرط واختار السارح اول الوجوه حيث فسره بقوله (اى
 حال كونهم بالاستغفام والشرط) اى لذتى استغفام وشرط كذا في العصام
 او بطريق تسميها بال وهو ذاتهما اسم المداول وهو متعاضداً كذا في الامكان
 فمما يرد وجد كونهما متباينين بقوله (زيد وهما) اى وجه بناء فلداين وانى حاصل
 (تضمهما) اى تضمن كل واحد من اى وانى (معنى حرف الاستغفام
 وشرط) من تضمنين حرف الاستغفام (حواين زيدو) مثال تضمها
 حرف الشرط (ان تكن اكر) مثال تضمن اى حرف الاستغفام (انى زيدو)
 مثال تضمها حرف الشرط (انى تجلس اجلس) ثم اراد السارح ان يذ كر استعمالاً
 خاصاً بانى فقال (وقد جاء) اى جاء فى الكلام تركيب (انى زيد) لابعنى الاستغفام
 عن مكن زيد وابعنى الشرط ب (بمعنى كيف) نحر قوله تعالى نأثوا حركتهم
 انى ستمت بركبت شتمت ابعنى من اى جهة شتمت كذا فى البضاوى والقرينة
 بصر رنة عن رنة من رنة وهو وجود فعل بعده محمداً عن معنى الشرط
 (و) جاء بضم فى الكلام (نى لقتل) لابعنى السؤل عن مكانه بل (بمعنى متى)
 بضمى السؤل سز زائد قال الرضى ولائى ثلاثة مع الاستغفام كانت او شرطية
 احدها بمعنى ان لا اربن مع من فى الامتثال ظاهرة او مقدره ويجبى اى بمعنى
 كرف نحرك انى يؤمكون ويجبى اى بمعنى متى ولايجبى بمعنى متى وكيف الاوبعده
 فعل انتهى قال ابن تيمس العبادى قوله ولايجبى بمعنى متى وكيف الاوبعده فعل
 مختلف له مثله السارح بقوله انى زيد وانى التبدل وقال سبى زاده والحق
 ما قاله الرضى ثم قال بعد ما رجع قول الرضى بقوله شىء وهو ان انى فى قوله
 تعالى انى اهم اذ كرى معنى كيف على ما صرح فى الكشاف ولم يدخل على
 الفعل نحال ويمكن دفعه فليتأمل اقول ولعل وجه التأمل انه يجوز ان يكون
 الفعل قدراً باعتبار انى فى هذه الآية وبشر بهذا تفسير البضاوى بقوله وكيف
 يذكرون والله اعلم (ر) (منها) (متى) ووسط السارح بين حرف العطف
 وبين معنى بقوله منها الاسارة انى قوله متى عطفت على قوله ومنها انى يعنى ومن
 سبى زاده قوله المصنف انى منها اهه الاسارة انى كان اتصال
 سبى زاده انى فى قوله ومنها والتمكن والزمان قوله للزمان اما

صفة لم يبتدأ بالكائنة او خبر للمعذوف بتقدير هو للزمان او حال منه **ي**
كائنة للزمان وقوله (فيها) ظرف لبقوله للزمان يعنى متى للزمان فيها
(اى فى الاستفهام والشرط) ومثال كونه فى الاستفهام (نحو متى القتل و)
فى الشرط نحو (متى تخرج اخرج) (و) (منها) (بان) اى ومن الطروف
المبينة بان (للزمان) اى الكائنة للزمان او هى للزمان (استفهام)
اى حال كونها للاستفهام وقوله (مثل متى) يريد به انه منه فى كونه للزمان
والاستفهام وهذا كلام يشير به الى مأل كلام المصنف والى تعبيره بلفظ اخصر
منه مثاله (نحو ايان يوم الدين) فايان طرف زمان خبر مقدم ويوم الدين مبتدأ
مؤخر (وافرقت بينهما) اى بين متى وايان بعد وضع كل منهما للزمان
استفهاما (ان ايان مختص) اى مقصور (بالامور العظام) اى الامور التى
تعظم عند المتكلم اكونها هائلة وعامة للكل (وبالمستقبل) اى ومختص ايضا
بالزمان المستقبل (فلا يقال) اى اذا كان لفظ ايان مختصا بالامور العظام لايقل
(ايان قيام زيد) لان قيام زيد ليس من الامور العظام (ر لا يقل ايضا) ايان
قدم الحاج (للفظ المضى) لانه سؤال عن زمان قدوم الحاج فى المضى رئيس
هو سؤال عن الزمان المستقبل (بخلاف متى) اى ايان ملايس بخلاف متى
(فانه) اى لفظ متى (غير مختص) اى غير مقصور (بهما) اى بالامور العظام
وبالمستقبل بل يستعمل فيهما وفى غيرهما من غير الامور العظام ومن الزمان
الماضى قبل متى هذا الوعد ومتى قيام زيد ومتى يقرب زيد ومتى قام زيد . كان
فى ايان اختلاف بين اهل اللغة بينه السارح بقوله (والمشهور) اى فى ايان
(فتح الهزرة والنون) اى فتح النون (وقد جاء) اى فى غير المشهور (كسرهم)
اى كسر الهزرة ، النون وهى لغة سليمة (ايضا) اى كجاء فتحهما وقال العصم
قوله وقد جاء كسرهما يتبادر من هذه العبارة المحكى كسرهما كجاء فتحهما
وليس كذلك انتهى يعنى ان المتبادر منه ان كسرهما معافى لاختصاصه بالاس
الامر كذلك لعل عبارة الرضى هى ان كسرهما لغة سليمة قال اللندى كسر
نونه لغة انتهى وقد يتبادر من هذه العبارة كلام اللندى يتعلق باللغة
المشهورة اعنى فتح الهزرة وحاصل ما نقيض عبارة السارح ان فتحهما لغة
مشهورة وكسرهم معافى غير مشهورة وما نقيض عبارة الرضى ان لغة المشهورة
فتح الهزرة مع فتح النون وكسرهما وان غير المشهورة كسرهما كسر الهزرة
والنون والمتدرج من معنى ابارتين مختلف (لا حيزى) (و) (منها) (كيف)
(الكائنة) (المحكى) (استفهام) (و) (السارح) (متوسط) (الكائنة) ههنا
ليكون استرة الى المقابلة بين متى وايان بين كيف فى كون معناه للزمان فى سبقي

والحال في كيف ولما كان لفظ الحال موضوعا في اللغة للزمان اعني نهاية الماضي
وبداية المستقبل وحل بعض الشارحين وهو صاحب الوافية الحال ههنا على
هذا المعنى اراد الشارح العلامة ان يرد هذا الجمل بان يفسره بقوله (اى استقهما
الحال الشئ وصفته) يعنى المراد من الحال ههنا معنى الصفة ثم اشار الى باهت
التفسير بقوله (فالمراد بالحال صفة الشئ لازمان الحال كاتوهمه بعض الشارحين)
وهو صاحب الوافية حيث قال كيف لزمان الحال تقول كيف زيد وبنى لتضمنه
همزة الاستقهام وهو من ظروف الزمان عنده لانه سؤال عن حال المسؤول عنه
في الحل اى في حال التكلم بالسؤال انتهى ولعل منسأ التوهم كونه مستعملا
استعمل الظرف ثم ايد الشارح تفسيره به بالنقل عن صاحب المفصل فقال
(قال صاحب المفصل وكيف جار مجرى الظروف) لا ظرف (ومعناه السؤال
عن الحال) لانه السؤال عن حال المسؤول عنه في الحل كما هو المتوهم (تقول كيف
زيد اى على اى حال هو) وقال نجم الدين سعيد ما نصه قال تليذ المصنف
كيف جار مجرى الظروف وليس بظرف اذ يبدل منه غير الظروف نحو كيف زيد
اصحح ام سقيم يعنى ولو كان ظرفا لا يبدل منه الظرف نحو متى يوم الجمعة ام يوم
السبت وهذا مذهب سيوره فانه عنده اسم لا ظرف وانما اجرى مجرى الظرف
لانه بمعنى على اى حال والجار والمجرور والظرف متقاربان وقال الاخفش وهو
ظرف اذ تقدير كانه يقولك في اى حال مؤذن بذلك وترد عليه الحال يعنى الحال
الاصطلاحية النحوية فانها مقدرة بنى مع انها ليست بظرف ثم هو معارض
بمحكمة تقديره يعلى وبانه يجاب بالاسماء انتهى (وهى قد تستعمل) اى كلمة كيف
(للشرط) اى لمعنى الشرط لا مطلقا بل اذا كانت (مع ما على ضعف) اى على
استعمال ضعيف (عند الصريين) يعنى شرطية المقارنة بكلمة ما فى استعمالها
في الشرط عند الصريين (نحو كيفما تجلس اجلس اى على اى هيئة
تجلس اجلس ومطلقا) وهو عطف على قوله مع ما يعنى استعمالها في الشرط
غير مشروط بمقارنة ما (عند الكونيين نحو كيف تجلس اجلس) وسيجئ
في بحث الحروف ان كون كيفما من كلم المجازاة شاذ غير موجود في كلام البلغاء
ثم فصل الشارح اعرابها فقال (فان كان) اى ان وجد (بعده) اى بعد لفظ
كيف حال كونه للاستقهام (اسم فهو) اى فلفظ كيف (في محمل الرفع بالخبرية)
اى بسبب كونه خبرا (عنه) اى عن ذلك الاسم مثاله ما مر وهو قوله كيف زيد
(وان كان) اى وان وجد (بعده) اى بعد لفظ كيف (فعل مثل كيف جئت
فهو) اى فلفظ كيف (في محمل النصب على الحالية على اى حال جئت ارا كما
ام ما شأنا) (ومنها) (اى من الظروف المبنية) (مذومند) وانسخة التى اختارها

الشارح الهندي ليس فيها لفظ منها وقال في الامتحان ذكرهما يعني مذ ومنذ في الظروف وان لم يكونا ظرفين لمشابهتهما في الدلالة على الزمان انتهى وسيجيء في قول الشارح ايضا بقوله اعلم انهما الخ ما يؤيد النسخة التي اختارها الهندي ومقاله صاحب الامتحان (بنيا) اي بني مذ ومنذ مع انهما اسمان عند المصنف لكونهما طرفين وان الاصل في الاسم هو الاعراب (لموافقتهم مذ ومنذ حرفين) اي لموافقة مذ ومنذ حال كونهما اسمين لمذ ومنذ حال كونهما حرفين في اللفظ والمعنى وهما اشبه شئ بالخروف لكونهما مثل الحرف صورة ومعنى وكذا لفظ عن وعلى والكاف اذا وقعت اسماء اعلم ان مذ مبني على السكون واذا التقي الساكن يضم آخره فيقال مذ اليوم بضم الذال وفي بعض اللغات مضموم الباء وكسر ميمه وميم منذ لغة سليمة والله اعلم وقول الشارح (ويكونان تارة) توطئة لقوله (بمعنى اول المدة) ويان بانه ظرف مسنقر خبر للكون وقوله تارة للاشارة الى انهما يكونان بمعنى آخر كما سيجيى يعني يكون هذان اللفظان في بعض الاوقات مستعملين بمعنى اول المدة (اي اول مدة زمان الفعل المتقدم عليهما) اي الفعل الذي تقدم عليهما وهو ما رأته في قوله (نحو ما رأته مذ ومنذ يوم الجمعة) بالرفع في يوم الجمعة (اي اول زمان عدم رؤيتي) وهو مبتدأ (يوم الجمعة) بالرفع خبره والضمير في قوله عدم رؤيته راجع الى المفعول على ان الرؤية مصدر مضاف الى المفعول وفاعله محذوف اي عدم رؤيتي اياه وليس الضمير راجعا الى الراى الذي هو فاعل ما رأته ليطابق المفسر المفسر وهذا خلاصة ما قال العصام من ان الضمير في قوله في التفسير اي اول زمان عدم رؤيته كضمير رأته اي في المفسر وليس فاعلا ولا ينتج ان الظاهر اول مدة زمان عدم رؤيتي كما يتوهم انتهى ثم اراد المصنف ان يحصل حكم ما كان بهذا المعنى فقال (فليهما) وقوله (اي يقع بعدهما) تفسير بالاولى وهو وقوع شئ بعد شئ من غير فصل وقوله (اي بعد مذ ومنذ) تفسير لضمير الثانية والفاء في فليهما للتفصيل وقوله (المفرد) فاعل لقوله فليهما يعني اذا كانا بمعنى اول المدة يقع بعدهما المفرد (اي الاسم المفرد) وهذا تفسير لموصوف المفرد احترازا عن الفعل المفرد وقوله (لا المثنى ولا المجموع) لبيان ان المراد بالمفرد ههنا ما ليس بمثنى ولا بمجموع ولما فسر الشارح المفرد ههنا بما يقابل المثنى والمجموع توهم ان ما وقع المثنى بعدهما من المثال غير صحيح فاحتاج الى تأويل لفظ المفرد بما يشمل ما وقع فيه المثنى فقال (حقيقة) يعني المراد بالمفرد المقابل للمثنى والمجموع اعم من ان يكون مفردا حقيقة (كالثال المتقدم) يعني قوله ما رأته مذ يوم الجمعة لان الاسم الذي وقع بعدهما في هذا المثال يوم الجمعة وهو مفرد حقيقة (او حكما) اي او يكون

المتفهم من الفعل ثم شرع في بيان استعمال ثان فيهما فقال (و) (نارة يكون)
 (بمعنى جميع المدة) وقوله بمعنى عطف على قوله بمعنى اول المدة واذا وسط
 الشارح بين العاطف والمعطوف بقوله نارة يكونا وقوله (اي جميع مدة زمان الفعل
 المتقدم) للاشارة الى ان المراد بجميع المدة جميع مدة زمان الفعل المتقدم عليهما
 كما تقدم يعني يكون مذ ومنذ نارة بمعنى جميع المدة كما يكونان بمعنى اول المدة (قبليهما)
 (اي مذ ومنذ) اي فحينئذ يليهما (المقصود) وتفسير الشارح بقوله (اي الزمان
 الذي قصد بيانه حال كونه ملتصقا) (بالعدد) للاشارة الى ان الالف واللام
 في المقصود موصول والى ان الباء في قوله بالعدد ليست بصلة للمقصود ولا ظرف
 لغوله بل ظرف مستقر حال من الضمير الذي هو نائب الفاعل الراجع الى الموصول
 والى ان المضاف محذوف اي بيان ذلك الزمان لانه هو فعل القاصد لان الباء
 في قوله بالعدد للمصاحبة يعني بمعنى مع يعني يلي مذ ومنذ الزمان الذي قصد بيانه
 مع العدد وهذا التفسير مأخوذ من قول الرضي حيث قال ولو لم يؤل بهذا
 لكاتب العساة فيا هما المقصود به العدد انتهى وتحقيق هذا ان المتبادر من
 كلام المصنف من دخول الباء في العدد ان المقصود من العدد وهو بيان الزمان
 وفيه اشكال لان المقصود ههنا هو البيان المذكور والعدد معا فراد الرضي
 ان يدفع الاشكال عن العساة بحملها على المعنى الغير المتبادر وتبعه الشارح
 العلامة واما القاضل العصام فدفعه بابقاء العبارة على المتبادر يعني على كون
 الباء صلة والتجريد بان المراد بالعدد اسم العدد يعني يليهما الزمان الذي قصد هو
 باسم العدد بقرينة جعله مقصودا به والكون مقصودا به شان اللفظ وانما شان
 المعنى كونه مقصودا انتهى ثم قال واختار يعني المصنف المقصود بالعدد يعني
 انه قال المقصود بالعدد ولم يقل باسم العدد ليشمل المعنى والجموع والمفرد القيد
 بالوحدة نحو ما رأيت مذ يوم ومنذ يوم لانها ليست باسم العدد هي اعداد
 لكونها تفيد المقصود بالعدد من تقييد الاحاد (اي بعهده المستغرق) اي بعهده
 الذي يستغرق (جميع اجزائه) اي جميع اجزاء زمان الفعل اسبغ وانما تفسير
 اشاره قوله بالعدد بهذا التفسير لبيان الفرق بين ما كل بمعنى اول المدة وبين
 ما كان بهذا المعنى لان المراد في قولنا ما رأيت مذ يوم الجمعة بالمعنى السابق
 ان الرؤية منقطعة في يوم الجمعة بعد ان تكون متصلة في حزمته بخلاف ما اراد به
 بهذا المعنى لانه يراد به ان الرؤية منتفية في جميع اجزاء يوم الجمعة فالعدد مستغرق
 في الثاني دون الاول نعم أكد الاستغراق بقوله (بحيث لا يشذ) اي لا يخرج
 (منه) اي من العدد المذكور (شيء) نحو ما رأيت مذ يومان) فقوله اي جميع
 اجزاء مدة زمان عدم رؤيتي) تفسير لمعنى مذ وقوله (يومان لا يزيد ولا ينقص)

بيان لاستغراقه وفرق صاحب المتوسط بين الزمان الذي في السابق وبينه
ههنا بيان الزمان الذي في الاول هو الزمان الذي يصلح ان يكون جوابا لمنى
والزمان الذي في الثانى ما يصلح ان يكون جوابا لكم بمعنى اذا قيل متى عدم
رؤيتك تقول ما رأيته منذ يوم الجمعة واذا قيل كم عدم رؤيتك تقول منذ يومان
فستل في الاول عن حد الزمان وفي الثانى عن عدده ولما فرغ المصنف من
بيان الاستعمال المشهور لمذ ومنذ شرع في بيان بعض الاستعمالات القليلة
فقال (وقديقع) ولما ذكر ههنا لفظ الوقوع وهو اعم من الولى وغيره وفسره
الشارح بقوله (بعدهما) اى بعد مذ ومنذ سواء كانا بالمعنى الاول او بالمعنى الثانى
ليخص الوقوع بمعنى الولى (المصدر) (نحو ما خرجت مذ ذهابك) فتقديره
على المعنى الاول اول مدة زمان عدم خروجى زمان ذهابك وعلى الثانى جميع
مدة عدم خروجى مدة ذهابك (او الفعل) اى وقد يقع بعدهما الفعل (نحو
ما خرجت مذ ذهبت) فالتقدير على الاول ايضا اول مدة عدم خروجى زمان
صدور الذهاب منك وعلى الثانى جميع مدة عدم خروجى زمان صدور الذهاب
منك بمعنى اوله مع اول الذهاب وآخره مع آخره وقال العصام الاولى او الجملة
ليعلم ان الزمان المقدر مضاف الى الجملة لا الى مجزى الفعل كما توهمه عبارته (وان)
ولما كان مراد المصنف بهذه الكلمة لفظا شاملا لما هى المثقلة والمخففة
بقرينة جواز الاستعمال بكل منهما فسر الشارح بقوله (اى ما كتب) يعنى
ليس المراد بان هى ما كانت مثقلة داخلية على الاسمية او مخففة داخلية على الفعلية
على التعيين لاحدهما بل المراد به ما كتب (على هذه الصورة) يعنى بالهمزة
والتون (مثقلة كانت) بان قرئت بتشديد التون (او مخففة) بان قرئت بسكونها
لاشتراكهما فى الاقتضاء لتأويل ما بعدهما من الجملة بالمفرد ولا شك ان تلك
الصورة شاملة لهما ومثال المثقلة (نحو ما خرجت مذ انك ذاهب) وتقديره
على المعنى الاول اول مدة عدم خروجى زمان ذهابك وعلى الثانى جميع مدة
عدم خروجى زمان وقوع الذهاب منك ومثال المخففة قوله (او ما خرجت مذ
ان ذهبت) والتقدير فى الوجهين كالاول وانما اورد المثال ههنا ياودون الواو كما
هو اظاهر للاشارة الى ان حل هذه الصورة على هذين الوجهين اعنى على المثقلة
او المخففة انما هو بالتزديد لانه لا يمكن الحمل عليهما جميعا ولما كان فى هذا الباب
وجه آخر وهو وقوع الجملة الاسمية بعد بلا دخول حرف من حروف
المصدر اشار الشارح اليه بقوله (او الجملة الاسمية) اى وتقع بعدهما الجملة
الاسمية (نحو ما خرجت مذ زيد مسافر ولم يذكره) اى لم يذكر المصنف وقوع
الاسمية (لقلتها) بالنسبة الى وقوع غيرها ثم عطف المصنف قوله (فيقدر)

على قوله يقع اى قد يقع بعدهما المذكورات من المصدر وغيره فيقدر حينئذ
 (بعدهما) اى بعد مذومند (زمان) اى لفظ زمان او بمعناه نحو ساعة او وقت
 او يوم اولى لو ساعدتهما القرينة فلذ انكر الزمان ولم يقل فيقدر الزمان
 المضاف كذا في حاشية العصام (مضف) (الى احد هذه الامور) من المصدر
 وان والفعل وانما يقدر ذلك (ليصح جلما) اى جل المصادر التى (بعدهما)
 اى بعد مذومند (عليهما) اى على مذومند جلا متواطئان لان مذومند
 عبارتان عن الزمان فلا يحمل عليهما الا ما هو بمعنى الزمان حتى يوجد الانحدار
 الخارج بينهما (فكان التقدير فى) تركيب (ما خرجت مذوهاك) ان تقول
 (مذ زمان ذها بك) قس (على هذا القياس فيما بقى) من قولك ما خرجت
 مذ ذهبت وما خرجت مذ ذها بك اومذ ان ذهبت وقال ابن مالك فى نكتته
 وتقدير هذا فى المصدر وان صح لانهما مفردان فيخذل المضاف واقبح
 المضاف اليه مقامه واما تقديره قبل الفعل فليس مذهب سيبويه لان الزمان
 حينئذ يكون مضافا الى الجملة لان الفعل اذا وقع بعد ها كان جملة فيلزم
 حذف المضاف واقامة الجملة المضاف اليها مقامه كالمضاف اليه وقيام الجملة
 مقام المفرد والمضاف اليه ضعيف لقلة الاضافة الى الجملة فلا يلحق بالكثير
 المطرد انتهى ولما فرغ المصنف من بيان اقسام مذومند واقسام ما بعدهما
 شرع فى اعرابهما واعراب ما بعدهما مع التنبيه على وقوع الاختلاف بين
 الجمهور والزجاج فى التبيين فقال (وهو) (اى كل واحد من مذومند) حال كونهما
 (اسمين) اى لاحرفين وانما فسرهما بكل واحد ليصح افراد الضمير الراجع اليهما
 (مبتدا) وقوله (وهما معرفتان) جواب للمفرد يعنى كانه قبل لم يجوز ان يكونا
 مبتدئين مع ان شرط المبتدا ان يكون معرفة او نكرة مخصصة اجاب عنه بان
 شرط المبتدا موجود فيهما لانهما وان لم يكونا معرفتين بالنظر الى ذاتهما
 لكنهما معرفتان بالنظر الى ما لهما (لكونهما فى تأويل الاضافة لانهما
 اما بمعنى اول المدة او) بمعنى (جميع المدة) كما عرفت وعلى التقديرين يكونان
 معرفتين بالاضافة (وخبر ما بعده) وقوله (اى خبر كل واحد منهما) تفسير
 لم يرجع ضمير وخبره وقوله (ما يقع بعده) اى بعد كل منهما ثم سبيل لصلة ما
 بانها لفظ بعده بتقدير يقع (خلا فالزجاج) اى بخلاف هذا القول
 خلا فالزجاج يعنى بعد الاتفاق على ان احدهما من كل واحد منهما
 ومن بعدهما مبتدا وخبر لكن المبتدا عند الجمهور مذومند وخبره ما بعده
 وعند الزجاج على العكس وانما خواف هذا القول (فانهما) اى لان مذومند
 (عنده) اى عند الزجاج ليسا بمبتدا بل هما (خبر المبتدا والمبتدا ما بعدهما ويرد

(عليه) أي على الزحاج من طرف الجمهور (أنه) على هذا التقدير (يلزم أن يكون المبتدأ في مثل قولك مذ بومان نكرة) وهو بومان (والخبر) وهو مذ أومند (معرفه) لكونه أما بمعنى أول المدة أو بمعنى جميع المدة كما سبق (وذلك) أي كون النكرة مبتدأ والمعرفة خبراً (غير جائزاً بالاتفاق) وكما ورد عليه هذا يرد عليه أيضاً أنه غير جائز من حيث المعنى أيضاً لأن المقصود هو إخبار عن أول المدة أوجميعها بأنه يوم الجمعة أو بومان لأن المقصود هو إخبار عن يوم الجمعة بأنه أول المدة أوجميعها - لم يرد على المصنف أن يبين كلامه مخافة من جهة أن مذ ومند كانا ظرفين على ظهريه وسنها مذ ومند وهذا يقتضي أن يكونا خبرين للمبتدئين لأن الطرف إذا وقع في التركيب يتعين للخبرية فقوله وهو مبتدأ يتخلف هذا أراد الشارح أن يدفع هذا الإيراد بقوله (واعلم أنهما) أي مذ ومند (إذا كانا مبتدأ وخبراً فلهما اسمان صريحان لا ظرفان) لأنهما ليسا بتقدير في وإذا كانا كذلك (فلا يصح عددهما) أي عدد مذ ومند (من الظروف المنة) كما سبق النسيه عليه بأنه على النسخة التي اختارها الشارح (الآن يراد بطرفيهما كونهما من أسماء الزمان) يعني أن المراد من عددهما في عداد الظروف كونهما اسمين صريحين وضعا لزمان (لأنهما يقعان ظرفين) يعني أن أعني في مقدر فيهما كما في سائر الظروف وقوله (في تراكيبهم) متعلق بـ يتعين (ومنه) (أي من الظروف المبينة) (لدى) (ولما) في لدى لغات أشار إليها المصنف فأحدها لدى (بالألف المتصورة) (ولدن) (بفتح اللام وضم الدال وسكون النون) وقال الرضي لدن مثل عضد ساكنة النون هي المسهورة ومعناها أول غاية أو مكان نحو لدن صباح ومن لدن حكيم ومعناها أول غاية زمان أو مكان وفلما تفارقها من فاذا اضيف إلى الجملة تخضت للزمان ثم قال ولدى بمعنى لدن الآن يقال لدن ولغايتهما المذكورة يلزمهما معنى الابتداء فكذا يلزمهما من أما طيرة وهو الأغلب أو مقدره فهو بمعنى من عند وأما الذي فهو بمعنى عند ولا يلزم معنى الابتداء انتهى ولكن بينهما أصلين في الجميع وأكثر لغة فرق بينهما وبين ما بعدهما بقوله (وقد جاء لدن) (بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون) (ولدن) (بفتح اللام والدال وسكون النون) (ولدن) (بضم اللام وسكون النون) وهذه كلها بالنون وقد جاء بغير النون وهو قوله (وبد) (بفتح اللام وسكون الدال) (ولد) (بضم اللام وسكون الدال) (رأى) (بفتح اللام وضم الدال) رسد سع لغات مع أن فيها ثمان لغات ففي في بن السرح مع أن بفتح اللام وكسر الدال لكونه في صدد التقييد وأما المصنف فلهذا شيء بشيء تنفي بقوله لدن من غير أسارة إلى حركات الدال

فيجعل التقييد بالفتح والكسر في الدال وانما لم يكتب في يـ لان بضم الدال
 ايضا بالتقييد بان يقيد الدال بحركات ثلاث مثلا يفتوه التسيه على اصالة
 لدن بضم الدال اذا في العصام ثم شرع الشارح في وجهه شئها فقال (ونه و هـ)
 اى بناء لدى وما بعدها وانما فسرنا الضمير كـ ذلك لما قال بعض المحشين
 ان ضمير بنئها راجع الى لدى وما بعدها كما يدل عليه قوله الا كـ والعرق الى آخره
 يعنى ان الشارح مثل في يـ ان لفرق بقوله لدى زيدا ولدن زيدا واوخصص الضمير
 بلدى اكونها اصلا لمية اسب التمثيل بلدن يعنى بناء المجموع حاصل (لوضع
 بعضها اى لتكون بعض لغاتها وهى لدولدولد يعنى ما كانت بغير التثون
 والالف موضوعات (وضع الحروف) في كونها موضوعات على حرفين كن
 وعن وان كانت مشتركة في المعنى بخلاف لدى ولدن فانها موضوعات كوضع
 الاسم يعنى انها على ثلاثة احرف (وحمل البقية) اى وحمل ما بقى من هذه
 الثلاثة من البعض الذى لم يكن على وضع الحرف (عليه) اى على البعض الذى
 وضع وضع الحرف من حل النظير على النظير في المعنى ثم اشار الى اشتراك الكل
 في المعنى بقوله (وكلها) اى وكل واحدة من اللغات المذكورة (بمعنى عند) اى
 ملازمة بمعناه في الجملة وانما قيدنا بقولنا في الجملة لئلا يرد عليه بيان الفرق فان معنى
 قوله وكلها بمعنى عند في اصل اللغة والفرق بينهما في الاستعمال حيث
 قال (والفرق) اى الفرق بين كل منهما وبين عند (انه يقال) اى في عند (المال
 عند زيد فيما) اى في المال الذى (يحضر عنده) اى في كبسه وبيته (وفما)
 اى ويقال ايضا في المال الذى لبس عنده بل (في خزانته) اى في خزان زيدا
 (وان كان) اى ولو كان ذلك المال (غائبا عنه) اى عن حضور زيد (ولا يقال)
 اى ولا يجوز في باب لدى ان يقال (المال لدى زيدا ولدن زيدا لا فيما) اى في المال
 الذى (يحضر عنده) لا فيما يكون غائبا اوفى خزانته ولذا يقال عند الله ولا يقال
 لدى الله لا يها مع المكان (وحكمها) اى وحكم كل من اللغات بحسب العمل
 (ان يجر) على صيغة المجهول ونائب فاعله تحته راجع الى المجرور لمفهم منه
 وقوله (بها) اى بكل من اللغات المذكورة متعلق بقوله يجر والباء سببية وقوله
 (على الاضافة) ايضا متعلق به يعنى حكم كل واحدة من اللغات المذكورة
 في الاعراب بحسب ما بعده ان تكون مضافة الى ما بعدها وان يكون ما بعدها
 محرورا عنها على الاضافة (نحو المال لدى زيد) وهذا الحكم في اكثر لغات العرب
 (وقد ينصب في بعض لغات العرب بلدن) اى بلفظ لدن من بين لك المذكورات
 خاصة اى خص النصب بلدن لا غيرها من البقية وقوله (غداوة) نائب
 الفاعل لقوله ينصب يعنى ينصب لفظ غداوة (خاصة) على اتميزة

(سما) اي حال كون ذلك انصب من جهة السماع من العرب (تسبها
لنونها) اي لتبذنون لدن (بنون التثنية في مثل رطل زيتا) فصار لدن كانها
اسم تام بالتثنية فصار عادلا وناصلا لتبذنها وهولفظ غدوة قال الرضي فنصبها
تسبها بالتبذير او تشييد بالمفعول في نحو ضارب زيدا انتهى وفي نكت ابن مالك
ان انصب على التبذير وكذا نقله الدماميني عن المغني لابن هشام واختاره
الشارح العلامة ثم اراد السارح ان يبين دليلا يدل على كون نون لدن كالتثنية
فقل (ولذلك) اي وليكون نون لدن كالتثنية (تحذف) على صيغة المجهول
اي نون (عنه) اي عن كبد لدن (وتث) وكذا هذا على صيغة المجهول
اي تحذف نون زية وتث اخرى حال كونها مع غدوة كما هو شان سائر
الاسماء مائة مائة مع التبذير اعلم ان العصام ذكر فيه توجيهها حاصله ان حذف
الثون من قوله لدن غدوة ان كان قبل مقارنتها بغدوة يحذف على حذف
التثنية كما في سائر الاسماء المثنونة تارة لما منع واشباؤها اخرى وان كان الحذف
بعد مقارنتها بغدوة يحذف على ان حذفها كحذف التثنية في الاسماء التامة
المثنونة انتهى يعني ان حذف التثنية منه جاز في كل حال سواء حذف بعد كونه
اسما تاما وقبله وقوله (وليكون غدوة) عطف على قوله ولذلك يعني ان حذف
الثون وابتنها من اعط لدن عند مقارنتها بكلمة الغدوة كما يكون جاز الكونها
مسببة للتثنية كذلك يجوز لكون غدوة (اكثر استعمالا من سحرة) بضم
السين وسكون الهمزة وهي السحر الاعلى يعني ان لدن اذا نصبت به لفظ سحرة
وقبل لدن سحرة لم يحذف النون منها (وغيرها) اي وغير السحرة وهذا
يشعر ان حذف التثنية بعد مقارنتها بغدوة لان كثرة الاستعمال كانت كالدليل
على تعيينه للتبذير (ومنها قط) ترك الشارح ههنا تفسير مرجع الضمير في قوله
ومنها ولعل وجه تركه عدم تلك الكلمة في النسخة التي وصلت الى السارح
كما هي اكثر النسخ التي وصلت الى غيره من السراخ ويحتمل ان يكون لفظ منها
من كلام الشارح وانما زاده تصحيح عطف قوله على قوله لدن كما هو الايق
ههنا لقوله منها خبر مقدم وقط مبتدأ مؤخر ولما اختلف اللغات في لفظ قط
وحتمل ما ذكره المصنف الكل اراد السارح ان يفسره على وجه يشمل الكل
فقل (مفتوح الف) اي حال كون اللفظ الذي يشمل الف والطاء مفتوح
الف (ومضموم الصاء) اي ومضموم طؤه (المسددة وهذه) اي وهذا اللفظ
بهذه الصفة (اشهر لغاته) اي لغات قط وليكونه اشهر يحمل كلام المصنف
على هذا ثم شرع في بيان لغات الاخر فيه بقوله (وقد يخفف الطاء) المضمومة
فصار قط لفتح الف وضم طاء مخففة (وقد يضم القاف) اي قاف كل

من اللغتين وصار بضم القاف واطاء مخففة (اتباعا) يعنى لا لاص لتهما بل لجعل
القاف في كل منهما تابعا (اضمة الطاء المسددة) كافي اللغة الاولى (او المخففة)
كافي اللغة الثانية فيحصل منها اربع لغات الاولى اللغة الاشهر والثانية الغير الاشهر
وهما اصلان والثالثة فرع الاولى الاشهر والرابعة فرع الثانية الغير الاشهر
ثم ذكر لها لغة خامسة غير اصل ولا فرع لاحد الاصاين فقال (وقد جاء قط)
حال كونها (ساكنة الطاء) من غير تشديد وانما اهل الشارح يمان حرفة القاف
لكونها معلومة في الجملة من قوله (مثل قط الذي هو اسم فعل) فانه يفتح القاف
كقولنا جاني زيد فقط (فهذه خمس لغات فيه كلها) يعنى ان هذه اللغات الخمس
وان كانت مختلفة في التكلم لكنها ليست بمختلفة في المعنى لان كل واحدة من
اللغات الخمس مستعملة (للمضى المنى) وقوله للمضى تعين للمخبرة في الكلام
الشارح لتقديره كلمة كلها واما في تركيب المصنف فيجوز ان يكون حالا وصفة
او خبر المحذوف وانه فسر الشارح بقوله (اي لاجل الفعل الماضي المنى)
للاشارة الى ان اللام لاجل اللصة وانما جعل اللام عليه لانه لو كان للصلة
لزم ان يكون الفعل معناه الموضوع له وليس كذلك فان معناه هو زمان لا فعل
ومعنى كونه للفعل ان يكون مذكورا في عقبه ليعيد معنى الاستغراق في الزمان
الذى في وجود الحدث فيه وهذا التفسير على تقدير كون الماضي صفة للفعل
واما اذا كان صفة للزمان فاليه اشار بقوله (الزمان الماضي المنى) فعلى هذا
تكون اللام للصلة لانه موضوع للزمان الماضي المنى فقوله المنى صفة للماضى
في اللفظ وجار عليه واما في الحقيقة فالمنى هو (وقوع شئ) اي حدث (فيه) اي
في ذلك زمان فيكون قوله ووقوع شئ فيهم فوعا على انه نائب الفاعل لقوله المنى
والفرق بين التفسيرين انه في الاول اشارة الى ان كون لفظ المنى في قول المصنف
صفة للماضى حقيقة لكونه مستندا الى افعول الماضي وفي الثاني اشارة الى ان كونه
صفة للماضى ومستندا اليه محراز على لانه لا معنى لاني الزمان بل المنى ووقوع حدث
فيه وايضا ان الاول على عدد تقدير كون الماضي موضوعا له والثاني على تقدير
كونه موضوعا له هذا اللفظ وقوله (ليستغرق اني) الاسارة اي عملة زائدة هذا
اللفظ وفائدته يعنى انما اتى بهذا اللفظ مع افادة الفعل السابق لم يفيد لبيستغرق
التي المستفاد من الفعل السابق (جميع الازمنة الماضية) لان هذا الاستغراق
لا يستفاد من الفعل المنى السابق (نحو ما رأيت قط) يعنى ان في الرؤية
مستغرق في جميع الازمنة الماضية وكذا نحو هل رأيت المذنب قط فانه ايضا
بمعنى ما رأيت ثم شرع في بيان وجه البناء فقال (وبناء المخففة) يعنى ان وجه
بناء ما كانت مخففة من هذه الخمس (اوضاعها) اي لكون ذلك اللفظ موضوعا

ومطوعا (وضع الحرف) أى منه به لبعض افراد الحرف فى كونه على حرفين
وفى سكون آخره مثل عن وهل بخلاف المشددة منها فإنها على ثلاثة احرف
مثل وضع الاسم فحينئذ لم تسابه المشددة الحرف بلا واسطة فيخرج الى بيان
سبب آخر فى بناءه ولذا قال (وبناء المشددة لمشا بهتها) أى لكونها مشابهة
(لاختها الخفيفة وقيل) فى وجه بناء المشددة انه (حل على اختها عوض)
فى كونه لاستغراق النفي ولما نى عوض لكونه مقطوعا عن الاضافة كما سيجى * بنى
قط ايضا لكونه محمولا عليه من قبيل حل التعيير على النظير (و) (منها)
(عوض) وتوسيط اسارح لفظ منها لتصحيح العطف كما سبق وقوله (بفتح
العين وضم المضاد تفسير لتصحيح اللغة وهو اما حل او خبر مبتدأ محذوف
وكونه بضم النض دهى اللغة المسهورة (وقد جاء) أى وجاء فى عوض (فتح
المضاد) فى لغة (وكسرها) أى وكسر المضاد فى اللغة الاخرى وقوله (المستقبل
المنى) اما حل او صفة او خبر مبتدأ محذوف كما سبق فى قوله الماضى (أى لاجل الفعل
المستقبل) وهذا اذا كان قوله المستقبل صفة للفعل وكان قوله (المنى)
مستندا فى الحقيقة الى المستقبل وعلى تقدير كون اللام لاجل لائصاله وقوله
(او الزمان المستقبل المنى فيه وقوع شئ) تفسير على تقدير كون اللام للصلة
وكون المستقبل صفة للزمان الموضوع له وكون اسناد المنى الى الزمان مجازا
عقليا كما عرفت فيما سبق وقوله (الاستغراق النفي جميع الازمنة المستقبلية) بيان
ايضا لفائدة زيادة اللفظ كما عرفت (نحو لاراه) بفتح الهمزة (عرض) يعنى انه
لا يتعلق به رؤيتى فى جميع الازمنة المستقبلية (وبناء عوض) أى ووجه بناء
عوض (على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد) وقد عرفت
ان ما قطع عن الاضافة من الظروف مشابه للحرف فى الاحتياج والباء فى قوله
(بدليل اعرابه) للاستعانة يعنى انما حكم على عوض بانه مقطوع عن الاضافة
باستعانة دلالة كونه معربا اذا كان (مع المضاف اليه نحوه عوض العائضين أى)
يعنى انه بمعنى (دهر الداهرين ومعنى الداهر والعائض الذى) أى معناه ما هو
الموجود الذى (يبقى على وجه الدهر) واكثر ما يستعمل عوض فى مقام القسم
وقال النصارى ان الاستدلال بكونه معربا على انه مقطوع عن الاضافة تحكم
لجواز ان تكون الفتحمة التى ترى فى لفظ الدهر فى قوله دهر الداهرين فتحمة بناء
لا فتحمة اعراب لانه كما سبق يجوز بناؤه على الفتح والكسر بخلاف نحو قبل وبعد
لانه لم يجمع بناؤهما كذلك فتعين فتحهما الاعراب ثم شرع فى بيان احكام
مروف المضافة الى الجملة غير مقطوعة عن الاضافة والى لفظ اذ بعد بيان
احكام ما قطع عن الاضافة فقال (والظروف المضافة الى الجملة او) (الى كلمة)

(اذ) وقوله (المضافة) بالجذر صفة لكلمة اذ وفيه اشارة الى ان هذا الحكم الى الظروف المضافة الى اذ ليس على اطلاقه بل هو مبسوط بكون هذه الكلمة مضافة (الى الجملة) فقوله الظروف مبتدأ وقوله (يجوز بناؤها) خبره اى يجوز بناء هذه الظروف كما يجوز اعرابها كما بينه الشارح وقول الشارح (لا اكتسابها) دليل لجواز بنائها يعنى وانما يجوز بنؤها لا اكتسابها اى لا اكتساب الظروف المذكورة (البناء من المضاف اليه) وهى الجملة التى هى مبنى الاصل ولما ظهر الاكتساب المذكور فى الظروف المضافة الى الجملة ولم يظهر فى الظروف المضافة الى كلمة اذ اشار الشارح اليه بقوله (واولى واسطة) يعنى المراد من الاكتساب اعم من الاكتساب بلا واسطة كما فيما عدا او بواسطة كما فى كلمة اذ وقوله (على الفتح) متعلق بالبناء وقوله (الخفة) دليل لتعيين الفتحة من بين القاب البناء (نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم) هذا مثل للظرف المضاف وهو يوم الى الجملة وهى جملة ينفع (وقوله تعالى من خزي يومئذ) وهذا مثال للظرف الى كلمة اذ المضافة الى الجملة وهى جملة كان كذا فخذت جملة كان كذا وعوض عنها التوين وقوله (فيمن قرأ بالفتح) متعلق بالمثلين يعنى ان هذين المثالين انما يجوز كونهما مثالين لما بنى على الفتح فى قراءة من قرأهما بالفتح كما قرئ به فيهما فى القراءة المتواترة واما فيمن قرأهما بالرفع فى الاول وبالجر فى الثانى كما هى المتواترة ايضا فيكونان مثالين لكونهما معربين ولما لم يتعرض المصنف لمقابلة جواز البناء لكونه معلوما لاصالته اراد الشارح ان يذكره فقال (ويجوز اعرابها) يعنى انه كما يجوز بناؤها على الفتح يجوز اعرابها (ايضا لكونها) اى لكون الظروف المذكورة (اسماء مسخفة للاعراب) بالنسبة الى ذاتها لبقاء الظرفية ولعدم ثبوت الاحتياج الى شئ وهذا يبان لمرجح الاعراب وقوله (ولا يجب اكتساب المضاف الى المبنى للبناء منه) اى من ذلك المبنى اثبات لمرجح الاعراب برد مرجح البناء يعنى ان الاضافة الى المبنى وان كانت موجودة حين كونها معربة لكن لا يجب اعتبارها حتى يجب البناء لغير الاعتبار يقتضى الجواز لا الوجوب (وكذلك) وفسر الشارح المشار اليه بقوله (اى كالمذكور من الظروف) يعنى انه اشارة الى المروف بنا ويل المذكور لانه اول ما يؤلف به لكان اللائق فى العبارة ان يقول ومثلها وقوله (فى جواز البناء على الفتح والاعراب) بيان لوجه التشبه (مثل وغير) وتوسيط الشارح قوله (المذكورين) للاشارة الى ان قوله (مع ما وان) حان من مثل وغيره صفة لهما ثم ان ما اختاره الفاضل الهندى وعصام الدين من نسخ المتن هذا مع ما وان وان بزيادة الالف والنون الاخرين فلا يحتاج الى التقييد بقوله مشددة ومخففة اذ لفظهما معن عنه

تكررهما فيها واما النسخة التي اختارها الشارح فالالف والنون ليس بـمكرر
 فيجب عليه حينئذ ان يؤله بقوله (مخففة) وهي التي تدخل على الفعل
 (او مسددة) وهي التي تدخل على الجملة الاسمية وان يؤل ايضا قوله وان ربما
 يكتب على هذه الصورة (مثل قياسي مثل ما قام زيد) هذا مثال للفظ مثل
 المذكور مع ما المصدرية (وقياسي مثل ان يقوم زيد) وهذا مثال مثل المذكور
 مع ان المخففة المصدرية (او) قياسي (مثل انك تقوم) وهذا مثال ما ذكر من لفظ
 المن مع ان المسددة و ما عطفه بالان النسخة التي اختارها الشارح هي ما لبس
 الف والنون مكررا فيها فيقتضي ان يدل مثلا ان سواء كانت مسددة او مخففة
 فلا يجتمعان في مادة واحدة فيكون المثل احد الامرين فيقتضي ان يأتي في المداين
 باو او اذخلة على احد الامرين كما ذكرنا في امثاله ثم شرع الشارح في توجيه وجه
 جواز البناء والاعراب في المذكورات فقال (لمشابهتهما) اي وانما الحق مثل وغير
 حال كونهما في هذه الصفات باظروف المضافة في حواز البناء والاعراب لكونهما
 مشابهيتهن (الظروف المضافة الى الجملة) في كونهما مضافين في المعنى الى المصدر
 مع وقوع المنى وهو ما وان مسددة ومخففة بموقع المضاف اليه نحو اذا وحيث
 يعني ان الظروف المضافة الى الجملة وهي التي كال مثل وغير مساويين لها (نحو اذا
 وحيث) وقوله (وبهذه المشابهة) يعني بسبب هذه المشابهة لا يغيرها من الاسباب
 (ذكرهما) اي المصنف (في بحث الظروف) مع انهما ايسر بطرفين (و يجوز
 اعرابهما) اي ويجوز بناؤها يجوز ايضا اعرابهما (لكونهما اسمين مسحقين
 للاعراب) كما هو التوجيه في اعراب الظروف المذكورة وقال السيخ الرضى ان
 قوله والظروف المضافة الى الجملة يجوز بناؤها ينبغي ان لا يكون على اطلاقه
 لان الظروف المضافة الى الجملة على ضربين واجبة الاضافة اليها وهي حيث
 في الغلب واذا واما اذا ففيها خلاف هل هي مضافة الى شرطها او لا وجازئة
 الاضافة وهي غير هذه الثلاثة فالواجبة الاضافة اليها واجبة البناء واما جازئة
 الاضافة اليها فهي ايضا على ضربين لانها اما ان تضاف الى جملة ما هيصة
 المصدر فيجوز بالاتفاق بناؤها و اعرابها واما ان لا تضاف الى الجملة المذكورة
 وذلك بان تضاف الى العملية التي صدرها مضرع او الى الاسمية سواء كان
 صدرها معربا او عربيا في اللفظ نحو جئتكم يوم انت امير اذ لا بد له من الاعراب
 محلا فتعدي بعض البصريين لا يجوز في مثله الا الاعراب في الظروف المضافة
 وعند الكوفيين وبعض البصريين يجوز بناؤه انتهى ملخصا (المعرفة والتكرة)
 في المتداورات في اسناد النكاح وكثره ذكرهما فيما تقدم من المباحث قائمة مقام
 ذكرهما صريحا و لازم لكثرة الاحتياج اليهما ان يقدم بكنههما على بحث

غير المنصرف لكن لما كانت انواع المعرفة من اقسام المعنى كانت معرفتها موقوفة على معرفة المعنى فلهذا اخرهما المصنف عنه كذا في العصام ثم فسر السارح بقوله (اى هذا بيان المعرفة والتكررة) لبيان ان هذين اللفظين خبر للمبتدأ المحذوف وهو هذا مستيرا الى ما سيجي من المسائل المستحضرة وقدركلة الباب للاشارة الى ان مباحثهما مباحث مستقلة ليست من مباحث المعنى بقريفة ترك العاطف كما هي عادة المصنف حيث اقام ترك العاطف مقام الباب وانما قدر البيان لئلا يلزم اتحاد المبين بالكسر بالمين بالفتح ولما قدر البيان كان المعنى ان المسائل التي كانت جزءا من الكتاب مبنية للمسائل التي كانت جزءا من الفن وقوله (من اقسام الاسم) للاشارة الى انهما من اقسام الاسم مطلقا لا من الاسم المعنى لان الاسم تقسيمات متداخلة باعتبارات مختلفة فتقسيمه تارة الى العرب والمبنى باعتبار اختلاف آخره بالاعمال وعدم اختلافه وتقسيمه الى المعرفة والتكررة باعتبار الاسارة الى معين وعدم الاسارة اليه وتقسيمه الى المؤنث والمذكر باعتبار وجود علامة التأنيث وعدم وجودها وتقسيمه الى المعنى والمجموع والمفرد باعتبار دلالة على اثنين او اكثر وعدمها وتقسيمه الى المنصرف والجاءد باعتبار الاشتقاق وعدمه ثم يقسم المنصرف الى المصدر وغيره كذا في الامتحان ولما كان تعريف المعرفة وجوديا والتكررة عدديا قسم تعريف المعرفة فقال (المعرفة) يعني ماهيتها على ان يكون اللام المجنس كما هو الايق بمقام التعريف وهو مبتدأ وقوله (ما) اعني الموصول مع صلته خبره وتفسير السارح بقوله (اى اسم) (وضع) تفسيره بانه عبارة عن المقسم وهو الاسم المطلق ولما كان للوضع اقسام اربعة عقلا وهي ان الوضع اما عام واما خاص وعلى التقديرين فالموضوع له اما عام واما خاص فامتنع من هذه الاقسام قسم وهو كون الوضع خاصا والموضوع له عاما فبقى ثلاثة اقسام منها استقرأ الاول الوضع العام مع الموضوع له العام وهو وضع الكليات لافرادها كوضع الانسان لزيد وعمر ومع وضعه للحيوان الناطق الموجود فيهما والثاني الوضع الخاص مع الموضوع له الخاص وهو وضع الاعلام الشخصية والجنسية والثالث اوضاع عام مع الموضوع له الخاص وهو وضع الحروف والمضمرات واسماء الاشارات وغيرها كما سيجي اراد السارح ان يفسر الوضع على وجه يشمل الاعلام وغيرها من المعارف فقال (بوضع جزئي) كوضع الاعلام (او كلي) كوضع غيره والوضع الجزئي ان يتصور الواضع مفهوما جزئيا للاسم بازاؤه كوضع زيد لذاته يتصور مشخصاته المتحصرة له وكوضع الاسماء لماهية الاسد بان يتصور ماهيتها من حيث خصوصها لا من حيث كليتها وصدقها على كثيرين فهي بمنزلة المفهوم

الجزئي لا يتحمل غيرها والمراد بالوضع الكلي ان يتصور المفهوم الكلي سواء
جعل ذلك المفهوم آلة لملاحظة الجزئيات فوضع اللفظ بازاء كل واحد من
تلك الجزئيات بان يكون الرضع عاما والموضوع له خاصا ولم يجعل ذلك المفهوم
آلة لملاحظة الجزئيات بل وضع اللفظ بازاء ذلك المفهوم بان يكون الوضع
والموضوع له كلاهما عامين فالمعرفة منها ما كان الموضوع له خاصا سواء كان
الوضع خاصا ايضا كما في الاسلام او عاما كما في البواقي من المعارف وانكرة ما كان
الموضوع له عاما فافهم هذا فانه نافع جدا والام في قوله (اشئ) متعلق
بوضع وصلة له ووسط الشارح قوله (ملتبس) ليكون قوله (بعينه) صفة
لشئ والصغير انجزور في قوله بعينه راجع الى الشئ فقوله ما وضع بمنزلة الجنس
فيعريف المعرفة يشمل الاسماء المعارف والتكرات وقوله اشئ بعينه بمنزلة
الفصل اخرج التكرات اذ هي لم توضع لشئ بعينه ثم الشارح اراد تفسير الشئ
الملتبس بعينه فقل (اي بذاته العينة) فاراد بظاهره ان الشئ اذا قيد بعينه
يراد به ذاته المتعينة يعني شخصه اعتما على ما شاع بين الادباء من استعمال
امثال هذا التركيب اعني تقييد هم للشئ بقولهم بعينه يريدون به ذاته
العينة المشخصة والافحى العين بمعنى الذات العينة مما لم تساعد عليه اللغة
اذ ما يناسب هذا المقام من معانيه هو ذات الشئ ونفس الشئ كما في قولهم
جاءني زيد نفسه وجاءني زيد بنفسه بالباء الزائدة فيكون معنى المعرفة ما وضع
لشئ نفسه لا لامر متعلق به وهو حينئذ يتناول كل لفظ موضوع لشئ اذ ما
من موضوع لشئ الا وهو موضوع لذلك الشئ نفسه فيشمل جميع الالفاظ
الموضوعة بالنسبة الى معانيها الحقيقية فلا يوجد الاحتراز عنها فضلا عن
النكرة كذا في العصام وقد سمع من بعض الاسانذة انه لا يرد على الشارح ما اورده
العصام من انه اذا لم يحمل هذا التفسير على ما عوا الشارح بين الادباء لم يحذور
المذكور اعني الالتباس لان المراد من الشئ المذكور هو الذات وهو مع قطع
النظر عن التوصيف بالتعيين اعم من المتعينة وغيرها ولما وصف بقوله الملتبس
بعينه يراد به تعيين ذاته فيكون بعد التوصيف ذاتا متعينة لاقبله انتهى ما سمع
منه رحمه الله تعالى وقوله (المعلومة للتكلم والمخاطب) بالجر صفة بعد صفة لتوله
بذاته وكذا قوله (المعهودة بينهما) صفة ثالثة للذات (فالشئ) يعني
انما قبلنا بهذه لان الشئ المذكور في التعريف حال كونه (مقيدا بهذه
المعومة) وهي كونه معلوما لهما (والمعهودية) وهي كونه معهودا
بينهما (اذا وضع له) اي لذلك الشئ (اسم فهو) اي فذلك الاسم هو
(المعرفة واذا وضع له اسم) يعني اذا وضع لذلك الشئ (باعتبار ذاته

مع قطع النظر عن هذه الحثية) وهى كونه من حيث انها معلومة ومعهودة (فهو) اى فذلك الاسم الموضوع لذلك الشئ باعتبار ذاته فقط هو (النكرة) فعوله ما وضع لشيء (مع قطع النظر عن معلومته ومعهودته (شامل للمعرفة والنكرة وقوله بعينه) مع القبول المذكورة (يخرج به النكرة) ثم شرع المصنف فى تعداد انواعها فقال (وهى) (اى المعرفة) وقوله هى مبتدأ وخبره فى تركيب المصنف قوله المضمرات الخ وفى تركيب الشارح قوله (ستة انواع) وانضمير راجع الى المعرفة بما ذكر لكنهما من حيث افرادها النوعية كما سبق فى اول الكتاب فى قوله وهى اسم الخ وقوله (بالاستقراء) اشارة الى ان الحصر فى هذه الانواع الستة ليس بعقلى ولا جملى بل هى منحصرة فيها بحكم الاستقراء ثم قال (و اشار) اى المصنف (بترتيبها) اى بترتيب تلك الانواع يجعل كل واحد منها فى مرتبة بان ذكر بعضها اولاً وبعضها ثانياً بعده (فى الذكر) اى حال كون ذلك التركيب ذكرياً (الى ترتيبها) اى الى ترتيب تلك الانواع (بحسب المرتبة) ان كان بعضها اعرف من بعض وبعضها اعلى مرتبة فى الاعرفية والحاصل ان المعرفة بالنسبة الى افرادها كلية مشكك فان بعضها اعرف من بعض وبعض الاعرف اعلى من الاعرف الآخر الى آخره وقيل الى مرتبة ليس فوقها اعرف منها وقيل الشارح تبع فى ذلك الفاضل الهندى لان الترتيب المذكور ليس بمطابق للترتيب الرتبى فى الاعرفية فان المبهعات منها ما يساوى ذا اللام والمضاف الى احدها ومنها ما يساوى المعرفة باللام ومنها ما يفوته فاجيب بان ما ذهب اليه الشارح هو المشهور من مذهب سيبويه صرح بذلك فى المتوسط ثم قال وفيه اختلافات وسيصرح به الشارح ايضا واختار المصنف ما هو المشهور من مذهب سيبويه فلا يعترض بان الشارح تبع فى ذلك الفاضل الهندى ولبس كذلك وكون المبهعات مساوية لـ ذم اللام والمضاف الى احدها هو غير المشهور من مذهبه (فالاول) مبتدأ وقوله (المضمرات) خبره يعنى اول انواع المعرفة هى المضمرات وهى اعرف باقى الانواع (فانها) اى انما كانت المضمرات معرفة مع انها وضعت بوضع كلية لانها (موضوعة بازاء معان معينة مشخصة) وكل لفظ شأنه كذلك فهو معرفة فالمضمرات معرفة بحسب تعيين الموضوع له وتشخصه لكن ذلك الوضع ليس باعتبار امر حزن كفى الاعلام بل (باعتبار امر كلي كامر) لكن ذلك الامر الكلي الغير المعين ليس هو الموضوع له للضمير بل هو آفة لملا حفظه (فان الواضع لاحظ اولاً) اى قبل الوضع (مفهوم المتكلم الواحد) لكن لا من حيث كونه زبداً ولا من حيث كونه متصفاً بصفات اخرى بل (من حيث انه) اى من حيث ان المتكلم الواحد (يحكى عن نفسه مثلاً) بان يقول اتا فعلت

كذا (وجعله) اى وجعل الواضع ذلك المفهوم بعد ملاحظته بهذه الحيلة
 (آلة للملاحظة افراده) من المتكلمين الحاكين عن انفسهم (ووضع) بعد ذلك
 من الملاحظة (لفظ انابازاء كل واحد من تلك الافراد بخصوصه) مثلاً اذا قال
 زيد اناقائم وضع لفظ انالزيدواذا قال عمرو اناقائم وضع لفظ انالعمرو مع ملاحظة
 كل منهما متكهما واحداً يحكى عن نفسه (بحيث لا يفاد ولا يفهم الا واحد
 بخصوصه) يعنى لا يفيد لفظ اناقائم مثلاً اذا قاله زيد الا انه وفي التركيب انى
 انه ولا يفهم منهما الا انه زيد فى الاول وعمرو فى الثانى (دون القدر المشترك)
 يعنى لان الواضع لاحظته اوضح لفظ انالذلك القدر المشترك بين الافراد وهو
 مفهوم المتكلم الواحد قوله (فيتعقل ذلك المشترك) امام صدر مضاف مبتدأ
 وقوله (آلة) خبره وهذا اولى لافادته الحصر لان المصدر المضاف اذا كان
 مبتدأ يكون لحصره على الخبر فى كلامه حصر بقرينة قوله لانه الموضوع له
 واما على صبغة الماضى المجهول او المضارع المجهول فيكون قوله ذلك المشترك
 نائب فاعله وقوله آلة بالنصب حال منه يعنى تعقل الواضع اذ ذلك القدر المشترك
 انما هو (للوضع) وقوله (لانه الموضوع له) عطف على قوله آلة بتقدير الام
 يعنى ان ذلك التعقل لكونه آلة لالانه الموضوع له فالوضع كلى اى اذا كان الحال
 كما قررنا (فالوضع) فى المنصترات وامثالها (كلى) للملاحظة المفهوم الكلى
 (والموضوع له جزئى مشخص) وهو زيد المتكلم وعمرو المتكلم المشخصان
 وموضعه علم الوضع (و) (الثانى) (الاعلام) اى انى الانقاص من مرتبة
 المنصترات فى العين هو الاعلام (الشخصية) يعنى سواء كانت تلك الاعلام
 شخصية (كما اذا تصور ذات زيد) مع جميع صفاته (ووضع لفظ زيد بازاءه) اى
 بازاء زيد المتصور (من حيث معلوميته) للمتكلم والمخاطب (ومعهوديته) اى
 معهودية ذلك المتصور بينهما (او الجنسية) عطف على الشخصية يعنى
 وسواء كانت تلك الاعلام جنسية (كما اذا تصور مفهوم الاسد وهو الحيوان
 المفترس ووضع بازاءه من حيث معلوميته ومعهوديته) بين المتكلم والمخاطب
 وبعد تلك الملاحظة وضعه (لفظ اسامة فهذا اللفظ) اى لفظ اسامة (بهذا
 الاعتبار علم لهذا المعنى الجنسى ومعرفة) واعطى له احكام المعرفة حيث
 استعمل بمنع الصرف للعلمين فيه وهما التأنيث والعلية ولا يجوز ايضا دخول
 حرف التعريف عليه كما فى زيد (بخلاف) اى وضع لفظ اسامة للحيوان المفترس
 ملايس بخلاف (ما) اى بخلاف وضع كائن (اذا وضع لفظ الاسد بازاء هذا
 المفهوم الجنسى) اى مفهوم الحيوان المفترس (مع قطع النظر عن معلوميته
 ومعهوديته فانه) اى فان لفظ الاسد (بهذا الاعتبار) وهو قطع النظر عن

معلوميته ومعهوديته (نكرة) اعلم ان النحاة اتفقوا على علمية نحو اسامة للاسد
 وللفظ سبحانه للتسبيح لكن اضطربت اقوالهم في الفرق بينه وبين الاسد
 مع اشتراكهما في الوضع لفهوم الكل فادعى بعضهم ان الفرق بينهما ان استعمال
 الاسد في افرادة حقيقة واستعمال اسامة مجاز ففقه صاحب الامتحان والحق
 ما قاله ابن الحاجب والرضي من ان تعريف مثلها تقديرى كعدل عمر لامور لفظية مثل
 امتناع اللام ومنع الصرف وبقي ههنا ما قاله العصام حيث قال ويشكل تصور
 العلم الشخصي بانه تصور الذات بعينه ووضع اللفظ بازائه بافضلة الله تعالى فانه لم
 يمكن تصوره تعالى لغيره بشخصه فلا يمكن وضعه ان كان الواضع غيره وان كان
 اياه تعالى فلا يمكن معرفة وضعه لغيره حتى تترتب فائدة الوضع العلمي وهو فهم
 الشخص بعينه انتهى اقول ان اقوال النحاة في هذا الاسم الشريف كثيرة فقال
 الفاضل العالم الافكرماني في شرح لطيف على الخطبة ان الاظهر انه وصف في
 اصله بدليل كونه صفة للاسم الاخر الشريف في قوله تعالى الى صراط العزيز
 الحميد الله الذي على قراءة من قرأ بالجر على انه صفة وان امكن الجواب عنه بجواز
 كونه عطف بيان لكن القول بانه وصف غلبة بحيث لا يستعمل في غيره وصار
 كالعلم مثل الثريا والصعق اجري مجراه في اجراء الاوصاف عليه وامتساع
 الوصف به وعدم تطرق احتمال الشراكة اليه لان ذاته تعالى من حيث هو بلا
 اعتبار امر آخر خفي غير معقول للبشر فلا يمكن ان يدل عليه بلفظ ولانه لودل
 على مجرد ذاته المخصوصة لما افاد ظاهره قوله تعالى وهو الله في السموات معنى
 صحيحا ولان معنى الاشتقاق هو كون احد اللفظين مشاركا لآخر في المعنى والتركيب
 وهو حاصل بينه وبين الاصول المذكورة انتهى ولا يخفى ان توجيه الافكرماني
 وان كان توجيهها اقناعيا لكنه لا يكون سببا للتخلص عما اشكك به العصام (و)
 (الثالث) اى الذى فى المرتبة الثالثة من مراتب التعريف هو ما ذكره المصنف
 فى المرتبة الثالثة فى الذكرو هو (المبهجات) (بمعنى) اى يريد المصنف بالمبهجات
 (اسماء الاشارات و) (اسماء الموصولات) فعلى هذا يكون قوله والموصولات
 عطفا على قوله اسماء لا يراد به بصيغة الجمع (واما سميت) اى تلك الاسماء
 (مبهجات لان اسم الاشارة من غير اشارة مبهم) اى عند المخاطب (وكذا
 الموصول) اى كما ان اسم الاشارة من غير اشارة مبهم فالموصول ايضا (من
 غير صلة مبهم) صرح به الرضى حيث قال لان بحضرة المشير اشياء متعددة كل
 يحتمل ان يكون مرجع الاشارة ثم قال وانما لم يجعل الضمير انغاث من المبهجات
 لان ما يعود اليه متقدم فلا يكون مبهما عند المخاطب عند النطق به وكذا
 ذواللام العهدية بخلاف اسم الاشارة والموصول (وهذا القسم) وهو المضمرات

وليهمته، بخلاف لقسم العلم لان قسم العلم من قبيل الوضع الخاص والموضوع له الخاص بخلاف هذا القسم من المعرفة فانه (من قبيل الوضع العام والموضوع له) اى والحال ان الموضوع له (الخاص) وقوله (فانها) دليل للمجموع يعنى وانما يكون الوضع فى هذا القسم عاما والموضوع له خاصا لان الفاظ الاسماء المبهمة (موضوعه بارزاء معان معينة معلومة معهوده) وهى هذا الحجر والذى خرج من الدار مثلا لان الاول حجر معين معلوم وكذا الشخص الذى فى الثانى معلوم ومعهود بعنوان الخارج من الدار فلفظ هذا فى الاول والذى فى الثانى موضوعان لهذا الحجر المعين والخارج المعين (من حيث معلوميتها ومعهوديتها) يعنى بعد ملاحظة التعيين لكن لا بملاحظة تخصيص هذين اللفظين لهذين المعنيين كفى العلم حتى يكون الوضع ايضا خاصا بل هما موضوعان لهما حال كون ذلك الرضع (وضعا عاما) اى شاملا لهذا الشجر ولهذا الانسان وللذى دخل وللذى اكل مثلا (كلية) اى حال كونه وضعا كلية غير مانع من وقوع الشراكة بين كثيرين (فان الواضع) اى وانما كان الوضع عاما كلية لان الواضع (اذا تعقل مثلا معنى المشار اليه المفرد المذكور) وتعقل ايضا المشار اليه المثنى المذكور والمجموع المذكور وقس عليه المفرد المؤنث والمثنى والمجموع المؤنثين (وعين لفظا اى لفظ هذا وهذا وهؤلاء وغيره. بارزاء كل واحد من افراد هذا المفهوم) اى من افراد المشار اليه المفرد المذكور فدخل فيه كل مفرد مذكر المشار اليه فاذا وضع اللفظ بملاحظة هذا المفهوم (كان هذا) اى هذا الوضع (وضعا عاما) وقوله (لان التصور) دلائل الملازمة يعنى وانما يكون اذا كان حال الواضع كذلك وهو الوضع للمعين مع ملاحظة المفهوم يلزمه الامر ان اعنى كون الوضع عاما وكون الموضوع له خاصا اما لزوم الاول فتثبت لان التصور (المعتبر فيه) اى فى هذا الوضع (عام وهو) اى ذلك العام المعتبر هو (المشترك) اى هو المفهوم الذى اشترك (بين تلك الافراد) اى افراد مفهوم المشار اليه المفرد المذكور مثلا حيث دخل فيه كل معنى مشار اليه مفردا مذكرا (والموضوع له خاص) يعنى اما لزوم كون الموضوع له خاصا فتثبت (لانه) اى لان الموضوع له (خصوصية كل واحد من تلك الافراد) مثل خصوصية المشار اليه بالحجر غير المشار اليه بالشجر وقوله (لالمفهوم المشترك) عطف على قوله خصوصية يعنى الموضوع له ليس هذا المفهوم المشترك (بينها) اى بين تلك الافراد حتى يكون الموضوع له عاما بخلاف وضع مثل الانسان لانه موضوع للحيوان التاسطى المشترك بين افراد هـ (و) (الرابع والخاص) (ما عرف باللام) يعنى الرابع من المعارف هو الاسم الذى عرف باللام والخامس منها ما عرف

بالنداء اى الاسم الذى عرف بالنداء وسيجيء وانما جمع الشـ
 بقرينة عطف المصنف فى ما سيجيىء فى قوله او النداء باو وانما
 بينهما لانهما مشتركان فى كون التعريف الواقع فيهما من خارج بخلاف البواقي
 ولما كان اللام له معان اربعة اراد الشارح ان يفسر اللام على وجه يعبر كلا
 من المعانى الاربعة فقال (العهدية او الجنسية او الاستغراقية) يدل سواء
 كانت اللام التى عرف بها الاسم لام تنفيذ العهد او الجنس او الاستغراق وسواء
 كان العهد خارجيا او ذهنيا كما عجمه الفاضل الامير فى حاشيته وقال
 صاحب الامتحان فى تعليقاته ان اريد بالجنس من حيث هو هو فاللام
 لام الحقيقة نحو الانسان نوع والعسل حلو وان اريد من حيث وجوده فى ضمن
 كل الافراد فلام الاستغراق كقوله تعالى ان الانسان لى خسر الا الذين الاتية
 وان اريد من حيث وجوده فى بعض الافراد بلا تعيين فلام العهد ذهنى
 نحو اشترى اللحم حيث لا عهد فتكون اللام الجنسية المطلقة منقسمة الى الحقيقة
 والاستغراق والعهد ذهنى فعلى هذا لا يرد على الشارح انه جعل قسم لثىء
 وهو الاستغراق قسم له اى للجنس كما اورده عصام الدين لانه يجوز ان يندرج
 العهد ذهنى ههنا فى اللام العهدية كما نقلناه عن الفاضل الامير وان يراد
 بالجنسية لام الحقيقة القسمة للاستغراق لامعناها الاعم منهما (وانما لم يقل)
 اى المصنف (مادخله اللام) حيث عدل عنه اى قوله ما عرف الخ (لتلايدخل
 فيه) اى المعرف باللام (ما) اى الاسم الذى (دخله اللام الزائدة لتحسين
 اللفظ) فانه لو قال مادخله اللام يصدق على اللام التى دخلت لتحسين اللفظ
 دون افادة التعريف ولما قال ما عرف باللام لم يصدق على مثل هذا اللام فيخرج
 منه وهو المطلوب ثم انه لما كان للمصنف فى حق العبارة ان يقول ما عرف باللام
 والميم حتى يدخل فيه ما عرف بالميم لانه معرفة ايضا اراد الشارح ان يذكر وجهها
 لتركه فقال (والميم) اى الميم التى (فى) قوله عليه السلام (لبس من امير
 اصيام فى امسفر) فى مقام لبس من البر الصيام فى امسفر حيث اجاب عليه
 السلام لسائل جبري سأل بلغته ببدال اللام الى الميم فقال امن امير اصيام
 فى امسفر وانما لم يذكرها المصنف لان تلك الميم (بدل من اللام) فكان ذكر
 اللام مغنيا عنها واذا كان ذكر اللام مغنيا عنها لكونه بدلا منها (فلا بدعما) اى
 لا بعد الاسم المرفى الذى (دخلته) اى دخلت الميم اياه نحو نطق بواضع صيام
 (قسما آخر) اى قسما آخر غير القسم الذى دخلته اللام (من المعارف) بان
 يقال ما عرف باللام والميم وقال العصام فيجئ بذسقة ما ذكره فى قوله ومن خواصه
 دخول اللام انه لو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا للميم انتهى يعنى

ان بين قول الشارح ههنا وبين قوله هناك تناقضا لان اللزوم لقوله لو قال دخول
 حرف التعريف لكان شاملا هو ان يكون الميم فردا آخر للتعريف كالام
 فلا يكون بدلا منه واللازم لقوله هنا هو ان الميم ليس فردا آخر للتعريف بل هو
 بدل من اللام فاللازمان متناقضان **و** كذا الملزومان ويمكن ان يرفع التناقض
 من طرف الشارح بان يقال اننا لانسلم التناقض لان ما ذكره المصنف في اول الكتاب
 بيان خواص الاسم ولا شك ان اللام والميم يشتركان في كونهما من خواصه
 فيكون المراد من التعريف هناك ما يكون خاصة للاسم فيلزم حينئذ شمول
 التعريف للميم لانه يكون من افراد ما هو الخاصة وما ذكره ههنا تعريف الميم
 باللام ولا شك ان دخول الميم في افراده ليس بقطعي حتى يحكم انه من افراد
 كالام فاحتمل ان يكون خارجا بدلا من اللام فمحله الشارح ههنا على البديلة
 لعدم القاطع في دخوله والله اعلم (او) (عرف) (بالنداء) وانما وسط الشارح
 قوله عرف بين العاطف والمعطوف للاشارة الى ان قوله بالنداء معطوف على
 قوله باللام والى ان او ههنا لتقسيم المحدود حيث ذكر ما به الاشتراك بينهما
 كاهي اشارة لكونه لتقسيم المحدود وبؤيده عد المصنف كلامهما نوبا على حدة
 حيث قدر الشارح بقوله والرابع والخامس وقد اشرنا اليه ايضا في تفسيره
 (نحو بارجل) ولما كان الميم بالنداء مشتركا بين كونه نكرة وبين كونه معرفة
 احتاج الى قرينة تعين ما هو المعرفة من المنادى وما هو النكرة منه فاراد الشارح
 ان يبين تلك القرينة فقال (اذا قصد به معين) يعنى انما يكون نحو بارجل مثلا
 للمعرفة اذا قصد بالنداء نداء لمعين (بخلاف نحو بارجلا) اى اذا قصد به النداء
 (لغير معين فانه) اى فان قوله بارجلا مع هذا القصد (نكرة) فلا يكون مثالا للمعرفة
 ولما ذكر المصنف الميم بالنداء والمتقدمون من النكاة تركوا ذكره في كتبهم
 حيث اكتفوا بذكر الميم باللام اراد الشارح ان يذكر وجه تركهم فقال (ولم يذكره
 المتقدمون) اى انهم لم يذكر المتقدمون هذا النوع (لرجوعه) اى لرجوع هذا النوع
 (الى ذى اللام) بان يكون من قبيل رجوع الفرع الى اصله كما بينه (اذاصل)
 اى لان اصل قولنا (بارجل) هو قولنا (يا ايها الرجل) لانحاد المعنى الذى قصد
 من قولنا بارجل للمعنى الذى دل عليه قولنا يا ايها الرجل (و) (السادس) (المضاف
 الى احدها) اى النوع السادس من المعارف هو الاسم الذى يضاف الى احد
 المعارف المذكورة ولما توهم من عدم جواز الاضافة فى القسم السادس اعنى
 ما عرف بالنداء انه لا يجوز ارجاع الضمير الى جميع ما سبق من انواع المعرفة
 اراد الشارح بيان صحة الارجاع الى كلهما (اى الى احد الامور الخمسة)
 يعنى ان مراد المصنف بقوله والمضاف الى احدها هو المضاف الى احد

الامور الخمسة (مدكورة) داوبا بالجملة قوله (ولا تستلزم ادفع لمستأ التوهم
 وهو ان الضمير المذكور لو كان راجعا الى الخمسة المذكورة يقادر منه ان تصح
 الاضافة الى كل منها مع انه لا تصح الاضافة الى ما عرف بالنداء فاجاب عنه
 انه لا تستلزم (صحة الاضافة الى احدها صحتها) اى صحة الاضافة (بالنسبة
 الى كل واحد) منها (ولا يرد) اى فيئتذ لا يرد (انها) اى الاضافة (لا تصح
 الا بالنسبة الى الاربعة الاول) وهو الاعلام والمضمرات والمبهمات وما عرف
 باللام بالنسبة الى النادى كما ارجعه الفاضل الهندى كذلك (فان النادى
 لا يضاف اليه) وقال العصام لا يخفى ان ارجاع الضمير الى الكل ودفع استلزام
 الصحة لصحة الاضافة تكلف واهذا جعل الهندى المرجع الامور الاربعة
 وهو وان كان بعيدا فى اللفظ لكنه عار عن التكلف فى المعنى ولان عبارة المتقدمين
 الذين لم يذكره ابتداء لم يسبق فى كلامهم زيادة على هذه الاربعة فلما زاده
 المصنف واورده هذه العبارة اختار الضمير انتهى فكان السارح ذهب الى ان القضية
 المستنبطة من قوله الى احدها فى قولك احدا الامور الخمسة المذكورة يضاف اليه
 وهذه الفضة المستنبطة وهى الموجبة الجزئية هى اعم من الموجبة الكلية
 القائلة بان كل واحد من الامور يضاف اليه ومن السالبة الجزئية القائلة بان بعض
 الامور لا يضاف اليه والاعم لا يستلزم الاخص والله اعلم ثم كان المتبادر من قوله
 والمضاف الى احدها هو الاسم الذى يضاف الى احدا المذكورات بلا واسطة
 مع انه اعم من المضاف بالذات وبالواسطة ورد على تركيب المصنف نقض
 بانه ضمير شامل فاشار اشارح الى هذا انقض مع جوابه فقال (قبل) اى على
 المصنف (كان عليه) اى كان واجبا عليه (ان يقول والمضاف الى المعرفة)
 يعنى سواء كان ذلك المعرفة مكتسبا ام يفهم من الامور المذكورة او من المضاف
 الى احدا المذكورة وانما كان الواجب عليه ذلك (ليدخل فيه) اى فى النوع السادس
 (المضاف الى المضاف الى المعرفة ايضا) اى كما دخل فيه المضاف الى المعرفة
 بالذات (مثل غلام ايك) فان الغلام فى هذا التركيب مضاف الى الاب والاب
 مضاف الى الضمير الذى هو من المعارف المذكورة فاكتسب الاب من الضمير
 تعريفا فصار معرفة ثم اكتسب الغلام من الاب لكونه مضافا اليه (والجواب)
 اى عن هذا اليراد تحرير المراد وهو (ان المراد بالمضاف الى احدها اعم من
 ان يكون) اى ذلك المضاف مضافا (بالذات) كقولنا غلامك (او بالواسطة)
 كقولنا غلام ايك اعلم ان هذا السؤال نقض شبهه يقرر ان عبارة المصنف
 باطلة لانها عبارة غير شاملة للاسم المضاف الى المضاف وكل عبارة شائها
 كذلك فهى باطلة والجواب منع الصغرى يعنى لاذ لم انها غير شاملة لم لا يجوز

ان يكون المراد منه اعم منهما ولما كان بعض الاسماء مستثنى من تلك القاعدة وقد ذكره الشارح في بحث الاضافة اراد ان ينبه عليه ههنا فقال (ولا يخفى عليك نظرا الى ما سبق) اى في بحث الاضافة (ان المضاف اذا كان لفظ الغير او المثل او النسبة فهو) اى ذلك اللفظ (مستثنى من هذا الحكم) اى حكم كون المضاف معرفة بالاضافة الى احد الامور والاولى ان يقيد قوله والمضاف بقوله ان لم يتوغل في قيده صاحب الامتحان ولعل المصنف اهمل هذا القيد ههنا وفي بحث المصنف لان المتوغل امر زائد ولا يتنقض القاعدة بمثله والله اعلم وقوله (معنى) قيد للمضاف الذى اكتسب التعريف بالاضافة الى احد هذه الامور وهو مفعول ما تلى محازى لقوله والمضاف اما بتقدير المضاف اى اضافة معنى او بتقدير الموصوف اى اضافة معنوية ويحتمل ان يكون مفعولا فيه بحذف مضافين لقوله او المضاف اى وقت افادة معنى وان يكون مفعولا له بحذف مضاف اى لافادة معنى وهذه الوجوه الاربعة نقلها زبني زاده من الحواشى الهندية ثم قال والاول اظهر واختاره الشارح ايضا حيث فسره بقوله (اى اضافة معنى) ثم فسره بقوله (يعنى اضافة معنوية) لا علام بان اضافة الاضافة من قبيل اضافة المنسوب الى المنسوب ايه ولما كان تفسير الشارح بقوله اضافة معنى ثم تفسيره بقوله اضافة معنوية موهوما بكون المختار عنده ان يكون من قبيل حذف الموصوف اراد ان ينبه على ان مراده منه حذف المضاف فقال (فقوله) اى فتقول المصنف (معنى) بدل منه وقوله (مفعول مطلق) خبر لقوله فقوله وقوله (بحذف مضاف) متعلق بالنسبة يعنى ان قوله معنى مفعول مطابق بطريق حذف المضاف لا بطريق حذف الموصوف كما ترى (واحترز اى المصنف به) اى بقوله معنى عن المضاف الى احد هذه الامور اضافة لفظية) نحو حسن الوجه وضارب زيد وانما احترز عنها (لانها) اى الاضافة اللفظية (لا تفيد تعريف) بل تفيد التحقير في اللفظ فقط كـ ما سبق في بحث الاضافة ولما ترك المصنف تعريفات المعارف وعرف من بينها العلم لا غير اراد الشارح بيان وجه تركه فقال (ولما سبق) في بحث المعنى (تعريف المضمرات والمبهمات) يعنى الموصولات واسماء الاشارات وقوله (ومعنى المضاف الى احدها) حال من فاعل سبق اى والحال ان معنى المضاف الى احدها (معنى ظاهر) وكذا قوله (والمعرف بالام والتداء مستغن عن التعريف) حال ايضا يعنى لما سبق تعريف النوعين الاولين من ظهورا قسم السادس واستغناء القسم الرابع والخامس عن التعريف وقوله (خمس العلم) جواب لما وقوله (بالتعريف) متعلق بنحو والباء داخلة على المقصور فيكون خص معنى امتاز يعنى امتاز العلم من بين المعارف مذ

تعريفه فقط وقوله (فقال) عطف على خصص اى حصص المصنف وقال (العلم)
ولما كان المراد بالعلم المعروف ههنا هو العلم الشامل لاقسامه الثلاثة يصدق
تعريفه عليها اراد الشارح ان يفسره بحيث يشملها فقال (اسما كان) اى سواء
كان العلم اسما بمعنى غير كنية ولقب (اولقبا او كنية) وقال انحصار هذا معنى
ثالث للاسم اخص من العلم فله معان ثلاثة مرتبة في العموم انتهى بمعنى ان لفظ
الاسم يطلق في الاصطلاح على كلمة دلت على معنى مستقل وعلى اسم غير
صفة وعلى علم غير لقب ولا كنية فالاول اعم من الثاني والثاني اعم من الثالث
(لانه) اى لا بالعلم (ان صدر بالاب) نحو ابو بكر (او الام) نحو ام ايمن (او الابن)
نحو ابن عامر (او البنت) نحو بنت عمرو (فهو) اى فذلك لعم (كنية والا)
اى وان لم يصدر بما ذكر فهو قسمان (فان قصد به مدح) نحو صالح (او ذم)
نحو طالح (فهو) اى فذلك العلم (لقب ولا) اى وان لم يصدر ولم يقصد به
مدح او ذم (فهو) اى فذلك العلم (الاسم) نحو زيد وعمرو وقال بعضهم
ان تخصيص الكنية بمصدر بالامور الاربع للاتباع لما قال القدماء والا
فالتخصيص غير لائق لان ما صدر بالاخت والاخ خارج عنه واورد عليه ايضا
ان قوله والا فان قصد قضية مباينة للكنية لان المفهوم منها ان الكنية
ما لم يقصد به المدح والاذم مع ان بعض الكنية صدر بالاب والام مع قصد المدح
كابى الخير وام الخير فان قيل ان بينهما عموما وخصوصا من وجه وانهما
قد يتصادقان قلنا فحيث يلزم ان يكون التقسيم غير حقيقى والمخلص ان يلتجأ
الى ما حققه الرضى من ان الفرق بينهما معنوى وهو ان اللقب يمدح الشخص
او يذم بمعناه والكنية لا يعظم بمعناها بل لعدم التصريح بالاسم فان بعض النفوس
تألف من ان تخاطب باسمها فقوله العلم مبتدأ وقوله (ما وضع لشيء بعينه)
فى مقام الجنس خبره اى اسم وضع لشيء معين (شخصا) اى سواء كان ذلك
الشيء شخصا (او جنسا) لان الشيء المعين اما شخص كزيد واما حقيقة مستقلة
متعينة فى الذهن عينا كاسماء حقيقة الاسد المتعينة عند العقل عينا عند
دخول لام الجنس (واحتراز) اى المصنف (به) اى بقوله بعينه (عن التكرات)
لانها وان وضعت لشيء لكنها لم توضع له مع ملاحظة التعيين ولما ذكر الوضع
ههنا توهم خروج الاعلام التى لم يكن اختصاصها لمعين من الوضع بل من غلبة
الاستعمال فاراد الشارح ان يدفع هذا لتوهم فقال (والاعلام الغالبة التى تعينت)
اى لم يكن التعيين فيها من الوضع بل تعينها (لفرد معين بغلبة الاستعمال) اى
بسبب غلبة استعمال المستعملين (فيه) اى فى ذلك الفرد كالنجم حيث تعين للثريا
بغلبة الاستعمال فكل تلك الاعلام (داخله فى التعريف) اى فى تعريف العلم

لان غلبة استعمال المستعملين) اذا كانت ملازمة (بحيث انخص العلم الغلب
 بمفرد معين) تكون الغلبة ملازمة (بمنزلة الوضع من واضع معين فكأن هؤلاء
 المستعملين وضواؤه) اي اذلك المفرد المعين (ذلك) الاسم يعني ان الاستعمال
 المعين مشابه الوضع المعين في كونه معين فصار هؤلاء المستعملين مشابهيين
 للواضعين فيصدق على تلك الاعلام انها وضعت بعينها وقوله (غير متناول)
 بالنصب حال من الضمير الذي في وضع وقوله (غيره) بالنصب ايضا مفعول
 متناول كما اشار اليه الشارح بقوله (اي حال كون ذلك الاسم الموضوع لشيء بعينه
 غير متناول غير ذلك الشيء) وقوله (بالاستعمال فيه) بيان للتناول اي التناول
 والتناول لغير المعين مع كونه موضوعا له انما يكون بسبب استعمال ذلك الاسم
 الموضوع لمعين في غير ذلك المعين يعني ذلك التناول لا ينافي ذلك الوضع
 (واحتراز) اي المصنف (به) اي بقوله غير متناول غيره (عن المعارف) اي
 التي سوى العلم (كلها) من المضمرات والمبهمات وما عرف باللام او النداء
 ومن المضاف الى احدها فان كلامها وان وضعت بخصوصيات كل من افرادها
 المعينة كما قررهما الا انها اذا استعملت فيها تناول غيرها وتحتمله كانا ومن وهذا
 فانها وان وضعت لتكلم معين ولمشار اليه معين لكنهما تناول بهذا الوضع غيره
 من المتكلمين لكون وضعها عاما بملاحظة القدر المشترك فان قيل هذا لا يتأتى
 في المعرف بلام الجنس فانه لا يتناول غيره قلنا يمكن ان يقال المعرف باللام
 وضع للجنس من حيث هو بعينه ويتناول غيره كالجنس الاستغرافي كذا
 في حاشية ابن قاسم السبادي (وقوله) هو مبتدأ اي وقول المصنف في تعريف
 العلم (بوضع واحد) وتفسيره بقوله (اي تناول بوضع واحد) للاشارة الى ان
 قوله بوضع ظرف مستقر منصوب محلا على انه صفة لمصدر محذوف اي تناول
 كائنا بوضع واحد وقوله (لئلا تخرج الاعلام المشتركة) خبر للمبتدأ وهو قوله
 يعني ان هذا القيد في التعريف قيد مدخل لا يخرج لان المراد من قوله فسير
 متناول ليس هو عدم التناول المطابق بل عدم التناول بوضع واحد فلا ينافي
 هذا تناوله بوضع آخر غير الوضع الاول فان من وضع زيدا لشخص معين
 لم يتناول ذلك زيدا آخر بذلك الوضع بل يتناوله بوضع آخر لان زيدا علم مشترك
 بين الاشخاص المعينة فهو صفة لشخص بعينه غير متناول لشخص آخر
 مسمى يزيد لان الاوضاع مختلفة وقال العصام دفعا لما ورد على الشارح من انه
 يلزم عليه ان يقول ليدخل بدل قوله لئلا يخرج لانه يوهم ان الاعلام المشتركة
 داخله قبل هذا القيد وليس كذلك لانها تخرج بقوله غير متناول فاحتاج الى
 ادخالها بقوله بوضع واحد كما ذهب اليه صاحب الامتحان ووجه الدفع انه

لأنفسم خروجها بقوله غير متناول وإنما تخرج إذا كان المراد بها الغير المتناول
 المطلق يعني سواء كان بوضع واحد أو بأوضاع لم لا يجوز أن يكون المراد به الغير
 المتناول المقيد بوضع واحد فحينئذ لا تخرج عن التعريف لأن الاعلام المذكورة
 أيضا غير متناولة غيرها بوضع واحد وإنما تذوله بأوضاع متعددة ثم أشار الشارح
 إلى توطئة لقوله وأعرفها فقال (ولما أشار) أي المصنف إلى ترتيب أنواع المعارف
 في الاعرفية بترتيبها (أي بسبب جعل كل من الأنواع في مرتبتها في الاعرفية
 (في الذكر) أي في ذكر الاعرف من الأنواع أولا ومادونه ثانيا وهكذا كما سبق
 (إراد) أي المصنف (التنبيه) ههنا (على ترتيب اصنافها) يعني المضمرات
 نوع واحد ومحتجتها اصناف ثلاثة وهي المنكلم والمخاطب واغائب وبين كل من
 الاصناف الثلاثة مرتبة في الاعرفية لكن ليس مراده بيان الترتيب في كل من
 الأنواع مما سوى المضمرات بل (فما) أي في النوع الذي (يكون فيه) أي في اصناف
 ذلك النوع (هذا الترتيب) في الاعرفية كما فيما بين اصناف المضمرات (فقال)
 (وأعرفها) (أي أعرف المعارف) أي أعرف كل من اصناف تلك الأنواع وقوله
 (يعني أقلها لباسا) تفسير لسبب اعرفية بعضها من الآخر مع اشتراكها في الوضع
 للمعين يعني أن التفاوت بين المعارف في افادتها عدم الالتباس فأنها تفيد تقليل
 الشركاء مع التعيين أكثر مما تفيد الاخرى فهي أعرف لكن المعبر في افادة عدم
 اللبس ليس عدم اللبس عند المنكلم أو غيره بل المعبر عدم اللبس (عند المخاطب
 من حيث اصنافها) لأن من حيث أنواعها وإنما قيد بالحلثة فإن أعرفها من
 حيث أنواعها هو المضمر مطلقا كما عرفت وقوله (المضمر المتكلم) خبر لقوله
 أعرفها وقوله (بعد وقوع الالتباس فيه) دليل الاعرفية فإن المتكلم إذا قال
 أنا وسمعه المخاطب لم يقع الالتباس في كون أن الموضوع له لانا هو المتكلم المعين
 (ثم) (المضمر) (المخاطب) أي ثم الأعرف بعد المضمر المتكلم هو المضمر المخاطب
 وإنما كان المخاطب انقص معرفة من المتكلم (فانه يتطرق) أي يحدث (فيه)
 أي في المخاطب (ما) أي طريق يسلك اليه ويكون ذلك الطريق سببا لوقوع
 الالتباس المانع لكمال التعريف بخلاف المتكلم فانه (لا يتطرق) ذلك السبب
 (في المتكلم) وإنما فسرنا التطرق بهذا لانه في الاصل حدوث الطريق وكلما كثرت
 حدوده كثر سبب الالتباس له فيكون من قبيل ذكر السبب وإرادة المسبب
 ثم أراد الشارح بقوله (الآثرى أنك اذا قلت أنا لم يلتبس) أي لفظانا (بغيره) أي بغير
 من يقوله ويتكلم به (واذا قلت أنت جاز أن يلتبس بآخر) فانه يجوز أن يكون
 في حضورك أشخاص يكون كل منها قابلا للمخاطب (فيئوهم) أي بسببه
 (أن الخطاب له) أي لغير من يخاطب فحينئذ يحتاج إلى قرينة لفظية أو حالية

على تعيين المخاطب الذي يراد بقولك أنت فأقول كيف يكون المضمرة المتكلم
اعرف مع انه ربما يكون ملتبساً بغيره أيضاً كما اذا قيل أنا من وراء الجدار فإنه لا يعلم
عنه انه دلال واجب بان احتمل من خوطب به في أنت شائع بخلاف أنا فان الاحتمال
فيه يعارض حيولة الجدار اقول وهذا الجواب مبني على ان المعتبر في الاعرفية
ان لا يوجد الالتباس اصلاً وهذا الاعتبار غير معلوم فان تفسيره فيما قبل بقوله
يعني اقلها لبساً عند المخاطب ويقول (وليس المراد بالاعرفية الا كون المعرفة)
اي التي يعتبر فيه الاعرفية (ابعد من اللبس) دلال على خلافه فيحيث يجوز
ان يوجد اللبس في المضمرة المتكلم وفي الخطاب ولكن يكون اللبس الذي
يوجد في المتكلم قل من الذي في الخطاب وما يبي حكم صنف المضمرة الغائب
اراد الشارح ان يذكره فقال (ثم المضمرة الغائب) اي المضمرة الغائب اذن منهنهما
في التميز وقوله (ولم يذكره) إشارة الى وجه عدم ذكر المصنف ذلك الصنف اي
وان لم يذكر المضمرة الغائب لتعنيه بعدم الاعرفية التي بالنسبة اليهما (لانه لم
من اعرفية المتكلم ولخطابانه) اي المضمرة الغائب (ادون منهنهما) اي من
المتكلم والمخاطب ثم اراد الشارح ان يذكر وجهها لاقتصار المصنف في بيان
النسبة على اصناف المضمرة فقال (واقصر) اي المصنف في مقام بيان
النسبة بين اصناف الانواع الستة (على بيان النسبة بين اصناف المضمرة)
وترك بيان ما عداها (فإن سائر المعارف) من غير المضمرة (لاتفاوت بين
اصنافها الا المضاف الى احدها) يعني انه لا تفاوت بين اصناف المعارف الباقية
من غير المضمرة الا بين اصناف المعرفة التي تعريفها بسبب الاضافة الى احد
المذكورات (فان فيه) اي في المضاف (تفاوتاً) بين اصة فيها لكن ليس ذلك
التفاوت باعتبار نفسه بل (باعتبار تفاوت المضاف اليه) مثلاً ان الغلام
المضاف الى المتكلم اعرف من المضاف الى المضاف اليه المخاطب (ولهذا)
اي ولكون التفاوت بين اصناف المضاف اليه باعتبار تفاوت المضاف اليه
(ما ثبت) اي لم يثبت المصنف (التفاوت بين اصنافه) اي بين اصناف المضاف
مع وجود التفاوت فيها (بعدياً) اي بعد بيان التفاوت (بين انواع المضاف اليه)
من المضمرة والمبهمات وغيرهما (واصنافه) اي وبعد بيان التفاوت بين
اصناف بعضها يعني المضمرة ثم اراد الشارح ان يشير الى ان الترتيب الذي ذكره
المصنف بين المعارف ليس متفقاً عليه فقال (وهذا الترتيب الذي ذكره)
اي المصنف (انما هو) اي هذا الترتيب (مذهب سيويه) وعليه جمهور النحاة
كما سبق في بحث الاعت (فان فيه) اي في هذا الترتيب (اختلافات كثيرة) بين
النحاة فائدة الخ لاف تطهر في الوصف فقط لان الموصوف يجب ان يكون

احص من الصفة ارمس ويا لها فاي منها يقع موصوفاً لا حر يكون اعرف
 بالنسبة اليه (والتكرة) اى الاسم التكرة (ما) اى الاسم الذى (وضع لشيء)
 اى لمعنى (لابعينه) وقوله (اى لا باعتبار) تفسير لقوله بعينه التنى يعنى انه
 وضع لشيء لكن لا باعتبار (ذاته) اى ذات ذلك الشيء (المتعينة المعلومه
 المعهودة من حيث هو كذلك) كما كان ذلك الوضع فى المعرفة كذلك بل هو
 موضوع لمعنى من غير اعتبار تعينه ومعلوميته سواء كان ذلك الاسم منقولاً
 او مرئجلاً مفرداً او مركباً لقبا او كنية موضوعاً لمعين او معنى حدثاً او وقتاً
 او لفظاً يؤذن به او مراداً به او محض عدد فانه اذا لم يعتبر التعين فى كل منها يكون
 تكرة واما نحو ادخل السوق فعرفة وان وقع على فرد غير معين لان وضعه
 باعتبار وضع اللام الجنس للماهية المعينة ووقوعه على غير معين لعارض وكذا
 وقوع اسامة على فرد غير معين لا يوجب التكرة لعدم الوضع ولا يرد نحو وجهك
 ورأسك لان ذلك وضع لشيء لا بعينه وان وقع على معين لعارض انتهى
 ما فى شرح الفضل الهندي ثم اراد الشارح ان يبين فائدة قيد التعريف فقال
 (فقوله) اى قول المصنف فى تعريف التكرة (ما وضع لشيء) جنس (شامل
 للعرفة والتكرة) فيكون ما به الاشتراك بينهما (و قوله) اى بقول المصنف
 (لابعينه خرجت المعرفة) من تعريف التكرة فيكون هذا القول اشارة الى
 ما به الامتياز بينهما (اسماء العدد) وهو اما مبتدأ خبره محذوف اى اسماء
 العدد ماسياتى او خبر مبتدأ محذوف اى هذا البحث بحث اسماء العدد او مبتدأ
 وقوله ما وضع الخ خبره ولما كانت اسماء العدد من جملة الاسماء احتاج الى وجه
 لتخصيصها بالذكر فاراد الشارح ان يبين وجه اختصاصها فقال (انما
 افرد ها) اى انما افرد المصنف اياها (بالذكر) اى بذكرها من بين الاسماء
 ولم يدرجها فيها (لانهما) اى لاسماء العدد (احكاماً خاصة ليست) اى تلك
 الاحكام (لغيرها) من الاسماء الباقية فحصل لها نوع استقلال ولما بعد ذكر
 المبتدأ توسط ذكر وجه الافراد اراد الشارح ان يبينه على كون اسماء العدد
 مبتدأ بذكر الضمير المرمى عند الشارح لكون اسماء العدد مع حذف المزة الاخر
 جملة مستقلة فيحيث يكون قوله ما وضع خبر المبتدأ المحذوف كما اثبتنا اليه
 واليه اشار بقوله (وهى) اى اسماء العدد (ما وضع) وانما فسر الشارح
 الموصول بقوله (اى الفاعل وضعت) ولم يقل اسماء وضعت مع انها
 من نوع الاسم للاشارة الى ان بعضها مركب وبعضها مفرد فان مثل خمسة
 عسر ليس بكلمة واحدة بل هى كلمتان فاذا لم يكن كلمة لم يكن اسماً فيحيث
 لو حمل الموصول عبارة عن الاسم لم يشمل التعريف مثل خمسة عشر فلذا

فمصره السارح بلفظ اعم من الكلمة حتى يشمل التعريف لثل هذا من الالفاظ
الركبة (لكمية آحاد الاشياء) يعنى انها الفاظ وضعت للفظ اجيب بها عن
السؤال بكم يعنى عن السؤال من المعارض التى تعرض للاشياء من حيث
آحادها (منفردة كانت اى تلك الآحاد) كما كانت فى لفظ الواحد (او مجتمعة)
كما فى قوله وانما يفسره الشارح به ليكون اشارة الى جواب الفاضل الهندى للاشكل
الذى اورده الشارح الرضى بان التعريف غير شامل للواحد والاثنين لانهم لم يصنعا
لكمية الآحاد بل لكمية الواحد او الاثنين فاجاب عنه الفاضل الهندى بان المراد
من الآحاد اعم من ان تكون منفردة او مجتمعة فتشمل الواحد والاثنين ثم ذكر
الشارح المعنى المراد من الاشياء والآحاد والكمية فقال (فالاشياء) اى المراد
بالاشياء (هى المعدودات) كرجل ورجلان ورجال (وآحادها) اى المراد
بآحاد الاشياء (كل واحد واحد منها) اى من الاشياء (وكمية الآحاد) اى المراد منها
(ما) اى لفظ (يحجب به) اى بذلك اللفظ اذ اسئل عن واحد واحد وعن اكثر
وقوله (من واحد) متعلق باكثر وقوله (من تلك المعدودات) ظرف مستقر صفة
لواحد وقوله (بكم) متعلق بسئل يعنى اذ اسئل بكم عن واحد واحد اى على حدة
منفردة او سئل عن اكثر من الواحد الذى هو من تلك الاشياء المعدودات حال كونها
مجتمعة وهذا هو المراد من الآحاد (والالفاظ الموضوعه) اى المراد من الالفاظ
الموضوعه (بازاء تلك الكميات) نحو واحد واثنان وثلاثة (بان يكون) اى بطريق
ان يكون (كل واحد منها) اى من تلك الالفاظ (موضوعا لكمية واحدة منها)
اى من تلك الآحاد وقوله والالفاظ الموضوعه مبتدأ وقوله (اسماء العدد) خبره
يعنى المراد باسماء العدد هى تلك الالفاظ ثم بين الشارح بالصراحة دخول الواحد
فى التعريف فى اصطلاح النحاة فقال (فالواحد) اى لفظ الواحد (موضوع
لكمية آحاد الاشياء اذا اخذت) اى اذا اخذت الآحاد (منفردة فاذا سئل) اى
فعلى هذا اذا سئل (عن معدود منها) اى من الاشياء (بكم هو) اى بكم آحاد
هو (يحجب بالواحد) ان كان شيئا واحدا هذا اذا اخذت منفردة واما اذا اخذت
بجتمعة فينبها بقوله (والاثنين) اى لفظ الاثنين مثلا (موضوع لكميتها)
اى لكمية آحادها (اذا اخذت) اى تلك الآحاد حال كونها (مجتمعة متكررة
مرة واحدة) فانه اذا تكرر الواحد مرة حصل الواحدان فيقال اثنان (فاذا سئل
عن معدودين يحجب بالاثنين وهكذا الى ما لانهاية له) يعنى اذا تكرر الواحد مرتين
يحجب بالثلاثة واذا تكرر ثلاث مرات يحجب بالاربعة وقس عليه ما فوقها (فظهر
من هذا التقرير ان لفظ الواحد والاثنين داخلان فى هذا التعريف لانهما
من اسماء العدد فى عرف النحاة وان لم يكونا) اى الواحد والاثنان (عند بعض اهل

الحساب من العدد) يعنى انهما داخلان عند بعض اهل الحساب وغير داخلين
 عند بعض والاثنان داخل عند بعض دون الواحد والخاص ان فى دخولهما
 وعدم دخولهما ثلاثة مذاهب الاول انهما داخلان فى اسماء العدد وهذا
 مذهب النحاة لا يطابقهم على عددهما فى الاصول كما سأتى والثانى انهما ليسا
 من اسماء العدد دلان العدد عندهم هو نصف مجموع الحاشيتين اى الطرفين
 فالواحد ليس له الاحاشية واحدة وهو الاثنان فالواحد ليس بعد دلان لعدم
 الحاشيتين والمالم يكن الفرد الاول وهو الواحد عدداً ينبغي ان لا يكون الزوج
 الاول وهو الاثنان ايضاً عدداً وهذا هو مذهب بعض اهل الحساب واشتات
 ان الواحد ليس بعدد لعدم صدق تعريف العدد عليه ولكن الاثنان عدد
 لان العدد عند ذلك البعض ما يقع نصف مجموع الطرفين فاحد طرفى الاثنان
 هو الواحد وطرفه الآخر هو الثلاثة فالواحد مع اثلاثة اربعة وهو مجموع
 الحاشيتين فالاثنتان نصف الاربعة التى هى مجموع الحاشيتين فيكون عدداً
 وهذا هو مذهب بعض اهل الحساب فحصل ان الواحد ليس بعدد عند
 اهل الحساب اتفاقاً والاختلاف فى الاثنان عندهم وقول الفاضل الشارح
 ينطبق على المذهب الثانى كما اشار اليه العصام ولما توهم ان تعريف اسماء العدد
 صادق على مثل رجل ورجلين لكونهما موضوعين للكمية فى الجملة مع
 ان امثالهم ليست من العدد اراد الشارح ان يبين التعريف المذكور بحيث
 يدفع منه هذا التوهم فقال (ولما كان المتبادر من هذه العبارة) اى من قوله
 ما وضع للكمية الخ (ان نفس الكمية) اى من غير ان ينضم اليها شئ آخر
 من بيان الجنس وغيره (هى) اى نفسها (الموضوع له) فقوله هى ضمير فصل
 لقصر الموضوع له على نفس الكمية فالقصر فيه قصر افراد اضافى والبه
 اشار بقوله (من غير اعتبار معنى آخر معه) يعنى به معنى الجنسية فان المعنى الموضوع
 فى نحو رجل ورجلين مركب من الكمية وجنس الرجالية فيكون الرجل مثلاً
 موضوعاً على رجل واحد والرجلان موضوعين للعدد والجنس معاً فلا يكون
 موضوعاً للكمية فقط بل تكون دلالة عليها باضمين لمختلف وضع اسماء العدد
 فالكمية فيها هى الموضوع له وقوله (لانتقضى التعريف) جواب لما تلى فيجئ
 لا تنقضى تعريف اسماء العدد معنا (مثل رجل ورجلين) هذا مثل لكون المعنى
 الاخر جنساً (وذراع وذراعين) هذا مثل لكونه مساحة (ومن ومنين)
 هذا مثال لكونه مقدارا مخصوصاً فان هذه المذكورات وان وضعت للكمية
 لكنها لم توضع للكمية فقط بل وضعت لهما مع اعتبار معنى آخر (حيث لانفهم)
 اى لانها لا يفهم منها اى من هذه الكلمات (الوحدة والاثنيتية فقط) بل يفهم

منها معنى آخر وكل شئ شأنه كذلك ليس بداخل في تعريف اسماء العدد (اصولها) (اي اصول اسماء العدد) هذا تفسير للضمير (التي يتفرع منها) اي من تلك الاصول (باقيها) اي باقى اسماء العدد هذا تفسير للاصول بان المراد بها ههنا ما يتفرع عليه الغير يعنى انها ما تقابل الفروع لا المراد بها معانيها الاخر وقوله (اما بالحق تاء التأنيث) الخ تفصيل للفروع ببيان اسباب تفرعها من الاصول يعنى انها يتفرع منها اما بسبب الحاق تاء التأنيث (كو) واحدة واثنان (لان اصلهما واحد واثنان) (او باسقاطها) اي واما يتفرع باسقاط تاء التأنيث (كن ثلاث الى تسع) فان اصولها ثلاثة الى تسعة (او بالثنية) اي يتفرع منها بسبب جعل ذلك الاصل ثنية (كأثنين والفين) فان اصل الاول مائة واصل الثانى الف (او بالجمع) اي ما يتفرع بجعله جمعا حقيقة (كمئات والوفو) مشابهة نحو (عشرين) واخواته (او بالتركيب) اي او يتفرع منها بسبب كونه مركبا من اصلين (اضافيا كان) اي سواء كان ذلك التركيب تركيبا اضافيا بان يكون احد الاصلين مضافا الى الآخر (كمئات ثمانية) فانه تركيب اضافى حيث اضيف فيه الثلاث الى المائة (او متراجيا) بان لا يكون بينهما نسبة من الاضافة او العطف (كخمسة عشر) فانه مركب من الاصلين اللذين ليس احدهما مضافا او معطوفا في الحال وان كان الثانى معطوفا في الاصل (او بالعطف) اي او يتفرع منها بسبب عطف احدهما على الآخر (كخمسة وعشرين) لان هيتيها الاجتماعية التي لها وحدة اعتبارية فرع لكل جزء من الخمسة مفردة ومن العشرين كذلك فقوله (اثنان عشرة كلمة) حبر لقوله واصولها يعنى ان اصول العدد هذه الكلمات وقوله (واحد الى عشرة) اما بدل من اثنا عشرة او خبر للمحذوف اي هي لفظ واحد منهما الى عشرة او مع العشرة يعنى واحد اثنان ثلاثة اربعة خمسة ستة سبعة ثمانية تسعة عشرة فهذه عشر كلمات (و) الحادى عشر منها (مائة و) الثانى عشر (الف) قال في الامتحان فان قل لا امتداد في ثلاثة فلا انتهاء وانه يلزم ان يخرج عشرة من الحكم لعدم تناول صدر الكلام له على سبيل القطع كقوله تعالى ثم اتوا الصيام الى الليل وانما الدخول في تناول القطعى كقوله تعالى وايدىكم الى المرافق قما تقدير الكلام وثلاثة والزائد عليها اليها فلا امتداد والتناول قطعان فتكون العاية لاسقاط ما وراءها لالمد الحكم اليها الذي هو حكم عدم تناول القطعى الملابس انتهى واقول هذا السؤال والجواب اشارة الى المسئلة الاسولية وهى ان الغيبة قد تكون داخلية في المعنى وقد لا تكون فان كانت الممتدة زائدة صحادة للمعنى كقوله تعالى وايدىكم الى المرافق لان اليد تطلق من رؤس

الاصابع الى العضدين فالمرافق داخله في اليد فتناول اليد اليهم فتكون المرافق
 داخله وان كان الممتد منقطعاً كالنهار المنقطع عند الغروب فلا يتجاوز بحيث
 يتناول الليل كما في قوله تعالى اتوا الصيام الى الليل فلا تدخل الغاية فيها فالسائل
 بنى سؤاله على اسماء العدد من قبيل التي فاعترض بخروج العشرة وانجيب
 اجابه بناء على ان اسماء العدد من قبيل الاول لان الزائد يتناول ما فوق العشرة
 فالعشرة داخله فيه كما في المرافق وقد اشرفنا اليه في تفسير تم شرح المصنف
 في بيان كيفية تفريع كل فرع منها على اصوله فقال (تقول) ولما كان هذا القول
 من المصنف مجملاً اراد الشارح ان يفصله بقوله (في الاعداد) الظاهر انه
 بكسر الهمزة على انه مصدر اعد لانه الملائم لما يكون ظرفاً له وهو تقول فانه
 فعل المخاطب والاعداد يناسب ان يكون كذلك لانه يفتحها على انه جمع العدد
 يعني انك تقول حين قصدت استعمال كل منها حال كون تلك الكلمة (مذكرة
 ومؤنثة ومفردة ومركبة ومعطوف) (واحدان) (في المفرد المذكور وتثنيته)
 اي الواحد في المفرد المذكور والانسان في ثنية المذكور (واحدة اثنتان
 او ثلثان) (في المفرد المؤنث وتثنيته) يعني ان الراحدة في المفرد المؤنث واحد
 اللفظين وهما اثنتان وثلثان في ثنية المؤنث وقوله (على ما هو القياس)
 اشارة الى ان هذه اللفاظ خارجة عن القاعدة وهي ان ذوات التاء للمؤنث والمجرد
 عنها للمذكر فيكون المجرد منها اصلاً وما يات به فرعاً (وتقول) اي فيما زاد على
 الاثنين على خلاف القياس يعني انك تقول (في المذكر) (ثلاثة الى عشرة) يعني
 ثلاثة اربعة خمسة ستة سبعة ثمانية تسعة عشرة حال كون كل منهم ملازمة
 (باتاء) وقوله (لجماعة المذكر) اشارة الى تصحيح دخول اتماء فيها وهو كون
 اثنائه وما فوقها جمعاً مذكراً فانت كلها باتاء (اعتباراً لتأنيث الجماعة نحو
 ثلاثة رجال الى عشرة رجل) وثلاث الى عشرين فقول ثلاث بالرفع على الحكاية
 منصوب محلاً على انه معطوف على ما قبله والاضافة ركناً في المعرب لانه زائد
 اي ثلاث اربع خمس ست سبع ثمان تسع عشر حال كون كل منهم (بدونهم)
 اي بدون التاء (لجمع المؤنث فرقا بين المذكر والمؤنث) يعني وان تدرت اتماء فيها
 مع ان كلها للمؤنث ليحصل الفرق بين المذكر الذي اتى باتاء وبين المؤنث لان
 المذكر لما كان اصلاً اتى باتاء لما سبق فيجب ان يفرق بينه وبين ما يفرع عليه
 من المؤنث فذلك لفرق يحصل بتركها (نحو ثلاث امرأة وعشرين نسوة
 ولم فعل الامر) يعني وانما لم فعل الامر (بالعكس) بل يكون مذكراً غير اتماء
 ومؤنثه بها كما هو القياس (يكون المذكر اسق) اي من المؤنث فاذا كان ما هو
 اسق في الاعتبار غير اتماء يكون مؤنثه باداء اثبت كما كان في نحو ناسرة ناصرة

والواحد والاثنان واذا كان مذكراً بالبناء يكون مؤنثه بحذفها والاولا صل ههنا بعكس السابق يعنى ما بالبناء اصل وما بتركها فرع ثم شرع المصنف فى بيان احوال ما فوق العشرة فقال (و) (تقول اذا جاوزت عشرة) قدره الشارح كذا الاشارة الى ان قوله (احد عشر) وما بعده مفعول لمقدر وهو تقول يعنى اذا جاوزت العشر تقول احد عشر (اثنا عشر) (فى المذكر) اى اذا كان معدوده وتسمية مذكرا فانها بحذف الالف فى احدى وبحذف التاء فى اثنا وبحذفها فى الجزء الثانى ايضا (نحو احد عشر رجلا واثنا عشر رجلا) (احدى عشرة عشرة اثنى عشرة اثنى عشرة) اى وتقول كذا بزيادة الف التأنيث فى الاول وبزيادة اثناء فى اثنا واثنا عشر وبزيادة التاء فى الجزء الثانى (فى المؤنث) اى اذا كان معدوده مؤنثا (نحو احدى عشرة امرأة) حال كونها (على الاصل) اى على القاعدة الجارية ثم بين تلك القاعدة بقوله (بذكر المذكر) كفى فى الاولين (وتأنيث المؤنث) كما فى الاخيرين قوله (وغير الواحد) جواب لما يرد عليه من ان الاحد ليس من الاصول بل المذكور فيها هو الواحد فاجاب عنه بان اصل الاحد هو الواحد واصل الاحدى هو الواحدة لكن الواحد غير (الى احد والواحدة) غيرت (الى احدى للتخفيف) ولا يستعمل الاحد ولا الاحدى الا فى التركيب كما سبق فى احد عشر واحدى عشرة او مضافين نحو احدى واحدا هن ولا يستعمل واحد وواحدة فى التركيب الا قليلا وايضا تحذف التون فى اثنان واثنان واثنان حين التركيب وفى العصام ان اصل الاحد وحد على وزن حسن صفة مشبهة من وحد يحد قلبت واوه الفاء على سبيل الشذوذ عند الجمع وفى احدى كذلك عند غير المازنى واما عند قلبت الواو المكسورة فى الاول قياسا كالمضمومة (و) تقول (ثلاثة عشر الى تسعة عشر) يعنى اربعة عشر وخمسة عشر وستة عشر وسبعة عشر وثمانية عشر وتسعة عشر ببناء فى الجزء الاول وبحذفها فى الجزء الثانى يعنى تقول كذا (فى المذكر نحو ثلاثة عشر رجلا) وقوله (ثلاث عشرة الى تسع عشرة) معطوف على قوله ثلاثة عشر بالمعطف المقدر يعنى وتقول كذا (فى المؤنث نحو ثلاث عشرة امرأة) وكذا ما فوقها من اربع عشرة وخمس عشرة وست عشرة وسبع عشرة وثمانى عشرة وتسع عشرة حال كون كلها بحذف التاء فى الجزء الاول وبإثباتها فى الجزء الثانى (ابقاء) اى لقصدا لبقاء (الجزء الاول فيها) اى فى النوعين المذكورين من ثلاثة عشر وثلاث عشرة (بحال) اى ابقاء مع حاله التى كان عليها (قول التركيب) وحال الجزء الاول قبل التركيب كون مذكراً بالبناء ومؤنثه بتركها وهكذا يجعل بعد التركيب بان يكون بغير تاء فى المؤنث لانهما لما نزلتا من اسم واحد صار آخر

الاول كانه وسط الكلمة فصار ذلك الآخر محفوظا عن التغير ثم اراد ان يذهب على
 توجيه كون الجزء الثاني بترك التاء في المذكر وبإبقاءها في المؤنث فقل (وتذكير
 الثاني) اى جعل الواضع الجزء الثاني وهو عشر بغير التاء كما هو الاصل (كراهة
 اجتماع التأنيثين) اى كراهة ذلك الواضع لاجتماع ادائى تأنيث (من جنس
 واحد) بان يكونا تاء (فيما) اى فى المركب الذى (هو كالكلمة الواحدة) يعنى
 ان تركيب ثلاثه عشر مثلا وان كانتا كلمتين لكنهما لمسا اعتبارا واحدا كانا
 كالكلمة الواحدة وحدة اعتبارية بخلاف احدى عشرة يعنى ان اجتماع التأنيثين
 من جنس واحد كذلك انما يلزم فى المذكر واما احدى عشرة واثننا عشرة
 او كذا اثننا عشرة فلا يلزم فيهما هذا المحذور فان التأنيث فيهما اى فى كل
 من احدى واثننا مع العشرة من جنسين فان الجزء الاول فى احدى عشرة مؤنث
 بالالف والثاني باناء فيكونان من جنس واحد ولما كانت علامة ترك التاء فى الجزء
 الثانى لزوم اجتماع التأنيثين اورد عليه بان الجزء الثانى فى احدى عشر واثننا عشر
 بغير تاء ايضا مع عدم اجتماع التأنيثين فيهما ما عا جاب عنه بقوله (واما تذكرة انى)
 اى تذكرة الجزء الثانى (فى احدى عشر واثننا عشر فمحمول) اى فلبس الاحتراز
 عن المحذور المذكور بل تذكره فى التركيبين محمول (على التذكير) اى على تذكرة
 الجزء الثانى (فى ثلاثة عشر) لكونه من نوع واحد ثم اورد على قوله من
 جنسين بان يقال ان كون التأنيثين فى احدى عشرة من جنسين محمول لكن
 كونهم فى ثلثة عشر من جنسين محمول لانهم من جنس واحد لكون كل منهما تاء
 فاجاب عنه باثبات المقدمة المبنوعة فقال (والفاء فى ثناتان) ليست اداة التأنيث
 بل هى (بدل من لام الكلمة) لان اصله ثنوا فاذا كانت كذلك (فلم يتمحض)
 اى ذلك التاء (للتأنيث) اى لم يكن ذلك التاء لمحض التأنيث بل هو مشوب بين البدلية
 والتأنيثية (وانذا) اى واعلم كونه لمحض التأنيث (حكمه اعليه) اى على
 هذا التاء (بانه) اى بان تأنيثه (جنس آخر من التأنيث) مخفف لساير الاجناس
 من التاء التى لمحض التأنيث ومن الالف كذلك وفطره الواو التى فى اواخر الاسماء
 الستة نحو ابوك فانها ليست لمحض الاعراب ولا تمحض جوهر الكلمة ولما اورد
 عليه التقص بان يقال ان اتاء فى اثنتان للتأنيث لامع البدل لان البدل من لام
 الكلمة هى الهمزة التى للوصل فى اول الكلمة فمورد المحذور وهو اجتماع
 علامتى التأنيث من جنس واحد اجاب عنه بقوله (وفى ثناتان) اى والتاء فى كلمة
 اثنتان (وان كانت للتأنيث) اى لمحض التأنيث لامع البدلية (الا انها) اى لكن
 تلك الكلمة (حلت على ثناتان) فى ابقاء التاء هذا ما افاده الشارح وقال صاحب
 الامتحان وتاء ثناتان واثنتان لما لزمنا الوسط لعدم مفرديهما وكاتبا بدلين من لام

السكامة وهجرة الوصل الابتداء لا للتعويض كالتا كجنس آخر انتهى حاصله
 عدم التفريق بين ثنتان واثنتان في هذا الحكم ثم اراد ان ينفه على وجه اتيان التاء
 في المؤنث فقل (واما تأنيث الجزء الثاني) اي الجزء الثاني وهو عشرة (في المؤنث)
 اي في نحو ثلاث عشرة امرأة فثابت (فلانه) اي السنان (لما وجب تذكير ضمير المذكر)
 وهو حذف التاء من الجزء الثاني في المذكر يعني في ثلاثة عشر رجلا (لما عرفت)
 من كراهة اجتماع علامتي التأنيث من جنس واحد فبقا هو كالكلمة الواحدة
 (وحب تأنيث) اي تأنيث الجزء الثاني بالتاء (بالمؤنث) في نحو ثلاث عشرة امرأة
 (لا لتعريفه) (وهو) اي المانع المسمى (عدم الفرق بين المذكر والمؤنث) يعني انه
 لم يسبق ان قلنا حذف التاء من آخر العشرة في المؤنث اذا استعملت مفردة هي
 الفرق بين المذكر الذي بالتاء وبين مؤنثه لانه ذاقيل عشرة نسوة بالتاء لم يحصل
 الفرق بينه وبين عشرة رجال فحذفت التاء في مذكره ليحصل ذلك الفرق واما
 اذا ركبت العشرة مع ثلاثة ونحوه فقيس في المذكر ثلاثة عشر وفي المؤنث
 ثلاث عشرة فقد حصل الفرق بينهما لان الجزء الاول بالتاء في الاول وبتركها
 في الثاني ولما حصل الفرق الذي هو انتفاء عدم الفرق وجب تأنيثه بناء على
 القاعدة ثم اراد المصنف ان يبين اختلافا في شين عشرة من الكسرة والاسكان
 بين تميم والحجاز فقال (وتميم) اي قبيلة تميم (تكسر الشين) بضم التاء من
 الاكسار اي يجعلها مكسورة بار تبدل فتحتها الى الكسرة وانما زاد الشارح قوله
 (عند التركيب) الاحتراز عن الانفراد لانه لا خلاف في فتحتها وقيد المصنف
 بقوله (في المؤنث) الاحتراز عن المذكر فانه لا خلاف فيه ايضا وتفسير الشارح
 بقوله (اي من عشرة) لبيان محل الشين وقوله (تحرزا) عليه لقوله تكسر يعني
 ان تلك القبيلة يبدلون فتحمة الشين من عشرة الى الكسرة ليحصل التحرز عن
 احدا الامرين اما (عن توالي اربع فتحات مع نقل التركيب في احدى عشرة واثننا
 عشرة) لانه اجتمعت في كل منهما اربع فتحات وهي فتحمة العين وفتحمة الشين
 وفتحمة الراء وفتحمة التاء (او) التحرز عن توالي (خمس فتحات في ثلاث عشرة
 الى تسع عشرة) فانه اجتمع في كل من التركيب التي ابتداءؤها ثلاث عشرة وانتهائها
 تسع عشرة خمس فتحات متواليصة وهي فتحمة ما قبل العين وفتحمة العين وفتحمة
 الشين وفتحمة الراء وفتحمة التاء (والحجزيون يسكنونها) اي يخففون فتحمة
 الشين باسكانها لا بكسرها (وهي) اي لغة الحجازيين هي (اللغة الفصحى)
 كما ورد به في القرآن في قوله تعالى وقطعناهم اثنتي عشرة اسباطا يسكنون الشين
 في القراءة المتواترة وان قرئ بكسرها في السواد وقوله (لان السكون) متعلق
 بقوله يسكنونها يعني انما اختار الحجازيون الاسكان في التخفيف دون الاكسار

لان السكون (اخف من الفتحة) بالنسبة الى الكسرة فانها وان كان مفيدة
 في دفع المحذور لكنها ليست اخف من الفتحة بل الامر بالعكس ثم شرع المصنف
 في بيان العقود الثمانية يعني فيما زاد على تسعة عشر من الاعداد ثم اشار الشارح
 بقوله (و) تقول الى ارقوله (عشرون) معطوف بعاطف مقدر على ما قبله
 من مفعول تقول يعني وتقول فيما زاد على تسعة عشر عشرون (واخواتها)
 اى اخوات كلمة عشرون من العقود الثمانية ولم يظهر الاعراب في كلمة اخواتها
 المعطوفة على عشرون ولم تكن النسخة التي رويت عن المصنف مضبوطة
 احتمل الاعراب في اخواتها ان تكون بالضمه رفعا وبالكسرة نصبا وجرا لكن
 الجر على تقدير الكسرة ليس بصحيح لكون المتبوع غير محتمل للجر قعين الضمة
 رفعا والكسرة نصبا وما اختاره الفاضل الهندي هو الاول على ان يكون
 اخواتها مبتدأ وخبره محذوف اى واخواتها مثلها فالجمله حينئذ معترضة
 ولما كان الاعراب المختار عند الشارح هو النصب بالعطف على ما قبله اشار
 الى ما اختاره على خلاف الهندي فقال (بكسر التاء) يعني ان لفظ اخوات
 ينبغي ان يكون بكسر التاء ثم انه لما كانت كسرة التاء في جمع المؤنث السالم
 مشتركة بين النصب والجر بينه بقوله (لانه منصوب) يعني ان كونه بكسر التاء
 لكونه منصوبا لا يجزوا ثم بين المعنى الذي افترض النصب له بقوله (بالعطف
 على عشرون) اى نصبه بسبب كونه معطوفا على عشرون (المنصوب) اى الذي
 نصب (محلا بجمولية القول) بسبب كونه مفعولا للفظ تقول المقدر المعطوف
 على لفظ تقول الذي في كلام المصنف حيث صدر به اعلم انه انما يصح ان يجعل
 عشرون وما عطف عليه مفعولا للقول اذا كان القول بمعنى الذكر لان مفعول
 القول ههنا مفرد وهو لفظ عشرون ومفعول القول يكون مريبا لكون القول
 بمعنى المركب كذا قيل في بعض الحواشي ثم فسرت الاخوات بقوله (وهى
 ثلاثون واربعون وخمسون الى تسعين) اى منتهيا الى تسعين يعني به ستون
 وسبعون وثمانون ولما كانت تلك العقود مشتركة بين المذكر والمؤنث نبه المصنف
 عليه بقوله (فيهما) (اى) تقول كذا (في المذكر والمؤنث) حال كون ذلك اللفظ
 (من غير فرق) في اللفظ بان يزداد فيه حرف في المؤنث او ينقص كما يفرق في غيره
 ثم نبه على اصطلاح آخر فبد بقوله (وهى عقود ثمانية) يعني كما يقال لهذه
 الالفاظ انها اخوات عشرون يقال لها ايضا عقود ثمانية مع ضم عشرون لها
 وايضا يقال لها بابنوع عشرون وباب عشرون كما هو المذكور في متن الامتحان
 ثم شرع المصنف في بيان احوال الاعداد التي بين العقود المذكورة وفسره
 الشارح ايضا بقوله (وتقول فيما زاد على كل عقد من تلك العقود الى عقد آخر)

للتنبيه على ان قوله (احدى وعشرون) معطوف بعاطف مقدر على لفظ عشرون
 وقيده الشارح بقوله (في المذكر) لانك تقول احدى وعشرون بتجريد الجزء الاول
 من علامة التأنيث في المذكر وتقول (احدى وعشرون) بالحقائق التأنيث
 بالجزء الاول (في المؤنث) وقوله (ولما غير الواحد والواحدة) الخ بيان من الشارح
 لنكتة في تغيير المصنف لعبارة ههنا حيث لم يقل مثل ما سبق من ذكر ابتداء
 عدد في كل نوع وانتهائه حيث قال احدى عشر الى تسعة عشر ولم يكنف
 ههنا بذكر الانتهاء بقوله الى تسعة وتسعين بل زاد قوله ثم بالعطف فاحتاج
 الى نكتة الزيادة ههنا وهي انه لما غير الواحد الى لفظ احدى وغير الواحدة الى لفظ
 احدى (ههنا) اى في استعمالهما مع احدى العقود الثمانية حال كون كل منهما
 مفردا (بدون التركيب) اى بدون ان يكون كل منهما جزءاً من التركيب بخلاف
 نوع احدى عشر واحدى عشرة فان تغيير الواحد الى احدى والواحدة الى احدى
 كان في حال التركيب لافى حال الانفراد وقوله (لان المعطوف) الخ علة لتغييرهما
 ههنا مع كونهما غير مركبين يعنى انما غير ههنا مع عدم التركيب بالفعل لكون
 المعطوف وهو عشرون مثلاً (والمعطوف عليه) وهو احدى واحدى وان لم يكونا
 مركبين بالفعل لكنهما مركبان بالقوة لكون اجتماع المعطوف مع المعطوف عليه
 (في قوة التركيب) وقوله (لم يكن استعمالهما) جواب لما (بالعطف)
 يعنى انه لم كانت حال كل واحد من لفظ الواحد ولفظ الاحدى مخلفة لحال
 غيرهما مما استعمل مع العقود المذكورة من الاتحاد بسبب التغيير لم يكن استعمال
 لفظي الواحد والاحدى حال كون استعمالهما بعطف العقود عليهما وقوله
 (على صورة) متعلق بالاستعمال والصورة مضاف الى (لفظ) الذى هو مضاف
 الى (ما تقدم) يعنى انهما لم يستعملا في حال العطف على صورة لفظ الاعداد
 الذى تقدم استعمالا مثل استعماله (بعينه) اى بعين ما تقدم من كون مذكرهما
 باناء ومؤنثهما بحذفها (فلذلك) اى فليكون استعمال هذين التركيبين
 من احدى وعشرون واحدى وعشرون مخالفا لاستعمال ما فوقهما (لم يدرجهما)
 اى لم يجعل المصنف هذين التركيبين مندرجين (في قاعدة العطف بلفظ ما تقدم)
 كافي ثلاثة عشر للمذكر باناء وفي ثلاث عشرة للمؤنث بحذفها فان قاعدة العطف
 على ما سيجي ان العقود الثمانية اذا عطف على الزائد يستعمل ذلك الزائد
 على القاعدة المتقدمة اعنى انه باناء للمذكر وبحذفها للمؤنث (بل) اى بل
 المصنف (خصهما) اى قصر تلك القاعدة (بما عداهما) اى بما عدا احدى
 وعشرون او احدى وعشرون ولم يكنف بقوله احدى وعشرون الى تسعة
 وتسعين بل توسط بعد ذكرهما بذكر حكم اما عداهما (فقال) (ثم بالعطف)

قال العصام وللصرح بقوله احد وعشرون واحدى وعشرون نكتة اخرى
سوى ما ذكرها وهو انه اراد التنبيه على ان المراد بقوله ثم بالعطف بلفظ ماتقدم
عطف العقود على الزائد عليها فصرح بصورة العطف فقال بالعطف
لتبادر منه تلك الصورة ولهذا لم يصرح في مائة والف بصورة العطف المطلق
الاغم من عطف الاكثر على الاقل والعكس هذا على طبق ما ذكره الشارح
متابعة لما في حواشي الهندي اما على ما ذكره الرضى من ان عطف الاقل
على الاكثر جائز في الكل والعكس اكثر فلا تتم هذه النكتة انتهى كلامه وحاصل
هذه النكتة انه قال ههنا ثم بالعطف بلفظ ماتقدم بالباء وقال في المسئلة الآتية
ثم بالعطف على ماتقدم على للاشارة الى ان عطف الاكثر على الاقل مطابق
بصورة ماتقدم من نحو خمسة عشر حيث تقديم الاقل على الاكثر فيه واجب
فلا يعكس في المسئلة الآتية فيجوز فيها الوجهان بمعنى عطف الاكثر على
الاقل او عكسه والله اعلم فقوله ثم عاطفة وقوله بالعطف عطف على ما قبله
بحسب المعنى فكانه قال تقول هكذا ونقول هكذا ثم تقول بعطف احد هما
على الآخر كما استفيد من تفسير الشارح حيث قال (اى عطف تلك العقود)
من عشرين وثلاثين مثلاً (على الزائد) متعلق بقوله عطف اى على العدد الزائد
(عليها) متعلق بقوله الزائد اى الزائد على العقود من ثلاثة الى تسعة ولا يخفى
ان هذا التفسير يفيد انه لا يجوز عكسه ههنا كما هو في حواشي الهندي وتبعه
الشارح وقوله (كما شاذ ذلك الزائد) اشارة الى ان قوله (بلفظ ماتقدم) ظرف مستقر
حال من المعطوف عليه المفهوم من لفظ العطف وليس بصلة للعطف لانه
لو كان ظرفاً لغواً متعلقاً بقوله ثم العطف توهم ان ماتقدم من نحو ثلاثة واربعة
معطوف على العقود وليس كذلك بل الامر بالعكس كما عرفت بمعنى انك تقول
في هذا النوع فيما عدا المذكورين بعطف الاكثر من العقود على الاقل الزائد
عليها حال كون ذلك الزائد المعطوف عليه ملابساً بلفظ العدد الذى تقدم
كما هو المفهوم من تفسير الشارح بقوله (اى من اسماء العدد) وهذا بيان لما
المراد من قوله ماتقدم هو من اسماء العدد المذكورة من ثلاثة الى تسعة في المذكر
وثلاث الى تسع في المؤنث حال كونه (بعينه) وقوله (بغير تغيير) عطف
تفسير لقوله بعينه معنى المراد بكونه بعين ماتقدم انه لا يتغير بصورة اخرى
بخلاف الواحد والواحدة لانهما ليستا بصورة ماتقدم كما عرفت وانه على
القاعدة السابقة في كون اثنان بغير الاء في المذكر وبالاء في المؤنث وفي كون
ثلاثة وما فوقهما الى تسعة بعكسه كما فصله الشارح بقوله (فتقول اثنان وعشرون
في المذكر) اى تقول فـه كذا كما تقول فيما تقدم اثنا عشر فيه (و) تقول

اذا كان مستعملا في الموثث وانما وسط الشارح قوله الاصل للثنية على اصابة
 هذا الوجه بالنسبة الى اسكانها لما دل عليه قول المصنف حيث قال جاء فان
 دل هذه العبارة وتصديرها بجاء يدل على هذا وانما كان فتح الباء اصلا (الباء
 صدور الاعداد المركبة) اى اجزاءها الاولى من الاعداد التى تركبت من اخواتها
 وقوله (دلى الفتح) متعلق بالبناء (كثلاثة عشر) لان آخر الجزء الاول الذى
 في صدر التركيب معنى دلى الفتح وهو اثنا عشر لما بين ما هو فرع عقبه بقوله (وجاء
 اسكانها) (اى اسكان الباء) وانما عدل عن الفتح الذى هو الاصل الى الاسكان
 (لثقل المركب) اى لحصول التثاقل في هذا التركيب العددي (بالتركيب)
 اى بسبب كونه مركبا مع امكان اسكان آخر الجزء الاول لكونه ياء (كما) اى كما اسكن
 آخر الجزء الاول (في معنى كرب) يعنى كما ان التثاقل في معنى كرب يوجب
 اسكان الباء كذلك بجزءه فيما نحن فيه وانما فسرناه هكذا لما قال العاصم
 ان تشبيه ثمانى عشرة في اسكان بانها بتركيب معنى كرب انما هو في التثاقل علة
 للاسكان مع قطع النظر عن كونها دالة موجبة او صحيحة والا فلا يصح التشبيه
 لعدم القدر المشترك لان التثاقل في معنى كرب علة موجبة وفي ثمانى عشرة دالة
 صحيحة فان الاسكان واجب في الاول وجائز في الثانى ثم شرع في بيان الوجه الساذج
 فقل (وشدحدها) (اى حذف الباء) هذه النسخة التى بتقديم شد هي
 ما اختاره السرح واما النسخة التى اخذها الفاضل الهندى فهى وحدها
 بفتح النون شد فتكون الجملة حينئذ اسمية يعنى خرج حذف الباء في ثمانى عشرة
 حال كونها (بفتح النون) عن القياس وقوله (لانها اذا حذف الباء) علة لقوله
 شد يعنى انما شد فتح انون بعد حذفها لان الباء اذا حذفت في اواخر امثله
 (فالوجه) اى فالقياس (بقاء الكسرة كما في قولك جاءنى القاضى اذا حذفت
 الباء) اى للتخفيف وقوله (الا ان الدنى) الخ شروع في بيان وجه العدول
 ههنا عن القياس الدنى هو الكسر الى غير القياس الدنى هو الفتح يعنى انه وان
 كان اقياس ههنا بقاء الكسر لكن الوجه الدنى (يسوغ) اى يجوز (ذلك)
 اى الفتح (فيه) اى في لفظ ثمانى بعد حذف بانها (كونه) اى كون ثمانى
 (مركبا) اى مع عشرة لان زيادة الباء في آخره قبل في مثال القاضى منفردا
 لوجود سبب واحد من اسباب التثاقل لكن حدوث التركيب يكون سببا آخر له
 فزاد في ثمانى سبب على اصل السبب ولهذا عدل عن القياس (فروعى زيادة
 استنقاه فجعل) اى فلذلك الرعاية جعل (موضع الكسرة فتحة) ثم نقل ما ارتضاه
 الرضى بقوله (قال الشارح الرضى ويجوز كسرهما) اى كسر النون في ثمان
 عند التركيب مع العشرة (ليدل) ذلك الكسر (على الباء المحذوفة لكن الفتح

اولى) اى من الكسر (ايوافق) اى ذلك التركيب يعنى ثمان عشرة (اخوانها)
 من ثلاث عشرة وغيرها (لانها) اى لان اخواتها (مفتوحة الاواخر) اى
 مفتوحة او اخر اجزائها الاولى فى كلها حال كونها (مركبة مع العشرة) اعلم
 ان توجيه الشارح لكلام المصنف مخالف لما نقله عن الرضى يقتضى ان لا يجوز
 الكسر فى التون فانه يكون اصلا مرفوضا على ما يفهم من تقريره ولذا قال
 عصام الدين ان الشارح به بذلك على ان ما يتبادر من عبارة المصنف لا يرتضى به
 الرضى فان المتبادر من كلام الرضى ان حذف الباء مع الكسرة غير شاذ بل
 واقع من غير شذوذ انتهى ملخصا اقول والحق مع الرضى فان الشذوذ فى كلام
 المصنف راجع الى التقييد وهو قبح التون يعنى ان الشذوذ مجموع الحذف والفتح
 ولا يلزم منه ان لا يجوز الحذف مع الكسر على القياس ولذا قال فى الامتحان
 وجاز الحذف مع كسر التون وضرب مع فتحها والله اعلم (ولما فرغ من بيان
 حال اسماء الاعداد) تمهيد لقوله الاتي وبميز الثلاثة الخ وتنبه على ان مسائل
 التمييز غير مسائل اسماء العدد لكن لما كان بينهما نوع اتصال (شرع) المصنف
 (فى بيان حال ميراتهما) اى ميرات اسماء العدد بعد بيان احوال انفسها وهذا
 بيان وجه ذكر المير ثم تبينه على وجه الابتداء من مير الثلاثة ووجه ترك الواحد
 والاثنين فقال (وابتدا) اى انما ابتداء المصنف (من الثلاثة) اى من بيان حال
 مير الثلاثة (لانه) اى الشأن (لا بمير للواحد والاثنين كما سيصرح المصنف به)
 اى بعدم وقوع المير لهما (فقال) (ومير الثلاثة) متبها (الى العشرة)
 فى المذكر (والثلاث الى العشرة) اى فى المذكر (مخفوض) (اى مجرور)
 بحسب الاعراب (ومجموع) بحسب الكلمة وهو خبر بعد خبر وقوله (لفظا)
 اما حال من الضمير المستكن فى قوله بمجموع اى سواء كان ذلك الذى يكون ميرا
 مجموعا بحسب اللفظ (نحو ثلاثة رجال) فان لفظ الرجال فيه جمع فى اللفظ
 (او معنى) اى او كان مجموعا بحسب المعنى (نحو ثلاثة رهط) فان الرهط مفرد
 فى اللفظ وجمع فى المعنى لانه يطلق على ما دون العشرة من الرجال ثم بين الشارح
 وجه كونه مخفوضا مع ان الاصل فيه هو النصب فقال (اما كونه) اى اما وجه
 كون مير هذا النوع من العدد (مخفوضا) فتايت (فلانه) اى الشأن (لما كثر
 استعماله) اى استعمال مير هذا النوع من العدد فان استعمال العدد كثير مع
 ان احتياجه الى التمييز اشد وقوله (آثروا) بعد الهمة جواب لما سألوا
 (فبسر الجر التميز) وقدموه على النصب الذى هو مقتضى معنى التمييز لان الجر
 انما يكون (بالاضافة) والاضافة البقية (للتخفيف لانها) اى لان الاضافة
 تسقط التون والتونين او يحذف التون يحصل تخفيف فى اللفظ وهو المطلوب
 فيما كثر استعماله ثم شرع فى بيان وجه كونه مجموعا فقال (واما كونه مجموعا)

الذي هو في صورة المجموع لفظ (عشرين) منتهيا (الى تسعين) فانه يقال
فيها عشرين درهما فاذا لم يجز في المذكر السالم وصار مكرها في المؤنث السالم
(فاقتصروا) اي التميز (على المفرد) اي على افظ المائة دون المئين والمئات (مع
كونه) اي مع قطع النظر عن عدم جوازه او عن كراهته لان ما يجمع بالجمعين
لمد كورين يكون لافراده فائدة اخرى وهي كون المفرد (اخصروا) مر الجمع
ثم شرع في بيان حال مميز نوع آخر من اسماء العدد قوله (مميز احد عشر)
في المذكر منتهيا (الى تسعة وتسعين) ولما اکتى المصنف في ذكر مميز هذا النوع
لمذكره اضرب السارح بقوله (بل الى تسع وتسعين) لبيان ان مميز مؤنثه
كذلك يعني احدى عشرة اي تسع وتسعين (منصوب مفرد) مقوله منصوب
بالرفع خبر لقوله ومميز وقوله مفرد خبر ثم شرع السارح في بيان علل كل
من كونه منصوبا ومفردا فقال (اما نضاه) اي نصب المميز اما (في العقود)
الثمانية واما فيما بينهن من الاعداد المركبات اي في مجموعهن (لأنه) (ولم يرد
الاضافة) اي لانه مع اضافة مقود امتناعا عاديا الى تميزه حتى يكون
محرورة وانما تعددت الاضافة (اذ) اي لانه لا يستقيم تميزه في غير ذلك
في آخر كل من العقود (معها) اي مع الاضافة ولا بد من تميزه في كل
انها ليست بنون الجمع (ادهي) اي لان نون الواقعة في العقود المذكورة
وان لم يكن نون الجمع حقيقة حتى يمنع بقاءها مع الاضافة ولكنها (في صورة
نون الجمع) وقوله (ولا حدها) بالرفع معطوف على قوله بقاء النون اي ولا يستقيم
حذف النون ايضا بان تكون ذلك العقود مضافة الى تميزاتهم (اذ) اي لان
النون في اواخر العقود (ليست هي) اي النون المذكورة (في الحقيقة) اي
في نفس الامر (نون الجمع) حتى يجري فيها ما جرى في نون الجمع من الاحكام
فاذا امتنع اسفار المذكور ان تسمى بها مع غير الاضافة وتبين عدم
الاضافة امتنع الجزعين النص (واما في عراها) اي وما نصب المميز في عدد
العقود من الاعداد المركبة فيما بين العقود (لانه) (ولم يرد) (اي لا يرد)
اي جعلوا مكرها فيما بينهم (اي يصحروا) اي ان يجعلوا ثلاثة اسماء ادهي
اتميز والعدد ان للذان نصهما المركب اعددي (كالاسم الواحد) من
العددين لما تركبا جعل كلاهما واحدا فيكون الاسم الواحد بالوحدة الاعترافية
مركبا من اسمين فاذا اريد اضافة ذلك لمركب لم يرد ان يكون الاسم
او احدهما كاسم ثلاثة اسماء لانه حينئذ يكون تركبا مضافا بقوله (ولا رده عليه)
جواب للنقض الوارد على هذا الدليل بان هذا الدليل وهو جعل ثلاثة اسماء
كالاسم الواحد عينه حارفي التركيب الصحيح فيما بينهم وهو تركيب (خمس عشرة)

بإضافة خمسة عشر) الى كاف الخط سلب مع ان حكم المدعى مختلف وهو
صكر اهتهم لذلك الجمل فاجاب عنه بمنع الجريان بان يقول لا تسلم جريان
الدليل المذكور على هذا التركيب لان خمسة عشر ك ليست من قبيل جعل ثلاثة
اسماء كالاسم الواحد (لان المضاف اليه) الوقع (فيه) اى فى تركيب خمسة عشر ك
(لما كان) اى ذلك المضاف اليه (غير العدد) لكونه كاف الخطاب (لم يمتزج) اى
مع العدد المضاف (امتزاج ذلك المميز) اى امتزاجا مثل امتزاج المميز الواقع فى
خمس عشر رجلا الذى كرهوا اضافته اليه (فليزلم) اى اذا لم يمتزج ذلك مثل
امتزاج العدد مع ممبره لم يلزم منه المحذور المذكور وهو (صبرورة ثلاثة اشياء شيئا
واحدا) قوله (وانما جوزوا) جواب لما يرد على اصل الدعوى بانهم ان كرهوا امتزاج
المميز باعداد المركب يلزمهم ان يكرهوا ايضا اضافة ثلثمائة الى ممبره لانه مركب
ايضا من ثلاثة اسماء فاجاب عنه بانهم انما جوزوا تركيب (ثلثمائة امرأه مع
ان فيها) اى فى كلمة ثلثمائة (صبرورة ثلاثة اشياء) يعنى ثلاث ومائة وامرأة
(شيئا واحدا) اى اعتبار شي واحد وليس هذا التجوز لعدم المحذور المذكور بل
(ليترد) اى ليكون التركيب الذى تركب من لفظ المائة مع الثلاث مطردا
(بمائة امرأة) اى بالتركيب الذى ذكر فيه لفظ المائة مفردا ولا يخفى ان كراهة
شيء لعله لا ينافى تجوز لعله اخرى ثم شرع فى بيان وجه افراد ممبر هذا النوع
فقال (واما افراد فلانه) اى واما جعل ممبر هذا النوع مفردا فبني على كونه
منصوبا لانه (لما صار) اى المميز فى هذا النوع (منصوبا صار فضلة) لان النصب
علم المفعولية التى هى الفضلة فى الكلام (فاعتبروا افراده) اى افراد ذلك المميز
المنصوب (لتكون الفضلة قليلة) بسبب كونه مفردا لان المفرد اقل حروفا
من الجمع لفظا واقل معنى ايضا بخلاف كونه جمعا لانه اكثر حروفا من المفرد
غايبا واكثر معنى منه ايضا لكونه جمعا لثلاثة آحاد او اكثر فى كلمة واحدة وقال
العصام الطهران يكون لفظ قليلا مؤنثا لان موصوفه مؤنث ثم شرع المصنف
فى بيان احوال ممبر المائة والالف اللذين من الاصول فقال (وميمر مائة
والفو) (ميمر) (تثبتهما) اى تثنية المائة والالف يعنى به المائتان والالفان
(و) (ميمر) (جمع الف) (واما زاد الشارح لفظ الميمر فى الموضعين
اللاشارة الى ان قوله تثبتهما وقوله وجهه معطوفان على قوله مائة ولما غير المصنف
عبارته فى قوله وجهه حيث افرد الضمير فيه اراد الشارح ان يذكر
وجهه فقال (واما لم يقل) اى المصنف (وجههما) يعنى لم يقل
بتثنية الضمير (كما قال وتثبتهما) لانه لو قال كذلك لكان خلاف الواقع (لان

استعمال جمع مائة) وهو مثنى او مئات كما مر (مع مبرها) أى حال كون ذلك الجمع مستعملا مع المميز (فى الاعداد) أى فى باب الاعداد وهو ينفتح الهمزة جمع عدد (مرفوض) أى متروك ثم بين هذا المرفوض بقوله (فلا يقال ثلاث مئات رجل كما يقال) أى كما يجوز ان يقال (ثلاثة آلاف رجل) فانه لا يجوز فى الاول ويجوز فى الثانى هذا (بخلاف الثانية فانه يقال) أى يجوز ان يقال فى ثلثية المائة (مائتا رجل) بحذف النون لكونه مضافا وقوله (مثل الفارجل) بـصب المثنى على انه مفعول مطابق تشبيه لقوله يقال أى يجوز فيه ان يقال قولا مسائل فى الجواز لقوله الفارجل وقوله (مخفوض) خبر لقوله ومبر مائة وقوله (مفرد) خبر بعد خبره الظاهر من كلام المصنف والشارح ان هذا الحكم اعنى كونه مخفوضا مفردا على سبيل الواجب ولكن قال فى حاشية العصام ان مبر المائة قد يجمع مخفوضا فى نحو مائة رجال وقد يفرد منه وبما فى قوله * اذا عاش الفتى مائتين عاما * فقد ذهب للذاذة والفتاء * انتهى وانما افرد مبر هذا النوع (لانه) أى الشأن (لما كانت مائة والف من اصول الاعداد) كما عرفت فى صدر الباب (كالاتحاد) أى كما كانت الاتحاد العشرة من واحد الى عشرة من الاصول (ناسب) جواب لما أى لما اشتركا مع الاتحاد فى كونهما من اصول الاعداد ناسب (ان يكون مبرهما) أى مبر المائة والالف جاريا (على طبق مبرها) يعنى انه ناسب للاشتراك بينهما ان يكون مبر هذين اللفظين مطابقا فى الاحوال المبررة الاتحادا ولما اقتضت هذه المناسبة ان يكون مبرهما مجموعا مع انه لم يكن ذلك مخارا استدراك الشارح عنه بقوله (لكنه) أى وان كان المناسب ان يكون مبرهما مجموعا كالاتحاد لكنه ترك كونه مجموعا ههنا لانه (لما كانت الاتحاد) واقعة (فى جانب اقله من الاعداد والمائة والالف) أى وكانت المائة والالف واقعتين (فى جانب الكثرة منها) أى من الاعداد وقوله (اختبر) جواب لما أى لما كان بينهما فرق بوقوع الاتحاد فى جانب القلة و بوقوعهما فى جانب الكثرة جعل الفرق بينهما مخرا فى مبرهما ايضا بان يختار (فى مبرهما) أى فى مبر الاتحاد (الجمع لموضوع كثرته) بان يختار (فى مبرهما) أى فى مبر المائة والالف (المفرد الدال على اقله) وقوله (رعاية للتعادل) مفعول له لقوله اختبر أى اختبر ذلك نحصل الرعاية للتعادل المطلوب وهو ذكر مادل على الكثير فى موضع القليل وذكر مادل على القليل فى موضع الكثير ثم شرع المصنف فى بيان قاعدة يجوز فيها الوجهان فقال (واذا كان العدود) سواء كان مذكورا بطريق التمييز نحو ثلاثة اشخص او بطريق الموصوف نحو اشخاصا ثلاثة ولهذا التعميم لم يقل واذا كان المميز (مؤثرا واللفظ) أى وكان اللفظ (المعبر به عنه) أى الذى يعبر بهذا اللفظ عنه

(مذكر) وذلك المذكر (كلفه الشخص اذا عبرت به) اي اذا قصدت لتعبر به
(عن المؤنث) اي اذا قصدت التعبر عن مؤنث كامرأة مثلا بانها شخص
وقلت ها في ثلاثة اشخص في مقام ثلاث امرأة (او بالعكس) (بان يكون
المذكر والمذكر واللفظ مؤنثا) وذلك (كلفظة النفس اذا عبرت بها عن المذكر)
نحو رجل واقفا في قوله (فوجهان) جوابية لاذا وتفسير الشارح بقوله (اي
في العدد وجهان) اسارة الى ان قوله وجهان مرفوع على المبتدأ وخبره
محرف وحلته جوابية بقوله (تذكر) بل تعبر بالثلاث الى العشرة (والثاني
في رتبة اللفظ) اي في رتبة فصله لتسارح بقوله (ان شئت قلت ثلاثة
شخص واثني) اي وحل انت تريد بذلك للعدد (الثنائي) وانما في الثلاثة
على ذكره (عبارتي اي للثمنر) (باللفظ) وهو الشخص (وهو) اي
لاعتبر بلفظ (لاكثر في كلامهم) دون الاعتبار الآخر لان مراعاة جانب اللفظ
في الحكم المنفية اولى من عكسه (وان شئت قلت ثلاث اشخص) بحذف
اشياء في ثلاث كما هو شار لمؤنث فيه قلت ثلاث اشخص (اعتبارا بالمعنى
وكذلك ان شئت قلت ثلاث نفس وانت تريد الرجال اعتبارا باللفظ
وان شئت قلت ثمة نفس اعتبارا بالمعنى) لان معناه ادى يعبر به عند
دعوتهم وهو مشرع اصنف في بيان العدد ادى ليس له تمييز فقل
(ويروى واحد او وحدة) (ولا اشتر) (والثنان وثنان) وقوله (بمعين)
تسريه اسددة متعاقب قوله ولا يميز في كلام المصنف وقيد له من
سرح كرس اشارة الى ان قوله ولا يميز بصيغة المجهول محاذ معنى لا يورد يعني
لا يورد كل منهما ومنه جملة على الجمع لانه لو لم يكن محذورا لكان المعنى ان المذكورين
لا يقتصرون بغير قصد فاقوا هما على الاتهام وليس كذلك بل المراد ان تمييزهما
مقصودا كونه حصل ذلك المقصود من لفظهما ولذا قال (ولا يورد الواحد)
اي لفظ الواحد (مع ميمه) لعدم احتياجه اليه (فلا يقال) عطف على قوله
ولا يورد من قبيل عطف المفصل على الجملة يعني لا يقل على تقدير ايراد المميز
(واحد رجلا ولا اثنين معد) اي ولا يورد لفظ اثنان ايضا مع ميمه (كما يقال اثنان
رحمين) ثم اراد ان يذكر حالهم اذا ارادوا ان يدركوا هذين العددين مع بيان
حسبهم فقل (ليذكر) اي اهل السار (ما) اي اللفظ الذي (يصح) ذلك
اللفظ (اي يكون تمييزا لهما) اي للواحد والاثنان (على تقدير) اي على قصد
(ذكر المميز) الذين للجنس (معهما) اي مع الواحد والاثنين (ويطرحون)
اي يتركون (الواحد والاثنين) اذا قصدوا ذكر اللفظ الصالح للتمييز فيقولون
رجلا حيث امر وحده رحسة من هذا اللفظ ويقراءن رجلا حيث عرف
تمتد ورحسة منه وهو (اثنان) اي على انه مقبول له قوله ولا يميز

وعله اعدم اراد تميزهما معهما يعني انما لا يميزان لحصول الاستغناء (بلفظ تميز)
وانما قصره الشارح بقوله (اى الصالح) ليكون اشارة الى ان المراد بلفظ تميز
المستغنى به هو التميز بالقوة لا التميز بالفعل بمعنى ما من شأنه (لا يكون تميزا على
تقدير ذكره) اى ذكر ذلك اللفظ الصالح (معهما) اى مع لفظ الواحد والاثنين
بمعنى انه ليس مذكورا معهما بالحقيقة بل اذا قدر ذكره معهما يكون صالحا
للتمييزية لو حود رفع الابهام عنهما فيه وقوله (الدال) صفة اخرى للتمييز
اى اللفظ الذى يدل (بجوهره) اى بحروفه الاصلية (على الجنس و) يدل
(بصيغته على الوحدة) فى نحو رجل (او) على (الاثنيتية) فى نحو رجلان
فحيث يكون لفظ الرجل والرجلين اللذين هما التمييزان المستغنيان
(عنهما) (اى عن الواحد) اى عن ذكر الواحد بعد ذكر مembre (اذا كان
التمييز) اى هذا اذا كان التميز (مفردا و) مستغنيا (عن الاثنين) اى عن ذكر
لفظ الاثنين وهذا (اذا كان) التميز (مثنى) ومنهما المصنف بقوله (مثل
رجل ورجلان) اى مثال التمييز المستغنى به عن لفظ لواحد لفظ رجل وعن
لفظ الاثنين لفظ رجلان وقوله (فان من صيغة رجل) دالة لصحة التسليل بها
ومن متعلق بقوله (بفهم الجنس) يعنى يصح التسليل بـ رجل ورجلان فانه يفهم
من صيغة رجل الجنس الذى هو الرجولية كما هو مدلول جوهره (و) يفهم ايضا
من كونه واحدا (الوحدة) التى هى مدلول صيغته هذا فى لفظ الرجل واما
فى لفظ الرجلان فافاده بقوله (ومن صيغة رجلان يفهم) اى وكذا يفهم من
جوه صيغة رجلان (الجنس و) من صيغته الدالة على الثنية (الايدية
فذكرهما) متعلق بقوله (استغنى) يعنى بذكر هذين اللفظين الدالين على
الجنس والعدد المقصود كل الواحد والاثنان مستغنيين (عن المميز) وفى بعض
نسخ السرح استغنيا بصيغة اثنيتية وهذه النسخة تدل صريحا على ان المستغنى
هو الواحد والاثنان (فارقلت) هذا شروع فى تقرير منع ورد على قوله استغناء لفظ
التمييز فقال (هب) هذا اللفظ امر من وهب يهب واله دة انهم يصدر عنه على
سؤالهم الذى يرد على التسليم المصر الى شق وعلى لمنع بانظر الى شق آخر وهو
ههنا (ان مميز الواحد معنى منه) يعنى ان كون مميز لفظ الواحد مستغنيا عن
ذكر لفظ واحد مسلم (لكنه لا يدل ان مميز الاثنين) اى لا نسلم ان كون مميز لفظ
الاثنين مستغنيا (كذلك) اى كمير الواحد وقوله (نعم) اشارة الى تسليم استغناء
شق فى الاثنين ايضا يعنى انه (اذا كان مembre) اى مميز لفظ الاثنين (مثنى) كافى
الا مثله المذكورة (يعنى) اى فالاستغناء بلفظ التمييز عن لفظ الاثنين مسلم لكن
لا مطلقا بل اذا كان مميزه مثنى ايضا وقوله (لم لا يجوز ان يكون) اى المميز (مفردا
كما يقال اثنان رجل) سند للمنع والدليل على جواز كون مميز الاثنين مفردا اوردوه

في الشعر وهو اثنا رجل حنظل كذا في العصام وقال ايضا من اسانيد المنع الذي ذكره الرضي نحو واحد رجال واثنا رجل انتهى فعلى هذا يكون الاستغناء في الواحد غير مسلم ايضا ثم شرع الشارح في الجوابين عن طرف المصنف لاعتزاده صحة كلامه فقال (قات لما التزموا الجمعية) هذا تقرير الجواب الاول باثبات المقدمة المبنية على ان ميم لفظ الاثنين مستغن عن ذكر الاثنين كذا في بعض الحواشي واقول يحتمل ان يكون هذا الجواب بابطال السند وهو انه لا يجوز ان يكون اتميم مفردا ههنا لانه لما التزموا الجمعية يعني لما جعلوا ان يكون اتميم (في ميم سر الواحد) مجموعا يعني في ثلاثة الى عشرة على وجه المزود غير مخدع عنه كما عرفت فيما سبق (ينبغي) جواب لما يعني انه ينبغي انهم (ان يعتبر فيه) اي في التمييز الذي (لم تعتبر الجمعية فيه) اي في ذلك التمييز لكونه تمييز الاثنين لانه لو جمع تمييز فيه ايضا يكون مخالفا لما يميزه من العدد وقوله (ما واقرب) ثابت فاعل لقوله ان يعتبر اي ينبغي في تمييز الاثنين الاسم الذي يدل على المعنى الاقرب (اليها) اي الى الجمعية من المفرد لان اللاتق عند تعذر شيء هو المصير الى ما هو الاقرب (وهو) اي وذلك المعنى الاقرب الى الجمعية (الاثنيتي) لالافراد لانه ابعد منها باسمة الى الاثنيتي ثم شرع في جواب آخر فقال (ولا يبعد ان يقول) اي ولا يبعد ان يجاب عنه بغير المراد بان يقال (معنى الكلام) يعني ان مراد المصنف من قوله بلفظ الميم في قوله (انه لا يميز واحد ولا اثنين استغناء لفظ التمييز) ليس انهما مستغنيان عنهما بذكر تمييز آخر غير لفظيهما بل مراده منه انه مستغنيان عنهما بلفظ التمييز (اي بحواجر حروفه) اي حروف التمييز (المتصورة) التي صورت بصورة (بهيئة خاصة) نحو رجل على هيئة الواحد ورجلان على هيئة الثنية الدالتين على الافراد والثنية اللتين هما بعيتهما هو المعنى الذي افاده لفظ الواحد والاثنين وقوله (القابلة) بالجر صفة بعد صفة للحروف او صفة المتصورة اي التي صورت بصورة قابلة (للحقوق علامة الافراد) اي تلك العلامة (التنوين او علامة الاثنيتي) اي القابلة للحقوق علامة الاثنيتي (اعني) بتلك العلامة (حرفي الثنية) وهما الالف والياء والتون (فاذا اعتبر) اي ذلك التمييز (مع علامة الافراد) وقبل رجل بالتنوين (استغني) اي ذلك التمييز (به) اي بذكر رجل بالتنوين (عن ذكر الواحد على حدة) فانه حينئذ يكون مستندركا وحشوا لا فائدة للتنوين لما افاده الواحد (واذا اعتبر) التمييز يعني الرجلان مثلا (مع علامة الثنية) وهي ادخال الالف والتون (استغني) اي كان التمييز مستغنيا (به) اي بلفظه ابدال على نسبة (عن ذكر الاثنين على حدة) فاذا زود الامر بين ان يستدل

عليه بصورة الكلمة وبذكر الواحد والاثنان سلكوا الى طريق اخف من الاخر
 (فاختاروا لحوق العلامة التي هي اخف من ذكرهما) اى على الطريق التى
 هى الاستدلال عليه بذكر الواحد والاثنين ولما كان اخفية الطريق الاولى
 بديهية عليه بقوله (ولا شك ان رجلا) اى الاستدلال على الاثنية بعلامة
 الثنية فى رجلا (اى من اثنى رجل) اى من الاستدلال عليه بلفظ اثنى
 ثم شرع المصنف فى بيان دليل الاستغناء ونبه عليه اشرح بقوله (وذلك
 الاستغناء) يعنى استغناء ذكر التميز الصالح للتمييزية عن ذكر العدد الدال
 على الافرادية والثنية (انما يكون) ذلك الاستغناء (لافادته) (اى لافادة لفظ
 التميز) اى ما من شانه يجوز ان يكون تميزا وهو رجل ورجلان مثلا فقوله لافادته
 مفعول له لقوله استغناء وهو مصدر مضاف الى فاعله وهو ضمير التميز وانما
 لم يحذف اللام لعدم كونه فعلا لفاعل الفعل المعلى لان الاستغناء فعل المتكلم
 والافادة فعل التميز وقوله (النص المقصود) وانما فسر الشارح انص بقوله
 (اى النصيص) للتمييز على ان المراد به هنا س معناه الاصطلاحى الاصوى
 وهو ما سبق له الكلام بل المراد به معنى المصدرى اعنى بمعنى جعل الشيء
 منصوبا (على العدد) وقوله (والتصريح به) اى بذلك العدد عطف على قوله
 النصيص عطف تفسير يعنى لافادته التصريح به (الذى قصد ذلك النصيص
 والتصريح) وهذا هو المفهوم من قوله المقصود وفيه اشارة الى ان قوله (بالعدد)
 متعلق بالمقصود يعنى النصيص الذى قصد بذلك العدد وانما فسر الشارح
 بقوله اى بذكر اسم العدد للتمييز على ان نفس العدد هو المقصود لالمقصود به
 وانما المقصود به هو ذكر اسم العدد اذ المقصود مذكور والمقصود به متروك
 ثم اشار الى النتيجة بقوله (فلما افاد التميز ذلك النصيص) وحصل به المقصود
 (استغنى فى افادته عن ذكر العدد على حدة) ثم شرع فى سمة اخرى من مسائل
 اسم العدد فقال (وتقول) على صيغة المخاطب كقوله عبه فى الحاشية الهندية
 بقوله وتقول انت وتركه الشارح لكونه معلوما بقريئة مذكور فى صدر الباب وهو
 قوله تقول واحد اثنان الخ وانما قيده بذلك اى ضايبين وقوعه فى نسخته
 او لاخته من الافاضل كذلك والافحتم ان يكون على صيغة الغائبة المؤنثة
 وان يرجع ضميره الى العرب كذا فى المصم يعنى انه لما كان بين حكم اسم الفاعل
 من العدد باعتبار تصديره وبين حكمه باعتبار تذكيره وتأنيده فرق ظهر
 فى الاستعمال قال وتقول (فى المفرد) وهو متعلق بتقول وقوله (من المتعدد)
 ظرف مستقر اما صفة المفرد بتقدير المتعلق المعرفة اى الكائن من المتعدد
 واما حال منه اى حال كونه من المتعدد ثم فسر الشارح المفرد بقوله (اى فى الواحد)

الإشارة الى ان المراد من المفرد هو اللفظ النال على العدد الواحد سواء كان
 بلفظ الواحد او اثني او غيره وقوله (من المتعدد) ليس بداخل في باعث التفسير
 لكنه ذكر تبعاً للواحد ويحتمل ان يكون له فائدة ايضاً وهى التصریح لزوم
 كون واحد جزءاً من المتعدد وقوله (باعتبار تصيره) اما طرف مستقر على
 انه حال من المستقر في تقول فتكون الباء للملابسة اى تقول حال كونك ملابساً
 بتصيره واما مفعول مطلق من تقول اى قولاً باعتبار تصيره فيكون بياناً لثبوته
 واما طرف لغو متعلق بتقول فتكون الباء سببية وهذا الاخير اختاره الشارح
 حيث فسره بقوله (اى بسبب اعتبار تصيره) وهذا تفسير للباء وقوله اى
 تصير (ذك المفرد) تفسير للتصير ليجرور بان التصير لكونه مصدراً من صير
 يصير تسديد الباء معنى جعل مضاف الى فاعله وقوله (عدداً ناقصاً) مفعوله
 الاول وقوله (اريد عليه بواحد) اى على ذلك الانقص مفعوله الثانى يعنى
 باعتبار جعل ذلك المفرد العدد الذى ضم ذلك المفرد اليه ازيد عليه بسبب
 ضم ذلك الواحد اليه (الثانى) بحذف اداة التانيث (فى المذكر) اى اذا اعتبرت
 تذكير معدوده (فقوله) اى قول المصنف وهو مبتدأ وقوله (الثانى) بدل منه
 وقوله (مفعول القول) خبر للمبتدأ اى واغرض من هذا بيان كون لفظ الثانى
 فى كلام المصنف مفعولاً لتقول وقوله (وذلك القول) شروع فى تطبيقه
 على الممثل يعنى لاشك ان لفظ التانيث (انما هو) اى انه يعبر بالثانى (باعتبار
 تصيره) اى باعتبار جعل ذلك الواحد الذى يطلق بانه (الواحد) اى العدد
 الانقضى الذى هو الواحد (اثنين) اى ازيد على ذلك الواحد (بانضمامه)
 اى بالانضمام الواحد الذى هو فى المرتبة الثانية (اية فيكون معنى ثانى
 الواحد مصيره بالانضمام اليه اثنين) اى الواحد الذى هو مذكور فى المرتبة
 الاولى (وانه ابتدأ) اى المصنف (من الثانى) اى دون الواحد (اذ)
 اى لانه (لبس قل الواحد عدد) فى الواقع (حتى يكون الواحد) اى حتى يكون
 وقوع ذلك العدد مساوياً لكون الواحد (مصيره) اى جاء ذلك العدد الواقع قبل
 الواحد (واحداً) بانضمامه اليه وقوله (والثانية) عطف على قوله الثانى اى تقول
 الثانية بالثناء (فى المؤنث) اى اذا اعتبرت المعدود مؤنث (على هذا القياس) اى باعتبار
 تصيره للواحدة تانية بانضمام الواحدة اليه (وهكذا) اى مثل ما فى الثانى
 وانته تقول التات والثانية والرابع او الرابعة حال كون سلسلة المذكر متتهمة
 (الى العشر) (فى المذكر) (والعاشرة) اى وحال كون سلسلة المؤنث متتهمة
 الى العشرة (فى المؤنث) (لا غير) قوله (اى لا تقول غير ذلك) اشارة الى ان المحصر
 راجع الى ما تحت الاسمين والى ما فوق العشرة حيث فصله بقوله (ولا يجرى ذلك)
 اى ذلك اقول بهذا الاعتبار (فم) اى فى العدد الذى هو (تحت الاثنين لما عرفت)

يعني الواحد كما عرفت وجهه (ولائي) اي ولايجري ايضا في العدد الذي
(فوق العشرة) من الحادى عشر وغيره (اذ) اي وجه عدم جريه فيما فوقه
لان (فوقه) اي فوق العدد العاشر (مركبات) من العشرة ومن الوحدات
التسعة (لا يتيسر اشتقاق اسم الفاعل منها) اي من تلك المركبات ولا يمكن
ان يشتق اسم فاعل واحد يدل على ذلك المركب ثم شرع في بيان استعمال
اسم العدد الذي على صيغة اسم الفاعل باعتبار المرتبة ل (و) تقول في المفرد
(باعتبار حاله) اشار الشارح بتوسط قوله تقول في المفرد بين العاطف والمعطوف
الى ان قوله باعتبار معطوف على باعتبار الاول يعني وتقول في المفرد من المتعدد
باعتبار حاله ثم فسر الشرح قوله حاله بقوله (اي مرتبته) يعني باعتبار المرتبة
اللائقة بذلك المفرد من سائر الاحاد من المتعدد وقوله (من غير اعتبار معنى
التصير) بيان لفائدة قيد باعتبار حاله ولتحصيل المقابلة بينه وبين ما قبله به
يشترط ان لا يتر ههنا معنى التصير وقال العصام لا يخفى ان التصير للمفرد
حال من احواله ولا تحسن المقابلة لانها مقابلة العام بالخاص واجيب بان المقابلة
بينهما حاصلة لان التصير من مقولة الفعل لانه يعتبر فيه التأثير بخلاف الاعتبار
الثاني لانه باعتبار حاله ووضعه في نفسه فيكون من مقولة الكيف فظهر الفرق
وحسن المقابلة وانما فسر الشارح بالمرتبة لان المصنف لو قصد باعتبار
حاله بمعنى انه واحد من ذلك المعدود من غير بيان مرتبة يقال واحد من الثلاثة
وستعرف انه قال ثالث الثلاثة وقوله (الاول والثاني) عطف على قوله الثاني
والثانية الذي هو مقول القول كما ان قوله باعتبار حاله معطوف على مقوله ايضا
فيكون من قبل عطف الشئين بحرف واحد على معمولي عامل واحد
وهو جائز بالاتفاق يعني تقول باعتبار حاله الاول والثاني (اذا وقع) اي ذلك
المفرد (في المرتبة الاولى او الثانية في المذكور) (والاولى) اي وتقول الاولى
(والثانية) اذا وقع كذلك (في المؤنث كذلك) حال كون قصدك (من غير اعتبار معنى
التصير) ثم انه لما غير المصنف قوله الواحد الى الاول وواحدة الى الاولى
اراد الشارح ان يبين وجه العدول عنهما فقال (وانما لم يقل واحد والواحدة)
بل قال الاول في الذكر والاولى في المؤنث لان المقصود ههنا هو اللفظ الذي
يدل على المرتبة لاعلى واحد من الوحدات سواء كان (في مرتبة الاول
وفي ثنائتها او في آخرها) لفظا الواحد والواحدة لئلا كذلك (لانهما لا يدلان
على المرتبة) بل على واحد غير معين واذا لم يدل على المقصود (فابدل
منهما) اي من الواحد لفظ (الاول) من الواحدة لفظ (الاولى للدلالة)
اي لالة كل من لفظ الاول والاولى (عليها) اي على المرتبة المقصودة

(وهكذا) أى وتقول هكذا من الثانى والثانية كما قلت فى الاعتبار الاول بحيث ينتهى مذكروه (الى العاشرو) ينتهى مؤنثه الى (العاشرة والحادى عشر) أى وتقول فيما فوق العشرة من المراتب بهذا الاعتبار كذلك باسكان الجزء الاول اذا كان ياء ويحذف التاء فى الجزء الثانى حال كونه (فى المذكر) (والحادية عشرة) أى وتقول كذلك بالنساء فى الجزئين ويتقحهما حال كونه (فى المؤنث) (و) (كذلك) أى كما تقول فى لفظ الحادى فيما فوق العشرة كذلك تقول فى المرتبة الثانية عشرة (اثنتى عشر) فى المذكر (والثانية عشرة) فى المؤنث بحيث ينتهى مذكروه (الى تسع عشر) ينتهى مؤنثه الى (التسعة عشرة) ولما كان حكم اسم العدد فى تذكره والتأنيب اذا وقع على صيغة اسم الفاعل مخالفا لحكمه اذا لم يقع كذلك اراد السرح ان يذنه عليه فقال (واعلم ان حكم اسم الفاعل حال كونه (من اعداد سواء كان) أى ذلك اسم افعال مستملا (بمعنى المصير) كما فى الاعتبار الاول (اولا) أى اوله يمكن كذلك بل كان مستملا باعتبار حاله فعلى التقديرين حكمه (حكم اسماء الفاعلين) من غير العدد (فى التذكير) أى بان يكون مذكروه بغير التاء (والتأنيث) بان يكون مؤنثه بالنساء على القياس (فتقول فى المذكر اثنتى وثلاث والرابع) منتهيا (الى العاشرو فى المؤنث) أى وتقول فى مؤنثه (الثانية والثالثة والرابعة) منتهيا (الى العاشرة) وكذا فى جميع المراتب (من فوق عشرة) (من) اعداد المركب (بالتركيب العدادى كما ذار ك اللاحق مع اعدادهم (والمعطوف) أى ومن اعداد المركب به طاف اللاحق على احد اعدادهم نية مثل الاول (نحو الثانية عشرة) بالتأنيث فى الجزئين ثم بين كونهما بانهين بقونه (مؤنث لاسمين) أى يجعل انت هذين الاسمين اللذين احدهما عشرة والآخر اسم الفاعل مأخوذ مما تقتضيه من اسماء الاعداد اللاحق مؤنثين بانه (فى المركب المؤنث كما تذكرهما) أى كما يجعل ذنبك الاسمين اذا اردت بهما مذكرا مجردين من التاء (فى المذكر نحو الثالث عشر) ثم بين وجه تذكير الاسمين ههنا على القياس مخالفا لما اخذ هو عنها من الاصول السابقة فقال (وانما ذكروا الاسمين) أى اذا كان على صورة اسم الفاعل (لانه) أى لان التأنيث (اسم لواحد مذكر) وهو العدد الواحد الذى بعد اثنين لانه اسم لجمع اللاحق لانه اذا كان اسم لواحد لا للجمع (فلامعنى التأنيث فيه) لعدم داع يقتضى اعتبار التأنيث فيه من كون العدد مؤنثا ومن كونه اسما للجمع (لا يحكى لاعتبار التأنيث) بخلاف ثلاثة عشر رجلا فانه (أى فان هذا الاسم) اسم للجماعة (أى لجمع الوحدات الثلاثة عشر فناسب فيه اعتبار التأنيث) (وتقول فى المعطوف الثالث والعشرون) بترك التاء فى المذكر

واثلاثة والعشرون) بآباء في الجزء الاول في المؤنث ثم شرع المصنف في بيان
 الفرق بين الاعتبارين بقوله (ومن ثمة) وفسره الشارح بقوله (اى ومن اجر
 اختلاف الاعتبارين) الاشارة الى ان من اجلية بمعنى الالام والى ان ثمة ههنا
 مجاز بطريق الاستعارة المصروفة لان اصل وضعه للاشارة الى المكان
 واستعمل ههنا للاشارة الى ماسبق من الفرق بين الاعتبارين يعنى بهما
 (اعتبار قصيره واعتراحاله) وقوله (اختلفت اضفتها) مقدر ههنا ليعلم
 به الجار حتى يكون قوله من ثمة مقعولا له يعنى انما اختلفت الاضافة في الاعتبارين
 لاجل ما تقدم من الاختلاف وقوله (فلا ختلاف اضفتها) الاشارة الى ان
 قوله (قيل في الاول) معلل باختلاف الاضافة وهو معلل باختلاف الاعتبارين
 والى ان قوله من ثمة متعلق بقيل بالواسطة يعنى من اجل وقوع الاختلاف حصل
 الاختلاف في الاضافة ومن اجل حصول الاختلاف في الاضافة قيل في الاول
 وفسر الاول بقوله (اى في لمرد من المتعدد المقول باعتبار تصديره) وقوله
 (وثالث اثنين) نائب فاعل لفظ قيل اى اذا اريد باعداد لا خبر انذى يصير باسم
 الفاعل معنى كونه حاعلا لانقص الذى اضيف اليه قيل فيه نائب اثنين وراجع لثالثه
 وخامس اربعة وقس عليه (بالاضافة) اى باضافة ذلك الاسم الذى عبر به عن
 العدد (الى الانقص بدرجة) اى بواحد ومعناه (اى مصيرهما) وقوله (اى الاثنين)
 تفسير لصير الثنية وهو مفعول اول اقوله مصير مفعوله الثانى قوله (ثلاثة) وهو
 محذوف من كلام المصنف اى ذلك الواحد جاعل الاثنين الانقص منه واحدا
 ثلاثة ثم بين المصنف ما يستحق الثالث منه فقار (من) اى هو مأخوذ من (قوهم)
 (ثلثهما) (بالتخفيف) اى بخفيف الالام من الثلاثى وثالث قيد به الشارح
 لانه لاس بما خوذ من ثلثهما تسديد الالام من السبب لانه حيث يكون مأخوذ
 من قولهم مثلث بالثشديد وهو السراب الذى صبح حتى ذهب ثلثه بل انه مأخوذ
 من قولهم ثلث القوم كما قال فى الصحاح وثلثهم من باب ضرب اذ كل بابهم
 وكلهم ثلاثة بنفسه (اى صيرت الاثنين ثلاثة وهو تفسير لمجموع) قوله (و)
 (قيل) (فى الثانى) عطف على قوله فى الاول وايه اشار الشارح بتوسط
 افظ قيل بين العاطف والمعطوف ثم فسر اشائى بقوله (اى فى المفرد) اى
 فى العدد المفرد (من المتعدد المتقول) الذى اريد الاخبار به (باعتبار حاله) وهو يتبدل
 (ثالث ثلاثة) (اى اربعة) اى رابع اربعة (او خمسة) اى خامس خمسة (بالاضافة)
 اى باضافة اسم الفاعل (الى سددية) اى ذلك المضى اليه منه (عدد)
 اى عدد ذلك الاسم وما أخذ اشتقاقه كما كان فى ثبات ثلاثة (او يكون)

اى اوباعه فقه الى عدد يكون ذلك المضاف اليه عددا (فوقه) اى فوق ما حذ
 اشتقاقه كما كان في ثلث اربعة او خمسة او ستة ومعناه (اى احدها) اى المراد
 من الثالث احد ماضيف اليه من الاعداد المذكورة ومانوهم من قوله احدها
 ان المراد من احد تلك الاعداد هو احدها سواء اعتبر وقوعه في مرتبة او لا
 واراد الشارح ان يقيد بحيث يندفع عنه ذلك التوهم استدرك فقال (لكن
 لامطلقا) اى ليس المراد منه انه احد من آحادها (بل باعتبار وقوعه) اى
 وقوع ذلك المفرد في مرتبة من المراتب كوقوعه (في المرتبة الثالثة او الرابعة
 او الخامسة والا) اى و لم يرد به هذا الاعتبار بل اريد به على اطلاقه (بلزم حواز
 ارادة الواحد الاول من عاشر العشرة) لانه يصدق عليه انه احد العشرة مع انه
 ليس عاشرها بل اولها (وذلك) اى وذلك الجواز (مستبعد جدا) اى قطعاً
 يعنى كونه مستبعداً من المراد قطعى ثم شرع في بيان ما فوق العشرة بالاعتبار
 الثاني فقال (وتقول) (في اضافة ما زاد على العشرة) يعنى في اضافة المفرد الذى هو
 في مرتبة من المراتب التى هى ما فوق العشرة (حادى عشر احد عشر) (باضافة
 المركب الاول) وهو حادى عشر الى المركب الثانى (وهو واحد عشر وقوله
 (اى واحد) تفسير للمركب المضاف وقوله (من احد عشر) تفسير للمركب
 المضى اليه مع الاشارة الى ان الاضافة فيه بيانية بمعنى من وقوله (متأخر) بالرفع
 صفة للواحد وتفسير على ماسبق من ان المراد بالاحد ليس على اطلاقه بل
 باعتبار وقوعه في المرتبة الاخيرة بمعنى انه واحد متأخر مسوق (بعشر درجات)
 اى عشر وحدات سابقة على ذلك الواحد الاخير وذلك الاخير في مرتبة اخيرة
 بعد انقضاء العشرة وقوله (به) بالنصب للاشارة الى ان كلمة (على) متعلق به
 لكونه مفعولاً له لقوله قول يعنى تقول كذلك فيما فوق العشرة وانما يجوز ان تقول
 كذلك لاتباعه على الاعتبار (الثانى) لانه يقال كذا في الاعتبار الاول لانه لا يجوز
 فيه دون الاثنين ولا يجوز العشرة كما سبق الاشارة اليه في قوله الى العاشر
 والعشرة لا غير (وهو) اى الاعتبار الثانى الذى يجوز فيه فيمادون الاثنين وما فوق
 العشرة (باعتبار بيان الحال) كما ان المراد باعتبار الاول هو اعتبار التصدير
 وقوله (خاصة) (لان الاعتبار الاول) منصوب اما على انه حال من الثانى واما على انه
 مصدر مفعول من تقول يعنى ان الابتداء من الحادى والتجاوز الى ما فوق العشرة
 مختصرص بهذا الاعتبار الثانى دون الاول وهو الاعتبار بالتصدير (لا يتجاوز
 العشرة كما عرفت) فقه له لا غير ثم اشار المصنف الى جواز وجه آخر
 فقال (وان شئت قلت) (وقيد الشارح بقوله) (في اداء هذا المعنى) للاشارة
 الى اداء هذا المعنى كما يكون بالقول الاول يكون ايضا بقولك (حادى احد

عشر) فالمعنى باقى في الصورتين ثم اشر السارح الى محل الفرق بين القول الاول وبين هذا بقوله (يحذف الجزء الاخير) وهو نفس ما عشر (من المركب الاول) يعنى حادى عشر فان الجزء الاخير ثابت فيه وقوله (استغنى عنه) بانصب معمول له لقوله يحذف اى انما يحذف الجزء الاخير من الاول لوجود الاستغناء فارغا عن ذكره وقوله عنه بيان المستغنى عنه وقوله (بذكره) بين المستغنى به يعنى لفظ عشرة فرع من ذكره في المركب الاول بسبب ذكره (في المركب انى) ثم اشار المصنف الى منتهى ما يقال في اداء هذا المعنى بطريق حذف الجزء الاخير وفسره السارح بقوله (وهكذا تقول) ليكون قوله (الى ناسع تسعة عشر) مقبسا ويكون قوله حادى احد عشر مقبسا عليه يعنى وقس على حادى احد عشر من ثانى اثني عشر مشهيا الى ناسع تسعة عشر وانما قال كذا لئلا يتوهم الاختصاص في الجواز بتركيب حادى احد عشر ثم اراد المصنف ان يبين الفرق في حكم الاعراب بين القول الاول وبين القول الثانى وقال (يعرب) (الجزء) (الاول) يعنى ان حذف الجزء الاخير في مركب لاول يكون سببا لاعراب الجزء الاول اب في منه وقوله (من المركب الاول) ليضهر المراد من الجزء الاول الذى اعرب لان الجزء الاول يحتمل ان يكون المراد به الجزء الاول من المركب الاول ومن المركب الثانى فللا حتماز عن الاحتمال الاول فيده بقوله من المركب الاول وانما يعرب (لانتفاء التركيب) وقوله (الموجب) بالجر صفة كاشفة للتركيب اى لانتفاء التركيب الذى يوجب (البناء) وقال عصام الدين ويظهر الفرق بين الاعراب والبناء في اللفظ فيما ليس في آخره حرف علة في غير حالة النصب فانه في البناء ساكن الآخر وفي الاعراب ساكن الآخر ايضا الا في حال النصب انتهى يعنى اذا قلت جاني حادى عشر احد عشر فحدي عشر من بسكون اياء واذا قلت جاني حادى احد عشر فحدي عشر بسكون اياء لفظا وبضمهم تقديرهما فالتفض في صورتين بسكون اياء لكنه معنى في الاول ومعرب تقديرهما في الثانى واما في حالة النصب قلت في القول رأيت حادى عشر احد عشر بسكون اياء مبنيا وفي اننى رأيت حادى احد عشر بفتح اياء منصوبا ولما بين حال الجزء الاول من تركيب الاول على تقدير حذف الجزء الثانى منه وبقي حال الجزئين من التركيب الى فى مهمما اراد السارح ان يبين حالهما فقال (وبنى الجزآن السابقان) احدهما الاحد واليهما العشر من التركيب الثانى (لوجود موجب البناء فيهما وهو التركيب) اى لوجود وصف موجب البناء في الجزئين وذلك موجب هو التركيب ولا فرغ لمصنف من مباحث اسماء العدد التى هي قسم من اقسام الاسم شرع في مبحث قسم آخر منهما

فقل (المذكر والمؤنث) فقله المذكر اما مبتدأ خبره محذوف اى بحث المذكر
 ماسيجى او خبر محذوف المبتدأ اى البحث الا تى بحث المذكر ثم بين السارح وجه
 ذكر مباحثهما عقيب بحث اسماء العدد فقال (ذكرهما) اى انما ذكر المصنف
 المذكر والمؤنث (بعد باب العدد لانجرار مباحثه) اى مباحث اسم العدد الى ذكر
 التنكير والتأنيث (بان كان عدد المذكر بدون اثناء وعدد المؤنث بهما كفى ما عدا
 باب الثلاثة اى العشرة او بالعكس بان كان مذكوره بالتاء ومؤنثه بدونها فتناسب
 ايراد مباحثهما بعد بحث اسماء العدد بخلاف مباحث سائر اقسام الاسم
 وقوله (رتبة) تنكير اى مذكوره سابقا لذكرهما اى وانما تقدم المصنف المذكر
 فى التنكير على المذكر اى يكون المذكر اصلا لانه لا يحتاج الى علامة
 تأنيث لانه لا يتغير بخلاف المؤنث فيه يحتاج اليها لفظا وتقديرًا ووضيح
 المحتج اصل بالنسبة الى المحتج فكل المؤنث فرطه والاصل مقدم طبعها
 فلان نسب تطبيق التنكير يانطع وقوله (واخر) عطف على ما قبله اى وانما اخر
 المصنف (تعريفه) اى تعريف المذكر عن تعريف المؤنث على عكس السابق
 (لانه) اى لا تعريف المذكر (عدمى) لكونه عبارة عن عدم وجود علامة
 التأنيث فيه (وتعريف المؤنث) اى مفهومة (وجودى) لكونه عبارة عن ما وجد
 فيه علامة التأنيث (وجودى سابق على عدمى) لتصوير لان الاعداد تعرف
 بمكانها من تصور اعمى مؤخر عن تصور البصر لكونه عبارة عن عدم
 تصور من سببه يكون عين كذا تصور المذكر مؤخر عن تصور المؤنث
 لكونه تصور عن عدم التثبت من سببه ان يكون مؤنثا ثم شرع فى تعريف
 المؤنث اوجز من عطف (مؤنث) هو مبتدأ وقوله (ما فيه) وهو الموصول
 والموصوف خبره واعلم ان افظ ما ههنا يحتمل ان يكون موصولا وان يكون
 موصوفا كى السرح ففسره بقوله (اى اسم) اشار به الى ان المختار عنده هو
 ان يكون موصوفا لانه لو كان موصولا لكان الواجب عليه ان يقول اى الاسم
 لاسم التعريف وقوله (كان فيه) الاشارة الى ان قوله فيه ظرف مستقر مقدر بفعل
 ما هو الراجح فيه وانما رجع السارح جانب الموصوفية لوقوعه خبرا فى مقام التعريف
 وقوله (علامة التأنيث) مرفوع على انه فاعل الضرف والجملة صفة لما وقوله
 (يعطى) منصوب على انه حال من العلامة بالتأويل باسم المفعول كما فسر السارح
 بقوله (اى ملحوظة كانت تلك العلامة) وقوله (حقيقة) بالانصب خبر بعد خبر
 كانت اى كون تلك العلامة ملحوظة اما حقيقة بان تكون العلامة مذكورة فى اللفظ
 حقيقة وعلى اية ما مؤنث حقيقة او غير حقيقة فالحقيقة اما من العقلاء
 (كالمفسر) او من الغفلة (اى راقية) اما غير حقيقة فهو (عرفه او حكمه)

اى اوكون تلك العلامة ملفوظة حذما (كمقرب) فان علامة التأنيث ملفوظة فيه لكنها ليست بملفوظة بالحقيقة لانها ليست فيه العلامة في اللفظ بل فيه حرف حكمه حكم علامة التأنيث (اذا الحرف الرابع في المؤنث) وهو ياء في المقرب (في حكم تاء التأنيث ولهذا) اى ولكون الحرف الرابع في حكم تاء التأنيث (لا يظهر اتاء في تصغير الرباعي من المؤسسات السماعية) يعنى ان تصغير الثلاثي كذا مثلا يقال فيه نورية فتظهر فيه اتاء بخلاف تصغير الرباعي منها فانه لا يقال في تصغير مقرب عقيرة بل يقال فيه عقير وقوله (وتقديرا) عطف على قوله لفظ (اى مقدره) يعنى سواء كانت علامة التأنيث مقدره يعنى انها (غير ظاهرة في اللفظ) وذلك في الالفاظ التى استعملت في كلام العرب مؤنثة ولم تظهر فيها علامة التأنيث لا في التصغير في الثلاثي حقيقة وفى الرباعي حكما كما عرفت مثالها من اثلاثي (ككدار ونار ونعل وقدم وغيره من لمؤنثات السماعية) وجهها ابن الحاجب رحمه الله في قصيدة وهى هذه

نفسى القداء لسائل وافنى * بمسح فاحت كروض جنان
اسماء تأنيث بغير علامة * هى يفتى في عرفه صربان
قد كان منها ما يؤنث ثم ما * خبرت فبدلها خلاف معان
اما الذى لا بد من تأنيثه * ستون منها العين والاذنان
والنفس ثم الدار ثم السوا من * اعدادها واسن والكتفان
وجهن ثم السعير وعقرب * والارض ثم الاسن والعضدان
ثم الحميم ونارها ثم العصا * والريح منها والظي وبدان
والغول والفردوس وانفلك التى * فى البحر تجرى وهى فى القرآن
وعروض شعر والذراع ودماب * والملح ثم الفأس والوركان
والقوس والمجنيق وارنب * والخمر ثم ثرو نخجذان
وكذلك فى ذئب ودهر * كهم * ابد وفى غرب بكل سكان
والعين للنبوع والاربع ابى * هى من حديد سوا قدمان
وكذلك فى كبد وفى كرس وفى * سمر ومنها حرب واسن لان
وكذلك فى فرس وفى كأس وفى * افعى ومنها سمس والعقبان
والعنكوت تحوك والموسى معا * ثم اسمين واصبع الانسان
والرجل منها والسراويل التى * فى الرجل كانت زينة العربان
وكذا السمال من الازن ومثلها * ضلع ومنها الكف والساقان

وانما فسر الشارح قوله تقديرا بقوله اى مقدره غير طاهرة في اللفظ الاشارة الى ما قال المصنف في الايضاح من ان التاء مقدره في الجميع في الثلاثي كندر

وفي رابعي كعقرب وار كانت في الثلاثي اوصح وقال الرضى واما زائد على الثلاثي
فحكموا فيه ايضا بتقدير التاء قياسا على الثلاثي اذ هو الاصل وقد وردت اثناء
فيه ايضا شذائحو قديمة في تصغير قدام وورثة في تصغير وراء فظهر
ان ادخال نحو عقرب في اللفظي مخالف للعقل وانقل كذا قال في الاختصار
ثم شرع في تعريف المذكر فقال (والمذكر بخلافه) وفسره السارح بقوله
(ي اسم) الاشارة الى ان قوله المذكر مبتدأ وخبره محذوف وهو اسم بقرينة
المثالية وقوله (ملئ) الاشارة الى ان الساء في قوله بخلافه للملابسة وقوله
(بخلافه مؤنث) اسرة اي الضمير المنجور راجع الى المؤنث والى ان الخلاف
بمعنى مختمه سمعته كك قال في الصحاح ان الخلاف بمعنى المخالف
كما قول الله تعالى فرح الخلقون بمعرفهم خلاف رسول الله اي مخالفة رسول الله
ففي هذا كونه مضى الى المتعول يعنى المذكر بخلافه مؤنث ثم فسر المخالفة
بقوله (ي لم يوجد فيه) اي المراد من مخالفة المذكر للمؤنث انه لم يوجد في الاسم
الذى يكون مذكرا (علامة لتأنيث لافطا ولا تقدير) ولما توقف التعريف
على معرفة علامة التأنيث وجودا وعندما تعرض المصنف لبيانها فقال
(وعلامته) وقوله (اي علامة التأنيث) تفدير للضمير المنجور (اثناء والاف)
وقوله (حال كونها) اي حال ككون الالف اشارة الى ان قوله (معصورة)
بالاصح حال من لاف وقوله (كسلي) مثال للمؤنث الذي بالالف المقصورة
من الاسم وقوله (وحلى) مثال له من الصفه وقوله (او ممدودة) معطوف
على قوله مقصورة ك اذ قوله (كحجاء) مثال للممدودة من الاسم وقوله
(وحجاء) مثال لها من الصفه ثم اذاد السارح ان ذكر فيه ما زعم فيه بعضهم
فقال (وقزاد بعضهم) اي زاد بعض النحاة انضمام (الياء) بان يجعله علامة
ايضا فيقال انها من جملة علامات التأنيث (في قولهم) في مؤنث اسم الاشارة
(ذى وتى) حيث انهما يستعملان في مؤنث ذاوتا (وزعم) اي ذلك البعض
(انهم) اي الياء في هاتين الكلمتين (للتأنيث) لان مذكرهما بدون الياء واولا
اياء للتأنيث فيهما لما كان كذلك واراد السارح ان يرد استدلال ذلك البعض
بقال (وليس ذلك) اي ليس استعمال الكلمتين المذكورتين بالياء في المؤنث
(بحجة) على ان الياء علامة من علامات المؤنث لان الحجة ان تصح اذا لم يكن احتمال
في خلافها وههنا ليس كذلك (لجواز ان يكون) اي لاحتمال ان يكون كل واحدة
من الكلمتين (صيغة موضوعة للمؤنث مثل هي وانت) بكسر اثناء فانهما ضميران
موضوعان للمؤنث لانهما فرعان لهو وانت بفتح التاء وقل في الامتحان وفي هذا
اعرف ان مؤنث لان اذان اردا اثناء ما صرهاء في الوقف نخرج نحو صافيات

واخت وثلث لانهم تاء التأنيث مع انه لا يوقف عليها بالهاء . وان اريد المضاف
اي سواء كانت هاء في الوقف اولا فلا بد من التقييد بعدم الاصلية وايضا ان
لم يقيد بالآخر دخل نحو ثرات وتكلا ن مع انهما ليسا للتأنيث لان اصلهما
الواو وار قسيدا الآخر بالآخر الحقيقى خرج نحو ضاربين لانها للتأنيث
وليس في الآخر الحقى وان قيد الآخر اخفى بالآخر اكان بعد اصول
الحروف خرج اخت لان التاء فيها ليست بعد الاصول بل هي من الاصول
وان اريد ان المراد من التاء هو تاء التأنيث لامطابق التاء لزم الدور وتوقف تاء
التأنيث على معرفة المؤنث ولو توقف هو على معرفة تاء التأنيث لزم الدور والبحث
اشاقى ان من المؤنث صيغا موضوعة كهي في الضمير المنفصل وهما في الضمير
المنصل وانكسرت التاء ونحو ياء تضر بن ونون ضربن وتا وتة وهذه وهذى
وكلا وثنتان وكلها خارجة عن المؤنث وداخلية في المذكر والبحث انشأ
ان الالف قد يكون اللاحق فان اريد بالالف الأنيث الالف مطلقة فلا يكون
التعريف مانعا لدخول الف نحو موسى وعيسى فيلزم كونهما مؤنثين وان
اريد بها الف التأنيث يلزم الدور ايضا والجواب عن الاول ان تاء تاء معا
الاعم من الحقيقى نحو اخت والكون بعد الاصول نحو فاطمة وعن الثاني ان قدر
التاء في الامثلة المذكورة من نحو هي وغيرها ولا نسلم التأنيث با صيغة طرد السب
وحفظا للمعا عدة وتسهيلا للضبط وعن الثالث ان تاء بالالف الالف الذي
صار مفعولا في منع الصرف فهو موسى مؤنث بهذا المعنى وذلك معلوم
باستعمال العرب ويمكن ان يقال التعريف لفظي يراد به التبيين لا انه تعريف
حقيقى يراد به التحصيل فلا دور انتهى ما في الامتحان لمخصا واجاب بعضهم
بان المعرف خاص اى المؤنث الذى سوى ما ذكر اعلم ان مذهب سيدي في الالف
المعدودة انها في الاصل مقصورة زبدت قبلها الف زيادة لمدة لان الالف
لازومه صار كلام الفعل فجرت زيادة المفعول في كتاب وغلام فاحتجت الف
فلو حذفت احدهما لصار الاسم مقصورا كما كان وصح العمل فقلت تأنيدهم
الى حرف يقبل الحركة دون الاولى اتفق على مدده وان قلت همزة دون الواو
واله لانها لو قلت الى احدهما لا خيج لى قلبها ايضا كما في سرودا وكذا في المنهل
وقال الجاربردى في شرح الشافية ان الالفين معا للتأنيث فعلم من ذلك ان الالف
المعدودة هي الالفان معا دون الهمزة فقط فلا يرد ما وردت 'عصم' من ان الالف
التي تمد هي التي قبل الهمزة وعلامة التأنيث الهمزة اجماعا ففي قوله الالف
ممدودة نظ انتهى ثم شرع المصنف في بيان اقسام المؤنث فقال (وهو) (اى
المؤنث) (حقيقى ولفظى فالحقى ما) وقوله (اى اسم) تفسير لما واشاره الى انها

موصوفة كامر (بازائه) وقوله (اى فى مقابلته) تفسير لكون الازاء بمعنى المقابلة
 والباء فى اوله بمعنى فى اى اسم حاصل فى مقابلة ذلك الاسم (ذكر) هو بالرفع
 فاعل الظرف وقوله (من) (جنس) (الحيوان) بيان لما واما زاد الشارح لفظ
 الجنس ائلا يرد عليه ان للخلقة ايضا ذكرا مع ان تأنيثها ليس بحقيقى اذ يقال
 فيه اشترى نخلة اثنى وقيد الجنس اخرجها عن التعريف اذ الخلقة ليست من
 جنس الحيوان وقوله (كامرأة) (فى مقابلة رجل) مثال للمؤنث الحقيقى من
 العقلاء وقوله (مازفة) (فى مقابلة حل) سؤال له من غير العقلاء ثم شرع فى تعريف
 اللفضى فقال (يعطى بخلافه) (اى ملتبس بمخافة المؤنث الحقيقى) واعرابه
 وباعث التفسير قبل ما مر وقوله (اى ليس بازائه) اى حال تعريف التأنيث
 للفضى هو انه اسم مؤنث ليس بازائه ومقابلته (ذكر من الحيوان بل تأنيثه)
 اى كونه مؤنثا (منسوب الى اللفظ) فلذا اطلق عليه اللفضى وانما نسب الى
 اللفظ (لوجود علامة التأنيث فى لفظه) فقط حقيقة كما فى عرفة (او حكما)
 كمعرب (او تقديرا) كعين حال كون كل منها (بلا تأنيث) اى بلا وجود تأنيث
 (حقيقى فى معناه) اى فى معنى كل منها (كظلمة) (مثال) اى هذه الكلمة
 مثل (للتأنيث اللفضى حقيقة) لوجود علامة التأنيث حقيقة (وعين)
 (مثال) اى وهذه مثال (للتأنيث اللفضى تقديرا) وانما كان مثلا للتقديرى
 (فان تاء تأنيث مفردة فيها) اى فى كلمة العين (بدليل تصغيرها) اى اذا ارد
 تصغير كلمة عين تصغر (على عينه) باظهار التاء فيها ولما كان اللانق بالمصنف
 ان يمثل ائمة ثلاثة لانواع الالامة مع انه اقتصر على التيسل للنوعين اراد الشارح
 ان يبين وجه الاختصاص رعايهما فقال (ولم يورد) اى المصنف (مثلا للمؤنث
 للفضى الحكيمى كمعرب لقله وقوعه) بالنسبة الى النوعين الآخرين ولما فرغ
 المصنف من تعريف المؤنث وتقسيمه شرع فى مسأله بالنسبة الى اسناد الفعل
 اليه فقال (واذا اسند الفعل) اى الفعل الاصطلاحي وانما قيده الشارح بقوله
 (بلا فصل) اى بلا ادخال شئ غير المستند اليه وبين الفعل لان الحكم
 لا يأتى مختص بالاسند بلا فصل وقوله (كما هو فى الاصل) اشارة الى قرينة حذف
 مصنف هذا لقيده بمعنى لا احتياج الى هذا القيد لانه ظاهر لكونه اصلا
 كما قال فى بحث الفاعل والاصل ان يلى فعله يعنى انه اذا اراد اسناد فعل معربة
 ما هو الاصل فيه عم ان المراد منه بالفعل الفعل وشبهه وعبرة من الامحان
 شمل منه حيث قال وواسد المشتق وايضا ان المراد بالفعل الفعل المتصرف
 فخرج منه باب بعمر ونسي (اليد) (اى الى المؤنث) وقوله (مطلقا) اشارة
 الى ان اراد يميز حكمه اعنى حكم الاسناد وهو وجوب التاء اعم من ان يكون

المؤنث (حقيقيا) نحو امرأة (اولفعليا) نحو ظلمة (مظهرا) اى سوء كان مظهرا نحو ضربت امرأة وظهرت ظلمة (او مضرا) نحو امرأة ضربت وظلمة ظهرت والفاء في قوله (فالتاء) جوابية وفسره الشارح بقوله (اى فذلك الفعل) الاشارة الى ان قوله بالتاء ظرف مستقر مرفوع محلا على انه خبر للمبتدأ المحذوف وقوله (ملتبس بالتاء) اشارة الى ان المتعلق المحذوف مأخوذ من معنى الباء التى للملابسة وقوله (وحويا) منصوب على المصدرية اى لتبسا وجوبا يعنى ان الفعل اذا استند الى المؤنث كذلك يجب كونه ملابسا بالتاء واقرينة على كونه واجبا قوله فيما سأتى وانت في ظاهر غير الحقيقى بالخيار وقوله (ايذانا) بانصب مفعول له لقوله ملتبس اى انما يجب ان يكون ذلك الفعل ملابسا بالتاء للاعلام (بتأنيث الفاعل من اول الامر) وان كان تأنيثه معلوما في غايه الامر وذلك الوجوب حاصل في كل من الصور (الا اذا كان) اى الفعل (مستندا) وقوله (الى ظاهر) متعلق به ومضاف الى قوله (غير) وهو مضاف الى قوله (الحقيقى) وقوله (فانه) علة للاستثناء يعنى انما استثنى هذه الصورة لانه (حيث شئت حير في الحق التاء وتركه) وكل ما هو شأنه ذلك فهو ليس بواجب وما ليس بواجب لا يدخل في القاعدة المذكورة وقوله (والى هذا) متعلق بقوله (اشر) اى اشر المصنف الى استثناء هذه الصورة (بقوله) (وانت في ظاهر غير الحق في الحسار) فقوله انت مبتدأ وقوله بالخيار ظرف مستقر خبره اى انت مخير في الحق التاء وتركه في الفعل المستند الى الاسم الظاهر المؤنث الغير الحقيقى ولما كان هذا القول على صورة المسئلة المستقلة مع انه تخصيص للقاعدة كما يخصص قوله تعالى فاقتلوا المشركين بقوله عليه الصلاة والسلام وانتقلوا اهل الذمة اراد الشارح ان يشير اليه بعد تقريره لصورة الاستثناء فقار (فهو) اى فهذا القول من المصنف (بقرينة مستندة من هذه القرينة) وانه قال بمقتضى استثناء ولم يقل انه استثناء لانه ليس باستثناء في حقيقة لانه الاستثناء الحقيقى يكون باداة مخصوصة وهو ليس كذلك ثم شرح السرح في تعيين الامثلة فقار (فلان) اى في زمانك (ان تقول في) مثل (ضمت الشمس) استند فيه الفعل الى الاسم الظاهر المؤنث بقرينة غير حقيقى يجوز لك ان تقول طلعت بالتاء وان تقول (طلعت الشمس) بغير التاء وهذا ان استند الى ظاهر منه (بخلاف الشمس طلعت) اى ثبوت استند الفعل الى ضمير راجع الى المؤنث البقضى (فانه لا يجوز فيه الشمس طلعت) ترك التاء وقوله لكون التأنيث على جوار الامرين فيما استند الى ظاهر يعنى ان يجوز فيه الامران (اكون تأنيث فيه) اى فيما استند الى الظاهر الغير الحقى (منغيا) كما شمس له حقيقيا كأمراه وقوله

(واستغناء) بالجذر عطف على لكون اى ولاستغناء ذلك المؤنث في العلم بكونه مؤنث (عن الخافى اثناء) فعله المسند وقوله (لما في لفظه) متعلق بالاستغناء وعلة له اى انما استغنى عنه للحالة التى في لفظ ذلك المؤنث (من الاشعار) اى الاعلام (به) اى بانه مؤنث وهذا الحكم ملابس (بخلاف) حكم (مضمره) يعنى اذا اسند الى الضمير الراجع الى المؤنث اللفظى يجب ان يكون الفعل المسند بانه (اذ) اى لانه (ليس فيه) اى فيما اسند الى مضمره (ما يستلزم) اى علامة تعلم (تأنيده) فيخرج الى علامة اخرى ليعلم بها تأنيث فاعله لان الفاعل حاشى يكون تحت فيجوز ان يكون ضمير راجع الى مذكور اذ لا يجب ارجاعه الى المؤنث الذى تقدم ذكره فاستلزم الامر فوجب الخافى اثناء بفعله حتى يعلم عن اول الامر ان الضمير الذى تحت راجع الى المؤنث الذى تقدم ذكره ولم كان توجيه لشرح في ارجاع الضمير المجزور في قول المصنف وذا اسند الى ماله مخاذا توجيه بعض الشارحين يعنى صاحب الموافقة اشار لشارح الى وجه العدول عنه فقل (وحمل بعض الشارحين ضمير اليه) اى الضمير الذى في لفظ اليه في قوله واذا اسند الفعل اليه (راجعا الى المؤنث الحقيقى) حيث قال ذلك البعض في تفسيره اى المؤنث الحقيقى (اوضمير المؤنث اللفظى) يعنى اذا اسند الفعل الى ظاهر المؤنث الحقيقى نحو ضربت فاطمة او اسند الى الضمير الراجع الى المؤنث اللفظى نحو ضلما ظهرت وعين حرت فحكمه في كل منهما وجوب الخافى اثناء وانما جعله ذلك البعض كذلك (قرينة) اى باعانة قرينة (قوله) اى قول المصنف (واثبت في ظاهر غير الحقيقى باختيار) لان المستفاد من التركيب الاضافى قيدان احدهما غير الحقيقى والثانى ظاهر ففى في مخالفته ايضا قيد ان احدهما الحقيقى والثانى ضمير غير الحقيقى اعنى اللفظى فاذا كان حكم ظاهر غير الحقيقى اعنى ظاهر اللفظى هو الخيار يكون حكم مقابله هو الايجاب فمقابله قسمان احدهما الحقيقى مطلقا اى سواء كان مسندا الى ظاهره او الى ضميره وثانيهما ضمير غير الحقيقى وغاية الامر في هذا التوجيه ان الضمير في ليه راجع الى ما سوى ظاهر غير الحقيقى فهو قسمان كما عرف فحينئذ لا يحتاج الى الاستثناء لان قوله اذا اسند الخ وقوله واثبت في ظاهر الخ حكمان مستقلان ليس احدهما داخلا في الآخر وافترق بين توجيه ذلك البعض وبين توجيه الشارح ان الاول جعل المسئلتين مقابلتين والشارح جعل الثانية مستتة من الاولى بعد تعميم الاولى ثم تخصيصها حيث جعل الضمير راجعا الى المؤنث مطلقا ولم يبق صورة لم يستلزمها المصنف به شارح عايم قال (راوكان) اى المصنف (يستثنى من هذه القاعدة) وهى قاعدة اسند الفعل الى المؤنث مطلقا او حسب الخافى اثناء في مسنده (صورة

(فصل) اى بصورة وجود الفصل بين المسمى والمسمى اية (اى كاستثنى
 صورة الاسناد الى ظاهر غير الحقيقى بان يقول وانت فى ظاهرها غير الحقيقى وفى ما
 سواه اذ فصل بالاختيار وقوله (انما يحتاج) متعلق بقوله يستثنى يعنى انفسه
 الاستثناء انه لا يحتاج حينئذ (الى التقييد) الى التقييد القاعده (بقوله انما
 فصل) لانه لو استثنى منها صورة فصل لم يبق فى القاعده شئ منه حتى يحتاج
 الى اخراجه بهذا القول (لكان) اى كلام لمصنف (احسن) من كلامه لى
 لم يستثنى فيه صورة الفصل وقوله (استيفاء) بانصب تمييز من ذات القدرة
 فى نسبة احسن الى فاعله اى لكان الكلام احسن من جهة كونه وافيا (لاحكام
 جميع الاقسام) اى اقسام المؤنث وانما قال احسن لان فى كلامه هذا احسن
 فى الجملة لاشدته الى استثناء هذه الصورة بتقييد القاعده اعتمادا على المتبدر
 كما عرفت فى توجيه الشارح ثم اراد الشارح ان يبين وجه الاحتياج الى الاستثناء
 فقال (فى صورة الفصل) يعنى ان حكم صورة فصل (ايضا) اى حكمه
 ظاهر غير الحقيقى (لك المبرر) اى حازم (احتج) فى ذنبه بما عرفت
 وفى تركه متقولا اى فكما تقول (حضرت تضى) بـ تضى بـ متقولا و
 (امرأه) بارفع فاعله ولد وقع الفصل بين فعل وبين فاعله لمفعول جار مجاز
 الذى فى حضرت وان كان لفظ امرأه مؤنث حقيقى وتركه كما تقول (وحضره) يعنى
 امرأه (فكلما التركيبين جائزان هذا منال لوقوع اسناد مع الفصل الى المؤنث
 الحقيقى وقوله (وطلعت ليوم الشمس وضاع اليوم اسم) مثال للمؤنث
 الملقبى التفسيرى مع الفصل ايضا ثم استثنى منه صورة اخرى فقال (الا اذا كان
 المؤنث الحقيقى) اى الحكم فى كل صورة الفصل كذلك الا فى صورة كون
 ذلك المؤنث الحقيقى (متقولا) اى من اعم الذى (يغلب التسميه) (فى التسميه
 المذكور كزيد) من (ذميت به) اى زيد (مرتبه) اى ذميت من هذا (مع
 الفصل يجب ان يثبت) اى ثبت انما فيه (نحو) اى من زيد (اى امرأه)
 زيد الذى هو لغالب فى التسميه المذكورة وانما يجب به قوله (انما يغلب) (لانه)
 لماصل من غلبه انضما به اسم لرحل وقال (نوصر) بحرف لرجوع ثابت
 مقيد بما اذا لم تكن قرينه تدل على تاثير فلا يجب فى جات اليوم زيد الكريمة
 انتهى وقد يقال ان انشاء فى الكريمة يحتمل ان يكون للدق كما فى الاملاء لا ان يثبت
 فلا يعتبر عمل هذه القرينه واعلم ان يلزم من هذا ان يجب ان يثبت فى طلبة
 وحاشى طلبة مع كونه سمى كونه مؤنثا لغلبا وهو خلاف لمشهور من
 المتهور ترك التسميه فى ما يندفع عنه سمى فى الخارج من وضوعه
 وجهل الغرض من قوله فى ما يثبت فيه من ما يندفع عنه التسميه

[illegible]

(حكم طهر غير) (الموت) (الحقيقى) بالرفع خبر مبتدأ الذى هو قوله وحكم طاهر الجمع اى حكم ظاهر الجمع مثل حكم الاسناد اى الاسم الظاهر غير حقيقى ثم فسر ذلك الحكم بقوله (فانت بالخيار) ثم فسر الخبر بقوله (ان شئت اخلقت الله به وان شئت تركته) نحو جاء ارحا وجاء الرجال) ثم شرع في بيان حكم الاسناد الى ضمير انه قين فقال (ضمير) بالرفع مبتدأ وتوسيع شرح قوله (وجمع المذكور) بيان موصوف قوله (الله قليل) (اى جمع المذكور) وقوله (من حيز التكسير) تفسيره بان بان العاقلين مخصوص بقوله (غير) (جمع) المذكور (اسم) وانما استثنى جمع المذكور السلام من هذا الحكم (فانهم) اى العرب اذا جمعوا (سالما) اى اذا ارادوا ان يجمعوا الله قليل باوا وانون (بان ضميرهم) اى الضمير الراجع الى ذلك الجمع (اووا لا غير) اى لاغره من هي ونحو (يقل الزيدون جاؤا ولا يقال) الزيدون (حاء) وهذا حكم مخاف للحكمة الذى يحى فتقوله وحكم طاهر الجمع مبتدأ وقوله (نعمت) خبر بخبر المضاف (ي) حكم (ضمير فعلت وهو) اى ذلك الضمير (المستكن) ورسى كان مستكنا (فـ) اى فى لفظ فعلت وقوله (لمقرون) بالرفع صفة لمستكن (الضمير المستكن الذى كان مقرونا) بـ (باتاء الساكنة) حال كون بك التاء (تأنيث) وحال كون ذلك التأنيث (بتأويل الجملة نحو الرجال جاءت) فان جاءت اسناد الى ضمير المؤنث المفرد المستكن تحته الراجع الى الرجال بتأويل الجملة اى جماعة الرجال جاءت قوله (وفعوا) موطوف على قوله فعلت (اى) حكمه كذلك (ضمير فعلوا يعنى) بالضمير (اووا) وهو الضمير البارز للمستكن كما كان فى فعلت ولان تأويل ههنا كما فى فعلت بـ (الزيدون جاؤا) وما قارا كذلك لانه هو الاصل (اكون) اى لكرر ثمة اوو (مرصوة فلهذا النوع من الجمع) وهو نوع جمع المذكور المرفوع ثم شرع في بيان جمع حكم الموت وفي جمع من ضمير العقلاء فقيل (وفساء) وهو جمع لموت اسما (يا ايها) راجع الجمع من ضمير العقلاء فتقوله (وانساء مبتدأ وضمير ما سيجي عن قوله فعلت وفساء اى ضمير النساء وما) اى وضمير الجمع الذى (يا ايها) اى يكون مـ (فى كونه) اى فى كون ذلك المماثل (جمع الموت) كـ (وان لم يكن) اى ولو لم يكن ذلك الجمع المماثل لهما (من العقلاء) وفيه اشتراك في جملة تسيديت النساء وبين مماثلها كونه جمع الموت ففساء كان من العقلاء كـ (او من ضمير العقلاء) (كالعبدون) وهو جمع تعين لموت سمع قوله (وضمير الايام) نصف على قوله اى ضمير النساء اى حكم ضمير الجمع الذى هو جمع كـ (وما) اى وضمير الجمع الذى (بما لها) اى كون مـ ثلاثا كـ (فى كونه) اى فى كون

[illegible]

(لتقصا عن هولاء) متعلق بقوله (يجري) اي انما جريت الاث (محرى غير العقل) ولم تجر محرى العقل لكون عقولهن ناقصة فحصل من هذا اختلاف ان انهن موصوفة بجمع المؤنث على ما حققه السارح وغيره فعلا على ما حققه الهندي تبع للرضي فحقوا الايام مضيئ يس حقيقة عند اسارح لانها است بثوث وحقيقة عند السارح الرضى لانها من غير عقلاء ولم يفرغ لمصنف من مسائل المؤنث تسرع في بيان مسائل المني فهل (المني) اي الاسم الذي يعلق عليه المني وهو في اصطلاح الهامة (ما) اي اسم (لحق آخره) ولم يرجع ضمير آخره الى ما وكانت كلمة ما عبارة عن نفس المني وكان آخره هو التثنية اللاحقة احتاج لسارح الى تقدير يصح ما هو المراد فقال (اي آخر مفردة) يعني المراد باللاحق ما لحق آخر مفردة لا آخر المني نفسه وهذا لتوجيه (بتقدير لمضاف) بين فط الآخر وبين الضمير المحرر (وقدر) اي اراتوجيه في تصحيح المراد انه ليس بتقدير مضاف لغيره (وهو قوله رنين مكسورة قوا مع اوجه) ولحق على لغة برولر المني هي صبغة نركبت من المفرد ومن المضافات ومن المفرد جر منه خرج عنه وعلى التقدير الثاني ان المني هو المفرد والواحق اي مجموعهم فيكون المراد بالآخر هو آخر المني فال اول ان المني كل مفرد لحق آخره الف او ياء مع نون مكسورة ومأل الذي ان المني اسم في آخره الف او ياء مع نون مكسورة ثم اراد ان يبين وجه الاحتياج الى التقدير فقال (والا) اي وان لم يقدّر المضاف وقونا مع اوجه (لا يصدق التعريف) اي تعريف المني على فرد من افراد (لا على مثل مسلم) اي على لفظ مسلم المراد الذي هو جزء (من) لفظ المني الذي هو لفظ (مسلم) ملا في حالة رفع (ز) لفظ (مسلمين) في حالة نصب او الجر (كما لا يخفى) لان المحقق انما لحق بالآخر في مسدود يكون اي عبارة عنه مع انه مفرد غير داخل في افراد الحدود فلا يكون تعريف منه وهو محمول على الحقيقة لا يكون المني عبارة عن الاسم الذي لحق بالآخر اي بآخره مسلمين ومنه ان الف او ياء قبله ان يوجد اسم يلحق به لالف او ياء بآخره مسلمين ومنه ان ولا يخفى انه لم يوجد اسم مثله فانه لم يكن يكون مسمى من مسلمين والمسلمين وكذا ناصرنا واضربا فلا يصدق تعريف على شيء ولا كان الاحتياج الى هذين التقديرين الا عند عدم الاكتفاء بظهور المراد لا احتياج اليه عند اظهار المراد اراد السارح ان يشير الى جواز هذا الاختيار فقال (ولو كنتم) اي في تعريف المني (بظهور المراد لاستغنى عن هذه الكلمات) يعني ان عبارة المصنف ان وقعت هكذا امكن انقصوا من ظهور هو ان يكون في آخره الف

[illegible]

ذلك المفرد وقوله (في العدد) بيان لوجه التشبيه المتفهم من قوله منه يعني
ان المراد بالمثلة بين المفرد وبين ما انضم اليه من مفرد آخر حتى يكون مجموع
منهما مثنى هي الماثلة في العدد (يعني) بالعدد هو العدد (واحد) وقوله
(حال كون ذلك المثل) اشارة الى ان قوله (من جنسه) حال من قوله منه وقال
في المعرب ان قوله من جنسه صفة لانه ولا يجوز ان يكون حالا لانه على تقدير
كونه ظرفا مستقرا لا يحتاج الى عامل فكون معنى التحقيق لاستغناء من لفظ
ان عاملا لها مخالف لما سمع من العرب انتهى وقوله (اي من جنس مفردة)
اشارة الى ان ضمير جنسه راجع الى المضاف المقدر في التعريف وايضا اذا لم يقدر
المضاف يكون راجعا الى ما كمل ولما كانت الجملة بين شئتين تطلق على
معنى ان هذين الشئتين يكونان تحت مفهوم واحد اراد السارح ان يبين انهما
بجاسان (باعتبار دحوه) اي دخول كل واحد من المفرد ومما هو مماثله اي دخول
المماثل (تحت جنس الموضوع له بوضع واحد) وقوله (المستترك) بالجر صفة للموضوع
يعني ان المفرد ولقد الذي ضم اليه داخلان تحت المفهوم الذي يستترك
(بينهما) اي بين المفرد وبين ما انضم اليه من الافراد مثلا اذا قلنا مسلمان ومسلمين
ففيه فردان احدهما الفرد الذي لحق به الالف والتون والياء والتون وهو
مذكور بجوهره والثاني الفرد الآخر الذي دل عليه المجموع وهو غير مذكور
بجوهره وكل منهما داخلان تحت مفهوم المسلم الذي هو عاقل يقل الاسلام
وهو مفهوم مشترك بصدق على ككل منهما بطريق حقيقة وفي العصام
ان قوله تحت جنس الموضوع له يسكن بمثل اسدين بمعنى شجاعين فانهما
لم يدخلتا تحت جنس الموضوع له اي الاستدليل تحت جنس المراد بالاسد وهو
السباع وكذلك ابوان على ما نبينه فان التثنية باعتبار ارادة التسمية بالاب
وهو ليس المرصو له الاب فيمضي ان يقال باعتبار دحوه تحت المرادة ولا يبعد
ان يقال المراد بالموضوع له اعم من موضوع له حقيقة او حكما او معنى المجازي
في حكمه ويجعل ما ذكره في التمرين والابوين كاشف عنه انتهى واعلم ان تفسير
اشار المماثلة بقوله في العدد يعني في الواحد يلحق قول المص حيث زاد بعد قوله
مثله قوله من جنسه ولولم يفسر بهذا كان قوله من جنسه زائدا مشتركا لان اسم
الجنس المفرد النكرة حامل للمعينين احدهما الوحدة والآخر في الجنس ولما زيد بالمثلة
المماثلة في العدد بقي المماثلة في الجنس فافاده بقوله من جنسه ثم اشار الى السبق
الآخر بقوله ولو اراد بقوله مثل ما) اي اراد بالاسم المفرد الذي (بماثله) اي بمثل
المفرد (في الوحدة والجنس جميعا لاستغني) اي كل اشعر بف مغنيا (عن قوله
من جنسه) لكونه مستمرا لم لفظ مثله ثم اراد بين بعض اقوي دقة ل (وقوله)

اى قول المص (لبدل) ليس بقييد مدخل ولا يخرج بل هو (اشارة الى فائدة
 لحوق هذه الحروف بالاسم المفرد) وهى المعنى الذى فهم من لحوق الالف
 او الياء والنون (و) ايضا هو اشارة (الى انه لا يجوز تنثية الاسم باعتبار معنيين
 مختلفين) بان يكون لفظه موضوعا لمعنيين مختلفين بالجنس بوضعين مستقلين
 مثل القرء فانه لفظ واحد موضوع للطهر والحيض بالوضعين ولا يجوز تنثية
 القرء (فلا يقل قرآن و يراد بها) اى لفظه قرآن (الطهر والحيض) يعنى بان يراد
 باحد فردى هذه التنثية معنى الطهر وبالاخر معنى الحيض) اذ ليس هناك المعنى
 الموضوع له بوضع واحد حال كونه مشتركا بينهما كما فى الرجلين والفرسين
 لان الموضوع له ههنا متعدد بعدد اوضاعهما لان القرء وضع للطهر ووضع
 ايضا بالوضع الآخر للحيض بخلاف الرجلين والفرسين لان الرجل والفرس
 مثلا وضعما للمعنى مشترك بين افراد الرجل والفرس بوضع واحد (بل يراد بها)
 اى بل يجوز ان يقال قرآن و يراد به هذه التنثية (طهران او حيضان على
 الصحيح) اى عند مذهب الجمهور من مذهب الحنفية (خلافا لبعضهم) ثم انه
 لما ورد النقض عليه بسبب التغليب اراد الشارح تقر بذلك النقض ثم تقر بر
 جوابه فقال (فان قلت هذا) اى هذا الكلام الذى تقر له وهوانه لا يجوز تنثية
 الاسم باعتبار معنيين مختلفين (بشكل) اى ينقض (بالابوين) اى لا يجوز
 اطلاق لفظ الابوين للاب والام) اى من حيث يراد به الاب والام (و) ينقض ايضا
 (بالقمرين الشمس والقمر) فانه ثنى فى الاول باعتبار تغليب الاب على الام اشرفه
 وفى الثانى باعتبار تغليب القمر على الشمس لكون القمر مذكرا والشمس مؤنسا
 سماعيا وكذلك سائر باب تغليب كالعمرين كما استعرف ما فيه وانما ينقض به
 اصدق هذا الكلام عليه مع تخلف الحكم (فانه ثنى الاب) ههنا (باعتبار معنيين
 مختلفين هما) اى ذلك المعنيان احدهما (الابو) الآخر (الام) مع انه يجوز
 ذلك وشايع فى الكلام (وكذلك) فى تقرير النقض انه ثنى القمر باعتبار معنيين
 مختلفين هما) اى ذلك المعنيان احدهما (القمرو) الآخر (الشمس قلنا)
 فى جواب هذا النقض يمنع الجريان وصدق هذا الكلام عليه بان نقول لان سلم
 ان الاب والام والشمس والقمر معان مختلفة حتى لا يجوز التنثية فيها لانه (جاز
 ان يجعل الام مسماة باسم الاب ادعاء لقوة التناسب بينهما) اى بين الاب والام
 وكذلك جاز ان يجعل الشمس مسماة باسم القمر (ثم يؤل الاسم) اى اسم الاب
 (بمعنى المستمى به) اى بمعنى من سعى بالاب (ليحصل مفهوم) وهو من يسمى
 بالاب يتساو لهما) اى هذا المفهوم الذى يشمل الاب الحقيقى والاب الادعائى
 الذى هو الام فاذا كان الامر كذلك (فيتجانسان) اى فيكون الاب والام اللذان

يصدق عليهما مفهوم من يسمى بالاب جنسا واحدا فاذا كانا من جنس واحد
(فيثني) اى فيجوز ان يثني (باعتباره) اى باعتبار جعلهما كالاب ادعاء (فيكون)
اى فيجوز ان يكون (معنى الابوين) معنى (المسمين بالاب وكذا الحال في الشمس
بانسبة الى القمر) اى بان يعتبر الشمس قرا وبطلق عليها اسم القمر ادعاء
فيكونان داخلين تحت مفهوم من يسمى بالقمر ثم اورد على هذا الجواب بابطال
السند بدليل لزوم التناقض فقال (فان قلت) ان بين التأويل في مثل الابوين
وبين عدم جواز التثنية في مثل القرين تنافيا لانه لو جاز اعتبار هذا التأويل
في مثل الابوين (فليعتبر مثل هذا التأويل في القرء ايضا) بل هو اولى لانه
في الاول احتاج الى ادعاء كون الام ابا وانه في مثل القرين (بلا احتياج الى ادعاء
اسميته للطهر والحيض) اى الى ادعاء الاسمية لاحدهما بان يكون اسم القرء
مرضوعا لاحدهما كما في الاب ويكون الآخر ادعاء (فانه) اى لان اسم القرء
(موضوع لكل واحد منهما) اى من الحيض والطهر (حقيقة) لادعاء والحقيقة
اقوى من الادعاء في جواز الاطلاق (وليأول) اى وليأول مفهوم انقرء بهذا
الاعتبار (بالسمي به) اى بالقرء (ليحصل به مفهوم يتناولهما) اى الحيض والطهر
(فيثني باعتباره) اى باعتبار هذا التأويل ويقال قرآن بمعنى الحيض والطهر
(قلنا) اى في جواب هذا الابطال يمنع ملازمة الشرطية القسالة بانه لو جاز
الاعتبار هناك للزم جوازه هنا بانه لانسم للزوم هذا الجواز لانه (لاشبهة في صحة
هذا الاعتبار لكن الكلام) ليس في هذا بل (في جواز تثنيته) اى في أنه هل
يجوز التثنية (بمجرد اشتراك اللفظي بينهما) اى بين الاسمين (وهو) اى هذا
الجواز (الذى اختلف فيه) بين المص وغيره من الأئمة والمص اختار
عدم جوازه) بدليل انه لم يوجد مثله في كلامهم بالاستقراء والجزولى والاندلسي
وابن مالك اختاروا جواز التثنية بمجرد الاتفاق في اللفظ دون المعنى قال الاندلسي
يقال العينان في عين الشمس وفي عين الميزان (و) قوله (بهذا الاعتبار) متعلق
بقوله (صح) والتقديم للحصر والمراد به تقرير مذهب المصنف يعنى ان المص
لم يجوز تثنية الاسم وجعه بمجرد الاشتراك في الاسم كل حكمه بانه صح (تثنية
الاعلام المشتركة حقيقة) نحو زيد (او ادعاء) نحو عمرين (وجعهما) اى والحكم
بصحته جمع تلك الاعلام انما هو باعتبار معنى يشترك بينهما كالسمي به حتى يكون
الاشتراك معنويا لا لفظيا (فزيد مثلا اذا كان علما) فقرءه فزيد مبتدأ وقوله
(لكثرة) اى لكثرة الاشتراك متعلق بقوله (يؤل بالسمي زيد) يعنى ان صحة
قولنا زيدان وزيدون مثلا انما هي لاشتراك كل من الاشخاص التي وضع لفظ
زيد لها باوضاع متعددة في المفهوم الذى هو من سمي زيد لانها مشتركة

في لفظ زيد كما في مختار المخالفين للمصنف وانما احتاج الى هذا التأويل والاعتبار
 لكون الاعلام كثيرة الاشتراك في التسمية فيقول اولا بالمسمى زيد (ثم يثنى
 ويجمع) هذا حال الاعلام المشتركة حقيقة واما حال الاعلام المشتركة ادعاء
 فقوله (وكذلك عمر اذا صار علما ادعيا لابي بكر) فقوله اذا صار ظرف لقوله
 (يؤل بالمسمى ! عمر) يعني ان صحة قوله عمرين مثلا انما هي لاطلاق لفظ عمر
 على ابي بكر ادعاء فصل من هذا الاطلاق شخصان مسمىان بعمر احدهما
 حقيقة ولاخر ادعاء (ثم يثنى) فيقال عمرين (ويجمع) وهذا الاعتبار انما هو
 لعمدة كسر الاستعمال فقط وكفاية هذه العلة في الاعتبار مشتركة بين الاعلام
 المشتركة وبين اسماء الاجناس (ورده بعضهم) اي قال بعضهم ان بين الاعلام
 المشتركة وبين اسماء الاجناس فرقا لان في الاعلام المشتركة علتين احدهما
 كثرة الاستعمال والثانية كون الخفة مطلوبة فيها (ولهذا قال) ذلك البعض
 (الاولى ان يقال الاعلام) وقوله الاعلام متدا و قوله لكثرة استعمالها وكون
 الخفة مطلوبة فيها (متعلق بقوله (تكفي) وقوله (لتثنيها) اي لصحة جملتها
 مثنة متعلق بقوله يكتفي وقوله (وجعها) اي وصحة جملتها مجموعة عطف
 عليه وقوله (مجرد الاشتراك) بالرفع على انه فاعل يكتفي يعني انما يكتفي بمجرد الاشتراك
 اي مجرد الاشتراك في اللفظ والاتفاق (في الاسم) في صحة ثنية الاعلام ووجعها
 كثرة استعمالها وكون الخفة مطلوبة فيها فلا يحتاج الى اعتبار معنى مشتركة بينهما
 كما لا يتكلف له المصنف (بخلاف اسماء الاجناس كالفراء) فانه يشترط فيها
 الاشتراك في المعنى ايضا فلذا لا يثنى الفراء فيحتاج الى اعتبار معنى يشترط بينهما
 (فعلى قول هذا البعض) اي البعض القائل بكفاية مجرد الاشتراك في الاسم
 (ينبغي ان لا يذكر في تعريف التنية قوله من جنسه) بخلاف المصنف لانه غير
 قائل بكفاية ذلك بل يشترط عنده اشتراك كل من افراد التنية في معنى وان كانت
 علما كما عرفت ثم اراد الشارح ان يذكر مقدمة قاله المصنف من قوله والمقصود
 الخ فقال (ولما كان آخر الاسم المفرد الذي لحقه علامة التنية في بعض المواد)
 وقوله (مما) خبر كان اي مما وقع آخر الاسم المفرد في مادة من المواد من
 الاخر الذي (يتطرق اليه التغير) لحكم فن التصريف من كون آخره الفسا
 مقصورة او ممدودة حيث يتمتع مع وجودهما الحاق الالف (اراد المصنف ان
 يبين حكمهما) اي حكم المفرد الذي اراد ثنيته مع انه (يتطرق) ويعرض (اليه)
 الى ذلك الاسم (التغير) وانما خص بيان حكم ما يتطرق اليه التغير ولم يتعرض
 لحكم ما وراه (لان حكمهما) اي حكم المفرد الذي (وراه) اي وراه حكم ما يتطرق
 اليه التغير (يعلم من تعريف التني) لكون ذلك الآخر قابلا للحركة التي اقضتها

الالف بغير تغيير يقتضيه فن انصرف (فقال) لاجله (فالمقصود) وهو
 مبتدأ وأجملته الشرطية بعده وهو قوله ان كان الفه عن واو وهو ثلاثي قلبت
 واواخيره يعنى وحكم المقصور ولما كان المقصور فى اصطلاح المحوسبين مشتركا
 بين الاسم الذى اشتق على الالف المقصورة وبين ذات الالف التى لبس بعدها
 همزة تقتضى مدها فسر الشارح بقوله (اى الاسم المقصور) الايدان بان
 المراد به هنا هو المعنى الاول بقرينة كونه مذكرا لانه لو اريد به المعنى الثانى لقال
 والمقصورة ثم عرف الاسم المقصور بقوله (وهو) اى الاسم المقصور
 فى اصطلاحهم (ما) اى الاسم الذى (فى آخره) اى يقع فى آخر ذلك الاسم (الف
 مفردة) اى غير مقرونة بهمزة كحمراء (لازمة) اى غير زائدة كالالف الذى
 فى آخر زيد فى نحو ضربت زيدا اذا وقفت عليه ولما كان القصير فى اللغة يطلق
 على ضد المد وعلى الحبس وعلى ضد الطول فى نحو زيد قصير اراد الشارح
 ان يبين ان المناسبة بين المعنى الاصطلاحي وبين معنى اللغوى يحتمل المعنيين
 الاول فقال (وتسمى) اى ذلك الاسم (مقصورا لانه ضد الممدود) اى ضد
 ما فى آخره الف ممدودة فيكون حينئذ من الاضداد (او) اى او يسمى مقصورا
 (لانه) اى لان ذلك الاسم (محبوس عن الحركات والقصر) فى اللغة هو
 (الحبس) وقال المصمم ولك ان تجعله مأخوذا من القصر على وزن النصب بمعنى
 خلاف الطول فان الممدود طويل بالنسبة الى المقصور يقال قصر ككرم فهو
 قصر وقصره كضربه جعله قصيرا كل ذلك فى القاموس انتهى واشيرنا اليه
 آنفا ايضا (ان كان الفه) اى الف الاسم المقصور وهو بالرفع اسم كان وانما زاد
 الشارح قوله (منقلبة) للإشارة الى ان قوله (عن واو) خبر لكان وتذكير
 كان ليكون لفظ الالف مذكرا وانأيت منقلبة للإشارة الى جواز اعتبار
 التأنيث فيه باعتبار كونه كلمة وفيه اشارة الى انه ان اسند الى الظاهر يختار
 التذكير فى امثاله كما اختاره المص وان اسند الى الضمير يختار التأنيث فيه
 كما اختاره الشارح فى قوله منقلبة لكونه مستندا الى الضمير الذى يرجع الى الالف
 ولما كان الانقلاب عن الواو على نوعين احدهما ظاهر والاخر غير ظاهر فسر
 بقوله (حقيقة) ليكون اشارة الى انه مستعمل على النوعين يعنى سواء كان انقلاب
 الالف عن الواو انقلابا عنه فى الحقيقة بان يكون انقلابه عنه ظاهرا (كعصوان)
 تشية عصا اسم ما يعتمد عليه من الخشب او غيره وانما عرف كون اصله واوا
 لانه لم يرسم بالباء ولم يسمع فيه الامالة (او حكما) اى سواء كان انقلابه عنه
 فى الحكم اى فى الاثر المترتب على كونه واويا (باركان) ذلك الحكيم بطريق
 كون ذلك الالف (مجهول الاصل) اى لم يعرف كون اصله واوا واويا ولم يعمل

اى ولم يسمع من لغاتهم امالته فانه ان سمع فيسه الامالة الحق باليساى لان الامالة
 امارة الياء (كالوان) بكسر الهمزة وباء اللام المفتوحة تنبئة الى بكسر الهمزة
 وباء الالف المقصورة وهو اسم مقصور وان كان اصله من الحروف الجارة فان المراد
 ههنا استعماله (في المسمى) اى فى الشخص الذى سمي (بالي) يعنى كونه علماله
 لافى استعماله فى اصل وضعه فانه حينئذ لا يثنى وفى حاشية العصام انه يثنى
 ان يقول ولم يعل او اميل وكان لامالته سبب غير انقلاب الالف عن الياء فان الرضى
 شرطه فى قلب عديم الاصل ومجهوله بان يكون مما سمع فيه الامالة ولم يكن هناك
 سبب للامالة غير انقلاب الالف عن الياء انتهى يعنى اذا كان لامالته سبب
 غير انقلاب الالف عن الياء كاربوا فانه اميل لكن سبب امالته كسر الراء
 التى قبله فهو حينئذ واوى حكما وان كان مما اميل ولما كان هذا الحكم ليس
 على اطلاقه بل بشرط كونه ثلاثيا قيد الانقلاب المذكور بقوله (وهو ثلاثى)
 وفسره الشارح بقوله (اى والحل ان ذلك المقصور ثلاثى) للاشارة الى كون
 الواو للحل والى ان الجملة حالية من الضمير المجرور فى اللغة الراجع الى الاسم
 المقصور اى حال كون ذلك المقصور ثلاثيا ولما كان الثلاثى بطلق على الثلاثى
 المجرد وعلى الثلاثى الاعم من المجرد ومن المزيد فيه ففسره بقوله (اى غير ما فيه
 اربعة احرف فصاعدا) يعنى ان المراد به ههنا هو الثلاثى المجرد المقابل للرباعى
 والخامس للاثلاثى الاعم وقوله من فى (من الرباعى) بيانية لما فى قوله غير ما يعنى
 ان اراد بما فيه هو الرباعى اى المجرد (والثلاثى المزيد فيه) وهو شامل للرباعى
 المزيد على الثلاثى وللخماسى والسادسى المزيدين عليهما وقوله (قلبت)
 جملة جزائية يعنى ان كانت حال المقصور كما ذكر فتحكمه اذا اريد ان يثنى ان تقلب
 (الفه) (واوا) يمكن الحاق الف التثنية وانما قلت واوا (اعتبارا) اى للنظر
 (للاصل) الذى هو اصله (حقبة) اى فى الحقيقة (او حكما) اى اوفى الحكم
 كما مروى فى نسخة لاعتبار الاصل باظهار اللام حينئذ يستقيم عطف قوله
 (وخفة الثلاثى) بالمرعطف على قوله لاعتبار واما على النسخة التى لبس
 فيها اللام فيجتمعا ان يكون بالنصب على انه معطوف على قوله اعتبارا وان يكون
 محروما معطوفا على قوله الاصل يعنى انقلاب الفه واوا للنظر الى اصله الذى
 هو الواو مقطوعا وموهوما واختصاص ذلك الحكم بالثلاثى لكون الثلاثى
 خفيفا بالنسبة الى ما فوقه من الرباعى فصاعدا وهذا التحفيف ملابس (بخلاف ما)
 اى بخلاف المقصور اذى هو (فوقه) اى فوق الثلاثى فى ان يكون اكثر حروفا
 (حيث لا يرد) اى لانه لا يرد الواو ولا يقلب الالف (فيه) اليه لانه لو لم يرد الالف
 الى اصله اجتمعت الانفان فوجب حذف احدهما فيلتبس بالمفرد ولا يقال

يفرق بينهما بنون التثنية لا نقول حال الاضافة تسقط النون ايضا (لمكان
الثقل) اى لم تكن النقل وثبوت فيما كان زائدا عليه لكونه اكثر حروفا وقوله (والا)
عطف على قوله ان كان (اى وان لم يكن) ذلك المقصور (كذلك) اى كما ذكر
وذلك (بان كان الفه) اى كونه مخافا بطريق كون الف ذلك لمقصور (منقلة
عن باء) وذلك الانقلاب اما بان يكون اصله باء (حقيقة كرحيان فى رحي)
لان الالف التى فى آخر كلمة رحي منقلة عن باء فى الحقيقة ومعلوم الاصل (و)
يكون اصلها باء فى الحقيقة بل يكون اصلها باء (حكما) اى فى الحكم (بان كان)
يعنى ان يكون المقصور باثبات فى الحكم انما هو بسبب كون المقصور (مجهول الاصل)
اى لم يعرف له اصل من الواو والياء وذلك فى المتكهن الاصل كخسا بمعنى قرد
(او عديم) اى كان سبب كونه حكما كون اصله معدوما وذلك بان لا يكون
منقلة عن واو او باء بل هى اصلية كتنى وعلى من الحروف الجارة فان الالف
فى الاسماء العربية البناء اصل كذا فى الرضى وقوله (وقداميل) جملة حالية من قوله
مجهول الاصل اى ان كان مجهول الاصل او عديم الاصل حال كونه ممالا وقوله
كتيان مثال لما هو معدوم الاصل ممالا وهو يفتح الميم والثاء بعدهما بافتوحة
وبعد الياء الف اى تقول متيان بقلب الف مفردة باء (فى متى) اى فى تثنية متى
فانه معدوم الاصل وقداميل فى قراءة متواترة والياء اشارة بقوله (حيث جاء متى ممالا)
اى وقد جاء مفردة الذى هو اسم متى بالامامة واما الى وعلى من الحروف الجارة
واركانتا مكتوبتين بالياء لكن لم يرد فيهما الامالة ولم تكونا مثل متى وقوله (او كان)
عطف على قوله بان كان يعنى ان الداخلة فى الحكم الذى يثبته بقوله والا هو ما كان
الف مقبولة عن باء حقيقة او حكم او المفرد الذى كان مبني (على اربعة احرف
فصاعدا اصلية ككانت الالف كالف الاعلى والمنصطفى) فن الفهما اصلية
لان كلمة الاعلى اسم تفضيل مبنى على اربعة احرف واخر الف ككلمة المنصطفى
اسم مفعول مبنى على الالف ولكن الفهما ليست بمقتضية عن باء فان الاعلى من
العلو والمنصطفى من الصفة وهما واويان (او زائدة) سواء ككانت الالف
التى فى آخر هذا الرباعى زائدة (كحلى) فان الف حرف سائيت وليست من
الكلمة وقوله (فبالياء) جملة جارية لقوله والافتقير (اى فالف مقبولة بالياء)
يعنى ان كانت حال المفرد المقصور كذلك فيقلب لفه فى التثنية باء فيقال
رحيان ومتيان واعليان ومصطفيان وقوله (اعتبارا لا اصل) بيان لوجه
انقلابه بالياء فى النوعين وعلة لقوله فانه مقبولة وقوله (فبى اصله الباء حقيقة
او حكما) متعلق بقوله اعتبارا يعنى ان وجه الانقلاب فى المفرد الذى كان اصل
الف باء حقيقة او حكما هو الاعتبار بالاصل والرجوع اليه وقوله (وتخففا)

سطف على قوله اعتبارا اى وجه الانقلاب (فيما زاد دلى ثدئة احرف) هو
 التخفيف كما عرفت ولم يفرغ من حكم الالف المقصور شرع في حكم الممدود اذا
 اريد تثنيته فقال (و) (الاسم) (الممدود) وانما اوسط الشارح لفظ الاسم بين
 المعطوف وبين الحرف العاطف للاشارة الى انه معطوف على قوله المقصور
 واعلم ان الهمزة التى فى الاسم الممدود اما اصلية واما للتأنيث واما ليست كذلك
 فشرع فى بيان حكمه الاول بقوله (ان كانت همزته اصلية) ثم فسر الشارح الهمزة
 الاصلية بقوله (اى غير زائدة ولا منقلبة عن اصلية او زائدة) يعنى ان المراد بالاصلية
 هي الهمزة التى ليست بزائدة ولا منقلبة عن همزة اصلية ولا عن همزة زائدة
 (ثبت) اى ان كانت همزته اصلية تثبت تلك (الهمزة) على طريق الوجوب
 (فى الاشهر) يعنى بخلاف ما حكاه ابو على عن بعض العرب كما سيذكره وقوله
 (لاصلتها) متعلق بقوله ثبت يعنى ان وجه ثبوت الهمزة كونها اصلية ومثاله
 (كقراء) اى من لفظ القراء (بضم القاف وتثنيده الزاء) وهذا اللفظ
 اما موضوع (لجيد القراءة) اى لمن حسن تجويد القرآن (او) موضوع
 (لمتنك) اى لمن يعبد وعلى كلا الوضعين فهو مأخوذ (من قرأ اذا تنسك) يعنى
 انه يقل قرأ فلان اذا تعبد بقراءة القرآن فتكون لكلمة مهموزة اللام فالهمزة
 من جوهر الكلمة وقال العصام ان هذا سهو وفي القاموس القراء ككان الحسن
 اقراءة وجمع قراؤن لا يكسر وكرمان انسا سكت المنعبد كالقارى والمتقري
 وجه قراؤن وقوارى انتهى وعلى كل من التقديرين ليست همزته
 زائدة ولا منقلبة عن اصلية او زائدة فتكون اصلية واذا ارد ان يثبت ثبوت قى قال
 قرأ آن ثم اراد ان يبين غير ما هو الاشهر فقال (وحكى ابو على) يعنى السيرافى
 عن بعض اعراب قلدتها اى قلب الهمزة الاصلية فى تسينه (واوا نحو قراوان)
 وهذا خلاف الاشهر وان كان مشهورا فى نفسه ثم شرع فى بيان الحكم الثانى بقوله
 (وان كانت) (الهمزة) (للتأنيث) ثم فسر الشارح بقوله (اى منقلبة عن ا ف
 التأنيث) للاشارة الى ان قوله للتأنيث خبر كانت والى ان معنى كون الهمزة للتأنيث
 انها منقلبة عن ا ف التأنيث لان الهمزة ليست بموضوعة للتأنيث بل هي
 منقلوبة عن الحرف الذى للتأنيث وهو الالف (تحمراء) يعنى مؤنث اجمر
 (فان اصلها) اى اصل كلمة حمراء (كان) اى ذلك الاصل (حمرا بالفتن) ثم
 فصل الالفين بقوله (احدهما للمد فى الصوت) يعنى ان كلا الالفين ليسا للتأنيث
 بل الالف الذى بعد الراء ليس بل لاعتنى بل مجرد رفع الصوت ومده (والذنية)
 اى لالف الذنية موضوعة (للتأنيث فقلبت) الالف (الذنية) التى للتأنيث
 (همزة) لا لزوم اجتماع الساكنين او لغيره بل (لوقوعها) اى لوقوع تلك

الالف (طرفاً) أى فى آخر الكلمة حال كونها : (بعد لف زائدة) وهى لالف
 الاولى كما ان الراوى ياء اذا وقعت بعد الالف الزائدة تقلبان همزة فكذا لالف
 اذا وقعت بعد الالف الزائدة تقلب همزة وقوله (قلت واوا) جملة جزئية
 لقوله ان كانت للتأنيث يعنى ان الاسم الممدود ان كانت همزة للتأنيث قسبت
 تلك الهمزة فى ثنيتها واو اعلى طريق الابهاس (فيقول فى ثنيتها حراء
 حراوان) وانما قلبت واوا ولم تجمل ثانية كما فى الاصلية ولم يحذف فيها الامر ان
 كما يحذف (لان الهمزة) مطلقاً (حرف ثقيل) لكونها من اقصى الحلق
 الذى لا يخرج بعده . ولكونها من الحروف الشديدة ولذا تبدل فى الاكثر وتسهل
 ويمد الحرف الذى قبلها ان كان حرف مد ويسكن ان لم يكن كذلك وقوله
 (من جنس الالف) اما حال من الضمير الذى فى افظ ثقلين او خبر بعد خبر يعنى
 انها حرف ثقيل حال كون ذلك الحرف من جنس الالف او حرف ثقيل كان
 من جنس الالف ومعنى كونها من جنس الالف ان الهمزة اما لالف متحرك
 او ساكن تبدل على الاول ان الالف اذا تحرك به سبب همزة كح في حراء
 وانما اختار ذلك لان مجرد كونها حرفاً ثقيلاً لاوجب ذلك لقب وقوله
 (فينبغي ان لاتقع بين الالفين) مفرع عليه يعنى اذا كانت الهمزة كذلك فيجب
 ان لاتقع تلك الهمزة بين الالفين احدهما : الالف الممدودة والثانية لالف استثنائية
 ولما توجه عليه ان حال الهمزة الاصلية كذلك فلم تثبت تلك وقببت هذه اراد
 ان يشير الى علة تقتضى القلب ههنا فقال (مع انها) أى مع ان همزة التأنيث غير
 اصلية (فان علة اثبتت هى كونها اصلية فلما اقدمت علة اثبتت تعينت
 علة لانتقال وقوله (والواو اقرب) جملة حالية وشارة الى علة وجوب الانتقال
 الى الواو يعنى والحل ان الواو اقرب (الى الهمزة من الياء لثقلها) أى لثقل الواو
 بالنسبة الى الياء ستة الواو حرة واشتركتا فى الثقل بخلاف الياء وهما
 احق بالنسبة الى الواو وهذا بين لعلة نقل الياء عن الواو . وقوله (ويبدأ
 قلبت) تأييد لافريقية (الواو الى الهمزة) يعنى كون الواو اقرب الى الهمزة من الياء
 يعنى اذا وقعت فى اول الكلمة مضبوطة قلبت الواو الياء . (فى مثل فقت) من لافعل
 (و) فى مثل (اجوء) من الامعاء والمراد من امعاء الهمزة تكون الواو مضبوطة فى
 اول الكلمة فان اصل الاول وقت وهو ماض مجهول من التوقيت وهو مثال واوى
 واصل الثانى وجوه جمع الوجه ولكن الاغلب فى الاول الهمزة وفى الثانى الواو ولما
 اختار المصنف مذهب الجمهور وهو قلب الهمزة لم تأنيث واو وجها وفيه مذهبان
 آخران من غير الجمهور اراد اسرح لبيسهم فقط (وربما صححت) يعنى ان
 بعض المعصفت تلك الهمزة كما ثبتت فى الاصلية (فنبين) فى ثنيتها حراء (حراآن)

[illegible]

اى حكم صاحب هذه الترجمة (بشتهره) حيث قال لكن المسهور وقوله (غير
 ما وقع) بالنصب صفة لقوله اربعين فاجدنا ترا غير الاثر الذى وقع (فى شرح
 الرضى) وقوله (من انه) بيان لما اى الواقع الذى وجدناه فى كلام الرضى هو انه
 (قد تغلب المبدئة من اصل) وقوله تغلب انما ينبى عن ضعف هذا الوجه لضعف
 قوته وشهرته كزعمه صاحب الترجمة يعنى انه اذا اريد ثلثية ما فى آخره هبرة ليست
 باصلية بل مبدئة من اصل آخر سواء كان ذلك الاصل واوا او ياء قد تغلب تلك
 المبدئة (ب) كونه من رضى نعم قل السارح (وهذا) اى قوله المبدئة
 من اصل رضى من يكون هذا الاصل واوا (نحو كساء) (ارياء) نحو رداء فيكون
 الحاصل من ذهب ثلاثة وجهه الاول لا يات والتى قامها واوا سواء كان
 اصلها واوا او ياء وهما الوجهان اللذان ذكرهما المصنف والوجه الثالث
 وهو الذى ذكره الشيخ رضى بقوله وقد تغلب وادعى صاحب الترجمة شهرته وهو
 انه ان كان اصلها واوا تغلب اليه فقط وان كان ياء تغلب ياء كالتغلب واوا فاكتفى
 السارح بالنقل عن كلام الرضى واما لمخشي العصام عصمه الله عن الآتام
 فقد نقل عبارة كل من لمفصل وغيره حيث قال كتب يعنى السارح فى الحاشية
 فعارة لمفصل هكذا وما فى آخره هبرة لا يخلو اما ان يسبقها الالف او لا فالى سبعة
 الالف على راسه اصرب كقراء ومثمة عن حرف اصى كرداء وكساء
 اوز ثمة فى حكمه الاصلى كعلاء ومنقلة عن الف تأنيث كحمراء فى هذا الاخير
 تغلب واوا غير كسر وان وانقياس فى الواقى ان لا تغلب وقد اجيز القلب ايضا
 وعبرة بفتح هكذا واما امدودة فاذا كانت لا تأنيث قلبت همزتها واوا والام
 تغلب سواء كانت اصلية كقراء او منقلبة عن حرف اصى ككساء او عن جار مجرى
 الصحيح وهو ان تكون لالحق كعلاء وقد رخص فى القلب وعبرة باللب بوقوف
 ما فى المتن هذا كلامه فى الحاشية اقول ولعل السارح اخذ عذارة الرضى لكونها
 بصيغة قد الداخلة على المضارع حيث قال وقد تغلب وهو اكثر فى افادة المضعف
 واما عذارة غيره فبقد الداخلة على الماضى فلا تنقيد انقليل والله اعلم ثم شرع
 المصنف فى بيان مسألة اخرى من مسائل المنى فقال (ويحذف نونه) (اى
 نون النسبة) (لاضافة) وقد فسر السارح بقوله (اى لاجل الاضافة) بلاشارة
 الى ان اللام فيه اللام الاجابية فانه مفعول له ليحذف لا ان اللام فيه للتوقيت
 ان يكون مفعولا فيه كما فى العرب بم بين علت حذفها باضافته الى آخر فقال
 (اذننون) اى لان نون النسبة وقوله (لقيامها مقام التنوين) متعلق بقوله
 (توجب تمه الكلبة) وجاه توجب خبر لقوله اذ النون وقوله (وانقطاعها)
 بالنصب اى نقصع الكلمة هو عطف تفسير التمام وقوله (والاضافة) بالرفع

عطف على النون وقوله (توجب لاتصال) مصدق على توجبه قوله (مترج) عطف تفسير للاتصال ايضا يعني ان بين وجود انون وبين الاضافة منة لان النون تقتضي الانقطاع والاضافة تقتضي الاتصال واذا حصر بين الارمين منافة حصل بين الملزومين كذلك (فيتد فيان) اي فيساق في انور والاضافة ولم كان القيس في يند في لاسم اي آخره تءانث يند ان تحذف تلك لئلا وقع بعض التثنية على خلاف ذلك القياس وبقى بقیها على القيس اراد المصنف ان يذكر ما وقع على خلافه فقال (وحذفت تاء تانيت) ولما احتمل ان يكون هذا الحذف موافقا للقياس ومخالفاه وصفه الشرح بقوله (التي قياسها ان لا تحذف من آخر المثنى كشجرتان وعمرتان) ليكون اشارة الى ان حذفها (في خصين واليان) (على خلاف القياس) يعني ان تاء التانيث حذفت في هذين اللغتين على خلاف القياس لان القياس فيها خصين واليتار بالتاء قبل الف التثنية لكن لا وجوب (مع جواربه) اي اثبتت ترك التاء (فيهما) اي في هذين اللغتين (على قياس نفا) اي تعقوا على جود الاثبات انه قائم بنا اشارح بكتابة تخصيص اصول عن عيس بهذين معنيين فقال (ووجه حذفها) اي حذف التاء (فيهما) اي في هذين اللغتين دون غيرهما (ان كل واحدة من الخصيين والايين) وان كانا مثنيين لفظا ومعنى بان يكون كل منهما عامارة عن العضوين المخصوصين لكنهما (لا اشتد اتصالهما بالاخري) اي اتصال كل واحدة من مفرد الخصيين والايين بالمفرد الآخر من كل واحدة منهما يعني ان الخصية متصلة بالخصية الاخرى والالية متصلة بالالية الاخرى (بحيث) اي اتصاله بحيث (لا يكن الانزعاج) اي بكل واحدة من الخصيد او الالية (ببوليه) اي بدون خصية لاخرى او الالية الاخرى وقوله (صدرتا) حوطة يعني لا تتصل بهما صدرتي سررت كل واحدة من اللفظين المذكورين (بمترج) اي في مترج (فرد) وركنت مع كونهما مثنيين في منزلة مفرد يكون آخرهما مثنى وتاء تثنية تدخل في الآخر واللازم منه ان يقول خصيتيه واييه ولم تقع التاء في الآخر على مقتضى هذا اللازم تعين وقوعها قل ان التثنية وهما خلاف التاء من لته قل عرفت ان التاء في المفرد تقع في آخره وكذا فيهما هو بمترج وهما وقع في وسط الكلمة اي في حشره (وتاء تثنية لا تقع في حشوه) اي في حشوما هو بمنزلة لمفرد ثم نقل الشارح وحدها آخر في حذفها منها فقال (وقيل) ان اصل الاختلاف ههنا ليس منيا على نفس وعلى اصول عنه بل هو مني على

اختلاف اللغة في مفرداتها بين الكلمتين فإن فيهما لغتين أحدا هما خصية
 والية بالتاء وهو الاكثر فيكون تثنيتهما خصيتين واليتيم بالتاء وثانيتهما
 (خصى والى) بغير تاء وهما (مستعملان وهما لغتان في خصية والية وإن كانتا)
 أى ولو كانت هاتان اللغتان (أقل استعمالا منهما) أى من اللغتين اللتين بالتاء
 فيثبت تكون تثنيتهما على مقتضى اللغتين خصيين واليين بغير التاء فيهما
 فيكون الحذف منبيا على اللغة القليلة والتاء منبيا على الكثيرة وهذا مراد
 هذا القائل ولكن ضعفه السارح اعتمادا على ما هو الظاهر المتبادر من كلام
 المصنف حيث قال وقد حذف ولم يقل وقد يحذف والمتبادر من دخول قد
 على الماضى ان تكون للتحقيق وهذا يشعر بان الحذف هو الاكثر وما فهم
 من قول هذا القائل مشعر بقلته وينبغي أن يبين أن الشارح أراد الشارح ان يبين نكتة
 فيما بين المسئلتين من تعابر العبارة حيث قال في المسئلة الاولى وقد يحذف بصيغة
 المضارع وفي المسئلة الثانية وقد حذف بصيغة الماضى فقال (ولما كان حذف
 النون) أى نون التثنية في حال الاضفة (قاعدة مستمرة) فيما بين اللغات (أى)
 أى اتى المصنف (في بيانه) أى في بيان حذف النون (بالفعل المضارع المفيد)
 أى الذى يفيد (للاستمرار) وهو المطلوب ههنا وهذا بخلاف حذف تاء التأنيث
 في الكلمتين (اذلبس له) أى لانه ليس لذلك الحذف (قاعدة) فضلا عن المستمرة
 (بل وقع) ذلك الحذف (على خلاف القياس في مادة مخصوصة) وهى مادة
 الخصبة والالية (فلذا) أى فلو قوع هذا الحذف على خلاف القياس (أى)
 أى المصنف (في بيانه) أى في بيان هذا الحذف (بالفعل الماضى) لكون دالا
 على عدم الاستمرار ولما فرغ المصنف من تعريف التثنية واحوالها شرع في بيان
 تعريف الجمع واحواله فقال (المجموع) أى تعريف الاسم الذى يقال له المجموع
 (مادل) ولما كان في المجموع اعتباران أحدهما مجموع حروف مفردة مع الزوائد
 التى تلحقه وثانيتهما مجرد حروف مفردة فبالاعتبار الاول تكون الزوائد حروف معنى
 أى لهما معنى تدل تلك الحروف عليه فيثبت لا يكون اسما لكونه ليس بكلمة بل
 هو مركب من كلمتين فيكون لفظا وبالاعتبار الثانى تكون الزوائد حروف معنى
 لا حروف معنى فيثبت تكون كلمة فيكون اسما كذا في شرح اللب والمراد هو الاعتبار
 الثانى بقرينة ذكر المجموع في ابواب الاسماء ففسره الشارح بقوله (أى اسم)
 واورده معه لفظ (دل) لكون قوله (على) متعللا بديل يعنى ان المجموع اسم دل
 (على جملة) (آحاد مقصودة) وإنما قيد الشارح الآحاد بقوله جملة لئلا يتوهم
 ان استعماله في هذا التعريف كاستعماله في تعريف اسماء العدد في كونه اعم
 الآحاد جملة أو تفرقة طائفة أو اثنين اثنين او واحدا واحدا فبدخل

في قوله ما دل على آحاد بحـ ورجل ورجلان هكذا في العصام وقوله
(اي يتعلق) تفسير لقوله مقصودة يعني على آحاد وافراد يتعلق (بهما) اي بتلك
الآحاد (القصد) اي قصد القائل (في ضمن ذلك الاسم) يعني الاسم المجموع
وسمى ان هذا القيد مع قوله (بحروف مفردة) للاحتراز عن اسماء الاجناس
وانما فسره الشارح بقوله (اي بحروف هي مادة) ليكون اشارة الى اراضفة
الحروف الى المفرد ببيانها والمراد ان الآحاد مقصودة بالحروف التي هي مادة
(المفردة الذي هو) اي ذلك المفرد (الاسم الدال على واحد واحد من تلك
الآحاد) مثلاً ان الرجال اسم يدل على رجل متعدد يتعلق ان قصد بتغيير جملة
تلك الآحاد باسم احد مشتمل على حروف هي مادة رجل وقوله (حال كون تلك
الحروف متبسة) للاشارة الى ان قوله (بتغيرها) حال من الحروف والى ان البناء
للملابسة وما صفة للتغير ذكر للابهام يعني بتغير اي تغير كان بعد كونه (بحسب
لصورة كما اشار الشارح الى هذا التعميم بقوله (لما زيادة) اي سواء كان ذلك
التغير زيادة حرف واحد او حرفين او حروف (او نقصان) كتحذف الناء من المفرد
(او اختلاف) يعني او كان بسبب اختلاف (في الحركات والسكنات) وسواء كان
ذلك الاختلاف (حقيقة او حكماً) كلفظ الفلك كما سيجي وانما قال هذا ليدخل في
الحد مثل هجان بكسر الهاء فان لقطه حال الافراد كلفظه حال الجمع يقال في مفردة
ناقة هجان وفي جمعه نوق هجان لكن حركته في الافراد مخالفة لحركته في الجمع
تقدير اقل هجان حال كونه مفردا كجماد حال كونه جمعا كرجال والاختلاف
بينهما في الحكم لاقى الحقيقة ثم تعرض الشرح لاعرابه وبيان فائدة قبوده فقال
(فالجاء في قوله بحروف مفردة) وهو البناء (اما متعلق بقوله مقصودة) اي فقط
(او بقوله دل) اي فقط (او بهما) اي او متعلق بقوله مقصودة وبقوله دل حال
كون الوجه الاخير (على سبيل التذرع) بان يحذف محولا لاحدهما ويحذف محمول
الاخير محذوف اي مادل بحروف مفردة على آحاد الحروف التي تقصد تلك الآحاد
بحروف مفردة واعلم ان العصام رشح الاول من الوجوه الثلاثة وزيف الاخيرين
لان مادة مفردة كما هي مادة لمفردة مادة ايضا لجمع والمركبة في اندلالة
كما كانت للمركبة كانت للهيئة ايضا كما لا يخفى والمراد بحروف مفردة اعم من
حروف مفردة المحقق كما في رجال ومن حروف مفردة المنذر كما في نسوة فانه يقره
مفردا لم يوجد في الاستعمال وهو نساء بضم النون على وزن غلام قال فعلة
بكسر الفاء من الاوزان المشهور في الجمع الذي مفردة على فعال بضم الفاء ثم
قال واماما في الحواشي الهندية من ان المراد بالآحاد اعم من الآحاد حقيقة
كرجال او اعتبارا كنسوة في جنس امرأة وليس بشيء اذا من جمع الا وقصده

اتحاد حقيقة وإما انتبهت بين المجموع في تحقيق لمرد وتقديره إما في لصام
 فعلى هذا لا مدخ للخراف في دلالة استعماله لا حتى يجوز تعلق الجار بقوله دل
 بل لها مدخ في مقصود انحاء استعماله (وقوله) أي قول المصنف في التعريف
 (تغير ما طرف مستقر حال من الحروف) كما سبق في تفسيره وأراد به ان الباء
 ليست بمنعقة بما قبلها كما في الباء الأولى ثم بين التغير بالزيادة فقال (ودخل
 في قوله تغير ما جاء سلامة يعني بهما جمع لمذكر السالم وجمع المؤنث السالم
 (لأن لو وون في آخر اسم) أي في آخر الاسم الذي هو جمع لمذكر السالم
 (ثم جاء الراء أو عوض عن الحركة الاعرابية وانور عوض النون وكلاهما
 من نية الاسم ويسمى بهذين (وكـ لالف وائـ) في جمع المؤنث السالم وإذا كانا
 كـ تـ فتعبرت كلهما (أي كلمة لمفرد) بهذه الزيادة إلى صيغة أخرى (لأن مفردة
 عرب بالحركة وتام بتون بخلاف صيغة الجمع (وقوله) أي قول المصنف
 (ما دل على اتحاد جنس) أي للتعريف (يشمل المجموع) التي هي الافراء (واسماء
 الاجناس) أي ويسمى أيضا اسماء الاجناس التي هي من الاغيار (كتر ونخل
 فانها) أي فان اسماء الاجناس التي كتر ونخل (وأما بدل عليها) أي على الاتحاد
 (وضع) أي كونه غير موضوع له (فتد بدل) أي ولكنها بدل (عليها)
 أي على الاتحاد (استعمل) فاد كما يجوز ان يقل في واحد من آخر هذا ثم يجوز
 ريقا أيضا في ثمر متعددة دائروا كذا النخل وهو شجر التمر وقوله (واسماء
 المجموع) بانصاف على قوله واسماء الاجناس أي ويشمل قوله ما دل على اتحاد
 الاسماء التي هي مفردة رائكنه (وتطلق الاعلى جملة) كرهط ونفر (وقوله
 (وبعض اسماء تعدد) عطف ايضا على ما قبله يعني يشمل هذا الجنس ايضا
 بعض اسماء العدد يعني غير الواحد والاثنين (كثلاثة) وهو اقل ما يجوز اطلاقه
 عليه (وعشرة) وقوله (وبقوله مقصودة بحروف مفردة) متعلق بقوله (خرجت
 اسماء الاجناس) يعني ان قوله في تعريف مقصودة بحروف مفردة بمنزلة فصل
 يخرج من تعريف المجموع اسماء الاجناس التي هي من الاغيار ولما كانت اسماء
 الجنس حالة للمعنيين احدهما الجنس اعني مثل الرجلية في نحو رجل والنثى
 معني لائرا . وكان قوله مقصودة بحروف مفردة مركبا من قيدين احدهما مقصودة
 والاخر بحروف مفردة وكان خروج اسماء الاجناس بمعنييه ناظرا الى القيدين
 أراد السارح ان يفصله ويضمه فقال (فاذا قصد بها) أي باسماء الاجناس (نفس
 الجنس) يعني نفس الرجلية مثلا في رجس (لا افراد) وهو بكسر الهاء مفردة بدر
 أي كونه رجس أي ان قصد بها احد المعنيين الذي هو الجنس ولم يقصد المعنى
 الواحد من هو مفردة (مقوله مقصودة) يعني ان قصد نخرج اسماء الاجناس

بقوله مقصودة دون قوله بحروف مفردة فانها حينئذ وان دبت على آحاد لكونه
فردا مشتملا وشاملا لكل من انصف بهذا الجنس لكن تلك الآحاد ليست
بمقصودة بل المقصود منها فرد من افراد هذا الجنس ^{الاسم} مل المعنى ارجحية
مثلا (واذا قصد بها) اي باسم الاجزاء (لأفراد) اي كونه مفردا (استعملا)
اي على ما وقع عليه الاستعمال (فقوله) اي فخرج اسمه من الجنس من التعريف
بالفرد الآخر وهو قوله (بحروف مفردة) لان الافراد الذي قصد باسم الجنس
ليس مقصودا بحروف مفردة لانه ليس له مفرد حتى يقصد تغيير ما وانما قال
استعملا لان دلالتها على معنى الافراد ليست بوضعية (وكذلك) اي وكما خرج
بقوله بحروف مفردة اسماء الاجزاء (س) (خرحت) به ايضا (اسماء المجموع) كرهط
وقوم ونفر (واسماء العدد) نحو ثلاثة لان دلالة كل واحد منها على الآحاد ليست
بحروف مفردة اذ لا مفرد لها ولم وقع الاختلاف في اسماء الاجزاء التي يفرق بينها
وبين واحد ياتيه وفي اسم تجمع باسما جمع اولا ذكر انصف ما هو الصواب عنده
من المدايع فقال (فخوثر) والفاء للتفريع بمعنى انه فرع هذا الكلام على
تعريف الجمع يعني اذا عرف المجموع بهذا التعريف فخوثر وركب ليس بجمع
وفسره السارح بقوله (مما عوالف رق) ومن في قوله مما يند وما موصولة وقوله
انفارق مبسأ وخبره قوله التاء والجملة صلة ما يعني المراد بنحو ثم هو الاسم الذي
يفرق (ينته) اي بين ذلك الاسم (وبين واحدة) الذي هو من لفظه (التاء) يعني
من غير تغيير في لفظه فان اتم مثلا اسم جنس كما يطلق على متعددا يطلق ايضا
على واحد فاذا اريد واحدة لمحق التاء بالحره فيقول تمرة (و) (نحو) (ركب)
واراد السارح لفظ نحو الاشارة الى انه معطوف على ثم يعني ونحو ركب ايضا (٢)
اي من الاسماء التي (هي اسم جمع) وليس بجمع على الاصح) وهو مذهب سيدويه
كما ينبغي مما ضرب اسد رح عن قول المصنف بقوله (ل الاول) اي نحو ثم
(اسم جنس وانته) اي نحو ركب (سم جمع كالجمعة) يعني كان لفظ الجماعة
اسم مفردا دل على الجماعة كذلك الركب اسم الجماعة الركان من غير ان يقصد
جميعه الركب عليه وانما وقعت الموافقة في الحروف اتفاقا من غير قصد وقوله
(وقد علمت انما خارجا عن حد المجموع) لاشارة الى وجه التفريع يعني
ان نحو ثم وركب ليس بجمع لان الاول اسم جنس و - في اسم جمع وقد علمت
من قيود التعريف انها ما يسا بجمع فيخرج انهم يس بجمع ثم راد سرح ان
بين الفرق بينهما قتل (واغرق بينهما) اي بين اسم الجنس واسم الجمع هو
(ن) اسم الجنس يقع على واحد و - بين وصفه (كونه موصوعا على حقيقة
وكما جددت لك الحقيقة حار اطلاقه عليها سواء وحده في ضم فردا في دن

او افراد (بخلاف اسم الجمع) فانه لا يقع على الواحد ولا على الاثنين ولما وقع
 الاعراض على هذا الفرق بذلت الكلم اراد ان يدفعه فقال (قال قيا) الحکم
 لا يقع على الكلمة والاثنين) يعني ان قولك في الفرق بينهما بان اسم الجنس يقع
 على الواحد والاثنين متعوض لان لفظ الحکم لا يجوز اطلاقه على مفردة
 الذي هو الكلمة وعلى مناه الذي هو الكتبان (وهو) اى والخال انه (جنس)
 فاجاب عنه بالذم فقال فانه ذلك (قيل ذلك بحسب الاستعمال) يعني انه لا ذم
 اطلاقه على الكلمة والكلمتين لان مرادنا بتجاوز الاطلاق ما هو بالوضع وهذا لا يفي
 عدم اطلاقه بحسب الاستعمال لم لا يجوز ان يكون عدم وقوعه عليهما بحسب
 الاستعمال (لا بالوضع) اى لا بحسب الوضع ثم ترى بالعلامة فقال (على انه
 لا ضمير) يعني اناسلنا ان يكون عدم وقوعه على الواحد والاثنين بحسب الاستعمال
 مانما ايضا لكن لانسلم ان الحکم اسم جنس لانه لا ضرر (في التزام كون الحکم
 اسم جمع ايضا وانما قال) اى وانما قيد المصنف قوله ليس يجمع بقوله (على
 الاصح وهو) اى والخال انه (قول سيبويه) بخلاف اللجمهور مع ان ذلك
 المصنف ان يذهب الى ما عليه الجمهور (لان الاخفش قال جمع اسماء الجوع
 التي لها آحاد من تركيبها كجمال) وهو جمع حل (وبائر) وهو جمع بقر (ركب)
 وهو جمع راكب وكل واحد منها (جمع) اى داخل في المجموع وقال فيمن ثل عنه
 وكذا في القاموس الجمل زوج الناقة والجمال التطبيع من الابل مع رعاها واربابه
 والبقرا سم جنس والبقرة تقع على الذكر والانثى والهساء للواحد من الجنس
 والباقر جمعة من المرقع مع رعاتها والركب اسم لجماعة الركبان من غير ان يقصد
 جمعة الركاب عليه وانما وقع للموافقة في الحروف اتفاقا من غير قصد وهذا
 مذهب الاخفش في ان امثال هذه الاسماء التي هي من اسماء المجموع كلها داخلها
 في افراد المجموع فانه يصدق على كل منها انها دالة على جملة آحاد مقصودة
 بحروف مفردة بتفسير ما واما اسماء الاجناس فاهتبت بدخلة في الجنس عند
 الاخفش بل اتفق فيها مع سيبويه (وقال الفراء وكذا اسماء الاجناس) يعني
 كان اسماء المجموع داخلها في افراد الجمع كذلك اسماء الاجناس داخلها فيه
 لوجود مفردة فيها (كثر وثمره ونخل ومخل) يعني التي يفرق بينها وبين واحدها
 بالناء فحصل من هذا ثلاثة مذاهب الاول انها ليسا بجمع وهو مذهب
 سيبويه وهو مختار المصنف والثاني ان البعض اسماء المجموع داخلها في اسماء
 الاجناس وهو مذهب الاخفش والثالث ان بعضهما داخلان وهو مذهب
 الفراء ثم ذكر مانبيه الاتفاق بقوله (واما اسم جنس اوجع لا واحداه من انظره
 نحو ابل وغنم فليس يجمع بالاتفاق) لعدم وجود المفرد فيها من الفساطهايم

شرع في بيان ماهو من الافراد ويصدق عليه التعريف فقال (ونحو فلك)
 (١٤) اى حال كونه من الاسماء التى (الجمع والواحد فيه) اى في ذلك الاسم
 وقوله الجمع مبتدأ وقوله (متحد فيه بالصورة) خبره والجملة صلة لما يعنى ان الجمع
 الذى نكون صورته وصورة مفردة واحدة (جمع) (لصدق الحد) اى حد الجمع
 (عليه) اى على مثل لفظ الفلك (فان التغيير انا خوذ فيه) اى في تعريفه قيد
 معتبر (اعم) اى والحال ان ذلك التغيير اعم (من ان يكون بحسب الحقيقة
 او بحسب التقدير) بقرينة ذكره مطلقا كما فسر السارح بما ذكر فيما قبل واذا كان
 التغيير اعم وغير مختص بالتغيير الحقيقى (فضمة فاك اذا كان مفردا) اى اذا
 استعمل مفردا كما في قوله تعالى في الفلك المشحون فانه مفرد لا تصافه بالمفرد
 الذى هو المشحون وقوله فضمة متبداً وقوله (ضمة فقل) خبره يعنى ان ضمة
 فاء الفلك اذا استعمل مفردا تكون كضمة القفل الذى هو وزن المفرد (واذا كان)
 اى لفظ الفلك اذا استعمل (جمعا) كما في قوله تعالى حتى اذا كنتم في الفلك
 وجريتم بهيم فان جريتم جمع مؤنث ضمير الجمع راجع الى الفلك فيكون جمعا
 فضمته (ضمة اسد) اى جمع الاسد والحاصل ان وزن فعل بضم الفاء
 وسكون العين من الاوزان المشتركة بين المفرد والجمع ولما فرغ من تعريف المجموع
 شرع في بيان انواعه فقال (وهو) (اى المجموع نوعان) (صحيح ومكسر)
 اى النوع الاول جمع صحيح والثانى جمع مكسر (فالصحيح) اى الجمع الصحيح تارة
 يكون (المذكر) (تارة يكون) (لمؤنث) وانما فسر بقوله تارة ثلثايتهم
 من العطف بالواو انه يكون لمذكر ولمؤنث معا بان يكون مشتركا بينهما (ف)
 (الجمع الصحيح) (المذكر) وسلك السارح في التقدير مسلك الهندي حيث
 قدر الموصوف للمذكر وقدر بعضهم الصفة وفسره بالمذكر الجمع صحيحا وكلا
 التقديرين جائز كما في المعرب (ما) اى هو جمع (لحق آخره) (اى آخره مفردة
 واو) وهو فاعل لحق وقوله (معصوم) بالرفع صفة لواو وقوله (ما قبلها) نائب
 فاعل له وقوله (في حالة الرفع) اشارة الى كون الواو علامة للرفع وقوله (او باء
 مكسور ما قبلها) معطوف على قوله واو ومكسور صفتها ايضا وكل من الصفتين
 صفة جرت على غير من هى له ولذا ذكر في الموضعين مع كونهما صفتين للمؤنث
 لوجوب الموافقة في مثلها الى ما بعدها في التذكير والتأنيث وكلمة او ههنا لتقسيم
 المحدود وهو جمع المذكر ليعنى انه على قسمين وقوله في (حالتي النصب والجر)
 يعنى ان كون ذلك الجمع بالياء مشترك بين الحالتين وقوله (ونون) بالرفع معطوف
 على كل واحد من النوعين اى واو ونون وباء ونون وقوله (عوضا) بالنصب حال
 من النون يعنى حال كون تلك النون عوضا (عن الحركة) فقط تارة (اوالتونين

اى او عوضا عن التنوين فقط تارة اخرى وقوله (على سبيل منع الحلو) اسر
 الى ان هذه المنفصلة ماضية الحلو يعنى انه لا تنزل النون في الجمع عن ان تكون
 عوضا عنهما بان تكون النون آخر منهما بل ولاكن يجوز جمعها بان تكون
 عوضا عنهما معا فان الجمع المذكور على ثلاثة انواع احدها المعروف باللام نحو
 الضاربين والنون فيه عوض عن الحركة فقط اذ لا تنوين في مفردة الدنى هو
 الضارب وثانيها لمضاف الى ياء المتكلم نحو ضاربي اذ لا حركة في مفردة لكونه
 مضافا الى ياء المتكلم بل هي عوض عن التنوين فقط دون الحركة والثاني نحو
 ضاربين يعنى غير اللام فانها عوض عنهما في مثله لان مفردة ضارب بالحرثة
 والتنوين وقوله (مفحوة) بالرفع صفة النون وقوله (لتعادل خفة القمتة نقل
 الواو واظمة) علة وتوجيه لكون النون مفحوة يعنى انما قمت النون في الجمع
 لتكون خفة القمتة عدلا لنقل الواو المضموم ما قبلها بخلاف النون في التثنية
 كما عرفت فيما مر وقوله (ليدل) اتمام للتعريف بذكر علته الغائية يعنى انما لحق
 تلك اللواحق ليدل (ذلك المحوق) اى المذكور ضمنا في لحي (او اللاحق فقط)
 بدون ملحوقه (او مع المحوق) اى او اللاحق مع المحوق (على ان معه) (اى
 مع مفردة) وانما فسر به وبقوله (الواحد من حيث معناه) (ايوحدا) بل بينه
 وبين قوله (اكثر منه) لان مقابل الكثرة هي الوحدة لا الافراد وقوله من حيث
 معناه للاشارة الى ان الوحدة ههنا ليست بوحدة حقيقة بل المراد منها هي
 الوحدة الاعتبارية ولما ترك المصنف في تعريف الجمع المذكور القيد بقوله من جنسه
 اراد الشارح ان يذكر نكتة لتركه ههنا فقال (ولم يقل) اى المصنف (من جنسه)
 بان يقول ليدل على ان معه من جنسه اكثر منه (اكسفاء) اى لارادة الاكسفاء
 (بما) اى باللفظ الدنى (ذكر) اى ذكره (في التثنية) يعنى ان قيد من جنسه كما هو
 لازم في التثنية لازم ههنا كذلك لكن تركه الاكسفاء لانه لا يلزم من جنسه ههنا ولزومه
 هناك ولما كان لفظ الاكثر صيغة تفضيل وكان قوله منه اى من المفرد مفضلا
 عليه والقاعدة تقتضى ان توجد الكثرة في المفضل عليه ايضا اورد عليه سؤال
 يحتاج الى الجواب فقرر الشارح هذا السؤال مع جوابه فقال (فان قيل اسم
 التفضيل) يعنى ان القاعدة مقررة في ان اسم التفضيل (يوجب) اى يقتضى
 (نبوت اصل الفعل) وهو الكثرة ههنا (في المفضل عليه) وهو المفرد (ولا كثرة)
 اى والحال انه لا كثرة (في الواحد) لكونه مقابلا لها (قيل) في جوابه (ثبوت اصل
 الفعل) اى في المفضل عليه على قسمين (اما ان يكون محققا) نحو قولك زيد
 اعلم من عمرو (او على سبيل المرض) بان يفرض فرضا عقليا بوجود اصل
 الفعل في المفضل عليه حتى يطابق القاعدة (كما يقال فلان افقه من الجار واعلم

من الجدار) فانه وان لم يكن المفضل عليه ههنا مما ليس من شأنه ان يوجد فيه
 افقه او العلم لكونهما حارا وجدارا لكن يجوز ان يكون فقيها وعالما بحسب
 الفرض يعنى لو فرض ان يوجد الفقه في الجار والعلم في الجدار لسكان فقه فلان
 وعلمه اكثر منهما وكذلك ههنا وان لم توجد الكثرة في المفرد تحقيقا لكن توجد
 فيه فرضا ثم شرع المصنف في بيان بعض التغيرات الطارئة بتوقع الياء والالف
 في آخر مفردة فقال (فان كان آخره) وهو بارفع اسم كان وفسره السارح بقوله
 (اى آخر مفردة) ليكون اشارة الى انه يحذف المضاف وقوله (ياء) بالنصب
 حبر كان وقيد السارح بقوله (ملفوظة كالقاضي) يعنى الاسم المفرد الناقص
 الذى هو معرف باللام (او مقدرة كقاض) يعنى الذى هو غير معرف باللام لشمول
 هذا الحكم النوعين من المنقوص وقوله (قبلها كسرة) صفة للياء يعنى الياء التى
 وقعت قبلها كسرة وقوله (حذف) (اى الياء) جراء السرط يعنى ان كان
 كذلك حذف منه الياء التى في آخره فان قلت كيف يصدق في النسائي اى الياء
 المقدرة قوله حذف فيذنى ان يخص بالياء المذكورة قلت تعود الياء المحذوفة
 يحذف التنوين للاحاق واوالجمع اوباءه ثم يحذف لاتقاء الساكنين بين علامة
 الجمع وبينها وليست على حذفها الذى كان قبل لان علة الحذف السابق لتقاء
 الساكنين بين الياء والتنوين وعلة الحذف بعد لاحاق التقاء الساكنين بين الياء
 وعلامة الجمع كذا في العصام وتقرى بالؤل ان قوله حذف ليس في محله لان الياء
 في مثل قاض لبست مذكورة في جمعه حتى يطلق عليها الحذف وتقرى بالجواب
 ان علة الحذف في المفرد غير علة في الجمع لان سبب التقاء الساكنين في المفرد
 هو التنوين وفي الجمع سكون واوالجمع (مثل قاصون) بضم الصاد (جمع قاض
 فان اصله قاضون فقلبت ضمة الياء الى ما قبلها) وهو الضاد (بعد سلب حركة
 ما قبلها) وهى كسرة الضد (طاء للتخفيف) لان انكسرة قبل ضمة الياء
 ثقيلة (وحذفت الياء) اى الساكنة (لاتقاء الساكنين) احدا مما الياء والنسائي
 واوالجمع الساكنة وهذا في حالة الرفع (وعلى هذا القياس) اى وقع على هذا
 القياس في الحذف لاتقاء الساكنين (حالما نصب والجر مثل قاضين فان اصله
 قاضيين) يعنى يباين بعد الضاد احدهما ياء الكلمة وثانيتهما ياء الاعراب
 (حذف كسرة الياء لقل اجتماع الكسرتين) احدهما كسرة الضاد وثانيتهما
 كسرة الياء وهما الكسرتان الحقيقيتان (والباين) اى ولثقل اجتماع اليائين
 وهما الكسرتان التقديريةتان (فسقطت) اى ياء الكلمة بعد حذف كسرتها
 (لاتقاء الساكنين) احدهما الياء الاصلية التى اسكنت والنسائي الياء الاعرابية
 التى هي علامة الجمع وقوله (وان كان) عطف على قوله فان كان يعنى ان كان

(آخره) (اى اخر الاسم الذى اريد جمعه) وفسر السارح الضمير المتبرر ههنا
مخالفًا لتفسيره في الاول للفتن اعلم ان قوله آخره ليس موجودا في نسخ المتن ان
اختارها صاحب المتوسط وصاحب المعرب واما في النسخ التي اختارها
السارح الجامى فهو موجود فعلى النسخة التي اختارها الاولان فامراجع
الى الاسم الذى اريد جمعه او الى آخر ذلك الاسم كما في المعجم وقال صاحب
المعرب اعني زيني زاده والاول هو الراجح لان المقصود بالمدود من اوج الاسماء
المتحركة وجعل الآخر مقصورا امام ساكنة او على ما في القاموس على اسطلاح
النهاية واما قراهم في هؤلاء واول مقصور وسورع اسم من الاسماء
المتحركة لكونها مبين انتهى وتفسير السارح قوله (مقصور) واه (اى الى
مقصورة) يدل على ان اختيار ان يكون المراد بالمقصود معناه اللغوي وقوله (مذوت
الالف) جزائية وقوله (لانتقاء الساكنين) اشارة الى علامة الحذف بعني ان كان
آخره كذلك حذف تلك الالف في الجمع لانتقاء الساكنين من تلك الالف
ومن الواو والياء اللتين للجمع (وائى) (بعد الحذف) اى بعد حذف الالف
وقوله (ما قبلها) فاعل بقى وفسره السارح بقوله (اى حرف) الاشارة الى ان لفظ
ماء ووصوف وعبرة عن الحرف وقوله (كل فل الالف) للاشارة الى ان قوله
قائلها طرف مستقر صفة اسأولى ان الضمير المتبرر المارث راجع الى الالف
وقوله (على ما كان عليه) نفسير ابق وقوله (متوحا) بالصب حال من فاعل
بقى وهو الموصوف وقوله (ولم يعبر) على صيغة المبهمل وبأنب الفاعل راجع
الى ما يعبر واعلم بغير ذلك الحرف الذى قبل الالف (لتدل الفتحة) اى الفتحة التي
بقيت بعد حذف الالف (على الالف) اى على ان فى آخره الفاحدفت لعل
فاته لو غير من الفتحة الى حركة اخرى لم يعلم كون آخره الف (مثل مصطفىون)
بالواو الساكنة المفتوح ما قبلها في حالة الرفع (ومصطفين) بالياء الساكنة
المفتوح ما قبلها حال كقول ذلك اللفظ (في حالتى التثنية والجمع فان اسماهما)
اى اصل هذين اللفظين الذين فتح الفاء (مصطفىون) بتثنية الفاء وضم الياء
(ومصطفين) بفتح الفاء وكسر الياء (قلبت الياء) فيها (افما تحركها) اى
لكون الياء فى اللفظين متحركة باضمة فى الاول وبالكسرة فى الثانى (وانفتاح)
اى ولافتتاح (ما قبلها وحذف الالف) اى المقلوبة منهما (لانتقاء الساكنين)
من تلك الالف ومن الواو والياء الساكنين ولما كان الاسم الذى اريد جمعه بالواو
والنون على نوعين ولكل منهما شرط اراد ان يبين شرط كل منهما فقال
(وشرطه) (اى شرط الاسم الذى اريد جمعه) اى اريد جمعه معا وفتحها (جمع)

الصحيح) بالنصب مفعول مطلق نوعي حذف فعله وجوبا لتضمن قوله جميعه
اي اريد ان يجمع ذلك الاسم جمع الصحيح (المذكر) من انواع الجمع ولما اختلفت
الاقوال في كون هذا السرط شرطاً لتدبيره او شرطاً لجمعيةه حيث قال بعضهم
انه شرط التدبير وهو المصنف وقال بعضهم ان شرط ما جمع بالواو والنون
ان يكون مذكراً خائفاً اراد السارح ان يثبت عليه فقل (يعني) اي يريد المصنف
بقوله وشرطه (شرط صحة جمعية) اي ان اريد ان يجمع جمعا صحيحا فله شرط
فانه (ان كان) (ذلك الاسم) اراد به ما يقابل الفعل والحرف وهو الاسم بالمعنى
الاعم وبقوله (اسما) اراد به ما يقابل الصفة وهو الاسم بالمعنى الاخص ولذا
فسره السارح بقوله (اي اسما محضا من غير معنى وصية فيه) فحينئذ لا يرد عليه
ان اسم كان وخبرها متعديان فلا يجوز الحمل فان ما كان اسما فهو الاسم بالمعنى
الاعم وما كان خبرا فهو الاسم بالمعنى الاخص فلا اتحاد بينهما ذهنا وقوله
ان كان اسما شرط وقوله (فذكر) الغاء فيه جزائية وهو خبر المبتدأ المحذوف
وقوله (علم) خبر بعد خبر اوصفة للمذكر وفسره السارح بقوله (اي فكونه مذكرا
علما) اشارة الى المبتدأ المحذوف وجمله (يعقل) صفة للعلم او المذكر قال
العصام اشار السارح بهذا التفسير الى دفع اعتراض الرضي على كلام المصنف
حيث قال قوله وشرطه ان كان اسما فذكر علم يعقل عبارة ركيكة وذلك لانه
لا يجوز كون شرطه مبتدأ او ما بعده خبره من كيان السرط والجزاء لان قوله فذكر
في معنى فهو مذكر والصبر راجع الى الاسم فيبقى الخبر الجملة بلا عائد الى المبتدأ
ولم يكن لهذا الكلام معنى كما لا يخفى على الناظر الى المعنى بل المعنى الصحيح
ان شرطه ان يكون مذكرا علم يعقل ان كان اسما ثم قال وفيه محذورات ثلاثة
الاول دخول الغاء في خبر المبتدأ الذي لم يتضمن معنى السرط وهو ضعيف على
مذهب الاخفش وثانيها جعل المذكر والعلم بمعنى الكون مذكرا والكون علما
وليس في العبارة ما يجعلهما مصدرين وثالثها الغاء السرط المتوسط بين المبتدأ
والخبر وهذا لا يجوز في السعة فاجاب السارح بقوله ان قوله مذكر بمعنى كونه مذكرا
وهو خبر قوله شرطه بلا تقدير ولم يلتفت الى ما اورده الرضي من انه ليس في العبارة
ما يجعله مصدرا لانه يتدفع بقيد الحتمية اي فذكر علم من انه مذكر علم
فيعود الى كونه مذكرا علما في انه يلزم الغاء السرط المتوسط بين المبتدأ والخبر
في السعة وكان السارح لم يلتفت اليه لانه منع الهندي اختصاصه بالشعر وبقي ايضا
انه هل يسمع منع الهندي لما ادعى الرضي من غير سند موثق به كذا في العصام لمخصا
ووجه الفاضل الهندي هذه العبارة بل قوله شرطه مبتدأ وخبره محذوف اي
شرطه ما سيدكر وقوله فذكر جرحه جزائية لقوله ان كان اسما كما في قوله تعالى الزانية

والزاني باجملا والكاسي في صدر الدابة وميدان رح دونهما (١) (٢)
 حيث مسماه لاسم (٣) لفظه (٤) ليندفع بهما (٥) من (٦) كسر
 اللفظ ركونه (٧) بالاصح المعنى (٨) لا يجوز (٩) وصف (١٠) بقرا (١١)
 اتد الى ان هذا (١٢) وفي (١٣) ال (١٤) ال (١٥) ال (١٦) ال (١٧)
 وجه هذا الاشتراط فقال (١٨) وانما اشترط ذلك (١٩) اي لما جاء كونه (٢٠) او (٢١)
 للقل شرط في صحة (٢٢) جميعه بالجمع الصحيح اذا كان اسم (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧)
 الجرم الصحيح (اشرف الجموع) وانما كان اشرف (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢)
 تغييره (٣٣) مفردة (٣٤) اي في ذلك الجمع بخلاف الجموع (٣٥) (٣٦) (٣٧)
 بناء مفردا فيه ذلك ما ليس فيه تعريف فهو اشرف مما يدل فيه تعريف (٣٨)
 الصحيح اشرف من الجمع المكسر (والمذكر العلم الـ فل اشرف من غيره) اي
 من المؤنث وغيره قل واذا كان كذلك (ما عطي الاشرف) وهو الجمع الصحيح
 (الاشرف) وهو المذكر العلم الـ قل (ما عطي) على ما يفيد المحمول وهو (٣٩)
 وجد اي وان لم يوجد (فيه) اي في الاسم الذي ابدى به جمع الصحيح (اكل)
 اي كل من الشروط الثلاثة بان يكون مؤنثا (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤)
 مؤنثا على اس اسم العلم (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠)
 السرور المذكورة وقوله (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧)
 الا ان من الشروط (كلها) فانه وان كانت موضوعا لعادل (٥٨) لم يوجب
 فيها الشرط (الآخر) وما اشد كبر (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤)
 الشرطان ولم يوجد الشرط الآخر (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠)
 لانه قال في القاموس اعوج باللام فرس لى (٧١) فيكون حيث ذكره اعوجا لفرس
 خاص لكن لم يوجب فيه اس شرط الآخر وهو كونه حلسا للعاقل ولما قيل انه
 اذا فقد شرط منهما (لم يجمع هذا الجمع) اي لم يجران يجمع بهذا الجمع لـ (٧٢)
 اما يجمع التكسر فيجمع العين بالهون او الالف وان (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦)
 اعوجا وبما ورد الرضي على كلام (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢)
 قد كرر ان يقول نجرد عن اساءة ثلثه حتى يدخل في (٨٣) (٨٤) (٨٥)
 سلبى ووراء اراد السراح ان يجب بحرف مراد لم ينف بدونه قد كرر (٨٦)
 (واراد) اي الممنوع (بالذكر) في قوله قد كرر (ما يكون) اي اسم (٨٧)
 (مجردا عن الساء لفظا او مقدرة) اي سواء كانت الساء في (٨٨) (٨٩) (٩٠)
 او مقدرة في نحو نار وخرها من المؤنات السماء يدوانا وجه مراد (٩١) (٩٢)
 (ايخرج منه) اي (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠)
 يصدق عايدانه من كماله قل مع (١٠١) (١٠٢) (١٠٣) (١٠٤) (١٠٥) (١٠٦)

خلافا للكوفيين وابن كيسان) فانهما اتفقا في جواز الجمع نحو طلحة بالواو والنون
 اختلفا في الجمهور اكنهما اختلفا في انه بسكون اللام او بفتحها (فانهم) اى
 لكوفيين (اجازوا طلحون اسكون اللام وابن كيسان) اى واجاز ابن كيسان
 (بفتحها) اى بفتح اللام وقوله ابن كيسان بارفع عطف على الضمير المرفوع
 المتصل في اجازوا وهو جائز بلا تأكيده بالفصل في وجود الفصل وقد وجد
 الفصل ههنا وقوله (ويدخل) عطف على قوله لتلايخرج يعنى انه حمل مراد
 المصنف على هذا ليدخل (فيه) اى في هذا الحكم (نحو ورقاء) بالالف المدودة
 (وسلي) بالالف المقصورة حال كونهما (اسمى رجلين فانهما) اى نحو ورقاء
 وسلي اذا سمى بهما رجل كانا مذكريين (يجمعان بالواو والنون) فيقال ورقاؤن
 وساؤن (اتعافا) من التحاء مع انهما ليسا بمذكرين باعتبار لفظهما لكنه لما اريد
 بالمذكر ما يكون غير التاء سواء كان بالالف مدودة او مقصورة دخلا في الحكم
 المذكور وقوله (لان علم التأنيث) يذبح ان يكون علته للاتفاق في جواز الجمع
 في الاسم الذي فيه الالف دون ما فيه التاء يعنى انهم انما اتفقوا في جواز الجمع بالواو
 والنون فيما هو بالالف دون ما هو بالتاء لان علم التأنيث (هو التاء لا الالف) يعنى
 ان التاء والالف وان اشتركتا في كونهما علامة التأنيث لكن منزلة الالف
 ليست كمنزلة التاء (فلا يمنع) اى اذا لم يكن المؤنث بالالف كما المؤنث
 بالتاء لانهما كالمؤنث بالالف (من الجمعية بالواو والنون لان المدودة) نحو ورقاء
 (نقلت) اى همزته (او) اذا اريد جمعته كما مر من القاعدة فيقال فيه ورقاؤن
 (فتسمى) وهو بفتح التاء وسكون النون مضارع من الانحاء وهو قول المحو
 اى اذا انقلت همزة في الجمع واوا تكون (صورة علامة التأنيث) قابلة
 للمحو وان كان اصل التأنيث ثابتا فيها هذا حال المدودة (والمقصورة) اى
 وحال الالف المقصورة نحو سلمي (تحذف وسبق الفتح) التى (قبلها) حال
 كونها (دالة عليها) اى على الالف المحذوفة هذا توجيه الشارح وقال العصام
 فيما اجاب به عما ذكره الرضى انه كان عليه ان يقول بدل قوله هذا كرفجرد عن
 التاء يخرج نحو طلحة ويدخل نحو سلي وورقاء على رجلين ولا يخفى ان هذا
 الجواب ضعيف انتهى وفي شرح اللب ان المراد بالذكر هو المذكر اللغوي
 يعنى ما كان معناه مذكرا لا الاصطلاحي الذي هو ما ليس فيه علامة التأنيث
 فلا استدراك فيدخل نحو ورقاء وسلي اسمى رجلين فانهما يجمعان هذا
 الجمع بالاتفاق ونحو طلحة يجمع على طلحون بسكون اللام عند الكوفيين
 وبفتحها عند ابن كيسان فكان المصنف اختار قولها واما كون المراد من
 المذكر ما يكون محردا عن التاء ولو مقدرة ليخرج نحو طلحة ويدخل نحو ورقاء

وسلي فبعد كونه مخالفا للغة والاصطلاح خبر مفهوم من اللفظ اصلا اعم
 القرينة انتهى ولعل السارح اركب هذا لكف لتدقيق كلام المصنف
 للجمهور بقدر الطاقة والله اعلم ثم شرع في بيان شرط النوع الثاني فقال
 (وشروطه) (اي شرط الاسم الذي يريد به جمع المذكر الصحيح) (ان كان)
 اي ذلك الاسم (صفة) (من الصفات) وقوله (غير عام) بانصب خبر بعد
 خبر او حال من اسم كان وقال المصنف ان قوله خبر يعلم لانيده فيه ولعله ان يقول
 ان لا نسبائه لافادة في ذكره اصلا بل فيه خاتمة ما ان بعض الصفات شرطا صالح
 وظاهر اذا كان علما يخرج من هذه القاعدة ويسمع بالواو وانون الا سرد شي
 من شروط كونه صفة ويحتمل ايضا ان السارح تبع لما قيل ان الصفة غير
 مقابل للاسم فالاولى ان يقول وان كان غير اسم كذا قل ولكن هذا التوجيه
 غير موافق لما قيل فانه لو كان كذا فانه ان يقول غير اسم (كاسمى الفاعل والمفعول)
 (مذكر يعقل) قال في شرح اللب ولو قال يعلم بدل يعقل لتناول نحو قوله تعالى
 فنعلم الما هرون اذ لا يطلق العاقل غايه تعالى انتهى ولما كارهه شروط اخر
 اشار السارح بقوله (اي له) اي لصحة جمعه بالواو وانون (شروط) بعضها
 وجودى اي بشرط شيء وبعضها عدى اي بشرط لاشيء (فالشرط الاول)
 وجودى وهو (كونه مذكرا يعقل) كما مر (و) (الشرط الثاني) مع ما عطف عليه
 كلها عدى وهو مع كونه مذكرا عاقلا (ان لا يكون) (ذلك الاسم الكائن صفة)
 (افعل فعلاء) اي مذكرا) يعني ان لا يكون مذكرا (غير مستوفى صيغة الصفة)
 وقوله (الكائن) بالجر صفة جرت على غير من هي له للصفة لكون فاعله مذكرا
 وهو قوله (ذلك الاسم) وقوله (اي له) خبر لقوله الكائن وراجع الى الصفة وقوله
 (مع المؤنث) طرف مستوفى وهذه القيود كلها مستوفى المبنى لانها قيود لا غير
 المستوفى لان الصفة نوعان احدهما ان تكون صفة مذكرا مساوية لصيغة
 مؤنثها نحو ضارب ضاربة وانما يوجد الفرق بينهما بانساء وتعدد مهابا واشياء
 ان تكون صيغة مذكرا غير مساوية لصيغة مؤنثها بل تكون صيغة كل منهما
 صيغة مستقلة كاحر المذكر الذى صيغة مؤنثه غير مساوية له بل لها صيغة
 مستقلة وهى حراء وكذلك وزن فعلا ن غير مساو وزن مؤنثه الذى هو فعلى
 فاراد المصنف ان يخص صفة الجمعية بالواو والنون بانواع الاول واراد السارح
 ان يفسره على مراد المصنف وحاصل التفسير ان لا تكون تلك الصفة هى
 الصفة التى يكون مذكرا غير مساوية فى صيغة الصفة التى هى صيغة مؤنثها
 بل الشرط ان تكون تلك الصفة هى الصفة التى يكون مذكرا مساوية فى صيغة مؤنثها
 فى الصيغة التى كانت صيغة مؤنثها فعلى هذا يكون قوله (بل يكون المذكر

على صيغة افعال والمؤنث على صيغة فعلاء) اضربا عن قوله غير مستو
اي لا يكون المذكور في افعال فعلاء مساويا بل يكون المذكور فيه على صيغة افعال
والمؤنث على صيغة فعلاء (نحو اجر حرا) فانه لا يصح ان يجمع اجر بالواو
والتون فلا يقال في جمعه اجر و ان صيغته غير مستوية مع صيغة مؤنثه وقوله
(للفرق) بيان اعلية كون هذا الشرط شرطه بمعنى وانما لا يصح ان يجمع ليحصل
الفرق (بينه) اي بين وزن افعال الذي غير اسم التفضيل (وبين افعال التفضيل)
اي وبين وزن افعال الذي للتفضيل (كافضلون) في جمع افضل اذا كان للتفضيل
فلا يجوز في جمع اجر اجر و ان يحصل الفرق بين كونه للتفضيل وبين كونه لغيره
وقوله (ولم يعكس) جواب للسؤال المقدر فكانه قيل واذا كان المطلوب من هذا
الاشتراط العدمي تحصيل الفرق بينه وبين اسم التفضيل ودفع الالتباس عنه
مع ان هذا الفرق يحصل على عكس الامر بان لا يجوز الجمع في افعال التفضيل
وان يجوز في مثل اجر ولم لم يعكس فاجاب عنه بان لم يعكس (لان معنى الصفة
في افعال التفضيل كامل لدلالته) اي لدلالة افعال التفضيل (على الزيادة)
وما يدل على معنى مع الزيادة كامل بالنسبة ان ما يدل عليه بلا زيادة فاعطى للكامل
من الجمع تحقيقا للمناسبة (و) (الشرط اشاث) العدمي (ان) (لا يكون) (ذلك
الاسم) (فعلا فاعلى) (اي) (والشرط الثالث ان لا يكون) (مذكرا غير مستو
في تلك الصفة مع المؤنث) ووزن فعلا ليس مساويا (بان يكون المذكور على صيغة
فعلا والمؤنث على صيغة فاعلى) (مثل سكران سكرى) (فانه لا يقال فيه
سكرانون) وان لم يصح ههنا (للفرق) اي لتحصيل الفرق ودفع الالتباس
(بينه) اي بين وزن فعلا الذي مؤنثه فاعلى (وبين فعلا فاعلى) اي وبين
وزن فعلا الذي مؤنثه فعلا فاعلى (كندمانون) فان مؤنثه بالتاء فانه كان
وزن افعال من الاوزان المشتركة بين افعال التفضيل وبين غيره كذلك وزن فعلا
مستتر بين ما كان مؤنثه فاعلى وبين ما كان مؤنثه فعلا فاعلى (ولم يعكس) اي وانما
لم يعكس ولم يجعل الحسب بالعكس ورجح عدم الصحة في الاول دون الثاني مع
ان الفرق المقصود يحصل به ايضا (لان فعلا وفعلا فاعلى اصل في الفرق بين المذكور
والمؤنث) وانما كان اصلا (لانه فيه بالتاء وعدمها) هكذا وجدنا التسخ التي
اطاعا عليها لان في غير الضمير وفي بالتاء والتاء واظن انه سهو من قلم الناسخ
فيثبني ان يكون التسخ الصحيحة هكذا لانه في ما بالضمير التصل المنصوب الراجع
الى الفرق فيكون المعنى لان افرق فيه اي في ندمان ندمانه بين مذكوره ومؤنثه
بالتاء وعدمها اي صيغة مذكوره مساوية لصيغة مؤنثه وهو الاصل في باب التذكير
والتأنيث لان التاء اصل في علامة التأنيث وما هو مشتق على الاصل فهو اصلا

فاعطى الكامل من الجمع للاصل بخلاف إعلان فعلى فانه مشتمل على الاف اتي
ليست باصل في علامة التأنيث (و) (الشرط الرابع) العدمي (ان لا يكون)
(الاسم المذكور مذكرا) (مستويا في) اى في هذه الصفة وتدكير صميم فيه
انما هو (بتأويل الوصف) والافيلزم فيه التأنيث لكونه راجعا الى الصفة (مع
المؤنث) طرف لمستويا ايضا فيكون المعنى وان لا يكون الاسم الذى هو الصفة
مذكرا مستويا في تلك الصفة مع المؤنث وقال الرضى هذه العبارة استخف من العبارة
السابقة لان ضمير ان لا يكون عاد الى الوصف المذكور فيكون المعنى وان لا يكون
الوصف المذكور المذكور مستويا في ذلك الوصف مع المؤنث ولا معنى لهذا الكلام
فكيف يستوى الشئ في نفسه مع غيره ولو قال ولا مستويا به المذكر مع المؤنث
ليكان حسنا ويكون المعنى وان لا يكون الصفة يستوى فيه المذكر مع المؤنث
بان يكون كلاهما على صيغة واحدة واجاب الهندي بان ضمير ان لا يكون عاد
الى المذكر لا الى الوصف فلا يلزم ما ذكر من وجه الاستخفاف فالشارح فسر العبارة
على ما اجاب به الهندي ولم يلتفت الى شبهة الرضى كذا في العصام وقال بعضهم
فاذكره الفاضل الهندي وغيره من الشارحين يتدفع به الاشكال واماما ذكره
الشارح بقوله ان الشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكور اى الدنى ار يدجمه
مذكرا مستويا فيه اى في الصفة مع المؤنث فلا يتدفع به الاشكال لان الاسم المذكور
والصفة واحد فيلزم استواء الشئ في نفسه مع غيره الا ان يحمل على حذف
المضاف ويكون المعنى ان لا يكون مسمى الاسم المذكور مذكرا بمستوى ذلك
المذكر مع المؤنث في تلك الصفة اى الاسم اعلم اولان وزن النفييل اذا كان
بمعنى المفعول يستوى فيه المذكر والمؤنث وان وزن المفعول بالعكس يعنى اذا كان
بمعنى الفاعل يستويان فيه ايضا فقول (مثل جريح) مثال للاول فانه يعنى المجروح
(وصبور) مثال للثاني فانه يعنى الصار (يقال رجل جريح) اى مجروح وصور
اى صابر هذا في المذكر (واحرأه جريح) اى مجروحة (وصبور) اى صابرة وهذا
في المؤنث (فلا يجمع) اى ذلك الاسم المستوى (بالواو والتون) بان يكون جمعا
مذكرا صحيحا (ولا بالالف والتاء) بان يكون جمعا مؤنثا يعنى لا يجمع بالجمع الصحيح
اصلا فانه لم يخصص بالمذكر ولا بالمؤنث لم يحسن ان يجمع جمعا مخصوصا
باحدهما اى بالمذكر او بالمؤنث فيكون نظيرا لخشي الشكل الذى لم يحكم بذكورته
ولا بانوثته (بل المناسب ان يجمع جمعا يستويان) اى يستوى المذكر والمؤنث (فيه)
اى في ذلك الجمع والذى يستويان فيه هو وزن فعلى (مثل جرحى وصبرى)
(و) (الشرط الخامس) العدمي (ان لا يكون) الاسم المذكور (مذكرا) وقوله
(ملتبسا) الاشارة الى ان الباء في قوله (بشاء التأنيث) للملابسة وذلك (مثل علامة)

فانه اسم ملابس بناء التأنيث مع انه مذكر فخل هذا الاسم لا يجمع بالواو والواو
فلا يقال علا منون وقوله (كراهة) بالنصب مفعول له للفعل المنفهم من هذا
اشترط يعني وانما لا يصح جمع كراهة (اجتماع صبغة جمع المذكر وتاء التأنيث)
فانه لما اختص هذا الجمع بالمذكر الخالص لزم ان لا توجد فيه رابطة التأنيث
وقوله (ولو حذف التاء لزم اللبس) كالدليل المقدمة الرافعة يعني اذا امتنع الجمع
بذكر التاء لزم حذفها لكن الحذف لا يجوز ايضا لانه لو حذف لزم اللبس فانه
لو حذف انشاء فقل علا منون لم يعرف انه جمع فعال اوجع فعالة وقيل هدا
الشرط غير محتاج اليه لان اشتراط التدكير وعدم المساواة يعني عنه فان العلامة
يستوى فيه المذكر والمؤنث فيكون مثل جريح وصبور كذا في الاصطلاح وذكروا بعضهم
ان وجه ذكر المصنف لهذا الشرط بيان ان المراد بالتدكير اعم من المدرك معنى
ولفظا فهو جريح من المدرك لفظا ومثل علامة من قبيل المدرك معنى كذا قيل
(وتحذف نونه) (اي نون الجمع) (بالاضافة) (كما مر في التنية) من علة
حذفه وغيره من الاحكام يعني انه يجب حذف نونه بالاضافة (وقد شد)
اي خرج عن القياس (نحو سنين) وانما قيده الشارح بقوله (بكسر السين
جمع سنة بفحها) للتنبه على ان هذا الجمع ليس بجمع سلامة حقيقة لانه
لو كان جمع سلامة حقيقة لفتح السين كما في مفردة (وارضين) (بفتح الراء)
وقيده ايضا للتنبه على ان هذا الجمع جمع على غير قياس او حلا على ارضيات
(وقد جاء اسكانها) اي وقد جاء في بعض اللغة اسكان الراء كفردة وعلى
التقديرين هو (جمع ارض بسكونها) اي سكون لراء (وانما حكم اسدوذهما)
اي بشدوذين سنين وارضين (لانتفاء التدكير والعقل) اي لانتفاء الشروط
المذكورة في صحة الجمع بالواو والنون وهو كونه مدكرا وعاقلا وقوله (وعدم)
بالجر عطف على الانتفاء اي ولعدم (كونهما) اي كون هذين اللفظين (علما
اوصفة) وقال في حاشية لعصام ان شدوذين سنين من وجهين احدهما انه قد
لا يحذف نونه بالاضافة نحو * دعاني بن نجد فان سنينه * وانيتهما ظاهرو بهدا
علم انه لا ينجه ان حق بيان الشدوذين اريقدم على بيان حذف النون لانه لا تعلق له
الابدان كقول حذف النون ولا تعلق له بحذف النون انتهى وتامم البت * لعين بنا
شيئا وشيننا مردا * فان نون سنينه معتقب الاعراب ولذا لم يحذف بالاضافة
وهذا ايضا مخالف لما في الباب حيث قال فيه وقد يجعل النون فيه معتقب الاعراب
فابقي في الاضافة على خلاف القياس كما في هذا البيت وفي قوله * وماذا تبني
اشعرا مني * وقد تجاوزت حد الاربعين * فان نون الاربعين معتقب الاعراب
ولذا جعلت مكسورة وعم ان الحكيم بشدوذهما انما هو رأي الجمهور ومنهم

المصنف (وقد ادرج) اى ادخل (صاحب الباب) وهو اسم كتاب في النحو
(بعض هذه الاسماء) وهو الارضون والسنون والحرون والاوزون والشبون
والقلون ونحوها من الجموع التي وقعت بالواو والزون (تحت قاعدة كلياتها
من الشذوذ منها) اى من الجموع التي اخرجتها القاعدة المذكورة من الشذوذ
(سنيين وامثاله) من الشبون وهو جمع اثبة بمعنى وسط الحوض وبمعنى الجماعة
(وابقى) اى وابقى صاحب الباب (بعضها) اى بعض تلك الجموع (على الشذوذ)
لعدم اندراجها تحت القاعدة التي ذكرها (منها) اى من الجموع التي
ابقاها (ارضين) جمع ارض (وامثاله) فمن اراد تفصيل ذلك فليرجع اليه
اعلم ان عبارة الباب هكذا والزيادة في نحو ارضين واوزين عوض عن نقص
الكلمة افظا كارضون او توها كاوزون انتهى وقيل في شرحه ان المراد بنحو
ارضين هو ما لم يكن مذكرا علما قلا ويعنى بقوله كارضون ان الواو والنون في امثاله
عوض عن التاء المحذوفة من ارض فان اصله ارضة بدليل ارضة اى في تصغيره
ثم قال في الشرح وكذا في سنون ونبون وقوله او توها كاوزون فان الزيادة فيه
عوض عن نقصان الحركة بالادغام وانما قال توها لانه لا يجب ان يكون اصل
اوزبا لادغام اوزز بفكه وبتحريك الزاى الاولى حتى يكون نقصانه تحقيقا
لا توها لانتهى ما قال في الباب وما قال في شرحه واقول ان في قول الشارح
العلامة في هذا النقل نوع مخالفة لان صاحب الباب بعد ذكر تلك
القاعدة اخرج كلاما من الارضين وامثاله عن الشذوذ كما اخرج نحو السنين فلا فرق
في دخول الارضين والسنين تحت تلك القاعدة فحينئذ يكون بين قوله
اخرجتها من الشذوذ منها سنين وابقى بعضها على الشذوذ منها ارضين وامثاله
وبين نقله واحالته على المراجعة نوع مخالفة ولما قال وابقى بعضها على الشذوذ
منها قلون وحرون مما لم يكن في اصله تاء لكان النقل صحيحا موافقا للنقول
والله اعلم والله در صاحب الوا فيه حيث قال ان قول المصنف وقد شد الخ
جواب عن سوء ال مقدر فكانه قيل في صورة النقص لقوله وشرطه كونه
مذكرا قلا ان هذا منقوض بنحو السنين جمع سنة والارضين جمع ارض
والاوزون والحرون والقلون والشبون مع انتفاء الشروط المذكورة فاجاب عنه
بقوله وقد شد نحو سنين ثم قال وقد تكلف قوم في توجيهها ومحملها ان الواو
والياء والزون فيها ليست الاعراب بل هي عوض عن تاء التانيث المقدرة كما
في ارض او عن الاعلال والادغام كما في سنة وحره وهو في غاية السماجة انتهى
ملخصا ولا يخفى ان هذا موافق لما في الباب فقوله (المؤنث) بالرفع معطوف
على قوله فالذكر الصحيح وهو شروع في مباحث النوع الثاني من الجسع

الصحيح وفسره اشارح بقوله (اى الجمع الصحيح المؤنث) للاشارة الى ان قوله
 المؤنث صفة الموصوف المحذوف كما مر ما فيه وقوله (مالحق) شروع
 في تعريفه وقوله (اى جمع لحق) اشارة الى ان الموصوف عبارة عن الجمع وانما
 فسرهم ههنا ولم يفسره في تعريف المذكر الصحيح للاهتمام به بعد المسافة ههنا
 بخلاف الاول (آخره) (اى آخر مفردة) اى مفرد ذلك الجمع (الف وتاء
 وشرطه) (اى شرط الجمع الصحيح المؤنث) (يعنى ان الصيغة الجمع بالالف والتاء
 ايضا شروطا متنوعة بحسب مفردة لان مفردة اما صفة واما اسم فان كان صفة
 فاما صفة لها مذكر واما صفة ليس لها مذكر فحينئذ (ان كان) فقوله كان
 من الافعال الناقصة اسمه ضمير مستتر تحته راجع الى المفرد وفسره الشارح
 بقوله (اى مفردة) وقوله (صفة) بالنصب علم رآه خبره والواو في قوله (وله)
 حالية وله خبر مقدم (اى لذلك المفرد) وقوله (مذكر) مبتدأ مؤخر والجملة حالية
 من اسم كان يعنى ان كان مفرد ذلك الجمع صفة ذات مذكر (فان يكون) اى فشرطه
 ان يكون (مذكرا) (اى مذكر ذلك المفرد) وقوله (جـع) ماض مجهول ونائب
 فاعله تحته راجع الى ذلك المذكر والجملة خبر ان يكون يعنى ان كان كذلك فشرطه
 ان يكون ذلك المذكر مما يجمع (بالواو والتون) بان استجمع فيه الشروط المذكورة
 في الجمع المذكر الصحيح وحينئذ لم يجوز جمع منسل صحراء وسكرى وفعل بمعنى
 المفعول وفعل بمعنى الف عل ومفعال بمعنى مفعيل هذا الجمع لامتناع جمع مذكرا
 بالواو والتون وانما اشترط هذا (ثلثا يلزم) اى لكرهه ان يلزم (مزية الفرع)
 وهو المؤنث (على الاصل) وهو المذكر لانه لو لم يجمع مذكرا بالواو وجمع كجمع
 التكسير كفعلاء افعل مثل جراء وفعل فلان كعطشى عطشان وجمع مؤنثه
 بالالف والتاء لزم للمؤنث الفرع مزية على المذكر الاصل حيث جمع هو بالجمع
 الصحيح ولم يجمع مذكرا به وتوله (وان لم يكن) معطوف على قوله ان كان يعنى
 ان لم يكن (له) اى لمفرده يعنى المفرد الذى هو صفة وليس له (مذكر) وقوله
 (جمع بالواو والتون) اشارة الى ان التنى في قوله لم يكن علم الى القيد الاخير
 يعنى ان لم يكن لذلك المفرد الصفة مذكر يجوز جمعه بالواو والتون كما في جراء
 وعطشى وقال العصام لوجه تنقييد كلام المتن بما قيده بل المراد انه ان لم يكن
 لمفرده مذكرا اصلا لان ما يكون له مذكر لم يجمع بالواو والتون قد علم حكمه
 من قوله فان يكون مذكرا جمع بالواو والتون انتهى ولعل الشارح اراد به هذا
 التقييد تحصيل المقابلة بين التنى والاثبات مع انه لا تنافي في مثل هذا اذ برادبه
 نفي القيد والمقيد معا (فان لا يكون) وقوله (اى فشرط صحة جمعته) تفسير
 وفيه اشارة الى ان قوله ان لا يكون خبر للمبتدأ المحذوف والجملة جزائية يعنى

ان لم يكن لذلك المفرد مذ كذا كذا فسرط صحة جمعيته شيء عديم وهو
(ان لا يكون) ذلك المفرد (مجردا عن ثناء التانيث كحائض) فانه اعدم اطلاقه
على المذكر ليس له مذكر لكنه لكونه مجردا عن ثناء التانيث لا يجوز ان يقال
في جمعه حائضات وكذا الطامث فلا يقال في جمعه طامثات بل يقال فيه حوائض
وطوامث لا غير فان الحائض والطامث مجرد عن التثنية بمعنى من ثبت له الحيض
والطمث في الجملة ويكون بمعنى اشوت والصفة التثنية ما لا يختص بزمان دون
زمان والجارية على الفعل تختص بزمان دون زمان نحو الآن او غدا بخلاف
حائضة بالتثنية (لانه يقال في جمع حائضة حائضات) وكذلك في جمع الطامثة
طامثات فانهما اذا كانتا بالتثنية تطلقان على من حدث لهما الحيض والطمث
كذا في شرح اللب فيكون مشابها للفعل في اللفظ والمعنى لانه بمعنى الحدث
كالفعل فالحق به علامة جمع المؤنث (فلو قيل في جمع حائض ايضا) يعني الذي بغير
التثنية (حائضات لزم الاتباس) اي التباس الصفة التي لم يعتبر فيها الحدوث
بالصفة التي اعتبر فيها الحدوث لما عرفت من انه اذا لم يعتبر الحدوث بل اعتبر
فيها النسوت يجمع الحائض على حوائض لتقصان مشابهيته للفعل واذا اعتبر
فيها الحدوث يقال حائضة لكمال مشابهيتهما للفعل ويجمع على حائضات
والاصل انه اذا قيل في جمعه حائضات فهو جمع الحائضة لاجمع الحائض
واذا قيل حوائض فهو جمع الحائض دون الحائضة ثم شرع في بيان النوع الذي
يصح فيه ان يجمع بالتثنية والالف بلا شرط شيء فقال (والالف) (عطف) اي قوله
والالف معطوف (على قوله ان كان صفة) وانما اشار الشارح اليه لدفع توهم انه
معطوف على قريبه الذي هو قوله وان لم يكن لانه لا يجوز ان يعطف عليه لان قوله
وان لم يكن من اقسام الصفة وهذا الشرطية قسميها وقوله (اي وان لم يكن
المؤنث صفة) اشارة الى ان لفظ الامر كب من حرف السمرط ومن الحرف
الفاسم مقام الجملة بقرينة المقابلة وقوله (بل كان اسما) اضراب عنه اي ان كان
مفردا اسما مقابلا للصفة وقوله (جمع) على صيغة المجهول جواب ان في الاونائب
فاعله تحتها اما راجع الى مصدره كما في قوله تعالى وحيل بينهم اوراجع
الى المفرد وتفسير الشارح له بقوله (هذا الجمع) يحتمل هذين الامرين اما الاول
فظاهر واما الثاني فيجوز ان يجمع في المضارع اي مفرد هذا الجمع وقوله (مطلقا) دفعه
مطلق محاذي اي جمع جمعا مطلقا وقوله (اي من غير اعتبار شرط) تفسير
لمطلقا يعني ان صحة جمعية هذا النوع بالالف والتثنية ليست بشروط بشرط
مذكورة من اشتراط ان يكون له مذكر وان لا يكون مجردا وذلك الجمع (مثل
طلحات وزينات في جمع طلحة) اي الذي تانيث لفظي (و) في جمع (زينب)

الى الذي تأنيده معنوي ثم نقل الشارح اعتراض الشارح الرضي للمصنف في قوله
 مطلقا فقال (وفي شرح الرضي ان هذا الاطلاق) اي قوله مطلقا (ليس بسديد)
 لانه مشروط بكونه مسموعا من العرب بقرينة تخلف الصحة في بعض المواد (لان
 الاسماء المؤنثة بناء متوارة) يعني للمؤنث اسماء حية (كآروشمس ونحوه) مما من
 الاسماء التي تأنيدها غير حقة في لا يطردها فيها) اي في تلك الاسماء المؤنثة الغير الحقيقية
 (الجمع بالالف والتاء) فلا يلة لالنارات وشمسات (بل هو) اي الجمع بالالف والتاء
 (فيها) اي في تلك الاسماء (مسموع) اي مقصور على السماع (كالمسمرات)
 في جمع السماء (والكائنات) في جمع الكائن (وذلك) اي ووجه كونه مقصورا
 على السماع ثابت (لخلقاء هذا التأنيث) وانما خفي تأنيثها (لانه) اي لان هذا التأنيث
 (ليس بحتي) بان يكون من الحيوانات التي بازائها مؤنث بل تأنيثها حكمي يعرف
 باستعماله في مؤنث وولد لا يظهر العلامة كمنه رسلي) بالنصب عطف على خبر
 ليس يعني تأنيدها ليس طهره اعني ان يفي كذا في طهره قوله ولا يظهر العلامة الى
 هذه كلام الرضي لانه وقع فيه بدل قوله كمنه رسلي ونحوه كمنه رسلي وقرب
 وعين ووقع ايضا فيه بعد قوله وانكاسات والسمالات في ارباح فاصل مراد
 الرضي التخصيص للكلام المص يعني ان قوله مطلق ليس بصحيح ويمكن ان
 يجاب عن هذا التخصيص بان يقال انه محتمل ان يكون مراده بالمطلق هو المطلق
 الاصل في اعني بالنسبة الى السروط المذكورة يعني انه جمع مطلقا من غير اعتبار
 شرط من السروط المذكورة في الصفة فلا ينافي ان يكون له شرط آخر من كونه
 سمعا الرضي وبه ولو قال من غير اعتبار شرط من السروط المذكورة فخلص من
 الامر الرضي والله اعلم به سافرغ المصنف من تعريف النوع الاول من المجموع
 ومن سمانه من تعريفه بالاسم الذي في قوله (جمع التكسير) اي تعريف
 الجمع المتكسر الذي يقال له جمع التكرير ارضه من النوع الثاني من المجموع
 (ما نعر) والتسمية التي اختارها الشارح ياء ضميمة ان يكون مجزئ المصراع
 من غير ياء وهو التسمية التي اختارها صاحب الترتيب فصح تسميته انه ماض
 معلوم من ذلك يتغير رسمه الشارح بقوله (اي جمع تغير) الاسمازة الى ان لفظها
 موصوف وتغير صفة فعل الصحة التي اختارها الشارح يكون قوله (بناء واحد)
 مرفوعا الى انه نائب فاعل تغير وعلى النسخة الاخرى يكون فاعلا له وقيد
 الشارح بقوله (من حيث نفسه وامره الداخلة فيه) ليكون اشارة الى دفع
 ما ذكره الرضي من ان جمع الاسماء بالواو والياء وكذا بالالف والتاء تغير بناء
 واحده استنادا الى ما بين ان ياء البناء مستألفا والمفرد صار بكسبه
 اخرى بذلك كالمائة مثلا اذا جمعت اليها اثنين صارت مئتين ويكون

المجموع الثاني غير المجموع الاول وهذا هو التغير فقد تغير ايضا في جمع السلامة بناء الواحد ولهذا قال في حد الجمع بتغير ما انتهى فاراد الشارح ان يدفع هذا بان مراد المص بالتغير المذكور في تعريف جمع التكسير غير التغير الذي ذكره في تعريف مطلق الجمع لان مراده بالتغير هنا هو التغير من حيث نفسه يعنى من حيث الامور التي دخلت في نفس المفرد من الحروف والحركات والسكنات بان يقع التغير في نفس المفرد فلا يبقى نفس البناء على ما كان عليه وقيد الحيثية معتبر في التعريفات وقوله (كما هو المتبادر) اشارة الى قرينة قيد الحيثية يعنى ان المتبادر من لفظ التغير ان يجعل الشيء الثاني غير الاول وذلك لا يحصل الا بتغير نفس المفرد وبتغير حروفه (فلا ينقض) اى فاذا اريد من التغير هذا المعنى المتبادر لا ينقض تعريف جمع التكسير معناه (بجمع السلامة اى بدخول جمع السلامة فانه حينئذ لا يدخل فيه لان تغيره ليس بتغير نفس بناء واحده بل تغيره) (تغير بناء واحده) بلحوق الحروف الخارجية الزائدة) وقوله (به) متعلق بالحق اى بلحوقها بذلك الواحد ثم انه لمساتوهم لا ينقض بالجمع الصحيح الذي حصل تغير واحد بحذف آخره اراد ان يدفعه ايضا بقوله (وايضا المتبادر) وكما لا ينقض التعريف بجمع السلامة لا ينقض ايضا بما غير بناء واحده بعد الجمعية لان المتبادر (من تغيره) اى من تغير واحده ليس التغير الذي عرض عليه بعد حصول الجمعية بل المتبادر منه (تغير يكون لحصول الجمعية) اى بسبب حصول الجمعية او مع حصول الجمعية (فلا ينقض) اى تعريف جمع التكسير (ايضا) اى كما لا ينقض جمع السلامة معناه (بمثل مصطفون) من المجموع السالمة التي يكون آخر مفرد ه بالالف المقصورة او بالياء المكسورة ما قبلها كفاضون (فان تغير الواحد فيه) اى في مثله (يلزم) اى بحكم قاعدة التصريف (بعد حصول الجمعية) اى بعد الحاق الزائد تسين لاقبله ثم انه لمساتوهم منه انه ان كان المتبادر من لفظ التغير هو التغير في نفس الواحد فلم يحمل على المتبادر نظيره الذي هو التغير المذكور في تعريف مطلق الجمع اراد الشارح دفعه فقال (واما التغير المذكور في تعريف الجمع) حال كونه (مطلقا) اى سواء كان سالما او مكسرا (فهو) اى فهذا التغير (اعم من ان يكون من حيث ذات الواحد) كما كان في جمع التكسير (او من حيث الامور الخارجية الزائدة) كما كان جمع السلامة وقوله (كما يدل عليه ما لا بهامية كاشاهد على خروج التغير من معناه المتبادر في تعريف مطلق الجمع يعنى يدل على ارادة المعنى الاعم ايراد كلمة ما المنسوبة الى الابهام (المعيدة) اى تفيد تلك الابهامية (للمعوم في قوله) اى في قول المصنف (بتغير ما) حيث وصف

التغير بما فالوصف بالتغير ههنا وتركه في تعريف الجمع التكسير يدل على ان
المراد بالاول غير المراد بالثاني وقوله (سواء كان) اشارة الى تصرف آخر
في التعريف لانه لما حمل التغير ههنا على المتبادر وكان المتبادر منه هو التغير
الحقيقي خرج عن التعريف جمع التكسير الذي تغيره تغير اعتباري كالفلاك مع ان
امثاله داخله في جمع التكسير فيقتضي ان يقتض التعريف جمعا فاضطر الى
اخراج التغير عن المتبادر حتى يدخل فيه مثل فلاك فاشار اليه بقوله سواء اي المراد
من التغير في تعريف المكسر ليس معناه المتبادر بل اعم منه يعنى سواء كان
(ذلك التغير حقيقيا) (كرجال وافراس) لان الواحد في الاول مغير حقيقة
بكسره راءه وادخل الالف بين الجيم واللام وفي الثاني بادخال الهجمة في اوله
واسكان الفاء وادخل الالف بين الراء والسين (واعتباريا) اي او كان ذلك
التغير اعتباريا بالتغير في بناء واحده (كفلاك كاسمر) من انه داخل في مطلق
الجمع ولما لم يصدق عليه تعريف النوع الاول تعين ان يكون داخل في النوع
الثاني وانما حمل اللفظ الواحد على المتبادر بالنسبة الى منع الجمع السالم ثم حمل
على غير المتبادر بالنسبة الى ادخال الاعتباري لان الفاعلة ان اللفظ اذا اطلق
يحمل على معناه المتبادر فلا يخرج عن الحمل عليه الا لوقوع ضرورة تقتضي
حمله على غير المتبادر فهمنا لم لم تكن داعية الى اخراجه عن المتبادر اعني
بالنسبة الى اعتبار اموره اللاحقة ابقى على اصله المتبادر ولما اضطر الى حمله
عليه واخراجه عنه في الثاني اعني بالنسبة الى التغير الاعتباري ليدخل فيه
نحو فلاك اخرج عن معناه المتبادر كذا في العصام ثم قال بعد دفع هذا الاشكال
بقي ان تغير نحو افراس ايضا باعتبار اللاحقة من زيادة الالفين وسكون الفاء
ثم دفعه بقوله الان يقال لا ينكر في افراس التغير باعتبار اللاحق. لكن فيه التغير
باعتبار الامور الداخلة حيث عرض للفاء سكون وصبرورته حرفا ثانيا بعد ان
كان اولا والفصل بين الراء والسين بعد ان كان متصلا به وهو الفرق بين التكسير
والصحح باختصاص التكسير بالتغير باعتبار الامور الداخلة وهو المعتمد في تعريفه
يعني بخلاف تعريف الصحيح فان التغير لم يعتبر في تعريفه ثم قال والاوجه ان
يقال المراد بالتغير هو التغير بغير الحق الواو والنون والياء والالف والتاء يعنى
ان الاوجه اعتبار التغير في التعريفين وارادته في الثاني غير ما اريد في الاول
بقريئة المقابلة قال التعريف الاول ما غير بالحق الزوائد الخصوصية ومأل
الثاني ما غير بالحق المذكور ثم قال لاحاجة الى التكليف في اخراج الجمع
السالم لان الجمع السالم يتغير مفردة بتغير آخره لا بتغير صيغة ~~لكن~~ ما يطرأ
على الآخر لا يغير الصيغة فقوله ما تغير بناؤه اي صيغته لاخراج الجمع السالم

حيث لم يتغير صيغته وان تعبير بتغير آخره انتهى لمخصائهم شرع المص
 في تقسيم آخر لمطلق الجمع وهو تقسيمه الى جمع القاء وجمع الكثرة فقال (جمع اقله)
 وهو مبتدأ وما يدكر بعده خبره من قوله افعـل الى قوله والصحيح والصحيح هو
 الصحيح من الاعراب الصحيح ولما كانت اقله والكثرة من الاسماء الخمسة اشر
 السارح الى ما هو المراد منه عند استعمال ارباب الكلام فقال (وهو) اي جمع اقله
 (ما) اي جمع (يطابق على زلار) وهو اقله (عشرة) وهو مستهله (وما يدكر به) اي
 اي به لمقضى الاء داتي بين الاء والاء مرة وسوار مرة والاء اسدها
 (الاء) اي جمع الاء والاء والاء والاء والاء والاء والاء والاء والاء والاء والاء
 افعـل) اي جمع الاء والاء والاء والاء والاء والاء والاء والاء والاء والاء والاء
 بين المبدأ والخبر لانه لو لم يكن كذلك لاراد به الوزر لم اصح الحمل عليه المتعارفة
 وهو (كافلس جمع فلس) (وافعـل) (اي جمع يكون عبي وزنا عيال) فتم السهر
 (كافراس جمع فرس وعلى هذا القياس) اي انتقد بريد يعنى قوله جمع يكون
 على الوزن اللاتى (معنى الدواقي) من الوزنين الارابى اعنى يتدرى هو (وافعـل)
 اي جمع يكون على وزن افعـل يعنى وكسر اربعين (كثرة جمع رغبة) (وعله)
 بكسر الفاء وسكون العين وفتح اللام كـ (كثرة جمع رغبة) (وافعـل) (اي جمع)
 (الصحيح) اي جمع على ما في الاء اي وكسر اربعين (كثرة جمع رغبة) (وافعـل)
 قوله (مذكر آت) ذلك الصحيح (كسار) اي جمع الكثرة والاء والاء والاء والاء والاء
 ان الطاهر) اي الراح (اسمها اي جمع الاء والاء والاء والاء والاء والاء والاء والاء
 الى اقله والكثرة فيصلمان) اي جمع الاء والاء والاء والاء والاء والاء والاء والاء
 ان الطاهر ان جمعى السلامه مرصوحا الى اقله الجمع من خبر نظر الى اقله
 والكثرة واذا كان كذلك فيصلمان بالاء والكثرة (وما عدا ذلك) وهو مستدا
 وخبره قوله جمع كثرة اي الجمع الذى عداوته اوز ذلك (المدكور من الاء والاء)
 اي الاربعة المذكورة (والجمع الصحيح) اي وما عدا الجمع المذكور (الاء والاء)
 على ما) اي على المدد الذى (ومن الاسماء الى ما رايته) اي جمع الكثرة
 الى ثلاثة وعشرين وزنا والاء والاء والاء والاء والاء والاء والاء والاء والاء والاء
 وكسر الاء والاء والاء والاء والاء والاء والاء والاء والاء والاء والاء والاء
 وفتح الاء والاء والاء والاء والاء والاء والاء والاء والاء والاء والاء والاء
 جمع سائر الاء والاء والاء والاء والاء والاء والاء والاء والاء والاء والاء والاء
 كـ (كثرة جمع رغبة) (وافعـل) (اي جمع يكون عبي وزنا عيال) فتم السهر
 الاء كـ (كثرة جمع رغبة) (وافعـل) (اي جمع يكون عبي وزنا عيال) فتم السهر
 (وافعـل) (اي جمع يكون عبي وزنا عيال) فتم السهر (وافعـل) (اي جمع يكون عبي وزنا عيال) فتم السهر

مع الفاء كيتامى * وفعله كسر الماء وفتح العين واللام قرطبة بوزر عنبة
 جمع المصط * رفع * كسب جمع العبد * وفعل * يضم الفاء كوجود * وفعله *
 يضم الفاء وفتح العين كالطراء * وفعل * كسر الفاء كضرار * رفع الى * كعاني
 * والى * اسم الزمان * كاسارى * واجاز استعمال واحد هذا مكان الآخر فى الـ
 اسرار الى السارح بمول (وقد يستعمل واحد هـما) اى كل واحد من القلة والكثرة
 (الآخر) لافى الضرورة بل (مع وجود ذلك الآخر) يعنى يستعمل اللفظ الموضوع
 للقلة فى الكثرة مع وجود لفظ آخر يدل على الكثرة ويستعمل ايضا اللفظ الموضوع
 للكثرة فى القلة مع وجود لفظ يدل على القلة (كقوله تعالى ثلاث قروء) فان القروء
 على وزن وجوب جمع كثره وتداول استعمال فى القلة (مع وجود اقراء) اى مع وجود
 لفظ موضوع للقلة وهو لفظ اقراء وفى الصحاح القراء بالفتح وجمعه اقراء كافراخ
 وتروء كلاس واء * كلاس ونقر العصام عن الرضى ان هذا الاوزان للقلة
 اذا كان المفرد وزن كثره راء اما انحصر * كثره * سادس للقلة والكثرة
 وكذا ما عدا الستة اى انما هم * كثره * سادس * كثره * سادس * كثره * سادس
 ومصنف انتهى ماله وقال بعضهم ان احدى بين التوح باقرا لكثرة اساهو
 عند قولها منكرا اما اذا كانت معرفة باللام * همى * مستركه بينهما غير مخصصة
 باحد هـما وكذا اذا كانت مضافة الى المعرفة وقال العلامة التتياز انى
 فى التلويح اعلم انهم لم يعرفوا فى هذا المقام بين جمع القلة وجمع الكثرة انتهى
 فدل كلامه اظاها على ان الفرق بينهما انما همى فى جانب الزيادة بمعنى ان
 جمع القلة يختص بالعشرة فادونها وجمع الكثرة غير مخصص * فوق العشرة
 م قال وهذا اوفق الاستعمال وان صرح * ماله * كثره * سادس * كثره * سادس
 فاعلم مراد العلامة مما ذكره * ذى التامح * من عدم التفرقة انه * ماله *
 * ماله * كثره * سادس * كثره * سادس * كثره * سادس * كثره * سادس
 والله اعلم * ماله * كثره * سادس * كثره * سادس * كثره * سادس * كثره * سادس
 (المصدر) وهو فى اللغة ما صدر عن المصدر * ماله * كثره * سادس * كثره * سادس
 وفى الاصطلاح (اسم الحذب) وازدادة الاسم الى الحذب من قبيل اضافة
 الدال الى المالى اى اسم يدل على الحذب اى المولى اما دلالة مطابقة
 كالضرب احدى عن قصد النوع والعدد او قصدا كالحلقة والجلسة فانهما
 مركبان من الحذب وهن النوع او المدة او كان المصاد من ذكر الحذب ان يختص
 بما هو صادر عن افعال اراد السارح ان يبين ان المراد به ما هو اعم فقال (يعنى)
 اى المصنف (بالحذب) اى المذكور فى تعريف المصدر (معنى قائم بغيره) اى
 يفاعله (موا مصدر) ذلك المعنى (هـ) اى عن ذلك الغير (كالضرب والمسى)

فانهما صادران عن الضارب والمأثى (اولم يصدر عنه كالطول والقصر) فانه اذا قيل طال زيد او قصر فانه بمعنى ان الطول او القصر قائمان به لا بمعنى انهما صدر عنه اذ ليس الالوان والطول والقصر والحسن وغيرهما حدثا اذ السواد بمعنى سياهي ليس يحدث بل بمعنى سياه بودن فهو المعنى التام بغیره من حيث انه قائم كذا في العصام وكذا المراد من قوله هو المعنى الفاسم ليس المعنى المقابل بالعين بل المراد به هو الامر المعنوي سواء كان من مقولة الفعل كالكسر او من مقولة الانفعال كالانكسار ولما كان المراد بالمصدر ههنا هو المصدر الذي يتم مفعولا مطلقا لا المصدر الذي هربا خذ الاستقاي مع ان قوله اسم الحطب سائل له اراد ان يحترز عن المعنى السابق دسأل (الجاري على الفعل) يعنى ان المراد بالحطب في تعريف المصدر هو الحطب الذي يجري على الفعل لا الحدث المطابق في الشارح فسر الجريان المذكور بقوله (والمراد بجريانه على الفعل ان يقع) للاشارة الى ان المراد بجريان الحطب على الفعل ان يقع الحدث (بعد استقاي الفعل منه تأكيداً) اي لذلك الفعل (اويانا لنوعه او عدده) اي لنوع الفعل او عدده (من جلس جالوسا) وهذا للتأكيد (او جلسة) فتح الجيم لبيان عدد الجلوس (او جلسة) بكسر الجيم لبيان نوع الجلوس اعلم ان الجريان في اصله لا جهيم يستعمل لمعان منها جريان السئ على ما يفهم ذلك السئ به مبتدأ او موصوفا او ذالح او متوفا فيقال ان الخبر جار على المتدأ والصفة جارية على الموصوف والحل جارية على ذي الحال والصلة جارية على الموصول والمعطوف جار على المعطوف عايد منه قولهم صفة جرت على من هي له او على غير من هي له ومنها جريان اسم الفاعل على الفعل بمعنى موارنته بانه في حر كانه وسكنته فيقال ان الناصر مثلا جار على ناصراي موازله ومنها جريان المصدر على الفعل اي ان يقع به بعد الاستقاي منه تأكيداً ايه اويانا لنوعه او عدده ولما كان المراد ههنا هو المعنى الاخير مسره به وما يجب ان يعلم ايضا ان كلا من هذه المعاني مسهوا عندهم في مقامه فلا يلزم الترابية والابهام في تعريف وانما يلزم لولم يكن مشهورا في احدهما كذا في العصام ولما اعتبر في هذا الجريان امر ان احدهما ان يستق منه الفعل رالتى ان يقع بيانا خرج عنه المصدر الذي لم يوجد فيه احد الامرين المعنيين او كلاهما فاسار اليه الشارح اقوله (في القادرية والعالمية) اي مما يوجد في آخره اليها المصدرية الداللة على معنى المصدر وهذان المشلان من الالاسم الذي لم يوجد فيه كلا الامرين المعنيين لان القادرية وامسالة مما يكون مصدرا بالياء لا يستق منه الفعل لكون اصله اسم فاعل ولا يبع مفعولا مطلقا وقوله (وملوا لاله وويلوا له) معطوف على قوله في القادرية اي من المصادر التي

لم يوجد به فعل يشتق منه بان يبال واح ويح او وال يويل وقوله (لم يستق
 الفعل منه) بيان لكل من الامثلة الاربعة لانها مشتركة في عدم اشتقاق الفعل
 من كل منها فقوله فخل القادرة مبتدأ وقوله (لا يكون مصدرا) خبره اى
 فخل هذه الاربعة من النوعين لا يكون مصدرا في اصطلاح النحو بين لانعدام
 الامرين في النوع الاول ولانعدام عدم الاشتقاق في الثانى واليه اشار بقوله (وان كان
 الاخير ان اى ولو كان مثل وبلاه وويحاله بالنصب (مفعولا مطلقا) يعنى وان وجد
 فيهما الامر الثانى من الامرين المتعبرين لكن لما لم يوجد فيهما الامر الاول الذى
 هو اشتقاق الفعل لم يكونا مصدرين لعدم صدق الجريان المتعبر عليهما واعتراض
 عليه العصام بانه ان اراد جواز وقوع لفظ الويل والويح مفعولا مطلقا فلا يختص
 هذا الجواز بهذين المثالين بل يجوز في مثل العالمية ايضا لان شرط وقوع
 المفعول المطلق كون اللفظ دالا على فعل اى على حدث لا كونه مفعولا من صغ
 المصدر وان اراد وجوب وقوع نحو الويل مفعولا مطلقا فرده ذوه تعالى ويل
 للمطعنين يعنى ان لفظ الويل لم يقع ايضا مفعولا مطلقا لوقوعه في هذه الآية
 مبتدأ انتهى لمختصا وبه عليه بقوله فتأمل فلعل وجهه انه يمكن ان يجاب عنه
 بغير المراد بان يقال ان الظاهر انه اراد جواز وقوعهما مفعولا مطلقا في كلامهم
 واستعمالهم يعنى التجوز العادى لا التجوز العقلى الشامل للاولين ونحو
 العالمية وان حاز وقوعه عقلا لكن لم يجز وقوعه مفعولا مطلقا في كلامهم
 اذ لا يقال علم عالمية ولما كان المصدر على نوعين بحسب الحكم احدهما
 انه يحكم عليه بانه سماعى والاخر يحكم عليه بانه قياسى شرع المصنف في بيان
 انه اى نوع منه يحكم عليه باحد هذين الحكمين فقال (وهو) (اى المصدر)
 والصحيح المرفوع مبتدأ وقوله (من الدلائل) (المجرد) ظرف مستمر حال احامن
 الضمير المرفوع المستكن في الخبر وهو قوله (سماع) فانه لما كان اوله بالصفة
 جاز وقوع الضمير فيه كما ستعرف وامامن المبتدأ على قول ابن مالك وامامن
 الضمير المجزوء في عليه في الكلام المنفهم من هذا القول يعنى حكمت عليه بانه
 سماع فلي التماذير يكون معناه حال كون ذلك المصدر من الثلاثى المجرد وانما
 قيد السماع بقوله المجرد لئلا يدخل التلا في المزيدي فيه في هذا الحكم وانما قسر
 قوله سماع بقوله (اى سماعى) للاشارة الى ان المقصود منه اما بحذف المضاف
 اى ذو سماع او المصدر بمعنى المفعول مجازا اى مسموعا وبس المراد بنفسيره
 بالسماعى انه على حذف ياء النسبة منه لان ياء النسبة لم يثبت حذفها في كلامهم
 في اسنائه كذا في العصام (ورتق حديد) اى عدد المصدر الثلاثى السماعى
 (الى اثنين وثلاثين كما بين في كتب التصريف) يعنى في المراح وغيره على

على سماع لعدم تقدم المحرور اذ قوله من الثلاثي منصوب المحل وهذا لا يجوز
عند المصنف خلافا للفرأ فانه لم يشترط تقدم المحرور فيجوز هذا العطف
عنده كذا في المعرب (اى غير الثلاثى المجرد يعنى) اى يريد المصنف بذلك الغير
(الثلاثى المزيد فيد والرابعى المجردو) الرابعى (المزيد فيه) (قياس) (اى
قياسى كما تقول) ولما اكفى المصنف بآراء الامثلة فقط بعد قوله كما يقول اراد
الشارح ان يفصل مراده فقال ان مراد المصنف من القياس انه يجوز لك ان
تقول يجوز (كل ما كان) اى كل مصدر (ماضيه) اى ماضى ذلك المصدر (على
افعل) اى ما يكون على وزن افعل (فصدره) اى فصدر ذلك الفعل يكون
(على) وزن (افعل) بكسر الهمزة (وكل ما) اى كذلك تقول كل مصدر
(ماضيه) اى ماضى ذلك المصدر يكون (على) وزن (استعمل فصدره) ككون
(على) وزن (استعمل) وقس عليه كل ما هو مصدر غير الثلاثى (مثل اخرج
اخرجا واستخرج استخرجا) اى تقول اخرجا فى مصدر اخرج واستخرجا
فى مصدر استخرج قاعدة مطردة (الى غير ذلك مما علمته فى علم التصريف) اى
تقول كذلك فى سائر المصادر التى هى مصدر غير الثلاثى من الاوزان التى حفظتها
بها فى فن التصريف ولما فرغ المصنف من بيان تعريف المصدر وتقسيمه شرع
فى بيان كونه عاملا فقال (ويعمل) (اى المصدر بالقطع) اى يعمل المصدر
نفسه من غير احتمال ان يكون العمل له اولفعله وانما قيد به ليحصل التقابل
بين القسمين اللذين سيجيئان وبين هذا القسم لان هذه المسئلة ثلاثة احكام
الاول ان العمل للمصدر فقط دون فعله والناتى ان العمل للفعل فقط دونه
وانما ان انه يجوز ان يكون العمل له اولفعله وقوله (عمل فعله) بالنصب على انه
مفعول مطلق تسميه اى ان نوع عمل المصدر من انواع عمل الفعل الذى يناسب
المصدر وقوله (انتهى منه) اشار به الى تلك المناسبة وهى مناسبة الاشتقاق
اى فعله الذى يشتق ذلك الفعل من ذلك المصدر وقوله (حال كونه) اشارة
الى ان قوله (ماضيا) حال من الفعل اى حال كونه ذلك العمل الذى اشتق
من المصدر واخذ المصدر منه العمل ماضيا (نحو اعجبني ضرب زيد عمرا امس)
فان الضرب مصدر اشتق منه ضرب الذى هو الماضى لكونه مقيدا بامس
ولما كان فعله ههنا ماضيا متعديا رفع الفاعل وينصب المفعول الواحد وذلك
المصدر ورفع محل زيد الذى هو فاعله وفداضيف اليه ونصب عمر الذى هو
مفعوله وقوله (او) عاطفة ووسط الشارح قوله (حال كونه) بينها وبين قوله
(عبره) الاشارة الى انه معطوف على قوله ماضيا (اى غير الماضى) اى حال كونه
ذلك الفعل غير الماضى وقوله (مستقبلا) تفسير للغير اى مستقبلا (كان)

اى ذلك الغير (اوحالا) مثال المستقبل والحال (نحو اعجبنى اكرام عمرو خالدا غدا
 او الآن) يعنى ان قيده بغدا يكون مثالا للمستقبل وان قيده بالآن يكون مثالا
 للحال فان الاكرام ههنا مصدر اشتق منه يكرم وهو فعل مشترك بين المستقبل
 والحال فان كان مقيدا غدا يكون عاملا بعمل المستقبل وان كان مقيدا بالآن يكون
 عاملا بعمل الحال وقوله (وذلك العمل) اشارة الى الواسطة التى يعمل بها المصدر
 يعنى ان علة عمل المصدر كعمل فعله (لمناسبة الاشفاق) التى بت (بينهما) اى
 بين المصدر وبين ذلك الفعل (باعتبار النسبة) كما هو واسطة بينه وبين اسم الفاعل
 وغيره من الصفات (فلهذا) اى فاعدم كون المشابهة واسطة فى عمل المصدر
 (لم يسترط فيه) اى فى المصدر (الزمان) اى كونه الزمان المستقبل او الحال
 بل اعدم ذلك الاشتراط يع الماضى وغيره (كاسمى الفاعل والمفعول) اى كما استرط
 الزمان فى اسمى الفاعل والمفعول بان عملهما مشروط بكونهما مقارنين للمستقبل
 والحال فلا يجوز اعمال المقارنين للماضى فانهما يعملان لمشابهتهما الفعل
 لفظا ومعنى وذلك لا يتحقق الا اذا كانا بمعنى الحال والاستقبال اذ لو كانا للماضى
 كانا مشابهين للفعل الماضى معنى لا لفظا وللمضارع لفظا لا معنى فحطت
 قوة المشابهة فلم يعمل عمل واحد منهما وقوله (اذا لم يكن مفعولا مطلقا)
 قيد لقوله ويعمل عمل فعله مع اعتباره بالقطع كما فسرته الشارح بقوله (يعنى
 عمل المصدر) اى يريد المصنف من هذا التقييد ان عمل المصدر (عمل فعله
 بالقطع) ليس يجاز على اطلاقه بل ذلك العمل (مشروط بان لا يكون) ذلك
 المصدر (مفعولا مطلقا صرفا من غير اعتبار ابداله من الفعل فانه) اى
 المصدر (اذا كان مفعولا مطلقا) نحو ضربت ضرب زيد عمرا (صرفا فسيح
 حكمه) فلا يدخل فى العمل القطعى ومما يجب اريعلم ههنا ان المراد
 بالفعل المطلق الذى اشترط عمل المصدر بعده هو المفعول المطلق حقيقة
 سواء كان ناكدا او بيانيا للنوع او العدد واما اذا كان مفعولا مطلقا محزيا فعمل
 حينئذ مثل عمل فعله كما فى العصام نقلا عن الرضى ثم اراد المصنف ان يذكر
 بعض المسائل المتعلقة بهذا النوع فقال (ولا يتقدم معموله) (اى معمول
 المصدر) فسرته الضمير ثلاثتهم ارجاعه الى الفعل او غيره (عليه) اى على
 المصدر وانما لم يجز تقدم معموله عليه (لكونه) اى لكون المصدر (بتقدير الفعل
 معان) يعنى ان الضرب بتقدير ان يضرب (وشئ) اى ومعمول من معمولات
 التى وقعت (فى جيزان) اى فى مكان هو من الامكنة التى بعد ان المصدرية
 (لا يتقدم عليه) اى على لفظ ان المصدرية (فلا يقال) اى حينئذ لا يجوز ان
 يقال اعجبنى عمرا ضرب زيد) بان يتقدم عمرا على عامله الذى هو الضرب
 لانه حرف مصدرى والحرف المصدرى موصول ومعمول المصدر فى الحقيقة

معمول الفعل الذي هو صلة الحرف المصدرى ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول لان الموصول حق الصدارة اعلم ان في جواز تقديم معموله عليه وعدم جوازه اختلافا بين جمهور النحاة وبين الرضى حيث قال ان معمول المصدر اذا وقع ظرفا يتقدم عليه نحو قوله تعالى ولا تأخذكم بهما رأفة وقوله تعالى فلما بلغ معه السعي لان المنع للتقديم تأويله بان مع الفعل كما عرفت وبس المؤل بشئ في حكمه من كل وجه مع ان الظرف كالتم للعامل الملازمة له في الاغلب فيدخل فيما لا يدخله الاجانب وانه معمول ضعيف يكفه راحة الفعل حتى يعمل فيه حرف النفي نحو قوله تعالى وما انت بنعمة ربك بمجنون والجمهور منعوا مطلقا ومنهم المصنف وقدروا العامل فيما ذكر من اليتين ونحوهما كذا في شرح اللب و اشار اليه العصام ثم شرع في بيان مسألة مخصوصة بالمصدر دون فعله فقال (ولا يضر) وهذا فعل مجهول يقتضى نائب فاعل ونائبه اما ضمير مستتر تحته او انظر الى الاقوى و اشار الشارح بقوله (اى معموله) اى الاول يعنى ان نائبه مستتر تحته وراجع الى معموله يعنى لا يجوز ان يضر معمول المصدر من الفاعل فيكون على هذا التفسير قوله (فيه) مفعولا فيه لقوله لا يضر اى لا يضر معمول المصدر فى المصدر وقوله (او يكون) اشارة الى التوجية للثانى يعنى اولا يكون نائب فاعله مستترا بل يكون (الظرف) وهو لفظ فيه المذكور (مفعول مالم يسم فاعله) اى نائب فاعل لقوله لا يضر وقوله (لانه لو اضر) دليل لعدم جواز الاضمار يعنى انه لو جاز ان يضر الفاعل (فيه) اى فى المصدر المفرد (لا يضر فى المثنى والمجموع) اى لزم ان يجوز اضمار الفاعل فى مثنى المصدر ومجموعه يعنى فى لفظ ضربان وضربات (قياسا على الواحد) لان كل ما يجوز الاضمار فى واحده من الفعل و لصفة يجوز الاضمار فى مثناه وجعه لكن الاضمار فى مثنى المصدر وجعه غير جائز لان الاضمار اذا كان جائزا فيهما (فيلزم اجتماع الثنيتين والجمعين) فى صيغة واحدة احدهما (نظرا الى المصدر و) الاخرى نظرا الى (الفاعل) اعلم ان هذه المسئلة تتوقف على مقدمتين احدهما ان تثنية المصدر وجعه با نظر الى نفسه ونائبتهما ان تثنى الفعل والصفة وجعهما بالنظر الى فاعلهما لكن الفرق بينهما ان الضمير فى الفعل بارز وفى الصفة مستتر فاشار الى المقدمة الثانية بقوله (ولما كان تثنية الفعل وجعه راجعة فى الحقيقة الى الفاعل) بان يكون ضميرا بارزا فى نحو ضربا وضربوا (وكذا) اى كالفعل (فى اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة) اذ ما يقع عليه اسم الفاعل هو ما يقع عليه مفعوله (لا يلزم) جواب لما كان كذلك لا يلزم (فيها) اى فى المذكورات من الفعل وغيره من الصفات (محذور) وهو اجتماع الثنيتين والجمعين لانهما

مقصود ان بالنظر الى الفاعل في ما ذكر ثم اشار بقوله (بخلاف المصدر) اى المقدمة الاولى يعنى ان ثنية المصدر وجعه ليس بالنظر الى الفاعل (فانه) اى للمصدر (في نفسه) اى في معناه الذى يدل عليه بالمطابقة (ثنية وجعا) فانا اذا قلنا ضرب اردنا به وقوع حدث واحد واذا قلنا ضرب بان اردنا به الحدثين الواقعيين المختلفين اما بالنوع او بالعدد وقوله (ولا شبهة) اشارة الى دفع ما يرد على المصنف بانه يلزم عليه ان يقيد الاضمار بالاستتار لان الاضمار المطابق شامل للبارز والمستتر وعدم الجواز محصور في الثاني لان الاضمار بالبارز جائز كما في نحو ضربني زيدا فاجاب عنه باننا لانسلم ان كلام المصنف خال عن هذا القيد فانه لا شبهة (ان الاضمار) اى الذى دل عليه قوله لا يضمر مقيد بقوله (فيه) والاضمار المقيد بكونه داخلا فيه (يستلزم الاستتار) يعنى وان لم يال مطلق الاضمار على الاضمار بطريق الاستتار بالمطابقة لكنه لما كان مقيدا باللفظ فيه دل عليه بالالتزام (فانه اذا كان) اى الضمير (بارزا) كما سبق في ضربني زيدا (لم يكن ذلك البارز) مضمرا فيه (فانه لا يدخل تحت الفعل او نحوه حتى يصدق عليه انه فيه فانا اذا قلنا ضربنا نقول ان فاعله ضمير بارز واذا قلنا ضرب بان نقول ان فاعله ضمير فيه اى مستتر فيه وهو هما فيكون التغير بانه مضمير فيه مقصودا بالضمر المستتر فلا يشمل الضمير البارز لانه لا يكون مضمرا فيه (بل) يكون (مضمرا مطلقا) والمطابق مصروف الى السكامل والكامل في باب الضمائر هو البارز وقوله (فلا حاجة) تفرغ لما قبله اى ولما قيد قوله لا يضمر بقوله فيه لا حاجة (الى اعتبار قيد الاستتار على حدثه) وقوله (ليخرج) متعلق بالحاجة المفيدة وعلة لها يعنى ان الحاجة الى اعتبار هذا القيد انما هو ليخرج عن قوله لا يضمر (نحو ضربني زيدا حاصل) فاذا لم يصدق عليه هذا القول لم يتحجج الى اعتبار قيد لاخر اجه اعلم ان توجيه عدم جواز الاستتار في المصدر بهذا التعليل هو ما اختاره الشارح العلامة رحمه الله لكن قال شارح اللب ان في التعايل بحثا اما اولا فلان منع قياس ثنية المصدر وجعه على الواحد لوجود المانع في الثنية والجمع المقيسين دون الواحد فكان كالفعل واما ثانيا فلانه لا يجري في التأكيده واما ثالثا فانهم ان ارادوا الاجتماع في اللفظ حقيقة فباطل اذ الكلام في الاستتار انه لا بد من علامة في استتار ضمير المثني والمجموع ولما اتحد في الصفة اكثرت بتثنيهما فلم يلزم الاجتماع بخلاف المصدر فمع لزومها واسند اليه اسم الفعل والحال ان التعايل العارى عن هذه المنوعات ما دلله شارح اللب بانه انما لا يجوز اضمماره في المصدر وجاز في الفعل والصفة لان النسبة الى المرفوع مأخوذة في وضع الفعل والصفة فيحكم بالاستتار عند عدمه واما المصدر فالواضع نظر في وضعه

الى ماهية الحدث فقط لالى ما قام به فافضوا. المرفوع عقلي لا وضيعي فلا يحتاج الى الامر الحكمي انتهى ثم شرع في ذكر مسألة مختصة بالمصدر ايضا دون فعله فقال (ولا يلزم ذكر الفاعل) (اي فاعل المصدر) وهذا التفسير للاشارة الى ان الالف واللام في الفاعل للعهد الخاريجي والقرينة فيه ان الفاعل وان لم يذكر صراحة لكنه مذكور ضمنا لانه لما كان المصدر عاملا كفعله كان المفهوم منه انه يكون عاملا في الفاعل فيكون من قبيل قوله تعالى وليس الذكر كالانثى وقوله (لا مظهرها ولا مضمرا) تفصيل للذكر او عدم اللزوم يعني انه لا يلزم ذكره حال كونه مظهرها ولا حال كونه مضمرا لما عرفت انه لا يضمر فيه (نحو اعجني ضرب) بالتون (زيدا) فان الضرب في هذا المثال مصدر لم يذكر فاعله لا مظهرها ولا مضمرا وان كان له فاعل في الحقيقة وقوله (لان النسبة) علة لقوله لا يلزم يعني وانما لا يلزم ذكر الفاعل لان نسبة المصدر (الى فاعل ماخير مأخوذة في مفهومه) اي في مفهوم المصدر واذا لم تؤخذ النسبة في مفهومه (فلا يتوقف تصور مفهومه) اي مفهوم المصدر (عليه) اي على فاعل ما (بخلاف الفاعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة) فانه لما كانت النسبة الى فاعل ما مأخوذة في مفهومه كل منهما فلا بد لها من ذكر فاعل اما حقيقة او حكما ثم شرع في مسألة اخرى للمصدر بالنسبة الى فاعله فقال (ويجوز اضافته) اي اضافة المصدر (الى الفاعل) كما يجوز عدم اضافته بان يكون متونا عاملا في فاعله ولما كان عمل المصدر في فاعله قسمين احدهما عمله فيه حال كون المصدر متونا نحو اعجني ضرب زيد بتونين صرب ورفع زيد والآخر عمله فيه حال كونه مضافا الى فاعله بغير تونين وبلا رفع زيد لفظا ويجوز كلالا امرين لكن اختلفوا في اولوية احدهما فاشار الشارح الى ان الاولى من احدهما امرين هو القسم الاول كما قال (مع ان عمله) اي عمل المصدر (متونا) اي حال كونه متونا (اولي) منه حال كونه غير متون يعني مع الاضائة واستدل عليه بقوله (لانه) اي لان المصدر (حينئذ) اي حين كونه متونا (اقوى مشابهة للفعل) منه حال كونه غير متون ومضافا قوله (لكونه) دليل على زيادة قوة المشابهة حين كونه كذلك يعني انما يكون حال كونه غير متون اقوى مشابهة لوقوع المتون (نكرة) ومشابهة النكرة للفعل اقوى من مشابهة المعرفة له لان الفعل يدل على حدث نكرة مثلا ان ضرب يدل على ضرب لا على الضرب المعرفة فانه مع التونين منصوب ببنكارته بخلاف حاله مع الاضافة فانه قد يكون معرفة (نحو قوله تعالى ولولا دفع الله الناس) وهذا مثال لاضافة المصدر الى فاعله وفيه اشارة ايضا الى ان المصدر ههنا حال اضافته معرفة باضافته الى المعرفة وهذا

ما اختاره الشارح تبعاً لصاحب الوافية وقال العصام هذا خلاف ما عرّح به
 لرضي فانه قال واذا اضيف المصدر الى معموله الارجح جعل ذلك تابعاً للمفظة
 وجاز جعله تابعاً لمحله ايضاً عند الاكثرتين والمراد بمعموله الارجح هو الفاعل
 يعنى اذا اضيف المصدر الى معموله الاشرف يجعل المصدر تابعاً للفظ الفاعل
 بان يكون معمولاً مرفوعاً وهذا يقتضى عدم الاضافة ثم قال وجاز جعله تابعاً
 لمحله ايضاً يريد به ان جعل المصدر تابعاً لمحله المفعول الارجح بان يكون مرفوع
 المحل لوجود المنع عن ارفع لفظاً وهو كونه محموراً بالاضافة هو الاولى لانه
 كذلك عند اكثر النحاة او عند اكثر الاستعمال وقوله عند الاكثرتين يعنى ان
 الاضافة اولى من عكسه اقول ايراد الشارح في الاستشهاد مثلاً بنحو قوله
 تعالى دفع الله الناس يشير الى عكس ما ادعاه لانه في هذه الآية مضاف بانفاق
 اقراآت والله اعلم ولما بين مسألة اضافته الى الفاعل اراد ان يبين مسألة اضافته
 الى غير الفاعل ومن المفعولات فقال (وقد يضاف) (اي المصدر) (الى المفعول)
 اورد هذه المسئلة بقدر ان يكون اشارة الى قلة اضافته الى المفعول ولما كان الطاهر
 من ايراد المفعول بغير التقييد شمّله بجمع المفعولات اشار الشارح الى عمومته
 بقوله (سواء كان) (اي ذلك لمفعول الذى اضيف اليه المصدر) (مفعولاً بـ) (كان
 ظرفاً او) (كان مفعولاً) وقوله (على قلة بالنسبة الى الفاعل) اشارة الى قلة
 هذه الاضافة كما هو المستفاد من قد كما عرفت وقوله (نحو ضرب اللص الجلاذ) مثال
 لاضافته الى المفعول به وهو اللص وفاعله الجلاذ بالرفع (و) (نحو) (ضرب يوم الجمعة)
 مثال لاضافته الى ظرف (و) (نحو) (ضرب المأدب) مثال لاضافته الى المفعول له
 ولما فرغ من بيان ماكثر اعمال المصدر فيه شرع في بيان ماقل فيه اعماله فقال
 (واعماله) (اي اعمال المصدر) (وقوله) (ملتبساً) (للاشارة الى ان قوله) (باللام)
 حال كونه من الضمير المجزور في اعماله والى ان البناء فيه اللابسة وتفسير اللام بقوله
 (اي اللام التعريف) ثلّا يظن ان المراد بها هي اللام الجرة او الابتدائية وقوله
 (قليل) خبر لقوله واعماله يعنى ان استعمال المصدر المعروف باللام عاملاً قليل
 وقوله (لانه) دليل لقلة اعماله في هذه الصورة يعنى وانما كان عمله قليلاً بين
 التباسه باللام لا ر المصدر (عند عمله) اي عند كونه عاملاً ليس من ذاته بل هو
 (مقدر بان) اي المصدرية حال كونها (مع الفعل) يعنى ان معنى فوئنا اعجبنى
 ضرب زيد هو ان يضرب زيد حتى تحقققت المسابغة للفعل وهذا التقدير
 يقتضى ان لا يدخل عليه ما لا يدخل على الفعل فاذا دخل ضعف العمل واذا
 كان كذلك (فكما لا يدخل لام التعريف على ان) المصدرية حال كونها (مع

الفعل يشغى ان لا يدخل) اى اللام (لام التعريف على المصدر المقدر به) اى على
 المصدر الذى قدر ان مع الفعل ثم انه لم توهم من ان مقتضى هذا الدليل وان اللازم منه
 ان لا يجوز اعماله اصلا ومقتضى لفظ القليل ان يجوز اعماله وان كان مع قلة
 استدرك عليه بقوله (ولكن جوز ذلك) اى اعماله مع اللام (على قلة فرقا) اى
 ليحصل الفرق (بين الشئ *) وهو ان مع الفعل ههنا نحو ان يضرب (وبين
 المقدر به) اى وبين المصدر الصريح نحو الضرب فان ان يضرب اصل والمضرب
 فرع ولو لم يفرق بينهما لزم مساواة الفرع الاصل وهو غير مرضى عنه ثم نقل وجهها
 ضعيفا في زعمه فتسال (قيل لم يأت في القرآن شئ من المصادر المعرفة باللام
 عاملا في فاعل او مفعول صريح) بل قد جاء في الشعر وهو قوله * ضعيف انكابة
 اعداءه * فان النكابة مصدر معرف باللام وقد عمل في اعداءه كذا في الوافية (بل
 قد جاء) اى في القرآن عاملا بحرف الجر نحو قوله تعالى لا تحب الله الجهر بالسوء
 فان قوله بالسوء متعلق بالجهر المرفوع باللام وهو عامل فيه ثم شرع في لئه ع الذى
 يكون العمل للفعل فقط فقال (فان كان) (اى المصدر) (معلولا مطلقا)
 ولما كان قوله مفعولا مطلقا شاملا لما يأتى من كونه بدلا من الفعل مع ان حكمه
 مخالف لما ههنا فسر به بقوله (صرفا) اى وان كان مفعولا مطلقا محضا وهو
 ان يكون (من غير اعتبارا بداله) اى كونه بدلا (من الفعل) فانه اذا اعتبر كونه
 بدلا من الفعل لم يكن مفعولا مطلقا صرفا بل يكون حكمه ماسد كرواما ان كان
 صرفا (فاعمل للفعل) وقوله (من غير تجوز ان يكون) اى العمل (للمصدر)
 احتراز عما سيجئ من تجوز ان يكون له او للعلة وقوله (اذ لا يجوز) علة لعدم
 تجوز عمله مع وجود الفعل بعنى وانما لم يجوز اعماله مع وجود الفعل لانه لا يجوز
 (اعمال الضعف) اى المصدر (مع وجدان القوى) اى الفعل (سواء كان
 الفعل مذكورا نحو ضربت ضربا زيدا او محذوف فافغير لازم) واما قيد المحذوف
 بقوله غير لازم للاحتراز عما اذا كان المحذوف لازما بان يكون من المواضع التى يجب
 حذف فعله فيها كما سبق فان حكمه ماسيحي فان حذف فعله نوعان احدهما
 واجب الحذف نحو سقيا وشكرا والاخر غير واجب الحذف (نحو ضربا زيدا)
 فان فعل المفعول المطلق ههنا محذوف لكن حذفه ليس بلازم لانه ايسر
 من المواضع التى وجب الحذف فيهما ثم شرع في بيان ما يجوز فيه اوجهان فقال
 (وان كان) وقوله (اى المصدر) تفسير له ضمير المستتر في كان وهو اسمه راجع
 الى المصدر وقوله (مفعولا مطلقا واقعا) اشارة الى ان قوله (بدلا منه) خبره
 لمنصوب والى ان المراد به ليس البديل الاصطلاحي الذى هو من التوابع الخمسة
 بل المراد به بمعنى الضاعى وقوع ذلك المصدر المرفوع ههنا يعنى الذى هو

المفعول المطلق (بدلاً) أى عوضاً (منه) (أى من الفعل وهو) أى المصدر الذى وقع عوضاً من الفعل (ما) أى المصدر الذى (كان حذف فعله لازماً نحو سقباله ورعيه وشكراله وحده) فإن كل واحد من المصادر المذكورة وقع مفعولاً مطلقاً مع لزوم حذف أفعالها اعنى سقبت ورعيت وشكرت وحذفت حذفاً لازماً سماعياً وجعلت المصادر المذكورة عوضاً عن الأفعال المحذوفة (فوجهان) (أى فيجوز فيه) أى فى أعمال هذا النوع (وجهان) أحدهما (عمل الفعل) بأن يكون اللام فى هذا المثال اعنى فى سقباله متعلقاً بالفعل المحذوف وإن يكون مفعولاً له وإنما أعطى العمل إلى الفعل (للاصالة) وهذا مذهب السيرافى أى لكون الفعل أصلاً فى العمل كما أعطى فيما لم يلزم حذفه (و) الوجه الآخر (عمل المصدر) يعنى سقباً ونحوه بأن يكون الجار متعلقاً به ومفعولاً له وإنما جاز إعطاء العمل للمصدر مع تقدير الفعل (للتبابة) أى لكون المصدر ههنا نائباً عن الفعل وعوضاً عنه وقبامه مقام الفعل للمصدرية وكونه مقدرًا بأن مع الفعل وهذا مذهب سيويه حيث جوز تقديم معموله عليه واستتار الضمير فيه بفعله كالظرف العامل (وقيل) أى قال بعضهم إن المراد بالوجهين هو العالمان لعمل المصدر لا العالمان للذان أحدهما عمل الفعل والآخر عمل المصدر كما هو المختار عند السارح بل العمل للمصدر فقط كما كان فى النوع السابق وإنما المراد بقوله وجهان هو التوجيهان فى عمله أحدهما (عمل المصدر للمصدرية) أى لكونه نائباً عن الفعل كما مر (و) الآخر (عمله للبديهة) أى لكونه مصدرًا فقط لا لكونه نائباً عن الفعل (ففى قوله) أى فحينئذ يكون فى قول المصنف (فوجهان) فقوله فوجهان أى فقط وجهان بدل من القول فى قوله وقوله (وجهان) أى توجيهان مبتدأ مؤخر عن الظرف اعنى فى قوله أحد هما أن يراد به عمل المصدر وعمل الفعل والآخر عمل المصدر رئيساً به ولمصدرية اعلم أن السارح تبع فى نقل هذا التوجيه صاحب الوافية حيث قال ويمكن أن يقال أن معناه جاز أن يكون المصدر من حيث هو مصدر عاملاً وجاز أن يكون المصدر من حيث أنه بدل من الفعل عاملاً انتهى ولكن هذا التوجيه ليس بوجيه كما قال العصام لأن المصنف لما صرح بالبديهة بقوله بدلاً منه لم لايم حل كلامه على أن عمل المصدر للمصدرية ولما وقع فى كلام المصنف فصل بين قسمي المصدر أراد السارح أن يبين وجه الفصل فقال (وإنما فصل) أى المصنف (بين قسمي المصدر اعنى) أى أريد بالقسمين (ما) أى المصدر السندى (لم يكن مفعولاً مطلقاً وما كان) أى والتسم الآخر هو المصدر الذى كان (أياه) أى مفعولاً مطلقاً (بالجل المعتبرة) وهى قوله ولا يتقدم معموله

وقوله ولا يلزم ذكر الفاعل وقوله يجوز اضافته وقوله وقد يضاف الى المفعول
 وانما فصل بين المثلين بذكر تلك الجمل مع ان المناسب ان يذكرهما متصلتين
 وان يذكر تلك الجمل بعدهما (ليبيان) اي لقصدهما (بعض احكام عمل
 المصدر) وهو عدم جواز تقدم معموله (لان عمله في القسم الاول) اي في المصدر
 الذي لم يكن مفعولا مطلقا (اكثر واظهر) من القسم الثاني الذي كان مفعولا
 مطلقا (فلو اخرجت) اي لو اخرجت تلك الجمل (عن القسمين) بان ذكرت بعدهما
 (لنوهن تعلقه) اي تعلق ما ذكر من القواعد المستفادة من الجمل (بالقسمين
 على السواء) بان لم يكن في احدهما اظهر واكثر وقال العصام ان مراد الشارح
 من هذا التوجيه هو الجواب عن سؤال تقريره ان هذه الاحكام مشتركة بين قسمي
 المصدر فينبغي ان تؤخر عنهما فاجاب بان ذكره عقيب القسم الاول مع الاشتراك
 بينهما على ان له من بدا اختصاص القسم الاول ثم قال وفيه ما عرفت من ان امتناع
 تقديم معمول يختص بالقسم الاول انتهى اقول ولعل الشارح اشار بقوله لبيان
 بعض احكام الجمل الى هذا اعني ان المشترك بعضها لاجبها والله اعلم ثم شرع
 في بيان اسم الفاعل فقال (اسم الفاعل) وهو مستأد وقوله (ما) مع صلته التي
 هي قوله (اشتق) خبره (اي اسم اشتق) (من فعل) وهو سيكون العين مع كسر
 الفاء الفعل اللغوي كما اشار اليه الشارح بقوله (اي حدث) يعني المصدر
 فان سيويه يسمي المصدر فعلا وحدثا وحدثا وفيه اشارة الى انه ذهب
 الى مذهب غير السيرافي فان مذهبه ان اسم الفاعل ليس بمشتق من المصدر
 بلا واسطة بل اشتق من الفعل الاصطلاحي الذي هو ضرب
 ويضرب وهما مشتقان من المصدر واما مذهب غيره فانه مشتق من المصدر بلا واسطة
 وقوله (موضوعا لذلك الاسم) للاشارة الى ان اللام في قوله (لمن) متعلق
 باشتق بتضمينه معنى الرضع والى انه حال من الضمير المستتر في اشتق يعني
 راجع الى الاسم يعني حال كون ذلك الاسم المشتق موضوعا لعني وهو من
 (قام) (اي الفعل) وهو الحدث وقوله (به) متعلق بقام وقوله (اي لذات)
 تفسير لم وقوله (ما) صفة لذات للاشارة الى ان الذات مبهمة وقوله (قام بها
 الفعل) للاشارة الى انه ليس بموضوع لذات مبهمة من غير قطع النظر عن
 الحدث بل هو موضوع بعد قيام الحدث به ليحصل الفرق بين اسم الفاعل
 وبين الفاعل لان اسم الفاعل صفة عبارة عن الذات مع الفعل واما الفاعل
 فهو عبارة عن الذات المجرد واعتراض عاينه الرضي بانه اخرج هذا القيد عن
 التعريف مثل زيد مضارب عمرو ومتقرب من فلان او متباعد عنه ومجتمع معه
 فان هذه الاحداث نسب لا تقوم باحد المنتسبين معينا دون الآخر وقال

العصام ويمكن دفعه بان معنى المضارب ليس المتصف بالضرب بل المتصف
بضرب متعلق بشخص يصدر عنه ضرب متعلق بفاعل الضرب الاول هذا
معنى ما قيل باب المفاعلة لحدث مشترك بين الاثنين فالمضارب مشتق من
مصدر هو المضاربة لمن قام به المضاربة اي ضرب متعلق بمضروب يصدر عنه
ضرب متعلق بضاربه وكذلك الاقتراب معناه القرب من شخص هو ايضا
متصف بقرب الشخص الاول فكل منهما مقرب بمعنى انه قام به قرب متعلق
بمن قام به قرب من هذا الشخص واما قوله لا يقوم باحد المنتسبين معنا دون
الاخر فلا معنى له اذا حدث لابد ان يقوم بعين ولا معنى للقيام بسى الاعلى
التعين انتهى ما حققه العصام جوابا لاعتراض الرضى وهو مفيد للطالعين
ولما كان نغظ من مختصا بالعلاء وكان اسم الفاعل شاملا له ولغيره كان اللائق
بالمصنف ان يعبر بعبارة شاملة واسرار اليه الشارح بقوله (ولو قال)
اي المصنف (لما قام به الفعل) بدل لمن (لكان) اي لكان هذا القول (اول)
من قوله لمن قام ثم اشار الى وجه اوله بقوله (لان ما جهل امره) اي لان
الشيء الذي لم يعلم كونه عاقلا او غير عاقل (يذكر) اي يعبر عن ذلك الامر المجهول
(بلقطما) وقوله (ولعله) شروع في تأويل كلام المصنف وفي وجه تعبره باولى
يعنى وانما قلت انه اولى ولم اقل انه باطل لان قوله قابل للتصحیح بانأويل يعنى
ان المصنف (قصد) بقوله ان (التغليب) اي تغليب العقلاء على غير العقلاء
كما في قوله تعالى رب العالمين وقوله (بمعنى الحدوث) حال من المستتر
في اشتق اي ملتبساً ذلك الاسم المشتق بمعنى الحدوث لا بمعنى الشبوت (يعنى) اي
المصنف (بالحدوث) في قوله بمعنى الحدوث (يتجدد وجوده) اي وجود الحدث
(له) اي لذات مبهمة وقوله (وقيامه به) عطفت تفسيراً لقيام ذلك الحدث بذلك
الذات ليس بمطابق بل (مقيدا باحد الازمنة الثلاثة) اما في الحال فحقيقة
بالاتفاق وفي الاستقبال مجاز بالاتفاق وفي الماضي مخلف فيه ثم شرع في بيان
فوائد القيود وفي بيان وقوع المخالفة بان بيان المصنف في شرحه على كافيته
وبين بيان غيره من الشراح فقال (قال المصنف في شرحه) فالشرح اما
مضاف الى فاعله وهو المصنف او الى مفعوله وهو التعريف كما اشار اليه العصام
في تفسير الضمير المجزور بقوله اي المصنف او التعريف (قوله) اي قول من
عرف اسم الفاعل بهذا التعريف (ما اشتق من فعل يدخل فيه) اي يدخل
بهذا القيد في تعريف اسم الفاعل (المحدود) وهو اسم الفاعل (وضميره) اي
ويدخل ايضا غير اسم الفاعل وقوله (من اسم المفعول) بيان للغير وهو اسم المفعول
(والصيغة المشبهة وغير ذلك) من اسم التفضيل فان كلا منهما يستق من الفعل

فكما صدق هذا الحد على الحدود صدق ايضا على غيره من الاغيار فاحتج الى
قيد يخرج ماعدا الحدود (وقوله لمن قام به يخرج ماعدا الصفة المشبهة) ويعني
بما عدا اسم المفعول والصفة المشبهة (لان الجميع) اي لان ماعدا الصفة المشبهة
(ليس لمن قام به وقوله) اي وقول المصنف ايضا في شرحه ان قول المصنف
بمعنى الحدود (قيد) يخرج (اي ذلك القيد) (الصفة المشبهة) من تعريف
اسم الفاعل وانما خرجت بهذا القيد (لان وضعها) اي وضع الصفة المشبهة
(على ان تدل) اي مبني على قصد ان تدل تلك الصفة (على معنى ثابت) اي غير
متجدد بل مستمر ودائم وهذا بخلاف وضع الحدود الذي هو اسم الفاعل
كما عرفت نعم انه لما كانت عبارة المصنف في شرحه مخالفة لما قال به بعض
الشارحين في اسناد خروج اسم التفضيل حيث اسندوه الى قوله بمعنى الحدود
واسنده المصنف الى قوله لمن قام قال (والطاهر) اي الاستفادة من كلام المصنف
ههنا حيث اسند خروج غير الصفة الى قوله لمن قام فاستفيد منه (ان اسم
التفضيل داخل في الجميع) اي فيما عدا الصفة المشبهة (الذي) اي الجميع الذي
(حكم عليه) اي على ذلك الجميع (بانه) اي بان مجموع ماعدا الصفة من اسم
المفعول واسم التفضيل (ليس) اي ليس موضوعا (لمن قام به) ثم صرح الشارح
بحقيقة كلامه في الاسناد فقال (والحق) اي الاسناد المطابق لنفس الامر
(ذلك) اي قول المصنف لا قول بعض الشارحين المخالفين له فيما سيأتي
ثم بين حقيقته بقوله (لان المتبادر من قوله) اي من قول من عرف اسم الفاعل
وهو وقوله (ما اشتق لمن قام به) والذي يتبادر منه (ان يكون) اي اسم الفاعل
الحدود (موضوعا لمن قام به ويكون) اي والمتبادر منه ايضا ان يكون قوله
من قام به (من قام به تمام المعنى الموضوع له) قوله (من غير زيادة ونقصان) بيان لتمام
اي يعني تمام المعنى كونه من غير زيادة ونقصان وهذا ظاهر في اسم الفاعل لان
الناس صرنا انما اشتق لذات قام به النص ولم يعتبر فيه زيادتها على غيره
ولانقصانها منه فخرج اسم المفعول منه ظاهر لانه ليس موضوعا لمن قام به
لما وقع واما خروج اسم التفضيل منه فلما يثبته بقوله (فلو ضم الى اصل الفعل)
اي الى تمام معنى الفعل لذي قام بالفاعل (معنى آخر) اي معنى غير داخل في تمامه
واصله (كالزيادة فيه) اي كإصم في اسم التفضيل يعني لوجعلت تلك الزيادة
مضمومة الى اصل المعنى (ووضع له) اي لذلك المعنى المستعمل على تلك الزيادة
(اسم) وقوله (لا يصدق) جواب لو اي فحينئذ لا يصدق (على هذا الاسم)
اي الموضوع لذلك المعنى المستعمل وقوله (انه) فاعمل لا يصدق اي لا يصدق
عليه ان ذلك الاسم (موضوع لمن قام به الفعل) اي الى تمامه (بل) يصدق

عليه انه موضوع (لمن قام به الفعل مع الزيادة على اصل الفعل) فيثبت يكون
الحق ان خروج اسم التفضيل مسند الى قوله لمن قام كافعله المصنف لا الى قوله
بمعنى الحدوث ثم ذكر الاسناد الغير الحق بقوله (وخالف اكبر الشارحين المصنف
واسندوا اخراج اسم التفضيل الى قوله بمعنى الحدوث كما اسندوا) اي الشارحون
المذكورون (اخراج الصفة المشبهة اليه) اي الى قوله بمعنى الحدوث ثم بين
موضع غلطهم بقوله (ظنا منهم) اي لحصول الظن منهم (ان الاشتقاق)
اي المذكور في ضمن قوله ما استق (لمن قام به) شامل لاسم التفضيل (اي مجردا
عن القيام وعن ملاحظة الموضوع له) ولم ينسبوا (اي ذلك الظن فاسد لانهم
لم ينسبوا ما هو معلوم وهو (ان الاشتقاق متضمن معنى الوضع كما علمت) اذ مجرد
الاشتقاق من غير الوضع غير موجود فكل ما هو مستق فهو بلا حطة الوضع
واذا كان كذلك (فليس اسم التفضيل موضوعا لمن قام به) مجردا عن الزيادة
(بل) هو موضوع (له) اي لمن قام به (مع الزيادة) ولما كان قوله لمن قام قيدا
مخرجا لاسم التفضيل من تعريف اسم الفاعل على ما قرره من اسناد المصنف
خروجه الى هذا القيد دون قيد الحدوث وان كان صحيحا بالنسبة الى اسم
التفضيل لكن يكون مضرا من جهة اخرى اراد السارح ان يسير اليه مع جوابه
فقال (ويحدثه) من الحدس ضمنه هنا معنى الجرح والمراد به انه يتوجه على هذا الكلام
شيء ودفعه بادنى سعي وهو انه ان كان المراد من قوله لمن قام مجرد تمام المعنى من
غير زيادة ولا نقصان يرد عليه (ان صيغة المبالغة) مثل نصار (على هذا التقدير) اي
على تقدير كون خروج اسم التفضيل مبنيا على وجود الزيادة فيه (تخرج) اي على
هذا التقدير تخرج صيغة المبالغة (من التعريف) اي من تعريف اسم الفاعل لان قيام
النصرة في مثل نصار انما هو مع اعتبار المبالغة فيه وقوله (ولا يبعد) اشارة الى
ازالة تلك الخدشة بمعنى لا يبعد (ان يلتزم ذلك) يعني ان نقول ان خروج صيغة
المبالغة من التعريف ليس بمضرب لثالب خروجها لازم وقوله (ويدل عليه) معطوف
على (ولا يبعد) من قبيل عطف الدليل على المدلول يعني يدل على خروجها منه
(حصره صيغ اسم الفاعل) اي يدل على ان مراد المصنف اخراج صيغة المبالغة
من التعريف حصره صيغ اسم الفاعل (فيما حصره) اي في الصيغة التي حصره
المصنف فيها في قوله الاتي وهو قوله وصيغته من الثلاثي المجرد على فاعل
ومن المزيد فيه على صيغة اسم الفاعل وقوله (وجعل) بسكون العين مصدر
وهو بالرفع عطف على قوله حصره يعني يدل عليه حصره وجعل (احكام

صبيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل) حيث قال بعد ذكر احكام اسم الفاعل
وما وضع منه للمبالغة كضرب وضروب ومضروب وعليم وحذر منله فدل
مجموع ذلك على ان صبيغ المبالغة لبست من اسم الفاعل وانما قال ولا يبعد
الاشارة الى ان في خروجها خفاء ما وجه الخفاء من وجهين احدهما
ار قوله منه يدل على ان صبيغ المبالغة من اسم الفاعل داخل فيه فال لظاهر
ان كلمة من للبيان ويمكن دونه بان صيغة المبالغة وان جاز عدها من اسم الفاعل
باعتبار انها من قام به اصل الفعل لكنها اخرجت منه بالتعير والثاني انه ان اسئلزم
ذكرها بعد خروجها عنه لزم خروج المثني والمجموع منه ايضا لانه ذكرها ايضا
بعد فقال والمثني والمجموع منه فلذلك خفي علينا مراد المصنف ولما التزم الشارح
خروجها بكلف فيما عده بحمل المثني والمجموع على مثني المبالغة ومجموعهما كما اشار
اليه العصام ثم السارح اراد ان يؤيد كلامه بما ذكر في الترجمة الشريفة بقوله
(وفي الترجمة الشريفة ما معناه) اي وقع في الترجمة الشريفة كلام معناه (ان صيغة
اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على فاعل كضارب وقازر وماس وآكل) قوله (وكل)
مبتدأ وقوله فهو وليس خبره يعني وفيها ايضا ان كل (ما اشتق من مصادر الثلاثي)
حال كونه مستقيا موضوعا (لمن قام به لا على هذه الصيغة) اي ليس على صيغة
فاعل (فهو وليس باسم فاعل بل هو اما صيغة مشبهة او فاعل التفضل او صيغة
المبالغة كحسن واحسن وضرب) يعني ان هذا الكلام يدل على خروج صيغة
المبالغة منه ثم شرع في بيان صيغة من النوعين اعني الثلاثي المجرد وغيره فقال
(وصيغته) (اي صيغة اسم الفاعل) والاولى عند العصام ان يقول اي صيغة
اسم يقال له اسم الفاعل بان يكون تركيبا اضافيا ويجعل علماءه بخلاف توجيه
المصنف في شرحه بان المراد انه اسم يكون له مزيد اختصص بالفاعل وقوله
(من مجرد الثلاثي) طرف مستقر حال من المبتدأ او من الضمير المستكن في الخبر
واضافة المجرد الى الثلاثي من قبيل جرد قطيعة بعني من قبيل اضافة الصفة
الى موصوفها كذا في العرب اي صيغة الذي يقال له اسم الفاعل حال كونه
من الثلاثي المجرد المثني (على) (زنة) (فاعل) وقوله (ومن غيره) عطف
على قوله من مجرد الثلاثي اي صيغته من غير الثلاثي المجرد ثم فسر ذلك الغير
بقوله (اي ثلاثيا) وهو وما عطف عليه منصوب على انه حال وانما فسر به هذه
الصورة ليطابق التفسير المفسر لان المفسر معطوف على قوله من مجرد الثلاثي
يعني حال كون ذلك الغير الثلاثي المجرد ثلاثيا (مزيدا فيه او رباعيا مجردا او)
رباعيا (مزيدا فيه) وقوله (على صيغة المضارع) وقوله (المعلوم) بالجر على انه
صفة للمضارع وانما فسر المضارع به للتصريح بار المراد ان اسم الفاعل مشتق

من المضارع المعلوم لامن المجهول وانما اهل المصنف هذا القيد لان قوله (بميم) الى آخره مغن عنه كما لا يخفى يعنى انها على صيغة المضارع لكن حال كون صيغة اسم الفاعل مقارنا بميم وفسره بقوله (اي مع ميم) الاشارة الى ان الباء المصاحبة وقوله (مضمومة) بالجر صفة لميم ثم بين ان سرح موضع تلك الميم بتوصيفها بقوله (موضوعة في موضع حرف المضارعة) ثم فسر حرف المضارعة بقوله (سواء كان حرف المضارعة مضمرا او لا) ليشتمل مضارع الرباعي لان حرف المضارعة مضموم فيه مثل يكرم ويدحرج او مفتوحا كما في الخماسي والسداسي مثل يفعل ويستعمل وقوله (و) (مع) (كسر ما قبل الاخر) عطف على قوله بميم ولذا وسط السارح قوله مع قوله (وان لم يكن) وصلية اي بكسر الحرف الذي قبل الحرف الاخير فان وجد في ذلك الحرف كسر فيها ونعمت وان لم يوجد (فيما) اي في الحرف الذي (قبل آخر المضارع كسر) اي يجعل مكسورا ايضا (كما) في الابواب الثلاثة وهي (في يفعل ويتفاعل ويتفعل) يعنى ما في اول ما ضيه تاء زائدة فيكسر فيها ايضا ذلك الحرف ثم شرع في بيان امثله من غير الثلاثي المجرد فقال (نحو مدخل) فانه اسم فاعل من ادخل يدخل ومثال (فيما) اي في اسم الفاعل الذي (وضع الميم موضع حروف المضارعة) وقوله (المضمومة) بالجر صفة الحروف اي موضع الحروف التي هي مضمومة في مضارعه فالحروف المضارعة مضمومة في مضارع الرباعي كان (ومستغفر) اي ونحو مستغفر فانه اسم فاعل من استغفر يستغفر ومثال (فيما) اي في اسم الفاعل الذي (وضعت) اي الميم (موضع حروف المضارعة المفتوحة) فان حروف المضارعة في مستغفر مفتوحة في المعلوم واعلم ان اشارح تفنن في كلمة وضع حيث ذكره في الاول وانتهى في الثاني مع انها في الموضعين مسندة الى الميم فانهما في الاول اسندت الى طاهرها فجاز التذكير والتأنيث اذا اسند الفعل الى ظاهر الغير الحقيقي واما في الثاني فاسندت الى ضميرها فحيث وجب تأنيثها وانما تفسر المثالين بحيث عين الاول في الحروف المضمومة والثاني في المفتوحة لانه لو لم يكن مراد المصنف في التشثيل كذلك لوجب عليه ان يذكر امثلة اخرى يعنى ان يذكر مثلا للخماسي المزبد على الثلاثي وعلى الرباعي ومثالا للرباعي المجرد ثم قال (ولو اقيم) اي ولو اقام المصنف (متفاعل) اي مثالا من باب التفاعل (مقام مستغفر) اي في مقام كلمة مستغفر يعنى التي من باب الاستفعال وقوله (كان) جواب لواقيم يعنى لواقيم كذلك كانت الفائدة تتم بما ذكره لان متفاعل كما يكون مثالا لما وضعت فيه لميم مقم حرف المضارعة المفتوح يكون (مثال الكسر الغير الواقع في آخر المضارع ايضا) والمناسب ان يقول فيما قبل

آخر المضارع كالأخفى اللهم الا ان يقال ان المراد من الآخر فيمى عدا حرف
قابل للاعراب يعنى آخر الحروف التى ثبت والله اعلم فلما اقيم كذا كان مثل
هذا القسم ايضا (مذكورا) فى المتن وانما كان اتم لانه لو كان كذلك (فكما يكون)
فقوله كما يكون (لكل من قسمى الميم مثال) متعلق بقوله (يكون اكل من قسمى
الكسر ايضا مثل) يعنى يكون كلام المصنف اتم لانه لو قيم كذا يوجد مثال
لكل من قسمى الكسر احدهما الكسر الغير الواقع فى آخر المضارع وهو
متفاعل وثانيهما الكسر الواقع فى آخر المضارع وهو مدخل لان لا اقسام ثلاثة
الاول الميم الموضوعة موضع الحرف المضموم فيكون ما قبل الاخير مكسورا
هنا البتة ولم يوجد المفتوح منه والثانى الميم الموضوعة موضع الحرف المفتوح
والثانى ايضا على قسمين احدهما مكسور ما قبل الآخر والثانى مفتوح ما قبل
الآخر فحومدخل يكون مثلا للقسم الاول ونحو متفاعل يكون مثالا للقسمين
الاخيرين واما المصنف لما اورد نحو مستغفر مثال فكان مثال الاخير غير مذكور
ثم شرع فى بيان عمل اسم الفاعل وبيان شروطه فعل (ويعمل) (اى اسم الفاعل)
وقوله (عمل فعلة) بانصب مفعول مطلق تشبيهى يعنى يعمل مثل عمل
فعلة ثم بين الشارح وجه التشبيه على وجه التفصيل بقوله (فان كان فعلة)
اى فعل ذلك الاسم (لازما) اى خيرة تعد الى المفعول الصريح (يكون هو) اى
ذلك الاسم (ايضا) اى كفعلة (لازما) فلا يعمل فى المفعول الصريح (ويعمل
عمل فعلة اللازم) كلفظ خارج فان فعلة خرج وهو لارم فيعمل لفظ الخارج
كعمله (وان كان) اى فعلة (متعديا الى مفعول واحد) كضرب يكون هو ايضا)
اى اسم فاعله الذى هو ضارب (متعديا الى مفعول واحد) تقول انا ضارب زيدا
كما تقول ضربت زيدا (وان كان) اى فعلة (متعديا الى الاثنين) اى الى مفعولين
كاعطى واعلم (كان هو) اى اسم فاعله الذى هو معطى وعالم ايضا اى كفعله
(كذلك) اى متعدى الى مفعولين فكما يجوز ان تقول اعطيت زيدا درهما يجوز
ايضا ان اعطى زيدا درهما (وكان فعلة) اى وكما ثبت ان فعل ذلك الاسم (يتعدى
الى الظرفين) يعنى ظرف الزمان والمكان (والحال والمصدر) اى المفعول المطلق
(والمفعول له والمفعول معه وسائر الفضلات) اى الى سائر ما هى فضلة اى غير
الفاعل والمفعول به الصريح (كذلك يتعدى هو) اى اسم الفاعل (اليها)
اى الى المذكورات ولما يمكن اسم الفاعل ما لا لصالته بل كان عاملا لمشا بهته
للفعل كان عمله بشرط شئ وعينه المصنف بقوله (بشرط معنى الحال
او الاستقبال) وبما كان قوله بشرط حال عند الشارح ففسره مع الاشارة الى عاملها
وصاحبها فقول (اى يعمل) وهو اشارة الى عامل الحال وقوله (اسم الفاعل

اشارة الى ذى الحال وقوله (حال كونه) اى حال كون اسم الفعل اشارة الى كونه
 حالا وطرفا مستقرا متعلقا بقوله (ملتبسا بشرط) وقوله (اى بسى بشرط)
 تفسير للشرط يعنى انه يشترط (عمله) اى عمل اسم الفاعل (به) اى بذلك
 الشئ وقوله (من معنى) يشار لذلك الشئ وقوله (هو) اظهار لذلك المعنى
 اى وذلك المعنى الذى يشترط به هو احد الزمانين اما (زمان الحال او)
 زمان (الاستقبال) فاطهران هذه المنفصلة حقيقة لانهم لا يجتمعان ولا يخلو
 الاستراط عنهما ولما كان زمان المضاف غير ساين للحل والاستقبال المضاف
 اليهما ولم يجزا بكون الاضافة لامية اراد السارح ان يسر اياه بقوله (فالاضمان)
 اى احديهما اضافة زمان الى الحال والاخرى اضافته الى الاستقبال (بيانها)
 يعنى ليستا بلامين حتى يلزم مباينتهما بل اضافتهما من قبيل اضافة خاتم فضة
 يعنى معنى من فيكون معهما انه زمان هو الحل وزمان هو الاستقبال ثم شرع
 فى بيان وجه الاشتراط فقال (وانما اشترط احدهما) انما جعل وجود احدهما زمان
 الحال وزمان الاستقبال شرط فى عمله (لان عمله) اى عمل اسم الفاعل ليس
 بالاصالة كالفعل بل (لشبهه المضارع) اى لكون اسم الفاعل مشابها للفعل
 المضارع بالسابقة التامة يعنى لفظا ومعنى واستعمالا اما لفظا فلوازنته واما معنى
 فلقبول الشبوح والخصوص واما استعمالا فلوقوعهما صفة للكرة فاذا كان عمله
 لمشاينته المضارع (فيلزم) حيثئذ (ان لا يخالفه) اى لا يكون اسم الفاعل
 مخلفا للمضارع (فى الزمان) ايضا لانه لو كان مخلفا لكان فى الزمان بان يكون زمانه
 ماصيا لقصة المساهمة بينهما ثم ادرج مثالهما فى مثال واحد فقال (نخوزيد
 ضرب غلامه عرا الآن) هذا مثال لما كان يعنى الحال وقوله (او غدا) اشارة
 الى مثال لما كان بمعنى الاستقبال يعنى او نخوزيد ضرب غلامه عرا غدا فان
 الضارب فى المثالين عمل فعله حيث رفع فاعله وهو غلامه ونصب مفعوله
 وهو عرا لاعتماده على المبتدأ وليكونه معنى احدا الزمانين ولا كل المتدر من كونه
 مقانا لاحدا الزمانين اى يكون مقارنا له فى الحقيقة وكان على ذلك المتأخر فهو
 قوله تعالى وكلهم باسط خارجا المقصود اراد السارح ان بين المراد على
 وجه لا يخرج منه نحوه فقال (والمراد بالحال او الاستقبال) ليس بمختصا بما كان
 بالحقيقة بل هو (اعم من ان يكون) اى احدا الزمانين (تحقيفا) نحو ما مر من
 زيد ضرب اب الآن (او حكاية كقوله تعالى وكلهم) اى نطب اصحاب الكهف
 (باسط ذراعيه باوعبد) اى بعبدة العر (فان باسط ههنا) اى فى تلك الآية
 عاملا فى مفعوله الربى هو باسط مع انه بمعنى الماضى بالسبب الى رب الآية لكنه
 (وان كان ماصيا) تحقيفا (لكن المراد به) ليس معناه الماضى بل المراد منه (حكاية

الحال ومعناها) اى ومعنى تلك الكتابة على وجهين احدهما (ان يتعدر المتكلم باسم الفاعل العامل) وهو ههنا الباسط الذى (بمعنى الماضى) بالنسبة الى وقت الاخبار لكن المتكلم الذى هو اصدق القائلين قدر ذاته (كأنه موجود فى ذلك الزمان) اى زمان بسط الذراعين فيكون زمان التكلم مقانا لزمان البسط وقوله (او بقدر) شروع فى الوجه الثانى لمعنى الكتابة وهو ان يقدر ذلك المتكلم (ذلك الزمان) اى زمان البسط الذى وقع فى الماضى (كأنه) اى كان ذلك الزمان الماضى (موجود الآن) ثم لا يخفى ان المفهوم من كلام المصنف ان شرطية زمان الحال او الاستقبال عام فى مطلق العمل وقيل ان هذا الاشتراط فى نصب المفعول به لافى الفاعل مضرا او مظهرا ولا فى الطرف كذا فى شرح اللب وحكى عصام الدين عن الرضى انه قال وظاهر كلام النحاة ان شرط معنى الحال والاستقبال ايضا اذا وقع بعد حرفى التثنية والاستفهام ثم قال الاولى ان لا اشتراط فى ذلك لقرة معنى الفعل فيه بسبب الحرفين كما لا يشترط ذلك فيه اذا دخل اللام هذا كلام الرضى ثم قال العصام اقول لا بد ان يكون هذا ظاهر كلام النحاة لانه انما يكون كذلك اذا عطف قوله او الهزئة او ما على قوله على صاحبه واما اذا كان معطوفا على قوله على معنى الحال او الاستقبال والاعتماد على صاحبه فحينئذ يكون مقابلا لاشتراط احدهما انتهى لمخلصا ثم شرع فى بيان آخر للعمل فقال (و) (بسرط) (الاعتماد) وانما قدر الشارح لفظ بشرط للاشارة الى ان قوله والاعتماد مجرور معطوف على قوله معنى الحال اى ويعمل بشرط الاعتماد بقوله (اى اعتماد اسم الفاعل) للاشارة الى ان اللام فيه عوض عن المضاف اليه اوالى انها للعهد الخارجى وان المراد بالاعتماد هو اعتماد اسم الفاعل بقرينة انحصاره فى هذا الباب كما كان الانحصار قرينة للعهد فى ركب الامر وقوله (على صاحبه) متعلق بقوله الاعتماد والمراد بالاعتماد عليه وجود العلاقة بينهما واستناده عليه كذا فسرهم العيني وفسر الشارح لفظ الصاحب بقوله (اى على المتصرف) اى على الاسم الذى يتصرف باسم الفاعل (المبتدأ) وذلك بان يكون اسم الفاعل خبرا عنه وذلك اعم من ان يكون مبتدأ حالا او منسلخا بدخول التواسخ عليه نحو كان زيد ضاربا عمرا او زيد اضارب عمرا وعلت زيد اضارب عمرا (او الموصول) عطف على المبتدأ ثم انه يرد على الشارح ان فى ذكر الموصول ههنا تكرارا لان مراد المصنف من صاحبه غير الموصول لانه لا يعمد بقرينة ما سياتى من قوله فان دخلت اللام يستوى الجمع لان الموصول فى اسم الفاعل لا يتصوره غير اللام كما فى شرح اللب حيث حمل كلام الشارح

على الوهم واقول ولعل ذكره هنا الاستطراد اولى بان ان علة عدم الاسطراد
فيما دخلت فيه انما هي اوجود الاعتماد فلا توهم والله اعلم (او الموصوف)
بان يكون اسم الفاعل صفة اصطلاحية لذلك الاسم ويكون ذلك الاسم
موصوفاه (او ذي الحال) بان يكون اسم العاقل حالا من الاسم ويكون
ذلك الاسم متصفا به لكونه صاحبه وقوله (لتقوى فيه جهة الفعل) علة
للإشتراط أي انما بشرط في العمل كونه معتد اعلى صاحبه لتكون جهة
الفعل اقوى من جهة الاسمية وقوله (من كونه) بيان لتلك الجهة أي حال كون
تلك الجهة ناسئة من كونه اسم الفاعل (مسنداً الى صاحبه) اعلم ان الفعل
يقتضى شيئاً لا يستند اليه لكونه دالاً على فاعل ما بالانضمام وان الاسم لا يقتضى
شئاً ما يقرر في عم الوضع ولما كان اسم الماعل ونسبه من اسماء الصفات عاملاً
لمسا بهته العمل كان له جهتان جهة الاسمية وهو عدم الاسناد وجهة الفعلية
وهو اقتضاء الاستناد ولزم في العمل ان تكون جهة الفعلية اقوى من جهة
الاسمية ثم شرع في اشارة كل منهما فقال (نحو ضارب ابوه) هذا مثال
الاعتماد على البدأ (و) نحو (جاء الضارب ابوه) وهذا مثال الاعتماد على
الموصول (و) نحو (جاء رجل ضارب ابوه) وهذا مثال الاعتماد على الموصوف
(و) نحو (جاء زيداً بكاء عرساً) وهذا مثال الاعتماد على ذي الحال وهذا
للعسائل في الصمير المستر وفي المفعول ما في مسند بانصب مفعوله وفاعل راكبا
مستتر تحته راجع الى ذي الحال وقوله (او) (اعتماده) (على الهمة) عطف
على قوله على صاحبه واما وسط السارح بين العاطف والمعدوف لفظ الاعتماد
ولما كان هذا الحكم غير مخصص في الهمزة فسرها السارح بوصفها بوصف
(الاستفهامية) واسارح عدم انحصاره بقوله (ونحوه) أي وكذا الاعتماد
على نحو الهمزة ثم بين فط الهمزة وقوله (من الالف ظ الاستفهامية) سواء كان
حرفاً كهل او اسماً نحو من وما نحو من خالط الخالدان بما صانع الكران وقوله
(او ما) عطف على الهمزة او على صاحبه يعني او شرط الاعتماد على ما
فسرها السارح بوصفها بقوله (انثافية) بالاحتراز عن الاسمية الموصولة
والموصوفة بمقال (ونحوها من حروف النفي كالاوان) بكسر الهمزة أي
انثافية وانما فسر النحو في الاول بالالفاظ وفي الثاني بالحروف لان الاستفهامية
توحد في الحروف وفي الاسم واوقال من الحروف لم يوجد اسمول واما النفي
وجد في الفتن كذا من الحرف كما رأوا ولم يدخل النفي في هذا الحكم
في الحرف وانما عدم نصيب في ذكر الهمزة وذكر ما لم يقل او الاستفهام
او ان في كمال غير الاشارة الى اسئلة الهمزة في الاستفهام والى اصالة ما

في التثنية ثم شرع في بيان توجيهه علة لاشتراط باحد مما حين انشاء الاسم الاول
 لتحصل قوة الفعلية بجهة اخرى فقال (لان الاستفهام وانثي) وقوله
 (بالفاعل) متعلق بقوله (اولي) وهو خبر ان يعني ان دخول الاستفهام والثني
 على الفعل اولي من دخولهما على الاسم كباين في محله ولما دخل احدهما على اسم
 الفاعل (فاذا دبهما) اي بسبب دخول احدهما على اسم الفاعل (شبهه) اي
 شبه اسم الفاعل (بالفعل) نحو قائم زيد وقائم زيدان وقائم زيد وقائم زيدان
 وزاد بعضهم الاعتماد على النداء نحو ياط ابا جبرائيل طالع عمل في جبال لا عماده
 على حرف النداء كإرادته صاحب الاب وقال شارحه ان هذا عند ابن مالك
 واعترض عليه ابنته وابن هشام بانه ليس كالاستفهام والثني في التقريب من الفعل
 لان حرف النداء مخصوص بالاسم فكيف يكون مقربا من الفعل وقالا اعتمد
 في مثله على الموصوف المتدعيين بالاعيان جلا طالع وهذا ما اختاره ابن الحاجب
 ثم قال السارح المذكور اقول نصرة لابن مالك رحمه الله ان حرف النداء قائم مقام
 ادعو فهذا يكفي في التقريب والواجب الاعتماد على الموصوف المعدر للغا
 شرط الاعتماد اذ لا بد لكل سفة من صاحب تجرى عاينه ملحوظ او مقدر
 انتهى لمخلصنا ثم لما كان اسم الفاعل اما زمان الحال او الاستقبال او الماضي
 وفرغ من بيان حاله في الاول شرع في بيان حاله في الثالث فقال (فان كان)
 وفسر السارح اسم كان بقوله (اسم الفاعل) للاشارة الى ان اسمه ضمير مستتر
 تحته وراجع الى اسم الفاعل واورده وصفه بقوله (المتدعي) للاشارة الى ان
 الخلاف في هذه المسئلة في وجوب اضافته الى المفعول وهو انما وجد في المتدعي
 (الماضي) وا كان كونه الماضي على وجهين احدهما بالاستقلال والاخر بوجوده
 في الاستمرار اشارة السارح اليهما مواه اي للزمان الماضي بالاستقلال) يعني سواء
 كان المراد بكونه للماضي انه قاصر الزمان الماضي دون الحاضر والاستقبال نحو انا
 ضارب زيد امس (او) وجد ذلك الماضي (في ضمن الاستمرار) بان ياد استمرار
 وجوده ووجود الماضي في ضمنه نحو انا ضارب زيد ثم السارح ضم قوله (وار مذكر
 مفعوله) الى قوله فان كان للاشارة الى انه لم يذكر مفعوله لم يتم حكم المسئلة
 (وجبت الاضافة) (اي اضافة اسم الفاعل الى مفعوله) (معنى) وفسره بقوله
 (اي اضافة معنوية) الاشارة الى انه مفعول مطلق مجازي للاضافة وليبيان
 نوع تلك الاضافة وقوله (لغرات) الخ علة لعدم كون تلك الاضافة لفظية مع
 انها صفة مضافة الى معمولها يعني انما كانت تلك الاضافة معنوية لا لفظية
 لانعدام (شرط الاضافة اللفظية) وهو كون الصفة مضافة الى معمولها
 فاسم الفاعل ههنا ليس بمضاف الى معموله لعدم شرط العمل فيه وهو كونه

المحال أو الاستقبال ومثله (مثل زيد ضارب عمرو أمس) فإن المضارب في هذا
 المثال لم كان للمعنى الماضي لكونه مقيداً بلفظ أمس وهذا عند الجمهور بناء على
 الاشتراط في عمله بكونه مقارناً للمحال أو الاستقبال (خلافاً للسنائي) أي خولف
 خلافاً وذلك المخالف لهم هو الكسائي (فانه) أي الكسائي (ذهب إلى عدم
 وجوب اضافته أي إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله وإنما يجب الإضافة عنده
) لانه (أي اسم الفاعل (يعمل) أي يعمل في مفعوله (عنده) أي عند الكسائي
 بلا شرط (سواء كان بمعنى الماضي أو الحال أو الاستقبال) وإنما اختلفا في المسألة
 لكونها ذات الطرفين فزمان الحل را كان مقدماً على الاستقبال في الوجود
 لكنه مؤخر عنه في الملاحظة فروعته هنا الملاحظة للسنن (فجز) أي
 وإذا لم يجب الإضافة يجوز (أن يكون) أي مفعوله (منصوباً) أي أعطى (على
 المفعولية) ويجوز أن يكون مضافاً إلى مفعوله (وعلى تقدير اضافته) كما هي
 الجائزة عنده أيضاً (ليست) أي تلك الإضافة (إضافة معنوية) كما كانت عند
 الجمهور (لأنها) أي وإنما لم تكن تلك الإضافة معنوية عنده لأن تلك الإضافة
 (عنده) أي عند الكسائي (من قبيل إضافة الصفة إلى معمولها) وكل
 إضافة شأنها كذلك فهي إضافة لفظية فإذا كانت لفظية لم يكن معنوية
 (وتمسك الكسائي) أي استشهد على الحكم بعدم وجوب الإضافة (به) له
 تعالى وكلهم باسط ذراعيه) حيث كان الباسط عاملاً في مفعوله وباصطلاحه مع كونه
 بمعنى الماضي ولو لم يجزأ له مع كونه للماضي لم يقع المفعول منصوباً في هذه الآية
 وقد مر الجواب) من طرف الجمهور (عنه) أي عن قوله تعالى بالأوّل بالحكمة
 ثم ذكر المصنف تصرف الجمهور فيما إذا وجد لذلك الفاعل معمول آخر منصوباً
 فقال (فإن كان له) (أي لا سم الفاعل) أي وإن وجد لا سم الفاعل الذي كان
 للماضي (معمول آخر) وقوله (غير ما أضف) صفة كاشفة للمعمول الآخر
 أي المراد بذلك المعمول الآخر هو غير المعمول الذي أضف (اسم الفاعل
 إليه) من نحو المفعول الثاني لما أعطيت أوعيت (بفعل مقدر) (أي فأنصابه)
 أي فأنصاه ذلك المعمول وكونه منصوباً إنما هو (بفعل مقدر) وقوله (لا باسم
 فاعل) للإشارة إلى أن القصر المستفاد من إضافة الانتصاب فصر قلب
 لأن الكسائي قائل بأن انتصابه باسم الفاعل (محو زيد معطى عمرو درهماً)
 (قدرهما) أي فإن لفظ درهماً في هذا المثال (منصوب بأعطي المقدر) أي بفعل
 أعطى الذي قدر بعد قوله زيد معطى عمرو وإن يكون جملة مستأنفة وجواباً
 لسؤال نشأ مما قبله (فانه لما قيل معطى عمرو قيل) أي سئل بقوله (ما أعطى)
 فقيل درهماً أي (فأحيط عنه بأنه) (أعطاه درهماً) ولما فرغ من مسائل

(فان دخلت اللام) واورد الشرح وصفاتها بقوله (الموصولة) للتخصيص
 يعنى المراد بدخول اللام (على اسم الفاعل) هى اللام الموصولة وقال العصام
 ان السارح قيد اللام بالموصولة احترزا عن لام التعريف فانه اذا دخل على
 اسم الفاعل لا يغنيه عن شرط من شرط انط العمل صرح به الرضى ثم قال
 ولا يخفى ان قوله فان دخلت اللام استثناء من المعنى من قوله بشرط معنى الحال
 والاستقبال والاعتماد على مساحبه انتهى م ذكر رحمه الله قاعدة وهى ان
 اسم الفاعل والمصدر المتعديين الى مفعول به بافسهما قريبان باللام وتسمى
 لام التقوية فى غير نحو علم وعرف ودري وجهل وفى اسم افسال من هذه
 الافعال يكرر القوى بالماء لجواز زيادتها مع افعالها ايضا فيقال علمت بارزيدا
 قائم كساد فى الرضى وقوله (استوى الجمع) جراء لقوله فان دخلت يعنى
 اذا كان كذلك استوى (اى استوى جميع الازمنة) من المضى والحال والاستقبال
 ولم يشترط فى عمله افتراضه بالحال او الاستقبال ولا اعتماده على شئ من الصواب
 (فقول) اى حينئذ يجوز ان تقول (مررت بالضارب ابوه زيدا امس) اى حال
 كونه مقارنا لمضى (كما تقول) اى كما يجوز ان تقول (مررت بالضارب ابوه زيدا امس
 او غدا) وقوله (لانه) علة لاستوى الجميع وعدم الاشتراط حال دخول اللام الموصولة
 عليه يعنى انما لم يشترط فى العمل مقارنته باحد ازمنة الحال والاستقبال فان علة
 الاحتياج الى اشتراط احدهما متفية ههنا لان علة الاحتياج انما هى لتقريبه
 من الفعل ولتقوية مشابهته ولما دخلت الموصولة عليه ههنا كل اسم الفاعل
 صله والصلة (فعل بالحقيقة حينئذ) اى حين كونه صله لان اصل الضارب
 الذى ضرب وبما بدل فط الذى الى صورة اللام (عدل عن صيغة الفاعل)
 اى ضرب مثلا (الى صيغة اسم الفاعل) وهو ضارب وانما عدل عن هذا لاصل
 (لكراهتهم) اى لكره العرب (ادخال اللام) اى الذى هو من خواص
 الاسم (عليه) اى على الفعل ثم شرع فى بيان احكام صيغة الماخفة فقال
 (وما وضع) اى حكم الاسم الذى وضع (منه) (اى) حال كونه (من اسم الفاعل)
 ولما كان فى دخول صيغة الماخفة فى تعريف الفاعل تخديش بناء على ما فى الترجمة
 الشريفة وجه الشارح قوله منه على وجه يقتضى خروج صيغة الماخفة فقال
 (بتغير) اى وضع تغيير (صيغته) اى صيغة اسم الفاعل (الى اخرى) اى
 الى صيغة اخرى حال كون ذلك التغير ملابس (بحيث يخرج) اى ذلك الاسم
 الموضوع (عن حد اسم الفاعل) بتغير صيغته الاصلية وبضم الماخفة فى معناه
 وقوله (للماخفة) متعلق بوضع ولما كان فى المبالغة احتمال كونها فى الفاعل

كما لتكثير الذي في باب التفعّل اراد الشارح ان يدفع هذا الوهم بتفصيل المبالغة
 بقوله (في الفعل المشتق منه) يعني ان تلك الاسماء موضوعات للمبالغة الحاصلة
 في الفعل الذي استق ذلك الاسم من ذلك الفعل واوزانها المنفق عليها ثلاثة
 فعال تشديد العين وفعل ومفعول بكسر الميم وزاد سبويه فعلا وفعل بكسر
 العين وسلك المصنف مسلكه فقال (كضرب وضروب ومضرب) حال كون
 تلك الثلاثة ملائمة (بمعنى كثير الضرب) يعنى للمبالغة في الفعل كما اشار اليه
 (وعليه) (بمعنى كبر العلم) (حذرا) (بمعنى كبر الحذر) ركوز هذين الاخيرين
 للمبالغة عند سبويه وقوله (مثله) (باروخ) حبر الرسول اى ما رجع وقوله (اى
 مثل اسم الفاعل) تفسر للتخفيف المجزور وقوله (في العمل واشترط ما يشترط به
 عمله) تفسير وجب اوجه شبه يعنى ان ما وضع للمبالغة كاسم الفاعل في كونه
 عاملا كفعله وفي اشتراط الوجوه لتي يشترط بها عمل اسم الفاعل ولما كان
 ظاهر كلام المصنف منبأ على خروج صيغ المبالغة من حد اسم الفاعل كما فصله
 الشارح في سبق حل الشارح عذره عليه وفسره به الى هنا واراد ان يبينه
 ان كلامه قابل ايضا لاحتمال ان يكون داخلا في الحد فقال (هذا) اى حملنا
 لفظ المذ على المثلية في العمل والاستراك (على تقدير ان تكون صيغ المبالغة
 خارجة عن حد اسم الفاعل) ولم يكن منه بمعنى الدخول في افرادة يعنى المراد
 بذلك الاستراك هو الاستراك في الحكم لا الاشتراك في المفهوم (واما) اى اما
 توجيه كلام المصنف (اذا كانت) اى صيغ المبالغة (داخلة فيه) اى في حد
 اسم الفاعل واستركه معه في المفهوم (بمعنى هذه العدة) اى فيكون معنى قوله
 مثله (ان صغ اسم الفاعل اذا كانت) اى وقت كون اسم الفاعل (للمبالغة)
 اى ذاك الفرد منه (مثله) اى مثل اسم الفاعل (اذا لم يكن) اى مثل الفرد
 الذى لم يكن (للمبالغة) نحو زيد ضرب ابوه عمرا الآن اوغدا) يعنى فلا يجوز
 ان يقول امس كما لا يجوز في صارت وهذا مثال لوجود الاعتماد على المتبدأ
 ولوجود احكام المعنيين من الحال والاسقبال (و) نحو (مررت زيد الضرب
 عمرا الآن اوغدا اوامس) وهذا ما دخلت عليه الامم الموصوفة واستوى فيه
 جمع الازمنة وقوله (وما فيه) اى واسم الفاعل الذى حصل فيه معنى (من معنى
 المبالغة) اى قام ذلك المعنى (مناب ما) اى مقام المعنى الذى (فات من المساهمة
 اللغوية) التى كان اسم الفاعل عاملا بتلك المساهمة وهى موازنة له في الحكمات
 والسكنات وقد فات ذلك بتفسيره الى صيغة المبالغة فبقيت المساهمة المعنوية
 والاستعمالية ولما زيد معنى المبالغة بعد جبره ذلك النقصان لقيام مقامه اعلم
 ان في قوله (ما لم يأت) الاشارة الى الراوى من الصريين والاكف من فقال

الكوفيون ان ما كان المدافعة اس مثل اسم الفاعل ^{انه لا يعمل} مثله لعون السابيه
 بتغير الصيغة وارجاء بعده منصوب يكون منصوبا فل مقدر وقال النصر يونا انه
 حامل مثله فاجابوا عن قولهم بانه فانت المسابهة اللفظية بان معنى المبالغة جازمات
 من المشابهة اللفظية فاشار السارح الى ذلك الجواز بقوله ومات ورد العصام
 بان المبالغة كالزيادة التفضيلية انما تجعل الاسم بعيدا من مشابهة الفعل فكيف
 يكون حارا وقال في شرح اللب ويمكن ان يدفع بان الاصل في ادل التفضيل الزيادة
 على الغير فلا حظة الغير هي التي يردته من المشابهة واما مجرد الزيادة والمبالغة
 في الحدث فمقرب لكونه بمنزلة التجدد الغير المتساوي للفعلية ولما لم يختلف المفرد
 من اسم الفاعل والمثنى والمجموع في هذا الحكم اشار المصنف الى عدم الفرق بينهما
 فقال (والمثنى) وهو مبتدأ وقوله مثله خبر اي المثنى (من اسم الفاعل وما وضع منه
 للمبالغة) نحو ضاربان وضربان ولما لم يكن للمثنى انواع اقسام بخلاف المجموع
 حيث ثبت له الاقسام اشار اليه ورفعه عن المثنى بقوله (و) (كذلك) (المجموع)
 (منهما) اي من اسم الفاعل وما هو للمبالغة واسار السارح الى تميم هذا الحكم
 لاقسامه بقوله (ممكن كان) اي سواء كان ذلك المجموع منها مصححا كضاربون
 وضاربون (او مكسرا) كضربة (مثله) (اي مثل اسم الفاعل) وقوله (اذا كان
 مفردا) قيد لاسم الفاعل المقس عليه وقوله (في العمل وشروطه) اشارة الى
 وجه السبب وقوله (اعدم تطرق) اشارة الى عدم الفرق بين وان لم يفرق بين
 مفردة وبين مشاء وجهه لعدم عروض (خلل) مانع عن عمله (الى صيغته المفردة
 من حيث ذاتها) اي ذات الصيغة المفردة (بالحاق) اي بسبب الحاق (علامتي
 التثنية) من الالف والون او من الياء والون (والجمع) اي وعلامة الجمع من الواو
 والون او الياء والون امقاصيغته المفردة فيهما (تقل الزيدان ضاربان والزيدون
 ضاربون عرا الا ان اوغدا اوامس) هدا م اشار الى اعتماد على المبتدأ للتنبيه والجمع
 وقوله (الزيدان الضاربان والزيدون ضاربون عرا الا ان اوغدا اوامس) وهذا
 مثل لهما حين دخلت اللام عليهما وحين استوى الجمع وقال العصام ان هذه
 العلة يعني قوله اعدم تطرق انما في لوجه عمل المصحح لانه لا تغير صيغة مفردة
 فيه واما في عمل جمع المكسر فلان في لانه تغير صيغة مفردة الا ان يعتبر معه قصد
 اطراد الساب وقال الرضى ان جمع المكسر محمول على الواحد لانه اصله انتهي
 (و يجوز حذف النون) وتفسير السارح للنون بقوله (اي نون المثنى والمجموع)
 اشارة الى تعميم تلك المثلة في نون المثنى والمجموع وقوله (مع العار) متعاق
 يجوز وطرفه وقوله (في معوله بنصه على المنعوية) تحصل لكيفية العمل
 وصورتها يعني ان حذف النون حاز في الصورة التي عمل اسم الفاعل في معوله

بسبب نصب اسم الفاعل العام لذلك المفعول على المفعولية نحو نحن الضاربون زيداً وزيد وعمرو الضاربون بأكبراً ويجوز أيضاً ذكر النون في هذين المثالين وقوله (بخلاف ما إذا كان) بأن لفائدة قيد الجواز بقوله مع العمل بمعنى التماقيد المصنف جواز حذف النون بقوله مع العمل للاحتراز عن خلافه وهو اسم الفاعل الذي كان (مضافاً إليه) الى معموله بأن يجزه بالاضافة (فان حذفها) اى حذف النون حيثئذ (واجب) لكونه مضافاً فلا يجوز ذكرها وقوله (و) (مع) (التعريف) بالجزم مطوف على قوله مع العمل والمذاوسط الشارح افظ مع فيكون من قبيل عطف شرط شئ على شرطه الاخرى - معنى استرط لجواز حذف النون شيئين احدهما كونه عاملاً والثاني كونه مع التعريف ثم ذكر علة جواز الحذف بقوله (تخفيف) وأشار السارح بقوله (مفعول له المحذف) الى ان المقصود هو التخفيف واليه أشار بقوله (اى يجوز حذفها بوجود هذين السرطين) - يعنى العمل والتعريف (لقصد مجرد التخفيف) وقوله (اطول الصلة) اشارة الى علة ذلك التصدير يعنى انما قصد التخفيف في هذه الصورة لوقوع انقل بكون الصلة طويلة (بهما) اى بسبب النون اذا كانت مدكورة - ان اسم الفاعل اذا كان باللام يكون صله له وان كان ناسباً لمفعوله تكن الصلة مستتملة للفاعل والمفعول والمستتمل لهما يكون اطول وهو مستمل للفاعل فقط فيوجب التخفيف واماداً لم يكن عاملاً بالنصب انفصالاً كان مضافاً الى ذلك المفعول فانه يوجد التخفيف المقصود بالاضافه واذا لم يكن باللام لم يكن صلة ولا يضر تطويله - له (كقراءة من قرأ) اى كقراءة القارئ الذى قرأ قوله تعالى (والمقیمی الصلوة) في سورة الحج (بنصب الصلوة على المفعولية) بخلاف القراءة المتواترة التى هي بجر الصلوة باضافتها اليه واعلم ان القارئ بهذا هو المطوعى في احد وجهيه وفي الوجه الاخر قرأه زيادة النون وهذه قراءة شاذة غير متواترة مع ان زيادة النون مخفف للرسم ثم اشار الى ضعف حذفها اذ لم يكن مع اللام فقال (واما على تقدير التكبر) اى واما حذف النون على تقدير كونه نكرة (مثل قوله تعالى لدافعوا العذاب الاليم) اذا قرئ لفظ الاليم (بالنصب فحذفها) اى فحذف النون على ذلك التقدير (ضعيف) قوله لان اسم الفاعل اشارة الى علة الضعف يعنى انما يكون حذفها ضعيفاً على ذلك التقدير (لان اسم الفاعل لم يقع صله اللام حيثئذ لا يضر وقوعه طويلاً حتى يحتاج الى التخفيف هذا بيان اضعفه دراية وقوله القراءة جواب للسؤال المفرد كان قائلاً يقول لم يكون صعباً مع وجود القراءة فيه فاجاب بان قراءة النص ليست بمتواترة (والقراءة الغير المتواترة لا اعتماد عليه) فلا يرد حيثئذ على الشارح ما اعترض به بعض المحسنين بان

قوله العراة مما لا اعتماد عايه لبس مما ينبغي لان القراءة اسل في الفعل اورودها
 من معدن البلاغة فان مراده في الاعتماد على الغير المتواترة واقراءه ينصب العذاب
 في الآية المذكورة لم توجد في المتواترات ولم يفرغ المصنف من مسائل اسم
 الفاعل شرع في مسائل اسم المفعول فقال (اسم المفعول) (هو) (ما اشتق
 من فعل) (اي حدث موضوعا) (لمن وقع) اي ذلك الحدث (عليه) (اي اذات
 ما) يعني انه اسم اشتق من حدث حال كونه موضوعا للذات الذي وقع ذلك
 الحدث عليه وفي العصام ان قوله لمن وقع عايه بشكل بخروج نحو مضروب
 في قولنا يوم الجمعة مضروب فيه والتأديب مضروب له فان المضروب في هذين
 المثالين لا يصدق عليه انه موضوع لمن وقع عليه الضرب بل لمن وقع فيه
 الضرب ارمان وقع له الضرب وقد يجاب عنه بان المضروب في المثالين المذكورين
 المفعول به وانما ذكرت كذا في واللام لطرفية والمية لانه جاء وضع للمسا
 لان المضروب ليس يوم الجمعة ولا التأديب بل هو شخص آخر وقع له الضرب
 في يوم الجمعة وللتأديب فيصدق عليه حيث انه موضوع لما وقع عليه الفعل وهو
 الشخص اويقال ان الاستعمال على خلاف الوضع تنزيل الظرف والسبب
 منزلة المفعول وقوله (من حيث وقوع الفعل عليه) للاحتراز عن اسم التفضيل
 الذي صيغ المفعول نحو اشهر واعرف يعني المشهور والمعروف فانهما موضوعان
 لما وقع عليه السهرة والمعرفة لكنه لبس بهذه الحيلة لانه من حيث انه وقع
 عليه زيادة الفعل على الغير كذا في بعض الحواشي ولكن اختصاص قيد الحيلة
 في تعريف اسم المفعول لاخراج اسم التفضيل وعدم احتساره في تعريف
 اسم الفاعل وتكلفه فيه مما يكلف ليس نظما هو الواحد وقوله (مضروب)
 شروع في تطبيق الابد بالافراد يعني ان لفظا مضروب مثلا اسم مفعول ويصدق
 عليه تعريفه لانه (موضوع لذات ما) اي اذات من الذوات لالذات معين
 وقوله ما صفة لذات وقوله (وقع عليه ا ضرب) صفة لصد صفة له اي
 للذات البهجة التي وقع عليها الضرب (واعتذار اقامة من) اي الاعتذار
 من المعرف لا قامة لفظ من حيث قال لمن وقع (مقام ما) اي ولم يقل لما وقع
 مع انه الظاهر لعموم ما اي هو انه عتذار الذي (مر في اسم الفاعل) فلا يلزم
 تكراره (فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع الامور المشتقة) وقوله (من المصدر)
 متعلق بالمشتقة لانه لبيان الامور المشتقة يعني بالامور المشتقة كل اسم مشتق
 من المصدر وهو اسم الفاعل والمفعول والصفة المسبهة واسم التفضيل
 (وقوله لمن وقع عليه) فصل (يخرج) اي من هذا التعريف (ما عدا المحدود)
 اي غير المحدود الذي هو اسم المفعول وذلك الغير (كاسم الفاعل والصفة

المشبهة واسم التفضيل) فان اسم الفاعل موضوع لمقام به الفعل والصفة
 المشبهة لما كانت مستهمة من الفعل اللازم امتنع فيها وجود ما وقع عليه الفعل
 لان وجود ما وقع عليه الفعل انما هو المتعدي ولما كان لاسم التفضيل جهتان
 جهة كونه بمعنى الفاعل وجهة كونه بمعنى المفعول اشار الى خروج كل منهما
 بهذا القيد بقوله (مطلقا) وفسر ذلك المطلق بقوله (سواء وضع) اي سواء
 وضع (اسم التفضيل لتفضيل الفاعل) نحو اعلم (اول تفضيل المفعول) نحو
 اشهر فتلاهما خارجا بهذا القيد (فانه) اي فان اسم التفضيل له ثلاثة ساليب
 بمنق من فعل لموصوف مطلق بل هو (مشتق من فعل لموصوف بزيادته على
 الغير في ذلك الفعل واسم المفعول) بخلافه فانه (موضوع لموقع عليه الفعل
 فقط) اي من غير اعتبار زيادته ثم شرع في بيان صيغته من الثلاث وغيره فقال
 (وصيغته) اي صيغة اسم المفعول حال كونه (من الثلاث المجرد على) (زنة)
 (مفعول) (كضروب) (ومن غيره) (اي غير الثلاث المجرد) من الثلاث
 المزيد فيه او الرباعي المجرد او الرباعي المزيد فيه (على صيغة اسم الفاعل) اي
 على صيغة اسم الماعل لهذا الباب ولكن بين كون تلك الصيغة لاسم الماعل
 وبين كونها لاسم المفعول فرق وهو ما ذكره بقوله (بفتح) اي حال كونه
 تلك الصيغة في اسم المفعول ملازمة بفتح (ما) اي الحرف الذي (قبل الآخر)
 وانما اختيرت الفتحة فيما قبل آخر اسم المفعول (لخرة الفتحة) اي لكونها اخف
 الحركات (وكثرة المفعول) اي ولكن اسم المفعول اكثر استعمالا بالنسبة الى
 اسم الماعل لان الفعل فاعلا واحدا سواء كان لازما او متعديا الى واحد او الى
 اثنين ارالى ثلاثة ولكن يوجد له مفعولات ولذا اختيرت الفتحة حتى تكون
 خفتها معادلة للنقل الحاصل من الكثرة (كمنخرج) وهذا مثال له حال
 كونه (بفتح الراء) ثم شرع في بيان عمله فقال (وامره) (اي شأنه وحاله) وقوله
 وامره مبتدأ مشبه وقوله كامر خبره مشبه به وقوله (في العمل) متعلق بالامر
 كذا في المعرب وبيان لوجه الشبه ولما كان عمله في نائب فاعله غير مشروط
 بشئ اختص احتياجه الى الشرط في عمل غير نائب الفاعل فاشار اليه الشارح
 بقوله (اي في عمل النصب) وقوله (والاشتراط) بالجر عطف على قوله في العمل
 فاشار الشارح بتفسير الاشتراط بقوله (اي اشتراط عمله) الى ان الالم في الاشتراط
 للعهد الخارجي وليس المراد منه اشتراط آخر بل الاشتراط الذي ذكر في اسم
 الفاعل وهو انه يستلزم عمله في المفعول به (باحد الزمانين) اي الحال والاستقبال
 (والاعتماد) اي اشتراط عمله بالاعتماد (على صاحبه او الهمة) اي او الاعتماد
 على الهمة (او) على افلا (ما) (كاسم الماعل) (اي مثل شأنه وحاله)

وقال العصام نقلا عن الرضى ان قوله وامره كاسم الفاعل موافق لكلام
 المتأخرين كابى على ومن بعده فانهم صرحوا باشتراط عمله بزمان الحال او
 الاستقبال كاسم الفاعل واما المتقدمون فلبس في كلامهم ما يدل على اشتراط
 عمل اسم المفعول باحد الزمانين ثم قال واواكتفى بقوله وامره كاسم الفاعل
 في العمل لكفى انتهى ثم ذكر السارح باقى الحال والشئ بقوله (واذا كان) اى
 اسم المفعول (معربا باللام) نحو المضروب (يعمل بمعنى الماضى) اى اذا كان
 بمعنى الماضى (ايضا) اى كما يعمل بمعنى الحال او الاستقبال او كما يعمل اسم الفاعل
 اذا دخلت عليه اللام (فهو) اى اسم المفعول (رفع ما) اى المفعول الذى
 (يقوم) ذلك المفعول (مقام الفاعل) فيكون نائبه عند حذفه (فلو كان) اى
 بعد رفعه لذلك المفعول بانائبه اما ان لا يوجد مفعول آخر او يوجد فان وجد
 (هناك مفعول آخر) اى غير المفعول الذى جعل نائبا (يبقى) اى ذلك المفعول
 الآخر (على نصبه) اى على نصب الاول على المفعولية وهذا الكلام من السارح
 توطئة لما مثل به المصنف بقوله (تحوزيد معطى غلامه درهما) فتقوله معطى
 بفتح الطاء اسم المفعول رفع الغلام الذى هو مفعوله الاول وبنى درهما منصوبا
 على حاله وقيد السارح المثال بقوله (الآن او غدا) وقدا هم له المصنف لظهوره
 واهمل ايضا بيان ما كان معربا باللام ولذا ذكره السارح بقوله واذا كان معربا
 باللام واورده مثالا بقوله (او المعطى غلامه درهما الآن او غدا او امس) ثم
 شرع فى بيان الصفة المشبهة فقال (الصفة المشبهة) (يعنى الصفة التى ليست
 باسم الفاعل ولا باسم المفعول وليكنها شبهة) (باسم الفاعل من حيث انها)
 اى تلك الصفة (تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث) كما يثنى اسم الفاعل ويجمع
 ويذكر ويؤنث فتقوله الصفة مبتدأ وخبره قوله (ما اشتق) اى اسم اشتق (من
 فعل لازم) وهذا القول (احتراز عن اسم الفاعل واسم المفعول المتعديين) اى
 المشتقين من المتعدي نحو ضارب ومضروب وابس باحتراز عما اشتقا من اللازم
 نحو قائم وذاهب ونحو مجروره وكذا يخرج عنه افعال التفضيل من المتعدي نحو
 زيد اعلم من عمرو وكذا فى الوافية (لمن) اى موضوعا لمن وفسره بقوله (اى لما)
 اختصارا يعنى ان اصل التعبير فى امثاله ان يكون بما فاعل عنه المصنف فى
 التعاريف الثلاثة واعتذر عنه والاعتذار المذكور ههنا كذلك (قام به) وقال فى
 الوافية ايضا ان قوله لمن قام به يخرج عنه اسم الزمان والمكان والآلة ولم
 يتعرض له السارح العلامة ولما دخل فى تعريف الصفة المشبهة اسم الفاعل
 والمفعول اللذين اشتقا من اللازم اخرجهما بقوله (على معنى الثبوت) يعنى
 انها موضوعة لما يستمر ويلزم (لا بمعنى الحدوث) كاسم الفاعل او المفعول وهذا

(احتراز عن نحو قائم وذاهب) أي عن اسم الفاعل الذي من اللازم وأشار إليه بقوله (ما اشتق) وهو بيان للحق في خوقائهم يعني المراد بنحو قائم كل اسم اشتق (من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث فانه) أي فإن ذلك الاسم (اسم الفاعل) لكونه بمعنى الحدوث (لا صفة مشبهة) لعدم كونه بمعنى الشئ وفي الوافية وكذا يخرج بقوله بمعنى حدوث فاعل التفضيل الذي اشتق من اللازم نحو أفصل الخ وفي العصام أن المراد بالثبوت في كلام المصنف هو الثبوت المقابل للحدوث على تفسير المصنف وأشار إليه الشارح أيضا بقوله لا بمعنى الحدوث بخلاف ما حققه الرضي فإن المراد بالثبوت عنده هو الثبوت المشترك بين الحوادث والمستمر المجرد عن الحدوث والاستمرار فانه قال والذي أرى أن الصفة المسبوبة كما أنها ليست موضوعا للحدوث ليست موضوعا للاستمرار في جميع الأزمنة لأن الحدوث والاستمرار قيدان في الصفة ولا دليل فيهما فليس معنى نحو حسن في الوضع أنه ذو حسن سواء كان في بعض الأزمنة أو في جميع الأزمنة ولا دليل في اللفظ على أحد القيدين فهي حقيقة في القدر المشترك بينهما وهو الاتصاف بالحسن ولكن لما أطلق ذلك ولم يكن بعض الأزمنة أولى من بعض ولم يتجدد نفسه في جميع الأزمنة كلك حكمت بآفته فلا بد من وقوعه في زمان كان الظاهر وقوعه في جميع الأزمنة الآن تقوم قرينة على تخصيصه ببعضها كما تقول كان هذا حسنا فتصح إحداه قول فهم ثلاثه أسياء الأول المتجدد وهو المراد بالحدوث باتفاق بين المصنف والرضي والمائى الجدد المستمر في جميع الأزمنة وهذا القسم باعتبار تجدد حادثه وباعتبار استمراره في جميع الأزمنة مستمر والمستمر بهذا المعنى غير مجرد عن الحدوث والثالث المستمر الغير المتجدد والمراد بالثبوت عند المصنف والشارح هو هذا القسم وعند الرضي هو القسمان الآخران وأتمه أعلم وقد فصله الشارح بقوله (واللازم) أي المراد من قوله من فعل لازم (أعم من أن يكون لازما ابتداء) أي حين وضعه نحو حسن فانه مشتق من حسن أي من الباب الذي اختص باللازم (أو عند الاتفاق) أي سواء كان لازما حين الوصف أو لم يكن بل عرض كونه لازما عند استقامته منال العارض عند الاشتقاق (كرحيم فانه مشتق من رحم بكسر العين) فعند كونه في هذا الباب ليس باللازم يقال رحم زيد عمر لم يكن ما اشتق منه صفة مشبهة بل اسم فاعل فبقال فيه راحم وإن أراد اشتقاق الصفة المشبهة منه لم يجز استقامتها مادام باقيا في ذلك الباب فانه لم يصدق بعينه حينئذ عليه بل اشتق الصفة المشبهة التي هي كلمة راحم (بمنقلبه) أي نقل رحم من الباب الذي بكسر العين (إلى رحم) أي إلى الباب الذي (بضمها) أي يضم العين حتى يكون لازما منقلبه ويصدق

عليه تعريفه وبما ز من الراحم الذي هو اسم الفاعل فاذا لكل كذلك (فلا يقل)
اي فلا يجوز ان يقل (رحيم) حال كونه صفة مشبهة مشتقة من رحم بكسر
العين (الا) اي غير ان يقال انه مشتق (من رحم بضم الحاء) ثم فسر الجواز بنقله
بقوله (اي صارت الرحمة طبيعة له) اي طع الفاعل عليه يعني انه اذا نقل الى هذا الباب
يكون معناه كذلك ليكون هذا الباب موصوعا لاطناع فان كل فعل يحى من الباب
الذي يضم العين في الماضي والغابر يستفاد منه ان هذا الحذب يكون طبيعة لما قام به
مثاله (ككرم) او فانه فعل ماض بضم العين (معنى صار الكرم طبيعة له) اي
لما قام به الكرم (والمراد بكونه) اي كور المذكور من افراد الصفة المشبهة
ملايس (بمعنى الثبوت انه) اي المراد كونه (يكون كذلك) اي كونه (مشتقا)
من فعل لازم (بحسب اصل الوضع) سواء كان اصله كذلك او بعد نقله حين
اشتقاقه حتى لا يكون في اصل وضعه وجهين اشتقاقه مشتقا بمعنى الحدوث
ثم عرض البدوت في الاستعمال (فيخرج عنه) اي عا الازم بهذا المعنى
فلا يكون صفة مشبهة (نحو ضامر) وهو اسم فاعل يطلق على نافعة ضا مرة
اي مهزولة ضعيفة فكان في اصل وضعه بمعنى الحدوث (وطائى) اي ويخرج
عنه ايضا لفظ طاق فانه ايضا اسم فاعل يطلق على من وقع منه الطلاق
(لانهما بحسب اصل الوضع للحدوث ثم عرض لهما) اي لهماذين اللفظين
(الثبوت بحسب الاستعمال) حيث كان الاول يجري مجرى الاسم للنافعة وان
لم تكن مهزولة حتى يستوى فيه التذكير والتأنيث وكان الثاني للرجل الذي
يطلق امرأته وار لم يصدر عنه الطلاق ثم شرع في بيان صيغتها النعينة فقل
(وصيغتها) (اي صيغة الصفة المشبهة) وهذا تفسير للضمير وقوله (مع اختلاف
النوعين) للإشارة الى ان نفس الصيغة غير مختلفة بل الاختلاف حاصل من
تنوعها بان يكون باللام نحو الحسن وجهه او بانصافه نحو حسن الوجه او مجردة
عنهما نحو حسن وجهه بالتثنية وانما عبرتلك الانواع فان حرككم كل
منها مخاف لحكم الآخر فقله صيغتها متبداً وقوله (تختلف) (بكسر اللام خبره
وقوله (الصيغة) (اسم) (الفاعل) متعلق بمخلفة ولما كان لفظ الفاعل الذي
اضيفت اليه الصيغة يحتمل ان يكون بمعنى انه صيغة على وزن المضارع
مع الميم المضمومة وكسر ما قبل الآخر فيكون بهذا المعنى شاملا لصيغ الثلاثي
ولغيره ويحتمل ان يكون بمعنى انه على صيغة وهي لفظ الفاعل فيجئخص حينئذ
بصيغة الثلاثي المجرد اشار السارح بتوسيط لفظ الاسم الى الاحتمال الاول
وقوله (او لصيغة الفاعل الذي هو ميراث اسم الفاعل من اثلاثي المجرد)
الى الاحتمال الثاني يعني ان المراد بقوله اصيغة الفاعل هي لفظ الفاعل وقوله

الذي هو لبيان الاعتذار عن ترك غير الثلاثي يعني انما اعتبرت المخالفة مخصوصة بصيغة الفاعل دون غيره من صيغ اسم الفاعل لان الفاعل اصل بالنسبة الى غيره لانه الذي هو ميزان وزن اسم الفاعل من الثلاثي المجرد الذي هو اصل بالنسبة الى ما فوقه من الرباعي وقال العصام انه رد على التوجيه الاول مع حذف شرط الاسم ان صيغة الصفة المشبهة من غير الثلاثي المجرد على وزن اسم الفاعل صرح به ابن مالك في التسهيل انتهى واقول يستعمل ان يريد الشارح بهذا الترجيح اشارة الى مذهب غيره من الجمهور وبقره (فلا يخفى صيغة من صيغته يحصل هذا الوزن قطعاً) اي للاتفاق في التوجه الثاني يعني اذا كان المراد من الفاعل وزناً مخصوصاً بالثلاثي المجرد يكون الحكم بالمخالفة حكماً قطعياً كما عرفت وقوله (على حسب السماع) للاشارة الى ان صيغتها سماعية وليس لها وزن مخصوص كاسم الفاعل وقوله (اي كائناً) للاشارة الى ان قوله على حسب السماع ظرف مستقر حال من المستكن في مخالفة حيث قدر المتعلق مؤثراً وقوله (على قدره) للاشارة الى ان الحسب ههنا يعني المقدار وقوله (بحيث لا يتجاوز) تفسير للمقدار يعني ان الصيغة المخالفة لصيغة الفاعل على مقدار السمع لا يتجاوز تلك الصيغة ذلك المقدار السمع وقوله (فاعطف) شروع في بيان الاعراب الجائر في قوله على حسب السماع يعني ان الطرف المستقر (منصوب على انه حال من المستكن في مخالفة) وهذا هو الاعراب الذي اختاره الشارح لما عرفت من تفسيره (اوصفة) اي واخطف المستمر منصوب على انه صفة (المصدر محذوف اي مخالفة كائناً على قدر ما يسمع) وفي العصام انه رد على قوله اي كائناً على قدره اوزن افعال من الالوان نحو احر ومن العيوب نحو اعور واعنى من الثلاثي قياسي في اسم الفاعل مع انهما مخالفتان لصيغة الفاعل فاجاب عنه بقوله الا ان يقال يحتمل ان تكون مع ذلك في غير الثلاثي سماعية بان لا يكون مجيئها من غير الثلاثي قياسياً مقصوداً على ما سمع انتهى ولما خصص المصنف المخالفة بصيغة الفاعل مع انها مخالفة لصيغة المفعول ايضا اراد الشارح ان يبين وجهها لذلك التخصيص فقال (وخص مخالفتها) اي مخالفة صيغة الصفة المشبهة وقوله (لصيغة اسم الفاعل) متعلق بالمخالفة وقوله (بالبيان) متعلق بخص والباء داخل على المقصور ههنا يعني ان المخالفة متارة ببيانها لصيغة اسم الفاعل دون بيان صيغة اسم المفعول (مع انها) اي مع ان صيغة الصفة المشبهة (مخالفة لصيغة اسم المفعول ايضا) اي كما انها مخالفة لصيغة الفاعل واللازم على المصنف حينئذ ان يقول مخالفة لصيغة الفاعل والمفعول دون ان يخص البيان بالاول لكنه عدل عنه (لزيادة

اختصاص (اى لوجود زيادة الاختصاص (ايها) اى للصفة المشبهة (باسم
 الفاعل) ولم يجد ذلك الاختصاص الزائد باسم المفعول وذلك الاختصاص
 الزائد (لكونها) اى لكون الصفة المشبهة (مشبهة به) اى باسم الفاعل
 فى كونها صفة لما قام به الحدث المشتقة هى منه فهى بمعنى ذو مضافا الى
 مصدرها فحسن بمعنى ذو حسن كان اسم الفاعل للحدث المشتق هو منه
 فضارب بمعنى ذو ضرب لافرق بينهما الامس حيث الحدوث او الاطلاق كما ذكرنا
 كذا فى الرضى ولا يخفى ان هذا الوجه يصلح توجيهها لزيادة الاختصاص
 بخلاف الوجه الاخير فانه مشترك بين اسم الفاعل واسم المفعول (وليكون عملها)
 اى وايضا ان ذلك الاختصاص حاصل لكون عمل الصفة المشبهة انما هو
 (لمشا بهتها) اى لمشا بهتها تلك الصفة (اياه) اى اسم الفاعل (فيما ذكر)
 فى الاوصاف التى ذكرت واسم المفعول بخلافه وقوله (تحسن) مع ما بعده
 خبر للمستند المحذوف اى وتلك الاوزان المسموعة نحو حسن بفتح الحاء والسين
 (وصعب) بفتح الصاد وسكون العين (وشديد) ولها اوزان اخر وقد جمعها
 بعضهم فى بيت * هزده آمد بنظم وزن صفات * حسن ومضيق شجاع وجبان *
 احول وشكس وصاب وصغر وسليم * وبس خلوع وخشن وجنب
 وعطشان * نفسا آمد ودر قيوم * نس امام ونس دكر حسان * ثم شرع
 فى بيان عملها فقال (ونعمل) اى الصفة المشبهة (عمل فعلها) اى
 كعمل فعلها الذى هو الفعل اللازم وقد عرفت ان عمل الفعل اللازم هو
 رفع الفاعل فقط ولا ينصب المفعول وقال فى العصام اعلم انه يزيد عملها على
 فعلها فانها تنصب المشبه بالمفعول دون فعلها فانه لا ينصب مفعولا وشبهه
 انتهى واقول ان عبارة المصنف مطابقة لما سأتى من ان النصب على التشبيه
 انما هو مذهب المصريين واما عند الكوفيين فهو منصوب على التمييزية
 فعبارته مطابقة لمذهبهم وقوله (مطلقا) منصوب على انه حال من المستكن
 فى عمل اى تعمل الصفة المشبهة حال كونها مطلقة وانما ذكر المطلق باعتبار
 الوصف كذا فى العرب فسر السارح المطلق بقوله (اى من غير اشتراط زمان)
 اى من الازمنة اثلاثة كما اشترط فى اسم الفاعل وقوله (لكونها) علة لعدم
 الاشتراط يعنى انها انما اشترط بالمرئىة للزمان لكون الصفة المشبهة (بمعنى الثبوت)
 لا يعنى الحدوث المقتضى للزمان لكونه متجددا فاذا كانت بمعنى الثبوت
 (فلا معنى) اى فلا فائدة (اشتراط) اى لاشتراط الزمان (فيها) اى فى الصفة
 المشبهة فانها لكونها معنى الثبوت لا تقتضى الزمان الذى هو عبارة عن التجدد
 وقوله (واما اشتراط الاعتمده) للاشارة الى ان قوله مطلقا مصروف الى اشتراط

الزمان فقط واما اشتراط الاعتماد اى على صاحبه (فمعتبر فيها) اى فى الصفة
المشبهة ايضا (الا) اى لكن بينهما فرق آخر وهو (ان الاعتماد على الموصول
لا يأتى) اى لا يحصل ولا يقع (فيها) اى الصفة المشبهة ككائه معتبر فى اسم
الفاعل وانما لم يحصل (لان الالام الداخلة عليها) اى على الصفة المشبهة
نحو الحسن وجهه (ليست) اى تلك الالام (بموصولة على الاتفاق) بخلاف اسم
الفاعل فان الالام الداخلة عليه قد تكون موصولة وقد تكون غير موصولة كما
اذا كانت بمعنى النبوت العارض له فى نحو الضامر والخائض كما عرفت بتحقيقه
واعلم ان قوله بموصول بالتذكير فى اكثر النسخ مع انه خبر لقوله ليست واعل وجهه
كون لفظ الموصول خارجا عن الوصفية الى الاسمية ولما كان للصفة المشبهة
اقسام ولكل قسم منها حكم مغاير للآخر عنوانه بقوله (وتقسيم مساثلها)
ولم يقل وهى اما كذا واما كذا وفسر الشارح لفظ التقسيم بقوله (اى جعلها
قسما قسما) وفيه اشارة الى ان التقسيم ههنا هو المصدر بمعنى الفاعل وفاعله
مخدوف فانه لو اراد معنى المفعول لقال اى كونها كما هو المتعارف فى تفسير المصدر
المبنى للفاعل والمبنى للمفعول يعنى ان الجاعل جعل كل قسم منها مذكورا
بالاستقلال وقوله (وبيان) عطف على قوله وجعلها وانما زاد هذا لان المسئلة
عامة عن قضية كلية فحينئذ لا دلالة لها من موضوع ومحمول فقوله وجعلها ناظر
الى الاول وقوله وبيان (حكم كل قسم) ناظر الى الثانى يعنى ان الجاعل المذكور
بعد جعلها اقساماً بين حكم كل قسم من تلك الاقسام وقوله (ويسمى)
شروع فى وجه التسمية وانما يسمى المصنف (كل قسم مسئلة) ولم يقل قاعدة
مع انها قواعد ولم يقل ايضا واقسامها (لانه) اى لان الشان (يسأل عن حكمه)
اى عن حكم كل قسم (ويبحث عنه) اى ويحمل عليه حكمه فكل قضية
كذلك حاز ان تسمى مسئلة اى من حيث يسأل عنها وقوله (ان تكون)
(الصفة) خبر للمبتدأ يعنى ان لها اقساماً بحسب ذاتها وبحسب معمولها وبحسب
اعراب معمولها وقوله (ملتبسة) للاشارة الى ان البناء فى قوله (بالالام) للملازمة
والى انه ظرف يستقر خبر لقوله ان تكون يعنى ان اقسامها بحسب ذاتها على
قسمين فانها اما ان تكون ملتبسة بالالام نحو الحسن (او مجردة عنها) اى او تكون
مجردة عن الالام نحو حسن ثم شرع فى تسميتها الثانى بحسب المعلوم وانما زاد الشارح
قوله (و) (على كل من التقديرين) ليكون اشارة الى ان هذا التقسيم تقسيم
ثان لها يعنى ان الصفة المشبهة على تقدير كونها بالالام وعلى تقدير تجردها
عنهما يكون (معمولها) هى معمول تلك الصفة وزاد الشارح لفظ (اما)
على قوله (مصاف او) ليكون مقابلاً لقوله (مانيس) (بالالام او مجرد

عنهما) فقولهما معموها عطف على اسم ان تكون وقوله مضافا عطف على خبره وقوله (اي عن الالم والاضافة) تفسير الضمير المحرور المنى في عنهما وانفاء في قوله (فهذه) للعلامة يعني ان قسمت الصفة كذلك فهذه (اقسام ستة) (حاصلة من ضرب الاثنين) وشما ~~ك~~ وفيهما بالالم او مجردة (في الثلاثة) وهي كون معموها مضافا او بالالم ~~ا~~ تفسير الاضافة والالم ثم شرع في تسميتها بحسب الاعراب فة - ال (والمعمول) وفسره بقوله (اي معمول الصفة المشبهة) للاشارة الى ان الالم في المعمول للعهد الخارجي وقوله (في كل واحد) ظرف مستقر صفة للمعمول بتقدير الكائن اي المعمول الكائن في كل واحد (منها) (اي من هذه الاقسام الستة) وهي الحسن وجهه او الحسن الرجاء او الحسن وجهه او حسن وجهه او حسن الوجه ارجح وجهه فالمعمول الذي هو الوجه مثلا ثلاثة اقسام (مر فروع) (تارة) (ومنهوب) (تارة) (ومحرور) (اخرى) اي تارة اخرى وزاد السارح قولا (غلبى هذا) ليكون توطئة لقوله (صار) اي فبناء على ~~ك~~ بن الله وللمذكور معربا بالاعراب الثلاثة صار (اقسام مسألتها) اي تحركات وارتفعت اقسام مسائلها (ثمانية عشر قسمًا) (حاصلة) اي تلك الاقسام حاصلة (من ضرب الاقسام الثلاثة التي للمعمول من حيث الاعراب) وهو كونه مر فوعا ومنصوبا ومحرورا (في الاقسام) اي في الاقسام الستة (الحاصلة من قبل) اي من الاقسام التي ذكرت قبل هذه الاقسام ثم شرع في بيان الوسطة في كل من الاعراب الجائز فيها فقال (فالرفع) اي الحاصل الجائز (في المعمول) (على الفاعلية) اي فاعلية الصفة المشبهة) يعني بناء على كون ذلك المعمول فاعلا لتلك الصفة (والنصب) اي وكون المعمول منصوبا يعني (على التشبيه) (اي تشبيه) اي معنى على جعل (معمول الصفة) تشبيها (بالمفعول) بقوله (في) (المعمول) (المعرفة) ظرف للظرف المستتر اعني على التشبيه اي كونه منصوبا على التشبيه انما هو اذا كان المعمول معرفة نحو الحسن الرجاء او حسن الوجه وقوله (على التمييز) معطوف على قوله على التشبيه وانما زادهما قوله (اي جعل معمول الصفة تمييزا) للاشارة الى مناصرة الاعتبارين لان النصب في الاول انما هو على التشبيه بالمفعول وليس في المصولات معمول معين يقال له التشبيه فليس فيه الجعل وانما هما فلما كان التمييز معمولا معينا اعتبر فيه الجعل (في) (المعمول) (الذرة) (هذا) اي الفصل بين كون المعمول المنصوب معرفة وبين كونه نكرة بان يكون نصب في الاول على التشبيه وفي الثاني على التمييز (عند البصريين)

حيث فرقوا بينهما وتبعهم المصنف (وقال الكوفيون بل هو) اي المعمول
 المنصوب للصفة المشبهة (على التمييز) اي منصوب على التمييز (في الجمع)
 اي في جميع الصور بين اللتين احدهما كونه معرفة وانسية مذكورة ولما كان
 حكم الصريين كونه منصوباً على التسمية في الصورة الاولى منه - على عدم
 جوار التمييز معرفة حيث اضطروا الى الحكم بالثبوت اذ اراد السامع ان يبين
 ان الصريين مضطرون الى هذا المذهب حوازا لتمييز معرفة من رايهم راكن
 الكوفيين لم يحتجوا الى هذا الحكم بل شرب (لا) اي لا يرد
 الكوفيين (يجردون تعريف الـ) اي كونه سرور كونه التسمية ثم
 ذكر اسرارهم مذهباً آخر فقال بعضهم النجاء على التسمية (اي)
 يحكمون بان نصب (في الجمع) اي في جميع الصور بين (وقال اسرارهم)
 اي حكم اسرارهم بين المذاهب الثلاثة فقال (والاوى) اي الاخرى
 والانب (الفصل) اي مذهب فيه انفصيل وهو مذهب الصريين حيث
 فصلوا وقالوا ان كان المعمول معرفة فثبته على التسمية وان كان مذكورة فثبته
 على التمييز فقوله (والجر) بالرفع عطف على الرفع البعيد او على انصب القريب
 (اي الجر في المعمول) اي في معمول الصفة المسماة بـ (على الانصاف) (اي
 اضافة الصفة اليه) اي الى ذلك المعمول اضافة له طية ثم شرع في تفصيل
 الاقسام فقال (وتخصيلها) ولما احتمل ارجاع الصمغ الى الـ الى الـ الى
 الاقسام اراد ان يفسره بقوله (اي تفصيل هذه لاقسام) (الاشارة الى ان ارجاعه
 الى المسائل سهو طاهر وقوله (في ص) جواب لمن قال ان الصمغ الجرد
 راجع الى المسائل لانها هي المذكورة فيما قيل ورده بان الارجاع الى المسائل
 بآية السياق ولان التفصيل انما يتم في الجزئيات والمثل كذا وتفصيل
 المسائل انما يكون بذكر احكامها فلذلك امكنها فيما بعد بل الحق انه راجع
 الى الاقسام الثمانية عشر فانه وان لم تكن مذكورة مجمعة واحدة واحدة لكنها
 مذكورة في ضمن (امثلة حرة قونا) قوله تفصيلها استأذ وقوله (حسن وجهه)
 خبره وقوله (بنوع الصغ) بيان انك الصمغ بل اي اذا قرأت الصفة بالـ
 انقطع احتمال الاضافة فتكون الصفة مبدية عن الام وعبر الانصاف وقوله
 (ورفع) بالجر عطف على التثنية اذ قرأت معمولا الذي هو
 (وجهه) برفعه مرفوعا (بالانصاف) اي بذكره فاعلا للصفة (او نصبه) اي
 او قرأت ذلك المعمول بنصبه (على اسره بالفعول) واه رده نابع على حيث قال
 على التسمية وفي الاول بالانصاف قال بالانصاف لخصال الاساره الى ان اقسامه
 معنى مستقل لاقتضاء الاصراف بخلاف الذي قاله امر اعتاري من انصاف

بين الحاشية وقوله 'و تحذف التووين وجروجهه' معطوف على قوله بتووين
 الصفة بمعنى واذا قرأت الصفة المذكورة بحذف تنوينها تكون الصفة من قسم
 المضاف فتكون مضافة الى معمولها الذي هو وجوهه فيكون وجهه محرورا
 (بالاضافة) اي بسبب اضافة الصفة اليه ثم اورد الشارح قوله (فهذا التركيب)
 لدط قوله (ثلاثة) حتى يكون خبرا لمبتدأ المحذوف (اي) تركيب حسن وجهه
 يكون (ثلاثة اسئلة) حال كونها (من الامثلة المتصودة) الى التي قصد (ذكرها)
 اي ذكر تلك الامثلة وقوله (بنو شريح الاقسام) متعلق بالمقصود وعللة للقصد
 المذكور يعني انه قصد ذكر الاسئلة لتكون الاقسام واعلمة (باعتبار اختلاف معمول
 الصفة رفعاً وانصافاً وجراً) (وكذلك) وهذا شروع في بيان امثلة اخرى فقوله
 (اي مثل هذا التركيب) اشارة الى المأثر اليه والى ان الكاف بمعنى المثل وقوله
 (في كونه اثنه ثلاثة) سارة الى وجه التسمية هي تركيب (حسن الوجه) بغير
 تووين الصفة ومعرفة المفعول مثل تركيب حسن وجهه (بالاوجه المذكورة) اي
 حال كونه ملائماً بالوجه المذكورة من رفع معناه ونصبه اذ قرأت بالتووين
 ومن جره اذ قرأت بحذفه فيحصل ثلاثة ايضا فيكون هذا مثالا للصفة التي
 هي مجردة من اللام والاضافة حين كون معمولها مرفوعاً ومنصوباً والصفة التي
 بالاضافة حين كون معمولها محروراً (وحسن وجهه) (عطف) اي هذا التركيب
 معطوف (على) تركيب (حسن الوجه) قوله (اي هو ايضا) تفسير بصورة
 العطف يعني ان تركيب حسن وجهه ايضا حال كونه (بالاوجه المذكورة) فقوله
 هو مبتدأ وخبره (امثلة ثلاثة) فالعطف حسن حين كون معموله مرفوعاً يكون
 مثالا للصفة المجردة المرفوعة معمولها حسن كون معموله منصوباً يكون مثالا
 لصفة المحذورة المنصوبة معمولها حسن كون معموله محروراً يكون مثالا للصفة
 لمضافة المحرورة معمولها فيحصل اثنه ثلاثة ومثله (الحسن وجهه) تركا او
 معطوف ايضا بالعطف المذكر كذا في لمعرب حال كون هذا التركيب (بادخل
 اللام على الصفة ورفع) اي ورفع (وجهه بافعالية) اي بسبب كونه فاعلا
 (او لنصبه) اي او بنصب (بالشيء) اي تشبيهه (بالمفعول) فعلى هذين
 التقديرين يكون مثالا للصفة الملتزمة باللام المرفوعة معمولها والمنصوب معمولها
 (او جره بالاضافة) اي او بجر معمولها بسبب كون الصفة المذكورة مضافة اليه
 فيكون مثالا للصفة الملتزمة باللام وبلاضافة المحرورة معمولها وان هذه الاضافة
 لكونها اضافة لفظية لا يمنع جمعها مع اللام اذ لا يسترط نجر يدها عنهما
 كما سبق ثم ان المصنف لما غير الاسلوب حيث اتى في الامثلة السابقة ذكر العاطف
 واتى في الامثلة اللاحقة بحذفه اراد الشارح ان يبين وجهها لذلك انغير فقال

(وانما غير) اى المصنف (الاسلوب) اى طريق التركيب (بترك العاطف) اى
بسبب تركه (اشارة) اى لتحصيل الاشارة (الى انه) اى الى ان قوله الحسن وجهه
(شروع فى قسم آخر من الصفة المشبهة) اى مغاير لقسم السابق وقوله (لان
الامثلة السابقة) علة لكون هذا القسم منها مغايرا للاول منها يعنى هذه الامثلة
مغايرة للامثلة السابقة لان الامثلة السابقة (كانت) اى كانت مثالا (للصفة
المجردة عن اللام وهذه) اى وهذه الامثلة كانت مثالا (لصفة ذات اللام)
فيكون هذا المثال ايضا مثالا اوجوه ثلاثة احدها للصفة المنبسة باللام مع رفع
معمولها والثاني للصفة باللام مع نصب معموليها والثالث للصفة باللام مع جر
معمولها (الحسن الوجه) حال كونه بالاوجوه الثلاثة (فى معمولها يعنى الرفع
والنصب والجر مع كون المعمول باللام ايضا) (الحسن وجه) (ايضا) اى
كأتركيب السابق (بهذه الوجوه) اى برفع المعمول او نصبه او جره مع كون
المعمول مجردا عن اللام ولملم يطابق تفصيل المصنف للاجبال اراد الشارح
ان يبين لاختياره وجهها فقال (وانما قدم) اى المصنف (الصفة الكائنة باللام
فى اول تقسيم المسائل على الصفة المجردة عنها لان مفهوم الاول) اى لان
مفهوم الصفة الكائنة باللام (وجودى) لدلالته على وجود اللام (والثاني) اى
ومفهوم الصفة المجردة عن اللام (عدمى) لدلالته على عدم اللام فهو وجودى
مفهوم على عدمى طاعا لفراد المصنف تطبيق الاجبال بالترتيب الطبيعى وقوله
(وعكس) بصيغة الماضى المعلوم عطف على قدم اى وانما عكس (الترتيب فى
تفصيلها) حيث قدم امثلة الصفة المجردة واخر امثلة الصفة باللام (لان اقسام
الصفة المجردة اشرف) من الاقسام الكائنة باللام وانما كانت اشرف (لان قسمها
واحدا منها مختلف فيه) وهو حسن وجهه كاسيأتى (وسائر الاقسام) منها
(صحيح) وهو حسن الوجه وحسن وجه (بخلاف اقسام ذات اللام فان
قسمين منها) وهما الحسن وجه والحسن وجه (تمتع) اى كل واحد منهما
وقسم منها صحيح فالقسم المشتمل على الصحيحين اشرف من القسم المشتمل
على الصحيح الواحد وقوله (كما قال) لتطبيق كلام المصنف بكلامه فانه لما قال
فان قسمين منها تمتع تصادق كلام المصنف وهو قوله (اثنان منها) لكلامه
يعنى ان اثنين منها (اى من تلك الاقسام) يعنى من اقسام الصفة الكائنة
باللام (متمتعان) اى متمتعان بالامتناع العادى دون الامتناع الذاتى فان
امتناعهما لوجود المخالفة للقياس (احدهما) اى احد الوجهين المتمتعين
(ان تكون الصفة) وقوله (باللام) صفة الصفة وخبر تكون هو قوله (مضافة)
اى تكون الصفة الكائنة باللام مضافة (الى معمولها) وقوله (المضاف) بالجر

صفة المعمول يعنى ان تكون الصفة الكائنة باللام مضافة الى معموها الذى يضاف ذلك المعمول ايضا (الى ضمير الموصوف) اى الى الضمير الراجع الى موصوف تلك الصفة (بواسطة) اى سواء اضيف بواسطة المتعاق (او بغير واسطة) اى او اضيف بغير واسطة المتعلق ولما اتى المصنف فى مثال ذلك القسم الممتنع بالمثال الذى اضيف بغير الواسطة حيث قال (مثل الحسن وجهه) ضم اليه الشارح المثال الذى اضيف بواسطة ليكون البيان تاما فقال (والحسن وجهه غلامه) وانما امتنع هذا القسم (لعدم افادة الاضافة) وهى اضافة الحسن الى وجهه اولى وجهه غلامه (فيه) اى فى هذا القسم (خفة) فان اضافتها الى معمولها اضافة لفظية وقد تقرر ان الاضافة اللفظية لا تفيد الا التخفيف اما فى المضاف فقط او فى المضاف اليه فقط او فيهما معا فلم يوجد ههنا شئ من الثلاثة (لان الخفة فى الصفة المشبهة ما يحذف التنوين) اذا كانت مفردة (او يحذف النون) اذا كانت ثنية ارجعا سالما (كحس وجهه) اى كما وجدت الخفة فى هذا التركيب اذ اقرى (بالاضافة) اى باضافة لفظ حسن الى معموله فانها لما كانت مضافة وجدت الخفة المطلوبة فى المضاف فقط فوجد شرط الاضافة اللفظية وقوله او يحذف معطوف على قوله او يحذف التنوين يعنى الخفة فى الصفة المشبهة اذا لم توجد فى الصفة فلا بد ان توجد فيما اضيف اليه من المعمول (او يحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة) وهو لفظ وجهه فى المثال الاول (او) يحذفه (مما اضيف اليه الفاعل) اى من متعلقه الذى اضيف اليه الفاعل وهو لفظ الوجه فى المثال الذى اتاه الشارح وهو لفظ غلامه وقوله واستناره (بالجر معطوف على كل واحد من قوله يحذف ضمير ومن قوله يحذفه (مما اضيف اليه يعنى بان يحذف ضمير الموصوف الاول ويجعل اللام عوضا عنه او بان يحذف الضمير الذى اضيف اليه متعلق الفاعل ويجعل اللام عوضا عنه ايضا ويأريستمر الضمير ان المزبوران (فى الصفة مثل الحسن الوجه) فان اصله الحسن وجهه فحذف الضمير الراجع الى الموصوف وعوض عنه اللام واستنتر ذلك الضمير تحت الحسن (و) ثل (الحسن وجهه الغلام) فان اصله الحسن وجهه غلامه فحذف الضمير الذى اضيف اليه متعلق الفاعل وهو الغلام وعوض اللام عن المضاف اليه فى الغلام وجعل ذلك الضمير مستترا فى الحسن بان يكون فاعلا له فيثبت وجد التخفيف المطلوب فى هذين التركيبين من جانب المضاف اليه وقوله (او يحذفهما معا) يعنى ان الخفة فى الصفة المشبهة تكون يحذف التنوين من الصفة ويحذف الضمير من المعمول فوجدت الخفة على ذلك التقدير فى الجائين نحو حسن الوجه بالاضافة يحذف التنوين

من الصفة وبحذف الضمير من الوجه فان اصله حسن وجهه وقوله (ولا خفة)
في معرض ابطال كل شق من الثلاثة فكأنه قال ان الخفة اما في المضاف فقط
او في المضاف اليه فقط او فيهما معا ولا خفة (فيه) اي مثل الحسن وجهه
(بواحد منها) اي من التخفيفات الثلاثة فكل تركب اضافي باضافة
لفظة لم يوجد فيه التخفيف ممثع فهذا التركيب ممثع وقوله (و) (بايهما) معطوف
على قوله احدهما اي وثنائي الوجهين الممتعين (ان تكون الصفة) اي الكائنة
(باللام مضافه الى معمولها المجرد) اي الى معمولها الذي تجرد (عن اللام)
وهو ايضا اما بلا واسطة (مثل) (الحسن وجهه) (او) بواسطة متعلقه بحرف الحسن
(وجهه غلام) وانما ممثع هذا (لا اضافة الحسن) يعني الصفة الكائنة باللام
(الى وجهه) اي الى معمول ذكره (وان) اي ولو (افادت) اي لا اضافة
(التخفيف) من جانب المضاف اليه (بحذف الضمير) فان اصله الحسن
وجهه حيث حذف الضمير المجرور الراجع الى الموصوف (واستتاره) اي باستتار
ذلك الضمير (في الصفة) كما حذف واستتر في الحسن الوجه (لكنهم) اي
لكن النحاة (لم يجوزوها) اي لم يجوزوا تلك الاضافة كما حرزوا في الحسن الوجه
(لان اضافة المعرفة) يعني الصفة ذات اللام (الى الكثرة وان كانت) اي
ولو كانت اضافة المعرفة الى النكرة (لفطية منبذة للتخفيف) حيث خفف
ماضيف هو اليه وكان ذلك التخفيف كافيا في الاضافة للفطية لعدم اقتضاه
اكتساب التعريف او التخصيص (لكنها) اي لكن تلك الاضافة (في الصورة)
وهي اضافة المعرفة الى النكرة (تسبه) اي صارت تلك الصورة مشابهة
(عكس المعهود من الاضافة) لان المعهود المعروف في الاضافة اضافة النكرة
الى المعرفة لا اضافة المعرفة الى النكرة وكل تركيب يسبه عكس المعهود ممثع
فهذا التركيب ممثع ولم يفرغ من القسمين المحكوم عليهما بالامتناع شرعي بيان
ما هو مختلف فيه فقال (واختلف في) اي وقع الاختلاف بينهم تحكيم الامتناع
والجواز (صورة كانت الصفة فيها) اي في تلك الصورة (مجردة عن اللام
مضافة الى معمولها المضاف) اي الى معمولها الذي هو ايضا مضاف (الى
ضمير الموصوف) وانما وسط السارح قوله في صورة الخ بين حرف الجر الذي هو
لفظ في وبين محروره الذي هو قوله (مثل حسن وجهه) لتحقيق ان لفظ
المثل اشارة الى ان الاختلاف ليس مقصورا على شخص هذا التركيب بل هو شامل
لصورته النوعية فلذا اورد بلفظ المثل ولم يقل في حسن وجهه ثم اراد السارح
اي بين وبين الذين اختلفوا فقال (فسيويه وجبجبع البصريين يجوزونها)
اي يحكمون بجواز تلك الصورة (على قبح) اي جوازها كما مع قبح ولا يجوزونها

مع ج بن وقوله (في ضرورة الشعر) متعلق بقوله يجوز فيها اي انما يجوز ونها
مع فتحها في ضرورة الشعر لافي السعة ولا في ضرورة الشعر مع حسن وقوله
(والكوفون) عطف على فسيويه اي والكوفيون (يجوز ونها) اي تلك
الصورة (بلافتح في السعة وجه الاستقحاح) اي وجهه حكم الاولين بقبحه
(انهم) اي الحق (انما ارتكبوا الاضافة) اي اضافة الصفة المنسوبة اي تلك
الصورة من صورها مع وجود الصورين الاخرين لها وقوله (نقصد التخفيف)
متعلق بقوله انما ارتكبوا اي انما احتاروا صورة الاضافة مع وجود غيرها لتحصيل
الانصاف الى التخفيف واذا كان ارتكابهم لها لذلك القصد (فتقتضي الحال)
اي حال العاصدين (ان يرفع) اي التخفيف (الى قصي) اي اعلى (ما يمكن منه)
اي تخفيفا لا تخفيف اعلى منه وقوله (ويقبح) بالاصب عطف على ان يرفع اي
يقتضي تلك الحال ان يتبحر (ان يقتصر على اهلون التخفيف) اي على اسفله
وقوله (اعني) تفسير لاهون التخفيف اي اريد باهلون التخفيف (حذف
التنوين) اي من الصفة المضافة فقط دون حذف الضمير المعمول الذي
اضيفت اليه تلك الصفة (و) قوله (لا يتعرض) بالانصب عطف على قوله
ان يقتصر اي يفتح مجموع الامرين وهما الاقتصار على اهلون التخفيف وعدم
التعرض (لا عظمه) اي لا عظم التخفيف (مع امكانه) اي مع كون التعرض
او مع كون اعظم التخفيف ممكنا ههنا لكون المعمول وجهه (وهو) اي واعظم
التخفيف (حذف الضمير) اي الضمير المجزور في قوله وجهه اوفي قوله غلامه
(مع الاستغناء) اي مع وجود كون التركيب مستعيا (عنه) اي عن ذلك
الضمير المجزور وقوله (بما) متعلق بالاستغناء لان وجود الاستغناء يقتضي شيئين
احدهما المستغنى عنه وهو الضمير ههنا والثاني المغنى يعني سبب الاستغناء وارا د
ان يذكره بقوله بما (استكن في اصة) اي سبب كونه مستغيا عن الضمير امكان
ان يجعل الضمير مستكن تحت الصفة حتى يفيد ما يفيد المحذوف وهذا دليل مذهب
المصريين وقوله (والذي احازها الخ) دليل الكوفيين وقوله (بلافتح) متعلق
ياجارها وقوله والذي مبتدأ وقوله (اضر) خبره يعني والداعي الذي دعا الى احازة
مثل هذه الاضافة بلافتح نظره واعتاره (الى حصول شيء من التخفيف في الجملة
وهو حذف التنوين) وان كان ذلك التخفيف اهلون ولا يقتضي عدم التعرض
الى اعظمه لاستقبح هذه الاضافة ثم شرع المصنف في بيان احكام سائر
الاقسام فقال (والواقى) اي الاقسام التي بقيت (من الاقسام الثمانية عشر)
وقوله (التي خرجت) للاشارة الى ان المراد من البواقى التي من الثمانية عشر
هو ما بقيت منها بعدما خرجت (منها لاقسام الثلاثة المذكورة) اي بعدما

[illegible]

وغير محردة عنها في الثاني (وهما) أي اللذان يكون الضمير الواحد في المفعول
 (قسمان) أي هذان القسمان من الواقي الخمسة عشر (أو المجموع) أي
 المجموع من التسعة مع القسمين (تسعة) أي ما فيه ضمير واحد تسعة أقسام
 وهذه التسعة (أحسن) أي يحكم بانها أحسن الوجوه فانشعت منها تسع
 مسائل بأن يقل مثلا تركيب الحسن الوجه أحسن لأنه تركيب فيه ضمير واحد
 وكل تركيب فيه ضمير واحد أحسن فهذا التركيب أحسن فقس عليه الواقي
 فكبرى هذا القياس مسألة موضوعها قسم من الأقسام الخمسة عشر ومجولها
 حكم من الأحكام الثلاثة وقوله (لأن الضمير) دليل لأحسنية القسم الذي
 فيه ضمير واحد أي وإنما كان ما كان فيه ضمير واحد أحسن الوجوه لأن الضمير
 (فيه) أي في هذا القسم كاش (بقدر الحاجة) لأن الحاجة إنما هي الضمير الواحد
 الزايع إلى الموصوف سواء كان فاعلا مستترا تحت الصفة أو ضميرا مجرورا
 يضاف إليه المفعول في تلك الأقسام يوجد ذلك الضمير المحتاج إليه (من غير
 زيادة) أي من غير زيادة ضمير آخر عليه (ولانقصان) أي ومن غير نقصان من المحتاج
 إليه بأن تكون متروكة الضمير بالكسبة كما كانت في الأقسام السبعة وكل تركيب
 يكون مساويا لما يحتاج إليه حسن لأن الزيادة من غير الاحتياج تطويل والتقصان
 منه إحلال وكل منهما منقطع عن درجة الأحسن في اللائحة ثم شرع فيما يحكم
 بأنه حسن فقال (وما كان) وهذا معطوف على الجملة الصغرى يعني الواقي
 ما كان أي التركيب الذي وجد (فيه ضميران منها) أي من تلك الواقي ولما
 امتنع ههنا أن يوجد الضميران في الصفة معا أو في المفعول معا أشار إلى ما هو
 الواقع بقوله (أحدهما) أي الواقع الممكن ههنا أن يوجد أحد الضميرين
 (في الصفة و) الضمير (الأخر في المفعول) لانهما يوجدان معا في الصفة
 أو في المفعول فإنه تمتع (مثل حسن وجهه والحسن وجهه) وقوله (بتصبه)
 قيد للمالين أيضا أي حال كون المالين ملاسين نصب المفعول وقوله (فبهما)
 متعلق بالنصب أي في هذين المالين ولما كان المفعول ههنا مشتاعلا على الضمير ولم يجعل
 فاعلا للصفة لكونه منصوبا بالمفعولية احتاجت الصفة إلى فاعل فاستتر فاعلها
 فيها فيكون المالان مستقلين على الضميرين أحدهما في الصفة والأخر في المفعول
 وكل منهما راجع إلى الموصوف الواحد (وهما) أي وهذان المالان (قسمان)
 من الأقسام الخمسة عشر ومستلان على الضميرين وقد عرفت أن كل قسم
 كذلك فهو (حسن) وإنما كان حسبا لأنه بين الأحسن وبين القبيح لأنه (لاشتماله
 على الضمير المحتاج إليه) يكون حسنا أي غير قبيح لأنه لو لم يشتمل على ذلك الضمير
 المحتاج إليه كان قبيحا وقوله (وغير أحسن) بالرفع معطوف على كلام المصنف

يعنى هو حسن لاشتمله وغير احسن (لاستماله على الضمير الزائد على قدر الحاجة)
 ثم شرع فيما يحكم عليه بالتصحيح فقال (وما لا ضمير فيه) أى والقسم الذى لا ضمير
 فيه (منها) أى من تلك الواقى الخمسة عشر (وهو) أى الذى لا ضمير فيه أصلا
 لا فى الصفة ولا فى المفعول مع الحاجة اليه (اربعة اقسام) احدها (الحسن
 الوجه) أى الصفة الكائنة باللام والرافعة للفاعل الظاهر المعرف باللام (و)
 ثانيها (حسن الوجه) أى الصفة المجردة عن اللام والرافعة للفاعل اظها
 المعرف (و) ثالثها (حسن وجه) أى الصفة المجردة عن اللام والرافعة
 للظاهر النكرة فالصفة منونة فيها لكونها غير مضافة (و) رابعها (الحسن
 وجه) أى الصفة الكائنة باللام والرافعة للفاعل المجرد عن اللام وقوله (بربعة)
 قيد للاربعة أى حال كون المفعول (فيها) أى فى الاربعة الاربع مرفوعة
 بالعاملية ولما كانت الصفة رافعة للظاهر لم يحجز تقدير الضمير فيها ولما كان المفعول
 مجردا عن الاضافة فى كل منها لم يشمل الضمير فبقى كل منها بلا ضمير فهذا
 القسم (فبح) (لعدم الرابطة) أى لعدم وجود العائد الذى يربط الصفة
 (بالموصوف لفظا) وان وجد معنى ثم اراد السارح ان يذكر توطئة لقوله ومتى
 رفعت فقال (ولما كان وجود الضمير غير ظاهر فى الصفة) فانه اذا قبل الحسن
 الوجه لم يظهر لنا ان تحت لفظ الحسن ضميرا مستترا لا بعد تأمل وقوله (مثل
 ظهوره) بالنصب مفعول مطلق محاررى لقوله طاهر وداخل فى المنفى لما لم يكن
 وجود الضمير فى الصفة طاهرا كظهوره (فى المفعول) فاما اذا قبلنا الحسن وجهه
 فالضمير المجزور فى وجهه طاهر وقوله (احيح) جواب لما (الى قاعدة) أى
 احتج المصنف الى ذكر قاعدة (يظهر بها) أى بسبب الملكية الحاصلة بتلك
 القاعدة (وجوده وعدمه) أى يظهر الحكم بان الضمير موجود فى هذه الصفة
 وغير موجود فى تلك الصفة (فقال) أى فلذلك قال المصنف (ومتى رفعت)
 أى متى رفعت ايها المخاطب وزاد السارح قوله (مفعول الصفة) للاشارة الى
 ان مفعول رفعت محذوف وهو مفعول الصفة فحذف لمعلوماته وقوله (بها)
 متعلق برفعت والباء سببية والضمير راجع الى الصفة يعنى وكل زمان اذا قرأت
 المفعول مرفوعا بالصفة بسبب كونه فاعلا لها كما كانت فى الاقسام الاربعة
 التى يكون المفعول فيها مرفوعا بالعاملية (فلا ضمير فيها) (أى) فهذه علامة
 طاهرة على انه لا ضمير (فى الصفة لان معمولها) أى لان معمول الصفة (حينئذ)
 أى حين كان مرفوعا بالعاملية (فاعل لها) أى لتلك الصفة اذا لم فوع غير
 الفاعل (فلو كان فيها) أى وبعد كون فاعلها طاهرا لو كان للصفة المذكورة
 (ضمير) مستكن تحتها بان يكون فاعلا لها (يلزم تعدد الفاعل) احدهما الفاعل

الظاهر والآخر الضمير المستتر واللازم باطل فكذا الملازم الذي هو وجود الضمير وإذا كان للصفة فاعل ظاهر (فهى) (أى تلك الصفة) يعنى الصفة التى ترفع المفعول (حينئذ) أى حين رفعها لفاعلها الظاهر (كالمفعول) أى تكون كالمفعول الذى يرفع الفاعل الظاهر (فكما أن الفعل) إذا رفع الفاعل الظاهر (لا يثنى ولا يجمع) أى كما لا يجوز فيه أن يجعله مثنى ولا يجمعا (بثنية فاعله الظاهر) بسبب كون فاعله الظاهر مثنى (وجعه) أى وبسبب كون فاعله الظاهر جمعا حيث يجب أن يقال ضرب الرجلان أو الرجال ولا يجوز فيه أن يقال ضربا الرجلان وضربوا الرجال للزوم تعدد الفاعل (كذلك الصفة) أى الصفة التى ترفع الفاعل الظاهر كالفعل فى هذا الحكم حيث (لا يثنى ولا يجمع بثنية معمولها) أى بسبب كون معمولها المرفوع ثنية (وجعه) أى وبسبب كون المفعول جمعا فلا يقال الحسنان الوجهان ولا الحسنون الوجوه بل يجب أن يقال الحسن الوجهان والحسن الوجوه وقوله (والا) عطف على قوله متى رفعت (أى وان لم ترفع) إيهام المخاطب (مفعول الصفة بهما) أى بتلك الصفة (بل تنصب) بأن جعلت ذلك المفعول منصوبا على التثنية بالمفعول أو على التمييزية (أو تنجر) بأن جعلت الصفة مضافة إلى معمولها (ففيها) فقوله ففيها طرف مستقر خبر مقدم وقوله (ضمير الموصوف) مبتدأ مؤخر أى فحينئذ يوجد فى تلك الصفة ضمير راجع إلى الموصوف (ليكون) أى ذلك الضمير (فاعلا لها) أى تلك الصفة فإذا وجد الضمير المستكن فيها (فتؤنث) وفسره الشارح بقوله (انت) للإشارة إلى أن قوله فتؤنث صيغة مخاطبة كما كان رفعت كذلك وأما خص الشارح التفسير به مع أن المناسب أن يفسر رفعت به أيضا لظهور كون رفعت مخاطبة بقرينة قوله بهما فان وجد بهما قرينة قوية على أنه لا يجوز أن يكون قوله رفعت فعلا غائبا مع استتار ضمير الصفة فيه فانه حينئذ يكون المعنى رفعت الصفة بالصفة وأما ههنا فلا قرينة مثلها والله أعلم أى فإذا وجد الضمير تحت الصفة فيجوز ذلك أن تؤنث (الصفة) أيضا (بأن يثبت الموصوف فتقول هند حسنة وجهه) بإضافتها إلى معمولها فحينئذ لم يرفع المفعول فإذا لم يرفع فنعلم أن الضمير راجع إلى هند مستتر تحتها (أو) أى أو تقول هند (حسنة وجهها) أى بنصب معمولها على التمييز لكونه نكرة فالضمير أيضا مستتر فيها وقوله (وتثنى) عطف على قوله فتؤنث (أى) وتثنى أنت (الصفة إذا كان الموصوف ثنية مثل الزيدان حسنا وجهه) بإضافة الصفة إلى معمولها (أو حسنان وجهها) أى الزيدان حسنان وجهها تنصب المفعول على التمييزية أيضا وكذا قوله (ويجمع) عطف على

احدهما اى وتجمع انت (ايضا الصفة اذا كان الموصوف جمعاً مثل الزيدون
 حسنوا وجه) اى بالاضافة (او حسنون) اى والزيدون حسنون (ووجهها) ولما
 كان حكم اسم الفاعل واسم المفعول اللذين ليسا متعديين حكمهم الصفة حل
 مسئلتها على مسئلتها فقال (واسما الفاعل والمفعول) فقوله اسما تنبئة
 مرفوع بالالف على انه مبتدأ اضيف الى ما بعده فحذفت نونه للاضافة فاجتمع
 الساكنان من الالف واللام التى فى افعال فحذفت الالف لفظاً فصار اعرابه
 تقديره وقوله (غير المتعديين) بالرفع صفة لذلك الاسم (اى اسم الفاعل الغير
 المتعدي الى مفعول) ولما كان بين اسم الفاعل وبين اسم المفعول فرق ههنا
 اراد ان يفصل مسألة الفاعل عن مسألة المفعول بقوله (واسم المفعول) الخ
 وذلك الفرق هو ان اسم الفاعل لما جاز اشتقاقه من كل من الفعل اللازم
 والمتعدي يكون المراد من اسم الفاعل الغير المتعدي ما هو مشتق من الفعل اللازم
 الغير المتعدي الى مفعول اصلاً بخلاف اسم المفعول فانه لما لم يجز اشتقاقه من
 الفعل اللازم بل كان هو مشتقاً من الفعل المتعدي لاختلافه يكون المراد من اسم
 المفعول الغير المتعدي ما لا يكون متعدياً الى غير المفعول الواحد يعنى ان حكم
 اسم المفعول (الغير المتعدي ايضا) اى حكمه اسم الفاعل الغير المتعدي لكن
 اسم المفعول اذا تعدى (الى مفعول) واحد وانما كان التعدى معتبراً فى اسم
 المفعول (لاشتقاقه) اى لانه مشتق من الفعل اللازم الذى لا مفعول له اصلاً فانه
 لم يتصور فيه لما عرفت (فاذا نى) اى فحينئذ اذا اريد بناء (اسم المفعول منه) اى
 من الفعل المتعدي الى مفعول واحد (اقيم ذلك المفعول) بعد حذف الفاعل
 (مقام الفاعل فيبقى) اى فيبقى اسم المفعول المذكور (غير متعد الى مفعول)
 كما كان اسم الفاعل المشتق من اللازم غير متعد له والحاصل ان اسم الفاعل المشتق
 من الفعل اللازم وان اسم المفعول المشتق من الفعل المتعدي الى مفعول واحد
 (مثل الصفة) اى حكمهما حكم الصفة (المشبهة) (فى ذلك) (اى فيما ذكر من
 الاقسام الثمانية عشر) اى فى الاحكام التى ذكرت من كون بعضها متعدية
 وبعضها محتلفة وبعضها جازاً مع قبح وبعضها جازاً مع حسن وكون بعضها
 احسن من البعض ثم فصله الشارح بقوله (فيرفع كل (الفاعل) اى
 ان كان الرفع اسم فاعل (والمفعول ما لم يسم فاعله) ان كان الرفع اسم مفعول
 كما رفعت الصفة المشبهة فاعلها (وينصبها فاعلها) ويجوز ان ينصب اسم
 الفاعل واسم المفعول ما يذكر فى مقام الفاعل فى الاول وفى مقام ما لم يسم فاعله فى
 الثانى على التشبيهة بالمفعول او على التمييز كما كان فى الصفة المشبهة فيكون

فاعله ونائب فاعله مستترين (ويضافان) اى ويجوز ان يضافا (اليهما) اى ان كان اسم فاعل الى فاعله وان كان اسم مفعول الى نائب فاعله فيكونان ضميرين مستترين ايضا (تقول) فى اسم الفاعل (زيد قائم الاب) اى قائم ابوه كما تقول زيد حسن الوجه (و) فى اسم المفعول زيد (مضروب الاب) اى مضروب ابوه (رفع) لفظ (اب) فيهما فحينئذ لا ضمير فيكون قبيحا (ونصبه) اى وينصب لفظ الاب فيهما على التشبيهية بالمفعول لكونه معرفة فيكون الضمير مستترافيهما (وجره) اى ويجر لفظ الاب بالاضافة فيكون ضمير الفاعل ونائبه مستترين ايضا فعلى المتقدمين الآخرين يوجد ضمير واحد فيكونان حسنا واذ قلنا زيد قائم ابوه او قائم اباه او قائم ابيه فالآخران بالضميرين فيكونان احسن والاول بالضمير الواحد فيكون حسنا هذا اذا كانا لازمين واما اذا كانا متعديين فاذا ذكره بقوله (واذا كانا) يعنى واما اذا كان اسم الفاعل والمفعول (متعديين) لا يجوز اضافتهما) اى اضافة اسم الفاعل المتعدى واسم المفعول المتعدى الى زيد من مفعول واحد (اليهما) اى الى فاعله ان كان المضاف اسم فاعل الى نائب فاعله ان كان المضاف اسم مفعول (ولانصبهما) اى ولا يجوز ايضا نصب اسم الفاعل لمفعوله الذى هو فاعله ولا نصب اسم المفعول لمفعوله الذى هو نائب فاعله وانما لم يحز اضافتهما ولا نصبهما على التشبيهية بالمفعول او على التمييزية (لتلايلزم الالتباس) اى التباس الفاعل فى الاول ونائبه فى الثانى (بالمفعول) كما اذا قلنا مثلا) فى اسم الفاعل المتعدى (زيد ضارب اباه) فى اسم المفعول المتعدى الى المفعولين (زيد معطى اباه لم يعلم ان) لفظ (اباه) اى المنصوب (فى المثال الاول) هل هو (مفعول الضارب) على ان فاعله مستتر تحته (او) هو (فاعل له) اى للضارب لكنه (نصب تشبيها) اى جعل منصوبا على التشبيهية (بالمفعول) هذا فى اسم الفاعل (و) كذلك لم يعلم (فى المثال الثانى) اى فى قوله زيد معطى اباه (انه) اى ان لفظ اباه هل هو (مفعول ثان لمعطى او) هو (مفعول اول) اى الذى (اقيم مقام الفاعل ونصب تشبيها) اى ولكنه جعل منصوبا على التشبيهية (بالمفعول والمفعول الثانى) اى على تقدير جعله نائب فاعل منصوب بالتشبيهية فمفعوله الثانى (محذوف) ولما كان الاسم المنسوب ملحقا بالصفة فى الحكم المذكور واهمله المصنف اراد الشارح ان ينسب عليه بقوله (وكذلك) اى وكما كان اسم الفاعل واسم المفعول المذكوران (مثل الصفة المشبهة) كان (المنسوب) ايضا كذلك (تقول زيد تميمى الاب) حال كون الاب (مرفوعا) على انه فاعله (ومنصوبا) بالتشبيهية وفاعله مستتر (ومجرورا) بالاضافة ولما فرغ المصنف من مسائل اسمى الفاعل والمفعول

ومن مسائل الصفة المشبهة شرع في مسائل اسم التفضيل وفي تعريفه وموضع عمله فقال (اسم التفضيل) ومعنى الاضافة انه اسم دال على تفضيل احد الامرين على الآخر ومعناه في الاصطلاح انه (مما اشتق) وقوله (اى اسم اشتق) اشارة الى ان ما موصوف وجلة اشتق صفته اى اسم جعل مشتقا (من فعل) (اى حدث) و اشار بهذا الى ان المراد من الفعل هو الفعل اللغوي المدهر عنه بالحدث يعنى المصدر وقوله (لموصوف) ظرف مستقر حال من ضمير اشتق اى اشتق ذلك الاسم حال كونه موضوعا لذات مرصوف اى لذات وصف بالفعل او وصف بالزيادة على غيره كذا في العصام وسيجيء ولما كان الموصوف اعم من الفاعل نحو اعلم ومن المفعول نحو اشهر على تقدير جعل الموصوف بمعنى انه موصوف بالزيادة اراد الشارح ان يفسره على وجه يعمهما فقل (قام به الفعل) كما كان في اسم التفضيل الذى يعنى الفاعل (او وقع عليه) اى او الموصوف وقع عليه اى الفعل ثم بين وجه تفسيره على قصد التعميم فقال (والتعميم) اى جعل قوله لموصوف على وجه العموم (لقصد شمول قسمي اسم التفضيل) اى اوجود قصد المصنف شموله على القسمين من اسم التفضيل (اعنى) اى اريد بالقسمين (ما) اى اسم تفضيل (جاء للفاعل) نحو اعلم (و) القسم الآخر (ما جاء للمفعول) نحو اشهر واعرف وقال العصام معترضاً لهذا التعميم ان المتبادر من الموصوف بالشيء ما قام به الشيء لا ما وقع عليه الشيء فالتعميم لا يأتى الا على تقدير جعل صلة الموصوف الزيادة يعنى ان كان المراد بالموصوف المذكور في تعريف المصنف ذاتا موصوفا بالزيادة فحينئذ يجوز ان يراد به القسمان واما اذا ريد بصلة الموصوف الفعل بان يكون المعنى انه موضوع لذات بوصف باصل الفعل فيكون المتبادر منه ما قام به لا ما وقع عليه ثم قال والاولى ان يقال المنصف بزيادة على غيره او معنى الفعل المنصف بالزيادة سواء وصف بها او لا انتهى وقال في اللب ان قياس اسم التفضيل ان يكون للفاعل وقد جاء سماحا للمفعول كما شهر وقال في شرحه وانما كان القياس كذلك اذ لو كان لهما اكثر الاشتباه فجعلوه قياسا في الاكثر وهو الفاعل انتهى وكذا المصنف قال في ما سيجيى * ومع وجود هذا في كلام المصنف لم يناسب التعميم المذكور والله اعلم (بزيادة هلى غيره) والمراد بالغير سوى الموصوف سواء كانت المغايرة حقيقية او اعتبارية كما في قولهم هذا بسرا طيب منه رطبا لان الموصوف بالزيادة ههنا هو الواحد المشار اليه وهو موصوف بزيادة الطيب باعتبار كونه بسرا على اعتبار كونه رطبا فالمغايرة فيه اعتبارية كذا في العصام وتفسير الشارح رحمه الله بقوله (في اصل ذلك الفعل) للاشارة الى ان الجار والمجرور محذوف ههنا والتقدير

بزيادة على غيره فيه والاحتياج الى تقدير الجار والمجرور ليخرج نحو زيد زائد
 علما فانه اشتق لموصوف بزيادة على غيره لكن في المستق منه كذا وجهه العصام
 ثم قال لا فائدة لادراج لفظ الاصل ويمكن ان يقال ان فائدة الادراج تجوز ان تكون
 للتأكيد والله اعلم ثم شرع انشراح في بيان اعراب المتن وفي بيان فوائد القيود فقال
 (والباء في قوله بزيادة اما طرف لغو لموصوف) فيكون المعنى (اي لذات مبهمة متصفة
 بتلك الزيادة) فعلى هذا التفسير يجري التعميم على ما مر لان الزيادة اعم من ان توجد
 في جانب ما قام به او في جانب ما وقع عليه وقوله (او طرف مستقر) بالرفع عطف
 على قوله اما طرف لغو اي الباء فيه اما طرف مستقر فيكون المعنى (اي لموصوف
 مثنى بتلك الزيادة) ولا يخفى ما فيه من المسامحة فان الباء ليس بظرف لغو
 ولا مستقر بل الجار مع مجروره فتدبر ثم شرع في بيان فوائد القيود فقال (وقوله
 ما اشتق من فعل شامل لجميع المشتقات) اي من اسم الفاعل والمفعول والصفة
 المشبهة وكذا من اسماء الزمان والمكان والآلة (وقوله لموصوف يخرج اسماء
 الزمان والمكان والآلة) وان يخرج (لا المراد بالـ صروف ذات مبهمة متصفة بالزيادة
 والابهام في تلك الاسماء) فان قولنا مسجد مثلا اشتق لموصوف معين وهو المكان
 الذي وقع فيه السجدة وقال العصام انه لاحاجة في الاخراج الى حل المرصوف
 على ذلك لان اسماء الزمان والمكان والآلة لم توضع لزمان او مكان او آلة موصوف
 بل لزمان او مكان او آلة مضاف يعني ان المسجد موضوع لمكان السجدة والمطلع
 لزمان الطلوع والمفتاح لآلة الفتح انتهى واتصر بعض المحشين بجانب
 الشارح بما صرحوا ان اسمي الزمان والمكان موضوعان للزمان والمكان باعتبار
 وقوع الفعل فيهما ولا يخفى ان اسم الفاعل موضوع لذات باعتبار صدور
 الفعل منه واسم المفعول موضوع لذات باعتبار وقوع الفعل عليه وكل منهما
 لموصوف فلا بد وان يكون كل من اسمي الزمان والمكان لموصوف فظهر لك
 من ذلك ان كلا من اسماء الزمان والمكان والآلة لموصوف فلا بد من العناية
 ليخرج ان انتهى فحيث سقط ما قال العصام من انه لاحاجة في الاخراج الى حل
 الموصوف على ذلك (وقوله) اي قول المصنف في التعريف (بزيادة على غيره
 يخرج) اي هذا القيد (اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة) فان كلا منها
 ليس بموضوع لموصوف ملاس بالزيادة على غيره في اصل الفعل بل كل منها
 موضوع لموصوف ملاس باصل الفعل كما مر وقال العصام ان قوله يخرج
 اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يكفي في كون التعريف مانعا مما يتعرض
 لخروج صيغة المبالغة وارجل كلامه على مذهب من جعل اسم الفاعل
 شاملا لما منع خروجه لانه موضوع للموصوف بالزيادة يعني زيادة المبالغة على اصل

الفعل الان يقال لم يوضع بالزيادة على الغير ولم تعتبر اضافة رياء على الغير
ولذا وجب ذكر المفضل عليه في اسم التفضيل دونه اذا لم يكن المراد الزيادة
المطلقة او التفضيل على جميع ما عداه فانه لا يذكر المفضل عليه للاستعناء
عن الذكر بالفهم انتهى ولما فرغ من تعريف اسم التفضيل شرع في بيان
صفته وشروط بناءه وعمله فقال (وهو) وقوله (اى اسم التفضيل) تفسير
لمرجع الضمير وقوله (من حيث صيغته) قيد للوضع يعنى ان هذا الكلام
ليشانه من حيث الصيغة (افع) اى صيغة وزن افعال حال كونه (للذكرو) وزن
(فعلى) بضم الفاء حال كونه (للمؤنث) ولما خصص الصيغة على هذا الوزن
واشبهه بخروج بعض ما غير من تلك الصيغة اشار السارح الى دفع توهم الخروج
ببحرير المراد فعل (وان كان) اى ولو كان هذا الوزن (بحسب اصل الوضع)
يعنى وان كان مغيرا من هذا الاصل (فيدخل) اى فحين اذ كان المراد هو الاعتبار
لاصل الوضع يدخل (فيه) اى في وزن اسم التفضيل لفظ (خبرو) لفظ (شر)
فانهما من اسم التفضيل (لكونهما) اى لكون هذين اللفظين (فى الاصل
اخير واشهر فحفظا) اى فارىد تخفيف هاتين الكلمتين (بالمحذف) اى بحذف
الهمزة من اولهما (لكثرة الاستعمال وقد استعملان على الاصل) وقال العصام
لا يكتفى بمجرد ذلك لدخول خبر وشر مؤنثين لانهما ليسا فى الاصل اخبر واشهر
بل خورى وشرى على مقتضى قوله وفعل للمؤنث وتحققه ان افعال قد يكون
بجميع الامور وقد يكون للذكر وفعل للمؤنث والنية للنسبة والجمع للجمع وخبر
وشر مغيرا اخبر واشهر للجمع لانهما مغيرا اخبر واشهر المستعملين بمن انتهى
ثم شرع في بيان شرط بناءه فقال (وشرطه) اى وشرط اسم التفضيل
من حيث بناءه (ان يبنى) بصيغة المجهول ونائب فاعله راجع الى اسم التفضيل
(اى) ان يجعل (اسم التفضيل) منيا (من) (حدث) اى من مصدر (ثلاثى)
وقوله (لارباعى) قيد للثلاثى يعنى ان بناءه مقصور على الثلاثى ولا يجوز ان يبنى
من الرباعى (مجرد) وقوله (لأمزيد فيه) ايضا قيد للمجرد يعنى المراد من اشتراط
الـثلاثى هو ان لا يبنى المجرد لا الثلاثى الذى زيد عليه حرف آخر وقوله (لا يكتفى
البناء) (اى بناء افعال وفعل منه) اى من الثلاثى المجرد يعنى انما اشتراط لبنائه
ان يكون منيا من الثلاثى المجرد ليحصل امكان بناءه منه (اذا البناء) اى فان بناء
افعال للمذكر وبناء فعلى للمؤنث حال كونه (من الرباعى) اى المجرد نحو دخرج
(والـثلاثى) اى ومن انـثلاثى (المزد فيه) اى من نحو اكرم واكتب واستخرج
حال كونه (مع المحافظة على عام حروفه) اى من غير حذف حرف منه (متعذر)
اى غير ممكن (لان هذه الصيغة) وهى افعال وفعل (لاتسع) اى لا تتحمل

(الزيادة على ثلاثة احرف) فانه اذا زيد حرف آخر او حرفان يزول هذا البناء (ومع اسقاط بعضها) اى والاصل انه اذا زيد بنسائه من الرباعى فصاعدا يجب اى يلزم احد النسقين احدهما محافظة اصل الحروف بتمامها والاخر اسقاط بعضها فالاول متعدرو الثاني ممكن لكن غير جائز فانه لو سقط حرف او حرفان من الرباعى او من المزيد فيه لتصحج بناؤه (يلزم الالتباس) اى الالتباس ما يبنى من الرباعى مثلا بما يبنى من غيره وانما يلزم الالتباس باختيار النسق الثانى (فانه لا يعلم انه) اى افعال او فعلى (مشتق) اى هل هو مشتق (من الرباعى او) هو مشتق من (الثلاثى المجرد او) هو مشتق من الثلاثى (المزيد فيه) يعنى اذا قيل اخرج على وزن افعال من د ح ر ج باسقاط داله لم يعلم انه مشتق من د ح ر ج او من خ ر ج وكذا لو قيل اخرج على وزن افعال من استخرج باسقاط زائده لم يعلم انه مشتق من اخرج او من استخرج (فان هذه الحروف الثلاثة) وهى الخاء والراء والجم مثلا فى اخرج (محتمل ان تكون تمام حروف ثلاثى مجرد) بان يكون اسم تفضيل من خ ر ج (او بعض) اى ويحتمل ان تكون بعض (حروف رباعى مجرد كلها اصول) لكن اسقط الدال من د ح ر ج فبقى ثلاثة احرف بان يكون اسم تفضيل من د ح ر ج (او تكون) اى ويحتمل ايضا ان تكون (من حروف المزيد فيه اما من اصوله) يعنى احتمال كون الحروف الثلاثة من المزيد فيه على نوعين اما احتمال ان تكون الحروف الثلاثة التى ركب منها اسم التفضيل من الحروف الاصلية باسقاط الزوائد كلها (او من زوائده) يعنى او الحروف الثلاثة من الحروف الزوائد باسقاط الحروف الاصلية كلها (او ممزجا منهما) اى من الاصول والزوائد بان يكون بعض الثلاثة المذكورة من حروفه الاصلية وبعضها من الزوائد والكل محتمل فحينئذ يلزم الالتباس المحذور منه (فلا يدين ما هو المشتق) اى الاصل الذى يستق اسم التفضيل (منه) اى من ذلك الاصل واذا لم يدين (فلا يتعين المعنى) ايضا يعنى فلا يعلم ان اخرج هل هو بمعنى زيادة خروج او زيادة اخراج او زيادة استخراج وقوله (ليس بلون) صفة للثلاثى المجرد ولذا فسر السارح بقوله (اى من ثلاثى مجرد ليس بلون) اى شرطه ان يكون من الثلاثى المجرد الذى ليس دالا على لون من الالوان كالجمرة والصفرة (ولا عيب) اى ولا دالا على عيب (طاهرى) يعنى من عيب ظاهرى وسيجيئ فائدة القيد بالظاهرى وانما اشترط بعد كونه ثلاثيا مجردا ان لا يكون لونا ولا عيبا ظاهريا (لان منهما) فاللام فى لان متعاقب ليس وقوله منهما اى من اللون والعيب متعلق بمحذوف وهو (اشتق) وعلى هذا التقدير يكون قوله (افعال) نائب فاعل لاشتق وعلى هذا يكون اسم ان ضمير الشأن المحذوف يعنى ان وزن افعال الذى

اشتق من اللون والعيب يكون (غيره) (اي غير اسم التفضيل) يعني لاسم الفاعل (كاحر واعد) فان الوزن الاول من الحجرة التي هي لون من الالوان والثاني من العور الذي هو عيب من العيوب الظاهرة كلاهما على وزن افعال لكنهما لغير اسم التفضيل (فلو اشتق) اي فحيث اشتق (اسم التفضيل) (ايضا) اي كما اشتق اسم الفاعل الذي على هذا الوزن (منهما) اي من الحجرة والعور (لا تبس) اي التبس اسم التفضيل بغيره ولم يعلم (ان المراد) اي بوزن احمر ذو حرة (و) بوزن اعور ذو (عور) بفتح الواو على ان يكون اسمي فاعل (او) اي والمراد بوزن احمرانه (زائد الحجرة او) بوزن اعورانه زائد (العور) ولما كان المتفهم من قوله لان منهما افعال غيره ان بناء افعال للصفة مقدم على بناءه للتفضيل اراد الشارح ان يقرر منعما يجوز ان يورد على هذا افعال (وهذا التعليل) اي جعل علة امتناع بناءه من اللون والعيب كون هذا الوزن معينا لغير اسم التفضيل فان بنى التفضيل منه ايضا لم يناسب (انما يتيم) اي هذا التعليل (اذ اتين) اي ظهر (ان افعال الصفة مقدم بناؤه) اي بناء افعال الصفة (على افعال التفضيل) بان يعين هذا الوزن للصفة اولا (وهو) اي وكون بناءه للصفة مقدما على كونه للتفضيل (كذلك) اي الواقع هو (لان ما يدل على ثبوت مطابق الصفة مقدم بالطبع) اي بتقديم طبيعي (على ما يدل على زيادة على الآخر في الصفة) فار الاول هو المزيد عليه والثاني هو المزيد والمزيد عليه مقدم على المزيد (والاولى موافقة الوضع) وهو اعتبار كون هذا الوزن للصفة مقدما على اعتباره للتفضيل (الطبع) يعني لكون الاعصار الاول الطبيعي مقدما على الاعتبار الثاني الوضعي ثم اراد ان يثبته بقوله (مثل زيد افضل الناس) وقوله (فان الافضل) لبيان ان هذا المثال مطابق للمحل فان لفظ الافضل (اشتق من ثلاثي مجرد) وهو لفظ الفضل الذي من فضل يفضل والشرط الوجودي الذي هو كونه مستقما من الثلاثي المجرد موجود وكذا شرطه العدمي فان الافضل المذكور (ليس بلون ولا عيب وهو) اي الحدث الذي اشتق منه لفظ الافضل (الفضل) وهو ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب وكل ما هو شانه كذلك يصح ان يكون منالاه فهذا الدال يصح ان يكون منالاه ثم شرع في بيان اسم التفضيل الذي اراد معناه بغير هذا اللفظ مع انه ليس بثلاثي مجرد او يكون من لون او من عيب فقال (فان قصد غيره) وفسر الشارح الضمير المجزوء المضاف اليه للغير بقوله (اي غير الثلاثي المجرد) وفسر القصد بقوله (بان يراد) يعني ان طريق قصد غير الثلاثي المجرد بطريق ان يراد وقوله (ان يدل) نائب فاعل يراد يعني ان يراد الدلالة باللفظ الذي هو غير وزن افعال (على ان لا احد) اي على معنى

وهو ان لاحد (زيادة فيه) اى فى هذا الفعل (على غيره) اى على غير ذلك
الاحد ولا شك ان هذا المعنى بعينه هو معنى اسم انتفضيل ولكن يمتنع ان يشتق
منه الوزن المخصوص الذى هو افعال لكون المشتق منه غير الثلاثى المجرد
اول كونه اونا او عيبا فحينئذ ان قصد هذا المعنى بغير افعال (توصل اليه) اى
الى غير الثلاثى المجرد (باشد) اى بلفظ اشد ونحوه (اى توصل ايضا بنحو
لفظ اشد من لفظ اكثر واسرع يعنى اذا امتنع اشتقاق لفظ افعال من مادة الحدث
الذى قصد الزيادة فيه جعل لفظ اشد ونحوه سببا لوصلة هذا المعنى وفى العاصم
ان اللام فيما فسره الشارح من قوله الى غير الثلاثى المجرد للعهد اى غير الثلاثى
المجرد المعهود اى الموصوف بما ليس بلون ولا عيب فحينئذ لا يرد على الشارح
ان مرجع الضمير ليس مجرد الثلاثى بل اخص منه وهو الثلاثى المجرد الذى ليس
بلون ولا عيب ثم اورد المصنف امثلة ثلاثة على ترتيب اللف المرتب فقال (مثل
هو اشد منه استخرجا) واراد الشارح ان يعين هذا المثال بقوله (مثال) اى هذا
مثال (لثلاثى المزيدي) وهو الاستخراج يعنى انه لو اريد ان يدل لفظ على ان
استخراج زيد مثلا زائد على استخراج عمرو مع ان اشتقاق لفظ افعال من
استخراج يمنع توصل الى هذا المعنى بآراء لفظ الاشد لئلا على زيادة الاستخراج
الذى هو مرجع ضميره فى هو اشد و مرجع الضمير المستتر فى اشد الاستخراج
الاشد و مرجع الضمير المجزوء فى منه الاستخراج المفضل عليه وجعل الحدث
المطلوب تمييزا له فصل المفضل وهو فا على لفظ اشد والمفضل عليه وهو
مجزوء من وقوله (واكثر بيضا) معطوف على قوله اشد فى المثال الاول يعنى
اذا قصد بيان زيادة بياض احد على زيادة بياض الآخر قيل فيه هو اكثر بيضا
منه وهذا المثال (مثال للون) وقوله (وعنى) عطف على قوله بياضاى وهو اكثر عنى
منه وهذا المثال (مثال للعيب) ولما قيد الشارح قوله ولا عيب بقوله ظاهرى اراد ان يبين
وجه الاحتياج الى هذا التقيد فقال (وحيث قيدنا العيب) اى لفظ العيب المنفى الواقع
فى كلام المص (بالظاهرى) اى بقولنا الظاهرى حيث خرج منه العيب الباطنى الذى
هو الجهل والبلادة ونحوهما وبقي فى جواز البناء منه (لا يرد) اى لا يرد النقص على كلام
المص (مثل اجهل وابلد) وتقرير النقص ان قوله يشترط فى البناء ان لا يكون عيبا باطل
لانهم جار على نحو اجهل وابلد وحكم المدعى متخلف فانهما جائزان فيلزم وجود
المشروط بلا شرط فيجانب عنه بتحرير المراد باننا لانسلم ان قوله ولا عيب جار على امثاله
فان مرادنا بالعيب المنفى هو العيب الظاهرى كالعمى والعرج واما
مثل الجهل والبلادة فهو عيب باطنى فيجوز البناء منه وقوله (ولكن) استدراك
على قوله لا يرد يعنى ان التقيد بهذا القيد يدفع ما يرد عليه من النقص المذكور

ولكن لا يدفع الايراد الآخر الذي يرد على هذا التقييد فانه (يرد عليه انه صح على هذا التقدير) بمعنى صحة البناء على تقدير كون العيب باطنيا تستلزم ان يصح (اشتقاق) لفظ (احق على معنى التفضيل) اى اذا قصد بهذا الاشتقاق دلالة على زيادة حقاقة احد على غيره بان يقال زيد احق من عمرو) فانه لا فرق بين الجهل والبلادة والحمق (اى وبين الحمق فاذا صح الاولان يلزم ان يصح الاخير ايضا وقوله (ولكنهم) اشارة الى المقدمة الاشثنائية فيه يعنى لو صحا صح اشتقاق الاحق لكن صحة اشتقاق الاحق غير جائز لانهم (حكموا بسدوده) اى بسدود اشتقاق الاحق الواقع (فى نحو احق من ابن هنيئة) فانه لو كان صحيحا بناء على كونه من العيوب الباطنة لم يحكموا بسدوده فان اللفظ الجارى على القياس لا يكون شاذا ولو كنهم حكموا بسدوده فيلزم ان لا يصح اشتقاقه واذا لم يصح اشتقاقه لم يصح اشتقاق امثاله ايضا وقال فى القاموس فى القاف وكهلمس الاحق والقصير وهنيئة لقب ذى الودعات يزد بن وثران فجعله لقباً لا كنية (والجواب) اى والجواب عن النقض (بان المراد) يعنى حاصل الجواب بمنع الجريان بنحرير المراد من لفظ الاحق فى نحو احق من هنيئة يعنى لانسلم ان العيب فيه غير ظاهرى كالجهل فان المراد (بالحمق) اى المذكور فى ضمن الاحق فى نحو احق من هنيئة ليس بالحمق الغير الظاهرى الذى يصح البناء منه قياسا بل المراد منه الحمق الظاهرى الذى لا يصح البناء منه فان المراد به (ما يبدو) اى ما يظهر (من اثر البلادة) وقوله (فى الطاهر) متعلق بيبدو فيكون حينئذ عيبا ظاهريا فلا يكون على القياس (كما حكى) اى ويؤيد كونه عيبا ظاهريا ما حكى (عن ابن هنيئة من تعليق خرزات) اى حكى عنه انه علق خرزات (عظام وخبوط على عنقه وهو ذو لحية طويلة فسئل) اى هنيئة (عن ذلك) اى عن التكلفات المذكورة من التعليق المذكور (فقال) اى هنيئة فى جوابه (لا عرف) اى تعليق لهذه الاشياء انما هو تحصيل عرفانى (بها) اى تلك المعلقات (نفسى ولا اضل) اى وللاضل نفسى وقوله (وتقليد) تأييد لكمال حماقته الطاهرة بانه تقليد (ذات ليله اخوه) اى اخوه هنيئة (بقلادته) اى بقلادة اخيه هنيئة (فلما اصبح) اى فلما دخل هنيئة صباحا ورأى ان قلادته فى عنق اخيه (قال) اى لاخيه (يا اخي انت انا) يعنى انت هنيئة لكون القلادة الدالة عليه فيك واذا كان كذلك (فمن انا) لاني لو كنت انا لكانت القلادة فى م اعترض السارح على الجيب بهذا الجواب فقال (ففيه) اى فى هذا الجواب (شائبة من حق) اى حصة فى الجيب من حقاقة (ابن هنيئة) والمراد بالجيب هو الفضل المهندي (فانه) اى فان الحاصل من هذا الجواب (يهتضى جواز اشتقاق احق) اى

لفظ الاحق (من حق) اى من الحق الذى (لمن لا يكون بهذا الظهور) اى
 كظهوره فى هبة (قياسا) لكونه حقا غير ظاهرى (وان يكون) اى يقتضى
 ايضا ان يكون (اشتقاقا جهلا وابلدا لمن يكون آثار جهله وبلادته) فقوله
 (ظاهرة) بالنصب خبر لقوله يكون فى لمن يكون وقوله (على سبيل الشذوذ) خبر
 لقوله وان يكون الثانى يعنى يقتضى ان يكون هذا الاشتقاق لمن يكون فيه الجهل
 الظاهر والبلادة الظاهرة مستقنين على سبيل الشذوذ لاعلى سبيل القياس لكونهما
 عيبا ظاهريا (ولا يقول بذلك) احد (عاقلا) اى هذا الجواب فاسد لانه لا يحكم
 بذلك عاقل بل يحكم به مثلك ايهما المجيب فى عدم العقل فانه لم يقل احد
 ولا يقول ايضا بان الجهل والبلادة نوعان احدهما انهما فى الباطن فيكون الاشتقاق
 قياسا والاخر انهما فى الظاهر كالحاقة الظاهرة فى هبة فيكون اشتقاقه شاذا
 كثله بل قال كل واحد من العقلاء ان مثل اشتقاق اجهل وابلد قياسى لكونهما
 عيبين غير ظاهرين وقال العصام وقد شنع الشارح رحمه الله تشنعا شنيعا
 على الفاضل الهندى وذلك لانه كان منه امرا يديعا ولا يرضى بمثله عن مثله
 مثله وقد اخذ كثيرا من فوائد شرحه هـ هذا من حواشيه واسبغ منه انه ليس
 ما نقل من الهندى مرضياله كيف وقد كتب فيه فيه اشارة الى القدح فيه كما هو
 دأبه انتهى يعنى ان الفاضل الهندى لم يلتزم صحة هذا حيث اشار اليه
 بقوله فيه واذا لم يلتزم فلا يلى التسنيع بهذا والله اعلم ثم الشارح اراد ان
 يؤيد كلامه بما حكى عن الشارح الرضى فقال (والشارح الرضى عد احق) اى
 عد لفظ احق من ما يستق قياسا على انه (من قبيل المد) مشتقا من البلادة
 (حيث قال) اى حيث قال الرضى (ويذنى ان يقال) اى ينبغى للمصنف ان
 يقول فى بيان الاشتراط (من الالوان والعيوب الظاهرة) يعنى ان يقول مقيدا
 للعيوب الظاهرة (فان الباطنة) اى فان العيوب الباطنة (يلبى منها) اى يصح
 ان يلبى منها (افعل التفضيل نحو فلان ابلد من فلان واحق منه) ولما فرغ
 المصنف من بيان شروط بنائه شرع فى بيان ما يستق على القياس وما اشتق
 على خلافه فقال (وقياسه) وهو مبتدأ وقوله (اى القياس الواقع فى اسم
 التفضيل) تفسير لمرجع الضمير المجرور المضاف اليه وقوله (اشتقاقه) اشارة
 الى خبر المبتدأ يعنى ان خبره محذوف والى ان قوله (للفاعل) متعلق بذلك
 المحذوف على انه ظرف لقوله وانما فسر الشارح الضمير المجرور بقوله اى قياس
 الواقع ولم يقل اى قياس اسم التفضيل للاشارة الى ان هذا القياس ليس قياس
 نفس اسم التفضيل ونفس كونه اسم تفضيل بل هو قياس وقوع لفظ افعال
 اسم التفضيل يعنى اذا وقع لفظ افعال اسم تفضيل فقياس وقوعه ان يكون مشتقا

للفاعل اى دالا على زيادة قيام الفعل بفاعله على غيره (لالمفعول) اى ليس
قياس الواقع فيه ان يكون مستقادا لا على وقوع الفعل على احد زائدا على غيره
واما كان القياس كذلك (فانه واشتق) اى اسم التفضيل (لكل منهما) اى من
الفاعل والمفعول (قياسا) اى اشتقاقا على القياس (مطر دا) اى غير مختلف
بان كان لفظ افعال مشتركا بين ان يكون للفاعل وبين ان يكون للمفعول (لكثر
الالتباس) اى للزم كثرة الالتباس فانا اذا قلنا زيد اعلم من عمر وياتبس لنا انه هل
المراد به زيادة العالمية او زيادة المعاومية واما اذا علمنا القياس المذكور فعلم ان
المراد به زيادة العالمية (فاقتصروا) اى ولدفع هذا الالتباس اقتصروا
وحصروا القياس في واحد منهما ثم رجعوا للاقتصار (على الاسرف) اى على ما هو
الاسرف منهما وهو الفاعل لانه اشرف من المفعول ثم اشار الى جواز وقوعه على
خلاف القياس فقال (وقد جاء) اى اسم التفضيل (للمفعول) اى مشتقا للمفعول
حال كونه (على خلاف القياس في مواضع قليلة) وحمله على معنى المفعول بمعونة
القرائن (نحو اعذر) مستقما (لمن هو اشد معذورة) لان هو اشد معذورة
(والوم) لمن هو اشد ملومية (لمن هو اشد لاثمية) (وعلى هذا القياس) (اشغل)
(واسهر) (واعرف) وانما وسط الشارح قوله على هذا القياس بين العاطف
والمعطوف لانه ترك تفسير هذه الكلمات الثلاث وفسر الكلمتين الاوليتين اعنى
اعذر والوم يعنى ان تفسير الثلاث الاخيرة مقيس على تفسير الاوليتين بان يفسر
الاشغل بقوله لمن هو اشد مشغولة والاشهر بقوله لمن هو اشد مشهورة
والاعرف بقوله لمن هو اشد معروفة وكذا احب اى اكثر محبوبة واخوف اى
اكثر مخوفة وغير ذلك مما سمع من العرب فان محيى اسم التفضيل لتفضيل
المفعول سمعى كافى الرضى الا انه قال فى التحفة هذا كثير مطرد اذا امن اللبس
امالا انه لم يستعمل الامتياز للمفعول نحو احب وسقط في يده وعنى بكذا على صيغة
المجهول واما القرينة نحو اشغل من ذات التحيين كافى التكت للسيوطى وفى شرح
العصام اذا قصد فى هذه الامثلة التفضيل للفاعل توصل باشد ونحوه قال الله تعالى
والذين آمنوا اشد حملا لله لان احب شاع فى المفعول واذا قصد التفضيل للفاعل
فيمالم يحى له افعّل توصل به كذلك انتهى كذا فصله وحكاه زبني زاده فى
المعرب للكافية ثم قال بعد ما حكاه فاحفظه فانه من النفائس واللطائف ثم
شرح المصنف فى بيان القياس فى استعماله فقال (ويستعمل) (اى اسم التفضيل)
(على احد ثلاثة اوجه) وقيد العصام بان استعماله على احد تلك
الثلاثة اذا لم يجعل معدولا كافى آخر اولم يجعل اسما كافى الدنيا او اذا لم يخرج
عن معناه نحو آخر بمعنى غير فنقول جاءنى رجل آخر انتهى وانما اهمل الشارح

ذكرها لكونها خارجة عن الأصل ومعدولة عنه والخارج لا يحتاج الى الاخراج
بقعود ولذا لم يذكر العصام هذا المذكور على سبيل الاعتراض عليه باهماله
بل على سبيل التنبيه والتقييم للفائدة ولذا ذكرت الواجهة الثلاثة في تركيب المن
واراد السارح ان يذكر وجه الحصر في الثلاثة اراد ان يذكر الوجوه الثلاثة
قبل ذكر المصنف فقال (وهي) اي الوجوه الثلاثة (استعماله) اي استعمال
اسم التفضيل (بالاضافة او من) وهو اصل استعماله (او اللام) اي استعماله
باللام ولما كان ما ك هذا الكلام الى تركيب قضية شرطية منفصلة بان يقال
ان اسم التفضيل اما مستعمل بالاضافة واما مستعمل من واما مستعمل باللام
وكانت القضية المنفصلة على ثلاثة اقسام وهي المنفصلة الحقيقية بمعنى مانعة
الجمع والخالو وما مانعة الجمع فقط وما مانعة الخلو فقط اراد الشارح ان يذكر ان هذه
المنفصلة من اي قسم من الاقسام الثلاثة فقال (على سبيل الانفصال الحقيقي) يعني
ان بين هذه الاستعمالات اثنان من اداة في التحقيق والانتفاء بمعنى انهما
لا يتفقان بان لم يوجد واحد منهما ولا يجتمعان بان وجد الاستعمالان في كلمة
واحدة بل يتحقق واحد منهما فقط وقوله (فلا بد من واحد منها) تفريع
على كونها على سبيل الانفصال الحقيقي يعني اذا كان هذا التقسيم على هذا
السبيل فلا بد من تحقق واحد من الاقسام الثلاثة المذكورة في اسم التفضيل
وقوله (لان وضعه) علة لوجوب تحقق واحد منها ولا متناع خلوه عن واحد
منها اي انما لم يحزن الخلو عن احدها لان وضع اسم التفضيل (لتفضيل الشيء
على غيره) لما عرفت في تعريفه فكان اسم التفضيل امرا نسبيا يقتضي ان ينسب
احد الشيئين الى الآخر اعني انتساب المزيد على المزيد عليه واذا كان امرا نسبيا
(فلا بد فيه) اي في اسم التفضيل (من ذكر العبر الذي هو المفضل عليه) يعني
بالمزيد عليه ويسمى المزيد عليه في الاصطلاح بالمفضل عليه كما يسمى المزيد
المفضل ولما كان ذكر المفضل عليه متفاوتا في الظهور بان يكون لزوم ذكره
بديهيا في بعض من الثلاثة ونظريا في بعض آخر اراد ان ينبذ عليه بقوله (وذكره)
اي ذكر المفضل عليه حال كونه (مع من و) مع (الاضافة طاهر) اي وجوب ذكره
فيهما ظاهر لا يحتاج الى البيان فانه اذا قلت زيد اعلم من عمرو زيد اعلم عمرو
فالمفضل عليه الذي هو عمرو مذكور فيهما بابداهة (واما مع اللام) اي واما
وجوب كونه مذكورا حال كونه مع اللام (فهو) اي المفضل عليه (في حكم
المذكور ظاهرا) اي في حكم المحقق الذي يذكر ظاهرا وقوله (لانه يشار) علة
لكونه في حكم المذكور يعني انما يكون عدم ذكر المفضل عليه في صورة كون
اسم التفضيل باللام كالْمذكور في الحكم لان المشار اليه (باللام) انما يشار (الى معين

كما هو وضع التعريف فاسم التفضيل المعين الذي ينسار اليه هو المعين (بتعين
المفضل عليه) وقوله (مذكور) بالجر صفة معين يعني الى المعين المذكور (قبله) اي
قبل اسم التفضيل (لفظا او حكما) وقوله (كما اذا طلعت شخصا) شروع في تصوير
كونه مذكورا لفظا يعني اذا قلت او لا شخص من الاشخاص بان يكون
شخصا مبهما غير معين (افضل من زيد) فالمفضل هو الشخص والمفضل
عليه هو زيد وقد استعمل اسم التفضيل ههنا بمن ثم اذا ذكرت حال كونه
مبهما و اردت ان تعين ذلك الشخص (ولت عمر والفضل) بان تستعمله
بالام مريدا لتعين ذلك الشخص وترك المفضل عليه خروفا من الطويل
وقوله (اي الشخص الذي) تفسير للارادة المذكورة يعني انما يصح التصوير المذكور
اذا اردت بعمر والشخص الذي (قلنا انه افضل من زيد عمرو) لا غير الشخص
الذي قلنا فانه حيث لا يصح التصوير المذكور واما تصوير كونه مذكورا حكما
كما اذا تصورت في نفسك طلب شخص افضل من زيد فوجدته عمرا وقلت بعد
أمل يا عمر والافضل فان الانسان قديتفكر في مطلب غير فاد الا حظه تصدى
الى الجواب عنه لنفسه ويترك نفسه منزلة ذلك الغير فيتكلم كان الغير حاضرا
ثمة فيكون العهد بين الاثنين حكما كذا قال المحسى محمد العيني ثم قال ان مقصود
الشارح من هذا التكلف توسيع دائرة الاحتمال ثم جعل قوله (فعلى هذا لا يكون
اللام في افعال التفضيل ل الالعهد) تقريرا على قوله كما اذا قلت يعني اذا كان
المراد بعمر والافضل هو الشخص المذكور لفظا في قوله شخص افضل من زيد
او متصورا كما كان في المذكور الحكمي يجب ان يكون اللام في اسم التفضيل
المستعمل بها للعهد الخارجي والا يلزم ان يكون المفضل عليه غير مذكور فيبطل
ارادة الزيادة التي هي لازمة له وقوله (فيجب) تقرير على كون التقديم انفصالا
حقيقيا مستلزما لعدم الحلو يعني انه اذا كان اسم التفضيل غير خال عن احد تلك
الاستعمالات يمتنع خلوه عن احدها وايضا انه تعهد وتنبه على ان مراد المصنف
بقوله اما مضافا او بمن او معرفا باللام انه يجب (ان يستعمل) (اما مضافا) وهو
وما بعده منصوب على انه بدل من محل قوله على احد وتؤيده بقوله ان يستعمل اي
مضافا الى المفضل عليه ومثال الذكر الذي استعمل مضافا (نحو زيد افضل الناس)
(او بمن) اي او استعمل بمن الداخلة على المفضل عليه (نحو زيد افضل من
عمرو) (او معرفا باللام) اي او استعمل معرفا باللام الداخلة على نفس
اسم التفضيل (نحو زيد افضل) كما عرفت ما هو المراد منه فالفاء في قوله
(فلا يجوز) تفصيالية وفاعل لا يجوز لفظ نحو زيد افضل فاستزع الشارح
من هذا الكلام ان مراده منه بيان عدم جواز الجمع بين الثلاثة ومزج ذلك

المتخرج بكلام المصنف وجعل قوله (الجمع بين الاثنين منها) فاعلا لقوله لا يجوز
 يعني ان الانفصال بين الثلاثة حقيق فانه كما لا يجوز خلو اسم التفضيل عن احد
 منها لا يجوز ايضا الجمع بين الامر منها شاء على قول المصنف (نحو زيد
 الافضل من عمرو) يعني لا يجوز هذا التركيب لانه جمع فيه بين الاستعمالين
 وهما كونه باللام وكونه بمن (والا) اى وان جاز هذا التركيب الجامع لهما
 (يكون) احدا الحرفين لغوا اما (ذكر اللام) يكون لغوا ومن مفيدا
 (او) يكون ذكر (من لغوا) فيكون اللام مفيدا المقصود ولما توجه
 على المصنف نقض بوقوع استعمالهما معا في قول الاعشى اراد السارح دفع
 هذا النقض بقوله (واما قوله * واست بالاكتر منهم حصى * وانما العزة للكأثر)
 حيث وقع الجمع في لفظ الاكترين اللام وبين من يعنى في قوله منهم (ف قيل)
 اى فاجيب عنه بتأويل هذا البيت حيث قيل (من) يعنى ان هذا البيت ليس
 مادة النقض لانه قيل ان لفظ من (فيه) اى في هذا البيت يعنى في قوله منهم
 (ليست) اى تلك الكلمة (تفضيلية) اى ليست من التفضيلية التى هى من
 شخص نفس اسم التفضيل وما استعمل فيه (بل) كلمة من في هذا البيت (للتبعض)
 فإلهى للشعير ليست بالتفضيلية (اى است) يعنى ان معنى البيت ليست
 بالعلامة (من بينهم بالاكتر حصى) وهذا البيت من قول الاعشى فانه كان يفضل
 عامرا على علقمة فقال لعلمة وليست بالاكتر منهم حصى اى عددا يعنى اتباع
 عامر اكثر من اتباعك وانما العزة للكأثر وهذا المثال من المصنف اشارة الى عدم
 جواز الجمع بينهما ثم اشار الى عدم جواز خلو عن احد الاستعمالات الثلاثة
 بقوله (ولا) الواو فيه عاطفة ولازادة للاشارة الى انه معطوف على قوله فلا يجوز
 والمعطوف في قول المصنف قوله نحو زيد افضل وفي قول الشارح هو قوله
 (يجوز خلوه) اى خلو اسم التفضيل (عن الكل) اى كل من الاستعمالات
 الثلاثة (ايضا) اى كما لا يجوز جمع الاثنين منها وانما لا يجوز الخلو (لقوات
 الغرض) وهو بيان زيادة الفضل في احد على غيره وذلك لا يتحقق الا بذكر
 المفضل عليه كما عرفت وقوله نحو (زيد افضل) معطوف على المثال الاول
 اى كما لا يجوز المثال الاول الذى يقدر فيه جمع الاثنين كذلك لا يجوز هذا المثال
 الذى خلافه اسم التفضيل من الكل فان افضل ههنا لم يستعمل باحد الثلاثة
 وخلافها فلا يعلم ان زيادة فضيلة زيد على فضيلة اى شخص فينبذ فوات
 الغرض وقوله (الا ان يعلم) استثناء مفرغ من المفعول فيه المحذوف ليستعمل
 اى يستعمل اسم التفضيل باحد من الاستعمالات الثلاثة في جميع الاوقات الا وقت
 ان يعلم لحصول الغرض فقوله يعلم فعل مجهول ونائب فاعله مستتر راجع الى

(المفضل عليه) ولذا فسر الشارح بقوله المفضل عليه ومثال ما علم فيه المفضل عليه ولم يحتج الى ذكره (مثل الله اكبر) لانه لما كان المفضل هو الذات الواجب علم ان المراد به الزيادة على ما سواه ثم اختلفوا في التقدير في مثله انه على اى استعمال من الثلاثة فلما امتنع الاول وهو تقدير اللام تعين الآخر في الجواز ولذا قال الشارح (ويجوز ان يقل في مثله) اى فيما يجوز ان يستعمل خاليا عن الوجوه الثلاثة لكونه معلوما (ان المحذوف هو المضاف اليه) وقوله (باعتبار انه) حال من قوله ان يقال يعنى يجوز ان يقال كذلك حال كون هذا القول بسبب اعتبار ذلك القائل على اسم المفضل في مثل الله اكبر (مستعمل بالانصبغة اى الله اكبر كل شئ) اى كل موجود سواه ثم حذف المضاف اليه وهو جائز كفى قبل وبعد قوله (اوانه) معطوف على قوله ان المحذوف اى يجوز ان يقال ان المحذوف في مثل الله اكبر لفظ (من مع محروره اى الله اكبر من كل شئ) يعنى باعتبار انه مستعمل بمن قال العصام انه اورد على قوله الله اكبر كل شئ في التقدير الاول انه لا بد من تعويض المضاف اليه يعنى انه لا يجوز التقدير الاول لكون المحذوف بلا تعويض واجب بانه لم يعوض لان المضاف غير منصرف وهو منصرف للتوئين ثم اورد على هذا الجواب ان توئين العوض غير منافع لغير المنصرف بل المنفعة فيه توئين التمكن كما سبق ولو سلم فإى مانع يمنع من تعويض الضمة عنه كفى قبل وبعد من الغيات ثم قال واعلم انه ربما يحكى بعد اسم التفضيل ما هو في صورة المفضل عليه بمن ولبس بمفضل عليه لعدم صحة قصد التفضيل وعدم قصد المشاركة مع المفضل عليه في اصل الفعل تحفيقا نحو زيد افضل من عمرو وتقديرا نحو زيد اعلم من الحمار ونحو زيد اكبر من الشعر فانه ليس القصد الى تكبير الشعر وزيد وتفضيل زيد في الكبر بل افعال التفضيل يخرج عن معناها لتفضيلي الى التجاوز والتباعد الذى يلزمه فان التفضيل بعد المفضل عن المفضل عليه فكأنه قال زيد متباعد من الشعر ويجوز استعمال اسم التفضيل عاريا عن الوجوه الثلاثة بجعله يعنى اسم الفاعل قياسا عند المبرد وهو الصريح ومنه قوله تعالى وهو اهون عليه اذ ليس شئ اهون عليه تعالى من شئ وما كان بهذا المعنى فلروم صيغة افعال اكثر من المطابقة اجرا له محرى الاغلب الذى هو الاصل اى افعال من انتهت ويمكن ان يجاب ان قوله بجعله يعنى الاسم الفاعل يدل على ان باب المجاز مقنوح فلا يلزم منه انتقاض كلام المصنف مع ان كثيرا من الاوصاف الالهية وافعالها غير مقيس على القواعد التى بنيت للامور الحادثة كما قيل في تعريف لفظه الجلالة والله اعلم ثم شرع في بيان القواعد الخمسة بكل من الاستعمالات الثلاثة فقال (فاذا اضيف)

(اى اسم التفضيل) يعنى ان فى كل من الثلاثة مسئلة مخصوصة اما المسئلة التى اذا استعملت بالاضافة فانه اذا كان اسم التفضيل مستعملا بالاضافة (فله) اى فيجوز ان يكون لذلك (معنان) اى جائز ان يراد واحد منهما (احدهما) اى احد المعنيين الجزين وقوله (وهو الاكثر) جملة معترضة داخلية بين المبتدأ الذى هو قوله احدهما وبين الخبر الذى هو قوله (ان يقصده) وأشار بتلك الجملة الى كون هذا المعنى أكثر استعمالا من الآخر الذى سيجئ يعنى احد المعنيين ان يقصد باسم التفضيل الذى اضيف الى المفضل عايه (لزيادة) ولما كان لفظ الزيادة مجملا بأنها بى شئ قالت اراد السارح ان يفسر مجموع الكلام بقوله (اى احدهما) للإشارة الى ان قوله ان يقصد خبر له وبقوله (زيادة موصوفة) للإشارة الى ان الالف واللام عوض عن المضاف اليه وهو موصوف اسم التفضيل وقوله (المنصودة) بالرفع صفة للزيادة للإشارة الى ان قوله ان يقصد فصل مجهول مأول باسم المفعول وقوله (به) متعلق بالمقصودة والضمير المجرور راجع الى اسم التفضيل وانما فسر به ليصح الجمل بين المبتدأ الذى هو احدهما وبين الخبر الذى ان يقصد لان المبتدأ عبارة عن المعنى والخبر عبارة عن القصد يعنى المفعول اى المقصودية وهو صفة للمعنى الذى هو الزيادة فصفة الشئ لا يكون مجمولا قبل حل موصوفه فلامعنى لان يقال ان احد معنى اسم التفضيل هو المقصود بل المعنى الصحيح ان يقال ان احد المعنيين الزيادة المقصودة كذا فى الحواشى الهندية وقال بعضهم ان الاولى ان يفسر بزيادة وصف موصوفه اى لان زيادة الموصوف غير معقولة بل المعقول زيادة الوصف وذكر العصام وجوها ثلاثة فى تصحيح الجمل المذكور احدها جعل ان يحذف المضاف اى قصد احدهما وثانيها جعل ان يقصد محذوف الجار اى احدهما حاصل بان يقصد وثالثها جعله محذوف المضاف اى ذوان يقصد ثم قال والشارح اسار الى دفعه اى الى دفع السؤال الوارد على الجمل بقوله احدهما زيادة موصوفه المقصودة به وكأه جعل ان يقصد مصدرا مضافا الى الزيادة بحسب المأل وبجعله بمعنى المفعول وجعل الاضافة بانية ولا يخفى انه تنكف بل تعسف انتهى ما قال المحشى العصام وقوله (على من) متعلق بالزيادة (اضيف اليه) وفسره الشارح بقوله (اى على ما) للإشارة الى ان من بمعنى ما يشمل غير العقلاء وقوله (اضيف اسم التفضيل) للإشارة الى ان نائب الفاعل فى اضيف مستقر وراجع الى اسم التفضيل وقوله (اليه) راجع الى الموصول وقوله (باعتبار تحققة فى ضمن بعضهم) اشارة الى بيان وجه جواز ارادة الزيادة على غيره حيث يقتضى هذا القصد ان يتحقق الفعل فى الزم عليه والباء متعلق بالقصد

والضمير في تحققة راجع الى ماوفي بعضهم راجع اليه ايضا باعتبار افراده بمعنى
ان قصد الزيادة على الغير بسبب اعتبار القائل تحقيق المعنى الذي يوجد في ضمن
بعض افراد ذلك المعنى والمراد بالعض الذي وجد ذلك المعنى في ضمنه هو
ماعداء المفضل ولا يخفى ما في تركيب السارح من الاضطراب في افادة المعنى المراد
وهو ان معنى اسم التفضيل وجد في الطرفين لكن في المفضل زائد على المعنى
الذي وجد وتحقق في المفضل عليه ووجه المحبى محمد العيسى كلامه بما ذكرناه
ولذا قال العصام الاول في ضمن ماعداء بمعنى الاولى لا سارح ان يقول في ضمن
ماعداء اى ماعداء المفضل عليه لان يقول في ضمن بعضهم السلاية وهم انه
يصح قصد التفضيل باعتبار اى بعض كال انتهى وقوله (والا) بيان لمصلحة
توجيه السارح لكلام المصنف بان هذا التصداءح يصح بهذا الاعتبار لانه
ان لم يعتبر تحقق ذلك المعنى فيما عداه وابقى على اطلاقه بمعنى سواء تحقق في
المفرد الذي يوجد في المفضل او في المفضل عليه (يلزم تفضيل الشيء على نفسه)
فانه اذا قيل زيد افضل الناس واريد وجود الفضل في زيد وفي افراد الناس
على السوية فيصدق على زيد لكونه من افراد الناس وداخلهم لان فضيلته
زائدة على فضيلتهم بخلاف ما اذا اعتبر في الناس انه الذى ماعداء زيد فيكون
زيد خارجا عنهم اراد ان يبين وجه الاكثية فقال (وانما كان هذا الاستعمال)
اى استعمال المضاف مع قصد هذا المعنى (اكثر) اى من المعنى الذى سيجي
(لان وضع افعال لتفضيل الشيء على غيره) كما عرفت في تعريفه واذا كان وضعه
لذلك (فالاولى) اى المعنى الموافق للوضع (ذكر المعضول) وهو الغير الذى اريد
بقوله على غيره وكل استعمال يوافق التعريف يكون اولى مما لم يوافق وكل
ما هو اولى فهو الاكثر فهذا المعنى اكثر اراد تفصيل اشتراط هذا الاستعمال
فقال (فبشروط) (في استعماله) اى في استعمال اسم التفضيل المضاف (بهذا
المعنى) اى بمعنى ان يقصده الزيادة على غيره (ان يكون) وهو تأويل المصدر
ثائب فاعل بشرط وفسر السارح الضمير المستتر في يكون بقوله (موصوفه)
الاشارة الى انه راجع الى الموصوف المذكور في ضمن قوله الزيادة لانه في معنى
زيادة موصوفه كما عرفت يعنى ان كون موصوف اسم التفضيل (بعضا) (منهم)
شروط في هذا الاستعمال ولما كان كون السى بعضا من شىء اعم من ان يكون
داخل فيه بحسب المفهوم او بحسب الارادة اراد ان يبينها بان المراد بكون
المفضل الموصوف بعضا من المفضل ان يكون (داخلا فيهم بحسب مفهوم
اللفظ) فان لفظ الناس بحسب المفهوم صادق على زيد الموصوف (وان كان)
اى ولو كان اى الموصوف (خارجا عنهم) اى من لا يصدق عليه لفظ الناس

بحسب الارادة لانه لو كان داخلا ايضا (بحسب الارادة) يلزم تفضيل الشيء على نفسه كما عرفت وقوله (لان المقصود) بيان لعل الاشتراط اى وانما اشترط لهذا الاستعمال بهذا المعنى كونه مضافا منهم لان مقصود المستعمل (من استعماله بهذا المعنى) حيث قال زيد افضل الناس ولم يقل افضل غيره فقوله من استعماله مصدر مضاف الى فاعله وقوله هذا مفعوله وقوله تفضيل موصوفه (بالرفع خبر لان يعنى ان مقصود من استعمال هذا التفضيل بهذه الصورة هو ارادة تفضيل موصوفه (على مشاركيه) اى على مشاركي ذلك الموصوف (في هذا الميهوم العام) وهو مفهوم الناس الشامل لذلك الموصوف واغيره من الناس (مثل زيد افضل الناس) (اى افضل من مشاركيه في هذا النوع) اى في نوع الناس يعنى فضيلة زيد زائدة على الفضائل الموجودة في المشاركين له في كونهم ناسا وهذا مثال لما وجد فيه شرط الاستعمال وقوله (فلان يجوز) تفرع على ما لم يوجد فيه الشرط المذكور وانما قيد السارح عدم الجواز بقوله (بهذا المعنى) للاشارة الى انه يجوز التركيب الا ترى اذا قصد به المعنى الذى وقوله (قولك) للاشارة الى ان قوله (يوسف احسن اخوته) مثال مصنوع لانه استشهد من كلام المتكلم ولان الاشتراط الزبور بناء على عدم جواز هذا التركيب بل الامر بالعكس يعنى ان عدم جواز هذا التركيب لانعدام السرط وقوله (لخروجه) اشارة وتنبية على ما قلنا من توهم العكس يعنى انما لا يجوز هذا القول لانعدام السرط الذى يشترط به الاستعمال بهذا المعنى وهو دحول موصوف اسم التفضيل فيمضي بضاف اليهم وههنا لبس كذلك لان يوسف الذى وصف بالا حسنية خارج عنهم) (اى عن الاخوة) وقوله (باضافتهم) متعلق بقوله لخروجه وبيان لسبب الخروح يعنى ان كون يوسف خارجا عنهم بسبب اضافة الاخوة (اليه) اى الى الصمير الراجع الى يوسف وهو الصمير المجزى اخوته لان حكم الاضافة ان يكون المضاف مائنا للمضاف اليه ولو كان يوسف داخلا في الاخوة لزم اضافة الشيء الى نفسه فيكون المعنى ان يوسف ومن معه هم اخوة يوسف وهذا محال كما لا يخفى ثم شرع في ثابى المعين فقال (واما ان تقصده) اى باسم التفضيل (زيادة مطلقه) وقوله (اى ثابى معنيه) اشارة الى ان قوله والثابى مبتدأ والى انه معطوف على قوله احدهما يعنى على الاحد المضاف الى الصمير المنبى الراجع الى معينان والى ان الالف واللام عوض عن المضاف اليه وانما فسر به هذا ولم يفسره بحذف الموصوف اعنى بقوله اى المعنى الثانى لتحصيل المقابلة بين المعطوف والمعطوف عليه وقوله (زيادة) للاشارة الى ان الاتحاد بين المبتدأ الذى هو عبارة عن المعنى وبين الخبر الذى هو قوله ان يقصد انما يقع بان يحمل عليه لفظ الزيادة لانه هو المعنى والى ان قوله ان يقصد

إنما حمل على المعنى محاذبان يراد به ذوان يقصد كما عرفت ثم فسر قوله ان
 يقصد بتقدير جعله صفة المعنى بقوله (مقصودة) وهو بالرفع صفة الزيادة
 وقوله (مطلقة) بالرفع صفة بعد الصفة الزيادة وقوله (غير مقيدة) بالرفع صفة
 كاشفة المطلقة اوردها ليصحح تماق قوله (بان تكون) يعنى معنى كون الزيادة
 المقصودة مطلقة هو انها غير مقيدة كونها زائدة (على المضاف اليه وحده)
 لا على غيره كما قصد فى المعنى الاول بل المقصود منها ان هذه الصفة زائدة
 فى الموصوف سواء كانت الزيادة على المضاف اليه او على غيره وقال العصام
 ان قوله غير مقيدة بان تكون على المضاف اليه وحده يوهم ان معنى الاطلاق انها
 غير مقيدة بهذا القيد يعنى كونها زائدة على المضف اليد فقط بحيث لا ينافى هذا
 لكونها زائدة على المضاف اليه وليس كذلك بل معناه الاطلاق بمعنى الزيادة
 على جميع من سواه يعنى يوهم قوله وحده كون اقصر اصافيا لاحقيقا وليس
 كذلك بل اقصر ههنا حقيقى صريح به الرضى ثم قال لانه يشه ان يكون بجميع
 ما سواه يعنى ان تصرح الرضى بان المراد منه جمع ما سواه وان كان ظاهره
 ارادة القصر الحقيقى لكن المتبادر منه انه قصر عرفى بان يراد بالجميع
 هو الجمع الذى من شانه ارادة الزيادة عليه اذ لا معنى لان يقول يوسف اخوتى
 اخوته ويقصده ان زيادة حسنه ليست بمقيدة لكونها على اخوته بل بمطلقة
 على غير اخرته من البحر والسبحر وهذا البس بمراد بل المراد منه ان حسنه زائدة
 على غيره من الناس سواء كان اخوته او غيره وهذا خلاصة ما اورده العصام
 ثم نسا من بيان المعنى الثانى سؤال وههه اذ الم يقصده الزيادة على من اضيف
 اليه فا الفائدة فى الاضافة فاراد المصنف ان يبين فائدة اضافته الى ما بعده
 فقال (ويصف) وهو فعل محمول وفسر الشارح نائب فاعله بقوله (اى اسم
 التفضيل) وفسر ما اصف اليه بقوله (الى ما اضيف اليه) وصح هذا التفسير
 لكون الاضافة المذكورة فى ضمن قوله يضاف من الاسماء النسبية المستلزمة
 للطرفين اعنى المضاف والمضاف اليه واهمل المصنف ذكرهما معا وميتهما
 يعنى ان اسم التفضيل اذا استعمل فى المعنى الثانى يضاف الى ما بعده (للتوضيح)
 يعنى فائدة الاضافة هو التوضيح وفسره الشارح بقوله (اى اترضح اسم
 التفضيل) للاشارة الى ان الالف واللام عوض عن المضاف اليه ولى انه مصدر
 مضاف الى مفعوله وان فاعله محذوف اى توضيح الفاصلة لاسم التفضيل
 (و) قوله (تخصيصه) بالجر عطف على قوله للتوضيح وهذا العطف بمحتمل
 ان يكون عطف تفسير حيث قال العصام زاد قوله وتخصيصه لان الاضافة
 اذا كانت الى اشكارة تكون للتخصيص ثم قال بعد بيان وجه الذكر وفيه نظم

اذلاوجه الى ذكره لان الاضافة اذا كانت للتوضيح تشمل التعريف والتخصيص ولا تقابل بين الاضافة للتخصيص والاضافة للتوضيح وانما لتقابل بين الاضافة للتعريف والاضافة للتخصيص انتهى واقول يمكن ان يحمل وجه الذكر على تخصيص التوضيح والله اعلم وقوله (كما يضاف سائر الصفات) للاشارة الى ان تلك الاضافة لتلك الفائدة شعبة مستعملة في سائر الصفات وانس باستعمال غريب (نحو مصارع مصر) فان قوله مصارع بضم الميم اسم فاعل من المصلحة ففائدة اضافته الى مصر انه هي تخصيص المصارع بمصارع مصر كذا قوله (حسن القوم) يعنى ان اضافة الحسن الى القوم ليست باضافة لفظية لانه ليس بمتضاف الى معموله بل اضافة معنوية يعنى انه ليس المراد باضافة المصارع الى مصر وباضافة الحسن الى القوم ان المتضاف ليس بداخله فبمعنى ان يضاف اليه بان يكون من اضافة المسان الى المبين بل المراد بها توضيح المصارع فيجوز دخول المصارع في اهل مصر ودخول الحسن في القوم وقوله (مما لا تفضل فيه) بيان اقوله بسائر الصفات يعنى المراد بسائر الصفات الصفات التى هى غير اسم التفضيل وقوله (فلا يشترط) تفرع على قوله وبضف للتوضيح يعنى انه لما لم يقصد به الزيادة على المتضاف اليه لقصده بالاضافة توضيح اسم التفضيل لا يشترط (كونه) اى كونه الموصوف (بعض المتضاف اليه) وقوله (فيجوز) عطف على قوله فلا يشترط ويجوز ان يكون تفرعا عليه يعنى اذا لم يكن كونه بعضا من المتضاف اليه شرطا فيجوز (بهذا المعنى) اى بالمعنى الثانى (ان يضيفه) اى ان يجعل اسم التفضيل مضافا (الى جماعة) قوله (هو) مبتدأ راجع الى موصوف اسم التفضيل وقوله (داخل فيهم) اى فى الجماعة خبره والجملة صفة الجماعة يعنى انه يجوز ان يضاف اسم التفضيل الى الجماعة الذين كان ذلك الموصوف داخلا فيهم كما يضاف المصارع الى المصارعين الذين هو واحد منهم وكان يضاف الحسن الى القوم الذين هو واحد منهم واعلم ان هذا المعنى لما كان يحكم الجواز مستلزا على ثلاثة انواع لانه اما ان يضاف الى جماعة او يضاف الى غير جماعة فالاولى اما داخل فيهم او غير داخل فيهم ولما اختصر المصنف فى التمثيل بما هو مضاف الى جماعة غير داخل فيهم اراد السراح ان يستوفى الانواع فذكر النوع الذى هو ان يضيفه الى جماعة هو داخل فيهم بقوله (نحو قولك نبينا صلى الله عليه وسلم افضل قریش) فان لفظ افضل يضاف الى جماعة قریش والموصوف بالافضلية وهو نبينا عليه السلام داخل فيهم ولكن المراد بالزيادة ليس زيادة مقيمة بكونها على قریش فقط بل المراد بها زيادة مطلقة شاملة لجميع الناس ولذا قال (اى افضل الناس من بين قریش) ثم مهد لما ذكره المصنف بالتمثيل فقال (وان يضيفه) يعنى

يجوز ايضا بهذا المعنى أن يضيف اسم التفضيل (الى جماعة من جنسه) اى من جنس الموصوف وقوله (وليس داخلا فيهم) صفة للجماعة ايضا يعنى الى الجماعة التى ليس الموصوف داخلا فيهم وان كان من جنسهم ثم صرح بمثال المص فقال (كقولك يوسف احسن اخوته فان يوسف (لا يدخل) اى لا يجوز ان يدخل (فى جملة) اخوة يوسف لان المضاف اليه غير المضاف) لما بين من ان اضافة الاخوة الى ضمير راجع تمنع جواز دخوله فيهم ثم ان هذا المثل بالنسبة الى كلام المص فاعل لقوله فيجوز وبالنسبة الى كلام السارح يدل من قوله كقولك ثم شرع السارح فى بيان النوع الآخر الجائر الذى امله المص ايضا فقال (وان تضيفه) اى فيجوز بهذا المعنى ايضا ان تضيف اسم التفضيل (الى غير جماعة) اى الى غير الجماعة التى اريد تفضيله عليهم (نحو فلان اعلم ببغداد) فان اعلم ليس بمضاف الى الجماعة التى اريد تفضيله عليهم كما فسر بقوله (اى اعلم بمساواه) يعنى المراد به انه اعلم بمساواه (وهو) اى لكن المراد بالاضافة ان ذلك الفلان (مختص) اى يمتاز من سائر الاعلمين (ببغداد) اى بكونه مضافا اليها (لانها) اى لان بادة بغداد اما (منسأة) بال ولد وبها (ارمسكنه) يعنى هذه الاضافة افادت تخصيصا مالا نهى افادت تخصيص الاعلية باعلما ثم شرع فى بيان الفرق الآخر بين النوعين فقال (ويجوز فى) النوع (الاول) ثم فسره السارح بقوله (من نوعى اسم التفضيل المضاف) فان الاول فى كلام المص يحتمل ان يراد به القسم الاول من الاقسام الثلاثة المستعمل بها وان يراد به النوع الاول ولذا قدر السارح موصوف الاول بالنوع اجمالا واراد تفصيله بالتبيين بان المراد بالنوع الاول هو اول النوعين من اسم التفضيل المضاف ثم عينه بقوله (وهو الذى) اى النوع الذى هو الاول من النوعين هو النوع الذى (يقصده) الزيادة على من اضيف اليه) يجوز فيه الاستعمالان احدهم (الافراد) والآخر المطابقة (اى افراد اسم التفضيل) يعنى المعنى المراد بالافراد ان يجعل اسم التفضيل مفردا (وان كان) اى ولو كان (موصوفه) اى موصوف اسم التفضيل (مثنى او جموعا) وقوله (كذا التذكير) يعنى يجوز ايضا تذكير اسم التفضيل (وان كان) اى ولو كان (موصوفه) اى موصوف اسم التفضيل (مؤنثا) وامثلة الافراد (نحو زيد او الزيدان او الزيدون) وامثلة التأنيث (او هند او الهندان او الهندات) وقوله (افضل الناس) متعاقب بالكل يعنى يحتمل قوله افضل حال كونه مفردا مذكرا على كل واحد من المذكورات فيقال زيد افضل الناس والزيدان افضل الناس وكذا يقال هند افضل الناس والهندان افضل الناس ثم شرع فى عملة

هذا الحكم بقوله (وهذا) أي جوار اسم الفضل وتذير، وعدم تطبيقه
 بالموصوف ثابت (لأنه) أي لعل أن اسم التفضيل الذي يستعمل مضاعفاً (يسابه
 الفعل من) أي يسابه اسم التفضيل الذي يستعمل بمن (الذي) صفة لأفعل من
 يعني الفعل الذي (ليس فيه) أي في يستعمل بمن (الأفراء والتذكير)
 كما ينبغي حكمه وقوله (في كون المفضل عليه مذكوراً معاً) بيان لوجه الشبه
 يعني أن ما هو مستعمل بالاضافة مسابه لما هو مستعمل بمن في كون المفضل عليه
 مذكوراً مع كل واحد منهما لأن في قولنا زيد أفضل الناس وزيد أفضل من عمرو
 بذكر المفضل عليه بخلاف ما يستعمل باللام أعني قولنا زيد الأفضل فالفضل
 عليه ليس بمذكور فيه صراحة وقوله (والمطابقة) بالرفع معطوف على قوله
 الأفراد أي يجوز فيه المطابقة أيضاً ولما كان لفظ المطابقة مصدراً يفتضي
 فاعلاً أعني المطابق بكسر الميم ومفعولاً أعني المطابق بفتحها وما به المطابقة
 أعني صورتها أشار السارح بقوله (أي مطابقة اسم التفضيل) إلى فاعله
 وبقوله (أفراداً وتثنية وجعاً وتذكيراً وأينما) إلى صورته وراذكر المصنف
 بقوله (لأنه) أي مطابقة وإنما أورده باللام مع أن طابن متعد بنفسه لأن
 من الاستعمال المقرر الفعل أن كان متعداً بنفسه ثم أبدل إلى صورة المصدر
 بدخل في مفعوله اللام للتقوية فكذلك هذا يعني أن يطابق اسم التفضيل
 من هو (أي اسم التفضيل) (صفته) والضمير المجرور في قوله راجع إلى الموصول
 وهو من يعني الموصوف (نحو زيدان أفضل الناس وزيدون) أي ونحو الزيدون
 (أفضلوهم) أي أفضلوا الناس وهذا المثلان للمطابقة في التثنية والجمع وقوله
 (وهذا فضلي النساء) أي هذا فضلي النساء والهندات فضلاتهن) أي فضليات
 النساء وهذه الأمثلة الثلاثة للمطابقة في التأنيث وإنما حاز المطابقة لموصوف في صورة
 الاضافة (لمسا بهن) أي لحصول مسابهة المستعمل بالاضافة (ما) أي اسم التفضيل
 الذي (في الالف واللام) من جهة أخرى (في كونه) في كون ما هو المستعمل
 بالاضافة (معرفة) باضافته إلى المعرفة يعني أن المستعمل بالاضافة مسابه
 لما يستعمل بمن ووجه آخر مسابه لما يستعمل باللام فيجوز الاعتبار في كل من
 الشبهين في حيث كونه مسابه للاول يأخذ حكمه الذي هو الأفراد ومن حيث
 كونه مسابه للثاني يأخذ حكمه الذي هو المطابقة ثم شرع في بيان حكم النوع الثاني
 بقوله (وأما) (النوع) (الثاني) حال كونه (من نوعي اسم التفضيل المضف) (وهو)
 أي النوع الثاني من النوعين (الذي يقصده زيادة مطابقة) وقوله (و) (القسم)
 (المعرف باللام) عطف على المبدأ وإنما قدر الموصوف في الاول بالرفع وفي الثاني
 بالخفض ليحصل الفرق بينهما لأن الاول من أقسام المستعمل بالمضف والثاني من
 أقسام المستعمل بالتفضيل لكن المراده ههنا هو المعرف الذي يكون من الثاني

وأشار السارح اليه بقوله (منه) أي من النوع الثاني يعني أن حكم اسم الفضيل
 الذي يقصده زيادة مطلقة وحكم للمعرف الذي يقصده زيادة مطلقة واحد
 وهو قوله (ولا بد) أي لا بد (فيهما) أي في النوع الثاني وفي المعارف منه (من المطابقة)
 وأما أورد السارح قوله فيهما أي أن العائد المحذوف من الجملة خبرية إلى المبتدأ (أي
 مطابقة اسم التفضيل لموصوفه أفراد وثنية وجماعية) وباعت التفسير
 ما هو سابقا وقوله (للزوم مطابقة) بيان لعللة وجوب مطابقة (صفة لموصوفها)
 وإشاع عدمها يعني أنما وجب تطبيق التفضيل لموصوفه في هذين الاستعمالين
 لكن تطبيق الصفة لموصوفها في الأفراد وانتنبه والجمع والتذكير والتأنيث
 أصلا لا يعدل عنه (مع عدم قيام المنع وهو) أي المع الذي يصح العدول عن الأصل
 عند قيامه (امتزاجه) أي لروم كون اسم الفضيل مجردا (عن التفضيلية لفظا) كافي
 المستعمل بمن في نحو زيد أفضل من عمرو (أو معنى) كافي المستعمل بالاضافة التي هي
 بمعنى حرف الجر في نحو زيد أفضل الناس لأنه بمعنى أنه أفضل من الناس بخلاف النوع
 الذي يقصده الزيادة المطلقة والذي هو المعارف باللام لأنه لم يوجد هذا المع
 فيهما (لعدم ذكر المفضل عليه بعدهما) أي بعد النوع الثاني والقسم المعارف
 باللام منه وأذا لم يذكر المفضل عليه فلا يتصور وجود من فيهما لأنه لو كان
 موجودا اقتضى محرورا أو مالا محرورا لا جازله وأما عدم كون المفضل عليه مذكورا
 في المعارف باللام فظاهر وأما في النوع الثاني فإنه لو لم يقصده زيادة على من اضيف
 اليه لم يكن لمصنف اليه مفصلا عليه بل هو شيء آخر كما مر (و) سم التفضيل (أي)
 استعمل (بمن مفرد مذكر لا غير) (أي لا غير المفرد المذكر لكرامتهم لحوق أدا ثنية
 والجمع والتأنيث المختصة بالآخر) هو في حكم الوسط باعتبار امتزاجه بمن التفضيلية
 لكونها الفارقة بينه وبين باب آخر فكانها من تمام الكلمة (ولما فرغ المصنف
 من بيان مسائل اسم التفضيل ومبادئه وأقسامه شرع في بيان شروط عمله فقال
 (ولا يعمل) أي لا يعمل (اسم التفضيل) وقوله (في) (اسم) (مظهر) متعلق
 بلا يعمل وظرف لقوله وهذا بيان لمعوله الذي فرض عمله ثم نفى وزاد السارح
 قوله (الرفع بالفاعلية) وهو بالنصب مفعول لا يعمل للإشارة إلى أن المراد بالثني
 عمل الرفع حال كونه بالفاعلية وإنما فسر به (بقريئة الاستثناء) يعني أن الاستثناء
 بقوله إذا كان قريئة دالة على أن المراد بالثني ههنا في رفعه بالفاعلية
 وقال العصام وجه كون الاستثناء قريئة أن العمل في المستثنى بالرفع على الفاعلية
 يعني أن وجهه كون المستثنى مثبتا للعمل على طريق كونه رافعا لمعوله بالفاعلية
 يعني أنه مفيد به فيقتضي هذا أن يكون الثني المفهوم من المستثنى منه أيضا مفيدا
 به ثم قال وفيه بحث لأنه لا يصح الاستثناء مع بقاء أصل العمل على عمومته نعم

لا يعمل اصلا في مظهر بقاعليته والعمل في هذا المظهر لا يتصور الا بالفاعلية
 انتهى ولا يخفى ان في عبارة السارح مخالفة لسائر الشراح فانهم قالوا ان المعنى انه
 لا يعمل في مظهر الا اذا كان الخ والكلام في مقام النفي والاثبات في عمله في المظهر
 لا في رفعه بالفاعلية مع ما يوهم جواز رفعه بغير الفاعلية والله اعلم ثم اراد بيان
 وجه تخصيص اني بالمظهر فقال (وانما خص) والظاهر انه على صيغة المعلوم
 يعني وانما خص المصنف (المظهر) بالذكر ولم يقل ولا يعمل في الفاعل (لانه)
 اي لان اسم التفضيل (يعمل في المضمر بلا شرط) وانما كان عمله بلا شرط (لان
 العمل في المضمر ضعيف) وقوله (لا يظهر) صفة لقوله ضعيف قائم مقام عمله
 الحكم بصعفه يعني انه ضعيف لانه لا يظهر (اثره) اي اثر العامل (في اللفظ)
 لكون المضمر منيا فاعرا به محلي واذا كان عمله في المضمر ضعيفا (فلا يحتاج) وهو
 بصيغة المجهول (الى قوة العامل) اي الى تقوية عمله بضم الشروط واعتراض
 عليه العصام يار ذكر المضمر بالاطلاق غير مرضي وليس كذلك لان السارح
 الرضى قيده بالمسترف فلا يجوز هند زيد افضل هي منه وما ذكره من التعليل انما يتم
 في المستتر كيف والمراد بعدم ظهور اثر العمل في المضمر انه لا يظهر في لفظه
 اثر العمل والالجاز عمله في سائر المبنيات انتهى يعني ان قوله في المضمر يوهم ان
 ضعف عمله في المضمر لكونه مضمرا لا لكونه مبنيًا فحصل من الحصر في العلة عدم
 ضعف عمله في سائر المبنيات وقوله فلا يجوز هند زيد افضل هي منه يقتضي
 ان يكون المراد بالمظهر هو معناه اللغوي يعني الذي ظهر في اللفظ سواء كان
 اسم ظاهرا او ضميرا لان لفظه في هذا المال اسم ظاهر بالمعنى الاول ثم شرع
 في بيان وجه تخصيص النفي بالفاعل فقال (وانما خص) اي المصنف (بالفاعل)
 يعني اراد الكلام بين عمله في الفاعل وعدم عمله فيه ولم يتعرض لغير الفاعل
 من المفعولات (لانه) اي لان اسم التفضيل (لا ينصب المفعول به سواء كان)
 اي المفعول به (مظهرا او مضمرا) ثم ترقى في اهتمام عدم عمله فيه بقوله (بل ان
 وجد بعده) اي بعد اسم التفضيل وقوله (ما يوهم ذلك) نائب فاعل وجد
 يعني ان وجد بعده لفظ يوهم كونه مفعولا به لاسم التفضيل (فافعل دال) اي
 فعين وحد ان ذلك اللفظ كذلك لا يكون لفظ افعل عاملا في ذلك اللفظ الذي
 يوهم كونه مفعولا به بل يكون افعل قرينة دالة (على الفصل) المحذوف
 (النصب) اي لذلك المفعول بالمفعولية (كقوله تعالى هو اعلم من يضل عن
 سبيله) فان من يضل يوهم كونه مفعولا به لا علم لكنه ليس كذلك لان المعنى
 اي اعلم من كل احد واقط اعلم يدل على الفعل المحذوف وهو (يعلم من يضل)
 ثم شرع في بيان حال عمله في سائر المتعلقات فقال (واما الظرف والحال والتمييز
 فيعمل) اي اسم التفضيل (فيها) اي في هذه المتعلقات (ايضا) اي كما انه يعمل

في المضمر (بلا شرط) و اعلم يشترط العمل بسى في هذه المذكورات (لان
الظرف ^{الظرف} ^(فلا بد) اي هذين الاثنين من الثلاثة (بكليهما) اي في كليهما (راخذ
من الفعل ^(فلا بد) يحتاج الى تقوية مشبهة عاملهما بالفعل باشرط شيء مثل لهما
(نحو زيد احسن منك اليوم راكبا) فان احسن عمل بلا شرط في الطرف
الذي هو اليوم وفي الحال التي هي راكبا (والتمييز) وهو بان نصب عطية على قوله
لا الطرف اي وانما يعمل في التمييز لا بشرط لان التمييز (بنصب ما مائة) ي
ينصبه العال الذي يخلو (عن معنى الفعل المتناهي) اي كما نصب الفعل (راكبا)
ومثال الذي ينصب اليه حال كونه خابرا عن معنى الفعل (بشرط زنة) بان
عامل التمييز في هذا المثل هو اقل رطل لكونه اسما بهما تاما هر حال عن معنى
الفعل وعن رائحة ثم سمع في ان عمله عدم عمله في الفاعل فقال (وانما
لم يعمل) اي اسم التفضيل مع بقاء معنى الزيادة فيه (الرفع بافاعلية) ويحتمل
ان يكون قيد الرفع بالغا على قيد وقوعه لا احرازيا كما فاعل عن العاصم انه
لم يتصور رفعه بغير الفاعلية حتى يكون فائدة القيد احترازا منه (لان هذا
العمل) اي عمل اسم التفضيل في الفاعل المذكور (بالاصالة) اي حال كون
ذلك العمل بالاصالة لا بالاشتباه (انما هو) اي ذلك العمل الذي بالاصالة
(عمل الفاعل) اي عمل العمل لا بالاصالة الذي في غيره فله انما بهر لان وانما
كسرت مع انها في مقام الخبر لان كون مادة الالف والتون اذا وقعت بهر الهمزة
وجهان احدهما رفعها خبرا عن اسم العين وهو زيد انه فاعل وقوعها
عن اسم المعنى فكسرت في الالف وفتح في الالف في رفعها المعنى ودمت مبرا من
اسم العين وهو قوله هذا العمل (وهو) اي والحال ان اسم التفضيل (لم يعمل
عمل الفعل) اي العمل الذي بالاصالة ولم يعمل عمل الفعل (لانه) اي الشأن
(ليس له) اي لاسم التفضيل (فعل بمعناه) اي فعل وليس معنى اسم التفضيل
(في الزيادة) بان يوجد فعل يكون دالا على اصل المصدر مع عدم الزيادة عليه
وقوله (لم يعمل) متعلق باسم بانفي يعني اسم له فعل كذلك حتى يعمل اي اسم
التفضيل بمشابهة ذلك الفعل الدال على الزيادة (عمله) اي كعمل ذلك العمل
بخلاف اسم الفاعل وغيره من الصفات عامة بعمل عمل فعله اساسا بهته بافعا
لانه لم يوجد فيه معنى الزيادة المنفعة عن المتشابهة ولما لم يعمل لم يكن كونه عاملا
بمساوته للفعل بطل كذلك مشابته لاسم الافعال فاراد السارح ان يذكر
مثاله الثاني ايضا بقوله (ولانه) اي وانما لم يعمل مساوته باسم العمل لان اسم
التفضيل (لما كان) فكل يحتمل ان يكون بافصدة ونا ذهان كانت الاولى فاسمها
ضيم مستر راجع الى اسم التفضيل وقوله (هي هو الاصل في) متعلق به وقوله
(وهو استعماله عن) جملة معترضة فحيث يكون قوله (لا نأى) وما بعده - برأته

يعنى ١ كان اسم التفضيل في استعماله الذى هو الاصل في اسم التفضيل لا يثنى
(ولا يجمع ولا يؤنث) ون كان الاحتمال ان يثنى بقوله لا يثنى وما عده حالات منه
اى لما وجد اسم التفضيل في استعماله الذى هو الاصل فيه غير مثنى وغير
مجموع وغير مؤنث (بعد منابته) يعنى لما كان كذلك كانت مسابته
بعبدة (عن اسم الفاعل) واذا كانت بعبدة (ولا يعمل) اى اسم التفضيل
(بمنابته) اى بسبب منه بهته لاسم فاعل (ايضا) اى كالم يعمل بمنابته
للفعل وقوله (الا اذا كان اسم التفضيل) استثناء مفرغ يعنى لا يعمل في الفاعل
الذى هو في وقت من الاوقات الا وقت كونه (صفة) وفسر الشارح الصفة بقوله
(اى سماسيا) اى وصفا لا يكون فاعله ما جرى عليه بل يكون ذكر ما جرى
عليه كسماسيا الذى هو فاعله فيكون الوصف سميما مذهبيا الى سبه
الذى هو المتعلق وقوله (وهو في اللفظ) تمهيد لقوله (لسمى) واشارة الى ان
تعلق الصفة لسمى تعلق لفظي والى انه مقال لما صرح المصنف بقوله الا يثنى
وهو قوله وهو في المعنى يعنى ان اسم التفضيل اذا كان صفة لسمى في اللفظ ثم
فسر كونه صفة لسمى بقوله (وهو سميما) اى معنى كونه صفة له كونه معتبرا على
ذلك لسمى في اللفظ ثم فسر طرق الاعتماد وسببه بقوله (بان يقع نعمته) يعنى
ان اعتماد اسم التفضيل على ذلك لسمى اما ان يكون نعمته اى كذلك لسمى
(او) يكون (خبر اعنه) اى عن ذلك لسمى (او) يكن (حالا) من ذلك لسمى
ولما بين تعلقه اللفظ شرع في بيان تعلقه المعنى بقوله (وهو) الواو فيه حالية
يعنى اذا كان اسم التفضيل صفة لسمى في اللفظ والحال انه (في المعنى) (صفة)
(المسبب) رابع ان العصبان حكى عن الرضى ان الاشهر في اصطلاحهم تسمية
المتعلق سببا لاسمنا وقال الهندي اتى بغير السهور للتبديع على صحته وتحققه
ونحن نقول المسبب ما جعل سببا ولهذا يقال للواجب مسبب الاسباب اى حائل
الاسباب اسبابا فالاسباب حيث ذكرنا سببا وانما عدل عن اسبب الى المسبب
للمتبع على انه لا يلزم ان يكون في المعنى للسبب الواقع بل يكفي ان يكون له جعله
المتكلم سببا كجاءه اوسمى انتهى مقال العصام ملخصا وفارضهم
المشهور في اصطلاحهم ان يطلق على المتعلق اسم المسبب دون السبب
ولا منافسة فيه واعبه سماه مسببا لا الكحل في هذا المنزل مثلا مسبب عين الرجل
وعين زيد لان عينها سبب الكحل وهو مسبب لهما انتهى وحاصل الوجوه
الذى ذكرها في نكتة العدول عن التعبير بالمتعلق او بالسبب ان اطلاق
المسبب على المتعلق اراد على السبب اطلاق محازى وفائدته الاشارة الى كون المسبب
جعليا بمعنى انه محمول السبب وانما قدر السارح قوله صفة للاشارة الى الحصر

المحذوف وإلى ان قوله لمسبب صفة للصفة اى هو فى المعنى صفة كاشفة لمسبب
وقوله (مشترك) بالجر صفة تفسيرية للمسبب الاشارة الى ان شرط ذلك المسبب
ان يكون مشتركا (بين ذلك الشئ) وهو ما يكون اسم التفضيل صفة له فى اللفظ
وجاريا عليه (وبين غيره) اى بسين غير ذلك الشئ وسياقى فوائد القبول وقوله
(مفضل) يفتح الضاد الشدة وبالجر صفة لمسبب ونائب فاعله مستتر تحت
وهو راجع الى ما فسرته الشارح بقوله (ذلك المسبب) وقوله (باعتبار الاول) ظرف
مستقر على انه حال من المستتر فى مفضل كذا فى المعرب واما تفسير الشارح بقوله
(اى باعتبار تقييده) ههنا وفى قوله باعتبار غيره فيقتضى ان يكون المراد تعاقبا
البين بقوله مفضل واسترض عليه الرضى بانه كيف تعاقب باعتبار الاول وقوله
باعتبار الثانى بالمفضل وقد انفق اللفظ على انه لا يتعدى الفعل بحرفين ثم ثلثين
الى اسمين من نوع فلا يقال جلست فى الدار فى الصحراء وقال جلست فى الدار
فى اليوم نعم لو صح جعل الثانى بدلا من الاول صح كايه ل فى المد فى الدار فيبدل
البعض من الكل واجاب بار قوله باعتبار الاول حال من مرفوع مفضل وقوله
باعتبار الثانى حال من قوله على نفسه كذا نقل العصام عنه ومن ثم اذنت رزني زاده
الحالاية قال التفسير فى ذلك المسبب اعتبارين احدهما اعتباره مفضلا
والآخر اعتباره مفعلا عليه فاما الاعتبار الاول فهو اعتبار تقييد ذلك المسبب
(بذلك الشئ الذى اعتبر اولاً) وهو جريان صفة عليه فى اللفظ فقوله اعتبر
اولا اشارة الى ان الاولية ههنا اعتبارية لا ذاتية فانه ان اعتبر جانب اللفظ يكون
الاول اولاً وان اعتبر جانب المعنى يكون الثانى اولاً والمراد بالشئ الذى قيد به
المسبب هو ما ذكر بقوله شئ فكون اعتبار الاول اولاً كان مبنياً على اعتبار كون الشئ
اولاً وقوله (على نفسه) متعلق بقوله مفضل وقوله (اى على نفس ذلك المسبب)
تفسير للضمير المجزور اى ذلك المسبب كما كان مفضلاً باعتبار جريانه على الشئ يكون
هو ايضا مفضلاً على نفسه حال كونه (باعتبار غيره) (اى باعتبار تقييده) اى
تقييد ذلك المسبب (بغيره) اى بغير ذلك الاول وهو التقييد باشئ (فيكون)
اى المسبب (باعتبار الاول مفضلاً وباعتبار الثانى مفضلاً عليه) وقوله (منقياً)
(خبر بعد خبر لكان) يعنى اذا كان صفة كذلك منقياً (او) انه منصوب على انه
(حال من اسمه) اى اسم كان وهو ضمير راجع الى اسم التفضيل (او) منصوب
على انه صفة (لمصدر محذوف اى تفضيلاً منقياً) فيكون مفعولاً مطلقاً مجازياً
لقوله مفضل وقال رزني زاده فى معرب الكافية ان كونه مفعولاً مطلقاً انصب
لقوله الاتى وهو قوله لانه بمعنى حسن ان المقصود باشتراط كونه منقياً هو
تحصيل كونه بمعنى حسن ولا يحصل هذا الاثنى التفضيل اما بلا واسطة

او بالواسطة وعدم الواسطة انما يكون الاعراب الاخير وفي الاولين بواسطة
 اسم التفضيل والله اعلم (مثل ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه
 في عين زيد) (فرجلا) اي لفظ رجلا (هو الشئ الذي ثبت له اسم التفضيل)
 وهو احسن (في اللفظ) لكونه بالنصب صفة لرجلا وقوله في عينه متعلق
 باحسن والضمير المحرور راجع الى رجلا ويجوز ان يكون حالا من الكحل (والكحل)
 بالرفع على انه فاعل لاحسن وهو (مسبب مشترك بين عين الرجل وبين عين
 زيد) اي وبين غيره الذي هو عين زيد وقوله (مفضل) بالرفع خبر لقوله
 والكحل اي ذلك الكحل كما كان سببا ايضا كان مفضلا (باعتبار عين الرجل مفضل
 عليه) اي هو ايضا مفضل على نفسه (باعتبار عين زيد) ولا يخفى على المتفطن
 ما فيه من التسامح في قوله باعتبار عين الرجل وباعتبار عين زيد لانه في الحقيقة
 ليس الموصوف بالمفضل وبالمفضل عليه هو عين الرجل وعين زيد بل الموصوف
 بهما هو الكحل الذي في عينيهما وامل العدول عن الحقيقة للاشارة الى ان علة لغير
 الاعتبار هي تغاير العينين والله واعلم ثم شرع الشارح في بيان وجه الاشتراط بقوله
 (وانما اشترط ان يكون) اي اسم التفضيل وقوله (في اللفظ) متعلق بقوله (ثابتا)
 اي انما جعل كون اسم التفضيل ثابتا في اللفظ (شئ) وجاريا عليه (و) ايضا
 كونه ثابتا (في المعنى لمسببه) شرط في عمله في الفاعل الظاهر (ليحصل له)
 اي لاسم التفضيل (صاحب) اي موصوف (يعتمد) ذلك اسم التفضيل
 (عليه) اي على ذلك صاحب بان يكون خبرا او صفة او حالا كامر
 (ويحصل له) اي وايضا ليحصل لاسم التفضيل (مظهر متعلق بذلك
 صاحب) حتى تكون اصفة له وصف سببا لانه بالاعتماد تحصل المباشرة
 ويكون وصف سببا يحصل كون فاعله مظهرا لانه لو لم يكن سببا كان فاعله
 مضمرا او مستترا اليه اشار بقوله (حتى يتيسر عمله) اي انه قصد تحصيل
 هذين الامرين ليقع بذلك يتيسر عن اسم التفضيل (فيه) اي في المعهر وقوله
 (كصفة المشبهة) اشارة الى دفع ما يتوهم من ان اشتراط الاعتماد كاف في عمله
 كما كان كافيا في اسم الفاعل حيث لم يشترط فيه كون المتعلق متعلق الموصوف
 و اشار الى دفعه بان اسم التفضيل كصفة المشبهة في عدم الكفاية المذكورة
 (لانحطاط رتبة هاتين) اي رتبة اسم التفضيل والصفة المشبهة (عن رتبة اسم الفاعل
 فانه) اي لان اسم الفاعل (يعمل في المظهر) اي في الظاهر الذي يقع بعده
 سواء كان (اي ذلك الظاهر) من متعلقات الموصوف (مخو) زيد ضرب
 غلامه (اولم يكن) اي اولم يكن ذلك الظاهر من متعلقات الموصوف (مثل زيد
 ضارب عمرا) فان عمرا وقع مفعولا ظاهرا له، نصه الضارب مع انه لم يكن من

متعلقات زيد ولهذا الفرق الحاصل بينهما وبين اسم الفاعل اشترط فيهما كون الطاهر من متعلقات الموصوف ولم يشرط ذلك في اسم الفاعل واقتضى ان يقول ان الكلام في عمله في انه اعل انطاهر وما قاله السارح في عمله في المفعول الطاهر وقد وقع الالتباس في عمل اسم التفضيل والصفة المسمية في المفعول فان قيل ان مراده من متعلق الموصوف ما كان فاعلا من غيره ما كان فاعلا لناحل كلام مثل الله رح على هذا المعنى الذي لا ينفك عنه الله اعلم ثم شرع السارح في بيان فائدة تقييد اسم الاستراك فقال (واما سيطر اي في العمل ان يكون ذلك المسمى مستركا مفضلا من وجه ومفضلا عما من جهه واداءه ما بالذات) يعني ان المعتدل والمفضل عليه وان كانا يتحدان بالذات لكن اشترط في كونه عاملا اعتبار انهما يتغيران بالتوصف وهو كونه مفضلا ومفضلا عليه فان اعتبره مفضلا غير اعتباره مفضلا عليه ففائدة ذلك الاستراك (ليخرج عنه) اي عن اسم التفضيل الذي ذكرناه (مثل قولك مارأيت رجلا احسن لكل عينه من كل عين زيد) فانه غير جائز صرح بذلك في الحواشي الهندية ثم ذكر السارح وجه خروجه بقوله (فانهما مختلفان) اي انما اخرج مثل هذا القول لان الكحل في هذا التركيب لم يذكر مكررا كما يختلفان (بالذات بخلاف الكحل المحرطه لهما) اي سواء كان في عين رجل او في عين زيد يعني ان الكحل الواحد المحفوظ في السئلة السابقة مستعمل لا يعتبر مفضلا ومفضلا عليه لانه المحرط (المبداءة واداءه) اي يكونه في عين الرجل (وتارة ذلك) اي كونه في عين زيد (فاما) اي ناز الكحل المحفوظ المنيد بالاعتبارين (واحد بالذات ومختلف بالاعتبار) بخلاف المذكورين في هذا المثال فانه مختلف بالذات فقوله فانهما الخ دليل الخروج وقوله (وثلايقي) دليل لقصد الاخراج يعني انه قصد اخراج هذا المثال منه حيث فيد بانحداهما بالذات لثلايقي اي لتحصيل انعدام بقاء اسم التفضيل (على ما) اي على الاستعمال الذي (هو الاصل في اسم التفضيل وهو) اي وذلك الاسل (العار بجسب الذات بين المفضل والمفضل عليه) وقوله (سهلا) دليل لقوله لثلايقي يعني انه اعتبر اخراجه عما هو اصل في استعمله ليكون (اخراجه) اي اخراج اسم التفضيل (عن المعنى انفضلي بالنفي) سهلا (كما ستخرج فادته) اي فائدة الاخراج وانما كان اخراجه بهما التقدير سهلا لعدم قوة المعنى التفضيلي لكونه دائما من وجه دون وجه لعدم تحققه باعتبارات اتحاد الذات وان كان متحققا باعتبار الاختلاف بالاعتبار ثم شرع في بيان وجه اشتراط العمل المذكور بكونه منفيسا قبل او انما شترط ان يكون اسم التفضيل منفيسا (اي له اسم التفضيل) (عند كونه منفيا يكون معنى العمل ويعمل به) ثم اخرج حيل هذا الدليل ثم هيدا

لكلام المصنف فقال (وأنما قلنا انه عند كونه منفيا يكون معنى الفعل) ليوجد ربط
كلامه وهو قوله (لانه) بقوله منفيا يعني أنما قال المصنف منفيا لانه (اي) لان
(احسن في هذا المثال) اي في المثل الذي اوردته المصنف وهو قوله مارأيت رجلا
الح (بمعنى حسن) ثم اشار الى تعميم هذا الحكم بقوله (وكذا) اي كما ان لفظا احسن
الذي من مادة الحسن اذا سلط عليه النفي يكون معنى حسن كذلك (كل افعال)
اي كل ما هو على وزن افعال (في المواد الاخر) اي سواء كان مستقما من الحسن
او من غيره من المواد نحو اكرم واعلم اذا سلط عليه النفي يكون (بمعنى فعل)
مثلا اذا قلنا مارأيت رجلا اكرم من زيدا واعلم من زيد يكون بمعنى كرم وعلم لنفي
الزيادة فيسه وفي بعض الحواشي انه يظهر من ذلك ان كونه بمعنى الفعل يثبت
بقيد كونه منفيا لا بجميع السروط كما هو مقتضى ظاهر عبارة المبن وان الشرط
الاول ليتحقق الاعتماد او السروط الاول ليتحقق الثاني ليحصل له مظهر يتعلق
بذلك الصاحب حتى يعمل في المظهر ولقد احسن السارح في بيان القيد
والسروط انتهى ولما كان توجه النفي على اسم التفضيل تحتلا معينين اراد
السارح ان يشير الى ذلك الاحتمال فقال (وهذه العبارة) اي عبارة قوله مارأيت
رجلا احسن في عينه الح (تحتل معينين احدهما) اي احد المعنيين المحتملين
(ان يكون احسن) اي لفظا احسن وقوله (مثلا) للاشارة الى ان احدهذين
الاحتمالين غير محصور في لفظا احسن بل هو شامل لكل ما هو على وزن افعال
واقعا في حيز النفي فقوله احسن اسم ان يكون وقوله (بعد النفي) حال منه وقوله
(بمعنى حسن) ظرف مستقر خبره يعني ان كل ما هو على وزن احسن اذا وقع
بعد النفي يكون بمعنى حسن اي فعلى ذلك الوزن وأنما يكون كذلك (لانه)
اذا استولى النفي على اسم التفضيل بوجه (النفي) (الى قيده) اي الى قيد اسم
التفضيل (الذي) اي القيد الذي (هو الزيادة فيفيد) اي يفيد هذا التركيب
مع استيلاء النفي على زيادته معنى وهو (انه ليس حسن لكل عين رجل زائدا
على لكل عين زيد) واذا توجه النفي الى القيد الذي هو الزيادة الزائدة على اصل
الفعل فقط لا على مجموع القيد والمقيد (فيقي) فحيث بقي (اصل حسن
لكل عين رجل) حال كون ذلك الحسن الباقي (مقيسا الى زيد) اي الى حسن
الكحل في عين زيد وقياس الحسن اليه في زيد بحسب ما يفيد هذا التركيب يجوز
بوجهين (ما بان يساوه) اي يساوي حسن لكل عين الرجل المقنس حسن
لكل عين زيد بحيث لم يكن في احدهما زيادة على الآخر (او بان يكون) اي
او بان يكون حسن لكل عين الرجل (دونه) اي منقطعا عن حسن عين زيد
(والمساواة) اي الاحتمال الاول الذي هو كون كل من الكحلين مساويا للآخر وان كان

جائزاً بحسب ما يفيد التركيب لكنه غير ملائم في هذه المسئلة لانه (بأياه) أي يرد
 ارادته (مقام المدح) لان المقصود ههنا مدح الكحل الذي في عين زيد (فرجع
 المعنى) يعني فاذا لم يكن ارادة المساواة مناساً وملائماً لقريئة المقام رجع معنى
 هذا التركيب (الى انه حسن في عين كل واحد) سوى زيد (الكحل) يعني بقي
 بعد النفي اصل حسن الكحل الذي في عين من سوى زيد لكن الحسن الباسفي
 (دون حسنه) أي منقطع عن الحسن الذي (في عين زيد) واذا كان المعنى كذلك
 فينقلب المعنى (فيكون) لفظ (احسن) حال كونه (مع النفي) أي باعتبار اسماه
 الى من سوى زيد (معنى حذر) أي بالمعنى الذي هو اصل الفعل فاذا لم يقصد
 المساواة يكون باعتبار اساه دد الى كسر عين زيد بمعنى احسن أي مع الزيادة (وبانيهما)
 أي باني المعنيين اللذين تحتلها هذه العبارة (هو اريبع احسن قبل تسليط
 النفي عليه مجردا عن الزيادة) يعني ليس المراد من قوله رأيت رجلاً احسن انه احسن
 من غيره وان حسنه زائد على غيره وهذا المعنى الذي جرد فيه من الزيادة مع قطع
 النظر عن النفي جائز (عرفاً) وان لم يجز لغة وانما جاز ذلك في العرف (لان نفي الزيادة
 لا يلائم المدح) لان المقصود بالمدح انبات الزيادة لحسن زيد وهذا المقصود
 لا يحصل بنفي زيادة الحسن عن غيره لان نفي زياده الحسن عن غيره اعم
 من ان يكون مساوياً وان يكون بدونه والاعم لا يدل على الاختص الذي هو المقصود
 وهو اثبات ان يكون بدونه (مقي) أي فحينئذ نفي (اصل الحسن) قبل توجه النفي
 للمهر من التجريد قبل النفي (وتوجه النفي الى حسن رجل) مقيداً بكونه (مقيساً
 الى حسن زيد) يعني ان النفي يتوجه الى القياس يعني ان حسن احد لا يقاس الى حسن
 زيد ولا منسبته فيه وذلك القياس الذي قصد تنفيقه (اما بالمساواة) بان يكون المعنى
 ما رأيت حسن رجل حال كونه مساوياً لحسن زيد (او بكونه دونه) بان يكون المعنى
 ما رأيت حسن رجل هو دون حسن زيد (والقياس) أي قياس حسن رجل الى
 حسن زيد (بكونه) أي يكون حسن رجل (دونه) أي دون حسن زيد (لا يناسب
 المقام) لانا اذا قلنا ما رأيت الرجل الذي حسنه دون حسن زيد لا يقتضي كون
 حسن زيد زائداً لا يقتضي اما كون حسن الرجل مساوياً له او احسن منه وهذا مناف
 لقصد المدح واذا لم يجز السق انساني تعيين السق الاول وهو نفي قياس المساواة
 (فرجع المعنى) أي معنى هذا التركيب (الى ما رأيت رجلاً حسن في عينه الكحل
 حسنه) أي كحسن الكحل الذي (في عين زيد فالتنفي) أي فتح اتنفي (المساواة والزيادة)
 أي اذا اتنفي المساواة فائتاه الزيادة (بالطريق الاولى) ولما كان انتفاء المساواة
 شاملاً لما يكون ناقصاً وزائداً ان يضم اليه معونة اقتضاء المذام فقال
 (لما اقتضاء المذام) يعني ان حل نفي المساواة على نفي الزيادة الامر اقتضاءه مقام المدح

ثم شرع في بيان الوجه الآخر الذي يجوز حمل الكلام عليه فقال (ولا يبعد
 ان يقصد بنى المساواة) يعني في قولك لبس حسن عين الرجل مساويا لعين زيد
 حيث يجوز ان يقصد بهذا النفي (نفي الزيادة ايضا) اى كما قصده نفي المساواة
 يعنى بالا احتياج الى ضم المقام اليه لان نفي المساواة على هذا التقدير مستلزم
 لنفي الزيادة فيدل قوله لبس بمساو على نفي المساواة بالمطابقة وعلى نفي الزيادة
 بالالتزام وانما يدل عليه بالالتزام (لان في الزائد على شئ) فقوله في الزائد خبر
 مقدم لان وقوله (ما يساويه) اسمها وقرله (مع زيادة) حال من المستتر الراجع
 الى الموصول في يساويه يعنى انه يوجد في النسيء الزائد على شئ الشئ الذى يساوى
 ذلك الزائد مع شئ زائد على ذلك الزائد مثلا اذا قلنا الثمانية ليست بمساوية للعشرة
 فكما يدل هذا الكلام على نفي المساواة يدل ايضا على نفي الزيادة في مقام المبالغة
 لان في العشرة شئين احدهما الثمانية التى هى مساوية للثمانية الاولى وثانيهما
 الانسان الذى هو زائد على الثمانية التى في ضمن العشرة وبهاتكون العشرة
 عشرة فرجع معنى قولنا الثمانية ليست بمساوية الى انه ليس فيه الثمانية التى في ضمن
 العشرة ولا الاثنان الزائدان عليها وقوله (فيصح) تفريع لقوله لان في الزائد يعنى
 اذا صح وجود المساوى مع الزيادة يصح (ان يقصده عرفا نفي المساواة مطلقا ولو
 في ضمن الزائد) يعنى يصح ان يقصد بمعونة العرف نفي المساواة سواء كان المساوى
 هو المساوى الذى في ضمن الزائد او المساوى الذى لبس في ضمنه يعنى يصح ان يقصد
 بقولنا مثلا ان الثمانية ليست بمساوية للعشرة انها ليست بمساوية للثمانية التى وقعت
 جزأ للعشرة ولا للاثنتين الذى هو جزء زائد عليها وقوله (فان نفي) تفريع لقوله فيصح
 يعنى اذا صح هذا القصد في العرف فنفي قولنا ليس حسن رجل مساويا لحسن
 زيد يجوز ان ينتفى (الزائد ايضا) اى كما انتفى المساواة وقوله (فيحصل) تفريع
 للمجموع يعنى اذا صح هذا المجمل يحصل (من جميع ذلك) فيما نحن فيه
 (ان حسن كل عين كل رجل دون حسن كل عين زيد) فانه لما انتفى الشقان
 من المساواة والزيادة تعين قصد الشق الثالث الذى هو النقصان (وذلك)
 اى وذلك القصد (كمال المدح) فوجه الكمال ان فيه مبالغة من جهة ان حسن
 عين زيد لا يقاس بحسن احد غيره ولو فرض وجود حسن مساو له في احد
 لا يكون ذلك المساوى ايضا مساويا له في كميته وان كان مساويا في كميته (فان قلت
 لو كان زوال الزيادة التعضيلية بالنفي يقتضى جواز عمل اسم التفضيل في المظهر
 ينبغى ان يكون عمله في مثل ما رأيت رجلا افضل ابوه من زيد جائزا) وهذا
 السؤال وارد على قوله متفيا بطريق النقص الحقيقى يعنى ان قولك الا اذا كان
 صفة لشئ آه جار دميته على قولنا ما رأيت رجلا آه لان لفظ افضل وقع صفة

الكحل اجنبيا اقتضى جواز الفصل به على تقدير وقوعه خير اجنبى و اشار اليه بقوله
 (بخلاف ما) اى ان الاجنبية المذكورة انما حصلت اذا لم يكن احسن عاملا فى الكحل
 او كان عاملا لكن لا من حيث كونه اسم تفضيل و اما (اذا عمل) اى احسن (فى
 الكحل بالفاعلية) اى يكونه فاعلا له (فانه لم يبق) اى الكحل (اجنبيا حينئذ) اى حين
 اذا كان فاعلا لا احسن و اء لم يبق اجنبيا (لانه) اى لا الكحل حين كونه فاعلا له (من
 معمولاته) اى من معمولات احسن (من حيث انه اسم تفنيد) لا من حيث انه خبر
 قوله (و لو قدم قوله منه) اشارة الى شبهة نقلت عن المصنف وهى انه لو قدم لفظ منه
 (فى عين زيد على الكحل) فيقول مارأيت رجلا احسن منه فى عين زيد الكحل (لم يلزم
 الفصل) المحذور منه والمهرب عنه وهو الفصل (بين احسن ومعموله) وهو قوله
 منه فى عين زيد بالاجنبى الذى هو الكحل فانه على هذا التقدير مؤخر عنه وحال كون
 ذلك المعمول معموله (من حيث انه اسم تفضيل) فيحينئذ لا محذور فى هذه الصورة مع
 انهم حكموا بعدم جواز هذه العارة فنقل عن المصنف جواب عنه بانه لو قدم لم يلزم عود
 الضمير بمعنى الذى هو ضمير منه الى ما لم يذ كر لفظا ورتبة بمعنى الكحل لانه لو اخرج مع كونه
 مبتدأ يلزم ارجاع الضمير اليه فاجاب الهندي معترضاً على المصنف بانه لا نسلم الركافة
 حينئذ فان الكحل اذا وقع مبتدأ مؤخر ايجوز ارجاع الضمير المقدم اليه فانه وان كان
 مؤخر اعطى الكسرة لكونه مبتدأ فهو مقدم رتبة فلا ركافة فيه و لا بد ان ينفك السارح
 الى الجواب المتقول عن المصنف فاجاب فى دفع هذه السبهة بان ترجيحهم اعمال
 سم التفضيل الذى هو العامل الضعيف على كونه مبتدأ فى هذا التركيب الذى
 يخص عن المحذور ليس هذا الترجيح للروم الاضمار قبل الذكر فان كون الكحل
 مبتدأ جازفه فلا ينفضى ترجيح اعمال العامل الضعيف (ولكن فى معناه) اى لكن
 حصل بهذا التغير من التقديم والتأخير فى معنى ذلك التركيب (تعقيد ركيك)
 اى تعقيد منافى للقصاحة والتعقيد فى نفسه محل بالقصاحة و اذا كان ركيكا زيد
 احلاله فان التعقيد ان كان فى النظم فقط بان قدم بعض اجزائه على بعض فهو
 تعقيد لفظى وان كان فى الانتقال الى المقصود فهو تعقيد ركيك وههنا كذلك اما
 فى النظم فنسب القديم والتأخير واما فى الانتقال فلان الاتية ل من الملزوم الى اللازم
 غير طاهر ثم قال (وكذا) اى كما وردت الشهية ودفعت بلزوم ركافة لم تمت السبهة
 المذكورة ايضا (او قيل) اى لو عبر هذا المعنى الذى هو معنى العارة المشهورة (بهذه
 العارة) وهى قوله (مارأيت رجلا احسن من الكحل فى عينه هو) بار عبر الكحل
 بالضمير و اريد به (اى الكحل فى عين زيد) وقوله (لا يخلو) جواب او اى لو عبر كذلك
 لا يخلو هذا القول (عن ركافة وتعقيد ايضا) اى كما لا يخلو القول الاول عنهما
 (مع انهما) اى ان العاريتين المذكورتين مع وجود التعقيد والركافة مخافتان

المقصود لان المقصود هو الاستدلال بالعمارة المشهورة وانهما (لبس من قبل العمارة
 المشهورة الواردة في اداء مل هذا المقصود) والعمارة المشهورة هي مسألة الكيل
 (والكلام) اى والحال ان الكلام (فيها) اى في العمارة المشهورة وقال العاصم
 هكذا ذكره الهندي ووافقه الشارح وهو ما يقتضى منه لانه كيف يجاب به القدر
 فيما ذكر من وجه اعمال العرب اسم التفضيل الضعيف في العمل فان حاصل الوجه
 ان العرب كانوا مضطرين في اعماله وحاصل القدر مع الاضطرار انه يمكنهم تقديم
 لفظ منه فلا توحيه لدفعه بانه لو قدم لم يبق التركيب على ما هو المشهور واورد
 الرضى ايضا بان هذا الوجه يجري في الاثبات ايضا كان يقال رأيت رجلا احسن
 في عينه الكحل منه في عين زيد واجاب الهندي بانه لم يسمع وهو كالسابق منه
 فلا يلتفت اليه واجيب بانه في النفي يضعف المعنى التفضيلي فيعمل افعول مع
 الاضطرار بخلاف ما اذا كان المعنى التفضيلي قويا فانه لا يعمل مع الاضطرار
 ايضا انتهى ولما ذكر المصنف عبارة اخرى يجوز ان تغير العمارة المشهورة اليها اراد
 السارح ان يذكر مقدمة فائدة تكون قائمة مقام التوجيه لذكره فقال (ولما قرر) اى
 المصنف (مسئلة الكحل) اى مسئلة يجوز عمل اسم التفضيل في المظهر
 (بين شرائطها) اى شرائطها التي تعمل في المظهر باجتماع تلك الشرط
 (وما عبر عنها) اى وبين ايضا عبارته التي يعبر بها عن تلك المسئلة (على وجه)
 اى على طريق من طرق التعبير (بطبق) اى يطابق ذلك الطريق (المقصود)
 اى المعنى المقصود (بلا زيادة ولا نقصان) اى بلا احتياج الى حذف شئ الى
 اثبات شئ بل هو عبارة تؤدي المقصود على طريق المساواة (اراد) اى ولما كان
 كذلك اراد المصنف ههنا (ان يذكره على ان تعبر عنها) اى عن المسئلة المذكورة
 (نبره فخصر في ذكره) يمكن ان يعبر عنها) اى عن تلك المسئلة (بعبارة اخصر
 منه) اى بلا اخلال يحصل في العمارة وينتهي عنها (وعلى ترتيب) اى يمكن
 ان يعبر عنها مرتبا على ترتيب (غير ترتيبه) بان يقدم بعض اجزائه على بعض
 مع نفاء الاداء وقوله (ويثقل) بالنصب معطوف على ان منه اى واراد ايضا ان
 يثقل (بهذا التقريب) اى يذكر ما يقرب به (الى ما) اى الى شعر (انتهى سبويه
 واستشهد به) اى بهذا الشعر او بهذا الانساب وجعل هذا البيت شاهدا (في اثبات
 هذه المسئلة ويطبق) اى وان يطبق (بعض هذه الصور) اى الصورتين اللتين
 سيذكرهما المصنف (عليه) اى على ذلك البيت (فقال) اى المصنف (ولك)
 اى وجاز لك (ان تقول ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد)
 اى بحذف لفظه يعنى الجار والمجرور معا وقوله (باقاة) بيان لسبب جواز الحذف
 لان لفظ منه مفضل عليه ولا يجوز حذفه لانه لو حذف لزم خلو اسم التفضيل

من احد الاستعمالات الثلاثة ولذا قال ان جواز حذفه بسبب اقامة (من عين زيد
مقام منه في عين زيد) يعنى يحذف في من في عين زيد ويحذف الضمير المجزور
في منه فاقيم العين مقام الضمير المجزور بان ادخل الجار عليه وقوله (وهو اخصر
منه) بيان لانه اذا اريد اختصار هذا التركيب باخراجه عن المساواة الحاصلة
قبله جاز حذف منه فيكون التركيب اخصر من التركيب الاول المساوى للمقصود
وقوله (بمقدار ضمير منه وكلمة في) يعنى ان الاختصارية تحصل بحذف كلمتين
في الجملة احدهما ضمير منه والاخرى كلمة في من في عين ولما انتخب اب الاختصار
اراد ان يشير الى جواز وجه اخصر من الاول فقل (ولورفع) اى ولواريد
الاختصار بطريق اخصر من الاول ورفع (لفظ العين من الين) وازيل منه
(واكتفى) اى واريد الاكتفاء (بمن زيد كان) اى هذا التركيب (اخصر) من تركيب
من عين زيد لانه حذف ههنا ثلاث كلمات وهى الضمير وكلمة في كافى الاول وكلمة عين
وكلمة كثر الحذف كثر الاختصار وقوله (مع ظهور المعنى المقصود) اشارة الى جوازه
يعنى ان هذا التركيب مع حذف الكلمات الثلاثة لعدم اخلال الحذف
بظهور المعنى المقصود فان ظهور المعنى المقصود لولم يكن باقيا مع الحذف
لم يجز حينئذ حذف شئ منه وقوله (وعلى كل تقدير) اشارة الى وجه بقاء المعنى
يعنى وانما بقى ذلك لانه على كل تقدير اى على كل من ارتكاب الحذفين
المذكورين (المعنى) اى فالمعنى الظاهر المقصود باقى (على ما) اى على الظهور
الذى (كان) اى ذلك المعنى (عليه) اى على ذلك الظهور الذى كان (قل
هذا التعبير) وانما بقى المعنى على اصله مع ان المفضل عليه فى اصل التركيب
المشهور هو الكحل الذى هو مرجع ضمير منه وما اقيم مقامه هو عين زيد
فحل الشارح لك الشبهة بقوله (لان اصله) اى اصل هذا التركيب ليس هو
التركيب المشهور بل اصله (من كحل عين زيد) يعنى اذا قرر بذكر المفضل
والمفضل عليه على اصله الذى هو تغايرهما بالذات فيرجع الاصل على هذا
الى قولنا ما رأيت رجلا احسن فيه الكحل من كحل عين زيد ولما ريد التعبير عنه
بالعبارة المشهورة جعل الظاهر ضميرا راجعا الى الكحل حتى يتحد المفضل
والمفضل عليه لقصد اخراجه عن اصله كما مر (والمعنى) اى المعنى الاصلى
على هذا التقرير يستنبط من لفظ من عين زيد (على حذف المدحاف) وهو لفظ
الكحل وهو شائع فى كلام لعرب وقوله (فانه) بيان لوجه العدول عن هذا الاصل
فى العبارة المشهورة يعنى انما عدل عن هذا الاصل الى العبارة المشهورة لانه
(لو كان كذلك) اى لو بقى على هذا الاصل لا يحصل المقصود الذى هو اخراج
اسم التفضيل عن استعماله الاصلى وهو تفضيل الشئ على غيره مغايرة ذاتية

والمقصود بجلاله وهو تفصيل الشيء على نفسه ولو كان باقيا على اصله (لا يكون)
 اى اسم التفضيل حينئذ (من قبيل تفضيل الشيء على نفسه اذ يمدد الكل
 حينئذ) يعنى وانما لا يكون كذلك لانه لو ابقى على اصله لتعدد لفظ الكل
 ولا يكون من القبيل المذكور ولما فرغ من جوازه وبقاء ظهوره بالتغيير بالحذف
 وقال العصام لم يثبت المصنف الى الوجه الآخر الذى ذكره السارح بقوله
 ولورفع بناء على عدم تحقه في كلام العرب وان لم يوجد المانع عنه قياسا انتهى
 سرع في بيان جواز تغيير آخر بالتقديم واراد الانتقال عنه الى ذكر الشعر المذكور
 فقال (نال قدمت) (على ذكر اسم التفضيل) (ذكر العين) اى ان اردت تغيير
 العارة المشهورة بتقدم ذكر العين (التى كان الكل فيها) اى فى تلك العين
 حال كونه (مفصلا عليه) وفيه اشارة الى ان المراد بالعين المقدمة هي العين التى
 كانت طرفا للكل المفضل عليه واحسن زيه عن العين التى كانت طرفا للكل
 المفضل كما ستعرفه (قلت مارأيت كعين زيد احسن فيها للكل) ثم ذكر السارح
 اصل هذا التركيب فقال (كان اصله مارأيت عينا احسن فيها للكل منه
 فى عين زيد) يعنى بتقدير الموصوف لاسم التفضيل وبذكر الضمير فى مقام عين زيد
 (فلما ذكر عين زيد) حال كونه (مقدا عليه) اى على احسن (استغنى) اى حصل
 الاستغناء (عن ذكره) اى عن ذكر قوله منه (ثانيا) اى بعد قوله احسن بان يقال
 كعين زيد احسن منه فيها للكل ثم اراد السارح ان يشير الى جواز كون كعين
 زيد فى هذا التركيب الذى اوردته المصنف صفة لعين والى جواز كون الكاف
 اسمة بمعنى المثل ردا على ما فى شرح الرضى فقال (وتقديره) اى نقصد بقوله
 مارأيت كعين زيد الى آخره (مارأيت عينا) فقوله عينا بالنصب مفعول اول
 لقوله مارأيت وقوله (ثم ثلثة عين زيد) اشارة الى كون الكاف بمعنى المثل والى ان قوله
 كعين زيد صفة لقوله عينا وقوله (فى اصل الكل) اشارة الى وجه النسبة يعنى
 ان الفى وارد على هذا القيد وان المراد به نفي اصل التكلم واذا انتهى الاصل
 انتهى مساواته وزادته فلا يرد ما ذكره الرضى من الاحتياج الى حذف المعطوف
 فى الموضعين وستعرفه وقوله (احسن فيها للكل من عين زيد) فقوله احسن
 بالنصب اما مفعول ثان لقوله مارأيت ان كان من افعال القلوب بمعنى علمت
 او حال من مفعول رأيت ان كان بمعنى ابصرت بخلاف ما قدر الرضى حيث قال ان
 قوله كعين زيد مفعول رأيت وقوله احسن فيها للكل بدل الكل من الكل ثم استدل
 عليه بان معنى مارأيت كعين زيد مارأيت كعين زيد ولا زائدة عليها ومعنى احسن
 فيها للكل احسن فيها للكل ولما حذف المعطوف فى الموضعين اعتمادا
 على وضوح المعنى فقال ولا يجوز ان يكون احسن فيها للكل صفة لقوله كعين

زيد لانه يكون المعنى مارأيت عينا مثل عين زيد في حسن الكل فيها رائدة على عين زيد في حسن الكل فيها ثم اورد سنداً لقوله ولا يجوز بقوله وكيف يكون مثل الشيء زائداً عليه في ذلك الوصف في حالة واحدة انتهى فالسراح اشار الى انه لا مانع من جعل احسن صفة لقوله كعين زيد ان كان الكاف اسماً الا انه لم يرض بكونها اسم لان الظاهر كونها حرفاً فجعلها مع احسن صفة موصوف محذوف لان التناقض الذي ذكره الرضي في السند مندفع اما يجب - ل - المسألة بمعنى المسألة في اصل الكل لافي الفضل في حسنه واما يجب - ل - المسألة بمعنى المسألة في الفضل ويلزم منه المقصود على الوجه الابلاغ واشار الى اشئ بقوله (او تقول) يعنى اندفاع التناقض الذي ذكره الرضي اما بما ذكرنا في التقدير الاول او بان نقول (معناه) اى معنى قوله مارأيت كعين زيد الى آخره (مارأيت عينا كعين زيد) فتقوله (في كونها احسن) اشارة الى ان وجه التشبيه ههنا هو الاحسنية وهو الفضل المنفي والضمير في كونها راجع الى العين وقوله (فيها) متعلق باحسن والضمير الى العين ايضا وقوله (الكل) بالرفع فاعل احسن وهو المفضل وقوله (منه) اشارة الى المفضل عليه وقوله (في غيرها) اى في غير حال من الكل ثم اشار الى طريق استخراج المعنى المقصود وهو نفي المسألة المساوية بقوله (ويلزم من هذا) اى من نفي الحسن الزائد (على ابلاغ وجهه) لكونه على طريق الكناية التى هى ابلغ من الصريح يعنى انه يلزم من عدم رؤية عين متصفة بالاحسنية من غيرها بمسألة لعين زيد عدم رؤية عين مماثلة لها في الحسن ناقص منها فيلزم (ان للكل في عين زيد حسن ليس في عين غيره) فيلزم انتفاء الحسن المساوى ايضا بالبرهان وقوله (وانما جازت هذه الصورة) الى آخره جواب سؤال مقدر يرد على قوله ولو قدمت ذكر العين الى آخره بناء على عدم لزوم المحذور المذكور وتقرير السؤال انه لا ضرورة في اعمال اسم التفضيل في هذه العبارة اذ يمكن ان يكون احسن مرفوعاً على انه خبر والكل مبتدأ حيث لا يلزم الفصل بين احسن ومعموله باجنبي اذ لا معمول لاحسن في هذه العبارة وهو منه فالجواب عنه بقوله وانما جازت هذه العبارة (وان لم يكن) اى ولو لم يكن (فيها) اى في هذه الصورة (فصل طاهر) اى لزوم فصل بالاجنبي بين احسن ومعموله في الظاهر وان كان ذلك اللازوم ايضا باقيا ههنا في الحكم وقوله (لورفت افعل) قيد لقوله فصل طاهر يعنى ولو لم يكن ههنا الفصل الظاهر الذى يلزم من كون افعل مرفوعاً (بالابتداء) كما لم في العبارة المشهورة (لانها) اى لکن جوز هذه الصورة شئ آخر وهوانها (فرع الاولى) لانه قد مر ان اصله مارأيت عينا احسن فيها الكل منه في عين زيد فلما ذكر عين زيد مقدماً عليه استغنى

عن ذكره ثانياً فالضرورة حينئذ معتبرة حكماً في هذه الصورة ايضاً اعتباراً
بأصلها وقوله (ولان) آه جواب آخر بعد تسليم انعدام الفصل يعني ان الفصل
المقتضى لا يضطر ان يكون الكل معمولاً لاحسن موجود في هذه الصورة ايضاً
لان (من التفضيلية مع مجرورها) وهو لفظ منه (مقدرة فيها) اي في هذه الصورة
(ايضاً) اي كما كانت ملفوظة في العبارة المشهورة (كما ذكرنا) اي بقولنا وتقدر به
او بقولنا كان اصله فيلزم حينئذ الفصل بالاجنبي تقديراً وقال العصام ان المصنف
فرق بين التركيب الاخصر وبين تركيب تقديم العين بالإشارة حيث قال في الاول
فلك ان تقول وقال في الثاني فان قدمت ذكر العين ولم يقل وان تقول بعطفه
على قوله فلك ان تقول لان التركيب الاول متعين بتقدير العبارة لمشهورة بخلاف
الثاني فانه يحتمل ان يقدر بوجه يطابق الاول كما اشار اليه الشارح بقوله وتقدر به
وان يقدر بوجه لا يطابق الا باعتبار ان كما اشار اليه بقوله او تقول الى آخره ثم
المصنف استشهد على التركيب الاخير بقوله (مثل ولا يرى) ثم اراد الشارح بيان
اعرابه بقوله (مثل) اي لفظ مثل ههنا (منسوب على انه صفة مصدر محذوف)
تقدر به (اي قلت ما رأيت كعين زيد الخ قولاً مماثل قول الشاعر وانما ترك) اي
المصنف (صدر البيت) وهو كما سيأتي قوله مررت على وادي السباع (ليكون)
اي تركه لفظاً ان يكون المصنف (مبتدأً) اي باللفظ الذي (هو مبتدأ المماثلة)
اي به سبل مماثلة قوله لقول الشاعر فان مماثلة قوله وهو كعين زيد حاصلة لقوله
كوادي السباع في ان يكون بالكاف ومقدماً على اسم التفضيل وقوله (وترك)
عطف على قوله انما ترك ولا يخفى مغايرتهما بغيابة المفعولين فحينئذ يصح
العطف يعني ان المصنف كما ترك صدر البيت في قول الشاعر ترك ايضاً (موصوف
احسن في المثال) فان موصوفه في المثال هو قوله عيناً كما كان في الشعر قوله
وادياً فالمماثلة الكاملة ان يذكر الموصوف في المثال ايضاً لكنه تركه (وان كانت)
اي ولو كانت (المماثلة الكاملة في ذكره) اي في ذكر الموصوف في المثال وقوله
(اذ هو) دليل لوجود المماثلة الكاملة في ذكره اي المماثلة المذكورة انما
كانت بذكر الموصوف لان موصوف احسن وهو قوله عيناً (في مقابلة قوله)
اي قول الشاعر وقوله (وادياً) بدل من قوله (وهو) اي والحال ان اللفظ
المقابل في الشعر باللفظ المقابل في المثال وهو لفظ وادي (مسذكور) في قول
الشاعر واللازم على المصنف ان يذكر في المثال ايضاً ما يقابله ولكنه تركه
في المثال ولم يقل ما رأيت عيناً كعين زيد (لانه) اي لان المصنف (كان
في مقام بيان الاختصار) وقوله (في المثال المذكور) مفعول فيه لترك
وقوله (اولاً) مفعول فيه ايضاً لكن الاول مكاني والثاني زمانياً يعني

ان المصنف لما كان قائلاً في مقام الاختصار اراد ان يشير الى المقام في الموصوفين
 فرجح ترك الموصوف في المثال في الذكر الاول (و) ترك (تمام البيت مع ما) اي
 مع اللفظ الذي (يليه) في الشعر ثانياً (و) تمام البيت الذي تركه (هو) قوله
 (مررت على وادي السباع ولا اري * كوادي السباع حين يظلم واديا * اقل به ركب
 اتوه نبتة * واخوف الاما في الله ساريا) ثم اراد لشارح قطبته باصل المناسل
 الذي ذكره المصنف فقال (كان اصله) اي كان اصل هذا البيت (لا اري واديا
 اقل به ركب) فقوله لا اري اشارة الى امتداد الذي وقوله واديا مفعول به وقوله اقل
 اسم التفضيل وهو بالنصب صفة لواديا وهو في اللفظ جار على واديا وقوله به متعلق
 باقل والخبر راجع الى الوادي وقوله ركب بالرفع فاعل اسم التفضيل وهو بالنسبة
 الى الركب الموجودين في الوادي مفضل وبالنسبة الى قوله (منهم) اي من الركب
 المذكورين حال كونهم واقعين (في وادي السباع) وهذا الاصل بعينه كاصل
 المثال السابق دقوله (فقدم) اشارة الى بيان المدلول عن هذا الاصل يعني اريد
 الاختصار بان قدم لفظ (وادي السباع) يعني الذي ذكره لا بقوله في وادي السباع
 فغير الى قوله كوادي السباع فصار الى قوله لا اري كوادي السباع (واستغنى) اي
 فلما قدم استغنى (عن ذكره ثانياً) اي بقوله في وادي السباع كما تقدم وجهه في تقديم
 لفظ كعين زيد في المثال السابق ثم سرع في بيان بعض لغته فقال (الركب) يعني
 بفتح الراء وسكون الكاف (اسم جماعة الركبان) يعني انه اسم جمع لاجمع (وهو)
 اي الركب في العرف (مخصوص براكي الابل) وان كان في اللغة عاملاً راكبين
 على شئ مطلقاً كما ان الدابة شامل في اللغة لكل من يرب على الارض ثم حصص
 في العرف بذات انقواء الاربع (النبتة) وهو بفتح التاء وبعدها همزة مكسورة
 وبعدها الهمزة ياء مشددة اصله نأيبة بسكون الهمزة وبعدها الياء المكسورة التي
 بعدها ياء مفتوحة مصدر من ابى يؤي كعدى يعدى تعدية وهو مشتق (من ابى)
 يعني بفتح الهمزة وبالياء ين كاهى لغة في امانه نحو جى بفك الادغام (او) من (اي)
 يعني بالادغام وهو جار ايضاً وقوله (كالنحية) خبر يعني ان لفظ النبتة ثلاثية من
 ابى او اى على وزن النحية التي هي مصدر (من حى) بفك الادغام (او حى) يعني
 بالادغام وقرئ بهما في قوله تعالى ويحيى من حى عن ينة (وهو) اي معناه في اللغة
 (المكث والتأني وساريا) اي وقوله ساريا باراء والياء يعني انه اسم فاعل مشتق
 (من السرى وهو) اي معناه في اللغة (السفر في الليل) ومنه قوله تعالى سبحان الذي
 اسرى بعده (فقوله اري) يعني المنفى بقوله لا اري فانه متكلم معلوم (اما) مشتق
 (من رؤية الصر) بان كان بمعنى ابصرت متعدياً الى مفعول واحد (او) هو مشتق
 (من رؤية القلب) ان كان من افعال التائب بمعنى اعلم متدياً الى مفعولين (فعل)

(الاول) اى وعلى تقدير كونه من رؤية البصر (يكون واديا مفعوله وكوادى)
 اى ويكون كوادى (السباع حال منه) اى من المفعول الذى هو الوادى
 ويكون المعنى لا ارى واديا حال كونه مماثل للوادى السباع (وقدم عليه) اى على
 تقدير كونه حالا يقتضى ان تقول انه قدم على واديا لان هذا التقديم واجب
 لكون صاحبه انكرة (وعلى الثاني) اى وعلى تقدير كونه من رؤية القلب بكون
 (واديا مفعوله الاول) يكون (كوادى السباع مفعوله الثاني) وقال العصام
 وهناك احتمال ثالث ابلغ بحسب المدعى وهو جعل ارى محجولا اى لا اظن ونفى
 الظن ابلغ من نفي الرؤية البصرية والعلمية انتهى واقول لعل السارح لم يلتفت
 الى هذا الاحتمال لكونه مقتضى لقراءة ارى بضم الهمزة وهو غير موافق للرؤية
 فانه لو وجدت الرؤية لنبه عليها (وعلى التقديرين حين يظلم) اى يكون لفظ
 حين يظلم (طرف التشبيه المستفاد من الكاف) يعنى ان المراد من تشبيه
 الوادى المرئى بوادى السباع تشبيهه به وقت ظلامه حتى يكون مؤديا للخوف
 لا لالخوف انما يقع في وقت الظلام لافى النهار (ولو او) اى الواقعة (في ولا
 ارى اما اعتراضية) كذا قال الرضى وتبعه السارح (او) اى الواو الواقعة في
 ولا رى واو (حالية) وسيجئ ترجيح الحلية (واقل) يعنى قوله اقل بالنصب
 صفة واديا والجار (اى الباء الجارة الواقعة) (في) قوله (به) متعلق باق (والمجروح)
 اى والضمير المجروح (عائلى) واديا وركب بالرفع (فاعل اقل) وهذا محل الاستشهاد
 (وجله اتوه) مرفوعة المحل على انها (صفة له) اى للركب (ونبة) بالنصب على انه
 (تمييز عن نسبة اقل) اى انه تمييز عن نسبة واقعة من نسبة اقل (الى ركب) اى الى
 فاعله الذى هو ركب (او) اى اولفظ تثنية (منصوب على المصدرية) اى على
 انه مفعول مطلق محاذى لان اصل المفعول المطلق هو قوله ايانا لكونه بمعنى
 فعله الذى هو اتوه وقوله نية صفة لذلك لمصدر فاقمت الصفة مقام ذلك
 المدعى (فسره بقوله) (اى ايانا تنية) يعنى ان الركب الذئب يأتون اتوا ذلك
 الوادى بنوع اتيان وهو الاتيان على طريق النأى (واخوف) وهو اسم تفضيل
 ايضا وهو بالنصب (عطف على اقل وهو) اى لئلا يكون هذا واقع على خلاف القياس
 كما مر من انه اذا كان بمعنى المفعول يكون على خلاف القياس فان الاخوف (بمعنى
 المفعول) اى زيادة مخوف (استند) اى استند لفظ اخوف (الى ضمير واديا) اى
 الى المستتر الزاجع الى الوادى (والمعنى) اى المعنى الحاصل للبيت بالنسبة الى
 موضع الاستشهاد اعنى الحاصل من كون اسم التفضيل صفة لواديا ومن كون
 الركب فاعلا له ومن تعلق الجار فيه باقل (واديا) يعنى ولا ارى واديا (اقل به ركب
 منهم) اى من الركبان (بوادى السباع واخوف منه) اى ولا ارى ايضا واديا

مخوفيته زائدة من مخوفية وادي السباع ثم شرع في اتمام اعراب البيت فقال (وما)
 يعني ان كلمة ما الواقعة (في) جملة (ما وفي الله مصدرية) اي مفيدة للمعنى المصدرى
 لا دخلت عليه من الفعل يعني يكون معنى وفي الله بعد دخولها وقاية الله (وساريا)
 اي ولفاء ساريا لتفسيره بقوله (اي راكبا ساريا) تفسير لمعناه وقوله (مفعول وفي)
 تفسير لاعرابه يعني لفظ ساريا حال كونه بمعنى الراكب السائر بقية الراكب مفعول
 قوله وفي (والمستثنى) اي المستفاد المصرح بقوله الاما وفي الله (مفرغ) يعني
 انه مستثنى من عموم الاوقات بقية كون المستثنى مصدرا بما المصدرية التوقيفية
 ولما كان مستثنى من عموم الاوقات ركان عموم الاوقات محذوفا كان المستثنى مفرغا
 (اي واديا) وهذا تفسير له بعد التصرف بالنسبة الى المستثنى يعني يكون معنى
 مجموع البيت لا اري واديا (اقل واخوف في كل وقت) وهذا اشارة الى ان المستثنى
 منه محذوف والى انه عموم الاوقات لتصدره بكل والى انه مفعول فيه لا خوف وقوله
 (الا في وقت وقاية الله ساريا) مستثنى وقال في المعرب هذا التوجيه يعني كون
 المستثنى مفرغا عند الجمهور وقيل ما بمعنى اسم موصول كقوله تعالى وما بناها
 فيكون ما منصوب المحل على الاستثناء من الراكب او من المستكن في اخوف وجملة
 وفي الله لا محل لها صلة ما والعائد الى الموصول محذوف اي وقاه الله تعالى وقيل
 ما مصدرية غير وقتية والمستثنى منقطع اي لكن وقاية الله ثبوتية (يقول مررت
 على وادم نسوب الى السباع لكثرةها فيه) وقوله (والحال انى لا اري) اشارة الى
 ان الواو في ولا اري حالية والى ان جملة لا اري مضارع متنى حال من فاعل مررت
 وقوله (مثل وادي السباع) اشارة الى ان الكاف في كواذى بمعنى المنزل وفيه اشارة
 الى ان الشارح اختار كون جملة ولا اري حالية وما اختار ما قاله الرضى من انها
 اعتراضية وقوله (حين احاط به الظلام) اشارة الى معنى حين يظلم (واديا) وقوله
 (يكون توقف الراكب به) اشارة الى ان توقف الراكب امر عادى حين وقوع
 الخوف فالقربة تكون هي العادة وقوله (اقل من توقفهم وادى السباع) اشارة
 الى ان زيادة الاقلية ونقصانها بالنسبة الى توقفهم لا التوقف لازم من الخوف
 وقوله (ويكون ذلك الوادى) اشارة الى انه لما سلب التثنية على الزيادة في اقل
 واحذف انتفى الزيادة والمساواة فبقى المعنى ان ذلك الوادى اي الوادى الذى
 مررت به يكون (اخوف من وادى السباع) اي مما عدا هذا الوادى من الاودية
 الموصوفة بتلك الصفات (في كل وقت الا وقت وقاية الله سبحانه ركب ساريا سارا
 بالليل فيه من الآفات والمخافات) اي مواضع الخوف ولما كان ما مبر به هذا المعنى
 طرفين احدهما جعل المفضل عليه الركبان كما هو المفهوم من العبارة التى هى
 اصله وثانيهما جعل وادى السباع كقوله المصنف بعد تغير هذا الاصل

اراد ان يشير الى العاريتين المذكورتين فقال (ولو عبرت) ان لو اردت ان تعبر معنى
 البيت (بالعارة الاولى) اى بالعارة التى هى الاصل (لقلت) اى فى تفسيره بان تقول
 ان المراد به انه (ولا ارى واديا اقل به ركب اتوه منه) اى من الركب الذى (وإحدى
 السباع) فان الاقل صار صفة للوادي ومسندا الى الركب بالنسبة الى الوادي
 الذى ليس عبرت بل الرؤية منفية بالنسبة اليه وضمير منه راجع الى الركب ايضا بالنسبة
 الى وادي السباع المرتى المثلث فيكون المفضل والمفضل عليه هو الركب لا الوادي
 (ولو عبرت بالعارة الثانية) اى بالعارة التى وقع فيها التصرف بتقديم وادي
 السباع كما هى عبارة المتن (لقلت ولا ارى واديا اقل به ركب اتوه من وادي السباع)
 وهذا اللفظ الآخر هو ما به يحصل الفرق بين العاريتين حيث عبر في الاولى بلفظ
 وادي السباع وعبر ههنا عن وادي السباع فانه لم قدم كوادي السباع ههنا وجعله
 مفعولا او لا لقوله لا ارى واستغنى به عن ذكر مند ما بنا جعل المفضل عليه
 هو الوادي الذى تقدم فادخلت من التفضيلة على وادي السباع وهذا آخر
 ما قصدنا تحشيتة من مباحث الاسم وتم بعناية الله تعالى وبعد هذا اشرع في تحشية
 القسمين السابقين من الكلمة اعني قسمي الفعل والحرف واسأل الله تعالى ان
 يعينني بعد هذا ايضا بالعناية التي اعانني بها بلطفه وكرمه فاقول ولم اراد
 الشارح ان يذكر مقدمة لما قاله المصنف من قوله الفعل قال (ولما قسم المصنف)
 وهو بتخفيف السين واما التشديد فغير مستعمل في كلمة قسم ماضيا (الكلمة)
 اى المذكورة في صدر الكتاب حيث قسمها بعد التعريف (الى اقسامها الثلاثة)
 حيث قال وهى اسم وفعل وحرف (على وجه) اى تقسيما مذكورا على الطريق
 الذى (علم من دليل الانحصار حد كل واحد منها) والمراد من دليل الانحصار
 قوله بعد التفسير لانها اما ان تدل على معنى في نفسه الخ مما قال وقد علم بذلك
 حد كل واحد منها قوله (ولم يكنف) معطوف على قوله قسم يعنى ان اظهر
 من قوله وقد علم الخ ان يكتبني بذكر تعريف كل من الثلاثة في صدر الكتاب
 لكنه لم يكتبني (بهذا القدر بل صدر مباحث الاسم تعريفه) حيث قال الاسم
 مادل على معنى الى آخره (فلما وصلت النوبة) اى بعد اتمام مباحث الاسم
 وفرغها (الى مباحث الفعل سلك) اى المصنف فقوله سلك جواب لما في
 ولما قسم (تلك الطريقة) وهى طريقة مباحث الاسم (وصدرها) اى وصدر
 ايضا مباحث الفعل (بتعريفه) اى بذكر تعريف الفعل (فقال) اى المصنف
 رحمه الله (الفعل مادل) وفسره الشارح بقوله (اى كلمة) اشارة الى ان ما وصوفه
 عبارة عن الكلمة وبقوله (دلت) الى ان ذلك يدل باعتبار رجوع ضميره الى مفظما

والافهم راجع الى الكلمة ونوطهر المعنى الذي هو عبارة عن دلالة (على معنى)
متعلق بقوله دل وقوله (كأن) بالجذر لاشارة الى ارقوله (في نفسه) طرف مستقر
محور ومحملا على انه صفة لمعنى وفواه (اي في نفس مادل) اشارة الى ان الضمير
المحور في تركيب المصنف راجع الى لفظ ما لا الى معناه كما هو الظاهر اعطى لكن
الراحح ان يرجع الى ما ويكون المعنى ان المعنى الاول في نفس الكلمة وقوله
(بمعنى الكلمة) للاشارة الى ان المصنف وان ارجع الضمير الى ما بقرينة ايراده
مذكرا لكن يريد بقوله في نفسه في نفس الكلمة ان يكون ما عبارة عنها او ما كالمال
ان المعنى في نفس الكلمة اراد ان يذهب الى تفسير ذلك المال فقل (والمراد كون
المعنى في نفس الكلمة دلالة لها) على معنى حاصل منسب للطرفية وهو دلالة
الكلمة (عليه) اي على معناها اي حال كون تلك الكلمة المفهومة منها (من
غير احتياج) اي غير محتاجة (الى ضم كلمة اخرى اليه) اي تلك الكلمة الدالة
كما تحتاج في دلالتها في الحرف كما ينبغي وانما لم يخرج الى الضم (لاستقلاله)
اي ليكون المعنى المذكور مستقلا (بالمفهومية) اي بكونه مفهوما من تلك الكلمة
فيكون اللفظ منسبا للطرف والمعنى منسبا للمطروف وكما ان المطروف
اذا استقر في مكانه لا يحتاج الى ضم مكان آخر اليه كذلك المعنى اذا كان في مفهوميته
من تلك الكلمة غير محتاج الى انضمام شيء ثم شرع في بيان توجيهه بانه
لا عدول عن طهر اللفظ فقال (ويمكن ارجاع ضمير في نفسه الى المعنى) ترجيحاً
للقب وسوافئة في التذكير كما هو الظاهر في الافظ (وحينئذ) اي وحينئذ رجع
الضمير الى المعنى (يكون المراد بكون المعنى في نفسه استقلاله) اي كون ذلك
المعنى مستقلا (بالمفهومية) اي بكونه مفهوما من اللفظ (فرجع كون المعنى
في نفسه) كما هو التوجيه الثاني (وكونه) اي ومرجع كون المعنى (في نفس الكلمة)
كما هو التوجيه الاول يعني يرجع مال التوجيهين (الى امر واحد وهو) اي الامر
الواحد الذي يرجع اليه (استقلاله بالمفهومية) اي كون المعنى مستقلا بالمفهومية
اما ان كان المراد بكون المعنى في نفسه الكلمة فظاهر اذ لا معنى لكون المعنى
في نفس الكلمة الا ان يكون مفهوما منها مع قواعذها عن غيرها وهو معنى
دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها واما ان كان المراد بكون
المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية فلانه لا معنى لكون المعنى حاصل في نفس
المعنى الا انه لا يحتاج في حصوله الى شيء آخر بل يكون آلة لملاحظة شيء حتى
يحتاج في حصوله الى شيء آخر حيث لا يحصل بدون حصوله كما ان الحرف
نحو السارح يساوي دين الارجاءين راجع الى حاع الى الكلمة ولم يرجع الوجه
الذي هو الظاهر بحسب اللفظ تريثا قد يكون حيث لا يحتاج الى صرف

اراد ان ينبه على وجه الترجيح فقال (لكن المطابق) يعنى ان ارجاع الضمير الى المعنى وان كان مطابقا للمراد لكن التوجيه الذى يطابق (لما ذكره) المصنف (فى وجه الحصر) وهو قوله فى صدر الكتاب لانها امان تدل على معنى فى نفسها حيث اورد الضمير هناك بالتأنيث (ارجاع الضمير الى مادل كما لا يخفى) فتعين ارجاعه الى الكلمة اى فيكون الوجد المطابق لما ذكره ارجاعه الى مادل فى التعريفات الثلاثة ولما كان للفعل معان بعضها مستقل بالمفهومية كالاسم وبعضها غير مستقل بها كالحرف اراد ان ينبه على ان المراد بالمعنى ههنا هو المعنى المستقل بالمفهومية حتى لا يرد على التعريف نقض بالحرف فقال (اعلم ان الفعل) يعنى انه يخالف لاخويه لان الاسم مشتمل على معنى واحد مستقل والحرف مشتمل على معنى واحد غير مستقل والفعل ليس كذلك بل هو (مشتمل على ثلاثة معان احدها الحدث الذى هو معنى المصدر وثانيها الزمان ماضيا كان او حالا او مستقبلا) وثانيها النسبة الى فاعل ما (اى الى فاعل غير معين وبعد تمام دلالة الفعل يحتاج الى تعيينه بذكر لفظ آخر اعلم ان نسبة الفعل على نوعين احدهما نسبة الحدث الداخلى الذى هو مدلول الفعل وهذه نسبة الافعال التامة فاذا قلنا ضرب زيد نسبنا الضرب الذى هو مدلول ضرب الى زيد وثانيهما نسبة حدث خارج عن الفعل الى مرفوعه وهذه نسبة الافعال الناقصة لانا اذا قلنا كان زيد قائما فقد نسبنا القيام الخارج عن كان الى زيد فان الحدث الداخلى فى كان ليس هو القيام بل الكون واذا عرفت هذا فان كان مراد السارح بقوله النسبة الى فاعل ما ادخال نسبة الافعال الناقصة وجهنا كلامه بتعميم النسبة بان نقول سواء كانت النسبة الى فاعل ما هى نسبة الحدث الذى هو مدلول الفعل او نسبة حدث خارج عنه وان كان مراده عدم الشمول بل التخصيص بنسبة الافعال التامة كما هو المتبادر من كلامه حيث قال الى فاعل ما قلنا ان نسبة الافعال الناقصة تعلم منه بطريق الدلالة بقى ههنا اشكال ينشأ مما قال بعضهم ان المشهور فيما بينهم كما ذكر السارح انها ثلاثة لكن التحقيق ان الفعل مشتمل على اربعة معان ثلاثها ما ذكره ههنا ورابعها تقييد الحدث والنسبة بالزمان وهو ايضا معنى حرفي غير مستقل انتهى واجيب عنه بانه اعمل القوم انما يلتفتوا الى الرابع لاستلزام دلالة العقل على مجموع ما سواه والله اعلم (ولا شك ان النسبة الى فاعل ما معنى حرفي) اى غير مستقل بالمفهومية (هو آلة لملاحظة طرفيها) اى طرفي النسبة يعنى ان المقصود بالذات هما الطرفان والنسبة حالة بينهما يلاحظ بها الطرفان ويعرف حالهما بان احدهما مسند والاخر مسند اليه واذا كانت النسبة المذكورة كذلك (فلا تستقل بالمفهومية) واذا لم يستقل

بالمفهومية (فالمراد بالمعنى في نفسه ليس تلك النسبة) فانه لو اريد به تلك النسبة
لزم الخلف وايضا ينتضى تعريف الفعل بالحرف ولما بطل ارادة المعنى الثالث بقى
صححة ارادة الاولين فاراد ابطال ارادة الثانى ايضا فقل (ولما وصف ذلك المعنى)
اى المعنى المراد بدلالة الكلمة عليه (بالاقتران بالزمان) حيث قال، على معنى
مقترن باحد الزمنة يعنى ان المفهوم من الوصف المزبور انه لا يريد بالمعنى المعنى
المطابق بل المعنى الموصوف بالاقتران والمعنى الموصوف بالاقتران ليس بمستقل
ولما خرجت الدلالة عن كونها مرادة بقيد في نفسه لم يبق الا الحدث والزمان فلما
خرج الزمان عن كونه مرادا بقيد الاقتران بالزمان (تعيين ان يكون المراد به) اى
بقوله على معنى في نفسه (الحدث) ولما انجز الكلام الى ارادة الحدث من المعانى
الثلاثة وكان الحدث جزءا من مجموع المعانى الثلاثة اورد عليه انه يلزم على هذا
ان يوجد مجاز في التعريف لانه اذا اريد من الكلمة الموضوعية للمعنى الثلاثة معنى
معين منها تكون دلالة تلك الكلمة على ذلك المعنى مجزا بذكر الكل وارادة الجزء
وايضا اذا اريد بالمعنى في قوله مادل على معنى معناه المطابق مع ان التبادر عند
اطلاق المعنى فلا تصح ارادته لان معناه المطابق ليس بمستقل في نفسه لكونه
مركبا من المستقل ومن غير المستقل فالمركب منهما يكون غير مستقل واذا اريد به
معناه التضمنى يلزم تخلف الفعل عما اريد في الاسم والحرف لان تعريفهما
ايضا مادل على معنى فلا يجوز ارادة التضمنى منه فيهما لما يلزم من لزوم عدم
الاطرادين الاقسام الثلاثة للكلمة واذا اريد معناه الالتزامى يلزم ككون
الحرف غير دال على معنى اصلا فلما كان بطلان ارادة الاخيرين ظاهرا تعرض
لبطلان الاول فقط فقال (فالمراد بالمعنى) اى في قوله على معنى (ليس معناه
المطابق) اى لئلا المراد به المعنى الدال على المعانى الثلاثة (بل) المراد بالمعنى
(اعم) اى سواء كان مطابقا او تضمنيا لتكون دلالة على المجموع وعلى جزء
منه حقيقة ولما اورد عليه ايضا بانه اذا كان موضوعا على المعنى الاعم عاد المحذور
ايضا حين اريد به الحدث فانه حينئذ يكون من قبيل ذكر العام وارادة
الخاص استدراك السارح بقوله (لكن لا يتحقق الا في ضمن التضمن) يعنى انه
لا يلزم منه المجاز لانه انما يلزم لو كان المراد بالمعنى الاعم هو المعنى الاعم مطلقا
لا بشرط شئ وليس كذلك بل المراد منه الاعم الذى اشترط تحققه في ضمن
التضمنى وقوله (فخرج بهذا القيد) تفريع لقوله في نفسه يعنى انه لما قيد المعنى
في تعريف الفعل بكونه في نفسه بمعنى انه مستقل بالمفهومية واريد بالمعنى معناه
الاعم المتحقق في ضمن التضمنى خرج (الحرف) عن تعريف الفعل (لانه) اى
لان الحرف (ليس مستقلا بالمفهومية) كما سيحى في بحثه لكن كان الاسم

داخلا في التعريف لانه ايضا مستقل بالمفهومية ولذا قيد المعنى بقوله (مقترن)
 (وضعا) اي اقترانا وضعيا لاعقليا وسيجي فائدة زيادته (باحد الازمنة الثلاثة)
 وقوله (في الفهم من لفظه الدال عليه) للإشارة الى ان مفهومية احد الازمنة
 منفهم مع انفهام المعنى الموصوف بالاقتران من لفظ الفعل الدال الموضوع
 للدلالة على الحدث المقارن بذلك الزمان يعني ان مجموع اللفظ بهيئته ومادته
 دال على معنى اعم لكنه بشرط الدلالة بهيئته على الزمان المعين ومادته على
 ذلك الحدث المقارن (فهو) اي لفظ مقترن (صفة بعد صفة للمعنى) وهذا
 تفريع على كونه قيد انحر جا يعني اذا توارد القيدان المخرجان على ذات يكون
 كل منهما صفة له فالصفة الاولى للمعنى قوله في نفسه وهو قيد مخرج الحرف والصفة
 الثانية له قوله مقترن (يخرج به) اي بهذا القيد (الاسم عن حد الفعل) فان
 الاسم وان كان دالا على معنى موصوف بكونه في نفسه لكنه غير مقترن باحد
 الازمنة ثم اراد الشارح ان يذكر فائدة زيادة لفظ وضع حيث غفل المصنف
 عنه فقال (وبقولنا) وهو معطوف على قوله وبه يعني انه خرج بقوله (وضعا) يخرج
 اسماء الافعال) نحو ههنا ونزال (لان جميعها منقولة) يعني ان اسماء الافعال
 ليست دلالتها على احد الازمنة الثلاثة بحسب الوضع الاول لان مجموع تلك
 الاسماء من الاسماء المنقولة اما منقولة (عن المصادر او غيرها) اي او منقولة عن
 غير المصادر (كاسبق) في بحثها فهي وان دلت على الزمان لكن دلالتها عليه
 ليست في اصل معناها الموضوعية له بل دلالتها عليه بعد نقلها الى معنى آخر
 فقوله (ودخل) معطوف على متعلق بقولنا يعني ان قولنا وضعنا كما خرج به اسماء
 الافعال التي من الاغيار دخل به (فيه) اي في حد الفعل (الافعال المسلحة
 عن الزمان نحو عسى وكاد) وانما دخلت (لاقتران معناها) اي معنى الافعال
 المسلحة عنه (به) اي باحد الازمنة (بحسب الوضع) وان انسلخت عنه في
 الاستعمال وقال العصام وكذا الافعال المسلحة عن الحدث تدخل به في
 حد الفعل لان الافعال الناقصة تامة في اصل الوضع منسلخات عن الحدث
 صرح به بعض المحققين في الفوائد الغياثية انتهى يعني ان كلامنا من الافعال
 المسلحة والناقصة موضوع على الحدث مع الزمان فيكونا حيث نذكر داخلين
 في حد الفعل فيصدق عليهما انهما دالان على حدث مقارن باحد الازمنة
 فلا يضطر طريان الانسلاخ عليهما في الاستعمال قوله (ويصدق) اشارة
 الى ما توهم من ان المضارع لما دل على الزمان اعني الحال والاستقبال توهم
 خروجه عن حد الفعل فاراد الشارح دفعه فقال ان تعريف الفعل يصدق

(على المضارع) لانه يصدق عليه (انه) اى المضارع (مقترن باحد الازمنة الثلاثة) لانه اقترن بالزمانين كليهما لانه لما دل على الزمانين لم يزم منه دلالة على احدهما (لوجود الاحد فى الاثنين) وهذا اشارة الى ان وضع المضارع لمعنى الحال والاستقبال من قبيل عموم المشترك يعنى انه وضع بالاشتراك على كل واحد منهما والجامع لهما هو الاثنان (ولانه) اى ويصدق على المضارع ايضا انه اقترن باحد الازمنة لان المضارع (مقترن بحسب كل وضع) اى باعتبار كل واحد من الرضعين حال كونه مستقبلا مع قطع النظر عن الوضع الآخر انه مقترن (بواحد) اى بواحد من الزمانين فانه من حيث كونه موضوعا للحال يدل عليه دون الاستقبال ومن حيث كونه موضوعا للاستقبال يدل عليه دون الحال (وان عرض) اى ولوعرض (الاشترك) يعنى الاشتراك التام (من تعدد الوضع) ثم شرع بعده بتعديده فى بيان خواصه كما هي عادته فقال (ومن خواصه) (اى بعض خواص الفعل) (دخول قد) وانما كان دخول قد مختصا فى الفعل ولا يوجد فى غيره من اقسام الكلمة (لانها) اى لان كلمة قد (انما تستعمل) يعنى استعمالها مقصور على احد المقاصد الثلاثة اما (لتقريب الماضى) اى لقصد جعل الزمان الماضى قريبا (الى الحال) وهذا احد المقاصد الثلاثة (اول تقبل الفعل) اى لقصد اخبار قلته وهذا ثانيها (او لتحقيقه) اى اول قصد اخبار تحقيق الفعل وثبانه وهذا ثالثها (وشئ من ذلك) اى وكل واحد من المقاصد الثلاثة (لا يتحقق الا فى ضمن الفعل) وما لا يتحقق الا فى الفعل بوجد فيه ولا يوجد فى غيره فدخول قد خاص بالفعل (و) (دخول) (السين وسوف) وانما كانا من خواص الفعل (لدلالة الاول) اى لدلالة السين (على الاستقبال القريب والثانى) اى ولدلالة سوف (على الاستقبال البعيد) وزمان الاستقبال فى كل منهما جزء من الموضوع له والاستقبال لا يوجد الا فى الفعل فهما لا يوجدان الا فى الفعل وقال العصام ان دلالة الاول على الاستقبال دلالة عليه مع التأكيد صرح به المحقق التفتازانى فى شرح التلخيص انتهى وقال شارح اللب ان فى قوله لدلالتهما على الاستقبال الذى لا يوجد الا فى الفعل نظر لانه ان اريدانه لا يمكن وجوده فممنوع وان اريدان وجودهما فى غيره ممكن لكن لا يدل فمسلم لكنه غير مفيد للمطلوب الذى هو دعوى اختصاصهما اذ لا يلزم من عدم الدلالة فى غيره عدم وجدانهما فيه الا ترى الى قولك ضربى زيد اغدا امر اذ لم قال فالصواب فيه وفى امثاله الاستدلال بالاستقراء انتهى وقال الرضى واما السين وسوف فسيماهما سبويه حرقى التنفيس ومعناه تأخير الفعل الى الزمان المستقبل وعدم التنفيس فى الحال يقال يقال نفست الخناق اذا وسعته وسوف اكثر تنفيسا من السين وقيل

ان السنين منقوص من سوف لدلالة تقليل الحرف على تقريب الفعل انتهى
 (و) (دخول) (الجوازيم) بمعنى ومر خواصه دخول الجوازيم عليه وانما خص
 دخولها عليه دون الاسم (لأنها) اى الجوازيم (وضعت امانتي الفعل كالم) (ولما)
 فانهما وضعتا نفي الحدث الذي في مدخولهما (او) اى او وضعت تلك الجوازيم
 (اطلبه) اى اطلب الفعل (كلام الامراء) وضعت (لتنهي عنه) اى عن الفعل
 (كلا الناهية) وهذا فيما عملت في الفعل الواحد (او) وضعت تلك الجوازيم (لتعليق
 الشيء) اى سواء كان ذلك المعلق في ضمن الجملة الفعلية او في ضمن الجملة الاسمية
 (بالفعل كادوات الشرط) سواء كانت حرفا مثل ان او اسما كهما ومتى (وكل من
 هذه المعاني) اى من نفي الفعل وطلبه ونهيه عنه وتعليق الشيء به (لا يتصور
 الا في الفعل) وزاد العصام في التعليل بان العمل اماراة الاختصاص لان الشيء
 مالم يخص الشيء لم يعمل فيه واعترض عليه شارح اللب باننا لانسلم ان اختصاص
 العمل اعنى الجزم يستلزم اختصاص الدخول لم لا يجوز ان يختص عملها لانفسها
 الا ترى ان ما ولا يختصان بالفعل ولا يعملان فيه انتهى ويمكن ان يجاب من
 طرف العصام بان مراده من قوله مالم يخص الشيء لم يعمل فيه ان الملزوم
 اخص واللازم اعم وكل شيء يعمل فهو مختص بدون العكس بمعنى وبعض
 ما خص لم يعمل وما ولا من هذا القبيل والله اعلم (لحقوق تاء التأنيث) ولما غير
 المصنف عبارته ههنا بذكر الحقوق اشار الشارح الى مراده بقوله (عطف)
 بمعنى ان الحقوق بالرفع معطوف (على) قوله (دخول قد) فانه اذا عطف على
 لفظ قد يلزم كون الحقوق مدخولا للدخول فلامعنى له (وانما خص به)
 اى وانما اقتصر على الفعل (لحقوق تاء التأنيث) وامتناز الفعل به عن الاسم (لأنها)
 اى لان تاء التأنيث (تدل) اى لا تدل الا (على تأنيث الفاعل) ولما لم يكن هذا
 التعليل كافيا لانتفاضة بالصفات ضم اليه قوله (ولا للحق) اى لا للحق النساء
 المذكورة ايضا (الابما) اى باللفظ الذي (له فاعل) اى باللفظ الذي لا بد له
 من فاعل او نأجه وذلك هو الفعل لا غير (والصفات) اى الصفات التي لا بد لها
 من فاعل ايضا كاسم الفاعل والمفعول لا يكون نقضا علينا فان تلك الصفات
 (استغنت عنها) اى عن تاء التأنيث (بما) اى بسبب شيء (لحقها) ان لحق
 لتلك الصفات (من التاء المتحركة الدالة على تأنيثها) اى على تأنيث تلك الصفة
 (و) (على) (تأنيث فاعلها) اى فاعل تلك الصفات فان التاء المتحركة في قائمة
 مثلا لمادت على تأنيثها وعلى تأنيث فاعلها استغنت عن ذكر تاء تدل على
 التأنيث واذا كان كذلك (فلا جرم اختصاص) اى لحق تلك التاء (بالفعل)
 لان الفعل غير مستغن عنها وقوله (ساكنة) بالنصب (حال من تاء التأنيث)

لكونها واردة بالنكرة (و) قوله (احتراز) بالرفع عطف على قوله حال اى
هذا اللفظ حال واحترز (عن) التاء (الحركة لاختصاصها) اى الاختصاص
الحركة (بالاسم) كما عرفت (و) (لحوق) (نحو تاء فعلت) يعنى من خواصه
ايضا لحوق التأت التى شبهت بالتاء المضمومة التى فى المتكلم الماضى ثم فسر مراده
فقال (اراد) اى المصنف (بنحو) اى بقوله نحو (تاء فعالت الضمائر المتصلة
البارزة بالحركة المرفوعة) وقوله (فتدخل) تفريع لهذا التعميم الحاصل من
كلمة نحو يعنى فحيث تدخل (فيه) اى فيما يختص بلحوقه (تاء فعالت) اى التاء
المفتوحة الدالة على المخاطب والمكسورة الدالة على المخاطبة (ايضا) اى كما تدخل
تاء المتكلم وقوله (وذلك) شروع فى بيان وجه اختصاص المذكورات بالفعل
يعنى كون المذكورات مختصة بالفعل بابت لان (ضمير الفاعل لا يلحق الابدان) اى
الابالفاظ الذى (له فاعل) فان تلك التأت ليست دالة على التأنيث كما كانت التاء
الساكنة فتعين لحوقها لبيان الفاعل فحيث يلزم وجود الفاعل فيما لحقته
(و الفاعل) انما يكون للفعل وفروعه) يعنى من الصفات التى هى فروع الفعل
فى العمل مثل اسم الفاعل والمفعول (وخط) بصيغة المجهول اى ولما كان رتبة
الفروع منقطة عن رتبة الاصل حط لذلك (فروعه) اى فروع الفعل (عنه) اى
عن ذلك الفعل (بمع) اى بسبب منع (احد نوعى الصبر) اى البارز والمستتر
فان الفعل لكونه اصلا جامع لهما ولو كانت الفروع جامعة للنوعين ايضا يلزم
تساوى الفرع للاصل فلزم منع احد النوعين (نحرزا) اى لقصد التحرز (عن)
لزوم تساوى الفرع مع الاصل (ولما كان هذا التعليل مستلزما لمنع احد النوعين
من غير تعيين ولم يكن مستلزما لمنع البارز اشار الى بيان وجه ترجيح البارز للمنع
على المستكن فقال (وخص) اى امتاز (البارز بالمنع) عن المستكن (لان المستكن
اخف) لكونه غير مذكور لفظا (واخصر فهو) اى اذا كان المستكن اخف من
البارز واخصر منه فترجح المستكن بكونه شاملا (بالتعميم الباقى واجدر) من
البارز يعنى اختص البارز بالفعل وعم المستكن الفعل وفروعه ولما فرغ المصنف
من تعريف الفعل ومن بيان خواصه شرع فى بيان انواعه وتعرف كل
نوع منها مع بيان مسئلة مخصوصة بهذا النوع فقال (الماضى مادل) قوله
(اى فعل دل) اشارة الى ان ما موصوفة وعبارة عن الفعل ومنزلة منزلة
الجنس وقوله (بحسب اصل الوضع) اشارة الى ان المراد بالدلالة ههنا هى
الدلالة الوضعية لا العقلية وقوله (فانه المتبادر من الدلالة) اشارة الى قرينة
حل قوله دل على الدلالة الوضعية يعنى انما فسرنا الدلالة بهذا التفسير لان
المتبادر من اطلاق الدلالة هى الدلالة الوضعية وقوله (على زمان) متعلق بدل

وقوله (قبل زمانك) ظرف مستقر مجرور محلا على انه صفة للزمان يعني على الزمان الذي يحصل قبل زمانك وفسر الزمان الثاني بقوله الحاضر الذي للإشارة الى ان المراد بقوله قبل زمانك يعني ما كان مضافا الى المخاطب وهو قائل الكلمة هو الزمان (الحاضر الذي انت فيه) اى فى هذا الزمان عند تكلمك بالفعل الماضى وقوله (قبلية ذاتية) تفسير لكلمة قبل فان القبلية اما ذاتية كقبلية العلة على المعلوم او زمانية كقبلية الامس على اليوم فالمراد بقوله على زمان قبل زمانك هى القبلية الذاتية لكن لا مطلقا بل الذاتية التى (تكون) وتوجد (بين اجزاء الزمان) وانما يفسر به للإشارة الى دفع ما قيل ان قبل ظرف زمان فيلزم ان يكون للزمان زمان لان معنى التقدم الزمانى ان يكون المتقدم فى زمان سابق والمتأخر فى زمان لاحق والكلام فى ذلك الزمان فيلزم التسلسل فاراد الشارح ان يدفع هذا السؤال بقوله تكون بين اجزاء الزمان يعنى ان المراد بتقدم الزمان على الزمان ههنا هو تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض (فان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض) وان كان تقدما بالزمان لكنه ليس تقدم زمان آخر بل هذا التقدم (انما يكون بحسب الذات) ومن ثمة قال قبلية ذاتية (لا بحسب الزمان) فانه لو كان بحسب الزمان لزم المحذور المذكور فاذا لم يكن ذلك التقدم الحاصل بين اجزاء الزمان زمانيا (فلا يلزم) اى منه (ان يكون للزمان زمان) اعلم ان هذا الإشارة الى مسألة حكمية وتحقيقها ان الحكماء ذهبوا الى ان الزمان لا بداية له ولا نهاية له بدليل انه لو كان له بداية يلزم وجود قبل فى ابتداءه وذلك القل زمان ايضا فيلزم التسلسل فاجيب بانه انما يلزم التسلسل لو كان ذلك التقدم زمانيا يحتاج الى زمان بل زمان ذلك الزمان هو نفس ذلك الزمان فالتقدم عارض آخر للزمان بالذات ولغيره بواسطتهما لان التقدم والتأخر ناشئان من ذواتهما فان ماهية الزمان هو المحدد اعنى عدم الاستقرار فاذا فرض فيها اجزاء عارضة لها يكون التقدم والتأخر لذاتها هذا ثم اعلم ان المراد ههنا بالتقدم بالذات ان يكون منسأه الذات لا التقدم بالطبع فانه يعنى آخر فان المتقدم بالطبع يجتمع فيه التقدم مع التأخر وههنا ليس كذلك فان الامس لا يجامع اليوم كذا فى بعض الحواشى وفيه مباحث اخر والوجه فى تركها ما قال العصام ولتحقيقه علم آخر ولفهمه مخاطب آخر ثم شرع فى بيان قوائد فيود التعريف فقال (فقوله ما دل على زمان شامل لجميع الافعال) اى من المضارع وغيره فانه يصدق على كل منهما انه فعل دل فكان هذا القول بمنزلة الجنس (وقوله قبل زمانك بخرج ما عداه) فان ما عدا الماضى اما دل على الحال واما على المستقبل فلا يصدق قوله قبل زمانك على واحد منهما فان الحل هو زمانك والمستقبل هو زمان بعد زمانك ولما توهم انتقاض التعريف

منعاً بأنه يصدق على لفظ الامر فانه دل على زمان قبل زمانك مع انه لا يصدق عليه المعرف لكونه اسماً اجاب عنه بقوله (والمراد بما الموسوعة) يعنى ما في قوله مادل (الفعل) كما فسرته الشارح بقوله اى فعل واذا كان المراد بالموصول فعلاً (فلا ينتقض منع الحد) اى حد الفعل (بمنزلة امر) اى من الاسماء التى وضعت على الزمان الماضى فانه لما قال فعل خرج عنه ثم اراد دفع توهم آخر بالانتقاص بالمنع فى قوله لم يضرب فانه مضارع مع انه يصدق عليه انه فعل دل على مان قبل زمانك وبالجمع بالماضى الذى وقع شرطاً وجزءاً فانهما ماضيان يعنى يصدق عليهما الحدود مع انه لا يصدق عليهما الحد فانهما يدلان على المستقبل لاعلى زمان قبل زمانك فاجاب عنهما بقوله (والمراد بالدلالة ما هو بحسب الوضع) يعنى المراد بالدلالة التى فى ضمن دل هى الدلالة التى بحسب الوضع فاذا اردت بهما هذا المعنى (فلا ينتقض منعه) اى منع الحد (لم يضرب) فانه ليس موضوعاً باصل الوضع للماضى بل معنى الماضى عرض عليه فلا يصدق عليه انه على زمان قبل زمانك بحسب كونه موضوعاً له بل وضعه للمستقبل او الحال ودلالته على الماضى بحسب الاستعمال (وجهه) اى وكذا لا ينتقض جمع الحد بان لم يكن جاءها الافراد (بان ضربت) فيما وقع فى حيز السطر (ضربت) اى فيما وقع فى حيز الجزاء فانهما موضوعان للماضى عرض لهما الاستقبال بسبب وقوعهما فى حيز السطر والجزاء ثم شرع المصنف فى الاشعار ببعض خواصه المتميزة بهما عن اخواته من الافعال لان اخواته معربة بعد الفراغ من حده فقال (مبنى على الفتح) و اراد الشارح بيان اعراب لنظ المبنى فقال (خبر مبتدأ محذوف اى هو يعنى) اى يرجع الضمير (الماضى) وهو بالنصب مفعول يعنى (مبنى على الفتح لفظاً نحو ضرب) يعنى اذا كان آخره حرفاً صحيحاً (او) هو مبنى على الفتح (تقديراً نحو رمى) يعنى اذا كان آخره حرف علة ثم شرع الشارح فى بيان وجه كونه مبنياً على الحركة فقال (واما البناء على الحركة) ثم انه ترك التعرض لوجه نفس البناء لظهوره فان وجهه ان الاصل فى الفعل البناء لفقد المعانى الموجبة للاعراب فى الفعل بخلاف الاسم فان المعانى الموجبة للاعراب معقورة عليه وهى الفاعلية والمفعولية والاضافة ولاشئ منها موجود فى الفعل واذا كان الاصل فيه البناء ولا مقتضى للعدول عنه وهى المشابهة كما فى المضارع ابقى الماضى على الاصل فلذا ادار الكلام بين كونه مبنياً على الحركة وبين كونه مبنياً على السكون فقال واما وجه كون الماضى مبنياً على الحركة اى التى خير الاعمال فى المبنى (دون السكون الذى هو الاصل) اى ترك ما هو الاصل (فى المبنى فلسابته) اى مشابهة الماضى (المضارع) الذى هو متحرك لكونه معرباً فى (وقوعه)

أي وقوع الماضي موقع الاسم نحو زيد ضرب في موضع زيد صواب (ب) فان ضرب
 ههنا وقع فيما يجوز وقوع المضارع فيه وهذا الموقع من مواقع الاسم (و) قوله (شرطا
 وجزاء) بالنصب معطوف على قوله موقع الاسم يعني ان الماضي مشتايه للمضارع ايضا
 في وقوع الماضي شرطا وجزاء كارتفع المضارع (تقول) أي يجوز ان تقول
 (ان ضربتني ضربت بك في موضع ان تضربني اضربك واما الفتح) أي واما وجه
 كونه مبنيا على الفتح بعد اختيار الحركة على السكون (فدكونه) أي فليكون الفتح
 (اخف الحركات) ولما كان كونه مبنيا على الفتح مسروبا بشرط لا شيء اعني
 بشرط عدمي قال (مع غير الضمير المرفوع المحرك) (فانه) أي فان الماضي
 (مبنى على السكون معه أي مع الضمير المذكور نحو ضربت) وهو الجمع المؤنث الغائب
 (الضربت) اذ منتهيا الى نفس المتكلم مع الغير يعني طرفي الصيغ المثنى معلوما
 ومجهولا وهي ضربت وضربت وضربت وضربت وضربت وضربت وضربت
 وضربت فان الضمير المتصل بكل منها ضمير مرفوع متحرك بخلاف ضربت وضربت
 وضربت وقوله (كراهة) بالنصب معقول له لقوله فانه مبنى على السكون يعني انه
 المنحى على السكون لالكون السكون اصلا ودولا يمنع منه مانع فزال المسانغ
 ههنا فاعاد الاصل بل بناء على السكون لمرجح آخر وهو كراهة (اجتماع اربع
 حركات متواليات في) أي حاصلة من اللفظين اللذين (هو) أي احدهما مع الآخر
 (كالكلمة الواحدة) يعني اجتماع اربع حركات ليس بكريه اذا كان موضعهما
 ظنين ليس اتصال احدهما بالآخرى شديدا بحيث يجعل كالكلمة الواحدة بل
 هو كبريه في الموضع الذي حصل اجتماعها من الكلمتين اللتين كان اتصال
 احدهما بالآخرى شديدا بحيث يجعل احدهما مع الآخرى كالكلمة الواحدة
 وانما جعل ههنا كذلك (للسادة اتصال الفاعل فعلة) يعني انه لما كانت تلك
 الضمة فاعلا كان اتصالها بالفعل شديدا لكونها ماعلا متصلا بفعلة اشدا اتصال
 لكونه مدولا للفاعل دلالة الترابية كما عرفت (وانما قيد) أي المصنف (الضمير
 المرفوع بالمحرك احترازا) أي لقصد الاحتراز (عن مثل ضربت فانه) أي فان فعل
 ضربا يعني الفعل الماضي الذي هو مني ضرب (ايضا) أي كقوله (منى عن الفتح)
 لكون الضمير المرفوع غير متحرك فيه وقوله (و) (مع غير) (الواو) معطوف على
 قوله الضمير فاشار السارح اليه بتوسط لفظ مع غير بينه وبين العاطف يعني ان كون
 آخر الماضي مبنيا على الفتح مشروط بشرطين احدهما ان لا يكون مصاحبا
 للضمير المذكور والثاني ان لا يكون مصاحبا لواو الجمع المذكور (فانه) أي لان الآخر
 (بضم) أي يجعل مضموما (معها) أي مع كلمة الواو وفعله (لجنتهما) بيان لوجه
 ترجيح الضم على الفتح يعني ان آخر الماضي فيما كان مبنيا على الضم اذا كان
 مع واو الجمع ليكون الواو من جنس الضمة من الحركات (لفظا) يعني انه يظن لفظ

(كضر لوا) بمعنى اذا كان الحرف الاخير صحيحا (او تغديرا) او يضم تغديرا
بمعنى انه كان مضموما في الاصل ثم عرض له الاعلال فصار ماق له مفعولا (كرموا)
يقع الميم بمعنى اذا كان الحرف الاخير حرف علة فان اصل رموا رميو واما قبل الواو
مبنى على الضم ايضا لكن لم يبق ذلك في اللفظ وفي بعض الحواشي ان هذه العبارة
من الشارح موافقة لعبارة الرضي وغيره من كتب النحو الطاهران المراد يليني على
الضم لقصد محاسبة الحرف لما صرح به في المهل وغيره انتهى ولما فرغ من
بيان خواص الماضي وتعيينه شرع في بيان حد المضارع وخواصه فقال
(المضارع ما شئ) يفتح الهيرة على صيغة المعلوم وقوله (اى فعل) تفسيرا
وصير (اشه) راجع اليه وقوله (الاسم) بالصب مفعوله وقوله (باحد حروف
مايت) طرف مستقر منصوب محلا على انه حال من فاعل اشبه كما فسره بقوله
(اى حال كونه) اى كون ذلك الفعل (ملتبسا باحد حروف نأيت) وفيه اشارة
الى ان الباء الملازمة ويحتمل ان يكون الظرف لغوا بان يكون الباء متعلقة بـاشه
والباء حينئذ تكون للسببية كما قدم زيني زاده في معرب الكافية وقوله (فى اوائله)
حال من الحروف او صفة له بمعنى حال كون تلك الحروف فى اوائل المضارع
(يعنى) اى المصنف بحروف نأيت (الحروف التى جعلتها كلمة مأيت) واما عدل
المصنف عن تركيب اين لان فيه تفريقا بين حرفي التكلم وتة بما لحرف الخطا
على حرف العية وهو خلاف الترتيب اذ العلمات متوسطة والمخاطب متبهي الكلام
بخلاف هذا كذا فى بعض الحواشي واعلم ان ترتيب صيغ افعال فى علم الصرف
مخالف لترتيبها فى علم النحو فان ترتيبها فى الصرف من الف ت الى المتكلم فيكون
المخاطب متوسطة وفى النحو من المتكلم الى المخاطب فيكون الغائب متوسطة
وايضا الكلام التى جعلت تلك الحروف ثلاث ائين وبأيت وبأتى فالابتداء فى الاول
متكلم وحده ثم المخاطب ثم الغائب ثم المتكلم مع الغير ولا موافقة لاحد من الترتيبين
والكلمة الثانية من المتكلمين ثم الغائب ثم المخاطب وفى هذا موافقة لترتيب النحو
فى الجملة ولذا احتارها المصنف والله اعلم ثم اورد الشارح قوله (وهذه المشاهدة
انما يكون) للاشارة الى ان اللام فى قوله (اوقوعه) متعلق بفعل محذوف وقال
صاحب العرب ان اللام فيه متعلق بقوله اشبه ثم قال ان تغديرا متعلق بكلف انتهى
واقول لعل ارتكاب الشارح هذا التكلف لبيان ان المصنف فى صدد بيان وجوه
المسابهة بين المضارع والاسم وهذا انما يكون بتغيير الكلام الى ما ترى وفسر
الضمير المجرور بقوله (اى اوقوع ذلك الفعل) للاشارة الى ان الصمير راجع الى
الفعل المضارع والى انه مضاف الى فاعله وقوله (مشتركا) مفعوله يعنى ان تلك
المشاهدة لكون الفل المذكور من الافعال التى تسترك بين المعنيين يعنى (بين

زما في الحال والاستقبال) وقوله (على الصحيح) إشارة إلى أن في استعمال المضارع
 في الزمانين قولين أحدهما أنه حقيقة فيهما يعني أنه من الالفاظ المشتركة والثاني
 أنه حقيقة في الحال ومحاذ في الاستقبال فالصحيح منهما هو الأول وهو أنه مشترك
 (كوقوع الاسم مشتركين المعاني المتعددة كالعين) أي كلمة العين فانه اسم
 وقم مشتركين الذهب والسمس وغيرهما (وتخصيصه) وهو (بالجر عطف على
 قوله لوقوعه) وقوله (أي تلك المشابهة) الحليان الاهتمام في تفسير مراد المص
 كما قلنا يعني أن المضارع مشابه للاسم وتلك المشابهة زانما تكون) أي لا يكون
 ثابتة (الوقوع الفعل) مشتركا (وتخصيصه) أي ولكونه مخصصا (بواحد
 من زما في الحال والاستقبال) بعد كونه موضوعا لهما أو مشتركا بينهما بحسب الوضع
 وأما أي الشارح به ليحصل صلة قوله وتخصيصه لأن التخصيص إنما يتعدى
 بأحد الزمانين وقوله (يعني الاستقبال) تفسير لقوله بواحد يعني أن المراد
 بالواحد الذي يخصصه فعل به ههنا هو معنى الاستقبال وقوله (بالسين) متعلق
 أيضا بقوله وتخصيصه والباء سببية يعني أن تخصيص المضارع بالاستقبال
 بسبب دخول السين عليه وقوله (فانه للاستقبال القريب) بيان لوحده كون
 السين سببا للتخصيص وهو كون السين موضوعا للاستقبال القريب (وسوف)
 أي وتخصيصه بالاستقبال بسبب دخول سوف عليه (فانه) أي فإن لفظ
 سوف (للاستقبال بعيد كما مر) في بيان الخواص وقوله (وإن الاسم يخصص
 بأحد معانيه بواسطة القرائن) تقرير للمشابهة بينهما فإن شرطها أن تصاف
 كل من الطرفين بوجه السمة ولما عرف أن تصاف المضارع من من المصنف
 أكل الشارح بيان أن تصاف الاسم أيضا فانه إذا قلنا طلع العين يكون العين
 مخصصا بالشمس التي هي أحد معانيه بقرينة ذكر طلوع من المصنف لما عدل عن
 تعريفه المشهور وهو ما وضع الحال والاستقبال أو بما في أوله حرف من حروف
 اتين أراد الشارح أن يبين وجه عدوله فقال (وأيما عرف) أي المصنف
 (المضارع بمشابهة الاسم) حيث قال ما أسبه ليكون التعريف مطابقا للفظ
 المضارع (لايه) أي لأن هذا الفعل (لم يسم مضارعا إلا لهذا المعنى) أي لكونه مشابها
 (اذمعى المضارعة في اللغة المشابهة) وقوله (مستقمة) بالنصب حال من
 المضارعة وفيه إشارة إلى أن كونه بمعنى المشابهة منقول عن معنى آخر وهو كونهما
 مستقيمة (من الضرع) وقوله (كان كلا الشبهين) إشارة إلى أن إطلاق المشابهة
 على المضارعة من قبيل تسمية اسم المسببه به للمشبه فان الشبهين المشابهين شبهوا
 بالآخرين الذي (ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا) ثم شرع
 المصنف في بيان تعيين كل واحد من الحروف الأربعة بصيغة مخصوصة فقال

(فالههمزة) وقوله (من تلك الحروف) اما صفة احوال يعنى المراد بها الههمزة
الكاشفة من تلك الحروف (الاربعة) يعنى حروف أباءت فالفاء في قوله فالههمزة
تقص له والههمزة بالرفع مبتدأ وقوله (للتكلم) ظرف مستقر خبره وقوله (مفردا)
بالنصب على انه حال من المتكلم يعنى ان الههمزة معبودة النفس المتكلم حال كونه
مفردا (مذكرا) اى سواء (كان) ذلك المفردا المكلم مذكرا (او مؤنثا) واضرب
ولا يخفى ان المصنف غير ترتيب اذكره في الاحمال الدالة على ان الهمزة في
قدم و لا يوزن مقدم بهمة الههمزة للاشارة الى ان الهمزة في الالف واللام
هو تقدم الههمزة لان الابتداء فيه من التكلم المفرد مع التكلم مع العبر كما اشترنا
اليه ولما قال (وامواله) (اى للتكلم المفرد) الذى سبق مع تعميمه
المذكر والمؤنث لكن لانه اذا كان وحده سواء كان كلهم مذكرا او كلهم مؤنثا
او مختلطا بل (اذا كان) اى ذلك المفرد (مع غيره) (واحد اكان) اى سواء كان
(ذلك الغير) واحدا فيكونان اثنين (او أكثر) فيكون جمعا (مثل نضرب)
فان لفظ نضرب منسبك بين كون المتكلم اثنين ومن كونه جمعا فلم يوضع
لذكره ومؤنثه ولا مشاء وجهه صيغة تخرج وصلة لقوة القرينة في التكلم فان
السامع ان كان من هذا التكلم يعلم بالضرورة افراده وذكره بالعبارة وان كان
ساما معى وراء الخطاب يحصل له ايضا علم ضرورى من ربه صوته وغلطته
ومن صوت الواحد وغيره فالساكنون بالصيغة بين كما هو مفسر في كتب
الصرف وقوله (وكادهما) اى وجه ترجيح الههمزة للمفرد والاولى للتكلم يعنى
طن ان الههمزة في اضرب والنون في نضرب (ما خوذان) اى الههمزة ما خوذة
(من) همزة (اماو) النون ما خوذة من نون (نحن) (والثاء للمخاطب)
(واحد اكان) اى سواء كان ذلك المخاطب واحدا (او مؤنثا) او مجموعا مذكرا
اى سواء كان ذلك المتكلم واحدا او مجموعا مذكرا اى سواء (كان) كل من الواحد
والمثنى والمجموع مذكرا نحو نضرب ونضربان ونضربون (او مؤنثا) نحو
نضربين ونضربان ونضربن وقوله (والمؤنث) عطف على قوله للمخاطب
اى التاء معبودة للمؤنث ايضا وقوله (الواحد) صفته المؤنث ولما علم وحدته من
صيقته ومن ذكره في مقالة قوله (والمؤنثين) تركه المصنف ولما كان قوله
(غيبه) بالنصب حالا وشرط الحال ان تكون مبنية للهيمزة اراد ان يفسره
الشارح على وجه يجوز وقوعه حالا فقال (اى حال كون المؤنث والمؤنثين
غائبين) وهذا تفسيره تأويله مشتقا وقوله (او ذوى غيبه) تفسير على وجه يحمل
عليه نحو نضرب ونضربان (والياء للعائت وغيرهما) وقوله (اى غير القسمين)

تفسير لضمير غير ههنا اى المراد بغيرهما غير القسمين (المذكورين) وقوله (وهما)
تفسير للقسمين يعنى المراد بالقسمين احدهما (واحد المؤنث والغائبة) الآخر (ماده)
فبقى للياء من صغ الغائب اربع صغ لان الغائب ثلاثة والغائبة ثلاث فالمجموع
ست صغ ولما تعين القسمان منهما للثلاثة بقى اربعة اقسام وهى الغائب المفرد
وتثنيته وجعه وجمع المؤنث الغائبة نحو يضرب ويضربان ويضربون ويضرن
(فقوله غيرهما اى غير القسمين المذكورين بالجر على البدلية من الغائب) وانما حاز
كونه بدلا (لانه) اى لان فط غير (وارلم يضرب بالاضافة) اى لم يضرب بسبب
اضافته الى ضمير (معرفة لكنة) اى اكمل الساراه (خرجت بها) اى بالاضافة
(عن النكرة الصرفة) واذا خرجت كلمة الضمير عن النكرة الصرفة (فهو)
اى لفظ غير (فى قوة النكرة الموصوفة) وانما اورده السارح ههنا وجوز كونه
بدلا واشار بذلك الى الرد على من قال انها صفة الغائب بانه لا يجوز ان يكون صفة له
لان غير لا يعرف بالاضافة الى المعرفة فلا يصح صفة للمعرفة ثم ارد عليه بانه
لا يجوز ان يكون بدلا منه ايضا لان النكرة اذا كانت بدلا من المعرفة فالنعت واجب
مثل بالناصبة ناصبة كاذبة فاحاب عنه بقوله لانه الخ يعنى انه انما يحتاج الى التوصيف
اذا كانت النكرة نكرة صرفة كما فى الناصبة واما اذا كانت نكرة مخصصة ووجهها
فلا يحتاج الى التوصيف وقوله (او بالنصب) اشارة الى احتمال اعراب آخر
على تقدير نصبه وهو انه (حال) من الغائب ثم رحمه فقال (ر هو الاولى) اى
ان الاولى من الاعرابين هو كونه حالالا كونه بدلا وقوله (لموافقة الساق) بيان
وجه انحصار الاولوية فى كونه حالالا يعنى ان كونه اولى لحصول الموافقة والماسبة
للسابق وهو قوله غيبة فانه كما عرفت لا يكون حالا ولا يجوز كونه بدلا وفيه اشارة
الى تمام الرد المذكور يعنى وجه اولوية كونه حالاليس صفة كونه بدلا كما توهم
بل وجه آخر ثم شرع فى مسائل حروف المضارعة فعل (و ح ر ف المضارعة)
اى الحروف التى تحصل بها المضارعة والمشابهة بينه وبين الاسم (مضمومة
فى الرباعى) ولما كان المتبادر من لفظ الرباعى هو الرباعى المجرد اراد السارح
ان يفسره على وجه يراد به معناه الاعم فقال (اى فى) اى فى المضارع الذى
(كان ماضية) مبنيا (على اربعة احرف اصلية) اى سواء كانت تلك الاربعة
مجردة عن الزوائد (كبد ح ر ح اولاً) اى اولست جمع الاربعة اصلية بل كان
احدها زائدا وذلك فى الثلاثى المزد فيه (كيجز ح) كداية تل ومنها الابواب
الستة التى اُلحقت بالرباعى المجرد (مفتوحة) اى حروف المضارعة مفتوحة
(فما سواه) (اى فى) اى فى المضارع الذى (سوى ما) اى هو غير المضارع الذى
(ما عده) يكون مبنيا (على اربعة احرف) بل كان ماضية على خمسة احرف

(مثل يندرج و) على ستة احرف مثل (يستخرج ونحوهما) اى نحو يندرج ويستخرج وهو ما كان ماضيه على ثلاثة احرف منسل ينصرف ويضرب اما وجه كونها مضومة في الرباعى فلانه لما فتح اول الماضى يذنى ان يحذف المضارع كان التباين والتعابير بينهما واما وجه اختصاص الضم بالرباعى فلان الثلاثى لما كان كثير الاستعمال استمدت كثرة ان يخفف بالفتحة واما غيره من الخماسى والسداسى فلانه لما كان كثير الحروف حصلت فيهما الثقل المستندة للتخفيف ايضا كذا في بعض الحواشى (ولا يعرب من الفعل غيره) (اى غير المضارع) واما لم يعرب غير المضارع (اادم علة الاعراب) وهى المشابهة اتمام الاسم (فيه) اى في ذلك العبر ولما توجه على عبارة المسند لم يجر تعلق قوله اذالم يتصل به بقوله لا يعرب اراد السارح ان يعمد مقدمة يندفع بها ذلك الانجاء فقال (ولما كان هذا الكلام) الخ واما الانجاء فهو انه اذا تعلق قوله اذالم يتصل به بقوله لا يعرب يكون حاصله ان غير المضارع من الافعال لا يعرب بشرط عدم اتصال نون التأكيده واما اذا اتصلت به يكون معربا ولا يخفى بطلان هذا المعنى لان المراد ان غيره لا يعرب اصلا سواء اتصل به النون او لم يتصل فليزم صرف عبارته الى وجهه يوافق المراد وهو انه لم يتعلق بنطوق الكلام كما توهم بل هو متعلق بمفهومه فانه لما كان قوله لا يعرب من الفعل غيره (في قوة قوله واما يعرب المضارع) بقوله (صح) جواب لما اى لما كان في هذه القوة صح (ان يتعلق به) اى بقولنا لا يعرب (قوله) (اذالم يتصل به نون) فانه لما نوى اعراب غير المضارع اتفقهم منه اثبات اعراب المضارع فانه يكون من قبيل قولنا ما جاءنى غير زيد فانه يقتضى انحصار المجبوبة في زيد يعنى ان اعراب المضارع بشرط ان لا يتصل بذلك المضارع نون (بايد) (ثقله كانت) اى تلك النون نحو يضربن بفتح النون المسددة (او حقة نحو يضربن) بسكونها وقال العصام وفي توجيه الشرح بما صاحب الوافية نظر فان قوله ولا يعرب من الفعل غيره في قوة انما يعرب المضارع بمعنى ما يعرب المضارع لدخول انما عليه فيكون اتصال الطرف به تقييدا للحصر الاعراب فيه فبقيت الشبهة بحالها وانما تدفع الشبهة اذا كان هذا القول تقييدا للحصر اعرابه في وقت عدم الاتصال وليس كذلك حتى تدفع الشبهة ثم قال فالحق ان قوله اذالم يتصل متعلق بمعنى المغيرة وقيد لها اى يعرب مغيرة في وقت عدم الاتصال فالقيد يكون لتعميم الغير بحيث يشمل المضارع المتصل به احد النونين انتهى ملخصا واقول ان هذا التوجيه مع ما فيه متعقب المعنى غير موافق لما هو المتبادر من مراد المصنف فانه في صدد بيان حال المضارع لاني صددت بيان غيره والله اعلم بالصواب (ولانون جمع المؤنث) اى وانما يعرب

المصارع اذ لم يتصل به نون جمع المؤنث نحو بضر بن وانما لم يعرب باتصال
 تينك النونين (لانه اذا اتصل به) اى بالمضارع (احدهما) اى نون التأكيـ
 د اوتون جمع المؤنث (يكون) ذلك المضارع (منبيا) وانما يقتضى اتصال احدهما
 كونه منبيا (لان نون التأكيـد لسد اتصاله) اى لكون اتصاله بالفعل اقـصـالا
 شديدا تكون النون المذكورة (بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل الاعراب) يعنى اذا كان
 بمنزلة جزء الكلمة يمتنع دخول الاعراب عليه فانه لو دخل اى دخل الاعراب
 (قبلها) اى قبل النون او يدخل على النون فان دخل قبلها (يلزم دخوله)
 اى دخول الاعراب (فى وسط الكلمة) لكون النون المذكورة بمنزلة آخر الكلمة
 (ولو دخل) اى الاعراب (عليها) اى على النون (لزم دخوله) اى دخول
 الاعراب (على كلمة اخرى حقيقة) فان محل الاعراب هو نفس المضارع
 واما النون وان كانت بمنزلة الكلمة لكنها كلمة اخرى فى الحقيقة ولم امتنع دخوله
 على كل تقدير امتنع كون المضارع معربا وقوله (ولان) الخ لعدم كونه معربا
 مع نون جمع المؤنث لان (نون جمع المؤنث فى المضارع يقتضى ان يكون ما قبلها
 ساكنا) وانما يقتضى ذلك (لما بهتها) اى لما بهتة نون جمع المؤنث الداخلة
 فى المضارع (نون جمع المؤنث) الداخلة (فى الماضى) يعنى فى كونها لجمع المؤنث
 ولما اقتضت سكون ما قبلها (فلا يقبل) اى المضارع الذى اتصل به نون جمع
 المؤنث (الاعراب) ولما ثبت كون المضارع معربا وقد كانت انواع الاعراب
 مختلفة شرع فى بيان تعيينه فقال (واعرابه) اى اعراب المضارع انواع ثلاثة
 احده (رفع و) ثانيها (نصب) (يشارك) اى يشارك المضارع (لاسم فيهما)
 اى فى كون كل منهما مرفوعا ومنصوبا (وجزم) اى وثالث الانواع جزم (يخص)
 اى يكون الجزم مختصا (به) اى بالمضارع (كأنظر) اى كما كان الجر مختصا (بالاسم)
 حيث قال فى صدر الكتاب ومن خواصه الجر كما قال ههنا ومن خواصه دخول
 الجوازم وقال العصام ان قوله واعرابه رفع ليعنى الرفع الذى هو علم الفاعلية
 بل يعنى ضمة او نون وان اقتضاء العامل ليعنى ما به يقوم المعنى المقضى للاعراب
 بل يعنى ما اوجب كون آخر الكلمة على هيئة مخصوصة فان اعراب الفعل
 ليس لمعنى وكذا قوله ونصب وجزم يعنى انه بمعنى السكون او حذف نونه
 او حذف حرف اقتضاء العامل انتهى ثم شرع المصنف فى بيان انواع المضارع
 بحسب الاعراب اللفظى والتقديرى كما بينهما فى الاسم فقال (والصحيح) (منه)
 اى من المضارع ولم كان فى تعريف الفعل الصحيح فرق بين الصرفيين بين النحاة
 وهو انه فى اصطلاح الصرفيين ما سلم جميع حروف من حروف العلة وعند النحاة
 ما سلم آخره من حروف العلة فيسمى له قص وخطا اشار الشارح بقوله (وهو)

اى الصحيح (عند النسخة) لا عند الصنفين (ما) اى لفظ لم تكن حروفاً لا شجرة
 حرف عليه) سواء كان لاسمه او عينه او كلاهما حرف علة فلهذا ورد ويسر
 صحيحان عند النسخة وغير صحيحين عند الصنفين وانهما اقال حروفه
 الاحدية ولم يقل لاسمه لاختلاف الاصطلاحين لدولة النسخين متداً وخبره
 الا ترى قوله بالضم (مجرد) بالرفع صفة الصحيح وهو له (عن سائر ارباعه)
 معلق بالمجرد وزد السراح قوله (متصل به) اي داخل في مدعوله وما ضرب
 الاسماء بصرى عليه اياه لا اضرب لم يرد عن السمرالدر المنزوع لاسمائه
 الضمير الذى ذكر به عند امره برباعته من الصحيح مجرد اداة المرفوع
 بالنصب ل يصدق عليه انه مجرد عن المتصل وقال العصام والاشبه انه لاحاق
 اى قوله متصل به فال معنى الجريد عن الضمير ان لا يتصل به يدل عليه قوله
 المتصل به ذلك انتهى وقوله (للثنية) صفة ثالثة اقوله الصحيح يعنى الصحيح
 المجرد الكا للثنية (مذكراً كان) اى ذلك الثنية (او مؤنثاً) وقوله (منب)
 يضربان وتضربان) اشارة الى تعميم الثنية للعائب وهو اضربان وللغائب
 والمخاطب والمخاطبة وهو تضربان وقوله (والجمع) بالجر عطف على الثنية وزا
 السراح وصفه قوله (المذكور) لمحصل تعميم الجمع للمذكور المؤنث وقوله
 (من يضربون وتضربون) اشارة الى اعم آخر يعنى سراء كان ذلك الجمع
 جمعاً مذكراً غائباً ومخاطباً (و) بقوله (المؤنث) بالجر عطف على قوله المذكور اى
 الجمع ايضا شامل للجمع المؤنث (من يضرب) وهو رابعة (وتضرب) وهو
 للمخاطبة وقوله (والمخاطب) بالجر عطف على ما قبله وصفه بقوله (المؤنث)
 المختص بالمخاطبة (من يضرب) ولما سطر الحكم الذى سيدكر ان يكون
 الصحيح سراً بمجرد اى الضمائر المذكورة فرع عليه قوله (فهذه اربع صيغ)
 يعنى انه بعد اشراط المذكورات بقي في الحكم اربع صيغ احدها (يضرب
 في الواحد الغائب المذكور) ثانياً (تضرب) حال كونه (في موضعين في الواحد
 الغائب المؤنث والواحد) اى وفي الواحد (المنطوق المذكور) ثانياً (اضرب)
 بفتح الهمزة حال كونه (في التكلم الواحد) رابعاً (تضرب) حال كونه
 (في المنكلم مع غيره) (بالصفة) خبر للمبتدأ يعنى ان اعراب الصحيح الذى
 يكون مجرداً عن الضمائر المذكورة بالصفة (في حال الرفع) (واهية) (في حال
 النصب) (لفظاً) وقوله (اى حال كون الضمة والعلة لفظيتين) اشارة الى
 ان قوله لفظاً حال من كل منهما وقوله لفظاً موجود فى النسخ التى حدها الشارح
 وليس بموجود فيما وجدته حسب الوافى ووزني زاده (والاسم) اى بالسكون
 (في حال الجزم) ثم قال العصام لم يرد به قوله لفظاً كما قيد احويه لان السكون

لا يكون اللفظا بخلاف الحركة وهناك نظر لان الرفع قد يكون بالضممة تقديرا
 كذلك النصب اذا وقف على المضارع والجزم قد يكون بالسكون تقديرا اذا حرك
 المجزوم للساكنين نحو لم يضرب القوم انتهى واعرض بعضهم على هذا
 التوجيه بان يكون هذا ناشئا عن عدم الفرق بين اللفظي والتعديري فالجاء في قوله
 لم يضرب القوم ليس بساكن تقديرا بل ساكن في الاصل ثم حرك لعارض ولم يعتبر
 القوم التقديري في السكون كما اعتبروه في الحركات الثلاث تأمل ومنال كونه
 معربا بالضممة (مثل يضرب) (و) مثال كونه معربا بالفتحة (لن يضربو) مثل
 كونه معربا بالسكون (لم يضرب) فان يضرب فعل صحيح مجرد عن الضمير
 البارز المرفوع المتصل وقال العصام ان المصنف اكتفى بمثال المرفوع وترك
 الاخرين فانهما الشارح ولعل وجهه انه اراد ان يمثل للصحح المجرد عن الضمير
 البارز المرفوع لانه اراد ان يمثل لاعرابه حتى يكون التمثيل قاصرا والمتبادر من
 كلام الشارح انه صرف كلامه الى تمثيل الاعراب فأنه بما الحق به انتهى ملخصا
 (و) (المضارع) (المتصل به) فقوله المتصل مرفوع على انه مبتدأ وخبره
 ماسيأتي من قوله بالنون وموصوفه محذوف وهو المضارع كما قدره الشارح
 والالف واللام موصول عبارة عن المضارع الموصوف وقوله به متعلق بالمتصل
 والضمير المجرور راجع الى الالف واللام وقوله (ذلك) فاعله وقوله (اي ذلك الضمير
 البارز المرفوع) تفسيره وقوله (وذلك في خمسة مواضع) جملة معترضة اوردها
 الشارح في تعيين عدد مواضع ذلك المتصل يعني المضارع الذي يتصل به ذلك
 الضمير البارز المرفوع يكون اعرابه (بانون) وقوله (حالة الرفع) ظرف للنسبة
 اي كونه بالنون في حالة كونه مرفوعا (وحذفها) (اي بحذف النون)
 للاشارة الى ان قوله وحذفها بالجر معطوف على قوله بالنون والى ان الضمير
 المجرور راجع الى كلمة النون وقوله (حالي الجزم والنصب) طرف له ايضا يعني
 ان اعراب هذا القسم ناقص حيب اعطى حذف النون الى حالته وقوله (فان
 النصب فيه) اشارة الى تنبيهه على ان حذف النون اعراب له في حالته والى تعيين
 التبع والمتبوع الاصل منهما يعني ان الجزم اصل فيه والنصب (تابع للجزم كما ان)
 اي كما ثبت ان (النصب في الاسماء تابع للجر) يعني انما اعرب بحذف النون حال
 الجزم لانه بمنزلة الحركة في المفرد فكما تسقط الحركة في المفرد حال الجزم فكذلك
 النون وانما تسقط النون حال النصب فيه لان الجزم بمنزلة الجر في الاسماء فكما
 ان النصب فيهما تابع للجر فكذلك النصب فيه تابع للجزم واما وجه اعراب
 المذكورات بالحروف فلما بهتها صورة المثني والمجموع في الاسماء كذا في بعض
 الحواشي ثم شرع في بيان امثله فقال (مثل يضربان) وهو ثنية الغائب حيث

رفع بالنون وائم الشارح بقوله (وتضربان) يعنى وكذلك نثنية الغائبة والمخاطب
والمخاطبة (وبضربون) مثال لجمع الغائب (و) كذلك (تضربون
وتضربين) مثال المفرد المخاطبة وهذا كله في حالة الرفع واما حالة الجزم فهو
قوله (ولم يضربا و) حالة النصب فهو قوله (لن يضربا الخ) يعنى لم يضربا
ولم تضربا ولم يضربوا ولم تضربوا ولم تضربى وكذلك النصب ولما فرغ من بيان
اعراب المضارع الصحيح شرع في بيان اعراب المعتل منه فقال (و) (المضارع)
(المعتل الآخر) اى اعراب المضارع السدى يكون آخر حروفه حرفا من
حروف العلة ولما كان بين كونه معتلا بالالف وبين كونه معتلا باحويه فرق اشار
الى ان هذا الحكم يختص بما يعتل آخره (بالواو والياء) لا بالالف كما سيجئ حكمه
يعنى انه اذا كان كذلك يكون اعرابه (بالضمة تقديرًا) (في حال الرفع) وانما كان
تقديرًا لالفاظا لان الضمة) يعنى لما كان آخره واوا او ياء وكانت الضمة (على
الواو والياء ثقيلة) عندها هل الصرف تحذف انت الضمة المذكورة (تقول) فيما
وقع فيه الواو (دعوه) فيما وقع فيه الياء (يرمى) فيكونان مرفوعين بالضمة
التقديرية (والفتحة) يعنى ان اعراب ذلك المعتل بالفتحة (لفظًا) (في حال
النصب) وانما كان لفظًا (لحقة الفتحة) اى لعدم كون الفتحة ثقيلة عليهما
(نحو) اى مثاله من الواوى نحو (لن يدعو) من اليائى نحو (لن يرمى)
(والحذف) وتفسيره بقوله (اى يحذف الواو والياء) للاشارة الى انه بالجر عطف
على قوله بالضمة والى ان الالف واللام في اوله عوض عن المضاف اليه وقوله
(في حال الجزم) تعيين الحالة التى يكون اعرابه يحذف الآخر فيها وانما كان اعرابه
يحذف الحرفين في حال الجزم (لان الجازم لما لم يجد حركه) في آخره (اسقط
الحرف المناسب لها) اى للحركة لان حرف العلة مناسب للحركة في كونهما
قابليين للسقوط كذا في العصام نقلا عن الرضى وفي بعض الحواشى انه لعل وجه
المناسبة كون حرف العلة بمنزلة الحركتين يعنى فالواو بمنزلة الضمتين والياء
بمنزلة الكسرتين والالف بمنزلة الفتحتين فسال (نحو) اى مثال المجزوم
من الواوى (لم يغزو) من اليائى (لم يرم) وقوله (و) (المضارع) (المعتل) (الآخر)
شروع في حكم المعتل بغيرهما يعنى ان المضارع الذى يعتل آخره (بالانف)
يكون اعرابه (بالضمة والفتحة تقديرًا) وانما لم يكن لفظًا بالفتحة كما كان اخواه
(لا الالف لا تقبل الحركة) بخلاف الواو والياء (تقول) في حال رفعه (يرضى و)
في حالة نصبه (لن يرضى) (والحذف) (اى يحذف الالف في حال الجزم)
كما كان في الاولين (تقول لم يرض) ولما فرغ من بيان ما حمله من ذات الاعراب
شرع في بيان المواضع التى حمله فيه نوعا من انواعه فقال (ويرتفع) وقوله

(المضارع) تفسير للضمير المستتر في يرتفع وهو فاعله وقوله (اذا تجرد عن الناصب والجوازم) ظرف مكان او زمان لقوله يرتفع يعني انه يقبل الرفع بماعين له من علامات الرفع وقت كونه مجردا عن الناصب والجوازم يعني جنسهما (نحو) اى مثل المجرد المرتفع (يقوم زيد) ولما وقع اختلاف بين النحاة في العامل للمضارع فقال بعضهم هو التجرد وقال الآخر هو وقوعه موقع الاسم حل الشارح كلام المصنف على الاول بقريئة ما يتبادر من كلامه فقال (سواء كان العامل) يعني انه مرفوع بمحقق سواء كان المعنى الذى يميل (فيه هذا التجرد كما هو المتبادر من عبارته) اى من عبارة المصنف (وذلك) اى كون عامله معنى التجرد (مذهب الكوفيين) اى اكثرهم اذ الكس فى منهم يجعل العامل حروف اتيان وان الشارح تبع فى ذلك الرضى حيث قال كما هو المتبادر الا انه اورد التبادر مكان لفظ الایاء وعبارة الرضى هكذا هذا ولم يصرح بان عامل الرفع هو التجرد عن العوامل كما هو مذهب الفراء الا ياء الى ذلك المذهب انتهى ووجه التبادر والایاء ان المصنف ذكر فى ارتفاع الفعل المضارع لفظ التجرد الذى هو العامل عند بعض النحاة وقال ويرتفع حين التجرد ولم يقل اذ لم يدخله الناصب والجوازم فيبادر منه ان العامل هو التجرد كما هو مذهب البعض وانه اختار مذهب البعض كذا فى بعض الحواشى ثم ذكر مذهبه بقوله (وسواء كان العامل) يعنى ان عبارة المصنف ليست بصريحة باختياره احد المذهبين بل محتملة لاختيار واحد منهما لكن المتبادر هو الاول والحاصل ان يقوم فى يقوم زيد مرفوع لكونه مجردا عن النواصب والجوازم لكن ذكر التجرد لابين اختيار المذهب الاول بل يوى اليه ويتبادر منه لانه لم يجعل الرفع له التجرد كيف وقد قال فى بيان المنصوب منه وينصب بان الخ وفى بيان المجزوم وينجزم بلم الخ ولو كان مراده ان يجعل العامل فى المرفوع التجرد لقال ويرتفع بالتجرد ولما لم يقل ههنا كذلك بل قال ويرتفع اذا تجرد عن الناصب والجوازم يتبادر منه انه لم يجعل العامل التجرد فيحتمل ان يكون مراده المذهب الثانى وهو كون العامل (فيه وقوعه) اى وقوع المضارع (موقع الاسم كما فى زيد يضرب) حيث وقع فيه يضرب فى موقع الاسم (اى ضارب او مرت رجل يضرب) حيث وقع حالا من زيد وهو موقع ضارب ايضا (اورأيت رجلا يضرب) حيث وقع صفة وهو موقع ضارب ايضا فان قيل اذ كانت عبارته محتملة لهذا المذهب فوجه دلالة عبارته اعنى قوله ويرتفع اذا تجرد على هذا المعنى قيل فى وجه دلالتها انه وان لم يدل قوله ويرتفع اذا تجرد على وقوعه موقع الاسم صراحة لكنه يدل عليه التزاما لان تحقق العامل انما يكون وقت التجرد لانه اذا تحقق الناصب والجوازم مجتمع

وقوع الاسم موقعه لان الاسم لا يدخله ناصب ولا جازم ففي لم يضرب لا يصح ان يقل لم ضارب وكذلك النواصب فحينئذ يلزم وقوعه موقع الاسم اقوله ويرتفع اذا تجرد وانما لم يقل المصنف ويرتفع بوقوعه موقع الاسم لان وقوعه موقع الاسم حتى في كثير من المواضع فلا يتغير به المرفوع عند المبتدى بسهولة والمقصود الاصل في هذا المقام تميز الاقسام الثلاثة بعضها من بعض لا بيان العامل انتهى ملخصا من حاشية الفاضل العصام ثم انتم السارح هذا المذهب حيث تعرض لتفصيله وتحققه فقال (وانما ارتفع او قوعه) اى المضارع (موقع الاسم لانه) اى المضارع (اذن) اى على تقدير وقوعه كذلك (يكون كالاسم) لاشتراكه معه في هذا النوع واذا كان كالاسم (فاعطى) اى اعطى حينئذ للمضارع (اسبق اعراب الاسم) اى اعرابه الذى هو اسبق من النصب والجر لانهما بواسطة العوامل اللفظية (واقواه) اى لكون ذلك الاعراب اقرب من النصب لكونه علامة المسند اليه من الفاعل والمبتدأ اذ هما العمدتان في الكلام (وهو) اى وذلك الاعراب الذى هو اسبق واقوى (الرفع وذلك) اى وكون العامل في المضارع المرفوع وقوعه موقع الاسم (مذهب البصريين وهو المذهب الذى اختاره المصنف في تميز من الاحكام واورد عليه) اى اورد بعضهم على مذهب البصريين بان كون عامل الرفع في المضارع كونه واقعا في موقع الاسم باطل بدليل (انه) اى المضارع (يرتفع في مواضع) يعنى انه كما يقع مرفوعا في المواضع التى يقع فيها موقع الاسم كذلك يقع مرفوعا في المواضع التى (لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة) اى ومنها وقوعه مرفوعا في الصلة (نحو الذى يضرب وفي نحو سيرة يوم) اى ومنها وقوعه مرفوعا بعد دخول حرف التنفيس التى هى من خواصه في نحو سيقوم (وسوف يقوم وفي خبر كاد) يعنى ومنها وقوعه مرفوعا في خبر كاد وهو ايضا من خواصه (نحو كاد زيد يقوم) وانما خص خبر كاد مع ان خبر عسى كذلك لكون الاصل في كاد ان يكون مجردا عن ان وان استعمل مع ان ايضا بخلاف عسى فان الاصل فيه عكسه والايراد المذكور مبنى على تقدير تجرده (وفي نحو يقوم) اى ومنها وقوعه في موضع يمتنع وقوع الاسم فيه ولا يجوز في موضع يقوم (الزيدان) ان يعبر عنه باسم مفرد بان يقال الزيدان قائم فان المفرد لا يصح ان يكون خبرا عن المثني (واحيب) عن هذا الايراد من جانب البصريين (عن الذى يضرب) اى عن الواقع في الصلة (و يقوم الزيدان) اى وعن المفرد المنسند الى التثنية (بانه واقع موقعه) وهذا اشارة الى منع قوله لا يقع فيها بانا لان سلم عدم وقوعه موقع الاسم وقوله (لانه تقول) اشارة الى سند المنع بصورة الدليل يعنى انه

انما يقع اذالم يجز قولك (الذى ضارب هو) بان يكون جوازه بناء (على ان ضارب
 خبر مبتدأ) وهو الضمير المرفوع حيث كان ضارب خبر مبتدأ (مقدم) بالجر
 صفة مبتدأ اي ان ضارب خبر المبتدأ الذي قدم ذلك الضارب (عليه) اي
 على ذلك المبتدأ فيكون جملة اسمية صلة واذا جاز ان تغزل كذلك يحكم انه وقع
 موقع ضارب (وكذا) اي يجوز ايضا ان تقول (قائمان الزيدان) بان يكون قائمان
 مسندا الى المستقر تحته ويكون خبرا مقدما والزيدان مبتدأ مؤخر (وبكيفية وقوعه)
 اي وقوع المضارع (موقع الاسم) في هذين الموضعين في الجملة وهذا يكفي في
 وظيفة المانع (وان كان) اي ولو كان (الاعراب) اي اعراب يضرب ويقوم
 وهو الرفع لكونيهما مضارعين (مع تقديره اسما) يعني مع كون يضرب على تقدير
 ضارب وكون يقوم على تقدير قائم (عبر الاعراب مع تقديره) اي مع تقدير كل واحد
 من يضرب ويقوم (فعلا) فانهما حين كونهما فعلين يرتفعان بالمضاربة وحين
 تقدير كل منهما اسما يكون مرفوعا بالخبرية ولا يضرن تلك المفعولة (وعن نحو سيقوم)
 اي واجب عن سيقوم (ان سيقوم مع السين واقع موقع الاسم لا يقوم وحده)
 يعني انه لم يجز انه يقوم منفردا عن الفعل قوله (والسين) بالرفع مبتدأ اي والحل
 ان السين (صار كاحد اجزاء الكلمة) وقوله (وسوف) جواب لسؤال مقدر
 يعني ان قيل ان عدم قيام السين منفردا مسلم لكن سوف بخلافه فانه يقوم وحده
 فاجاب عنه بان سوف وان جاز قيامه وحده في الحقيقة لكنه (في حكم السين)
 الذي هو بمعناه في الحكم بانه لا يقوم وحده يعني انه لا يقوم حكما كما ان السين لا يقوم
 حقيقة (وعن نحو كاد زيد يقوم ان الاصل فيه) اي في خبر كاد (الاسم وانما عدل
 عن الاصل) الى الفعل الذي هو غير الاصل (لما) اي الوجه الذي (يجي) اي ذكره
 (في باب افعال المقاربة) ان شاء الله تعالى (وينصب) (اي المضارع) يعني
 يقبل المضارع النصب (بان) وقوله رملفوظة) بالنصب حال من كلمة ان وانما قيد به
 لان المضارع اذالم يقع بعد الحروف التي يجوز فيها تقدير ان كما سيجي* لا تكون
 مقدرة فكله قسمها الى قسمين احدهما ملفوظة والثاني مقدرة واثار السارح
 بالقيد الى ان المراد ههنا هو القسم الاول (ولن) اي وينصب ايضا بكلمة لن
 واختلفوا في اصلها (قال الفراء اصله لا) اي النافية بقرينة كونها لن في الاستقبال
 (ابدل الالف نونا) ورد بانه لامناسبة بين الالف والنون الا ان يقال النون الخفيفة
 تغلب في الوقف الفا وكذا التنوين كذا في حاشية العصام (وقال الخليل
 اصله لان) اي انها مركبة من النافية والمصدرية (فقصر كأش) يعني انه
 حذفت الالف من لا والهمزة من ان ووصلت اللام المفتوحة بالنون يعني ابقى
 حرف من اوله وحرف من آخره كاقصر (في اي شيء) يعني في استههام ماهية

الشيء فأتى من الكلمة الأولى الهزمة والياء ومن الثانية الشين فصار ايش وقيل فيه انه ضعيف بانه لو كان كذلك لزم ان يمتنع تقديم معمول الفعل الذي دخلت فيه عليه لان ما في خبر ان لا يجوز تقديمه عليها لكونها موصولا حرفيا وقد حكي سببوه بتقديم الممثل عليه عن بعض العرب في قولهم عمرا ان اضرب ويمكن ان يقوى مذهب الخليل واجيب عن هذا الرد بانه لا يلزم من ان يكون الشيء مركبا من شيء وغيره كون حكمه حكم جزءه لان الحروف تتغير احكامها وما بها عند التركيب اذ هو وضع مستأنف الا يرى ان لفظة لو اذارت مع لا يطل معنى او بمعنى لا فيحدث فيه معنى التضييق نحوه لولا اخرتني كذا في بعض الحواشي (وقال سيبويه انه) اي لفظا (حرف رأسه) يعني ليس مركبا من الحرفين ولا مأخوذا من لا واحد حدث العصام مذهب آخر بقوله اقول لن مركب من لا والنون الخفيفة التي حقهما ان تلحق الفعل الا انه الحق به لا للتصريح بانه لنا كيد النفي بل لنا كيد الفعل المنفي حتى يفقد اللفظ نفي التأكيد فلن عمل ليكون آخر الفعل على هيئة يكون مع النون ولذا خص لن من بين حروف النفي بتأكيد النفي انتهى والله اعلم (واذن) وهو ثالث النواصب (قيل اصله اذان فحذف) يعني انه مركب من اذالطرفة التي للماضى ومن ا المصدرية هذا عند الجمهور (وقيل اصله اذا) يعني بكسر الهزمة وبالا ف بعد الذال وهى (الظرفية فون عوضا عن المضاف اليه) كانوا اذ حين حذف المضاف اليه في مثل يومئذ وحينئذ والمعنى في نحو اذا اكرمك لن قال انا آتيك اكرمك وقت آتيك (وكى) وهى رابعة اى وينصب بكى والمفرغ من النواصب الملقطة شرع في بيان جواز تقدير بعضها في مواضع مخصوصة فقال (وبان) واعاد الجار ههنا لدفع توهم التكرار وتبدله بقوله (مقدرة) لدفع توهم العينية لانه لما قيد بالمقدرة بقى المعطوف عليه ملفوظة والملفوظة غير المقدرة بمعنى انه كما ينصب بان حال كونها ملفوظة ينصب بها ايضا حال كونها مقدرة لكن لا مطلقا بل اذا وقع المضارع (بعد حتى) (نحو سرت حتى ادخلها) يعني سرت الى ان ادخل البلدة (و) (بعد) (كذا اذا وقع بعد) (لام كى) يعني بعد اللام التي معنى كى (نحو سرت لادخلها) اى سرت كى ادخل البلدة (و) (بعد) (لام الجود) اى بعد اللام التي اسكد بها النفي السابق (وهى اللام الجارة الزائدة في خبر كان المنفى) اى بحرف من الحروف النافية (نحو) اى نحو قوله تعالى (فان الله ليعذبهم) وانما اقدرا ن بعد المذكوكة (لان هذه الثلاثة جوار) اى حروف جارة والجر من خواص الاسم (فيمتنع دخولها) اى الحروف الثلاثة (على الفعل) ببحار (الا ان يجعله) اى يتصرف في ذلك الفعل بان يجعله (مصدر) ابتعد بران

اى بسبب تقديران (المصدرية) حتى يكون الجاردا خلافا لاسم (و) (بعد)
 (الفاء) اى وكذلك ينصب المضارع اذا وقع بعد الفاء العاطفة (نحو زرني
 فاكرمك) (و) (بعد) (الواو) اى الواو العاطفة (نحو لا تأكل السمك وتشرب
 اللبن) (و) (بعد) (او) (نحو لا زمنك او تعطيني حتى) وانما كان منصوبا
 بعد الفاء والواو (فان الفاء والواو) ههنا (عاطفتان واقعتان بعد الانشاء) يعنى
 ان الفاء والواو لمادخلتا عاطفتين على المضارع الذى هو الخبر وكانتا واقعيتين
 بعد الانشاء كانتا لعطف الخبر على الانشاء (وقد امتنع) اى والحال انه قد امتنع
 (عطف الخبر على الانشاء) اى بغير تاويل واحد هما بما يوافق الآخر (فجعل)
 اى ولدفع ذلك الامتناع وتقريبه الى الامكان والجواز قصد ان يجعل المضارع
 (مفرد اليكون من عطف المفرد) اى الذى فهم من المضارع (على المفرد
 المفهوم) اى على المفرد الذى فهم (من ذلك الانشاء) حتى يسقط الامتناع
 ويحصل الجواز (فيكون المعنى في زرني فاكرمك) انه (ليكن منك زيارة فاكرام
 منى اياك) يعنى طلب المتكلم ان توجد الزيارة من المخاطب وان يوجد عقيبها
 اكرام منه للمخاطب (وفى لا تأكل) اى فيكون المعنى فى لا تأكل (السمك وتشرب
 اللبن) انه (لا يلىكن منك اكل السمك وشرب اللبن معه) يعنى ان المتكلم طلب
 من المخاطب ترك الجمع بين اكل السمك وشرب اللبن واما اوفهى ههنا اما يعنى
 الجار اذا كانت بمعنى اى ان فيكون المعنى لا زمنك الى ان تعطىنى حتى او بمعنى
 الان فيكون المضارع مستثنى بمعنى لا زمنك فى جميع الاوقات الوقت ان تعطىنى
 فعلى التقديرين يكون حكمه حكم المفرد ولما فرع المصنف من تعداد النواصب
 اجبلا لشرع فى تفصيل المسائل المختصة بكل منها وشروط نصبها
 فقل (فار) بفتح الهمزة وسكون النون يعنى (التي ينصب بها المضارع)
 (مثل ان يدان تحسن الى) (مثال النصب) اى هذا مثل لىكون المضارع منصوبا
 بها (بالفحة) (و) (مثل) (ان تصوموا خير لكم) (مثل النصب) اى هذا مثال
 لىكون المضارع منصوبا (بجذف النون) اى نون الجمع اعلم ان قوله وان تصوموا
 من القرآآن وكان اللازم عليه ان يقول قوله تعالى واعمله تركه لىكون من قبيل
 الاقتباس صيانة للطالبين عن ترك حرمة كلام الله بالمرس بلا طهارة او بالتأويل
 بالرأى لما فيها من الخطر والله اعلم ومثل النصب بجذف نون التثنية مثل ان يصلى
 بينهما وتركه المصنف واعمله الشارح لظهوره ثم اراد ان يبين اماراة الفرق بين
 المصدرية وبين الخفيفة من المسددة بقوله (و) (كلمة ان) (التي تقع بعد العلم)
 وقوله (اذالم يكن بمعنى الظن) قيد للعلم يعنى ان المراد بالعلم ههنا هو العلم الذى
 لا يكون بمعنى الظن اى اذا كان العلم مستعملا فى معناه الاصلى وهو الاعتقاد

الجازم الذي يكون بمعنى التحقق والتيقن لا اذا كان مستعملا في معنى الظن الذي هو الاعتقاد الراجح المحتمل خلافاً كما ينبغي حكمه وقال العصام وهذا يشعر بان العلم جاء بمعنى الظن والمشهور انه لا يستعمل الا في اليقين ولو سلم فالمراد ليس لفظ العلم حتى يصح تقييده بهذا بل ما يدل على اليقين سواء كان لفظ العلم او الرؤية او الوجدان او الظن او غير ذلك انتهى واجاب عنه بعض الاساتيد بفهم محييه بمعنى الظن من الرضى وسائر السروح وصرح به الفاضل الهندي فقال وان التي بعد العلم الغير المأول بالظن وان اول به !صح وقوع المصدرية فيجوز علمت ان يخرج زيد بالنصب بمعنى ظننت الخ ثم قوله ولو سلم فالمراد ليس لفظ العلم حتى يصح تقييده بهذا الخ ليس بشئ اذ كور المراد منه الفعل وما في معناه كعرف وظهر وتحقق وغير ذلك لا يتنافى صحة التقييد اذ يكفي في صحته مجيء بعض منها بمعنى الظن كما لا يخفى وعلى انه المراد لا ندلم ان المراد منه العلم وما في معناه بل المراد منه العلم فقط وبعلم حال ما في معناه منه انتهى وقوله والتي مستأد وقوله (هي) مبتدأ ثان وزاد الشارح لفظ (ان) للاشارة الى انها موصوف لقوله (الخفيفة) وهو خبر للمبتدأ الثاني والجملة خبر الاول يعني ان كذا ان التي ودعت بعد لفظ مشتق من العلم هي الخفيفة (من) (ان) (الثقله) وهي التي من الحروف المنسوبة بالفعل لانها المصدرية واما كان كذلك (لان الخفيفة) موضوعة (للتحقيق) اي لتحقيق نسبة خبرها الى اسمها واذا كانت للتحقيق (فتناسب العلم) لانه لكونه معنى اليقين يكون مخبرا عن التحقيق (بخلاف الناصبة) اي هذا بخلاف المصدرية الناصبة للمضارع (فاليها) اي لان المصدرية الناصبة ليست للتحقيق والتيقن بل هي موضوعة (للرجاء والطمع) وهما بالان على ان ما بعد هما غير معلوم التحقيق والعلم يدل على ان ما بعدهما معلوم التحقيق واذا كان كذلك (فلانناسبه) اي لا تناسب المصدرية معنى العلم نعم انما افاد المصنف ان ما وقعت بعد العلم هي الخفيفة اراد ان يثبت هذا الكلام بابطال تقيضه بالاستسناد فقال (ولست) وقوله (اي ان الواقعة بعلم) تفسير للضمير المستتر وهو اسم ليست وقوله (هذه) منصوب المحل خبره وقوله (اي ان الناصبة) تفسير للشار الى اي انها مخففة لانها لو لم تكن مخففة لكانت مصدرية اذ لا احتمال الى غير القسمين ههنا ولو كانت مصدرية لما لايم دخول السين اوسوف او قد او حرف النفي عليها لكن دخلت المذكورات على المضارع المذكور فلا يناسب كونها مصدرية وانما يناسب كونها مصدرية ثبت كونها مخففة واليه اشار بالتسليم بقوله (نحو علمت ان سيقوم وان لا يقوم) ثم شرع فيما يحتمل الوجهين فقال (و) (ان) (التي تقع بعد الظن ففيها الوجهان) يعني كونها مصدرية ومخففة ونعم

يصح فيها الوجهان (لان الظن باعتبار دلالة) بمعنى ان الظن يلازم التيقن من وجه وعدم التيقن من وجه آخر لانه يدل على الاحتمال الغالب فاعتبار دلالة (على غلبة الوقوع) اى كون جانب الوقوع غالباً على عدمه وليس المراد بغلبة الوقوع كثرة كاهو المتبادر كذا صححه العصام (بلايم ان المخففة الدالة على التحقيق) وبهذا الاعتبار تكون مخففة من المتقلة فتعمل حينئذ في ضمير الشان وتكون الجملة المضارعية بعدها خبرها فالباء في قوله باعتبار دلالة متعلق بقوله بلايم ههنا وكذا في قوله (وباعتبار عدم التيقن يلازم ان المصدرية) بمعنى ان الظن لم يدل على الاعتقاد الجازم الذى لا يحتمل النقيض بل دل على الاعتقاد الراجح الذى يحتمل المرجوح بالاحتمال العقلى دل على عدم التيقن فيلايم الرجاء والطمع وما يدل عليه هو ان المصدرية واذا وجد في الظن استعداد الاعتبارين (فيصح وقوع كليهما) اى من المخففة والمصدرية واذا صح وقوع كل منهما (فيجربى في ان) اى في كلمة ان (التي) وقعت (بعده) اى بعد الظن (الوجهان) اى كونها مخففة ومصدرية (ولن) وهى ثانية التواصب وهو مبتدأ وقوله (مثل لن ابرح) خبره والجملة معطوفة على جملة فان مثل اريدان نحسر بمعنى كلمة ان مثل ما وقع في لن ابرح (ومعناها) (اى معنى) كلمة (لن) (نفي المستقبل) اى نفي الفعل الذى وجد في الزمان المستقبل وقوله (نفيًا مؤكداً مؤبداً) يحتمل ان يكون منصوباً على المصدرية وان يكون على الحالية بمعنى ان معناها الذى وضعت تلك الكلمة له هو نفي الفعل نفيًا مؤكداً لانفياً مجرداً عن التأكيد كافي لا يقوم ولا نفيًا مؤبداً كما قاله بعضهم ورده الشارح بقوله (والا) اى وان كان المراد بالنفي نفيًا مؤبداً (يلزم) التناقض المتنافي للكلام الله تعالى بل للكلام العقلاء لانه ان كان مؤبداً يلزم (ان يكون) اى ان يوجد (في قوله تعالى) حكاية عن بعض اخوة يوسف عليه السلام (فلن ابرح الارض) اى ان ازال في الارض اى ارض مصر (حتى يأذن لى) اى الى ان يأذن لى (اى) وهو يعقوب عليه السلام بمعنى فاذا اذن ابى في السبراح عنها ابرح ولو كان مراد هذا القائل من قوله لن ابرح نفي البراح في المستقبل مؤبداً بان يكون مراده لن ابرح ابدًا لكان المستقبل شاملاً لوقت اذن ابى وعدم اذنه فلزم حينئذ ان يوجد (تناقض) في كلامه وهو التأيد وعدمه (لان لن) على ما زعمه (نقض التأيد) لانه فرض عليه وقدره على صحة قول من قال به وهذا يدل على التأيد (وحتى) اى واتيان لفظ حتى يقتضى عدم التأيد لان حتى (نقض الانتهاء) والانتهاء مناقض للتأيد ومنه ظهرت فائدة اختيار المصنف في التمثيل هذه الكلمة القرآنية (واذن) وهى ثالثة التواصب وهى مبتدأ وخبره قوله مثل اذن تدخل الجنة كما سيأتى وقوله (التي ينصب

بها المضارع) صفة احترازية يعنى ان لها حالين احدهما كونها ناصبة للمضارع
 والاخرى كونها غير ناصبة له والمذكورة ههنا التى هى ينتصب بها المضارع وانما
 ترك الشارح هذا القيد فى ان لانه لم توجد الاناصبة ولهذا لم يذكر فيها الشرط التى
 ذكرت فى الثلاثة الباقية وقوله (اذالم يعتمد ما بعدها على ما قبلها) اما طرف
 الانتصاب المفهوم يعنى انتصابها له وقت عدم ذلك الاعتماد او طرف مستقر خبر
 المبتدأ المحذوف فتكون الجملة معترضة وقوله (اى ان لم يكن ما بعدها) تفسير للاعتد
 يعنى ان المراد بالاعتماد المنفى هو ان لا يكون ما بعد كلمة اذن من الفعل المضارع
 (معمولاً) اى للعامل الذى وقع (قبلها) او قبل كلمة اذن بان يسبق المبتدأ مثلاً ما
 ويكون ما بعدها خبراً له كما استعرف وانما اشترط فى نصبها عدم ذلك الاعتماد (فانه)
 اى لانه (اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها لا ينتصب) اى لا يكون المضارع الواقع
 بعدها منصوباً بها وانما لا ينتصب (لانها) اى لان كلمة اذن (لضعفها) اى لكونها
 عاملة ضعيفة (لا تقدر) اى كلمة اذن (ان تعمل) اى ان تكون مؤثرة (فيما) اى فى
 المضارع الذى (اعتمد على ما) اى على العامل الذى (قبلها) اى قبل كلمة اذن فانه
 اذا وجد عامل صالح لان يكون عاملاً له يلزم تنازع العاملين احدهما اذن والاخر
 ما قبلها فرجح الاول للعمل لقوته واضعف الثانى واذا كان المضارع معمولاً للعامل
 الذى قبلها (فصار كانه) اى صار المضارع مشابهاً لما كان سابقاً على كلمة اذن
 (سبقتها حكماً) اى سبقا حكماً بان حكم عليه انه سابق على اذن والمسبوق
 لا يكون عاملاً للسابق عليه لكونه عاملاً ضعيفاً (وكان) (عطف على لم يعتمد)
 ولما كان الظاهر حين كونه معطوفاً على لم يعتمد ان يرجع اسمه الى فاعل لم يعتمد
 والحال انه ليس كذلك اراد ان يفسره على وجه يوافق المراد فقال (اى ينتصب بها
 المضارع اذالم يعتمد ما بعدها على ما قبلها واذا كان) (الفعل) (المذكور) وهو
 الفعل المضارع الذى ذكر (بعدها) اى بعد اذن (مستقبلاً) وقوله (لكونها جواباً
 وجزاء) بيان لوجه الاشتراط لكون المضارع خاصاً بالاستقبال يعنى انما يشترط
 فى النصب كونه مستقبلاً لكون كلمة اذن واقعة للجواب والجزاء (وهما) اى
 والحال ان الجواب والجزاء (لا يمكنان) اى لا يمكن وقوعهما فى زمان من الازمنة
 الثلاثة (الافى الاستقبال) فان الجواب هو القول المقابل للقول والجزاء هو الفعل
 المقابل للفعل والمقابل لا بد وان يكون بعد المقابل له فيكونان فى الزمان الاتى
 الذى هو المستقبل (فان فقد) اى عدم (احد الشرطين) من عدم الاعتماد
 وكون المضارع مستقبلاً بان يكون معتمداً على قوله (نحو انا اذن احسن اليك)
 او بان لم يكن للمستقبل (و) هو (تقولك لمن يحدثك اذن اظنك كاذباً وكلاهما)
 اى او عدم كلا الشرطين بان اعتمد مع كونه غير مستقبل (و) هو (تقولك لمن يحدثك

انا اذن اظنك كاذبا) فان المضارع في المثال الاول كان خبرا عن المبتدأ وهو انا
 فكان معمولاً لمعنى الابتداء والمبتدأ فانعدم الشرط الاول وان وجد الشرط
 الثانى وهو كونه مستقبلا وفي المثال الثانى وان لم يكن معمولاً لما قبله لكن كان بمعنى
 الحال فان قوله اذن اظنك لما وقع حين التحديث بدل على معنى انى اظنك في حال
 التحديث ولا يدل على معنى انى لم اظنك في الحال بل اظنك فيما يأتى وفي المثال
 الثالث وجد الاعتماد مع كونه بمعنى الحال وقوله (وجب الرفع) جواب ان فقد
 يعنى اذا انعدم احد الشرطين او انعدم كلاهما وجب رفع المضارع الذى وقع
 بعدها وفي العصام ان في تعليل الشارح الشرط الثانى بقوله لكونها جوابا
 وجرا وهما لا يمكنان الا في الاستقبال بحثا لانا لا نسلم وجوب كونهما مستقبلين لان
 جواب كلام القائل لا يكون الا بعد كلامه ولا يجب ان يكون مستقبلا وكذا الجزاء
 يجوز ان يكون فيما مضى نحو قولك في جواب من قال اسلمت صار جزاؤه اذن
 عصم مالك ودمك ثم قال فالوجه ان يقال اذن اضعفها لاتقدر ان تعمل في
 الحال الذى هو جار للماضى الذى هو مبنى الاصل انتهى واجاب عنه بعضهم ان
 مراد الشارح الفاضل انحصاره بالاستقبال اذا كان مدخولها مضارعا كما يفهم من
 كلام الرضى فحصل كلامه ان اذن التى ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد وكان
 المضارع مستقبلا لاحالا وانما شرط كون المضارع مستقبلا لكون اذن التى
 ينتصب بها المضارع وقت دخولها على المضارع يكون جوابا وجزاء اى على
 الاغلب وهما في المضارع لا يمكنان الا في الاستقبال اذ لا مدخل للجزاء في الحال
 فاشترط بموجب ما كان على الاغلب والله اعلم (مثل) (قولك لمن قال اسلمت)
 وانما قدره الشارح ليظهر كون قوله (اذن تدخل الجنة) صريحا في الجواب
 السابق عليه وقوله (مثل بمثال) بيان لوجه اختيار المصنف في التمثيل مادة
 دخول الجنة يعنى ان المصنف اختار مثالا (لا يحتمل الا الاستقبال) اى لا يحتمل
 المضارع الذى اختاره وهو تدخل الجنة حيث لم يقل تدخل البلد او تعصم
 دمك ونحوهما لما يحتمل الحال ثم شرع في بيان الاعراب فقال (فقوله) اى
 قول المصنف (اذن) حيث براده اللفظ والكلمة (مبتدأ وقوله اذالم يعتمد
 ظرف) اى لغو (الاتصاف المحفوظ معها) اى مع كلمة اذن (كما اشرنا اليه) وهو
 قوله التى ينتصب بها المضارع (وقوله مثل اذن تدخل الجنة خبر المبتدأ) وقوله
 (فتمثيل اذن) اشارة الى دفع ما يتوهم من ان المصنف عدل ههنا عن عادته
 في اخواتها وذكر المثال خبرا من غير فصل حيث قال فان مثل ان تحسن ولن
 مثل لن ابرح ولم يقل ههنا واذن مثل اذن تدخل الجنة بل وسط بينهما وبين مثالها
 بيان الشرط فاراد الشارح ان يشير الى دفعه بقوله ان تمثيل المصنف لكلمة اذن

(بهذا المثال) ليس بمعدول عن الطرق السوابق بل هو (على طريقة تمثيلات اخواتها) وهي ان ولن (الانه) اى لكن الشان (لما كان انتصاب المضارع بهما) اى بكلمة اذن (مشروطا بشرطين اشار) اى اراد ان يشير (اليهما) اى الى الشرطين (فيما بين) اى معترضة فيما بين (المبتدأ) وهو اذن (والخبر) وهو مثل (واذا وقعت) (اى اذن) (بعد الواو والفاء) يعنى العاطفتين (فالوجهان) فقلوه (جائزان) للاشارة الى ان قلوه وجهان مبتدأ وخبره محذوف والجملة اسمية جوابية ثم فسر الوجهين بقوله (النصب بناء على ضعف الاعتماد) للاشارة الى ان الالف واللام فى الوجهان للعهد والمراد بهما ما سبق من النصب والرفع وقوله بناء مفعول له للجواز يعنى ان جواز النصب للبناء على ضعف اعتماد ما بعدها على ما قبلها (بالعطف) اى بسبب وجود العطف وقوله (لاستقلال المعطوف) علة لضعف الاعتماد يعنى ان كون العطف سببا للضعف لكون العطف دالا على الاستقلال وانما يكون المعطوف مستقلا (لانه) اى لكون المعطوف (جملة) والجملة من حيث هى جملة تكون مستقلة بنفسها وقوله (والرفع) عطف على قوله والنصب يعنى اما جواز كونه مر فوما (باعتبار الاعتماد) اى بسبب الاعتبار والنظر لعدم استقلال الجملة لكونها معتمدة على ما قبلها (بالعطف) اى بسبب العطف من وجهه (وان ضعف) اى ولو كانت جهة الاعتماد ضعيفة من الاستقلال (وكى) وهى رابعة النواصب وقوله (التي ينصب بها المضارع) للاشارة الى ان عملها ايضا لبس على اطلاقه كما عرفت فيما سبق وهو مبتدأ وقوله (مثل اسلمت كى ادخل الجنة) بالرفع خبره وقوله (ومعناها السببية) جملة معترضة بين المعطوفين ولما كانت السببية نسبة تقضى سببا ومسببا فسرهما بقوله (اى سببية ما قبلها) وهو مضمون الفعل الذى ذكر قبل كى (لما بعدها) وهو مضمون المضارع الذى دخلت فيه (كسببية الا سلام) اى فى هذا المثال وهو قوله اسلمت الذى ذكر قبل كى (لدخول الجنة فى المثال المذكور) (وحتى) (التي ينصب بها المضارع بعدها بتقدير ان) فقلوه حتى مبتدأ وخبره ما سأتى من قوله مثل اسلمت وقوله (اذا كان) (اى المضارع) (مستقبلا) ظرف لغو للانتصاب المحوظ كما سبق يعنى كون المضارع منصوبا بهما وقت كونه مستقبلا (بالنظر الى ما قبله) وقوله (وان كان) وصلية يعنى ولو كان ذلك المضارع (بالنظر الى زمان التكلم ماضيا او حالا او مستقبلا) (بمعنى كى) (اى حال كون حتى بمعنى كى) وقوله (للسببية) ظرف مستقر صفة لكى بمعنى كى كى الكائنة للسببية (اوى) اى او كان حتى بمعنى كى الى الكائنة (لانتهاى الغاية) وانما قيد كى بكونها للسببية وقيد الى بكونها لانتهاى الغاية للاحتراز عن كى المصدرية والى التى بمعنى مع فلا يرد

ما قال المصمم انه لا فائدة لتقييد كى بقوله للسببية سيما وقد علم معنى كى قبل ذلك لكن تقييد الى معنى انتهاء الغاية للاحتراز عن الى بمعنى مع انتهى واورد على الثانى بان الى حال كونها بمعنى مع لانتهاء الغاية ايضا وقوله (مثل اسلمت حتى ادخل الجنة) خبر للمبتدأ الذى هو حتى يعنى حتى التى ينصب بها المضارع مشر ما وقعت فى هذا المثال وفيما سيحى من المثالين (مثال) اى وهذا مثال (لحتى بمعنى كى ولاستقبال) اى ومثل ايضا الوقوع (المضارع) ههنا مستقبلا (بالنظر الى ما قبله) وهو وقوع الاسلام الذى هو مضمون اسلمت (و) مثل لكونه مستقبلا (بالنظر الى زمان التكلم ايضا) اى كما كان مستقبلا بالنظر الى ما قبله يعنى ان مضمون قوله ادخل الجنة وهو دخول الجنة يقع مستقبلا ومتأخرا عن الاسلام لكونه سببا له وقد وجدت صحة الانصباب بهذا القدر مع انه مستقبل ايضا بالنظر الى زمان التكلم لوقوع التكلم فى الدنيا ووقوع الجنة فى العقبى وقوله (و) (كنت) (سرت حتى ادخل البلد) مجرور تقديره على انه معطوف على المثال السابق (مثال) اى هذا مثال (لحتى) حال كونها (بمعنى كى) اى اذا اردت به اخبار كون دخول البلد سببا لسيرك لكونه غرضا ومقدما لك على السير فى الذهن (او) بمعنى (الى) اذا اردت به اخبار ككون دخول البلد نهاية سيرك فى الخارج (ولاستقبال المضارع) اى ومثال ايضا لكون المضارع مستقبلا (بالنظر الى ما قبله) فقط كما هو الشرط (واما بالنظر) اى واما المضارع الذى هو مدخول حتى ههنا حال كونه بالنظر (الى زمان التكلم) فيحتمل ان يكون ماضيا اذا اُخبرت بهذا الكلام بعد السير والدخول (او حالا) اذا اُخبرت به حال الدخول بعد انقضاء السير (او مستقبلا) اذا اُخبرت قبل الدخول وحال السير (واسير حتى تغيب الشمس) (مثال) اى وهذا مثال (لحتى) حال كونها (بمعنى الى) فقط فانه لا يحتمل ان تكون غيوبة الشمس سببا للسير فانه انما يكون سببا لما قبله اذا كان ما قبله محصلا وسببا لوجوده كما كان الدخول فى المثال السابق حاصل بالسير بخلاف هذا المثال لان غيوبة الشمس ليست بمحاصلة من السير (ولاستقبال المضارع) اى ومثال ايضا لكون (ما بعدها) اى ما بعد كلمة حتى وهو المضارع الذى هو تغيب مستقبلا (تحقيقا) اى محققا لان الغيوبة تقع بعد السير اراد المصنف ان يفرع على تقييد المضارع بكونه مستقبلا فقال (فان اردت) يعنى اذالم ترداها مخاطب (بالفعل الذى دخله) لفظ (حتى) مستقبلا بل اردت به (الحال) وفسره الشارح بقوله (يعنى زمان الحال) للاشارة الى ان المراد بالحال ههنا هو الحال الذى بمعنى الزمان لا الحال الذى هو من الممولات (تحقيقا) وقوله (اى بطريق التحقيق) اشارة الى ان قوله تحقيقا تمييز من الحال فانه لو كان حالا من الحال لفسره

بقوله محققاً ثم فسر طريق التحقيق بقوله (بان يكون) اى الحال (هى زمان التكلم بعينه وسيجيئ مثله) وفى تخصيص هذا المثال بقوله تحقيقاً ضبط لجواز ان يكون الحال بالانظر الى زمان التكلم كذا فى بعض الحواشى (وحكاية) (اى بطريق الحكاية عن غيره) فقوله ان اردت شرط وحزائمه ماسيجيئ فى قوله كانت حرف ابتداء ولما كان كلام المصنف خالياً عن بيان التحقيق فى تصور طريق الحكاية اراد الشارح ان يذكره فقال (كناقول) يعنى ان مثال ما يراد فيه الحال بطريق الحكاية مثل ما تقول (كنت سرت امس حتى ادخل البلد) يا راد لفظ كنت الدال على وقوع كل من السير ودخول البلد فى الزمان الماضى (مادخل) اى فان لفظ ادخل وهو مبتدأ (فى هذا الموضع) اى فيه قرينة دالة على وقوع كل من مضمون ما قبلها وما بعدها فى الماضى وقوله (حكاية الحال الماضية) خبره يعنى ان لفظ ادخل باعتبار مضى مضمونه ماض فعارضته اللاتقية له اى يقول حتى دخلت ولكن لما عدل عنها فقل حتى ادخل كانت عارضته دالة على اعتبار مناسب للتلفظ وهو انه (كانك كنت فى زمان الدخول) يعنى تخيلت زمان الدخول الواقع فى الماضى بحيث انك قدرت نفسك فى ذلك الزمان (هيات) بتشديد الياء وسكون الهمزة على صيغة الماضى المخاطب وقوله (هذه العارضة) مفعوله اى جعلت هذه العبارة موافقة لهيئتك السابقة فى التعبير (ونحكيها) اى كأنك تحكى الحال الماضية مع هيئتك فيها (فى زمان التكلم) حال كونك (على ما) اى على هيئة (كنت هياته) اى على هيئته واذا كان اعتبارك كذلك (فكان ما) اى المضارع الواقع (بعد حتى) وقوله (فى هذه العبارة) متعلق بقوله (مرفوعاً) فانك اذا كنت دخلت البلد وبكلمت بهذه العبارة عند الدخول يكون زمان دخول البلد هو زمان الحال تحقيقاً فالعبارة التى تؤدى هذا المقصود هو ادخل بالرفع فاذا اردت ان تحكى ذلك الزمان فى زمان التكلم وتقرضه موجوداً فيه فكانك هيات تلك العبارة وتحكيها (فابقية بعينه على ما كان عليه) من الرفع (وحكيته) اى حكيت ما وقع بعينه من غير تبديل شئ منه واعترض العصام على هذا التوجيه بان الشارح جعل حكاية الحال بمعنى حكاية اللفظ الدال على الحال وهو خلاف الطاهر والظاهر ان المراد زمان الحال المحكية من حيث انه حال بار تبرزه فى نظر السامع فى معرض الحال انتهى فاجاب عنه بعض المحسنين بان مراد الشارح فى هذا الكلام توجيه الرفع عند الحكاية لانه معنى حكاية الحال لانه بر يد حكاية اللفظ الدال على الحال فانه حينئذ يكون مخلفاً لعبارة المصنف وقوله (فى زمان الحكاية) كالعلة لما كان قبله يعنى انما تعين الرفع فى زمان الحكاية لانه (ايضاً يكون مرفوعاً) فى زمان الحكاية

كما كان مرفوعا في زمان الوقوع (اذ) اى لانه (لا يمكن حينئذ) اى حين اذكار مراده حكاية الحال (نقدر ان) اى المصدرية (لانها) اى لان المصدرية (علم الاستقبال) واذا نصبته يكون منصوبا بان فيتبادر الذهن الى ارادة الاستقبال فهى مناسبة لارادة الحال الماضية (كانت) جزاء لقوله فان اردت فقوله (اى حتى) اشارة الى ان الضمير المستتر في كانت راجع الى حتى وتأويل الكلمة وقوله (عند هذه الارادة) قيد لكونها (حرف ابتداء) (لاجارة) اى لم تكن جارة حتى تكون بمعنى الى ان (ولا عاطفة) حتى تقتضى تأويل المضارع بالمفرد ثم ان المنبادر الى الوهم ان التسمية لها بحرف الابتداء تقتضى وجود المبتدأ بعدها فاراد ان يفسر معنى الابتداء فقال (ومعنى كونها) اى كون كلمة حتى (حرف ابتداء ان بتدأ بها) على صيغة المجهول وثائب فاعله قوله (كلام مستأنف) اى ان يمد الكلام المستأنف بكلمة حتى (لان يقدر) اى ليس معنى كونها حرف ابتداء ان يقدر (بعدها مبتدأ يكون الفعل) اى المضارع الذى وقع (بعده) اى بعد المبتدأ (خبره) اى خبر ذلك المقدر وانما يقدر المبتدأ على زعمه (لتكون حتى داخلية على اسم) وهو المبتدأ المقدر (كما توهمه بعضهم) واذا كانت حتى حرف ابتداء عنده هذه الارادة وامتنع تقدير المصدرية (فيرفع) (اى ما بعد حتى) وهو المضارع الواقع بعدها وانما يرفع (لعدم التاصب والجازم) (وتجب السببية) (اى كون ما قبلها) اى ما قبل حتى (سببا لما بعدها) هذا بخلاف كى فان ما بعدها سبب لما قبلها كما عرفت وانما تجب السببية (ليحصل الاتصال المعنوي) وهو سببية احدهما للآخر (وان فات) اى ولو فات (الاتصال اللفظي) وهو تعلق حتى الجارة حين كونها جارة وما ف ما بعدها على ما قبلها حين كونها عاطفة ولما لم تكن جارة ولا عاطفة فات ذلك التعلق المقتضى للاتصال اللفظي ولما فات ذلك الاتصال احتاج الى تحصيل اتصال آخر وهو الاتصال المعنوي ليكون جارا لما فات حتى لا تخلف حتى لوضعها لانها وضعت لافادة اتصال ما قبلها بما بعدها لفظيا ومعنى عاطفة وجارة (مثل مرض فلان حتى لا يرجوه) وزاد السارح قوله (الآن) ليطهر التصريح ان المراد بهذا المضارع هو معنى الحال (مثال) اى هذا مثال (لما) اى لمضارع (اريد) بذلك المضارع (الحال) اى الدلالة على زمان الحال (تحقيقا) وانما كان مثالا له (فانه) اى لان المكلم (قصده) اى بقول لا يرجوه (نبي الرجاء في زمان التكلم) حيث رفع المضارع بالنون ولو اراد به الاستقبال اقال حتى لا يرجوه بحذف النون ويجب فيه ان يقصد كون المرض سببا لنبي الرجاء وقال العصام ان هذا المنال كما كان مثالا لما اراد به الحال تحقيقا يحتمل ايضا ان يكون مناسلا لما اراد به الحال حكاية

انتهى لكن الشارح خصه بالتبيل لما يريد به تحقيقه او او د لما يريد به حكاية
ما سبق من قوله كنت سرت امس حتى ادخل البلد (ومن غمة) فالجار متعلق
بما سأتى من قوله امتنع وجاز على سبيل النزاع وقوله (اي ومن اجل هذين
الامرين) اشارة الى ان من ههنا اجلية والى ان غمة اشارة الى الامرين وقوله
(اي كون حتى عند ارادة الحل حرف ابتداء) تفسير الامرين يعنى ان احدهما
كونها حرف ابتداء (و) الآخر (وجوب سببية ما قبلها لما بعدها) وهذان
الامر ان موجودا في هذا المثال كما عرفت واذا لم يوجد احدهما امتنع الرفع ولذا
(امتنع) (نظر الى الامر الاول) وهو كون حتى للابتداء ولم يصح كونها
للابتداء اننع (الرفع) (اي رفع ما بعد حتى) (في) (قوله) (كان سبرى حتى
ادخلها) وقوله (في) (وقعت حصول كان) (الناقصة) (في هذا القول)
فيد لا متاع الرفع يعنى انما امتنع الرفع في هذا المثال اذا جعلت كان في كان سبرى
ناقصة (بارتجال) كلمة (كان فيه ناقصة لاتامة) كما نجعل في المثال الجز الذي
سأتى فانه حينئذ اقتضى اسما وخبرا فيكون سبرى اسما له وحتى ادخلها خبرا له فيكون
معناه كان سبرى منتهيا الى دخول البلدة واما امتنع الرفع على هذا التقدير (لانها)
اي لان حتى (لو كانت حرف ابتداء) يعنى انه او فرض كونها حرف ابتداء لزم
فساد المعنى فانها على تقدير كونها حرف ابتداء (انقطع ما بعدها) اي لزم انقطاع
ما بعدها وهو المضارع (عما قبلها) وهو كان لكن انقطاع ما بعدها عما قبلها
غير صحيح ههنا فانه لو صح الانقطاع المذكور امتنع تعلق المضارع المذكور بكان
(فتقى) اي فيحينئذ تنى (الناقصة) التي لانتم الانخير منصوب (بلاخير)
اذ لا تعلق لها من حيث الاعراب بما قبلها وان كان لها تعلق معنوي فلا يقدر
لها عامل فلا يكون حتى ادخلها بالرفع قرينة على المحذوف بخلاف ما اذا كانت
جارة فانها تعلقت تعلق الجار والمجرور فلا بد ان يقدر قبلها الفعل العام فلا يتوجه
ما قيل ان الخبر في صورة النصب ليس حتى ادخلها بل الفعل العام المقدر فلان
تقديره بقرينة صحة حتى ادخلها بالرفع على تقديره كذا في بعض الجواشي جوابا لما
اعترضه العصام واذا بقيت الاخبار (فيفسد المعنى بخلاف ما اذا كانت تامة فانها
لا تقتضى الخبر) وانما خص الشارح الامتناع في هذا المثال بالنظر الى الامر الاول
فان الامر الثاني وهو كون ما قبلها سببا لما بعدها متحقق ههنا لانه يجوز
ان يكون السبر سببا للدخول في البلد (و) (امتنع الرفع نظرا الى الامر الثاني)
وهو كون ما قبلها سببا لما بعدها ولم يصح تقدير السببية امتنع الرفع (في) (قوله)
(اسرت حتى ادخلها) اي بهمة الاستفهام انما امتنع السببية في هذا المثال
(لانه حينئذ) اي حين اذ كان حتى حرف ابتداء (يكون ما بعدها) اي ما بعد

حتى وهو قوله تدخلها (خبراً مستأنفاً مقصوداً بوقوعه) يعني لكونه تلاماً مستأنفاً
 يكون اخباراً عن الدخول الذي قطع الحكم بوقوعه (وما قبلها سبب لما بعدها
 وهو مسكوك فيه) يعني لو فرض حثث أن ما قبلها سبب لما بعدها لزم جعل
 المسكوك فيه سبباً للتمارح به وإنما كان ما قبلها مسكوكاً فيه (لوجود حرف
 الاستفهام) وهو الهمزة التي في اسمرت فإذا جعل كذلك (فيلزم الحكم بوقوع
 المسبب) وهو دخول البلد (مع النك في وقوع المسبب) وهو السير (وهو) أي
 الحكم بوقوع المسبب مع النك في المسبب (محال) قوله (وحاز) عطف على قوله
 امتنع أي ومن ثمة جاز رفع المضارع الذي بعده (في) (وقت حصول كان
 التامة) وفاعل جاز قوله (كان سببى حتى أدخلها) أي بتقدير حتى ابتدائية
 وبتقدير ما بعدها كلاماً مستأنفاً فلا يلزم تعلق ما بعدها بما قبلها تعلقاً لفظياً
 (فان معناه) أي معنى كان سببى (بذات سببى) ومعنى حتى أدخلها (فإنا أدخل الان)
 بتقدير المبتدأ المحذوف وبارادة معنى الحال من المضارع (ولا فساد فيه) من لم فاسد
 التي تلزم لما سبق وهو منافاة كون حتى ابتدائية لما اقتضى تعلقها لما قبلها (و)
 (جاز) (أيهم سار حتى أدخلها) أي وجاز الرفع أيضاً في التركيب الذي يصدر
 بكلمة أي إلى الفاعل العموم وقوله (بالرفع) متعلق بقوله جاز أي جاز هذا التركيب
 رفع المضارع الواقع بعده حتى لانتفاء المحذور الثاني فيه وهو كون المسكوك سبباً
 للمحقق (لأن السير في هذا المقام محقق) لأنه قال أيهم سار فكله قال أن السير
 من أي فاعل صدر يكون سبباً لدخول البلد (والنك إنما هو في تعيين الفاعل
 فيجوز أن يكون المسبب) وهو الدخول (محقق الحاصل) فكله قال السير
 المحقق الحاصل الذي هو سبب الدخول المحقق سائر أي هو (فقوله) أي قل
 المصنف (أيهم عطف) أي معطوف (بتقدير جاز) أي على قوله جاز (في التامة)
 على طريق عطف الجملة على الجملة (الأعلى كان سببى) أي لا يجوز أن يكون
 معطوفاً على قوله كان سببى (حتى أدخلها) بأن يكون من قبيل عطف مثال
 على مثال وإنما لم يحذف (لعدم صلاحية تقييده) يعني لم صلاحية هذا التركيب
 لأن يكون مقيداً (بقره في التامة كالمعطوف) أي كما كان المعطوف (عليه)
 صلاحه فإن في المعطوف عليه لفظ كان بوجردية تقييد واما في المعطوف
 فلم يكن فيه فاعل كما لم يكن صلاحه التام بتمامه (وفي بعض النسخ)
 أي نسخ الكافية (هكذا) أي وقع هذا وهو قوله جاز في كان سببى حتى أدخلها
 في التامة (أي بخبر تامة) (جاز لرفع في التركيب في وقت حصول
 كان التامة فعلى هذا) أي على بعض النسخ (فإيهم سار عطف) أي يجوز
 أن يكون قوله أيهم سار معطوفاً (على) تركيب (كان سببى ولا فساد فيه) أي

في كونه معطوفا على فاعل جاز لان القيد اذا تأخر عن المعطوف عليه لا يسرى
 في المعطوف بخلاف ما اذا تقدم على المعطوف عليه فإنه يسرى فيه ذكره
 العلامة التفتازاني في شرح الكشاف ولهذا عطف في السخنة الاولى بتقدير
 الفعل (ولام كي) وهو مبتدأ وقوله (التي ينصب المضارع بعدها بتقدير ان)
 اشارة الى انتصاب المضارع الذي بعد تلك اللام بس باللام بل ان المقدرة وقوله
 (مثل اسلمت لادخل الجنة) خبره اي اللام الجارة التي تكون بمعنى كذا وينصب
 المضارع الواقع بعدها بتقدير ان منله مثل لادخل في اسلمت لادخل الجنة
 (وانما تقدر ان بعدها) اي بعد تلك اللام (لانها) اي تلك اللام (جارة)
 وامتنع دخول الجارة على الفعل لكون الجر من خواص الاسم (ولام الجود)
 (التي تنصب بها المضارع) وزاد الشارح قوله (هي) للاشارة الى ان قوله
 (لام تأكيد) خبر للبتدأ المحذوف لاقوله لام الجود فان خبره مثل
 وما كان الله وقوله (لنفي) بيان لمؤكد اللام لان المؤكد بالكسر يقتضي مؤكدا
 بالفتح وقوله (بعد النفي) ظرف للتأكيد وقوله (لكان) اي للفظ كان
 متعلق بالنفي اي بعد النفي الذي قصده نفي كان بمعنى ما كان مشتقا من الكون
 وقيل ان فيه بحثا لان معناه على تقدير تعلق قوله لكان بقوله بعد النفي هي لام
 التأكيد بعد النفي للفظ كان وهو غير صحيح لان النفي لا يتعلق باللفظ بل بالمعنى
 واجيب انه صحيح بتقدير المضاف اي بعد حرف النفي الموضوع لدخول كان
 او بعد لنفي لمعنى كان فيجئ بدستقيم المعنى انتهى وما كان المراد بمعنى كان هو
 المعنى الماضي المدلول له وكان ذلك المعنى تارة منفهما من لفظ كان وتارة اخرى
 منفهما من لفظ آخر اراد الشارح ان يبينه عليه بقوله (لفظا) اشارة الى الاول
 يعني ان المثال الذي اورده المصنف مثال لما ينضم من لفظ كان وهو قوله (مثل
 وما كان الله ليعذبهم) وقوله (او معنى) اشارة الى الثاني ومثاله (نحو لم يكن ليعذب)
 فان قوله لم يكن ليس بلفظ كان بل المعنى المذكور مدلول لما معنى كان (وهي)
 اي لام الجود (ايضا) اي كلام كي (جارة ولهذا) اي ولو كونها جارة (تقدر
 بعدها) اي بعد تلك اللام (ان) اي كلمة ان ثم انه لما كان لفظ الجلالة في قوله
 وما كان الله اسم كان وقوله ليعذبهم خبره واشترط في الخبر اتحاده مع الاسم
 وحي الاتحاد ههنا اراد الشارح ان يدفع هذا الخفاء فقال (فان قيل اذا صار
 الفعل) اي الواقع بعد لام الجود سواء كان في المثال المذكور في المتن او فيما اورده
 الشارح (بمعنى المصدر بان المقدرة) فان يكون المضمون وما كان الله تعذيبهم
 ولم يكن زيد فعله (فكيف) اي فيجئ بكيف (يصح الجمل) اي حل التعذيب
 والفعل على الاسم (قيل) اي اجيب عنه (على حذف المضاف) يعني انه

وان لم يحز حمله بالجمال المتواطئ بالاحذف لكنه يصح مع تقدير المضاف اما
 (من الاسم) اى من جانب الاسم (اى ما كان صفة الله تعذيبهم او من الخبر)
 اى من جانب الخبر (اى ما كان الله ذا تعذيبهم) وقوله (او على تأويل المصدر)
 معطوف على قوله او على حذف المضاف يعنى ان توجه العبارة وتصحيحها
 طريقين احدهما طريق المجاز بالاحذف والاخر طريق المجاز في الكلمة وقوله
 على حذف المضاف اشارة الى الاول وقوله او على تأويل المصدر (باسم الفاعل)
 اشارة الى الثانى (اى وما كان الله معذبهم) وقال العصام موردا على الشارح
 بان الاولى في التقدير في جانب الاسم ان يقدر وما كان فعل الله تعذيبهم واجاب
 عنه بعضهم بان تقدير وما كان صفة الله اولى من تقدير فعل الله لانه انفى للتعذيب
 لانه اذا لم يكن صفة الله تعالى تعذيبهم لا يتصور منه التعذيب فلا يفعل التعذيب
 اعلا انتهى اقول ولعل الفاضل العصام اورده نظرا الى ان التعذيب من صفات
 الفعل وهذا المحجب المعاون للشارح نظر الى جانب المبالغة في النفي ولكل وجهة
 (والفاء) وهو مبتدأ خبره قوله بشرطين و اشار السارح بقوله (التي يتصب
 المضارع بعدها بتقديران) الى صفة ميم لهذه الفاء عن غيرها من الفئات وقوله
 (فتقديران بعدها لاتنصب المضارع) للنوطة بان قوله بشرطين متعلق بقوله
 مشروط وهو للمبتدأ وبان الجملة في قوله بشرطين انما يصح بتقدير لفظ المبتدأ
 اى تقديران بعد الفاء لاتنصب المضارع (مشروط) (بشرطين احدهما
 السببية) (اى قصد سببية ما قبلها لما بعدها) يعنى احد الشرطين كون ما قبل
 الفاء سببا لما بعدها الذى هو مضمون المضارع وقال العصام ان قوله فتقدير
 ان حيث جعل خبر الفاء جملة محذوفة المبتدأ لاضرورة داعية اليه ومع ذلك
 لا وجه للفاء في قوله فتقديران والاولى ان تقدير الكلام ناصبة بشرطين وانما اشترط
 في كون المضارع منصوبا بعد الفاء السببية (لان العدول عن الرفع) اى الذى
 هو الاصل في المضارع (الى النصب) اى الذى هو ليس باصل فيه (للتصيص)
 اى ليكون النصب نصا (على السببية) اى على ان المقصود هو السببية
 (حيث يدل تغير اللفظ) وهو جعل المضارع منصوبا (على تغير المعنى) وهو
 قصد السببية يعنى ان تغير المعنى يحتاج الى تغير اللفظ حتى يدل على قصد
 ذلك المعنى وقوله (فاذا لم يقصد السببية) كالدليل على ما قبله يعنى اذا قصد
 السببية يحتاج الى تغير اللفظ فانه اذا لم يقصد السببية (لا يحتاج الى الدلالة)
 اى دلالة الملفوظ (عليها) اى على تلك السببية المقصودة (والثانى) اى
 الشرط الثانى للاتنصاب بالفاء (ان يكون ما قبلها) (اى قبل الفاء) فقوله
 قبلها ظرف مستقر خبر ان يكون واسمه في قول المصنف قوله امر او انتهى الخ

حكاية عن فرس (على ادع الاساب) وادته الى (اساب سمرت) مدرس
الاساب وقوله (فالمطالع بانصب على قراءة حفص) وهو بالهاء الهلالية وبالهاء
وبالصاد الهلالية اسم لاحد راوى عاصم الكوفي (او ترض) اى اوى يكون
قلها همزة عرض (نحو الانزل فتصيب حمرا اى الا يكون منك نزل فاصبة
خير منى) ثم اراد اجمال الكل بقوله (فى جملة هذه المواضع) فقوله فى متعلق
بالسنة التى بين المبتدأ الذى هو قوله (معنى السنية) وبين الخبر الذى هو قوله
(مقصود) وقوله (والغاء تدل عليها) جملة معطوفة على الجملة السنية
مقصودة يعنى ان السنية مقصودة يعنى ان فى هذه المواقع التى وقعت الهاء
بعدها والغاء حرف دال على السنية (وما) اى المضارع الذى (وقع بعدها
فى تأويل المصدر معطوف) اى بالغاء (على مصدر آخر مفهوم) اى فهم ذلك
المصدر الآخر (بما) اى من الغسل الذى (وقع قبل الغاء) اى تذكر من
الانسيات ولحقها (واما نحو قوله) اى قول اسعر (سائر كمنلى اى تيم
والحق بالحجاز فاستريحنا) يعنى ينصب المضارع ادى سوا سريح وهو متكلم
من الاستراحة والمعنى سائر المنزل الذى كان اى تيم واصير ملحقا
بالحجاز لا كون مستريحاً وقد وقع فى هذا التث المضارع الذى بعده الغاء منصوبا
حال كونه (بدون تقديم احد الاشياء الستة فمحمول على ضرورة الشعر) اى هذا
القول محمول على ضرورة الشعر وقال العصام جعله لضرورة الشعر ومع ذلك
توجيه العطف بقولنا سيقع مترك منزلى والحق بالحجاز فالاستراحة ويمكن توجيهه
بما يخرج عن الضرورة وهو ان يجعل سائر والحق من معنى الامر اى لا ترك
ولا لحق فاستريحنا انتهى (والواو) (اتى) اى كلة الواو التى (ينصب بعدها المنارع
بتقدير ان يتقدرا بعدهما مسروط) وحمل السارح على قوله واو مسدداً لا تقدير
كافى الغاء واستخدمه العصام (لسرطين) (احدهما) اى احداً سطين
(الجمعية) ولما كان على المصنف ان يقول كونهما بالجمع ردها لانهما الجمعية
بالياء المصدرية اش رايه السارح بقوله (اى مصاحبة ما فاهما) يعنى ان اراد
بالجمعية امر نسبي وهو كرم ما دل الراو مصاحبا (لما) اى لمصمون المضارع
الذى (بعده) وليس المراد منه كونهما بالجمع حتى يترك عليه ان يقول كذلك
(والا) اى وان لم يكن المراد بالجمعية هذا المعنى (ما واو الجمع) يعنى يلزم ان يكون
اشتراط الواو بها حشداً لا الواو بالجمع (دائماً) سواء كان داخل على المضارع
او على غيره اعلم ان كون الواو بالجمع اعم من ان يكون ما قبلها وما بعدها مجتمعاً
فى زمان واحد او لا واراد المصنف ان يشير الى ان المراد بالاستراط اشتراط كونه
للجمع بالمعنى اننى اعنى اجتماعهما فى زمان واحد لا بالمعنى الاعم وكانه قال

ان اتصا به بعد الواو مشروط بكون الواو مستعملا بالمعنى الثانى فحينئذ
لا حشو فيه وانما اشترط هذا لما قال بعض الشارحين من ان الواو للعطف كالفاء
فاضمر ان بعدها تعلم الجمعية اى مصاحبة ما قبلها لما بعدها بمعنى احتما
فى زمان وانما دل النصب على هذا الاختصاص لان تغيير اللفظ من الاصل
الذى هو الرفع الى الفرع الذى هو النصب يدل على تغيير المعنى الذى هو موطن
الجمع ويلزم منه جعل الفعل الذى قبله فى تقدير المصدر ليكون عطف الاسم
على الاسم كذا فى بعض الحواشى (و) (ثانيهما) اى وثانى السرطين (ان يكون
قبلها) وفسره الشارح بقوله (اى قبل الواو) للاشارة الى ان الضمير النجور راجع
الى الواو والى اى قبلها اسم لان يكون وقوله (مثل ذلك) خبر منصوب له ويؤيده
انا وجدنا فى بعض نسخ الشروح هكذا اى ما قبل الواو بزيادة لفظ ما وايضا
يؤيده تفسيره بقوله (اى ما يماثل الواقع) بمعنى ان الشرط الثانى ان يكون اللفظ
الذى وقع قل كلمة الواو لفظا يماثل اللفظ الذى وقع (قبل الفاء) وقوله (فى كونه)
اشارة الى وجه المماثلة وهو كونه (احد الاشياء الستة المذكورة) يعنى من الامر
والنهي وغيرهما (وامثله) اى امثلة ما وقع بعد الواو (امثلة الفاء بعينها) لكن
(بإبدال الفاء بالواو كما تقول ملازنى واكرمك اى ليجمع الزيارة والاكرام) وهذا مثل
ما وقع قبلها امر (ولا تأكل السمك وتسرب اللبن اى ليجمع معك اكل السمك مع
شرب اللبن وعلى هذا القياس) اى وقس عليهما الاستفهام نحو هل عندك ماء واشربه
والثنى نحو ما نأينا ونحدثنا والثنى نحو ليتى ما لا وانفقته والعرض نحو لا تنزل وتصيب
خيرا (واو) (التي ينصب المضارع بعدها بتقدير ان) فقوله او اى كنهها مبتدأ
وقوله (بشرط) ظرف مستقر خبره اى ~~كونها~~ ناصبة للمضارع الذى بعدها
بشرط وجود (معنى الى ان او) وجود معنى (الان) ولما توهم من ظاهر عبارة
المصنف انه بشرط كون كلمة او دالة على معنى الجار او الا استثناء مع ان دلالتها
عليهما لالة تضمنية اراد ان يبين ما هو المراد منها بقوله (اى بشرط ان يكون)
اى لفظ او لا بسا (بمعنى الى او الا الداخيتين على ان المقدرة) اى المصدرية
الواقعة (بعدها) اى بعد او يعنى المجردتين من ان (لا) اى ليس المراد به (ان ان
ايضا داخلة فى مفهومها) اى فى مفهوم او (والا) اى ولو لم يكن المراد هذا
بل كان المراد به انها بمعنى الى او الامع ان (يلزم من تقدير ان بعدها) اى بعد او
(تكرار) يعنى ان يكون لفظ ان مكررا احدهما انه ذكر فى ضمن او والاخر انه
قدر فى المضارع وليس كذلك بل هى مقدرة فى المضارع فقط (نحو لا زمك
او تعطينى حتى) (اى الى ان تعطينى حتى او الا ان تعطينى حتى) وانما قدرنا
فى قوله معنى الى ان بقولنا وجود معنى الى ان لما قاله زنى زاده فى معرب الكافية

من ان المراد بقول المصنف معنى الى ان او الا ان وجود هذا المعنى فى التركيب
لا يكون نهما معنى او كافى الامتحان انتهى وفى بعض الحواشى وانما يلزم تقدير ان
لانها ما معنى الى او الا والاول حرف جر لا يدخل الاعلى الاسم ولا يدخل على
الفعل فوجب اضممار ان ليصح دخولها على الفعل والثانى كلمة استثناء وهى
لا تنصب المضارع فيلزم تقدير ان انتهى ولما وقع بين الجمهور وبين ميبوه
اختلاف فى تقدير او فى انها بمعنى الا او بمعنى الى اراد الشارح ان يذكر كلاما من
المذهبين فقل (فسيبويه يقدرها) اى يقدر او (بالا) اى بمعنى الا وقوله (بتقدير
مضاف) اى بتقدير اسم اضيف الى مضارع مصدر بان (اى لازمك) بمعنى
معنى قولنا لازمك او تعطينى حتى هو لازمك فى كل وقت (الا وقت ان تعطينى
حتى وغيره) اى وغير سيبويه من النحاة (يقدرها) اى يقدر ذلك الغير كلمة او
(بالى) اى بمعنى الى (بتأويل مصدر مجرورا وبالتى بمعنى الى اى لازمك) اى
معنى قولنا لازمك او تعطينى حتى عند غير سيبويه هو لازمك (الى عطائك
حتى) فقوله (والعاطفة) مجرور معطوف على حتى فى قوله وبان مقدرة بعد
حتى يعنى ان المضارع ينصب بان المقدرة بعد حتى وبعد الحروف العاطفة
ولما ذكر بعض الحروف العاطفة من الواو والفاء واو وتبادر الى الذهن ان المراد
بها ههنا هى ما عدا ما ذكر للقاعدة المقررة وهى اذا ذكر العام بعد الخاص يراد به
ما وراء الخاص مع ان المراد ههنا ليس كذلك اراد الشارح ان ينبه عليه بقوله (اى
الحروف العاطفة مطلقا) يعنى ان المراد بالعاطفة ههنا الحروف العاطفة مطلقا
(سواء كانت) تلك العاطفة (من الحروف العاطفة المذكورة) من الواو والفاء واو
(او لا) اى اولم تكن من المذكورة (كشم) فانها لم تذكر فيما قبل (واذا كانت) اى العاطفة
(منها) اى من غير المذكورة (فمن خبر اشتراط ما ذكر) فى كل منها (من الشروط)
فان كلمة ثم مثلا كانت من غير المذكورة لم يشترط لها الشروط السابقة (الصحة
تقدير ان ما بعدها) اى بعد غير المذكورة (اى ينصب) اى فيحذف ينصب (المضارع)
الذى بعدها (بها) اى بتلك العاطفة (بتقدير ان) وقوله (اذا كان المعطوف)
ظرف للمقدرة المحوطة بواسطة العطف يعنى ان كلمة ان تقدر بعد العاطفة
اذا كان المعطوف (عليه اسما) (صريحا نحو اعجبنى ضربك زيد او تشتم)
بالنصب اى وان تشتم (او تشتم) اى فن تشتم (او تشتم فتم) اى فلفظ
نم ليس من الحروف المذكورة وتقدير ان بعد الواو والفاء ليس مشروطا باسروط
المذكورة اى بالشروط التى ذكرت (فيها) اى فى الواو والفاء وقال المصنف
ان الشارح قيد الاسم بالصريح ليجزى نحو اعجبنى ان يضرب زيد فتشتم فانه حينئذ
لا تقدير ان لجواز عطفه على مدلول ان ونصه بكلمة ان السابقة ثم قال وفيه نظر

لأنه يشكّل بالجمعي الماستاذ وتعلم فانه يجب فيه تقديران فالاولى ان لا يقيد الاسم بالصريح ويتع ون الالف في الجمعي ان يفسر بزيادة اسم بل المعطوف عليه هو الفعل وانما اربيل باسم متأخر عن العرب انتهى والاصل ان القيد بالصريح ليس بتقييد حيث ذكره مفسر في بيان اعراب قوله والعاطفة فقال (فوقله) والعاطفة اذا كان مرغوعا فهو معطوف على اول المعدودات العاصبة بقدران اعني اي اريدا يول المعدودات قوله (حين اذا تكرر نقلها) لان حتى مبتدأ خبره محذوف وهو قولنا ينسب الى الخ سارع دوران اذا كان متبعا لظرف له (اي على آخره) اي اراه او من آخره وارب (او) اي آخر ما ارسله الى الان ارساله سرده في الخ ان يدركه ان قوله اذا كان اس بدا حل في التصديق ليس بمنبر لم يتي بخلاف قوله مسطر حتى فاه اساره الى او والله اعلم (ونزل) اي في اعرابه (هو) اي قوله والعاطفة (محذر معطوف) اي على انه معروف (على - تنفي في قول) او الواقعة في قوله (وبان مقدرة بعد حتى) لان حتى محرر المل لكونه مضاعفا اليه بعد فيكون المعنى ان المضارع بالتصويب بان المقدرة بعد حتى وبعد العاطفة ثم اراد السامع ان بين الاعراب المرضي عند من الاعراب نقال (وطهر) وهـ مقدم وقوله (ان هذا) الخ مبتدأ مؤخر يبنى ظاهرا هنا اي كونه مجزورا (وان تكمل) اي راوكان كونه مجزورا معطوفا على مدحول بعد (ابعد) اي من كونه مرغوعا معطوفا على ذات حتى (بحسب اللفظ الكند) اي لكن هذا الاعراب (اقرب) المقصود (بحسب المعنى) بنحو الاول فاه بالعكس (لانه) اي السان وهو اسم ان رخبها قوله يلزم فقوله (على التقدير الاول) متعلق بيلم وقوله (ان جعل) قيد لقوله يلزم وقوله (العاطفة) نائب فاعل لجعل وقوله (اعم بما ذكر كما ذكرناه) بالنصب مقعوله الثاني يعني انه كان كونه مجزورا قرب بحسب المعنى من كونه مرغوعا لانه على تقدير كونه مرغوعا معطوفا على ال المعدودات او على آخرها اما ان راد بلفظ العاطفة الحروف العاطفة الا عم مما ذكر من الواو والفاء واو كما ذكرنا في قوانينه سواء كانت الخ او راد به ما عدا ما ذكر فان اردنا به الاول (يازم ان يذكر في التفصيل ما) اي المفتاح الذي لم يكن) اي اوجد (في الاجابة - ال) فان الاجمال هو قوله العاطفة اراد به ما في الاعم اعني سواء كانت الحروف السابعة داخله فيها ولا يلزم ان يذكر الارق الثلاثة في التصلب فلا دنوا في فقط العاطفة لانه يلزم من جهة الادعاء مجرد الا حصر لما زاد من الحد العائنة والسادسة اما (راس خست) او وان حصر العائنة (به) اي بما ذكر من ارض السلافة (ازم - من الحكماء) من اجتهاد سارع مصوبا

(به واسطه) يعنى انه ليس كذلك فانه خلاف اوانع لانه ليس الحكم المذكور (في الواقع مخصوصا به) اى بما ذكر (كما سبق من حرياته) اى حيا الحكم (في مباحثه) اى بحرياته فيما ذكر (ويرد عليه) اى فحين تخصيص الحكم ماذكر يرد على ذلك الخصوص (انه كان المناسب حينئذ) اى حين اذار يذهب التخصيص كان المناسب (ذكرها) اى ان يذكر كلمة العاطفة (مرتين مرة في الاجمال) وهو الذى وقع بقوله والعاطفة (ومرة في التفصيل) بان قول وبار مقدرة بعد الواو العاطفة والفاء العاطفة واو العاطفة (كسائر ما ذكرنا) وقال العصام ويمكن ان يجاب عنه بان العاطفة في تقدير ان على نحوين احدهما امتياز بعض عن بعض في الشرط والثاني اشتراك الجملة فيه فعد اولا الخصوصيات بالشرط لتضبط وفصل عقبيها شرائطها ثم اتم العد بذكر تناسب المشتركات في الشرط مرة واحدة لعدم احتياجها الى التفصيل ومع العاطفة اى مع العاطفة مطلقا اذا قدران بعدها بالشرط المشترك بين الكل بخلاف العاطفة المقدران بعدها بشرط مخصوص كما فصل في حتى واخواتها وهو من قوله والعاطفة الى هذه الحروف الستى ذكرت بهذه العبارة حين بيان الشرط المشترك بين الكل فتأمل انتهى ثم لما فرغ المصنف من بيان المواضع التى ينصب المضارع فيهما بان المقدرة شرع في بيان ما يجوز فيه اظهارها وما يجب فقال (يجوز اظهار ان مع لام كي) اى كما يجوز تقديرها (نحو جئت لان تكرمنى) وقوله (ومع ما لحق) معطوف على مع لام كي في كلام المصنف ويسمى هذا عطفا تافهيا وهو عطف قول احد القائلين على قول القائل الآخر وانما سمي تلقينيا لما فيه من تلقين السامع الى المتكلم بهذا العطف كقوله تعالى قال ومن ذريتي يعنى انه كما يجوز اظهار ان مع لام كي يجوز ايضا اظهارها مع ما لحق (لها) اى بالام كي (من اللام الزائدة نحو اردت لان تقوم) فان اللام فيه زائدة (و) (مع الحروف) (العاطفة) (نحو اعجبتني قيامك وان تذهب) فان قرأه وان يذهب معطوف بالواو على قوله قيامك وقوله (لان هذه الثلاثة) علة لقوله ويجوز اظهار ان يعنى انما جاز اظهارها في ما وقع مع لام كي ومع الحروف العاطفة ومع اللام الزائدة لان هذه الثلاثة (تدخل على اسم صريح) ومثل اللام الداخلة على الاسم الصريح حال كونها بمعنى كي (نحو جئت لا كرامك و) مثال العاطفة الداخلة عليه نحو (عجبتني ضرب زيد وغضبه و) مثال اللام الزائدة الداخلة عليه نحو (اردت لضربك) فانه معنى اردت ضربك وقوله (فجاز) تفريع له وله تدخل يعنى اذا كانت عادة هذه الثلاثة ان تدخل على الاسم الصريح وهي مأنوسة به غير مستوحشة منه جاز (ان يظهر معها) اى مع تلك الثلاثة (ما) اى حرف (بقاب الفعل الى الاسم الصريح

وهو) اى الحرف الذى يقلب الفعل الى الاسم الصريح (ان المصدرية) ثم لما خصص جواز اظهارها مع هذه الثلاثة دون ما عداها اراد بيان وجه الاختصاص فقال (واما لام الجحود) يعنى وجه عدم جواز اظهارها لام الجحود (فلما) اى فنابت لان لام الجحود لما (لم تدخل على الاسم الصريح) ولم تكن معتادة به (لم يظهر بعدها) اى - لام الجحود (ان) اى لفظان ولم يجوز ان يقول ما كان لان يقول (وكذا) اى كلام الجحود (حتى) يعنى انهما ايضا لم تدخل على الاسم الصريح (لان الاغلب فيهما) اى فى حتى (ان تستعمل بمعنى كى) اى وان كان الاستعمال الغالب فيهما غيره (وهى) اى حتى حال كونها ملازمة (بهذا المعنى) اى معنى كى (لادخل على اسم صريح) اى على اى حل على (حتى) التى بمعنى كى (التى) اى حتى التى (بمعنى الى) وانما حل عاينها (لان المعنى الاول) هو معنى (اغلب) اى من معنى اى (فى حتى) اى فى كلمة حتى (التى يلحقها المضارع واما الواو والفاء واو) يعنى واما وجه عدم جواز اظهارها بعد هذه العواطف الثلاثة (فلانها) اى فثبتت لان العواطف الثلاثة (لما اقتضت) اى لما اوجبت (نصب ما) اى المضارع الواقع (بعدها) اى بعد العواطف الثلاثة المذكورة (للتبصيص) اى الغرض ان يكون قصا (على معنى السببية) اى كفى الفاء (والجمعة) كفى الواو (والانتهاء) اى كفى او (صارت) اى تلك الثلاثة (كموامل النصب) حتى عدها بعضهم من التواصب لعدم الخلف فى النصب (فلم يظهر الناصب بعدها) حتى لا يجتمع الاسماء لان الناصبان احدهما ار المقدره والاخر احدهما الحروف التى توهمت عامله ولما فرغ من بيان ما يجوز اظهارها فيه شرع فيما يجب اظهارها فيه فقال (ويجب) (اى اظهار ان) (مع لا) (الداخله) اى حال كونها مع كلمة لا التى دخلت (على المضارع المنصوب بها) اى بان فقوله مع لا يجوز ان يكون طرفا ليجب او حالا من المستكن فى يجب وكذا قوله (فى) متعلق بيجب بتقدير المضاف اى يجب الاظهار فى (صورة) (دخول اللام) حال ككون تلك اللام ملازمة (بمعنى كى) وقوله (عليها) كفى نسخة الجامى متعلق بالدخول المقدر (اى على ان) وانما يجب اظهارها (لاستكراه اللامين المتوالين) احدهما (لام كى و) الآخر (لام لانحو قوله تعالى للابعلم) ولما كان لا ضمرا ان مواضع اخر غير هذه المواضع اراد الشارح ان يبينه عليها فقال (واعلم ان ان الناصبة تضر) اى وقت مضرة (فى غير المواضع المذكورة كثيرا) اى وقوتا كثيرا لكنها لا تضر حال كونها عاملة وناصبه له بل تضر حال ككونها (من غير عمل لضعفها) اى لضعف ان المضرة فى العمل ولذا اشترط فيما سبق من المواضع التى تكون

حاملة مع اضمارها شروط اقتضت النصب (نحو قولهم تسمع بالمعيدي خير من
 ان تراه) فان قوله تسمع فعل مضارع مبتدأ وقوله خير خبره ووقوع الفعل مبتدأ
 بلا تأويله بالاسم لا يجوز فحينئذ تقدر ان حتى يكون مأولاً بالفرد فيكون معناه
 سماعك بالمعيدي خير من رؤيتك اياه ولكن لم تنصب تلك المضمره للمضارع
 بل سمع بالرفع وقوله (ومع العمل) عطف على قوله من غير عمل يعني اضمارها من
 غير عمل كثير ومع العمل واقع (على السدوذ كقوله الا اي هذا اللامني احضر الوغي)
 فقوله احضر فعل مضارع متكلم وهو مبتدأ وبيل المصدر مفعول اللامني والوغي
 هو محل الخصومة يعني ايها الذي يكون لائماً لخصوري موضع الخصومة وكونه
 على السدوذ (في رواية النصب) اي نصب احضر واما في رواية الرفع فليس
 بشاذفانه يكون حينئذ كاليت الاول وقوله (ولكن) استدراك من المجموع يعني
 ان اضمارها سواء كان يعمل او غير عمل (ليس بقياسي كافي لتلك المواضع) اي كما
 كان قياسيا في المواضع السابقة (ولذلك) اي وليكون ذلك الاضمار غير قياسي
 (لم يذكرها) اي لم يذكر المصنف هذه المواضع الا خبره ولما فرغ المصنف من
 بيان النواصب شرع في بيان الجوازم فقال (ويجزم) (اي) يكون (المضارع)
 مجزوما (بلم ولما ولام الامر ولا) (المستعملة) (في) (معنى) (التهى) وقال
 العصام اضاف اللام لانها قاطلة للاضافة ولم يضاف لانها علم لنفسها فلا
 تقبل الاضافة وجعل الشارح قوله في التهى صفة لافاحتاج الى تقدير المعرفة
 والمشهور تقدير الظرف بالتهى فالموا في المشهور ان يكون التقدير ولا مستعملة
 في التهى يجعل في التهى حالا الا ان الانسب بالمعنى تقدير المعرفة فافعله ارجح
 لان رعاية جانب المعنى اعم من رعاية جانب اللفظ انتهى وفي بعض الحواشي واما قال
 المصنف ولا في التهى ولم يقل لا انتهى بالاضافة تفننا في العبارة لالعدم الجواز كما قال به
 العصام فانه لو حل كلامه على ما حل عليه العصام لورد على قوله فيما بعد
 ولا انتهى بانه غير جائز فالاولى ان يحمل على التفنن والله اعلم (احترازا) اي
 تفصيلا لا بقوله في التهى الاحتراز (عما) اي عن لالتى (استعملت في معنى الثاني)
 نحو لا ينصر فانها استعملت في معنى الثاني وهو اخبار نفي صدور النصر بخلاف
 التهى فانه اطلب ترك الفعل كما سيجي وكذا وقع الاحتراز عن لالتى لم تستعمل
 في شيء من التهى والثاني نحو لا قسم (وهذه لكلمات) اي الحروف الاربعة
 المذكورة (تجزم فعلا واحدا) واما ترك المصنف هذا البيان اعتمادا على
 قرينة المقابلة فانه لما قال فيما سيجي وكل المجازاة تدخل على الفعلين علم
 منه ان غير هذه الكلم لا تدخل على الفعلين وقال العصام يلزم ان يقيد قوله
 تجزم فعلا واحدا بقوله بالاصالة فانه قد يتعدد مجزوءها بالعطف فتقول

لا تضرب وتفعّل انتهى (وكلم المجازاة) بالجر معطوف على ما قبله فقوله (اى) وينجزم المضارع بكلم المجازاة) تفسير لاعرابه وقوله (اى كلمات الشرط والجزاء) تفسير للفظ المجازاة وهى مصدر من باب المفاعلة اصله مجزية قلبت الياء الفاء وتكتب تأوّه قصيرة لا طويلة لكونها مصدرا لاجمعاً وقوله (التي بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف ولهذا) توجيهه لاختيار لفظ الكلم على لفظ حروف المجازاة واسماء المجازاة يعنى لكون بعضها من الحروف وبعضها من الاسماء (اختصار) اى المصنف (لفظ الكلم) فانه شامل للحرف والاسم (والجزوم بها) اى تلك الكلم (فعلان) كما سيجى^١ يعنى قد يكونان فعلاين، كذا فى العصام (وهى) (اى كلم المجازاة) (ان ومهما واذا وحيناً) ولما كان بين المذكورات فرق فى الجزم مطلقاً وفى الجزم بالمقارنة اشار اليه بقوله (فأذوحيث يجر زمان المضارع) اذا كانا (مع ما وما يبدونها) اى بدون كلمة ما (فلا) اى فلا يجر زمان (وابن ومى) (وهما يجر زمان المضارع مطلقاً سواء كانا) مقارنين (مع ما اولاً) اى اوليسابقة زرين لها (وما ومن واى) بالنون (وانى) وهذه الكلمات انجزام المضارع بها قياس (واما) (انجزام المضارع) (مع كيف ما واذا) اى مجردا من ما (مساذاً) وقوله (لم نجى^٢ فى كلامهم على وجه الاطراد) صفة كاشنة لقوله شاذنم شرع فى وجه عدم الاطراد فيهما فقال (امامع كيف ما) اى وجد كور الجزم شاذم مع كيف ما (فلان معناه) اى معنى كيف ما (عموم الاحوال) وهو يتألفى التعلق اللازم للمجازاة (فأذا قلت كيف ما تقرأ أقرأ) اى بالجزم فيهما (كان معناه على اى حال وكيفية تقرأ انت انا ايضا أقرأ عليهما) اى على تلك الحال (ومن المتعذر استواء قراءة قارئين فى جميع الاحوال والكميافيات واما) اى واما وجه كون الجزم شاذاً (مع اذا فلان كلمات الشرط) اى مما عدا ان فانها هى الاصل فى الشرط ودلالتهما عليه بالمطابقة بخلاف ما عداها من كلمات الشرط فان معناها فى الاصل ظرف او استفهام او غيرهما ومحض هذه المعانى لا يقتضى الجزم وكلمات الشرط (انما انجزم) اى تلك الكلمات (لتضمنها) اى لتضمن تلك الكلمات (معنى ان اى هى موضوعة للاشهاد) لالتحقيق واليقين المقطوع به (واذا) اى والحال ان اذا بخلافها فانها (موضوعة لامر المقطوع به) (وبان مقدرة) اى حال كونها مقدرة وهو (عطف على قوله لم اى وينجزم المضارع بان مقدرة وسيجي^٣ بيانه ان شاء الله تعالى) ولما ذكر الكلمات الجازمة على وجه الاجال شرع فى بيان تفصيل كل منها مع ما يختص بكل منها من المعانى والاحوال فقال (فلم) اى كلمة لم موضوعة (لقلب المضارع ماضياً وتفيقه) (اى تنفى

المضارع) المراد من المعنى المقلوب هو الزمان اى نقلب زمان المضارع الى زمان
 الماضى ومن المعنى المنسقى الحدث اى تنفى المضارع الذى يقارن بزمانه المقلوب
 الى زمان الماضى هذا على تقدير ارجاع الضمير فى تنفيه الى المضارع كما فسر به
 السارح ثم اشار الى الاحتمال الآخر الذى يجوز بحسب المعنى ويناسب بحسب
 اللفظ فقال (ولا يتبع) اى الجعل الذى يذكره بقوله (لوجعل الضمير) اى الضمير
 المنصوب فى تنفيه (راجعنا الى ما) اى الى مرجع (هو اقرب اعنى) اى بالمرجع
 الاقرب (ماضيا) فحينئذ يكون المراد انها تنفى الحدث الماضى فالتاء جنة الاول
 بانظر الى المقلوب والى ما فى النظر الى المقلوب اليه (ولما) اى كلمة (مثلها)
 (اى مثل) كلمة (لم فى هذا القلب والتنى) اى فى كون كل منهما قلب المضارع
 ماضيا ونفيه وهذا ما به الاشتراك وامامه الامتياز فهو قوله (وتختص) اى تمتاز
 (لما) مر لم (بالاستغراق) والباء ههنا ما دخلت على المقصور لان الاستغراق
 مقصور على لما لان المقصورة على الاستغراق فيكون من قبيل واختص بوا
 وقوله (اى استغراق ازمنة الماضى من وقت الانتفاء الى وقت التكلم بل) تفسير
 للاستغراق بحسب المشهور اليه يعنى المراد به كون الازمنة مستغرقة بالتنى
 من وقت كونه منقيا الى وقت التكلم بكلمة (لما) وانما اختصت بالاستغراق لزيادة
 معناها زيادة ما قالوا ان لما كان فى الاصل لم زيدت عليه ما (تقول ندم فلان
 ولم ينفعه الندم اى عقيب ندمه ولا يلزم استمرار انتفاء نفع الندم الى وقت التكلم بها)
 اى بكلمة (لما) واذا قلت ندم فلان ولما ينفعه الندم افاد استمرار ذلك
 اى انتفاء الندم (الى وقت التكلم بها) اى بكلمة (لما) فعلى هذا جازان بقول
 فى آدم عليه السلام انه ندم ولم ينفعه الندم وفى ابليس انه ندم ولم ينفعه الندم
 ولا يجوز ان يعكس ويقول ندم آدم ولا ينفعه ندم ابليس ولم ينفعه فتأمل
 (وجواز حذف الفعل) وقول السارح (اى وتختص ايضا لما) الى آخره اشارة
 الى ان قوله يجوز جواز بالجر معطوف على قوله بالاستغراق اى كما تختص لما وتتمايز
 من لم يكونها بالاستغراق تختص ايضا (بجواز حذف الفعل المنفى بها) اى بلما
 وهذا الحذف ليس بجائز فى لم لكن جواز الحذف ليس بمطلق بل (ان دل عليه
 دليل) اى قرينة على المحذوف (محو شارفت) اى قاربت (المدينة ولم اى ولما
 ادخلها وتختص) اى لما (ايضا) اى كما تختص بما ذكره المصنف من الوجهين
 وثمة زمن لم (بعد دخول ادوات الشرط عليها) اى على لما (فلا نقول) اى
 فلا يجوز ان نقول (ان لما يضرب ومن لما يضرب كما نقول) اى كما يجوز ان نقول
 (ان لم يضرب ومن لم يضرب) ثم ان وجه اختصاصها بعدم دخول ادوات
 الشرط لما كان غير ظاهر اراد ان يذكر له وجهها ظنيا فقال (وكأن ذلك) بتشديد

البون يعني ظن ان وجه ذلك الاختصاص هو الاحراز عن الفصل بفصل قوى
 بين العامل ومعموله فان ذلك الفصل حاصل في لما (لكونها) اى لتكون كلمة لما
 (فاصلة قوية) تفصل (بين العامل) الذى هو اداة الشرط (و) بين (معموله)
 الذى هو الفعل المجزوم بخلاف لم فانها وان كانت فاصلة في الجملة لكنها اذلة
 حروفها بالنسبة الى لما ليست بقوة في الفصل كقوة لم فيه وقال العمام ان فيه
 بحثين لان ان في ان لم اضرب مثلاً لبس عاملاً في اضرب ولا فعل اضرب
 معمول لاله فانها ليس بمجزوم باداة الشرط بل مجزوم بل فليجزم فيه انما هو ارم
 لان ان فاران في مجموع لم اضرب انتهى واجيب عنه بان لا، لم ان الفعل المتنى
 ليس بمعمول لاداة الشرط لان معمول ان ومدخوله لم اضرب هو الفعل المتنى
 بل لا تركيب لم اضرب فالمعمولة تطلق على الفعل لا على الحرف
 وعلى الفعل مع الحرف بأمل (وتختص) اى لما (ايضاً) كما تختص بالذكورات
 (باستعمالها) اى باستعمال كلمة لما (غالباً) اى في غاي الاستعمال
 (في المتوقع) اى في الامر الذى ينظم وقوعه (اى يبنى هذا) اى بلما (فعل)
 اى حدث (متوقع مترقب تقول لم يتوقع) وينظر (ككوب الامر)
 اى تستعمل قبلما وتقول (لما برك الامر) ولا تقول لم برك وقوله (وقد تستعمل)
 اشارة الى فائدة قوله غالباً بمعنى الاختصاص الاستعمال الغالب للمطلق
 الاستعمال فانها قد تستعمل قبل لا بالنسبة الى الاستعمال الاول (في غير المتوقع
 ايضاً نحو ندب الشيطان ولما دفعه الندم) لانه لا يتوقع نفع ندمه ولقائل ان يقول
 ان ذلك الاستعمال القليل في قوله ولما دفعه الندم انما هو لعدم جواز استعمال لم فيه
 فان المسادة مادة الاستغراق ولا يجوز فيها استعمال لم يضطر لاستعمال لما
 ولكون الاختصاصات التى ذكرها السارح نظرية لم يتعرض المصنف لها
 واكتفى بما ذكره من الوجهين (ولام الامر) وهو بالرفع مبتدأ وزاد السارح
 قوله (هى) لتكون فاصلاً بين كون قوله (لام) خبراً للمبتدأ وبين كونه صفة
 فكأنه اشار به الى ان اللام خبر لصفة كما هو شأن ضمير الفصل وقوله (المطوب)
 بالرفع صفة اللام وقوله (بها) متعلق بالمطلوب والضمير راجع الى الالف
 واللام لكونه بمعنى التى وانما كان المطلوب مذكراً لكون نائبه مذكراً وهو قوله
 (الفعل) يعنى ان لام الامر التى يجزم بها المضارع هى اللام التى طلب بها
 افعل اى الحدث ولما كان الامر من الاعلى ولم يطلق على الداء
 ولم يكن الداء داخلاً في الامر اشار بقوله (تدخل فيها) لام الدعاء الى انه
 وان لم تدخل بهذا الاعتبار لكنها تدخل باعتبار صورتها (بحوليفر الله اثنا)
 ثم شرع في بيان ثنائها فقال (وهى) اى لام الامر (مكسورة) للفرق بينها وبين

لام الابتداء التي دخلت على المضارع ولا نه لما كانت عاملة علامتختص بالافعل شبهت
باللام الحرة التي تعمل علامتختص بالاسم فكسرت كما كسرت كذا في بعض الحواشي
(وفتحها) اي وفتح لام الامر (لغة وقد تسكن) اي قد تجعل ساكنة اذا وقعت (بعد الواو
والفاء ونم) مثال الواو والفاء (نحو) قوله تعالى (ولأتأت طائفة اخرى) هذا مثل الواو
(ولم يصلوا فليصلوا) هذا مثل الفاء وهذا في آية واحدة (ونم ليقضوا) هذا مثال تم
وقد قرئ الاخير بالانكسر ايضا وانما اسكنت مع هذه الحروف للتحفيف كما اسكنت
في باب كتف وكتف لان سكون العين قياس في نحو كتف وكتف بكسر العين
وسكونها كذا في النافية ويجوز اعتبار وزن فعل من بعض اجزاء المركب نحو
وليصلوا تأمل (ولا انتهى) بالاضافة وفي بعض النسخ ولا انتهى كذا في المعرب
مبتدأ (هي لا) (المطلوب بها الترك) خبره كما مر وقوله (اي ترك الفعل) للاشارة
الى ان الالف واللام عوض عن المضاف اليه اي يطلب بهما ترك الفعل الذي
هو حدث مدخولها فلا بد خل فيها نحو ترك فانه لطلب الترك لا لطلب ترك الترك
فان ما هو من الافراد هو لا تترك كما حقق في محله (وفي بعض النسخ) اي نسخ
الكافية (ولا انتهى ضدها اي لا انتهى التي هي ضد لام الامر وهي التي يطلب بها
ترك الفعل) وقال العصام ان لاعلم لانتهى فلا يصح اضافة العلم وكانه نكرة اوجعل
النهى مرفوعا صفة للكلمة لا يعني لا انشابة انتهى وفي شرح اللب ولا انتهى
بالاضافة بذكر المضاف او بنحو يزحوزد الشجاعة والوصف والبيان تأويل
الدال على النهى ثم انه لما كان فرق بين لام الامر ولا انتهى يجوز الدخول
في جميع انواع المضارع وفي بعضها اراد ان يثبت عليه فقال (وهو) اي النهى
وفي بعض النسخ وهي اي كلمة النهى (مدخل) بالياء على النسخة الاولى وبالنساء
على النانية (على جميع انواع المضارع) وقوله (لمنى للفاعل والمفعول) بالجر
بدل من الانواع او بالرفع - برة للبتدأ المحذوف اي تلك الانواع وبالنصب
مفعول اعني اي لا انتهى بجور دخوله على المضارع الذي بنى للفاعل وبنى
للمفعول وبعده شمول دخوله على الوعين يجوز ايضا دخوله عليهما سواء كان
(مخرطيا غائيا مخرطيا) محذوف لا تنصر لانصر المح وهذا بخلاف الامر فانه
ان كان الفعل مبنيا للمفعول لزمته مطلقا واما ان كان مبنيا للفاعل ولزمته مسندا
الى المتكلم والفت تقول لينصر لينصر ان ينصروا لانصر لنصر واماني غيرهما
فنا - ر كقوله تعالى فبدلك ولمفر حوا فانه اذا اريد الخط فالتعبير بالامر بغير
اللام تقول انصر انصر انصروا انصرى انصرا انصرون يعني ان النهى الغائب
والحاضر مشترك بدخول لام الامر فار كان غائبا تدخل اللام وان كان حاضرا
فدخولها نادر كما سيجي حال الامر بغير اللام (وكلم المجازاة) اي الكلمات التي

به ل لها كالم المجازة . واء كانت حرفا واسما و قوله (الذكورة من قبل) اى الى
 ذكرت في الاجمال ولتفصيل من الكلمات المخصوصة المعدودة ، انما اوردها
 مظهر رافاه لوقال وهى بمعنى الضمير لثوهم رجوعه الى النهى لقربه . هو مبتدأ
 وقوله (تدخل) خبر اى كالم المجازة التى ذكرت من قبل انما تدخل (على الفعلين
 السببية) اى لقصد سببية (الفعل) (الاول وسببية) (الفعل) (الثانى) ولا كان
 السبب اعم من السبب الحقيقى ومن السبب 'لجـ' الى وكان المراد به هذا الاعم
 ولم تساعد عبارة المصنف في كآيته لافادة المراد اراد ان يفسر مراده فقال (اى
 لجعل الاول سببا والثانى مسببا) وقوله (وفي شرح المصنف) الاشارة الى قرينة
 التفسير يعنى انما عسراه بهذا لان المصنف نفسه قال في شرحه (وكلم المجازة
 مائد حل على شئين) يعنى فعلين (لتجعل الاول سببا للنسب) وهذا قرينة الى
 ان مراده بالسببية 'والمعنى الاعم يعنى سواء كان سببا له فى الحقيقة او فى اعتبار
 المتكلم ولم استند أجمع الى تلك الكلم اشار الى ان استناده اليها محمض قل (ولا شك)
 اى من البداهة (ان كالم المجازة لا تجعل الشئ سببا للشئ) واذا بين عدم جواز
 استناده اليها (فالمراد بجعلها) اى يجعل كالم المذكورة (الشئ سببا يعنى)
 فى عبارة المصنف فى شرحه هو (ان المتكلم اعتبر سببية شئ للشئ) وقوله
 (بل ملزومية شئ شئ) اشارة الى ما حققه الرض . بان ارادها - - - - - ل الاول
 ما رومما للنسب لئلا يرد نحو وما بكم من نعمة فى الله اى شئ اتصل بكم من نعمة
 فى الله وقوله (- - -) مصنف على اعتبار يعنى ان المتكلم اعتبر السببية بين
 الفعلين وجعل (كالم المجازة دالة عليهما) اى على تلك السببية (ولا يلزم ان يكون
 الفعل الاول سببا حقيقة للنسب لاجرا ولا ذهن . بل يذخى ان يعتبر لكلم بينهما)
 اى بين مضمونى الفعلين (نسبة يصححها) اى تلك النسبة المتبعة (ان يورد هـ)
 هو فاعل يصح اى يصح تلك النسبة المتبعة اراد الفعلين (فى صورة الـ بـ
 والمسبب بل الملزوم) اى دل فى صورة الملزوم (والارم) كما هو تخفيف الرضى
 وان لم يكن بينهما ملازمة فى الحقيقة (كمواك ان تستنى اكر لك فالتسم) اى
 فان التسم الذى هو مضمون الفعل الاول (ليس سببا حقيقة لالكرام) وقوله
 (والالكرام) معطوف على الضمير المرفوع المستتر فى ليس يعنى وليس الالكرام
 ايضا (مسببا حقيقة لالهنا) اذ التسم فى الحقيقة سبب للاهنة فى الذهن
 (ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة بينهما) اى بين التسم والالكرام
 (اطهارا) اى لقصد الاطهار (للمكرام الاخلاقى يعنى انه) اى يريد المتكلم بهذا
 الجعل افادة ان تصير نفسه (منها) اى من المكارم (بمكان) اى بمنزلة (بصير
 التسم الذى هو سبب الاهنة عند الناس سبب الارام عنده) اى عنده المتكلم

المذكور (أو يسميان) (أو هذان الفعلان) اللذان اعتبرت السببية بينهما (أو هما)
 (شرطاً) وانما يسمى الاول شرطاً (لانه) اى لان الفعل الاول (شرط لتحقيق
 الثانى) فقولهما اولهما اشارة الى ان الضمير البارز الذى هو نائب فاعل يسمى
 يكون ثنية وكان مقتضى الواو فى قوله وجزاء ان لا يعتبر الترتيب فاقضى التوزيع
 والتفصيل يعنى ان الفعلين اللذين يسمى احدهم شرطاً والاخر جزءاً اولهما
 يسمى شرط (و) (ثانيهما) يسمى (جزاء) فقولهما (من حيث انه) اشارة
 الى وجه التسمية يعنى ان تسمية الثانى جزءاً ناشئ من اجل كون الثانى (ينبئ
 على الاول ابتداء) اى مثل ابتداء (الجزاء على الفعل) يعنى انه من قبيل تسمية
 المشبه باسم المشبه به (فان كانا) شروع فى تفصيل الفعلين اللذين وقع شرطاً
 وجزاء وفى بيان حكم كل من انواعهما (اى الشرط والجزاء) يعنى
 ان كان الفعل الذى وقع شرطاً والفعل الذى وقع جزءاً (مضارعين) (نحو
 ان ترزنى ازرك) (او الاول) اى ان كان الفعل الاول الذى وقع شرطاً
 (فقط) اى دهن الثانى فقولهما او الاول بالرفع معطوف على الضمير البارز المرفوع
 الذى هو اسم كان ولا حاجة الى تأكيده بالتفصيل لوجود الفصل وخبره
 محذوف قدره الشارح بقوله (مضارعاً نحو ان ترزنى فقد زرتك) وهذا من
 قبيل عطف الشئيين بحرف واحد على معمولى عامل واحد وقوله (فالجزم)
 مبتدأ وخبره محذوف وهو قوله (واجب) والجملة جزائية يعنى ان كان الفعلان
 مضارعين او الاول مضارعاً فالجزم واجب (فى المضارع) اى الواقع شرطاً
 وجزاء او شرطاً فقط (لدخول الجازم عليه) اى على ذلك المضارع الواقع
 (وهو) اى ذلك الجازم الداخلى عليه اما (ان) اى الحرف الذى هو اصل
 فى الشرط (او ما) اى او الكلمات التى (يتضمنها) اى يتضمن معنى كلمة ان (مع
 صلاحية المحل لكون المضارع معرباً قابلاً للجزاء) اى مع كون الفعل الواقع صالحاً
 لقبوله لفظاً او تقديراً وهو المضارع بخلاف الماضى فانه اس صالح لقبوله فظاً
 او تقديراً بل صالح لقبوله محلاً لنبأه الاصلى (وان كان ان) اى وهو معطوف على
 قوله ان كانا وخبره محذوف حيث اشار اليه الشارح بقوله (مضارعاً) والاول ماضياً
 (فالوجهان) (اى فقيه) اى فيجوز فى الثانى الواقع (الوجهان) احدهما الجزم
 (لتعلقه بالجزم) مع عدم انظر لضعفه (وهو) اى ذلك الجازم الذى يتعلق ذلك
 المضارع به لكونه جزءاً (اداة الشرط) من كلمة ان او غيرها (و) ثانى
 الوجهين (الرفع لضعف التعلق) اى بالنظر الى ضعف تعلقه به وذلك لضعف
 (لحيلة الماضى) اى لكون الماضى الذى وقع فى موضع الشرط حائلاً بينه
 وبين الجازم (والفصل) اى والوقوع الفصل بينه وبين عامله الذى هو الجازم

(بضم الميم) أى غير المعمول الذى ليس صالحا لقبول العمل لفظا وتقديرا
 وهو الماضى فإنه ليس بمعمول لذلك الجازم بخلاف الفصل فى الصورة الاولى
 اعنى التى وقع فى محل الشرط منها مضارع فانه وان كان فصلا لكنه ليس فصلا
 مضرا اعنى العمل بغير المعمول بل هو فصل بالمعمول (نحو وان اتانى زيد آت) يعنى بالجزم (او) ان اتانى زيد (آتية) يعنى بالرفع ولما فرغ من المسائل التى تتعلق
 بوجود الجزم وحده اذ شرع فى المسائل التى تتعلق بوجود ادخال الفاء وجوازه
 وامتناعه فقال (وذا كان الجزاء ماضيا) فقولاه (بغير قد) طرف مستقر صفة
 لقوله ماضيا أى ماضيا كاشا بلا تيان كلمة قد ولا يجوز ان يكون حاله لانه لكونه نكرة
 وقره لفظا) منصوب على انه حال من فاعل الظرف أى ماضيا كاشا بغير قد
 حال كون ذلك الماضى ماضيا لفظا واليه اشار الشارح بقوله (تفصيل للماضى)
 أى قوله لفظا تفصيل للماضى ومثل ما وقع لفظا (نحو ان خرجت) بضم التاء
 او بتحقيقها (خرجت) بفتح التاء على تقدير ضم الاول وبضمها على تقدير فتحه
 فان خرجت ماضى لفظى (او معنى) أى او كان ماضيا معنويا (نحو ان خرجت
 لم اخرج) فان لم اخرج ماضى فى المعنى لكونه مجحدا ماضيا وان كان مضارعا
 لفظا (ويحتمل ان يكون) أى قوله لفظا او معنى (تفصيلا لقد اى لم يقرن) أى
 ذلك الماضى الواقع جزاء (بعد سراء كان) أى لفظ (قدم لفظا) كقوله تعالى
 ان يسرق فقد سرق اخاه من قبل او منويا) عقدا (كقوله تعالى ان كان قبضه
 قدم من قبل فصدقت اى فقد صدقت) والحاصل ان الجزاء ان كان كذلك
 (لم يميز الفاء) أى لم يميز ادخال الفاء (فى الجزاء) أى فى الجزاء الواقع كذلك وانما
 لم يميز (لحقق) تأثير حرف الشرط فيه من جهة المعنى وذلك (لقلب) أى لتأثير
 الحرف الجازم فى قلب (معناه) أى معنى ذلك الماضى (الى الاستقبال) وان لم يتحقق
 تأثيره لفظا ما فى ان ضربت ضربت فظا هر واما فى ان خرجت لم اخرج
 فلان الجزم لم لا بان اقرب لم وعدم سبق ان لان ان دخل على لم اخرج لاعلى اخرج
 حتى يكون سابقا فى الطلب ويتصور فيه التنازع واذا تحقق تأثير اداة الشرط فيه
 (فاستغنى فيه) أى فى ذلك الجزاء (عن الرابطة الدالة على كونه جوابا) وهى الفاء
 (كقولك) فى الماضى الملفوظ (ان اكرمتنى اكرمتك و) فى الماضى المعنوى (ان لم
 تكرمتنى لم اكرمتك) وانما قال بغير قد ليخرج عنه الماضى المتحقق الذى لا يستقيم
 ان يكون للشرط تأثيره) حاصل بان (كقولك ان اكرمتنى اكرمتك) قد اكرمتك
 امس) فانه لما قبل الاول بالخال والذى فى الماضى لم يتحقق تأثير الشرط فيه (واذا
 لم يتحقق تأثيره لم يكن حكمه حكم السابق فيقتضى ان يخرج ذلك من هذا
 الحكم) (او حوب دخول الفاء فيه) أى فى الماضى المشارن بقدم لفظا او مقدا

(وان كان) (اي الجراء) (مضارعا ثبتا ومنه ميبلا) (احتران) اي قوله بلا احتراز
(عما) اي عن المضارع (اذا كان) اي ذلك المضارع (منفيا بل) وانما واجب
الاحتراز عنه (فانه) اي فان المضارع المنفي لم (مندرج فيما سبق) اي فيكون
حكمه عدم جواز الادخال فيه (اكونه) اي لكون المنفي لم (ماضي بمعنى) وقوله
(اوبلن) معطوف على قوله اذا كان منفيا بل بمعنى كما يكون قوله او منفيا بلا
احتراز عن المني لم كذلك هو احتراز عن مني بلن (حيث) اي لانه (يجب فيه)
اي في المنفي لم (الفاء لعدم تأثر اداة الشرط فيه معنى) لان معنى الاستقبال حاصل
بلن فلا دخل لتأثير ان فيه والحاصل انه ان كان الجزاء كذلك (فالوجهان)
احدهما (الاثنان بافء) ثاني الوجهين (تركها) واما وجه جواز اتيانها بالفاء
فقوله (لاراد الشرط لم تؤثر) اي لم تكن مؤثرة (في تغيير معناه) اي معنى
ما ذكر من المضارع اثبت او المنفي (كالتأثير) اي كما كانت مؤثرة (في المعنى)
واذا لم تكن مؤثرة (تتأثر) اي فحينئذ يجوز ان يكون (بالتأثير) واما وجه تركها
فقوله (بالتأثير) وهو معطوف على قوله لم تؤثر يعني ان اداة الشرط لم كانت
لها صفة التأثير من وجه وهو تأثيرها (في تغيير المعنى حيث خصصت)
والظاهر انه يشهد اللام من التخليص يعني جعلت تلك اداة المضارع الذي
دخلته خالصة وخالصة (لمعنى الاستقبال) لانها كانتا صالحين للحل والاستقبال
لان لاصالحتهما على الصحيح ولما وقع في حيز الشرط اختصاصا بمعنى الاستقبال
(فترك الفاء) اي فحينئذ جاز ان يترك الفاء (لوجود التأثير فيه) اي لكون تأثر اداة
الشرط موجودا (من وجه) وهو تأثيرها في المعنى (وان لم يكن) اي ولو لم يكن
(التأثير في المعنى قولنا) اي كنا نثيرها في اللفظ فقال الترك (بحسب قوله تعالى وان
يكن منكم الف يغبوا الذين) وذلك الاثنان فحرف قوله تعالى (ومن عاد فينتقم الله
منه) فان يغدوا في المثال الاول ويا قوم في المثال الثاني مضارعان متبنايان
جزاء فترك الفاء في الاول وذكرت في الثاني وقال العصام ينبغي ان يقيد
المضارع المثبت بغیر المجزوم بلام الامر نحو ان تكرم زيد فليكرمك لانه يلزم الفاء
اعدم تأثير حرف الشرط فيه معنى اكونه مستقبلا بلام الامر وينبغي ايضا
ان يقيد بغیر الدعاء والتمنى فانها مستقبلاان تحقيرا قبل دخول ان فلا تأثير لها
فيهما معنى وكذا الا لفهام على ما سيجي ينتهي (ولا) اي وان لم يكن
الجزاء الماضى او المضارع المذكورين اي لم يكن ماضيا ولا مضارعا او كان
ما مضيا بقدا ومضارعا منفيا بلا بلن (فالفاء) (لازمنة فيه) اي في ذلك الجزاء
(لان الجزاء حينئذ) اي حين اذ كان ماضيا ماضيا (اما ماض بقدا لفظا كما تقول
ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس وتقديرا كما تقول ان اكرمتني اليوم فاکرمك

امس) حال كون الثاني (تقديره قد اكرمتك وعلى كلال التدبيرين) اى من كونه
 بقدر لفظيا وبقدر تقديرا (لا تأثير) اى لا يوجد جنس التأثير (لحرف الشرط
 فى الماضى) اما فى لفظه فظاهر واما فى معناه فلانه لما كان مقارنا بقدامتى ان ياد
 به الاستقبال واذ كان كذلك (فاحتاج) اى ذلك الجزاء الواقع ماضيا كذلك
 (الى رابطة) تربطه الى اداة الشرط (وهى) اى تلك الرابطة (الفاء) وقوله
 (واما جلة) معطوف على قوله 'اما ماضى' يعنى ان الجزاء اذا لم يكن مثل ما ذكر
 فهو اما جلة (اسمية) نحو ان تكرمنى فانت مكرم (او امر) نحو ان تكرمنى
 فليكرمك زيد (او نهى) نحو ان تكرمنى فلا يستكبر احد (او دعاء) نحو ان
 تكرمنى فاكرمك الله (او استفهام) نحو ان لم يضربك زيد ان يضربه
 (او مضارع منى بما) نحو ان لم يضربك فاضربه (او لم) تضربه (او لم ي) تضربه (او لم ي) تضربه
 تضربه (الى غير ذلك) كالتمنى والعرض وفى جميع هذه المواضع لا تأثير لحرف
 التمرط فى الجزاء (فاحتاج) اى الجزاء (الى الفاء) اما عدم التأثير فى الاسمية
 فظاهرا واما فى الامر والنهى والدعاء والتمنى والعرض والمنى بلن فلان زمان
 المذكورات هو الاستقبال قبل دخول حرف الشرط واما فى الاستفهام فلانه
 يبقى على حاله لا يصلح للتصير الى الاستقبال كالجلة الاسمية ولما المنى بما فلانها
 لئنى الحال صريح فيه ويكون المراد بالتمنى بما الحال مع كونه جوابا للشرط وقوله
 (ويجىء اذا) استثنائية وقوله (التي المفاجأة) تفسير لانها وصفتها احترازية
 لها وقوله (مع الجلة الاسمية) طرف ليجىء وقوله (التي وقعت جزاء) قيد للجلة
 للاحتراز عما وقعت غير جزاء واهمل المصنف هذين القيدين لظهورهما بقية
 المقام وكذا قوله (موضع الفاء) ظرف ليجىء يعنى انه يجوز ان يستعمل اذا التى
 للمفاجأة فى موضع الفاء الجزائية اذا كان الجزاء جلة اسمية وانما لم يقل
 ويكتفى باذامع الجلة الاسمية مع انه اخصر ليكون اشارة الى ان الفاء واذا لا يجتمعان
 كذا فى حاشية العصام وانما استعملت موضعها (لان معناها) اى معنى اذا
 (قريب من معنى الفاء) ونما كان قريبا منه (لانها) اى لان اذا للمفاجأة
 (تنبيه) اى تفيد وتخبر (عن حدوث امر بعد امر) فاذا قيل خرجت فاذا
 السمع يكون مفهومه انه حدث حضور سبع بعد خروجي واذا كان المفهوم
 منها ذلك (ففيها) اى فيحصل فى اذا (معنى الفاء التعقيدية) لان غاية التعقيب
 ان يحدث امر عقيب امر وهما مشتركان فى تلك الافادة (ولكن الفاء اكثر)
 اى اكثر استعمالا فى هذا المعنى من اذا (وانما اشترط اسمية الجلة الجزائية)
 فى كونها موضع الفاء (لاختصاصها) اى لكونها اذا المفاجأة مخصصة (بها) اى
 بالجلة الاسمية ومقصود عليها وانما اختصت بها (لان اذا السرطية) اى التى

كان معناها الظرفية مع تضمن الشرط غير المفجأة (مخصصة) اى منصورة
 (بالفعلية) ولما وجب ان يفرق بين ما كانت شرطية وبين ما كانت واقعة في
 موضع الجزاء فرق بينهما باختصاص احد بهما بالفعلية وباختصاص الاخرى
 بالاسمية ولما اختلفت الشرطية بالفعلية (فاختصت هذه) اى التى للمفجأة
 (بالاسمية فرقا) اى لقصد الفرق (بينهما) اى بين لشرطية والمفجأة (نحو قوله
 تعالى) يعنى مثال ما وقعت اذا المفجأة موضع الفاء الجزائية قوله تعالى (وان تصعبهم
 سبئة بما قدمت ايديهم اذا هم يفتنون اى فهم يفتنون) فالقوله هم يفتنون
 جملة اسمية وقعت جزاء ويلزم ان تكون بالفاء حتى تربطها بالشرط فكان
 اصله فهم يفتنون بالفاء فجاء في النزل باذا موضع الفاء ولما فرغ من مسائل
 الجزاء شرع فيما يكون الجازم مقدرا فقال (وان) ولما جاز فيها اعرابان احدهما
 كون ان مبتدأ وكون قوله مقدرة خبره وكون بعد الامر ظرفا لغوا للمقدرة
 والثانى ما اختاره السارح وهو ان كلمة ان مبتدأ وفسرها السارح بقوله (التى
 ينجز بها المضارع) وقوله (حال كونها) للإشارة الى ان قوله (مقدرة) بالنصب
 حال من المبتدأ او من الضمير المستكن في الخبر وقوله (انما كانت مقدر) للإشارة
 الى ان قوله (بعد الامر) خبر للمقدر وهو كانت وقال العصام لاحاجة الى هذا
 التقدير بل التوجيه العارى من التكلف هو الاعراب الاول ومثل ما كانت مقدرة
 بعد الامر (نحو زنى اكرمك) فالشرط مع الجازم مقدر (اى ان تزنى اكرمك)
 (و) (بعد) (التهمى) (نحو لانقل اسير يكن خيرا لك اى ان لم تفعله يكن
 خيرا لك) (والاستفهام) اى وبعد الاستفهام (نحو هل عندكم ماء اشربه
 لان المعنى ان يكن عندكم ماء شربه) (واتمنى) اى وبعد التمنى (نحو ايت الى مالا
 افقه لان المعنى ان يكن لي مال افقه) (والعرض) اى وبعد العرض (نحو لا تنزل
 تصب خيرا اى ان ينزل تصب خيرا) وانما قيده بقوله (اذا كان المضارع الواقع
 بعد هذه الاشياء الخمسة صالحا لان يكون مسببا لما تقدم) لان قصد السببية
 متوقف عليه لانه لو لم يكن المضارع صلاحية لان يكون مسببا لم يجوز قصد
 السببية وقال العصام لاحاجة في تقدير ان الى اشتراط الصلاحية بل يكفي
 قصد السببية فان تحققت السببية كان الكلام صادقا والا كان كاذبا انتهى
 وقوله (اذا قصد السببية) ظرفي للانجرام المفهوم اى انما تنجز المضارع
 وقت قصد السببية (اى سببية ما تقدم) وهى الاشياء الخمسة (له) اى للمضارع
 الذى ينجز بان يكون مسببا له (فحينئذ) اى فحين اذ قصد ان يكون المضارع
 الذى اريد انجزاه مسببا لما تقدم (تقدرا) اى التى للشرط (مع مضارع)
 اى مع المضارع الذى (يؤخذ) اى ذلك المضارع (بما تقدم) اى من مادة ما تقدم

من الامر والنهي ومن متعلقات مدخول الاستفهام والتثنية والعرض وغيرها
مثلا يؤخذ المقدر في زنى اكر مك لفظ زرنى وفي لافعل النمران لاتفعل وهكذا
قوله (ويجعل) عطف على قوله تقدر اى فيؤخذ تقدران مع مضارع ويجعل
(المضارع الواقع بعد هذه الاشياء) اى الخمسة (محزوما بها) اى بان المقدرة
وجزاء للشرط المقدر فتكون الاشياء المذكورة قرينة على ذلك المقدر وتكون
السببية قرينة للشرط فانه لو لم تقصد السببية لم يحز الجزم بل يرفع فيكون
امامصفة او حالا او استثناء (وانما اختص تقديران بما بعد) اى وانما كان تقديران
مقصورا على المضارع الذى وقع بعد (هذه الاشياء لانها) اى لان الاشياء
الخمسة المذكورة (تدل على المطلوب) اى طلب الفعل او طلب الترك فى الامر
والنهي وطلب العلم فى الاستفهام وطلب الوقوع فى التثنية والعرض (والطلب
غالبا) اى فى الاغلب (يتعاقب) اى العطب (بمطلوب) يعنى ان الطلب الصادر
من العقل يتعاقب بمطلوب البتة لكن الغالب فيه انه يتعلق بمطلوب (يترتب عليه)
اى على ذلك المطلوب (فائدة) لانه يتعلق بمطلوب مطلقا اعنى سواء ترتب
عليه فائدة ام لا وقوله (يكون) صفة لفائدة يعنى انه يترتب عليه الفائدة التى
يكون (ذلك المطلوب سببا لها) اى تلك الفائدة (وهى) اى الفائدة (مسبب له)
اى لذلك المطلوب انما قال غالبا لان الطلب قد يتعاقب بمطلوب يكون هو مقصودا
لذاته (فاذا كان المضارع الواقع بعدها) اى اذا كان مضمون المضارع الذى
وقع به الاشياء المذكورة قوله (تلك الفائدة) خبر كان ذلك يعنى اذا كان المضارع
الواقع عين تلك الفائدة المترتبة على ذلك المطلوب قوله (وقصد) على صيغة
المجهول عطف على قوله كان يعنى ومع ذلك اذا قصدت (سببية الفعل المطلوب
بتلك الاشياء لها) اى لتلك الاشياء (فسر) جواب اذا يعنى اذا كان الامر ان احد
كون المضارع تلك الفائدة وثانيهما قصد السببية لزم ان تقدران (مع ذلك الفعل)
يعنى مع الفعل الشرط (ويجعل) عطف على قدر اى وبعد تقدير الحرف مع
فعل الشرط يجعل (المضارع المذكور الواقع بعدها) اى المذكور اذى وقع
فى النطق بعد الاشياء الخمسة (جزاء) اى يجعل جزاء للشرط المقدرة قوله
(فينجزم) عطف على يجعل اى بسبب الجعل المذكور يكون المضارع الذى
ذكر بعده محزوما (بها) اى بان المقدرة (محو اسلم تدخل الجنة) بكسر اللام
فى تدخل لكونه محزوما على حد لم يكن الذين وهذا المثال يصح ان يكون مثالا
للحتمى المذكور (فان المطلوب باسم) اى بالامر الذى يدل على طلب الفعل
وذلك الفعل المدلول هو المطلوب الذى (هو الاسلام وهو) اى الاسلام
(مطلوب وفادته دخول الجنة فهو) اى الاسلام (سبب لها) اى لتلك الفائدة

وقصد اداء تلك السببية) اى قصد بهذا التركيب افادة كون الاسلام سببا
 لدخول الجنة وكون دخول الجنة هو المطلوب الاصلى (فقدر) اى فذلك
 القصد قدر (ان مع الفعل المأخوذ من اسم وجعل تدخل الجنة حزامه) اى
 لذلك المقدر (فقل ارتسليم تدخل الجنة) وهذا يدل لما وقع بعد الامر (و)
 (نحو) (لا تكفر تدخل الجنة) وهذا مثال لما وقع بعد النهى (اى ان لا تكفر
 تدخل الجنة) وانما قدر الشرط بان لا تكفر ولم يقدر بان تكفر (لارائه قريضة
 للفعل المنفى) وهو لا تكفر (لا المثبت) اى لانه قريضة للفعل المثبت حتى يقدر
 بالثبت (و) (لهذا) (امتنع) فقله امتنع عطف على ما قبلها بحسب المعنى
 وكأه قيل جاز التركيبان الاولان وامتنع تركيب (لا تكفر تدخل النار) فانه ممتنع
 (عند الجمهور) (حلالا لاسائى) (فانه) اى السائل (لا يمتنع ذلك) اى مثل هذا
 التركيب مما يكون المقدر متساع وقوعه بعد النهى (اى عند الكسائى)
 فانه يجوز ههنا ان يقدر ان تكفر تدخل النار بمجموعة انقضى قوله (فامتنع) اى
 فامتنع مثل هذا التركيب ان يكون (عند الجمهور) ليكون قوله (لا التقدير)
 دليلا للجمهور يعنى انهم اما حكموا باستلزامه لكن التقدير عندهم (على ما عرفت)
 اى من قولنا فى تقدير الليل وهو قوله لان النهى قريضة الفعل المنفى لا لمبت
 وقوله (ان لا تكفر تدخل النار) خبران يعنى انه لما انحصر التقدير عندهم فيما وقع
 بعد النهى بالنفى كان تقدير هذا التركيب كذلك (وهو) اى هذا التقدير (ظاهر
 افساد) فان عدم الكفر ايسر بسبب ادخول النار بل هو سبب لدخول الجنة
 كما هو فى التركيب الجوز هذا تقدير دليل الجمهور وهو استناعه (واما عدم استناعه
 عند الكسائى فلا) اى الكسائى (يفرض معناه) اى معنى هذا التركيب (بحسب
 العرف) يعنى بالنسبة عرفت السابعة (ان لا تكفر تدخل النار فاحرف فى هذه
 المواضع قريضة الشرط المثبت) وان كان النهى قريضة الشرط المنفى (واما
 قريضة قوله) اى لا تعارضها قريضة النهى يعنى ان فى هذا التركيب تعارض
 مدلول القريضتين احدهما قريضة النهى فتضاه الامتنع و اخرى قريضة تعرف
 فتضاه الجواز معتبر الجمهور الاولى والكسائى السابعة (هذا) اى هذا
 الحكم الذى هو انجزام المضارع حائل (اذا قصدت السببية) اى المذكورة فيما قبل
 (واما اذا لم تقصد) اى السببية (لم يجز الجزم) اى فى المضارع الواقع بعد
 تلك الاشياء الخمسة (قطعا) اى عدم جواز مقطوع عند الكل (بل يجب)
 حيث (ان يرفع) اى ذلك المضارع الواقع (اما بالصفة) اى ارتفاعه اما لكونه
 صفة (ان كان) اى ذاك المضارع (صالحا للوصفة) بان يوجد تعلقا يكون
 ذلك المضارع صالحا للوصف بذله (كقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثي

في (اى فى قراءة من (قرأ) اى قرأ لفظ (يرثنى مر فوعا) اى واه او ارثامنى فار يرثنى
 وقع بعد الامر وهو فذهب لى لكنه يجوز ان يقصد كون الهبة سببا للارث فكون
 التقدير ارث هب لى يرثنى فحينئذ يكون محزوما ويجوز ايضا ان لا يقصد به السببية فحينئذ
 يكون يرثنى صفة لقوله وليس معنى ار المقتصود ان بهب له وليس وارثا والقراءتان
 متواترتان فقراءة الجزم على الاول والرفع على الثانى (او بالحل كذلك) اى او يجب
 ان يرفع الحال (كقوله تعالى فذرهم) اى اترك الكافرين (فى طعناهم بعمهون)
 اى يحكيرون فان يعمهون مضارع وافع بعد الامر الذى هو فذرهم لكنه
 مالم يقصد ان يكون العلة سببا للحيرة لم يجز انجزاه بل يجب ان يكون مر فوعا
 لعدم وقوع القراءة بخذف النون بان تكون الجملة منصوبة المحل على ان يكون
 حالا عن مفعول ذرهم (اى عمهين) بمعنى اتركهم مخبرين فى طعناهم
 (او بالاستئناف) اى ويجب الرفع حينئذ بان يكون مستأنفا (كقول الشاعر * وقال
 رائد هم ارسوا نزاولها * فكل حثف امرى يجرى بقدر) فان نزاولها مضارع واقع
 بعد امر وهو ارسوا لكنه لما لم يقصد السببية لم يجز الجزم بل وجب ان يكون
 مر فوعا بان يكون جملة مستأنفة ومعنى البت ان رائد هو من يتقدم لطلب
 الماء والكلاب ارسوا امر من الارساء وهو ارساء السفينة اى حبسها ونزاولها
 من المزاولة وهو المعالجة والمحاولة وضمير نزاولها راجع الى الحرب اى قال رائد
 القوم وهو مقدمهم اقيموا نقاتل فان موت كل نفس يجزى بمقداره اى بقدره الذى
 قدره الله لا الجبن بجهده ولا الاقدام برديه وقيل الضمير للسفينة وقيل للحرب
 فالامر بالارساء لم يقصد به سببية للمعالجة والمحاولة ولما فرغ المصنف من
 مسائل الفعل المضارع بانواعه شرع فى مسائل الامر فقال (الامر) قال
 الناح (هكذا فى بعض النسخ وفى بعضها) اى وفى بعض النسخ (مثل الامر)
 اى زيادة لفظ المثال كاهى فى شرح المصنف ثم اراد ان يوجه السمعة الثانية
 فقال (وكان المراده) اى اظن ان مراد المصنف بقوله مثل الامر (صيغة الامر
 فانهم) اى فان الحاجة (بطلان) امثلة الماضى وامثلة المضارع ويريدون) اى
 بالامثلة (صيغهما) اى صيغ الماضى وصيغ المضارع وقال العصام اقوى الشاهد
 على ارادة الصيغة انهم يقولون لهذا الامر الامر بالصيغة فقوله مثال الامر
 بمنزلة قولهم ثم الامر بالصيغة انتهى وفى شرح اللب ان الامر بالصيغة مقابل
 الامر باللام افردة بالذكر لكونه قسما من الفعل برأسه مغايرا للمضارع لفظا
 ومعنى وحكما بخلاف النهى والامر باللام فاهما مع الحرف ليس بقسمين من الفعل
 كما فى وديتها كالمضارع لفظا وحكما انتهى ثم نقل توجيهها آخر فقال (وفى
 بعض السمرح) وانظرا مرشوح الكائنة فى بيان الكائنة زيادة لفظ المثال

(انما قال) اى المصنف (مثال الامر ولم يقل الامر لان الامر) اى لان لفظ الامر (كما يشتهر) اى استعمال ذلك اللفظ (فى هذا النوع من الافعال كذلك اشتهر) اى استعماله (فى المعنى المصدرى ايضا) يعنى من ان امرى بأمر امرى (فاراد) اى المصنف (النص على المقصود) اى ما يكون نصا على المراد به فى هذا المقام هو هذا النوع من الافعال (وهو) اى لفظ الامر (فى اصطلاح النحو بين والاصوليين مخصوص بالامر بالصيغة كما ذكر المصنف فى شرحه) والحاصل ان عبارتهم فيه مختلفة فبعضهم قال صيغة الامر وبعضهم قال الامر بالصيغة وقال العصام ان ما قيل فى بعض النسخ من انه انما قال مثال الامر ليندفع توهم كونه بمعنى المصدر توهم بعيد على انه لا يندفع به لانه يجوز مع ذلك ان يكون الامر بمعنى المصدر صيغة الامر كما قال لام الامر والوجه ان يقال الامر فى السنة الصرفين يشمل الامر بالام وهو الاصطلاح المشتهر فيما بين المحصلين فحقاق ان يحمل الامر عليه فزاد المثال ليكون فى قوة التعبير عنه بالامر بالصيغة انتهى واقول ان هذا التوجيه يبان للكتبة الاخرى فلاتنافية بين تعدد التكات وقوله (صيغة) الرفع خبر للمبتدأ اى الامر او مثال الامر صيغة (يطلب بها) اى بتلك الصيغة (الفعل) (شامل) اى قوله يطلب بها الفعل جنس شامل (لكل امر غائبا كان) نحو لينصر (او مخاطبا) نحو انصر (او متكلما) نحو لا انصر لنصر (معلوما) اى وسواء كان ذلك المجموع معلوما نحو لينصر انصر (او مجهولا) نحو لينصر لنصر مع ان افراد الحدود منها هو المخاطب المعلوم (من الفاعل) (احتراز) اى هذا القول بمنزلة الفصل للتعريف احتراز به (عن المجهول مطلقا) اى غائبا ومخاطبا ومتكلما (فانه) اى انما حصل به الاحتراز لان المجهول (يطلب به الفعل من المفعول لاسى الفاعل) (المخاطب) (احتراز) اى هذا فصل آخر يعتر به (عن الغائب والمتكلم) فانه يطلب بهما فى الاول من الفاعل الغائب وفى الثانى من الغائب المتكلم والباء فى قوله (بحذف حرف المضارعة) متعلق بقوله يطلب ايضا لكن الاول مطلق والثانى مقيد لان الاول متعلق به باعتبار مطلق الطلب والثانى متعلق به باعتبار الطلب بالصيغة من قبيل اكث من ثمره من تفاسيد فلا محذور (احتراز) اى وهذا القول يحترز به (عن مثل قوله تعالى فذلك فلتفرحوا فحين قرأ على صيغة الخطاب) فانه يصدق عليه انه صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب لكن هذا الطلب ليس بحذف حرف المضارعة وانما قال فحين قرأ على صيغة الخطاب فانه فحين قرأ عليه صيغة الغائب يخرج بقوله من الفاعل المخاطب (وعن مثل) اى قوله بحذف احتراز ايضا عن من (صه) معنى اسكت (ورويد) بمعنى امهل فانهم ما

وار صدق عليهما انه يطلب بهما الفعل من افاعل المحط لكى هذا الطاب
 ليس بحذف حرف المضارع ثم شرع في بيان حكم هذا الامر من الاعراب
 والبناء فقال (وحكم آخره) (اى آخر الامر) هذا تفسير للضمير المجزوم والاراد
 بالحكم هو الارتفاع في آخر الكلمة وقوله (في الحقيقة) تفسير للفظ الحكم
 يعنى انما قل وحكم آخره ولم يقل انه مجزوم لان هذا الامر في الحقيقة ليس
 بمجزوم (عند البصريين) بل هو (الوقف والبناء على السكون) وانما لم يكن
 مجزوما (لانفاء ما) اى لانفاء السبب الذى (يقضى اعرابه وهو) اى السبب
 المقضى الاعراب هو (حرف المضارع لان مسابقتها) اى مسبهة المضارع
 (للاسم المنتضى) اى المشابهة التى تقتضى (الاعراب) اى تلك المساهمة
 حاصلة (اسببه) اى بسبب ذلك الحرف فاذا تنفى السبب اتنى السبب ايضا
 وقوله (وفي حكم الصورة حكم آخره) (حكم المجزوم) وقوله (اى من حكم المضارع
 المجزوم) اشارة الى ان قوله حكم المجزوم خبر للمبتدأ والى ان الحمل انما يصح بتقدير
 المضارع وهو تشبيهه ببلغ والى ان موصوف المجزوم محذوف وهو المضارع
 وقوله (فى اسكان الصحيح) اشارة الى وجه مساهمة الارفى الى لائر المجزوم
 يعنى ان اثر الامر المبنى على الوقف كثر المضارع المجزوم فى كور آخر ساكتا عند
 كون الآخر صحيحا (وسقوط) اى وفى سقوط (نون الاعراب) وهى نون
 التثنية وجع المذكر والمخطفة (وحرف العلة) اى وفى سقوط حرف العلة اذا
 كان آخر الكلمة حرف علة وانما كان حكمه كذلك (لانه) اى الامر باصيغة (لما
 شابه) اى ذلك الامر (ما) اى امر الغائب الذى (فيه اللام) اى لام الامر حال
 كور ذلك الامر الذى باللام (من المجزوم) اى من المضارع المجزوم (معنى) اى من
 جهة المعنى فى كونهما للعلم (اعطى له) جواب لما اى لما كان كذلك اعطى
 ذلك الامر الحاضر المنى (حكمه) اى حكم الامر العائى المجزوم (تقول اضرب)
 بسكون الياء (اضربا اضربوا) بسقوط النون فيهما وكذلك فى اضربى
 واضربا (واخش) اى وتقول ايضا اخش بسقوط الالف فى آخره (واغزو ارم)
 بسقوط الواو والياء فيهما (كما تقول) اى فى المجزوم (لم يضرب لم يضربا
 لم يضربوا ولم يخش ولم يغز ولم) هدام مذهب البصريين وذهب اليه
 المصنف (وذهب الكوفون الى انه) اى الامر باصيغة (معرب مجزوم بلام مقدرة)
 فانهم قالوا ان حذف حرف المضارعة مع عدم اللام مطلقا كثر اسم مال
 الخاطب فى محو ورائهم بخلاف الامر الغائب فله اقل اسم لا وبى مجزوما
 بتلك اللام المقدرة وقال فى شرح الباب ان وجه بناء الامر الحاضر عند البصريين

على السكون في المعرد الصحيح وجمع المؤنث لكونه أصلا في البناء وحذفه عند
لحوق ضمير الفاعل الساكن بحركة مجانسة وأما حذف الآخر في المعتل فالتخفيف
فيما كبر استعساله وهو السبب في تجريد الصيغة لهذا الأمر دون الغائب والمكلم
ثم قال إن بعضهم استحسن ما قيل أن أصل أفعل لتفعل بالاتفاق إذا الطلب
مفهوم من اللام لكونها منوبة مقدرة عند الكوفة فيكون مجزوما ومنسية عند
البصرية فيكون موقوفا فلا حذف في الفرع وإنما لم يعد بعد زوال الجازم لما مر
انتهى وأقول خذ ما صفا والله أعلم ولما فرغ المصنف من بيان حكم آخر هذا
الأمر شرع في بيان حكم أوله فقال (ما كان) الفاء تفصيلية يعني أن في حكم
أوله تفصيلا لأنه إما أن يقع بعد حرف المضارعة حرف متحرك أو حرف ساكن
ولما كان المصنف متعاضدا للشق الثاني فقط كان على بيانه أن يكون اسم كان
قوله الآتي ساكن وأراد الشارح أن يذكر الشق الأول ما زجا لقول المصنف
بأن يجعل اسم كان في قوله إن كان (بعده) أي بعد حرف المضارعة أو بعد
حذفه (متحرك) أي أن كان بعد حرف المضارعة الذي أريد حذفه
أو بعد حذفه بأفعل حرف متحرك (ساكن) أي حكمه أنه ساكن (آخره)
فقط (وجعل ما في) من جوهره (أمر تقول في تعد) بعد حذف التاء منه
(عد) لأن العين التي وقعت بعد التاء متحركة (وفي تضارب) أي وتقول في
تضارب من المضاربة بعد حذف تاء (تضارب) ثم أراد أن يعتذر من طرف
المصنف لتترك بيان هذا الشق بقوله (ولم يذكر المصنف هذا القسم) يعني ما كان
بعده متحرك (اظهوره) لعدم احتياج تصرف ومعالجة فيه بخلاف القسم الآخر
ثم أوصل الشارح قوله (وإن كان بعده) (حرف) لقوله (ساكن) إلى قوله فإن كان
بعده والواو في قوله (وليس) حالية وفسر اسمه بقوله (المضارع) وقوله (رباعي)
حيزه والجملة منصوبة المحل على أنها حال من قوله ساكن يعني أن كان بعد حرف
المضارعة أو حذفه حرف ساكن حال كون ذلك المضارع غير رباعي زيدت همزة
الوصل أعلم أن الزابط للحال لدى الحال في هذه الجملة هو الواو فقط فإنه ليس
في الجملة ضمير راجع إلى ذي الحال الذي هو قوله ساكن كذا في العرب وفيه أيضا
لم يتقدم المحل على ذي الحال مع أن ذا الحال نكرة محذوفة لكونه مقترنا بالواو
لأن الحال إذا اقترنت بالواو كما في جاءني رجل والشمس طالعة لم يجوز تقديم الحال
على ذي الحال فضلا عن الوجوب رعاية لأصل الواو الذي هو العطف كما
صرح به عصام الدين في الحاشية انتهى ولما كان قوله رباعي شاملا للرباعي
المزيد على الثلاثي والمجرد بوجههم شموله ههنا وليس كذلك فإن الرباعي المجرد
من القسم الذي وقع بعده محذوف فأراد الشارح أن يفسر الرباعي ههنا فقال

(والمراد بالرباعي) اى المتنى (ههنا) اى فى علم النحو (ما) اى رباعى (يكزن ما عليه) على اربعة احرف (حال كونه (من المزيد فيه) لامن المجرد هذا تخصيص للرباعي من المزيد على الثلاثى وهو ابواب ثلاثة اعنى الالف والواو والياء والمفاعلة وقوله (وانما هو باب الافعال لا غير) تخصيص آخر يعنى ان المراد بالرباعي هو باب الافعال لا غير كذا خصصه الرضى وتبعه السرخ وقال العصام وفى قوله من المزيد فيه نظر لان الرباعي لا يخص المزيد، وقوله انما هو باب الافعال ايضا لا يتم لان تقاضه بفعل وفعل الا ان يتكلف فيه لئلا ينضم اليه بل الرباعي بل الى الرباعي الذى بعد حذف حرف مضارعة ساكن، وكن قوله هو باب الافعال رباعي بعده، بعد حذف حرف مضارعة ساكن انتهى وقوله (زيادت) جواب ان يعنى ان كان بعده ساكن كذلك فحكمه انه تزداد (همزة الوصل) (على ما) اى على جوهر اللفظ الذى (بقى) ذلك الجوهر (بعد حذف حرف المضارعة) عليه واء زيدت تلك الهمزة (ليوصل بها) اى بتلك الهمزة (الى النطق بالساكن) لتعذر الابتداء بالساكن وقوله (حال كون تلك الهمزة) اشارة الى ان قوله (مضمومة) بالنصب حال من الهمزة وقوله (ان كان بعده) قيد لقوله مضمومة يعنى ان كون الهمزة مضمومة انما هو عند كون ما بعده (اى بعد الساكن) (ضمه) يعنى من الباب الذى نكون عين فعل مضارعة مضمومة وانما كانت مضمومة وام تكن ممنونة (دفعاً) اى اقصد الدفع (للاتباس) اى الواقع (بالمضارع) اى بسبب وجود المضارع (المعلوم المتكلم) على تلك الهيئة ايضا (على تقدير الفتح) اى على تقدير كونها غير مضمومة فانها حينئذ اما مفتوحة او مسكورة فان كانت مفتوحة يلزم ذلك الاتباس فانه اذا قيل فى اقل) بضم الهمزة (اقل بفتح التاء) وبفتح الهمزة (التبس بالواحد المتكلم المجهول) اعلم ان نسخة الجامى ههنا هكذا فانه اذا قيل فى اقل بفتح التاء وقال العصام وهذا يعنى قوله بفتح التاء الى آخره سهو من قلم الناسخ لان الكلام فى ابطال فتح الهمزة وكسرها لتعني الضمة فلا معنى للتكلم فى ابطال فتح التاء وكسرها على انه لا يطاق احد يانه لم يفتح التاء ولم يكسر حتى يكون لبيان فائدة والصواب انه اذا قيل فيه اقل بفتح الهمزة التبس بواحد المتكلم المعروف فى حالة الوقف واذا قيل اقل بكسر الهمزة لم يخرج من الكسرة الى الضمة وهو ثقيل انتهى فعلى هذا يكون قوله (وبالماضى المجهول من الرباعي وبالمضارع المعلوم من الرباعي اذا قيل اقل بكسر التاء) سهوا ايضا فانه يقتضى صرف كلام المصنف الى ما لا يريد فى الظاهر وقوله وتحزنا عن الخروج من الكسرة الى الضمة يعنى انها انما ضمت لانه يلزم على تقدير فتحها الاتباس فاريد دفعه ويلزم الخروج من الكسرة الى الضمة على تقدير الكسر اى على تقدير كسر الهمزة وقوله

(و مكسورة) بالنصب معطوف على قوله مضمومة (فيما سواه) وقوله (اي سوى ساكن) تفسير للضمير المجزور يعني انها زيدت همزة الوصل على ما بقى حال كونها مكسورة في صورة ساكن سوى ساكن (بعده ضمة) وانما قلنا في صورة ساكن لان الهمزة لاتزاد في نفس الساكنين ولا معنى لان يقال انها زيدت في ساكن كذا في بعض الحواشي وقال العصام انه ليس كسر الهمزة فيما سوى ساكن بعده ضمة بل فيما سوى امر من المضارع بعده ساكن فيه بعد حرف المضارعة ضمة فضمير سواء الى صيغة الامر الذي من مضارع بعد حذف حرف المضارعة فيه ساكن بعده ضمة او كلمة ماعبارة عن الوقت اى في وقت سوى وقت يكون بعد الساكن ضمة انتهى فاذا كان ماعبارة عن الصورة استغنى عن التكلف وقوله (سواء كان بعده) اشارة الى شمول الحكم المذكور الصور يعني ان كسر الهمزة اذا كان بغير الصورة التي لم يقع بعد الساكن فيها ضمة يشمل ما كان بعده (كسرة او فتحة فانه) يلزم التباس في كل صورة منها فانه (لو صحت) اى الهمزة (في مثل اضرب) يعني فيما وقع بعد الساكن كسرة (لالتبس) اى ذلك الامر (بالماضى المجهول من الاضرب ولو فتحت) اى الهمزة على تقدير كسر ما وقع بعد الساكن ايضا (لالتبس بالامر منه) اى من الاضراء (ولو ضمت) اى الهمزة (في اعلم) يعني فيما وقع بعد الساكن فتحة (لالتبس بالمضارع المجهول للمتكلم ولو فتحت) اى الهمزة على ذلك التقدير ايضا (لالتبس بالماضى الرباعى) (نحو اقبل) (مثال لما) اى الامر الذي (يكون بعد حرف المضارعة ضمة) (واضرب) (مثال لما يكون بعده كسرة) (واعلم) (مثال لما يكون بعده فتحة) وهذا كله اذا لم يكن رباعا (وان كان رباعيا) اى من باب الافعال (مفتوحة) فقوله (اى فالهمزة مفتوحة) اشارة الى انها خبر للمبتدأ المحذوف والجملة الاسمية جزاء السرط يعني ان كان المضارع المذكور مضارعا من باب الافعال فالهمزة بعد حذف حرف المضارعة مفتوحة وهمزة قطع وانما كانت كذلك (لانها) اى لان تلك الهمزة (همزة اصل) اى داخله في حروف الكلمة قوله (ردت) على صيغة المجهول اما صفة للهمزة او اسما فية بمعنى انها هي الهمزة التي كانت في اصل الكلمة وهي همزة افعال وكانت محذوفة لكنها صارت مر دودة الآن (لارتفاع موجب حذفها) اى لارتفاع المانع الذي يوجب ويقتضى حذفها (وهو) اى ذلك الموجب (اجتماع همزتين في المتكلم الواحد) وهو اكرم وقوله (لاهمزة وصل) عطوف على قوله همزة اصل بمعنى ان تلك الهمزة ليست بهمزة وصل لان همزة الوصل انما تزاد للابتداء بالكلمة لا لافادة معنى زائد على اصل المادة وهذه الهمزة ليست كذلك بل هي تزاد لافادة معنى زائد على المعنى الذى افاده

اثلاثي المجرد من المتعدي وغيره من معاني باب الافعال موقوله (مقطوعة) بالرفع
 خبر بعد خبرا وصفة للمفتوحة وقوله (لذلك بعينه) اشارة الى ان علة كونها
 مقطوعة هي بعينها علة كونها مفتوحة وهي كونها اصلية فان كل همزة هي
 اصل في الكلمة لازمة لاجل شئ فهي همزة قطع ولما كانت صيغة الفعل
 المجهول مخافة اصيغة المعلوم شرع في بيانه فقال (فعل مالم يسمى فاعله) يعني
 الفعل المجهول وقوله (اي فعل المفعول الذي) اشارة الى ان ما في قوله مالم يسمى
 موصولة وعبرة عن المفعول وقوله (لم يذكر فاعله) اشارة الى ان لم يسمى بمعنى
 لم يذكر لانه فعل لم يكن له فاعل لانه محل والمراد من المفعول هو نائب الفاعل
 الذي ذكر تعريفه في المرفوعات بقوله مفعول مالم يسمى فاعله وقوله واضافة
 الفاعل شروع في تصحيح اضافة الفاعل الى الضمير الراجع الى الموصول الذي
 هو عبارة عن المفعول كما هو الظاهر فقال (واضافة) لفظ (الفاعل اليه) اي
 الى الضمير الذي يرجع اليه (لادنى ملابسة) فان الفاعل انما يضاف الى الفعل
 لا الى المفعول وانما يضاف اليه بلا بسطة فعلة ووقوع ذلك الفعل عليه وقوله
 (او على حذف مضاف) معطوف على قوله لادنى ملابسة يعني هذه الاضافة
 انما تصح اما بحماها على كونها لادنى ملابسة او على حذف مضاف اي بين
 الفعل والضمير في قوله فاعله (اي فاعل فعله) وقوله (الواقع عليه) للاشارة الى
 ان اضافة الفعل الى الضمير الراجع الى المفعول ايضا لادنى ملابسة وهي مناسبة
 وقوعه عليه وهذا التوجيه انما يحتاج اليه اذا كان الموصول عبارة عن المفعول
 واما اذا لم يكن عبارة عنه بل كان عبارة عن الفعل فلا يحتاج الى هذين التوجيهين
 واليه اشار بقوله (ولا بعد ان يراى بالموصول الفعل الذي لم يذكر فاعله) فحينئذ
 يكون المراد من المضاف هو الفعل العام ومن المضاف اليه الفعل الخاص
 فيكون المعنى فعل الفعل الذي لم يذكر فاعله (وتكون اضافة الفعل) اي العام
 الشامل له ولغيره (اليه) اي الى الفعل الخاص بالمجهول (بيانية) نحو خاتم فضة
 وهذا عند البعض واما عند الجمهور فهي اضافة لامية من قبل اضافة العام
 الى الخاص كقولهم الا حد كذا في المعرب لاني زاده فقوله فعل مالم يسمى فاعله
 مرفوع على انه مبتدأ (و) قوله (هو) الضمير فصل ان كان ما موصولة وقوله
 (ما حذف) خبر انواره فعل او يكون هو ضمير امر فوعا منفصلا مبتدأ ثانيا
 وما حذف خبره والجملة خبر للمبتدأ الاول هذا على السخنة التي ليس فيها الواو
 في هو كما هي السخنة التي اختارها صاحب المعرب واما على النسخة التي وجدناها
 في بعض نسخ المتن وهي هكذا وهو ما حذف فاعله فيكون حينئذ قوله فعل
 مالم يسمى مبتدأ محذوف الخبر وهو ماسيا في او نحوه وجعله هو ما حذف تكون

جملة اخرى فتأمل بمعنى ان فعل ما لم يسم فاعله هو فاعل حذف (فاعله) اى
 فاعل ذلك الفعل ولم يذكر ظهرا ولا مضرا بارزا ولا مستكننا وضم السارح
 قوله (واقم المفعول مقامه) الى قول المصنف لكونه مرادابه ثم اعتذر عن
 المصنف لتركه فقال (ولم يذكر) اى المصنف (هذا القيد) اى قولنا واقم
 المفعول (ههنا) اى فى تعريف المجهول وقد ذكره فى تعريف نائب الفاعل
 مع انه المراد فى كل من الموضعين (اكتفاء بذكره) اى بذكر المصنف او بذكر
 ذلك القيد (في سبق) فى تعريف نائب الفاعل حيث قال كل مفعول حذف
 فاعله واقم هو مقامه وقال العصام ولك ان تقول لم يذكره اعتمد على اشتهار
 انه لا يجوز حذف الفاعل بدون اقامة المفعول مقامه انتهى ثم شرع فى تعصيله
 من حيث التغيير فقال (فان كان) وقوله (الفعل الذى) تفسير للضمير المستتر
 فى كان معنى ان ذلك الفعل اماماض او مضارع فان الفعل الذى (اريد حذف
 فاعله واقامة المفعول مقامه) واعتذر حذف وقيم بقوله اريد حذف واقامة
 لانه من قبيل واذا قرأت القرآن معنى بذكر الفعل وراى سببه (ماضى) وجواب
 ان فى كلام المصنف هو قوله ضم اوله ولكن لما كان الجزاء فى الحقيقة هو التغيير
 وكل الضم سبب له قدره السارح بقوله (غيرت صيغته دفعا للبس) اى للبس
 المجهول بالمعروف واشار بقوله (بانضم اوله) الى ان علة التغيير هى دفع
 اللبس والضم سبب له فاقم السبب مقامه وقوله (وكسر ما قبل آخره) عطف
 على ضم اى غيرت بان يجعل الحرف الاول منه مضموما والحرف الذى يقع قبل
 آخره مكسورا (مثل ضرب) بضم الضاد وكسر الراء (ودحرج) بضم الدال
 وكسر الراء (واعلم) بضم الهمزة وكسر اللام ثم ذكر الشارح وجه اختيار
 التغيير فى المجهول مع انه اذا كان المعروف فى هذه الصوة يحصل المقصود فقال
 (واختير هذا النوع) وقوله (من التغيير) بيان للجنس النوع يعنى ان للتغيير
 الذى اندفع به اللبس انواعا يحصل بها المقصود لكنهم انما اختاروا هذا النوع
 وهو ضم الاول وكسر ما قبل الآخر مع انه ان عدلس الامر بان كسر الاول وضم
 ما قبل الآخر حصل المقصود (لان معناه) اى معنى المجهول (غريب) اى معنى
 غريب وهو اسناد الفعل الى المفعول والاصل اسناد الفعل الى الفاعل (فاخترناه)
 اى للدال على المعنى الغريب (وزن غريب) وقوله (لم وجد) صفة كاشفة
 للغريب لان الوزن الغريب هو وزن لم يوجد (فى الاوزان) اى المتداوله عند
 البلغاء وانما كان هذا الوزن غريبا غير موجود (لخروج الضمة) اى لوجود
 لخروج فيه من الضمة (الى الكسرة) وقوله (ووزن فعل) جواب عن سؤال
 وهو ان وزن فعل بكسر الفاء وضم العين ايضا غريب فلم اختره الاول عليه

فاجاب عنه بان هذا الوزن الخ وقوله (بالخروج من الكسرة الى الضمة) متعاقب
بقوله (وان كان) يعنى ان هذا الوزن وان كان (شريفا) بسبب وجود الخروج
من الكسرة الى الضمة مع حصول المقصود وهوانه (يدل على غرابة المعنى ايضا)
اى كما يدل الوزن الاول (لكن الخروج من الكسرة الى الضمة اثقل) اى من عكسه
واذا كان اثقل من الاول (فلا ضرورة فى اختياره) اى فى اختيار الانتقال على النقيض
(بعد حصول المقصود) اعنى دلالة غرابة اللفظ على غرابة المعنى (باخف منه)
اى بالثقل الذى هو اخف بالنسبة الى الانتقال قوله (ويضم) بحركات الميم فصل
مضارع مجهول ومجزوم كافى لم يمد لانه معطوف على ضم يبنى على الجراء يعنى
ان كان الفعل المجهول ماضيا يضم اوله وكسر ما قبل آخره ويضم (الثالث)
اى الحرف الذى وقع ثالثا (مع همزة الوصل) اى انما يضم الثالث اذا وقع ذلك
الماضى بهمزة الوصل (نحو انطلق) يضم الهمزة والطاء الذى هو الحرف
الثالث وبكسر اللام الذى هو ما قبل الاخير (واقتدر) يضم الهمزة والتاء
التي هي الدال وبكسر الدال (واستخرج) يضم الهمزة والتاء التي هي الثالث
وبكسر الراء وانما يضم الحرف الثالث مع همزة الوصل (اثلا يلبس فى الدرج
بالامر) الذى (من ذلك الباب) يعنى لو اقتصر على ضمة الهمزة بهي همزة
وصل تحذف فى الوصل لالتبس حينئذ بصيغة الامر من ذلك الباب فى الوقف
بخلاف غير حال الدرج وغير حال الوقف فانه يتميز بحركة الهمزة وحركة
الآخر وقوله (و) (يضم) (الثانى مع التاء) اعنى قوله وانما فى معطوف على قوله
الثالث وايه اشار الشارح بزيادة يضم يعنى ان المجهول الذى ضم اوله وكسر
ما قبل آخره اما مصدر بالهمزة او بالتاء فالكان مع الهمزة يضم الحرف الثالث
واركان مع التاء يضم الحرف الثانى (مثل تعلم) يضم التاء والحرف الثانى الذى
هو العين وبكسر اللام الذى هو ما قبل الاخير (ونحو هل) يضم التاء والجيم
وبكسر الهاء مجهول نجاهل قلت الالف واوا فى المجهول لانضمام ما قبلهما
(وتخرج) يضم التاء والدال وبكسر الراء وانما يضم الحرف الثانى اذا وقع
مع التاء (اثلا يلبس) اى ذلك الماضى الواقع مع التاء اذا كان مجهولا (بصيغة
مضارع علمت وجاءت ودرجت) يعنى انهم لو اقتصرنا فى التمييز على ضم
التاء وقالوا فى مجهول تعلم اعنى بفتح التاء تعلم يضم التاء وفتح العين لالتبس بمجهول
المضارع من علم يعلم فانه اذا كان مع التاء وضم تاؤه فى مجهول يكرن يضم التاء
وفتح العين ولم يعلم انه هل هو مجهول تعلم الماضى او مجهول تعلم المضارع وكذا
فيما هل يجهل اذا قيل يجهل لم يعلم انه هل هو مجهول تعلم الماضى ام هل
يجهل المضارع وكذا اذا قيل فى مجهول ماضى تخرج يضم التاء وفتح الدال

لم يعرف انه هل هو مجهول تدحرج الماضي او مجهول المضارع من دحرج وانما
غير العبارة ههنا حيث اورد بقوله ويضم ولم يقل وضم للاشارة الى ثبوت ضم
اول الحرف في جميع صور الماضي المجهول وحدوث ضم الثالث او الثاني في بعض
الاحيان و اشار السارح ايضا بايراد علمت وجاءت ودحرجت بالناء الى كونها
نصا في الماضي وقوله (خوف اللبس) بالنصب مفعول له ليضم واليه اشار بقوله
(هذا علم لقوله ويضم الثالث والثاني) وفصله السارح كما عرفت ولما كان
في الماضي المجهول من الناقص لغات اراد ان يذكر ما هو الاصح منها وما هو
غير ذلك فقال (ومعتل العين) وهو مبتدأ اول وخبره جملة الاصح فيه قيل
وبيع ولما كان معتل العين شاملا للمعتل العين وحده ومع اللام اراد ان يقسمه
على وفق المراد فقال (اي ما يكون عينه فقط معتلا لئلا يرد عليه مثل طوى وروى
من اللقيف) يعني المراد منه ما يكون عينه معتلا لا ما يكون عينه ولاه معتلين
فان الحكم الاتي خاص بالاول ولولم يكن كذلك يرد عليه ان مجهول طوى
هو طوى بضم الطاء وكسر الواو وان مجهول روى هو روى بضم الزاء وكسر
الواو ورد عليهما انهما من معتل العين مع انهما لا يتبن منهما صيغة مثل بيع
مرفيل بكسر الفاء (فانه لا يعل عينه) بان قلب واوهم باء وان تكسر فاءهما
لوقوع الياء بعدها كما كان في بيع وقيل وانما لم يعل عين اللقيف (ثلاثي) اي
لثلاثي يكون اعلال العين موصلا (الى اجتماع اعلالين في بروى وبطوى) اي
في مضارعهما المجهول فانه اذا اعل طوى مثلا بان ي حذف ضمة الطاء قبل كسرة
الواو ثم تنقل كسرة الواو الى الطاء ثم يقلب الواو ياء لم يوجب في مضارعه
اعلالان احدهما قلب الياء التي هي لام الفعل الفاء والثاني نقل حركة الواو التي
هي عين الفعل الى ما قبلها ثم قلبها الفا بخلاف مضارع بيع مثلا وهو يباع فانه
ليس فيه اعلالان بل فيه اعلال واحد فقط اكونه صحيحا (فيل الاصوب) اي
اورد صاحب الرافية على عبارة المصنف بالاصوب فيها (ان يقال معتل العين
المنقلبة عنه الفا) يعني بزيادة قوله المنقلبة عنه الفا حتى يخرج عن الحكم
المذكور المعتل الذي لم يقلب عينه الفا (ثلاثي يرد عليه) يعني لانه لو كان شاملا
للذي لم يقلب عينه يرد عليه (مثل عور) بضم العين وكسر الواو (وصيد) بضم
الصاد وكسر الياء فانه يصدق عليهما انهما معتلا العين مع انه لا يجوز ان يقال
عليهما عبر وصيد ولو قد بهما القيد لم يردا عليه فان عينهما لا تنقلب الفا (وانما
اخص معتل العين) اي امتاز من بين المعتلات (بالذكر) اي بذكره مع حكمه
دون سائر المعتلات (لزيادة غرض واختلاف في المبني للفا عل منه كما ذكر
ويتمينه ذكر معتل العين في المبني للفعل وان لم يكن فيه ما ذكرناه) اراد به

ان المصنف انما ذكر معتل العين دون معتل الفاء ومعتل اللام لوقوع زيادة
 الغموض والخفاء ولو وقع زيادة الاختلاف في اللغة دون سائر المعتلات اما
 زيادة الغموض فلما فيه من نقل الكسرة الى ما قبلها ثم ابدال الواو بياء بخلاف
 نحو رمى ودعى فانه لا نقل ولا ابدال في رمى ولا نقل في دعى واما زيادة الاختلاف
 فلا اختلاف اللغات فيه على ثلاث لغات كما سيحكي ولا اختلاف في غيره وفيه
 ايضا فائدة اخرى وهى انه يذكر بتبعيته ومناسبتها احكام معتل العين في المنى للمفعول
 كما سيأتى وهو قوله وباب الماضى المجهول الخ وقال العصامى ار فى كلام الشارح
 اختلافا فصوابه ان يقول واما خاص معتل العين بالذكر لمزيد غموض واختلاف
 فى الماضى كما ذكر وبتبعيته ذكر مضارعه وار لم يكن فيه ما ذكرنا انتهى يعنى بهذا
 الاختلال ان ماد كره ليس المنى للفاعل منه بل الماضى المنى للمفعول وعلى هذا كلن
 حق العسارة ان يقول فى الماضى بدل قوله فى المبني للفاعل منه والله اعلم وقوله
 (الفصح) مبدأ وقوله (فيه) ان لم يكن فى المنى كما فى نسخة يكون من تقدير الشارح
 وانما زاده ليحصل العائد من هذه الجملة الى المبدأ الاول يعنى الفصح فى ماضى
 معتل العين ان يقال فى الواوى (قبل و) فى الباقى (بيع) يعنى بكسر الاول بكسرة
 خالصة وسكون محض الباء (اصلهما) يعنى اصل قبل (قول) بضم القاف وكسر
 الواو (و) اصل الثانى (بيع) بضم الباء وكسر الباء (نقلت الكسرة من العين) يعنى
 كسرة الواو فى الاول وكسرة الباء فى الثانى (الى ما قبلها) اى الى حرف واقع قبلها
 وهو القاف فى الاول والياء فى الثانى (بعد حذف حركته) اى بعد حذف حركة
 ما قبلها من القاف والياء لاستعمال الضمة قبل الكسرة (فصارا) اى فمحذوذا
 صار الثانى (بيع) بكسر الباء وسكون الباء فانه انتهى الاعلال فيه ولم ينته فى الاول (و)
 صار الاول (قول) بكسر القاف وسكون الواو (فادل واو قول بياء لسكونها)
 اى لسكون الواو (وانكسار ما قبلها فصار) بعد ذلك القلب (قبل) ثم شرع
 فى بيان اللغة الثانية فقال (وجاء الاشمام) يحتمل ان تكون هذه الجملة مرفوعة
 المحل على انها معطوفة على الجملة الصغرى بتقدير العائد اى ومعتل العين جاء
 الاشمام فيه ويحتمل ان يكون استئنافية او اعتراضية كذا فى العرب ولما كان المقابل
 للفصح لفتين اعنى الاشمام ومحض الواو توهم بقريضة المقابلة ان كلا منهما
 فصيح فاراد الشارح ان يسم الى الفرق بين الاليتين فقال (وهو فصيح) يعنى
 الاشمام فصيح بخلاف الواو الخالصة فانها على ضعف كما سيثير اليه وقوله
 (فى نحو قبل وبع) يوهم ان فصاحة الاشمام محصورة فيهما دون ما سيجئ
 تم اختلفوا فى حقيقة هذا الاشمام باقوال ثلاثة واثار اليه بقوله (وفى شرح الرضى
 حقيقة هذا الاشمام ان نحو) اى ان تميل (بكسرة فالفعل نحو الضمة) اى

جانب الضمة (فتيل) أى وبعد امالة الكسرة الى الضمة تمل (الياء الساكنة بعدها) أى بعد الضمة (نحو الواو قليلا) أى ميلا قليلا لا الى حد تكون واوا خاصة (اذهى) يعنى انما ميلت الياء نحو الواو لان الياء (تابعة لحركة ما قبلها) يعنى ان كان ما قبلها مفتحة تغلب الفسا وان كان كسرة استراحت فى حالها وان كان ضمة اضطربت حالها (هذا) أى ما قرره الرهصى من معنى الاشتم بأنه عبارة عن مجموع الميلين اعنى الكسرة والياء هو (مراد النحاة والقراء بالاشتم فى هذا الموضع) أى فى نحو قيل وبيع كذا فى شئ وحبى وحيل ونحوها مما وردت به الرواية فى القراءة المتواترة (وقال بعضهم الاشتم ههنا) فى هذا الموضع (كالاشتم حالة الوقف اعنى) به (ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء خالصا) يعنى من غير امالة فى الفاء لا فى الياء بل هو عبارة عن ضم الشفتين حال القراءة (وهذا) أى قول هذا البعض (خلافاً المشهور عند الفريقين) يعنى النحاة والقراء فانه لارواية عند القراء بتلك القراءة (وقال بعضهم الاشتم هو ان تأتى بضمة خاصة بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا) أى هذا القول (غير مشهور) كما فى القول الثانى (عندهم) أى عند النحاة والقراء بل لم يقل به احد من أئمة القراء (والغرض من الاشتم الايدان) أى الاعلام (بان الاصل الضم فى اوائل هذه الحروف) يعنى الحروف التى تقع فى فاء الكلمة من ماضى معتل العين (و) (جاء) (الواو) فقوله (الواو) بارفع معطوف على الاشتم ولذا اشار اليه الشارح بتوسيط جاء بين العاطف والمعطوف يعنى وجاء الواو (ايضا) أى كاجاء الاشتم لكنه (على ضعف) أى لا على لغة فصيحىة كالاشتم (فتيل) أى فاذا اريد ان يقرأ على هذه اللغة قيل فيها (قول وبوع بالاسكان) أى باسكان الواو (بلانقل) أى من غير نقل حركة فاء الفعل الى الكسرة (وهذا) أى محض الاسكان (ظاهر فى الاول) اعنى فى الواوى واما فى الثانى فيحتاج الى تصرف واليه اشار بقوله (وحمل الياء واوا السكونها) أى لسكون الياء (وانضمام) أى ولا انضمام (ما قبلها) ثم شرع المصنف فى بيان ما قيس على ما سبق فى هذا الحكم فقال (ومثله) (أى مثل باب الماضى المجهول فى المعتل العين من الثلاثى المجرد) فقوله ومثله مبتدأ وخبره باب اختبر ولكن الشارح مزجه بقوله (باب) (الماضى المجهول من معتل العين فى باب الافعال والانفعال نحو) (اختبر) وهو الماضى المجهول من باب الانفعال (وانقيد) وهو الماضى المجهول من باب الانفعال وقوله (فى بحى اللغات الثلاث) فيه إشارة الى وجه المماثلة وقوله (اذ خبر وقيد) بيان لوجه المماثلة يعنى ان معتل العين الواقع فى مجهول الماضى من هذين البابين بحى (فيهما) اللغات الثلاث لان ماضيهما من الثلاثى المجرد منه (مثل قيل وبيع

(متعلق به) اى بالفاعل وإنما لا يقال فى اصطلاحهم كذلك (فان التعلق) اى لفظ التعلق مخصوص به (نسبة الفعل الى غير الفاعل) لانه مطلق النسبة يعنى سواء الى الفاعل او غيره وبقرينة هذا الاصطلاح فسر المتعلق بغير الفاعل وقوله (والحاصل ان فهم الفعل ان كان موقوفا على فهم) شئ* (غير الفاعل فهو المتعدى) تمهيد لتطبيق قوله (كضرب) الى الممثل واسارة الى ان قوله كضرب خبر للبند الذى المحذوف ثم اشار الى وجه تطبيقه فقال (فان فهمه) يعنى ان كون ضرب مناسلا للمتعدى صحيح لان تعلق فهم الضرب الذى هو مضمونه (موقوف على تعقل المضروب) فان الضرب اذا تعقل بدون المضروب يكون ضربا غير واقع فعوله (لكن لا يمكن تعقله) اى تعقل الضرب (الانعد تعقله) كاليان لقوله موقوف على تعقله وليكون توطئة لقوله (بخلاف الزمان) فان المقابلة بين المفعول وبين غيره هو امكان التعقل وعدم امكانه وتوقف الفهم وعدم توقفه عليه لازم له يعنى ان المراد بالتوقف وعدم التوقف هو امكان التعقل بدونه وعدم امكانه فان المتعدى كضرب لا يمكن تعقله بدون المضروب ويمكن تعقله بدون الزمان (والمكان والغاية) يعنى المفعول له (وهيئة الفاعل والمفعول) يعنى الحال (فان فهم الفعل وتعقله بدون هذه الامور ممكن) (وعبر المتعدى بخلافه) (اى بخلاف المتعدى به) (نى) اى يريد بقوله بخلافه انه (لا يتوقف فهمه على فهم امر غير الفاعل) ويمكن تعقله بدون تعقله ومثاله (كقعد) ويصح ان يكون مثالا لغير المتعدى (فانه وان كان له تعالى بكل واحد من الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل لكن فهمه) اى تعقل القعود (مع الغفلة عن هذه العلاقات جائز) اى ممكن ثم شرع فى بيان الاسباب التى يكون غير المتعدى متعديا بها فقال (وغير المتعدى بصر) اى يتقلب ويتحول (متعديا) باسباب (اما بالهمزة) اى ينقله الى باب الافعال (نحو اذهب زيد متعديا) اى ينقله الى باب التفعيل (نحو فرحت زيدا او بالف المفاعلة) اى ينقله الى باب المفاعلة (نحو ماشد به او سين الاستفعال نحو استخرجته او بحرف الجر) اى يدخل حرف الجر على ذلك المتعلق مع بقاء الفعل فى تجرده (نحو ذهت يزيد) اعلم ان الصرفيين لم يذكروا الف المفاعلة وسين الاستفعال من اسباب التعدية ولعلمهم لم يذكروا اكتفاء بذكر غيرهما والا فلا فرق بينهما وبين التضعيف والهمزة كذا فى بعض الحواشى والمتعدى يصير ايضا لازما بخون الانفعال نحو انقطع وبناء التفعيل نحو تدحرج ثم شرع فى اقسام المتعدى بحسب التعدى الى واحد والى زائد فقال (والمعدى) ذكره بالمظهر مع ان المقام مقام الضمير لئلا يتوهم رجوعه الى غير المعدى

في أول النظر وان لم يجز عقلا يعني ان المتعدى (يكون متعديا الى) مفعول
 (واحد كضرب) (وهذا) اي المتعدى الى الواحد (في الكلام كثير) بالنسبة
 الى المتعدى الى الاثنين والثلاثة (والى اثنين) ولما كان هذا القسم نوعين
 كما اشار اليه المصنف بالثلاثين اراد الشارح ان يبين كل نوع منهما بمنزلة المثالين
 فقال (ثانيهما) يعني ان المتعدى الى اثنين اما متعد الى المفعولين اللذين يابيهما
 (غير الاول) (كاعطى و) اما متعد (الى اثنين ثانيهما عين الاول) لا بمعنى
 ان مفهوم احدهما عين مفهوم الاول بل بمعنى انه عين الاول (فيمصداق
 عليه) يعني ان الثاني يصدق على ما صدق عليه الاول نحو (علم) فقال
 للنوع الاول باب اعطيت وللثاني باب علمت (والى) (مفاعيل) (ثلاثة) اي
 ونوع منه متعد الى ثلاثة مفاعيل (كاعلم وارى) حال كون ارى (بمعنى اعلم)
 بمعنى معنى رؤية الصبرة لا بمعنى رؤية المصر (وهما) اي اعلم وارى (اصلا
 في هذا القسم) اي في القسم الذي يتعدى الى مفاعيل ثلاثة وانما كانا متعديين
 الى الثلاثة (فاليهما) اي فان هذين الفعلين (كانا قلا ادخل الهمزة) اي حين
 كانا ثلاثيين كانا (متعديين الى مفعولين قلا ادخلت عليهما الهمزة) اي قلا
 نقسلا الى باب الافعال (زاد مفعول آخرية) (له) اي للمفعول الآخر الزائد
 (المفعول الاول) فانا اذا قلنا علم زيد عمر افاضلا قلنا علم زيد بكر افاضلا
 فالزائد ههنا هو بكر ولما كان مقصود الشارح ان يفرق بين الافعال المتعدية
 الى الثلاثة بما هو اصل فيها وبما هو ليس كذلك مرجع كلام المصنف بكلامه
 وأشار الى ما هو الاصل منها فاراد ان يشير الى ما ليس باصل منها فقال (و)
 (اما الافعال الآخروهي) اي جعلتها (انبا ونبأ واحبر ووحبر وحدث)
 (فلبست) هذه الافعال الخمسة (اصلا في التعدية الى ثلاثة مفاعيل
 بل تعديتها) اي تعدية الخمسة (اليها) اي الى الثلاثة (نهي) اي تلك التعدية
 (بواسطة استعمالها) اي استعمال الخمسة (على معنى الاعلام) يعني انها اخفت
 في بعض استعمالها بعلم المتعدى ولم يلحق سبويه من هذه الخمسة الانبا
 ولما فرغ من بيان انواع التعدى شرع في بيان احوال المفاعيل بنسبة بعض
 منها الى بعض آخر فقال (وهذه) وفسره السارح بقوله (الافعال المتعدية الى
 ثلاثة مفاعيل) الاشارة الى ان قوله هذه اشارة الى القريب وهو مبتدأ وقوله
 (مفعولها الاول) مبتدأ ثان وقوله (كمفعول) (باب) (اعطيت) خبر للثاني
 والجمله خبر الاول وقوله (في جواز لاقتصار عليه) بيان اوجه الشبه يعني ان
 حكم للمفعول الاول لها كحكم للمفعولين لباب اعطيت بحجب يجوز ان يقتصر على
 ذلك الاول ويحذف الاخران (كقولك اعلمت زيدا) فانه اقتصر فيه على ذكر

المفعول الاول فقط وحذف الاخباران وقوله (والاستغناء) بالجر عطوف على
قوله الاقتصار يعني وفي جواز الاستغناء (عنه) اي عن المفعول الاول بان يحذف
وبكتفي بذكر الاخبارين (كقولك اعلمت عمرا منطلقا) فانه ذكر المفعول الثاني
والثالث ولم يذكر المفعول الاول وهو زيد وكذا في عدم جواز كونه مع الفاعل
ضميرين لشيء واحد فكما لا يجوز ان يقال اعطيتني درهما لا يجوز ايضا ان يقال
اعلمتني عمرا فاصلا وكذا في العصام ثم شرع في بيان حكم الاخبارين منهما فقال
(والثاني) وهو معطوف على قوله الاول يعني مفعولها الثاني (والثالث) ومن
في قوله (من مفعولها) بناية لانه يصبه ولما لم يقل من معانيها (كسولي
علمت) (في وجوب ذكر احدهما عند الآخر) يعني انه اذا ذكر احدهما وجب
ذكر الآخر فلا يجوز ان يقتصر على احدهما فكما لا يجوز ان يقال علمت
زيدا بدون ذكر المفعول الثاني وعلمت منطلقا بدون ذكر الاول لا يجوز ايضا
ان يقال علمت زيدا عمرا بدون ذكر الثالث واعلمت زيدا منطلقا بدون ذكر
الذي وقوله (وفي جواز تركهما معا) بالجر معطوف على قوله في وجوب يعني
ان حكمهما حكم مفعولي علمت فيما ذكر وفي جواز تركهما معا فانه كما جار
ان يقال علمت بدون ذكر المفعولين معا يجب وز ايضا ان يقال علمت زيدا
بذكر الاول فقط وترك الاخبارين معا وهذا ما فهم بعينه من قوله والاستغناء
عنه وقال العصام لا وجه لتخصيص بيان الصنف بل هما مشابهان في
خصائص احزاب علمت ايضا فانه يجوز تعلق علمت قل اللام والاستغناء
والتي تقول علمت زيدا العمرو قائم او هل عمرو قائم او ما عمرو قائم وايضا يكون
المفعول الثاني مع الفاعلين ضميرين لشيء واحد فتقول زيدا اعلمتني فاعدا انتهى
ولله در شارح اللب حيث لم يخص بل قال ونحوهما ثم شرع في بيان افعال
القلوب وفي احكامها المختصة فقال (افعال القلوب) يعني الاعمال التي تصدر
من القلب لامن الاعضاء الظاهرة (وتسمى افعال الشك واليقين ايضا)
يعني كما انهم سموها بافعال القلوب سموها ايضا بافعال الشك وبافعال اليقين
ولما كانت تسميتهم بافعال الشك محتمل توهم اشار الى ذلك بقوله (وكأنهم)
يعني اظن انهم اي التهمة (ارادوا بالشك الظن) اي الشك الذي اعتبرت اليه
الافعال ارادوا به الشك بمعنى الظن يعني بمعنى رجحان احد الطرفين واحتمال
الطرف الآخر خلاف اليقين الذي هو عدم احتمال الطرف الآخر على ما في
القاموس لا بمعنى الشك الذي هو خلاف الظن (والا فلا شيء) اي وار لم يكن
مرادهم بالشك بمعنى الظن بل كان مرادهم به معنى الشك الذي هو نسبة
الطرفين يجوز تسميتهما بافعال الشك لانه لا شيء (من هذه الافعال بمعنى

الشك المقتضى) اى بمعنى الشك الذى يقتضى (تساوى الطرفين) فقولها فعل انقلب
 مبتدأ وقد رشح قوله (وهى) للاشارة الى ان قوله (ظننت) وما عطف عليه خبر
 للمبتدأ وانما قدره كذا الوقوع بعد بين المبتدأ والخبر (وحسنت وخت) بكسر الحاء
 (وهذه الثلاثة للظن) (وزعمت) (وهى) اى زعمت (تكون تارة للظن وتارة للعلم)
 اى بمعنى اليقين (وعلمت ورأيت ووجدت) (وهذه الثلاثة للعلم) فقولها (تدخل) (اى
 هذه الافعال) اما خبر بعد خبر او استئنافية اى تدخل هذه الافعال (على الجملة
 الاسمية) يعنى على اسمين اولهما مبتدأ وثانيهما خبره فيجعل ما هو المبتدأ مفعولا اولاً
 وما هو الخبر مفعولاً ثانياً وقوله (ليبان ما) متعلق بتدخل وعلة له يعنى ان هذه الافعال
 انما تدخل على تلك الجملة لتكون مبنية للكيفية التى (هى) (اى تلك الجملة من حيث
 الاخبار بها) اى تلك الجملة وقوله (اشئت) بالرفع خبره هى وقوله (عنه) متعلق
 ضمير راجع الى الموصول وقوله (من الظن والعلم) بيان للموصول وشارة الى انه عبارة
 عن معنى الافعال الداخلة يعنى ان الاخبار عن الجملة ينسأ اما عن الظن او العلم لانه يعلم
 او يظن اولاً ثم يخبر عنه بالجملة (كما اذا قلت علم زيد قائماً فقولك علمت لبيان
 ان ما) اى لبيان معنى وهو ان ما اى المعنى الذى (نسأت هذه الجملة عنه) اى
 عن هذا المعنى (حين تكلمت بها) اى تلك الجملة (واخبرت بها) اى تلك الجملة
 (عن قيام زيد) اى عن هذا المضمون فقولها (انما هو العلم) خبر ان يعنى البيان ان
 هذا المعنى المرصوف هو العلم (واذا قلت ظننت زيداً قائماً فقولك ظننت لبيان
 ان منسأ الاخبار بهذه الجملة هو الظن وكذلك بواقي الافعال) اى من الزعم
 والوجدان والرؤية وغيرها هذا ما اختاره الشارح حيث ارجع ضمير عنه
 الى الموصول وجعله عبارة عن مضمون الافعال الداخلة وجعل مضمون تلك
 الجملة ناشئاً عنه وقال اعصام الاظهر ان المراد لبيان ما هى اى الجملة المذكورة
 عنه اى عبارة عنه يعنى يجعل الموصول عبارة عن مضمون الجملة وارجاع ضمير
 هى الى الجملة وضمير عنه الى الموصول الذى هو عبارة عن مضمون الجملة ثم قال
 وهذا الكلام سواء كان بمعنى ما ذكره الشارح او معنى ما ذكرناه يقتضى ان يكون
 هذه الافعال لبيان كيفية الجملة الاسمية ومتمثلة ان الداخلة على الجملة لبيان انه
 امر محقق فلا تغيد مع فواعلها فائدة تامه ولا يصح السكوت عليها مع انها
 خلاف ما عليه الاستعمال فالوجه ان يقال معنى الكلام لبيان ما هى اى الافعال
 عبارة عنه والمقصود من ذلك التنبه على انها ليست من توابع الجملة الاسمية
 بل مذكورة لبيان معانيها وهى مناط الفائدة لا الجملة المدخولة وليست كسائر
 دواخل الجمل فافهم انتهى ما مالاه اعصام فقولها (فتنصب) معطوف على
 قوله تدخل (اى) تنصب (هذه الافعال) عقبيه (الجزئين) (اى جزئى الجملة

الاسمية المسند والمُسند اليه على افعهما) اى نصبهما لهما بناء على انهما اى
الجزئين (مفعولان لهما) اى تلك الافعال ثم شرع في بيان خصائص تلك الافعال
فقال (ومن خصائصها) (وهي) اى الخصائص (جمع خصيصه وهي)
اى الخصيصه (ما) اى معنى وكيفيه (يختص بالنسبة ولا يوجد في غيره) وهذا
تفسير للفظ الخصائص وقوله (اى ومن خصائص افعال القلوب) تفسر للضمير
يعنى ان المعنى الذى لا يوجد في غير تلك الافعال كثير وبعضها (انه اذا ذكر
احدهما) اى احد مفعوليهما (ذكر الآخر) وقوله (فلا يقتصر) بيان اللازم
يعنى انه اذا وجب عند ذكر احدهما ذكر الآخر يلزمه ان لا يجوز الاختصار
(على احد مفعوليهما) وان جاز ان لا يذكر معا كقوله تعالى ويوم يقول نادوا
شريكتي الذين زعمتم اى زعموهم اياهم وقال العصام ان مراده ان هذا هو
السائق وخلافه قليل على ما فصله الشارح ثم قال اقول هذا يقتضى ان لا يصح
علمت زيدا قائما وعلت كل رجل وضيعته فاحد المفعولين خبر مذكور
في المثالين فان الاول بمعنى علمت ان هذا الضرب واقع فيكون تقديره علمت
ضربى واقعا والنسبة بمعنى علمت كل رجل وضيعته حاضر ابل يجب في المثالين
ان يقتصر على ذكر احدهما لكون الخبر فيهما محذوفا وجوبا كما مر فعلى هذا
ان الحكم بوجود ذكر احدهما عند ذكر الآخر بعيد جدا فكأنه اريد انه اذا ذكر
احدهما ذكر الآخر او ما ينوب منابه انتهى ولعله اراد بقوله ما ينوب منابه القرينة
الدالة عليه كذا في شرح اللب (وسبب ذلك) يعنى سبب وجوب ذكر احدهما
عند ذكر الآخر (مع كونهما) اى مع كون المفعولين لهذه الافعال (في الاصل
مبتدأ وخبر او حذف) اى والحال ان حذف (المبتدأ والخبر غير قليل لان المفعولين
معا) اى سببه ان المفعولين (بمنزلة اسم واحد لان مضمونهما معا هو المفعول به
في الحقيقة) وهو مصدر الثاني المضاف الى الاول اذ معنى علمت اخاك زيدا
علمت زيدا اخيك (فلو حذف احدهما) اى فحينئذ لو حذف احد المفعولين
عند ذكر الآخر (كان) اى ذلك الحذف (كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة)
في انعدام المعنى عند حذفه وقوله (ومع هذا) اشارة الى جواز حذف احدهما
بقريئة يعنى انه مع عدم جواز هذا (فقد ورد ذلك) اى حذف احدهما مع ذكر
الآخر (مع القرينة على قلة) اى نادر في الاستعمال لابعنى انه ضعيف (اما حذف
المفعول الاول فكما في قوله تعالى ولا يحسبن الذين يخجلون بما آتاهم الله من فضله
هو خيرا لهم على قراءة) يعنى حذف المفعول الاول بناء على قراءة من قرأ
(ولا يحسبن بالياء المنقوطة من تحت بنقطتين اى لا يحسبن هؤلاء) يعنى الذين
يخجلون وهو اشارة الى فاعله وقوله (يخجلهم) هو المفعول الاول الذى حذف

وقوله (هو خير الهم) مفعوله الثاني الذي ذكر (فحذف بخلهم الذي هو المفعول الاول) بقرينة افظية وهي يخلون وانما قال على قراءة فانه على قراءة الخطاب لم يكن مما نحن فيه فانه حينئذ لا يقتضي فعلا ظاهرا لاستثارة في الفعل وهو انت فيحذف يكون الذين يخلون مفعولا اول وهو خير الهم مفعولا ثانيا فلا حذف على هذه القراءة (واما حذف الثاني فكما في قول الشاعر * لا نخلنا على غرائك انا * طالما قد وشى بنا الاعداء) فقوله لا نخلنا من خال يخال بمعنى الظن ومفعوله الاول الضمير المنصوب المتصل ومفعوله الثاني محذوف (اي لا نخلنا جازعين على اغرائك الملك بنا فيحذف جازعين الذي هو المفعول الثاني) ونقل عصام الدين عن الحاشية اي لا نخلنا جازعين على اغرائك الملك بنا اذ قد وشى بنا قبل ذلك الوشاة يعني لا تطن انا جازعون اي خائفون لا اغرائك اي لا نبائك الملك ولكم حالنا اليه لانه قد وشى بنا وانما اليه قبل ذلك الوشاة والتمامون عند الملك فلا بضرنا (بخلاف) اي هذا الحكم كائن بخلاف (باب اعطيت) (فانه يجوز فيه) اي في هذا الباب (الاقصا على احدهما) اي على احد المفعولين (مطلقا) اي سواء قدر ذلك المحذوف اوله بقدر يعني كان منسيا (يقال) اي يجوز ان يقال (فلان يعطي الدنانير) يعني بذكر المفعول الثاني الذي هو المعطى فقط فيجوز هذا الذكر (من غير ذكر المعطى له) يعني المفعول الاول ومن غير تقديره وهذا مثل حذف الاول وذكر الثاني وقوله (او يعطي الفقراء) مثال لحذف الثاني وذكر الاول وهو المعطى له فيجوز هذا (من غير ذكر المعطى) وهو الدنانير والدرهم (وقد يحذفان معا) اي المفعولان معا (كقولك فلان يعطي ويكسو) بمجرد اسناد الاعطاء والكسوة الى فلان من غير ذكر المفعولين (اذ يستفاد من مثله فائدة بدون المفعولين) يعني ان حذف المفعولين مما كان من باب اعطيت يفيد فائدة ناشئة من ذلك الحذف ولا توجد تلك الفائدة في ذكرهما او في ذكر احدهما (بخلاف مفعول باب علمت) فانه لا يستفاد من حذف مفعوليه تلك الفائدة (فانك لا تحذفهما) اي المفعولين (نسبيا منسيا فلا تقول علمت وظننت) يعني لا يجوز ان تقول كذلك (اعدم الفائدة) اي في ذكر الفعلين المذكورين بلا تقدير مفعول (اذ من المعلوم) يعني وانما لم يوجد فيه تلك الفائدة لان من المعلوم (ان الانسان لا يخلو عن علم وظن) اعلم ان هذا التفريق بين السابيين مما لا يخلو عن تأمل وقال شارح اللب واما حذف المفعولين معا فاشترك بين باب اعطيت وبين باب علمت تقديرهما كان نحو من يسمع يخل وسأل زيد عمرا درهما فاعطى اونسيا كقوله تعالى قل هل يستوى الذين يعملون والذين لا يعملون وفلان يعطى ويمنع ثم قال وهذا هو الصحيح ثم خطأ من خالف بقوله وقال بعضهم لا يجوز الحذف نسبيا في مفعول

باب علمت لعدم الفائدة اذ من المعلوم ان الانسان لا يتجاوز عن علم وظن وهذا لا يقيد نفي الجواز عند ارادة الخبير عن مضمونه الحق في الاترى ان علماء المعاني اوردوا الآية السابقة منزلة للتنزيل منزلة اللازم فلو قيل العلم في الآية بمعنى المعرفة فنقول العلة مشتركة وقد بقي العلم بضرب من التجوز انتهى وهذا التفريق اذا حذف انسيا بغير قرينة (واما مع قياس القرينة) اى واما حذف مع تحقق قرينة دالة على المفعولين (فلا بأس بحذفهما نحو من يسمع يخل اى يخل مسموعه صادقا) ولا يحمله على الكذب (ومنها) (اى من خصائص افعال القلوب) (جواز الانعاء) والالغاء بالغين المجهة مصدر الغي يلغى اى يجعله لغوا وفسره بقوله (اى ابطال عملها) افطأ ودهنى اما لفظا فظاهر واما معنى فليكون كل من المفعولين راجعا الى اصلهما فى الانعاء بخلاف التعليق كما سيجى واهل الشارح اهمل هذين القيد بن اعتمادا على ما سيذكره فى تفسير التعليق كما سيجى ولما كان المراد بالالغاء ههنا ابطال بعراض لا الانعاء مطلقا وكان هذا العارض المصحح له التوسط والتأخر قيده المصنف بقوله (اذا توسطت) اى جواز الانعاء انما هو اذا توسطت تلك الافعال (بين مفعوليهما نحو زيد ظننت قائم) (او تأخرت) اى تلك الافعال (عنها) اى عن المفعولين (نحو زيد قائم ظننت) وقوله (وانما يجوز الانعاء على التقديرين) للاشارة الى ان قوله (لا استقلال الجزئين) متعلق بالجواز وعلة له وقيد الجزئين بقوله (الصالحين لان يكونا مبتدأ وخبرا او مفعولين لهما) وقال العصام الظاهر الواو دون او (كلاما) تميز عن نسبة الاستقلال الى الجزئين احوال من الاستقلال واهل القيد السارح بقوله (تاما) ليصلح قوله لاستقلال علة لجواز الانعاء فانه لو لم يكن تاما لم يجوز الانعاء فانهما حينئذ لا يكونان صالحين لان يكونا مبتدأ وخبرا كذا قيل وقال عصام الدين لا تظهر فائدة فى وصف الجزئين يعنى بالصلاحيه لهما وكذا لفائدة فى تقييد الكلام بالتام وكلاميته غير مفيدة فى تقدير الاول لانه كلام على تقدير مفعوليهما ايضا الان يجعل الكلام اخص من الجملة على خلاف ظاهر كلام المصنف انتهى وقوله (على تقدير الانعاء) قيد لقوله كلاما تاما يعنى تماميته معتبرة على تقدير ابطال عملها وقوله (وجعلهما) بالجر عطف نفسير للانعاء اى ذلك الالغاء باق بجعلهما (مبتدأ وخبرا مع ضعف عملهما) فذلك الضعف (بالتوسط) اى بسبب توسط تلك الافعال (او التأخر وقد قبل الانعاء عند التقديم) اى عند كون الفعل باقيا فى محله الاصلى (ايضا) اى كاجاز عند التوسط والتأخر (نحو ظننت زيد قائم) لكن هذا الجواز مع قبح ذلك لضعف عمل افعال القلوب لان تأثيرها ليس بظاهر كالعلاج (لكن الجمهور على انه لا يجوزون) لانها قويت

بالتقدم ولان عامل النصب افضل في تقدمها يغلب العامل المعنوي ثم شرع
 في بيان احوال هذه الافعال حين كون عملها لغوا فقتال (وهذه الافعال) اى
 افعال القلوب التى يجوز الغاؤها واعمالها تكون (على تقدير الغائها) اى ابطالها
 (في معنى الظرف فعنى زيد قائم ظننت) يعنى على حالها التى الغيت بسبب التأخر
 (زيد قائم في ظني) يعنى يكون زيد مرفوعا على انه مبتدأ وقائم بالرفع خبره
 والجملة استثنائية وقوله في ظني ظرف للنسبة (وفي قوله جواز الالغاء) اى وحصلت
 في قول المص جواز الالغاء حيث قال ومنها جواز الالغاء ولم يقل ومنها الالغاء حصلت
 منه (اشارة الى حوار اعمالها ايضا) اى كما حصلت الاشارة الى جواز الابطال (على
 تقدير التوسط والتأخر) لكن من غير اشارة الى اولوية احد الطرفين (وفي بعض
 السروح) اراد به شرح الوافية اى وقع فيه اشارة الى الاولوية حيث قال (ان الاعمال اولى
 على تقدير التوسط) مع جواز الاعمال واستفيد منه ان الاعدل اولى على تقدير التأخر
 (وفي بعضها) اى وفي بعض آخر من السروح (انها) اى الالغاء والاعمال
 (متساويان) يعنى على تقدير التوسط (والالغاء اولى على تقدير التأخر) وانما
 كما متساويين لان هذه الافعال متقدمة من وجه ومأخرة من وجه فهى
 مستولية على الجزء الثانى كما ان الابتداء مستول على الجزء الاول ثم ذكر الشارح
 وقوع الالغاء في صورة اخرى ولم يذكرها المصنف فقال (وقد يقع الالغاء فيها)
 اى في هذه الافعال (اذا توسطت) اى تلك الافعال (بين الفعل) اى
 بين فعل من افعال الجوارح (ومرفوعه) اى وبين مرفوعه (نحو ضرب
 احسب زيد) حيث توسط احسب بين ضرب وبين مرفوعه ويكون معناه
 ضرب زيد في حسابي وظني (وبين اسم الفاعل) اى ويقع الالغاء ايضا اذا
 توسطت بين اسم الفاعل (ومفعوله) اى وبين مفعوله (نحو است بكرم
 احسب زيدا) حيث توسط احسب بين المكرم وبين مفعوله الذى هو زيد
 ومعناه ايضا انى است بكرم زيدا في حسابي (وبين مفعولى ان) يعنى بين
 اسمها وخبرها (نحو ان زيدا احسب قائم) حيث توسط احسب بين اسمها وخبرها
 (وبين سوف ومفعولها) يعنى انه يقع الالغاء ايضا اذا توسطت تلك
 الافعال بين سوف وبين ما كانت مصاحبة وداخلية عليه من الفعل
 (نحو سوف احسب يقوم زيد) حيث توسط احسب بين سوف وبين ما دخلت
 عليه وهو يقوم (وبين المعطوف) اى ويقع ايضا اذا توسطت تلك الافعال
 بين المعطوف (والمعطوف عليه نحو جانى زيد واحسب وعمر) حيث توسطت

ههنا بين زيد وعمرو فعناء جاء في زيد في حسا في وطني وعمرو يعني ان يجي زيد
 محقق ويجي عمرو معه مظلون (ولاشك ان الغاءها) اي الغاء تلك الافعال
 (في هذه الصور واجب) يعني في صور توسطها بين الفعل وفاعله وبين اسم
 الفاعل ومفعوله وبين مفعولي ان وبين سوف ومدخولها وبين المعطوف
 والمعطوف عليه فانه يمنع الاعمال ههنا لانه لم يوجد في تلك الصور اسم صالح
 للمعمولية لها (فلهذا) اي فليكون جواز الاعمال مختصا بالتوسط بين المفعولين
 لا بين الاجنبيين (قيد) اي المصنف (جواز) اي جواز الالغاء (المنجي) اي لفظ
 الجواز الذي يخبر (عن جواز لاعمال ايضا) اي كما هو منجي عن جواز الالغاء
 حيث قيد (بقوله اذا توسطت) يعني به توسطت تلك الافعال (بين مفعوليهما
 او تأخرت) يعني به ايضا آخرها (عنهما) اي عن المفعولين لها وبالجملة ان قيد
 التوسط والتأخر بالمفعولين يكون احتراز عن التوسط والتأخر بالنسبة الى خبرهما
 من الاجنبيات فحصل الاحتراز عن الالغاء السوابج كما في تلك الصور
 وحصل به الاحتراز ايضا عن صورة التقدم فانه لا يجوز ابطال العمل فيه بل
 يجب اعماله عند الجمهور ولما كان للالغاء معنيان احدهما الالغاء المقيد بعارض
 وهو التوسط والتأخر كما اشرنا اليه وهو الالغاء الجاز والناسي الالغاء المطلق اعني
 سواء كان بعارض التوسط والتأخر او بعارض آخر كما كان فيما ذكره الشارح
 من الالغاء الواجب ولما خصه المصنف بالاول اراد ان يشير الى وجهه فقال
 (وانما خص) اي امتاز (هذا الالغاء الخاص بالذكر) من ذكر مطلقه (مع ان
 مطلقه ايضا) اي كقيد (من خصائصها) وقوله (لسبوعه) متعلق بخص
 يعني ان وجه الاختصاص بذكره لكون المقيد شائعا (وكثرة وقوعه) اي
 وكثرة وقوع المقيد في الكلام (ومنها) (اي من خصائص افعال القلوب)
 (انها) اي افعال القلوب (تعلق) يعني يحكم عليها بانها تعلق يعني يعرض لها
 ما يقال له التعلق في اصطلاحهم وهو قوله (وتعلقها) يعني المراد من تعلقها
 (وجوب ابطال عملها لفظا) بان لم تؤثر في نصب الجزئين (دون معنى) بان اقبل
 على ما هما عليه من معنى المفعول وقوله (بسبب وقوعها) اشارة الى ان المعبر
 في اصطلاحهم انه بسبب مخصوص ذكره المصنف بقوله (قبل) (معنى)
 (الاستفهام) وقوله (بلا واسطة) اشارة الى انه يشمل القسمين يعني سواء كان
 بلا واسطة مضاف (كإيجي مثاله او بواسطة كما اذا كان) اي اذا وقع ذلك
 الفعل (قبل المضاف) اي قبل اسم اضيف (الى ما) اي الى لفظ (فيه)
 اي في ذلك اللفظ (معنى الاستفهام نحو علمت غلام من انت) فقوله علمت
 متعلق مع ان يدسه وبين ما فيه معنى الاستفهام وهو من واسطة وهو الغلام

المضاف الى من وقال العاصم فيه بحث يعنى لاجابة الى هذا التعميم لان
 علمت واقع قبل الاستفهام بلا واسطة ايضا في هذا المثال الذى اوردته الشارح
 لان المضاف الى ما فيه الاستفهام وحروف الجر الداخلة عليه يمتزجان معه
 امتزاجا ما بحيث يرى الاستفهام في المضاف وحرف الجر وبصير معا
 قبلهما ولذا اجاز تقديمها على كلام تضمن الاستفهام انتهى (و) (قبل)
 (الثنى) (الداخل) يعنى ويعرض التعليق ايضا بسبب وقوعها قبل النفي
 الذى يدخل (على معمولها) اى معمول تلك الافعال (و) (قبل) (اللام)
 اى وبسبب وقوعها قبل اللام (اى لام الابتداء الداخلة على معموليها)
 (مثل علمت ازيد عندك ام عمرو) (مثال للتعليق) اى هذا مثال للتعليق
 الواقع (بالاستفهام) فان علمت لما دخل على همزة الاستفهام يطل لسبب
 ذلك عمله في زيد وعمرو ولكنهما في المعنى مفعولان له ايضا (وترك) اى
 المصنف (مثل اخويه) اى اخوى الاستفهام من النفي واللام (بالمقايسة)
 اى بسبب سهولة تخريجهما بالمقايسة (فقال النفي علمت ما زيد في الدار)
 فان علمت فيه معلق بسبب دخوله على حرف النفي الذى دخل على معموليه
 (ومثال اللام علمت لزيد منطلق) فان علمت معلق بسبب دخول لام
 الابتداء على معموليه ثم ادار اربيعين وجه اختصاص التعليق بالاسباب
 الثلاثة فقال (وامتاععلق) اى انا عرض التعليق لهما بسبب وقوعها
 (قبل هذه الثلاثة) يعنى الاستفهام والنفي واللام (لان هذه الثلاثة) اى
 لان خصائص هذه الثلاثة هي انها (تقع في صدر الجملة وضعا) فلا يجوز
 مخالفة ما هي موضوعه فاذ كان كذلك (فاقتضت) اى هذه الثلاثة (بقضاء
 صورة الجملة) اى بمر فروعيتها من المبتدأ والخبر على حالهما قبل دخول
 تلك الافعال (وهذه الافعال توجب تغييرها) اى تغيير الجملة (بنصب
 جزئها) على المفعولية لها لكونها عاملة لفظية فحينئذ تعارض
 المقتضيان وامتنع جمعهما (فوجب اتو هيق) اى التوفيق بينهما (باعتبار
 احدهما) اى احد المقتضيين (لفظا والآخر) اى وباعتبار الآخر (معنى
 فن حيث اللفظ روى الاستفهام والنفي والام الابتداء) بان ابقيت الجملة على
 حالها بابطال مقتضى الافعال من العمل (ومن حيث المعنى رويت هذه
 الافعال) بان جعل الجزآن مفعولين لهما في المعنى ثم شرع في بيان المعنى
 العرفي للتعليق وفي بيان وجه المناسبة بين هذا المعنى وبين المعنى الاصطلاحي
 فقال (والتعليق مأخوذ من قولهم امرأه معلقة اى) يعنى انهم يقولون كذا
 معنى انها (مفقودة الزوج) وبسبب كون زوجها مفقودا (تكون) اى تلك المرأة

(كالشيء المعلق) أى كالشيء الذى يتوقف وقوعه على شيء آخر وتلك المرأة (لاعم الزوج لفقدها) أى لعدم حضوره عندها حتى يجوز لها الخروج من بيتها لمؤنة بيتها (ولا) إنها (بلا زوج لتجويزها) أى لاعتقاد تلك المرأة (وجوده) أى وجود زوجها لعدم يقينها بموته أو بتطليقه (فلا تقدر) أى فحينئذ لا تكون قادرة (على الزوج) أى بزواج آخر (فالعمل المعلق) أى نسخة فان العمل المعلق يعنى فالعمل الذى علق (بمنوع) ايضا (من العمل لفظا) لكونه كالعمل الذى ليس له مفعول حاضرا (عامل) أى وهو عامل (معنى وتقدر) لا يمكن اعلمه فى الجنة (لان معنى علمت لزيد قائم) هو انه (علمت قيام زيد) ولما كان هذا المضمون موافقا للمقصود فهو (كما كان) أى المعنى (كذلك) وهو تعلق العلم بقيام زيد (عند انحصار الجزئين) أى عند كونه ناصبا للجزئين فى حال كونه غير معلق فان معنى علمت زيدا قائما علمت قيام زيد وهذا بعينه مضمون معنى المعلق (ومن ثمة) أى ومن اجل عدم الفرق بين مضمون ما هو معلق و بين مضمون غير معلق (جاز عطف الجملة المنصوب جزأها) أى بالمفعولية لعدم المسامحة (على الجملة التعليقية) أى على الجملة التى وقع فيها التعليق (نحو علمت لزيد قائم) حيث جاز عطف قوله (وبكرافا عدا) على قوله لزيد قائم مع ان المعطوف ينصب الجزئين وان المعطوف عليه برفع الجزئين حيث عطف جزئى الشئ على محل جزئى الاول ولولم يكن الجزآن للمعلق مفعولية معنى لما جاز هذا العطف ثم بين ما بين الانشاء والتعليق من الفرق فقال (والفرق بين الانشاء والتعليق) مع كونهما متكررين فى معنى الابطال (من وجهين احدهما) أى احد الوجهين اللذين هما ما به الامتياز هو (ان الانشاء جائز لا) انه (واجب والتعليق) بخلافه فانه (واجب والنسائي) من الوجهين (ان الانشاء ابطال العمل فى اللفظ والمعنى والتعليق) بخلافه فانه (ابطال العمل فى اللفظ لا فى المعنى) وقال العصام فيه بحث لانه لو كان الانشاء جائزا لكان قوله ومنها جواز الانشاء استدراكا يعنى لكون الجواز داخلا فى مفهومه والاصح ما تقدم من ان الانشاء واجب فى الصور المفصلة يعنى فانه يفضى الى ان يقال ان الجائز واجب وهو لغو نعم قال وغاية ما يمكن ان يقال انه لم يرد الفرق بين مفهوم الانشاء والتعليق بل اراد ان يقال الفرق بين خصصى الانشاء والتعليق فى هذا السبب بان الانشاء جائز ولذا قيد بالجواز والتعليق واجب ولذا لم يقيد بالجواز بل ساق الكلام فيه بحيث يقوله الوجوب فتدبر انتهى اقول فكان المحشى اراد ان سوحه مراد الشارح من قوله الانشاء جائز يعنى ان الانشاء مختص ومتماز من التعليق بالجواز وان وحدها وجوب فى بعض افرادها كما فى الصور المفصلة ولما قيد بالجواز

في كلام المصنف قيد بنحو اصد التي يمتاز بها من التعليق والله اعلم (ومنها) (اي
 ومن خصائص افعال القلوب) فقولها منها مبتدأ او خبر مقدم وقوله (انه يجوز
 ان يكون فاعلها) في تأويل المفرد خبره او مبتدأ يعني ومن خصائصها جواز
 كون فاعلها (اي فاعل افعال القلوب) (ومفعولها ضميرين) (متصلين)
 (لشيء واحد) (وانما قلنا) اي قيدنا قوله ضميرين قولنا (متصلين لانه اذا كان
 احدهما) اي احدا الضميرين (منفصلا) لم يختص جواز اجتماعهما بفعل دون الآخر
 (كحوائك ظلمت) يعني بفتح التاء على صيغة الخطاب فان اياك ضمير منصوب منفصل
 على اية مفعول ظلمت والضمير المرفوع المتصل بالفعل فاعله مع ان الضميرين
 عارطان عن شيء واحد وهو المخاطب فجار هذا مع ان الفعل ليس من افعال القلوب
 (مثل عنتي منطلقا) فان فاعله ومفعوله الاول ضميران متصلان عارطان عن المتكلم
 (وعليك) بفتح التاء (منطلقا) وهذا مثال لكونه اعباريتين عن المخاطب
 (ولا يجوز ذلك) اي كون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين لشيء واحد (في سائر
 الافعال فلا يقال) اي فلا يجوز ان يقال (ضربتني وسمعتني) يعني بضم التاء
 فيهما (بل يقال) اي بل اذا ارد ان يعبر عن هذا المعنى يقال فيه (ضربت نفسي
 وسمعت نفسي وذلك) يعني ان وجه عدم الجواز في غير افعال القلوب وان وجه
 العدول الى لفظ نفسي حين اراد الاداء بهذا المعنى (لان اصل الفاعل) اي الاصل
 في الفاعل (ان يكون مؤثرا) وقوله (والمفعول به) بارفع معطوف على المستتر
 المرفوع في ان يكون وذلك جائزهنا لوجود الفصل يعني لان الاصل في الفاعل
 ان يكون مؤثرا وان يكون مفعوله (متأثرا واصل المؤثر ان بغيرا المتأثر) وانما كان
 التغاير اصلا فيه لتغاير اكثر افراد المؤثر والمتأثر وان لم يكن هذا واجبا عقليا
 لكن لكون اكثر افرادهما كذلك بحكم الاستقراء حكمنا عليه بان الاصل فيهما
 التغاير ولا يتحقق الاتحاد اي اتحاد المؤثر والمتأثر الا نادرا واذا كان كذلك
 (فال اتحاد) اي فحينئذ ان اتحاد المؤثر والمتأثر (معنى) بان كانا متكلمين او مخاطبين
 (كره) على صيغة المجهول اي استكره (اتفقهما لفظا) اعتبارا للاصل الذي
 هو التغاير في الجملة (فقصده) عطف على كره اي وبسبب استكره الاتفاق
 في اللفظ (مع اتحادهما معنى) اي في صورة كونهما متحدتين (تغايرهما لفظا)
 بان يجعل احدا الضميرين معبرا بالاسم الظاهر المنبئ عن التغاير (بقدر الامكان
 من ثمة) اي ولاجل قصده التغاير (قالوا) اي عبروا في الصورة التي اتحد فيها معنى
 بقولهم (ضربت نفسي ولم يقولوا ضربتني) وانما عدلوا عن تعبير المفعول
 بالضمير الى تعبيره بالنفس حيث لم يقولوا ضربتني (فان الفاعل والمفعول به ليسا
 بمتغيرين) اي في قوة اضربتني (بقدر الامكان) يعني في اللفظ (لاتفاقهما) اي

اكونهما متفقين (من حيث كون كل واحد منهما ضميرا متصلا) والحال انه
 اعتبر تغايرهما لفظا بقدر الامكان هذا خلف (بخلاف ضربت نفسي) يعني
 انه يوجد فيه التغاير بقدر الامكان (فان النفس باضافتها) اى بسبب كونها
 مضافة (الى ضمير المتكلم صارت) اى تحولت الى الحال التى شابهت (كانها)
 اى بحال انها اى النفس (غيره) اى غير المتكلم مع انها عينه فى الحقيقة وانما
 صارت كذلك (لغلة مغايرة المضاف للمضاف اليه فصار) اى فيحصل حصول
 المقصود الذى هو اعتبار التغاير بقدر الامكان لانه حينئذ صار (الفاعل والمفعول به
 متغايرين بقدر الامكان) هذا فى غير افعال القلوب (واما افعال القلب فان المفعول به)
 اى فلا يقصد فيها اعتبار تغايرهما بقدر الامكان لان المفعول به (فيها)
 اى فى افعال القلوب (ليس) اى المفعول به (المنصوب الاول) اى الذى وقع
 منصوبا واولا (فى الحقيقة) حتى يجرى فيه ما يجرى فى خبرها من الافعال من اصالته
 تسير الفاعل والمفعول به (بل) اى المفعول به فى الحقيقة (مضمون الجملة)
 فان المفعول به فى قوله علمت زيدا قائما ليس زيدا فقط بل هو مجموع قيام زيد فكان
 قولنا علمتني قائما بمنزلة علمت قياي وهو بعينه كقولنا ضربت نفسي (فجواز)
 اى فيحصل جاز (اتفاقهما) اى اتفاق الفاعل والمفعول الاول فى كونهما
 ضميرين (لفظا لانهما) اى لان الفاعل والمفعول به (ليسا فى الحقيقة فاعلا
 ومفعولا به وما جرى) اى ومن بعض الافعال التى اجريت (بجرى افعال
 القلوب) فى جواز كون الفاعل والمفعول به ضميرين لشيء واحد هو فعل (فقدتني
 وعدمتني) بضم الذاء فيهما وانما جرى مجراها (لانهما) اى لان هذين الفعلين
 (نقيضا وجدتنى) بضم الهمزة (فمحلا) اى ولكونهما نقيضه محلا (عليه) اى
 على وجدتنى (حل النقيض على النقيض وكذلك) اى وكما جرى هذان الفعلان
 بجرى افعال القلوب (اجرى مجراها) ايضا (رأى البصرية) اى من حيث
 جاز فيها رأيتني بمعنى ابصرتني (والحامية) اى رأى الحامية اى ما رأى فى النوم
 حيث جاز فيها ارانى فى النوم (على رأى القلبية) اى حلا على رأى القلبية التى
 بمعنى العلم (فجوز) اى بسبب كونهما محمولين على رأى القلبية جوز (فيهما)
 اى فى رأى البصرية والحامية (ما جوز فيها) اى فى رأى القلبية وقوله (من كون)
 بيان لما يعنى ان ما جوز فى رأى القلبية هو كون (فاعلهما) اى فاعل رأى البصرية
 والحامية (ومفعولهما ضميرين لشيء واحد) كقول الشاعر * ولقد ارانى للراح درية
 من عن يميني تارة واماى * هذا شاهد لما وقع فى رأى البصرية وقوله الدرية
 يهمن ولا بهمن الحقيقة التى تعلم عليها الطعن وهو مفعول لارى ومن عن يميني
 اى من جانب يميني فمن اسم معنى الجنب وانما اقتصر على ذكر اليمين للعلم

بان الدسار كاليمين واما الظاهر فان الفارس لم يتمكن من اخذه ومعنى البيت والله
 لقد رأيت نفسي مرارا كثيرة للرماح بمنزلة الحلقة التي يتعلم عليها الطعن فتأنيدي
 من الجوانب كلها ثم سلمت ورجعت من الحرب (وكقوله تعالى انى ارانى اعصر
 نخرا) مثال لرأى الخلمية يعنى انى ارانى فى المنام ولم كان بعض افعال القلوب
 متعديا الى مفعول واحد على خلاف ما هو الاصل فيه اشار الى التنبيه عليه
 فقال (ولبعضها) (اى لبعض افعال القلوب) وهذا تفسير للضمير المجرور وقوله
 (ماعدا حسبت وخالت وزعجت) تعيين لذلك البعض وهو اما بدل من بعضها
 او خبر مبتدأ محذوف يعنى وذلك البعض ماعدا هذه الافعال الثلاثة فقوله
 ولبعضها خبر مقدم وقوله (معنى آخر) مبتدأ مؤخر وقوله (قريب) بالرفع
 صفة بعد صفة للمعنى يعنى ان ذلك المغاير لمعناها ولم يكنه ليس ببعيد
 بل قريب (من معانيها الاولى) بضم الهمزة جمع الاولى (وهى) اى تلك
 المعانى القريبة (اما العلم والظن) يعنى انها اثنتان فحينئذ يكون المراد من المعانى
 على ما وقع فى بعض النسخ ما فوق الواحد كذا فى حاشية العصام وقوله
 (بحيث) قيد للقريب يعنى ان قريبا ملابس بحيث (يمكن ان يتوهم) فى اول
 الوهلة (انه) اى ذلك الفعل (بهذا المعنى ايضا متعد الى مفعولين) كما كان
 فى معناه الاول ثم بعد النظر الدقيق يتفطن انه ليس بمعناه الاول وانه بهذا
 المعنى خبر متعد الى مفعولين (وانما قيدنا بذلك) اى انما قيدنا المعنى الاخير بقولنا
 انه قريب بهذه الحثية (لثلاثى يقال) اى ثلاثا يرد على قول المصنف بانه (لاوجه
 للتخصيص ببعض) اى بما عدا هذه الثلاثة (لان اكل واحد منها) اى من افعال
 القلوب (معنى آخر فان خلت جاء بمعنى صرت ذاخال وحسبت) اى جاء (بمعنى
 صرت ذا حسب وزعجت) جاء (بمعنى كفلت) اى كنت كفيلا له ومنه قوله تعالى
 وانا به زعيم ووجه الدفع ان هذه المعانى ليست بقريبة من معناها الاول
 ولا يتوهم منه انه متعد الى مفعولين لكونها بعيدة من العلم والظن وقوله
 (يتعدى به) صفة بعد صفة للمعنى يعنى ان ذلك البعض يكون به (اى بذلك
 المعنى الآخر) متعديا (الى) (مفعول) (واحد) (لاثنين) اى كما هو المنوهم
 من قربه ثم فصله بقوله (فظننت) اى والهمل الذى هو ظننت يكون (بمعنى
 اتهممت) مشتقا (من الظنة بمعنى التهمة فظننت) اى فيقال ظننت (زيذا
 بمعنى اتهممت اى اخذته مكانا الوهمى والوهم نوع من العلم) يعنى انه قريب
 منه (ومنه) اى ومن هذا القبيل (قوله تعالى وما هو على الغيب بظنين) اى
 على قراءة من قرأ بالطاء فظنين بمعنى المفعول (اى بمتهم) بفتح الهاء يعنى
 ان محمدا عليه السلام لبس بمتهم فى خبره عن الغيب بان يتوهم انه يخبر كخبر

الكاهن الذي يخبر عن الغيب حتى يكون منهما (وعلمت) اى فعل علمت يكون متعديا الى واحد اذا كان (بمعنى عرفت) (تقول علمت زيدا بمعنى عرفت شخصه وهو) اى العرفان (العلم) اى معناه علم ايضا لكنه علم (بنفس شئ من غير حكم عليه) فانه اذا كان علما به مع الحكم عليه يكون متعديا الى المفعولين (ورأيت بمعنى ابصرت) (ومعنى ابصرت قريب من معنى علمت بالحاسة) اى بالحاسة البصرية (ومند) اى من هذا القبيل (قوله تعالى فانظر ماذا ترى) اى ما الذى تبصرون فى كون قوله تعالى فانظر من هذا القبيل نظر فانه لبس من رؤية البصر لانه لم يأمر برؤية شئ ولا من رؤية القلب لانه يطلب مفعولين على قراءة التخيخ وثلاثة على قراءة الضم بل هو بمعنى الراى الذى هو الاعتقاد والمشاهدة كذا فى كتب وجوه القراءات (ووجدت بمعنى اصبت) (تقول وجدت الضالة اى اصبتها وعلتها بالحاسة) ثم السارح اراد اى يبين ان تفسيره مطا بق لم اراد المصنف بالاستدلال بالسياق فقال (ولما كان مراده) اى مراد المصنف بقوله ولبعضها معنى آخر (ان لها معانى اخرى قريبة من معنى العلم والظن) كما فسرناه به لان مراده منه ان لها معنى آخر مطلقا (لم يتعرض) جواب لما اى لم يتعرض المصنف (اعلم) اى لفعل علم حال كونه (بمعنى صار مشقوق الشفة العليا) فانه بعيد من معنى العلم (ولو وجدت) اى ولم يتعرض ايضا لفعل وجدت اى لمعانيه الثلاثة احدها وجدت (جدة) ثانيها (وجدت موجدة) ثانيها (وجدت وجد اى استغثت) يعنى معنى الاول استغثت (و) معنى الثانى (غضبت و) معنى الثالث (حزنت) وانما لم يتعرض لها (لانها) اى لان تلك المعانى (ليست بمعنى العلم والظن) اللذين هما من معانيها القريبة يعنى ان عدم تعرضه دليل على ان مراده ما فسرناه (الافعال الناقصة) (انما سميت) اى تلك الافعال (ناقصه لانها) اى لان كون تلك الافعال (لا تتم بمرفوعها) بل تحتاج الى ذكر الحدث القائم بمرفوعها ولبست (كالافعال الغير الناقصة) فانها تتم بمرفوعها لانه مادة الفعل على الحدث الخاص القائم بالمرفوع وقال العصام وفيه نظر لانهم لا يسمون افعال المدح والذم ناقصة مع نقصان مدلولها عن غيرها بالزمان ثم قال ولك ان تقول سميت بها لنقصان عددها بالنسبة الى الافعال التى تتم بمرفوعها وفيه ما فيه انتهى وقال فى الانحسان والتسمية بالفعل اصطلاح جديد والمناسبة كون بعض افراده وجزء بعضها فردين للفعل القديم يعنى الفعل الذى سبق تعريفه انتهى فقوله الافعال مبتدأ وقوله (ما وضع) خبره (اى افعال وضعت) وانما فسر الموصول بالجمع ليحصل التطبيق بين المبتدأ والخبر واللام فى قوله (لتقرير الفاعل) متعلق بوضع اما صلة له فيكون بيانا

للموضوع له واما لتعليل كما سيفصله الشارح وقوله (على صفة) متعلق بالتقرير
 والمراد بالفاعل هو اسم الفاعل في الناقصة الذي اصله المبتدأ والتعبير بالفاعل
 هو اصطلاح بعضهم ومنهم المصنف والمراد بالصفة خبر تلك الافعال والمعنى
 انها وضعت لتقرير الفاعل وبيان تمكنه للحدث المفهوم من الخبر فحيث لا فرق
 بينها وبين الافعال التامة فانا اذا قلنا قام زيد وقلنا ايضا كان زيد قائما فعنى
 الكلام ان القيام ثابت لزيد في الزمان الماضي فاراد الشارح ان يفسره على وجه
 يحصل به الفرق فقال (اي العمدة فيما وضعت له هذه الافعال هو تقرير
 الفاعل على صفة) يعنى ان الصفة وتقرير الفاعل عليهما معتبر في الفعل كلها
 لكن الفرق بين الناقصة والتامة هو كون احد المعبرين عمدة فالعمدة في الناقصة
 هو التقرير وحده وفي التامة هو التقرير مع الصفة وقوله (ولاشك ان هذه الصفة)
 جواب عما ورد عليه وهو انه اذا كان ما في ما وضع عبارة عن الفعل والفعل لا يخلو عن
 الحدث والفاعل والزمان لكونها اجزاء له فيكون ذكر الفاعل والصفة مستدركا
 فاجاب عنه بان هذه الصفة (خارجة عن ذلك التقرير الذي هو العمدة في
 الموضوع له) اى الافعال الناقصة (لان ذلك التقرير) اى الذى هو العمدة
 (نسبة) اى عبارة عن النسبة التى (بين الفاعل والصفة) اى بين القيام
 وبين زيد (شكل من طرفيها) اى من طرفي النسبة وهو القيام وزيد في قام زيد
 (خارج عنها) اى عن تلك النسبة (فخرج) اى فبهذا التفسير لمراده خرج
 (عن الحد) اى عن حد الافعال الناقصة (الافعال التامة لانها) اى لان الافعال
 التامة (موضوعة لصفة) اى لحدث (وتقرير الفاعل) اى ونسبة الفاعل
 (عليها) اى على تلك الصفة (فكل من الصفة والتقرير عمدة في) اى في
 المعنى الذى (وضعت) اى تلك الافعال الناقصة (له) اى لذلك المعنى على السوية
 بلا ترجيح احدهما (لا التقرير وحده) اى العمدة ليس التقرير وحده كما في الافعال
 الناقصة (وانما جعلنا التقرير المذكور) يعنى النسبة التى بين الفاعل
 والصفة (عمدة للموضوع له في الافعال الناقصة لا التامة) حيث لم يقل في التفسير
 ان التقرير هو تمام ما وضعت له بل قال هو العمدة فيما وضعت له لانه لو جعلناه
 كذلك لكان حمل الكلام على خلاف الواقع لان الموضوع له ليس بتام
 بمجرد التقرير (لاشتمالها) اى لكون الافعال الناقصة مستقلة (على معان زائدة
 على ذلك التبرير كالزمان في الكل) اى في كل من تلك الافعال (والانتقال
 والدوام والاستمرار في بعضها) فبان صواب الانتقال وكان للدوام وما برح
 الاستمرار كما سيجي وقوله (ولو جعل الموضوع له) اشارة الى تصحيح الحد في

معاني الافعال الناقصة وجعلها مجرد التقرير بدعوى خروج ما زاد على التقرير عن معناها وكونها قيودا لها يعنى انه لو جعل الموضوع له (جزئيات ذلك التقرير) ولم يجعل زائدا وخارجا عنه كما جعلنا (فيقال صار مثلا موضوع لتقرير الفاعل على صفة على وجه الانتقال) اى على طريق انتقال الفاعل (اليه) اى الى المذكور في مقام الصفة (في الزمان الماضى) وفي يصير في الزمان المستقل (وكذا في كل فعل منها) اى من تلك الافعال الناقصة وقوله (فلا شك) جواب لو يعنى لو جعل كذلك لاخلل الحد لانه لاشك (ان كل جزئى من تمام الموضوع له بالنسبة الى ما هو الموضوع له والصفة) اى وار الصفة (خارجة عنه) اى عن تمام ما وضع له (فخرج الافعال التامة منها) اى من الافعال الناقصة فان الصفة التى هى الحدث والنسبة الى فاعل مالم يست بخارجة عن تمامه كذا وجهه الشارح على تقدير جعل اللام في تقرير الفاعل صلة لوضع وقال العصام ولا يخفى انه مع ذلك ايضا لا يكون تمام الموضوع له مع ان جعل الزمان خارجا عن هذه الافعال داخلا في الافعال الناقصة تكلف وتحكم انتهى ثم اراد ان يوجهه على تقدير جعل اللام للتعليل فقال (ولا يبعد ان يجعل اللام في قوله انتقرير الفاعل للغرض لاصلة لوضع) كافي السابق وقوله (ولاشك) اشارة الى ان هذا التوجيه غير بعيد عن التوجيه السابق لانه لاشك (ان الغرض من وضع الافعال الناقصة هو التقرير المذكور لا الصفات) والصفة خارجة عن الغرض ايضا (بخلاف الافعال التامة فان الغرض من وضعها) اى من وضع التامة (بمجموعهما) اى مجموع التقرير والصفة (لا التقرير فحسب كما عرفت فخرجت) اى الافعال التامة (عن حدها) اى عن حد الافعال الناقصة هذا ما وجهه الشارح للحد على التقديرين وفي الامتحان شرح اللب انه لا يجوز ان تكون اللام صلة لوضع والا فلا يشمل صير بالشديد بمعنى جعل معلوما ومجهولا ثم قال ولما كان تعريف الكافية شاملا للفعل التام فان ضرب مثلا وضع لاثبات الضرب وتقريره لفاعله تكلف الشراح في الجواب فبعضهم يعنى الفاضل الهندى خص الصفة بالخبر اى يحدث خبر الفعل الناقص وبعضهم يعنى الشريف خصها بالخارجة عن مدلوله وبعضهم يعنى صاحب المتوسط والسيد عبد الله خصها بغير مدلول مصدره وشئ منها لا يفهم من اللفظ التقييد بالخروج اعتراف بفساد الحمد مع انه يمتنع كونه جاء بالخروج ليس حيث دلالة ليس لتقرير الفاعل على الصفة بل على نفيها ولو اريد بالمصدر الموجود في الاستعمال لدخل نحو نعل بل اسماء الافعال كلها وقد عرفت فساد جعل ما عبارة عن الفعل ثم رد

ماقاله الجاحي بقوله وبعضهم قال معنى الحدان العمدة فيما وضعت له هذه الافعال هو التقرير المذكور لا غير بخلاف الفعل التام فان الصفة فيه عمدة ايضا وجعل الزمان والانتقال والدوام ونحوها غير عمدة وهذا التوجيه بعد عدم تمثيته في ليس وكونه تحكما يجعل التقرير عمدة بخلاف الزمان لا قرينة له يعتد بها عليه فلا يلتفت اليه في الحدود ولو بدل الفاعل بالبتدأ أو بالاسم وفسر بالبتدأ بعد دخول الفاعل عليها كما كان اقرب انتهى لمختصا ورده العصام ايضا حيث قال جعل التقرير بمعنى النسبة يحتاج الى تقرير الافادة لان الغرض من وضع اللفظ افادة المعنى لانفسه ثم قال والاوجه عندى ان المراد بالتقرير ما اشتهر في بيان فائدة التأكيد والافعال الناقصة موضوعات لغرض تقرير الفاعل على صفة وتأكيدا تصافه بالصفة فانها موضوعات للنسبة وكيفية لها من الزمان وغيره والترامد دخولها على ألجل الاسمية الدالة على النسبة المدالة بها فتأ كذا النسبة المدولة للجملة بدخولها عليها ولا رب في ان الغرض افادة الزمان ايضا غايته ان العمدة افادة التقرير بمعنى التأكيد هذا على تقدير كون الام نالصلة واما على تقدير جعلها للغرض فقل فيه ايضا انه على هذا التقدير ايضا لا بد من حل قوله ما وضع لتقرير الفاعل على ان العمدة تقرير الفاعل انتهى ما في حاشية العصام وانما حكيت ماقاله الفاضل في هذا المقام لكونه من مشكلات ذوى الافهام فنحذما هو الاوجه فيه (فظهر بما ذكرنا ان هذا الحد لا يحتاج الى قيد زائد لاخراج الافعال التامة اصلا) (وهي) (اي الافعال الناقصة) (كان وصاروا صبح وامس واضحى وظل وبات وآض) بمسد الهزرة (وعاد وعغد اوراح وما زال وما انفك وما قى) (بالهزرة) يعني بعد التاء المكسورة (وقيل بالياء) يعني المفتوحة بعد التاء (وما برح وما دام وليس) وهذا مذهب الجمهور (ولم يذكروا سيويه منها) اى من المذكورات (سوى كان وصار وما دام وليس ثم قال) اى سيويه (وما كان نحوهن) يعنى انه لم يحصر تلك الافعال على المذكورات بل ذكر بعضها وأشار الى عدم الانحصار بقوله وما كان اى والافعال التى كانت نحوهن اى مثل كان وصار وما دام وليس وقوله (من الفعل) بيان للنحو وقوله (بما لا يستغنى) بيان للفعل اى من الافعال التى لا تستغنى (عن الخبر) يعنى لا يتم بمر فوعه كلاما (والظاهر) اى الراجح من المذهبين اعنى الانحصار وعدمه (انها) اى الافعال الناقصة (غير محصورة وقد يضمن كثير من الافعال التامة معنى الناقصة كما تقول تم التسعة بهذا عشرة) وقال العصام التضمن ملاحظة معنى الفعل اللازم بمعنى فعل مع ملاحظة معناه واعماله اعم له بهذه الملاحظة ولا يبراز في مقام التفسير طريقان جعل الاصل ثابتاً والمتضمن حالاً فيقال في تفسير تم التسعة بهذا عشرة تم بهذا صائرة عشرة وثانيهما عكس هذا يعنى بان يجعل الاصل

حالا والمنضمين تابعا انتهى وقد اختار الشارح في التفسير الطريق الثاني حيب
 جعل الاصل الذي هو اتم حالا وجعل المتضمن اصلا فقال (اى نصير عسرة
 تامه) فالتامة هو المخرج من الاصل الذى هو اتم لانه صفة العسرة كانوا هم وكذا
 اختار في قوله (وكل زيد عالما اى صار زيد عالما كاملا) حيث اخذ من كل لفظ
 الكامل وجعله حالا واقام مقام كل لفظ صار وجعل زيدا اسماله وعالما خبراله
 (وقد جاء) (في قولهم) وفي نسخة في قولك وجاء فعل ماض وقوله (ما جاءت
 حاجتك) المراد منه لفظه وهو فاعل جاء وجلة وقد جاء معطوفة على ما قبلها
 فكانه قيل قد جاءت الافعال المذكورة ناقصة وقد جاء ما جاءت حاجتك (ناقصة)
 اى حال كون كلمة جاء ناقصة (ضميرها) يعنى ان الضمير المؤنث المستتر تحتها
 (اسمها) اى اسم كلمة جاءت (وحاجتك) بالنصب (خبرها) اى خبر تلك الكلمة
 الناقصة ثم وجه الشراح هذه العبارة بتوجيهات وقد اشار الشارح اليها بقوله
 (اما بان تكون) يعنى كونها من الافعال الناقصة اما بطريق ان تكون (ما)
 اى لفظ ما فى ما جاءت (نافية وجاءت بمعنى كانت وفيها) اى وفي تلك الكلمة
 (ضمير لما تقدم) اى راجع لما تقدم (من الغرارة) بالعين المججمة من الغرورية
 (ونحوها) اى ونحو الغرارة من حالة تدل على الغفلة (اى لم تكن) يعنى فعناه
 على هذا التقدير انه لم يكن (هذه) اى الغرارة (على قدر ما يحتاج اليه) اى الى
 هذا القدر فقولوه (او استفهامية) معطوف على قوله ما نافية اى واما بان تكون
 ما فى ما جاءت استفهامية (والضمير) اى المستتر (فى ما جاءت يعود اليها) اى
 الى ما (وانما انث) اى وانما جعل ذلك الضمير مؤنثا مع كون مرجعه مذكرا (باعتبار
 خبرها) وهو لفظ الحاجة فانه مؤنث لفظا ثم استشهد على جواز تأنيث الضمير
 باعتبار الخبر بقوله (كفى من كانت امك) فان من فى من كانت استفهامية مرفوعة
 المحل على انها مبتدأ وكانت من الافعال الناقصة اسمها مستتر راجع الى من
 وخبرها امك والجملة خبر المبتدأ وانث ضمير كانت باعتبار خبره الذى هو الام
 وكذا هذا التركيب وهذا التوجيه هو ما اردناه استخ الرضى فحينئذ حاجتك
 بالنصب خبر جاءت وتكون الجملة خبر المبتدأ (ومعناه اية حاجة صارت حاجتك)
 وفيه وجوه اخر ذكرها زبني زاده وهى ان تكون ما الاستفهامية منصوبة المحل
 خبر مقدم لجاءت وحاجتك مرفوعة فاعله ثم ان الاحتمال فى حاجتك من الرفع
 والنصب ليس الاحتمال العقلى بل هو مبنى على الرواية قال فى معنى اللبيب روى
 برفع حاجتك فالجملة فعلية وبخبرها فالجملة اسمية وذلك لان جاء بمعنى صار فعلى
 الاول ما خبرها وحاجتك اسمها وعلى الثانى ما مبتدأ واسمها ضمير ما وانث
 حالا على معنى ما وحاجتك خبر ما انتهى وهذا الكلام اول من قاله الخوارج

قالوه لابن عباس رضي الله تعالى عنهما حين جاء إليهم رسولا من امير المؤمنين علي رضي الله تعالى عنه (و) (جاء) ايضا فعدت (ناقصة في قولهم ارهف سفرة) اي حدد سكينه (حتى قعدت) (اي صارت السفرة) وفيه اشارة الى ان الضمير المستكن في قعدت راجع الى السفرة بفتح السين وهي السكين العظيم وقوله (كأنها) حرف تشبيه وهي مع اسمها الذي هو ضمير الموثث وخبرها الذي هو قوله (حربة) خبر لقوله قعدت وقوله (اي رمح قصير) تفسير للحربة والمعنى انه حدد سكينه حتى صارت تلك السكين مشبه بآرمح القصير ولما انفهم من كلام المصنف كون قعدت وجاء مستعلا ناقصا في هذين التركيبين فقط وان المصنف ذهب الى مذهب من قال انه لا يتجاوز اشار الى المذهبين فقال (قال الاندلسي لا يتجاوز جاء وقعد عن الموضع الذي استعملهما العرب فيه) اي في ذلك الموضع (خلا فالقراء) فانه قال يجب ان يوزع الموضع الذي استعملهما العرب فيه قال المصنف الاول اطراد جاء في مثل جاء البر فقيرين قل الرضى واجازه المصنف وقبل هو حال قال الرضى وليس بشئ لانه لا يراد ان البر جاء في حال كونه فقيرين ولا معنى له ثم قال المصنف يعني في بعض تصانيفه واما قعد فلا يطرده وان قلنا بالطرده فاما يطرده في الموضع الذي استعمل فيه اولا يعني قول الاعرابي ولا يقال قعدا كخابل يقال قعد كانه سلطان لكونه مثل قعدت كأنها حربة كذا في بعض الحواشي والحاصل ان المصنف اختار قول الاندلسي وصاحب الباب اختار قول القراء (و) قوله (تدخل) اذا وقع بغيره واو كافي اكثر النسخ يكون خبرا بعد خبر اي وهي تدخل وقوله (هذه الافعال) اشارة الى مرجع المستتر وقوله (وما كان نحوهن) الى عموم هذا الحكم يعني الافعال الناقصة وكذا الافعال التي كانت متصلة في كونهن او اسخ المبتدأ والخبر من افعال القلوب وغيرها تدخل (على الجملة الاسمية) وقيد هذا الشارح بقوله (امر كبة من المبتدأ والخبر) للاحتراز عن مثل اقام زيد وما قام زيد فانهما جلتان اسميتان لكنهما ليستا بمر كبتين من المبتدأ والخبر بل هما مركبتان من المبتدأ والفاعل وقوله (لا عطاء الخبر) متعلق بدخل ومفعول له ولذا فسره بقوله (اي لاجل اعطاء ثما) اي اعطاء تلك الجملة وهو اشارة الى ان فاعل الاعطاء محذوف والمضاف اليه وهو قوله (الخبر) مفعول الاول وقوله (حكم معناها) بالنصب مفعول الثاني وقوله (اي معنى هذه الافعال) اشارة الى ان الضمير المجرور راجع الى الافعال لا الى الجملة وقوله (يعني اره المترتب عليه) اشارة الى ان المراد بالحكم الاثر الذي ترتب على ذلك المعنى يعني ان تلك الافعال انما تدخل على تلك الجملة لاجل تحصيل المقصود وهو ان تعطى تلك الافعال خبر

تلك الجملة اثره الذي ترتب على معناه (مثل صار زيد غنياً بمعنى صار) وهو الفعل
 الداخلة ههنا معناه (الانتقال وحكم معناه اي اثره المترتب عليه) اي اثر الانتقال
 الذي ترتب على ذلك المعنى (كون الخبر) وهو الغنى (منتقلاً اليه) اي
 من المعنى الذي كان متصفاً به الى المعنى الذي هو اثر معنى الانتقال (فلما دخل)
 اي ذلك الفعل (على الجملة الاسمية اعني) بتلك الجملة (زيد غني وافاد حكم)
 ان ذلك الفعل (معناه الذي هو الانتقال ادخل) جواب لما يعني ولما دخل
 وافاد ادخل ذلك الفعل وهو فاعله وقوله (الخبر) بالنصب مفعوله الاول وقوله
 (الذي هو غني) تفسير الخبر وقوله (اثر ذلك الانتقال) بالنصب مفعوله الثاني وقوله
 (وهو كون الغنى منتقلاً اليه) تفسير الاول وكان السارح اشارته الى ان اضافة
 الحكم الى المعنى في قوله حكم معناه اضافة بمعنى اللام فمعناه كل من الحكم ومعناه
 معنى على حدة وقبل الاضافة ببيانته ومعناه لاعطاء الخبر حكماً هو معناه
 والفاء في قوله (فترفع) عاطفة وقوله ترفع معطوف على تدخل من قبل عطفت
 المسبب على السبب يعني انه بسبب دخول هذه الافعال على الجملة الاسمية
 ترفع (هذه الافعال الجزئية) (الاول) (لكونه) اي لاجل كون الجزء
 الاول (فاعلاً) (وتنصب) (الجزء) (الثاني) (لانه) اي لكون الجزء
 الثاني متسابهاً (بالمفعول به في توقف الفعل عليه) يعني كان الفعل المتعدي
 موقوف في تحقق معناه على المفعول به كذلك هذه الافعال موقوفة على الخبر
 في كونه كلاً ما تاماً (مثل كان زيد قائماً) والفاء في قوله (فكان) تفصيلية يعني
 ان المصنف اراد تقسيم كان الناقصة الى اقسام ثلاثة احدها ما كانت هي
 اثبوت خبرها فاعلمها ماضياً والثاني بمعنى صار واثبات ما فيه ضمير الشان
 فشرع في بيان القسم الاول فقال ان كلمة كان (تكون ناقصة) ففسد
 الشارح كلمة (كائنة) للاشارة الى ان قوله (اثبوت) ظرف مستقر منصوب
 المحل على انه صفة لقوله ناقصة يعني انها تكون الناقصة التي هي لبيان اثبوت
 (خبرها) اي خبر كلمة كان وقوله (لاسمها) متعلق باثبوت وقوله (ثبوتاً) للاشارة
 الى ان قوله (ماضياً) مفعول مطلق لاثبوت وفسره بقوله (اي كائناً في الزمان
 الماضي) للاشارة الى ان المراد بوصف اثبوت بالماضي كونه في الزمان الماضي
 ولذا قال العصام والاولى جعل ما ضياً مفعول فيه ووجه تنكيره ايضاً ان
 ليس لزمان معين من الماضي وقوله (دائماً) بالنصب على انه صفة ماضياً للتقسيم
 يعني ان يكون ثابتاً في الزمان الماضي اما ان يكون ماضياً دائماً يعني بالدوام انه
 (من غير دلالة على عدم سابق وانقطاع لاحق نحو كان زيد فاضلاً) ومنه
 امثال قوله تعالى و كان الله عليهما حكيماً وقوله (او منقطعاً) عطفت على قوله

دائما بمعنى واما ان يكون منقطعاً (نحو كان زيد غنيا فافتقر) يعنى انقطع
 غناه بعد ثبوته في الزمان الماضي ولا يخفى ان القسم الاول مختص بالواجب لله
 لان العدم السابق والانقطاع اللاحق محال في حقه عز وجل واما ما سواه
 فكله مسبوق بالعدم ولاحق الانقطاع اذ كل شئ هالك الا وجهه والله اعلم
 ثم شرع في القسم الثاني فقال (و بمعنى صار) (عطف) يعنى ان قوله بمعنى
 معطوف (على قوله لزوت خبرها) اى كان بمعنى كلمة (تكون ناقصة كائنة
 بمعنى صار) يعنى بمعنى دال على الانتقال من صفة الى صفة لا بمعنى ثبوت الخبر
 الاسم واذا كان كذلك (فهو) اى هذا العطف (من قبيل عطف احد
 القسمين على الآخر) يعنى من قبيل عطف احد القسمين على القسم الآخر
 (لا) انه من قبيل عطف القسم (على ما) اى على القسم الذى (هو) اى
 المعطوف (قسم منه) اى من المعطوف عليه اراد به دفع توهم كونه معطوفا
 على احد القسمين اللذين هما قسمان لكونها للثبوت اعنى قوله دائما او منقطعا
 (كقول الشاعر * بتيها قمر والمطى كأنها * قطا الحرن قد كانت فراخا
 بيوضها) والباء في بتيها بمعنى في والتيهاء بفتح الميم الفوقية وسكون الياء
 التحتية وبالمد المفازة والفقر بفتح الفاف وسكون الفاء المكان الخالى والمطى
 جمع مطية وهو المركب والقطا جمع قطاة وهى طائر سريع الطيران والحرن
 بفتح الحاء المهمل وسكون الزاى ما غاظ من الارض وارتفع وكانت بمعنى
 صارت يعنى بمعنى الانتقال من صفة الى صفة لا بمعنى ثبوت الاسم مع الخبر
 والبيوض جمع بيض والمعنى كنت بمفازة بفتح فيها السالك والحال ان المطايا
 فى سرعة سيرها كأنها قطا الحرن اى كأنها الطائر الذى يبيض فى المكان
 المرتفع قد كانت بيوضها فراخا متسرع اليها وقوله (اى صارت بيوضها
 فراخا) اشارة الى ان اسم صارت هو قوله بيوضها وقوله فراخا لانصب خبره
 فقدم على اسمه وقوله (فان بيوضها) اشارة الى قرينة كونها بمعنى صارت فانها
 لو كانت بمعنى كانت يقتضى كون البيض باقيا فى وقت كونها فراخا
 وليس كذلك فان بيوضها (لم تكن فراخا) ولا يجوز ان يقال البيض فراخ
 فان الفراخ لاتلد على البيض (بل) اى بل المعنى الجائر انها (صارت
 فراخا) اى انتقلت من البيضية الى الفراخية فلم تبق البيضية بعد كونها
 فراخا ثم شرع في القسم الثالث فقال (و يكون) وقوله (فيها) خبر ليهكون
 وقوله (صير الشأن) اسمه (هـ) اى قوله يكون (ايضا) كقوله بمعنى صار
 عطف على قوله لثبوت خبرها اى كان تكون ناقصة و يكون فيها ضمير

الشان اسمائها والجملة الواقعة) اى وكانت الجملة التى وقعت (بعد ها) اى
بعد كلمة كان (خبرا مفسرا للضمير) وقال الاصمعي (واما ذكر السارح قوله هذا
ايضا عطفاً مع كونها غير خارجة مما هو بمعنى صار ومقابلته لانه مختلف فيه
فعند بعضهم انها تامة والجملة تفسير للضمير الشان وهو فاعلها فصرح بما هو
الحق عنده ثم قال والاظهر انه عطف على تكون ناقصة والاول ببيان لها
باعتبار معناها والثاني ببيان لها باعتبار عدم ظهور علمها في جملة بعد هـ بالالتفات
وان اختلف في كونها ناقصة او تامة ولذا جع معهما اكو نهـ تامة وزائدة
بجسماء عدم ظهور العمل في جملة بعد هـ انتهى (كقوله * اذا مات كان انسان
صنفان شامت * وآخر من بالذى كنت اصنع) والفرقة كون قوله صنفان
ماخوذاً بالالف فانه لو لم يكن فيه ضمير انسان لكان بالياء لكونه لما كان بالالف
اقتضى ان يكون اسم كان ضمير تحتها وان يكون قوله الناس مبتدأ وصنفان
بالرفع خبره والجملة مفسرة للضمير وقوله شامت بالرفع خبر للسحذوف من الشماتة
وهو انفرح بمصيبة العدو ومن اسم فاعل من اثني عليه بالخبر والمعنى اذا مات
كان الناس نوعين نوع يفرح ونوع يحزن ويثنى بذكر الذى كنت اصنعه
في حياتي ولما فرغ من بيان اقسامها حال كونها ناقصة شرع في كونها
تامة فقال (ويكون تامة) (عطف على قوله تكون ناقصة) فان كونها تامة
مقابل لكونها ناقصة (اى كان) يعنى كلمة (تكون تامة) وقوله (تتم بالرفع)
صفة كاشفة يعنى ان معنى كونها تامة انها تتم برفع هـ (من غير حاجة
الى منصوب بها) اى الى خبر منصوب بعين مادة الفعل المذكور وقوله
(بمعنى ثبت) صفة لانامة اى ملازمة بمعنى ثبت (او وقع) فان مصدر كان
هو الكون وهو مرادف لمعنى الثبوت والوقوع واذا انفهم هذا المصدر الثابت
على مرفوعه من لفظها لا يحتاج الى ذكر منصوب يادل على المصدر
الثابت عليه (كقولهم كانت الكتاة) اى ثبت ما ثبت ووقع ما وقع (و) كقولهم
(المتندر كائن) اى ما در في الازل ثابت وواقع (وكقوله تعالى كن فيكون)
اى اظهر واوجدوا قال الاصمعي ان قوله كن في موقع الاليجاب بمعنى اثبت
فمنه اذ افانـ اوجد فوجد وفي موقع جعل شئ موصوفاً بشئ بمعنى كن
كذا بل يحتمل ان تكون في الجميع ناقصة وتكون بمعنى الاليجاب وايضا بمعنى
كن موجودا انتهى (و) (تكون) (زائدة) واما وسط السارح قوله تكون
للإشارة الى انه معطوف على قوله تامة يعنى ان كان كما تكون تامة تكون ايضاً
زائدة (وهى) اى الزائدة التى وجودها نوع منها سواء وقوله (لا يخل)
صفة كاشفة لها يعنى ان معنى كون وجود هـ وعد هـ سواء ان وجودها

وعدمها لا يخل (بالمعنى الاصلى) اى المعنى الذى استقى من مدخوله. قبل
 زيادتها يعنى ان اصل المعنى لا يزيد بزيادتها ولا ينقص بنقصها بل هو اق
 على الحائين (كقوله تعالى) حكاية عن قول قوم عيسى عليه السلام (كيف
 نكلم من كان في المهد صبيا اى كيف نكلم من هو في المهد حال كونه صبيا) وفي
 هذا التفسير اشارة الى ان قوله صبيا حال لانه خبر منصوب (فكان زائدة) اى
 هنا (لتحسين اللفظ) لالافادة معنى زائدة وقوله (اذليس المعنى على المضى)
 دليل على كونها زائدة يعنى انها لو لم تكن زائدة ادل على المعنى الذى وجد في
 الزمان الماضى ولو دل على هذا المعنى لكان المراد انه كان في الزمان الماضى
 في المهد لاقى حال التكلم وليس كذلك فانه في المهد حال التكلم وليس المراد انه
 كان في الزمان الماضى في المهد فانه خلاف المقصود (وانما ذكر) اى المصنف
 (هذين القسمين) اى كونها تامة وزائدة (مع كونها) اى مع كون لفظة كان في
 القسمين (غير ناقصة) وهذا اشارة الى دفع توهم الاستدراك في ايراد المصنف
 هذين القسمين يعنى ان المقصود من المقام بيان كونها ناقصة فكونها تامة وزائدة
 ليس بمقصود فلم يذكرهما المصنف فاجاب بقوله وانما ذكرهما (استيفاء للجمع
 حالها واستعمها) اى ليكون المذكور مستوفى بحيث لا يبق حال او استعمال لم يذكر
 ههنا سواء كان مقصودا من الباب اولا وفي العظام ان كونها زائدة مختص بلفظ
 كان اى بلفظ ماضيه بخلاف ماضى يعنى من كونها تامة وغيرها فانها شاملة للجمع
 تصاريفها من مضارع وامره واسم فاعله ولما فرغ من بيان معنى كان واقسامها
 شرع في بيان معاني سائر اخواتها فقال (وصار) يعنى ان كلمة صار يكون
 (للانتقال) اى لبيان ان مفعولها انتقل الى منصوبها ثم فصل ذلك للانتقال فقل
 (اما من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما) يعنى انتقل من صفة الجهل الى
 العلم (واما من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا) انتقل من حقيقة الخينية
 الى حقيقة الخرفية (ويكون) اى وكلمة صار كما تكون باصفة تكون ايضا (تامة
 بمعنى الانتقال) اى اذا اريد به الانتقال (من مكان الى مكان) من غير تحول الفعل
 (او من ذات الى ذات) فتكون حينئذ بمعنى انتقل وذهب (ويتعدى حينئذ بالى
 نحو صار زيد الى بلد كذا) اى ذهب وهذا مثال الانتقال من مكان الى مكان
 (او من بكر الى عمرو) اى انتقل هذا مثال للانتقال من ذات الى ذات ثم ذكر ملحقة
 بقوله (ويلحق بصار مثل آل) بعد الهمزة (ورجع واستحل وتحول واراد قال الله
 تعالى فاراد بصيرا) اى صار بصيرا يعنى انه انتقل من صفة كونه غير بصير
 الى صفة البصير التى هو كان عليها من قبل يعنى ان يعقوب عليه السلام كان
 بصيرا ثم ابضت عيناه بالحنن على يوسف فلما الى عليه قبضه رجع بصره

الاول نزوال الايضاض . لذا عبر بارتد الاشارة الى بصره القديم وزوال العارض
 والله اعلم بالصواب (وقال الشاعر ان العداوة تستحيل مودة * وقال * فبالك
 من نعمي تحولن ابؤسا) قوله تستحيل اى تصير لعداوة مودة اى تنقل منها
 اليها وقوله من نعمي بضم النون اى النعمة وكذا الوئس بضم الباء جمعه الوئس
 من قولهم يوم وئس ريوم نعم كذا فى الصحاح وقوله فبالك استغاثت من اجل
 تحول النعمي بالضم وهى النعمة وضمير تحولن اليه لارادة المتعددة بالمقدر كذا
 فى العصام وكان المعنى انه قال ان العداوة التى بينى وبينك تنقل الى المودة
 فاجاب بقوله فبالك انت اخبرت خلافا ما اطلب فان العداوة كانت نعمة
 والمودة كانت بؤسا ونقمة واذا كان الامر كما قلت تحولت النعم التى هى العداوة
 الى النعم التى هى المودة والله اعلم ثم شرع فى بيان صنف آخر من الافعال الناقصة
 فقال (واصبح وامسى واضحى تكون لاقتران مضمون الجملة باوقاتها) وقوله (المداور
 عليها) بالجر صفة للاوقات يعنى ان الافعال الثلاثة موضوعة لاجل بيان اقتران
 ثبوت منصوباتها لمرفوعاتها بالازمنة التى دلت تلك الافعال على تلك الازمنة
 (بموادها) وهى الصباح والمساء والضحى (لا) انها لا اقترانها بالاوقات اى
 دلت عليها (بصورها) لان الاوقات التى تدل عليها بصورها مشتركة فى جميع
 الافعال سواء كانت ناقصة او لا اعنى الزمان هو مدلول الفعل (مثل اصبح زيد
 قائما وامسى زيد مسرورا واضحى زيد حزينا فامثال الاول) وهو اصبح (يدل على
 اقتران مضمون الجملة وهو) اى المضمون (قيام زيد) يعنى التيام الدنى دل عليه
 الق ثم اثبت لزيد مقارن (بوقت الصباح) الدنى دل عليه اصبح بمادته (وعلى هذا
 القاس المنالان الاخيران) يعنى بهما امسى واضحى فعنى امسى زيد مسرورا ان سرور زيد
 مقارن بوقت المساء ومعنى اضحى زيد حزينا ان حزنه مقارن بوقت الضحى (و) (يكون)
 اى تلك الافعال (بمعنى صار) (نحو اصبح او امسى واضحى زيد غنيا اى صار)
 يعنى معناه صار زيد غنيا و اشار بقوله (وليس المراد) الى انه اذا كانت تلك الافعال
 بمعنى صار لا يكون المراد منها (انه صار فى الصباح او المساء او الضحى على هذه
 الصفة) يعنى انه مضمون الجملة ليس مقارنا بالاوقات المذكورة كما كانت كذلك فى
 الاول بل المراد منها حيث انها لا تدل على هذه الاوقات اصلا والام لم يحصل
 الفرق بين الاعتبارين (و) (يكون) اى تلك الافعال الثلاثة كما تكون ناقصة
 بالمعنيين الاولين تكون (تامة) كائنة (بمعنى الدخول فى هذه الاوقات تفول
 اصبح زيد اذا دخل فى الصباح) والفرق بين كونها ناقصة وبين كونها تامة
 مع ادلاله على الاقتران بتلك الاوقات انها اذا كانت ناقصة يكون معنى الدلالة

على دخول الخبر في هذه الاوقات فاذا قلت اصبح زيد عالما كان المعنى ان العلم منسوب الى زيد في وقت الصباح دون غيره من الاوقات واذا كانت تامة يكون معناها ان فاعلها داخل في هذه الاوقات كذا ذكره المصنف في شرح المفصل ثم شرع في بيان صنف آخر منها فقال (وطن وبات لاقترا مضمون الجملة بوقتيهما) فاذا قلت ظل زيد سائرا فعناه ثبت له (اي زيد) (ذلك) اي سير (في جميع انهاره واذا قلت بات زيد سائرا فعناه ثبت له ذلك في جميع ابله) (و بمعنى صار) اي ويكون هذان الفعلان ملا بسين بمعنى صار (نحو ظل زيد غنيا وبات زيد فقيرا اي صار) زيد غنيا وبات فقيرا يعني بلا دلالة على هذين الوقتين ايضا (وقد يحى هذان الفعلان) اي ظل وبات (تامين ايضا) يعني كجاءت الافعال الثلاثة الاولى (نحو ظلات بمكان كذا اوبت ميتا طبيا) اي دخلت في النهار ودخلت في الليل بميت طبيا (لكن لما كان محييهما) اي محي الفاعلين اعني ظل وبات حال كونيهما (تامين في غاية القلة جعله) جواب اما اي اما كانا كذلك جعل المصنف محييهما تامين (في حكمي العدم ولذلك) اي ولكونه في حكمي العدم للقلة (لم يذكرهما) اي لم يذكر المصنف ايهما (تامين) كما ذكر في الثلاثة الاول بل اكتفى بذكر محييهما للمعينين فقط (وفصلهما عن الافعال الثلاثة السابقة) مع كونهما مشتركين في المعنى ولما ترك المصنف ايضا ذكر افعال اخر من الافعال الناقصة اراد الشارح ذكرها وبيان وجه تركها فقال (وآض) بمدهمة (وعاد وغدا وراح فهذه الافعال الاربعه ناقصة اذا كانت بمعنى صار) يعني لهذه الاربعه معنيان احدهما معنى صار واذا كانت بمعناه تكون ناقصة وثانيهما كونها تامة واليه اشار بقوله (وتامة) اي هي تامة اذ كانت بمعنى الرجوع (في مثل فوالك آض او عاد زيد من سفره اي رجع وغدا) اي وكذا غدا وراح يكونان تامين اذا كان معنى غدا (اذ امسى في وقت الغداة) ومعنى (راح اذا امسى في وقت الرواح وهو) اي وقت الرواح (ما بعد الزوال الى الليل) والحاصل انه اذا كان الاولان بمعنى رجع والاخيران بمعنى منى تكون تامة وقوله (واسقط المصنف) بيان لكثرة تركه يعني ان المصنف اسقط (ذكر هذين الافعال الاربعه) يعني آض وعاد وغدا وراح (من الين) اي بين الافعال الناقصة (في مقام التفصيل) اي مقام تفصيل كل واحد منهما بالوجود المختص بها (مع ذكرها في مقام الاجال) مع انه لم يسقط سائر ما ذكره في الاجال فاضا هر ان يذكرها ايضا (فكان الوجه) بتشديد النون يعني اظن ان الوجه (في ذلك) اي في اسقاطها (انها) اي الافعال الاربعه ليست معدودة منها بالاصالة بل هي (من المحقات ولذا) اي والشاهد على كونها من المحقات (انه لم يذكرها

صاحب الف (ل) ووجه ذكر ماد ١٧ اليه (رقال حب الب) اي و
صاحب اللاب بعوله (والحق اها آض ماد و عدا ح) وفي هذا صراحة سلبه
(يا قطها) اي الـ (ن الين اشارة) اي قصار الـ (و الي عدم الاعداد)
اي في عدم عشار النحة (بها) اي تلك الازدواج لم يروها (لانها من الملحقات)
م م شرع في نوع آخر منه . هو ما في اوله فقط ما يقال (وما زال) ولما حمل لفظ
الـ سراكا امار في تعيين ما هو الراد هـ ما في (١٧ رال) اي مما كـ
صاحبه رال (٧) اليه أحوـ (١٧ رال) اي ما كـ رال (٧) اي ما كـ رال (٧)

ما كـ رال (٧) اي ما كـ رال (٧) اي ما كـ رال (٧) اي ما كـ رال (٧)
برالـ (٧) اي ما كـ رال (٧) اي ما كـ رال (٧) اي ما كـ رال (٧)
اي بمسي مارل يعل ما برح زبد يعـ كـ اي ما زال (و منه) اي من هذا
القبيل (الـ رحة لـ الـ الماضية) وهي اقرب لـ الـ ماضية يقال لـ الـ الـ
(وما فتى) (ايضا معناه) وفي الصحاح وما فتى اي ما زال وما برح ويخص
بالجد وقوله تعالى تالـ تفتأ تـ كـ يوسف اي مائـ اي ما زال في ذكره
(وما لك) وفي الصحاح ما انفك فلان قائما اي مارل قائما وما لك اي ما زال

كما قال في الاولين لان الزوال ههنا مدلوله اللارحي الانكاف وانما انما في معناه
الاصلي الذي دل عليه بالمطابقة بقوله (اي ما انفك) وقوله (لـ استمرار خبرها)
طرف مستقر خبر التبتدأ المحذور في تلك الافعال الاربعة المبيات موضوعة
لإفادة (١) اي ر و كـ و خبرها (اي خبر تلك الافعال) مسترا
(٢) اي لـ لك الافعال ولما قال المصنف ههنا افعالها ولم يقل
لاسمها وعبر عنه بـ باء من اسرارهم الى بيان عائدة هذا التعبير ونقله السراح
بقوله (قيل سمي اسمها فاعلا) اي عبر المصنف عن الاسم الفاعل (تانيها)
اي قصدا للتبني (على اسمها) اي اسم لك الافعال (ايس بقسم على
حدة من المرفوعات) لان اسمها في الحقيقة فاعل خبرها واذا كان كان زيد
واذا كان زيد فاعل القيام لفاعل كان فكما قال ان اطلاق الاسم عليه انه ملاح
اي قسم بعينه من المرفوعات ولذا لم يعبه المصنف من المرفوعات وقوله
ر (١) اي ما قسم خبر ليس يعني اسمها مثل خبرها في كونه معدودا لان
خبرها تسم (على حدة) اي رأسه من غير تبعية لآخر (من المصوبات) من
حمت انه ركن من الكلام لانتم العائدة بدونه بخلاف غيره من المفعولات لانه
تم العائدة بدونه والفاعل مرادها المائل ار اسماء الافعال انما
دا (١) اي ما قسم فاعله فاعله اي ما قسم فاعله اي ما قسم فاعله
م (١) اي ما قسم فاعله فاعله اي ما قسم فاعله اي ما قسم فاعله

في المرفوعات اسم كال واحدتها واو اما خبر دلوكوه نحو ما للمفعول من حيث
 ركبي والمفعول ليس ركبي عنده من المنصوبات حيث قال خبر كني
 وحرانها والله اعلم وانما اورد السارح هذه الكتب بطريق الحكيم
 ولم اتر مدواته نصيبه التريض لا تبايه في غير محله لان محله في قوله ما وضع
 لتقرر افعال على صفة وقال العصام ولا يخفى ان هذا التبيين في مرتبة
 لا حصاص الاطلاق ببعض الافعال ثم قال ونحن نقول تبايه في هذا الكلام
 بجمع الخبر مع الفاعل بمعنى حيث قال لا استمرار خبرها فاعلمها بخلاف قوله
 ما وضع لتقرر اما على صفة فانه لم يقل فيه لتقرر فاعلمها خبر ولا
 يلزم هذا التباين بخلاف هذا المقام فانه لما جمع بينهما احتساح الى التباين
 على ان الاصطلاح على التسمية بالفاعل مجامع الاصطلاح على التسمية
 بالخير على اصطلاح من ! على الاسم فيه فاعلا يسمى باسم المفعول بل من الاسم
 يسمى باسمه وتساكلا يسمى خبره مفعولا ونحوه انتهى في صفة وقوله (ما)
 مسمى على السكور طرفي من الظروف المدة اما بمعنى (ما) (ما)
 عند المصنف او خبر مقدم عند الزجاج وما بعده خبر متبدأ وقوله (قوله)
 من قبل يقل كعلم بلم ماض من اقول وفاعله متكن راجع الى الفاعل
 والصغير الراجع الى الخبر منصوب المحل مفعول كما فسره بقوله (اي قل
 فاعلمها خبرها) وعدا اثر السكرويين مد منصوب المحل مفعول فبها للاستمرار
 وحالة قوله محرورة محل مضاف اليها المد وفي شرح التسهيل لان مالك وهذا
 هو الصحيح وهكذا في شرح اب اللسان للسيد عبدالله كذا في المغرب فاعلمها
 من الزمان ان مدة الاستمرار زمان قل فاعلمها خبرها اي صار صاعدا
 له وله وعلى مذهب السكرويين ان الاستمرار حاصل في زمان (ما) (ما)
 صالح لقوله الخبر (اي من وقت) وهذا تفسير لمدي معنى (ما) (ما)
 ان الخبر مستمر للفاعل واتسداء ذلك الاستمرار هو ان ما السمي (يمكن ان
 يقله) اي ان يقبل الفاعل ذلك الخبر (عادة) اي في العادة لا في العقل (معنى
 ما زال زيد امرا استمرت امارته) اي المفهرمة من الخبر الذي هو امرا (من زمان
 قائلته وصلاحيته الامارة) فقوله وصلاحيته عطف تفسير للقائلة
 واشارة الى ان المراد بالقائلة هو الصلاحيته لا كونه قائلها باعدل وهو وقت
 الدواع الذي يمكن قياس الامارة به في ذلك الوقت لامن حالة الصبا ونفاته
 لو كان زيد امير حين ولادته يصدق عليه انه منصف بالامارة لكنه لا يقدر
 على التصرف باب امرا وينتهي وليس المراد منه انه مستمر من وقت تقلدها
 هذه ابيان لقاعدة قوله مدققة فيحصل الاحتراز عن اوهم المدكور ثم شرع

في بيان وجه دلالة لك الاعمـال (على الـ اسم) او زعمـال (اما دلالة لهما) اى يوجد
 دلالة لك الاعمـال (على الاستمرار والازمـال) اى فـلـ يكون النـي
 مأخوذاً (في معاني هذه الافـعال) وهو ظاهر (فاذا ادخلت ادوات النـي
 عليها) اى على لك الاعمـال (كانت معانيها) اى معاني تلك الافـعال (نـي
 النـي) لان معاني كل منها دالة على النـي وهو الزوال والافـصال فاذا دخلت
 عليه حرف النـي يكون نـي النـي اعنى نـي الزوال والافـصال (ونـي النـي) اى
 الدالة العقلية ان نـي النـي (استمرار السبوت) وذلك ان استمرار السبوت لا يفتقر
 الى سبب بخلاف استمرار الوجود مقوفاً (واعتبار السبب لا حقيقة) مشروع في
 بيان فائدة قوله مذهبه يعنى كانه قيل ان استمرار مدلول تلك الافـعال وبمدا
 ظـهر واما دلالتها على الصلاحية فلا يستبعد اولها ولا اعتبارها فقال
 واعتبار الصلاحية (والقابلة معلوم عقلاً) اى بمعونة العدة والحاصل ان الفرق
 بين الدالتين هو ان الاولى وضعية اى دالة على حقيقة عقليتها اى خارجة
 وقال المصنف وجعل هذه الدلالة خارجة عن الوضع مع نه ظاهر عبارة المصنف
 بما لا يقتضى له انتهى يعنى ان المصنف لما قيد بقوله مذهبه اقتضى عدم
 التفريق بين الدالتين لاعتباره القيد ويمكن ان يجاب ان مراده تحقيق
 للواقع لا تغيير للكلام المصنف يعنى انه في الواقع انما (ويلزمها) اى هذه الافـعال
 (الاربع) تعيد للضمير المنصوب وقوله (اذا اريد بها استمرار السبوت) اشارة
 الى ان ذلك الرواى بلزم لهما هو لازم لارادة الاستمرار منها وحين كونها
 افعالا لخاصة (النـي) وسر الرفع فاعل بلزمها ثم اشار الى تعميم النـي بقوله
 (بدخول ادواته) اى ادوات النـي (عاينها) اى على تلك الافـعال (لفظا وهو)
 اى وكونه لفظا (ظاهراً) كما كانت الافـعال على صورة ما ذكرته في المتن
 (او قد يراى كقوله تعالى) حكاية لكلام اخوة يوسف لبيهم وتغرب عليه السلام
 (فانه تفتأ تذكر يوسف اى لا تفتأ) ولا تزال وانما ازمـال النـي (فانه لو لم تدخل
 ادوات النـي عاينها) اى على تلك الافـعال (لم ازمـال نـي النـي المستلزم للاستمرار
 المقصود منها) (وما دام) وهو مبتدأ اى كلمة مادام وقوله (توقيت امر)
 ظرف مستتر خبره بقوله (اى تعينته) نـي لتوقيت يعنى المراد بالتوقيت تعين
 امر اى امر خارج عن الفعل مذكور قبلها مدة ثبوت خبرها (اى ضمنون خبر
 ذلك الكاهن وقوله) (فاعلموا) (متعاقباً بانـي) اى كلمة مادام لافادة
 بيان وقت امره وتعينه وقت امتداد كـان الخبر بانـي لافـصال (بانـي) بانـي
 لك المسدود زمانه (ان الزوال الامر) وذلك لانه اى افادة ذلك المراد

دلائلها على ارفق حاصله (لافظ ما) في مادام (مصدرية فيهي)
اي كلمة (مع ما يندفع في تأويل المصدر) يعني ان ما لمصدرية موصولة
حرفية وما يندفعها من الفعل صلتها والموصول مع الصلة في تأويل المصدر
(وتقدير الزمان فل المصادر كبيرة اذا قدر الزمان قبله) اي قبل لفظها فلا بد
هناك من حصول لام ، اي لزم هناك حصول كلام من كب من المجموع بحيث
(يفيد فائدة تامة) والى هذا اشار بقوله اي مفيد لما اراده المتكلم وقال عصم
الدين رحمه الله ان قوله وتقدير الزمان الخ يفيد ان تقدير الزمان لكونه من
المصادر وليس كذلك بل تقدير الزمان من خواص كلمة ما في دام لكونه مصدرا
فان مادام صار علما في تقدير الزمان حتى يمتنع ذكر الزمان معه واپس الامر
بهذه المناسبة في شيء من المصادر انتهى وقوله (ومن ثمة) متعلق بقوله احتياج
(اي ومن اجل انه اتوقيت امر بمدة ثبت خبرها فاعلمها) (احتياج) اي
احتياج لفظ مادام (ال) (وجود) (كلام) (مستعمل بالعادة) وقوله (لانه)
متعلق باحتياج اي انما احتياج اليه لان لفظ مادام (حيثئذ) اي حين كونها كما
ذكرنا (مع اسمها وخبرها) (ظرف) اي لذلك الامر (والظرف فضلة) اي ليس
بعمدة في الكلام وقوله (غير مستعمل بالافادة) صفة كاستغناء للفضلة او خبر بعد
خبر (مثل اجلس مادام زيد جالسا) فقوله اجلس هو الامر الذي اريد تعيينه
وقوله مادام ظرفية (اي اجلس مدة دوام جالس زيد) والفاء في قوله (فادام)
تفريعية (لم يشفع اجنس بمادام) وفي هذا الكلام ظرافة ظهيرة فان المراد
بمادام الاول عنه وقوله لم يشفع على صيغة المجهول من التشفيع وهو جعل
لسي زوجا لا آخره وقوله مادام المراد له ضا وهو نائب فعل يشفع والجملة
صلة ما في مادام الاول وهو ظرف اقرب لا يبعد وقوله (باجلس) متعلق لم يشفع
وقوله (ولم يحصل من المجموع كلام مستقل) عطف على لم يشفع عطف
بيان وقوله (لا يفيد) هو الامر الذي اريد تفرقة يعني ان قوله في المذکور
وهو مادام زيد جالسا لا يفيد (فائدة تامة) وقت عدم تزويج عض مادام بلفظ
اجلس وتفرقه وقوله (بخلاف الافعال المصدرة) اشارة الى الفرق بين
مادام وبين سائر الافعال فان سائر الافعال التي تصدر (بحرف النفي)
ليس كذلك وقوله (فانها) اشارة الى محل الفرق وهو ان سائر الافعال (مع اسمائها
واخبارها كلام مستقل بالافادة) واذ كان مستقلا (فلا حاجة الى وجود كلام) اي
آخر منها (وراءها) اي وراء تلك الافعال (واپس) وهو مبتدأ في الصحاح ان ليس
كلمة نفي وهو فعل ماض واصله ليس بكسر الياء فسكنت استعلا ولا ولم تقل لئلا لانها

لا تصرف من حيث استعملت بلغها الماضي الحال والدليل على انها فعل قولهم لست ولستما ولستم كفوا لهم ضربت وضربتما ونحوه انتهى وقوله (لثني مضمون الجملة) ظرف مستقر خبره وقوله (حالا) بالاصب على انه مقبول فيه لانني (اي في الحال) يعني ان لفظ ليس الذي هو معدود من الافعال النقصية كائن لثني مضمون الجملة التي فيها امر فرعه ومنصوبه في زمان الحال يعني هو المتأخر منه سواء كان مثبتا في الماضي والمستقبل اولا (مثل ليس زيد قائما) فان مضمون الجملة هو قيسام زيد وهو منفي في الحال (اي الآن وهذا) اي تعيين وضعه وتخصيصه في زمان الحال هو (مذهب الجمهور) اي غير سيبويه واختاره المصنف (وقيل) وقوله (هي لثني مضمون الجملة) اشارة الى ان قوله (مطلقا) معطوف على قوله حالا والى ان محمل الخلاف هو فقط لامع ما قبله وقوله (ولذلك) اشارة الى دليل ذلك القائل يعني ان كلمة ليس لكونها غير دالة بخصوصها بزمان الحال (يقيد تارة بزمان الحال كما تقول ليس زيد قائما الآن وتارة بزمان الماضي نحو ليس خلق الله مثله) فان الخلق المنفي ماض من وقت التكلم وليس بمحمّد الى وقت الاخبار (وتارة بزمان المستقبل نحو قوله تعالى اليوم يا تبهم ليس مصرّوا عنهم) فان نفي الصرف في يوم القيامة وهو استقبال بالنسبة الى وقت النزول (وهو) اي هذا المذهب (مذهب سيبويه) ثم شرع في بيان مسئله منقسمة الى انواع تلك الافعال وهي جواز تقديم اخبارها على اسمها ثانيا وعلى نفسها فقال (وبجواز تقديم اخبارها) (اي اخبار الافعال الناقصة) وانما فسر الضمير بالاشارة الى شمول هذه المسئلة حيث اكد المصنف هذا الشمول بقوله (كلها) وقوله (على اسمائها) متعلق بتقديم وقوله (اذ ليس فيها) اشارة الى دليل الجواز يعني ان جواز تقديمها لعدم المانع للتقديم المذكور لانه ليس في هذه المسئلة (الاتقديم المنصوب على المرفوع فيها) اي في المعمولات التي (عامة فعل) وهذا غير مضر بل هو جائز في ما بين سائر معمولات الفعل ولما احتمل الجواز ههنا معنيين احدهما الامكان الخاص والاخر الامكان العام اشار الى انه ان اريد الاول يحتاج الى قيد وان اريد الثاني يحتاج الى قيد آخر فقال (فان اريد بجواز تقديم نفي الضرورة عن جانبي وجوده وعدمه) اي ان اريد به استواء الطرفين على ما هو مقتضى الامكان الخاص (فينبغي ان يقيد) اي الجواز (بمثل قولنا ما لم يعرض ما يقتضي) يعني انه يجوز تقديمها ما لم يعرض شيء يقتضي (تقديمها) اي تقديم اخبارها (عليها) اي على اسمائها وانما ينبغي ان يقيد به ليخرج ما اذا عرض ما يقتضي التعمد والتأخر لانه حينئذ يكون التقديم والتأخير واجبا لا جائزا في سائر ارادة

ذلك الامكان اعنى استواء الطرفين لانه حين وجود ذلك لم ينضى يجب تقديمها
ويمنع تأخيرها على الاصل (نحوكم كان مالك) فان كلمة كم خبر كان فيجب تقديمها
على نفسها فضلا عن اسمها لاقتضاءها الصدارة فحينئذ لم يجوز تأخيرها وقراءته
على الاصل وقال العصام الظاهر ان هذا بمنزلة عما هو فيه اذا التلالم في تقديم
الخبر على مجرد الاسم وهذا المثال داخل في تقديم الخبر على نفس الفعل نعم
هذا يتجه على قوله قسم يجوز انتهى وقوله (او تأخيرها عنها) بان نصب معطوف
على قوله تقديمها يعنى اولم يعرض ما يقتضى تأخيرها (نحو صار عدوى صديق)
فانه لما اتى اعراب الجرتين واتفتت القرينة ايضا وجب تقديم اسمائها على اخبارها
فوجب التأخير وامتنع التقديم (وان اريد به) اى بالجواز (نفي الضرورة عن جانب
العدم فقط) يعنى لاعتز جانب الوجود على ما هو مقتضى الامكان العام المقابل
للامتناع لابعنى الامكان الخاص المقابل للوجوب (فنبغى ان يقيد) اى
الجواز (بمثل قولنا اذا لم يمنع مانع) يعنى لاحتياج الى التقييد بما ذكر لان الصورة
المذكورة ايضا من صور الجواز بالمعنى المذكور لكن ينبغي ان يقيد بمالم يمنع
(من التقديم) مانع (وحينئذ) اى حين اريد بالجواز نفي الضرورة عن جانب
العدم باعتبار القيد المذكور اعنى مالم يمنع مانع (يجوز ان يكون واجبا كالم
المذكور) يعنى نحوكم كان مالك وامثله ويجوز ان يكون جائزا كما اذا لم يعرض
هذا المقتضى وقال العصام يمكن ان يختار الشق الاول و يرد به تجوز تقديم
اخبارها على اسمائها يعنى انها لا تمتنع عن التقديم والموانع العارضة قد علم
حكمها فلا حاجة الى التعرض لها ههنا انتهى قلت ولهذه المذكرة صاحب اللب
هذه الامثلة وقال في شرحه انه لم يذكر جواز تقديم الاخبار على الاسماء لظهوره
اذ لو نظر الى الاصل فتقدم جواز تقديم الخبر على المبدأ ولو الى الحال فقد علم
جواز تقديم المفعول على الفاعل فكذا شبهه انتهى ما وجهه صاحب الامتحان
ولما فرغ المصنف من تقسيم الافعال الناقصة بحسب ذاتها شرع في بيان
تقسيمها بالنسبة الى جواز تقديم اخبارها عليها وعدم جوازها فقال (وهى)
وفسير السارح مرجع ذلك الضمير بقوله (اى الافعال الناقصة) ترك ما هو الانسب
وهو رجوعه الى الاخبار من قوله وهو من كان الى راح يقتضى ان يصرف الارجاع
اليها كذا فى العصام يعنى انه لو رجع الضمير الى الاحبار لم يجوز حينئذ ارجاع
ضمير هو الى القسم لان المقسم خلاف القسم لان المقسم ان كان خبرا لم يجوز
ان يقال ان قسما من الخبر هو كان واخواتها لان كان ليس قسما من الاخبار بل هو
قسم من الافعال وقوله (فى تقديمها) متعلق بالخبر وهو قوله على ثلاثة اقسام
(اى فى تقديم اخبارها) و فيه اشارة الى منشأ هذا التقسيم يعنى انها

متقدمة عليها بسبب تقديم اخبارها (عليها) (اي على تلك الافعال)
وقوله (واقعة) اشارة الى ان قوله (على ثلاثة اقسام) خبر للبندأ وقوله (قسم)
بالجر بدل بعض من ثلاثة اقسام بحذف العائد او بالرفع اما لكونه خبرا
عن المبتدأ المحذوف اى الاول قسم واما لكونه مبتدأ بتقدير الصفة اى كائن
منها فحيث ان يكون قوله (يجوز) خبرا لكما كان على التقدير الاول صفة له يعنى
ان قسمها من الثلاثة يجوز (تقديم اخبارها) اى اخبار تلك الافعال (عليها) اى
على تلك الافعال (وهو) اى ذلك القسم وهو مبتدأ وقوله (من كان) ظرف
مستقر خبره اى من لفظ كان منتهيا (الراح) (وهو) اى هذا القسم (احد)
عسر فعلا يعنى بها كان وصار واصبح وامسى واضمحى وظل وبات وأض وعاد
وغدا وراح وقوله (لكونها) بيان لعل الجواز يعنى انما يجوز تقديمها في المذكورات
لكون المذكورات (افعالا وجواز تقديم المنصوب على المرفوع في الافعال)
يعنى ان ذلك الجواز لا يحتاج الى علة فان كون تقديم المنصوب على المرفوع
جائزا بدهى (لقونها) اى لكون الافعال قوية في العمل لاصالتها وقوله
(وقسم) بالجر او بالرفع عطف على القسم الاول اى وقسم من الثلاثة (لا يجوز)
(تقديم اخبارها عليها) اى يمنع (وهو) (اى هذا القسم) (ما) اى فعل
(في اوله) اى وقع في اول ذلك الفعل وهو ظرف مستقر صفة اصله لما وقوله
ما فاعل الظرف والمراد به كنهه واليه اشارة بقوله (اى كنه) (ما) وانما فسر
بالكلمة ولم يقل لفظ ما ثلث ينقض بما الرائدة فانها واقعة في اول تلك الافعال
وار قال لفظ ما كان شاملا له لكون اللفظ شاملا للمهملات وكذا لو قال حرف ما
لم يكن شاملا للمصدرية ولو قال اسم ما لم يكن شاملا للنافية وانما عبرا لشمال لهما
هو الكلمة واشارة الى بقوله (بافية كانت او مصدرية) يعنى ان كلمة ما الواقعة
في اولها سواء كانت نافية كما في نحو ما زال او مصدرية كما في ما دام تمنع جواز تقديم
اخبارها عليها (اما) يعنى اما منعهما (اذا كانت) اى تلك الكلمة (نافية فلا تمنع
تقديم ما) اى تقديم المعمول الذى يقع (في حيز النفي) اى في محل بعده يعنى
للقاعدة المقررة وهى تقديم معمول ما وقع في حيز النفي ممنوع وانما يمنع ذلك
(لانه) اى لكون حرف النفي (يقضى التصدر) اى يجب ان تصدر في الكلام
ولو قدم الخبر على الفعل يلزم تقديمه على ما ايضا لا تمنع الفصل بينه وبين
مدخوله فحيث يلزم تقدمه على ما وجب له الصدارة (واما) (منعهما) (اذا كانت)
اى تلك الكلمة (مصدرية فلا تمنع تقديم معمول المصدر على نفس المصدر)
ولما كان هذا الحكم متفقا عليه للجمهور لم يخالفهم الا ابن كيسان اراد المصنف
ان يذكر ذلك الخلاف وقد اشار الى قوله (وتخلاف هذا الحكم) ليكون اشارة

الى ان قوله (خلافاً) في قول صاحبي حذف فعله ومراد لسارح به قوله (باباً)
 الاشارة الى ان اللام في قوله (لان كيسان) متعلق بنسبته المقررة لانه متعلق
 بالخلاف فانه لو كان متعلقاً به يلزم ان كون الجمهور مخالفاً واس كيسان مخففة
 وليس كذلك بل الامر بالعكس فتقطع كما اشار اليه بقوله (بان يكون هذا الخلاف
 واقعا هرا من جانبه) اي من جانب ابن كيسان (لان من جانب الجمهور كما يقتضيه)
 اي كما يقتضي كون الخلاف من الجانبين (باب المعاملة) وهو تعبير بالخلاف
 بمعنى المخالفة ولم يعبر بالاختلاف كما في القسم الاتي فان باب للمعاملة للشاركة
 فيكون كل من الفاعل والمفعول شريكاً في اصل الفعل وقوله (لقد مهم) اشارة
 الى دليل كون ابن كيسان مخالفاً للجمهور لانه بالعكس يعني انما كان المخالف
 هو كون الجمهور منزهاً ما عليه ومتفقاً على ذلك الحكم (فكانه) يعني نصار ذلك
 الخلاف مشبهاً بحكم (المخالفه منهم) اي من احد من الجمهور (وذلك
 الخلاف) اي الذي ذكره المصنف او الذي وقع (منه) اي انما صار من بن كيسان
 وقوله (في غير مادام) اما متعلق و طرف لقوله نابتا لان كيسان او خبر لسحذوف
 يعني هذا الخلاف النابت في غير مادام يعني في الافعال التي في اولها اما النافية لا فيما
 وقع في اولها ما المصدرية فان ابن كيسان مع الجمهور فيها في عدم جواز التقديم
 وانما فرق ابن كيسان وجوز التقييم في ما انافية ولم يجوز في المصدرية (لان اداة
 النفي لما دخلت على الفعل الذي معناه النفي) يعني زال وانفك وانفصل كما عرفت
 (افادت) اي تلك الاداة (لنبوت) لما مر من ان نفي النفي اثبات فتكون تلك
 الافعال افعالا ثبوتية لانني قبلها فيكون معنى مازل واخوته معنى ثبت واستمر
 (فصار بمنزلة كان) اي صار ذلك المجموع من اداة النفي والفعل المنفي بمنزلة
 فعل نبوت واذا كانت احوالها كذلك (فلا يلزم تقديم ما في خبر النفي) اي
 فلا يجري هذا الدليل عليها حتى يلزم التقديم المتمنع واما يلزم تقديم ما في خبر
 اثبات عليه وهو جائز جداً لان تلك الافعال وان كانت في ظاهرها متفية
 بحسب اللفظ لكنها ليست بمنفية (بحسب المعنى) بخلاف غيرهما فانها ليست
 كذلك فيجري عليها الدليل السابق والحاصل ان مني دليل الجمهور انهم اطلقوا
 على تلك الافعال افعالا منفية نظراً الى اللفظ ودليل المخالف انه اطلق عليها
 افعالا مثبتة نظراً الى المعنى (وقسم) وهو الضم بالجر او بالرفع معطوف على
 ما قبله اي قسم من الثلاثة وقوله (بفتح اللام اسم مفعول اما بالجر
 صفة قسم واما بالرفع صفة او خبر ونائب فاعله قوله (فيه) اي في هذا
 القسم وقوله (ظهر فيه الخلاف) تفسير لقوله مختلف يعني ان قوله مختلف
 يدل بدلالة ظاهرة على ان هذا الخلاف ليس كما سبق بل انه ناشئ (مر الجمهور

وخلاف بينهم يعنى المخالف ولخالف له هو دار في ما بينهم كما قال (من
بعضهم مع بعض) اى بعضهم مخالف للآخر منهم في الجواز وعدمه وقوله
(فان الافتعال) دليل لدلالة هذا اللفظ ودفع لما قيل ان هذا اللفظ من باب
الافتعال فلا دلالة على المشاركة فكيف يدل على الخلاف المشترك فيما بينهم
فكانه اجاب عنه بان الافتعال وار لم يدل عليه لكنه دل عليه (ههنا) فان
المراد به ههنا (بمعنى الفا عل المقضى لمشاركته امرين في اصل الفعل
صريحا) يعنى كدال لفظ مخالف لكونه من باب الفا علته على المشاركة صريحا
بالدلالة الرضائية يدل لفظا مختلف عليها ايضا بالدلالة العقلية لان الاختلاف
لم يوجد الا بين اثنين فصاعدا ومخالفة بعضهم لبعض تستلزم مخالفة الآخر (وهو)
اى القسم المختلف فيه (كلمة) (ايس) الانسب والاولى ان يقول فعلى ليس ثم
فصل السارح الاختلاف المذكور وعين المخالفين منهم فقال فالمراد
والكوفيون وابن السراج والجرجاني ثابتون على انه اى تقديم خبر ليس
على نفسها (لا يجوز مراعاة) اى لقصد الرعاية (للى) الواو قع في ليس
(اذيتمنع) يعنى انما راعوا التثنية لانه يمتنع (تقديم معمول التثنية عليه) اى على ذلك
العامل الدال على التثنية وكانهم قالوا ان هذا مطلق يعنى سواء كان التثنية مستغدا
من الخارج اولا (والصريون ومبويه والسيرافى والفارسي) ثابتون (على
انه) اى التقديم (يجوز بناء على انه) اى لفظ ليس (فعلى) قوله (جواز) بالجر
عطف على مدخول على اى بناء على انه فعل وبناء على جواز التقديم معمول
الفعل عليه) اى على الفعل العامل (وبين الضائقين) اى الداخلتين في
جملته الجمهورة (في حكم هذا القسم) وهو ما لم يكن في اوله مامع كونه للتثنية
(معارضة ومجسدة وبهذا) اى بهذا البيان الصادر منى (اندفع ما) اى
اعتراض (قيل) وهوانه (كان من الواجب على المصنف ان يجعل ما) اى
القسم الثانى الذى (في اوله ما النافية من القسم المختلف فيه) وانما كان
الواجب ان يجعله كذلك (لوقوع الخلاف فيه) اى في القسم الذى ليس في
اوله ما (من ابن كيسان) كما وقع الخلاف منه في القسم الثانى وفي التفرقة
بينهما الطنباط لا فائدة فيه كان وجه الدفع ان المراد بالخلاف عدم اجتماع
الخالفين وتأخر المخالف والمراد بالخلاف كون الخالفين معاصرين منازعين
دل عليه قوله بان يكون هذا الخلاف واقعا ظاهرا من جانبه لا من جانب
الجمهور كما يقتضيه باب لمفا علته لتقديمهم وحاصل الكلام ضعف جانب
المخالف فانه كمنها لفة الاجماع وعدم ضعف جانبه في الاختلاف لانه ليس فيه
خلاف ما قرر كذا في العصام ثم قال ويمكن وجه آخر لتغير ليس عن

لأفعال المنية أحدهما ان المراد بالمختلف فيه ما اختلف فيه اهل اللغات لاما
 اختلف فيه النحاة فجعل المصنف اختلاف النحاة في لبس من قبيل اختلاف
 اهل اللغات ورفع الاختلاف بينهم بخلاف مخالفة ابن كيسان فانه المخالف
 في اللغة وثانيهما انه لم يتعين المخالفون عند المصنف في لبس بخلاف النافية
 انتهى ما قاله العصام ولما فرغ من بيان الافعال الناقصة الغير المقاربة شرع
 في بيان نوع آخر منها وهو افعال المقاربة فقال (افعال المقاربة) ثم شرع
 في تعريفها بحيث يحصل الفرق بينها وبين الافعال الناقصة فقال (ما وضع)
 (اى فعل وضع) وقال العصام اشار الشارح بتفسير الموصول بالمفرد الى
 ان التعريف لفعل المقاربة اذا تعريف للمساهمة بدون الافراد فقوله افعال
 المقاربة بتقدير هذا باب افعال المقاربة وما وضع خبر للعائد الى فعل المقاربة
 اى هو ما وضع انتهى فكأنه اشار الى ما يمكن ان يورد على تفسير الشارح
 للموصول بالمفرد بانه يلزم منه حل المفرد على الجمع فاراد المحسى دفعه بانه اراد
 اسارة الى ما هو الاطلاق في باب التعريف وهو الافراد واما ضرورة الجملة فدفعه
 بافتراق الجملتين كما انفهم من تقريره واللام في قوله (لدنو الخبر) متعلق بوضع
 (اى للدلالة) وانما فسره به الاشارة الى ان اللام لبس بصلة لوضع بل هي
 لام الغرض كما اشار اليه في قوله لتقرير الفاعل بقوله ولا يبعد فارجع اليه وقوله
 (على قرب حصوله للفاعل) اشارة الى معنى الدنو والى انه مضاف الى فاعله
 وهو الخبر والى ان المراد بقرب الخبر قرب حصوله للفاعل فاذا قلنا مثلا عسى
 زيد ان يخرج فلفظ عسى موضوع لمعنى ان الخروج يقرب حصوله لزيد
 وقوله (رجاء) اشارة الى انه على ثلاثة انواع لانه اما الدلالة لرجاء او حصول
 او اخذ (منصوب) اى لفظ رجاء منصوب (على المصدرية) اى على انه
 مصدر او مفعول مطلق مجازى (بتقدير المضاف اى دنو رجاء) ثم اشار الى
 تفصيله بقوله (بان يكون ذلك الدنو بحسب رجاء المتكلم) وفيه اشارة الى ان
 الرجاء فعل المتكلم (وطعمه) بالجر عطف تفسير للرجاء وقوله (حصول
 الخبر) بالنصب مفعول للطمع يعنى ان المتكلم طمع في حصول الخبر (له) اى
 للفاعل وقوله (للجزمة) يجوز ان يكون حالا من فاعل طعمه يعنى حال كون
 المتكلم غير جازم (به) اى بالحصول (فعسى في قولك عسى زيد ان يخرج
 يدل) اى فعل عسى (على قرب حصول الخروج) وهو مضمون الخبر (زيد)
 وهو فاعل عسى (بسبب انك ترجو ذلك) اى الحصول (وتطمع فيه لانه
 جازم به) ثم اشترى الى النوع الثانى منها بقوله (او) قد عرفت ان لفظة او لتقسيم
 الحدود يعنى ان نوعا منها (وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل) وفيه اشارة

الى ان قوله (حصولا) عطف على قوله رجاء وانما قال قرب ثبوته ولم يقل
 قرب حصوله لانه انما لم يحصل لم يحصل بغير العبرة الى
 الشبوت فان الشبوت والحصول مراد فان (اى دنو حصول بان يكون اخبار
 المتكلم) بكسر الهيمزة مصدرا خبرا (بذلك الدنو لاشراف الخبر) اى اكتمال
 قرب به فان الاشراف اشارة الى النزول من اعلى وهو اسرع حصولا من الصعود
 فاذا شرع المحر في الهبوط يجزى بمحصوله وكذلك مضمون الخبر لما كان قريبا
 الى الحصول ونبذة الاشراف احبر المتكلم بانه مسرف (على حصوله) اى
 مضمون الخبر (للفاعل فكاد في قوله كاد زيد ان يخرج يدل على قرب حصول
 الخروج لزيد لجرمك بقرب حصوله) بخلاف الوجود الاول فانه في اليمين بعد
 و ليس فيه جزم (او) وضع الدنو والخبر وقرب حصوله للفاعل (اذ اذاعته)
 (اى دنو اخذ) وفوله (وشرع في الخبر) بالخبر عطف تفسير لالاخذ يعنى اذاعته
 السروع فان اخذ اذا عدى بى يكون بمعنى شرع فيه واليه اششار بقوله (بان
 يكون ذلك الدنو بسبب جزم المتكلم بسروع الفاعل في نفسه) والبناء في سبب
 متعلق بالجرم ايضا لكنها بمعنى السببية يعنى ان الجزم بالسروع بسبب كون
 الفاعل (متصديا) ومتعرضا (لما يفضى اليه) اى للاسباب التى تكون سببا
 وموجهة الى السروع (فطفق في قولك طفق زيد يخرج يدل) اى ذلك الفعل
 (على قرب حصول الخروج لزيد بسبب جزم المتكلم بسروعه) اى بسروع
 الفاعل (فيما) اى في السبب الذى (يفضى) اى يوصل (اليه) اى الى خروجه
 ثم شرع في بيان تعيين الالهام الموضوع له من الامعان الثلاثة (فالاول)
 (اى ما) يعنى الفعل الذى (وضع لدنو الخبر رجاء) (عسى) اى افعله
 وهذا عند الجمهور (قال سيبويه عسى) يعنى ان لغيا عسى محسب كون انصاف
 الفاعل بالخبر نوطان الاول (طمع و) السانى (اشفاق فالطمع) مستعمل
 (في المحبوب) اى في الانصاف الذى يشبهه المكلم (والاشفاق) مستعمل
 (في المكروه) اى الانصاف الذى يخاف المكلم وقوعه منسأل الاشفاق (نحو
 عسى ان اموت) لان انصاف المكلم الذى اخبر بدنو الخبر لفاعله هو الموت
 وهو امر مكروه للمتكلم (ومعنى الاشفاق الخوف) كقوله تعالى والذين هم من
 عذاب ربهم مستفقون اى خائفون وقال المصنف وعلى هذا يخرج عن تعريف
 افعال المقاربه عسى للاسقف فيجب ان يقول رجاء واشفاقا لا يقول عسى
 الاشفاقية موصوفة ادنو الخبر حاء لا نال قول الله الحمية مراد وكيف رافعال
 المقاربه فيكون بعضها معنى لا يكون باعتبارها منها انتهى يعنى ان سدوى ان
 خروج الاسقفية معنى على اسم اعصار فيسبب الحياء رادا اعتبار لا خروج مع ان

ترك القيد التيسر مضر للزوم خروج اسم من تعريف المنار بقوله اعلم (وهو)
اي لفظ عسى (غير متصرف) (حيث لا يجيء) الخ تفهيم لمعنى غير المتصرف
يعنى المراد بغير المتصرف انه لا يجيء (نه) اي من عسى (مضارع ومجهول)
اي وماض ومجهول (وامر ونهى الى غير ذلك من الالة) من اسم الفاعل
والمفعول واعتبر تصرف في بعض صيغ الماضي المعلوم صيغتان لا ثالثة لهما وهما عسى زيد
وعست هتد وثلاث للخطب وثلاث المخاطبة لثلاث عسيت عسيتا عسيتن عسيت
عسيتا عسيتن وواحدة للمتكلم يقال عسيت (وان لم يتصرف في عسى) مع انه فعل
(لتضخمه انشاء الطمع والرجاء كعمل والانشاءات في الاعراب من معاني الحروف)
وان كانت من معنى الافعال في بعض الاحيان كالامر والنهى (والحروف) اي
ومعلوم ان الحروف (لا يتصرف فيها) وكذا الافعال التي بمعنىها لا تتصرف
تصرف الافعال غير الانشائية ولم يستعمل لفظ عسى بحسب تقدم اسمه على
خبره وتأخيره عنه اور دالمصنف من ابن مسير انهما الى الاول قال (تقول)
(الى احد استعماله) (عسى زيد ان يخرج) وهذا هو الاستعمال الاول (وهو)
اي الاستعمال الاول (ان يكور) اي يوجد (بعده) اي بعد عسى (اسم) وهو
زيد ههنا (ثم) يوجد (فعل مضارع مصدر بان الاستقبالية) وانما صدر
المضارع بان (تقوية) اي قصد التثوية (لمعنى الترجى الذى هو توقع) اي
انتظار (وجود الفعل) وهو مضمون يخرج اعنى الخروج المدحوب الى زيد ههنا
(في الاستعمال) اي في زمان الاستقبال ولما كان المضارع المجرد محتملا للحال
والاستقبال اكده بار انى هي مخصصة له بالاستقبال (فزيد اسم عسى وان
يخرج في نحو الصب بالخبرية اي عسى زيد الخروج) ي قرب اتصاله بالخروج
حال كون استعماله رخصة الجملة (بتقدير مضارع) وذلك لتقدير (امافى
جانب الاسم نحو عسى حار زيد الحرج) فان الخروج انما يشيخ زحمه له بحيث
يجبه على حال زيد لا على نفسه فلا يقال زيد خروج بل يقال حال زيد خروج
(او) ذلك التقدير (في جانب الخبر اي عسى زيد ذا الخروج) وانما تقدير كذا
(او جوب صدق الخبر) اي خبر الافعال انما قصة (على الاسم) اي على اسمها
(وعلى هذا) اي وعلى هذا التكلف من تقدير المضارع في احد الطرفين
(عسى نافصة) وهذا توجيه هو موافق يكون الفعل المارة من الافعال
التساقطة ثم نقل توجيهه الآخر الى يقضى ان يكون عسى من الافعال
الثامة فقال (وقيل المضارع) اي الذى وقع بعد عسى حال كونه (مع ان) اي
المصدرية (مشبهة بالمفعول وايسر بخبر) كما كان في التوجيه الاول وانما
لم يجعله حبرا (لعدم صدقه) اي صدق ان يخرج (على الاسم) اي على زيد

ههنا بالواطأة فلا بد من ان زيدا هو ان يخرج (وتقدير المضاف) اى ليصح
الجل (تكلف وذلك) اى وجه كونه تكلفا (لان المعنى الاصلى) يعنى المعنى
الذى هو اصل فى عسى هو قوله (قارب زيدان يخرج اى الخروج) فلو بقى عسى
فى هذا المعنى الذى هو اخبار مفعول به زيد بالخروج كال لفظ ان يخرج مفعولا
لقارب ليكنه لم يبق على هذا المعنى كما بينه بقوله (ثم تنقل الى انشاء الطمع)
فصار عسى زيد ان يخرج مفعولا من اصل معناه الذى هو اخبار المقاربة الى معنى
الانشاء فكان التكلم قال انا انشأت طمعى بهذا اللفظ (فالمضارع) اى فحين
كونه مفعولا الى الانشاء فالمضارع لذى (مع ان وان لم يبق) اى وان لم يبق (على
المفعولية) اى على كونه حاملا لمعنى لمفعولية (فى صورة الانشاء فهو) اى ذلك
المضارع (مثله بالمفعول الذى كان فى صورة الخبر فانتصب) اى واذا بقيت
الصورة بعد زوال المفعولية كان ذلك المضارع قابلا للنصب (لشبهه بالمفعول)
اى فى الصورة (وعسى على هذا تامة) فزيد فاعله وان يخرج منصوب بمشابهة
المفعول (وقال الكوفون ان) اى المصدرية (يجعل) اى مع فله الذى هو
المضارع ليس بمنصوب بالخبرية فى التوجيه الاول ولا بمنصب به المفعول كما
فى التوجيه الثانى بل هو (فى محل الرفع) اى مرفوع محلا لكان كونه (بدلا
من قبله) وهو زيد (بدل الاستعمال) وانما كان بدل الاستعمال (لان فيه اجمالا) وهو
ذكر زيد مجردا عن احواله (ثم تفصيلا) وهو ذكر الخروج بعده وكل لفظين
اذا قصد الاجمال بالاول والتفصيل بالثانى يكون الثانى بدل الاشتمال من الاول
وقوله (وفى ابهام الشئ) بيان لفائدة البدل وهى ان فى ذكر الشئ مبهما (ثم
تفسيره) اى ثم يفسر ويكشف (وقع عظيم) اى ايقاع عظيم (لذلك الشئ)
فى النفس (بخلاف ما يذكر تفصيلا فى اول مرة لحصوله بعد الانتظار) وقال
الشارح الرضى والذى ارى (من الوجوه الثلاثة) ان هذا (اى توجيه الكوفيين
وجه قريب) لكونه لما من تقدير المضاف ومن اعتبار نصبه بالتشبيهة
وجعله بدلا لطريق شائع ورد ابن هشام فى معنى المليب قول الكوفيين بانه حينئذ
يكون بدلا لازما يتوقف عليه فائدة الكلام وبس هذا شأن البدل واجاب عن رده
ابن مامنى فى شرحه حيث قال لهم ان يقولوا اى مانع يمنع من وقوع
البدل لازما فى بعض الصور مع مجئ مثل ذلك فى بعض التوابع كوصف
مجرد و رب اذا كان ظاهرا او البدل اولى بذلك لانه مقصود بالحكم ثم شرع فى بيان
الاستعمال الثانى بقوله (و) (نقول على الاستعمال الآخر) (عسى ان يخرج
زيد) (بان) يكون (يذكر مرفوع فقط) فانه حينئذ يكون زيد فاعلا يخرج وهو
فى تأويل المفرد فاعل عسى (وهو) اى ذلك المرفوع المذكور (ما) اى مفعول

كان منصوبا في الاستعمال الاول) وهوان يخرج (فاستغنى) اى انه **ك** ان لفظ
 عسى في هذا الاستعمال مستغنيا (عن الخبر) فانه لو قدر له الخبر قد رافظ
 الخروج المنسوب الى زيد وهو حاصل فيه (لاشتمال الاسم) وهوان يخرج (على
 المنسوب والمنسوب اليه) وهوان يكون فاعلا له (كما استغنى) اى نظيره الاستغناء
 الحاصل المعتبر (في علمت) اى في باب علمت (ان زيد اقام) بارىكون ان مع اسمه
 وخبره مفعولا له لان المفعول الاول هنا **ك** مستثنى على زيد الذى هو مفعوله
 الاول وعلى قائم الذى هو مفعوله الثانى كان علمت مستغنيا (عن المفعول الآخر)
 الذى هو مفعوله الثانى (فاقبم) اى لاستغنىه عن الآخر اقيم مضمون ان زيدا
 قائم (مقامهما) اى مقام المفعولين كما هو التقدير الراجح في باب علمت فان بعضهم
 بقدر فيه المفعول الثانى كاشبوت والحصول كما عرفت (فهى) اى كلمة عسى
 (في هذا الاستعمال ناقصة) كما كانت في استعمال الاول بتقدير المضاعف فانها
 في هذا الاستعمال لما قدر ان يخرج مع فاعله اسمها وانها مستغنىة عن الخبرية
 واقبم هو مقام الخبر فتضى هذا التوجيه كونها ناقصة (وان اقتصر) يعنى
 بخلاف ما اذا قصد فيها الاقتصاد (على المرفوع من غير قصد اقامته مقام
 المرفوع والمنصوب) حال كونها (بمعنى قرب خروج زيد فهى) اى فينبذ
 كلمة عسى (نامة) لعدم القصد الى ملا حظة الخبر ههنا ثم قال (وههنا) اى
 في صورة عسى ان يخرج زيد (احتمل آخر) اى غير الاحتمالين المذكورين (وهو
 ان يكون زيد مرفوعا) اى حال كونه مؤخر (بانه اسم عسى وفي يخرج ضمير)
 اى مستتر (يعود الى زيد) اى المؤخر الذى هو اسم عسى ولا يلزم الاضمار قبل
 الذكر الذى هو مضر في اللغة فان زيدا او كان مؤخر لفظا لكنه مقدم
 رتبة لكونه اسمها (وان يخرج) اى ويكون ان يخرج (في محل النصب بانه
 خبر عسى) قوله (وآخر) معطوف على قوله احتمال آخر يعنى **وههنا** احتمال
 آخر ايضا (وهوان يجعل ذلك) اى ذلك التركيب المركب **ك** من لمجموع
 (من باب التنازع بين عسى ويخرج في زيد) فان عسى اقضى اسم مرفوعا
 ويخرج اقضى فاعلا مرفوعا ولفظ زيد صالح لهما فتازعا فيه (فان اعمل
 الاول كان زيد اسم عسى و) كان (ان يخرج خبرا له متدا عليه) فينبذ بقدر
 فاعل يخرج مستكنا راجعا الى زيد المؤخر لفظا وللمقدم رتبة (وان اعمل الثانى)
 بان يكون زيد فاعل يخرج فتى عسى مجر دا عن الاسم فينبذ (كان اسم عسى ما)
 اى الضمير الذى (استكن فيه) اى في عسى (من ضمير زيد) يعنى حال **ك** كونه
 ضميرا راجعا الى زيد (وخبره) اى وكان خبره (ان يخرج زيد) بمجموعه (فهى)
 اى كلمة عسى (على هذين الاحتمالين ناقصة ايضا) اى كما تكون ناقصة

في الاحتمال السابق اعلم ان انتر حيه الاول تتوقف على ثبوت عسى ان يخرج
 الزيدان بذنية الفاعل ووجهه وموافقة ان يخرج جالرا جمعه وايضا انه لو كان
 كذلك كان ينبغي ان يجوز عسى يخرج زيد بحذف ان فانه حينئذ لا حاجة
 الى تأويله المفرد وان التوجيه الثاني تتوقف صحته على بروت عسيما ان يخرج
 الزيدان ولو كان الاستعمال عسى ان يخرج الزيدان فلا سيما على مذهب
 الصميين من اختيار افعال الثاني فانه اذا كان الزيدان فاعلا لم يخرج عسى فاعل
 عسى فيلزم ان يكون عسيما بالتثنية كذا في العصام ثم شرع في سائر الاستعمال
 الاقله فقال (وقد يحذف ان) (من افعال) وقوله ' المضارع) بالجر صفة
 كاسفة للفعل وقوله ' في الاستعمال الاول) احتراز عن الاستعمال الثاني فانه
 لا يجوز ان يحذف ان منه بان يقال عسى يخرج زيد وقوله (تسميها اهابكاد)
 مفعول له لقوله يحذف يعني ان الحذف لقصد نسبته ككلمة عسى بكلمة كاد لا يحتاج
 الى تقدير شيء وقوله (فكما ان كاد زيد يخرج لم يذ ~~عسى~~ رفيه ان) تفصيل
 للاحتمال يعني كما حذف ان في المضارع الواقع بعد كاد لم يذ كرفيه (كذلك
 عسى زيد يخرج لا يذ كرفيه ان) وفيه اشارة الى وجه التسمية وهو عدم ذكر ان
 (كفواهم * عسى الهم الذي امسكت فيه * يكون راءه فرح قريب * كان
 الاصل) اي الاستعمال الاصلي فيه ان يقال عسى الهم الرى (ان يكون
 وراءه يحذف ان) وانما حاز حذف ان في الاستعمال الاول (دون الاستعمال
 الثاني لعدم مساواة قولك عسى ان يخرج زيد بقولك كاد زيد يخرج) وقال
 العصام هذا واضح على تقدير ان يكون زيد فاعلا يخرج اما لو كان زيد اسم
 عسى وان يخرج خبره او يكرر اسم عسى ضمير زيد كما جوزه فالمشبهة فحذف
 كما كانت في الاستعمال الاول * اعلم ان في عسى صورتي احديهما عسى زيد
 ان يخرج بتقديم المفعول على الفعل والاخرى عسى ان يخرج زيد بعكسه
 فهي في الصورة الاولى اماتا ثانيا ما قصة فاعل كانت تاممة فزيد فاعلها وان يخرج
 في محل انصب على انه مساهم بالمفعول اوفي محل الرفع على انه مل اشتمل مر زيد
 وهر قول الكوين وان كانت باعصة وزيد اسمها وان يخرج في تأويل المفرد
 خبرها بتقدير لمصاف باحد الطرفين وفي الصورة الثانية فهي ايضا
 اماتا وما ناقصة فاعل كانت تاممة فان يخرج في تأويل المفرد مرفوع على انه
 فاعل عسى وزيد مرفوع على انه فاعل ان يخرج وان كانت ناقصة فاعل يخرج
 في تأويل المفرد اسم عسى وزيد بالرفع فاعل ان يخرج ولا جبر لها بحيث يذ
 لاستعنائها * عداوا اسمها زيد وخبرها ان يخرج مستتر تحته راجع الى زيد
 او انما مر باب التنازع فان كان زيد اسم عسى فاعل ان يخرج مستتر تحته

وان كان فاعل ان يخرج فاسم عسى مستتر تحته فخذ هذا (واشائي) اى
النوع الثانى من افعال المقررة (ما وضع) يعنى ان النوع الثانى هو ما رضع
(لذنو الخبر ذنو حصول) (كاد) اما كلمة كاد (تقول كاد زيد يجي) (فتخبر)
اى فقصه بك من هذا الكلام ان تخبر به (عن ذنو الخبر) اى مضمونه وهو
المجيء ههنا (بشرافه) اى بسبب طوع الخبر لك (على الحصول للفاعل)
رقوله (في الحال) متعلق بتخبر يعنى حصول الخبر لذ في الاستقبال طاع عليك
باماراته القوية وتخبر في الحال انه قريب من ان يحصل (ففعله) اى اسم كاد
(اسم محض كما هو الاصل) 'ى في الفاعل وهو ان يكون اسم محضا لا مأولا به
كما هو الجائز ايضا (وخبره) اى خبره كاد (فعل مضارع يدل) اى ذلك
المضارع (على قرب حصول الخبر) وقوله (من الحال) متعلق بقرب اى يدل
المضارع المجرد من حرف الاستقبال على كور الخبر الحاصل في الاستقبال
قريبا من الحال التى هي زمار التكلم (باعتبار احد معنييه من خبرا) اى
معنى المضارع اجرد فانه اذا كان محردا من حرف الاستقبال يدل على احد
زمانين فقوله من غير ان مناط الفائدة لتركها في باب كاد وقوله (ادلاته) متعلق
تفهوم الكلام يعنى انما احتير المضارع محردا من ان لانه لو كان مصدرا
بان كما كان في خبر عسى لدل ذلك المضارع (على الاستقبال المتماثل للحال)
ولا يحمل حيث دل على الحال فضلا عن ان يكون قريبا منه فبيد لا يحصل
المقصود منه ولا الفرق بين الاخبار بارجاء والحصول هذا ما اختاره النصارح
من الوجوه المذكورة في ترك ان في باب كاد واعترض عليه في شرح الباب انه
يتوقف على بيان ان كاد لا يدل على الحال وعلى بيان ان كلمة ان المصرية تدل
على الاستقبال البعيد واولم هذا ما استوى الاستعمالان في اوشك مع كونه
من التسميات الدنى هو اقرب الى الحال من كاد بل الوجه الواحد عند دار
المصدرية على الرضاء وهو من اناف للجزم المقصود والله اعلم (وفيدل ان
على خبر كاد تشبيهه بعسى) اى يريد بالتشبيه (كما انه) اى اسم ان (يحذف
ان من خبر عسى تشبيهه بكاد) كذلك يدل هو على خبر كاد ايضا بناء على
هذه المشبهة لاعلى شئ آخر فان عسى لم يشابه كاد في معنى المقاربة
المشتركة لزم ان يشابه كاد له ايضا لا يتراكمهما في هذا المعنى (كقولهم) وقال
بعض المحققين ان الصواب ان يقال كاد له لانه قول الشاعر لا قول العرب (قد كاد
من طول البلى ان يصح) واسم كاد ضمير راجع الى رسم الدار والبلى كسر
الساء مصدر بلى بلى كرسى يرسى ويصمض مضارع مصحح البلى مصححا بمعنى
ذهب وانقطع والالف ليس للتثنية بل للاسراع والاطلاق وهو خبر كاد وقد

دخل عليه ان والمعنى قد قرب رسم الدار ان يذهب ويتقطع من ط ل الى
 (فلما كان كل واحد منهما) اى من كاده عسى (مشابها للآخر اعطى لكل واحد
 منهما حكم الآخر من وجه) (واذا دخل النني على كاد فهو) (اى كاد)
 (كالافعال) وفسر الم شارح بقوله (اى كساثر الافعال) يعنى انه كباقي الافعال
 وقوله (فى افادة ادوات النني نني مضمونها) بيان لوجه التشبيه بينه وبين باقى
 الافعال يعنى انه كما افادت اداة النني الداخلة على باقى الافعال ان مضمون
 ذلك الفعل مفي كدالك كاد اذا دخل عليه النني افاد نني المقاربة التى هى
 مضمونه وقوله (على) (القول) (الاصح) متعلق بالتشبيه المفهوم يعنى كونه
 كباقي الافعال على القول الاصح وقوله (ماضيا) كان (او مستقبلا) اشارة الى
 تحق فى المقابلة بين الاصح وبين غيره بانه لا فرق فى الاصح بين الماضى
 والمستقبل بخلاف القول الغير الاصح فعنى ما كاد زيد ان يخرج انه ما قرب زيد
 ان يخرج ومعنى لا يكاد زيد يخرج انه لا يقرب ثم شرع فى بيان غير الاصح
 من القوانين فقال (وقيل نفيه) (اى نني كاد) ليس كباقي الافعال بل (يكون)
 اى نفيه (للاثبات) وقوله (مطلقا) اشارة الى ان فيه قوانين احدهما انه
 الاثبات (ماضيا كان او مستقبلا) كما كان كونه للنني مطلقا فى القول الاصح
 فعنى قوانين اما كاد زيد يخرج على الاصح انه لم يقرب للخروج فضلا عن ان
 يخرج وعلى القول الثانى انه لم يقرب بل خرج (اما فى الماضى) يعنى اما كونه
 للاثبات فى الماضى (فكقوله تعالى وما كادوا يفلمن) اى وما كاد اهل البقرة
 من قوم موسى عليه السلام يقفون ما امروا به من ذبح بقرة بوصوفة بما
 وصفه الله تعالى لهم فعنى على القول الاصح انه لم يقربوا لفعل الذبح
 فضلا عن ان يذبحوها وقال المخالف انه ليس المراد به هذا المعنى (فان المراد
 اثبات الفعل لانفيه) اى اثبات مضمون الخبر للفعل وهو القول والمراد بالفعل هو
 الذبح فاذا ثبت الفعل له صح ان نني المقاربة عام من اثبات الفعل ومن نفيه
 الى تعيين معنى الاثبات (بدليل) قوله قلها (فذبحوها) فانه لو كان المراد به
 نني الفعل لزم التناقض بين اثبات ذبحهم بقوله فذبحوها اى البقرة وبين نفيه
 بقوله وما كادوا يفلمن (واما) اى واما كونه للاثبات (فى المضارع فللمخطئة
 الشعراء اى فحمل الشعراء) قول ذى الرمة (وهو الشاعر المشهور على الخطأ وهو
 قوله (ذا غير الهجر المحبين لم يكدر سبس الهوى من حب مية يبرح) يعنى ان بعض
 الفصحاء خطأ ذا الرمة فى قوله هذا فقوله سبس الهوى بالرفع اسم لم يكدر
 وان سبس يقال لقيمة الشيء وقوله من حب مية اما حال من السبس يعنى حال
 كونه باقية من تحبة مية اذ تعلق بقوله يبرح ربة بتشديد الياء اسم امرأه وقوله

ببرح بمعنى يزول وهو خبر لم يكذب والمعنى لم تقرب بقية الحجة حال كونها باقية
 من حجية تزول يعنى لم تقرب من الزوال بل زالت وهذا المعنى مناف لمقام اظهار
 العشق الذى هو مراد الشاعر ولولم يكن المضارع المنى مقيدا لهذا المعنى لم يكن
 كلامه خطأ ولما وقعت الخطئة من الفصحاء وسلم ذوارمة تلك الخطئة حيث قال
 (فانه يدل على زوال ريسس الهوى وتسليمه) اى ذى الرمة (تخطئتهم) اى
 تخطئة الفصحاء (وتغيره) اى وتغير ذى الرمة بعد ظهور خطائه (قوله لم يكذب قوله
 لم اجد) حيث قال لم اجد ريسس الهوى من حجية ببرح ليوافق الكلام مراده
 (فلولا كان نفي كاد لا يثبت لما خطأوه ولما غيره لتخطئتهم) بل يقول لهم حيث
 انه لا خطأ فى كلامي فان الاستفاد من قوله لم يكذب نفي القرب من الزوال وهو
 يقضى البعد منه لا اثباته ولكنه لم اعم انه كما قالوا سلم تخطئتهم واعتزف
 بخطائه وصححه بالغير (واجيب عن الاول) بدفع التناقض الوارد عليه بقوله
 (بان قوله وما كادوا يفعلون يدل على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه فى وقت ما
 وقوله فذبحوها قريبة) حيث اورد بصيغة الماضى الدال على حدوث
 الذبح (تدل على ثبوت الذبح بعد انتفاءه) لا على ان الذبح استمر في جميع
 الازمنة (و) على (انتفاء القرب منه) اى من الذبح فى الوقت السابق
 (ولانتفاء بين انتفاء الشيء فى وقت وثبوته) اى وبين ثبوت ذلك الشيء
 (فى وقت آخر واما عن الثانى) اى واجيب عن الثانى بان الخطئة من بعض
 الفصحاء وتسليم ذى الرمة تلك الخطئة وتغير كلامه بناء على تخطئته خطأ
 (فالتخطئة بعض الفصحاء مخطئ ذى الرمة) اى الفصحاح الذى حمل كلامه
 على الخطأ (وذا الرمة ايضا) اى كما ان مخطئه فى الخطأ فى الخطئة كذا
 ذوارمة ايضا فى الخطأ (فى تسليمه تخطئته) ثم قرر ذلك بقوله (روى عن عتبة)
 وهو على وزن طلبة من الاسماء العربية (انه) اى عتبة (قال قدم ذو الرمة
 الكوفة واعترض عليه ابن شبرمة) وهو المخطئ له (فغيره) اى ذوارمة
 كلامه لتسليم تخطئته (فقال عتبة) اى مخاطبا لذى الرمة (حدث ابى)
 وهو ابو عتبة فصيح مشهور (بذلك) بان ابن شبرمة خطأه وسلم ذوارمة
 كلامه وغيره لاجل ذلك (فقال) اى ابى (اخطأ ابن شبرمة فى انكاره
 عليه) اى ذى الرمة (واخطأ ذوارمة حين غيره) بل كلامه الاول صواب
 (وانما هو) اى هذا الكلام المشتمل على لم يكذب (كقوله تعالى لم يكذب يراها)
 اى كلام الله المشتمل عليه بعينه فان كان المراد به اثبات الفعل فانا مقر بخطئى
 وغيره الى لم اجد وان كان نفيه فكلامى على الصواب (وانما هو) يعنى المراد
 بالفعل الواقع خبر الكاد حال كونه منقيا مضارعا وانما هو التني فانه فى معنى

لم يرهسا فان المراد بتلك الآية تمثيل حال الكفار بمن كان في ظلمات عظيمة
 وبلغت في العظيمة مبلغا ليس فوقها ظلمات اذا اخرج اى ذلك النساظر يده
 اى اعضائه التي هي اقرب من ريساته لم يكذبها اى لم يقرب لرؤية يده فضلا
 عن رؤية ما هو ابعده منها فحينئذ يكون مفعلا هاندا (لم يرها) وهو مني ولو كان المراد به
 الرؤية فهو في ظاهر الفساد (وقيل) وهو شروع في القول الدائم وهو الف في
 دين الماضي والمضارع عند ذلك القائل ان (يكن) (اى انفي الداخل على
 كاد) نحو وما كادوا يفعلون (وما يستق منه) نحو لم يكذبوكا (في الماضي)
 يعنى ان كان في الماضي يكون (الاثبات) اى لا تات من الخبر لفاعله
 كقولهم تعالى وما كادوا يفعلون وهذا مواه (وفي المسئلة) يعنى وان كان في المستقبل
 يكون ذلك (كالافعال) (اى كسائر الافعال في افادة النفي) اى الداخل عليه
 (بى مضمونه) اى مضمون ذلك الفعل وهذا موافق للقول الاول وقوله
 (تمسكا) اركان مصدرا للمجهول يعنى التمسك بقبح الامرين يكون معولاله
 لقل وان كان مصدرا للمعلوم يكن معولاله لقائوا المفسد الزم لقييل يعنى
 لتمسكهم (في الدعوى الاولى) يعنى في كونه لاني في الماضي (بقوله تعالى
 وما كادوا يفعلون) (وقد عرفت وجه التمسك) وهو ان المراد اثبات الفعل
 اى الدخ لا يعبره لدليل فذبحوها (والجواب) ان عرفت الجواب عنه اى عن هذا
 التمسك وهو ان الدخ يعلم من قوله فذبحوها لا من انفي الداخل على كاد
 وقال العصام لا يخفى على احد ان ما كادوا يفعلون لئن العرب وكان وجه قول
 من قال انه في الماضي لاثبات انه انما خفي به في الماضي اذا استعقب انتفاء القرب الوجود
 دلالة ما كاد زيد يفعل الا ان كان فعله بعد ان كان بعدا عن الفعل يؤيده انه قال
 واثباته نفي اذ لا معنى له الا ان اثبات القرب يستلزم نفي الفعل فحينئذ وجه التمسك به
 تام والجواب عنه ضعيف انتهى (و) (في الدعوى الثانية) وهى قوله انه في
 المضارع كسائر الافعال وتمسكا فيها (قول ذى الرمة * اذا غر الهجر المحين
 لم يكذب * ريس الهوى من حب مية يبرح) (حين اراد) يعنى هذا التمسك
 حاصل حين اراد اى ذى الرمة (بالفي الداخل على كاد انتفاء قرب ريس
 الهوى عن البراح) اى الزوال (فانفي الداخل على كاد كالنفي الداخل على
 سائر الافعال) فانه لو كان للاثبات لزوم اثبات زوال بقايا المحبة وهو مناف لما راده
 ثم اراد ان يزيل قول القائل بالمدح بالناس حيث تمسك في الدعوى الاولى
 بعوله تعالى وما كادوا يفعلون وفي الدعوى الثانية بقول ذى الرمة وتمسكهم عليه فيه
 دل (وهذا) اى التمسك بهذين الامرين (مسلم) يعنى لو قلت انه في الماضي

للاثبات لقوله تعالى وما كادوا يفعلون وفي المضارع كسائر الافعال لوقوع
الخطأ في قول ذي الرمة لاجل استئناسه الاثبات المتأ في موضعه (لكن
لا يثبت مدعا) اى مدعى ذلك المقارن بين الماضى والمضارع (بمجرد ذلك)
اى بمجرد التمسك بالاولين (ما لم يثبت) اى ما لم يقع الاثبات منه (دعواه
الاولى) وهى ان كونه للاثبات فى الماضى ثابت مسبقا لكون كاد الاثبات فيه كادا
يفعلون مسلمات على وجود القرينة التى هى فذبحوها ودلائلها على ذلك
ايضا مسلمة (وقد عرفت وجه القدرح فى تمسك عليها) اى فى تمسك
القائل انسانى على دعواه حيث اجيب عن التمسك الاول بما اجيب ولم يكن
كونه للاثبات بناء على استدلاله بقوله فذبحوها مسلما بل كان فى حيز المنع
لم يثبت به لمدعى وحاصله ان القائمين الاخيرين لم يثبت ادعواهما ولذا قال المصنف
انه كسائر الافعال مطلقا فى الاصحاح ثم شرع فى بيان انواع ثلاث من الافعال
المقاربة فى (واثبات) (وهو ما وضع لئلا يخبر لم يثبت ادعواهما ولذا قال المصنف
مضمون الخبر (للفاصل) وهذا هو الامر المشترك فى الانواع الثلاثة وقوله (دنو
اخذ وشروع فى الخبر) بالانصب مفعول مطلق واتسار به الى ما به الامتياز
فما بين هذا النوع وبين الاولين يعنى ان هذا النوع هو كلمة (طفق) حال كونه
(بمعنى اخذ) اى شرع (فى الفعل يقال طفق يطفق) بكسر العين فى الماضى
وفتحها فى المضارع (كعلم يعلم) ومصدره ينجى (طفقا) على وزن نصرأ
(وطفوقا) على وزن دخول (وقد جاء) فى بعض اللغة (طفق يطفق) يفتح
العين فى الماضى وكسرها فى المضارع (كضرب يضرب) (وكرب) (يفتح
الراء) حال كونه (بمعنى قرب) كرت الشمس اذا قربت للغروب (وجعل)
(بمعنى طفق) (واحد) (بمعنى شرع) (وهى) (اى هذه الافعال الاربعة
فى الاستعمال) (مثل كاد) واتسار الى وجه الابه بقوله (فى كون خبرها) اى خبر
تلك الاربعة المضارع بغير ان (تقول طفق زيد او اخذ او كرب بفعل او جعل
زيد يقول) فالمراد بقوله تقول فى المضارع الاول معناه يعنى انك تقول كذا فى مناله
وفى الموضع الثانى لانه لانه جزء من المتأ ولما اوجده فى انزيل مؤل الفعل الاول
اورده بقوله (وقال الله تعالى وطفقا) اى آدم وحواء شرعا (بخصفان) (واوشك)
حال كونه (بمعنى اسرع عطف على) قوله (طفق) (وهى) (اى) كلمة (اوشك)
(مثل كاد وعسى فى الاستعمال) يعنى (فتارة تستعمل استعمال عسى على وجهه)
يعنى على وجه تقديم اسمه على خبره وعلى وجه تقديم خبره على اسمه (نحو اوشك
زيد ان ينجى) وهذا هو الاستعمال الاهل (واوشك ان ينجى زيد) وهذا هو الاستعمال
الثانى (وتارة تستعمل استعمال كاد بدون ان) وبما شرع تقديم الخبر على الاسم

(نحو اوشك زيد بجي) ثم شرع في بيان نوع آخر من انواع التعميل وهو فعل
التعجب فقال (فعل التعجب ما وضع) اي فعل وضع (لانساء التعجب كوجهه
النسخة التي فيها ايراد الفعل مفردا لا عابرا فيها لان الاصل في التعريف هو الجنس
والاصل في الجنس الافراد بخلاف النسختين الاخرين حيث وقعتا على
خلاف الاصل فيحتاج الى بيان نكتة مقتضية للعدول عنه فاراد السارح ان يشير
اليها فقال (وفي بعض النسخ) القليلة (وافعال التعجب) يعني بالجمع (وفي اكثر النسخ
فعلا التعجب بصيغة التثنية) وانما قيد هذا بصيغة التثنية ولم يقيد الاول بقوله
بصيغة الجمع لان صيغة الجمع لا يتصور فيها الالتباس بالمفرد والتثنية بخلاف
صيغة التثنية فانها وان لم تنس في الرسم لكنها تنبسط بالمفرد في اللفظ بخلاف
الالف لا لتقاء الساكنين ثم صرح بنكتة كل من الثلاثة فقال (فافراد الفعل
بالنظر الى ان التعريف للجنس) ولا يخفى انه لا يحتاج الى ايراد نكتة للافراد لانه
الاصل كما عرفت الان يقال انه ذكر استطرادا (وجهه) ووجه ايراده بالجمع كما
وقع في بعض النسخ (بالنظر الى كثرة افراد) اي افراد الصيغتين (وتثنيته)
اي وارياده بالتثنية كما وقع في اكثر النسخ (بالنظر الى نوعي صيغته وعلى كلا
التقديرين) اي الاخيرين (فالتعريف) فيكون التعريف (الجنس المفهوم)
يعني لاما منع لكونه للجنس وان لم يكن مذكورا بالافراد صريحا لكنه مذكور (في
ضمن التثنية والجمع ايضا) اي كما كان مذكورا مصرحا واذا كان كذلك (فهو
ما وضع اي فعل وضع) يعني ما اعتبر في النسخين الآخرين للمفرد المذكور في
ضمن التثنية والجمع كان المسأل هو ما وضع يعني الى المفرد فلا يضر العدد ول
عن الاصل في التعريف اعلم ان السارح اراد بهذا التوجيه ان يزيل الجواب
المذكور في الحواشي الهندية بان يقال ان اضافة التثنية كاضافة الجمع يجعل
المضاف جنسا كذا اجيب عنه في تلك الحواشي لكن فيه نظر لانه لما حال
اضافة التثنية على اضافة الجمع في جواز كونها للجنس لم ان تكون اضافة الجمع
للجنس على نسق واحد وليس كذلك فانهم صرحوا على انه ليس بمنسوق
وان صرحوا في بعض المواضع واما كون التثنية كذلك فلم يصرح به احدهم
ولذا عدل الشارح عن هذا التوجيه ثم السارح اراد ان يشير بتفسير الموصول
بقوله فعل الى اندفاع النقص الوارد على تعريف فعل التعجب بدخول ما هو
مستعمل في التعجب وليس بفعل تعجب بقوله (لان الكلام) هذا اشارة الى باب
مصحح للتفسير يعني انما فسرنا الموصول بقولنا اي فعل وخصصناه به بقريضة
كون الكلام (في قسم الافعال) واذا كان المراد كذلك (فلا ينقص الحسد)
اي حذف فعلي التعجب معا (بمثل لله دره فارسا) والتعجب من حسن صيغته على انه

يخرج بهيد الوضوح فيه لغة وهو المتبادر من الوضع (و) (مثل) (واهاه) فانه صوت
يتلفظ به عند التعجب خارج عن التعريف يجعل الموصول عبارة عن الفعل
(لكن فتنقض بحقوقائه الله من شاعرو) بنحو (لاشئ عشرة) فانه يصدق
على قوله قائله وعلى قوله ولاشئ انهما فعلا وضعا للتعجب فان الاول
مستعمل فيما اذا تعجب من قول الشاعر فقوله من شاعر بمن الجارة على ما هو
السموع وليست من الاستفهامية للتعجب لان من الاستفهامية تدخل على المعارف
لاطلب التعيين غالبا ولا تدخل على النكرة كدافي بعض الحواشي وقوله ولاشئ الاشئ
الليس في اليد وانهما يها يقال شئت معروفا ومحولا والمراد بالاشئ الاصابع
وهذا تعجب من حسن الرمي وقوله (فانه فعل وضع) اشارة الى دليل الانتقاض
يعني ان التعريف ينقض منه ما بهذين الاخيرين لانه يصدق على قائله ولاشئ
ان كل واحد منهما فعل وضع. (لانشاء التعجب) وقوله (وليس) جواب لما قيل
انه لا ينقض لانما لا نسلم انه وضع لانشاء التعجب بل انه وضع للدعاء فارد دفعه
بقوله ان كونه للدعاء لا يدفع النقص لانه ليس (لنقص الدعاء) بل مركب من التعجب
والدعاء وقوله (الا ان يقال) اشارة الى جواب النقص والى ضعفه يعني انه لا يدفع
الا بل يقال (هذه الافعال ليست موضوعا للتعجب) امثال هذه الافعال
ثم اوقع للدعاء مع التعجب (استعملت لذلك) اي للتعجب (بعد الوضع) اي للدعاء
وقوله (او المراد) معطوف على قوله هذه الافعال اوبل في الجواب بتحرير المراد
يعني انه لا ينقض لان المراد بالوضع المدكور في تعريف التعجب انه (ما وضع
لانشاء التعجب فحسب) يعني اختص ذلك الوضع بالتعجب (بحيث لا يستعمل في
غيره) وهذا التعريف بهد القيد لا يصدق الاعلى فعل التعجب (وما ذكر من مواد
النقص) وان استعملت في التعجب احيانا (وكثيرا ما تستعمل في الدعاء) وما يستعمل
في الدعاء ليس يختص بالتعجب بهد المعنى فهذا الحد لا يصدق على تلك
المواد بهد المعنى وقال العصام ويمكن ان يجاب يعني لدفع النقص بنحو قائله ولاشئ
بان المراد ما وضع لانشاء التعجب في نفس مصدر هذا الفعل وهذا لا يجري في قائله
ولاشئ لان التعجب فيهما ناشئ من حسن صديعه لامن لفظ قائله وشل انتهى لمخصائهم
شرح في بيان صيغته وحصرها في عدد قليل (وله) وفسر الشارح مرجع الضمير
بضمير واحد هما (اي لفعل التعجب) والاخر قوله (اولما وضع لانشاء
التعجب) فالاول معنى على انه راجع للمحدود والثاني معنى على انه راجع للمحد
والثاني بيان ان امثاله فانه اذا قيل الانسان الحيوان الناطق وهو ضاحك
يجوز ان يرجع ضمير هو الى الانسان وإلى الحيوان وإلى الناطق فانه عينه ويرجع
العصام الوجه الاول حيث قال الوجه هو الاول لان تعريف الشيء ينشأ في

للحكم عليه لالحكم على التعريف فقول له خبر مقدم وقوله (صغتان)
 مبتدأ مؤخر ثم اشار الى مابه الاشتراك في الصغتين والى مابه الامتياز فيهما
 فقال (احدهما صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب) (ما فاعله و) (اخرهما
 صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب) (افعل به) فالفعل التضمن بفتح الميم هو مابه
 الاشتراك والمتضمن بكسر الميم هو هذان التركيبان المتعارضان احدهما بصيغة
 الماضي والاخر بصيغة الامر ولم توهم من قوله صغتان على تقدير الارجاعين
 ان مفعضه وجود فصل موصوع لاسماء التعجب وهذا الفعل لا يجب وجوده
 في ضمن هاتين الصغتين وادالم يجب لم يجب الحصر فيهما اشار الى دفعه بقوله
 (اسرطان يكونان في هذين التركيبين) يعني ان دعوى الحصر انما في اشتراط
 وجود ذلك الفعل في ضمن هاتين الصغتين ثم شرع في بيان حال الصغتين
 بالخواص من سائر الالات (او هما) (اي فعلا التعجب) يعني هاتين الصغتين
 اللتان تضمنتا فعل التعجب (غير متصرفين) وفسره بقوله (فلا يتصرفان) يعني ان
 المراد بكونهما غير متصرفين انهما لا يعبران (الى مضارع) معارفاً (وتدبته) ولا
 (ومجهول) اي ولا الى ماض مجهول (وبانيت) اي ولا الى مرثى بدل كلاً
 معلوم غائب مذكور في الصيغة الاولى وامر حارس مفرد مذكور في الثانية
 ابداً (وي بعض النسخ وهي) يعني بدل وهما فيجئ كل راجعاً الى مؤنث
 والتقدير (اي هاتين الصغتين غير متصرفين) راسب ان يقول وفي بعض
 النسخ وهي غير متصرفية بدل قوله (وما غير متصرفين) لعله اكثف بذكره
 في التقدير وهذه النسخة موافقة للنسخة الواردة بالجمع كما سبق (سئل ما احسن
 زيدا واحسن زيدا) وهذه المسئلة هي الخاصة الواحدة ثم شرع في بيان خاصة
 اخرى له فقال (ولا يبينان) (اي فعلا التعجب) يعني ان فعلي التعجب الموجودين
 في ضمن الصغتين لا يجوز ان يؤلفا من مادة (الا) اي يجوز ان يذبا حيث (مما يلي)
 اي من المادة التي يتوزان بها (وه العمل التفسير) (لما بهما) اي لوقوع
 مشبهة هاتين الصغتين (له) اي لافعال التفضيل وقيله (من حيث) اشارة الى
 وجه السهولة الواقعة المشترك فهي يعني انهما متاهما له من حيثية (ان كلامهما)
 اي من فعل التعجب وافعل التفضيل يقعان (للم لغة والتأكيده) اما كون اسم
 التفضيل للما لغة والتأكيده فلما فيه من الزيادة في الفعل المستلزم لتقدير الفعل
 لان المزيد يقتضي المزيد عليه بشبوت الزيادة موجب لا يجب ان اصل الفعل
 بالضرورة فقيهه بالتأكيده وتقرير لاهل الفعل واما كون فعل التعجب
 للمبالغة والتأكيده فلا بد لا يجب من الشيء الا اذا زاد على غيره في الصفة

وتبنا وزجده اشكاله ولا جرم يكون فيه من الزيادة المستازمة لا كيد اصل الفعل
وتقريره كذا في بعض الحواشي يعني ان التجب وهو ادراك امر غريب حصص
من جهل سبب الفعل الواقع من لفعل ولا جرم ان ثبوت الادراك فرع
لثبوت ذلك الامر الغريب فكأنه اثبت اصل الفعل بالثبوت لازمه الذي هو
الادراك فافهم والحق السارح قوله (وكذا لا يبينان) الى كلام المصنف
يعني انهما لا يبينان ايضا (اللفاعل) يعني تفعل على صيغة المعلوم
ولا يقع على صيغة المجهول المنية للمفعول (كافعل المضيل) كما وقع
افعل التفضيل كذلك (وقد شد) اي حكم بشذوذ ما وقع مجهولا قوله
(ما انتهى الطعام) بصيغة المجهول يعني يجب ان الطعام غير مستهين وقوله
(وما مقت الكذب) بصيغة المجهول ايضا اي لم يصر الكذب المذكور
مفوضا لنا كما ان اسم التفضيل بمعنى المفعول محكوما بشذوذه ولم يحكم
بامتناع بناء فعل التجب مما تمتع فيه بناء اسم التفضيل اراد ان يسير الى طريق
بنائه في ذلك فقال (ويتوصل في) (افعل) (المتنع) فتوابعه يتوصل فعل
مجهول من التوصل وموطلب الوصلة الى شيء بتكلف وقوله في المتنع نائب
فعله ووسطا اسارح قوله الفعل لا يهر موصوف المتنع ولما كان المتنع
صيغة الفعل لكان غير مسند اليه الى متعلقه اشار الى ذلك المتعلق بقوله
(بناء صيغتي التجب منه) اي من ذلك الفعل وقوله (من رباعي) بيان
لفعل الذي يمتنع بناء التجب منه وهو ما يمتنع منه بناء فعل التفضيل فانه يمتنع
بناؤه من فعل رباعي فصاعدا (او ثلاثي من يده فيه او ثلاثي مجرد مما فيه لون
او عيب) بل يجب شذوذه من ثلاثي مجرد غير لون وعيب فاذا اراد ان يبين من
الرباعي فصاعدا او ثلاثي فيه لون او عيب يتوصل (تمثل ما شذوذ استخراج
واشدد باستخراجه) فانه لما اراد ان يبين انهما من استخراج يستخرج اتمنع
بناؤهما منه فانه فعل يمتنع منه البناء لكونه غير ثلاثي مجرد يتوصل الى
المطلوب باشد واسرع ومحوهما مما يجوز بناؤه منه واليه اشار بقوله (اي
يتوصل بينهما من فعل لا يمتنع بناؤهما منه) وهو اشدد ههنا فانه منق
منه شديدا وهو ثلاثي غير لون وعيب (وجعل المتنع) اي وبعل الفعل
الذي يمتنع منه وهو استخراج (مفعولا) في الصيغة الاولى (او محرورا بالبناء)
في الصيغة الثانية ثم سار الى خاصة اخرى اهمه قل (ولا يتصرف فيهما)
(اي في صيغتي التجب) يعني ومن خواصه انه لم يميز ان يتصرف في صيغتي
التجب (تقديم) (ي تقديم حائر في هذا صيغتي التجب) من الافعال من
ان يميز الجائر في سائر الافعال (كقديم المفعول او الجار والجور على الفعل)

فانه مما يجوز في سائر الافعال مع انه ممتنع ههنا (وتأخير) (اي بتأخير جاز فيهما
 عداهما) يعني ولا يجوز التصرف ايضا بتأخير يجوز فيما هذا فعلى التعجب
 من الافعال مثاله (كتأخير الفعل عنهما) (اي عن الجار والمجرور ثم اشار الى
 قاعدة تقبيل التقديم والتأخير بالجواز فقال (وانما قيدنا التقديم والتأخير) (اي
 فسرناهما بالقيد (بما قيدنا) وهو الجاز منهما (ليكون عدم التصرف فيهما) (اي
 بالتقديم والتأخير (من خواص صيغتي التعجب) وانما حملناهما على الوصف
 المخصوص بهما بقريئة المقام (فان المقام يقتضي بيان الاحكام الخاصة
 بهما) لا بيان الاحكام المشتركة بينهما لعدم جواز تقديم الفاعل فانهما
 مشتركان في امتناعه وقوله (فلا يقال) نرفع لقوله ولا يتصرف يعني انه لما
 لم يحز التصرف فيه بالتقديم والتأخير فلا يقال به اي فينبذ لا يجوز ان يقال
 (ما زيد احسن) بتقديم المفعول (ولا زيد احسن) بتقديم المجرور كما يجوز ذلك
 في سائر الافعال وانما لم يحز فيهما (لانهما) (اي لان هاتين الصيغتين) (بعد النقل)
 اي بعد نقل الاولى من الماضي والتاسية من الامر (الى التعجب) (اي لانسانه
 (جريا) اي كان هذان اللفظان جار بين (يجري الامثال) واذا جرى بالمجرى
 الامثل في الاخراج عن موضوعها الاصل الى غيره وانما قال يجري الامثال
 ولم يقل انه من قبيل الامثال فانه لو قال كذلك ازم ان يكررا من قبيل
 الامثال حقيقة ولبسا كذلك لان المثل هو القول السائر المثل مضرب به بمورده
 (فلا يغيران كما لا تغير الامثال) لانه لما شبه المضرب بالمورد صار المضرب
 كانه المورد فلا يغير ذلك اللفظ من تذكرة وتأنيته وافراده وثنيته وجمعته
 عند استعماله في المضرب بل يبنى على طريقة واحدة كما ان الامثال تكون على
 طريقة واحدة عند استعمالها في المورد ولما ورد الاعتراض على تغيير
 المصنف بلزوم زيادة قوله وتأخير اشار اليه والى دفعه فقال (قيل) (اي على
 المصنف) (عدم التصرف بالتقديم يستلزم عدم التصرف بالتأخير وبالعكس)
 يعني ان عدم التصرف بالتأخير يستلزم عدم التصرف بالتقديم ايضا وانما
 يستلزم التعبير باحدهما الآخر (لان تقديم الشيء) (اي على الغير) يستلزم
 تأخير غيره وكذا (تأخير) (اي تأخير الشيء عن الغير) يستلزم تقديم غيره
 عليه (لان بين التقديم والتأخير تقابل التضاد) (فلو اكتفى باحدهما لكان
 وما وجه ذكر كلمة زائدة) (واجب بان ذكر التأخير انما هو للتأكيد) (اي
 تأكيد معنى منفهم مما قبله ضمنا) (لالتأسيس) (اي لانه ذكر لا فائدة معنى
 جديد غير منفهم مما قبله حتى يلزم ما ذكر من لزوم الاكتفاء فورد السؤال
 قوله وتأخير ونسأه ظن السائل بانه للتأسيس وهذا الجواب منع للنقض

وتقرير السؤال ان تركيب لمصنف باطل لانه مستلزم الاستدراك وكل ما هو
 كذلك فهو باطل فاجاب عنه اولاً بمنع الصغرى سنده كونه للتأكيدي يعني
 اننا لا نسلم لزوم الاستدراك وانما يلزم لو كان ذكره للتأسيس وليس كذلك لـ هو
 للتأكيدي وقوله (على ان كل واحد منهما) شروع في جواب آخر بالعلاوة يعني
 مع اننا لو سلمنا كونه للتأسيس لا يضره لا يستلزم منه الاستدراك المضر لان كل واحد
 من التقديم والتأخير (وان لم يفصل) اي ولم يفك احدهما (عن الآخر
 باوحد لكنه) اي لكن احدهما (يفصل عنه) اي عن الآخر (باقصد)
 اي بكونه مقصود التكلم اذ قد يكون قصد التكلم الى تقديم المعمول فلا يكون
 تأخيره مقصودا وقد يكون الى تأخير الفعل فلا يكون تقديمه مقصودا (فكانه)
 اي اطر ان لمصنف (اعتبر القصد) وبنى كلامه على انفصال احدهما عن الآخر
 فيه فذكر كلامهما على حدة لعدم احتجعهما في القصد وقال العصام لا يخفى
 على الفطن ان شيئاً من الجوابين ليس ممسك والماء المار لا يحصل من هذه
 لموارد والاحسن ان يقال ان المراد منه لا يقدم لفظ احسن يعني في ما احسن
 زيدا على ما يعني الاستفهامية ولا يؤخر عما بعدها لما نفي فعل التعجب عن هذا
 التصرف وان كان هناك مانع آخر من تقديم احسن على كلمة ما ففقط انتهى
 ولا يخفى ان هذا التوجيه جار في الصيغة الاولى فقط واجاب به مضهم بأنه يجوز
 ان يكون المراد تقديم شيء وتأخيره بالنسبة الى شيء آخر كـ تقديم زيد على
 ما وجب تأخيره عنه بحيث يتقدم على نفس الفعل فقط كما يقال زيدا ما احسن
 او ما زيدا احسن وكتقديم احسن على الكل او تأخيره عنه كما يقال احسن
 ما زيدا او ما زيدا احسن وان يكون المراد تقديم المعمول على عامله سواء تقدم
 على كلمة ما او ذكر بعد ها ولا يخفى ان ذكر التقديم على هذه التقدير لا يفني
 عن ذكر انما خبره ولا باعس ورد على هذا الجواب ان هذا الحكم جار في الصيغة
 الثانية والمقصود شموله لكلا الصيغتين وايضا عدم التصرف بالتقديم على كلمة ما
 و أخبرها لا خصوصية له بصيغة التعجب فانه يجوز مطلقا والكلام فيه له
 خصوصية اقول والاوجه ما قبله الشارح من الجوابين والله اعلم ثم شرع
 في بيان خاصة اخرى لفعل اتعجب فقل (ولا) وفسره الشارح بقوله (يتصرف
 فيها بايقاع) الاشارة الى ان قوله (فصل) محروص معنوف على قوله بتقديم
 او على قوله وتأخير بخذف مضاف وهو الايقاع لان الفصل عبارة عن كلمة
 وفعل المتكلم المتصرف انما هو ايقاعه وقوله يتصرف للاشارة الى ان الباء
 في بايقاع متعلق بمبتدأه لمعطوف عليه ولا زائدة يعني انه كما لا يجوز
 ان يتصرف في فعل التعجب بتقديم وتأخير كذلك لا يجوز فيه ان يتصرف

بإيقاع كلمة تفصيل (بين العامل) أى الذى هو فعل التعجب (و) بين (المفعول
 أى الذى هو زيدا فى الصيغة الاولى ويزيد فى الصيغة الثانية) (فحسوما) احسن
 فى الدار زيدا و اكرم اليوم زيدا) حيث فصل فى الاولى بقوله فى الدار وفى الثانية
 بقوله اليوم فلا يجوز هذا فى التركيبين (لأجرائهما) أى لكون هذين المثالين
 جار بين (مجرى الامثال كاسبق) من ان التعجب كما امتنع فى الامثال امتنع ايضا
 فيما حرى مجراها وهذا مذهب الجمهور حيث لم يجوزوا ذلك التصرف مطلقا
 أى سواء كان بالظرف او بغيره (واجاز المازنى الفصل بالظرف) (لسمع من العرب
 قولهم ما احسن بالرجل ان يقصد) حيث وقع الفصل بين ما احسن وبين مفعوله
 الذى هو ان يقصد بقولهم من الرجل ولولم يكن جائزا لما سمع هذا التركيب منهم
 ولما كان قوله من الرجل ظرفا يعنى جارا او مجرورا خص الجواز بالظرف عنده
 وفى هذا الاستدلال رد على ما استدلل صاحب الوافية بان يجوز المازنى للاتساع
 فى الظرف ثم اشار الى مذهب آخر لم يذكره المصنف وهو قوله (واجاز الاكثرون
 الفصل بكلمة كان مثل ما كان احسن زيدا) حيث وقع اعصل بين ما وبين احسن
 بكلمة كان (ومعناه) أى معنى الحب الذى فصل بين ما واحسن بكلمة كان
 (انه كان له فى الماضى حسن واقع دائم) لمدل عليه كلمة كان (الا انه)
 أى لكن ذلك الواقع فى الزمان الماضى (لم يتصل بزمان التكلم) بل زال
 ذلك الحسن الآن (بل كان دائما قوله) أى قبل زمان التكلم ثم شرع فى بيان
 اعراب الصيغتين بالنظر الى الاحل قبل النقل الى التعجب فقال (وما) أى لفظ
 ما فى ما احسن (ابتداء) (أى مبتدأ) . انما فسر الابتداء بالمبتدأ فار مراد المصنف
 بالابتداء هو المبتدأ بقرينة عدم جواز الحمل فانه لا معنى لقولنا ان ما ابتداء بل يجوز الحمل
 عليه اذا كان المراد به المبتدأ وانما عبر المصنف عن المبتدأ المراد بالابتداء ببناء
 (على ان يكون المصدر) وهو الابتداء (بمعنى اسم المفعول) أى الذى هو المبتدأ
 كفسره به (او ذواته بتقدير المضاف) وهذا اشارة الى تفسير آخر يعنى ان تركيب
 المصنف يكون صحيحا بتصرفين احدهما لتصرف فى نفس الكلمة كفى التفسير
 الاول فيكون مجازا لغويا والاخر بإبقائه على مصدريته بتقدير مضاف فيكون
 مجزا احذفا وفيه احتمال آخر لم يذكره الشارح وهو ابقاء المصدر على حاله فيكون
 من قبيل رجل عدل مبالغة كما فى العرب وهذا على اكثر النسخ (وفى بعض النسخ
 وما ابتدائية) أى بالياء النسبية (ومعناه طهر) يعنى خير محتاج الى ان يصار
 الى المجاز باحد الوجهين وقوله (نكرة) خير بعد خبر حال كونها (بمعنى شئ)
 انما حمل ما على النكرة (لان النكرة تناسب التعجب لانه) أى لان التعجب

(يكون فيما) اى فى الفعل الذى (خفى سببه) وقوله (عند سبويه) متعلق
 بالنسبة بين المبتدأ والخبر يعنى ان كون ما نكرة انما هو عند سبويه (وما بعدهما)
 (اى ما بعدهما) يعنى الفعل الذى بعد لفظ ما (الخبر) اى خبر ذلك المبتدأ وهو
 احسن ههنا فتكون الهمة فى احسن للتهدية وقوله (من باب شراهر ذانا)
 اشارة الى سؤال ورد على كون ما مبتدأ مع كونها نكرة فانه لا يجوز ان يكون
 المبتدأ نكرة الا اذا تخصصت بوجه ما فاجاب بانه نكرة مخصوصة من قبيل هذا
 التركيب الجائر عند الكل وقال العصام وهذا عند من جعل المعنى شرا عظيم
 اهر ذانا لا شرا حقير فالمعنى شئ خفى احسن زيدا لا امر جلى وامان جعل
 معنى قوله شرا ههنا ذانا لا خبر فلا يصح ان يكون معنى ما احسن زيدا من قبيله
 لانه يكون المعنى ما احسن زيدا شئ الاشئ فيلزم استثناء الشئ من نفسه ثم
 قال فى تصحيح مذهب سبويه بوجه آخر وهو قوله ولا يبعد ان يقال ما مبتدأ
 نكرة للعموم فان المعنى كل شئ احسن زيدا وهو مناسب لمقام التعجب جدا
 انتهى كلامه اقول وفى قوله لا يبعد بحث كما لا يخفى على الفطن وقال الرضى
 مذهب سبويه وان اختاره المصنف لكنه ضعيف من وجه وهو ان استعمال
 ما نكرة غير مضافة نادر نحو فعمسا هي وفى بعض الخواشي انه لم يسمع مثله فى
 مبتدأ فعلى هذا يكون من باب شرا ههنا ذانا فى مجرد كون المبتدأ نكرة وما بعده
 خبره انتهى ما فى بعض الخواشي فيكون مراد ذلك القائل تضعيفه بوجه
 آخر وتوجيه مرادنا ارح من قوله من قبيل شراهر الخ فلا يرد عليه ما حكى
 عن العصام من عدم جوازه بالقياس الى المعنى النبى وقوله (وموصولة)
 عطف على قوله ابتداء وهذا مشروع فى مذهب آخر غير مختار للمصنف (اى ما)
 فى ما احسن (موصولة) (عند الاخفش) فتكون جملة احسن صلته وهو مع
 صلته يكون مبتدأ (والخبر) اى وخبر ذلك المبتدأ (المحذوف) (اى الذى)
 احسن زيدا) وهذا اشارة الى معنى الموصول وقوله (اى جعله ذا احسن)
 اشارة الى ان الهمة فى احسن للصبرورة وقوله (شئ عظيم) اشارة الى الخبر
 المحذوف ثم شرع فى توجيه آخر لم يذكره المصنف فقال (وقال الفراء ما) اى
 لفظ ما فى مثل ما احسن (استفهامية) ومبتدأ بمعنى اى شئ (وما بعدهما) اى
 الفعل الذى به كلمة ما هو احسن مع فاعله ومفعوله (خبرها) اى خبرها
 الاستفهامية (قال الشارح الرضى وهو) اى توجيه الفراء (قوى من حيث
 المعنى) واتما يكون قويا (لانه) اى المتكلم كان جهل اى جاهلا (سبب حسنه)
 اى حسن زيد (فاستفهم) اى فطلب فهم السبب فسأل (عنه) اى عن
 السبب والتعجب انما يكون فيما يجهل سببه ثم اكده بقوله (وقد يستفاد)

يعنى يؤيد كون ما استفهامية دالة على التعجب وقوع الاستفادة (من الاستفهام معنى التعجب نحو قوله - الى وما ادر يك ما يوم الدين) وقال العصام وانما لم يلتفت اليه المصنف لانه لم يكن حينئذ احسن فعل التعجب بل يكون التعجب من فوائد الاستفهام فالقول يكونه فعل التعجب لا يجمع هذا التوجيه انتهى ثم شرع في يسأل للذهاب في توجيه الصيغة الثانية واراد السارح تمهيد مقدمة فقال (واما احسن يزيد فافعل) يعنى صيغته امر من باب الافعال في جميع الصيغ فاشار الى ان كونه امر البس امرا حقيقيا بل (صورته امر ومعناه الماضى من افعل) كما في الصيغة الاولى (معنى صار ذا فعل) يعنى معناه ماض وهمزته للصيرورة (كالجم اى صار ذا الجم) وهذا محل الاتفاق وما ذكره المصنف بقوله (وبه) محل الاختلاف يعنى ان كون احسن دلي صورة الامر وكونه يعنى الماضى متفق عليه لكن في توجيه المجزوء اقوال اchiedا انه (اى مجزوءه) (فاعل) (لهذا الفعل) وذلك (عند سبويه) فقال (والباء زائدة) (كفى كفى بالله) (لازمة) اى لا يجوز حذفها فقوله (الا اذا كان المتعجب منه) استثناء من قوله لازمة يعنى انه لا يجوز حذفها في وقت الاوقت كون المجزوء الذى نشأ منه التعجب لفظ (ان) اى ان المصدرية الموصولة (مع صلتها) (حينئذ تكون مع صلتها مفعولا) (نحو احسن ان تقول اى بان قول) وانما جاز حذفها بناء (على ما) اى على الاصل الذى (هو القياس) يعنى جواز حذف حرف الجر من ان وان كما عرفت وقوله (فلا صير) اشارة الى ما توهم ان هذا التوجيه محل بالاعانة فان افعل لما كان امرا في الصورة فقتضى كون فاعله مستترا تحته على انه غير مخاطب وقد سبق الاتفاق على وجوب استناره واذا كان المجزوء فاعلا يلزم التعدد وهو غير جائز فدفعه بانه لا ضمير تحته مستترا (عند سبويه) (فى افعل) (لان الفاعل واحد ليس الا) اى ليس الا واحدا وقوله (وبه) شروع في بيان مذهب آخر في لفظ (اى مجزوءه) يعنى ان محله المجزوء بالباء منصوب على انه (مفعول عند الاخفش) (لاحسن لا) كما قال سبويه انه فاعل فيكون التقدير عند الاخفش انه (بمعنى صار ذا حسن على ان تكون همزة افعل للصيرورة) (والباء لاتعدية) يعنى ان مذهب الاخفش بعد ما حكم بكون المجزوء مفعولا لاحسن يحتمل في الباء توجيهين احدهما انها لاتعدية وليست بزائدة وهذا اذا كان همزة احسن للصيرورة فانها اذا كانت للصيرورة بكون احسن لازما حينئذ تكون الباء للتعديد (اى يجعل اللازم متعديا فالعنى صيره ذا حسن) وقوله (او) شروع في بيان التوجيه الثاني في الماء يعنى او (الباء) (زائدة) (وهذا بناء على ان يكون احسن متعديا

بنفسه) على ان (يكون همزة احسن للتعبية كإخراج) فيحذف يستغنى الفعل
 عن حرف الجر الذي افاد تعديته (ففيه) (اي في الفعل) اي واذا كان المجرور
 مفعولا باحد التوجيهين فيوجد البتة في الفعل الذي هو احسن بصيغة الامر
 (ضمير) اي مستكن تحته ومستتر وجوبا (هو) اي ذلك الضمير (فاعله) اي
 فاعل ذلك الفعل فلا يلزم حينئذ على مذهب سيويه من تخصيص قاعدة
 ما هو واجب الاستتار (اي احسن انت يزيد) ان كانت الباء للتعبية (او زيدا)
 ان كانت زائدة (اي اجعله حسنا) ولا يخفى ملائمة هذا التفسير للتوجيهين
 (بمعنى صفه) اي صف زيدا (به) اي بالحسن ثم نقل الشارح مذهباً آخر
 في التوجيه وهو قوله (وقال الفراء وتبعه الزمخشري ان احسن امر لكل احد)
 لانه مخصوص بمخاطب معين وقوله (بان يجعل زيدا) متعلق بالامر يعني كان
 المتكلم المتعجب بأمر كل من هو شأنه الخطاب بان يجعل زيدا (حسنا) اي بالحكم
 بحسنة (وانما يجعله كذلك) يعني ان مراده بهذا التعميم اعني يجعل زيد
 حسنا (بان يصفه) اي بطريق ان يصفه (بالحسن) وانما فسر اجعل
 بالوصف فان الامر بجعله حسنا غير مقدور للمخاطب بل مقدوره وصفه
 بالحسن الموجود (فكانه قبل صفه بالحسن كيف شئت فارفيه من جهات الحسن
 كل ما يمكن ان يكون في شخص واحد) وفي ترجمه الفراء من الملائمة ما لا يخفى وقال
 العصام ويمكن ان تكون الباء سببية يعني احكم بوجود الحسن بسبب زيد فان
 الحكم بوجود زيد مستلزم للحكم بوجود الحسن انتهى ملخصاً (فعال المدح
 والذم) وفسره الشارح بقوله (يعني الافعال المشهورة بهذا اللقب عند النحاة)
 للإشارة الى انه ليس المراد به مفهوم التركيب الاضافي يعني بان يراد به مطابق
 الفعل الذي يدل على المدح والذم بل المراد به الافعال المشهورة بين النحاة
 بهذا اللقب فانه لو كان المراد به مطابقها ينتقض الحد منعا بمنزلة مدحته وذمته
 وغيرهما من الافعال التي لم توضع للانشاء والظاهر ان يقل فعل المدح والذم
 في اصطلاح النحويين (ماوضع) الخ كما ان المراد من قوله فعلى استحباب هذا كذا
 في بعض الحواشي وفسره الشارح بقوله (اي فعل وضع) للإشارة الى انما
 موصوفة وعبرة عن الفعل لكونه جنسالا واختار كونها موصوفة للملائمة انكرة
 في الخبرية وان كانت الموصولة ملائمة لمقام التعريف وقوله (لانشاء مدح
 او ذم) متعلق بوضع وقوله (فلم يكن مثل مدحته وذمته) يعني من الفصل
 الذي يدل عليهما لكن لما قال لانشاء مدح لم تكن امتثال هذين الفعلين
 معدودة (منها) اي من افعال المدح والذم المصطلح عليها (لانه) اي لان كل

واحد من مدحته وذمته (لم يوضع للنساء) لانهما موضوعان لخبار المدح والذم الواقعين في الزمان الماضي لالانسانتهما بهذين اللفظين ثم شرع في بيان افرادهما فقال (فهما) اي من تلك الافعال فعل (نعم وبئس) يعني ان نعم من المدح وبئس من الذم لانهما معا من نوع واحد (فهما) اي نعم وبئس (في الاصل فعلان) يعني مطابقان لصيغة الفعل الماضي فانهما في الاصل (على وزن فعل بكسر العين) كعلم يعني ان اصل نعم نعم بفتح انون وكسر العين واصل بئس بئس بفتح الباء وكسر الهجره ثم شرع في بيان تصرفيهما فقال (وقد اطردها في لغة بني تميم في) كل (فعل اذا كان فاعله مفتوحا و) كان (عينه حلقيا) اي احدا من حروف الحلق (اربع لغات) فقوله اربع فاعل اطردها يعني انه مطر - في كل فعل سانه كذلك لانه مختص بهما (احداها) اي احدي اللغات الاربع (فعل بفتح الفاء وكسر العين وهي) اي وهذه اللغة (الاصل) كئس وصعق (والثانية) اي واللغة الثانية (فعل باسكان العين مع فتح الفاء) وهي لغة في نعم ايضا كما قال في الصحاح وان شئت قلت نعم بفتح النون واسكان العين (والثالثة) اي اللغة الثالثة (اسكان العين مع كسر الفاء) كما انها مشهورة في هذين الفعلين (والرابعة) اي اللغة الرابعة (كسر الفاء) اي مع كسر العين (اتباعا للعين والاكثر في هذين الفعلين) يعني في نعم وبئس (عند بني تميم اذا قصد بهما المدح) اي انشاء المدح (او الذم كسر الفاء واسكان العين قال سيدويه وكان عامة العرب) اي الكثير منهم (انفقوا على لغة بني تميم) ثم شرع في بيان خواصهما فقال (وشرطهما) (اي شرط نعم وبئس) (ان يكون الفاعل) اي فاعل كل منهما مسروطا احد شروطه (لانه احدها ان يكون) (معرفا باللام) اي باللام التي هي موضوعة (للعهد الذهني) يعني لحصة خبر معينة من الجنس كما فسره بقوله (وهي) اي تلك اللام (لواحد غير معين ابتداء) اي قبل ذكر المخصوص (ويصير معينا بذكر المخصوص بعده) اي بعد ذلك المدرف (ويكون في الكلام) ويحصل من ذكره ابتداء غير معين ومن تعينه ثانيا (تفصيل بعد الاجمال ليكون) اي لقصد ان يكون ذكر الشيء الواحد مرتين (او وقع في النفس نحو نعم الرجل زيد) فكان الممدوح ذكر مرتين احدهما بهما بالرجل وثانيهما معينا وهو ذكره بزبد وقوله (او) (يكون) (مضافا الى المعرف) بيان للشرط الثاني يعني ان يكون الفاعل مضافا الى المعرف (بها) (اي باللام) التي للعهد الذهني وهذا ايضا (اما بغير واسطة نحو نعم صاحب الرجل زيدا وبواسطة نحو نعم فرس غلام الرجل) وهذا مثال ما يكون بواسطة واحدة (او نعم وجه فرس غلام الرجل) وهذا مثال ما يكون

بواسطتين وهما حرا) وقوله (او) (يكون) (مضمر امير ابتكرة منصوبة)
وصف النكرة التامة لمجرد اتواضح اذا التميز اما منصوب او محرور وهما لا يتحمل
الجر الا ان يراد الاحتراز عن المجرور من كفاي قائله الله من شاعر ولك ان تريد به
المنصوبة لا محلا فاحتز به عن نحو ما في فنعما هي ليحسن التقابل بين النكرة
وبين ما في حقيقة التفصيل للتوضيح فافهم وانما في بالفصل رد المذهب اني على
وسيويه كذا قاله عصام الدين وقوله (مفردة) بالجر صفة بعد صفة يعني ان
تلك النكرة مشروطة بكونها مفردة اي غير مضافة وقوله (او مضافة الى
نكرة) معطوف على قوله مفردة يعني او مشروطة بكونها مضافة الى نكرة
مثلهما وقوله (او معرفة) بالجر عطوف على قوله الى نكرة يعني انها اما مضافة
الى نكرة او مضافة الى معرفة حال كون اضافتها اليها (اضافة لفظية)
لانكتساب التعريف منها - (انحو نعم رجلا) هذا من لى للمضمر المميز بالمفرد
(او ضارب رجل) يعني او نحو نعم ضارب رجل وهذا من لى للمضاف الى نكرة
(او زيد) بالجر عطف على رجل اي نحو نعم ضارب زيد اراد به ان يشمل ما يقع
مضافا الى معرفة بالاضافة اللفظية حال كون المضاف اسم فاعل مضافا الى
معموله المفعول (او حسن الوجه) اي او نعم اراد به التمثيل لما وقع مضافا الى المفعول
باللام حال كونه صفة منسوبة مضافة الى فاعله وقوله (انت) إشارة الى مخصوص
الامثلة المذكورة وقوله (او) (مميزا) عطوف على قوله مميز نكرة يعني ان هذا
الفاعل المضمر اما ان يكون مميزا ابتكرة او مميزا (بما) اي باللفظ الذي (معنى
شيء) اي بمعنى الشيء النكرة حال كونه (منصوب المحل على التمييز) (مثل
فنعما هي) (اي نعم شيء) ففاعل نعم ضمير تحتته وقوله ما مميز له وقوله (هي)
مخصوصة وكون ان لى هذا التركيب من النوع الثالث مذهب الجمهور
واختاره المصنف ثم اشار الى مذهب الخلف بقوله (رفار اغراء والوعلى هي
موصولة) اي ما في فنعما (معنى الذى) يعني انها معرفة (فاعل نعم) اي
كفاي نعم الرجل واذا كانت كذلك تكون موصولة تحتج الى صلة فاجاب بقوله
(فكون الصلة باجتماعها) اي بطرفيها (في فنعما هي معرفة) وانما
حدثت (لان هي مخصوصة بالمادح) اي نعم الذى فعله هي اي انصداقات وقال
سديوه والكسائي ما معرفة تابعة بمعنى الشيء فعنى فنعما هي نعم السىء هي
فحيث لا تحتج الى الصلة (فا) اي فحيث لا تحتج ما (هو الفاعل لكونه بمعنى ذى اللام
ومى) اي لهظة هي (مخصوصة) ثم سرع في مسائل الخصوص فقوله
(وبعد ذلك) (الفاعل) اي فى الاقسام الثلاثة من فاعله اذا وجد بشرطه
محصل به ذلك الفاعل (المخصوص) وهو مبتدأ وخبره وقوله بعد ذلك

بمعنى انه يذكر الخصوص مفصلاً بعد ذكر الفاعل مجلاً وذلك هو المعنى (بالمدح
 او الذم) يعنى ما اريد مدحه او ذمه مفصلاً معينا ثم اراد ان يشير الى ان البعدية
 ليست بواجبة بقوله (وبعد به) اى كون الخصوص المذكور مذكوراً بعد الفاعل
 (انما هي) اى البعدية (بحسب الغالب لانه قد تقدم الخصوص فيقال زيد نعم
 الرجل صرح به في الافتتاح) ثم شرع في بيان اعراب الخصوص وهو على وجهين
 احدهما ما قاله (وهو) بى الخصوص (مبتدأ وماقلة) (اى الجملة الواقعة قبله
 غالباً) وهى الجملة الفعلية المركبة من نعم وفاعله (خبره) اى على انها جملة صغرى
 مرفوعة المحل خبر مقدم للمبتدأ والمبتدأ مع خبره جملة اسمية كبرى وقوله (ولم تختص
 هذه الجملة الواقعة خبراً) دفع لما توهم ان الجملة اذا وقعت خبراً تحتاج الى تأني
 الى المبتدأ وقد فعل بار الواقعة خبراً لا تحتاج (الى ضمير المبتدأ لقيام لام التعريف
 العمدى مقامه) وقوله (او خبر مبتدأ محذوف) اشارة الى ماى اوجهين
 وهوان الخصوص مرفوع على انه خبر للمبتدأ المحذوف (وهو) اى ذلك
 المحذوف (هو) اى لفظه هو راجع الى الفاعل (مثل نعم الرجل زيد) (فزيد في هذا
 المثال اما مبتدأ وجملة نعم الرجل مقدما عليه خبره واما خبر مبتدأ محذوف على
 تقدير (السؤال) يعنى انه جملة اسمية استتت فية جواب لسؤال سائل
 فانه لما قيل نعم الرجل) اشار الى منسأ السؤال (فكأنه) اى المكلم (سأل
 من هو) اى المدح (فقبل) اى فاجيب انه (زيد اى هو زيد فعلى الوجه الاول
 نعم الرجل جملة واحدة) اى اسمية خبرية مركبة من المبتدأ والجملة الفعلية
 الانشائية (وعلى الوجه الثانى جلثان) احدهما فعالية انشائية وناجها
 اسمية اخبارية ثم شرع في بيان شرط الخصوص ومساائله فقال (وشرطه)
 (اى شرط الخصوص يعنى شرط صحة وقوعه مخصوصاً) (مطابقة الفاعل)
 ولم جازان يكون اضافة المطابقة الى الفاعل من قبل الاضافة الى المفعول
 او من قبل الاضافة الى الفاعل اشارة الى الاول بقوله (اى مطابقة الفاعل)
 اى مطابقة لخصوص الفاعل حيث اشار بتقدير الضمير الى فاعله المحذوف
 واشار الى الثانى بقوله (او مطابقة الفاعل اياه) حيث اشار بتقدير الضمير المنصوب
 المنفصل الى كونه مضافاً الى الفاعل والى حذف مفعول وان المطابقة لما كانت
 مصدراً من باب المفاعلة جاز فيه لكونه للمشاركة بين الاثنين وقوله
 (فى الجنس) اشارة الى وجه المطابقة وهى فى الجنس بان يكون الخصوص
 من جنس الفاعل (حقيقة او حكماً او بأوبلا) فقوله حقيقة اشارة الى نوعى
 الفاعل من كونه ممزاً بكرة او بما فى نعم رجل زيد ونعما هي فان الاول مطابق
 فى الجنس حقيقة من كان زيد من اصناف الرجال وانسانى مطابق له فله

بأول ما بالشيء الذي يكون عبارة عن رجوع إليه الضمير ويحتمل أن يكون
 اشاره الى ما سيأتي من التأويل بخذف المضاف او غيره في الآية التي سندكر
 (وفي الافراد) أي انه لا بد من مطابق فعل في افراد (والتثنية والجمع والتذكير
 والتأنيث) وقوله (لا يكون) عطلة لوجه كونه مسروطا به يعني انما اشترط ذلك
 ليكون الخصوص (عبارة عن افعال في المعنى) وان كان منفصلا عند في اللفظ
 فانه هو المقتضود بالمدح والذم وانفصاله عن الفعل غرض لتحصيل المعنيين
 أي الذكر مرتين اجالا وتفصيلا (نحو نعم الرجل زيد) فان زيدا مطابقا للفعل
 في الجنس والافراد (نعم الرجل الزيدان) هذا مثال للمطابق في التثنية
 (ونعم الرجال الزيدون) هذا مثال للمطابق في الجمع (ونست المرأة هند) هذا
 مثال لاذم المطابق في التأنيث (ونست المرأة الهندان) ونست النساء الهندات
 مثال لاذم المطابق في النسبة والجمع قوله (يجوز ان يقال) اشاره الى ان هذا الفعل كالحاز
 مطابقة لفاعله في التذكير والتأنيث يجوز ان لا يضافه فيجوز ان يقال (نعم المرأة هند
 ونس المرأة هند) وانما جار كذلك (لانها) أي نعم وبش (مذكرا خيرا متصرفين
 مشبه الحرف) أي كآباء ساهين للحرف في عدم جواز انصرف واذا كانا
 متساويين لها (لم يجب الحاق العلامة بهما) أي الحاق في عبارة التأنيث
 في التأنيث حتى يهين الفاعلين كما وجب في سائر الاعمال (و) (قوله تعالى) (نس
 مثل القوم الذين كذبوا) (وأشار الشارح بقوله) (جواب سؤال مقدر) الى وجه
 اراد المصنف يعني ان هذا الاراد من المصنف في معرض الجواب لسؤال مقدر
 بانقضاء باراد مادة لم توجد فيها لمطابقة وهي هذه الآية الكريمة (حيث رفع
 انخصوص فيها أي الذين كذبوا احكاما مع افراد الفاعل وهو مثل القوم)
 (فان كان يجب عناية تلك الآية الكريمة (و) كذا (شهيد) (٤٤) أي من المواضع
 التي (لا يطابق الفعل) في تلك (انخصوص) انما يرد بها انقضاء
 اذ لم يكن متأ ولا كند (متأول) بتأويلين احدهما بتقدير لمضاف في طرف
 انخصوص بان يقال انه (بتقدير من الذين كذبوا) يعني نس مثل القوم مثل
 الذين كذبوا فيكون مثل المقدر المضى مطابقة لفاعل وبإيهما يحدد في
 انخصوص كما فاده بقوله (او يبعد) بلفظ (الذين كذبوا صفة للقوم) يكون
 معناه جمع (وحذف انخصوص أي نس من القوم المذكورين مناهم) بمشروع
 في ما يجوز له انخصوص فعل (وقد يحذف انخصوص) وقيد بقوله (اذا علم
 بالقرينة) (يكون اشارة الى انه لا يجوز حذفه اذ لم يعلم) (قوله تعالى) في قصة
 ابراهيم عليه السلام انا ربك العساكر (نعم العبد) وخصوصه محمد (و) (اي نعين)
 ترين ان ذلك في قصته (و) (قوله تعالى) (نعم العبدون) (اي نعين)

يعني ان الممدوح هو ذاته تعالى بقرينة ما قبله وهو قوله تعالى والسماء بانيها
 بايد وانا لموسعون والارض فرشاها فنعلم الماهدون فان الباني للسماء والعارض
 للارض وما هدها هو الله تعالى و اراده بالجمع للتعظيم (وساء) حال كونه
 من افعال الذم (مثل بس) (في افادة الذم) اي في المداول (والشرائط)
 اي في الشرائط الثلاثة المذكورة في الفاعل (والاحكام) اي وفي احكامه
 من جواز حذف الخصوص بالقرينة (ومنها) (اي من افعال المدح والذم)
 لفظ (حب في) (حبذا) واصل المتن ومنها حبذا لكن لما توهم انه مجموع
 حبذا اراد دفعه بالتفسير بان ما كان من جملة تلك الافعال هو حب فقط
 كما اشار اليه بقوله (وهو) اي حبذا (مركب من حب الشيء) بفتح الحاء (او حب)
 بضمها (اذا صار) اي ذلك الشيء (محبوبا) هذا جزء المركب وقوله (ومن ذا)
 اشارة الى الجزء الآخر قال العصام ان الشارح يريد بذلك ان في حب لغتين
 حب بفتح الفاء يعني الحياء كما هو القياس وحب بضم الحاء ينقل الضمة الى الحاء
 ثم الادغام اذا مدله حبب بضم الباء على وزن حسن وفي الصحاح تفصيله وعند
 صاحب القاموس حب اسم بمعنى الحبيب وذا فاعله اي هو حبيب الخ ولذا
 قال المصنف (وفاعله) (اي فاعل هذا الفعل) (ذا) ثم اشار الى مسألة خاصة
 فقال (ولا يتغير) (اي حبذا) يعني اصل فعله (او فاعله) اي ولا فاعله (او ذا)
 اي ولا لفظا وهذا مثل قوله تعالى ولا تطع منهم آثما ولا كفورا كما في شرح اللب وقوله (عما هو عليه) متعلق بلا يتغير يعني كلا منهما
 لا يتغير عن الشكل الذي كان عليه وفصله بقوله (فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث
 اذا كان المخصوص مثنى او جمعا او مؤنثا لجر بهما) اي ليكون تلك الكلمة
 المركبة جارية (مجرى الامثال التي لا تتغير) كما سبق تحقيقه (فيقال حبذا الزيدان)
 حين كون المخصوص ثنية (وحبذا الزيدون) حين كون المخصوص جمعا
 (وحبذا هند) حين كونه مؤنثا وهذا كالاستثناء من الحكم المذكور في قوله
 وشرط المخصوص مطابقة الفاعل ثم شرع في بيان بعض ما هو مشترك فيه
 ونحالف فيه فقال (وبعده) (اي بعد حبذا) (المخصوص) كما في اخواته
 (واعرابه) (اي اعراب مخصوص حبذا) (كاعراب مخصوص نعم) (على
 الوجهين المذكورين) يعني على كونه مبتدأ وما قبله خبره وعلى كونه خبرا
 للمبتدأ المحذوف وهذا هو الحكم المشترك بينه وبين اخواته وقوله (ويجوز ان يقع)
 شروع في بيان احكام المخصوص به يعني انه يجوز في حبذا ان يقع (قبل
 المخصوص) وفسره بقوله (اي مخصوص حبذا) لا يتوهم الاشتراك (او بعده)
 (اي بعد مخصوصه) (بغير او حال) حال كون كل منهما (على وفق

مخصوصه) ای موافقه (فی الافراد واثنية والجمع والتذكير اثنيث نحو
 حبذا رجلا زيدا) وهذا مثال لما يقع فيه التمييز قبل المخصوص مفردا (وحبذا زيد
 رجلا) وهذا مثال لما وقع بعده وكذا قولنا حبذا رجلا زيدا ان او حبذا رجلا
 الزيدون (وحبذا زيدا ركبنا) وهذا مثال لما وقع حالا بعد المخصوص (و) كذا (حبدا
 را كبا زيدا) والاولى اراده ايضا لثلاثتهم عدم جوازه بناء على توهم كون المخصوص
 ذا الحال كما استعرفه لكنه اكتفى بالتمثيل بقوله (وحبدا رجلاين اورا كباين) اي
 او حبدا را كباين (الزيدان وحبدا الزيدان رجلاين اورا كباين وحبدا امرأة هند وحبدا
 هند امرأة والعامل في التمييز او الحال ما) اي الصالح للعامة الواقعة (في) ضمن جملة
 (حبدا من الفعلية وذو الحال هو ذا) يعني الفاعل (لا زيدا) اي ولبس ذو الحال زيدا
 وقوله (لان) بيان اوجه عدم جواز كون زيد صاحب الحال يعني انما لم يجوز
 ان يكون زيد واسماله ذا الحال لان (زيدا مخصوص و المخصوص لا يجيء
 الا بعد تمام المدح والركوب) اي والحال ان الركوب الذي ذكر في ضمن راكبا
 (من تمامه) اي من تمام المدح ولو جعل حالا من المخصوص يلزم ان لا يكون
 المخصوص مدورا بعد تمامه وقوله (قالا كبا حال) نتيجة للقياس الذي
 اثبتناه باطصال نقيضه يعني ان لم يجوز ان يكون حالا من المخصوص يتعين
 ان يكون حالا (من الفاعل لا من المخصوص) وقال العصام والاولى ان يقول
 من الفعل لان العامل هو حب لانه فعل وعلى هذا القياس العامل في التمييز
 في نعم رجلا هو نعم ثم قال والظاهر ان العامل في التمييز من الذات المدكورة هو الاسم
 المسمى كما في رطل زيدا فالعامل في كلمة ذا كالضميم المبهم في ربه رجلا
 انتهى وقال في الامتحان ويمكن ان يقال التمييز ههنا من النسبة كطاب زيد والدا
 والله دره فارسا وانما قدم التمييز على الحال لكونه راجعا لكونه انساب للمدح
 والسند ولما فرغ المصنف من احكام الفعل واقسامه شرع الآن في احكام
 الحرف فقال (الحرف) اي حقيقته وحده (مادل على معنى في غيره) وقوله
 (اي كلمة) تفسير لما وشارة الى انه عبارة عن الكلمة والى انه نكرة وقوله (دلت
 على معنى) اشارة الى ان تذكير الضمير بحسب لفظ ما وقوله (حاصل) اشارة
 الى ان قوله (في غيره) ظرف مستقر صفة لمعنى وقوله (متعلق بالنسبة الى
 الغير) صفة بعد صفة تفسير لكون المعنى في غيره يعني ان المراد بكونه في غيره
 ان تعقله لا يمكن الا بالنسبة الى ذلك الغير وقوله (اي لا يكون مستقلا) تفسير
 لمعنى ذلك التعقل يعني ان المراد بالتعلق بالنسبة الى الغير انه لا يكون مستقلا
 (بالفهمومية) وقوله (بحيث لا يصلح لان يحكم عليه او به) متعلق بالثاني يعني
 ان المراد بعدم استقلاله انه لا يصلح لان يحكم عليه بان يكون مبتدأ او فاعلا

اولان يحكم به بان يكون مستندا الى الغير بان يكون فعلا او خبرا (بل لا بد له) اى
 للحرف (فى ذلك) اى فى الدلالة (من انضمام امر آخر اليه) حتى يكون مستقلا
 بالفهومية وقوله (ومن ثمة) متعلق بقوله احتاج وفسره بقوله (اى لاجل)
 للإشارة الى ان من اجلبة والى انه مفعول له وقوله (انه يدل على معنى فى غيره)
 اشارة الى ان المشارة اليه هو قوله على معنى فى غيره (احتاج) اى الحرف
 (فى جريته) اى فى كونه جراً (للكلام ركنان) اى سواء كان ذلك الجزء ركنه
 بان يكون عمدة (او غيره) ما يكون فضلة (الى اسم) متعلق باحتياج اى
 احتياج الى الاسم الدنى (يتعلل معناه) اى معنى ذلك الحرف (بالنسبة اليه)
 اى الى ذلك الاسم (نحو من البصرة) لان معنى الابداء الخاص لا يتعقل الا
 بالاسم الدنى هو البصرة (او فعل) (كذلك) اى فاحتياج الى الاسم (نحو
 قد ضرب) فان معنى الحقيقى الخاص لا يتعقل الا بفعل (ضرب) ثم شرع فى
 بيان انواعه فقال (حروف الجر) مبتدأ وقوله (ما وسع) خبره يعنى ان
 حروف الجر حروف وضعت (لافضاء بفعل) وقوله (اى ايصاله) تفسير
 الافضاء اى المراد بالافضاء انه يرصل الفعل وقوله (فان معنى) اشارة الى
 صحيح تفسير الافضاء بالايصال يعنى انه يصح ان يفسر الافضاء بالايصال فان
 معنى (الافضاء الوصول) اى جعل الشئ واصلا الى الآخر وقوله (واعدى)
 جواب لسؤال مقدر يعنى انه على هذا لا يجوز تفسير الافضاء بالايصال فانه لما
 كان معنى الافضاء الوصول لم ان يفسره بالوصول اجاب بان الافضاء لما
 كان متعديا (بالهاء) يعنى بقوله بضل (صار مدعيا ، الابداء) اى انتقل معناه
 من الوصول الى الايصال وقوله (او مدعيا) عطف على قوله فعل يعنى ان ذلك
 الافضاء اما فضاء بالفعل او افضاء بمعناه (اى معنى الفعل) ولما كان
 الظاهر من قوله معنى الفعل انه معنى يدل عليه الفعل الاصطلاحي من الحدث
 والزمان والالفة احتاج الى تفسيره حتى اكشف المراد فقال (وهو كل شئ)
 يعنى المراد بمعنى الفعل كل لفظ سواء كان مستقلا او غير مستقل (اسقط) اى
 استخرج (منه) اى من ذلك الشئ (معنى الفعل) اى الحدث (كاسمى
 الناهل والمفعول والصيغة المشبهة والمصدر والحرف والجار والمجرور) نحو عليك
 نفسك (وغير ذلك) (الى ما يليه) اى اصال معنى الفعل الى اسم يل ذلك
 الاسم ذلك الحرف يعنى بذكر بعده منصلا (سواء كان) اى ذلك الاسم الدنى
 يلى ذلك الحرف (اسم اصريحي) نحو صررت زيدا واما زيدا او كان فى تأويل
 الاسم كقوله تعالى وضائق عليهم الارض عرجت اى برحمتها) يعنى بستعها
 قاله فى عمار صل المعنى الدنى هو حصول صاقت الى الرحب الدنى هو حاصل بعده

أبواب ما رحمة (وسميت هذه الحروف) يعني كانت هذه الحروف بشعروف
الجر سميت (حروف الاضافة ايضا لانها) اي تكون تلك الحروف (تجزم مع في
الافعال الى ما يليه اولان امره فيمليه الجـ) اي اوسمت بها، لتكون الاثر الحاصل
بها في الاسم الذي يليه هو الجـ من انواع الاعراب فاول بناء على كون الجـ
معناه اللغوي وانساني بناء على المعنى الاستعملاحي وهو انما في الاسم بالجـ ثم
اراد بعد التعريف ان يبين عدها اجبالا ثم ما احتص بكل واحد منها من
الخواص والمسائل فقال (وهي) (اي حروف الجـ) (من) (ابتدأ بها لانها
للاستدعاء وعقبها) بالي فقال (والى) لتكونها للانتهاء (وحق) (اكونها الغيبة
(وفي) ولما كانت هذه الحروف على نوعين احدهما ما اخذ اسمه ومعناه
والآخر ما افترق اسمه عن معناه اراد المخرج ان يذره عليه بقوله (ودكر هذه
الحروف) اي ذكر المصنف هذه الحروف الاربعه على سبيل تسلسل اي
على طريق حكاية المظلم من الحركة، اسكون بار كانت عار يذهب بقية
يعني مرفوعة تقدر على انها خبر المبتدأ (لانه) (اي اسماء) (يسمى) (اي
لهذه الحروف) (اسماء خاصة) اي كانت الحروف الاربعة من الاسماء
الاربعة لها اسماء خاصة (يعبر بها) اي تلك الاسماء (من) اي عن مسميتها
(والباء واللام) مرفوع فيهما على انها اسماء فاق على احد الحروف
السابقة (ذكرهما) اي ذكر المصنف هذين الحرفين (باسميهما) فان مسميتهما
الباء واللام المكسورتان (لوجودهما) اي يكون اسميهما موجودين
(وكذلك ذكر الواو) اي سواء كانت للقسم او بمعنى رب (والهاء) اي للنسم
(واكاف) اي ذكر الاربعة (باسميهما) اي لان اسميهما (وحدث
بخلاف مانتي) اي الحروف التي بقيت (منها) اي من الحروف (وبدروم)
(اي الواو التي تقدر به هاء) يعني تقدر اب بوا تلك واو كـ لـ ف
بين البصرية والكوفية في ارجل هـ و بـ واو اـ حيث قال ابصريون
ان العمل لب وقال الكوفيون انه للواو وكان لا يثق على حال المصنف ان
يحصل كلامه على مذهب بصريين اسرائيل رح اله بقوله (وفي عده) اي
عده وارب (من حروف الجـ) بار ذكرهما على حدة (تسـ ع) بناء على
جعل العمل للواو وعلى خلاف مذهب البصريين ولذا لم يجمعوا وانقسم
مذهبهم كما جاز به مع الساتن فرقا بين المعنود مسحة وبين المعدود حقيقة
وقال اعصام والاطهر انه اخذ مذهب الكوفيين ولم يجمعهم مع واو انقسم
للتصريح بانها جارة عنده ولذا لم يكر الفاء وبل مر ان رب ضمير بعدهما ايضا

ولا يضمر مدونه هذه الا حرف الثلاثة في الشعر ايضا الا اذا انتهى (وواو القسم وتاؤه) اى ثاء القسم (وبارؤه وعن وعنى والكاف و مدو ومنذ و خلا وعدا وحاشا) ولما كان بعض هذه الحروف مشتركا بين الحرف والاسم وبعضها بين الحرف والفعل اراد الشاعر ان يذنه عليه فقال (فالعشرة الاولى) وهى من والى وحتى وفى والباء واللام ورب وواوها وواو القسم وتاؤه (لا تكون) اى تلك العشرة (الاحرف والخمسة التى تليها) اى تلى تلك العشرة وهى عن وعلى والكاف و منذ ومنذ (تكون حرفا واسما) يعنى تستعمل فى بعض المواضع حرفا وفى بعض آخر اسما (والثلاثة الباقى) وهى خلا وعدا وحاشا (تكون حرفا وفعل) والفاء فى (فن) للتفصيل وهو مبتدأ يعنى ان لفظ من ا مبتدأ وقوله (الابتداء) خبره وفسره الشاعر بقوله (اى لا ابتداء الغاية) للاشارة الى ان الالف واللام عوض عن المضاف اليه ولما كانت الغاية عبارة عن الجزء الاخير للمسافة وكان الابتداء عبارة عن الجزء الاول لها مع عدم الاتصال بينهما اراد ان يشير الى ان المراد به المجازفة قال (والمراد بالغاية المسافة) اى مجموع المسافة وقوله (اطلاقا لا سم الجزء) اشارة الى علاقة المجاز يعنى انه من قبيل اطلاق اسم الجزء الذى هو الاخير (على اكل) اى على المجموع فذكره (اذلا عنى) اشارة الى القرينة اصارفة عن ارادة المعنى الخفى يعنى انما كان المراد به ذلك لانه لو حيل على معناه الخفى لم يحصل منه المعنى المراد لان الابتداء فى الحقيقة متعل بالجزء الذى يلى الابتداء بالجزء الذى هو الهاية فحينئذ لا معنى له ولنا (لا ابتداء نهائية) ما عرفت (وقبل كثيرا ما) اى اطلاقا كثيرا (يطلقون الغاية ويريدون بها) اى بالغاية (الغرض والمقصود) اى من الفعل واذا كان كذلك (فلا يراد بها) اى بالغاية (الفعل) اى فعل يترتب على فعل آخر (لانه) اى لان الفعل الذى يعبرون عنه بالغاية هو (غرض الفاعل) وقوله (ومقصوده) بالرفع عطفا على يعبرون لغرض يعنى ان المراد بغرض الفاعل هو ما قصد واسار الشاعر بقوله قيل الى ضعف هذا القول لانه فيه تخصيص من الابتدائية بالافعال الاختيارية التى لها غرض كما قاله الصام ثم قال والا حسن ان المراد بالنهاية النهاية اى ان من لا ابتداء له نهاية لا ابتداء ليس له نهاية كالادوار الابدية واما تفسير الغاية بمعنى المسافة فهو جب ان يكون استعماله فى الزمان مجازا لان يراد بالمسافة المسافة الحقيقية او التنزيلية ثم اشار الى نوعى الاسداء بقوله (وهذا الابتداء امام المكان نحو سرت من البصرة) يعنى سرت فى سيرة له ابتداء ونهاية فابتدأه من حيث المكان هو البصرة (ومن الزمان) يعنى الابتداء اما من الزمان

(نحو صحت من بهم الجملة) بمعنى ابتداء زمان صدمي يوم الجمعة (وعلا مته من
الابتدائية) بمعنى القرينة على كونهما للابتداء (صحته اراد الى او ما) اي وايراد
شيء (يفيد فائدتها) اي فائدة لي وهي افادة الانتها وقوله (في مقابلتها) متعلق
بالايراد اي اراد ذلك في مقابلة من يشال صحة اراد الى (نحو سرت من المصرة
الى الكوفة) مثال اراد ما يفيد فائدتها (نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم)
وانما افاد ذلك فائدة معنى الى (لان معنى اعوذ بالله الجيء اليه) اي الى الله
فحينئذ يفيد ان ابتداء الجسائي وفرار من الشيطان وانتهاه الى ربي
(والتيين) بالجر عطف على الابتداء اي ويجيء من للتيين ايضا) وهذا
تفسير للعطف وقوله (اي لظاهر المقصود من امر مبهم) تفسير للتيين بانه
معنى الاظهار بمعنى اظهار ما قصد من ذكر امر مبهم (وعلا مته) اي وقرينة
كونه للتيين (صحته وضع الموصول في موضعه مثل قوله تعالى فاجتنبوا الرجس
من الاوثان ذلك اذا قلت) يعني اذا اولت قرينه تسمى من انما ان وقت
ان المراد به (فاجتنبوا الرجس الذي هو الاوثان استقيم المعنى) بمعنى كون
المعنى مستقيما وقوله (والعصا) بالجر عطف على ما قبله كما فاده بقوله
(اي وقد يجيء من التبعض وعلا مته) اي علامه كونه لتبعض الصحة وضع
بعض (اي ضع لفظ بعض مكانه) اي مكان لفظ من (نحو اخر من الدارهم
اي بعض الدارهم) (رأية) بالرفع عطف على قوله للابتداء فانه اي لان
قوله الابتداء وان كان مجرورا انما لكنه (مرفوع) محلا (بالخبرية) وقوله
(وزيادتها لا تكون) اي لا توجد (الا) اشارة الى ان قوله (في غير) متعلق
بالزيادة التي تضمنها قوله زائدة وال انها منحصرة في غير الكلام (الموجب)
اي لا توجد في كلام منتهى بل هي منحصرة في كلام منفي (نحو ما جاني من احد
وهل جاءك من احد) اورده بالساكنين للاشارة الى ان المراد بالثني اعم من ان يكون
منفيا بالصراحة نحو ما جاني اي منفي بالدلالة نحو هل جاءك فان الاستغناء
لانكار وهو بمعنى اني وهذا لا يحصر انما هو للجمهور من المصريين وقوله
(خلاف الكوفيين والاحفش) (فأدغم) لم يحكموا بالخصر في غير الموجب
(بل يجوزون زياداتها) اي زيادة من (في الموجب ايضا) مستند الى بقولهم
بمعنى دأبهم على حوز الزيادة في الموجب وقوله (قد كن من مطر)
فان من في قوله من مضمرة زائدة مع انها وقعت في موجب (واجاب) اي اراد
المصنف ان يجيبهم عن قولهم (عن استدلهم) اي عن استدلال
الكوفيين (بقوله) (وقد كان من مطر) وقد واد (بم ينوهم) بسبب الاشبه
بمعنى المراد به اسم هذا الكلام هو كلامهم (منه زائدة من في الكلام الموجب

اتهمه بقوله وقد كان مراد به له بطله وهو ممتنع أو وقوله وشبهه عطف عليه .
 وقرأه (تناول) خبر الجملة اسمية وقوله (يكونها) متعلق بقوله تناول
 يعني اذا وقع مر في كلام موجب وتوهم بانها زائدة يكون هذا التوهم فاسدا
 لان التي وقعت في اناله ليست زائدة لانها ما تناول بانها (للبعوض او) تناول
 بانها (للتيين اي قد كان بعض مطر او شيء من غير او هو) يعني هذا وامثاله
 (واراد على الحكاية) فالمراد بكونه في كلام غير موجب كونه في السال او في الاعل
 كذا في الصام (كان قائلا قال هل كان من مضرب اي بالاضمة) (فاجاب)
 اي التامل عنه بقوله (بانه قد كان من مطر) قوله من مطر يكون محكيذا من كلام
 ابن نل (والي) اي كذا في موضوعة (للاثم) (اي لاثمها) في زمان
 وان كان بلا خلاف ما رآه من اغاية واذا كان كذلك (فهي) اي كلمة الى
 (بهذا المعنى) اي حال كونه لا يستلزم معنى الانتهاء (مقالة) بكسر الباء
 (لمن) اي لكلمة من التي لا تداء يعني مقالة انها في الجملة لان من اما الابتداء
 من الزمان او الابتداء من المكان والى قد يكون الانتهاء في غيرهما كذا
 في الصام (سواء كان) اي سواء رجع واستعمل (في المكان نحو خرجت
 الى السوق او الزمان) اي واستعمل في الزمان (فله) اي انما الصيام
 الى الليل او غيرها) اي واستعمل في غير المكان والزمان (نحو جابى البك)
 فان الانتهاء فيه انس في الزمان ولا في المكان بل هي الانتهاء المصاق (فارق قلب
 المخاطب منهى اليه) اي ينهي اليه قلب المخاطب (باعتبار النسق والميل)
 وقوله (وبمعنى مسح) متعلق على قوله لا بد من ان كذا الى فله تكون
 بمعنى مع حال كون ذات المعنى (قليلا) اي في زمان قليل وانتهى لا قليلا (كقوله
 تع الى ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم اي) لا تأكلوا احوال التي هي (مع اموالكم)
 اي مخوطة بهما وقال في شرح اللب والحق انها بمعنى الانتهاء بضمين الضم
 انتهى يعني ولا تأكلوا اموالهم مضمرة الى اموالكم وفي الصحاح وقد يجي
 بمعنى كقوله الذرد الى الذرداء وقال الله تعالى ولا تأكلوا اموالهم
 الى اموالكم وقال الله تعالى من انصا رى الى الله وقال الله تعالى واذا خلوا
 الى شياطينهم انتهي وكل من المذكور رات بمعنى مع لكن يستل ان يكون فرعا
 لمعنى الانتهاء (وحتى) اي كلمة حتى (كذا) (وقوله) اي مثل الى تفسير الله تعالى
 وقوله (في كونها) اي ش كون كلمة حتى (لانها النامية) تغيير الوجه التشبيه
 (ومعنى مع) يعني حتى يفسى بمعنى مع (كثيرا) وهذا كالمستشاه من قوله كذلك
 يعني ان كثير من الناس جميع ساركون في الدنيا لا يرون الله الا في الآخرة
 كقوله تعالى ان كثيرا من الناس ساركون لا يرون الله الا في الآخرة

حتى كما سيجي واليه اشار السارح بقوله (ولم يكنف) اي المصنف (في كونها)
اي في كون كلمة حتى (بمعنى مع تشبيهها بالى كما كنتي في كونها لانتهاه الغاية)
وقوله (للفتاوت الواقع بينهما) متعلق بقوله لم يكنف اي لم يكنف لوقوع
التفاوت بين الى وحتى حال كونهما بمعنى مع (بالقلة والكثرة) فانه في القليل
وفي حتى كبر واش رالى الفرق الاخر بقوله (وتخص) (اي حتى) (باظهار)
(اي بالاسم الظاهر) وفمره به للتنبيه على ان الظاهر ههنا ما يقابل الضمير
والباء ههنا داخل على المقصور عليه لان حتى مقصورة على الظاهر ولا توجد
داخلة في الضمير واما لاسم الظاهر فليس بمقصود لها بل يوجد في الى ايضا
وقوله (فلا يقال) تفريع عليه اي فبسبب اختصاصها بالظاهر لا يجوز
ان يقال (حناه) حال كونها داخلة في الضمير (كما يقال) اي كما يجوز ان يقال
(اليه) وقوله (لانها) اشارة الى وجه عدم جواز دخولها في الضمير
مع استراكتها الى وحتى في معناه بمعنى وانما لم يجز دخولها في الضمير لان حتى
(لودخلت على المضمر لالتبس) اي لزم ان يلتبس (الضمير المجرور
بالنصب) اي بالضمير المنصوب (لجواز وقوعهما) اي وقوع المجرور والمنصوب
(بهما) (اي بهما حتى) بل المرفوع ايضا كما اذا استعمل لا ابتداء وللعطف
وهذا عند الجمهور (خلافا لمبرد) (فانه جوز دخوله) اي دخول حرف حتى
(على المضمر) كالى (مستدلا بما وقع في بعض اشعار العرب على سبيل الندرة)
وهو قوله فلا والله لا يلقى المس * غنى ذلك بان ابن زياد (والجمهور يحكمون
بشدوده فلا يجوزونه قياسا) فانه لانقض القاعدة بسبب ورود مخالفة نادرا (وفي)
موضوع (للطرفية) ولما كانت الطرفية امر انسيبائين الطرف والمظروف وكان
لتلك الكلمة متعلق ومدخول ارد ان بين تعيين اضربين فقان (اي لطرفية
مدخوله) يعني ان المراد بكواها للطرفية كون مدخولها طرفا (شئ) وهو المتعلق
سواء كانت طرفية المدخول فيه (حقيقة) بان يكون زمانا او مكانا يدخل فيه
المظروف (نحو الماء في الكوز او) لم يكن طرفا حقيقة بان لم يكن زمانا او مكانا
وكان (مجازا نحو النجاة في الصدق) لان الصدق في الحقيقة ليس بزمان ولا مكان حتى
يكون حقيقة بل هو مجازا ما بطريق الاستعارة بان يجعل الصدق كالطرف في الاشتمال
لكونه سببا للنجاة ومشتقلا او مجازا عقليا لان النجاة في الحقيقة من فعل الله تعالى
وهو من عند الله عز وجل فاستند الى سببه مجازا عقليا كذا قيل (وبمعنى على
قليل) اي كلمة في تجي وتستعمل بمعنى على الاستعلائية (كقوله تعالى) حكاية
عن فرعون حيث اوعده السحرة المؤمنين بموسى وقال (ولا صلبكم في جذوع

التحل اى على جذوع النخل) فان جذوع النخل لم تصلح ان تكون ظرفا
 حقيقيا للمصلوب فهذه قرينة صارفة على انه ليس بمستعمل في ما وضع له
 بل هو مستعمل بمعنى الاستعلاء وفي شرح اللب ان الحقيقتين قالوا انها للظرفية
 ايضا في هذه الآية محازا لتكن المصلوب في جذوع النخل تمكن المظروف
 في الطرف انتهى (والباء للاتصاق) ولما كان الاتصاق ايضا عبارة عن جعل الشيء
 ملصقا بشئ اراد ان يعين ما هو ملاصق فقال (اى لافادة اصوق امر) اى متعلق
 (الى مجرور الباء هذه) اى كونها كذلك (كما ترى في مررت يزيد فان الباء فيه
 تفيد لصوق مرورك بزيد اى يمكن يقرب) اى ذلك المكان (مند) اى من زيد
 (والاستعانة) بالجر عطف على الاتصاق (اى استعانة الفاعل) اى طالب
 فاعل الفعل المتعلق لها العون (في صدور الفعل عنه) اى عن الفاعل
 (مجروره نحو كتبت بالقلم) اى طلبت الاعانة في صدور الكتابة اعنى بالقلم (والمصاحبة)
 (نحو اشتريت الفرس بسرجه اى مع سرجه فعناه مصاحبة السرج واشتراكه)
 اى وجهه شريكا (مع الفرس في الاشتراء) يعنى جعلت السرج شريكا للفرس
 في الاشتراء ولما كان بين كونهما الاتصاق وبين كونها للمصاحبة عموم
 وخصوص مطاق حيث اجتماعا في مادة واقتراقا في مادة اشارة الى مادة الافتراق
 بقوله (ولا يلزم ان يكون السرج حال اشتراء الفرس) اى في وقت صدور
 اشتراء الفرس (ملصقا به) بل يجوز ان يكون في مكان آخر ويجوز ان يكون
 ملصقا به وعليه فان كان الاول يصدق عليه ان الباء فيه للمصاحبة بدون الاتصاق
 وان كان الثاني يصدق عليه انه للمصاحبة والاتصاق معا (فالالاتصاق يستلزم
 المصاحبة) فان كل ما هو ملصق بشئ فهو مصاحب به (من غير عكس)
 يعنى ان المصاحبة لا تستلزم الاتصاق (والمقابلة) (اى لافادة وقوع مجروره
 في مقابلة شئ آخر نحو بيعت هذا بذاك) اى عقابله ذاك (والتعديعية) (اى جعل الفعل
 اللازم متعديا لتضمنه) اى لكون الفعل اللازم متضمنا (معنى التصيير بادخال الباء)
 اى بسبب ادخال الباء (على فاعله) اى فاعل ذلك الفعل اللازم وهو المرور
 بالباء (فان معنى ذهب زيد) في حال كونه لل لازم (صدر الذهاب عنه) اى عن الفاعل
 ومعنى ذهبت زيد صيرته ذاهبا (اى جعلته فاعلا للذهاب ومصدرا له وفيه
 فعلان احدهما الصيرورة حيث اسند الى المتكلم وهو المتعدي وثانيهما
 الذهاب وفاعله في الحقيقة هو المجرور (والتعديعية بهذا المعنى) يعنى بمعنى جعل
 اللازم متعديا (مختصة بالباء) وما وقع في عبارة الصرفيين ان تعديعية اللازم
 بحرف الجر في الكل اى في الثلاثي المجرد وغيره فخصوص بالباء وايضا موقوف

على السماع وقيل في الاستعمال ولكنها مقوية لمفهوم الجار وعمله (واما
 التعدية بمعنى اتصال معنى الفعل الى معموله بواسطة حرف الجرفا لحروف الجارة
 كلها فيها سواء لا اختصاص لها بحرف دون حرف) (والظرفية) (نحو
 جلست بالمسجد اى في المسجد) وقوله (وزائدة) بالرفع عطف على محل قوله
 للاتصاف يعنى ان كلمة في زائدة (في الخبر) متعلق بزائدة وقوله (في الاستفهام)
 متعلق ايضا به فالاول باعتبار كونه ظرف مكان والثاني باعتباره ظرف زمان
 يعنى في وقوعه داخلا في الخبر في حالة الاستفهام (بهل) يعنى ان الاستفهام
 مقيد بهل لا بغيرها من اداة الاستفهام واثار بقوله (لامطلقا) وفصله
 بقوله (نحو هل زيد بقاء فلا يقال) يعنى انه لما اخص وقوعها بالاستفهام
 بهل لم يحز ان يقال (ازيد بقاءم) فانه واقع في الاستفهام بالهمزة وقوله
 (والنفي) بالجر عطف على قوله في الاستفهام وقوله (بليس) قيد ايضا للنفي
 يعنى انها تكون زائدة ايضا في الخبر الذي وقع في النفي بليس (نحو ليس زيد
 راكب وبما) اى في النفي بكلمة مالتى بمعنى ليس (نحو ما زيد راكب) ولما كان
 وقوعها زائدة على قسمين احدهما قياسا والثاني سماعا كما ذكره المصنف اراد
 ان يمهّد بقوله (فهى) يعنى فالكلمة التى هىسمى الباء (زائدة في الخبر في هذه
 الصور) يعنى في الاستفهام بهل وفي النفي بليس وبما (قياسا) اى زيادة
 قياس وقوله (وفي غيره) عطف على قوله في الاستفهام (اى في غير الخبر
 الواقع في الاستفهام والنفي) (سماعا) ولما وقع سماعا اعم يعنى انه (سواء
 لم يكن خبرا) (نحو بحسبك زيد) حيث دخلت فيه في المبتدأ (وكفى بالله
 شهيدا) حيث دخلت في الفاعل (والتي يده) حيث دخلت في نائب
 الفاعل وتفسر الكل قوله (اى حسبك زيد وكفى الله شهيدا والى يده او)
 يعنى الواقع سماعا سواء (كان خبرا ولكن لافى الاستفهام والنفي نحو حسبك
 زيد) حيث دخلت فيه في الخبر (واللام) بالرفع مبتدأ وقوله (للاختصاص)
 ظرف مستقر خبره والجملة معطوفة على احواتها ولما كان الاختصاص على
 نوعين اشار اليه بقوله (بملكية) يعنى الاختصاص اما بسبب وقوع الملكية
 (نحو المال لزيد) يعنى مختص لزيد لكونه مالكه (وبلا ملكية نحو الجمل
 للفرس) فانه مختص لفرس معين لكن لا ملكية بينهما بل المالك لهما شخص
 آخر وقوله (والتعليل) بالجر عطف على الاختصاص يعنى انها للتعليل (اى
 لبيان علّة شيء) اما (ذهنا نحو ضربت للتأديب) فان المتكلم لاحظ اولاً في ذهنه
 التأديب ثم شرع في الضرب (او خارجا نحو خرجت لخافتك) فان المخافة
 وقعت في الخارج ثم شرع في الخارج وقوله (وبمعنى عن) عطف على قوله

للاختصاص يعنى ان اللام تكون بمعنى عن حال كونها واقعة (مع القول) اى
 مع ما اشتق من القول (نحو قلت لزيد انه لم يفعل الشراى قلت عنه) (وزائدة)
 اى واللام زائدة (نحو) قوله تعالى (ردف لكم اى ردفكم) (وبمعنى الواو)
 اى اللام بمعنى الواو اذا كان (فى القسم) وانما لم يقل بمعنى الباء فى القسم مع ان
 الباء اصل تنبيهها على انه كواو القسم لا كانه (للتعجب) اى لا فادة التعجب
 (نحو لله لا يؤخر الاجل) وانما لم يقل والله لاظهار ان مراده بالانباء هو
 التعجب (وانما تستعمل) اى اللام للتعجب (فى الامور العظام فلا يقال) اى
 فحينئذ لا يجوز ان يقال (لله لقد طار الذباب) بل يقال والله فان طيران الذباب
 من الامور الخفية قوله (ورب) اما ان يقصد به الحكاية اولا فان قصده
 الحكاية فهو مرفوع تقديره على انه مبتدأ وان لم يقصد به الحكاية فاما مبتدأ وبل
 اللفظ او مبتدأ وبل الكلمة فان كان الاول فهو مرفوع ممنون لكونه منصرفا
 وان كان الثانى فهو مرفوع غير ممنون غير منصرف للعلمية والتأنيث كذا فى
 العرب وقوله (للتقليل) خبره ولما احتل كونه للتقليل الاخبار والانشاء فسرره
 بقوله (اى لانشاء التقليل) (و) (لهذا وجب) ليكون اشارة الى ان كونه الانشاء
 موجب لصدارته وان لم يذكره المصنف صراحة لكن يلزم ذلك فان قوله
 (لهاصدر الكلام) مستوجب لكونه الانشاء فدل عليه بالانترام (كأن كم)
 اى كانت لكلمة كم الخبرية انها (وجب لها) اى لكلمة كم (صدر الكلام
 لكونها) اى لكون كلمة كم (لانشاء الكثير) وقوله (مخصة) خبر بعد خبر
 او خبر للمحذوف يعنى بان كلمة رب مخصة (بنكرة) فلا تدخل على المعرفة
 (لعدم احتياجها) يعنى انما اختصت رب بالنكرة لكونها غير محتاجة (الى المعرفة)
 وقال العصام يرد دلى هذا التوجيه بانه لا فرق فيه بين رب وسائر حروف الجر
 حتى تمتنع على المعرفة لعدم حاجتها ولا يمنع غيرها فالوجه ما ينه الرضى
 وهو انه لا يتحقق التقليل فى لمعرفة لانها اما للكثرة فينا فيه واما للواحد المعين
 ولا يجرى فيه التقليل لانه اما يجرى فيما فيه مظنة الكثرة ثم قال ولك ان تقول
 ان مجرور رب فى معنى التمييز منها يعنى من كلمة رب لانها للتقليل كما ان كم
 للتكثير ففيها شأبة العدد الطاب للتمييز وهذا وجه وجيه وان خلا عنه
 يسانهم انتهى وقوله (موصوفة) بالجر صفة بنكرة اى موصوفة اما بمفرد
 او بجملة وانما اشترط بالموصوفة (لتحقق التقليل الذى هو مداول رب
 وانما يتحقق التقليل حين كونه كذلك) لانه اذا ووصف الشئ صار اخص واقل
 مما (اى من الشئ الذى لم يوصف) فان قولنا رجل عالم اخص من مطلق
 رجل باعتبار ما صدق عليه واقل منه باعتبار الافراد وقوله (واشترط كونها

موصوفة انما هو) ليكون اشارة الى ان قوله (على) (المذهب) (الاصح)
 ناظر الى كونها موصوفة يعنى انهم اتفقوا على انها مختصة بنكرة اكبرهم
 اختلفوا في اشتراط كونها موصوفة فالاصح على انها مشروطة بها فلا يجوز
 ان تكون نكرة مختصة (وهذا) اى هذا المذهب الاصح (هو مذهب ابن على
 ومن وافقه) وقوله (وقيل) اشارة الى المذهب الغير الاصح وهو انه (لا يجب
 ذلك) اى كون النكرة موصوفة بل يجوز كونها مختصة او موصوفة (والمختر
 عند المصنف الوجوب) ولذا قال على الاصح (وهذا الذى ذكره من التقليل
 اصلها) اى هو الاصل فى كل رب لكنه اصل يعدل عنه كثيرا وقوله (ثم تستعمل
 فى معنى التكثير) اشارة الى انها تستعمل فى خلاف الاصل اكثر مما هو
 فى الاصل كما فى مقام المدح والذم فيكون المقام قرينة على استعمالها فى التكثير
 وكان الاستعمال اغلب من الاصل حتى كان (كالحقيقة وفى التقليل) اى
 وتستعمل فى التقليل الذى هو الاصل اقل حتى كان (كالجواز المحتاج الى
 القرينة) وانما قال كالحقيقة وكالجواز ولم يقل حقيقة ومجوزا لعدم الاطلاع على
 معناها الحقيقى ولكن الاستعمال الاول مشابه بالحقيقة فى عدم الاحتياج الى
 القرينة والثانى مشابه بالجواز فى الاحتياج اليها (وفعلها) (اى فعل رب يعنى)
 اى يريد بالفعل الذى اضيف اليها (الذى) اى الفعل الذى (تعلق به رب)
 وقوله وفعلها مبتدأ (فعل) (ماض) خبره وانما كان ماضيا (لانها) اى لان
 كلمة رب (للتقليل المحقق) يعنى انها لحالة معلومة (ولا بتصور ذلك) اى التحقق
 والمعلومية (الا فى الماضى) فان المعلومية تتحقق بعد مضيه ولا تصور ذلك
 فى المستقبل فانه ليس بمعلوم فضلا عن كثرته وقلته (نحو رب رجل كريم لقيته)
 فان كثرة الملاقة وتقليلها انما تتحقق بعد وقوع الملاقة وهذا مثال لماضى لفظا
 وقوله (اورب رجل كريم لم افارقه) مثال للماضى معنى والمضارع لفظا وايضا
 الاول للمثبت والثانى للمنفى وقوله (محذوف) بالرفع صفة ماضى (اى ذلك
 الفعل الماضى) محذوف (غا) (اى فى غالب الاستعمالات لوجود القرائن)
 ولو ذكر مع وجود القرائن الحقيقة القوية لزم الاطراب ومثال المحذوف (نحو
 رب رجل كريم) حيث حذف فعوله وهو قوله (اى لقيته) (وقد تدخل
 بى رب) تدخل كثيرا على اسم ظاهر وتدخل قليلا (على مضمر) وقوله
 (مبهم) بالجر صفة مضمر وفسر المبهم بقوله (الامر جع له) يعنى ان المراد بالمضمر
 المبهم انه ليس له مرجع وقوله (مبهم) بفتح الياء صفة بعد صفة المضمر يعنى
 على المضمر المبهم الذى يميز ذلك المبهم (بنكرة منصوبة) بالجر صفة نكرة
 وقوله (على التمييز) (متعاقبا منصوبة) (وا) (الضمير) بالرفع مبتدأ وقوله (مفرد)

خبره يعني ان ذلك الضمير المبهم مفرد دائماً (وان كان) اي ولو كان (المبر منى
 او مجموعاً) وقوله (مذكر) خبر بعد خبراً وصفة مفرد (وان كان) اي واو كان
 (المبر مؤنثاً) بحوره رجلاً او رجلين او رجالاً وهذا مثال لكونه مفرداً على
 كل تقدير وقوله (او امرأة) اي بخوره امرأة (او امرأتين او نساء) مثال لكونه
 مذكراً على تقدير تأنيث المبر وكونها داخله على ذلك الضمير المبهم متفق عليه
 لكن كون الضمير المذكور غير مطابق للمبره مختلف فيه فاذا ذكره المصنف بقوله
 مفرد مذكر يعني انه غير مطابق مذهب البصريين (خلافاً للكوفيين) وهذه
 المخالفة (في مطابقة التميز) والمطابقة مضاف الى مفعوله وفاعله محذوف
 اي في كون المبهم مطابقاً لتمييزه وقوله (في الافراد) بيان لما به المطابقة وهو
 كونه مطابقاً في الافراد (والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فانهم) اي الكوفيين
 (يقولون ربهما رجلين وربهم رجلاً وربها امرأة وربهما امرأتين وربهن
 نساء) (وتحققها) وقوله (اي رب) تفسير للضمير المنصوب المؤنث وقوله
 (ما) فاعل لتحقق وقوله (الكافية) بالرفع صفة ما وقوله (اي المانعة) صفة كاشفة
 للكافية يعني تحق كلة ما التي تكف وتمنع رب (عن العمل) اي عن عمل الجر
 كما تحق بان وكان وقوله (وتدخل) مع لموف على قوله تحققها والضمير المرفوع
 راجع الى كلة رب يعني ان رب (بعد الحقوق ما) يجوز دخولها (على الجمل)
 (نحو قوله تعالى ربما يود الذين كفروا) فان رب دخلت على جملة يود الذين
 والمراد بدخولها على الجملة هو انها تدخل على الجملة اذا قصدوا تقليل النسبة
 المفهومة من الجملة بخور رباً قام زيد ورباً زيد قائم يعني انه قل نسبة القيام الى زيد
 ولا يقال ربما يقوم زيد لان رب للزمان الماضي واما قوله تعالى ربما يود الذين
 كفروا لو كانوا مسلمين فهو بمنزلة الماضي لصديق الوعد وتحققه فهو اذن
 بمنزلة الموجود الحاصل فيود بمنزلة ودويوك ما قلنا قوله تعالى فسوف يعلمون
 اذا الاغلال في اعتنا فهم اتى باذ وهو الماضي وجمع بينه وبين سوف التي هي
 للاستقبال لانه بمنزلة الموجود لتعريفه من الرب كذا في الوافية (وقد نكون ما) اي
 لفظتها (زائدة فتدخل) فيثبت تدخل كلة رب (الاسم) اي المفرد (ونجر) اي
 نعمل الجر في ذلك الاسم فان ما لكونها زائدة لم تمنع عملها (نحو ما ضربت) بالجر
 يعني رب ضربة حاصلة (بسيف صيقل) اي مجلول قسيتهما وقوله (وواوها) مبتدأ
 اي واو رب وقوله (في حكمها) خبر في كلام الشارح اما خبره في الكلام المص فهو
 قوله (تدخل) يعني ان واو رب حرف جر ايضاً ككلمة رب وحكمها حكمها
 في اختصاص دخولها (على نكرة موصوفة) لانها في حكمها في كل ما يجوز
 رب فلا يروج ما وجهه العصام بما وجهه حيث قال وكان الشارح اشار بتقدير

في حكمها الى الاول للمصنف ان يقول واوها في حكمها ولا يختص مشاركتها في الدخول على نكرة موصوفة وكان المصنف لم يقل واوها في حكمها ثلاثين في حقوق ما الكافة بالواو ودخولها على الضمير وقال تدخل على نكرة موصوفة تنبيها على التفاوت بينهما في مجرد اختصاص الواو بالنكرة الموصوفة دون الضمير ودون الجمل لعدم حقوق ما الكافة بالواو فلا يصح دخولها على الجمل انتهى ملخصا (مثل * وبلدة ليس بها انيس * الا ليعافروا العيس) فقوله وبلدة بالجر بالواو والبلدة كل جزء من الارض عامر او غامر والانيس الموانس وكل ما يؤنس به من الانسان والحيوان الماء نوس به واليعفور ظي والعيس بالكسر الابل البيض تخلط بياضها شقرة وجهه انيس بها انيس صفة بلدة وقوله الا ليعافروا بالرفع على انه اسم ليس بمعنى اقيت بلدة كثيرة ليس بهما ما يؤنس به الا الظنيات والا الابل ثم انهم لما اختلفوا في حقيقة هذه الواو فعند جمهور البصريين غير سبويه انها جارة كما اختاره المصنف اراد السارح ان يذكر المذهبين الآخرين فقال (وهذه الواو للعطف عند سبويه وليست بجارة) كما قال به الجمهور ثم اشار الى ضعفه بقوله (فان لم تكن) يعني اذا كان الامر كما قال به سبويه قيل عليه ان تلك الواو ان لم تقع (في اول الكلام فكونها للعطف ظاهر وان كانت في اوله) اي وان وقعت في اول الكلام كما هو حكمها لاقتضاء الصدارة (فيقدر) اي فيقدر (لها معطوف عليه وعند الكوفيين انها) اي كلمة الواو (حرف عطف) اي في الاصل (ثم صار قامة مقام رب) حال كونها (جارة بنفسها) اي لا يتقدر رب بان يكون العمل لها وانما تكون جارة (لصورتها) اي لا تنقل تلك الواو من اصلها الى كونها (بمعنى رب) واذا كان الامر كذلك (فلا يقدرون لها) اي لتلك الواو (معطوفا عليه) لانه كان اصلا متروكا وانما لا يقدرون (لانه) اي لان التقدير (تعسف) (وواو القسم) اي الواو الجارة الموضوعة للقسم (انما تكون) بفتح الهمزة لوقوعها خبرا يعني انما تقع (عند حذف الفعل) (اي فعل القسم) اي الذي يتعلق به الواو يعني فعلا مشتقا من القسم كاقسمت واقسم (فلا يقال) اي فيقدر لا يجوز ان يقال (اقسمت والله وذلك) اي التزام حذف فعلها (لكثرة استعمالها) اي لكون الواو مستعملا بالا استعمال الكثير (في القسم فهي) اي الواو (اكثر استعمالا من اصلها اعني) اي اربد باصلها (الباء) فقوله عند حذف الفعل خبر يكون وقوله (لغير السؤال) خبر بعد خبر (يعني لا تستعمل الواو في السؤال) يعني في الطلب (فلا يقل) اي فلا يجوز ان يقال (والله اخبرني كما يقال) اي كما يجوز ان يقال في الباء (بالله اخبرني) فان الباء تستعمل في السؤال ايضا وانما اختصت الواو بغير السؤال

(حطاً للواو) أى لجعل الواو منحطة (عن درجة الباء) أى التى هى اصلها وقوله (مختصة) بالنصب خبر ثالث لقوله انما تكون يعنى ان واو القسم تكون مختصة ومحصورة (بالظاهر) (يعنى الواو مختصة بالاسم الظاهر) بأن تكون داخله عليه لاعلى المضمر وهذا بيان للفرق بين الواو وبين اخويه من الباء والتاء والواو بهذه الحالة اخص من الباء وقوله (سواء كان) اشارة الى فرق آخر بالنظر الى التاء يعنى ان مدخولها اعم من مدخول التاء لانها تدخل على الاسم الظاهر سواء كان (اسم الله او غيره) بخلاف التاء فانها لا تدخل الا على اسم الله وقوله (فلا يقال) تفريع على كونها مختصة بالظاهر يعنى انكونها مختصة بالظاهر لا يجوز ان يقال (ولا يفعلن مثلال يقال والله او ورب الكعبة وذلك الاختصاص) أى وجه اختصاصها بالظاهر وعدم جواز دخولها على الضمير (ايضا) أى كوجه اختصاصها لعبارة السؤال (لحط رتبته) أى رتبة الواو (عن رتبة الاصل وهو) أى الاصل (الباء) وذلك الانحطاط (بتخصيصه) أى بسبب اختصاص الواو (باحد القسمين) من الظاهر والضمير حيث جاز دخول الباء عليهما ولو جاز دخول الواو عليهما ايضا لما وجد الفرق بين الاصل والفرع فيلزم اختصاص الفرع باحد القسمين اما بالظاهر او بالضمير (وخص الظاهر) أى وجه ترجيح الظاهر من القسمين (لاصالته) أى لاصالة الاسم الظاهر فى القسم (والتاء) أى وتاء القسم (مثلها) (أى مثل الواو) وقوله (فى اشتراطها) بيان لما به الاشتراك بينهما وهو وجهان احدهما كون الواو مشروطا (بحذف الفعل) الثانى اشتراط (كونها لغبر السؤال) وهذا ان الشرطان فى التاء ايضا بخلاف الباء وقوله (مختصة) بالرفع خبر بعد خبر او بالنصب حال من المضاف اليه فى قوله مثلها وهذا شروع فى بيان ما به الامتياز بين الواو والتاء وهو ان التاء مختصة (باسم الله) (من الاسماء الظاهرة) بخلاف الواو فانها اعم منهما كما عرفت وقوله (حطال رتبته) مفعول له يعنى ذلك الاختصاص لتحصيل انحطاط رتبته أى رتبة التاء (عن رتبة اصلها الذى هو الواو بتخصيصها) يعنى ذلك الانحطاط انما يحصل بسبب تخصيص التاء (ببعض المظهر) كما كان فى الفرق بين الواو والباء فان التاء لو جاز دخولها على جميع الاسماء العظيمة كالواو ولم يوجد الفرق بين الاصل والفرع فلزم اختصاص الفرق ببعضها (وخص منه) أى رجح فى تعيين البعض (ما) أى اسم ظاهر (هو الاصل فى باب القسم وهو) أى الاصل فيه (اسم الله) أى لفظة الجلالة من اسماء الله الحسنى (والباء اعم منهما) (أى من الواو والتاء) (فى الجمع) (أى فى جميع ما ذكر) هذا تفسير للجمع وقوله (ن حذف الفعل

بيان لما ذكر اى المراد بما هو كون فعلها محذوفاً (و) من (كونها الغير السؤال)
 كما هو شرط الواو (و) من (الدخول على المظهر والمضمر مطلقاً) اى سواء كان
 من اسم الله اولاً كما كان اختصاص الواو بالظاهر مطلقاً (او على اسم الله
 خاصة) اى ومن الدخول على اسم الله كما هو شرط في انشاء وقونه (فهى)
 تفصيل للعموم يعنى المراد بكون الباء اعم منهما (اذها) اى الباء (كما تكون) اى
 توحيد (عند حذف الفعل تكون) اى توحيد (عند ذكره) اى ذكر الفعل
 مثال المحذوف (نحو بالله) مثال المذكور نحو (اقسم بالله وكما) اى وايضاً ان الباء
 (تكون الغير السؤال) اى كما توجد حين كون جوابه خبراً (تكون للسؤال)
 اى توجد حين كون جوابه طلبياً (ايضاً) مثال الخبر (نحو بالله لافعلن و)
 مثال الطلب نحو (بالله اجلس وكما) اى وايضاً ان الباء كما (تدخل على
 المظهر) اى على الاسم الظاهر (تدخل ايضاً على المضمر) اى على الاسم
 المضمر مثال دخولها على الظاهر (نحو بالله لافعلن و) مثال دخولها على المضمر
 نحو (بك لافعلن) وغير العبرة في قوله (وفي الدخول) بلاشارة الى انه مقابل
 الاختصاص باسم الله كان الاول مقابل الاختصاص بالمظهر يعنى انه على
 جواز دخولها يجوز ايضاً دخولها (على المظهر لا تختص) اى بحيث لا تختص
 (باسم الله خاصة) كما كانت التاء مختصة به بل يجوز دخول الباء على كل
 اسم من اسماء الله (نحو بال حين لافعلن) والباء في هذه الامور كلها ملازمة
 (بجملتهما) اى بخلاف الواو والتاء (فانهما) اى الواو والتاء مختصان ببعض
 هذه الامور كما عرفت (وقوله) (فالمراد) تفرع على تفسير الشارح قوله في الجميع
 بما ذكره يعنى اذا فسر لفظ الجميع بما ذكرنا يكون المراد (بالجميع جميع
 ما ذكر من الامور المختصة لا الاختصاص) اى لان المراد بقوله اذها اعم منهما
 في الجميع اذها اعم منهما في الاختصاصات المذكورة في كل منهما بمعنى اذها
 مختصة ايضاً بما ذكر كما توهم وهذا اشارة الى ما ذكر في الحواشى الهندية من
 السؤال والجواب وتقرير السؤال ان قوله في الجميع يتناول الاختصاص المذكور
 ايضاً في اعمية الباء منهما في الاختصاص لا يصح ان يقال ان الباء توجد مع
 الاختصاص بالظاهر وبدونه للزوم المنافاة وهو انها مختصة وغير مختصة
 وتقرير الجواب ان المراد بالجميع ما ذكر من الامور المختصة (فلا يرد) عليه
 (انه لا يصح ان يقال ان الباء توجد مع الاختصاص وبدونه لما كان التنافي)
 يعنى انه اذا اريد به ذلك يلزم المنافاة بين قوله اعم وبين قوله في الجميع فان الاول
 يقتضى عدم الاختصاص والثاني يقتضى الاختصاص ثم شرع في بيان
 مسائل جواب القسم فقال (ويتلقى) (اى يجاب) يعنى المراد بتلقى القسم

جواب القسم يعنى انه يجاب (القسم) وقيد به بقوله (الذى لغير السؤال)
لـيـحصل الـاـحتـراز عـن القسم الذى للسؤال والطلب كما سنبينه على وجهه
وقوله (باللام) متعلق بـيتـلـق يعنى ان جوابه يورد باللام (وان وحرف النـي)
سواء كان حرف النـي كـلمـة (كـاـو) كـلمـة (لا) عـنـه على مواضع وقوع كل من اثـلـاب
فقال (فاللام) انما تقع (فى الموجبة) اى فى الجملة التى اريد ان يجاب نسبتها
(اسمية كانت) اى تلك الجملة الموجبة (نحو والله زيد قائم او فعلية نحو والله
لا فعل كذا وان) اى كلمة ان تقع فى الجواب (فيها اى فى الاسمية) خاصة لانه تنوع
دخولها فى الفعلية (نحو والله ان زيد قائم وما ولا) اى يقع كل منهما (فى المنفية)
اى فى الجملة المنفية (اسمية كانت) اى تلك الجملة المنفية (او فعلية نحو والله
ما زيد قائم) مثال للاسمية المنفية (ولا يقوم) اى وهو والله لا يقوم (زيد)
مثال للفعلية المنفية (وـ) محذوف حرف النـي (اى فى الجملة الفعلية لوجود
القرينة كقوله تعالى تالله نعماً تذكر يوسف اى لا نعماً) يعنى بالله لا ترال ارتد يوسف
(واما قسم السؤال) اى الطلب (ولا تلتق) اى لا يجاب (الا بما فيه معنى الطلب
نحو والله احببني وبالله هل قام زيد) فالاول مثال للطلب فى ضمن الامر صريحاً
والثاني مثال للطلب فى ضمن الاستفهام (وقد يتخذ جوابه) (اى جواب القسم)
(اذا استعرض) اى وقت اعتراض القسم (اى توسط القسم) يعنى معنى كونه
معتراضاً انه اذا توسط القسم (بين اجزاء الجملة التى نـدـل) اى تلك الجملة (على
جواب القسم) بان يكون بعض اجزائه متديماً عليه وبعضها مـوـجـهـاـوـجـرا (او قدومه)
(اى القسم) يعنى يحد فى انفسها اذا قدم على القسم (ما) اى الجملة التى
(يدل عليه) (اى على جوابه) بان يكون الجملة بجميع اجزائها مقدمة عليه
مثال المتوسط (نحو زيد والله قائم) فان القسم فى هذا المثال توسط بين المتدا
والخبر (و) مثل المتقدم (زيد قائم والله) فان مجموع الجملة يقدم على القسم
وانما حذف جوابه فى الصورتين (لاستغنائها) اى لكون القسم مستغنياً
(عن الجواب فى هاتين الصورتين) وانما كان مستغنياً (لوجود ما يدل عليه)
اى على الجواب وقوله (والجملة المذكورة) استئناف يعنى وانما قلنا ان الجواب
محذوف المذكور دال عليه ولم يجعل المذكور جواباً له لان الجملة التى ذكرت ليست
جواباً بحسب اللفظ والمعنى فانها (لو كانت) اى لو كان (جواباً) لقسم
بحسب المعنى لكانت اى السار (بحسب اللفظ لانه يسمى الا دال على الجواب)
للزوم وقوع القسم فى الصورتين فى غير صدر الكلام ووقوعه فى غير صدر الكلام
ممنوع فى القسم لانه انما فـتـنـحـى الصـدـره لـيـتـهـم السامع من اول الامر على

المقصود (ولهذا) اى ولعدم كون الجملة المذكورة جوابا للقسم (يجب)
 اى لا يقع (فيه) اى مما يدل عليه (علامة جواب القسم) من دخول اللام
 وان وحرف التثنية (وعن) موضوع (للمجاورة) وقوله (اى لمجاوزة)
 اشارة الى ان المجاوزة من الامور النسبية المنتزعة للطرفين وهما المجاوز والمجاوز
 عنه وقوله (وبعد) اشارة الى معنى المجاوزة وهو كون الشيء بعدا (عن
 شيء آخر وذلك) اى ويستعمل هذا بـ صور ثلاث (اما زواله) اى بان يكون
 الشيء الاول زائلا (عن الشيء الثانى) وهو المحرور بعن (ووصوله الى الثالث)
 وهو المحرور بالى (نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد) فان السهم زال
 عن السى اثنائى الذى هو القوس ووصل الى الشيء الثالث الذى هو الصيد
 (او بالوصول) اشارة الى الصورة الثانية وهى كونه واصلا الى الثالث
 (وحده) يعنى لانزواله عن لثنائى (نحو اخذت عند العلم) يعنى ان العلم تجاوز
 عنه اى عن الثانى ووصل الى لثنائى لكن لم يزل عن الثانى (او بازوال وحده)
 وهى الصورة الثالثة يعنى زال عنه سواء وصل اولا (نحو ادبت عنه ليدى) يعنى
 زال عنه الدين (وعلى) اى لمط على موضوع (للاستعلاء) اى لاستعلاء شيء
 على شيء (يعنى لافادة كون الشيء عاليا على شيء اما حقيقة (نحو زيد على السطح)
 او مجازا ومثله الشارح بقوله (وعليه دين) (وقد يكونان) (اى عن وعلى)
 اى قد لا يكونان حرفين لىكونان (اسمين) وقوله قد يكونان اشارة الى ان
 كونهما حرفين اكثر من كونهما اسمين بدخول من (بعد ذلك) (بدخول من)
 يعنى انما تعين اسميتهما بدخول حرف الجر (عليهما) فان الجر من خواص
 الاسم (نحو من عن يمينى اى من جانب يمينى ومن عليه اى من فوقه
 (والكاف) اى مسماء وهو الكاف المشوكة مرصوع (لالتسبيه) اى لتسبيه
 شيء لشيء فى صفة (نحو زيد كالاسد) اى زيد مسمى بالاسد فى سجع
 (وزائدة) اى الكاف قد تكون زائدة (نحو ليس كمنه شيء اذا تقدر) اى
 وانما حكم بانها زائدة فى الآية المذكورة لان تقديرها (ليس مثله شيء) لان
 المقصود نفي ان يكون شيء مثله لاني ان يكون شيء مثل مثله بدليل سياق الكلام
 وهو قوله تعالى فاطر السموات والارض الخ وانما قال (على بعض الوجوه)
 لان فى الآية وجهين آخرين على ان الكاف ليست زائدة فيهما احدهما ان
 المراد نفي الشيء نفي لازمه لان نفي اللازم يستلزم نفي المبروم كما يقال ليس لـ
 زيد اخ بمعنى اخ زيد ليس بوجود لان اخ زيد ملزوم والاخ لازمه لانه لا بد لاح
 زيد من اخ هو زيد فنفي هذا المبروم والمراد نفي اللازم اى ليس لزيد اخ اذ لو
 كان له اخ لكان لذلك الاخ اخ هو زيد فكذا نفي ان الله تعالى مثل مثل والمراد

ففي مثله تعالى اذ لو كان له مثل اكان الله مثله ولثاني ما ذكره صاحب الكشف
 وهو انهم قد قالوا انك لا تبخل فني البخل عن المنزل وانرض نفيه عن ذاته
 فسلوكوا طرأ الكناية نصدا الى المماثلة لانهم اذ انفوه عما يماثله على اخص
 اوصافه واسد مسدده فمد نفوه منه كذا في بعض الحواشي وقال العصام
 ان الذين حكموا بالزيادة في الآيه المذكورة حكموا بها بوجهين احدهما الحكم
 بزيادة الكف كما عرفت والثاني بزيادة مثل لا زيادة الكاف (وقد نكون)
 (اي الكف) (اسما) حل كونه (بمعنى المثل) ثنتين اسميتها بدخول عن
 عليهما وتبين حرفيتهما او قوعهما صله ونحوه لهما في نحو زيد كالاسد (نحو
 يضحك عن كارد المنهم) وفيه بقره (اي عن اسنان) وهو اشارة الى
 الموصوف المحذوف وقوله (مثل البرد) اشارة الى معنى الكاف والبرد هو حب
 الغمام وقوله (الذائب) اشارة الى معنى المنهم فانه اسم فاعل من الانهاس
 وهو الذوب وقوله (للاطافه) اشارة الى وجه التشابه والمصراع الاول قوله
 ثلاث بعض كنعاج جم قوله نعاج بالكسر جمع نجة وهي بقرا الوحش وقوله
 جم يضم الجيم جمع جاء وهي التي لا قرن لهما والمنهم الذائب وقوله ثلاث
 مبتدأ خبره يضحك عن اسنان مثل البرد الذائب في الرقة واللطافة (ويختص)
 (اي الكاف) يعني يمتاز الكاف من بين سائر الحروف الجارة (بالظاهر) (اي
 بالاسم الظاهر) فسر به ليكون اشارة الى ان المراد بالظاهر ما يقابل الضمير
 يعني من خواص الكاف دخولها على الاسم الظاهر دور الضمير وهذا (عند
 الجمهور) واخبره المصنف (ولا يقال) اي حيث لا يجوز ان يقال (كه) وقوله
 (استغناء) مفعول له يسمى ان اذهب الجمهور الى عدم جواز دخوله على الضمير
 لكونه مستغنيا (عنه) اي عن استعمال الكاف حال كونه في الضمير (بمثل
 ونحوه) اي ككلمة مثل ونحوها من كلمة السه يعني اذا اريد بيان تشبيهه
 شئ بشئ معبرا بالضمير يورد بنحو مثله وشبهه فلا يحتاج الى التعبير منه بكه
 (وقد تدخل في السعة) اي قد تدخل الكاف (على المرفوع) (اي على
 الضمير المرفوع) (نحو ما ناكنت) حاصله انه اجاز الجمهور دخولها في السعة
 على المرفوع دون غيره (خلافا للمبرد فانه) اي المبرد (اجاز ذلك) اي
 دخولها على الضمير (مطلقا) اي على المرفوع وغيره من الضمائر (نظرا) اي
 لانه ينظر اطرا (الى ما جاء في بعض اشعارهم) (ومذوم منذ) فقوله مذم مبتدأ
 ومنذ عطف عليه وقوله (للازمان) ظرف مستقر خبر عنهما يعني كاشان
 للزمان وقبده الشارح قوله (الماضي والحاضر) (للاشارة الى التعميم من
 وجه والتخصيص من وجه اما التعميم فكونه اعم من الماضي والحاضر واما

التخصيص فاعدم شموله للمستقل وقوله (فبهما الابتداء) يدل اشتغال من قوله
 للزمان يعني انهما اما بمعنى من الابتداء اية او بمعنى في الطرفية فقوله
 الابتداء بيان للاول وقوله والظرفية بيان للثاني يعني انهما بمعنى من (في) (الزمان)
 (الماضي) وفسره بقوله (يعني انهما للابتداء اذا اريد بهما الزمان الماضي)
 وقوله (فالمراد) تفصيل لقوله اذا اريد يعني الحاصل منه ان اريد بهما الزمان
 الماضي ان (مبدأ زمان الفعل) الى الذي تعلقتا به (المبتدأ والمثنى) اى سواء
 كان ذلك الفعل مثنى او منفيا (هو) اى مبدأ صدور الفعل او الكف عنه
 (ذلك الزمان الماضي الذي اريد بهما) اى بمذومند (لا) اى ليس المراد
 بهما (جميعه) اى جميع ذلك الزمان كما هو المراد حين استعمالهما في الحاضر
 (كما اذا قلت سافرت من البلد مذمنة كذا) هذا مثال للفعل المثنى (او مارأيت
 فلانا مذمنة كذا) وهو مثال للمثنى (بشرط) يعنى حال كون هذا القول
 مشروطا بالارادة من السنة المذكورة في المذنين (ان نكون هذه السنة ماضية
 لاحاضرة) كما قيده بقوله (لا تكون) اى انت (فيها) فانه ان كان المراد بالسنة
 المذكورة السنة التى يصدر هذا الكلام فيها يكون داخل في الزمان الحاضر
 فحينئذ تكون للظرفية واذا قلت كذا بشرط هذه الارادة تكون مذ للابتداء
 (فان معناه حينئذ) اى حين اذا ريد به كذا (ان مبدأ) زمان (مسافرتي) كافي
 المثال الاول (او عدم رؤيتي) كافي المثال الثاني (كان) اى ذلك المبدأ (هذه السنة
 وامتد) اى ثبوت الفعل او نفيه (الى هذا الآن) اى الى زمان التكلم وقوله
 (والظرفية) بالجر (عطف على) قوله (الابتداء اى وهما) يعنى مذومند كاشا
 (للطرفية المحضة) يعنى بمعنى في هذا تفسير لتصحج معنى العطف وقوله
 (من غير اعتبار) اى مقيد من غير اعتبار (معنى الابتداء) للحصول المقالة
 بين الارادتين حتى يكوم للظرفية المحضة وقوله (في) (الزمان) (الحاضر)
 معطوف على قوله في الماضي وهذا من قبيل زيد في الدار والحجرة محرو ونفسير
 الحاضر بقوله (اى الذى اعتبرته حاضرا) اشارة الى ان كون الزمان ماضيا
 او حاضرا موقوف على الاعتبار وقوله (وان مضى بعضه) اى لو مضى بعضه
 للاشارة الى ان كون الزمان ماضيا لا يضر بترك الارادة وقوله (يعنى)
 شروع في تفسير الحاصل من المجموع اى يريد بالمجموع انه (اذا اريد بهما
 اى بمذومند (الزمان الذى اعتبرته حاضرا فالمراد) اى فيكون المراد بهما
 (ان جميع زمان الفعل هو ذلك الزمان الحاضر) اى المذكور بعدهما (نحو مارأيت مذ
 شهرنا ومذ يومنا) اى مارأيت في هذا الشهر وفي هذا اليوم (اى جميع زمان ابتداء
 انتهاء رؤيتنا هو هذا الشهر او اليوم الحاضر عندنا) اى ما كان المكمل والمحاط

فيه وقوله (لانهما) اشارة الى تحقيق معنى الظرفية المحضة بمعنى ان الظرفية المحضة في المثالين انما تحقق اذا كان الزمانان المذكوران (لم ينفضا بعد ولم يمتد زمان الفعل الى ما وراءهما) فانهما لو كانا كذا لم يصح ان يكونا مثالين للظرفية المحضة فالتالان المذكوران كلاهما اى الظاهر اذ هما مثالان للظرفية لكن هل يمكن ان يجعل الاول مثلا للاول والثاني للثاني فحكم صاحب الوافية على الامتناع حيث قال ولا يحتمل ان يكون المراد بالمال الاول في الكتاب ابتداء الغاية وبالمال الثاني الظرفية لان العرب لا تريد بهما اذا دخلا على اللفظ الدال على زمان انت فيه الا الظرفية انتهى واليه اشار السارح بقوله (ويمكن ان يحول الاول مثلا للابتداء كما يتوهم بحسب الظاهر) يعنى ان يحول المصنف على ترك المال للاول لا يليق بل الظاهر حله على انه اورد المثالين المقصود كما هو الظاهر من حاله (لكن) هذا الامكان انما يأتى (بتقدير مضاف نحو ما رأيت مذخول شهرنا) بان يجعل الابتداء من الدخول يعنى ليكون الشهر عبارة عن زمان ممتد له اول وآخر يصلح ان يكون دخوله ابتداء للزمان فيكون المراد منه الزمان الماضي (وحاشا وعدا وخلا) يعنى هذه الثلاثة (الاستثناء) (اى لاستثناء ما) اى المحرور الذى (بعدها) اى بعد تلك الحروف (عما) اى من المذكور الذى (قبلها) اى قبل تلك الحروف الثلاثة (فاذا جررت) يعنى ان كونها حروفا جارة منوط على اعتبارك فالك اذا جررت (بها) اى بتلك الحروف (ما بعدها) اى الاسماء التى ذكرت بعد تلك الحروف (يكون) اى تلك الثلاثة (حروفا جارة وبهذا الاعتبار ذكرت ههنا نحو جاني القوم حاشا زيد وخلا زيد وعدا زيدوا فانصبت بها) اى واذا انصبت انت الاسماء التى بعدها (تكون) اى تلك الثلاثة (افعالا) (الحروف المنسوبة بالفعل) فقوله الحروف مبتدأ والمنسوبة بفتح الباء صفتها وبالفعل متعلق بالمنسوبة وقال العصام كان الانسب تقديمها على الحروف الجارة لان عملها النصب والنصب مقدم على الجر لكنه روى اصالة حروف الجر في العمل وفرعية هذه الحروف الخ (وجه شبهها به) اى وجه مشابهة هذه الحروف بالفعل (اما لفظا) يعنى انهما مشابهة له لفظا ومعنى اما مشابهتها في اللفظ (فلا تنقسمها) اى لقبول هذه الحروف التقسيم (كالفعل) اى مثل قبول الفعل لهذا التقسيم (الى الثلاثي والرابعي والخماسي) يعنى كما لم يوجد في الفعل قسم ثنائى لم يوجد ايضا في تلك الحروف قسم ثنائى بخلاف الحرف الباقية منها من الحروف الحارة والعاطفة فانه يوجد فيها مابنى على حرف واحد وعلى الاثنين (ولانها) يعنى مشابهتها له لفظا موجودة بوجه آخر وهو ان كل واحدة منها مبنية

(على الفتح مثله) أى مثل ما كان الفعل كذلك (وامامعنى) يعنى وامامسبتهتهاله
 فى المعنى اومسبتهتهاله (فلان معانيها) أى لكون معانى تلك الحروف
 (معانى الافعال) ل اكدت (يعنى فى ان وان (وشبهت) يعنى فى كائن
 (واستدركت) يعنى فى لكن (وتمتت) يعنى فى ليت (وترجيت) يعنى فى لعل
 فالمراد بكونها كالافعال الماضية ليس انهما بمعنى الافعال الماضية بان يكون
 ان مثلاً بمعنى اكدت فى الزمان الماضى بل المراد به انهما لانشاء التأكيذ والتشبيه
 والترجى والتنى فى الحال فاستعمل عن معانيها بالافعال الماضية لانها بمعنى
 الافعال المقصود بها الانشاء والشايع استعمال الماضى فى الانشاء كصبيغ
 العقود نحو اشترت وبعث كذا فى العصام وقال فى شرح اللب انها مشابهة له
 فى معنى الدلالة على الحدوث مثل التأكيذ والتشبيه انتهى (وكان المناسب
 ان يعبر عنها بالاحرف المشبهة على صبغة جمع القلة) يعنى لما كان الحروف
 جمع كثرة والاحرف جمع قلة كان المناسب ان يعبر عن تلك الحروف بالاحرف
 المشبهة دون الحروف المشبهة (لكونها) وانما كان المناسب هذا لكون
 تلك الحروف قابلة لكونها (ستة لكنهم) استدراك على اربكاح الحاجة لتعبير
 الغير المناسب يعنى انهم (لمعبروا عن الحروف الجارة و) الحروف (العاطفة
 مثلاً بصبغة جمع الكثرة) لكون النوعين اكثر من العشرة (لم يستحسنوا)
 أى لم يجعلوا (تغيير الاسلوب) مستحسنين بان يعبر فى بعضها بصبغة القلة
 وفى بعضها بالكثرة (مع شيوخ استعمال كل من صيغتي جمع القلة والكثرة)
 يعنى مع انه يجوز استعمال احدهما (فى الاخرى) ما استعملوا شائعاً وهذا
 ترقى من التوجيه الاول يعنى انه لا يحتاج الى التوجيه الاول وانما يكون محتاجاً
 اليه لولم يجز استعمال احدهما فى الاخرى وليس كذلك وقوله (على انها)
 ترقى آخر يعنى مع قطع النظر عن الوجه الاول والثانى ان هذا الاستعمال
 فى موقعه ليكون الحروف المذكورة اكثر من الستة (اذا لوحظت مع فروعها
 الحاصلة بتخفيف نوناتها) فتكون ان بالكسر صيغتين بالتشديد والتخفيف
 وكذا بالفتح فتكون اربعة وكذا كان ولكن صيغتين فتكون اربعة (و) كذا
 باختلاف (لغات لعل) حيث جاء فيه عل (تبلغ) أى اذ لوحظت كذا كان
 عدد تلك الحروف بالغاً (مبلغ جمع الكثرة) وهو مافوق العشرة وقال فى شرح
 اللب ان فيه نظراً لان احروف المذكورة اقل من العشرة فالتسعة اسب رعاية
 تغيير الكثرة بالقلة ثم عدم تغيير الاسلوب وشيوخ الاستعمال انما يكون مع القرينة
 والداعى فلا بد من بينه والملا حظلة المذكورة لا تأتى فيما عدا المشبهة ثم قال
 والا قرب ان يقال ان لهذه الحروف مفهومات مثل ما وضع للافضاء وما شابه

الفعل وعمل عمله الفرعى وتحوها اولها افراد ذهنية كثيرة تلاحظ معها اجالا
 ثم تعرف الخارجية تفصيلا بالاعداد فتناسب صيغة الكثرة في الاستدعاء انتهى
 فخذما صفاودع . اكدرو قوله (وهى) اشارة الى ان قوله (ان) وما عطف
 عليها بقوله (وان وكان ولكن وايت ولعل) خبر لقوله الحروف (اخرهما)
 اى جعل ليت ولعل مؤخرين في التعداد (لئلا يكونا) اى لئلا يكون هذين الحرفين
 مخالفين للاربعة الاول فانهما موضوعان (للانثناء بخلاف الاربعة السالفة)
 فان الاربعة السالفة موضوعات للاخبار (لهما) (اى لهذه الحروف)
 اى الستة المذكورة (صدر الكلام) وهذه الجملة اما جملة اسمية مستأنفة وقوله
 لهما خبر بمصدر خبر وصدر الكلام فاعل الظرف المستقر رفعه لكونه معتمدا
 على المبدأ بالتراسطة وتنبه السارح بقوله (وجوبا) للاشارة الى دفع ما يتوهم
 من اللام من معنى الجواز يعنى ان تلك الحروف واقعة في صدر الكلام وقوما
 وجوبا لا جوازا وانما وجبت الصدرة لهما (ليعلم) اى لا فائدة من سيعلم (من اول الامر
 انه) اى كون هذا الكلام الذى دخل عليه حرف من هذه الحروف (المحبوس)
 من اقسام الكلام) يعنى انه كلام اريد تحقيقه او تشبيهه (اذ كل منهما) اى لان كل
 حرف من هذه الحروف (يدل على قسم منه) اى من الكلام (كالكلام المؤكد)
 اى مثل الكلام الذى اريد تأكيد مضمونه فيقال فيه ان زيدا قائم (والمشتل)
 اى ومثل الكلام الذى اشتمل (على التشبيه) فيقال فيه كان زيدا اسد
 (والاستدراك) اى اشتمل على الاستدراك (والتى والترجى) وقوله (سوى
 ان) استثناء من الحروف المذكورة يعنى ان كلا من تلك الحروف يجب صدراقتها
 الان (المفتوحة) وقال فى العرب ان سوى اسم من ادوات الاستثناء
 منصوب على الظرفية تقدير مفعول فيه للظرف المستقر اعنى لهما ثم حكى عن
 الرضى وجه كونه للظرف بقوله وانما انتصب سوى لانه فى الاصل صفة ظرف
 مكان وهو مكان قال الله تعالى مكانا سوى اى مستويا ثم حذف الموصول واقامت
 الصفة مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصف اى معنى الاستواء الذى كان
 فى سوى فصار سوى بمعنى مكان فقط ثم استعمل سوى استعمال لفظ مكان
 لمقام مقامه فى افادة معنى ابدال تقول انت مكان عمرو اى بده لان البديل ساد
 مسد البديل منه وكائن مكانه ثم استعمل بمعنى البديل فى الاستثناء لانك اذا قلت
 جاءنى القوم بديل زيدا فادان زيدا لم يأتك فجرد عن معنى البداية ايضا المطلق
 معنى الاستثناء سوى فى الاصل مكان مستو ثم صار بمعنى مكان ثم بمعنى بديل ثم
 بمعنى الاستثناء (فهى) اى ان المفتوحة كائنة (بعكسها) (اى بعكس باعياها)
 وهذا التفسير للاشارة الى ان صحة قوله بعكسها موقوفة (على حذف

المتضاف) وانما حمل على حذف المضاف اذ الضمير في بعضها يرجع الى جميع
 هذه الحروف كما ان ضمير لها يرجع اليه ولو لم يقدر المضاف لزم ان يعكس السبب
 بنفسه فانه يكون المعنى حينئذ ان للحروف الستة صدر الكلام والمفتوحة منها
 بعكس الحروف الستة فانه على تقدير ارجاع الضميرين الى الجملة الواحدة
 يثبت للمفتوحة حكمان متناقضان اعني وجوب صدر الكلام وامتناعه ولو
 اخرج المفتوحة الضمير الثاني لاخلت الموازنة بين الضميرين لان الاول
 حينئذ يكون راجعا الى كلها والثاني الى بعضها ولقصد المماثلة بينهما ارتكبت
 هذا الحذف حتى يكون الضميران راجعين الى كلها في الموضعين واعترض
 بعضهم عليه بانه لا حاجة الى هذا التقدير يعنى الى تقدير المضاف لتصحيح
 ارجاع الضميرين وقوله (بان تقتضى) اراد به تفسير بعكسها يعنى ان المراد
 يكون المفتوحة بعكس السبب انما يقتضى (عدم الصدارة) وانما فسر به
 لان العكس ههنا لما كان مقابلا لوجوب الصدارة كان بمعنى جواز الصدارة
 فيقتضى ان تكون المفتوحة يجوز فيها الصدارة وعدمها وليس كذلك لانها
 يمنع فيها الصدارة فاحتج الى تفسير يفيد المراد وهو ان المراد بهما اقتضاء
 عدم الصدارة لاجوازها و ما يقتضى عدم الصدارة (لانها) اى لان
 المفتوحة (مع اسمها وخبرها في تأويل المفرد) واذا كانت كذلك (فلا بد لها)
 اى فيلزم المفتوحة (من التعلق بنسب آخر) لان المفرد لا يصلح ان يكون
 كلاما لا ينضم شئ آخر اليه كما سبق (حتى تتم كلاما) اى حتى يكون الكلام المستعمل
 على الجملة بالمفتوحة كلاما تاما يضم شئ آخر فان ان المفتوحة مع اسمها وخبرها
 ان كان مبتدأ يقتضى خبرا وان كان خبرا يقتضى مبتدأ وهكذا (وحينئذ) اى
 حين اذ كانت محتاجة الى شئ (لو وقعت) اى المفتوحة (في الصدر) كما وقع
 باي اخواتها (انتهت) اى التبت (بان المكسورة في صورة الكتابة) وان
 لم تنبس بقراءة همزتها بالفتح والكسر لكن صورة المادة تحتها واعترض
 في شرح اللب على السارح بان المقدمات التي ذكرت في دليل عدم الصدارة
 مستدركة فان المنصود منها ان العلة له لزوم الالتباس ولو قال انما تكون
 المفتوحة بعكسها لوقوع الالتباس لزم المقصود والاولى ان يذكر في التوجيه
 انها بعكس الباقي لانها لا تقع في الصدر اصلا انتهى ملخصا و اقول ان التعليل
 بانها لا تقع في الصدر يوهم المصادرة على المطلوب كما لا يخفى وقرله (وانما
 جلنا) شروع في وجه تفسيره عكس بقوله بان يقتضى يعنى انما جلنا قول
 المصنف (بعكسها على اقتضاء عدم الصدارة لاعلى عدم اقتضاء الصدارة)
 كما هو الظاهر بقرينة الملة بلة (لان مجرد الاستثناء) يعنى بقوله سوى ان (يكون

في ذلك) اى في افادة معنى عدم اقتضاء الصدادة يعنى ان لمفهوم من الاستثناء عدم اقتضاء الصدادة وهو اعم من اقتضاء عدم الصدادة فلو جلتها على عدم اقتضاء الصدادة يلزم التكرار والاخلال بالمقصود لان عدم اقتضاء الصدادة اعم من الوجوب والجواز والمنصود اقتضاء عدم الصدادة فلهذا لم يكتب المص بالاستثناء وقال فهي بعكسها و كذا في بعض الحواشي واعترض عليه بان الاقتضاء لم يذكر في المتن فالاستثناء يفيد ما يفيد فهي بعكسها فهو مستدرك (ولحقها) (اى هذه الحروف) اى الحروف الستة من غير استثناء شئ منها (ما) (الكافة) اى كلمة ما التي هي الكافة لا غيرها من الموصول ونحوه (فتلغى) بصيغة المجهول (اى تعمل هذه الحروف) فسر به الاشارة الى ان المراد تلغى لازمه وهو العزل اى تجعل الحروف بسبب لحوقها لغوا فيلزم ان تكون معزولة وقوله (عن العمل) متعلق به اعتبارا بهذا المعنى الازمى وانما يلزم العزل بسبب لحوقها (لئلا كان ما الكافة) اى لو وقعها وقوله (على الاصح) متعلق بتلغى يعنى كونها ملغاة بها على الاصح (اى على اوضح اللغات مثل انما زيد قائم) ومنه قوله تعالى انما الله اله واحد وقوله (وقد تعمل) اشارة الى المنهوم المخالف من قوله على الاصح يعنى انها قد تكون عالة مع وجود ما الكافة (على غير الاصح كما وقع في بعض اشعارهم) وهو اشارة الى الاستدلال بقول النابتة حيث قال * قالت اليتما هذا الجمال لنا * الى جامتنا او نصفه فقد * حيث سمع منه لفظ هذا الجمال بالنصب وقال العصام ان هذا الاستدلال انما يفيد جواز العمل في بيت فقط الا ان يراد بان استماعه في البعض يشعر بمساعدته في الجميع (وتدخل) (هذه الحروف) (حينئذ) (اى حين اذ تلحقها ما الكافة) (على الافعال) (لان ما الكافة اخرجتها) اى لما جعلت هذه الحروف خارجة (عن العمل) بطل وجوب اعمالها واذا بطل وجوب عملها (فلا يلزم ان يكون مدخولها) اى الواضع بعدها (صالحا للعمل) وهو كون مدخولها اسمها والعاء في (فان) للتفصيل بمعنى انه شرع في بيان الفرق بين المكسورة والمفتوحة وهو ان (المكسورة) (لا تغير معنى الجملة) وقوله (ولا تخرجها عن كونها جملة) عطف تفسير يعنى المراد بانها لا تجعل الجملة التي دخلت هي عليها مفسرة انها لا تخرج تلك الجملة عن كونها جملة ثم ارضحه بقوله (فاذا قلت ان زيدا قائم احسد به) اى بذلك القول (ما) اى المعنى الذى (احسد) اى ذلك المعنى بعينه (بقولك زيدا قائم) يعنى قل دخولها عليه لكنه (مع زيادة التأكد) (وان) (المفتوحة) (مع جرائها) وهو طرف للنسبة التي بين المبتدأ والخبر يعنى

كلمة ان كانت في حكم المفرد مع جملتها وفسر الجملة بقوله (اي مع اسمها وحبرها
 سماها جملة) للاشارة الى ان المراد بالجملة في قوله معنى الجملة حقيقة الجملة وهي
 ما تضمن الاشياء الثلاثة اعني المسند والمسند اليه والاسناد التام بخلاف
 ما ذكره سابقا فلها ليست بجملة حقيقة بل محاز بعلاقة الكون واليه اشار بقوله
 (باعتبار ما كانت عليه) يعني اطلاق الجملة عليها ليس باعتبار كونها جملة
 في حال اعطاء حكم المفرد اليها بل باعتبار الوصف الذي كانت على ذلك
 الوصف (قبل دخولها) اي دخول كلمة ان المفتوحة (عليهما) اي على
 الاسم والخبر ولذا اوردها لمصنف بالاسم الظاهر حيث لم يقل معها بل قال
 مع جملتها فقوله وان مبتدأ وقوله (في حكم المفرد) خبره يعني ومعنى كونها
 في حكم المفرد انها لا تستعمل على اسناد تام يصح السكوت عليه بل تقتضي
 جزأ آخر حتى يقع ذلك الاسناد بينهما ثم فرع على هذا الحكم اعني عدم
 التغير في المكسورة والتغير في المفتوحة قوله (وم ثمة) (اي ومن اجل الفرق
 المذكور) اي التغير وعدمه (وجب المكسر) اي كسر همزة مادة الالف
 ولون (في موضع الجمل) (اي في موضع يقتضي) اي ذلك الموضع (الجل)
 اي بقاء الجملة (و) (وجب) زده الشارح للاشارة الى ان قوله (الفتح)
 معطوف على فاعل وجب (في موضع المفرد) (اي في موضع يقتضي المفرد)
 وفسر الشارح الاضافة في الموضعين بهذا للاشارة الى ان الاضافة من قبيل
 اضافة السبب الى المسبب لان الموضع سبب قوي لا يراد بالجملة او المفرد ثم اراد
 تخصيصه بقوله (فكسرت) على صبغة المجهول وثالث فاعله ضمير مؤنث
 مستتر راجع الى مادة الالف والنون فاشار اليه بقوله (ابتداء) وتفسيره بقوله
 (اي في ابتداء الكلام) اشارة الى ان قوله ابتداء منصوب على انه مفعول فيه
 لقوله كسرت اما بتقدير المضاف عند الجمهور اي في وقت ابتداء ليصح
 حذف في او بلا تقدير عندنا على فان المصدر عنده ينزل منزلة الطرف كذا
 في العرب (لكونه) اي لكون ابتداء الكلام (موضع الجملة) اي سواء كان
 في اول كلام المنكلم (نحو ان زيدا قائم) اوفي وسط كلام اذا كان ابتداء
 كلام آخر نحو اكرم زيدا انه فاضل فقولا انه فاضل كلام مستأنف
 وقع علة للاكرام كذا في الرضى فلما راد بابتداء الكلام كلام المنكلم المستأنف
 (و) (كسرت ايضا) اي كما كسرت ان في ابتداء الكلام كسرت كذلك اذا
 وقعت (بعد القول) اي بعد لفظ القول حال كونه مصدرا (و) (بعد
 ما يشق منه) من قال ويقول وقل وانما كسرت ههنا (لان مفعول القول
 لا يكون الا جملة نحو قال زيد ان عزا قائم) (و) (كسرت ايضا) (بعد)

(الاسم) (الموصول) وإنما كسرت بعده (لان صلة الموصول لا تكون الا
جملته نحو جاءني الذي ان اباه قائم) (وفهمت) معطوف على قوله كسرت بمعنى
به لا وجب الفتح في موضع المفرد اقتضى ان تكون تلك المادة (ان) بفتح الهمزة
(حال كونها) اى حال كونه كلمة ان (مع جملتها) وإنما اوردده الشارح ليكون
اشارة الى ان قوله (فاعلة) بالنصب حال من المستتر في فحمت (نحو بلغنى
ان زيدا شاعرا) يعنى بلغنى شعر زيد وإنما وجب الفتح ليكون التأويل بالمفرد
واجبا وإنما وجب التأويل ههنا (لوجوب كون الفاعل مفردا) ليكون من اقسام
الاسم الذى هو من نوع الكلمة الدالة على المعنى المفرد (و) فحمت ايضا
(حال كونها مع جملتها) (مفعولة) (نحو كرهت ان زيدا شاعرا) اى كرهت شعره
(لوجوب كون المفعول مفردا) لما مر (و) فحمت ايضا (حال كونها مع جملتها)
(مبتدأ) (نحو عندى انك فاضل) يعنى فضلك ثابت عندى (لوجوب كون
المبتدأ مفردا) (و) حال كونها مع جملتها (مضى فاليها) اى فحمت ايضا
اذا اضيف شئ اليها مع جملتها (نحو اعجبنى اشتها رانك عالم لوجوب كون
المضاف اليه مفردا) قال العصام ان الشارح نيه بقوله حال كونها مع جملتها
فاعله على ان فى كلام المصنف مسامحة لان ان مجردة ليست فاعلا ولا مفعولا
ولا مبتدأ ولا مضافا اليها لانها حرف بل هى مع جملتها احد هذه الاشياء ويحتمل
ان يكون مراد المصنف كونها احد هذه الاشياء فى المعنى فانها بمعنى الثبوت
وبهذا كانت مشابهة بالفعل كما مر ومعنى عندى انك قائم عندى ثبوت قبامك
فالمبتدأ فى التحقيق هو الثبوت الذى هو مدلول ان وهكذا اللواقي ومفعول
عالم بسم فاعله مندرج فى المفعول على اصطلاحه والمراد بالمفعول غير مقول
القول ومفعول باب علمت اذا دخل فى خبره لام الابتداء نحو علمت ان زيدا قائم
فانه يجب كسرها مع انها مفعولة والقياس ان يستثنى من المضاف اليه كلمة
حيث فانها اذا اضيف حيث اليها تكون مكسورة ولا حاجة مع ذكر المضاف اليه
الى ذكر المجرور بحرف الجر نحو عجبك من انك قائم لانه داخل فى المضاف اليه
عند المصنف كما مر من تعريفه للمضاف اليه انتهى من التنبيهات ما ذكره العصام
رحمه الله (وقالوا) وإنما غير العبارة للاشارة الى انهم اختلفوا فى توجيهه
ان الواقعة بعدلوا مع اتفادهم على فتحها فزعم المبرد والكسائى ان الواقعة
بعدلولا فاعل فاراد المصنف ان يشير الى ما هو المختار عنده فقال انهم قرأوا
(بعدلولا انك) اى الواقعة بعدلولا (بفتح الهمزة بعد اول الامتناعية) اى التى
وضعت لافادة امتناع السى لوجود غيره وإنما فتحوها (لانه) اى ما بعد
لولا الامتناعية (مبتدأ) يعنى هو المختار عندى (وكون المبتدأ مفردا واجب)

اى قد عرفت هذا (نحو لولا انك منطلق انطلقت) وهذا التمثيل تيسيل فقد برى
 يعنى تقديره كذا حتى لا يكون ذكر الخبر منافيا لما سبق من ان خبر المبتدأ الواقع
 بعد لولا واجب الحذف كإنبه عليه العصام (وكذلك) اى كما انها اذا وقعت
 بعد لولا الامتناعية تكون مفتوحة كذلك تكون مفتوحة اذا وقعت (بعد
 لولا التحضيضية) وانما تكون مثلها (لانها) اى لان كلمة ان (مع اسمها وخبرها)
 حال كونها (بعدها) اى بعد التحضيضية (معمول الفعل الواجب) اى
 معمول للفعل الذى يجب (دخول لولا التحضيضية عليه) اى على ذلك
 الفعل (نحو لولا انى مع ذلك) اسم فاعل من المعادلة (زعمت) وهذا اشارة
 الى تفسير الفعل المحذوف (اى لولا زعمت انى مع ذلك) اى كن معادلا ومنلا لى
 فيكون خبرا لك (ولولا انك ضر بنى اى لولا صدر اضرب منك) وقوله
 (و) (كذلك قالوا) (وانك) محذوف دلى قوله لولا انك يعنى ان الله كما قرأوا
 مادة الالف والنون اذا وقعت بعد لولا بفتح الهجزة كذلك قرأوها اذا وقعت
 بعد لولا بفتح الهجزة (لانه) اى ما بعد لولا (فاعل) لفعل محذوف والفاعل
 اى وقد عرفت ان الفاعل يجب ان يكون مفردا وما (يجب ان يكون مفردا)
 يجب فيه القتح (نحو لولا انى لو وقع قبامك) ولما فرغ من بيان الموضوعين
 اللذين يجب فيهما احدا الامرين شرع فى بيان ما يجوز فيه الامر ان يقال
 (فان جاز) (فى موضع) (التقديران) اى تقدير المفعول وتقدير الجملة (جاز
 الامر ان) اى احدا الامرين اى القتح حين يقدر مفردا (و) الاخر (الكسر)
 حين يقدر جملة وقوله (فى ان) متعلق بجواز (القتح) اى جواز القتح مبنى
 (على تقدير جزم ان مع اسمها وخبرها مفردا) بان تكون فى تأويل المفرد
 مبتدأ (والكسر) اى جواز الكسر على تقدير جعلها (اى جعل تلك
 المادة معها) اى مع اسمها وخبرها (جملة) (مثل من يكرمى فانى اكرمه)
 وقوله (مما وقعت) بيان للمنل يعنى المراد بمنل هذا التركيب انها اذا وقعت
 (بعد الفاء الجزئية فان كان المراد من يكرمى فاننا اكرمه وح الكسر لانها
 وقعت فى موضع الجملة) فيكون المبتدأ مع خبره الذى هو الجملة الفعلية الجملة
 الجزائية فعلية او اسمية فيجوز فيه التقديران (وان كان المراد من يكرمى فجزاؤه
 انى اكرمه) يعنى بان يجعل مدخولان فى تأويل المفرد خبرا ويقدر له مبتدأ
 (اى اكرامى ثابتله) يعنى بان يجعل مبتدأ محذوف الخبر (وجب القتح لانها)
 اى لان تلك المادة (وقعت فى موضع المفرد لانها اما مبتدأ) حيث يتعين
 فيجب فيه الافراد (او خبر مبتدأ) يجوز فيه الافراد والجملة فيجوز فيه الافراد بل
 يرجح لكونه اصلا فيه وقوله (ومنه مثل قول الشاعر) شروع فى بيان موضع آخر

يجوز فيه الامر ان ووسطه بين العاطف و بين قوله (اذا انه عبد القفا واللهازم)
ليكون اشارة الى انه معطوف على مدخول مثل والى انه مثال آخر وبيان لوضع
آخر والى انه استسهاد بقول فصيح وقوله (مما وقعت) بيان للمثل ايضا بالنسبة
الى المعطوف بمعنى المراد بمثل هذا السمر انها اذا وقعت (بعد اذا المعاجاة
فيجوز فيها) اى فى تلك المادة الكسر بناء على انها مع اسمها وخبرها جملة
واقعة بعد اذا المعاجاة والفصح اى ويجوز الفصح بناء (على انها) اى كلمة ان
(معها) اى مع اسمها وخبرها (مبتدأ محذوف الخبر اى اذا عودينه) بمعنى
تقديره فى هذا السمت اذا عوديته (للفقها واللهازم بانه) بان يجعل مبتدأ
محذوف الخبر فمبتدأ يجب الفصح * واول السمت * وكنت ارى زيدا كاقيل سيدا *
اذا انه عبد القفا واللهازم * قوله ارى على صيغة المحذول * يعنى بضم الهمزة
(معنى اظن وزيدا) بالنصب (مفعولة الشاى) ومفعولة الاول مستتر تحتها جعل
نايبا (وسيدا مفعولة الثالث) فان ارى معناه جعلت طانا (وكاقيل) اى وهذه الجملة
(معترضة) دخلت بين الفعل ومفعوله السلب يعنى ان طى كان موافقا لما
اشتهر بين الناس بانه سيد وليس كذلك حيث تحققت انه ليس بسيد فان من كان
سيد القوم يكون خادمهم وكونه خادما لاضاؤه مناسف لسيادته (ومعنى كونه
عبد القفا واللهازم انه لئيم يخدم قفه) اى رأسه ولهازمه اى همته ان يأكل
ليعظم قفه ولهازمه واللهمز متان عظمان ناثنان فى اللحين تحت الاذنين
جمعهما) اى قال اللهازم ولم يقل اللهمز منان (بارادة) اى سبب كون الشاعر
مريدا بالجمع (ما فوق الواحد او بارادتهما مع حوالتهما) اى من الاعضاء
الناطقة لهما (تعانيا) لما كان الحكم مجواز التقدير غير مختص بما ذكره اراد
ان يشير الى شموله فقال (وشبهه) وهو (بالجر عطف على) تركيب (اذا
انه عبد القفا الخ اى مثل عبد القفا ومثل شبهه) اى فى جواز التقديرين فيه (وما
وجد ذلك) اى زياده وشبهه (فى كثير من النسخ) ثم انه لما كان اشباهه كثيرة
اراد ان يبين الشارح بعضها فقال فى جملة اشباهه قولهم اول ما اقول
انى احد الله (حيب جاز فى قوله انى التقدير ان جاز فيه القراءتان بالفصح
وبالكسر (فان جعلت ما) فى قوله ما اقول (مرصوفة) بمعنى اول القول الذى
(او مرصوفة) بمعنى اول قولى (كان حاصل المعنى اول مقولاتى نعين الكسر
لان اول المقولات انى احد الله) اى هذا الكلام المركب بالتركيب الاسنادى
(لا) اى لا يكون الحاصل حيثخذ (المعنى المصدري) بمعنى حمدى لله (فان المعنى
المصدري (اعنى) بالمعنى المصدري الذى ليس بمفرد (الحمد) اى لفظ الحمد
وهو (قول خاص) يعنى انه حمد اسند الى المظم وتعلق بالله اوانه مفرد (وليس

من جنس المقولات وان جعلت ما (اى فى قوله ما قول (مصدرية كان حاصل
المعنى اول اقوال خفية تعين انفتح لان اول الاقوال هو المعنى المصدرى الذى
هو معنى ان المفتوحة مع جلتها (يعنى الحمد (لا) اى لا يكون حاصله (ما هو
من جنس المقول) كما كان فى الجمل الاول ثم اشار الى صدق تلك الدعوى اعنى
عدم تعبير المكسورة وتغيير المفتوحة بحكمهم بجوار العطف على اسم المكسورة
بالرفع دون المفتوحة فقال (ولذلك) (اى ولاجل ان) كلمة ان (المكسورة
لا تغير معنى الجملة) التى دخلت هى عليها (كان اسمها المصوب فى محل الرفع)
وهذا اشارة الى الحد الاول طين قوله لذلك وبين قوله جاز العطف بالرفع
لان اسمها كان فى محل الرفع وكل ما هو فى محل الرفع جاز العطف عليه بالرفع
وقوله (لانها) علة للصغرى يعنى انما كان اسمها فى محل الرفع لانها اى لتكون
ان المكسورة الداخلة على تلك الجملة (فى حكم اسم) فالجملة بقية على
ما كانت عليه قبل دخولها (اذا فائدتها لا اكيد فقط) اى أكيد مضمونها
فقط لا انها تغير مضمونها وجعلها فى حكم المفرد كما كان فى المفتوحة لما
ثبت كون اسمها فى محل الرفع (جاز عطف على) محل اسم (ان المكسورة)
وقوله (من جهة انه فى محل الرفع) لاشارة الى ان جواز العطف يترتب على
كون اسمها فى محل الرفع لاعلى عدم تغييرها الجملة بل ما يترتب عليه كون
اسمها فى محل الرفع كما عرفت وان اهل المصنف منه حيث جعل ان ذلك
متعلقا بجواز اول الوهلة وقوله (سواء كانت المكسورة مكسورة) توطئة
للتعميم المفهم من قوله (لفظا او حكما) وقوله (بالرفع) متعلق بقوله
العطف وقوله (بان يكون المفتوحة) تفسر للمكسورة الحكمة يعنى انما
تكون مفتوحة فى الصورة ومكسورة فى الحكم بطريق ان تكون التى وقعت
بالفتح (فى حكم المكسورة) فى جواز العطف المكسور (كما اذا وقعت اى
ان مادة الالف والتون (بعد العلم) وما يشتق منه مثال المكسورة لفظا (ومن
ان زيدا قائم وعمر و) مثل المكسورة حكما والمفتوحة صورة مثل (علمت
زيدا قائم وعمر و) حيث جاز عطف عمرو فى المثالين بالرفع على اسم ان باعتبار
محله الدنى هو الابتداء وقال العصا ان الحجة احتلفوا فى هذا العطف فجعل
بعضهم المعطوف عليه اسم ان وبعضهم مجموع الاسم وكلمة ان ورح
المصنف الاول وتبعه الرضى واوضحه انتهى وقوله (فان فى هذا المسال)
ان يكون المفتوحة فى حكم المكسورة عم من اللطيفة والحكمة لان كلمة ان
فى المثال الثانى (وان كانت) اى وان كانت (مفتوحة لفظا فهى مكسورة حكما
حيث تكون) اى لانها تكون (مع ما) اى مع المعمول الدنى (علمت) اى تلك

المفتوحة صورة والمكسورة حاملا (فيه بتأويل الجملة) لانه ناب من باب
 المفعولين والمفعولان اللذان قام مقامهما جملة (فصيح ان يرفع المعطوف
 على اسمه جملا على محله) واعتراض عليه بانه لا يكون مع ما علمت بتأويل الجملة
 لان مفعول علم تأويل المفعول فكيف يوجب كنه المفتوحة مع ما يتعلق
 بها تأيلا عن مفعوله كونه في تأويل الجملة ولم يجوز السيراني العطف على محل
 اسم ان المفتوحة كذا في اعصام وقوله (دون ان المفتوحة) اما طرف مستقر
 منصوب المحل على انه حال من المكسورة اى حال كون المكسورة متجاوزة
 او طرف لجزيعى جزا العطف بالرفع في المكسورة لافى المفتوحة وبوجه
 تفسير السارح بقوله (فانه لم يحسن العطف على محل اسمه) اى اسم ان المذكورة
 (بالرفع) متعلق بل لم يحسن وانما لم يحسن هذا العطف في المفتوحة (فانها) اى
 لان المفتوحة (لما غيرت) اى المفتوحة (معنى الجملة) كما هو الاصل فيها
 (لا يصح فرض عدمها) اى لا يصح حينئذ ان يفرض عدم المفتوحة حتى
 يكون يفرض عدمها مبتدأ مرفوعا ويبقى ذلك الرفع لمحوط كما في المكسورة
 فان المكسورة لما لم تغير معنى الجملة صح ان يفرض عدمها وصحة فرض
 عدمها تقتضى بقاء فرض الرفع فيه وفي اعصام ان في تخصيص جواز
 العطف بالرفع في المكسورة خلافا لبعض النحاة حيث جوزوا العطف
 في المفتوحة مطلقا واما في سائر التوابع مما سوى البدل فيجوز فيه الرفع عند
 الجرمي والزجاج والفراء وسكت غيرهم عنها وسكت الكل عن البدل ايضا
 ثم قال اعصام والياس ان يجوز في كل التوابع ان ينهى ملخصا وقوله (وبسوط)
 متعلق بمسائل ان لمكسورة يعى ان جواز العطف بالرفع على اسم ان المكسورة
 مشروط بسى وقوله (في العطف على اسم ان المكسورة بالرفع) اشارة اليه
 يعنى يشترط فيه (مضى الخبر) (اى ذكر خبرها) اى السطر ان يذكر خبر
 تلك المكسورة التى عطف على اسمها بالرفع (قل العطف) اى قل ان
 يعطف عليه شئ وقوله (لفظا) تمييز من ذات مقدرة بين المضاف
 والمضاف اليه في قوله مضى الخبر كما في قوله اعجبني حسنه ايا يعنى مضى الخبر
 سواء كان ماضيا مدكورا من جهة اللفظ (مثل ان زيدا قائم وعمر) (او تقديرا)
 اى اولم يكن مدكورا لفظيا بل يكون مدكورا من جهة التقدير (مثل ان زيدا
 وعمر قائم) فارق قائم خبر ان زيدا لكونه مفردا فانه لو كان خبرا عنهما لكان ثنوية حينئذ
 وان كان مدكورا بعد المعطوف لفظا لكان في التقدير مقدم عليه (اى ان زيدا قائم
 وعمر قائم) وهذا تفسير التقدير المدكورا واشترط مضى الخبر (لانه) اى لان الخبر
 (ان لم يمتص قلبه لالفاظا ولا تقديرا لزم اجتماع عامين على اعراب واحد) فان

العامل في نصب لفظ زيد هو كلة ان والعامل في محله الذي هو الرفع هو العامل
 المعنوي ولما كان خبر المعطوف والمعطوف عليه واحدا مر فوعالزم ان يعمل
 في رفعه عاملان احدهما العامل اللفظي والاخر العامل المعنوي (مثل
 ان زيدا) يعني مثال عدم مضي الخبر ان زيدا (وعمر و زاهبان فله لاشك ان
 زاهبان) اي لاشك في ان زاهبان (خبر عن كل من المعطوف) اي الذي هو عمرو
 المرفوع (والمعطوف عليه) وهو زيد المنصوب حيث اورد بصيغة التثنية
 (فن حيث انه) اي من حيث ان لفظ زاهبان (خبر عن اسم ان) اي كلة ان وقوله
 من حيث متعلق بقوله (يكون) وقوله (العامل) اسمه وقوله (في رفعه)
 حال من العامل او متعلق بيكون قوله (ان) بكسر الهمزة خبر يكون يعني انه
 من هذه الحيدة يكون العامل في رفعه لفظ ان (ومن حيث انه) اي زاهبان
 (خبر عن المعطوف) وهو عمرو المرفوع (على اسمه) اي على زيد المنصوب
 (يكون العامل في رفعه) اي في رفع زاهبان (الابتداء فيلزم اجتماع عاملين اعني)
 اريدا عاملين (ان والابتداء على رفعه وهو) اي اجتماع عاملين في لفظ واحد
 (باطل) وخواف هذا الاستراط (خلافا للكوفيين) (فانه لا يشترطون
 في صحة هذا العطف مضي الخبر فان ان) اي لفظه (عندهم لا نعمل الا في الاسم
 والخبر) اي واما الخبر عندهم فهو (مرفوع بالابتداء) لابان (كما كان)
 اي كما كان الخبر مرفوعا بالابتداء (قبل دخول ان عليه) اي ذلك الخبر
 فلم يختلف العامل فيه حتى يختلف اثره (فلا يلزم) اي حيثند (اجتماع عاملين
 على اعراب واحد) وقوله (ولا اثر) اشارة الى عدم الفرق عند الجمهور في هذا الحكم
 بين كون اسم ان معربا ومنذ اعني لافائدة موجودة (لكونه) (اي لكون اسم ان)
 (مبنيا) (في حواز العطف على محل اسم ان قل مضي الخبر عند الجمهور)
 يعني ان الجمهور لما قالوا ان جواز العطف بارفع على اسم ان مشروط بمضي الخبر
 لفظا او تقديرا وخرج عليه عدم جواز قولنا ان زيدا وعمرو زاهبان للسحور الذي
 ذكره فحذف الكوفون اذ المصنف الاشارة الى اختلاف آخرين جمهور
 البصريين وبين المبرد والكسائي فان الجمهور ذهبوا الى ان الخبر اذا مضى على
 العطف لفظا او تقديرا جاز العطف على اسمها بالرفع سواء كان الاسم مبنيا
 او معربا واذ لم يعض الخبر عليه لا يجوز العطف على اسمها سواء كان الاسم
 مبنيا او معربا فافترقوا في الحكم بالجواز عند وجود الشرط
 سواء كان الاسم معربا ومبنيا وفي عدم الجواز اذا كان معربا وحالفا في الثاني
 اذا كان منساقا شار بقوله ولا اثر الى ان حكم الجمهور عام وشامل في الصورتين

م فرع عليه قوله (فلا يجوز عندهم) يعني لا يجوز عند الجمهور (انك وزيد ذاهبان) لانه لم يوجد فيه شرط الجواز وهو مضى الخبر مع كون اسم ان مبنيا فلا فائدة في بناءه لدفع الاشتراط وهذا محل الاختلاف في الجوز وعدمه وقوله (كما انه لا يجوز ان زيدا وعمر ذاهبان) وهذا محل الاتفاق في عدم الجواز وقوله (فان المحذور المذكور) اشار الى دليل الجمهور يعني انما يفيد كونه مبنيا للجواز لان المحذور الذي ذكره وهو اجتماع عاملين في لفظ واحد (مشترك بينهما) اي بين كونه معربا ومبنيا (خلافا للمبرد ولسكسائي) (فانهما يجوزان) وقوله (في مثل انك وزيد ذاهبان) اشارة الى محل اختلاف يعني انهما يجوزان (ا ط ف على محل اسم ان بلا مضى الخبر) اذا كان اسم ان مبنيا وانما يجوزان فيه (فانه) اي الشان (لم لم يظهر عمل ان في اسمه بواسطة) اي لم يكن اسمها معربا لم يكن اعرابه الذي هو اثرها ظاهرا فيبب واسطة (بنه) اي بناء الاسم يعني لكونه مبنيا (فيكانها) اي فصارت كلمة ان مشابهة للتي (لم تعمل فيه) اي في اسمه في الصورة وان كانت عالة فيه ومؤثرة في محله (فلا يلزم المحذور المذكور) وهو اجتماع عاملين وكار الجمهور لم يفرقوا في المحذور بين التأثير في اللفظ والتأثير في المحل وفرق بينهما (ولكن) اي كلمة لكن التي من الحروف الستة (في حواز العطف على محل اسمه) اي اسم لكن (كذلك) (اي مثلان) يعني ان هذه المسئلة وهي جواز العطف على محل اسمه مشتركة بين ان المكسورة وبين لكن وانما كانت كذلك (لانه) اي لان حرف لكن (لا يغير معنى الجملة عما) اي عن الحال التي (كانت) اي تلك الجملة (عليه قبل دخوله) وانما لم يغير (فان معنى) اي معنى لكن (الاستدراك) وهو دفع توهم تواد من السابق (وهو) اي الاستدراك (لا ينافي المعنى الاصلى) اي لا يكون منافيا للمعنى الذي كان في الجملة قبل دخوله (كما انه) اي كما ثبت انه (لا ينافيه) اي المعنى الاصلى الذي كان قبل الدخول (التأكيد) يعني في ان المكسورة (فيجوز) اي اذا لم تغير الجملة وبقي معناها الاصلى في لكن كما بقي في ان يجوز (اعتبار محل اسم) اي الذي هو الابتداء الخ فانه قبل دخولهما كان مبنيا مرفوعا بقبيلت رايحته بعد دخولهما (وعطف شيء عليه) اي على اسمها (بارفع مثل ان المكسورة كما تقول لم يخرج زيد ولكن عمرا خارج وبكر) حيث عطف بكر بارفع على اسمه الذي هو عمرا وكان رفعه تابع لرفع محم الذي بقي (ولا يجوز في سائر الحروف المشبهة بالفعل العطف على محل اسمها) اي اسم سائر الحروف بل خص الجواز بالحرفين فقط (لعدم بقاء المعنى الاصلى فيها) اي فيما عداهما من الحروف (فلا يعتبر محل اسمها) اما في ان نظما مروا اما في

كأن لان كنه اسمه مشها حاث بعدد خولها واماليت ولعل فلايهما تغير انهما
 من الاخبار الى الانشاء والله اعلم ثم ذكر فرعاً آخر على عدم تغير المكسورة
 للجملة التي دخلت عليها وتغير المفتوحة لها فقال (و) (ايضاً) فقوله ايضاً
 اشارة الى ان قوله (لذلك) معطوف على قوله وكذلك جاز (اي لاجل ان
 المكسورة لا تغير معنى الجملة والمفتوحة) اي ولجل ان المفتوحة (تغيره)
 يعني لاجل مجزوع الامر من (دخلت اللام) اي جاز دخول اللام (التي هي
 لتأ كيد معنى الجملة) (مع المكسورة) اي مع ان المكسورة (التي هي) اي تلك
 المكسورة (ايضاً) اي كالام (انلك التأ كيد) اي لتأ كيد الذي استفيد من اللام
 وهو تأ كيد معنى الجملة ولولم تكن الجملة باقية على حالها لم يجوز تأ كيد ها باللام
 لان التأ كيد فرع وجود المؤكد (دولها) (اي دون المفتوحة) وهو ظرف
 مستقر حال من المكسورة اي دون المفتوحة وهو اي حال كون المكسورة في هذا
 الحكم يعني جواز دخول اللام متجاوزة للمفتوحة وانما لم تجز دخولها على خبر
 المفتوحة (انكونها) اي كون المفتوحة مع اسمها وخبرها (بمعنى المفرد فلا يجتمع
 معها) اي ليكون المفتوحة كما لمفرد لا يجوز ان يجتمع مع المفتوحة (ما) اي اللام
 الذي (هو لتأ كيد معنى الجملة) اذ لا مؤكد فلا تأ كيد وقوله (على الخبر) متعلق
 بدخلت اي دخلت اللام مع المكسورة على الخبر اي على خبرها (يعني خبر
 المكسورة) (نحو ان زيد القاسم) (او) وسط الشارح قوله (دخلت) ليكون
 اشارة الى ان قوله (على الاسم) معطوف على قوله على الخبر (اي على اسمها)
 يعني على اسم المكسورة ولا كان بين دخولها على الخبر وبين دخولها على الاسم
 فرق وهو ان دخولها على الخبر اذا لم يفصل ودخولها على الاسم (اذا فصل)
 على صيغة مجهول ونائب فاعله راجع الى مصدره يعني دخولها على الاسم
 وقت وقوع الفصل (بينه) (اي بين الاسم) (وبينها) (اي بين ان) وذلك
 الفصل لا يكون الا بظرف هو خبر ان (نحو ان في الدار لزيد) ومنه قوله تعالى
 ان في ذلك لآية وامانها او ظرف متعلق بالخبر نحو ان في اند ارزيد قائماً ولا يدخل
 على الخبر الماضى المتصرف اذ لم يكن مع قد ولا يدخل على حرف النفي
 ولا على حرف الشرط ولا على جواب الشرط ولا على واو المصاحبة المغنية
 عن الخبر فلا يقال ان كل رجل وضيعته وقد تكرر السلام في الخبر المتعلق نحو
 ارزيد العنك راغب ويدخل على انفسها اذ قبلت همزته هاء كل في لغة فيقال
 لهنك قائم كذا نقله العصام عن الرضى (او) وسط الشارح قوله (دخلت)
 ليكون اشارة الى ان قوله (على ما) (وقع) معطوف اما على قريبه الذي هو
 قوله على الاسم او على بعيده الذي هو قوله على الخبر يعني وايضاً يجوز دخول

اللام على الاسم الذي وقع (بينهما) (اي بين اسمها وخبرها) وليس باسم
 وخبر بل متعلق بالخبر (نحو ان زيد الطعامة آكل) فاسمها زيد وخبرها آكل
 وليس فيه لام بل اللام في اطعمتك الذي هو مفعول آكل (وانما يخص دخول
 اللام) اي وانما اقتصر جواز دخول اللام (بهذه الصور) يعني دخولها
 على الخبر في صيغة تأخره عن الاسم ودخولها على الاسم في صورة تقديم
 الخبر عليه لا احتراز عن توالي حرف التأكد (لانه فيما عداها يلزم توالي حرف
 التأكد والابتداء اعني) اي يجر في التأكد (ان المكسورة واللام) يعني ان هذه
 لام الابتداء المسدودة في جواب القسم وكان حقها ان تدخل اول الكلام
 ولكن لما كان معشاهما ومعنى ان سواء في التأكد والتحقيق وكلاهما حرف ابتداء
 (وهم كرهوا ذلك) اي العناية كرهوا اجتماع اللام متواليين (واختاروا
 تقديم ان) يعني انهما كانتا متساويتين ^{بظهر} ^{اي افادة} ^{التأكد} فاليها قدم يلزم
 الترجيح بلامر جمع لكنهم اختاروا تقديمها دون اللام ^{ترجيحا للعامل} (اي
 الذي هو ان) (على ما ليس بعامل) ^{وهو لان العامل اخرى بالتقديم}
 على معموله وخاصة اذا كان حرفا اذا الحرف ضئيف الممثل (و) (دخول
 اللام) (في لكن) (على اسمها وخبرها وعلى ما بين اسمها وخبرها
 كدخولها في ن وانما غير العبارة وفسره بالدخول ليكون اسما الى ان قوله
 (ضعيف) خبر للبتداء المحذوف الذي دل عليه قوله دخالتا كان ضعيفا
 (لانها وان لم تغير معنى الجملة) كرف ان لكنهما (الا انه لا توافق اللام) اي لا تكون
 موافقة ومساوية مع (مثل ان) اي لمرافقة ان (في معناه الذي هو التأكد
 وقد جاء مع ضعيف في قول الشاعر * ولكنني من جبهه العبد الصبر عاذا الى
 والعبد من عمده العشق اذا انقله وقبل هو من انكسر قلبه بالمودة واجيب عنه
 بان اصله ولكن انسي فتقلت حركة الهزة الى التون وحذفت التون الاولى
 كراهة اجتماع التونات ثم ادخلت التون في التون كذا في بعض الشروح ثم
 شرع المصنف بعد بيان خواص كل من المكسورة والمفتوحة في بيان المسائل
 المتعاقبة بخفة فيهما فقال (وتخفيف) (ان) (المكسورة) وترك لفظ قد لاشارة
 الى ان تخفيفها شائع كبير كشد يدها وانما تخفف (لتدل التثنية) وقوله
 (وكثرة الاستعمال) بالجر عطف على قوله لنقل من قبيل عطف العلة
 على المعلول يعني انما حصل التثنية لكثرة استعمالها في الكلام (فيلزمها)
 عطف على تخفف بالفاء لاشارة الى ان اللزوم متفرع على تخفيفها يعني
 اذا تخفف يلزم (بعد التخفيف) (اللام) في خبرها اما قبل التخفيف فدخولها
 غير لازم (جائز) (و) (حينئذ) اي حين اذا كانت مخففة (يجوز الغاؤها)

اى ولا يلزم الغاؤها كارهه اللام (اى ابطال عملها) لفظا سعة معناها (وهو
 الغالب) يعنى كما يجوز انة وها يجوز اعمالها لكن الانغاء غالب استعمالها وانما كل
 الانغاء فالسا على الاعمال (لغوات بعض وجوه مشابهتها) اى مشابهتها الحاصلة
 (بالفعل) وانما قال بعض وجوه لانه لم يفت جمع وجوه مشابهتها لبقاء
 معناها الذى هو من جملة تلك الوجوه (كفتح الآخر) يعنى مثل المسابهة
 الفاشة كون آخرها ساكنا (وكونها) اى وكونها (على ثلاثة احرف) فانها
 لما خففت وبقيت على حرفين فانت المشابهة التي هي كونها على ثلاثة احرف
 كما فعل الثلاثى وقوله (كما يجوز اعمالها) بيان لتحقيق معنى يجوز يعنى انه كما يجوز
 الغاؤها يجوز اعمالها وبار لجواز ازالة الاعمال حيث قال (على ما هو الاصل) يعنى
 الاعمال متى على حالها التي هي الاصل فيها (ولهذا) اى ولكون الاعمال اصلا
 فيها (لم يذكره) لم يذكر المعنى الاعمال (صريحا) بان يقول بجوازها وها واعم لها
 بل ذكره ضمن لانه الطرف الآخر للجواز وقوله (واللام) شروع فى وجه قوله
 فيلزم مهلا اللام يعنى ان دخول اللام فى خبرها (على كلا التقديرين) يعنى تقدير
 الانغاء والاعمال (لازم لها) اى للكسورة (انما الانغاء) اى اما لزومها فى تقدير
 الانغاء (فلا فرق) اى فحصل الفرق (بين المخففة) اى بين كون ان حال كونها
 مكسورة الهززة وساكنة اتون فانها بعد الخفيف انتقلت الى تلك الصورة
 فله ورة ان اتى بمعنى النفي كذلك فاحتج الى فارق بينهما جعلت اللام لازمة
 للمخففة حتى يحصل الفرق بينهما (و) بين (التثنية فى مثل ان زيد قائم
 وان زيد لقائم) فى الاول للنفي اى ما زيد قائم لعدم اللام فى خبرها وفى الثانى
 مخففة لدخولها فى خبرها وهذا الالتباس حاصل فى الحقيقة على هذا التقدير
 لان زيدا مرفوع فى الصورتين (واما) لزومها (فى الاعمال) مع انه لا التباس فيه
 بينهما على هذا التقدير لكون زيد منصوبا فى المخففة ومرفوعا فى التثنية (فلطرد
 الباب) اى وليكون باب المخففة مطردا وجاريا على نسق واحد من غير فرق
 لغتها واعمالها وقوله (ولان) معطوف على قوله فلطرد يعنى لزوم الدفع على
 تقدير الاعمال وار لم يقع الالتباس فلطرد الباب وان وقع فلدفع الالتباس لان
 الالتباس قد يقع على ذلك التقدير لان (كثيرا من الاسماء لا يظهر فيه اعراب
 لفظي) حتى يكون قرينة على كونها مخففة عند النصب نافذة عند الرفع عدم
 ظهور الاعراب اللفظي اما (لكون اعرابه تقديريا) كما تقول ان موسى لقائم
 وان موسى قائم (اولكونه) اى واما لكون الاسم (مبنيا) كما تقول ان هو لقائم
 وان هو قائم من قوله تعالى ان هو الارحى بوحى فانها نافذة لعدم اللام وقوله تعالى
 وان كانوا من قبل انى ضلال مبين فانها مخففة لدخول اللام (وهذا) اى لزوم

لللام في الخففة على اطلاق يعنى سواء ظهر الاعداد اولم يظهر (خلاف
 مذهب سيبويه وسائر النحاة فانهم قالوا عند الاعمال لا يلزم من اللام حصول
 الفرق بالعمل) قال ابن مالك هو حسن لانه يلزم السلام ان خيف الاتباس
 بالنافية وقال الرضى فعلى قوله يلزم اذا كان الاسم منيا معربا مقصورا وذهب
 المصنف الى مذهب الاطلاق ولذا احتج الى التوجيه باطراد الباب وقوله
 (و) (يجوز) تفريع آخر للخفيف يعنى انهما اذا خففت يجوز (دخولهما)
 (اى دخول ان الخففة) (على فعر من افعال المبتدأ) (اى من الافعال التى
 هى من دواخل المبتدأ) (والخبر) (لاغير) وهذا التفسير اشارة الى ان اضافة
 الافعال الى المبتدأ لادنى ملازمة لاز المناسبة بين تلك الافعال وبين المبتدأ
 هى كونها مختصة بالدخول عليه وانما زاد الشارح قوله والخبر لدفع توهم
 اختصاص دخولها على المبتدأ دون الخبر حتى يرد عليه بان هذا الكلام غير
 شامل على الفعل الذى دخل على الخبر فانه كما جاز قولنا ان كان زيد لقائم جاز
 ايضا ان كان قائما زيدا وقوله لاغير بالنظر الى غيرها من الافعال يعنى ان
 المكسورة الخففة لا تدخل الاعلى تلك الافعال ولا تدخل على غيرها من
 الافعال وانما زاد الشارح قوله لاغير وفسره مراد المصنف بقرينة المقابلة
 اعنى قوله خلافا للكو فيين في التعميم يعنى ان البصريين خصصوا دخولها
 على تلك الافعال والكوفيون عمموا لتلك الافعال واغبرها ومثال افعال المبتدأ
 والخبر (مل كان وطن واخواتهما) وفي هذا اشارة الى ان تلك الافعال على
 نوعين احدهما من الافعال الناقصة مثل كان وكذا ومن عسى وكاد والآخر
 من افعال القلوب مثل ظن وعلم واعلم وغيرهما وانما جازد دخولها على تلك
 الافعال دون سائرهما (لان الاصل) اى فى ان (دخولهما) اى دخول ان حال
 كونها مسددة (عليهما) اى على المبتدأ والخبر فانها فى قولنا ان زيد اقام
 داخله على المبتدأ والخبر (فاذا فاعل ذلك) يعنى اذا عدل عن الاصل بسبب
 كونها مخففة وبانغاء عملها بسبب انعدام المناهضة (اشترط ان لا يفوت
 دخولها) اى جعل عدد فوت دخولها عليها بالكلية شرطا لانه وان فات
 دخولها على نفس المبتدأ والخبر عابئة لصورتهما (على ما) اى على الفعل
 الذى يقتضى المبتدأ والخبر رعاية للاصل بحسب الامكان) اى وان امتنع
 دخولها عليهما حال كونها عاملة ومؤنة فيهما لكن لم يمنع دخولها على
 ما هو مؤثر فيهما وهو تلك الافعال مثل ما دخلت على كان (كقوله تعالى وان
 كانت لكبرة) ومثال ما دخلت على ظن كقوله تعالى (وان نظرت لمن
 الكاذبين) (خلافا للكو فيين في التعميم) يعنى ان البصريين انكروا التعميم

والكوفين بنبويه وقوله (ارفي تعميم الدخول) اشارة الى محل الخلاف وهو
 تعميم الدخول والتخصيص وقوله (وعدم تخصيصه) باجر عطف تفسير
 لقوله في تعميم الدخول يعنى ان مراد الكوفيين من جواز التعميم عدم تخصيص
 دخولها (بدواخل) اى بالافعال التى هى من دواخل (المبتدأ والخبر) وقوله
 (لافى اصل الدخول) اشارة الى فائدة قوله في التعميم اذ لا اختلاف بينهما
 فى ذلك التعميم لافى اصل الدخول بان يقول البصريون بانها تدخل (على الفعل)
 والكوفيون يقولون انها لا تدخل على فعل اصلا وليس لمراد من محل الخلاف ذلك
 (فانه) اى لان جواز الدخول على الفعل (متفق عليه) اى بين الفريقين
 (فالـكـوفـيون خالفوا) اى انما خالفوا (البصريين فى يجوز دخولها)
 اى دخول المخففة المكسورة (على غبر دواخلها) اى على الفعل الذى
 هو غير داخل المبتدأ والخبر وقوله (متمسكين) اى اشارة الى بيان تمسك
 الكوفيين فى جواز تعميم اى انهم خالفوه فيه حال كونهم متمسكين
 (بقول الشاعر * بالله ربك ان قتلت مسلما * وجبت عليك عقوبة) استعمد
 يعنى اقسام بالله الذى هو ربك انك قتلت مسلما فوجبت عليك عقوبة من قتل
 مسلما عمدا وهو القصاص قالوا حيث دخلت المكسورة المخففة فى هذا القول
 على فعل قتلت مع انه ليس من دواخل المبتدأ والخبر فاحاط بقوله (وهو شذ)
 اى هذا البيت شاذ (عند البصريين) (وتخفف المفتوحة) يعنى انه كما تخفف
 المكسورة تخفف المفتوحة ايضا واليه اشار بقوله (كالمكسورة) وقوله (فتعمل)
 اشارة الى محل الفرق بين المكسورة والمفتوحة فان المكسورة يجوز انغامؤها
 واعمالها بخلاف المفتوحة فانها (عند التخفيف) تعمل (على سبيل الوجوب)
 (فى ضمير شذ) فلا يجوز انغامها كالمكسورة ولما اوجوا فى المفتوحة العمل
 بعد التخفيف ولم يوجد فى المكسورة ارادان يبين سبب الفرق بقوله (واسنب)
 يعنى ان السبب (فى تقديره) اى فى تقدير ضمير الشأن حتى تخلو عن امل لم يقدره
 فى المكسورة ولم يلزموا نحوها عند الفرق بينهما فقالا الفرق بينهما ان المفتوحة
 اكثر مقتضا العمل من المكسورة وذلك الاقضاء (ان مشابهة المفتوحة
 بالفعل اكثر من مشابهة المكسورة) اى بالفعل (كما سبق) اى سبق ذكره ضمن ان
 مشابهة المفتوحة بالفعل زائدة بوجه آخر على المكسورة وهو كون اول حروفها مبذرا
 على القتح كالنعل حتى انه فى بعض المواضع لم تفرق من الفعل فى مثل قولك
 ان زيدا فان قرئ زيدا بالنصب علم انه حرف وارقرى بالرفع علم انه فعل ماض
 وزيد فاعله من اراد اننا والمكسورة ليست بهذه المناهة فى المناهة وهذه

دليل لكن يؤيده الاستعمال وقوله (وأعمال المكسورة) شروعه في دليل
 آخر على انجساب عمل المفتوحة وهو ان عمل المكسورة (بعد تخفيفها في سعة
 الكلام وقع كقوله تعالى * وان كلاً لما يودينهم) اي على قراءة تخفيف لما
 (وأعمال المفتوحة) يعني بخلاف المفتوحة فان اعمالها (بعد تخفيفها
 لم يقع في سعة الكلام) ويلزم منه (اي من اعمال الاضعف وعدم اعمال
 الاقوى في سعة الكلام) بحسب الظاهر (اي بحسب كون معمولها ملفوظاً
 (ترجيح الاضعف) وهي المكسورة (على الاقوى) وهي المفتوحة (وذلك)
 اي ترجيح الاضعف على الاقوى (غير جائز فقدروا) اي فان ذلك المحذور فقدروا
 (ضمير السان حتى يكون) اي ذلك المقدر (اسماً للمفتوحة بعد تخفيفها)
 لظهر ترجحها على الاضعف اذ ارجح باعمالها في سعة الكلام حين وجد
 معمولاً ملفوظاً فترجح الاقوى عليها بانها سواء وجد او لم يوجد وسواء عمل او لم
 يعمل فعمولها موجود ابته وهو ضمير السان المقدر وقوله (والجملة) بالرفع
 معطوف على اسم يكون اعني المستتر تحتها وذلك جائز لو جود الفصل يعني
 قدروا ضمير السان حتى يكون ذلك المقدر اسماً للجملة (المفسرة) بكسر السين
 (لضمير السان خبرها) اي للمفتوحة (فتكون عاملة) اي حتى حصل بذلك
 التدبير وبذلك الجمل عملها (في المبتدأ والخبر ككانت) اي تلك
 المفتوحة عاملة (في الأصل فهي) اي المفتوحة حينئذ (لانزال عاملة بخلاف
 المكسورة فانها) اي المكسورة (قد تكون عاملة) كما في تلك الآية (وقد
 لا يكون) كما في حال الانعفاء (والامل) اي عمل المكسورة في السعة (في)
 الاسم (الظاهر وان كان) اي ولو كان ذلك العمل (اقوى من العمل في المقدر
 لكن دوام العمل في المقدر يقاوم العمل في الظاهر) فترجح المفتوحة بدوام
 العمل على المكسورة اتي لست تلك القوة اذ دوام العمل في كل وقت يرجح
 على العمل (في وقت دون وقت فلا يلزم) اي فيثبت ذلك لا يلزم (ترجيح الاضعف
 على الاقوى) ثم شرع في بيان الفرق بين المكسورة والمفتوحة فقال (فتدخل
 (اي المفتوحة) يعني ان المكسورة انما يجوز دخولها بعد التخفيف على الفعلية
 التي فعلها من دواخل المبتدأ والخبر والمفتوحة ليست كذلك فان المفتوحة
 التخفيف لما عملت في ضمير السان المقدر وكانت الجملة التي بعدها تفسيراً
 لذلك الضمير فببناء على هذا حاز دخولها (على الجمل) (الصالحة لان تكون
 مفسرة لضمير السان) (مطلقاً) (سواء كانت) اي تلك الجملة (اسمية) نحو
 اسلم ان لا اله الا الله (او فعلية ودخلة) اي على تقدير كونها (زائلاً سواء
 كان) فعملها من الفعل الذي يدخل (على المبتدأ والخبر او غير داخل) على

المبتدأ والخبر (وشداع لهب) (اي عمل المفترحة المخففة) (في غيره)
(اي في غير ضمير انسان ولكنه قد حكى بعض اهل اللغة اعماها) (اي اعمال
المفترحة) (في الضمير في سعة الكلام نحو قولهم اضمن لك) (بسكون النون
مخففة) (فانهم واحسب اليك) (سكون النون مخففة ايضا) (ذاهب وهذا) (وهو إشارة
الى اعم لهب) (في المضمر وانما يعيب الخبر وهو قرنه) (رواية شاذة) (اي خارجة
عن النياس) (غير معروفة) (ال معروفة بنسب يدان بن عيسى) (واما في الضرورة)
يعني اما اعم من المفتوحة المخففة في غير ضمير انسان (فجاء) (اي في كلام البلغاء
في المضمر فقط قال الشاعر فلوانك) (بضمخفيف النون) (في يوم الرخاء سأنتني *
مراقاً لم انخل وانت صديق) (الرخاء مصدر رخي البال اي واسع الحال
وفي الصحاح يقال رخي البال اي واسع الحال بين الرخاء بالمد والصد بيق
ويت اي فيه المذكر والمؤنث تسبيهاً له بفعال بمعنى المفعول بصف الشاعر نفسه
بالجود وموافقة الحبيب ويقرب لولئك بالحبوب في الرخاء وسعة الذي لا يوجب
الرفة سأنتني ان اثارك لا جيتك لكراهتي ردسؤالك وحرصا على رضاك
ثم شرع في بيان اللوازم التي تلزم المفتوحة المخففة فقال (وبلزمها) (اي المفتوحة
المخففة) (وهذا قسم للضمير المنصوب وقوله) (حال كونهم مقرونة) (للأثرة
الى ان قوله (مع الفعل) حال من مفعول يلزم وقوله (اي الفعل المنصرف)
نفسه للفعل الذي تقارنه وانما قال حال كونها مفعولة ولم يقل حال كونها داخله
لان تلك المخففة ليست بداخلة في الفعل بل هي داخله في ضمير انسان المقدر
كما عرفت ايضا إشارة الى ان المراد به هو الفعل المنصرف بقريضة ذكره مطلقاً
فانه يصرف الى الكامل الذي هو المنصرف اي الذي له مصدر وبقريضة لزوم ما سياتي
من الحروف لزوم اليمين بين ما وبين المنصرفية لاستقرار كهمها
في الدخول في الفعل والذي يحتاج الى الفرق هو العمل الذي له مصدر وهو الفعل
المنصرف (بمخلاف غير المنصرف مثل) (قوله تعالى (وان ليس الانسان الا ماسعي)
وقوله تعالى (وارعسى ان يكون قد اقترب) قد انفرد في المداين مخفف قطعاً
ولا يختم ل المنصرفية فانه لا مصدر لليس وعسى حتى يحتمل لها ولا حاجة الى
الفرق فلا يلزم ما يلزم مع المنصرف وقوله (السين) بالرفع فاعل يلزم يعني يلزم السين
وما ذكر بعده اذا كانت مقرونة مع الفعل المنصرف (نحو) قوله تعالى (علم
ان سيكون منكم ممرضي) فالمخففة في هذه الآية دخلت على الضمير المنصرف وجلة
ان سيكون مفسرة له وعلامه كونها مخففة هي دخول السين في ذلك الفعل
فانه لو كان التركيب علم ان يكون غير السين لم يفرق بين كونها مخففة وبين كونها

[illegible]

وليت وغيره، حروف رأسيها بالفتح هي كذلك وقوله (ولان لاصل) معصوف على قرله (يعني استدلال صاحب هذا المذهب على عدم تركيبها) بوجهين أحدهما ما ذكره الثاني ان الاصل في الحروف (عدم تركيب ومذهب الخليل) يعني ان المذهب الغريب صحيح هو ما ذهب اليه الخليل وهو (انها) اي كلمة كان (مركبة عن الكاف وان المكسورة) واصلها كان بكسر الهزة واء، عين المكسورة دون المفتوحة لان الجملة التي بعدها باقية على ما هي عليه ولم تغير بدخولها (واصل كان زيد الاسد) هو (ازيدا كالاسد) وهذا احبار لانساء لانه اخبر به ازيدا مشبه بالاسد (قدمت الكاف) اي على ان (يعلم انشاء التشبيه من اول الامر) كما هو شأن الانشائية (وقفت الهزة) اي هزة ان (لا اسكف في الاصل حارة وان خرجت) اي واو خرجت الكاف (عن حكم الجارة) لكونها جزءا وكلمة والجارة تكون مستقلة في كونها حرفا (والجارة انما تدخل على مفرد) اي الاصل انه اذا ريد ادخال جارة على مادة الالف والواو تفتح الهزة فيها فان الجارة تدخل على مفرد حقيقة او على ما هو مفرد حكما فاحاج الى تغيير الجملة والمغيرة للجملة اي هي المفتوحة (فراعوا) اي اعتبروا (الصورة) اي في صورتها على قدر الامكان (وتفتحوا الهزة) ان كان المعنى اي ولو كان المعنى الذي اريد به (على الكسر) (ومحذف) (اي كان) كما تخفف اخواتها من انونيات (فتلغى) (عن العمل) (على) (الاستعمال) (الافصح) (لخروجها) يعني وجه الغائيا بالفعل كونها خارجة (عن المشابهة لفوات فتحة الآخر) بسبب اقتضاء السكون بسبب التخفيف (كقول السعدي ونحوه مسرق اللون * كان ثديا حقان) والواو في ونحوه واو رب ونحوه ور فيها ونحوه يمسق الصدر ومسرق اللون بالجزم صفة يعني رب صدر مسرق اللون اقبته وكان مخففة رديا ثنية بدي وهو مضاف الى الضمير الراجع الى صاحب الصدر ولما وقعت الرواية بالالف علم انهما لم تعمل فانها لو عملت يقتضي ان يقرأ بالياء هذا اذا لم تعملها (وان عملتها) اي ان عملت كان (قت كان تدية) بالياء لانه يقتضي ان تكون الثنية منصوبة (ككسبه) اي لكان اقرأة بالياء (يعمل على الاستعمال الغير الافصح) فيكون اعمالها على الغير الافصح (لمعرفت) وهو فوات المشابهة ولم كانت كأثر في صورة المفتوحة وقد عرفت حال المخففة المفتوحة بانها لا تعمل في الطهر ابد بعد تخفيفها مع انها لا تفك عن العمل اضطرروا ان يجعلوها عاملة في ضمير انسان المقدر لئلا تفرت عن العمل فراعوا تلك القاعدة في كان كذلك واليه اشار بقوله (واذا لم تعملها لفظا) كافي ان المفتوحة حين تخفيفها (ففيها) اي فتحها تذبذب

ان يوجد في كائن الخفيفة (ضخيم شان معقد عندهم كما في ان) المفتوحة (الخفيفة
 ويجوز ان تكون) اي كان الخفيفة (غير مقرر. بعدها الصهير) يعني لا يحتاج
 الى هذا التقدير (لعدم الداعي اليه) اي الى تقديره في كان (كالكأن) اجمع اليه
 (في ان) المفتوحة (الخفيفة) فان الداعي في المفتوحة الى التقدير عدم انفكاكها
 عن العمل في جميع الغات وكأن است كذلك نال الملاءمة في العمل في الافصح
 قال العصام وهذا هو الموافق لعبارة المتخصصين حيث قال المصنف ههنا
 ونخفف فتعمل في ضخيم شان معقد ولم يدل ههنا كذلك بل قال وتنفذ فتألفي
 على الافصح وايضا موافق لشارته في بحث ضمير الان حيث قال وحده منصوبا
 الاعم ان اذا حقت انتهى به - انتهى به - انتهى به - انتهى به - انتهى به - انتهى به -
 غيرها (وليكن) احتيافا في تركيبها وعدده فيها ايضا حيث قال (وهي
 عند البصريين مفردة) اي حرف رأسها للوجهين السابقين (وقال الكوفيون
 هي مركبة من لا) اي النافية (و) من (ان المكرر رد السدرة) اي
 التي صدرت (بالكاف الزائدة واصلة لالكاف ذات كسر الهمزة الى الكاف
 وحذفت الهمزة) فصار لكن بكسر الكاف ونسديد النون (فتلحق) يعني تكون
 مركبة لان كل جزء من لفظه يدل على جزء معناه فان (لا) النافية (بيد ان
 ما بعدها) اي ان حكم ما بعدها من الجملة (ليس كما) اي حكمها (قليلها بل هو)
 اي ما بعدها (مخالف له) اي اقامها (نفيًا واثباتًا وكذا ان تحقق مضمون
 ما بعدها) اي ان الجزء الثاني الذي هو كلمة ان نفد معنى آخر وهو تحقيق مضمون
 ما بعدها والتحقق بواقع التزام الاله مقام تأكيد وتحقيق لان السابق اهم
 خلاف مضمون الجملة فالسامع اعتد خلافة او تردد فيه واعترض القراء على
 قولهم فنقلت كسرة الهمزة بانها نقل الحركة الى التحرك كذا في العصام فقوله
 لكن مبتدأ وخبره قوله (الاستدراك) وفسره الهندي بانه طاب درك السامع
 يدفع ما عسى ان توهمه فيحمل السمين لظاهرا لكن هذا لا يوافق ما في الصحاح
 حيث قال فلا استدراك ما فات وندارك بمعنى كونا لكن الاستدراك ما فات المتكلم
 بالهام كلامه مانس بواقع ياراد دفع الكلام المتوهم وفسره السراج بيوافق
 هذا قال (ومعنى الاستدراك رفع توهم بولد من الكلام التقدم فاذا ان جاءني
 زيد وكنت توهم ان عمرا ايضا جاءك لما يهجم من الالفه فرفع) انت (ذلك
 الوهم بقولك لكن عمرا لم يحمي) بما فرغ من بيان معناه شرح في بيان مواضع استعمال
 فقال (ويتوسط) (اي لكن) يعني انه يدخل (بين كلامين متفرقين) (نفيًا واثباتًا
 يعني ان كان الكلام الذي قلناه نفيًا يكون ما بعده اثباتًا وما عكس) (معنى) وفسره
 بقوله (اي تفارعا نفيًا) للاشارة الى انه مفرد صلاتي بيان انواع التباين وهو

انتفاير المعنوى يعنى لا يسترط فى اسره رينتهما ان كونهما متغيرين تغيرا مضطربا بل يكفى فيه التغير المعنوى سواء وجد معه تغير فى اللفظ لا واليه اشر بقوله (والضرورى) اى الذى يفيد اتغير رينتهما بالضرورة (هو) انتفاير (المعنوى ولهذا اقصر) اى المصنف (عليه) ولم يكتف بالاطلاق الذى يفيد اتغيرا كاملا وهو اتغير اللفظى (واللفظى) اى والتغير اللفظى (قد يكثر الى صريحا) اى قد يوجد (نحو جاني زيد لكن عمر الميمى) فان جاني يعنى قوله لم يجزى لفظا ومعنى (وقد لا يكون) اى وقد لا يوجد التغير اللفظى (نحو زيد حاضر لكن عمر غائب) فان الحكمين متفقان فى الاثبات لكن ما يفيد قوله حاضر دغير لما يفيد قوله غائب فكله زيد حاضر لكن عمر غاصر (وتخفف) (اى لكن) (فتلحق) (عن العمل بخبريهما) اى بخروج كل لى سبب التخفيف (عن المشابهة) اى عن المشابهة بالعمل التى هى سبب لعملها وانما تلحق عن العمل ولم يجز اعمالها فى المقارعة اعتبارا لاصلها (لذنها) لما خففت وخرجت عن المسببة (اشتدت العاطفة فطاموعى) اى وبعد خروجها اشبهت شيئا آخر غير عال وهو كى اعاطفة ودها لما حصل فيها المشابهة لهما (فاجريت) اى يكن (بحرها) اى محرى لكن العاطفة اما مشابقتها الفصا فطاهر واما معنى فانها بمعنى الاستدراك (بخلاف ان وار الخففتين) يعنى المكسرة المخففة والمتنوعة المخففة (فانه) اى لان الشان (ليس لهما) اى للمكسورة المخففة والمتنوعة المخففة (ما جريا عليه) يعنى ان مادة الالف والنون مخالفة لهما بعد التخفيف فانهما بعد التخفيف وان خرجتا عن المشابهة لكن لم يحصل لهما مشابهة اخرى بحرف غير عال مثلهما هذا فى السخ الكثرة غير قيد (وفى بعض النسخ) نقيده قوله (على الاكثر) يعنى فتلقى على الاكثر (وكانت) اى اطلت به (اشرفاى ماجاء عن يونس والاحفش من ايه يجوز انهما) اى عن لى عن التخفيف (قياسا على اخواتها المخففة) وهى ان وان وكان وقوله (وقال اسارح الرضى) اشارة الى ضعفه والى ترجيح السخنة يعنى ان السارح الرضى ضعف اعادها بناء على ما جاء منه ما قل (ولا يعرفه) اى لا عمل بعد التخفيف (شها) اى كلاما متقولا عن الباغاء (ويجزى معهما) اى مع لى (مشددة) اى هذا الجواز شامل لهما سواء كانت مسددة (او مخففة) (او او) من قوله تعالى ولاكن اكثرهم لايسكرون وقوله تعالى ولاكن كانوا انفسهم (وهى) اى تلك الواو التى دخلت على لكن (اما العطف الجملة على الجملة) بان يعطف قوله لكن اكثرهم بان تكون مع اسمها وخبرها جملة معطوفة على ما قبلها (واما اعتراضية وجعل السارح الرضى الاخير) اى كونها اعتراضية (اطهر) من كونها عاطفة من حيث المعنى وان كان

كونها عاطفة اظهر من حيث اللفظ ولعل وجه الاطهريّة ان الاعراض
يتعلق بمساقله وانما يؤتى به لغرض من الاغراض كالأكيد وغيره والاستدراك
من جملة الاغراض فيكون البقي بالاعراض (وليت) اى هذا الحرف الذى
هو من الحروف الستة موضوع (للتنى) (اى لانسائه فدخل) تفرّيع ليكونها
موضوعة لانشاء التنى يعنى انها اذا كانت موضوعة له يجوز دخولها (على
الممكن) اى على امر ممكن ان يكون بسرها ان يكون بعيد الحصول حقيقة نحو
ليت الخيل وجود لفصل المقالة بينهما وبين اهل حيث كان الممكن فى جواز
دخول التنى مسروطا بكونه غير مرجو وفى جواز دخوله الترجى مرجو (نحو
ليت زيدا قائما وعلى المستحيل) اى وعلى الامر المستحيل (نحو الايات لشاب يعود
يوما) فان عود الشاب مستحيل عادة ولما كان بين المحققين وبين انفراء خلاف
فى تركيب وقع فيه الجزآن اللذان بعد ليت منصوص بين فى ان الجزأين هما هو
منصوب ليت او محذوف ذكره المصنف بقوله (واجاز انفراء ليت زيدا قائما)
(نصب العمولين) وبانتهما مهمولان لليت (بناء على اى ليت للتمى فكله قبل
اننى زيدا قائما) ولما كان ليت داخلا على الجملة وكان التنى راجعا الى الاستناد
ولم يصح دلالة تركيب ليت زيدا قائما على معنى اننى زيدا ففسر الشاعر
(اى انما كانا على صفة القيام) يعنى معنى اننى الذى دل عليه ليت متعلق بالكون
الذى هو المقدم على الاستناد لانه داخل على القيام الذى دل عليه قائما (فالجزآن)
اى فذهب انفراء الى ان هذين الجزئين (منصوبان على المفعولية بمعنى ليت)
ثم حكى مذهب الكسائى فى مثل هذا التركيب وقال (واجاز الكسائى نصب الجزأين
الذين بمقدركان) يعنى تقديره ليت زيدا كان قائما (ومحسكهما) اى ما عاكس به
انفراء والكسائى فى اجازة نصب الجزئين هو (قول الشاعر * ياليت ايام الصبا
رواجعا) فالجزأ الاول لفظ ايام والثانى لفظ رواجعا وكلاهما وقع منصوبين
فى قوله (فانفراء يقول مناه اننى ايام الصبا رواجعا والكسائى يقول اى ليت
ايام الصبا رواجعا والمحققون) ونههم المصنف (على ان رواجعا منصوب
على انه حال من الضمير المستكن فى خبرها المحذوف) اى فى خبر ليت (اى ليت
ايام الصبا) فتوابع ايام اسم ليت بقوله (انا) متعلق بخبره وهو قوله (اى كأنه تناحال
كونها راجعة) اى هو حال من الضمير المستكن فى كائنة واعلم ان لفظ كان
محذوف عند الكسائى وعند المحققين وعدوا هذا الحذف من المواضع التى حذفت
فيها كان وجوبه بالكن عند الكسائى من المواضع التى وجب فيها حذف كان وعند
المحققين من اواقع التى حذفت فيها عامل الحال وجوبه كذا فى العصام (واعلم
للغرض) (اى لانسائه ولا دخل) اى لعل (على المستحيل) وكذا على الممكن

الغير الموجود ولا كان مقابل المسحيل هو الامر الذي سواء كن مرجوا او لا
وابس المراد به المصالح اخذ الى بيان في الترجي قتل (ومعناه) اى سعى
الترجي (توقع امر مرجو) اى انتظار الامر الذي يجرى رتوعه (او) توقع
امر (مخوف) اى وانتظار الامر الذي خيف من وقوعه مثل الامر الذي
يرجى (كقوله تعالى لعلمكم فلكونون) مثل الامر المخوف كقوله تعالى (لعل الساعة
قريب والغلب) اى غلب الاستعمال فيه (هو الاول) اى دخوله على امر مرجو
ولما كان في استعمال لعل لغتان احدهما ان ما بعده منصوب وانه حرف نصب ومن
الحروف المسهدة وهى الالف المقبولة المستعملة وانهما ان ما بعده مجرور
وانه حرف وهى اللغة الساذة اشار اليه بقوله (وشذ الجربها) (اى بكلمة من
كالحاء) اى الجربها (فى اللغة العقلية) اى اللغة المنسوبة الى عقيل وهو
بضم العين المهملة وقبح افعالها بصغير اسم قبيلة (وانشد السيراني فى ذلك)
اى انشد سرعا يتضمن استعمال لعل حارا وهو قوله (وداع دعيا من يجيب الى
الندى * فلم يستجبه عند ذلك محب * فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة
* لعل ابنى المغوار منك قريب) فقوله وداع يحتمل ان يكون مر فوعا نقديا
على انه مبتدأ وان يكون مجرورا (بواو رب فقوله دعا حبر على الاول وصفة على
الثاني والندى بفتح النون التهمة وبنى المغوار لما وقع بالياء علم ان لعل مستعمله
هنا بالجملة والمعواري بكسر الميم فلم يستجبه محب عند ذلك وهما كناية
عن كثرة فقراء هل تلك البلدة فقلت للندى ادع دعوة اخرى وارفع صوتك بها
اكثر من صوت النداء الاول لاني ارجو ان يكون ابى المغوار قريبا منك فيسمع
صوتك ويجيبك (واجيب عنه) اى احبب عن انشد السيراني (بانه) لانسم
ان يكون انشده داع على استعمالها حارة لانه (يحتمل ان يكون) اى استعمال
ابى فى ابى المعواري (على سبيل الحكاية) لانه انشد الانسداد قراء شعر العير
فيحوز ان تكون قراءته بالياء حكاية عن منشئه لالا لزامه تلك اللغة (كما قال
المصنف فى شرحه يعنى) اى يريد (انه) اى لفظ ابى المغوار (وقع محرورا
فى موضع آخر فالشاعر حكاة على ما كان علمه او كان) اى ويحتمل ان يكون
(اشتهر ذلك الرجل ببنى المغوار بالياء) ويكون لفظ ابى منصوبا على انه اسم
لعل وقريب خبرا له لكنه استعمل لفظ ابى فى محل النصب بناء على شهرته بذلك
(فيجب ان يحكى فى الاحوال الثلاث بالياء) فلم لا يجوز ان يكون منصوبا لكنه
ترجح نصبه لترجح استعمال اللفظ الاسهل فانه اذا استعمل لفظ محل يسهل
عليها فى الاحوال الثلاث كما لكتب على ان ابوطالب بالواو مع ان المقضى
ان يستعمل بالياء لكونه مضافا اليه لان وقروا (مراد المصنف) الخ جهاب

عم اورد على التأويل المصنف في شرح الحاقبة بأنه بعد حكمه بالندرز لا حاجة
 الى هذا التأويل فاجاب عنه اني اظن ان يكون مراد المصنف (بما ذكره من التأويل
 ان هذا المصنف يحتل ان لا يكون من قبيل) هـ (لغة) بل هو مستعمل على
 اللغة المقصودة وفي المعارر منصوص بادل لكن الموضع في قول المصنف لا يحرم ويا
 حكاية هذا الساعر اعينه (والا) اي وان لم يكن مراد المصنف بهذا (الاصاحبة) اي
 فورد عليه بأنه لا حاجة (الى التأويل بعد ما حرم) اي بعد ما حكم المصنف نفسه
 جزما (بوجود الجر) اي وجود لغة تقع كذلك لاجابة فيها (وحكم) اي بعد
 ما حكم (ببذوده) فمحملة يحتمل قول الساعر على تلك اللغة ذمة ولم يمتنع الى
 تطبيقه على اللغة التي قد فرغ من الحروف المصنف في مباحث الحروف
 العاطفة في (الحروف العاطفة) والحروف مبتدأ والعاطفة صفتها وقوله الوار
 مع ما عطف عليه خبره ولما لم يعرفه المصنف بتعريف خاص علم انه احال على
 معناها اللغوي فاشار السارح اليه بقوله (اعطف في اللغة الامداد) اي جعل السارح
 ماثلا الى شيء آخر يعني ان معناه في اللغة الامانة والاقا وفي عرف اخصا امالة
 المعطوف الى المعطوف عليه كذا في الامتنان واليه اشار بقوله (ولما) اكانت
 هذه الحروف تميز العدوى الى المعطوف عليه اي امان اليكم والاعراب
 كافي عطف المنفرد على المفرد وفي الحصول كافي عطف الجملة على الجملة كذا
 في بعض الحواشي وفي الوصام يستعمل ان يكون هذه الحروف سميت بهما لانها
 تميز العامل الى المعطوف وادنا (سميت عاطفة) (وهي) اي تلك الحروف
 (الواو والفاء ونون وجر واو اما) (بكسر الهمزة) احتراز عن اما بفتحها
 فانه ليس بعاطف (وام ولا ويل ولكن) بفتح النون هذا ما عند عند الجمهور
 (وعند بعضهم) اي راد بعضهم (اي) اي كلمة اي (المسرة) بكسر السين
 (منها) اي من الحروف العاطفة وهو السكاكي وصاحب المسرفي ووالعباس
 المبرد واليه ذهب الكوفيون واما الجمهور فلا يعدونها منها لانها لو كانت عاطفة
 لما وقع ما بعدها مفسرا للضمير المجزئ من غير اعادة الجار والمرفوع المتصل من
 غير تأكد بالافصل (وعند الاكرين) اي واما عند اكثر النحويين فليست تلك
 الكلمة من الحروف العاطفة بل عندهم (انما مدها) اي اللفظ الذي يقع بعد
 كلمة اي (عاطف) اي (اي اللفظ الذي يقع) (اي) اي كلمة اي وعند
 هذا البعض يكون الحروف العاطفة احاد بغير تاء وضم نون او كما قال
 (كما ذهب) اي ان تحت اسم الجمهور من النحويين حرموا انهم انما ذكرناه
 والا فخر المذهب الذي يذكر بقوله (بعض آخر الى ان السارح بعد ما فرغ
 من الحروف العاطفة) (بمعنى جاء في هذا المصنف) (او في هذا المصنف)

(و) هو نحو قوله (ما جاءني زيد بل عمرو أبست) كلمة بل التي تنصف بتلك الصفة (منها) أي من الحروف العاطفة (لأن ما بعدها) أي لأن ما بعد بل حين وقوعها في عطف المفرد على المفرد (بدل غلط مما قبلها وبدل الغلط بدونها) أي بدون كلمة بل (غير فصيح وأما) أي وأما بدل الغلط (معها) أي مع كلمة بل (فصيح مطرد) أي مستعمل استعمالاً طارداً (في كلامهم لأنها) أي كلمة بل في مثل هذا (موضوعة لتدارك من هذا الغلط) وحاصله أن المراد بإيرادها تصحيح تركيب بدل الغلط لأن المراد بها العطف ويمكن أن يجاب أن تصحيح المذكور بالعطف لا يزيل مجردة فتكون عاطفة أيضاً ثم شرع في تفصيل كل منها في معنيها المخصوصة فقال (فالأربعة الأولى) بضم الهمزة وفتح الواو جمع الأولى صفة الأربعة والمراد بها الواو والفاء ثم وحتى يعني هذه الأربعة موضوعة (للمجمع) والمراد من المجمع (أعم من أن يكون جداً مطلقاً) أي من غير ملاحظة التركيب كما هو واقع في الواو (أومع ترتيب) كما في الثلاثة الباقية سواء كان الترتيب أيضاً مطلقاً (أومع المهلة أومع ملاحظة الجزئية كما ستعرف) وأما فسر المجمع بكذا ليكون شاملاً للأربعة وقوله (ومراد الله بالمجمع) بيان لتصحيح التفسير يعني أنما صح تفسير المجمع بقلنا لأن مراد النحاة (ههنا) من قولهم هذه الأربعة ما يقابل أحد الأمرين يعني (أن لا تكون) تلك الحروف (لأحد السببين أو الأشياء كما كانت) كلمة (أو وأما) يعني بقريته المقابلة وقوله (وأبست المراد) معطوف على قوله ومراد النحاة وبيان لتصحيح إطلاق المجمع في الأربعة صلي الاشتراك وذلك الاشتراك لا يحصل إلا بان يقول أبست مرادهم بالمجمع هو (اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل) بأن يكون (في زمان) واحد (أو) في (مكان) واحد فانه لو كان المراد هذا الاجتماع لم يجوز أن يقال إن الفاء ثم للمجمع فانه في تركيب جائني زيد وعمرو ولا يجوز أن يقال إن زيد وعمرو اجتماعاً في الجسمية في زمان واحد فانه ينافي التعقيب والامهال (فقولك جائني زيد وعمرو أو) جائني زيد (فعمرو أو) جائني زيد (ثم عمرو أو حتى عمرو) قوله فقولك مبتدأ وقوله (أي حصل الفعل من كليهما) خبره يعني في قولك جائني زيد الخ «و» عطف عليه بأو أو بالفاء أو ثم أن الجسمية حصلت من زيد وعمرو وسواء كان في زمان واحد أو في زمانين أو مكان واحد أو في مكانين يعني المراد بالمجمع هذا (لا) أن المراد بهذا القول أنه حصل (من أحدهم) أي من زيد مثلاً (دون الآخر) أي من عمرو كما كان في العطف بأو ونحوه فانه لو أريد هذا المعنى لم يصح أن يقال أنه للمجمع ثم ميز المصنف بين ما هو من الأربعة للطلق وبين ما هو للقييد فقال (فأو أو) أي من الأربعة التي للمجمع المقابل لأحد الأمرين موضوعة

(الجمع) وقوله (مطلقا) حال من الجمع لا من الواو لان الاطلاق وصف للجمع ولا معنى في ان يكون وصفا للواو (لا ترتيب فيها) (فقوله لا ترتيب فيها) اي هذه الجملة (بيان لاطلاقها) اي اطلاق الجمعية والذاترك العطف بينهما قائم من مقام الفصل (اي لا ترتيب فيها) اي في كلمة الواو اذا عطف بها (بين المعطوف والمعطوف عليه) وقوله (بمعنى انه لا يفهم هذا التركيب منها) بيان لاطلاقها بمعنى ان معنى اصلاقتها عدم التقييد بالترتيب (وجودا وعدما) اي لا يفهم منها وجود الترتيب في الواقع ولا عدمه في قوله جائني زيد وعمرو لا يفهم منه ان الترتيب الواقع مطابق للترتيب الذي اوتى مطابق له لانها مقيدة بالاطلاق حتى يلزم استعمالها في جميع موادها استعملت محازا من ضرورة انه لا تنفك في الصور الخارجة عن التقييد دور الاطلاق كذا في بعض الحواشي (واقضاء) موضوعة (للا ترتيب) وفهمه المشار بقوله (اي الجمع مع الريب بغير مهلة) للاشارة الى ان تقييد الترتيب بقوله للجمع لا بد منه لان الترتيب لا يستلزم الجمع فان الترتيب قد يكون بالنسبة الى المتكلم وقد يكون في الذكر فعنى كونه الجمع مع الترتيب انه يجمع المعطوف والمعطوف عليه مع كون الاني بعين الاول من غير مهلة وتراخ حقيقة في الوجود نحو جائني زيد وعمرو اوفي الذكر التفتي لافي الوجود الزماني فيكون وقوع المعطوف بعد المعطوف ساية انما هو بحسب اللفظ الا ان المعنيين هم عبارة في الوقوع بحسب نفس الامر وهذا قد يقع كثيرا في عطف الفصل على المجرى فان موضع ذكر الفصل ل بعد ذكر الاجال نحو قوله تعالى فقد سألوا موسى اكبر من ذلك فقالوا انا الله جبهة وقد يكون في غير ذلك كقوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها وبئس المصيرين وقوله تعالى واورثنا الارض ننبأ من الجسد حيث نشاء فبمع اجبر العاملين لان ذكر ذم السيئ او مدحه لصح بعد ذكره او اعتداه حقيقة نحو قوله تعالى ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فان التعقيب هو كون الثاني يعقب الاول من غير مهلة في هذه المعطوفات باقضاء بالنسبة الى ما قبلها حقيقة لا لعلم تراخي ما بين ازمدة الاطوار المذكورة على ما ورد في الحديث ولكن لما لم يتخلل بين الطورين آخر اجزائي عن التطوير اعتبر ذلك تعقبيا وعدم الاني كانه وقع عقب الاول من تراخي هذا ما قالوا فظهر منه ان الجمع حاصل في الترتيب في الذكر وذلك ان معنى الجمع في الذكر حصول مضمونها في الذكر كما ان معنى الجمع في عطف الجمل حصول مضمونها في نفس الامر كذا في بعض الحواشي (ونظم ملها) (اي مثل الفاء في مطلق الترتيب) اي لا مقدمه الذي هو الترتيب بغير مهلة لان ثم وان كانت مشتركة مع الفاء في كونها

المجموع مع الترتيب (الانها) اى لكن كله ثم (مقرونه مهله) وقال العصام ان الفاء
 و ثم قد يصلح ان اركب واحدا بل يكون المعطوف امرى امسدا وكان انتهاء
 متراخيا عن المعطوف عليه وابتداءه عقيه بلامهله فلذلك ان تعطف بالفاء
 نظرا الى اتصال ابتداءه بالمعطوف عليه وان تعطف بهم نظرا الى بعد
 انتهائه وتراخيه عنه انتهى (وحتى مثلها) (اى مثل م فى الترتيب بمهله غير
 ان المهله فى حتى اقل منها فى م) واداك كان كذلك (مهي) اى كلمة حتى (متوسطة
 بين الفاء التى لامهله فيها) اى اصلا (وبين ثم المفيدة لمهله) وهذا فى بين
 ثم وحتى وقوله (ومعطوفها) اشارة الى ورق آخر (اى المعطوف بحتى) وفيه
 اشارة الى ان اضامة المعطوف للضمير حتى لادنى ملايسة لان المعطوف ليس
 بمعطوف بحتى بل حتى آلة للعطف يعى ان حتى وان كانت مشبا فيما ذكر لكن
 المتبر فى العطف بها ان المعطوف به (بحسب ما اقتضاه وضعها) اى وضع حتى
 وهو كونها موضوعة للغاية رجاء (قوى اوضهيف من حيث انه قوى اوضهيف)
 قيد بهما ليكون محققا لتعلق قوله (من متبوعه) لانه متعلق بالجزء لضعفه هذا
 المعنى وقوله (اى متبوع معطوفها) اشارة الى ان الضمير المذكور راجع الى المعطوف
 وانما اشترط بهذا (بمعيد) (اى اعطف بها) اى بحتى (قوة) (فى المعطوف)
 (اوضعهما) (فيه) اى فى المعطوف وقوله (اى ليدل عليهما) تفسير اقوله ليقيد
 يعنى ان المراد باعادة العطف للقوة والضعف دلالتهم عليهما لان القوة او
 الضعف حاصلان فيه قل العطف بل العطف دل عليه لانه افاده وقوله (حتى
 يميز الجزء) اشارة الى ان المفيد لقوة المعطوف اوضعه انما هو العطف بحتى لا بغيره
 من العواطف لان حتى يميز الجزء (بالقوة والضعف عن الكل فصار كانه غيره) اى
 بسبب تميز حتى بين الجزء والكل صار ذلك الجزء مشابها بما هو غير الكل وان
 لم يكن غيره فى الحقيقة (فصلح) اى واذا كان ذلك الجزء المميز مساويا باغير كان
 صالحا (لان يجعل غاية) وقوله (وانتهاء) عطف تفسير غاية بمعنى صالحا لان يجعل
 ذلك المعطوف انتهاء (للفعل المتعلق بالكل ودل انتهاء الفعل اليه) اى الى ذلك
 الجزء المعطوف (على شمول جميع اجزاء الكل) المغاير لذلك الجزء المميز المخرج
 عنه بالعطف فى القوة او الضعف مثال الجزء القوى (نحو مات الناس حتى
 الاقباء و) مثال الضعيف نحو (قدم الحج حتى المساة) فان الاقباء فى الاول
 جزء من الناس وداخلون فيه دخول الجزء فى الكل لكن لما ريد انتهاء الفعل
 الذى تعلق واسند الى الكل الذى هو الساس اذ كل جزء منه مشه فى لقوة الى
 الجزء الذى هو الاقباء ميز عنه واستخرج بالعطف بمادل على الانتهاء فكانهم
 كانوا غير آحاد الناس وكذلك المساة من الحجاج وهو جمع الماشى اخرجت من

آحاد الحجاج لضعف الماشي وقوله (والفرق) شروع في بيان الفرق
 (بين ثم وحتى بعد اشتراكهما) اى مع كونهما مشتركتين (في الترتيب) اى
 في كونهما للترتيب (مع المهلة) فعلم بما سقى ان الفرق بينهما (من وجهين
 احدهما اشراط كون المعطوف بحيث جزأ من متبوعه ولا يشترط ذلك) اى
 كونه جزأ (في ثم) فان المعطوف في ثم لا يشترط كونه جزأ فبما لم
 ان يكون الموصوف عليه صالحة للتجزي فلا يقال جائئى زيد حتى عمرو (وثانيهما)
 اى الوجه الثاني من الوجهين (ان المهلة المعتبرة في ثم انما هي بحسب الخارج
 نحو جائئى زيد حتى عمرو) فان عمرا جاء بعد زيد بمهلة ولا يتصور عكسه (وفى
 حتى) ان المهلة المعتبرة فيه (بحسب الذهن) لا بحسب الخارج (فان
 الناس بحسب الذهن ان يتعلق الموت ولا يفتقر الانبياء) لان غير الانبياء ليس
 لهم شرف مثل شرفهم حتى يستبعد موتهم لان حياة غيرهم وموتهم متساويان
 قوله (ويتعلق) بالنصب عطف على ان يتعلق يعنى ان المناسبات ان يتعلق الموت
 (بعد العلق بهم) اى بغير الانبياء من الناس وقوله (بالانبياء) متعلق يتعلق
 (وان كان) اى لو كان (موت الانبياء بحسب الخارج في انشاء ، ما للناس)
 فلا يجوز ان يقال فيه مات الناس ثم الانبياء فانه خلاف الواقع (وهكذا) اى
 كما كان المناسب ان يكون كذا في هذا المثال (كان المناسب في قوة المعطوف
 اوضعه فلا بد من ان يكون معطوفها قويا اوضعا ليقال بكون) ايضا (في الذهن)
 بان يقال في المثال الذى (تقدم قدوم ركبان الحجاج) اى كان المناسب ان
 يكون كل ركب منهم مقدما (على رجالهم) بضم الراء مع تنوين الجيم جمع
 راجل يعنى ماسى منهم هذا بحسب الذهن والملاحظة (وان كان في بعض
 الاوقات على عكس ذلك) بان قدم الركبان بعد المشاة او قدم بعض المشاة
 على بعض الركبان (ومع هذا المثال) اى والحال انه مع وجود عكسه
 (يصح ان يقال قدم الحجاج حتى المشاة) يعنى فلا يضر وقوع العكس لصحة
 هذا التركيب بخلاف ثم فانه لا يجوز ان يقال في هذه الصورة قدم الحجاج ثم
 المشاة لانه لما اعتبر فيها المهلة بحسب الخارج لزم ان يصح ايضا فيما وقع
 في الخارج كذلك واعلم ان بينهما فرقا آخر وهو كون المهلة في حتى اقل منها
 في ثم كما سبق من الشارح ولم يذكر الشارح هذا الفرق هنا لذكره فيما قبل
 ولما كان الانتهاء في كلام المصنف مقيدا بان يكون الجزء الاقوى او الاضعف
 جزأ من متبوعه علم منه ان الجزء المحصور الذى هو من مستعملات حتى خارج
 عنه فاراد الشارح ان ينسبه عليه بقوله (واعلم ان الانتهاء بالجزء الاقوى او
 الاضعف كما يفيد عموم الفعل جيع اجزاء الشيء كذلك الانتهاء بالملا في الجزء
 الاخير في ذلك العموم) يعنى ان الانتهاء بالجزء الاقوى او الاضعف يفيد

اسناد الفعل الى كل من يصدق عليه المظوف عليه باضرورة فينبذ عموم
 الفعل وكذلك يفسد ذلك العموم اذا كان المنتهى غير داخل في ماقبله بل كان
 مجاورا لجزئه الاخير (كقولك نمت البارحة حتى الصباح) اى كنت نائما في الليلة
 الماضية على هذا اليوم حتى انتهى نومي الى الصباح فان الصباح غير داخل
 في اجزاء الليل لان البارحة يطلق على الليل لكن الصباح غاية ينتهى اليها
 الجزء الاخير من الليل (فانه) اى فان هذا اذا انتهت اوقاف في هذا التركيب
 (يقصد شمول النوم لجميع اجزاء الليل) مع ان حتى في هذا التركيب جارة ولبست
 عاطفة (ولذلك) اى ولا فائدة الجارة هذا العموم (استعملت حتى الجارة
 في المعنيين جميعا) اى جاز استعمالها فيما يكون المنتهى جزءا من قبله وفيما
 لا يكون جزءا بل كان ملاقيا للجزء الاخير (الا انه) اى لكن الفرق بين الجارة
 وبين العاطفة انه (لم يأت في العاطفة ما) اى لم يأت المنتهى الذى (يلاقى
 الجزء الاخير) ولذا قيد المصنف بكونه جرأ من بسويعه (فا اصل حتى ان
 تكون جارة لكثرة استعمالها) في الجارة (فتكون العطفة محمولة عدهم على
 الجارة واذا كانت) اى العاطفة (محمولة عليها) اى على الجارة (لم
 يستعملوها) اى العطفة (في معنيها جميعا ليقى للاصل) اى للجزء التى هي
 الاصل فيه (على الفرع) اى على العاطفة التى هي الفرع (مرة) اى شرف
 وفضيلة وهذا بيان انهم يفرقهم في بينهم وهذا يقتضى ان استعمال الجارة
 في كل من المعنيين وعدم استعمالها في البعض يدل على تعدد ذلك البعض لكون
 الطرفين متبهمين وقوله (وانما استعملوها) بيان لوجه الترحيح في تعيين
 البعض للتركيعنى انما استعملوا حتى الجارة التى هي الاصل وخصصوها
 بالاستعمال في المنتهى الملاقي وتركوا استعمال ذلك في العطفة لان هذا المعنى
 ليس باظهر بالنسبة الى المعنى الذى هو كون المنتهى جرأ فاستعملوا العاطفة
 التى هي الفرع (في اظهرها بها وهو كون مدخولها جزءا) اى من متبوعه
 وانما كان هذا المعنى اظهر من المنتهى الملاقي (لان اتحاد الاجزاء في تعلق
 الحكم اعرف في العقل) لان الاتيئ والمشته المذكورين في الماين لدخولهما
 في عموم ماقبلهما يكون اسناد الموت او القدوم اليهما اعرف بخلاف الصباح
 فان البارحة لكان ظرفا للنوم لم يكن وجود النوم في الصباح الذى هو الخارج
 عنها اعرف مما يكون جرأ منه وقوله (واكثر في الوجود) عصف تفسير اقوله
 اعرف يعنى ان المراد بكونه اعرف هو كون وجوده اثر (من اتحاد التجاورين
 والمراد بالتجاورين الملاقي والجزء الاخير) (هكذا) اى ذكر التوجيه كما قلنا
 (في بعض الشروح ومن هذا) اى ومن هذا التوجيه (ظهر وجه

اختصاص معطوفها بكونه جزءاً من متبوعه (اي طهر قوله ومعطوفه)
 من متبوعه (وعدم المجامعة) وطهر ايضا عدم الاستيعاب (الى ان يقتضيه)
 اعم من ان يكون حقيقة او حكماً لسئل الحقيق (الذي هو المستعمل في المعنى)
 (و) لسئل (المجازي) الذي هو الجزء الجاري (ايضا كما وقع في بعض المواضع)
 وفيه اشارة الى ترجيح الوجه الاول ولما فرغ من بيان الحروف التي يكون المعنى
 شرع في بيان ما لا يكون للجمع فقال (واز واما وام) (كل من هذه الحروف
 الثلاثة) (لاحد الامرين) (اي للدلالة على احد الامرين او الامور) وانهما
 فسر بقوله للدلالة لان هذه الحروف اثبتت عموميتها لاحد الامرين فلو
 او سلا في قولنا طهر زيد او عمرو ايست بوضوحه زيد او عمرو بل ووضوحه
 لسئل على ان هذا العمل صدر من احدهما وزاد الـ بارح قوله او الامور
 للاشارة الى ان مراد المصنف بقوله لاحد الامرين انه لاحد الامور ايضا كما ان كل
 باق له كما اكتفى في قوله الكلام ما نصه كليلين وفي قوله واذا راع اعلان وقوله (واما
 تكون ذلك الاحد) الاشارة الى ان قوله (واما) حال من المفسر الشارح
 المذهب بقوله (اي غير معين) واس هذا التفسير لكون معنى المذهب معينا كما ان
 ما لا ينضاح ان الما ادب الابهام ليس هو ما كان معينا في الجملة بل المراد منه ما كان
 سيرا معينا (عا المالك) هذا تحسب اصل الوسم واما ما في الاثر من الشك
 والابهام وغيرهما فاعترض في الكلام فسنجد لا نجد ما في ان هذا التفسير انما
 في او اذا كان لك واما اذا كان لا فصل كما في التفسير او لا واما فهو للمعنى
 وقوله (ولا يتوهم) رد على ما توهم (اياهم) قوله تعالى (ولا قطع منهم)
 او كفورا يعنى اذا وقع في حيز الى ليس من الامور بل (لكل من
 الامرين) حتى يحصل في غية نفى كل منهما كما هو الاثر من ادنى احد
 لانه ليس مراد عاجب بان هذا التوهم (لانها) اي لما في ذلك هذه الابهام
 (مستعمل لاحد الامرين) ايضا كما في الاية وباقية (على ما) اي على
 الذي (هو الاصل فيها) اي في كل او (هو العموم) او فهم الى ان
 المراد منه (مستعمل من وقوع الاحد المذهب في) (اي) نعم ان كلام
 لا تم والتصور وقع في سياق انه لا يرد في الامرين بل على ما هو المراد
 من ان الكثرة اذ وقعت في سببه في التي تقيده تصور (اي) العموم مستعمل
 (من كلمة او) والاصل انما جرت عادة العرب ان يستعمل هذا احدا
 يؤدي معناه في التبيينات فانه لو اريدوا اعمالي في غير المذهب
 العموم في الاغلب ويجوز ان يراد الواحد بالمتن فاعلم ان ذلك

أم المتصلة و بين المنفصلة في محسب لزوم الهمزة وغيره ارا دان بين حواص
 كل - ثمها فقال (وام المصلة لازمة لهمزة الاستفهام) وفسر السارح قوله
 لازمة بقوله (اي غير مستعملة بدونها) الاشارة الى دفع ما قيل من ان في عبارة
 المصنف حللا فان عارته تقتضي ان تكون أم المتصلة لازمة للهمزة وهذا ليس
 صحيح فانه لو كان كذلك يلزم ان لا توجد همزة الاستفهام بدون أم فانه لم
 كانت كلمة أم لازمة لها كانت الهمزة ملزمة بل العبارة الصحيحة ان يقول
 أم المتصلة ملزمة للهمزة فالجواب ان المراد باللازم ليس اللازم المنطقي بل
 يعني انها غير مستعملة بدونها (يلها) (اي يذكر بعدها بلافاصل)
 (احد المستويين) يعني انها تذكر في تركيب فيه مستويان احدهما يلي
 أم المصلة (و) (المستوى) (الآخر) (يلي) (الهمزة) فقوله والاخر بارفع
 عطف على احد والهمزة (اي همزة الاستفهام) عطف على الضمير المنصوب
 المتصل في يلها وقد اشار اليه بتكرير ذكر بلي وهذا اثر لانه من عصف السيتين
 بحرف واحد على معمولي عامل واحد وقوله (بعد ثبوت احدهما) ظرف
 لقوله يلها وقوله (اي احد المستويين عند المتكلم) للاشارة الى ان المتكلم يجب
 ان يكون عالما بثبوت احدهما لا على التعيين واهلا في اتعين فتستعمل أم المتصلة
 لهمزة الاستفهام في السؤال عن الامر من المتساويين بحسب بلي احدهم تلك المصلة
 والاخر همزة الاستفهام بعد تحقق وجود احد المتساويين بلا شك بخلاف كلمة او
 فانهما الشك في التعلق وقوله (الطلب التعيين) متعلق بقوله يلها اي انا يلها كذا
 لفصل طلب تعيين ذلك الاحد الذي وقع الاشك لا لدفع الشك وقوله (من المخاطب)
 متعلق بالطلب وقد اشار الى ان التعيين لما لم يوجد للمتكلم وجب احاطته الى المخاطب
 (ومن ثم) (اي لاجل) مادكرنا من السروط وهو (ان أم المتصلة يليها
 احد المستويين والآخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين) (لم جز)
 (تركيب) (ارأيت زيدا أم عمرا) (فان المستويين فيه زيد وعمرو واحدهما)
 اي احد المستويين وهو عمرو (ولو ولي) اي ولو ولي كلمة (أم) حيث وجد فيه
 الشرط الواحد (لكن الآخر) وهو زيد (لم يل الهمزة) لوقع يه ويه فعل
 وهو رأيت (هذا) اي الحكم بعد جواز مثل هذا التركيب (ما) اي الحكم الذي
 (اختاره المصنف) حيث حكم بانه لم يجز اصلا (والمنقول) يعني ارا ما اختاره المصنف
 يخالف لما نقل (من سدويه) لان المنقول عنه (ان هذا) اي هذا التركيب اس بتمتع بل
 (جائز) لكنه ليس بالجائز الاحسن الافصح بل هو جائز (حسن فصيح و)
 تركيب (ازيد رأيت أم عمرا) بتقديم المفعول وهو مفعول رأيت بحسب بلي الهمزة

(احسن وافصح) من التركيب الاول (وحينئذ) اى وحدين كون المقول
عن سبويه هذا (يكون تركيب ارايت زيدا ام عمرا حسنا فصيحيا وان لم يكن
احسن وافصح) فحينئذ ثبت خلل في كلام المصنف حيث كان مخالفا لما نقل
عن صاحب المذهب وقوله (وفي الترجمة الترفيعة) اشارة الى تخلص
المصنف عنه بان الحكم بعد الجواز بناء على نسخة من نسخ الكافية بانه وقع
(انه وجد في بعض نسخ الكافية المقروءة على المصنف وعليه خطه هكذا يلها
احمد المستوين والاخر الهمز على الافصح ومن ثمة ضعف ارايت زيدا
ام عمرا) وهذا ما وجد من النسخ الصحيحة المنصوصة وقوله (ولا يخفى) اشارة
الى ان في التسمية التي وجدت هكذا خلا ايضا لان حاصل اشتراط الاول الافصح
واحكم بضعف هذا التركيب لا بطلانه لكن (ان هذا الحكم بضعفه)
التركيب (لتزله) اى اقصد الاخبار (عن) نزله (منزلة الافصحية الى)
منزلة (الفصحية غير مناسب لان ما كان حسنا فصيحيا لا يعد ضعيفا) يعنى
ايزمدار تخلص المصنف اذا وجدت نسخة بانه لم يكن فصيحيا (وبالجمله)
اهمهم واء كان الراجع من المصنف قوله لم يحز او قوله ضعف (فكلام
المصنف ههنا لا يخلو عن اضطراب) والحق ما نقل عن سبويه وقوله (و)
(ايضا) (من ثمة) شروع في تفریع آخر وقدره (اى من اجل ما ذكر
بعينه) لبيان ان المشار اليه فيما سبق هو المشار اليه ههنا (كان جوابها) (اى
جواب ام المتصلة) (بالتعيين) (اى) جوابا صحيحا (بتعيين احد الامرين)
بان اجاب بانه رد او عرو (لان السؤال عنه) اى عن التبيين (دون نعم)
يعنى لم يحز ان يجاب بنعم (اولا) (لانهما) اى لان نعم ولا حرفا تصديق
لكنهما (لا يفيدان التبيين) بل يفيدان اقرار اصل الفعل او نفيه وهو
خلاف المطلوب فانه اذا قيل زيد جاءك ام عمرو فاجيب عنه بنعم ولا يفيد معنى
انه جاء او لم يجى ولا يفيد ان الجائى هو زيد او عمرو (بخلاف او واما مع الهمة)
وهذا شروع في بيان الفرق بين ام المتصلة مع الهمة وبين غيرها من حروف
التريد وهى او واما فانهما ايضا تستعملان مع الهمة (كما ذقلت اجاك
زيد او عمرو) قلت (اجاك زيد واما عمرو فانه يصح جرابهما) اى الجواب
عنهما (بلا نعم لان المقصود بالسؤال) اى باو واما (ان احدهما لا على التعيين
جاءك اولا) واذا قلت في جوابه نعم يكون معناه ان احدهما جاء لا على التعيين
واذا قلت لا يكون معناه ان احدهما لم يجى بمعنى انهما لم يجيئا قوله (وقد
يجاب عنه) الخ متعلق بجواب ام المتصلة اذ الجواب عن السؤال بالهزة وام
الضامة لا يصح نعم بل اما بتعيين احدهما كما صرح به المصنف ا : (نفي كليهما)

بأن يقال لم يجز زيد ولا عمرو (لا احتمال الخطأ في اعتقاد المتكلم بوجود أحدهما)
 يعني قد يكون المستفهم مخطئاً في دعواه ثبوت أحد الأمرين حيث أورد به بالهزيمة
 وأمّا الماتين على أن المتكلم اعتقد أن أحدهما جائل لكن طلب من المخاض
 تعيين ذلك الأحدهما فيقال له على الرد لما توهمه من وقوع أحد الأمرين وبذلك رده
 بعد ذلك ما رده إلى الصواب بنفي كلا الأمرين بأن يقال لم يجز كلاهما واعتقد ذلك
 وقوع أحدهما خطأ ومنه ما وقع في الحديث أن ذا اليمين من الصحابة سأل
 رسول الله صلى الله عليه وسلم حين سأل عن رأس الركعتين في إحدى الصلوات
 الرباعية أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله فأجاب عليه الصلوة والسلام
 بقوله كل ذلك لم يكن وقال العصام إن مراد الشارح ببيان هذا الكلام
 يحتمل أن يكون اعتراضاً على المصنف بأنه لا ينحصر الجواب في التعيين وإن
 يكون تنبيهاً على أن مراده بالخصر الخصر الإضافي يعني أنه يصح التعيين
 بنعم أو لا فتجيبه لا ينافي هذا الخصر بحجة وتوقع جواب آخر كما قال ونحن
 نقول إن حصر المصنف الاكتفاء في الجواب بالتعيين أولى بمذهب به الشارح
 فإن الجواب بنفي كليهما ليس بأحالة بل تخاطبة للكل واللازم للجواب أن يكون
 إجابة والإجابة انعام المسؤول بالامتنان لقوله تعالى وأما السائل فلأنه ورد ليس
 بانعام فلا يكون جواباً ولذا حصر المصنف حصرًا حقيقياً بحجة الجواب في الجواب
 بالتعيين انتهى ملخصاً ثم أراد الشارح أن يعترض على المصنف بوقوع
 التكرار في كلامه مع ارتكابه على زعم منه فقال (فالمشار إليه بـ) في قول المصنف
 ومن ثمّة (في الموضوعين) أي في قوله ومن ثمّة لم يجز وفي قوله ومن ثمّة كان (أمر
 واحد) فعلى هذا كان على المصنف أن لا يكرر كما هو شأن أمثاله (لكنه لما كان
 مستملاً على شرطين لصحة وقوع أم المتصلة) يعني بأحد الشرطين وإلى أحدهما
 الهزيمة وبالأخر طلب التعيين (ترع) أي انصرف (رأيه) أي على إشارته
 (باعتبار كل واحد منهما) أي من الشرطين (حكم آخر) بأن كان الحكم بأنه
 لم يجز مفرعاً على الأول بانحصار الجواب في أي وهذا إشارة إلى زعمه وقوله
 (وجه لهما) إشارة إلى الاعتراض وهو مبتدأ و (إشارة) بالنصب مفعول له
 يعني ذكر المصنف كلمة مكررة قصد الإشارة (في كل موضع) أي من الموضوعين
 (إلى شرط آخر لا يخلو) أي هذا الجمل على هذا القصد (عن سماجة) وهو
 بالجمع بمعنى القبح يعني لا يخلو عن قبح (وأما اقتصر على قوله) هذا إشارة إلى
 العبارة التي تفيد المرام بلا قبح وهي الاقتصار على قوله (ومن ثمّة لم يجز) وقوله
 (في أول الكلام) متعلق باقتصر (وعطف قوله) أي ولو اقتصر على هذا وعطف
 قوله (كان جواباً بتعيين على قوله لم يجز وتعلق) أي ولو جعل (كل حكم)

متعلقا (بشروط على طريق الالف والنشر لكان اخصر واحسن كما لا يخفى)
ولما فرغ من بيان ام المتصلة شرع في بيان ام المقطعة فقال (وام المقطعة)
وهو مبتدأ وخبره قوله (كل) يعنى ان كلمة ام التى يقال لها ام المقطعة مشابهة
بالحر فين وهما بل والهزة لوجود الاضراب والشك في معناها فن جهة كونها
للاضراب مثل كلمة بل (في الاضراب) اى في كونها للاضراب (عن الاول)
(و) (مثل) (الهزة) (الشك في الثانى) اى من جهة كونها للشك في الثانى
مثل همزة الاستفهام ولما كان في اللفظ الذى وقع بعدها وجهان ولم يتعرض
المصنف لتفصيلهما بل اكتفى بإيراد مثال واحد يصلح للوجه الاول اراد
الشراح ان يفصلهما بطريق مزح كلام المصنف فقال (والواقع قبلها)
اى الاسم الذى وقع بعدهام المقطعة (اما خبر) يعنى ليس بانشاء (مثل) (فولك)
(انها لابل ام شاء) (اى ان القطيعة التى اراها لابل) يعنى اذا رأيت شجما وجرمت
بانها قطيعة ابل (وهى) اى وهذه الجملة (جملة خبرية فلما علمت) اى بعد ان
جرمت (انها ليست ابل) فظهر خطؤك في الحكم والجزم (اعرضت عن هذا
الاخبار ثم شككت) لكك لم تجزم بانها شئ معين فلك لو جرمت بالثانى استعملت
فيه بل لكك لما لم يحصل لك علم فى الثانى ولم يقع رجحان على شئ حصل الشك
(فى انها) اى القطيعة المرتبة (شاء او شئ آخر فاستفهمت) اى طمت من
المخاطب الفهم (عنها يقول ام شاء اى بل هى شاء) ويكون معناها مري كبا
من معنى بل والهزة اعلم ان استعمال ام المقطعة فى هذا المعنى هو الاكثر وقد
نجى لجرد الاضراب من غير شك اذا كان ما بعدها مقطوعا به نحو قوله تعالى
ام انا خير اذلا معنى للاستفهام فى هذا الكلام لانه حكاية عن فرعون بانه قال
ام انا خير ولا شك انه جزم بكونه خيرا فى زعمه بقرينة المقام وكذا لو كان ما بعدها
مشتبلا على حرف الاستفهام نحو قوله تعالى ام هل تستوى الظلمات والنور
فان وجود هل الاستفهامية يقتضى تجريد ام عن الاستفهام للاحتراز عن
التكرار ثم اعترض على قولهم انها لابل ام شاء بانه من عطف الانشاء على
الاخبار وهو غير جائز بالاجماع واجاب الفاضل الهندى بانه استفهام مستأنف
ورد بانه يلزم ان لا تكون ام المقطعة من حروف العطف بل تكون حرف استئناف
والكلام على تقدير عدها من الحروف الاله طفة واجاب ثانيا بال تقدير بل ليس
كذلك اهى غير شاء ام شاء ورد بانه يلزم منه ان نؤول المقطعة الى المتصلة
واجب منع الزوم لان معنى المقطعة الاضراب والاستفهام سواء كان بالترديد
كما قال فستل على معنى ام متصلة او بدونه فلا تشتمل كان يقتصر على اهى شاء
وعلى اى تقدير يحصل الفرق بينهما بل ام المتصلة مخصوصة بالاول والمقطعة

تستعمل فيه وفي غيره وقال العصام بعد نقل هذا الكلام ونحن نقول يجوز عطف
قصة على قصة سيما في مقام الاضراب وايضا يجوز ان يؤل بل اهي شاء الى
قولك اسك والتردد فيكون اضرابا عن الاخبار عن الشيء بالاخبار عن الشك
والتردد فيه كذا حققه عصام الدين ثم شرع الشارح في بيان التوجيه الثاني
فقال (واما استفهام) يعني ان الواقع بعدها اما استفهام (كقوله ازيد عندك
ام عمرو اي بل عمرو حين يقصد) اي التكميل (الاضراب عن الاستفهام الاول)
وهو قوله ازيد عندك (بالاستفهام الثاني) وترك الاول ثم شرع في خواص اما
العاطفة التي هي لاحد الامر ين ايضا فقال (واما) وهو مبتدأ اي كلمة اما بكسر
الهمزة وقوله (قبل المعطوف عليه) ظرف للخبر وهو قوله (لازمة) وقوله
(مع اما) ظرف له ايضا وقوله (اي غير مستعملة لامعا) تفسير للزوم وقوله
(يعني اذا عطف شيء) تفسير لجموع اي يريد بالزوم انه اذا عطف اي اذا اراد
عطف شيء (على آخر بما يلزم ان يصدر المعطوف عليه اولا) اي قبل ان عطف
(باما) اي بكلمة اما (ثم يعطف عليه المعطوف) اي الشيء الثاني الذي اراد
عطفه على الاول (بما نحو جاني اما زيد واما عمرو) وانما يلزم تقديم اما في المعطوف
عليه (ليعلم) اي لقصد ان يعلم (من اول الامر ان الكلام مبني على الشك) وقوله
(جائز) بالرفع خبر بعد خبر اي كلمة اما قبل المعطوف ليست بلازمة (مع او)
(يعني) اي يريد بهذا الكلام انه اذا عطف شيء على آخر بما يجوز ان يصدر
المعطوف عليه بما نحو جاني اما زيد واما عمرو ولكن لا يجب) اي ذلك كما في العطف
باما بل يجوز في العطف باو (نحو جاني زيد واما عمرو) اي بلا تصدير اما وهذا عند
الجمهور وتبعهم المصنف (وذهب بعض النحاة الى ان اما ليست من الحروف
العاطفة والا) اي وان كانت من الحروف العاطفة لزم الخلف فان العاطفة
(لم تنفع) اي لم يجوز ان تقع (قبل المعطوف عليه) وقوله (وايضا) اشارة الى
دليلهم الآخر على عدم كونها عاطفة وهو انه لو كانت عاطفة لم يجوز دخول
العاطفة الاخرى عليها وليس كذلك فانه (يدخل عليها الواو والعاطفة فلو كانت
وهي) اي اما (ايضا) اي كالأو والداخله عليها (للعطف يلزم ايراد العاطفين
معاو يكون احدهما اقوا والجواب عن الاول) اي عن دليلهم الاول وهو منافاة
التقدم للعطف (ان اما السابقة على المعطوف عليه ليست للعطف) يعني انه لا يلزم
من تقدم اما عدم كون الثانية عاطفة وانما يلزم لو كانت الاولى للعطف وليس كذلك
(بل هي للتنبيه على الشك في اول الكلام كما عرفت وعن الثاني) اي والجواب
عن الدليل الثاني وهو لزوم ايراد العاطفين بانه لا يلزم ايراد العاطفين معا وانما
يلزم لو كان كلاهما عاطفين لشيء واحد وليس كذلك بل (ان الواو والداخله

على اما الثانية اعطفها) اى لعطف اما الثانية (على اما الاولى واما الثانية لعطف مابعد ها على مابعد اما الاولى فلكل منهما) اى من الواو واما (فائدة اخرى) اى فائدة مستقلة (فلا تكون لغوا) وقال العصام هذا الجواب من مخترعات السارح اخذه من قول الاندلسى حيث قال العاطفة كلتاها والواو لاحدها على الاخرى ليجعلها كحرف واحد يعطف به مابعد الثانية على مابعد الاولى وينجبه على السارح انه لو لم تكن اما الاولى للعطف فكيف عطف الثانية عليها بحرف الجمع المفيد اشركة المعطوف عليه في حكم التركيب والمنه وران الواو زائدة لنا كبداية العطف ودفع الالتباس بغير العاطفة حتى قبل التزا مها فيها دون لكن لازومها مصاحبة دير العاطفة بخلاف لكن انتهى وفي بعض الحواشى انا لاسلم كونه من مخترعات السارح الفاضل كيف وقد قال المص في شرح المفصل ان الواو في اما حرف عطف دخل على اما اغرض الجمع بينه وبين اما المتقدمة ولا تكون اما نفسها اغرض الجمع بينه وبين اما المتقدمة ثم قال المص فيه ان هذا صحيح فظهر منه ان هذا ليس من مخترعات السارح بل السارح ناقل وقوله ينجبه على السارح ليس في محله والعجب منه انه بعد اعترافه بانه اخذه من كلام الاندلسى كيف يجوز ان يقول انه من مخترعاته واطس ان قوله وينجبه على السارح سهو من قلم الناسخ بل العبارة الصحيحة ان يقول وينجبه عليه بان يكون الضمير راجعا الى القول المذكور لا الى الناقل والله اعلم (ولا ويل ولكن) (وهذه الحروف الثلاثة) (لا احدهما) اى موضوعا لاحد الامرين كالخروف الثلاثة السابقة لكن الفرق بينهما ان السابقة لاحدهما مبهما وهذه الحروف لاحدهما (معينا) (اى لتسبة الحكم الى احدهما من الامرين) وقوله (المعطوف والمعطوف عليه) بدل من الامرين (على اسمعين) اى على وجه التعيين بخلاف او ونحوها فانها على وجه الاتهام ثم فصل السارح كلامها فقال (فكلمة لا) يعنى كون كلمة لا من الثلاثة موضوعا للنسبة المذكورة هو انهما (تنفى الحكم الثالث للمعطوف عليه عن المعطوف) وهو متعلق بنفى (فالحكم ههنا) اى الحكم الثالث متعين (للمعطوف عليه لا للمعطوف نحو جائى زيد لاعمرى فتحكم الجبى فيه) اى في هذا (زيد) اى بوجه معين زيد (لالعمرى) فيكون الاحد المعين فيها هو المعطوف عليه (وكلمة بل) يعنى انها تستعمل على وجهين احدهما بعد الاثبات والاخر بعد النفي فان كانت (بعد الاثبات) تكون (اصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو جائى زيد بل عمرو اى بل جائى عمرو فتحكم الجبى فيه) اى في هذا التركيب (للمعطوف) اى لعمرى (دون المعطوف عليه) اى درن زيد فيكون استعمال بل (على عكس) استعمال (لا والمعطوف عليه) اى في ما عطف

عليه بل اذا انصرف حكمه الى المعطوف كان باقيا بلا حكم من التني والاثبات
 فحينئذ يكون (في حكم المسكوت عنه) اى كان شبيها اذا لم يذكر لا يحكم عليه
 اشيء فكذا هذا المذكور لم يحكم عليه بسىء وقوله (فكأنه) تفريع لكونه
 في حكم المسكوت عنه يعنى انه شابه بسىء (لم يحكم عليه بسىء لابلجى)
 لانصرافه عنه الى المعطوف (ولا بعد مد) لانه ثبت الحكم له قبل العطف
 (والاخبار الذى وقع منه) بكسر الهزة وهو مبتدأ وقوله (لم يكن) خبره اى
 اخبار المتكلم عن مجيئ زيد لم يكن (بطريق القصد) بل القصد اخباره (بمجيئ
 عمرو ولهذا) اى ولو كان الاخبار عن مجيئ زيد غير مقصود (صرف) اى الحكم
 (عنه الحكم) اى عن زيد (بكلمة بل) فانه لو كان المقصود اثبات حكم المجيئة اليهما
 لقال جاءنى زيد وعمرو ولو كان نفيه عن الاول لقال لم يجيئ زيد بل عمرو ولما نعدم
 الحكم للاول بالوجهين ثم شرع في بيان الاستعمال اثنى لها فقل (واما كلمة بل
 بعد التني) صدرها بما التفصيلية لوقوع الاختلاف في حكمها يعنى انها اذا
 وقعت بعد التني (نحو ما جاءنى زيد بل عمرو ففيه خلاف) اى في كون الاول
 في حكم المسكوت عنه كافى لاثبات وفي كونه محكوما عليه بالتني (فذهب بعضهم
 الى ان كلمة بل لصرف حكم التني عن المعطوف عليه الى المعطوف) يعنى انها
 نصرف حكم عدم المجيئة في هذا المثال من زيد الى عمرو فيكون المقصود نفيه
 عن عمرو فعنى قوله (نحو ما جاءنى زيد بل عمرو اى بل ما جاءنى عمرو والمعطوف
 عليه) يكون (في حكم المسكوت عنه) كافى لاثبات يعنى لا يحكم عليه بنى ولا باتيات
 (وذهب بعضهم الى انها) اى الى ان كلمة بل اذا وقعت بعد التني (ثبت
 الحكم المنفى) اى لاثبات الحكم الذى ينفى (عن المعطوف عليه للمعطوف)
 يعنى انها الحكم باثبات مانفى قلها للمعطوف (والمعطوف) اى فحينئذ يكون
 المعطوف (عليه في حكم المسكوت) والحكم منى عنه فعنى ما جاءنى زيد بل
 عمرو) هو انه (بل جاءنى عمرو وزيد اما) اى فحينئذ يجوز في زيد المعطوف عليه
 بقاؤه (في حكم المسكوت عنه ابلجى) اولم يبق على المسكوت عنه بل يجوز
 ان يحكم عليه بان المجيئ (منى عنه) (ولكن لازمة) بتخفيف النون وسكونها (بلتنفى)
 (اى غير مستعملة بدونه) اى بدون التني وقدمى ما فيه ولما تبدل حكم كلمة لكن
 من حيث وقوعها لعطف المفرد اولعطف الجملة اشار اليه بقوله (فان كانت)
 يعنى انها ما لعطف المفرد اولعطف الجملة فان كانت (لعطف المفرد على المفرد
 فهى) اى حكمه لكن (نقيضة لا) فان لما كانت لتني ما ثبت في الاول (فتكون)
 لكن (لايجاب) اى لاثبات (ما تنفى عن الاول فتكون) اى فحينئذ تكون كلمة لكن
 (لازمة) هذا بيان ونقر لقلوله ولكن لازمة للتني يعنى ان لزوم كلمة لكن بمعنى
 انها غير مستعملة بدونه شامل للاستعمالين فانهما في هذا الاستعمال لازمة (لتني)

الحكم عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو اى قام عمرو (فان الحكم بالقيام منى
عن زيد وذلك لازم فانه لو لم يرد نفي الحكم عن الاول لقال ما قام زيد ولا عمرو
وعطفه بالواو (وان كانت) اى كلمة لكن (لعطف الجملة على الجملة)
اى موضوعه له وفى بعض النسخ فى عطف الجملة اى مستعملة فيه (فهى)
اى فحينئذ كلمة لكن (نظيرة بل فى مجيئها بعد التثنية والاثبات) يعنى فى جواز
وقوعها بعد التثنية مثبتة وبعد الاثبات نافية (فبعد التثنية) اى فان وقعت بعد
التثنية تكون (لاثبات ما بعدها و بعد الاثبات) اى وان وقعت بعد الاثبات تكون
(لنفي ما بعدها نحو جاتنى زيد لكن عمرو لم يجرى) فان قوله عمرو لم يجرى جملة
صطفت على جملة جاتنى زيد فلما وقعت فيه بعد الاثبات كانت لتثني ما بعدها
هذه السئلة اوقعها بعد الاثبات وقوله (وما جاتنى زيد لكن عمرو قد جاء) مثال
لوقوعها بعد التثنية (فعلى كل تقدير) من التقديرين (غير مستعملة دون التثنية)
وقد عرفت ان المراد بالزوم هو هذا المعنى (حروف التثنية الاواماوها) يعنى
كلمة الاتخفيف الام وكلمة اما بتخفيف الميم ايضا وقال العصام الظاهر ان
هذه الحروف ليست حروف معان بل اصوات وضعت لعارض التنبيه والابق
ان تجعل من قبيل حروف الزيادة انتهى وانما قال الظاهر والابق لاحتمال ان
يقال ان المصنف فرق بينهما وبين حروف الزيادة بلزوم الصدارة لها والله اعلم
ولما اكتفى المصنف باضافتها الى التنبيه فى انها تنفى الصدارة اراد الشارح ان
يبينها فقال (يصدر بها) اى باحدى الحروف الثلاثة (الجمل كلها) اى سواء كانت
اسمة او فعلية وقوله (حتى لا يغفل الخ طيب عن شئ مما يلقى التكلم اليه) يعنى
انها وضعت لتنبيه المخاطب قبل السروع فى الجملة لئلا يظن لما يقال له و يلقى اليه
فلا يغفل عنه اذ قد يفوته بعض ما ذكر على تقدير الغفلة (ولهذا) اى ولكون
الغرض منها هذا التنبيه (سميت حروف التنبيه نحو الازيد قائم واما زيد قائم وها
زيد قائم) ثم بين الفرق بين الاخيرة وبين الاوليين فقال (وتدخلها) اى كلمة ها
من الثلاث (خاصة من المفردات) يعنى ان الاوليين مختصتان بالدخول على الجملة
بخلافها فانها تدخل على الجملة والمفرد لكن ليست بداخلة فى جميع المفردات
بل تدخل منها (على اسماء الاشارة حتى لا يغفل الخ طيب عن الاشارة التى لاتعين
معانيها) اى معانى تلك الاسماء (الالبها) اى الالبفهم اشارة حتى نعين معناه
الجزئى (نحو هذا وهاتان وهاتان وهؤلاء) وقال العصام ان الصدارة فيها
لازمة الا فى ما المتصلة باسم الاشارة فانها تقع حيث يقع اسم الاشارة فيقال زيد
هذا واقام هذا ومررت بهن اثم قال وهذا اذ لم يفصل بينها وبين اسم الاشارة
واما اذ فصل بينهما فهى فى صدر الكلام نحو قوله تعالى ها اثم اولاء والاصل

انتم كؤلاء وقل الفصل بينهما وبين اسم الاشارة بغير الضمير المرفوع المنفصل
 كما سبق وغير القسم نحووها الله ذا تعلموا ونحووها لعمر الله ذا قسمي وفرق
 الصحاح بين اما والافعال اما لتحقيق للكلام الذي يتلوه تقول اما ان زيدا عاقل
 يعني انه عاقل على الحقيقة دون المجاز والا يفتح بها الكلام للتنبيه تقول الان
 زيدا قائم كما تقول اعلم ان زيدا قائم هذا كلامه ثم قال ومنه علم ان اعلم يستعمل
 لمجرد التنبيه وحيث يناسب ان تجعل ان بعدها مكسورة فتأمل ثم اشار بقوله
 فتأمل الى ان فيما قاله الصحاح نظرا (حروف النداء) اى الحروف التى تستعمل
 فى النداء خمسة (يا اعمها) اى احدها كلمة يا وهى اعم حروف النداء (استعمل)
 اى من خصة الاستعمال وانما كانت اعمها (لانها) اى لان كلفا (تستعمل لنداء
 القريب والبعيد) وكذا المتوسط قال العصام اعلم ان يا كما انها اعم بحسب موارد
 الاستعمال اعم ايضا بجوار كونها محذوفة ومذكورة ولا يحذف من حروف
 النداء سواها وايضا لا ينادى اسم الجلالة الا بها وكذا الاسم المستعاث وايتها
 وايتها والمندوب لا ينادى الا بها (ويا يا وهيا) اى هذه الكلمة موضوعة (للبعيد)
 اى لنداء البعد ومختصة به (واى) (بفتح الهزنة وسكون الياء) (والهمزة)
 اى وكذا الهمزة المفتوحة موضوعة (للقريب) ولما كان كلام المصنف خاليا
 عن ذكر المتوسط اراد السارح ان ياول كلامه بحيث لا يرد عليه انقض فقال
 (وكانه) اى اظن ان لمص (اراد بالقريب ما عدا البعيد فيدخل) اى فحين اراد به
 معنى انه ما ليس ببعيد يدخل (فيه) اى فى القريب (المتوسط ايضا) وانما دخله فى
 القريب (فان القريب ينقسم الى قريب متصف باصل القرب من غير زيادة وله)
 اى وضعت له اى لهذا القريب (كلمة اى والى اقرب متصف بزيادة القرب وله) اى
 وضعت لهذا الاقرب الموصوف بالزيادة (الهمزة) اى سمي الهمزة الذى هو
 (بخلاف البعيد فانه لم يذكر له مرتبان) واذا كان كذلك (فان القريب بالمعنى
 المقابل للاقرب) لا بالمعنى المقابل للبعيد (هو المتوسط بين كمال البعد وكمال
 القرب) (حروف الايجاب) اى الحروف التى يجاب بهاسئة وهى (نعم وبلى واى)
 وقوله (بكسر الهمزة وسكون الياء) قيد الاخير للاحتراز عن اى التى يفتح
 الهمزة فانها حرف نداء او تفسير (واجل) بفتح الهمزة والجيم (وجير) بفتح
 الجيم وسكون الياء (وان) (بكسر الهمزة وفتح النون المشددة) وقوله (ومن
 بيان معانى تلك الحروف) متعلق بقوله (تبين) اى ظهر (وجه تسميتها بحروف
 الايجاب) من بيان معانى كل من الحروف فيما سياتى وذلك ان معانى جميعها
 ايجاب واثبات الا انها تفرق فى ان بعضها الايجاب ما سبق من الكلام نفيا كان
 او اثباتا استقها ما كان او خبرا وبعضها الايجاب التى فقط وبعضها الايجاب

الخبر فقط ثم اراد ان يفصل خواص كل منها مع اشتراكها في الكون لايجاب
 فقال (فنعلم مقرر لما سبقها) (اي محققة لمضمونها) يعني المراد بكونها مقرر
 انها محققة وبقوله لما سبقها انه لمضمونها ماسبقها (استفهاما كان) اي ماسبق
 (او خبرا فهي) اي فكلمة نعم (في جواب اقام زيد بمعنى قام زيد وفي جواب الميقم
 زيد بمعنى لم يقم زيد) يعني ان الفرق بين نعم وبلى هو ان الاولى لتحقيق ماسبق
 فان كان نفيها فهي لتحقيق النفي وان كان اثباتا فهي لتحقيق الاثبات (وبلى) يعني
 بخلاف كلمة لي (في جواب الميقم زيد) يعني بظهور الفرق بينهما في جواب النفي
 فانه اذا اجيب عنه نعم يكون بمعنى لم يقم زيد كما عرفت واذا اجيب عنه بلى يكون
 (بمعنى قام زيد) يعني على خلاف لما قلت ثم اراد ان يؤيد هذا بقوله (فغنى)
 والغاء في قوله فغنى تعليلية بمعنى ان كلمة بلى بعد النفي لايجاب النفي لان معنى
 (لي في جواب الست بربكم انت ربنا) وقوله (ولو قيل) اشارة الى انه اثبات
 بابطال نقيضه يعني كون كلمة بلى لايجاب النفي فقط ثابت لان المعنى الصحيح
 في تلك الآية هو انت ربنا فحيث لو قيل (في موضع بلى ههنا) نعم لكان كفرا
 فان معناه حيث انت (لست ربنا) لكون نعم محققة لمضمونها اسبق نفيها واثباتا
 ومضمون ماسبق ههنا مني لدخول لبس وهذا هو المختار عند البلغاء لما تقرر
 في علم المعاني من ان مضمون النفي الداخل عليه همزة الانكار منفي وقال بعضهم
 ان مثل هذا المضمون اثبات بناء على ان معنى قوله تعالى اليس الله بكاف عبده انه
 هو كاف واليه اشارة بقوله (وقيل يجوز استعمال نعم ههنا) اي في جواب قوله
 تعالى الست بربكم (بجملتها) اي بناء على جعل كلمة نعم (تصديقا للاثبات
 المستفاد من انكار النفي) يعني ان الهمزة الداخلة عليه لما كانت للانكار اقتضى
 ان يكون مضمونه اثباتا كما كان مضمون قوله تعالى اليس الله بكاف هو انه كاف
 وكذلك يكون مضمون الست بربكم هو انا ربكم فكلمة نعم تكون مقرر لمعنى
 انا ربكم لا لمعنى الست بربكم (وقد اشتهر هذا في العرف ولو قال احد يا زيد
 اليس لي عليك الف درهم وقال زيد نعم يكون اقرا) يعني يكون بمعنى ان لك
 على الف درهم (ويقوم) اي لفظ نعم (مقام بلى) في هذا الكلام (تقرر اثبات)
 اي لتقرر الاثبات الذي حصل من الانكار والنفي (بعد النفي) (وبلى مخصوصة
 بايجاب النفي) يعني انها غير مستعملة في تقرير النفي كما في كلمة نعم والباء في بايجاب
 النفي داخلة على المقصور والمعنى ان بلى بمنارة عن نعم بكونها لايجاب النفي
 وقوله (يعنى) تفسير لقوله بايجاب النفي يعني ان المراد بكونها لايجاب النفي
 انها (تنفص النفي المتقدم) وتجاهله (وتجعله ايجابا سواء كان ذلك النفي مجردا
 عن الوجود من فهو بلى في جملة ما قاله من) يعني اذا اخبر احد بنفي

قيام زيد بقوله ما قام زيد وقلت في جوابه بلى كان معناه (اي قد قام) فيكون
 ردا عليه وكأنه قال انك اخطأت في هذا الاخبار (او مقرونا) اي او كان النفي
 مقرونا (به) اي بالاستفهام (فهى) اي كلمة بلى (اذن) اي في وقوعها بعد النفي
 المقارن بالاستفهام تكون (لنقص النفي الذي بعد ذلك الاستفهام) كما هو
 المختار لانها لتقرر الاثبات المفهوم من نفي اننى كما هو غير المختار (كقوله تعالى
 الست بربكم قالوا بلى) اي قالوا (اي بلى انت ربنا وقد جاء) اي لفظ بلى على سبيل
 الشدوذ لتصد بقى الايجاب كما نقول في جواب اقام زيد بلى قد قام زيد
 (واى) بكسر الهمزة وسكون الياء اي كلمة اي التى هى من حروف الايجاب
 (اثبات بعد الاستفهام) يعنى انها مخصوصة بكونها للاثبات الذى وقع بعد
 الاستفهام ولما كان مراده ان كونها كذلك غالى لا لزومى اشار اليه
 بقوله (ولاشك في غلبة استعمالها) وقوله (مسوقة) حال اي لاشك انها
 في استعمالها الغالى حال كونها مسوقة (بالاستفهام) يعنى انها تقع بعد
 الاستفهام (وذكر بعضهم انها تنجى تصديق الخبر ايضا) وعلى هذا اسأول
 لا يكون الاستعمال الا حبر مختلفا لكلام المصنف (وذكر ابن مالك ان اي
 بمعنى نعم) يعنى انها مقررّة لماسق (وهذا بخلاف لما ذكره المصنف) لانه يقتضى
 ان يذكرها مع نعم باي يقول فنعى واي مقررتان لما سبقهما ولما ذكرها المص
 ههنا بقوله انها اثبات بعد الاستفهام لم يكن كلامه قابلا لتأويل يوافق ما ذكره
 ابن مالك (وبلزمها) اي من خواص بكلمة اي انه يلزمها (القسم) غير
 المص العمارة حيث لم يقل مثل ما سبق في لكن وغيرها للتفنن فان ما
 قوله واي لازمة للقسم وقوله يلزمها القسم هو ما فسر بقوله (اي لا تستعمل)
 اي كلمة اي (الامع القسم من غير ذكر فعل القسم فلا يقال اي اقسمت وربى)
 يعنى لا يجوز تصريح ذكر متعلقه كما يجوز تصريحه في بيا القسم وهذه خاصة
 اخرى وقوله (ولا يكون المقسم به الا الرب والله ولعمري) خاصة اخرى
 (تقول ماى والله واي وربى واي لعمري) وزاد العصام خاصة اخرى لها وهي
 انها يجوز استعمالها بحذف حرف القسم ونصب المقسم به فنقول اي الله
 الا اذا كان قبله كلمة هاللتبته نحو اي ها الله فانه مجرور لا غير لنيابة هاللتبته الجار
 وفي ياءى ثلاثة اوجه حذفها وفتحها للسالكين واثباتها ساكنة مع النقاء الساكنين
 على غير حده لان لمدة والمدغم في كلين اجرى لهما مجرى كلمة واحدة كما فعل
 في الله ثم قال وهذا ايضا من خصائص لفظة الله تعالى (واجل وجبر)
 (بالكسر والفتح) اي بكسر الراء وفتحها فالكسر على اصل النقاء الساكنين
 كأمس والفتح للتخفيف كآئن وكيف كذا في بعض الحواشي (وان) بكسر

الهمة وبشديد النون يعني ان هذه الثلاثة (تصديق للخبر) (بكسر الباء)
 اى لتصديق المتكلم الذى اخبر عن شيء (وفي بعض النسخ تصديق الخبر
 كقولك اجل اوجير او ان الخبر قد اتاك زيد او لم ياتك) فرادك بالجواب باحد
 الحروف الثلاثة في الاول تصديق له اورد مثالين للاشارة الى انه التصديق
 الخبر موجبا او نافيا (اى قدامي) وفي الثاني تصديق له نافيا اى (او لم يأت
 وجاء) اى دون اجل وجير (لتصديق الدعاء ايضا) اى كاجاء لتصديق
 الخبر (نحو قول ابن الزبير لم قال له لعن الله ناقة حلتى اليك) فقال ابن الزبير له
 (ان وراك بها اى لعن الله تلك الناقة وراك بها وجاء) اى ان خاصة
 (بعد الاستفهام ايضا) اى كاجاء بعد الخبر والدعاء (فى قول الشاعر * ليت
 شعري هل للحبيب شفاء * من جوى جهن ان اللقاء) الجوى قال فى
 القاموس الجرى هو الحزن الساطن والخرقة وشدة الوجد وداء فى الصدر
 وكلها فى المقام حسن والمعنى انى لا اعلم ولا اشعر هل يوجد شفاء للعاشق من داءه
 الذى حصل من جهن و اجاب بقوله ان اللقاء (اى نعم اللقاء شفاء للحبيب
 فجيئها) اى محيى ان (فى هذين الموضعين) اى فى الدعاء والاستفهام
 (خلافا لما ذكره المص من كونها تصديقا للخبر) (حروف الزائدة)
 فاضافة الحروف من قبيل اضافة الموصوف الى صفة اى الحروف الزائدة
 ويؤيد ما قلنا قوله (وانما سميت هذه الحروف زوائد) يعنى انها سميت به
 (لانها قد تقع زائدة) فلا ينافى وقوع بعضها معنى وفائدة (لانها) اى لان
 المراد بهذه التسمية انها اى تلك الحروف (تقع الزائدة) فانه ينافى وقوع
 بعضها غير زائدة (ومعنى كونها زائدة حين تقع زائدة ان اصل المعنى بدونها) اى
 بدون تلك الحروف (لا يخل) بل يبنى على المعنى الذى يفيد اللفظ خاليا عن تلك
 الحروف (لانها) اى ليس معنى كونها زائدة انها (لا فائدة لها اصلا) بل
 باتيانها تحصل فائدة زائدة ليست له عند خلوه عنها وانما كان المعنى كذلك
 (فان لها) اى لتلك الحروف (فوائد فى كلام العرب اما معنوية) اى اما ان
 يحصل له فائدة معنوية (واما) فائدة (لفظية فالمعنوية ما كبد المعنى كفى من
 الاستغراقية والباء فى خبر ما وليس) اى فى قولنا ما من احد يجيى وقولنا ليس زيد
 بقائم (واما الفائدة اللفظية فهى تزيين اللفظ وكونه) اى كون الكلام (زيادتها)
 اى بسبب زيادة تلك الحروف (افصح) اى من الكلام الذى ليس فيه تلك
 الزيادة (ا) الفائدة اللفظية (ككون الكلمة) اى التى زيدت فيها
 (او الكلام) او كون مجموع الكلام (بسببها) اى بسبب تلك الزائدة (متهايا)
 اى مستعدا وقابلا (لاستمالة ورن الشعر او تحسين السجع او غير ذلك)

من محسنات الشعر (ولا يجوز خلوها) أي كون تلك الزائدة خالية (عن الفدتين معا والا) أي وان فرض أنها ليست في زيادتها فائدة من اغنئتين (لعدت) أي للزم أن تكون زيادتها (عشا ولا يجوز ذلك) أي العشب أو الزيادة من خبر فائدة (في كلام الفصحاء لاسي في كلام الباري سبحانه وتعالى) لكنها لما وقعت فيه فلا يجوز أن يخلو عن فائدة ما فقوله حروف الزيادة مبتدأ وخبره قوله (ان) بكسر الهمزة (وان) بفتحها حال كونهما (مخففتين) (وما ولا ومن والباء واللام) أي هذه الحروف السبعة (فان) (بكسر الهمزة وسكون النون) وهذا القيد الاحتراز عن المفتوحة وقوله (تزد) للإشارة إلى أن قوله (مع ما) متعلق به على أنه خبر للمبتدأ يعني كلمة أن تزد مع ما (النافية) وقوله (كشرا) لتوصل المقابلة بين زيادتهما مع النافية وبين زيادتهما مع المصدرية حيث قال فيه وفلت وقوله (تأ كيد النفي) بيان لفظة معنوية حصلت من زيادتهما (نحو ما رأيت زيدا) فان النفي مع تلك الزيادة يكون مؤكدا (أي ما رأيت زيدا) وفي هذا التفسير إشارة إلى التأكيدي المستفاد منه (وفلت) (أي زيادة ان) وفيه إشارة إلى أن فاعل قلت ضمير مستتر تحته راجع إلى الزيادة المتفهمة من تزد أي قلت زيادتها (مع ما) (ما) (المصدرية) (نحو انظرني ما ان جلس القاضي أي مدة جلوسه) (و) (قلت) زيادتها (ايضا) أي كما قلت في المصدرية (مع ما) (نحو لما ان قام زيدت) فان ان ههنا زيدت بين لما وبين مدخله وهو قام (وان) (يقع الهمزة وسكون النون) أي ظنها وهو مبتدأ وقوله (تزد) خبره وقوله (مع ما) متعلق بتزد وقوله (كشرا) الإشارة إلى المقابلة أيضا (نحو فلما ان جاء البشير) (و) (تزد) (بين او والقسم) أي وبين القسم (المتقدم عليه) أي على او (نحو والله ان اوقام زيدت) (وفلت) (زيادتها) (مع الكاف) (نحو كأن ظبية تعطو إلى ناضر السلم) فان كلمة ان زيدت بين الكاف وبين مجرورها الذي هو ظبية وهذا (على تقدير رواية ظبية بالجر) والمصراع الاول قوله * ويوما قافينا بوجه مقسم * بأن ظبية تعطو إلى ناضر السلم * فقوله قافينا من الموافاة وهو الاتيان والجاراة الحسنة وقوله مقسم بضم الميم وفتح القاف وتشديد السين المهملة أي الحسن من القسامة وهو الحسن وقوله تعطو من العطو وهو تناول برفع الرأس واليدين أي تناول وعدى بالي لكونه شتمنا بمعنى الميل والجلطة صفة ظبية والناس ضربا يضاد المعجزة من نضر وجهه اذا حسن واراد به الخضرة والطراوة والسلم يفتحين جمع سلمة وهي شجرة عظيمة لها شوك والمعنى يوما نائنا كظبية تمجد جدها إلى غصن ناضر من هذه الشجرة وانما شبهها بها

في هذه الحالة لا بها تكون احسن (وما) اى كلمة ما تزداد (مع اذا) الشرطية
 (نحو اذا ما تخرج اخرج بمعنى اذا تخرج اخرج (و) (مع) (متى) اى تزداد
 ايضا مع متى (نحو متى ما تذهب اذهب) (و) (مع) (اى) (نحو ايا ما
 تدعوفه الاسماء الحسنى) (و) (مع) (اين) (نحو اينما تجلس اجلس (و)
 (مع) (ان) بكسر الهمزة (نحو فاما ترين من البشر احدا) وقوله (حال
 كون تلك المذكورات) (مع ما) للاشارة الى ان قوله (شرطا) حال من جبيع
 ما ذكر من مدخولات ان (اى) حال كون اذا ومتى واى واين وان (ادوات الشرط)
 اعلم ان قوله مع ما متعاق بالمد ك ورات لا بالكون يلزم كون المجموع شرطا
 والواقع خلافه فان السرط هو المذكورات وحدها لا المجموع من المذكورات
 كما صرح بذلك فى الرضى وغيره وقوله (و) (مع) (بعض حروف الجر) بالجر
 عطف على ما قبله يعنى ان كلمة ما تزداد كثيرا مع بعض حروف (نحو) قوله تعالى
 (فبارحة من الله لنت لهم) اى فبرحة (و) قوله تعالى (مما خشيائهم
 اغرقوا) اى من اجل خطيئتهم (و) قوله تعالى (عما قليل) اى عن قليل
 فكلمة ما فى هذه الآيات زيدت بين الجار ومجروره ولم يبلغ عمل كل منها بقرينة
 كون ما بعدها مجرورا وانما زيدت لتحسين اللفظ وقوله (وزيد صديقى كان عمرا
 اخى) مثال لما دخلت بين الكاف ومجروره الذى هو جملة ان (وقلت)
 (زائدة ما) (مع المضاف) (نحو غضبت من غير ما جرم) اى من غير جرم
 (و) نحو قوله تعالى (ايما الاجلين فضيت) اى اى الاجلين اديت ومنه قوله
 تعالى مل ما انكم تنطقون اى مثل نطقكم (وقل ما) اى كلمة ما (فيها) اى
 فى هذه الامثلة (كلها نكرة) اى تامة بمعنى شئ (والمحور) اى المحرور الذى
 يقدر محجورا (بعدها) وهو جرم والاجلين (بدل منها) والمعنى فى الاول
 من غير شئ جرم وفى الثانى اى شئ الاجلين فعلى هذا التوجيه لا يلزم حل
 الآية على الاستعمال القليل فافهم (ولا) (اى كلمة لا تزداد) (مع الواو)
 (العاطفة) (بعد التنى) يعنى انها تزد مع ما اذا عطف شئ على مدحول نفي
 سواء كان ذلك النفي (لفظا نحو ما جاءنى زيد ولا عمرو او معنى نحو قوله تعالى غير
 المغضوب عليهم ولا الضالين) فارعمرا فى المثال الاول معطوف على زيد داخل
 فى خبر التنى اللفظى وهو ما والضالين فى النعم معطوف على المغضوب الذى
 هو مدحول غير وليس بنفى لفظا بل معنى (و) (تزداد) اى تزداد لا ايضا
 (بعد) (ان المصدرية) (نحو قوله تعالى) خطايا لا بلبس وقت عصيانه
 يا ستكاف السجود لا دم (ما منعك) اى اى شئ منعك يا بلبس (ان لا تسجد
 اذا امرت) اى ان تسجد فان الداخلة بين ان وبين منصوبه زائدة اذا معنى

المطلوب الجائز على تقدير كون المراد بمانعك المعنى الحقيقي هو ما منعك ان تسجد
لانه انما امتنع عن السجود ولهذا ذمه بهذا القول فلو كانت لا غير زائدة كان
المعنى ما منعك عن عدم السجود وامتناع عدم السجود هو السجود فيلزم
ذمه على السجود وهو غير جائز وهذا اذا حل قوله ما منعك على الامتناع
واما اذا حل على معنى ما حلك فلا تكون لازمة فيكون معناه اى شئ حلك
على عدم السجود ومن حلها على الاول نظر الى نظائره في القرآن كما وقع
في غير هذا الموضع بدون لا ومن حل على الثانى نظر الى ان الحكم بعد الزيادة
اولى من الحكم بالزيادة كما هو شان الكلام المشف و ذكر بعضهم نكتة خاصة
في وجه زيادة لابان فيها اشارة الى انه لا مانع من السجود لا العزم على عدم السجود
كما قيل (وقلت) (زيادة لا) (قبل اقسام) وان كثرت قبل القسم الذى جوابه
نفي الابدان بان جوابه نفي نحو لا والله لا فعل كذا فى لعصام (نحو قوله تعالى لا اقسام
يوم القيامة ولا اقسام بهذا البلد) فان معناها اقسام (والسرى في زيادتها) اى
زيادة كلمة لا فى هاتين الايتين قبل اقسام (التنبيه على جلاء القضية) يعنى تزداد
لا قبل اقسام للتنبيه على ان المقسم عليه امر جلى (بحيث يستغنى عن القسم
فيبرز لذلك) اى لافادة هذا المعنى يبرز الكلام (فى صورة نفي القسم) فكانه
سبحانه وتعالى يقول انه لا يحتاج الى ان يقسم عليه (وشدت) (اى زيادتها)
(مع المضاف) (كقوله) اى كقول الشاعر (فى ثر لا حور سرى ولا شعر)
بافكه حتى اذا الصبح جسر (اى فى بثر حور والحور المهلكة جمع حار اى
هالك) ما اخوذ (من حار اى هالك) والباء فى بافكه متعلق بلا شعر ومعنى البيت
ذلك الرجل العاشق سرى فى بثر الهلاك وما علم انه سار فيها بسبب افله وكذبه
الى ان اضاء الصبح وظهر الحق الكاشف عن الشبه وكلمة لادخال بين المضاف
الذى هو بثر وبين المضاف اليه الذى هو حور (ومن والباء واللام تقدم ذكره)
(مستملا على ذكر مواضع زيادتها فلا حاجة الى تكرارها) يعنى هذه الحروف
تكون زائدة ايضا فى نحو قوله ما جاءنى من احد وكفى بالله وردف لكم (حرفا
التفسير) اى اللفظ الذى وضع للتفسير حرفان احدهما (اى) بفتح الهمزة
وسكون الباء افهى) اى كلمة اى (تفسير كل مبهم) سواء كان (من المفرد نحو
جاءنى زيد اى ابو عبد الله) فانه تفسير لزيد (والجملية) اى سواء كان من الجملة
(كما تقول قطع رزقه اى مات) فان مات تفسير لمضمون جملة قطع رزقه (وان)
اى وثانى الحرفين هو ان يفتح الهمزة وسكون النون (وهى) (اى) كلمة ان
غير شاملة كاي بل هى (مختصة بما) اى بتفسير الفعل الذى (فى معنى القول)
كما فسره الشارح بقوله (اى بفعل مقرر فى معنى القول تقرر المظروف فى الظرف)

فيه اشارة الى ان في اعني في قوله في معنى القول مجاز لان الفعل الذي بمعنى القول ليس داخلا فيه بل دالا عليه فشبّه معنى القول بالظرف ولفظ الفعل المفسر بالمظروف في التقرير بقريئة ان هذا الفعل (غير منفك عنه) اى من معنى القول كما لا ينفك الظرف عن المظروف فاطلق ما وضع للشبّه به على المسبّه فان هذا المجاز شائع فانهم تارة يجعلون اللفظ مظلوما والمعنى ظرفا وتارة بالعكس كما في اوائل الكتب ولما كان قوله مختصة بمافى معنى القول غير شامل لتفسير صريح القول لكونه ظرفا وحكم المظروف لا يشمل الظرف فرع عليه بقوله (فلا تقع بعد صريح القول) فلا يقال قال زيد ان جاء عمرو بل يقال قال زيد جاء عمرو (ولا) يقع ايضا (بعدما) اى بعد الفعل الذى (ليس في معنى القول) لانه لو كان كذلك لزم انفكاك الظرف عن المظروف ثم اشار الى خاصة اخرى لها بقوله (فهى) اى كلمة ان (لا تفسر في الاكثر) اى في اكثر الاستعمال (الا) تفسر (مفعولا مقدر اللفظ غير صريح القول) يعنى انها لا تفسر المفعول اللفظي بل تفسر مفعولا مقدرا غير مذكور للفعل الذى هو ليس بصريح القول بل تكون تفسير المفعول فعل (مؤد معناه) اى معنى القول (نحو قوله تعالى * نادينا ان يا ابراهيم * فقوله ان يا ابراهيم تفسير للمفعول نادينا المقدر) اى للمفعول المقدر وهو كلمة بلفظ في قوله (اى نادينا باللفظ) وهذا هو المفعول المقدر نادينا الذى هو ليس بصريح قول وقوله (هو قولنا) تفسير لذلك اللفظ المقدر يعنى ان اللفظ الذى نادينا به هو قولنا (يا ابراهيم) وكذلك قولك كتبت اليه انا انت اى كتبت اليه شيئا هو انت فان (اى كلمة ان في قولك ان انت) (حرف دال على ان انت تفسير للمفعول به المقدر لكتبت) يعنى الذى هو لفظ شيئا ولم كان قوله انها لا تفسر في الاكثر المفعولا مقدرا اقتضى ان تكون في الاقل تفسر مفعولا مذكورا مثله بقوله (وقوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله فقوله ان اعبدوا الله) يعنى ان هذا مثال لوقوعها تفسير للمفعول المذكور فان قوله ان اعبدوا الله (تفسير للضمير فيه) وهذا اشارة الى جواز وقوعها تفسير المذكر كقول وقوله (وفي امرت معنى القول) اشارة الى رد من قال انها تفسير لصريح القول وهو ما قلت لهم يعنى انه لا يجوز وقوعها تفسير لصريح القول وانه في هذه الآية تفسير لقوله امرت وفيه معنى القول (وليس تفسير لما) اى لللفظ لما (في قوله تعالى ما امرتني لانه) اى لان ما (مفعول لصريح القول) وذا لا يجوز (وقد يفسر بها) اى بكلمة ان (المفعول به الظاهر) اى الظاهر الصريح (كقوله تعالى واوحينا الى امك ما يوحى ان اقدفيه فان قوله ان اقدفيه تفسير لما يوحى) اى لهذا اللفظ (الذى هو المفعول الظاهر)

الصريح (لاوحيت) قال الرضى وينبغي ان يعلم ان ما بعد ان المفسر ليس من صلة
 ما قبلها بل يصح الكلام بدونه ولا يحتاج اليه الامن جهة التفسير للبهيم المقدر
 فقوله تعالى وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين ليست ان فيه مفسرة لان
 قوله الحمد لله رب العالمين خبر المبتدأ المقدم هذا وينبغي ان يجعل من حروف
 التفسير الفاء في قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا الآية على مذهب سيويه
 انتهى ما افاده الرضى (حروف المصدر) اى حروف المصدر هي (ماوان)
 (المفتوحة الخفيفة) احتراز عما سيجي من المشددة وهو قوله (ان) (المفتوحة
 المشددة) (قالاولان) (اى ماوان المفتوحة الخفيفة) (للفعلية) (اى الجملة
 الفعلية) وهذا تفسير لموصوف الفعلية وقوله (اى تدخلان على الجملة الفعلية)
 تفسير للام يعنى المراد بكونهما للفعلية انهما تدخلان عليهما وقوله (فتجملانها)
 بيان لعائدة دخولهما عليهما يعنى انهما اذا دخلتا عليهما الافادة جعل تلك الجملة
 (في تأويل المصدر نحو قوله تعالى وضافت عليهم الارض بما رحبت) يعنى ان ما
 في ما رحبت مصدرية دخلت على الجملة الفعلية التى هى رحبت وجعلتها
 في تأويل المصدر حتى دخل عليها حرف الجر (اى برحبها يضم الزاء وهو) اى
 معنى الرحب (السعة) اى وضافت عليهم الارض سعتها اى مع سعتها (ونحو
 قولك اعجبني ان خرجت) فان ان دخلت على جملة خرجت فجعلتها في تأويل
 المصدر حتى جوزت كونها فاعلا اعجبني (اى) اعجبني (مخروك) ثم انه لا كان
 في اختصاص ما بالفعلية خلاف بين سيويه وغيره اشار الى هذا الخلاف والى ان
 المصنف ذهب الى مذهب سيويه فقال (واختصاص ما المصدرية بالفعلية)
 على ما ذكره المص (انما هو) اى ذلك الاختصاص (عند سيويه وجوز
 غيره) اى غير سيويه (بعدها الاسمية) اى وقوع الجملة الاسمية بعدما المصدرية
 (وقال الشارح الرضى وهو) اى تجوز وقوع الاسمية بعدها وعدم اختصاصها
 بالفعلية هو (الحق) لا ما ذهب اليه سيويه من عدم التجوز (وان كان) اى
 ولو كان وقوعها بعدها (قليلا) وهذا اشارة الى دليل سيويه يعنى انه رجح
 عدم التجوز لقلة وقوعها لكن غيره من لائمة رجحوا جوازها باعتبار الوقوعها
 (كما وقع في نهج البلاغة) قوله (بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية) فان ما دخلت
 على الجملة الاسمية في هذا الكلام الصادر من البليغ على الجملة الاسمية التى هى
 الدنيا باقية (وان) (المفتوحة المشددة) (الاسمية) (اى الجملة الاسمية)
 (خاصة) ولا تدخل على الفعلية (الا اذا كفت) اى منعت المفتوحة المشددة
 من العمل (بما) اى بسبب الحاق ما الكافة بها (فيجوز) اى يجوز حيثئذ
 (بعدها الاسمية والفعلية ومعنى كونها) اى كون المشددة المفتوحة انها

(الاسمية) هو (انها تعمل في جزئها وتعملها في تأويل المفرد) وهذا تفسير وتفصيل لان مدخول المشددة جملة اسمية داخلية على مشتق يقبل التأويل واما اذا لم تدخل على المشتق فامعنى دخولها عليها فاراد بيانه فقال ان معنى كونهها داخلية على الاسمية ليس معناه انها جعلت الجملة في تأويل المصدر بل معناه انها لم تعمل في جزء الجملة اعني الخبر جازا ان تجعل ذلك الخبر فقط في تأويل المفرد (الذي هو مصدر خبره) ان كان الخبر مشتقا (نحو اعجبنى انك قائم اي قيامك اوما في معناه) اي تجعلها في تأويل المفرد الذي ليس بمصدر صريح بل هو في معنى المصدر ان لم يكن مشتقا (نحو اعجبنى ان زيدا اخوك اي اخوة زيد) فالأخوة وان لم يكن مصدرا لآخوك الذي هو الخبر لكنهما في معنى المصدر لكونه في معنى اعجبنى ان زيدا يواخيك او مواخيك (فان تعذر) اي تعذر مصدر خبرها او ما هو في معناه بان يكون الخبر جامدا محضاً (قدر) اي حين التعذر (الكون) نحو اعجبنى ان هذا زيد اي كونه زيدا لان كل خبر جامد له نسبة الى الخبر عنه بلفظ الكون تقول هذا زيد وان شئت قلت هذا كائن زيد ومنه ما واحد (حروف التخصيص) اي الحث والتعريض على شيء هي اربعة (هلا والا) (مشددتين) اي بتشديد اللام فيهما (ولو ما ولولا) فهذه الاربعة للتخصيص (لها) اي للاربعة (صدر الكلام) (لدالاتها على احد انواع الكلام) يعني ان دلالة تلك الحروف على احد انواع مبهم من انواع الكلام تقتضي تبين ذلك النوع (فتصدر) اي الاحتياج الى البيان بجعل تلك الحروف في صدر الكلام (تدل من اول الامر) اي تبين قبل شروع المتكلم في الكلام وتدل (على ان الكلام) اي الواقع بعدها (من ذلك النوع) اي من الكلام الذي ينبغي الاهتمام والاعتناء به لاسيما الكلام الذي هو فيه (ويلزمها الفعل) اي الفعل لازم لتلك الحروف يعني انما تدخل على الفعل (وفي بعض النسخ ويلزم الفعل) اي تلزم تلك الحروف الفعل وقد عرفت انه اذا اراد بالزوم عدم الانفكاك فلا اشكال في كون الفعل لازما او ملزوما وقوله (لفظا) حال من الفعل اي حال كونه ملفوظا (نحو هلا ضربت زيدا وهلا تضرب زيدا) (او تعديرا) (نحو هلا زيدا ضربه وهلا زيدا تضربه) يعني ان زيدا لما وقع بعده هلا وجدت قرينة النصب فصار منصوبا بفعل يفسره ما بعده كما عرفت في باب الاضمار على شريطة التفسير ثم اراد الشارح ان يبين الفرق بين دخولها على الماضي وبين دخولها على المستقبل فقال (فعله) اي معنى التخصيص (اذا دخلت على الماضي التوبيخ واللوم على ترك الفعل) يعني ان مراد المتكلم بقوله هلا ضربت زيدا اللوم على المخاطب على ترك الضرب والتعذرة عليه

فكانه قال كن نادما على تركه (ومعناه في المضارع) يعني اذا دخلت عليه
 (الحض) اى الحث والتعريض (على الفعل والطلب) بالرفع عطف على الحض
 اى معنى الطلب (له) اى الفعل اذا كان معناه للطلب حين دخولها على
 المضارع (فهى) اى فتكون تلك الحروف (في المضارع بمعنى الامر) فكانه
 قال في قوله هلا تضرب زيدا اضرب زيدا (ولا يكون المحضض في الماضى
 الذى قد فات) فانه لا فائدة في الحث عليه والطلب له (الا انها) اى لكن تلك
 الحروف (تستعمل كثيرا في اوم المخاطب على انه) اى المخاطب (ترك في الماضى
 شيئا يكره تداركه في المستقبل فكانه من حيث المعنى التخصيص على فعل) اى
 على فعل يمكن وقوعه في المستقبل (مثل ما) اى مشابه لفعل (فات) (حرف
 اتوقع) (والتقريب) (قد) (سمى) اى لفظ قد (بهما) اى بحرف التوقع
 كما اكتسبه المصنف وبحرف اتقريب كما زاده الشارح (لجيبها) اى لجي
 كلمة قد (لهما) اى للتوقع والتقريب (فان هذا الحرف اذا دخل على الماضى
 او المضارع فلا بد فيه) اى في هذا الحرف (من معنى التحقيق ثم انه) هذا اشارة
 الى ان كلا من المعنيين فرع لمعنى التحقيق اذ هو اصل لمعانيها وان لم يضمنها
 المصنف اليه لاختصاص التوقع بها وللد على من قال انها ليست للتوقع
 في الماضى ومن ذهب الى انها ليست للتوقع مطلقا ولذا قال الشارح انه اى حرف
 قد (ينضاف في بعض المواضع الى هذا المعنى) اى معنى التحقيق فيمنون به
 فيقال قد حرف تحقيق نظرا الى انه الاصل في معانيها وهى اى كلمة قد حال
 كونها واقعة (في) الفعل (الماضى) المبتدأ التصريح كاشفة (للتقريب) اى
 تقريب زمنه (عن) زمن (الحال) حال كونه مصاحبا (مع التوقع) اى الانتظار
 من المخاطب قبل الاخبار ولذا فسر اشارح معنى تقريبهما المضى من الحال مع
 اتوقع بقوله (اى يكون مصدره متوقعا للمخاطب) حال كونه (واقعا عن
 قريب) اى واقعا في الزمان القريب من الحال سواء وقع بالفعل بان حصل
 مدلوله في الخارج او بالقوة بان اشرف على الوقوع وقدم مثل الاول بقوله
 (كما نقول لمن يتوقع ركوب الامير) اى ينظر حصوله (قد ركب) مقول القول
 (اى قد حصل عن قريب ما) اى الامر الذى (كنت تتوقعه) اى تنتظر حصوله
 و اشار الى الثانى بقوله (ومنه) اى من كون قد في الماضى للتقريب من الحال مع
 التوقع وهو خبر متدم بقوله (قوله المؤذن) مبتدأ مؤخر وقوله (قد قامت
 الصلاة) مقول القول اى اشرف على القيام وشرع في مقدمتها تحقيقا والفاء
 في قوله (ففيها) للفصيحة اى اذا عرفت ما تقدم من المعاني في كلمة قد (اذن
 ثلاثة معان مجتمعة احدها) الحق (و) لاني (التوقع) الثالث (التقريب)

هنا في الماضي اوساًئى لم معنى رابع في المضارع وهو التقليل والتخفيف من هذه المعاني اذا كانت قد حرفاً فاما اذا كانت اسمافهى بمعنى حسب تقول حسب درهم اى حسبته وقدنى دينار اى حسبى قوله (وقد يكون) اشارة الى ان هذا استعمال قليل ولذلك انكره الخليل اى قد يكون كلمة قد مصاحبة (مع التحقيق والتقريب) فقط (من غير توقع) فلا يجمع المعانى الثلاثة ومثل لذلك بقوله (كان قول قدر ك زيد) اى تحقق ركوبه في المياضى القريب من الحال والمجرى في قوله (لم يتوقع ركوبه) متعلق بقول (وهى) اى كلمة قد حال كونها واقعة (في) الفعل (المضارع) اطلاق المصنف المضارع مرتبة الجريد ولذا قيد الشارح بقوله (المجرد عن ناصب وجازم وحرف تنفيس) ويجوز وجود في قولك قد يتحقق الخيل ثم ان في توسط الشارح كلمة هى بين السامع والمعطوف في قول المصنف وفي المضارع اساره الى ان قوله (للتقابل) خبر المبتدأ مقدر معطوف على المبتدأ المصرح ومعنى كونها في المضارع للتقليل هو ان يكون وقوع مصدره قليلاً وهو مدامع التحقيق اذ لم اذ يدخل قد على المضارع انما هو تحقيق الامر لانه الاصل في منيها كما تقدم والتقابل فرع عنه ولذلك افسر الشارح المعنى بقوله (اى يذهب) بالياء السجمل بمعنى يضم (الى التحقيق في الاغلب) احتزبه عن غير الغلب وهو استعمال السجمل المجرد التحقيق كما سذكره وقوله (التقليل) بالرفع نائب فاعل يضاف وحيث يجمع المعنيين كافى (نحو) قوائم (ان الكذب) المبالغ في الكذب (قد يصدق) بمعنى انه يكون وقوع الصدق في الاغلب وقوله (اى يذهب) بالياء السجمل ونظيره (للتحقق مجرد عن معنى التقليل) اساره الى حال الاغلب كما عرفت وذلك (نحو) قوله تعالى (قد نرى قلبك وحمك في السماء) وقوله قد يعلم الله المعنيين منكم اذ هى هنا للتحقيق فقط وهى انها في الآية الاولى للتحقيق مع التكثير ثم ان الشارح اراد ان يتم الكلام عليها فقل (ويجوز) اى لا يمنع (الفصل بينهما) اى كلمة قد (وبين الفعل) الداخلة عليه والباء في قوله (بالقسم) اى اليمين متعلقة بانصل وذلك (نحو) قراك (قد والله احبنتو) قواك (قد امرى) بفتح اللام الموطئة للقدم والعين المبهمة اى ما يستحقه وتأتى (بما ساهرا) حيث فصل بالقسم بين قد ومدخولها اقول بكميلاً لا لفائدة ويجوز ايضا حذف فعلها تشبيهاً لها بما في التوقع لانهم قد يتخذون الفعل مع لما جعلهم ماعوضاً عن الفعل لان لما كانت في الاصل لم ثم زيد عايتها ما فصار لما وذلك نحو قول الشاعر اذف الرجل غير ان رقابته * لما ازل برحاً * وكان قد * اى وكان قد زال (حرفاً الاستفهام) اى دالاً عليهم وهما (الهمزة وهل) فقط واما

في هذا الـ هل فعلت بمعنى هل فعلت على ما حكاه قطرب عن ابى عن صبيدة ولغة
 في هل بقلب الهاء همزة (ولهما) اى للهمزة وهل (صدر الكلام) بحيث
 لا يشق منهما ما في خبرهما (لوجوب تشديهما عليه) (الالتزام على انواع
 الكلام) وهو الانشاء اذ هما الانشاء الاستفهام (كأمر) في الكلام على كم الاستفهامية
 (وتدخلان) اى تدخل كل من الهمزة وهل (على) الجملة (الاسمية) والجملة
 (الفعلية) يشير الى هذا المصنف تعدد الامثلة في قوله (تقول) اى عند دخول
 الهمزة (في) جانب الجملة (الاسمية) (ازيد قائم) عند دخولهم (في) جانب الجملة
 (الاسمية) (انهم زيد) وكذلك اى وتدخل (هل) على الجملتين ايضا دخولا
 مثل دخول الهمزة عليهما حال كوك (تقول) عند دخولها (فيهما) اى الجملتين
 (هل زيد قائم) في جانب الاسمية (وهل قام زيد) في جانب الفعلية وقوله (الا ان
 الهمزة تدخل على كل اسمية) اشارة الى ان قول المصنف وكذلك هل ليس على
 عمومها بدليل قوله بعد والهمزة اعم تصرفا فكله في معنى الاستثناء من هذا الحكم
 ولذا ذكره الشارح هنا وكان الاوجه ذكره في قوله تقول زيد اضربت كايشير اليه
 قوله لما عرفت فتأمل (سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا) تعميم في الاسمية بالنسبة
 الى الهمزة (بخلاف هل فانها لا تدخل على) جملة (اسمية خبرها فعل) وذلك (نحو هل
 زيد قائم) حيث لم تستعمل هذا الاستعمال على اى حال من الاحوال (الاعلى) حال
 (الشذوذ) اى الاستعمال الغير الفصيح كما صرح به في المفتاح (وذلك لان اصلها)
 اى اصل هل في الاستعمال (ان يكون بمعنى قد) الحقيقية فهي قد جاءت على الفرع
 الذي هو معنى الاستفهام (كجاءت على الاصل) الذي هو معنى قد (في قوله
 تعالى هل اى على الانسان اى قد اى) فكما لا يقال قد زيد قام لا يقال هل زيد قام
 قال الرضى فان قيل مقتضى ما ذكرتم ان لا يقل هل زيد قائم لامتناع ان يقل
 قد زيد قائم قلنا انما جاز جلاها على اختها وهى ازيد قائم وانما لم تعمل على
 اختها في مثل هل زيد قام لان هيئة الجملة اقرب لباب هل فاعتبارها نفسها
 اولى من جملها على اختها انتهى (فلا كان اصلها) اى اصل هل (قد وهى)
 اى قد (من لوازم الافعال) ومختصة بها (صارث) جواب لما اذ رأته فعلا
 في خبرها اى وجدته في مكانها (تذكرت عهدا بالجمي) جواب اسرط والعهود
 جمع عهد والجمي كالى ما يحكى من الكلاء والمراد الارض التى فيها الكلاء
 (وحنث) وهو ايمان الخفيف من الحنث بمعنى الميل او بالتشديد من الحنث بمعنى السوق
 (الى الاف المألوف) اى الحبيب المحبوب (وعانفته) التزمته وضمته الى نفسها
 (وان لم تره في خبرها) اى لم تجده في مكانها (تسالت عنه) تكلفت السلوان عنه
 حال كونها (ذاهلة) هذا تمثيل لحال هل مع الفعل بحال العاشق مع العشوق

والمقصود أنه إذا أمكن مراعاة حالها الأصلي التزم والاثرك ولما كان قول المصنف فيما سبق وكذلك هل موهبا لعمومها ولحصول المساواة بينهما بين الهمزة في جميع التصرفات وكان الواقع بخلاف ذلك لان الهمزة هي الأصل في الاستفهام وهل فرعها فيه والفرع لا تصرف لأصل التصرف إذا أراد المصنف أن يرفع ذلك الابهام فقال (والهمزة أعظم تصرفاً) أي من جهة التصرف فهو تمييز من النسبة ولذا فسر الشارح العبارة بقوله (أي التصرف فيها) يعني الهمزة وقوله (باعتبار استعمالها في مواضع استعمالها) قد للاختراز عن التصرف فيها من حيث الذات فإنه لا تصرف في الهمزة بخلاف ما فإنه يتصرف ، ذرا يقاب الهاء همزة كإساق آفقا فتواء التصرف فيها مبتدأ وقوله (أكثر من التصرف في هل) حرة (تقول) إذا شروع في بيان المواضع التي تستعمل فيها الهمزة دون هل وعدمها هنا أربعة أحدها ما ذكره بقوله (تقول) (أزيدا ضربت) ملابساً (بادخال الهمزة على الاسم) يعني زيدا (مع وجود الفعل) وهو ضربت في خبره فمسبق من أنها تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسماً أو فعلاً (بخلاف هل زيدا ضربت) بادخاله على الاسم مع وجود الفعل في خبره فإنه لا يجوز (لما عرفت) من أنها لا تدخل على اسمية خبرها فعل الأشد وذو الألفة المتقدمة (هـ) الثاني ما ذكره بقوله (تقول) منكراً (أنضرب زيدا) (هو أدخل) (باستعمال الهمزة لاثبات ما) أي الفعل الذي (دخلت) الهمزة (عليه) حال كون ذلك (على وجه الإنكار) هذا المدل من قبل الإنكار التوبيخي وهو أن يكون ما بعد الهمزة واقعاً وما كان ينبغي أن يقع وفاعله معلوم بخبره دون ما تختصن والله خلقكم وما تعبون وقد مجىء الإنكار الإبطالي وهو أن يكون ما بعدهما غير واقع ومدعيه كاذب نحو أقاصفاكم ربكم بالبنين ومن حيث كون الإنكار بقسميه تحتصا بالهمزة قيل هنا لوجهل الشارح المثال على محيئها للإنكار معلوماً بأن يقول باستعمال الهمزة لأنكار ما دخلت عليه لكان أشمل وافيد (دون هل أنضرب زيدا) إلى آخره حيث لا يجوز (لان المستفهم عنه في مثل هذا الموضع محذوف بالحقيقة) إذ لا معنى للاستفهام عن الضرب الذي هو معلوم الوجود في الإنكار التوبيخي ومعلوم الانتفاء في الإنكار الإبطالي بخلاف الرضاء المفهوم من التعليل بقوله (لاناء له أترضى بضربك زيدا وهو غير مستحسن منك) فإنه أحسن خفي اقتضائه بالحال الذي يتأنيه يدل على عدم استحسانه (وهل شنيعة في الاستفهام) هذا من ثمة التعليل (فلا يحذف فعلها) سبب ضمها لكونها فرما فيه (بخلاف الهمزة) حيث تحذف فعلها (فإنها قوية) في الاستفهام لكونها الأصل

(هـ) كما تقدم (و) آلث ماد كره بقوله (تقول) مستفهما عن احد
الامرئين (ازيد عندك ام عمرو) ملائسا (بجعل الهمزة معادله لام
المتصلة) اذ هي مختصة بها (فانه) الحال والشان (لمقصود الاستفهام عن
احد الامرئين) وهو اما حصول زيد او حصول عمرو (تعدد المستفهم عنه)
جواب لما واذا كان كذلك (فاستعمال الهمزة التي هي الاصل في باب
الاستفهام والاقوى فيه) لكونها موضوعة له (انصب واليق) من استعمال
هل عند العقل نعم انهم خصصوا الاستعمال بما هو الانصب عند العقل
فلا يلزم له لا يدل على عدم جواز جعل هل معادلة لام المتصلة بل على عدم
الانسية فتأمل (ويقع هل مع ام المنقطعة) لا المتصلة المختصة بالهمزة
(لان المستفهم عنه في صورة ام المنقطعة لم يتعدد) بل هو امر واحد (لانها)
اي ام المنقطعة واقعة (الاضراب عن السؤال الاول) الداحل عليه هل
(واستيناف سؤال آخر بام) المقطعة (لمقدرة ييل والهمزة) كما مر في الحروف
العاطفة (فالقولك هل زيد عندك ام عمرو) لا تعد فيه اذ هو (في تقدير بل ا- عندك
عمرو) عندك حيث تركت السؤال عن زيد واضربت عنه في السؤال عن عمرو (و)
الرابع ما ذكره بقوله (تقول) اي تاليا لقوله تعالى (ام اذا ما وقع) آمنت به (و) قوله
تعالى (ان كان) على يانه من ربه (و) قوله تعالى (او من كان) ميتا فاحيياه
(بادخال الهمزة على عوالة والواو) الكائن كل منها (من الحروف العاطفة)
وذلك رعاية لتمام التصدير لاعتقاف الاستفهام فانه طف لكونه رابطا لمدخوله
بما قبله لوه لعل على الهمزة لكان لها تعلق بما قبلها وذلك لا يقتضي كمال التصدير
وهذا عند الجمهور خلافا للزنجشري فان الهمزة عنده داخله على مقدم معطوف
عليه مناسب للمعطوف فيقدر في مثل اسلا عفلون اجنتم فلا تعلمون وفي نحو اولا
يعلمون اجهلوا ولا يعلمون وقد قال الرضي الحق ما قاله الجمهور اذ لو كان المعطوف
عليه مقدرا لجاز وقوعها في اول الكلام من غير ان يتقدم ما يصلح اعطف عليه
مع انه لم يجز في الاستفهام الام نيا على كلام متقدم انتهى ثم ان قول المصنف
(بخلاف هل) متعلق بقوله تقول ازيد اضربت الى آخره فيكون قيدا في الكل
يعني انك لا تقول هل في هذه المواضع فتقول الشارح (لكونها فرع لهمزة)
تعليل لما استفيد من قوله بخلاف هل اي لا تقول هل فيها لان الهمزة اصل
وهل فرعها (فلا تصرف تصرفها) اذا فرغ لا تصرف تصرف الاصل
ومن ذلك ان الهمزة قد تحذف وهي مرادة عند القرينة كقول الشاعر * فوالله
لا ادرى وان كنت دارنا * بسم رمينا الجرام بثمانيا * يعني ايسع خذفت للقرينة
وهذا بخلاف هل (حروف الشرط) الشرط في اللغة الزم الشيء والتزامه

ان الكلام على استعمال او من حيث مدخولها شرع يتكلم على استعمالها من
 حيث معناها فقال (واعلم) ايها الطالب (ان المشهور) المتعارف (ان لو)
 تستعمل (لانتفاء الثاني لانتفاء الاول) كما اذا قلت اوساً لى اعطيتك حيث
 امتنع الاعطاء لامتناع السؤال فالتى الامر ان وكان انتفاء الثاني وهو الاعطاء
 لاجل انتفاء الاول وهو السؤال (وهذا) اى المشهور وهو (لازم معناها) اى
 مدلولها اللازم لمعناها المطابق (فانها موضوعة) اى مطابقة (لتعلق حصول
 امر فى الماضي) اذ هى حرف شرط ومعنى الشرط مرعى فبهم وبه صرح
 المتكلم لانه فى المطول وشرح المفتاح والبناء فى قوله (بخصوص) امر آخر
 متعلق بقوله متعلق وهى بمعنى على اوسية وقوله (مقدر فيه) بالجر صفة امر
 والضمير راجع الى المسمى اى مقدر ومفروض وجوده فى الماضى وهذا بناء على
 العرف وما قبل ان المنذر يستعمل الواحد والمعلوم خاصه للاح لمتقنين
 (وما) اى الامر الذى (كان حصوله) وجوده وثبوته (مقدر) مفروضاً
 (فى الماضى كان متعلقاً فيه) اى الماضى (قطعاً) اى جزماً و ذلك ان ذلك
 (فليزمن لاجل انتفائه انتفاء ما) اى الامر الذى (متعلق به) اى عليه (ايضاً)
 اى كانتفاء الاول وهذا تحقيق لمعنى التعليق فان معناه ان حصول المتعلق وهو
 الجواب منوط بحصول المتعلق عليه وهو الشرط ومتوقف عليه على غيره (فاذا
 قلت مثلاً وجئتني لكرمك) من لبيان التعليق (فقد شملت حصول الاكرام)
 وهو متعلق (فى الماضى) متعلق بقوله حصول والبناء فى قوله (بخصوص) بمعنى على
 فتكون متعلقة بعلة اوسية اى بسبب حصول (مجئ مقدر) وهو المتعلق عليه
 (فيه) اى الماضى والبناء فى قوله (فليزمن) سببية اى فبسبب هذا التعليق اتمام ارتباط
 المتعلق بالمتعلق عليه بلزمن (انتفاء ما) اى المتعلق والبناء على (حال)
 (معاً) اذ المتعلق عليه وهو حصول المجئ المقدر فى الماضى متوقف بانتفائه
 انتفى المتعلق وهو حصول الاكرام فى الماضى (و) يلزم ايضاً (كون انتفاء
 الاكرام سبباً لانتفاء المجئ) بمعنى ان انتفاء المجئ سبب لانتفاء الاكرام وهو
 مراد وناس عنه (فى زعم المتكلم) متعلق بقوله سبباً وانما قيد به اشارة الى
 انه لا يلزم كون الثاني مسبباً فى نفس الامر كما فى قول ابى العلاء المعرى * ولو طار
 ذو حافة بجم * اطارت واصكنه لم يطر * والحاصل ان معنى الواطئ التى هو
 التعلق بالمتعلق وان انتفاء امر من وسببية امتناع انسانى لامتناع الاول
 هو المدلول الاخر اى وانما كان كلا الانتفائين معا او بالاحتياط ولم يكن تعلق
 الحصول بالحصول المفروض مقصوداً بنفسه اذ الفائدة بل لاجل افادة السببية
 قالوا ان اول امتناع اتانى لامتناع الاول فافاً وما هو المقصود من المعنى

والثاني للواسطة نفس الكلام على استعمال آخر لها فقال (وايهـ) خبر مقدم
 (استعمل) مبتدأ مؤخر (ثاب) صفة (وهو ان يقصد) مبنى للمجهول
 (بيان) نائب الفاعل وهو مضاف الى (استمر ارشئ) يعنى هو قصد انقـ
 اطهار الدوام لئـ من الاشياء (فربط) مبنى للمجهول (ذلك الشئ) نائب
 فاعله اى فبسبب هذا القصد يربط اقائل ذلك الشئ الذى اراد بيان استمراره
 (بابتعاد التقيضين عنه) اى عن ذلك الشئ ليدل على ربطه باقرب التقيضين
 منه بطريق الاولوية فيدل على استمراره على كل تقدير اذ لا واسطة
 بين التقيضين وذلك (كقولك اواها ننى لاكر منه) حيث ربطت الاكرام
 بالاهانة وعاقبته عليها وهى ابتعاد التقيضين عنه (ليسان استمرار وجود
 الاكرام) لتعمل لربط الاكرام بالاهانة في المثال المذكور (فانه) الحال والشان
 (اذا استلزمتم الاهانة) انرفع فاعل (الاكرام) يا صاحب مفعول وهى ابتعاد
 التقيضين عنه (فكيف) الفاء واقعة في جواب انا وكيف استفهم انكارى
 اى فلا يصح انه (لا يستلزم الاكرام الاكرام) بل يكون استلزامه له بطريق الاولوية
 اذ هو اقرب التقيضين منه فيدل ذلك على استمرار وجوده للازم على كل حال
(وتلزم ان) (اى ان ولو) يعنى يلزم دخول كل منهما (الفعـل) هذا بالنسبة
 الى السروط واما الجزاء فقد يكون جملة اسمية او مفعلة عجز ما لم اوما ضياء
 فى اوله لام مفتوحة وقوله (لفظا) الخ تعميم اى سواء كان الفعل لفظا (كما مر
 فى الاسئلة) من قوله ان نكر من اكرمك وان اكرمتنى اكرمك ولو ضربت ضربت
 ولو تضربت اضربت (ارتفع برا) عطف على لفظا وذلك نحو قوله تعالى
 وان احد من المشركين استجارك (قوله تعالى قل (لو انتم تملكون) الاولى مثل
 لان والماتبة للوقوف فسر السارح التقدير فى الاولى قوله (اى وان استجارك
 احد) وفى الثانية بقوله (ولو تملكون انتم) هكذا فى النسخ والصواب اسقط
 انتم كما يدل عليه آخر كلامه (فاحد وانتم) اى فى الآيتين (مرفوعان لانهما
 فاعلان بالفعلين محذوفين) اى ليسا بالفعلين لما بعدهما لفاعلين
 محذوفين مفسرى بالقح (يفسرهما الظاهر) اى الفعل الظاهر بعد كل
 منهما ولما كان فى فاعلية انتم نوع خفاء بسبب الانفصال وربما توهم انه ليس
 فاعلا لحذف الفاعل مع الفعل وانما هو توكيد للفاعل اراد السارح بيان ذلك
 دفعه لا يهـ فقال (ما احد فظاهر) اى فكونه فاعلا ظاهرا (واما انتم فلاحه
 كان ضمير امتصلا مستترا) قال السارح كوتى لصواب اسقط مستتر لكونه لغوا
 وليس سهوا الاعلى قول الاحفش والمازنى فانهما قالا الواو حرف والفعل مستتر
 انتهى (فلما حذف الفعل) اى المستتر بالقح (صار) جواب لما اى صار ذلك

الضمير المتصل (منفصلاً بإرزا) الصواب أمة طبارزا ايضاً لكونه لغواً وقوله
 (وليس تأكيداً كيدا المفاعل المحذوف) دفع للتوهم ان ليس اتهم في الآية كيدا
 للضمير المتصل على ان يكون التقدير او لما يكون انتم تملكون على ما ذهب اليه
 البعض تقديراً لا نهى (لان حذف الفعل والفاعل اي هو) (العهد من
 حذف الفعل وحده) فسه انا لا نسلم انه ابعد من جعل المتصل منفصلاً وعدم
 المطابقة بين التفسير والمضروبة ولما عادت الفاعل في المفسر لا امتناع وجود
 الفعل بدون الفاعل فتأكل (ومن ثمة) (اي ومن اجل لزوم الفعل بعدها)
 يعنى من حيث ان انزلوا وزم دخولهما على الفعل لفظاً او تقدير (قل) اي قال
 النحويون (بعده) كذا (لو) (المحذوف فعلهما) (الداخلة عليه) (انك بالفتح)
 اي فتح اسمية (لا بالكسر) اي كسر هاء (لا نه) (اي ان) الذي هو حرف
 تأكيد حال كونه (مع معمولية) الاسم والتحيز في هذا المذلل (ناسل) (للفعل المذمر
 بعدوا) المحذوف فعلهما لفظاً (والصالح لافعالها) اي والذي يصلح لان
 يكون فاعلاً من المتوعدة وان المكسورة (هوان المفتوحة لا) ان (المكسورة)
 تقول انجني انك قائم بالفتح دون الكسر اذ لا يصح فيه (و) (قل) عطف
 على قيل المتقدم اي من حيث افهم اذا حذفوا الفعل بعدوا فسر وهو بفعل
 ولم يفسر وهو ههنا التزموا ان يكون خيراً من فعل لا يكون كالعوض عن الفعل
 المفسر فقالوا لو انك (انطلقت بالفعل) (بصيغة الفعل) المتصل بتساء
 المخاطب ولم يقولوا لو انك منطلق بصيغة الاسم بل وصعدوا انطلقت (موضع
 منطلق) ونفسير السامع بقوله (اي في موضع) اي ان يقع فيه منطوق (للاشارة
 الى انه منصوب) منزع اخافض وقوله (لان الاصل في خبر ان هو الافراد) تعاليل
 للباقة وقوع منطلق خبرا اذ هو مفرد بخلاف انطلقت لانه جملة وانما عدل
 عن الاصل اللاتق بالمقام وقيل انطلقت (ايكون) (الفعل المذمر)
 الموضوع (في موضع اسم الفاعل) الدنى هو منطلق (كالمعوض) (عن الفعل
 المحذوف) يعنى مدخول او الفاء في قوائمه (فيقول) لمسية اي بسبب ذلك
 يقال (لو انك انطلقت) بالفعل (ولا يقال لو انك منطلق) بالاسم على الاصل
 ولما توهم السامع ان ههنا سؤال او هو ان يقال ان المصنف كالمعوض ولم يقل
 عز ساهل لذلك من كنه اجاب عنه بقوله (وانما ساهل كالمعوض) اي ولم يتصل
 عوضاً (لان التل المقدر) من حيث هو (لأنه من فعل يفسره) (تأخر
 مناله في قوله تعالى هل لو انتم تملكون) (وان) اي وكلمة ان التي دخلت عليها
 لوفى قولهم او انك انطلقت (لكنها دالة على معنى التخييل والسوت) وضما
 (تدل على معنى) لفظاً (ثبت) الدنى هو الفعل (المقدر ههنا) اي في هذا المذلل

فقوله ان في محل رفع بالابتداء كما ان جملة تدل في محل رفع ايضا على الخبرية
والفاء في قوله (فهو) فصيحة اى اذا عرفت ما تقدم فهو اى لفظ ان الدال
على اثبات (عوض عنه) اى عن الفعل المحذوف المقدر اعني ثبت (من حيث
المعنى) متعلق بعوض (والفعل الواقع فيه خبرا) اى في ان يعنى في خبره وهو
انطلقت المذكور (عوض عنه) اى المحذوف المقدر الذى هو ثبت (من حيث
اللفظ) واذا كان الامر كذلك (فليس شئ منه) اى من ان و انطلقت
(عوضا حقيقيا) اى من حيث المعنى واللفظ معا حتى تتم عوضيته (عن الفعل
المقدر) الذى عرفته (بل) هو (كالمعوض) حيث لم تتم فيه العوضيّة
(وهذا) اى الايمان بالفعل في خبر ان دون الاسم انما يلتزم (اذا كان الخبر
اسما) مستقلا كمنصاق بحيث (يمكن اشتقاق الفعل) كما فطلقت (من مصدره)
كالانطلاق مثلا وهذا على ما استهر من ان الاشتقاق من المصادر (فان كان)
الخبر اسما (حامدا) كالخرف في قولك اوانه بحر لكان ج. دا بحيث (لا يمكن
اشتقاق الفعل منه) اعدم تصرفه (جاز) اى لم يمتنع حيث سد (وقوع ذات
الاسم الجامد خبرا) حيث لم يمكن الايمان بالفعل (لتعذره) (اى تعذر وقوع
الفعل في موضع الخبر) لضرورة عدم الاشتقاق والضرورات تسبح المخطورات
وقوله (كقوله تعالى ولوان ما في الارض من شجرة الاثم) تمثيل للجامد (فان
الاقلام ليس مستقلا) بحيث يمكن الايمان فيه بالفعل حتى (يوضع فعلة في موضعه)
كوضع انطلقت موضع منطلق ولما انتهى المصنف من الكلام على ما يتعلق بلو شرع
بتكلم على ما يتعلق بان يفهم من سياق كلامه فقال (واذا تقدم القسم) بتقنين
اى اليمين (اول الكلام) بالاصب على الظرفية كما هو المختار وما تفسر الشارح له
بقوله (اى في اول زمان التكلم بالكلام) الخ نقى على ما ذهب اليه من انه ظرف
زمان يحذف لفظ زمان وان المراد بالزمان زمان التكلم على التوسع وجعل الكلام
يعنى التكلم ولا يخفى ما فيه ثم انه فرع على ذلك قوله (فيصح ترك في) وعلمه بقوله
(لكونه) اى اول (ظرف زمان) وقد ذهب الفاضل الهندي الى انه منصوب
بتضمن التقدم معنى الدخول اى وتقدير في جائز في المبهم من المسكن بعد الدخول
وفيه ما ثبت بالاستعمال تقدير في بعد صريح دخلت فاما في تضمنه فلا شاهد
وقياس المتضمن على المصرح انما ينتج اذا كان التقدير في المصرح قيسا
فأمل (واحترازه) اى اول (عن توسط القسم) اى اورده للاحتراز عن توسطه
الحاصل (بتقديم غير الشرط) اى عليه وتأخير الشرط عنه كما سيأتى في قول
المصنف انا والله ان تأتى آت وكوله (على الشرط) من تنمة كلام المصنف
ولما كان قد يتوهم تعلقه بما قبله من المصرح قال الشارح (متعلق بتقدم) دفعا

لأنهم وقوله (لزمه الماضي) جواب وإذا فسره الشارح بقوله (أي لزم القسم
 أن يكون الشرط الواقع بعده ماضيا) يجعل الضمير للقسم مع بعده لفظا رعايه
 لحالة المعنى لأن لزوم الشرط للماضي يحتاج إلى اعتبار أن كل لزم الكل الجزئ
 (لفظا ومعنى) نعم في الماضي (ليكون) أي الشرط الماضى منبسطا (على وجه
 لا يعمل فيه أدوات الشرط) أي لا تؤثر فيه ولا تفهمه (فيطابق) (أي الشرط)
 (الجواب) في العموم أعطا فيهما (حيث سئل عمل أدوات الشرط) (فيه) (أي
 في الجواب) أصدرته جوابا للقسم يعني أنه لما سئل عمل حروف الشرط في الجواب
 لكونه صار جوابا للقسم طاب أن لا يعمل في الشرط ابتداءا طبقا ولا يخالف
 فوجب أن يكون الشرط ماضيا حتى لا يعمل فيه - عرف الشرط مطابقة
 الجواب، وقوله (وكون الجواب لمقسم) عطف على قوله لزمه الماضي وإنما
 كان له قسم لتقريبه بالتصديق وضعف الشرط بالتوسط وربما يجوز أن يترسب الشرط
 أقرب وضعف القسم في نفسه لأنه كزبد في المعنى والشرط مراد فيه معنى التوقيت
 وإنما قال الشارح (فقط) لكونه أهمل بدل تقدمه على الشرط) لأن الإطلاق قرينة
 التجريد وقوله (لهذا) تمييز أي كان الجواب القسم من جهة العطف (لأن القسم
 والشرط جميعا) يجب أن يصح من جهة العطف (لأنه يلزم أن يكون مجزوما) بالشرط
 إلى الشرط (وغير مجزوم) بالشرط إلى القسم (وهو محمول) لما عطفه من اجتماع
 التبعيض وهو باطل وقيل بعض المحققين يلزم أن يكون مجزوما أي الإطلاق العام
 على ما هو المتبادر من القضية العينية الموجهة بجهة وغير مجزوم أي دائما لأنه القابل
 للإطلاق العام فإنه منع ما قيل إن الشرط إذا كان ماضيا لم يجز الجزاء فكيف
 يار قوله محرم وماذا غير مجزوم إلا كيف وشال أراد صحة كونه مجزوما
 ووجوب عدم كونه مجزوما انتهى وقوله (وأما معنى) مقال قول المنصف فطا
 فهو تمييز أيضا أي وأما من جهة المعنى (فهو جواب) اللهم حميه (لأن القسم لكون
 اليمين عليه) أي لأنه هو المحلوف عليه (والشرط ابض) أي كما كان الجواب
 للقسم كان للشرط (ليكونه) أي الجواب (مشروطا بالشرط) أي مرتبطا
 ومتعلقا به وحسبئذ يكون لكل منهما فدية نصيب وذلك (مثل والله أن
 أتيتي) بتقديم القسم على الشرط وهو (مساو للمساو أعطى) إذ لفظ آتيت
 ماض (أولم تأتيني) عطف على أتيتي وهو (مساو للماضى معنى) لأن أتيتي
 وإن كان مضارعا لفظا ومعنى باعتبار أصله إلا أنه لما دخلت عليه لم قلت
 معناه للمضى فصار ماضيا معنى (لا كرمك) هذا هو الجواب وهو جواب القسم
 لفظا ومعنى لأنه روعي فيه شرائط القسم من دخول اللام ونون التوكيد وتقوى
 بالنص إدراكه كان هو المحلوف عليه وجواب الشرط معنى فقط لأنه مسروطا له

ومتعلق به كما عرفته وهو له (وان توسط) (اى القسم) بجزئه بقوله واذ تقدم
القسم اول الكلام وذلك بان يقع (بين اجزاء الكلام) اى فى خلاه وانته
والباقي قوله (بتقديم السطر) سببية اى بسبب تقديم السطر (عليه) اى
القسم كاسيأتى فى قوله ان اثبتى والله لا تترك (او) بسبب تقديم (خبره) (اى)
تقديم خبر السطر (فقوله خبره معطوف على السطر لاعلى التقديم فان غير تقديم
السطر اعنى تأخره لا يتلزم الموسطوسياتى منه له فى قوله انا والله ان ائبى آتت وقوله
(جاز) جواب ان اى صح فيه امر ان احدهما (ان يعتبر) (القسم) خبر عى
فى الجواب مقتضاه من لزوم عدم الجزم ودخول نون اتوكسد اذا كان مضارعا
مثبتا (وبلغى السطر) فلا يرعى مقتضاه من جزم الجواب ودخول النون فيه
(و) (ان) (بلغى) (القسم) ويكون اسطره معتبرا قد عرفت معناهما
مما قبلهما فلا تطول بالاعادة ولما كان المصنف رحمه الله لم يصرح بنائب الفاعل
فى قوله جاز ان يعتبر وان بلغى وفرجه السرح فيهما عى القسم كما عرفت وكان
يمكن حله ايضا على السطر نبه على ذلك بقوله (وبحمل) اى على اعمد (ان)
يكون المعنى حازان يعتبر السطر) فيلزم الجزم ولا يجوز دخول نون التأنيد
فى الجواب اذا كان ضمرا ثابتا (وبلغى القسم) فلا يرعى جانبته (و) حاز ايضا
(بلغى السطر ويعتبر القسم) وهو طاهر مما سبق وذلك (كقولك انا والله ان
تأتى آت) بصيغة المضارع المثبت المحزوم بحذف الياء شرط وجوبا (فعلى) اى
فبناء على (المعنى الاول) وهو اوال الاحتمالين (هذا) اى المثال المتقدم (مثل التقديم
غير السطر) وهو كلمة انا (وجواز الغاء القسم) بالجر عطف على تقديم اى حيث
اعتبر السطر فيجزم الجواب (فيكون) اى فيحتمل ان يكون (باختيار التقديم) اى تقديم
غير السطر (و) اعتبار (الجواز) اى جواز الغاء القسم (كنهيهما) اى كل منهما
(نسرا على غير ترتيب اللف) اعلم ان اللف والمسرعة عن ذكر متعدد
على سبيل الاجمال ثم ذكر ما تكل من آحاده على سبيل التفصيل من غير تعيين
اعتمد على ان السامع يرد الى مجمله وهو اما على ترتيبه بان يكون الاول للاول
والثانى للاحق او على غير ترتيبه وهو صريحان معكوس الترتيب ومخلط الترتيب
ثم ان هنا اثنى عشر تقديم السطر وتقديم غيره ولف حواز الاعتدال وجواز
الالغاء وبهذا تعلم ما فى عبارة الشارح من المحالفة حيث قال لشرا على ترتيب
اللف وكان الظاهر ان يقول على غير ترتيب لانه اذا اعتبر مجموعهما لهما
واحدا ومجموع المثلثين نسرا فلا شبهة فى كونه نسرا لكه نسرا على غير
ترتيب اللف وهو ظاهر وان اعتبر كل واحد لهما على حدة فلا يكون شي من
المثلثين نسرا لواحدهما فضلا عن ان يكون على ترتيب اللف او على غير

ترتيبه اذ ليس في المثال الاول اثر من تقدم الشرط المذكور في الالف الاول ولا في
المثال الثاني اثر من انقضاء القسم اذ كور في الالف الثاني بل كل واحد منهما مثال
لبعض الالف الاول وللبعض الالف الثاني اللهم الا ان اللغتين المستفادتين
من شرطية التوسط تقديم الشرط مع الاعتبار والانقضاء وتقدم غير الشرط
معهما وان المثلين من صنعة الاختلاف وهو حذف من الاول بقريته الثاني
ومن الثاني بقريته الاول ولا شك حيث في استعمال كل من المثالين على الامور
الثلاثة فيكون الالف والسر على حقيقته هذان ان قوله (وعلى المعنى الثاني)
عطف على قوله نعى المعنى الاول اى ونساء على المعنى الثاني وهو ثانی الاختلافين
(هذا) المثال (من تقديم غير الشرط) وهو انما كمال (وجوار انقضاء الشرط)
بالجواز على ترتيب اى - ش روى ما به وجزم الجواب (فيكون) اى فحيث
يكرر (الشرط اعتبار التقديم) ايعنى تقديم غير الشرط (على غير ترتيب الالف)
انما ما الفرق بين ما هنا وما تقدم حيث خالف في وجهه على ترتيب الالف
وقد عرفت ما فيه (و) يكون السر (باعتبار ان سر ص على ترتيبه) اى الالف
وفول المصنف (وان ايتنى والله لا يتك) عطف على المثال الاول وهو مقدم
الشرط على القسم ولما توهم الشارح ان ههنا سوء الايراد وان يقال لم يخالف المصنف
صنيع الاول حيث اورد الشرط في ذلك المثال بصيغة المضارع واورد ههنا
بصيغة الماضي فهل الدال سر بكتبه اجاب عنه بقوله (وانما اورد في ههنا الى الشرط
بصيغة الماضي) حال كونه جاريا (على خلاف المثال الاول) الذى اورد فيه الشرط
بصيغة المضارع (اشارة) اى اقتصد الاسرة (الى شرط الماضي) اى الى انه اشترط
كون الشرط ماضيا في الشرط في ضرورة اعتبار الالف على ترتيبه (او سطه) اى
توهم ان القسم كفى هذا المثال (كما شرطه) اى مثل استراط كونه ما ضبها
(على تقدير التقديم فعلى المعنى الاول) اى على كون الاعتبار والانقضاء مستدين
الى القسم (هذا المثال لتقديم الشرط) وهو ان ايتنى حيث قدم على القسم
(وجواز) اى ومثال الجواز (اعتبار القسم) حيث اورد الجواب باللام فقط الى
لا يتك وبعد الجزم (وهو) اى هذا الشرط (باعتبارهما جميعا) اى باعتبار
تقديم الشرط واعتبار القسم (فسر على ترتيب الالف) حيث ذكر تقديم الشرط
واعتماد القسم مقدمين في الالف (وعلى المعنى الثاني) وهو اعتبار الشرط والانقضاء
القسم (من تقديم الشرط وجواز) اى ولا اعتبار جواز (العلة) اى ان القسم
(فالشر) اى الالف (باعتبار الاول) اى الذى هو ما يراد به تقديم الشرط
واعتماد القسم (على ترتيب الالف) اى الماهل (وباعتبار الثاني) اى الذى هو
ما يراد به تقديم الشرط وانقضاء القسم (على غير ترتيبه) اى ترتيب الالف فانه في الالف
قدم اعتبار القسم (في كل من المثالين) وهما انما والله ان ايتنى وان ايتنى والله يقع

من حيث المعنى الثاني) أي بالنظر إلى المعنى الثاني الذي هو تقديم السرط و إلغاء القسم (اختلاف بين اعتباريه) فإن في المثال الأول يوجد إلغاء القسم ولا يوجد تقديم السرط بل تقديم غير السرط وفي المثال الثاني وجد تقديم السرط ولا يوجد إلغاء القسم بل وجد إلغاءه (بختلاف معنى الأول) أي الذي هو ما يراد به تقديم السرط واعتبار القسم فإن المثال الأول يكون من لا تقديم غير السرط وإلغاء القسم والمثال الثاني يكون من لا تقديم السرط واعتبار القسم وإن لم يوجد اختلاف على تقدير الحمل على الأول (فالحمل عليه أولى) أي من جهة على المعنى الثاني لوجود الاختلاف في الثاني (وعلى تقدير الحمل عليه) أي على الأول (وإن كان رعاية) أي لو وجد في هذا الحمل رعاية واعتبار (كون التشرع على ترتيب اللفظ يقتضي) أي أكن هذا الحمل يقتضي (تقديم المثال الثاني) أي الذي فيه تقديم السرط (على الأول) أي على المثال الأول الذي فيه تقديم غير السرط (لكنه) أي لكن المصنف (أراد اتصال المثالين بلتمثيله به - لا كان) من غير السرط ذكر في المثال مؤخرًا والاتصال لم يحصل بتقديم مثال الثاني والسرط ذكر مقدما فتأخير مثال الأول يقتضي تأخير الثاني (على تقديم اللفظين) أحدهم تقديم السرط وإلغاء القسم والثاني تقديم غير السرط واعتبار القسم (على نسرها) اللذين أحدهما المثال الأول للثاني وأما الأول من حيث مثله (فهو) قيد للتشرع ولما فرغ من ذكر القسم الملقوط شرع في حكم القسم لمقدره - بل (وتقدير القسم كاللفظ) (أي كالتلفظ به) وهذا تفسير لقوله كاللفظ لأنه بمعنى التلفظ حتى صح نسبته للتقدير وقوله (أو مقدره كقوله في صدر الكلام) أي أو المعنى أن تقدير القسم في صدر الكلام كذكره فيه وقوله (ولزم في السرط) فراجع غايه يعني أنه لا كان تقديره كسرطه أرمي في السرط (الذي به - مقتضى وكان) أي وأرم أيضا أن يكون (الجواب للقسم) (بحق) (دوله تعالى) (من أخرجوا لا يخرجون) (أي والله شئ أخرجوا فالسرط) وهو قوله أخرجوا (ماض ولا يخرجون) أي الجواب (حوال القسم فإنه لو كان جزاء السرط لكان) أي ورود قوله لا يخرجون في النص (الجزم تحذف الـ ون أولى) أي من ورودها لأن مر فوجا (أي لا يخرجوا) (و) (أمر قوله تعالى) (أن اطعموههم أنكم لمسركون) (أي والله أن اطعموههم أنكم لمسركون في سرط) أي فلهذا اطعموههم (ماض و) قوله (أنكم لمسركون جواب القسم إذا لو كان جزاء السرط يلزم الاتيان) أي أتبه نه (بالفعل) فكان يريد تأكيد (أن الجملة اسمية الواقعة جزاء يجب فيها إلقاء) ولم فرع من بيان سائل أن ولو شرع في بيان ما فاقال (وأما للفصل) (أي لتفصيل ما أجله لكم في الذكر) يعني أنه

موضوع له والتفصيل يقتضى مجملا وهذا التفسير إشارة الى بيان المحمل الصالح له وهو اجمال المتكلم وهو نوعان احدهما ما اجله في الذكر والثاني ما اجله في الذهن والاول (نحو قولك جئتني اخوتك) هذا محمل اجل المتكلم في لفظ الاخوة جمع اخوة المخاطب ثم فصل ما صدر منه في حقهم فقال (اما زيد فاكرمه واما عمر وفاهته واما بشر فاعرضت عنه او اجله) اي او اجل المتكلم هذا الجمل (في الذهن) قوله (ويكون معلوما للمخاطب بواسطة القرائن) إشارة الى ان الباعث الى اجماله في الذهن هو وجود القرينة وقال الرضي وقد يحذف لكثرة الاستعمال وانما يطرده ذلك اذا كان ما بعد الفاء امرا او نهيا وما قبلها منصوبا اذا فسر به فلا يقال زيدا ضربت ولا زيدا فضررت به بتقدير اما فاقوع في توجيه اول الكتب في قولهم وبعد فان الى آخره من انه بتقدير اما حيثئذ عدم التقدير مما لا ينبغي انتهي ما نقله العصام عنه (وقد جاءت) اي كلمة اما (الاستثنا في من غير ان يتقدمها اجمال نحو اما الواقعة في اوائل الكتب) وقال في شرح اللب ان اما الراقعة في اوائل الكتب مندرج فيما اجله المتكلم في الذهن فحيثئذ حل الشرح على الاستثنا في تضييع للوضع (ومتي كانت لتفصيل الجمل) المذكور والمقدر (وجب تكرارها) وظهر منه ان ما لم تكن للتفصيل بل كانت للاستثنا في ما قرره الشارح لا يجب تكرارها (وقد يكتفى بذكر قسم واحد حيث يكون المدكور ضدا لغير المذكور) يعني اذا ذكر ضد لشيء يكون قرينه على ان ضده الآخر مدكور تقديرا (لدلالة احد الضدين على الآخر فقوله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه فان ما يقابل اما المذكورة ههنا خبر مذكورة لكنها مقدرة يعني واما الذين لبس في قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات ويردون اليها المتشابهات) ولم يحكم في اما بانها للشرط ولم يحكم في حين واذا بانها للشرط اراد ان يذكر وجه الفرق بينهما ويذنها فقال (والحكم بان كلمة اما للشرط) يعني ان وجه الحكم عليها بانها للشرط وعدها من حروف الشرط دون غيرها انما هو لوقوع امر من احدهما (لزوم الفاء في جوابها) الآخر (سببية الاول للثاني) ولم يحكم بكون اذا وحين للشرط مع انه يقال زيد حين لقيته فانا اكرمه واذا لقيته فانا اكرمه وله شواهد كثيرة في القرآن لعدم لزوم الفاء فيهما بل جعل حين الاتيان بالفاء طرفين جار بين مجرى الشرط وانما اجاز اعمال المستقبل في الطرف الماضي وان امتنع وقوع المستقبل في الماضي لان الغرض لزوم وقوع تلك الافعال المستقبلية حتى كان هذه الافعال المستقبلية وقعت في الازمنة الماضية فصارت لازمة اهمال ذلك لقصد المباعدة كما في العصام ثم ذكر هنا خاصة اخرى لاماديين الاولين فقال (والتزم حذف

فعلها) أي يجب حذف فعل أما وذلك الفعل (الذي هو الشرط) (وعوض
 بينهما) (أي بين) كلمة (أما) (وبين فائتها) أي وبين فاءها (أما) (الواقعة
 في جزائها) فإضافة الفاء إلى ضمير أما لا بدني ملازمة لأن الفاء في الحقيقة
 للجزء فقوله عوض فعل مجهول وقوله (أجره) نائب فاعله يعني جعل (مسا في
 حيزها) (أي حيز فائتها أو حيز أما) عوضا عن الفعل المحذوف ولما ورد
 على التفسير الثاني بأنه لم يجر أن ير جمع ضمير حيزها إلى أما قال (لأن حيز
 الفاء أيضا حيزها) أي حيز كلمة أما ثم أشار إلى تعميم ذلك الجزء بقوله (سواء
 كان ذلك الجزء مبتدأ نحو أما زيد مطلق) حيث قسم زيد الذي هو المبتدأ الواقع
 في حيز الفاء وعوض بين أما والفاء (أو) كان ذلك الجزء (معمولا لما وقع بعد
 الفاء نحو أما يوم الجمعة فزيد مطلق) فإن يوم الجمعة معمول لمطلق الواقع
 بعد الفاء وقوله (مطلقا) مفعول مطلق لقوله عوض والبهاء أشار بقوله (أي
 تعويض مطلقا) وقوله (غير مقيد بحال) تفسير للمطلق يعني أن ذلك التعويض
 تعويض مطلق غير مقيد بحال (تجوز تقديم ذلك الجزء على الفاء وعدم تجويزه
 يعني لم يقيد بأنه إذا كان ذلك الواقع في حيز الفاء من المعمول الذي جاز تقديمه
 على الفاء أو بأنه لم يجز تقديمه عليه بل عوض وقدم عليها سواء كان حاز التقديم
 أولا (وهذا) أي ما اختاره المصنف من الإطلاق (مذهب سيبويه فجعل سيبويه
 لأما خاصية جواز التقديم لما تمتع بتقديمه مطلقا) (وقيل) (القائل المبرد)
 (هو) (أي ما وقع بينهما وبين فائتها) (معمول الشرط المحذوف) لأنه معمول
 لما بعد الفاء وقوله (عملا) (مطلقا) إشارة إلى أن قوله (أي معمولية مطلقة)
 إشارة إلى أن العمل مصدر المجهول لا مصدر المعلوم فإن مصدر المعلوم يعني
 العملية ومصدر المجهول يعني معمولية وقوله (غير مقيدة) تفسير للمطلق يعني
 المراد بقوله مطلقا أن معمولية ذلك المعمول الواقع بين أما والفاء (غير مقيدة بحال
 تجوز التقديم وعدمه) كما ذهب سيبويه إلى ما ذهب كذلك (مثل أما يوم الجمعة
 فزيد مطلق) (فإن التقدير على المذهب الأول) هو كون يوم الجمعة معمولا
 لما بعد الفاء ثم قدم (مهما يكن من شيء فزيد مطلق يوم الجمعة حذف فعل
 الشرط الذي هو يكن من شيء واقفيا أمامهما ووسط) أي جعل
 (يوم الجمعة) (الذي هو معمول) في حيز الفاء مقدما مذكورا (بين أما وفائتها)
 وانما جعل ذلك (لأنه يلزم توالي حر في الشرط والجزء فصار أما يوم الجمعة
 فزيد مطلق كما ترى وأما) أي التقدير (على المذهب الثاني فتقدير مهما يكن
 من شيء يوم الجمعة فزيد مطلق في يوم الجمعة معمول لفعل الشرط) الذي هو
 يكن لأنه معمول لما بعد الفاء كما كان في الأول (فلما حذف فعل الشرط) أي
 الذي هو مهما يكن وبقي طرفه (صغار) أي التركيب (أما يوم الجمعة فزيد

مطلق فهذا القائل (اي المبرد) لم يجعل لاما خاصية جواز التسمية اسم لا
يعنى ذهب الى ان ما بعد اهاء لا يجوز تقديره عليها سواء يمكن ان يستعمل مع
اما اولاً لم يسرع في نقل المذهب الى الذي هو التخصيص بل ما جاز تقديمه
وبين المبرد فقال (وقيل) (القائل المازني) حيث ذهب الى انه (ان كان)
ما توسط بين ا او فادها (حائزاً تقديم) (على ابقاء مع قطع النظر عن الفاء)
اي مع عدم وجود مانع آخر غير الفاء (كما ان المذكر) وهو سرله ام يوم الجمعة
فزيد متعلق (فن) (قبل القسم) (الاول) (هو) اي الماديات اسم الاول
(ان يكون) الاوسط جزء البراءة قدم على الماء (كما كان المذهب - المراد مطلقاً) (وان)
(اي وان لم يكن حائزاً التقديم مع قطع النظر عن الماء) اي است الفاء مائة عنه
(بل انهم انبهوا) اي الى الماء (مانع آخر مثل ام يوم الجمعة فزيد متعلق
فان مانع حيز ان لا يعمل فيها) فانه لما رجع نفقنا ان في هذا المنز حصل مانع
غير الفاء من التقديم وانما كان كذلك (ذكر) اي ذكرنا من (فصل القسم)
(الثاني) (رده) اي التسم (ان يكون) متوسط - طول الاوسط المحذوف
كما هو مذهب - البدي مطلقا الذي نقله المذهب (وهذا الدال من بين ان لا يكون
وراء الفاء مانع آخر وبين ان يكون) اي بين ان يكون مانع (فجعل) اي جعل
هذا القائل ان هذا التبر (لا) اي ادخلوا (السابقة) ورفع حكم الامتناع
عن الاول (اي ان لاما حاصبة وهو نسخ ما عضي الماء من امتناع تقديم
ما في حيزها في غير ما وقعت مع اما (دون الثاني) اي لتساويها فترفع بها
امتناع التسمية اي ما في التسمية وهذا تقديره (كما ان اذا كان مانعاً) (فهو لا
منصوباً وانما اذا كان منصرفاً) اي ان كان مانعاً فاقول (اي يكون تقدير
الكلام) (على المذهب الاول) (يمكن من شيء فزيد متعلق اقيم اما مقام
مهما وحذف فعل السرط ووسط زيد) اي قدم على الماء وجعل متوسطاً
(من ما و الفاء لما ذكرنا فصار) (ودال على المذكر) (اذ ان الملق) اي وهو
منطلق (فانما زيد) اي فيكون زيد على هذا التقدير سر ذاء بالان كما كان
اولاً) اي قبل التقديم كذلك (وعلى المذهب الثاني) (رده) (ان الرفع حراً
من السرط فتقديره) (مهم) (يمكن زيد) (مطلق اي فهو مطلق) (وفي هذا
التفسير ضرورة ان لا تتركه فمطلق خبر للابتداء المحذوف وهو وجه جله ان يبعد
جزائية وزيد فاعل فعل السرط الذي هو يمكن (اقيم اما مقامه) (ام هم ما وحذف
فعل السرط) اي له يمكن فاعله مذكراً (فصلاً ما زيد متعلقاً) (فراء)
اي المذكر (ما سرع على ان) (ما عمل المحذوف) اي انه سرع
المراد به - كان في هذا المقام مذكراً في آخر ما في حيزه المرفوع والمحبوب

المدكورين في بعد اما راد السارح ان رده فقار (واما بعد) وعوضه
 وخبره قوله فوجهه غير ظاهر يعني ان تقدير البعض في المدكور (على تقدير
 الرفع) اي على تقدير كونه المدكور في بعد اما مر فوعا نحو اما زيد فطلق
 حيث وجهه (عندها يتركز زيد فهو منطوق بصيغة الفعل انجاب بجهول)
 وهو افضح كـ (المحذوف على ان يكون زيد مر فوعا بانه فاعل الفعل المحذوف)
 يعني ثابته (وتقدره) اي وكذا تقدير هذا البعض (على تقدير نصب) اي
 فيما وقع ما بعد اما منصوبا وجهه (بمهاتن كـ يوم الجمعة بصيغة فعل الخطاب
 المعلوم) بناء (على ان يكون يوم الجمعة) مثلا (منصوبا بانه مفعول به للفعل
 المحذوف فوجهه) اي فوجه كل من اتقـ ديرين (غير طهر) فانه لو كان
 معمول المحذوف عطلة لجاز ما يوم الجمعة فزيد منطوق مر فوعا على وجه
 الاختيار بتقدير فعل راع اي مهد اي كـ عـ صيغة الجهول مع انه لا يجوز
 الاعلى تأويل مر حوح وهو تقدير العائد اي منطوقه رجع رجب زيني اما زيد
 فطلق بتقدير ناسب مع انه يجوز قوله (مع انه) اشارة الى هذا التوجيه مع عدم
 نفعه لكونه غير ظاهر فله ضرر لا يبرأ من شئ اخر مضر وهرا (يومهم جواز
 اما زيدا فطلق بالنصب بتقدير تذكر على صيغة المعلوم الخطاب و (يومهم
 ايضا) جواز ما يوم الجمعة فزيد منطوق رجع يوم الجمعة بتقدير بـ كـ على صيغة
 الجهول الغائب مع عدم جوارها (اي مع ان نصب زيد و رفع يوم الجمعة
 غير جائز) (بالتحالف) ثم ان المصنف لما اكتفى بمثل واحد وترك الآخر واختار
 منه ما ذكرناه من منصوب اراد السارح توجيهه فقال (وانما مثل المصنف)
 اي احتار المثل (بما) اي من قبيل ما (تكون الواسطة بين اما وفائها منصوبة
 للمهور اسم الفاعل كونهما مر ذرعة لكتبتها) (حرف الردع كلا) (نصح الكف
 ونسديد الام (الردع هو الحر والمنع كما نقل السمع لان يعضك فيقول)
 اي ذلك الشخص جوابا لك (كلا ردعا لك) اي زاجرا لك وما عا من مثل
 هذا الكلام (اي ليس الامر كما تقول) وفي العموم ان هذا مثال اي لا يتناول
 نظيره يعني لانه رد لنفس الخبر فانه يجوز البعض منه وقد يكون بياض يكون الخبر
 الذي اتى به المتكلم مذكرا في نفسه كقوله تعالى واتخذوا من دون الله آة
 ليكونوا لهم عزا كلا (وقد يبيح بعد الضل ان في اجابة اطاب كنوك لمن
 قال لك افعـ كذا) وتجب له بقوالك (كلا اي لانجاب) يعني لا ينبغي ان تجاب
 (الى ذلك) اي ما امر بني به (وندجاء) (اي) وقد ورد لفظ (كلا) على غير
 معنى الردع بل ورد (بمعنى حقا) يعني ثبت ما قيل ثبوتا (والمقصود منه) اي
 من هذا اللفظ (تحقيق مضمون الجملة) فحينئذ يجوز ان يجاب القسم (كقوله

[illegible]

ان يثبت (من قول الامر بسكون هذه) اى يسكون اتاء اللاحقة بالفعل
 (على بناء ملحقة) اى على ان ملحقة به لك لاء مبنى (وبحركة) اى
 وايدان يثبت بحركة (تلك) اتاء اى اللاحقة بالاسم (على اعراب ماويته)
 اى على ان ماويلت له اتاء من الاسم معرب واتما جار التنبية به (لانها) اى
 اللاحقة بالفعل واللاحقة بالاسم (كالحرف لاحد مما تلحق به) ثم شرع
 فى تفصيل مسائلها بان الخلقها به قد يكون مخيرا وقد يكون راجعا فقال (قد
 كان) (اى المسند اليه اسم) (اظاهرا غير) (مؤث) (حقيقى) فانه ان كان اسم ضميرا
 راجعا الى مؤث حقيقيا كان او غير حقيقى وجب الحاق اتاء وكذلك اذا اسند الى
 ظاهر حقيقى ، اما اذا اسند الى ظاهر غير حقيقى (فغير) (اى فنت مخير بين الحاق
 تاء التأنيث به من عدمه) اى وبين عدم الحاقه (او فهو اى الحاق تاء التأنيث) وعدم
 الحاقه (مخير به على الحذف) اى ان فى نفسه الارل نائب الفاعل
 اقوله مخير تحت مستتر عبارة عن المحاط فاعبه قوله فيه حرف سارر مستتر المحرور
 تحته كما كان فى قرأهم مال مستتر وطرف مستتر (و) لما ورد صاحب متوسط
 على المصنف ان ذكر (هذه المسئلة) اى مسئلة التخيير فى التأنيث (قد
 تقدمت) اى فى بحث المؤث (الا انها) اى لكن هذه المسئلة (قد ذكرت
 فيما تقدم من حيث انها من احكام المؤث وههنا) اى وذكرت ههنا (من حيث
 انها من احكام تاء التأنيث) وقول العصام بهذا لا يتدبر كون ذكرها مستغنى
 عنه فالوجه ان يقال المصادر من قوله يلحق الوجوب ناسخ منه الظاهر الغير
 الحقيقى (واما الحاق علامة التنية والجمعين) (اى جمعى المذكر والمؤث
 فى مثل قاما اريد ان رقاموا الزندون وقى النساء) (ضعيف) (لعدم
 احتياجهما) اى لعدم احتياج المذكرات (اى هذه العلامات من حيث
 المسند اليه الى علامة التأنيث لان آية قد يكون مؤثا ولم يكن فى انفسه
 علامة كونه مؤثا كهندي (اوسميا) مثل سمس ولو لم يوجد فى هذه علامة
 ايضا لم يوجد علامة اصلا ولا يعرف انه مؤث او مذكر (ولامدة التنية) اى
 بخلاف علامة التنية (والجمع فان العلامة فيهما) غالبا ظاهرة فتأية بظهور
 واذا الخقت اى ومع انها الواحقت (على ضعفها) اى مع ضعفها رديت
 بضمائر اى لم يكن تلك الواحقت صما (لئلا يلزم الاضمار) يعنى انها لو كانت
 ضمائر يلزم الاضمار (فل المذكر من غير فائدة له) اى ل علامة التنية
 والجمعين الواقعة (حروف اتى بها) اى الخقت بما الخقت (لادلالة من اول
 الامر) اى قل ذكر الفاعل (على احوال الفاعل) من كونه ثنية وجمعا
 مذكرا او مؤثا (كما انايت) اى كما الخقت تاء التأنيث لتلك الفاعلة (وفى

شرح الرضى هذا : أى ما ذكر من الترجمة (ما قاله النحوي) وإليه ذهب المصنف .
(ولا منع) بمعنى أنه في الحقيقة لا وجه مانع (من جعل هذه الحروف ضمراً
وبدال الظاهر منها) أى ولا مانع من جعل الظاهر الذى بعدها بدلاً منها أى
وإن كان لزوم الضمارة قبل الذكر مانعاً منه بناء على جمعها ضميراً فاعلاً وجعلها
الاسم الظاهر الذى بعدها فاعلاً أيضاً الكنى يجوز أن يجعل تلك الحروف ضمراً
مرفوعة على فاعل والاسماء الظاهرة التى ذكرت بعده بدلاً من ذلك إلى غير
(رافضة) فإما هذا البديل مأمور أى فإذا ضرب (فى بدل الكل من الكل)
وقوله (أى كونه) عام . على ما دخول من فى روافد من جمعها . لا يمنع
إدخالها من أن تكون (الجملة من الأفعال) أى باسم الظاهر المدرك
(أى رضى) أى يجوز أن يكون النرض من ضمير الفاعل وذكره
بـ (كون الخبر بها) أى الإبهام أولاً لأنه ضمير ضميرها . ثم ذكر
صحيح تنبيه البغضاء (التوسيس) وليس كالمراد بالضمير من ههنا معناه
الأصل لا لا . وكان له معنى أى أراد أن يبين معناه الذى هو التوسيس . قل منه فقال
(فى الفصل) أى التوسيس فى الأصل أى فى أصل اللغة . قال (مصدر
نوشد) أى يقال نوتت رداً . (أى أداته نوما) أى التوسيس . فإلى هذا
فعل المتكلم فلذلك مفعول به . أى أو رزقته . أى سمح أو أوتاه . أى أكله .
أفعل يعنى ما به شرن (ضمير ما به) أى لم نقل هذا إلا من مصدر ما به
(ينون النون) فوضع له رسماً عرفياً . أى ما به ينون النون (أعنى النون
توتنا) وإنما نقل من مصدر (أى) أى (أى) أى (أى) أى (أى)
أى (أى) أى (أى) أى (أى) أى (أى) أى (أى) أى (أى)
الاشتهار (أى فى المصدر) أى يعنى يقع فى المصدر (من معنى التوسيس)
أى وليكون الحدث والعروض مستترا فى الماء . (أى) أى (أى) أى (أى)
حدثاً وهى (أى التوسيس) أى باعتبار الحسم (فى الآية) أى زيادة الملاح
أهل العربية (بنون ما كنه) (أى ينادونها) أى أى أى أى أى أى أى
وأذا كان كذلك (فى نضرها) أى لا تضره . أى أى (أى) أى (أى)
سبب آخر وهو اجتماع الساكنين (أى عاذا الإعراب) أى أى أى أى
معرفته بهذا القدر . أى (أى) أى (أى) أى (أى) أى (أى)
وأشياءها (بنون ما كنه) (أى ينادونها) أى أى أى أى أى أى
للأغبار (أى فخرجهما) أى أراد المرفوع أن يخرج عاذاً . أى (أى)
الأخر (أى آخر الكلمة) أى أى أى أى (أى) أى (أى)
أى التوسيس المذكورة (أى أى أى أى أى أى) (أى) أى (أى)

فان النون الساكنة من مثلهي نون ساكنة وآحركة من (ونها) تنح
 حركة لا آخر ولم يقل تنح الآخر لان المتبادر من تبعها لا آخر لخواصها
 لحوق نون التثوين (به) اي بالآخر (من غير تحريك شيء) اي من الآخر
 (وبها) اي وبين النون الساكنة (وههنا) اي ولو فات تنح الآخر لم يوجب
 الحوق تلك الصفة لانها لاحقة بالآخر مع حصول التحليل يا ههنا هو الحركة
 متخلة بين آخر الكلمة والنون (فان حمة زيد لمرفوع سلا متخلة بين النون
 التي هي آخر الكلمة وبين النون الساكنة) فان قلت فآخر الكلمة هي الحركة
 فلا حاجة الى ذكر الحركة) يعنى ان هذا القيد مستدرك فانه ليرى ان تنح الآخر
 لحصل المراد (قلت المتبادر من الآخر الحرف الاخير) يعنى لانهم انه يفيد
 المراد لان المراد من الآخر ايس هو الآخر مطاقا بل المراد منه بقرينة التبادر
 هو الحرف الاخير الذي قام به الحركة (ونه) يعنى اما قل حركة الآخر
 لم يقل (آخر الاسم) مع ان التثوين من خواص الاسم (يسأل) يعنى تعريف
 (تثوين التثنية في الفعل) (لانتا كيد الفعل) يعنى ان اثنون اسما كنة او قعة
 في الاخر انما سميت تثوينا اذا كانت داخلية عليه لانتا كيد افعل (فيخرج به)
 اي بهذا القيد (نون انتا كيد الخفيفة) فانها ساكنة يصدق عليها التعريف
 واما الثقيلة فذكر انها غير ساكنة لم تدخل في التعريف حتى يتساج اي الاخراج
 (ولا يتعاض التعريف بالثنون في نحو ياربنا) نانه يوههم ان قوله نون
 ساكنة تنح حركة الاخر لانتا كيد الفعل بعينه يصدق على النون الساكنة في قوله
 انطلق فانها نون ساكنة تنح حركة اللام في رجل فاجاب عنه بان له يرد
 النفس به (فان المراد بذهبه حركتها بالآخر ايس مجرد وجوده بعده بالقطعا)
 اي بتسمية النون (لها) اي الحركة الاخرى في واحد طفل العارض والمرغش
 وليس نون انطلق تابعة لحركة لام لرجل وهذا المعنى (ثم شرع بعد تعريف
 التثوين في بيان انواعه فقل (وهو) (اي التثوين) ذكره باعتبار افضا التثوين
 وان جاز ان يذهب باعتبار انه نون ساكنة (التثنية) (وهو) اي التثوين انما يكون
 للتمكن (ما) اي تثوين (يدل على اكنية الكلمة) يعنى على ثبوت الكلمة
 واحكامها ولذلك المراد من الكلمة ههنا الاسم فسر بقوله (اي كون الاسم
 تام بسببه القول) اي كون اسميته محققا ثابتا فيها بحيث لم يوجد فيه مشابهة
 للفعل اصلا حتى تضعف اسميته (بالزحيتين) اي بالتثنية (باعتبارين في منع
 الصرف) او بما يقوم منه العائتين في منع الصرف (وحيتن) وحين اذفسر
 التمكن بهذا (يصوره) اي معنى القول (في غير لمصرف) يعنى لا يمكن
 وجود هذا التثوين فيه فاذا دخل تثوين في آخر المصروف يجب ان يحتمل

على غير التمكن (والتكبر) اى وهو لا تكبر (وهو) اى تنوين التكبر (الفارق)
اى التنوين الذى يفرق (بين المعرفة والتكبر) فلا يتصور دخوله على المعرفة
فأوجد فى المعرفة غير تنوين التكبر كثيرين زيدفانه تنوين تمكن (فهو) اى
هذا التنوين (دال على ان مدخوله) اى من الاسم (غير معين بخصوصه) بفتح
الصاد المهملة وبكسر الهاء الموحدة فانه اسم فاعل استعمل بوجهين فان استعمل
بالتنوين يكون معناه غير معين (اى اسكت سكوتا ما فى وقت ما) يعنى ان سكوتك
مطلوب فى اى سكوت كان وفى اى وقت كان فلا اطالب منك سكوتا معينا
فى وقت معين (واما) اذا استعمل لفظ (صر بغير التنوين) يعنى بكسر الهاء
غير منون (فمعناه اسكت السكوت الآن) يعنى اطالب منك سكوتا خاصا فى هذا
الآن فلا ينافى سكوتك فى غير هذا الآن ونقل العصام عن الرضى بان فيه مذاهب
قيل انهما مختصة بالصوت واسم الفعل نحو مدبويه وصه وقال فى الصحاح تنوين
صه للفرق بين الوصل والوقف فعند الوصل ينون وقيل للفرق بين المعرفة
والذكره فقتضى كلامه ثبوت قسم سادس للتنوين وهو الفارق بين الوصل
والوقف انتهى (واما التنوين فى نحو احمد و ابراهيم) يعنى قبل الحكم بمنع
صر فهما او اذا استعملتا غير علم (فليس) ذلك (للتكبر بل هو للتمكن) قال
الشارح الرضى وانالا اري منعان ان يكون التنوين الواحد للتمكن والتكبر معا
فاقول التنوين فى رجل) كما يفيد عدم انصرافه (يفيد التكبر ايضا فاذا جاءته)
اى جعلت لفظ رجل (علما تحض للتمكن) يعنى يكون المحض التمكن (والعوض)
اى هو للعوض (وهو) اى ما هو للعوض (ما) اى تنوين (الحـق) اى ذلك
التنوين (الاسم عوضا) اى لقصد كونه عوضا (عن المضاف اليه لتعاقبها
على آخر الكلمة) اى وانما صح ان يكون عوضا عنه ليكون التنوين مذكورا
عقب الكلمة بلا فصل كالمضاف اليه المذكور عقبها (كيوئذ) اى مثل
التنوين فى مثل يوئذ وكذا فى حينئذ وليئذ (اى يوم اذ كان كذا فاليوم مضاف
الى اذ) اى الذى هو ظرف بمعنى وقت (واذا كانت مضافة الى الجملة التى كانت) اى
وقعت (بعـها) اى بعد كلمة اذ (فلما حذف الجملة للتخفيف) وهى كان كذا
(الحق بها) اى باخر كلمة اذ (التنوين عوضا) اى لقصد ان يكون عوضا
(عن الجملة) اى التى حذف وانما عوض عنها مع انه جاز ابقاء المضاف على حاله
كافى الغيات (لئلا تبقى الكلمة ناقصة وكذلك حينئذ وساعتئذ وعامئذ) مثل
(جعلنا بعضهم فرق بعض اى فوق بعضهم ومررت) اى وكذا قولك مررت
(بكل فاعلم اى بكل واحد وامثال ذلك) (والمقابلة) اى الى التنوين للمقابلة (وهو)
اى التنوين الذى للمقابلة (ما) اى تنوين (يقابل نون الجمع المذكور السالم)

وهو تنوين مسملون (كمسلمات) اى مثالاه كالتنوين في نحو مسلمات يعنى الجمع المؤنث السالم الذى جمع بالالف والتاء (فان الالف والتاء فيه) اى في مثل مسلمات (علامة الجمع كما ان الواو علامة) اى كما كانت واو مسملون علامة الجمع (في جمع المذكر السالم ولم يوجد فيها) اى في مثل كلمة مسلمات (ما) اى علامة (يقابل النون في ذلك) اى في مسملون (فزيد التنوين في آخره) اى في آخر مسلمات (ايقابله) اى ليكون ذلك التنوين مقابلا للنون هذا ما اختاره الجمهور من ان التنوين في مثل مسلمات للفتحة بلا خلاف للبعض وهو قوله (وتوهم بعضهم انه) اى ذلك التنوين (التمكن) لا للمقابلة (وهو) اى هذا التوهم (خطا لانه اذا سميت بمسلمات مثلا امرأه بث فيها التنوين) مع انها تكون غير منصرفة ولا يوجد في غير المنصرف (ولو كانت) اى تلك التنوين (التمكن لزات) كما زالت في مثل ابراهيم واحد فان لفظ مسلمات غير منصرفة (للعنتين) اى لوجود عنتين (العليسة والتأنيث وظاهر) يعنى ومن البين (انه) اى التنوين في مثل مسلمات (ليس بتنوين التكثير لوجوده) اى لكونه موجودا (فيما) اى في اللفظ الذى (كان علما كعرفات) فانه علم للجبل المشهور ووجوب تنوين التكثير في العلم مناسف لما وضع له فانه موضوع للدلالة على ان مدخوله نكرة (ولان تنوين العوض) اى وليس التنوين في نحو مسلمات تنوين عوض (لعدم مساعدة المعنى) اى لما عرفت من ان تنوين العوض فيما حذف المضاف اليه ومعنى نحو مسلمات لا يساعد لحذف المضاف اليه (ولا تنوين التزم) اى وليس ما لحق مسلمات تنوين التزم (لوجوده) اى لان تنوين التزم مشروط بكونه في آخر الاييات والمصاريع وتنوين نحو مسلمات ربما يوجد (في غير اواخر الاييات والمصاريع) يعنى انه يوجد في الاوائل والاواسط (فنعين ان يكون للمقابلة) اذ لم يبق قسم آخر (لانها) اى لان المقابلة (معنى مناسب لجل التنوين) اى التنوين الموجود في مسلمات (عليه) اى على ذلك المعنى المتعين الذى هو المقابلة (والتزم) وفي الصحاح التزم بفتحين الصوت وقدرنم من باب ظرب وترنم اذ اردد صوته والترنيم مثله وترنم الطائر في هديره وترنم القوس عند الاتباض انتهى يعنى ان التنوين قد يلحق بمجرد التزم (وهو) اى اللاحق للتزم (ما) اى تنوين (لحق اواخر الاييات والمصاريع لتحسين الانشاد) واعسا اختير التنوين لهذا القصد (لانه) اى لان التنوين (حرف يسهل به) اى باستعانتها (ترديد الصوت) اى الذى هو سبب لتحسين المطلوب (في الحيسوم) فانه الذى هو محل الغناء (وذلك التردد من اسباب حسن الغناء) فسمى تنوين التزم لذلك لان التزم حسن الغناء وقال العصام ومن لم ينهه لما ذكره قال سمي به

لان فيه ترك التزم (وانما اعتبروا ما حلق أو آخر الاييات والمصاريع وان كان
 لحوقها للحروف والكلمات الواقعة في اثناؤها) اى فى اثناء الاييات والمصاريع
 (جائز بل واقعا كما نشاهد من اصحاب الغناء) ومع هذا الجواز الواقع اعتبروا
 الآخر (لان محمل التغنى به) اى بالتون (انما هو الآخر) وانما انحصر
 فى الآخر (لئلا يختل سلك النظم) فانه لو اعتبر ما وقع فى ايها تهسا يلزم الخلل
 فى سلك النظم (بخلافه) اى بسبب تخلل التون (بين كلمات الاييات والمصاريع
 ولا يختل) بانصب عطف على قوله لئلا يختل يعنى وقوعه فى الاثناء كما يقتضى
 ا- لال سلك النظم يقتضى ايضا الخلل (بفهم المعنى) الذى هو المقصود
 (وهو) يعنى تنون التزم (اما لحق القافية المطلقة وهى) اى انه فى المطلقة
 (ما) اى قافية (كان رويها) الروى الحرف الذى تبنى عليه القصيدة فبقال
 قصيدة لامية وقصيدة رائية (فمحر ك كما مشعسا باشباع حركات) اى
 حركة ذلك التحرك وقوله (الواحد) بالاضرب كما فى النسخ يحتفل ان يكون
 مفعولا ثانيا بالاشباع بتضمين معنى الجعل يعنى يجعل حركته مشعسا واحدا
 (من الالف) ان كانت الحركة فتحمة (والراو) ان كانت ضمة (والياء)
 ان كانت كسرة (وسميت هذه الحروف) اى الزائدة (حروف الاطلاق لاطلاق)
 اى لوجود اطلاق (بالصوت) الذى يترك الحسن (بامتدادها) لكون الثلاثة
 حروف مد (ولحق التون) وهو بارفع مبتدأ يعنى ان حاصل ما ذكرت ليس
 فيه تنون مع ان الكلام فيه فاجاب الحرف التون الساكنة (بهذه القافية
 انما يكون ببدان حروف الاطلاق به) اى بالتون (كما فى قول الشاعر
 * اقلى اللوم عاذل والغنائى * وقولى ان اصبحت لقد اصابني

فروى هذا البيت بالياء) لان آخر المصراع الاول العتاب وآخر البيت اصاب
 (وحصل باشباع فتحها) اى فتح الباء فى اللفظين (الالف) فيكون العتابا واصابا
 (وعوض) اى ثم عوض (عن هذه الالف) الذى هو الاطلاق (عند التغنى نون
 التزم) فقوله اقلى امر حاضر مؤنث من الايلال وعادل منادى حذف منه حرف
 النداء اى يا عاذلة بمعنى لائمة ثم رخم فحذف التاء من آخره فبقى عاذل بفتح اللام والمعنى
 اقلى لوءك وعتاك على ما فعله ونأملى فيه فان كنت مصيبا فبنى (واما) اى تنون
 التزم (يلحق القافية المقيدة وهى) اى القافية المقيدة (ما) اى قافية (كان رويها
 حرفا ساكنا صححها كان) اى ذلك الحرف الساكن (ان غير صحيح وسميت هذه
 الحروف) اى تلك لقافية (مقيدة لتقييد الصوت بها) اى فى تلك القافية (وامتناع
 اى ولا امتناع (الامتداد به) وانما امتنع الامتداد (لانه ليس ههنا حركة يحصل من
 اشباعها حرف الاطلاق) روقوله (لبتيسر) ومتعاقب يحصل يعنى لا يتيسر (امتداد

(الصوت) عدم حصول حروف الاطلاق التي هي حروف المد (كقول الشاعر
* وقام الاعاقى خاوى المخترقن * مشبه الاعلام لما ع الخفقن *

فان روى القافية في هذا البيت القاف الساكنة) يعنى قاف المخترق في آخر
المصرع وقاف الخفق في آخر البيت (ولا يمكن مد الصوت بها) اى في المذكورة
في الآخر لكونها قافا ساكنة غير حرف مد (حركت) اى القاف في الكلمتين
(عند اتغنى بالفتح) اى في لفظ المخترق (او الكسر) اى اوبالكسر في لفظ
الخفق لكونه مجرورا بالاضافة فصار الاول المخترق والثاني الخفق (والحق بهما
التون فيقول المخترقن والخفقن) فقله وقام الاعاقى محرور بواو رب وجوابه
محدوف اى قطعته او سلكته والقائم المكان المظلم المغبر من الغمام وهو الغبار
والاعاقى جمع عاق يفتح العين وهو ما بعد من اطراف المفازة والحاوى من خوى
البيت اذا كان خائبا والمخترق بضم الميم وقبح الرء والقاف وبكسر ايضا المحل
الذى تخترقه الريح وتزف به بسهولة يعنى مهب الريح بحيث لا شئ يثبتهما من
المرور والاعلام جمع علم وهو ما يهتدى به في الطريق واللماع مبالغة اللامع و اراد
بالخفق السراب الخفافى اى المضطرب من خفق اذا اضطرب والمعنى رب
مهبه مظلم الجوانب في المفازة اى بعيد الاطراف خالى الطريق عن الاستخبار
مشبه الاعلام اى ملتص غير مقيم لماع السراب قطعته) ويسمى هذا القسم
من التوين الغالى اى التوين الغالى (لان الغلو هو التجاوز عن الحد وقد تجاوز)
فوجد هذا المعنى في هذا التوين لانه قد تجاوز (البيت بلحوق هذا التوين عن
حد الوزن) فيكون هذا من قبيل تسمية المسبب باسم السبب (ولهذا) اى
ولكون التوين منجاولا عن حد الوزن (يسقط) اى وزن اليبب الذى لحقه ذلك
التوين (عن التقطيع وليس للقسم الاول) اى الاحق بالقافية المطلقة (اسم
يخص به) اى يتناز بذلك الاسم (واعلم ان تنوين التزم لابس موضوعا بازاء معنى
من المعانى) كما كانت سائر التنوينات (بل هو موضوع لغرض التزم لان معناه
التزم كما ان حروف التهجى موضوعة لغرض التركيب لا بازاء معنى من المعانى)
واذا كان كذلك (ففي هذه تنوين التزم من اقسام الحروف التى هي من اقسام
الكلمة المعبر فيها الوضع تساهل وتسمح واما التنوينات الاخر فى اعتبار
الوضع في بعضها ايضا) اى كافي تنوين التزم (تأمل) كتنوين العوض والمقابلة
فان تنوين العوض لغرض جبر نقصان وتنوين المقابلة لغرض المقابلة
بخلاف تنوين التمكن فانه يدل على مكانة الكلمة في الاسمة بحيث لا تشبه
الفعل ومبنى الاصل بخلاف تنوين التكبر فانه يدل على ان مدخوله غير معين
(يحدد) هذا بيان لسئلة التوين من حيث حذفه وذكره (اى التوين

والكسر (الهاء) على كونه مفعولة (و-ع-ا-ي-ج-ة) أي ولا كسر
 أعني أحف من الحركتين اللفيتين بحيث لا يكون حرفها معادله لهما
 وقوله (مع غير ألف) كالأشياء من درله مفتوحة يعني لمسودة مفتوحة
 كانت مع غير الألف وقوله (أي غير ألف الألف) أسره لئلا المراد من ألف
 المسمى عم من ألف الشيد (خواصرا) (و-ا-ف-ج-ع) وقوله (أي لا ف
 أو صل بين نون جمع الموصو) (بن) (أو مسودة) تفسر لأب اجتماعي
 المراد به الألف أي يكون فاصلا بين نونين وضمة الألف على الجمع لأن
 ملائمة لأن الألف لا تكون علامة للجمع في العمل (خواصرا) (و-ا-ف-ج-ع) أي
 إذا كانت المسودة مع الألف (تكسر معهما) أي مع الالفين المذكورين
 وسرحين الماربه (بالسهم) أي لا يه تكون (فهما) (م-ه-ه-ه) (بنون
 المسة) ثم سرع في بيان خواصرا سر كين قول (ي-ت-ص) (أي نور
 الكبد) مع قسمه مفعولة (ب-ا-ع-ن-ل-ت-ع) (د-ا-ع-ن-ل-ت-ع) عن التصو
 عليه يعني نور الكبد قصه رعي أمه المستعمل أو صرنا بالصدت - قيد
 ولا لحق غيره قوله (الكائن) سره وأقوله (في) (ع-ن) (م-ر) صرف
 مستتر مسوقة للمستعمل (خواصرا) بالخلف (خواصرا) (ب-ا-ع-ن-ل-ت-ع) (د-و-ه-ه
 اصرب) يحتمل أن يكون مالا مفردا على الأمر والتفريق - كما أنه ويجمع
 المذكور العائط فله إذا قرئ بهجاءا ساد يكون - لا الأول كسرهما - كما
 ونعمه لمات في إيراد النابض أسره إلى أن هذه الصيغة محل لدخول النون
 (والهه) أي ويختص بالمستعمل الكش في صهي الهه (ي-ح-و-ل-أ-ض-ر-ي)
 فتح الاء وكسرهما وعنه (ب-ا-ع-ن-ل-ت-ع) (د-و-ه-ه) أي والمستعمل الكائن
 في صهي المسة (د-و-ه-ه) (ب-ا-ع-ن-ل-ت-ع) (د-و-ه-ه) (ب-ا-ع-ن-ل-ت-ع)
 (ي-ح-و-ل-أ-ض-ر-ي) (ب-ا-ع-ن-ل-ت-ع) (د-و-ه-ه) (ب-ا-ع-ن-ل-ت-ع)
 القسم هو والله لأفعلن) وقوله (ب-ا-ع-ن-ل-ت-ع) (د-و-ه-ه) (ب-ا-ع-ن-ل-ت-ع)
 قان للتشكيل ما قسمين (في جمع مفعولة) (ب-ا-ع-ن-ل-ت-ع) (د-و-ه-ه) (ب-ا-ع-ن-ل-ت-ع)
 الألف مفعولة (ب-ا-ع-ن-ل-ت-ع) (د-و-ه-ه) (ب-ا-ع-ن-ل-ت-ع) (د-و-ه-ه) (ب-ا-ع-ن-ل-ت-ع)
 الم-نورات (الدلاء) أي إلى بدل (ب-ا-ع-ن-ل-ت-ع) (د-و-ه-ه) (ب-ا-ع-ن-ل-ت-ع)
 وأذنته أم أطاب أفهم (ب-ا-ع-ن-ل-ت-ع) (د-و-ه-ه) (ب-ا-ع-ن-ل-ت-ع) (د-و-ه-ه) (ب-ا-ع-ن-ل-ت-ع)
 أطاب الجز على الفعل (د-و-ه-ه) (ب-ا-ع-ن-ل-ت-ع) (د-و-ه-ه) (ب-ا-ع-ن-ل-ت-ع)
 الأمايكه مصلوبا (دقت) (أي نور التأيد) يعني لموقع (في لني)
 (فلا يقال زيد ما يقوم) وقوله (الاقبال) أسماء مفعولة يعني لا يقع في أي
 استعمال الاستعمال الأول (الاقبال) (الاقبال) (الاقبال) (الاقبال) (الاقبال)

وانما جاز قليلا تشبيهه (اي للنفي) (بانهي) (ولزمت) (اي نون التأكيد) (في مثبت القسم) (اي في جوابه المثبت) وهذا التفسير اشارة الى ان اضافة المثبت الى القسم من قبيل اضافة الصفة الى موصوفها والى ان الجواب مقدر قسمة اي مثبت جواب القسم وانما لزمت النون (لان القسم محمل التأكيد فكرر هو ان يؤكّدوا الفعل باهي منفصل عنه وهو) (اي الامر المنفصل) (القسم) وقوله (من غير) متعلق بقوله ان يؤكّدوا يعني انهم لما اكّدوا الفعل باقسم الذي هو امر منفصل عنه كرّهوا ان ينحصر التأكيد به من غير ان (يؤكّدوا) اي الفعل (بما) اي بتيؤكّد انه (يتصل به) اي بذلك الفعل (وهو) اي المؤكّد المتصل (النون بعد صلاحيته) اي بشرط ان يكون الفعل صالحا (اي) اي قبول النون وذلك بان يكون مثبتا وبه اشارة الى وجود تخصيص الزوم بالمثبت (في قوله لزمت اشارة الى ان زيادة نون التأكيد فيما بعد مثبت القسم غير لازم بل جائز) وقال العصام ان قوله لزمت النون في الجواب المثبت منقوض بقوله تعالى * ولئن متم اوقلتهم لاني الله تحشرون * يعني فان تحشرون جواب مثبت بغير النون ثم قال ان المثبت مقيّد بان لا يتعلق به ظرف اوجار مقدم عليه فادة النقص مثبت لكن تعلق به الجار المقدم (وكرّرت) (اي نون التأكيد) (في مثل اماتعان) قوله (اي الشرط المؤكّد) تفسير للنون يعني ان المراد بمثل اماتعان كل شرط اكّد (حرفه) اي حرف ذلك الشرط (بما) اي بلفظها سواء كان التأكيد لازما كما في حيثما واذما او جائزا كما في اذا ما وانما كرّرت في مثل هذا (فانه لما اكّدوا الحرف) اي حرف الشرط بالحاق لفظ ما به (قصدا واما كيد الفعل ايضا) اي كئيد حرفه (لئلا ينقض المقصود من غيره) اي لئلا يكون المقصود الاصل الذي هو الفعل ناقصا من غير المقصود السدي هو الحرف ولما فرغ من بيان مسأله من حيث تلفظه وحقوقه شرع في بيان تلفظ حرف يقع قبل النون فقال (وما قبلها) (اي ما قبل نون التأكيد خفيفة كانت او ثقلية) (مع ضمير المذكرين) (وهو اي ضمير المذكرين) (الواو) يعني اذا وقع كل من النونين مع الواو الذي هو ضمير جمع المذكر السالم فالحرف الذي قبلها (مضموم) وانما ضم (ليدل) اي ذلك الضم (على الواو المحذوف لالتقاء الساكنين ان اشترط في التقاء الساكنين على حده) يعني ان التقاء الساكنين انما يكون وجهها حذف الواو على مذهب من قال ان كون التقاء الساكنين على حده اي على محله مشروط بشرط وهو ان يكون الساكنان اي اللذان التقيا (في كلمة واحدة) فبلى هذا لا يكون التقاء الساكنين اللازم من الواو والنون على حده لانهما في كلمتين (فان النون المشددة كلمة اخرى) فلا يكون هذا الالتقاء على حده فيجب حذف الواو له فمحو قوله (او لتقل الواو) مطوف على قوله لالتقاء الساكنين

يعني لا يدل ذلك الضم على الواو التي حذفت ثقله (بعد الضمة وقبل النون
المشددة) وهذا يكون وجهها لحذفه (ان لم يشترط في التقاء الساكنين) اى
فى كونه على حده (ما ذكر) اى كونه فى كلمة واحدة وقوله (و) (مع ضمير)
(الخطابية) عطفت على قوله مع ضمير المذكرين يعني ان النون اذا كانت مع ضمير
الخطابية (وهو الياء) فالحرف الذى يقع قبلها (مكسورة) وهذا ايضا (يدل) ذلك
الكسر (على الياء المحذوفة) اى على الياء التي حذفت اما (لالتقاء الساكنين) اولئك
الياء بعد الكسرة وقبل النون المشددة (و) (ما قبلها) (فيما عدا ذلك)
(المذكور) اى فى ما عدا الذى ذكر (من ضمير المذكرين وضمير الخطابية وهو)
اى ما عدا هما (الواحد المذكور غالبا كان) اى ذلك الواحد المذكور (او مخاطبا)
نحو اضرىن واضرىن (او المؤنثة الغائبة) نحو وضرىن وما قبل كل منها (محذوخ)
واما فحقت (طلبا) اى لقصد الالف (للحمزة وظهر) (معنى ومن الين) (انما عدا
ذلك المذكور يشمل اثنتى وجمع المؤنث وحكهما) اى مع كون حكم النون
فى الثنية وجمع المؤنث (غير ما ذكر) من ان النون المشددة مكسورة فيهما
وار الحفيفة لا تدخلهما واذا كان حكمهما غير ما ذكر (وقوله) (وتقول فى الثنية
وجمع المؤنث اضرىان واضرىنان) اى يكون هذا القول (بمنزلة الاسماء) اى
من حكم ما ذكر (فتقول فى المنى) هذا تفصيل لكونه بمنزلة الاسماء يعني انك
تقول فى المنى (اضرىان بابات الالف) اى بلا حذفها مع وجود التقاء الساكنين
فى الكلمتين وانما غير الحكم ههنا (لئلا يشبه) اى لئلا يكون شبيها بحذف الفه
(بالواحد واضرىنان) اى وتقول (فى جمع المؤنث) اضرىنان (بزيادة الالف
بعد تون الجمع وقبل تون التأكيد لئلا يجمع ثلاث تونات متواليات) احداهما تون
جمع المؤنث والاخرى تون التأكيد المشددة فانها تونان فى اللفظ ثم ذكر الفرق
بين المشددة وبين الخفيفة فقال (ولابد حلها) (اى الثنية وجمع المؤنث)
هذا تفسير لضمير الثنية يعنى لا تدخل الثنية وجمع المؤنث (النون) (الخفيفة)
هذا عند الجمهور وقوله (للزوم التقاء الساكنين) اشارة الى دليل الحكم
بانهما لا تدخلهما بمعنى لا يجوز دخولها لانه لو دخلت عليهما لم التقاء
الساكنين (على غير حد) فان الساكن الاول وان كان حرف مد لكن الشاق
لبس بمدغم وقد عرفت ان ابقاء الساكنين على حالهما انما جاز اذا كان على
حده وهو **ك**ون الاول حرف مد والثانى مدغما وهو انما وجد فى المشددة
لا فى الخفيفة (خلافا لبونس) يعنى خولف الجمهور خلافا ثابتا ليرنس من
انحويين (فانه) اى بونس (يجبر التقاء الساكنين) على حده وان كان (على
غير حده وبجمله) اى يجعل التقاء الساكنين على حده (مقفرا) اى مسوقا

وجازاً قوله معتقداً يسكنون اغبين المعجزة والفساء من الغفر وهو المفعول اي يجعله
 معفوا عنه في دخول الشفاعة (كما) كان معفوا (في الوقف) فان التقاء الساكنين
 اجبر في الوقف فان قولك نستعين اذا وقفت عليه اسكن النون مع ان الياء
 ساكن ايضاً فيجتمع الساكنان احدهما الياء والثاني النون مع ان الثاني
 ليس بمدغم واذا وقعت على نحو نصر ايضاً فيه اجتماع الساكنين مع ان الاول
 ليس بحرف مد والثاني ليس بمدغم وقوله (وهو ليس) رد لقول يونس يعني
 ليس بجوزة قياساً للوقف (بمرضى عند الاكثري) ولما كان في النونين معاملة
 احدهما معاملة المنفصل والثانية معاملة المتصل قال (وهما) (اي النون النقلة
 والخفيفة) (في غيرهما) (اي غير الثنية وجمع المؤنث) (مع الضمير البارز) (اي واو
 جمع المذكر وباء المخطة) (كلمة مفصلة) (اي الكلمة المنفصلة) يعني حكمهما
 حكمهما (يعني) تفسير لكونهما كلمتي مفصلة اي يرد المصنف به انه (يجب ان
 يعامل آخر الفعل مع النونين معاملة) اي معاملة الآخر (مع الكلمة المنفصلة
 من حذف الواو والياء) تارة (او تحريكهما ضمناً وكسراً) تارة اخرى كما سيجي
 (وغرضه) اي غرض المصنف (من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة الآخر)
 اي بيان حكم الافعال التي كان آخرها حرف علة (عند الحاق النون) اي
 عند ارادة الحاق النون من النونين (بهما) اي بتلك الافعال المعتلة (ومعنى
 كلامه) (يعني معنى كلام المصنف بناء على كون غرضه هذا) ان النونين حكمهما
 مع النني وجمع المؤنث ما ذكر (وهو قوله وتقول في الثنية وجمع المؤنث يعني
 ان حكمهما مع الثنية وجمع المؤنث عدم دخول الخفيفة بهما وبقاء الالف
 مع المسددة (ومع غيرهما) يعني واما حكمهما مع غير الثنية وجمع المؤنث فهو
 (على ضربين) فالأول (امام ضمير بارز) اولاً (وهو) اي الفعل الذي فيه ضمير
 بارز (شبهان) احدهما (جمع المذكر) اي واوه (نحو اغزوا وارموا واخشواو)
 اخر (الواحدة المؤنثة) اي ياء المخاطبة (نحو غزى وارمى واخشى واما) يعني
 انهما اما (مع ضمير مستتر وهو) اي وهذا الفعل (الواحد المذكر نحو اغزوا ورم
 واخش) فان ضميرها انت وهو مستتر تحتها (فالنون) اي واذا عرفت هذه
 الاقسام فنون التأكد (مع الضمير البارز كالقلم المنفصلة) يعني فكما حذف
 الواو والياء اذا التقيا بالساكن الذي في ابتداء الكلمة الثانية تحذف منهما كذلك
 (نحو اغزن) بضم الزاي (وارمن) بضم الميم (باقوم بحذف الواو) منهما
 (كما حذفتهما في اعزوا الكفار وارموا العرض) فان الواو حذف في اللفظين
 لكونهما مع الكلمة المنفصلة (وكذا) اي كاغزن وارمن حال كونهما بضم
 الزاي والميم (نحو اغزن وارمن يا امرأة) يعني بكسر الزاي في الاول ولين

في الثاني حال كونهم مامع بآء المخاطبة (يحذف الياء كما حذف في آء اخرى
 الجيش وارجى العرض) وهذا اذا كان الواو والياء بعد المفتوحة والمكسورة
 واما اذا كان ما قبلها مقبوحا فحكمه ليس كذلك كما قال (وتضم الواو المفتوح)
 اي تضم آت الواو التي فتح (ما قبلها) ولم يحذف الواو فيه (نحو اخشون
 كما ضمتهما) اي كما ضممت الواو والمفتوح ما قبلها اذا وقعت (مع) الكلمة (المنفصلة
 نحو اخشوا الرجل) قوله (وتكسر) معطوف على قوله وتضم بمعنى وتكسر
 ايضا ولم تحذف (الياء المفتوح ما قبلها) كما كسرتها مع المنفصلة تقول
 اخشين) اي في المخاطبة (كأخشي الرجل) يعني كما كسرتها اذا التقت مع الكلمة
 المنفصلة في نحو أخشي الرجل (فان لم يكن) اي وان لم يكن النون (اي مع الضمير
 البارز وهو) اي عدم كونه مع البارز واقع (في الواحد المذكور نحو اغزروا وراخش
 فكالمتصل) (اي فانون كالكلمة المتصلة) اي فعال النون فيه كحال الكلمة
 المتصلة (وبمعنى بها) اي بما كان كالمتصلة (الف التثنية تقول اغزون وارمين
 واخشين برد اللامات) اي المحذوفة قبل حون النون (فتحها) اي فتح كل واحدة
 من الواو والياء (كما قلت اغزوا وارميا واخشيا) اي هذا كما قلت برد اللامات
 وفتحها اذا اتصلت الف التثنية التي هي متصلة بآء فعل ولا يجوز انفصالها
 عنه (ومن ثمة) اي لاجل انه مع غير الضمير البارز كالتصل ومع الضمير
 البارز كالتفصل (قيل هل ترين) اي بفتح اراء ويكسر الياء لاجل حذفها
 (في هل ترى كما يقال هل ترين) اذا كان بالالف التثنية (هذا المثال لغير البارز
 الذي تحركت لامه بالفتح كما تفتح مع المتصل) (وهوترون) اي
 وقيل ايضا هل ترون (في ترون باسقاط نون الجمع) لاجل نون التأنيد
 (والحاق نون التأنيد وضم الواو كضمها في لم ترو والقوم هذا مثال ما فيه ضمير
 بارز يضم لاجل النون) (وهل ترين) اي وقيل هل ترين بمعنى بكسر الراء والياء
 (في مثل هل ترين باسقاط نون الواحدة وبإثبات الياء وكسرها) اصله ترين يعني
 في مخاطبة ترى والاول مخاطب ترى وقوله (كما يقال) متعلق بالمثاليين الاخيرين يعني
 حركت الياء في ترى وترين بالكسر اذا لحقت بهما النون لكونهما كالمتصلة وكما
 حركت الياء في المنفصلة في قولك (لما ترى الناس) حركت بهما ايضا (هذا مثال
 ما حذف ضمير بارز يكسر لاجل النون) (واغزون) (عطف على هل ترين) حتى يجوز
 ان يقسروا فقال هل ترين في هل ترى (لاعلى ترين) فاذا عطف على الاول
 تكون الكلمة مفردا مخاطبا وهو المألوف واما اذا عطف على الثاني يكون
 مثالا للجمع المذكور المخاطب (اي ومن ثمة قبل اغزون برد الواو المحذوفة) اي
 التي حذف للوقف (كإبرد) اي بالواو (مع ضمير التثنية في اغزوا) (واغزن)

اى ومن ثم قيل اغزن فى اغزوا بحذف الواو المضموم ما قبلها كاقيل (اى
 بحذفها) (اغزوا الفوم) فانها كالمفصلة لكونها مع ضمير بارز بخلاف الاول
 (واغزن) (فى اغزى بحذف الياء المكسور ما قبلها كاقيل اغزى الفوم وهذه
 الامثلة) التى اوردها المصنف (وقعت) اى مرتبة على ترتيب تصريفها
 الواقع فى كتب التصريف (يعنى لم يورد امثلة اثنتين فى شبرهما مع الضمير
 البارز) او كذا لم يورد امثلة مع ضمير الضمير البارز مع اخرها على ترتيب تصريفها
 الواقع فى كتب التصريف وهو الابتداء بالواحد المذكر ثم بالجمع المذكر ثم بالواحد
 المؤنث (بعضها) اى حال كون بعضها مثالا (لما هو مع الضمير البارز كذا) (مثل)
 وهو هل ترين وهل ترون (وبعضها) اى حيث ذار بعضها (لما هو مع ضمير
 الضمير الدار كالمثل) وهو هل ترين واغزن (كما اشترنا اليه) (و) (النون)
 (الخفيفة تحذف للساكن) هكذا لفظ الساكن وقع مفردا فى بعض النسخ فيكون
 المراد (اى لالتقاء الساكن المذكور بعدها) يعنى هذه النسخة شذوذة على انه اراد
 بالساكن الواقع بعد النون الخفيفة لالساكن الذى هو النون (وفى بعض النسخ
 للساكنين) اى وقع فيه والخفيفة تحذف للساكنين فحينئذ يريد بالحد
 الساكنين النون الخفيفة وبالاخر ما وقع فى الاول الكلمة التى قبلها (تقول
 الذاعر * ولا تهين الفقير عليك ان * تركع يوما الدهر قد دفعه * اى لانهين)
 يعنى اصله لا تهين بضم التاء وكسر الهاء وسكون الياء وتفتح النون بعدها
 وبالنون الخفيفة (حذف النون الخفيفة لالتقاءها) اى لالتقاء تلك النون
 (الام الساكنة التى بعدها وابنت فتحها ما قبلها) وهى فتح النون (انزل)
 اى تلك الفتحة (عايتها) اى على النون الخفيفة المذفوفة وانما يحمل على هذا
 (والا) اى وان لم يحمل على هذا (لكان الواجب ان تقال لا تهين الفقير) يعنى
 بالنون المكسورة بعد الهاء المكسورة يعنى الواجب ان يكون النون مخففة بالاكسر
 كافى امثالها من قوله لم يكن الذى (ولم يحر كوها) يعنى وانما حذفوا النون
 ولم يحر كوها بالاكسرة (كما يحر ك النون) يعنى اذا وقع النون قبل الساكن
 يحر كون ذلك النون بالاكسر ويحذفونه ولم يذهب هنا الى هذا الطريق
 (فرقا) اى لتحصيل الفرق (بينهما) اى بين النون الخفيفة والنون (وانما
 لم يعكس) يعنى وانما اختاروا حذف النون والتحريك فى النونين ولم يعكسوا
 الامر (حطا) اى لقصد الخط (لمرتبة ما يدخل الفعل عن مرتبة ما يدخل
 الاسم لكون الاسم اصلا والفعل فرعا) فقرأه فى الباء لا تهين . يعنى لا تحتقرن
 وعالك لمة فى اهلك اخرى محرى عسى فى دخول ارفى خبرها والمعنى لا تحتقرن
 الفقير عسى ان تركع وتزل يوما والزمان دفعه واعزه ويستغنى هو وتفتقر انت

لان احوال الزمان لا تدوم (و) (تحذف ايضا المخففة) (في) (حال) (الوقف)
 (على ما لحقت) اى على حرف الحقت تلك التون (به) اى بذلك الحرف
 (تحفيفا) اى الطلب التخفيف (اذا ضم) اى هذا اذا ضم (او كسرها
 قبلها) اى ما قبل التون الخفيفة (كما يحذف التوين لذلك) اى للتخفيف
 (فبرد) اى فحينئذ يرد (ما) اى لام الفعل الذى (حذف) اى كان محذوفا
 (لاجل المخففة كما) اى حال هذا كحال ما (اذا لحقت المخففة باغزوا) اى
 بنحو اغزوا (واغزى وقت) اى وارتد ارتلحق بهما المخففة وحذفت
 الواو والياء لاجله وقت (اغزن) بضم الزاى (واغزن) بكسرها (بحذف
 الواو) فى الاول (والياء) فى الثانى (فاذا وقفت عليهما) اى على اغزن
 واغزن (وجب ان ترد المحذوف وقت اغزوا واغزى بخلاف التوين فانه)
 اى التوين (لا يرد ما) اى الحرف الذى (حذف لاجله لان التوين لازم
 فى الوصل فالمخففة ليست بلازمة) يعنى اذا حذف التون اعيد الى الفعل
 الموقوف عليه ما ريد بعده فى الوصل بسببها من الواو والياء بنشاء على انهم
 قدروا اوالتوين المحذوفة للوقف معدومة من اصلها لعدم لزومها للفعل بخلاف
 التوين فانه لازم اذا لم يكن مانعا فكانه ثابت عند عروض الحذف واذا حصل
 الفرق بينهما لزوم التوين وعدم لزوم التون (فجعل) اى لاجل هذا جعل
 (للازم مزية) اى اريد ان يعطى اللازم فضيلة زائدة وهى (بابقاء اثره على
 ما ليس بلازم) (و) (المخففة) (المتروحة ما قبلها تقبل المسا) (كقولك
 فى اضر بن اضر يا) ومنه قوله تعالى * وليكونا من الصاغرين * وقوله تعالى
 لنسفنا بالناسية (تشبيهها) اى لقصد تشبيه المخففة (بالتوين) فان التوين
 اذا انتج ما قبله يقاب القاء واذا انضم او انكسر يحذف (حواصبت خبر) هذا
 مثال لما فتح (واصابنى خبر واختم بـ خبر) ولما ختم السارح آخر املته بالخبر
 تفوا لا تصدى الى ادعية بليغة فقال (اللهم اجعل خاتمة امورنا خيرا ولا تلحق
 بنا من تبعه شرورنا) اشار به الى ان السرور يتابع كثر او قوله (ضيرا) بفتح الضاد
 وسكون الياء لغة فى الضرر ثم تصدى الى مناجاة ملائمة لما ختم المصنف كتابه
 من مسألة تون اتا كيد و اشار بها الى وجه ختم تلك المسئلة فقال (واجعل
 نونات نقصنا) وفيه تلميح الى ان الاعمال السببة التى تصدر من الانسان
 مؤكدة باعانة الوسواس يعنى اجعل ما صدر عنا من القائل المؤكدة (خفيفة
 كانت) اى تلك المؤكدات يعنى الصغائر (او نقيلة) يعنى الكبار (فى مواقف
 الدائمة مقلبة ياف) وقوله بالف يحتمل ان يكون بفتح الهمزة وسكون اللام
 وان يراد به الالف من الحروف وباضافته الى (آداب عبوديتك) اشارة الى ان

القيام عند ربه محدود مثل الالف وفيه استعارة مصرحة حيث شبه قيامه
 بالالف والقرينة اضافته الى الآداب وأشار بقوله (على نهج الاستقامة) الى
 ترشيع الاستعمار، يعني بدل سبائنا الى الحنات - يث وعده فإثباتك بيد الله
 سبب آفهم - مسنات ويحتمل ان يكون كسر الهمزة من التالف والمعنى اللهم
 وقفنا الى التوبة بترك المنكرات والتألف بحسن العطايات والعبادات (وصا على
 من كلمة شبه عتقه في محاورات الفلالات) يعنى به المعاصي غير السر كما
 السر لا ينفع في - نفعه شفاعته الشفيعين فلهذا لم يبدأ وحده قوله (كافيه)
 والجلالة صلته من قوله (ومن منصرف) معطوف على قوله ثم يحوي معنى بله
 سببائه من منصرفه (شفاعته ستقام له الا ان كفيه) ولا يشفى ما في قوله بله
 وكافيا وشايد من الإشارة الى حسن الاختتام بالتمسك على الكلمة وعلى
 اسمي كتابين للمصنف (وعلى آله وآله وعلى من تبعهم من زمرة احبابه
 قداس نزاح من كمد) وهو نسخ الكاذب والميم يعني المراسم (لا تنهاض)
 هو السروع يعني قد تم حزن السروع وقوله (لثقل) معاقب بالكمه يعني كنت
 بعد تمام التسويد محزوناً على عدم نقل (هـ) الى شرح) من التسويد الى
 التبييض فسر الله الى تمام التبييض ايضا فزال على ذلك الحزن بالاستراحة
 من نفعه (من السواد الى البيض) وقوله (العبد) فاعل استراح يعني نال
 الراحة العبد (افضه بعد الرحمن بن محمد الجامي) وهو السميع عبيد الرحمن
 محمد الجامي وقد وادى وجه الله بحلم من قصص خراسان استغل انبا حليم
 وكان من ابناء مسير - سر - الم - ايم الله رفيعه وبلغ من سعة الدرس
 الكاشف وحسب مع حواجده عبيد الله السمرقندي وتوفي امراه سنة ثمان
 وتسعين وعان مائة وقبل لما توجهت الى نعة اوردته الى خراسان اخذ
 ابنه حسده من قبره ودفنه في ولاية اخرى ثم دنا به ولم يجدوه واحرقوا
 ما فيه من الاحشاش وتاريخ رياته * ومن دنا له ان آتيا * (وقد الله بجمانه
 في وظائف عوديته الاعراض على عطالة الانعام والافراض بجموه
 السبت المادى عشر من رمضان المستطهر في تلك شهر سنة سبع وتسعين
 وثمان مائة من الهجرة النبوية - به - الف - ل - ا -) هذا آخر ما فصدت
 من انام حاشا بقبحه - آكل الله ناسا - ناسا - ل - ا - حرم - وقد فرغ
 من تسويده قلم القلم بعد الماتى - صالح - ث - الله له ولو اديه واكرمه
 بالرفيق الى العمل الصالح في اليوم الخامس والعشرين من شهر مولد النبي
 صلى الله عليه وسلم في سنة سبعه لأن من بعد المائتين بعد الالف اصلم الله

من سائح عاطسات كلماته وافاض انوار عنايته على من اصبح سقطات حروفاته
 وارجو من الله الذي اعرب السنة للانسان وبنى له بيتا في جوفه وعلمه البيان
 ورفع درجات الذين اتوا العلم بما خصهم به نياته ونصبه خليفه في الارض
 بما نصب علمه ودرايانه وحفض دركات الجهلة بمخفوضات افعاله واحصى
 ما صدر عن الانسان من الفاظه واقواله ان يخلص من قبضة النفس الجاهلي
 وان يحرم على النار برحته الجاهلي بحرمة حبيبه الذي لا يرضى
 واحدا من امته في النار حيث قال واسوف
 يعطيك ربك فترضى

طبع في دار الطباعة العامرة في الموصل محرم الحرام سنة سبع وثمانين
 ومائتين والف